الحجة للقراء السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام
الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

وضع حواشيه وعلق عليه

كامل مصطفى الهنداوي

تنبيه:

وضعنا الفهارس العامة للكتاب في آخر الجزء الرابع

المحتوى:

سورة الفاتحة ـ سورة البقرة

الجزء الأول

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لـدار الكتب العلميـة بـيروت ـ لبـنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive Rights by
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah *Beirut - Lebanon*

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah *Beyrouth - Liban*

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان
مل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
ف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ ـ ١١ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P.: 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3127-3
9 782745 131270 90000

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ [الكهف: ١، ٢]؛ والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والرسل محمد بن عبد الله، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغُرّ المنتجبين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذا كتاب «الحجّة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي، نضعه بين أيدي القراء الكرام في حلّة جديدة. ولا بدّ قبل الكلام عن هذا الكتاب ومؤلفه من إيراد لمحة عن الحروف والقراءات والقراء السبعة.

١ ـ نزول القرآن على سبعة أحرف

رُوي حديثُ نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصحابة؛ منهم عمر، وعثمان، وابن مسعود وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو بكرة، وأبو جهم، وأبو سعيد الخدري، وأبو طلحة الأنصاري، وأُبيُّ بن كعب، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسليمان بن صُرد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأنس، وحذيفة، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري، رضي الله عنهم أجمعين. فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً، ما منهم إلا رواه وحكاه. وهاك طائفة من أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف:

١ ـ روى الحافظ أبو يَعْلَى في مسنده الكبير أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ يقول: «إنَّ القرْآن أُنزل على سبعةِ أحرُفٍ كلها شافٍ كافٍ» لما قام. فقاموا حتى لم يُحصوا، فشهدوا أنّ رسول الله ﷺ قال: «أُنزلَ القرآن على سبعةِ أَحْرُفٍ كلها شافٍ كافٍ» فقال عثمان رضي الله عنه: «وأنا أشهدُ معهم».

٢ ـ وروى البخاري ومسلم[1] في صحيحيهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أقرأني جبريل على حروفٍ فراجعتهُ، فلم أزلْ أستزيدهُ ويزيدني

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن: ٥، وبدء الخلق: ٦، والمسافرين: ٢٧٢، وصحيح مسلم، كتاب المسافرين: ٢٧٢.

حتى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ» زاد مسلم: «قال ابن شهاب: بلغني أنَّ تلك السبعة في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلفُ في حلالٍ ولا حرامٍ».

٣ ـ وروى البخاري ومسلم[١] أيضاً ـ (واللفظ للبخاري) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروفٍ كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرته حتى سلم، ثم لببته بردائه أو بردائي، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. قلت له: كذبت، فوالله إنَّ رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلقتُ أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروفٍ لم تقرئنيها، وأنت أقرأتني سورة الفرقان. فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها. قال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت. ثم قال رسول الله ﷺ: «إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه».

٤ ـ وروى مسلم[٢] بسنده عن أُبيّ بن كعب قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءةً أنكرتها عليه، ثم دخل آخرُ، فقرأ قراءةً سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إنَّ هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخرُ فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرآ، فحسّن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذْ كنتُ في الجاهلية. فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري، ففضتُ عرقاً، وكأنما أنظرُ إلى الله عزَّ وجلَّ فرقاً فقال لي: يا أُبيُّ، أُرسل إليَّ أن اقرأ القرآن على حرفٍ فرددتُ إليه: أَنْ هوِّنْ على أُمتي، فردَّ إليَّ الثانية: اقرأهُ على حرفين، فرددتُ إليه: أنْ هوِّن على أمتي، فردَّ إليَّ الثالثة: اقرأه على سبعةِ أحرفٍ، ولك بكلِّ ردةٍ رددتها مسألة تسألُنيها. فقلت: «اللهمَّ اغفر لأمتي اللَّهُمَّ اغفر لأمتي. وأخرتُ الثالثة ليومٍ يرغبُ إليّ الخلقُ كلهم حتى إبراهيم ﷺ». اهـ.

٥ ـ وروى مسلم[٣] بسنده عن أُبيّ بن كعب أن النبي ﷺ كان عند أضاةِ بني غِفَار. قال: «فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إنَّ الله يأمرُك أن تَقرَأَ أمتُكَ القرآن على حرفٍ. فقال: أَسأَلُ الله مُعَافَاتَهُ ومغفرتَهُ؛ وإن أُمتي لا تُطيق ذلك. ثم أتاهُ الثانية

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن: ٥، ٢٧، والخصومات: ٤، والاستئذان: ٨، والاستتابة: ٩، والأيمان: ١٥؛ وصحيح مسلم، كتاب الصلاة: ٤٥.

(٢) صحيح مسلم، مسافرين: ٢٧٣، ٢٧٤.

(٣) صحيح مسلم، مسافرين: ٢٧٤.

فقال: إن الله يأمرُكَ أنْ تقرأ أُمتك القرآن على حَرْفَينِ فقال: أسألُ الله مُعافاتَه ومَغْفِرَتَهُ؛ وإنَّ أُمتي لا تُطيقُ ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأْمُرُكَ أن تقرأ أُمتكَ القرآن على ثلاثَةِ أحرفٍ، فقال: أَسألُ الله مُعافاتهُ ومغفرتَهُ، وإن أمتي لا تُطيق ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأْمُركَ أنْ تَقرأ أُمتك القرآن على سبعة أحرفٍ. فأَيُّما حَرفٍ قرأوا عليه فقد أصابوا» اهـ.

(وأَضاةُ بني غِفار) بفتح الهمزة في أضاة وبكسر الغين في غِفَار: مُسْتنقَع الماء كالغدير؛ وكان بموضع من المدينة المنوَّرة ينسب إلى بني غِفَار، لأنهم نزلوا عنده.

٦ ـ وروى الترمذي[١] عن أُبيّ بن كعب أيضاً قال: لَقِي رسولُ ﷺ جِبريلَ عند أحْجار المروة قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريل: إنِّي بعثتُ إلى أمةٍ أُمِّيِّين؛ فيهم الشَّيخُ الفاني، والعجوزُ الكبيرةُ، والغلامُ، قال: «فمُرْهُمْ فَلْيَقْرأوا الْقرآن على سَبعةِ أحرفٍ» قال الترمذي: حسن صحيح. وفي لفظ: «فَمَنْ قَرَأ بحرف منها فهوَ كما قرأ»؛ وفي لفظ حذيفة: «فقلت: يا جبريل إني أُرسلتُ إلى أُمَّة أُميّةٍ فيهم الرجلُ، والمرأةُ، والجارية، والشيخُ الفاني الذي لم يقرأْ كتاباً قطُّ قال: إن القرآن أُنزلَ على سبعةِ أحرفٍ».

٧ ـ وأخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قبيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أنَّ رجلاً قرأَ آيةً من القرآن، فقال له عمرٌو: إنما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعةِ أحرفٍ، فأيَّ ذلك قرأتمْ أصبتمْ، فلا تُمَارُوا» اهـ.

قال في القاموس: ماراه مُماراة ومِرَاءً، وامترى فيه وتمارى: شكَّ. والمُرْيَةُ بالكسر والضم: الشكُّ والجدلُ. اهـ.

٨ ـ وروى الحاكم[٢] وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود قال: «أَقرأَني رسولُ الله ﷺ سورةً من آلِ حَم، فرُحْتُ إلى المسجد، فقلتُ لرجلٍ: اقرأْها. فإذا هو يقرؤها حُروفاً ما أقرؤها. فقال أَقرأَنيها رسول الله ﷺ. فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأَخبرْنَاهُ فتغيرَ وجههُ وقال: «إنما أهلك مَنْ قبلكُم الاختلافُ» ثمَّ أسرَّ إلى عليّ شيئاً. فقال عليٌّ: إنَّ رسول الله ﷺ يأمرُكم أن يقرأ كلُّ رجل منكم كما عُلِّم. قال: فانطلقنا وكلُّ رجلٍ يقرأُ حروفاً لا يقرؤها صاحبه» اهـ.

٩ ـ وأخرج البخاري[٣] عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنهُ سمع رجلاً يقرأ آيةً سمع النبي ﷺ يقرأ خلافها. قال: فأخذتُ بيده فانطلقتُ بهِ إلى النبي ﷺ فقال: «كلاكما

---

(١) سنن الترمذي: القرآن: ٩.

(٢) مستدرك الحاكم: ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) صحيح البخاري، الخصومات: ١، والأنبياء ٥٤.

محسنٌ، فاقرأْ» قال شعبةُ أحد رواة هذا الحديث: أكبرُ علمي أن النبي ﷺ قال: «فإن منْ كانَ قبلكُم اختلفوا فأُهلكوا».

١٠ ـ وروى الطبريُّ والطبرانيُّ عن زيد بن أرْقم قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أقرأني ابنُ مسعودٍ سورةً أقرأنيها زيد بن ثابت، وأقرأنيها أُبيُّ بن كعبٍ فاختلفت قراءتهم، فَبِقراءَةِ أيِّهِمْ آخُذ؟ فسكت رسول الله ﷺ وعليٌّ إلى جنبِه، فقال عليٌّ: «ليقرأ كلُّ إنسانٍ منكم كما عُلِّم، فإنه حسنٌ جميلٌ».

١١ ـ وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآنَ أُنْزِلَ على سبعةِ أحرُف، فاقرأوا ولا حرَجَ ولكن لا تختموا ذكرَ رحمةٍ بعذابٍ، ولا ذكرَ عذابٍ برحمةٍ».

٢ ـ الحكمة والفوائد في نزول القرآن على سبعة أحرف

إن الناظر في هذه الأحاديث الشريفة وما ماثلها، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزةً، تكون مناراتِ هُدى، ومصادر إشعاع ونور، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كلَّ ما شجر من هذا الخلاف البعيد، في هذا الموضوع الدقيق.

الشاهد الأول: أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هي التيسير على الأمة الإسلامية كلِّها، خصوصاً الأمَّة العربية التي شوفهت بالقرآن، فإنها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلافٌ في اللهجات ونَبَرَات الأصوات، وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة، ويوحِّد بينها اللسان العربيُّ العام. فلو أخذتْ كلها بقراءة القرآن على حرف واحد، لشق ذلك عليها. قال المحقق ابن الجزري: «وأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها شرفاً لها، وتوسعةً ورحمةً وخصوصيةً لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق، حيث أتاه جبريل فقال: «إنَّ الله يأمرُكَ أن تقرأ أُمَّتُك القرآنَ على حرفٍ، فقال ﷺ: أسألُ الله معافاته ومعونته فإنَّ أُمتي لا تطيقُ ذلك، ولم يزل يردِّدُ المسألة حتى بلغ سبعة أحرف» ثم قال: وكما ثبت أنَّ القرْآنَ نزلَ من سبعة أبوابٍ على سبعة أحرفٍ، وأنَّ الكتاب قبلهُ كان ينزلُ من باب واحد على حرفٍ واحدٍ، وذلك أنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يُبعثون إلى قومهم الخاصين، والنبي ﷺ بُعث إلى جميع الخلق أحمرِهم وأسوَدِهم، عَربيِّهِمْ وعجميِّهم، وكان العرب الذي نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة وألسنتهم شَتَّى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغةٍ إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر. بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ، والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً كما

أشار إليه ﷺ، فلو كُلِّفُوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم، لكان من التكليف بما لا يستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلفُ وتأبى الطباع» اهـ.

كلُّ ما مرَّ عليك في الشاهد الأول تقريرٌ لحكمةٍ واحدة، وفائدة واحدة من فوائد اختلاف القراءات وتعدُّد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم؛ وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن. ونحيطك علماً هنا بأن لهذا الاختلاف والتعدُّد فوائد أخرى:

منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسانٍ واحدٍ يوحد بينها، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم، والذي انتظم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة. فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوْب وحدْب، ثم يصقلونه ويهذبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنة، التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة، وعقدوا لها راية الإمامة. وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف، يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية، على نمط سياسة القرشيين بل أوْفق. ومن هنا صحَّ أن يقال: إنه نزل بلغة قريش، لأن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى. وكانت هذه حكمة إلٰهية سامية؛ فإن وحدة اللسان العامِّ من أهمِّ العوامل في وحدة الأمة، خصوصاً أول عهدها بالتوثب والنهوض.

ومنها بيان حكم من الأحكام، كقوله سبحانه: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢] قرأ سعد بن أبي وقاص: ﴿وله أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ﴾ بزيادة لفظ: ﴿مِنْ أُمٍّ﴾ فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء ومن كانوا لأب، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه.

ومثل ذلك قوله سبحانه في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩] وجاء في قراءة: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ بزيادة لفظ: «مؤمنة» فتبين بها اشتراطُ الإيمان في الرقيق الذي يعتق كفارة يمين. وهذا يؤيد مذهب الشافعي ومن نحا نحوه في وجوب توافر ذلك الشرط.

ومنها الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين، كقوله تعالى: ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة «يطهرن» ولا ريب أنَّ صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض؛ لأن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى. أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة. ومجموع القراءتين يحكم بأمرين: أحدهما أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر، وذلك بانقطاع الحيض. وثانيهما أنها لا يقربها زوجها

أيضاً إلا إن بالغت في الطهر، وذلك بالاغتسال؛ فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء. وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضاً.

ومنها الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالين مختلفين: كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] قرئ بنصب لفظ «أرجلكم» وبجرّها. فالنصب يفيد طلب غسلها؛ لأن العطف حينئذٍ يكون على لفظ «وجوهكم» المنصوب، وهو مغسول. والجرُّ يفيد طلب مسحها؛ لأن العطف حينئذٍ يكون على لفظ «رؤوسكم» المجرور، وهو ممسوح. وقد بيّن الرسول ﷺ أن المسح يكون للابس الخف وأنَّ الغسل يجب على من لم يلبس الخف.

ومنها دفع توهم ما ليس مراداً كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وقرئ: **﴿فامضوا إلى ذكر الله﴾**. القراءة الأولى يُتوهّم منها وجوبُ السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة؛ ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المضيَّ ليس من مدلوله السرعة.

ومنها بيان لفظ مبهم على البعض نحو قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] وقرئ: **﴿كالصوف المنفوش﴾** فبينت القراءةُ الثانية أنَّ العهن هو الصوف.

ومنها تجلية عقيدةٍ ضلَّ فيها بعضُ الناس: نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠] جاءت القراءة بضم الميم وسكون اللام في لفظ: **﴿وملكاً كبيراً﴾** وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه، فرفعت هذه القراءةُ الثانية نقابَ الخفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

والخلاصة: أن تنوُّع القراءات، يقومُ مقام تعدُّد الآيات؛ وذلك ضربٌ من ضروب البلاغة، يبتدئ من جمال هذا الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز.

أضف إلى ذلك ما في تنوُّع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ﷺ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل؛ بل القرآن كله على تنوُّع قراءاته، يصدِّق بعضه بعضاً، ويبينُ بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد في عُلُوِّ الأسلوب والتعبير، وهدفٍ واحدٍ من سُمُوِّ الهداية والتعليم؛ وذلك ـ من غير شكٍّ ـ يفيدُ تعدُّدَ الإعجاز بتعدُّد القراءات والحروف.

ومعنى هذا أن القرآن يُعْجِزُ إذا قرئ بهذه القراءة، ويعجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثانية، ويعجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة، وهلمَّ جرّا. ومن هنا تتعدَّد المعجزات بتعدُّد تلك الوجوه والحروف!

ولا ريب أن ذلك أدلُّ على صدق محمد ﷺ، لأنه أعظم في اشتمال القرآن على مَنَاحٍ جمة في الإعجاز وفي البيان، على كل حرف ووجه، وبكل لهجة ولسان. ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢].

الشاهد الثاني: أن مرَّات استزادة الرسول للتيسير على أمته، كانت ستًّا غير الحرف الذي أقرأه أمينُ الوحي عليه أولَ مرة؛ فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها. تأمَّلْ حديث ابن عباس السابق وقول الرسول ﷺ فيه: «أقرأني جبريلُ على حرف، فراجعتُه، فلم أزل أستزيدُه ويزيدُني حتى بلغَ سبعة أحرف» وكذلك جاء في حديث لأبي بكرة أن النبي ﷺ قال: «فنظرتُ إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهتِ العدةُ»، يضاف إلى ذلك المراجعاتُ الثابتةُ في الأحاديث الأخرى، وإن كانت لم تبلغ ستًّا صراحةً، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة، فيعلم من مجموع تلك الروايات، أنَّ المراد بلفظ سبعة حقيقةُ العدد المعروف في الآحاد بين الستة والثمانية.

الشاهد الثالث: أن من قرأ حرفاً من هذه الحروف، فقد أصاب شاكلة الصواب أيّاً كان ذلك الحرف، كما يدلُّ عليه فيما مضى قوله ﷺ: «فأيُّما حرف قرأوا عليه فقدْ أصابوا» وقوله ﷺ لكل من المختلفين في القراءة «أصبت» وقوله ﷺ لهما في رواية ابن مسعود: «كلاكما محسنٌ» وقوله ﷺ فيما يرويه عمرو بن العاص: «فأيَّ ذلك قرأتمْ أصبتمْ». وعدم موافقته ﷺ لعمر، وأبيٍّ، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، على معارضة مخالفيهم بالطرق الآنفة في الأحاديث السالفة. ودفعه في صدر أبيّ حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد الرابع: أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله، لا مدخل لبشر فيها؛ بل كلها نازلةٌ من عنده تعالى، مأخوذةٌ بالتلقي عن رسول الله ﷺ. يدلُّ على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يرجعون فيما يقرأون إلى رسول الله ﷺ، يأخذون عنه ويتلقّون منه كل حرف يقرأون عليه؛ انظر قوله ﷺ في قراءة كل من المختلفين: «هكذا أُنزِلَت» وقول المخالف لصاحبه: «أقرأنيها رسولُ الله ﷺ».

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صحَّ لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفه أو غير مرادفه، لبطلت قرآنيةُ القرآن وأنه كلام الله، ولذهب الإعجاز ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. ثم إن التبديل والتغيير مردودٌ

من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٥، ١٦].

فإذا كان أفضل الخلق محمد ﷺ قد تحرَّج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب، فكيف يسوغ لأحدٍ مهما كان أمره أن يبدلَ فيه ويغير، بمرادف أو غير مرادف؟ ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

الشاهد الخامس: أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة. يدلُّ على ذلك قوله ﷺ: «فَلاَ تُمَارُوا فيه، فإنَّ المِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»[1] وعدمُ موافقته لعمر، وأبيّ، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، على معارضة مخالفيهم بالطرق الآنفة، في الأحاديث السالفة. ويدلُّ على ذلك أيضاً دفعه في صدر أُبيّ حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أيِّ أحد من القراءة بأيِّ حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد السادس: أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا مُتَحَمِّسِينَ في الدفاع عن القرآن، مُسْتَبْتِسِلِينَ في المحافظة على التنزيل، متيقظين لكل من يُحدِثُ فيه حَدَثاً ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللَّهَجَات، مبالغين في هذه اليقظة حتى ليأخذون في هذا الباب بالظِّنَّة، وينافحون عن القرآن بكل عناية وهمةٍ. وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم، على حين أنَّ هشاماً كان في واقع الأمر على صوابٍ فيما يقرأ، وأنه قال لعمر تسويغاً لقراءته: أقرأنيها رسول الله ﷺ. لكن عمر لم يقنعْ، بل لبَّبهُ وساقه إلى المحاكمة، ولم يتركه حتى قضى رسول الله ﷺ لهشامٍ بأنه أصاب. قل مثل ذلك فيما فعل أبيُّ بن كعب بصاحبه، وما كان من ابن مسعودٍ وعمرو بن العاص وصاحبيهما. والأحاديث بين يديك عن كثب، فارجع إليها إن أردت.

الشاهد السابع: أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدالٍ ونزاعٍ وشقاق، ولا مثارَ ترددٍ وتشكيك وتكذيب، ولا سلاح عصبيَّة وتنطعٍ وجمود. على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسيرَ والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسراً، ومن هذه الرحمة نقمة! يرشد إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق «فما تُمَارُوا فيه فإنَّ المراء فيه كفرٌ». وكذلك تغير وجهه الشريف عند اختلافهم مع قوله: «إنما أهلك من قبلكم الاختلاف» وضربهُ

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، سنّة: ٤؛ وأحمد بن حنبل في مسنده: ٢/٢٨٦، ٣٠٠، ٤٢٤، ٤٧٥؛ ٥٠٣، ٥٢٨، ٤/١٧٠، ٢٠٤، ٢٠٥.

في صدر أبيٍّ بن كعب حين جال بخاطره حديثُ السوء في هذا الموضوع الجليل.

الشاهد الثامن: أن المراد بالأحرف في الأحاديث السابقة وجوه في الألفاظ وحدها لا محالة؛ بدليل أن الخلاف الذي صوَّرتهُ لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني، مثل قول عمر: «إذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ» ثم حكم الرسول أن يقرأ كلٌّ منهما، وقوله ﷺ: «هكذا أُنزلت» وقوله: «أيَّ ذلك قرأتم فقد أصبتمْ» ونحو ذلك؛ ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ، لا شرح المعاني.

٣ ـ معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

الأحرف جمع حرف، والحرف يطلق على معان كثيرة، أتى عليها صاحب القاموس؛ إذ يقول ما نصه: «الحرف من كل شيء طرفه، وشفيره وحدُّه، ومن الجبل أعلاه المحدَّد، وواحد حروف التهجِّي، والناقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة، ومسيل الماء، وآرامٌ سودٌ ببلاد سليم. وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾ [الحج: ١١] أي وجهٍ واحد، وهو أن يعبده على السرَّاء لا على الضرَّاء، أو على شكّ، أو على غير طمأنينة من أمره، أي لا يدخل في الدين متمكِّناً. «ونزل القرآنُ على سبعةِ أحرُفٍ»: سبع لغاتٍ من لغات العرب؛ وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر؛ ولكن معناه أنّ هذه اللغات السبع متفرِّقةٌ في القرآن»[1] اهـ بتصرف قليل. وهذه الإطلاقات الكثيرة تدلُّ على أنَّ لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظيّ، والمشترك اللفظيُّ يراد به أحدُ معانيه التي تعينها القرائن وتناسب المقام.

وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنهُ الوجه بالمعنى الذي سنقصه عليك، لا بالمعنى الذي ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها.

ثم إن كلمة (عَلَى) في قوله ﷺ: «أنزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ» تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير، أي أنزل القرآن موسعاً فيه على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأيِّ حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة.

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه؛ إذاً لقال ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل سبعة أحرف» بحذف لفظ (على). بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن

---

(١) انظر القاموس المحيط، مادة «حرف».

أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التعدُّد والتنوُّع في أداء اللفظ الواحد، ومهما تعدَّدت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة. فكلمة ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] التي ورد أنها تقرأ بطرقٍ تبلغ السبعة أو العشرة، وكلمة ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠] التي ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة ﴿أُفٍّ﴾[1] التي أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة. وكل أولئك وأشباه أولئك، لا يخرج التغاير فيه على كثرته عن وجوه سبعة.

بقي علينا أن نتساءل: ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات عنها مهما كثرت وتنوَّعتْ في الكلمة الواحدة؟

هنا يحتدمُ الجدال والخلاف، ويكثر القيل والقال.

والذي نختاره ـ بنور الله وتوفيقه ـ من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في اللوائح إذ يقول:

الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسماء من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارع، وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

السابع: اختلاف اللغات ـ يريد اللهجات ـ كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك اهـ.

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه ـ وهو اختلاف الأسماء ـ بقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] قرئ هكذا: «لأَمَانَاتِهِمْ» جمعاً، وقرئ: ﴿لأمانتهم﴾ بالإفراد.

ويمكن التمثيل للوجه الثاني ـ وهو اختلاف تصريف الأفعال ـ بقوله سبحانه: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩] قرئ هكذا بنصب لفظ «ربَّنا» على أنه منادى وبلفظ «بَاعِدْ» فعل أمر، وبعبارة أنسب بالمقام «فعل دعاء». وقرئ هكذا: «ربُّنا بَعَّدَ» برفع «رب» على أنه مبتدأ وبلفظ «بَعَّد» فعلاً ماضياً مضعَّف العين جملته خبر.

ويمكن التمثيل للوجه الثالث ـ وهو اختلاف وجوه الإعراب ـ بقوله سبحانه:

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة الإسراء: ﴿فلا تقل لها أفٍّ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً﴾.

﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] قرئ بفتح الراء وضمها، فالفتح على أن «لا» ناهية، فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثلين. أما الضمُّ فعلى أنَّ «لا» نافية، فالفعل مرفوع بعدها.

ومثل هذا المثال، قوله سبحانه: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥] قرئ برفع لفظ «المجيد» وجره. فالرفع على أنه نعت لكلمة «ذو»، والجرُّ على أنه نعت لكلمة «العرش». فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت.

ويمكن التمثيل للوجه الرابع ـ وهو الاختلاف بالنقص والزيادة ـ بقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣] قرئ بهذا اللفظ. وقرئ أيضاً «والذكر والأنثى» بنقص كلمة «ما خلق».

ويمكن التمثيل للوجه الخامس ـ وهو اختلاف بالتقديم والتأخير ـ بقوله سبحانه: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] وقرئ: ﴿وجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بالْمَوْتِ﴾.

ويمكن التمثيل للوجه السادس ـ وهو الاختلاف بالإبدال ـ بقوله سبحانه: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] بالزاي وقرئ: ﴿نُنْشِرُها﴾ بالراء، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩] بالحاء، وقرئ: ﴿وَطَلْعٍ﴾ بالعين. فلا فرق في هذا الوجه أيضاً بين الاسم والفعل.

ويمكن التمثيل للوجه السابع ـ وهو اختلاف اللهجات ـ بقوله سبحانه: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [طه: ٩] تقرأ بالفتح والإمالة في «أتى» ولفظ «موسى» فلا فرق في هذا الوجه أيضاً بين الاسم والفعل. والحرفُ مثلهما نحو ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤] قرئ بالفتح والإمالة في لفظ «بلى».

٤ ـ بقاء الأحرف السبعة في المصاحف

ذهب جماعة من الفقهاء والقرَّاء والمتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودةٌ بالمصاحف العثمانية.

واحتجوا بأنه لا يجوز للأمّة أن تهمل نقل شيء منها، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. ومعنى هذا أن الصحف التي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السبعة، ونقلت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف

العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها[١] النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها.

وذهب ابن جرير الطبري ومن لفَّ لفَّه إلى أن المصاحف العثمانية لم تشتمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة، وتأثروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة، وما التزموه فيه من أن هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلافه عثمان؛ ثم رأت الأمة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جمعاً لكلمة المسلمين فأخذت به وأهملت كلَّ ما عداه من الأحرف الستة، ونسخ عثمان المصاحف بهذا الحرف الذي استبقتهُ الأمة وحده.

والتحقيق أن القول باشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها، يتوقف على أمرين: أحدهما تحديد المراد من الأحرف السبعة، وثانيهما الرجوع إلى ما هو مكتوبٌ وماثلٌ بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر.

ولقد أسلفنا لك ما اخترناه في تحديد المراد من الأحرف السبعة، وأنها الأوجه التي يرجع إليها كل اختلافٍ في القراءات، سواء منها ما كان صحيحاً وشاذّاً ومنكراً وأنها تنحصر في سبعة على ما ذكره الرازي الذي حالفه التوفيق في الدقَّة والاستقراء التام.

ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر، نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقض، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب، وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، ولكن على معنى أنَّ كلَّ واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلاً أو بعضاً، بحيث لم تخلُ المصاحف في مجموعها عن حرفٍ منها رأساً.

ولنبين ذلك في المذهب الذي اخترناه:

أما الوجه الأول منه: وهو اختلاف الأسماء إفراداً وجمعاً الخ نحو قوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] المقروءة بجمع الأمانة وإفرادها، فقد اشتمل عليهما المصحف؛ إذ كان الرسم العثماني فيه هكذا:

---

(١) كان رسول الله ﷺ يعرض الكتاب (القرآن) في كل رمضان على جبرائيل في كل سنة مرة. (راجع مسند أحمد: ١/ ٢٣١، ٢٧٦، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٦٣).

«لأمْنَتِهِم» برسم المفرد في الحروف ولكن عليها ألف صغيرة لتشير إلى قراءة الجمع وغير منقوطة ولا مشكولة.

وأما الوجه الثاني: وهو اختلاف تصريف الأفعال نحو قوله سبحانه ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨] المقروءة بكسر الكاف وضمها في الفعل، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم المصحف العثماني أيضاً، لأنه هيكل الفعل واحد في لفظ الخط لا يتغير في كلتا القراءتين، والمصحفُ العثماني لم يكن معجماً ولا مشكولاً.

وأما الوجه الثالث: وهو اختلاف وجوه الإعراب كقراءة ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بفتح الراء وضمها، فإن الرسم يحتملها كالوجه السابق، وهو واضح.

وأما الوجه الرابع: وهو الاختلاف بالنقص والزيادة، فمنه ما يوافق الرسم في بعض المصاحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ١٠٠] وقرئ: **﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا﴾** بزيادة لفظ «منْ» وهما قراءتان متواترتان وقد وافقت كلتاهما رسم المصحف؛ بيد أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكّي لأن لفظ «منْ» ثابتة فيه. أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكيّ حيث لم تثبت فيه، أي في غير المصحف المكيّ. ومن هذا الوجه ما لا يوافق رسم المصحف بحال من الأحوال نحو قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] وقرأ ابن عباس هكذا: **﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْباً﴾** بزيادة كلمة «صَالِحَةٍ» فإن هذه الكلمة لم تثبت في مصحف من المصاحف العثمانية، فهي مخالفة لخط المصحف؛ وذلك لأن هذه القراءة وما شاكلها منسوخةٌ بالعرضة الأخيرة؛ أي عرض القرآن من النبيِّ ﷺ على جبريل آخر حياته الشريفة. ويدلُّ على هذا النسخ إجماع الأمَّة على ما في المصاحف. فتلخص مما ذكرنا أن بعض هذا الوجه الرابع اشتملت عليه المصاحف، وبعضه لم تشتمل عليه؛ لأنه نُسخ.

وأما الوجه الخامس: وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير، فهو مثل سابقه؛ منه ما هو موافق لرسم المصحف نحو قوله في سورة التوبة: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [التوبة: ١١١] قرئ الفعل بالبناء للفاعل في الأول، وللمفعول في الثاني، وقرئ بالعكس؛ وهما قراءتان متواترتان، ولا يخالف شيء منها رسم المصحف. ومنه ما خالف رسم المصحف نحو قوله سبحانه: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] وقرئ: **﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾** فإن هذه القراءة الثانية لا يحتملها رسم المصحف وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق، وطلحة بن مصرف، وزين العابدين رضي الله عنهم لكنها لم تتواتر، فهي منسوخة بالعَرْضَةِ الأخيرة، وبإجماع الصحابة على المصحف العثماني؛ فلا يجوز القراءة بها، بخلاف القراءة الأولى؛ لأنها وافقت خط المصحف،

واستقرَّت القراءة بها دون نسخ. ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] وقرئ: ﴿إذا جَاءَ فَتْحُ اللَّه والنَّصْرُ﴾ فالأولى هي التي وافقت الرسم، والثانية لم توافقه؛ فهي منسوخة أيضاً لما ذكرنا.

وأما الوجه السادس: وهو الاختلاف بالإبطال، فقد وافق بعضه رسم المصحف، وخالفه البعض أيضاً. مثال ما وافق الرسم قوله سبحانه: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦] وقرئ: ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾ وهما قراءتان متواترتان. وتوافق كلتاهما رسم المصحف. ومثال الثاني قراءة: ﴿إذا نُودِيَ للصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ فَامْضُوا إلى ذِكْرِ الله﴾ وقراءة: ﴿وتَكُونُ الْجِبَالُ كالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ﴾ فإنهما مخالفتان لرسم المصحف. وذلك لنسخهما بالعرضة الأخيرة أيضاً، واستقرار الأمر على ما وافق الرسم منه، وهو قراءة: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ وقراءة ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥].

وأما الوجه السابع: وهو الاختلاف بسبب تباين اللهجات فيوافق رسم المصحف موافقة تامة؛ لأنه اختلاف شكلي لا يترتب عليه تغيير جوهر الكلمة، وهو ظاهر. وتجد شواهد كثيرةً في خط المصحف تدلُّ على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [طه: ٩]. فإنها رسمت هكذا بياء في الفعل بعد التاء، وبقلب ألف موسى ياء، ومن غير شكلٍ ولا إعجام.

٥ ـ القراءات

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدرٌ سماعيٌّ لقرأ. وفي الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها. قال السيوطي عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى عالٍ ونازلٍ ما نصه: «ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث، تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه. فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم؛ واتفقت عليه الروايات والطرق عنه، فهو قراءة. وإن كان للراوي عنه، فرواية، أو لمن بعده فنازلاً، فطريق. أو لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه، فوجه» اهـ.

وفي منجد المقرئين لابن الجزري[1] ما نصُّه: «القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعَزْوٍ[2] النَّاقِلة[3]... والمُقْرِئ: العالم بها رواها مشافهة، فلو

(١) نشرته مكتبة القدسي في القاهرة وصوّرته دار الكتب العلمية بيروت.
(٢) عَزْوُ الخبر إلى فلان: إسناده إليه؛ يقال: عَزَا الخبر إلى صاحبه: أسنده إليه.
(٣) قال في القاموس: «الناقلة: ضد القاطنين». (م).

حفظ التيسير مثلاً ليس له أن يُقرئ بما فيه إن لم يُشافهه مَنْ شُوفه به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة. والقارئ المبتدئ من شَرَعَ في الإفراد إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات، والمنتهي مَنْ نقل من القراءات أكثرها وأشهرها» اهـ.

٦ ـ أعداد القراءات:

اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقيل: القراءات السبع، والقراءات العشر، والقراءات الأربع عشرة.

وأحْظَى الجميع بالشهرة ونباهة الشأن، القراءاتُ السبع.

وهي القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين وهم: نافع، وعاصم، وحمزة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وعليّ الكسائي. والقراءات العشر هي هذه السبع وزيادة قراءات هؤلاء الثلاثة: أبي جعفر، ويعقوب، وخَلَف.

وعلم القراءات أتى عليه حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً. ثم أهَلَّ عهد التدوين للقراءات ولم يكن لهذه السبعة بهذا العنوان وجود أيضاً، بل كان أوّل من صنَّف في القراءات أمثال أبي عبيد القاسم بن سلاَّم، وأبي حاتم السجستاني، وأبي جعفر الطبري، وإسماعيل القاضي. وقد ذكروا في القراءات شيئاً كثيراً، وعرضوا روايات تُزْبِي على أضعاف قراءة هؤلاء السبعة.

ثم اشتهرت قراءات هؤلاء السبعة بعد ذلك على رأس المائتين في الأمصار الإسلامية. فكان الناس في البصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع.

ومكثت القراءات السبع على هذا الحال دون أن تأخذ مكانها من التدوين حتى خاتمة القرن الثالث، إذ نهض ببغداد الإمام ابن مجاهد أحمد بن موسى بن عباس فجمع قراءات هؤلاء الأئمة السبعة غير أنه أثبت اسم الكسائي وحذف يعقوب.

وجاء اقتصاره على هؤلاء السبعة مصادفة واتفاقاً، من غير قصد ولا عمد، ذلك أنه أخذ على نفسه ألا يروي إلا عمن اشتهر بالضبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة واتفاق الآراء على الأخذ عنه والتلقِّي منه. فلم يتم له ما أراده هذا إلا عن هؤلاء السبعة وحدهم، وإلا فأئمة القراء لا يحصون كثرة، وفيهم من هو أجلُّ من هؤلاء قدراً، وأعظم شأناً.

وإذن فليس اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السبعة بحاصرٍ للقراء فيهم، ولا بملزمٍ

أحداً أن يقف عند حدود قراءتهم، بل كل قراءة توافرت فيها الأركان الثلاثة للضابط المشهور وجب قبولها.

ومن هنا كانت القراءات العشر، بزيادة قراءات: يعقوب، وأبي جعفر، وخلف، على قراءات أولئك السبعة.

وكانت القراءات الأربع عشرة، بزيادة أربع على قراءات هؤلاء العشرة، وهي قراءات الحسن البصري، وابن مُحَيصن، ويحيى اليزيدي، والشنبوذي.

٧ ـ القراء السبعة

١ ـ ابن عامر: اسمه عبد الله اليحصُبِي، نسبة إلى يحصُب، وهو فَخِذٌ من حمير ويكنى أبا نعيم، وأبا عمران. وهو تابعي جليل، لقي واثلة بن الأسْقَع والنعمان بن بشير، وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، عن عثمان بن عفان، عن رسول الله ﷺ؛ وقيل إنه قرأ على عثمان نفسه، وقد توفي بدمشق سنة ١١٨ ثماني عشرة ومائة، وقد اشتهر برواية قراءته هشام وابن ذكوان، ولكن بواسطة أصحابه.

٢ ـ ابن كثير: هو أبو محمد، أو أبو معبد، عبد الله بن كثير الداري. كان إمام الناس في القراءة بمكة، تَحُفُّه السكينة ويحوطه الوقار. لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك.

وروى عن مجاهد عن ابن عباس عن أُبيٍّ بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ على عبد الله بن السائب المخزومي. وقرأ عبد الله هذا على أبيٍّ بن كعب وعمر بن الخطاب؛ وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ. وتوفي سنة ١٢٠ عشرين ومائة بمكة المكرمة.

وقد اشتهر بالرواية عنه ـ ولكن بواسطة أصحابه ـ البَزِّيُّ وقُنْبُلٌ.

٣ ـ عاصم: هو أبو بكر عاصم بن أبي النَّجود الأسدي (والنَّجُود بفتح النون وضم الجيم مأخوذ من نجدت الثياب إذا سويت بعضها ببعض).

كان قارئاً متقناً، آية في التحرير والإتقان والفصاحة وحسن الصوت بقراءة القرآن. قرأ على زرٍّ بن حبيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ. وقرأ أيضاً على أبي الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، معلم الحسن والحسين.

وقرأ عبد الرحمن هذا على الإمام عليّ، وأخذ الإمام عليٌّ قراءته عن رسول الله ﷺ. توفي بالكوفة أو بالسماوة سنة ١٢٧ سبع وعشرين ومائة.

روى عنه شعبة وحفص كلاهما بدون واسطة.

٤ ـ أبو عمرو: هو أبو عمرو زَبَّان بن العلاء عمار البصري. كان من أعلم الناس بالقراءة مع صدقٍ وأمانةٍ وثقةٍ في الدين. روى عن مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير،

عن ابن عباس عن أُبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وأقرأ على جماعة منهم أبو جعفر وزيد بن القَعْقَاع والحسن البصري. وقرأ الحسن على حطان وأبي العالية. وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب. توفي سنة ١٥٤ أربع وخمسين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه الدوري والسوسي، ولكن بواسطة اليزيدي أبي محمد يحيى بن المبارك العدوي المتوفَّى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين. وسمي باليزيدي نسبة إلى يزيد بن منصور خال الخليفة المهدي؛ لأنه كان يؤدب ولده.

٥ ـ **حمزة**: هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي مولى عكرمة بن ربيع التيمي. قرأ على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش، على يحيى بن وثاب، على زر بن حبيش، على عثمان وعليّ وابن مسعود، على النبي ﷺ. كان ورعاً بكتاب الله، مجوداً له عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث. توفي بحُلْوان سنة ١٥٦ ست وخمسين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه خلف وخلاد، لكن بواسطة أبي عيسى سُلَيم بن عيسى الحنفي الكوفي المتوفَّى سنة ١٨٨، ثمان وثمانين ومائة.

٦ ـ **نافع**: هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني. أخذ القراءة عن أبي جعفر القاري وعن سبعين من التابعين، وهم أخذوا عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة، عن أُبيّ بن كعب، عن رسول الله ﷺ. وانتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة المنورة. توفي سنة ١٦٩ تسع وستين ومائة.

وممن اشتهر بالرواية عنه قالون وورش.

٧ ـ **الكسائي**: هو أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي النحوي. لقب بالكسائي لأنه كان في الإحرام لابساً كساءً؛ قال أبو بكر الأنباري: اجتمعت في الكسائي أُمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم بالغريب، وكان أوحد الناس بالقرآن، فكانوا يكثرون عليه، حتى يُضطر أن يجلس على الكرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره؛ وهم يسمعون منه ويضبطون عنه. توفي سنة ١٨٩ تسع وثمانين ومائة.

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو الحارث والدوري.

ـ تمام القراء العشرة

٨ ـ **أبو جعفر**: هو يزيد بن القعقاع القاري، نسبة إلى موضع بالمدينة يسمى: قارا. وقد سبق أنه أخذ عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة، عن أُبيٍّ بن كعب، عن رسول الله ﷺ. توفي أبو جعفر سنة ١٣٠ ثلاثين ومائة، وكان تابعيًّا جليل القدر، رفيع المنزلة.

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو موسى عيسى بن وردان الحذَّاء، وأبو الربيع سليمان بن مسلم بن جَمَّاز.

٩ ـ **يعقوب**: هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي. قرأ على أبي المنذر سلاَّم بن سليمان الطويل. وقرأ سلاَّم على عاصم وعلى أبي عمرو. توفي يعقوب سنة ٢٠٥ خمس ومائتين.

وممن اشتهر بالرواية عنه رَوْحُ بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكل اللؤلؤيّ الملقب بِرُوَيْس، وغيرهما.

١٠ ـ **خلف**: هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب، قرأ على سليم عن حمزة، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري صاحب المفضل الضبي، وعلى أبان العطار، وهم عن عاصم. وتوفي خلف سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين كما سبق في ترجمة حمزة.

وممن اشتهر بالرواية عنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله، المروزي، ثم البغدادي، الورَّاق، المتوفَّى سنة ٢٨٦ ست وثمانين ومائتين.

وممن اشتهر بالرواية عنه أيضاً أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدَّاد البغدادي، المتوفَّى سنة ٢٩٢ اثنتين أو ثلاث وتسعين ومائتين.

ـ تمام القراء الأربعة عشر

وهاك كلمة مختصرة عن الأربعة الذين إذا أضيفوا إلى العشرة السابقين كملت عدة القراء الأربعة عشر الذين تنسب إليهم القراءات المعروفة بالقراءات الأربع عشرة.

١١ ـ **الحسن البصري**: هو السيد الإمام الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري الغنيُّ بشهرته عن تعريفه. المتوفَّى سنة ١١٠ عشر ومائة.

١٢ ـ **ابن محيصن**: هو محمد بن عبد الرحمن السهمي المكي؛ مقرئ أهل مكة مع ابن كثير. المتوفَّى سنة ١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة.

١٣ ـ **يحيى اليزيدي**: هو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي. المتوفَّى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين.

١٤ ـ **الشنبوذي**: هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنبوذي الشطوي البغدادي. المتوفى سنة ٣٨٨ ثمان وثمانين وثلاثمائة.

كتاب الحجة[1]

الذين ترجموا للفارسي ذكروا في ثبت مؤلفاته كتاب الحجة هذا بعبارات ليست متساوية، وإن كانت تشترك جميعها في كلمة (الحجة) محور التسمية، وكل ذلك بداعية

(١) هذا الفصل اقتبسناه من مقدمة كتاب «الحجّة» طبعة دار المأمون للتراث (ج١ ص١٣ ـ ١٧).

الاختصار والاجتزاء بالبعض المفهم عن الكل.

فالخطيب البغدادي في تاريخه (٧/ ٢٧٦) سمّاه: الحجة في علل القراءات، وابن خلكان في الوفيات (٢/ ٨١) وابن الأثير في الكامل (٩/ ٢١) وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (٦/ ٢٦٧) أطلقوا عليه الحجة في القراءات، وزاد ابن الأنباري في نزهة الألبّاء (ص٣١٦) كلمة «السبع» على القراءات. في حين اكتفى ابن النديم في الفهرست (ص٩٥) وياقوت في معجم الأدباء (٧/ ٢١٠) وابن عطية في فهرسه (ص٨٦) والسيوطي في البغية (١/ ٤٩٦) وابن الجزري في طبقاته (١/ ٢٠٧) باللفظة المشتركة بين الجميع فأسموه (الحجة) فقط.

وقد آثرنا أن نعتمد على ما أثبت على غلاف الأجزاء الثلاثة الأخيرة من نسخة مراد ملا المنسوخة بخط طاهر بن غلبون ونصه: الحجة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد. وهو عنوان مناسب للكتاب، ولا مبرر للعدول عنه إلى غيره من الأسماء التي آثر أصحابها الاختصار فيها.

وهذا الكتاب واحد من عدة كتب صنّفها الفارسي وقدّمها لعضد الدولة الذي كان يعدّ نفسه غلاماً في النحو لأبي علي، نستدلّ على ذلك من مقدمة كتابه التي صدّرها بالدعاء له، كما هو ثابت في نسختنا هذه حيث يقول: أطال الله بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور وليّ النعم عضد الدولة وتاج الملّة... فإن هذا كتاب نذكر فيه.. وواضح أنه بالإضافة لما ذكرناه من تقديم هذه النسخة لعضد الدولة فإن في هذه المقدمة ما يدلّ على أن كتاب الحجة قد ألّفه أبو علي قبل سنة ٣٧٢هـ وهي السنة التي توفي فيها عضد الدولة، وبتحديد أكثر فإنه ألّفه ما بين سنتي ٣٦٧هـ، وهي السنة التي لقّب فيها عضد الدولة بتاج الملّة، وبين سنة وفاته وهي سنة ٣٧٢هـ.

كما أن في مقدمته ما يدلّ على منهج أبي علي في كتابه بشكل موجز؛ وهو أن يذكر ما ثبت عن ابن مجاهد من وجوه قراءات القرّاء في كتابه السبعة، وهم الذين ذكرنا ترجمتهم في أول فاتحة الكتاب.

وقد كان شائعاً في عصر أبي علي تأليف العلماء مؤلفاتهم للملوك والرؤساء وذلك لأنه كان لهؤلاء مشاركة في العلوم، ويضربون بسهم وافر فيها، وكانت بلاطاتهم موئلاً للعلماء، وكانت أكرم هدية يقدمها هؤلاء العلماء لأولئك الرؤساء ما ينتجونه من عُصارة عقولهم، وثمرة قرائحهم، وكان كتاب الحجة أيضاً مما أهداه أبو علي للصاحب بن عباد وأجاز له أن يرويه عنه. قال ياقوت في معجم الأدباء (٧/ ٢٣٩، ٢٤٠): قرأت بخط سلامة بن عياض النحوي ما صورته: وقفت على نسخة من كتاب الحجة لأبي علي في صفر سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة بالريّ في

دار كتبها التي وقفها الصاحب بن عباد رحمه الله، وعلى ظهرها بخط أبي علي ما حكايته هذه: أطال الله بقاء سيدنا الصاحب الجليل، أدام الله عزّه ونصره وتأييده وتمكينه. كتاب في قرّاء الأمصار الذين بَيّنت قراءتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى المعروف بكتاب السبعة، فما تضمن من أثر وقراءة ولغة، فهو عن المشايخ الذين أخذت ذلك عنهم، وأسندته إليهم، فمتى أثر سيدنا الصاحب الجليل ـ أدام الله عزّه ونصره وتأييده وتمكينه ـ حكاية شيء منه عنهم أو عني لهذه المكاتبة فعل. وكتب الحسن بن أحمد الفارسي بخطه.

أما موضوع الكتاب فهو الاحتجاج للقراءات وتوثيقها وتوجيهها والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القرّاء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، وذلك إما بالاستناد إلى قاعدة مشهورة في العربية، أو بالتماس علّة خفية بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها، أو توليدها أو بالاعتماد على القياس وحشد النظائر ومقارنة المثيل بالمثيل وهو مما برع فيه أبو علي. وكان يسوق لكل أسلوب من أساليب احتجاجه الآيات القرآنية والشعر الصالح للاحتجاج والحديث النبوي والأمثال العربية، ولغات العرب ولهجاتها وأقوال أئمة العربية وعلى رأسهم سيبويه الذي انتثرت عبارات كتابه في حجته.

وطريقته في ذلك طريقة المتن والشرح فهو يعرض أولاً نص ابن مجاهد في عرضه لاختلاف القرّاء في كل حرف من الحروف، مصرّحاً باسمه أو مغفلاً له مكتفياً بقوله: اختلفوا... ثم يعقبه بقوله شيخه ابن السراج وذلك في القسم الذي شرع في تفسيره من الفاتحة وسورة البقرة. أو بكلامه هو بقوله: قال أبو علي.

ولعلّ أبرز ما يتميز به أسلوب أبي علي هو ظاهرة الاستطراد والانطلاق بعيداً عن أصل الموضوع المطروق حتى يكاد ينسي آخره أوله، فهو ينتقل بالقارئ من الكلام على الحرف والخلاف فيه والاحتجاج له إلى تفسير الآية، فيغوص في الأعماق فيستخرج من كنوز المعاني ودرر الحقائق ما ينتزع إعجابنا بسعة عقله ونفاذ فكره، أو يتناول الكلمة وما يتفرع عنها من معانٍ وما تدلّ عليه من دلالات فيتناولها معنًى مبيّناً له مع شواهده، ثم يتجاوزه إلى الحديث عن الوجوه الإعرابية أو العلل الصرفية، ويناقش جميع ذلك ويحشد له الشواهد والأدلة، فيشبعه ولا يترك بعده زيادة لمستزيد، وهو أشبه ما يكون بالنبع الغزير المتدفق في الأرض المستوية، ينبثق فيشق دروباً لنفسه في كل مكان قبل أن يأخذ مجراه.

وهذا الاستطراد كان مدعاة للإطالة، وقد رافقه بعض الغموض في العبارة أحياناً وعلى الأخص في الجزء الأول من الكتاب الذي استغرق فيه سورة فاتحة الكتاب وثلاثين آية من سورة البقرة فقط، ولعلّ ذلك دعا تلميذه ابن جنّي لأن يقول عنه: «وقد

كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة، فأغمضه وأطاله حتى منع كثيراً ممّن يدّعي العربية فضلاً على القراءة منه وأجفاهم عنه»[١].

ولا تدل هذه العبارة على طعن ابن جني في ما صنع أستاذه كما فهمها بعض الباحثين المحدثين، وإنما تعني أن من لم يكن من أهل العربية متمرساً بها يصعب أن يفهم كتابه، وهذا حق، فقد أثنى القدماء من مؤرخين ونحويين ولغويين وقرّاء ومفسرين على الحجة وأُعجبوا به، وراحوا يتدارسونه ويختصرونه، وينقلون منه في مؤلفاتهم، وأخصُّ بالذكر عبد القادر البغدادي فقد نقل عنه في الخزانة في سبعة مواضع، وفي شرح أبيات المغني الذي امتنّ الله علينا بتحقيقه ونشره في ثمانية وعشرين موضعاً. وممّن نقل عنه وأثنى عليه الطبرسي المفسّر قال في مجمع البيان (٣/ ٢٥٦) بعد أن نقل كلاماً حسناً للفارسي في وجه إعراب الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ . . .﴾ [المائدة: ١٠٦] هذا كله مأخوذ من كلام أبي علي الفارسي، وناهيك به فارساً في هذا الميدان نقاباً، يخبر عن مكنون هذا العلم بواضح البيان. وكذلك الزركشي نقل عنه في كثير من أبحاث كتابه البرهان.

وأيضاً فإن قيام الأستاذ العارف والثقة الضابط مؤلّف التذكرة في القراءات الثمان طاهر بن غلبون شيخ الداني نفسه بنسخ الحجة، وإلقاء نظرة متأملة في نص السماع المثبت في آخر أجزاء نسخته والذي أثبتناه عند وصفنا للمخطوطات، كل ذلك يدلنا على مدى اهتمام العلماء بالكتاب والحرص على سماعه وقراءته.

ومن أقوال العلماء التي تحمل الثناء عليه هذه الأمثلة:

ـ قال في ذيل تجارب الأمم: «صنّف في أيام عضد الدولة المصنفات الرائعة في أجناس العلوم المتفرقة، فمنها كتاب الحجة في القراءات السبع، وهو كتاب ليس له نظير في جلالة قدر، واشتهار ذكر»[٢].

ـ وجاء في طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: «كتاب الحجة في تخريج القراءات السبعة من أحسن الكتب وأعظمها»[٣].

وقال ابن الجزري في طبقات القرّاء: «وألّف كتاب التذكرة وكتاب الحجة شرح سبعة ابن مجاهد فأجاد وأفاد»[٤].

ومهما يكن من أمر فإن أفضل ما يشهد على الإنسان عمله الذي قدّمه وأثره الذي تركه، وها هو ذا الكتاب نقدمه بين أيدي العلماء وطلاب العلم للحكم عليه.

---

(١) المحتسب: ١/ ٢٣٦.
(٢) ذيل تجارب الأمم ١٨٣.
(٣) طبقات النحاة ٢٩٥.
(٤) طبقات القرّاء ١/ ٢٠٧.

وقد اختصره جماعة من الأندلسيين منهم فيما ذكره ياقوت مكي بن أبي طالب المتوفى سنة ٤٣٧هـ في كتاب سمّاه «منتخب الحجة في القراءات، وجعله في ثلاثين جزءاً»[١] واختصره كذلك أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٥هـ وانتفع به الناس، كما ذكر السيوطي[٢] واختصره محمد بن شريح الرعيني المتوفى سنة ٤٧٦هـ[٣].

(١) معجم الأدباء ١٩/ ١٦٩.
(٢) انظر بغية الوعاة ١/ ٤٤٨.
(٣) الصلة لابن بشكوال ٢/ ٥٥٣.

ترجمة المؤلف

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار

ابن سليمان الفارسي

ترجم له ياقوت الحموي في معجم الأدباء[1]، فقال: أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ الْمَشْهُورُ فِي الْعَالَمِ اسمُهُ، الْمَعْرُوفُ تَصْنِيفُهُ وَرَسْمُهُ، وَأَحَدُ زَمَانِهِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ. كَانَ كَثِيرٌ مِنْ تَلاَمِذَتِهِ يَقُولُ: هُوَ فَوْقَ الْمُبَرِّدِ. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنِ عِيسَى الرَّبَعِيُّ: هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ، بْنُ أَحْمَدَ، بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ، بْنِ مُحَمَّدٍ، بْنِ سُلَيْمَانَ، بْنِ أَبَانَ الْفَارِسِيُّ، وَأُمُّهُ سَدُوسِيَّةٌ مِنْ سَدُوسٍ[2] شَيْبَانَ مِنْ رَبِيعَةَ الْفَرَسِ. مَاتَ بِبَغْدَادَ، سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلاثِمَائَةٍ، فِي أَيَّامِ الطَّائِعِ لِلَّهِ، عَنْ نَيْفٍ[3] وَتِسْعِينَ سَنَةً.

أَخَذَ النَّحْوَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَعْيَانِ أَهْلِ هٰذَا الشَّأْنِ، كَأَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ السَّرَّاجِ، وَأَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانَ، وَأَبِي بَكْرٍ الْخَيَّاطِ. وَطَوَّفَ[4] كَثِيراً فِي بِلاَدِ الشَّامِ، وَمَضَى إِلَى طَرَابُلُسَ، فَأَقَامَ بِحَلَبَ مُدَّةً، وَخَدَمَ سَيْفَ الدَّوْلَةِ ابْنَ حَمْدَانَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَغْدَادَ، فَأَقَامَ بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ.

حَدَّثَ الْخَطِيبُ قَالَ: قَالَ التَّنُوخِيُّ: وُلِدَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ بِفَسَا[5]، وَقَدِمَ بَغْدَادَ وَاسْتَوْطَنَهَا، وَعَلَتْ مَنْزِلَتُهُ فِي النَّحْوِ حَتَّى قَالَ قَوْمٌ مِنْ تَلاَمِذَتِهِ: هُوَ فَوْقَ الْمُبَرِّدِ وَأَعْلَمُ مِنْهُ. وَصَنَّفَ كُتُباً عَجِيبَةً حَسَنَةً لَمْ يُسْبَقْ إِلَى مِثْلِهَا، وَاشْتَهَرَ ذِكْرُهُ فِي الآفَاقِ، وَبَرَعَ[6] لَهُ غِلْمَانٌ حُذَّاقٌ، مِثْلُ عُثْمَانَ بْنِ جِنِّيٍّ، وَعَلِيِّ بْنِ عِيسَى الرَّبَعِيِّ. وَخَدَمَ الْمُلُوكَ وَنَفَقَ[7]

---

(١) انظر معجم الأدباء (٢/ ٤١٣ ـ ٤٢٧) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (الطبعة الأولى ـ سنة ١٩٩١م).

(٢) سدوس، بفتح السين الأولى: اسم قبيلة.

(٣) النيف: كل ما زاد على العقد، إلى أن يبلغ العقد الثاني، وقيل: النيف من واحد إلى ثلاث، والبضع من أربع إلى تسع ـ والنيف أيضاً الفضل والإحسان، يقال نيف عليه: أي زاد ـ وأصله نيوف.

(٤) طوف حول الشيء وبه تطويفاً وتطوافاً: طاف وأكثر المشي حوله.

(٥) فسا: مدينة من مدن الفرس، بينها وبين شيراز سبع فراسخ، ذكر ذلك ياقوت وذكر أن منها أبا علي الفارسي.

(٦) برع الرجل: فاق أصحابه في العلم وغيره، فهو بارع.

(٧) نفق عليهم: من نفق البيع ينفق: إذا راج ـ والمراد: راجت بضاعته العلمية عندهم، وذاع صيته.

عَلَيْهِمْ، وَتَقَدَّمَ عِنْدَ عَضُدِ الدَّوْلَةِ، فَكَانَ عَضُدُ الدَّوْلَةِ يَقُولُ: أَنَا غُلاَمُ أَبِي عَلِيٍّ النَّحْوِيِّ فِي النَّحْوِ، وَغُلاَمُ أَبِي الْحُسَيْنِ الرَّازِيِّ الصُّوفِيِّ فِي النُّجُومِ. وَكَانَ مُتَّهَماً بالاعْتِزَالِ[1].

وَلأَبِي عَلِيٍّ مِنَ التَّصَانِيفِ: كِتَابُ الْحُجَّةِ، كِتَابُ التَّذْكِرَةِ، قَدْ ذُكِرَتْ حَالُهُ فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ طُوسٍ الْقَصْرِيِّ، كِتَابُ أَبْيَاتِ الإِعْرَابِ، كِتَابُ الإِيضَاحِ الشِّعْرِيِّ[2]، كِتَابُ الإِيضَاحِ النَّحْوِيِّ، كِتَابُ مُخْتَصَرِ عَوَامِلِ الإِعْرَابِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْحَلَبِيَّةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْبَغْدَادِيَّةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الشِّيرَازِيَّةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْقَصْرِيَّةِ، كِتَابُ الأَغْفَالِ، وَهُوَ مَسَائِلُ أَصْلَحَهَا عَلَى الزَّجَّاجِ، كِتَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ، كِتَابُ نَقْصِ الْهَاذُورِ[3]، كِتَابُ التَّرْجَمَةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْمَنْثُورَةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الدِّمَشْقِيَّةِ، كِتَابُ أَبْيَاتِ الْمَعَانِي، كِتَابُ التَّتَبُّعِ لِكَلاَمِ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ فِي التَّفْسِيرِ، نَحْوُ مائَةِ وَرَقَةٍ، كِتَابُ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْعَسْكَرِيَّةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْمُصْلَحَةِ مِنْ كِتَابِ ابْنِ السَّرَّاجِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْمُشْكِلَةِ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ الْكَرْمَانِيَّةِ. ذَكَرَ الْمَعَرِّيُّ فِي رِسَالَةِ الْغُفْرَانِ[4]: أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ كَانَ يَذْكُرُ أَنَّ أَبَا بَكْرِ بْنِ السَّرَّاجِ، عَمِلَ مِنَ الْمُوجَزِ النِّصْفَ الأَوَّلَ لِرَجُلٍ بَزَّازٍ، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ بِإِتْمَامِهِ، قَالَ: وَهٰذَا لاَ يُقَالُ إِنَّهُ مِنْ إِنْشَاءِ أَبِي عَلِيٍّ، لأَنَّ الْمَوْضُوعَ فِي الْمُوجَزِ، هُوَ مَنْقُولٌ مِنْ كَلاَمِ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي الأُصُولِ وَفِي الْجُمَلِ، فَكَأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ جَاءَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ النَّسْخِ، لا أَنَّهُ ابْتَدَعَ شَيْئاً مِنْ عِنْدِهِ. نَقَلْتُ مِنْ خَطِّ الشَّيْخِ أَبِي سَعِيدٍ مَعْنِ بْنِ خَلَفٍ الْبُسْتِيِّ، مُسْتَوْفِي بَيْتَيِ الزَّرَدِ وَالْفَرَسِ الْمَلْكِشَاهِيِّ بِتَوْلِيَتِهِ مِنْ نِظَامِ الْمُلْكِ، مِنْ كِتَابٍ أَلَّفَهُ بِخَطِّهِ: وَكَانَ عَالِماً فَاضِلاً حَاسِباً[5].

وفـاتـه:

لقد اتفق العلماء الذين ترجموا لأبي علي الفارسي أنه توفي يوم الأحد لسبع عشرة خلت من ربيع وهنالك اختلاف أكانت الوفاة في ربيع الأول أم في ربيع الآخر؟ فالبغدادي وابن الأنباري يذكر أنه كانت الوفاة في ربيع الأول. وعليه أكثر من ترجم له. وابن خلكان يذكر أنّه توفي في ربيع الآخر.

أما سنة وفاته فقد اختلفوا فيها، فابن النديم يذكر أنه توفي قبل سنة ٣٧٠، وابن

---

(١) معجم الأدباء (٧/ ٤١٤).

(٢) اسمه في الفهرس: شرح أبيات الإيضاح.

(٣) هذا الكتاب ذكره أبو بكر بن خير في فهرسه (ص٣١٠) ولم نفهم له موضوعاً إلا أن يراد من الهاذور الهاذر، غير أن هذا الوزن لم يرد في القاموس مع كثرة ما جاء به من الوصف في الهذر.

(٤) طبع مصر سنة ١٣٢١هـ (ص١٣٧).

(٥) معجم الأدباء (٢/ ٤١٨).

الأثير يذكره في تاريخه في وفيات سنة ٣٧٦. أما بقية المصادر فتجعل وفاته سنة ٣٧٧.

قال الخطيب البغدادي، قال أبو الفوارس: في سنة سبع وسبعين وثلاثمائة توفي أبو علي الفسوي النحوي.

وقال البغدادي[١]: حدّثني أحمد بن علي التوزي، قال: توفي أبو علي الفارسي النحوي في يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

وقال ابن العديم: قرأت في ديوان الشريف الرضي محمد بن الحسين العلوي، قال يرثي أبا علي الحسن بن أحمد الفارسي النحوي، وتوفي ليلة السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، ودفن بالشونيزية عند قبر أبي بكر الرازي الفقيه، وكان قد نيَّف على التسعين.

وقال ابن العديم: وقرأت بخط الحافظ السلفي، وذكر أنه نقله من خط علي بن عبد الملك بن الحسين بن عبد الملك الدبيقي: مات أبو علي الفارسي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

وقال ابن تغري بردي[٢]: في سنة ٣٧٧ توفي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي النحوي الإمام المشهور.

---

(١) تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٦).

(٢) النجوم الزاهرة (٤/ ١٥١).

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة المؤلف

[الحمد لله ربّ العالمين] وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى جميع الأنبياء، والمرسلين، وسائر عباد الله الصالحين وسلم.

أمّا بعد: أطال الله بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور، ولي النعم، عضد الدولة[1]، وتاج الملة، وأدام له العز والبسطة والسلطان، وأيده بالتوفيق والتسديد، وعضَده بالنصر والتمكين، فإن هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد[2] [رحمه الله] المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام، بعد أن نقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه، وأخذنا عنه.

وقد كان أبو بكر محمد بن السري[3] شرع في تفسير صدرٍ من ذلك في كتاب

---

(١) عضد الدولة البويهي (٣٢٤ ـ ٣٧٢هـ = ٩٣٦ ـ ٩٨٣م) فَنَّاخُسرو، الملقب عضد الدولة بن الحسن الملقب ركن الدولة بن بويه الديلمي، أبو شجاع، أحد المتغلبين على الملك في عهد الدولة العباسية بالعراق. تولىٰ ملك فارس ثم ملك الموصل وبلاد الجزيرة. وهو أول من خطب له علىٰ المنابر بعد الخليفة، وأول من لقب في الإسلام «شاهنشاه». كان كثير العمران، أنشأ ببغداد البيمارستان العضدي وعمر القناطر والجسور، وبنىٰ سوراً حول مدينة الرسول ﷺ. توفي ببغداد وحمل في تابوت، فدفن في مشهد النجف. الأعلام ٥/ ١٥٦، وابن خلكان ١/ ٤١٦، والبداية والنهاية ١١/ ٢٩٩، ويتيمة الدهر ٢/ ٢.

(٢) ابن مجاهد (٢٤٥ ـ ٣٢٤هـ = ٨٥٩ ـ ٩٣٦م) أحمد بن موسىٰ بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد، كبير العلماء بالقراءات في عصره. من أهل بغداد. وكان حسن الأدب، رقيق الخلق، فطناً جواداً. له «كتاب القراءات الكبير» و«قراءة أبي عمرو» و«قراءة عاصم» و«قراءة نافع» و«قراءة حمزة» و«قراءة الكسائي» و«قراءة ابن عامر» و«قراءة النبي ﷺ» و«كتاب اليآآت» و«كتاب الهاآآت».
الأعلام ١/ ٢٦١، والفهرست لابن النديم ١/ ٣١، وغاية النهاية ١/ ١٣٩.

(٣) ابن السَّرَّاج (توفي ٣١٦هـ = ٩٢٩م) محمد بن السري بن سهل، أبو بكر. أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً. ويقال: ما زال النحو مجنوناً حتىٰ عقله ابن السراج بأصوله. مات شاباً، وكان عارفاً بالموسيقىٰ. من كتبه «الأصول»، في النحو، و«شرح كتاب سيبويه» و«الشعر والشعراء» و«الخط والهجاء» و«المواصلات والمذكرات» في الأخبار، و«الموجز في النحو» و«العروض» رسالة «الخط».
الأعلام ٦/ ١٣٦، وبغية الوعاة ٤٤، والوفيات ١/ ٥٠٣، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٢، والوافي ٣/ ٨٦، ونزهة الألبا ٣١٣.

كان ابتدأ بإملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أُسند إليه ما فسّر من ذلك في كتابي هذا، وإلى الله أرغب في تيسير ما قصدته، والمعونة عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة الكتاب

اختلفوا في إثبات الألف، وإسقاطها من قوله [عزَّ وجلَّ]: ﴿مَٰلِكِ[1] يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

فقرأ عاصم[2]، والكسائي[3]: ﴿مالك﴾ بألف، وقرأ الباقون: ﴿مَلِك﴾ بغير ألف، ولم يُمِل أحدٌ الألف من ﴿مالك﴾.

قال أبو بكر محمد بن السريّ: قال أبو عمرو[4] فيما أخذته[5] عن اليزيديين[6]:

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٢٣.

(٢) عاصم (القارىء) (توفي ١٢٧هـ = ٧٥٤م) عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر. أحد القراء السبعة، تابعي، من أهل الكوفة، ووفاته فيها. كان ثقة في القراءات، صدوقاً في الحديث. قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمه.
الأعلام ٣/ ٢٤٨، وتهذيب التهذيب ٥/ ٣٨، والوفيات ١/ ٢٤٣، وغاية النهاية ١/ ٣٤٦، وميزان الاعتدال ٢/ ٥، وابن عساكر ٧/ ١١٩، وتلخيص العبارات ص١٥.

(٣) الكِسائي (توفي ١٨٩هـ = ٨٠٥م) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. ولد في إحدىٰ قراها. وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية وسكن بغداد، وتوفي بالري، عن سبعين عاماً، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين. له تصانيف منها «معاني القرآن» و«المصادر» و«الحروف» و«القراءات» و«النوادر» و«المتشابه في القرآن» وغير ذلك الأعلام ٤/ ٢٨٣، وابن خلكان ١/ ٣٣٠، وتاريخ بغداد ١١/ ٤٠٣، ونزهة الألبا ٨١ ـ ٩٤، وطبقات النحويين ١٣٨، وإنباه ٢/ ٢٥٦، وتلخيص العبارات ص١٦.

(٤) أبو عمرو بن العلاء (٧٠ ـ ١٥٤هـ = ٦٩٠ـ ٧٧١م) زبَّان بن عمار التميمي المازني البصري أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء. من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. له أخبار وكلمات مأثورة. وللصولي كتاب «أخبار أبي عمرو بن العلاء».
الأعلام ٣/ ٤١، وفوات الوفيات ١/ ١٦٤، وابن خلكان ١/ ٣٨٦، ونزهة الألبا ٣١، وتلخيص العبارات ص١٣.

(٥) قائل هذه العبارة محمد بن السري.

(٦) اليزيديون نسبة إلى اليزيدي يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي (١٣٨ ـ ٢٠٢هـ = ٧٥٥ ـ ٨١٨م) أبو محمد، اليزيدي، عالم بالعربية والأدب، من أهل البصرة، سكن بغداد، فصحب يزيد بن منصور الحميري (خال المهدي) يؤدب ولده، فنسب إليه، واتصل بالرشيد فعهد إليه بتأديب المأمون، وعاش إلىٰ أيام خلافته، وتوفي بمرو، من كتبه «النوادر» في اللغة، ألفه لجعفر بن يحيى، و«المقصور والممدود»، و«مناقب بني العباس» و«مختصر في النحو». وله نظم جديد في «ديوان». كان له خمسة بنين كلهم علماء أدباء شعراء رواة للأخبار هم: محمد، وإبراهيم، وإسماعيل، وعبد الله، وإسحاق. =

إن «مَلِك» يَجْمَعُ مالكاً؛ أي: مَلِكُ ذلك اليوم بما فيه، و«مالك» إنما يكون للشيء وحده، تقول: هو مالك ذاك الشيء، وقال الله سبحانه: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] للشيء بعينه، فملك يجمع مالكاً، ومالك لا يجمع مَلِكاً. وقال الله سبحانه: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢] و﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣].

قال[١]: وحُكي أن عاصماً الجحدري قرأها ﴿مَلْك﴾ بغير ألف. فقال محتجاً على من قرأها ﴿مالك﴾ بألف: يلزمه أن يقرأ: ﴿قُلْ أعوذُ بِربِّ النَّاس مَالِك النَّاس﴾ [الناس: ١، ٢]. قال هارون[٢]: فذكرت ذلك لأبي عمرو، فقال: نَعم، أفلا يقرؤون: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ المالكُ الحَقُّ﴾ [المؤمنون: ١١٦]؟.

قال: وقال بعض من اختار القراءة بملك: إن الله قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله: ﴿رَبِّ العالمين﴾ فلا فائدة في تكريره ذكَر ما قد مضى ذكرهُ من غير فصل بينهما بذكر معنى غيرِه. قال: وقال: وإن الخبر عن رسول الله ﷺ بقراءته: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّين﴾ أصح إسناداً من الخبر بقراءته ﴿مالك﴾. وإنّ وصفه بالمُلْكِ أبلغ في المدح، قال: وهي قراءة أبي جعفر[٣]، والأعرج[٤]، وشيبة بن نِصَاح[٥].

= الأعلام ٨/ ١٦٣، ووفيات ٢/ ٢٣٠، وإرشاد ٧/ ٢٨٩، والنجوم الزاهرة ٢/ ١٧٣، وغاية النهاية ٢/ ٣٧٥، وخزانة البغدادي ٤/ ٤٢٦، وتاريخ بغداد ١٤/ ٣٤٦.

(١) أي أبو بكر بن السراج محمد بن السري.

(٢) هو هارون بن موسىٰ الأزدي العتكي بالولاء (توفي نحو ١٧٠هـ = نحو ٧٨٦م) أبو عبد الله المنبوز بالأعور، عالم بالقراءات والعربية. من أهل البصرة. كان يهودياً وأسلم وقرأ القرآن، وحفظ النحو وحدّث. وكان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها، وهو من أهل الحديث روىٰ له البخاري ومسلم، صنف «الوجوه والنظائر في القرآن»، وكان قدرياً معتزلياً.
الأعلام ٨/ ٦٣، وبغية الوعاة ٤٠٦، وطبقات المعتزلة ١٣٨.

(٣) أبو جعفر القارىء (توفي ١٣٢هـ = ٧٥٠م) يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر، أحد القراء «العشرة» من التابعين، كان إمام أهل المدينة في القراءة وعُرف بالقارىء وكان من المفتين والمجتهدين، توفي في المدينة.
الأعلام ٨/ ١٨٦، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٧٨، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٢، وتاريخ الإسلام للذهبي ٥/ ١٨٨.

(٤) الأعرج (توفي ١١٧هـ = ٧٣٥م) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود من الموالي بني هاشم، عُرف بالأعرج، حافظ، قارىء. من أهل المدينة. أدرك أبا هريرة وأخذ عنه، وهو أول من برز في القرآن، والسنن. وكان خبيراً بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة، رابط بثغر الإسكندرية مدة، ومات بها. وفي اسم أبيه خلاف.
الأعلام ٣/ ٣٤٠، ونزهة الألبا ١٨، وتذكرة الحفاظ ١/ ٩١، واللباب ١/ ٦٠.

(٥) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المخزومي المدني (توفي ١٣٠هـ = ٧٤٧م) قاضي المدينة، وإمام أهلها في القراءات. وكان من ثقات رجال الحديث.
الأعلام ٣/ ١٨١، وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٧، وخلاصة تذهيب الكمال ١٤٢.

قال أحمد بن يحيى[١]: من حجة الكسائي أنه يقال: ﴿مَلِك النَّاس﴾ مثل سيِّدِ الناس، ورَبِّ الناس، ومالك يوم الدين، ولا يقال: سيد يوم الدين، فإذا كان مع الناس وما يَفْضُل عليهم كان «مَلِك» وإذا كان مع غير الناس كان «مالك». قال: وقال من احتجَّ لمالك، وكره «ملك»: إن أول من قرأ «مَلِك» مروان بن الحكم وإنه قد يدخل في المِلكِ ما لا يجوز، ولا يصح دخوله في المُلْكِ، قالوا: وذلك أنه صحيح في الكلام أن يقال: فلان مالك الدراهم والطير، وغير صحيح أن يقال: فلان ملك الدراهم والدنانير. قالوا: فالوصف بالمِلْكِ أعم من الوصف بالمُلْك، والله سبحانه مالك كل شيء قالوا: والمعنى: أنه يملك الحكم يوم الدين بين خلقه دون سائر الخلق الذين كانوا يحكمون بينهم في الدنيا. قالوا: وقد وصف الله سبحانه نفسه بأنّه مالك الملْك؛ فقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ولا يقال: هو مَلِك الملك، قالوا: فوصفه بالمِلْك. أبلغ في الثناء وأعمُّ في المدح من وصفه بالمُلْكِ. وقرأها ﴿مالك﴾ من متقدمي القُرّاء قتادة[٢] والأعمش[٣].

وقال أبو عبيد[٤] في قوله: ﴿مَلِك يوم الدين﴾ معناه: المُلْك يومئذ ليس ملْكَ

---

(١) هو أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيار الشيباني (٢٠٠ ـ ٢٩١هـ = ٨١٦ ـ ٩١٤م) بالولاء، أبو العباس المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ثقة حجة. ولد ومات في بغداد، وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة فتوفي على الأثر. من كتبه «الفصيح» و«قواعد الشعر» رسالة، و«شرح ديوان زهير» و«شرح ديوان الأعشى» و«مجالس ثعلب»، و«معاني القرآن» وغير ذلك.
الأعلام ١/ ٢٦٧، ونزهة الألبا ٢٩٣، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٢١٤، وآداب اللغة ٢/ ١٨١، وابن خلكان ١/ ٣٠، وتاريخ بغداد ٥/ ٢٠٤.

(٢) هو قتادة بن دعامة بن قتادة بن عُزيز (٦١ ـ ١١٨هـ = ٦٨٠ ـ ٧٣٦م) أبو الخطاب السدوسي البصري، مفسر حافظ ضرير أكمه، وكان مع علمه بالحديث، رأساً في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب، وكان يرى القدر، وقد يدلّس في الحديث. مات بواسط في الطاعون الأعلام ٥/ ١٨٩، وتذكرة الحفاظ ١/ ١١٥، وابن خلكان ١/ ٤٢٧.

(٣) الأعمش (٦١ ـ ١٤٨هـ = ٦٨١ ـ ٧٦٥م) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد الملقب بالأعمش، تابعي مشهور. أصله من بلاد الري، ومنشأه ووفاته في الكوفة. كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو ١٣٠٠ حديث.
الأعلام ٣/ ١٣٥، وابن سعد ٦/ ٢٣٨، وتذكرة الحفاظ، والوفيات ١/ ٢١٣، وتاريخ بغداد ٩/ ٣.

(٤) أبو عُبيد (١٥٧ ـ ٢٢٤هـ = ٧٧٤ ـ ٨٣٨م) القاسم بن سلاّم الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء الخراساني البغدادي، أبو عُبيد. من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه. من أهل هراة. ولد وتعلم بها. وكان مؤدباً. ورحل إلى بغداد فولي القضاء بطرسوس ثماني عشرة سنة، ورحل إلى مصر سنة ٢١٣ وإلى بغداد فسمع الناس من كتبه، وحج، فتوفي بمكة، وكان منقطعاً للأمير عبد الله بن طاهر، كلما ألف=

غيره. ومن قرأ ﴿مالك﴾ أراد: أنه يملك الدين والحساب لا يليه سواه. قال: وكذلك يروى عن عمر[١].

قال أبو بكر محمد بن السري: الاختيار عندي: «مَلِك يوم الدين»، والحجة في ذلك: أن المِلْك والمُلك يجمعهما معنى واحد، ويرجعان إلى أصل؛ وهو الربط والشد، كما قالوا: ملكت العجين، أي: شددته. وقال الشاعر:

ملكتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها يَرَى قائمٌ مِنْ دونِها ما وَرَاءها[٢]

يصف طعنة، يقول: شددت بها كفّي. والإملاك من هذا، إنما هو رباط الرجل بالمرأة، وكلام العرب بعضه مأخوذ من بعض؛ فقد يكون الأصل واحداً ثم يخالف بالأبنية، فَيلزَم كل بناء ضرباً من ذلك الجنس، مثال ذلك العَدْلُ، يشتقّ منه: العِدْلُ والعَديل، فالعِدل: ما كان متاعاً، والعديل: الإنسان، والأصل إنما هو العَدْل. وكذلك مَلِك، ومالِك فالمَلِك الذي يملك الكثير من الأشياء: ويشارِك غيره من الناس، بأنه يشاركه في مِلكه بالحكم عليه فيه، وأنه لا يتصرف فيه إلا بما يطلقه له المَلِك، ويسوسه به، ويجتمع مع ذلك أن المَلِك يملك على الناس أمورهم في أنفسهم، وجميع متصرَّفاتهم، فلا يستحق اسم المَلك حتى يجتمعَ له مِلكُ هذا كله، فكل مَلِك مالك، وليس كلُّ مالك ملكاً.

وأما قوله تعالى: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] فإنَّ الله سبحانه يملك ملوك الدنيا، وما مَلكوا، وإنَّما تأويل ذلك: أنَّه يملك مُلك الدنيا، فيؤتي الملك من يشاء. فأمَّا يوم الدين فليس إلاَّ مُلكه، وهو ملك الملوك جلَّ وعزَّ يملكهم كلَّهم، وقد يستعمل هذا في الناس؛ فيقال: فلان مَلِك الملوك وأمير الأمراء، يراد بذلك: أن مِن دونه ملوكاً وأمراءَ فيقال: ملك الملوك وأمير الأمراء، ولا يقال: مَلِكُ المُلْكِ، ولا أمير الإمارة؛ لأنَّ أميراً وملكاً صفة غير جارية على فِعْلٍ، فلا

= كتاباً أهداه إليه، وأجرىٰ له عشرة آلاف درهم من كتبه «الغريب المصنف» و«الطهور» في الحديث، و«أدب القاضي» و«الأمثال» و«فضائل القرآن» و«النسب» وغير ذلك.
الأعلام ٥/ ١٧٦، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥، وتهذيب التهذيب ٧/ ٣١٥، وابن خلكان ١/ ٤١٨ وتاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٣.

(١) انظر البحر المحيط ١/ ٢٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص٤٦، وديوان الأدب ٢/ ٣٠١، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٧٧، ١٠/ ٢٧١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٨٤، وشرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي ١/ ٩٥، ولباب الآداب ص١٨٤، والأغاني ٣/ ٥، وتاج العروس ١٤/ ٣١٧ (نهر)، (ملك)، والمعاني الكبير ص٩٧٨ ـ ٩٨٣ ـ ١٠٦٢ ـ ١٠٨٠، ولسان العرب ٥/ ٢٣٧ (نهر) ١٠/ ٤٩٥ (ملك)، وبلا نسبة في المخصص ٣/ ١٣٣، ٤/ ١٩، ٦/ ٨٩، ١٠/ ٣٠، ١٧/ ١٥٧.

معنى لإضافتها إلى المصدر، فأمَّا إضافة ملك إلى الزمان فكما يقال: مَلِكُ عامِ كذا، وملوكُ سنيّ كذا، وملوكُ الدهر الأوَّل، وملكُ زمانه، وسيِّدُ زمانه، وهو في المدح أبلغُ. والآية إنما نزلت بالثناء والمدح لله سبحانه والصفة له، ألا ترى قوله [تعالى]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢، ٣]؟ فالربوبية والملك متشابهان.

قال: وللمختار لمالك أنْ يقول: قرأت: ﴿**مالك**﴾ لأنَّ المعنى: يملك يوم الدين، وهو يوم الجزاء، ولا يملك ذلك اليومَ أن يأتيَ به ولا سائر الأيام غيرُ الله سبحانه، وهذا ما لا يشاركه فيه مخلوق في لفظ ولا معنى. فيقال: هذا الذي قلت حسن، ولولا هذا المعنى وما يؤيِّده ما جازت القراءة به، ولا بدّ للمعاني من أن تتقارب، والمُلك في ذلك اليوم أيضاً لا يكون إلا لله تعالى، فهو متفرد بهذا الوصف، ويقوّي ذلك قوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦] وقوله: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩].

فإن احتَجَّ المختار لمالك بما رُوي من أنَّ أوَّلَ من قرأ «ملك» مَروان بن الحكم، احتُجَّ عليه من الأخبار بما يبطل ذلك، ولعل القائل لذلك أراد: أنّ أول من قرأ في ذلك العصر، أو من ضَرْبِه، لأنَّ القراءة بذلك أعرضُ وأوسعُ من ذلك بحسب ما انتهى إلينا. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو عليٍّ [الحسنُ بن أحمد بن عبد الغفَّار رضي الله عنه]: قال أبو الحسن الأخفش فيما روى محمد بن العباس عن عمه عنه: يقال: مَلِك بيِّن المُلك، الميم مضمومة. وتقول: مالك بيِّن المَلْك والمِلْك، بفتح الميم وكسرها. وزعموا أن ضمَّ الميم لغة في هذا المعنى.

وروى بعض رواة البغداديين: يقال: طَالَتْ مَمْلَكَتُهُم الناسَ وَمَمْلِكَتُهُم[1] وطال مَلكه ومِلكه إذا طال رِقُّهُ. وأعطاني من مِلكه ومَلكه، وهو ما يقدر عليه، ولي في هذا الوادي مُلْكٌ ومَلْك ومِلك. ويقال: نحن عبيد مَملَكة، ولسنا بعَبيدِ[2] قنٍّ، أي: سُبينا، لم نُمْلَك في الأصل.

وقال أبو عثمان[3]: شهدنا إملاك فلان، ومَلْكه ولا يقال: ملاكه.

---

(١) الأخيرة نادرة لأن مَفْعِلاً ومَفْعِلة قلما يكونان مصدراً. (اللسان ١٠/ ٤٩٣) (ملك).

(٢) العبد القنّ: الذي مُلِكَ هو وأبواه، ويقال: القِنّ المُشْتَرىٰ (اللسان ١٠/ ٤٩٣. ملك.

(٣) هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية (توفي ٢٤٩هـ = ٨٦٣م) أبو عثمان المازني من مازن شيبان، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف منها كتاب «ما تلحن فيه العامة» و«الألف واللام» و«التصريف» و«العروض» و«الديباج» الأعلام ٢/ ٦٩، ووفيات الأعيان ١/ ٩٢، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٨٠، وإنباه الرواة ١/ ٢٤٦.

وقال غيره:

مَلَكْتُ بِها كَفيّ[١]...

أي: شددت، وملكت العجين، أي: شددت عَجْنه.

قال أبو علي: وإملاك المرأة إنما هو العقد عليها، وقيل: إملاك، كما قيل: عُقدة النكاح، والمِلك للشيء: اختصاص من المالك به، وخروجه عن أن يكون مباحاً لغيره، ومعنى الإباحة في الشيء كالاتساع فيه، وخلاف الحصر له، والقصر على شيء. ألا تراهم قالوا: باحَ السرُّ، وباحة الدار؟ وقال أوس بن حَجر[٢]:

فَمَلَّكَ بِاللَّيطِ الذي تحتَ قشرِها كغِرْقِيءِ بَيضٍ كنَّه القَيْضُ من عَلُ[٣]

مَلَّك أي: شدّد أي: ترك شيئاً من القشر على قلبها يتمالك به وَيُكنُّها، لئلا يبدو قلب القوس فتنشق.

قال أبو علي: وينبغي أن يكون موضع الذي: نصباً؛ بأنَّه مفعول به لملَّك، ولا يكون جرّاً على أنَّه وصفٌ لليط؛ لأنَّ الليط فوق القلب، ليس تحته، والمعنى: فملَّك بالقشر الذي فوق القلب الَذي تحت القشرة ليصون القشرُ القلبَ فلا ينشقَّ، ألا ترى أنَّهم قالوا: إذا لم يكن عليها القشر صنعوها عَقَبة[٤].

قال أبو علي: فكأن العَقَب يصون القلب كما يصونها يترك القشر عليه، ويدلّ على ذلك تشبيهه بالقيض والغِرْقيء.

---

(١) مرّ سابقاً.

(٢) هو أوس بن حجر بن مالك التميمي (٩٨ ـ نحو ٢ق هـ = ٥٣٠ ـ نحو ٦٢٠م) أبو شُريح، شاعر تميم في الجاهلية، أو من كبار شعرائها. في نسبة اختلاف بعد أبيه حجر. وهو زوج أم زهير بن أبي سلمىٰ. كان كثير الأسفار، وأكثر إقامته عند عرو بن هند في الحيرة، عمّر طويلاً، ولم يدرك الإسلام. في شعره حكمة ورقة. له ديوان شعر.

الأعلام ٢/ ٣١، ومعاهد التنصيص ١/ ١٣٢، والأغاني طبعة الدار ١١/ ٧٠، وخزانة البغدادي ٢/ ٢٣٥.

(٣) البيت من الطويل، لأوس بن حجر في ديوانه ص٩٧، ولسان العرب ١٠/ ٤٩٥ (ملك) ١٥/ ٨٤ (علا) ٧/ ٣٩٦ (ليط) وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٧١، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٥٢، والمخصص ٢/ ١٠٣ وتاج العروس ١٩/ ٣٥ (قيض)، ٢٠/ ٨٧ (لوط ـ ليط)، (علا)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣/ ٥٣ (وفي مادة (ملك) من التاج نسب إلىٰ «قيس» بن حجر، وهذا تحريف.

قال: ملَّك كما تُملِّكُ المرأة العجين تشد عجنه أي ترك من القشر شيئاً تتمالك القوس به يَكُنُّها لئلا يبدو قلب القوس فيتشقق، وهم يجعلون عليها عَقَباً إذا لم يكن عليها قشر، يدلك على ذلك تمثيله إياه بالقيض للغرقىء.

(٤) العَقَبَةُ: واحدة العَقَب: العصب الذي تُعمل منه الأوتار (لسان العرب ١/ ٦٢٣ مادة: عقب).

قال أبو علي: وأمَّا ما حكاه أبو بكر عن بعض من اختار القراءة بملك، من أنَّ الله سبحانه قد وصف نفسه بأنَّه مالك كلِّ شيء بقوله: ﴿**ربّ العالمين**﴾ فلا فائدة في تكرير ذكر ما قد مضى؛ فإنَّه لا يرجّح قراءة ملك على مالك؛ لأنَّ في التنزيل أشياء على هذه الصورة قد تقدَّمها العامّ، وذُكر بعد العامّ الخاصُّ، كقوله [عزّ وجلّ]: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١] [ثم قال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾] [العلق: ٢]. فالذي: وَصْفٌ للمضاف إليه دون الأول المضاف لأنه كقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] ثم خَصّ ذكر الإنسان تنبيهاً على تأمل ما فيه إتقان الصنعة، ووجوه الحكمة، كما قال: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١] وقال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢] وكقوله: ﴿وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] بعد قوله: [عزّ وجلّ]: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] والغيب يعمُّ الآخرة، وغيرَها، فَخُصُّوا بالمدح بعلم ذلك والتيقن له، تفضيلاً لهم على الكفار المنكرين لها؛ في قولهم: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]. وكقولهم: ﴿مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وكقولهم: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] وكذلك قوله: ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم**﴾ الرحمن أبلغ من الرحيم؛ بدلالة أنه لا يوصف به إلا الله سبحانه. وذكر الرحيم بعده لتخصيص المسلمين به في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فكما ذكرت هذه الأمور الخاصَّة بعد الأشياء العامَّة لها ولغيرها، كذلك يكون قوله مالك يوم الدين، فيمن قرأها بالألف بعد قوله: الحمد لله رب العالمين.

ومِّما يشهد لمن قرأ: ﴿**مالك**﴾ من التنزيل قولُه تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩] لأن قولك: الأمرُ له، وهو مالك الأمر بمعنىً. ألا ترى أن لام الجر معناها: المِلك والاستحقاق، وكذلك قوله [عزّ وجلّ]: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [الانفطار: ١٩] يقوّي ذلك؟

والتقدير: مالكٌ يومَ الدين من الأحكام ما لا تملكه نفس لنفس. ففي هذا دلالة وتقوية لقراءة من قرأ: ﴿**مالك**﴾. وإن كان قوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦] أوضح دلالة. على قراءة من قرأ: مَلِك، من حيث كان اسم الفاعل من المُلك: المَلِك فإذا قال: الملك له ذلك اليوم، كان بمنزلة: هو مَلِكُ ذلك اليوم. هذا مع قوله: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤] و﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣] و﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢].

واعلم أن الإضافة إلى يوم الدين في كلتا القراءتين من باب:

يـا سـارقَ الـلـيـلـةِ أهـلَ الـدارِ[1]

اتُّسِعَ في الظرف فَنُصب نصب المفعول به، ثم وقعت الإضافة إليه على هذا الحدّ، وليس إضافة اسم الفاعل ها هنا إلى اليوم كإضافة المصدر إلى الساعة في قوله: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]؛ لأن الساعة مفعول بها على الحقيقة؛ وليس على أن جُعِلَ الظرف مفعولاً به على السعة.

ألا ترى أن الظرف إذا جُعل مفعولاً على السعة فمعناه متّسَعاً فيه معنى الظرف؟ فلو جعلته ظرفاً لكان المعنى: يعلم في الساعة، فلم يكن بالسهل، لأنَّ القديم ـ سبحانه ـ يعلم في كل وقت، فإنّما معنى يعلم الساعة: يعرفها، وهي حقّ، وليس الأمر على ما الكفار عليه من إنكارها وردّها. وإذا كان كذلك فمن نصب: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ [الزخرف: ٨٨] جاز أن يكون حاملاً له على المعنى، وموضع الساعة؛ لأنَّ الاسم منصوب في المعنى بأنه مفعول به. وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وهذا كقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] وإذا كان كذلك، فالظرف في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧] و﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى﴾ [الأعراف: ١٨٧] لا يكون متعلقاً بمحذوف إلاّ أنْ تجعله في موضع حال. ومما يمكن أن يكون انتصابه على أنّه مفعول به على الاتساع وكان في الأصل ظرفاً، قوله: ﴿أياماً﴾ في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤] فالعامِلُ في الأيام ﴿كُتِبَ﴾، تقديره: كتب عليكم الصيامُ أياماً معدودات. أي: في أيامٍ [معدودات].

وإن شئت اتسعت فنصبته نصب المفعول به فتقول على هذا: يا مكتوبَ أيامٍ عليه، ولا يستقيم أن ينتصب أيام بالصيام على أن يكون المعنى: كتب عليكم الصيام في أيام، لأنّ ذلك، وإن كان مستقيماً في المعنى فهو في اللفظ ليس كذلك، ألا ترى أنّك إنْ حملته على ذلك فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي منهما! وذلك أن أياماً تصير من صلة الصيام، وقد فصلتَ بينهما بمصدر: كتب، لأنَّ

---

(١) يُروى «الدار».

الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ١٠٨، ٤/ ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٦/ ٥٣٤، والدرر ٣/ ٩٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٥٥، وشرح المفصل ٢/ ٤٥، والكتاب ١/ ١٧٥، ١٧٧، ١٩٣، والمحتسب ٢/ ٢٩٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.

الشاهد فيه أن الظرف إذا تُوسِّع فيه تجوز حينئذٍ إضافته على طريق الفاعلية، فـ«الليل» ظرف متصرف، وقد أُضيف إليه «سارق» وهو وصف.

التقدير: كتب عليكم الصيامُ كتابةً مثلَ كتابته على من كان قبلكم، فالكاف في ﴿كما﴾ متعلقة بكتب، وقد فصلْتَ بها بين المصدر وصلته، وليس من واحد منهما. فإنْ قلت: أضمرُ ﴿الصيام﴾ لتقدّم ذكر المتقدم عليه، كأنّه صيامٌ أيّاماً، فإنّ ذلك لا يستقيم، لأنّك لا تحذف بعض الاسم، ألا ترى أنّه قد قال: في قوله:

لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدَانِ[1]

إنه لا يكون على: إلا أن يكون الفرقدان، لحذفك الموصول، فكذلك الآية. فأما قوله [عزّ وجلّ]: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإنّه يكون على: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلومات؛ ليكونَ الثاني الأوّلَ في المعنى، ومعنى معلومات: أي أشهر مؤقتة معيَّنة لا يجوز فيها ما كان يفعله أهل الجاهليّة من التبديل بالتقديم والتأخير اللذين كان يفعلهما النَّسَأة الذين أنزل فيهم: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا﴾ إلى قوله: ﴿فَيُحِلُّوا۟ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧] أو يكونَ: الحجُّ حجُّ أشهر معلومات، أي: لا حجّ إلا في هذه الأشهر، ولا يجوز في غيرها، ولا يجزىء كما كان أهل الجاهلية يستجيزونه في غيرها من الأشهر. فالأشهر على هذا مُتّسَعٌ فيها مُخَرَّجةٌ عن الظروف، والمعنى على ذلك، ألا ترى أن الحجَّ في الأشهر: كما أن الموعد في قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩] في اليوم إلاّ أنّه اتُّسِع فيه فجُعِل الأولَ لمّا كان فيه، كما فُعِل ذلك في قوله «يومُ الزينة».

وإن قلت: موعدكم موعد يوم الزينة، فقد أخرجته أيضاً على هذا التقدير عن أن يكون ظرفاً؛ لأنك قد أضفت إليه، والإضافة إليه تخرجه عن أن يكون ظرفاً، كما أن رفعه كذلك.

ويدلّك على تأكد خروجه عن الظرف عطفك عليه ما لا يكون ظرفاً، وهو قوله: ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩]، ولو نصبت اليوم على أنّه ظرف وأضمرت مبتدأ يكون قوله: ﴿وأنْ يحشَر الناسُ ضَحًى﴾ خبراً له كأنّه قال: وموعدكم أن يحشر

---

(١) عجز بيت صدره: ـ وكل أخٍ مفارقهُ أخوه.

البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص١٧٨، والكتاب ٢/ ٣٣٤، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (ألا)، والممتع في التصريف ١/ ٥١، ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص٩٠ وحماسة البحتري ص١٥١، والحماسة البصرية ٢/ ٤١٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦، والمؤتلف والمختلف ص٨٥؛ ولعمرو أو لحضرمي في الخزانة ٣/ ٤٢١، والدرر ٣/ ١٧٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٠، وأمالي المرتضى ٢/ ٨٨، والإنصاف ١/ ٢٦٨، والجنى الداني ص٥١٩، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢١، ٣٢٢، ورصف المباني ص٩٢ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٤، وشرح المفصل ٢/ ٨٩، والعقد الفريد ٣/ ١٠٧، ١٣٣، وفصل المقال ص٢٥٧، ومغني اللبيب ١/ ٧٢، والمقتضب ٤/ ٤٠٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩.

الناس ضحى ـ لكان ذلك مستقيماً في قياس العربية.

وقد يجوز أن تجعل الحجّ: الأشهرَ على الاتساع، لكونه فيها وكثرته من الفاعلين له، كما جعلتها الخنساء[١] الإقبال والإدبار لكثرتهما منها[٢]، وكما قال:

لَعَمْري وما دَهْري بتأبينِ هَالِكٍ ولا جَزَعٍ مما أَصَابَ فَأَوْجَعَا[٣]

ألا ترى أنّه جعل دهره الجزع. فإن قلت: إن ذات الإقبال والإدبار فاعلة في المعنى، وليس الأشْهرُ كذلك إنّما هي مفعول فيها. فإنَّ الأشهر بمنزلة الدهر في قوله: ولا جزَع، أي: وما دهري بجزع. فكما أجاز سيبويه ذلك في الدهر فكذلك يجوز في الأشهر في الآية، وإذا جاز ذلك في الفاعل جاز في المفعول به، وفي الظرف، إذا جعل في الاتساع مفعولاً به، ألا ترى أنّ المصدر لمّا أضيف إلى الفاعل أضيف إلى المفعول به أيضاً في نحو [قوله تعالى]: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وبني الفعل للمفعول به كما بني للفاعل، واختصّ المفعول به بأبنية قصِرت عليه، نحو: وُضِعَ في تجارته، كما كان للفاعل أفعال لا تتعدّى إلى المفعول به، فكذلك إذا اتسِع في هذا النحو في الفاعل يُتَّسَعُ في المفعول به، وما أجْري مُجراه من الظروف. فأمَّا قوله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. فالقول في العامل في «حيث» أنّه لا يخلو من أنْ يكونَ «أعلم» هذه المذكورة أو غيرها. وإنْ عمل «أعلم» فيه فلا يخلو منْ

---

(١) الخنساء (توفيت ٢٤هـ = ٦٥٤م) تُماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السلمية من بني سليم، من قيس عيلان، من مصر. أشهر شواعر العرب وأشعرهن على الإطلاق. من أهل نجد، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي، وأدركت الإسلام فأسلمت، ووفدت على رسول الله ﷺ مع قومها بني سليم، فكان رسول الله يستنشدها ويعجبه شعرها فكانت تنشد وهو يقول: هيه يا خنساء: أكثر شعرها وأجوده رثاؤها لأخويها (صخر ومعاوية) وكانا قد قتلا في الجاهلية. لها «ديوان شعر». وكان لها أربعة بنين شهدوا حرب القادسية سنة ١٦هـ فجعلت تحرضهم على الثبات حتى قتلوا جميعاً.
الأعلام ٢/ ٨٦، وشرح الشواهد ٨٩، ومعاهد ١/ ٣٤٨، والشعر والشعراء ١٢٣، وخزانة ١/ ٢٠٨.

(٢) الضمير في جعلتها للناقة، وكذلك في قوله: منها، وهنا إشارة إلى بيت للخنساء تمامه:

ترتعُ ما رتعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ص٣٨٣، والأشباه والنظائر ١/ ١٩٨، وخزانة الأدب ١/ ٤٣١، ٢/ ٣٤ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٢، والشعر والشعراء ١/ ٣٥٤، والكتاب ١/ ٣٣٧، ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط)، ١١/ ٥٣٨. (قبل)، ١٤/ ٤١٠ (سوا)، والمقتضب ٤/ ٣٠٥، والمنصف ١/ ١٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٧، ٤/ ٦٨، وشرح الأشموني ١/ ٢١٣، وشرح المفصل ١/ ١١٥، والمحتسب ٢/ ٤٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص١٠٦، وإنباه الرواة ١/ ٢٨٧، وجمهرة اللغة ص١٠٨٦، وخزانة الأدب ٢/ ٢٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٦، والكتاب ١/ ٣٣٧ ولسان العرب ٤/ ٢٩٤، ١٣/ ٤ (أبن)، وتاج العروس (أبن).

أن يكون ظرفاً، أو غير ظرف. فلا يجوز أن يكون العامل فيه أعلم، على حسب ما عمل أحوج في ساعةٍ في قوله[١]:

فـإنّـا وَجَـدْنَـا الـعِـرْضَ أَحْـوَجَ سَـاعـةً

لأنَّ المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله بأنَّه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا، أو زمان كذا، فإذا كان كذلك لم يجز أن يكون العامل «أعلم» هذه وإذا لم يجز أن يكون إيّاه كان فعلاً يدلُّ عليه أعلم، وإذا لم يجز أن يكون «حيث» ظرفاً لما ذكرناه، كان اسماً، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع كما يكون ذلك في كم ومتى ونحوهما، ويقوّي ذلك دخول الجار عليها.

وقد حكى بعض البصريين فيها الإعراب، وكان الأصل: الله أعلم بمواضع رسالاته، ثم حذف الحرف، كما قال: ﴿أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٥] وفي موضع آخر: ﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾ [الانعام: ١١٧] فـ«من يضل» معمول فعل مضمر دلَّ عليه أعلم، ولا يجوز أن يكون معمول أعلم، لأن المعاني لا تعمل في مواضع الاستفهام ونحوه، إنما تعمل فيها الأفعال التي تُلْغى، فتعلّق كما تلغى. ومثل ذلك ـ في أنَّه لا يكون إلا محمولاً على فعلٍ ـ ما أنشده أبو زيد[٢]:

وأَضْـرَبَ مِـنَّـا بـالـسُّـيـوفِ الـقَـوَانِـسَـا[٣]

---

(١) صدر بيت ورواية البيت بكامله في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٤٢٤.

ـ فـإنـا رأيـنـا الـعِـرض أحـوج سـاعـةً إلـىٰ الـصـدق مـن ريـط يـمـانٍ مُـسـهَّـم

البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص١٢١، ولسان العرب ٥/ ١٣٢ (كثر) ١٢/ ٣٠٨ (سهم)، ١٣/ ٢٥٠ (صون)، والمخصص ١٦/ ٨٦، وتاج العروس (سهم، صون).

(٢) أبو زيد الأنصاري (١١٩ ـ ٢١٥هـ = ٧٣٧ ـ ٨٣٠م) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة ووفاته بها. كان يرىٰ رأي القدرية، وهو من ثقات اللغويين. من تصانيفه كتاب «النوادر» في اللغة. و«الهمز» و«المطر» و«اللبأ واللبن» و«المياه» و«خلق الإنسان» وغير ذلك. الأعلام ٣/ ٩٢، ووفيات الأعيان ١/ ٢٠٧، وجمهرة الأنساب ٣٥٢، وتاريخ بغداد ٩/ ٧٧.

(٣) عجز بيت. صدره: ـ أكرَّ وأحمىٰ للحقيقةِ منهم.

البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص٦٩، والأصمعيات ص٢٠٥ وحماسة البحتري ص٤٨، وخزانة الأدب ٨/ ٣١٩، ٣٢١، وشرح التصريح ١/ ٣٣٩ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٤٤١، ١٧٠٠، ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنس، ونوادر أبي زيد ص٥٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤، ٤/ ٧٩، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٠، وخزانة الأدب ٧/ ١٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٩١، ومغني اللبيب ٢/ ٦١٨ القوانس: جمع قونس وهو ما بين أذني الفرس، أو مقدم رأس الرجل، أو أعلىٰ البيضة من الحديد.

وقد ذُكر في مغني اللبيب ص٨٠٤ ـ ٨٠٥، كشاهد قيل: الناصب فيه للقوانس فعل محذوف، لا اسم=

فالقوانس على مضمر دون أضرب الظاهر؛ لأنّ المعاني لا تعمل في المفعول به وكان القياس ألاّ تعمل في الحال.

ولا يجوز أن يكون موضع ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾ [الأنعام: ١١٧] جرّاً لأن أَفْعَلَ لا يضاف إلاّ إلى ما هو بعض له، وليس ربُّنا من المضِلّين عن سبيله، فيضافَ إليهم، فإذا لم يجز أن يكون جرّاً، كان نصباً، كالقوانس في البيت.

وممَّا يستقيم أن يكون انتصابه انتصاب المفعول به على السعة قوله تعالى: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٤٢]. يحتمل أن يكون: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة، ولعنة يوم القيامة، فحذف المصدر وأقام يوماً مقامه؛ فانتصب انتصاب المفعول به؛ كما أنه لو لم يحذف المصدر وأضيف إلى اليوم كان كذلك.

ويجوز فيه ثلاثة أضرب أخر:

أحدها: أن يكون محمولاً على موضع «في هذه الحياة الدنيا» كما قال:

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غَدَا[1]

ويشهد لذلك وللوجه الذي قبله قوله في أخرى: ﴿لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ٢٣] وقوله: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾ [هود: ٩٩] ويكون قوله: **﴿هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾** جملة استُغني عن حرف العطف فيها بالذكر الذي تضمنت ممّا في الأولى، كما استغني عنه بذلك في قوله: ﴿ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولو كانت فيها الواو لكان ذلك حسناً، كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

ويجوز أن يكون العامل فيه من المقبوحين، لأنَّ فيه معنى فِعْلٍ، وإن كان الظرف متقدّماً كما أجاز: أكُلَّ يوم لك ثوب؟.

ويجوز أن يكون العامل فيه مضمراً يدل عليه قوله: **﴿من المقبوحين﴾** كقوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]. ومن ذلك قوله: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] إن جعلت الظَّرْفَ من صلة المصدر جاز أن تنصبه نصب المفعول به، كقولك: الوزن الدراهمَ حقّ، ويكون الحقّ على هذا خبر المبتدأ وإن جعلت يومئذ

= تفضيل محذوف لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر.

(١) عجز بيت. صدره: ـ ألا حَيِّ ندماي عُمير بن عامر

البيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٤، والكتاب ١/ ٦٨ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٣٥، والمحتسب ٢/ ٣٦٢، والمقتضب ٤/ ١١٢، ١٥٤.

خبر المصدر، لأنّ الوزن حدث، فيكون ظرف الزمان خبراً عنه تعلّق بمحذوف.

وجاز أن ينتصب انتصاب الظروف دون المفعول به. ألا ترى أن المفعول به لا تعمل فيه المعاني؟ ويكون الحقّ على هذا صفة للوزن، ويجوز أن يكون بدلاً من الذكر المرفوع الذي في الخبر. ولو قدمت ﴿الحقّ﴾ في الوجه الثاني على ﴿يومئذ﴾ لاستقام، ولو قدمته عليه في الوجه الأول لم يجز للفصل بين الصلة والموصول بصفة الموصول.

وأمّا قوله ﴿تعالى﴾: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفرقان: ٢٦] فيكون يومئذ من صلة المصدر كما كان في التي قبلها، والحق صفة والظرف الخبر. ويجوز أن يكون يومئذ معمول الظرف وإن تقدّم عليه، فلا يتصل على هذا بالمصدر، وكذلك قوله: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤] يكون هنالك مستقرّاً فيكون قولك: ﴿لله﴾ حالاً من الولاية ومن الذِكْر الذي في هنالك، في قول سيبويه وعلى قول أبي الحسن، ومَن رفع بالظرف، من الولاية فقط ويكون لله مستقرّاً، وهنالك ظرفاً متعلقاً بالمستقر، ومعمولاً له، فأمّا قول الشاعر:

حَمِيَتْ عليه الدِّرْعُ حتى وَجْهُهُ مِنْ حَرِّها يومَ الكريهةِ أَسْفَعُ[1]

فإن جعلت «يوم الكريهة» ظرفاً لأسفع لم ينتصب انتصاب المفعول به، وإن جعلته منتصباً بالمصدر جاز فيه ما جاز في قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] من الانتصاب على الظَّرْفِ، على أنه مفعول به على الاتّساع.

ألا ترى أن الفعل المتعدّي كالفعل غيرِ المتعدي في جواز نصب الظرفِ بعدَه نصبَ المفعولِ به؟ فكذلك مصادرهما، وكذلك إن جعلت قوله: يوم الكريهة، ظرفاً لحميَتْ. وممّا لا يكون إلا ظرفاً قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت: ١٩] ألا ترى أنه ليس في هذا الكلام فعل ظاهر يجوز أن يتعلّق الظرف به؟ وإذا كان كذلك تعلّق بما دلّ عليه قوله: ﴿فهم يوزعون﴾ ـ كما أن قوله: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢] الظرف فيه كذلك، فكذلك قوله: ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] لأن الظرف من حيث كان مستقبلاً كان بمنزلة إذا، ومن ثم أجيب بالفاء، كما يجاب إذا بها.

وأمّا قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الإسراء: ٧١] فقد يكون مثل الذي تقدمت. ألا ترى أن قوله: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] ماضٍ كما أن قوله: ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [فصلت:

---

(١) السَّفَعُ: السواد والشحوب، وقيل: نوع من السواد ليس بكثير، وقيل: السواد مع لون آخر، وقيل: السواد المشرب حمرة. الذكر أسفع والأنثى سفعاء. (اللسان ٨/١٥٦ مادة: شفع).

١٨] كذلك. و﴿ندعو﴾ مستقبل كما أن ﴿يحشر أعداء الله﴾ كذلك؟ فتجعل الظرف بمنزلة إذا، كما جعلته ثَمّ بمنزلته؛ فيصير التقدير: إذا دعي كل أناس بإمامهم لم يُظلموا أو عُدِل عليهم ونحوه.

فأمّا الباء في قوله: ﴿بإمامهم﴾ فيكون على ضربين:

أحدهما أن تكون متعلّقة بالفعل الذي هو: ﴿ندعو﴾ في موضع المفعول الثاني كأنّه: كل أناس بشيعة إمامهم، يدلّ على هذا قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] وعلى هذا فسّره ابن عباس فيما رُوِي، فقال: برئيسهم[(١)].

وتكون متعلّقة بمحذوف في موضع الحال كأنّه: ندعو كلَّ أناس مختلطين بإمامهم، أي: يُدعون وإمامهم فيهم، نحو: رَكِبَ بثيابه، وجاء في جنوده، فيكون الدعاء على هذا الوجه متعدّياً إلى مفعول واحد خلافَ الوجه الأول. ويقوّي هذا قوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١] وقوله: ﴿ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢] وروي عن الحسن[(٢)]: بإمامهم أي: بكتابهم الذي فيه أعمالهم، فيكون التقدير على هذا في قوله: بإمامهم، أي: معهم كتابهم.

ومن ذلك قوله: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ[(٣)] فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨]. القول فيه أن ﴿ذلك﴾ إشارة إلى النقر، كأنّه قال: فذلك النقر يومئذ يوم عسير، أي: نَقر يوم عسير، فقوله: يومئذٍ، على هذا متعلق بذلك، لأنّه في المعنى مصدر، وفيه معنى الفعل، فلا يمتنع أن يعمل في الظرف كما عمل في الحال.

ويجوز أن يكون ﴿يومئذ﴾ ظرفاً لقوله: ﴿يوم﴾، ويكون يومئذ بمنزلة حينئذ، ولا يكون اليومَ الذي يُعنى به وَضَحُ النهار، ويكون اليومُ الموصوف بأنّه عسير خلافَ الليلة؛ فيكون التقدير: فذلك اليوم يوم عسير حينئذ، أي: ذلك اليوم يوم في ذلك الحين، فيكون متعلّقاً بمحذوف، ولا يتعلق بعسير، لأن ما قبل الموصوف لا تعمل فيه الصفة. فأما ﴿إذا﴾ في قوله: ﴿فإذا نُقِرَ في الناقُورِ﴾ فالعامل فيه المعنى الذي دل عليه قوله: ﴿يوم عسير﴾، تقديره: إذا نقر في الناقور عسُر الأمر وصعب كما أن ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ﴾ [الفرقان: ٢٢] يدل على يحزنون.

---

(١) انظر الدر المنثور ٣/ ١٥٠، والتفسير للقرطبي ١٠/ ٢٩٦.

(٢) هو الحسن بن يسار البصري (٢١ ـ ١١٠هـ = ٦٤٢ ـ ٧٢٨م) أبو سعيد. تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وشبَّ في كنف علي بن أبي طالب، واستكتبه الربيع بن زياد وإلى خراسان في عهد معاوية وسكن البصرة، وعظمت هيبته في القلوب. أخباره كثيرة، وله كلمات سائرة وكتاب في «فضائل مكة». توفي بالبصرة.
الأعلام ٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، وميزان الاعتدال ١/ ٢٥٤، وحلية الأولياء ٢/ ١٣١، وذيل المذيل ٩٣.

(٣) الناقور: الصور الذي يُنفخ فيه للحشر، أي نُفخ في الصور (اللسان ٥/ ٢٣١ مادة: نقر).

فأمّا من قرأ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فأضاف اسم الفاعل إلى الظرف، فإنّه قد حذف المفعول به من الكلام للدلالة عليه، وإن هذا المحذوف قد جاء مثبتاً في قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [الانفطار: ١٩] فتقديره: مالك يوم الدين الأحكام. وحَسُن هذا الاختصاص لتفرّد القديم سبحانه في ذلك اليوم بالحكم. فأما في الدنيا فإنه يحكم فيها الولاة، والقضاة، والفقهاء.

وحَذْف المفعول على هذا النحو كثير واسع في التنزيل وغيره، ومِثْل هذه الآية في حذف المفعول به مع الظرف قوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فالشهر ينتصب على أنه ظرف، وليس بمفعول به، يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون ظرفاً أو مفعولاً به، فلو كان مفعولاً به للزم الصيامُ المسافرَ، كما لزم المقيمَ من حيث شهد المسافرُ الشهر شهادة المقيم إيّاه، فلمّا لم يلزم المسافرَ علمت أن المعنى: فمن شهد منكم المِصْرَ في الشهر، ولم يكن ﴿**الشهر**﴾ مفعولاً به في الآية، كما كان يكون مفعولاً به لو قلت: أحببت شهرِ رمضان.

فإن قلت: فإذا كان الشهر في قوله: ﴿**فمن شهد منكم الشهرَ**﴾ ظرفاً ولم يكن مفعولاً به، فكيف جاء ضميره متصلاً في قوله: ﴿**فليصمه**﴾، وهَلاّ دلّ ذلك على أنه مفعول به؟ قيل: لا يدلّ ذلك على ما ذكرته؛ لأن الاتساع إنّما وقع فيه بعد أن استُعمل ظرفاً، وذلك سائغ، ويدلّ على أنّ: ﴿**شهد**﴾ متعدٍ إلى مفعولٍ قوله:

ويومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعَامِراً[1]

ومما حذف من المفعول به في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ [السجدة: ١٤] والتقدير: ذوقوا العذاب، فاستُغني عن ذكره للعلم به، وكثرة تردّده في نحو: ﴿وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ﴾ [السجدة: ١٤] و﴿ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [السجدة: ٢٠، سبأ: ٤٢]. ومن ذلك قوله: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧] أي: ناساً أو فريقاً. وقال: ﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا﴾ [البقرة: ٦١] أي شيئاً. ومن ذلك قوله: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

ومنه الحديث: «لا يُقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده»[2] المعنى: ولا ذو

---

(١) صدر بيت. عجزه: ـ قليلٍ سوى الطعن النهال نوافله.

البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر في الدرر ٣/ ٩٦، وشرح المفصل ٢/ ٤٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٨، وخزانة الأدب ٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢، ١٠/ ١٧٤، ولسان العرب ١٤/ ١٤٤ (جزي)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٨، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٣، والمقتضب ٣/ ١٠٥ والمقرب ١/ ١٤٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.

(٢) أخرجه البخاري في (الصحيح ٤/ ٨٤، ٩/ ١٤، ١٦)، وأبو داود في (السنن الجهاد ب١٥٦) (والديات =

عهد في عهده بكافر، كما كان التقدير في الآية: والسموات غير السموات. والمعنى: لا يُقتل مؤمن بكافر حربيّ، ولا ذو عهد في عهده بكافر. قال أبو يوسف[١]: ولو كان المعنى: لا يقتل مؤمن به، كان: ولا ذي عهد في عهده، وممّا جاء في الشعر من ذلك قوله:

كـأَنَّ لـهـا فـي الأرضِ نِـسْـيـاً تَـقُـصُّـهُ عـلـى أَمِّـهـا وَإِنْ تُـحَـدِّثْـكَ[٢] تَـبـلَـتِ[٣]

أي: تقطع الحديث، ومثل ذلك في المعنى والحذف:

رَخـيـمـاتُ الـكَـلامِ مـبـتَّـلاتٌ جَـوَاعِـلُ فـي الـبُـرَى قَـصَـباً خِـدَالا[٤]

= ب٤، ب١١، ب٢٠)، والترمذي في (السنن ١٤١٢، ١٤١٣)، والنسائي في (السنن القسامة ب١٠، ب١٤)، وابن ماجه في (السنن ٢٦٥٩، ٢٦٦٠)، وأحمد بن حنبل في (المسند ١/ ٧٩، ٢/ ١٧٨، ١٨٠، ١٩٢)، والبيهقي في (السنن الكبرىٰ ٨/ ٢٩، ٣٠)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ٦/ ٢٩٣)، وابن سعد في (الطبقات الكبرىٰ ١/ ٢/ ١٧٢)، وصاحب (شرح معاني الآثار ٣/ ١٩٢)، والألباني في (السلسلة الضعيفة ٤٦٠)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٩/ ٢٩٤)، وابن حجر في (فتح الباري ١٢/ ٤٢، ٢٦٢).

(١) أبو يوسف (١١٣ ـ ١٨٢هـ = ٧٣١ ـ ٧٩٨م) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه، وأول من نشر مذهبه. كان فقيهاً علامة، من حفاظ الحديث. ولد بالكوفة، وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، فغلب عليه «الرأي» وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد. ومات في خلافته ببغداد، وهو علىٰ القضاء، وهو أول من دُعي «قاضي القضاة»، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه. من كتبه «الخراج» و«الآثار» و«النوادر» و«أدب القاضي» وغير ذلك.

الأعلام ٨/ ١٩٣، ومفتاح السعادة ٢/ ١٠٠ ـ ١٠٧، والنجوم الزاهرة ٢/ ١٠٧، والبداية والنهاية ١٠/ ١٨٠ وتاريخ بغداد ١٤/ ٢٤٢، وابن خلكان ٢/ ٣٠٣، والشذرات ١/ ٢٩٨ ـ ٣٠١.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٥٤٦: تخاطبك.

(٣) البيت من الطويل، وهو للشنفرىٰ في ديوانه ص٣٣، ولسان العرب ٢/ ١١، ١٢ (بلت) ١٥/ ٣٢٤ (نسا)، وجمهرة اللغة ص٢٥٦، ومقاييس اللغة ١/ ٢٩٥، ٥/ ٤٢٢، ومجمل اللغة ١/ ٢٨٩، والمخصص ١٤/ ٢٧، وتهذيب اللغة ١٣/ ٨١، ١٤/ ٢٩٣، ٢٩٤، وأدب الكاتب ص٤٩٣، والأغاني ٢١/ ٢١٠، والخصائص ١/ ٢٨، وديوان المفضليات ص٢٠١، وشرح اختيارات المفضل ١/ ٥١٧، وشرح أدب الكاتب ص٣٣٨، والكامل ص١٠١٨، وتاج العروس ٤/ ٤٤٧ (بلت، نسي)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٢/ ١٤٦.

(٤) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٥١٥، ولسان العرب ١١/ ٤٢، ٤٣ (بتل) ٢٠١، (خدل)، ١٣/ ٥٣ (بطن) وفيه (مبطنات) بدل (مبتلات)، وأساس البلاغة (خدل)، وتاج العروس (خدل، بطن).

مبتلات الكلام: مقطعات له. الخدل: الغليظ الممتلىء الساق.

البُرىٰ: (ج) البُرَةُ: كل حلقة من سوار أو قرط أو خلخال وما أشبه ذلك.

القَصَبُ: عظام اليدين والرجلين، وكل عظم مستدير أجوف، وكل عظم ذي مُخّ.

ومن ذلك قول الآخر:

لا يَعْدِلَنَّ أتاويُون تضربهم نكْبَاءُ صرٌّ بأصحابِ المُحِلاَّتِ[١]

أي: لا يعدلَنَّ بهم أحداً، والتقدير: لا يَعْدلَنّ مجاورتهم بمجاورة أحد، ومن ذلك قوله:

ولا يَتحشَّى الفحلَ إن أعْرَضَتْ به ولا يَمْنَعُ المرباعَ منها فَصيلُها[٢]

روي: منها فصيلُها، ومنه فصيلُها، فمن روى منها، كان من هذا الباب، وكان منها: حالاً أو ظرفاً. فأمَّا قول الهُذَليّ:

ضَرُوبٌ لهاماتِ الرجالِ بسيفِه إذا عَجَمتْ وَسْطَ الشؤون شِفَارُها[٣]

فإن شئت كان التقدير: إذا عَجَمتْ وسْطَ الشؤون شفارُها الشؤونَ، أو مجتمعَ الشؤونِ كما قال المرارُ الفقعسيُّ[٤]:

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ١٦٥ (حلل)، ١٤/ ١٥ (أتى) وهو فيه «لا يُعْدَلُنَّ»، ومقاييس اللغة ١/ ٥٢، ٥/ ٤٧٤، والمخصص ١٣/ ٢٢٥، وأساس البلاغة ص٩٣ (حلل)، وتاج العروس (حلل، أتو).

المحلات: القِدر والرحىٰ والدلو والقربة والجفنة والسكين والفأس والزند، لأن من كانت هذه معه حلَّ حيث شاء، وإلا فلا بُدّ له من أن يجاور الناس يستعير منهم بعض هذه الأشياء.

الأتاويُون: الغرباء أي لا يَعْدِلَنَّ أتاويون أحداً بأصحاب المحلات، قال أبو علي الفارسي: هذا علىٰ حذف المفعول كما قال تعالىٰ: يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات؛ أي والسموات غير السموات، ويُروىٰ: لا يُعْدَلَنَّ، علىٰ ما لم يسمّ فاعله، أي لا ينبغي أن يعْدل فعلى هذا لا حذف فيه. (اللسان ١١/ ١٦٥ مادة: حلل).

النكباء: ريح انحرفت ووقعت بين ريحين كالصبا والشمال (ج) نُكْبٌ.

الصِّرُّ: شدة البرد، وريح صرّ: شديدة البرد والصوت.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ١٨٢ (حشا)، وتهذيب اللغة ٥/ ١٤١ وتاج العروس (حشا).

لا يتحشىٰ: لا يُبالي من حاشىٰ. المِرباع: من النوق التي تلد في أول النتاج والمرباع: التي ولدها معها وهو رُبَع.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص٨٣ وللهذلي في لسان العرب ٧/ ٤٢٦ (وسط) وفيه: قد يجوز أن يكون أراد إذا عجمت وسط الشؤون شفارها الشؤون أو مجتمع الشؤون، فاستعمله ظرفاً علىٰ وجهه وحذف المفعول لأن حذف المفعول كثير.

العَجْمُ: العَضُّ. الشفار: (ج) الشَّفْرةُ: ما عُرِّض وحُدِّد من الحديد كحدّ السيف والسكين وإزميل الإسكاف.

(٤) هو المرَّار بن سعيد بن حبيب الفقعسي أبو حسان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. كان مفرط القصر، ضئيلاً، نسبته إلى «فقعس» من بني أسد بن خزيمة كان يهاجي المساور بن هند.

الأعلام ٧/ ١٩٩ ـ ٢٠٠، والمرزباني ٤٠٨، وخزانة البغدادي ٢/ ١٩٦ ثم ٣/ ٢٥٢ و٢٥٤ والشعر والشعراء ٦٨٠ ـ ٦٨٣، وسمط اللآلي ٢٣١.

فلا يَستَحمِدُونَ الناسَ شَيئاً ولكنْ ضربُ مُجتَمَعِ الشُّئانِ[١]

فحذفت المفعول، وإن شئت جعلت وسطاً في الشعر اسماً، وجعلته المفعول به، كما جعله الفرزدق[٢] مبتدأ في قوله:

أتَتْهُ بمِجْلُومٍ كأنّ جبينَه صلاءةُ[٣] وَرْسٍ وَسْطُها قد تَفَلَّقَا[٤]

فكما حذف المفعول به من هذه الآي، وهذه الأبيات. وغير ذلك مما تركنا ذكره كراهة الإطالة، كذلك حذف في قوله: ﴿مالك يوم الدين﴾.

والدين: الجزاء في هذا الموضع بدلالة قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧] و﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٨] ولا تكون الطاعة، ولا العادة، وقيل في قول ابن مقبل[٥]:

يا دارَ سلمى خَلاءً لا أُكَلِّفُها إلاّ المَرانَةَ حتى تعرفَ الدِّينا[٦]

حتى تقوم القيامة، وتأويل هذا: حتى تعرف يوم الدين أي: يوم الجزاء.

---

(١) الشئان: (ج) الشَّأن شؤون العين: مجاريها الدمعية.

(٢) الفرزدق (توفي ١١٠هـ = ٧٢٨م) همّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق، شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، يشبه بزهير بن أبي سلمى، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومهاجاته لها أشهر من أن تذكر. كان شريفاً في قومه عزيز الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه. جمع بعض شعره في ديوان، ومن أمهات كتب الأدب والأخبار «نقائض جرير والفرزدق». لقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه. وتوفي في بادية البصرة وقد قارب المئة.
الأعلام ٨/ ٩٣، وابن خلكان ٢/ ١٩٦، وخزانة البغدادي ١/ ١٠٥، ١٠٨، والأغاني طبعة الدار ٩/ ٣٢٤ ومعاهد التنصيص ١/ ٤٥، والمرزباني ٤٨٦، وشرح شواهد المغني ٤، والشعر والشعراء تحقيق شاكر ٤٤٢.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ١٢٤: صلابة، وفي اللسان ١٢/ ١٠٣: صلاية.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص٥٩٦ (طبعة الصاوي)، وخزانة الأدب ٣/ ٩٢، ٩٦، والخصائص ٢/ ٣٦٩، والدرر ٣/ ٨٨، ولسان العرب ٧/ ٤٢٦ (وسط)، ١٢/ ١٠٣ (جلم)، وتاج العروس (جلم)، ونوادر أبي زيد ص١٦٣، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٠١ يقال: وهن مجلوم: محلوق. الصَّلاية والصَّلاءة: مُدُقُّ الطيب، ومثل: الصلاية: كل حجر عريض يُدق عليه عِطر أو هَبيد. الوَرْسُ: نبات يُستعمل لتلوين الملابس الحريرية لاحتوائه على مادة حمراء، وعلى راتينج.

(٥) ابن مُقبل (توفي بعد ٣٧هـ = بعد ٦٥٧م) تميم بن أُبيّ بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكي أهل الجاهلية. عاش نيفاً ومئة سنة. وعدّ في المخضرمين، وكان يهاجي النجاشي الشاعر له ديوان شعر. ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة ٣٧هـ.
الأعلام ٢/ ٨٧، وخزانة البغدادي ١/ ١١٣، وابن سلام ٣٤، وسمط اللآلي ٦٦ ـ ٦٨، والإصابة ١/ ١٩٥.

(٦) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص٣١٧، ولسان العرب ١٣/ ٤٠٥ (مرن) وتهذيب اللغة ١٥/ ٢١٧، وجمهرة اللغة ص٨٠٢، وللبيد في تاج العروس (مرن) وليس في ديوانه، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/ ٣٢٠، ومجمل اللغة ٢/ ٣٠٧.

والمَرانة: اسم ناقة عن الأصمعي. وقال غيره: اسم موضع. فأما قوله: تعرف فيستقيم أن يكون مسنداً إلى المتكلم المذكور في أكلّف ويستقيم أن يكون للمؤنث الغائب.

والإمالة في ﴿مالك﴾ في القياس لا تمتنع، لأنّه ليس في هذا الاسم ممّا يمنع الإمالة شيء، وليس كلّ ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثرُ المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به لأنّ القراءة سنة[1].

فأمّا إعراب ﴿ملك يوم الدين﴾ فالجرّ في القراءتين. وهو صفة لاسم مجرور، والصفات تجري على موصوفيها، إذا لم تُقطع عنهم لذمٍّ أو مدحٍ.

فأمّا العامل فيها؛ فزعم أبو الحسن[2] أن الوصف يَجري على ما قبله، وليس معه لفظ عمل فيه، إنّما فيه أنّه نعت، فذلك هو الذي يرفعه، وينصبه، ويجرّه، كما أن المبتدأ إنّما رفعه الابتداء، وإنّما الابتداء معنًى عمِل فيه وليس لفظاً، فكذلك هذا.

فإن قلت: فلِمَ لا يكون العامل في الوصف ما عمل في الموصوف؟ قيل: ممّا يدل على أن العامل في الوصف لا يكون العامل في الموصوف أن في هذه التوابع ما يَتعرَّب بإعراب ما يتبعه، ولا يصح أن يعمل فيه ما عمل في موصوفه. وذلك نحو أجمع وجُمَع وجمْعاء وليست هذه الكلم ككلّ الذي قد جُوِّز فيه أن يلي العوامل على استكراهٍ. فلمَّا صحَّ وجود هذا فيها، دلّ أنّ الذي يعمل في الموصوف غير عامل في الصفة في نحو: مررت برجل قائم، وما أشبهه لاجتماعهما في أنّهما تابعان.

ويدلّ على ذلك أيضاً أنّك قد تجد من الصفات ما إعرابه يخالف الموصوف، نحو: يا زيدُ العاقلُ، فزيد مبني، وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً. فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف، لم تختلف حركتاهما، فكانت إحداهما إعراباً، والأخرى بناءً، وكان مجيء هذا في النداء دلالة على ما ذكرناه: من أن الصفة ليست بمعمول لما يعمل في الموصوف.

فإنْ قال قائل: فلِم لا تجعل الصفة ـ من حيث كانت كالجزء ممّا تجري عليه ـ مع الموصوف بمنزلة شيء واحد؟ وتستجيز من أجل ذلك أن يعمل فيها ما عمل في الموصوف، وتَستدل على ذلك بأشياء من كلامهم، تُقوي هذا المسلك. من ذلك:

---

(١) انظر البحر المحيط ١/ ٢٠ وراجع ما ذكر فيه عن إمالة «مالك».

(٢) هو علي بن سليمان بن الفضل (توفي ٣١٥هـ = ٩٢٧م)، أبو المحاسن وقيل: أبو الحسن المعروف بالأخفش الأصغر، نحوي، من العلماء، من أهل بغداد. أقام بمصر سنة ٢٨٧ ـ ٣٠٠هـ وخرج إلى حلب ثم عاد إلى بغداد، وتوفي بها وهو ابن ٨٠ سنة. له تصانيف منها «شرح سيبويه» و«الأنواء» و«المهذب» وكان ابن الرومي مكثراً من هجوه.
الأعلام ٤/ ٢٩١، وبغية الوعاة ٣٣٨، ووفيات الأعيان ١/ ٣٣٢، وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٦.

أنّهم جعلوه مع الموصوف كاسم واحد، في نحو لاَ رجلَ ظَرِيفَ، وكذلك قولهم: يا زَيْدَ بن عَمرو وما أشبهه، وقال الله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فلمّا وصف المبتدأ بالاسم الموصول دخلت الفاء في الخبر، كما أنّه لمّا كان المبتدأ موصولاً دخلت الفاءُ فيه؟ قيل: إن ما أوردته من ذلك لا يدلّ شيء منه على كون الوصف معمولاً للعامل في الموصوف: لأنّه يلزم من ذلك أن يكون في اسم واحد إعرابان، وهذا قد رفضوه في كلامهم، يدل: على رفضهم إيّاه أنّهم إذا نسبوا إلى تثنية أو جمع على حَدّها حذفوا علامتي التثنية أو الجمع من الاسم؛ لئلا يجتمع في الاسم دلالتا إعراب، فإذا كانوا قد كرِهوا ذلك في التثنية والجمع مع أن التثنية قد جرت مجرى غير المعرب في قولهم إذا عدُّوا: واحد، اثنان، فأنْ يُكْرَهَ ذلك في الإعراب المحض الذي لم يجر مجرى البناء أجدرُ.

ومن ثَمَ ذهبوا في قولهم: يا زيدَ بن عمرو، لمّا جعل الموصوف مع الصفة بمنزلة اسم مفرد، إلى أنّه بمنزلة امرىء وابنم ونحو ذلك من الأسماء التي يتبع ما قبل حرف الإعراب فيها حرفَ الإعراب، ولم يجزْ فيها عندهم إلاّ ذلك، لأنَّ حركة آخر الاسم الأول لو كانت إعراباً لوجب أن يكون في الاسم الواحد إعرابان، وذلك ممّا قد اطرَّحوه في كلامهم فلم يستعملوه.

ومما يبيّن ذلك أنّهم حيث قالوا في المنفيّ: لا رجلَ ظريفَ لك، جعلوا الأول منهما بمنزلة صدور الأشياء التي يضمّ إليها ما يكون معها شيئاً واحداً. وإذا كان الأمر كذلك كان قول من قال في امرىء ونحوه: إنّه معرب من مكانين، غيرَ مستقيم، لما أريتُكَه من حذفهم علامة التثنية والجمع في النسب. وأمّا قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فقد جَوَّز أبو الحسن فيه: أن تكون الفاء فيه زائدة. وحَكى أبو يعلى عن أبي عثمان مثل ذلك. ووجه ذلك أن الفاء تدخل للعطف أو للجزاء وزيادةً، فلمّا لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عَطف الخبر على مبتدئه لم يصحَّ حمله على العطف، ولم يُستجز حمله على أنها للجزاء لبعد ذلك في اللفظ والمعنى.

فأمّا اللفظ فلأن الجزاء الذي هو في الأصل شرط لازم غيرُ مستغنًى عنه ولا يستقِلّ الجزاء إلاّ به. فلمّا كانت صورة الشرط على ما ذكرنا، ولم يكن الوصف كذلك ـ لأنّك في أكثر الأمر مخيَّر في ذكره وتركه ـ لم يكن موضعاً للجزاء كما يكون موضعاً له مع المبتدأ الموصول، والنكرة الموصوفة؛ كقوله تعالى: ﴿**الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار**﴾ ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]. ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فلمّا لم يكن موضعاً له ولا للعطف حكم بزيادة الفاء، لأنّها قد ثبتت زائدة حيث لا إشكال في زيادتها، وذلك قوله:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلك فاجزَعي[١]

ألا ترى أنَّ إحدى الفاءين لا تكون إلاّ زائدة، لأنَّ ﴿إذا﴾ إنَّما يقتضي جواباً واحداً. وأما بُعْدُ الجزاء في المعنى، فلأن الجزاء ما كان بإثبات معنى أو نفيه، فأمَّا ما كان واقعاً لا محالة، فإنَّه لا يكون من باب الجزاء، والموت ملاقٍ لهم، فرُّوا أو لم يفرّوا.

فإن قلت: فقد تقول في الجزاء: لأضربنَّك إن سكتّ أو نطقت، ولأعطينك إن خرجت أو أقمت فإن هذا كلام متَّسع فيه مُخْرج عن أصله. وحكمُه إذا استُعْمِل حرفُ المجازاة أن يَفْعَل الإعطاء إذا وقع الخروج، ثم يبدو له أن يفعله في جميع الأحوال فيقول بعد: أو أقمت. وقد يصحّ أن يحمل هذا الكلام على المعنى فيستقيم أن تكون الفاء جزاء. وذلك أنّ معنى: ﴿**إنَّ الموتَ الذي تفرّونَ منه**﴾ ومعنى: إنّ الذي تفرون منه من الموت واحد، فكما يصحّ الجزاء في هذا الاسم كذلك يصحّ فيما كان بمعناه.

ألا ترى أنّك قد جازيت حيث كانت الصلة ظرفاً لمّا كان الظرف متضمِّناً لمعنى الفعل؟ كقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٥٣] ودخلت الفاء في الخبر، كما دخلت في الصلة، والصلة فعل محض، وكل ذلك حَمْل على المعنى؛ لأنَّ الجزاء المحض لا يكون بالظرف، ولذلك قال سيبويه: إنّ عندك ونحوه لا يُبْنى على إنْ. فأمَّا دخول معنى الجزاء في الآية وصحته، فعلى أن ينزل الكلام كأنه خوطب به من ظنَّ أنَّ فِراره من الموت يُنجيه، وقد جاء الجزاء المحض في ذلك؛ قال الشاعر:

ومَنْ هابَ أسبابَ المنيَّة يَلْقَها ولو رامَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ[٢]

فإذا جاز في الجزاء المحض في البيت فكذلك تكون الآية، والتصحيح لمعنى

---

(١) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص٧٢، وتلخيص الشواهد ص٤٩٩، وخزانة الأدب ١/ ٣١٤، ٣٢١، ١١/ ٣٦، وسمط اللآلي ص٤٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٢، ٢/ ٨٢٩، وشرح المفصل ٢/ ٣٨، والكتاب ١/ ١٣٤، ولسان العرب ٦/ ٢٣٨ (نفس) ١١/ ٢١١ (خلل)، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٣٥، وبلا نسبة في الأزهية ص٢٤٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥١، والجنى الداني ص٧٢، وجواهر الأدب ص٦٧، وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٩/ ٤١، ٤٣، ٤٤ والرد على النحاة ص١١٤، وشرح الأشموني ١/ ١٨٨، وشرح ابن عقيل ص٢٦٤، وشرح قطر الندى ص١٩٥، ولسان العرب ٤/ ٦٠٤ (عمر)، ومغني اللبيب ١/ ١٦٦، ٤٠٣، والمقتضب ٢/ ٧٦.
شيء نفيس أي يُتنافس فيه ويُرغب.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٤٠٣:
- ومن هاب أسباب السماء ينلنه وإن رام أسباب السماء بسُلَّم
البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى ديوانه ص٣٠، والخصائص ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٦، ولسان العرب ١/ ٤٥٨ (سبب) أسباب السماء: نواحيها، وقيل: مراقيها.

الجزاء في ذلك قول محمد بن يزيد[١]. فإن قلت: فهلاّ استدللت بعمل إنَّ في الاسم على أن معنى المجازاة لا يصحّ في الآية، لأنَّ إنَّ لا يدخل على الجزاء المحض، فكذلك لا يدخل على هذا الضرب من حيث كان مثل المحض في كونه جزاء. قيل: لا يمتنع دخول إنّ على هذا الضرب وإن كان قد تضمَّن الاسمُ معنى الجزاء، كما امتنعت من الدخول على الجزاء المحض؛ لأنَّ الذي يدخله اسم، لم يقم مقام الحرف، كما كان ذلك في الجزاء الجازم، والكلام خبر، فإن كان كذلك، لم يكن شيء يمنع من إعمال إنّ، ألا ترى أنَّها قد دخلت في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠] فعملت في الموصول الذي دخلت الفاء في خبره، كما تعمل فيما لا تدخل الفاء خبره. فما دخلت عليه إنَّ، ممَّا في خبره الفاء من صحَّة معنى الجزاء فيه كما لم تدخل عليه إنَّ، كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ . . . فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ولو ألحقت هذا الضرب من الأسماء: «ليت ولعل» لم يجز دخول الفاء لأنَّ الشرط والجزاء خبرٌ، وما يدخل عليه إنّ مثله.

فأمّا «ليت ولعلّ» فإنهما إذا دخلتا أبطلتا معنى الخبر، وإذا بطل الخبر لم يكن موضع مجازاة، وإذا لم يكن موضع مجازاة لم يصحَّ دخول الفاء، فصحَّة دخول معنى الجزاء مع دخول إنّ كصحته إذا لم يدخل، ومن ثم قال[٢] فيمن قال: المرأة التي أتزوّجها فهي طالق. إنه مَن تزوَّج من النساء طَلُق لدخول معنى الجزاء الكلام ولحاق الفاء من أجله، والجزاء يوجب الشياع والإبهام واستغراق الجميع لذلك. وإذا جاز هذا الذي ذكرناه في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ﴾ [الجمعة: ٨]. . . لم يكن لمن زعم أن الصفة في حكم الموصوف ـ من أجل أن الفاء دخلت والفعل في صلة الصفة دون المبتدأ ـ دلالةٌ على قوله؛ لاحتماله غير ذلك مما ذكرت.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿**شهرُ رمضانَ الذي أُنزِلَ فيه القرآنُ**﴾ ثم جاء: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ

---

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (٢١٠ ـ ٢٨٦هـ = ٨٢٦ ـ ٨٩٩م) أبو العباس المعروف بالمبرد. إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد، من كتبه «الكامل» و«المذكر والمؤنث» و«المقتضب» و«التعازي والمراثي» وغير ذلك الأعلام ٧/ ١٤٤، وبغية الوعاة ١١٦، ووفيات الأعيان ١/ ٤٩٥، وسمط اللآلىء ٣٤٠، والسيرافي ٩٦ وتاريخ بغداد ٣/ ٣٨٠، وآداب اللغة ٢/ ١٨٦، ولسان الميزان ٥/ ٤٣٠، ونزهة الألبا ٢٧٩.

(٢) المراد بالقائل محمد بن الحسن بن فرقد (١٣١ ـ ١٨٩هـ = ٧٤٨ ـ ٨٠٤م) من موالي بني شيبان، أبو عبد الله إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة. أصله من قرية حرستة، في غوطة دمشق وولد بواسط ونشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة وغلب عليه مذهبه وعُرف به وانتقل إلىٰ بغداد فولاه الرشيد القضاء بالرقة ثم عزله. ولما خرج الرشيد إلىٰ خراسان صحبه، فمات في الري له كتب منها «المبسوط» و«الزيادات» و«الجامع الكبير والصغير» و«الآثار» و«الأمالي» وغير ذلك.
الأعلام ٦/ ٨٠، والفهرست لابن النديم ١/ ٢٠٣، والوفيات ١/ ٤٥٣، والبداية والنهاية ١٠/ ٢٠٢.

ٱلشَّهْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] فإن شئت جعلته مثل قوله: ﴿**قلْ إنّ الموتَ الذي تفرّون منه**﴾، وإن شئت جعلته مبتدأ محذوف الخبر، كأنّه لمّا تقدم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] قيل: فيما كتب عليكم من الصيام شهر رمضان، أي صيامه، كما قال: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] أي: فيما فرض عليكم الزانية والزاني، أي: حُكْمُهما. وكذلك ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥]. وإن شئت جعلته ابتداء وجعلت خبره الموصول كقولك: زيد الذي في الدار. فإن قلت: إذا جعلت الذي وصفاً في قوله: ﴿**الذي أُنزل فيه القرآنُ**﴾ فكيف لم يَكْنِ عن الشهر كقولك: شهر رمضان المبارك من شهده فليصمه؟ فإنّ ذلك يكون كقوله: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢] ونحو ذلك.

وأمّا جواز دخول معنى الجزاء فيه فلأنَّ شهر رمضان وإنْ كان معرفة فليس بمعرفة معيَّنة؛ ألا ترى أنه شائع في جميع هذا القبيل لا يراد به واحد بعينه، فلا يمتنع من أجل ذلك من معنى الجزاء؛ كما يمتنع ما يشار به إلى واحد مخصوص، ومن ثم لم يمتنع ذلك في صفة الموت في قوله: ﴿**قُلْ إنَّ الموتَ الذي تفرّونَ منه**﴾ لأنَّ الموت ليس يراد به موت بعينه، إنَّما يراد به الشِياع، ومعنى الجنس، وخِلافُ الخصوص. وأشبه الوجوه أن يكون الذي وصفاً؛ ليكون النصّ قد وقع على الأمر بصيام الشهر.

ومن قال: إن الفاء في قوله: ﴿**فإنّه مُلاقيكم**﴾ زيادة، فقياس قوله في هذه الفاء أن تكون زائدة أيضاً، وهو قول أبي الحسن وأبي عثمان فيما روى عنه أبو يعلى بن أبي زُرْعة.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[1] [الفاتحة: ٦].

فرُوِي عن ابن كثير: السين والصاد. ورُوي عن أبي عمرو: السين، والصاد، والمضارعة[2] بين الزاي والصاد، رواه عنه العريان بن أبي سفيان، ورَوَى عنه الأصمعي «الزراط» بالزاي، والباقون بالصاد، غير أن حمزة يلفظ بها بين الصاد والزاي.

قال أبو بكر: للقارىء بالسين أن يقول: هو أصل الكلمة، ولو لَزم لغة من يجعلها صاداً مع الطاء لم يعلم ما أصلها.

ويقول من يقرأ بالصاد: إنَّها أخفّ على اللسان؛ لأنَّ الصاد حرف مطبَق كالطاء

---

(١) انظر (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٢٣).

(٢) المضارعة: المشابهة والمقاربة، والمضارعة للشيء: أن يضارعه كأنه مثله أو شبهه (اللسان ٨/ ٢٢٣ مادة: ضرع).

فتتقاربان، وتحسنان في السمع، والسين حرف مهموس، فهو أبعد من الطاء، وهي قراءة أبي جعفر والأعرج وشيْبةَ وقتادة.

ويقول من قرأ بالزاي: أبدلْتُ منها حرفاً مجهوراً حتى يشبه الطاء في الجهر، ورُمْت الخفّة، ويحتجّ بقول العرب: صقْر، وسقْر، وزقْر.

ويقول من قرأ بالمضارعة التي بين الزاي والصاد: رمت الخفة، ولم أجعلها زاياً خالصة، ولا صاداً خالصة فيلتبَس بأحدهما.

قال أبو بكر: والاختيار عندي الصاد، للخفّة، والحُسْن في السمع، وهو غير مُلْبِس؛ لأنّ مَنْ لغته هذا إذا كان يتجنّب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس؛ لأنَّ السين كأنَّها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء، وإنَّما يقع الإلباس لو التبست كلمة بالسين بكلمة بالصاد في معنيين مختلفين، ومع ذلك فهي قراءة الأكثر، ألا ترى أنَّ مَنْ رُويت عنه القراءة بالسين منهم قد رويت عنه بالصاد؟

وقال: وأما الزاي فأحسب الأصمعيّ لم يضْبِط عن أبي عمرو؛ لأنَّ الأصمعي كان غير نحويّ، ولست أحبّ أن تُحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمروٍ يقرأ بالمضارعة للزاي فتوهّمها زاياً.

وأمّا القراءة بالمضارعة التي بين الزاي والصاد فعدلْتُ عن القراءة بها؛ لأنَّه تكلُّف حرفٍ بين حرفين، وذاك أصعب على اللسان؛ لأنَّه إنَّما استعمل في هذه الحال فقط، وليس هو بحرف يُبنى عليه الكلم، ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنَّه من كلام الفصحاء من العرب، إلا أنّ الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم. والسين والصاد والزاي أخوات، والصاد أشبههنّ بالطاء؛ لأنّها مُطبَقة مثلها، والزاي أقرب أيضاً إلى الطاء من السين؛ لأن الزاي حرف مجهور. قال أبو حاتم[1]: ليست الزاي الخالصة بمعروفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: الحجّة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه من كلامهم؛ ألا ترى أنَّهم تركوا إمالة «واقد» ونحوه كراهة أن يُصَعِّدوا بالمستعلي بعد التسفل بالإمالة؟ فكذلك يكره على هذا أن يتسفّل ثم يتصعّد بالطاء في سراط، وإذا

---

(١) أبو حاتم السجستاني (توفي ٢٤٨ هـ = ٨٦٢م) سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، من كبار العلماء باللغة والشعر، من أهل البصرة كان المبّرد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتاباً منها كتاب «المعمرين» و«النخلة» و«ما تلحن فيه العامة» و«الشجر والنبات» و«الطير» و«الأضداد» و«الوحوش» و«الحشرات» وغير ذلك.

الأعلام ٣/١٤٣، والفهرست لابن النديم ١/٥٨، والوفيات ١/٢١٨، وبغية الوعاة ٢٥٦، والأنباري ٢٥١، وإنباه الرواة ٢/٥٨، وآداب اللغة ٢/١٨٥.

كانوا قد أبدلوا من السين الصاد مع القاف في صُقْت، وصَويق، ليجعلوها في استعلاء القاف مع بُعد القاف من السين وقرب الطاء منها، فأن يُبدلوا منها الصاد مع الطاء أجدرُ من حيث كانت الصاد إلى الطاء أقرب. ألا ترى أنَّهما جميعاً من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا[١]، وأن الطاء تدغم في الصاد؟

ويدلّك على أنَّ حُسْنَ إبدال الصاد من السين في «سراط» لما ذكرت لك من كراهة التصعّد بعد التسفّل، أنّ مَنْ يقول: صَويق، وصُقْتُ إذا قال: قِسْت وقسوت لم يبدل الصاد منها، لأنَّه الآن ينحدر بعد الإصعاد، وهذا يُستخفّ ولا يستثقل كما استُثقل عكسُه؛ ألا ترى أنَّهم لم يميلوا نائق، وأمالوا، نحو قادر، وقارب؟

فإن قلت: إنَّ السين الأصل بدلالة قولهم: سَرْطَم[٢] وسَرَطْراط[٣] والأخْذ سُرَّيط[٤]. قيل: الألف أيضاً أصلها ألاّ تُمَال، ولكن لمّا وقعت مع الكسرة والياء فأريد مجانسة الصوتين وملاءمتهما أميلت، وتُرك الأصل الذي هو التفخيم والتحقيق لها.

فكذلك في باب صراط وصويق وصالخ[٥] وصالغ[٦] لمّا أريد فيه ذلك ترك الأصل إلى تشاكل الصوتين وتجانسهما، وقد تركوا في غير هذا ـ لِمَا ذكرت لك ـ ما هو أصل في كلامهم إلى ما ليس بأصل؛ طلباً لاتّفاق الصوتين؛ ألا تراهم قالوا:

---

(١) الثنايا: (ج) الثنية: من الأضراس: واحدة الأربع التي في مقدم الفم، ثنتان من فوق، وثنتان من أسفل.

(٢) السَّرْطَم والسِّرْطِمُ: الواسع الحلق السريع البلع، وقيل: البيِّن الأقوال من الرجال في كلامه وقيل: هو الذي يبتلع كل شيء، وقد ذكر في مادة: سرط لأن بعضهم يجعل الميم زائدة. (لسان العرب ١٢/ ٢٨٦: مادة: سرطم).

(٣) السِّرِطْراط والسَّرَطْراطُ: الفالوذج، وقيل: الخبيص، وقيل: السرطراط: الفالوذج شامية (لسان العرب ٧/ ٣١٤ مادة: سرط).

(٤) الأخذ سُرَّيْطٌ وسُرَّيْطَى، والقضاء ضُرَّيط وضُريطى أي يأخذ الدَّين فيسرطه (أي يبتلعه) فإذا استقضاه غريمه أضرط به. ومن أمثال العرب: الأخذ سرطان، والقضاء ليَّان، وبعض يقول: الأخذ سُريطاء، والقضاء ضريطاء. وقال بعض الأعراب: الأخذ سِرّيطى، والقضاء ضريطى، قال: وهي كلها لغات صحيحة قد تكلمت العرب بها، والمعنىٰ فيها كلها أنت تحب الأخذ وتكره الإعطاء. (لسان العرب ٧/ ٣١٣ مادة: سرط).

(٥) أصلها السالخُ: جَرَبٌ يكون بالجمل يُسلخ منه وقد سُلخ، وكذلك الظليم إذا أصاب ريشه داء والسالخ: الأسود من الحيات شديد السواد وأقتل ما يكون من الحيات إذا سَلَخت جلدها. (لسان العرب ٣/ ٢٥ مادة: سلخ).

(٦) أصلها: سالغ. سلغتا البقرة والشاة تتسلغ سلوغاً إذا أسقطت السن التي خلف السّديس فهي سالغ، وصلغت فهي صالغ، الأنثىٰ بغير هاء، وذلك في السنة السادسة، والسلوغ في ذوات الأظلاف: بمنزلة البزول في ذوات الأخفاف لأنها أقصىٰ أسنانهما لأن ولد البقرة أول سنة عجل ثم تَبيع ثم جَذَعٌ ثم ثَنيّ ثم رَباع ثم سديس ثم سالغ سنه وسلغ سنتين إلىٰ ما زاد، وولد الشاة أول سنة حَمَل أو جَذي ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سديس ثم سالغ. (لسان العرب ٨/ ٤٣٥ مادة: سلغ).

شمباء، ومِمْ بكَ، فلم يبينوا النون التي هي الأصل في الشَّنَب[١]، ومَنْ عامر؟ لمّا أرادوا أن يوفّقوا بين الصوتين. ولم يستجيزوا إدغام النون في الباء من حيث كان متشابهاً ما لم يدغم في الباء وهو الميم، فكما تركوا الأصل ها هنا طلباً للمشاكلة، كذلك يُترك الأصل في سراط، ويُختار إبدال الصاد من السين.

فأمَّا القراءة بالزاي فليس بالوجه. وذلك أن من قال في أصدرت: أزدرت، وفي القصد: القزد، فأبدل من الصاد الزاي، فإنه إذا تحركت الصاد في نحو: صدرت، وصدقت، لم يبدل. فإذا لم يبدلوا الصاد زايا إذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء في الصراط، مثل الدال في القصد في حكم الجهر، فكذلك ينبغي ألاّ تبدل من السين الزاي في سراط من أجل الطاء؛ لأنها قد تحرّكت كما تحركت في صدقت، مع أنَّ بينهما في «سراط» حاجزين؛ وقد قال سيبويه: إذا قال: مصادر فجعل بينهما حرفاً ازداد التحقيق حسناً وكثرة. يريد يزداد التحقيق للصاد كثرة إذا وقع الفصل بالحرف على التحقيق إذا وقع الفصل بحركة نحو: صَدَقَ.

وإنما لم تبدل في الموضعين لمّا فَصلت الحركَةُ أو الحرف، لأنَّ التبيين وتصحيح الصاد في قصد وأصدرت قد كان يجوز ولا حاجز بينهما، فلمّا وقع الفصل وحَجَزت الحركةُ أو الحرف امتنع ما كان يجوز من قَبْل.

ألا ترى أن المتقاربين إذا وقعا في كلمة واحدة ففصَل بينهما الحركة بُيِّن، وذلك نحو وَتِد. ومن أدغم قدّر فيه الإسكان، مثل فَخْذ فأدغم على ذلك؟ فكما لم يَقْو الإدغام ولم يكثر مع حجز الحركة كذلك لا يقوى البدل مع حجز الحركة، لاجتماع الموضعين في أن القصد فيهما تقريب حرف من حرف. فأمَّا القراءة بالمضارعة، فأحسن من القراءة بإبدال الزاي من السين، لأنّ من لم يُبدل من الصاد الزاي إذا تحركت قد يضارع بنحو صاد صدقت، ويضارع بها إذا بعدت نحو مصادر، والصراط كما قالوا: حِلبلاب[٢] فوفّقُوا بين الحرفين مع حجز ما حَجَز بينهما من الحروف، وكأنَّه أحبّ أن يشاكل بهذه المضارعة ليكثُر بذلك تناسب أحد الحرفين إلى الآخر. فأشرب الصاد صوت الزاي لذلك.

ومما يقوِّي مضارعة الصاد في الصراط بالزاي أنَّهم حيث وجدوا الشين مشبِهة

---

(١) الشَّنَبُ: ماءٌ ورقة يجري على الثغر، وقيل: رقة وبَرْدٌ وعُذوبة في الأسنان، وقيل: الشنب نقط بيض في الأسنان، وقيل: هو حدة الأنياب كالغَرْب، تراها كالمنشار. شَنِبا شنباً، فهو شانب وشنيب وأشنب، والأنثى شنباء بيّنة الشنب. وحكى سيبويه: شمباء وشُمْب على بدل النون ميماً، لما يُتوقع من مجيء الباء من بعدها. (اللسان ١/ ٥٠٦ ـ ٥٠٧ مادة: شنب).

(٢) الحِلبْلابُ: نبت تدوم خُضرته في القيظ، وله ورق أعرض من الكف، تسمن عليه الظباء والغنم؛ وقيل: هو نبات سُهلي ثلاثي كسر طراط، وليس برباعي، لأنه ليس في الكلام كسفرجال. (لسان العرب ١/ ٣٣٤ مادة: حلب).

للصاد والسين في الهمس والرخاوة والإستطالة إلى أعلى الثَّنِيَّتَيْنِ ضارعوا بها الزاي، لمَّا وقع بعده الدال ليتفقا في الجهر، وذلك نحو قولهم: أزدق في الأشدق[١]، وكذلك فعلوا بالجيم قبل الدال لقربها من الشين، وذلك قولهم: أزدر في الأجدر، فإذا ضارعوا بهذين الحرفين الزاي ليقرِّبوها بذلك من الدال مع تباعد مخارجهما من الزاي فأن يضارعوا بها الصاد أجدر، لقربها منها واتفاقهما في المخرج. ويؤكّد هذه المضارعة أنَّهم قالوا: اجدرؤوا واجدمعوا، فأبدلوا من تاء الافتعال الدال لمَّا أشرب صوت الزَّاي، كما أُبدِل في مزدجر ونحوه، ولا يجوز أن تُخْلَص الشين، والجيم زايا كما فعلْت ذلك في الصاد والسين في: القصد، ويَسْدل ثوبه، لأنهما لم تقربا من الزاي قرب الصاد والسين منها.

ويقوي اتساع ذلك في الاستعمال أن سيبويه قال: زعم هارُون أنها قراءة الأعرج، قال: وقراءة أهل مكة[٢] اليوم: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: ٢٣] بين الصاد والزاي[٣] قال: والمضارعة في الصاد يعني إذا كانت مع الدال أكثر وأعرف منها في السين، يعني في نحو: يَزْدل ثوبه.

وممَّا يحتجّ به مَن أخلص الصاد وحققها على من ضارع بها الزاي أن يقول: الحرف قد أُعلّ مرة بالقلب فلا تستقيم المضارعة، لأنَّها إعلال آخر، وقد رأيتهم كرهوا الإعلال في الحرفين إذا تواليا، فإذا لم يوالوا بين إعلالين في حرفين مفترقين فألاّ يوالوا بين إعلالين في حرف واحد أجدر.

ويُقوِّي ذلك أنهم حذفوا النون من نحو بَلْعنبر، وبلحرث، ولم يحذفوا من بني النجار مع توالي النونات حيث كانت اللام قد اعتلّت بالقلب لئلا يتوالى إعلالان: الحذف والقلب، وإن كانا من كلمتين مفترقتين فإذا كُرِه في هذا النحو كان توالي إعلالين في حرف واحد أبعد.

وممَّا يحتجّون به على مَن ضارع بها الزاي، أنّ هذه المضارعة تشبه الإدغام في أنَّه تقريب الحرف الأول من الثاني، فكما أنَّ الصاد لا تدغم في الطاء، لانتقاص صوتها بذلك، فكذلك لا ينبغي أن يضارَع بها لأنَّ هذه المضارعة في حكم الإبدال، بدلالة أنَّهم حيث ضارعوا بالجيم الزايَ في قولهم: اجدرؤوا واجدمعوا أبدلوا من تاء الافتعال الدال كما أبدلوا في مزدجر. وقال سيبويه: لم تكن المضارعة هنا الوجه، يعني في الصراط.

---

(١) الأَشدق: الواسع الشِّدق.

(٢) مكة المكرمة: مدينة في المملكة العربية السعودية. أحد الحرمين. كانت في الجاهلية محطة هامة لتجارة القوافل بين اليمن والشام وفيها الكعبة المعظّمة. وغدت في الإسلام مركز الحج وقبلة المصلين. (الرسالة القشيرية ص١٤١).

(٣) انظر النشر لابن الداني ٢/ ٢٥٠ و٣٤١.

اختلفوا في ضمِّ الهاء من ﴿عَلَيْهِمْ﴾[١] [الفاتحة: ٧].

فقرأ حمزة وحده ﴿عليهُم﴾ بضم الهاء وكذلك ﴿لديهُم﴾، ﴿وإليهُم﴾ هذه الثلاثةُ الأحرفُ بالضم وإسكان الميم وقرأ الباقون: ﴿عليهِم﴾ وأخواتِها بكسر الهاء.

واختلفوا في الميم:

فكان عبد الله بن كثير يصل الميم بواوٍ، انضمَّت الهاء قبلها أو انكسرت، فيقول: ﴿عليهِمو غيرِ المغضوب عليهِمو ولا الضالين﴾، و﴿على قلوبهِمو، وعلى سمعِهِمو، وعلى أبصارهمو غشاوة﴾ [البقرة: ٧].

واخْتلِف عن نافع في الميم. فقال إسماعيل بن جعفر[٢]، وابن جَمّاز وقالون[٣] والمسيّبي: الهاء مكسورة، والميم مضمومة، أو منجزمة، أنت فيها مخيَّر. وقال أحمد بن قالون عن أبيه: كان نافع لا يعيب ضمّ الميم، فهذا يدلّ على أن قراءته كانت بالإسكان. قال أحمد بن موسى: والذي قرأت به الإسكان. وقال وَرْش[٤]: الهاء مكسورة والميم موقوفة إلاّ أن تلْقى الميمَ ألفٌ أصلية، فإذا لقيتها ألف أصلية ألحَق في اللفظ واواً، مثل قوله: ﴿سواءٌ عليهِمُو ءَأنذرتَهُمُو أم لم تنذرهمو﴾ [البقرة: ٦].

وكان أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، والكسائي يكسرون الهاء، ويسكّنون الميم، فإذا لقي الميمَ حرفٌ ساكن اختلفوا: فكان ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر يَمْضون على كسر الهاء، ويضمّون الميم إذا لقيها ساكن، مثل قوله: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١ وآل عمران: ١١٢]، و﴿مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٣]، وما أشبه ذلك.

وكان أبو عمرو يكسر الهاء أيضاً ويكسر الميم، فيقول: ﴿عليهِمِ الذلة﴾ و﴿إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤] وما أشبهه.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٢٣.

(٢) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري (١٣٠ ـ ١٨٠هـ = ٧٤٧ ـ ٧٩٦م) أبو إبراهيم قارىء أهل المدينة في عصره. من موالي بني زُريق (من الأنصار) رحل إلى بغداد، وتولى تأديب علي بن المهدي، وتوفي بها.
الأعلام ١/ ٣١٢، والبداية والنهاية ١٠/ ١٧٥، وتاريخ بغداد ٦/ ٢١٨، وغاية النهاية ١/ ١٦٣.

(٣) هو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني (١٢٠ ـ ٢٢٠هـ = ٧٣٨ ـ ٨٣٥م) مولى الأنصار، أبو موسى أحد القراء المشهورين. من أهل المدينة، مولداً ووفاة. انتهت إليه الرياسة في علوم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز. وكان أصمّ يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارىء فيرد عليه اللحن والخطأ. و«قالون» لقب دعاه به نافع القارىء، لجودة قراءته، ومعناه بلغة الروم جيد.
الأعلام ٥/ ١١٠، والنجوم الزاهرة ٢/ ٢٣٥، وإرشاد الأريب ٦/ ١٠٣، وغاية النهاية ١/ ٦١٥.

(٤) وَرْش (١١٠ ـ ١٩٧هـ = ٧٢٨ ـ ٨١٢م) عثمان بن سعيد بن عديّ المصري، من كبار القراء. غلب عليه لقب «ورش» لشدة بياضه. أصله من القيروان، ومولده ووفاته بمصر.
الأعلام ٤/ ٢٠٥، وإرشاد الأريب ٥/ ٣٢، وجذوة المقتبس ٢٨٦، وبغية الملتمس ٣٩٩.

وكان حمزة والكسائي يَضُمَّان الهاء والميم معاً، فيقولان: ﴿عليهُمُ الذلّة﴾ و﴿من دونهُمُ امرأتين﴾ وما أشبه ذلك.

وقال أبو بكر أحمد بن موسى: وكل هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنَّما هو في الهاء التي قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، فإذا جاوزتَ هذين لم يكن في الهاء إلا الضّم. وإذا لم يكن قبل الميم هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة لم يجز في الميم إلاّ الضم أو التسكين مثل قوله: ﴿منكم﴾، و﴿أنتم﴾.

قال أبو بكر: فيمن قرأ عليهِم بكسر الهاء ووصل الميم بالواوِ ـ وهو قول ابن كثير ونافع في أحد قوليه ـ: قال سيبويه: قال بعضهم: ﴿عليهِمو﴾ أتبع الياء ما أشبهها، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألِف على الأصل. وقال أبو حاتم: هي قراءة الأعرج. قال أبو بكر: وقال بعض من احتجّ لذلك: إن الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء؛ فوجب لذلك إتباع الهاء الياء.

وحجَّة من قرأ عليهم ـ فكسر الهاء وأسكن الميم ـ وهو قول عاصم، وأبي عمرو، والكسائي، وابن عامر ـ أن يقول: إنَّه أُمن اللبس؛ إذ كانت الألف في التثنية قد دلّت على الاثنين، ولا ميم في الواحد، فلما لزمت الميمُ الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم طلباً للتخفيف، إذ كان لا يشكل.

قال: وقال: لمّا كانت الهاء في ﴿عليهم﴾ هي الهاء التي كانت في عليه وجب إقرارها على ما كانت عليه من الكسر قبل دخول الميم، إذ كانت العلة واحدة.

وحجَّة من قرأ عليهُم ـ وهو قول حمزة ـ أنَّهم قالوا: ضمّ الهاء هو الأصل، وذلك أنَّها إذا انفردت من حروف تتّصل بها قيل: همُ فعلوا. والواو هي القراءة القديمة، ولغة قريش، وأهل الحجاز[1]، ومَن حولهم من فصحاء اليمن.

قالوا: وإنَّما خصّ حمزة هذه الحروف الثلاثة بالضم ـ وهي ﴿عليهُم﴾ و﴿إليهُم﴾ و﴿لديهُم﴾ ـ لأنَّهنّ إنْ أولاهنَّ ظاهراً صارت ياءاتهنَّ ألفات مثل: على القوم، ولدى القوم، وإلى القوم، ولا يجوز كسر الهاء إذا كان قبلها ألف.

وحجّة من ضمّ الميم إذا لقيها ساكن بعد الهاء المكسورة أن يقول: إني لمّا احتجت إلى الحركة رددت الحرف إلى أصله فضممت، وتركت الهاء على كسرها، لأنَّه لم تأت ضرورةٌ تُحْوج إلى ردّها إلى الأصل، ولأنَّ الهاء إنَّما تبعت الياء، لأنَّها شُبِّهت بها ولم تتبعها الميم لبعدها منها. قال أبو حاتم: وهي لغة فاشية بالحرمين.

---

(١) الحجاز: بلاد في شبه جزيرة العرب. يحدها خليج العقبة شمالاً، والبحر الأحمر غرباً، ونجد شرقاً، وعسير جنوباً. وهي تنقسم إلى سلسلة مشرفة على بطائح وساحل تهامة. (الرسالة القشيرية ص٣٣٦).

وحجّة من كسر الميم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة أن يقول: أتبعت الكسر الكسر؛ لثقل الضم بعد الكسر؛ كما استثقلوا ضمّ الهاء بعد الكسرة؛ وكذلك استثقلوا ضمَّة الميم بعد الهاء. ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل فِعلُ، وأنَّهم يضمون ألف الوصل في مثل: اقتل؛ فراراً من الضم بعد الكسر.

وحُجّة من كسر الهاء إذا لم يَلْقَ الميم ساكن، وضمَّها إذا لقي الميم ساكن ـ وهو قول الكسائي ـ أنَّه يقول: إذا ردّ الميم إلى أصلها ردّ الهاء أيضاً إلى أصلها، وأتبع الضمّ الضمّ استثقالاً للخروج من الكسر إلى الضَمِّ.

قال: والاختيار ﴿**عليهِم**﴾ بالكسر؛ لأنَّها أخفّ على اللسان، وهي قراءة الأكثر.

قال سيبويه: الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنَّها خفيّة، كما أن الياء خفيّة، وهي من حروف الزيادة، كما أن الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً، كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوا الواو ياءً؛ لأنَّه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة. وذلك قولك: مررت بهي [قبل]، ولديهي مال، ومررتُ بدارهي قَبْل، وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبلُ، ولَدَيْهُو مال، ويقرؤون: ﴿**فخسفنا بِهُو وبدارهو الأرض**﴾ [القصص: ٨١]، فإن لحقت الهاءَ الميمُ في علامة الجمع كسرتَها كراهية الضمة بعد الكسرة. ألا ترى أنَّهما لا تلزمان حرفاً أبداً؟ ـ يعني أنَّه ليس في الكلام مثل فِعلُ ـ فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في الهاء. ومن قال: ﴿**وبدارهُو الأرض**﴾ قال: عليهُمُو مال.

قال: والاختيار ـ إذا لقيها ساكن ـ كَسْرُ الميم، وذلك أنه أخفّ، وهذه الكسرة ليست بالكسرة التي تأتي لالتقاء الساكنين؛ ولا أصل لها في الكلمة؛ لأن هذا الحرف له حركة في الأصل فحقّه أن يُردّ ـ متى احتيج إلى حركته ـ إلى الأصل؛ وكأنّ من يكسر يقدّر أن أصل الحرف: ﴿**عليهمي**﴾؛ روي عن الحسن أنه كان يقرأ ﴿**عليهمي**﴾ بكسرتين ويُثْبت الياء في الوصل. وقال أبو حاتم: لم أسمع أحداً يقرأ بكسر الميم إلاّ ألحق الياء في الوصل؛ ولا أحداً يضمُّ الميم إلاّ ألحق واواً في الوصل، والواو والياء تسقطان في الوقف. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: الحجّة لمن قرأ: ﴿**عليهم**﴾ بكسر الهاء أن الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها، فكما أنَّ الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف أميلت الألف نحوها، وقرِّبت منها، كذلك إذا وقعت قبل الهاء قُرِّبت الهاء منها بإبدال ضمّتها كسرة، كإمالتهم الألف نحو الياء. وممّا يؤكّد شَبَهها بالألف، أنَّهم قد قالوا: أخذت أخذِهْ وضربت ضربِهْ، فأمالوا الفتحة التي قبلها نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة؛ لتُميل الألف نحو الياء.

فإن قلت: إنَّه لا شيءَ في قولهم: ضَربت ضربِهْ، يوجب الإمالة من كسرة ولا ياء ولا غيرهما مما يوجب الإمالة، فكيف استدللت بقولهم: ضربت ضربِهِ على ما يوجب كسر الهاء في عليهم، وليس في «ضربه» شيء يوجب الإمالة؟ قيل: إنَّ ذلك يُشبِه من الإمالة ما أميل لغير سبب موجب للإمالة؛ كقولهم في العَلَم: الحجّاج، والناس، وكقولهم: طلبنا، ورأيت عنتا. فعلى هذا الحد أمالوا في قولهم: ضربت ضربِه؛ ألا ترى أنهم لم يميلوا إذا جاوزت الياء والكسرة حرفاً سوى الهاء. وكان إمالة الفتحة مع الهاء ساكنةً أكثر في الاستعمال من باب طلبنا، وأقيس؛ لأنَّ الهاء قد أُجريت متحركة مُجْرى الألف فيما ستراه بعدُ، إنْ شاء الله، فإذا كانت ساكنة كانت أن تُجْرى مُجْرَى الألف أجدر وأسهل.

وممّا يؤكّد شَبَه الهاء بالألف اجتماعُهما في تبيين الحركة نحو: ﴿أنا﴾ و﴿حَيّ هلا﴾ كتبيينهم إيَّاها بالهاء في: ﴿كتابيه﴾ و﴿حسابيه﴾. ولو لفظت بالباء من ضرب، لقلت في قول الخليل إن شئت: بَه وإن شئت با. فكما جرَتا مجرًى واحداً في هذا، كذلك جعل في عليهم بمنزلة الألِف في أن أُبدل من ضمتها كسرة ليوفَّق بين الصوتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ما وجه استجازة الخليل التخييرَ بين الهاء والألف في إلحاق الحرف الملفوظ به، وهلاّ ألحق الهاء دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف في الوقف، وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟ قيل: جَمَع بينهما لمشابهة كلّ واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنَّهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف في قولهم با، تا، ثا ونحوه، فكثر في هذا الباب وإن لم يكثر في غيره.

فإنْ قلتَ: فإنَّ الهاء لا يَجري فيها الصوت كما يجري في الألف وأختيها. فإنَّها وإنْ كانت كذلك، فإنَّها توافقها في الخفاء، والضعف، واتّفاق المخرج، فلا ينكر ـ وإنْ اختلفا من حيث ذكرتُ ـ أنْ يتفقا في تقريب إحداهما من الأخرى، كما قربت الباء من الميم في قولهم: ﴿اصحب مطراً﴾؛ لاتفاقهما في المخرج، وإن كانت قد اختلفتا في غير ذلك.

ومما يبيّن شبَه الهاء بالألف أنَّهم قد غيّروا بها بعض الحروف في الوقف، وأبدلوها منه كما فعلوا ذلك بالألف في: رأيت رَجُلاْ.

وممّا يدلّ على خفاء الهاء ومشابهتها الألف والياء أنَّها إذا كانت إضمار مذكّر بعد حرف ساكن أو مجزوم، حرّكوا الساكنَ، أو المجزومَ بالضمِّ، وذلك قولهم في الوقف: «لم يضربُهْ، وقدَه، ومِنُه» وقد كسروا أيضاً قبله التاء التي للتأنيث؛ وذلك قولهم: ضَرَبَتِه. ومثل هذا في قول أبي الحسن قول بعضهم: اذْعِهْ، فكسروا العين للساكن

الثاني الذي هو هاء الوقف، فإذا وصلْتَ أسكنْتَ كلَّ ذلك؛ لأنَّك تحرك هاء الضمير فتُبيِّن الحركة.

قال أبو زيد: قال ـ يعني رجلاً عربياً ـ: لم أضربِهما، فكسر الهاء مع الباء. قال أبو علي: فهذا على أنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف نحو: «سبسبًا»[1]، ولا تحملُه على أَجُوْءُك ونحوه؛ لأنَّ سكون الإعراب مثلُ حركته، فلا يتبع غيره، كما أن الحركة الإعراب لا يُبدل منها للإتباع، كما لا تسكن في حال السعة والاختيار، ألا ترى أن من قال: ﴿**للملائكةُ اسجدُوا**﴾ [البقرة: ٣٤] لم يكن مصيباً، ولم يجزكما جاز «مِنتِنٌ» وكما جاز ﴿**بعذابٍ ارْكُضْ**﴾ [ص: ٤١، ٤٢]، وليس قوله: لم أضْربِهما مثل:

... لـــم يَـــلْـــدَه أبـــوان[2]

لأنَّ التحريك لالتقاء الساكنين؛ وذلك أنّه لمّا أسكن العين التي وَلِيت حرف المضارعة حيث كان مثل: كبْد، كما أسكن «تَفْخاً» من قوله: أراك منتفخاً، التقى ساكنان فحرّك لذلك، ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] ومثل «لم يَلْدَه» ما أنشده أبو زيد:

أجِـــرِّهِ الـــرُّمْـــحَ ولا تُـــهَـــالَـــهْ[3]

ألا تراه حرَّك اللام المنجزمة بالفتح، لالتقاء الساكنين، كما فعل ذلك في «لم يلْده». إلاَّ أنَّ اللاَّم في «تهاله» حُرِّكتْ للساكن الثاني فكان القياس ألاّ تردّ الألف التي

---

(١) السَّبْسَبُ: القفر والمفازة (اللسان ١/ ٤٦٠ مادة: سبسب).

(٢) تمام البيت:

ـ ألا رُبَّ مـــولـــودٍ ولـــيـــس لـــه أبٌ وذي ولـــدٍ لـــم يـــلـــده أبـــوان

البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ٢/ ١٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٧، وشرح شواهد الشافية ص٢٢، والكتاب ٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥، وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٨١، والدرر ١/ ١٧٣، ١٧٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٩، وأوضح المسالك ٣/ ٥١، والجنى الداني ص٤٤١، والخصائص ٢/ ٣٣٣، والدرر ٤/ ١١٩، ورصف المباني ص١٨٩، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨، وشرح المفصل ٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٦، والمقرب ١/ ١٩٩، ومغني اللبيب ١/ ١٣٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٤، ٢/ ٢٦.

(٣) صدره: وَيْهاً فداءً لك يا فَضَالَهْ.

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٧١١ (هول)، ١٣/ ٥٦٣ (ويه)، ١٤/ ٢٣٣ (خظا)، ١٥/ ١٥٠ (فدى)، وجمهرة اللغة ص٨٨، وسر صناعة الإعراب ص٨١، وشرح المفصّل ٤/ ٧٢، ٩/ ٢٩ والمقتضب ٣/ ١٦٨، ونوادر أبي زيد ص١٣، وتهذيب اللغة ٧/ ٥٢٢، وتاج العروس (هول).

هالني الأمر يهولني هولاً: أفزعني. فتح اللام لسكون الهاء وسكون الألف قبلها، واختاروا الفتحة لأنها من جنس الألف التي قبلها، فلما تحركت اللام لم يلتق ساكنان فتحذف الألف لالتقائها. (اللسان ١١/ ٧١١ مادة: هول).

هي رِدْف[١]، كما لم تردَّ فيما حكاه سيبويه من قولهم: لم أُبَلِهْ. وليس قول من قال: ﴿ويتقْهِ﴾ كما أنشده أبو زيد:

قالت سُلَيْمى اشْتَرْ لنا سَويقا[٢]

لأنَّ هذا إمَّا أن يكون على سببًا أو على: لم يك ووجهٌ ثالث: وهو أن يُجرى الوصل في قوله: اشتر لنا، مُجْرَى الوقف.

ومن ذلك أنّهم حذفوها لاماً كما حذفوا الياء وأختها، وذلك نحو: شاة وشفة وسَنَة فيمن قال: سَنْهاء، وفم. فبحسب كثرة الشبه يحسن إجراؤها مجرى ما قام فيها الشبه منه؛ ألا ترى أنَّ الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئاً من وجهين فقد تجري عليه أيضاً أشياء من أحكامه، نحو أبواب ما لا ينصرف، ونحو شَبَه «ما» بـ«ليس». فإذا زاد على ذلك كان تشبيهه بالمشابهة له من جهات كثيرة أجدر.

ومن ذلك أنهم أبدلوها من الياء، كما أبدلوا منها الألف في «طائيّ» ونحوه. وذلك قولهم: ذِهْ أمَةُ الله[٣]. في ذي. تُسْكَنُ في الوصل كما أسكنت ميم عليهم وعليكم فيه، من حيث لزم ما قبلها ضرب واحد من الحركة، وتلحق هذه الهاء التي هي بدل من الياء في الوصل الياء، وذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهي سبيلي﴾ [يوسف: ١٠٨] فإذا وقفت قلت: هذهْ تحذفها كما حذفتها في عليه وبه في الوقف، وهذا على لغة أهل الحجاز، فأما بنو تميم فإنهم يقولون في الوقف: هذهْ، فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة.

ومن ذلك أنهم أبدلوا الياء منها في التضعيف، كما أبدلوا الألف من الياء في حاحيت، وذلك قولهم في دهدهت[٤]: دهديت، وقالوا: دُهدوهة كدحروجة[٥]. وقالوا: دُهْدِيَّة[٦]، فأبدلوا. ومن ذلك أنَّهم أبدلوا الهمزة منها لاماً كما يُبدلونها من

---

(١) الرِّدف: في الشعر: حرف ساكن من حروف المد واللّين يقع قبل حرف الروي ليس بينهما شيء كياء (تميل) (ج) أرداف.

(٢) في شرح المفصل في شواهد اللغة العربي ١١/ ١٩٤:

- قالت سليمى اشتر لنا دقيقا وهات خبز البُرِّ أو سَويقا

الرجز للعذافر الكندي في شرح شواهد الإيضاح ص٢٥٨، وشرح شواهد الشافية ص٢٠٤، ٢٠٥ وملحق نوادر أبي زيد ص٣٠٩، وتاج العروس ١٥/ ٤٣٨ (بخس)، وبلا نسبة في (الأشباه والنظائر ١/ ٦٦، وجمهرة اللغة ص١٣٢٧، والخصائص ٢/ ٢٤٠، ٣/ ٩٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٨، والمحتسب ١/ ٣٦١، والمنصف ٢/ ٢٣٦.

(٣) انظر اللسان ١٣/ ٤٨٩ مادة: دهده).

(٤) دهدهت الحجارة ودهديتها إذا دحرجتها.

(٥) الدهدوهة كالدحروجة، وهو ما يجمعه الجعل من الخُرْء (اللسان ١٣/ ٤٨٩ مادة: دهده).

(٦) الدُّهْدية: الخُرْء المستدير الذي يُدهديه الجُعَل (اللسان ١٣/ ٤٨٩ مادة: دهده).

حروف اللين؛ وذلك قولهم: ماء. قال أبو زيد: قالوا: ماهت[١] الركيّة تموه وتميه وأماهها صاحبها إماهة. وأنشد أحمد بن يحيى:

إنَّـكَ يـا جَـهْـضَـمُ مـاهُ الـقـلـبِ ضـخـمٌ عـريـضٌ مـجـرئـشُ الـجـنـبِ[٢]

ومما يقوّي شَبَهها بالألف أنَّ ناساً كسروها مع حجز الحرف بينها وبين الكسرة، فقالوا: مِنْهم، كأنَّهم لمّا رأوها جارية مجرى الألف جعلوها بمنزلة جلباب[٣] وحِلبلاب، فإذا كانوا قد كسروا مع هذا الحاجز فأن يكسروا إذا لم يحجز بين الكسرة والياء شيء أجدر، وهذه اللغة وإن كان سيبويه قد سماها اللغة الرديئة فلها من وجه القياس ما ذكرته.

ويقوّيه أيضاً من جهة القياس قول الجميع: هو ابن عمي دِنياً فقلب من أجل الكسرة، وإن كانت العين قد حَجزت، وقولهم: قِنية، وزَيْد من العِلْية.

ويقويه أيضاً ما حكاه أبو زيد من أن رجلاً من بني بكر بن وائل قال: أخذت هذا منهِ ومنهما ومنهِمي. قال أبو زيد: فكسَرَ الاسم المضمر في الإدراج والوقف.

قال أبو زيد: وقال يعني هذا الرجل: عليكُم، فضمّ الكاف.

ومما يؤكد كسر الهاء أن ناساً من بكر بن وائل قالوا: بِكِم، و«فضلَ أحلامكِم»[٤]، فكسروا تشبيهاً لها بالهاء من حيث اجتمعا في الهمس وعلامة الضَّمير، فإذا أجروا هذا مجرى الهاء لقيام شبهين من الهاء فيه، فاتّباع الهاء الكسرة للمشابهات التي فيها من حروف اللين وكثرتها أولى، واستجازة غيره أبعد.

ومن ثَمَّ ألْحَق الكافَ حرفَ اللِّين من ألْحَق، فقال: أعطيتُكاه للمذكَّر، وأعطيتكيه

---

(١) ماهت الركية تماه وتموه وتميه موهاً وميهاً ومؤوهاً وماهة وميهة، فهي ميّهة وماهة: ظهر ماؤها وكثر (اللسان ١٣/ ٥٤٤ موه).

(٢) البيت في لسان العرب ٦/ ٢٧٣ مادة: جرش، ١٣/ ٥٤٤ مادة: موه.
وروايته في اللسان ٦/ ٢٧٣:
إنـك يـا جـهـضـم مـا هـي الـقـلـب جـافٍ عـريـض مـجـرئـش الـجـنـب
الأصل مائهُ القلب لأنه من مُهْتُ. ورجل ماهٌ أي كثير ماء القلب. وماهُ القلب: بليد والمجرئش: المنتفخ الجنبين.

(٣) الجلباب: القميص. و ـ الثوب المشتمل على الجسد كله. و ـ ثوب واسع تشتمل به المرأة (ج) جلابيب.

(٤) قطعة من البيت القائل:
وإن قـال مـولاهـم عـلـى جُـلّ حـادثٍ مـن الـدهـر ردّوا فـضـل أحـلامـكـم ردّوا
البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه ص٤١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٢، والكتاب ٤/ ١٩٧، وبلا نسبة في المقتضب ١/ ٢٧٠.

للمؤنث، كما ألحقه الهاء في أعطيتهاه، وأعطيتهوه، لاجتماعهما فيما ذكرت لك، فكسرهم للكاف في بكم يدلّ على استحكام الكسرة في الهاء وكثرتها فيها.

فإن قال قائل: إنَّ الضمة هي الأصل في عليهم وبهم ونحو ذلك بدلالة أن علامة المضمر المجرور كعلامة المضمر المنصوب المتّصل، وأنَّ ما جاز فيه الكسر جاز فيه الضمّ؛ نحو ﴿**بِهِو وبدارِهُو الأرض**﴾ وليس كل ما جاز فيه الضم يجوز فيه الكسر، تقول: هذا لَهُ، وسكنت دارهُ، ولا يجوز كسر الهاء في شيء من ذلك. وإذا كان استعمال الضّمّ فيه أعمّ وكان الأصل، وجب أن يكون أوجهَ من الكسر. قيل: إن كون الضَّمِّ الأصلَ ليس ممّا يجب من أجله أن يُختار على الكسر مع مجاورة الكسرة أو الياء؛ لأنَّه قد تحْدُث أشياء توجب تقديم غير الأصل على الأصل؛ طلباً للتّشاكل وما يوجب الموافقة؛ ألا ترى أنَّ الأصل الَّذي هو السِّين في الصراط الصاد أحسن منه، وأن النُّون التي هي الأصل في شنباء قد رُفِضت وتُرك استعمالها، وكذلك الأصل في شَقِرة[1] ونَمِر في باب الإضافة قد رُفِض، وكذلك الأصل في حنيفة وجديلة فيها قد رُفِضَ، ولم يستعمل إلاَّ في أحرف يسيرة. والأصل في يرى قد رُفض مع جميع حروف المضارعة في حال السعة والاختيار.

والأصل في عِيد كذلك أيضاً، ومن ثَمّ كُسِّر على أعياد، ولم يكن كالأرواح. والأصل في الدُّنيا قد رفض في جميع بابه إلا في القُصْوى؛ كما رفض الأصل في تَقْوَى وشَرْوى، والأصل في فاء آدم وآخر أن يَكون همزة، وقد ترك ذلك بدلالة أوادم وأواخر، وإجرائهم إيّاه مُجْرى ضوارب. وكذلك جاء في قولَي الخليل والنحويين.

والأصل في قِسِيّ أن يكون على فُعُول، وأن يكون في الفاء الضَّمّ والكسر مثل حُقِي وعُصِيّ. وحِقيّ وعِصيّ. ولم نعلم أحداً ممّن يوثَق بروايته حَكَى الضَّمّ في فاء هذه الكلمة، والأصل تقديم حرف العلة على السين التي هي لام، وأن تكون الواو مصحَّحة كما صحّت في العُتُوّ ونحوه من المصادر، فترك ذلك إلاَّ في نَحْو ونُحَو ونُحُوّ. فهذه كلمة قد تُرك الأصل فيها في ثلاثة مواضع. وهذا ممّا يقوّي قراءة حمزة في ﴿**بِيوت**﴾[2] ونحو ذلك على أن سيبويه حَكَى في تحقير بيت: بِيَيْت، فإذا جاز إبدال الضمة كسرة في التحقير لمكان الياء، فكذلك يجوز أن تبدّل من ضمّة فاء فعُول، في الجمع، الكسرة من أجل الياء. ألا ترى أنّه قد قال: إنَّ التحقير والتّكسير من واد واحد. فإذا رأيت هذه الأشياء وغيرها قد تُركت فيها الأصول، واطُّرحت في كثير منها،

---

(١) الشقرة: واحدة الشَّقِر: شقائق النعمان، ويقال: بنت أحمر، وبها سمي الرجل شقِرة (اللسان ٤/ ٤٢١ مادة: شقر).

(٢) من سورة النور الآية ٣٦ ﴿**في بيوتٍ أذن الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه يُسبّح له فيها بالغدوّ والآصال**﴾.

واختير عليها غيرها لمشابهات تعرِض، أو تخفيفٍ يُطلب أو غير ذلك؛ لم يُنكر أن يُترك الأصلُ الَّذي هو الضَّمّ في عليهُم، ويؤثَر عليه الكسر ليتشابه الصوتان ويتّفقا ويكون مع ذلك أخفّ في اللفظ.

فإنْ قال: إنَّ الألف التي شُبّهت بها الهاء في عليهم ودارِهم لا تكون إلا ساكنة، وهذه الهاء متحركة فكيف وفّقت بينهما مع اختلافها من حيث ذكرنا؟ قيل: إنَّ هذا الَّذي ذكرتَ من الخلاف بينهما لا يوجب لهما اختلافَ حكم بينها وبين الألف فيما ذكرنا، لأنَّهم قد جعلوا الهاء متحرِّكة بمنزلة الألف السَّاكنة؛ ألا ترى أن قول الأعشى:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَها[1]

اللام فيه حرف الرويّ، والهاء وصل، فجعلت الهاء مع تحركها بمنزلة الألف والواو والياء والهاء والسواكن في نحو:

عاذلَ والعتابا[2]

ونحو:

حبيب ومنزلي[3]

---

(١) صدر بيت. عجزه: غضبي عليك فما تقولُ بدالها.
البيت من الكامل، وهو للأعشىٰ في ديوانه ص٧٧، ولسان العرب ١١/ ٢٧٦ (رحل)، ١٤/ ٣٤٩ (روى)، وتاج العروس (رحل) وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٥١٤ (نفذ)، وتاج العروس ٩/ ٤٨٧ (نفذ).

(٢) قطعة من البيت القائل:
ـ أقلّي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا
البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص٨١٣، وخزانة الأدب ١/ ٦٩، ٣٣٨، ٣/ ١٥١، والخصائص ٢/ ٦، والدرر ٥/ ١٧٦، ٦/ ٢٣٣، ٣٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩، وسر صناعة الإعراب ص٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٦٧٧، ٧٢٦، وشرح الأشموني ١/ ١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٢، وشرح المفصل ٩/ ٢٩، والكتاب ٤/ ٢٠٥، ٢٠٨، والمقاصد النحوية ١/ ٩١، وهمع الهوامع ٢/ ٨٠، ٢١٢، وبلا نسبة في الإنصاف ص٦٥٥، وجواهر الأدب ص١٣٩، ١٤١، وأوضح المسالك ١/ ١٦، وخزانة الأدب ٧/ ٤٣٢، ١١/ ٣٧٤، ورصف المباني ص٢٩، ٣٥٣، وشرح ابن عقيل ص١٧، وشرح عمدة الحافظ ص٩٨، وشرح المفصل ٤/ ١٥، ١٤٥، ٧/ ٩ ولسان العرب ١٤/ ٢٤٤ (خنا)، والمنصف ١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٠، ونوادر أبي زيد ص١٢٧.

(٣) قطعة من البيت القائل:
ـ قفا نبكِ من ذكرىٰ حبيبٍ ومنزل بسقط اللّوىٰ بين الدخول فحومل
البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص٨، والأزهية ص٢٤٤، ٢٤٥، وجمهرة اللغة ص٥٦٧، والجنىٰ الداني ص٦٣، ٦٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٣/ ٢٢٤، والدرر ٦/ ٧١، وسر صناعة الأعراب ٢/ ٥٠١، وشرح شواهد الشافية ص٢٤٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣، والكتاب=

وإن لام لائـــــــــمـــــــــو[١]

والهاء في:

أعَـارَتْـكِـهُـمَـا الـظـبـيـة[٢]

وبـكِّـي الـنـسـاءَ عَـلَـى حـمـزةِ[٣]

فكما جرت وهي وصل متحرّكةٌ مجرى السواكن بدلالة أنّه لا شيء في هذه الحروف يكون متحرّكاً وصلاً إلاّ إيّاها، وما كان منها متحرّكاً غيرها كان روّياً، ولم يكن وصلاً كالواو في قوله:

وعـيـنـيـك تُـبْـدي أنَّ قـلْـبَـكَ لـي دَوِي

والياء في:

وإنّـمـا يَـبْـكـي الـصِّـبَـا الـصَّـبِـيُّ[٤]

وكقوله:

فـقـد كـانَ مـأنـوساً فـأصْـبَـح خـالـيـا

كذلك يكون في قولهم: بهي وعليهي، وإن كانت متحرّكة بمنزلة الألف فتتبع الياء أو الكسرة كما تتبعها الألف. وليست الهاء في قول القائل:

= ٤/ ٢٠٥ ولسان العرب ١٥/ ٤٢٨ (آ)، ومجالس ثعلب ص١٢٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩، وتاج العروس (قوا) وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٩، وجمهرة اللغة ص٥٨٠، والدرر ٦/ ٨٢ ورصف المباني ص٣٥٣، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦ وشرح قطر الندىٰ ص٨٠، والصاحبي في فقه اللغة ص١١٠، ومغني اللبيب ١/ ١٦١، ٢٦٦، والمنصف ١/ ٢٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١، ولسان العرب ١٥/ ٢٠٩ (قوا).

(١) قطعة من البيت القائل:

ـ هـريـرة ودّعـهـا وإن لام لائِـمُـو غـداة غـدٍ أم أنـتَ لـلـبـيـنِ واجـمُـو

البيت من الطويل، وهو للأعشىٰ في ديوانه ص١٢٧، ولسان العرب ١١/ ١٦٤ (حلل)، والرد علىٰ النحاة ص١٠٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٨، والكتاب ٤/ ٢٠٥، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ١٤١ (جرا)، وجمهرة اللغة ص٤٥٨.

(٢) انظر تمام البيت في خزانة البغدادي ٢/ ٤٠١.

(٣) عجز بيت. صدره: ـ صفيّة قومي ولا تقعدي.

البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في تاج العروس (بكي)، وأساس البلاغة ص٢٨ (بكي).

(٤) قطعة من أرجوزة أولها:

بـكـيـتُ والـمـحـتـزم الـبـكـيّ وإنـمـا يـأتـي الـصِّـبـا الـصَّـبـيُّ

الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٨٠، ولسان العرب ١٣/ ١١١ (حزن)، ومقاييس اللغة ٣/ ٣٣٢ وديوان الأدب ٢/ ٤١٩، وأساس البلاغة (حزن)، وتاج العروس (حزن)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٤٥١ (صبا)، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٥٦.

شَـلَّـتْ يـدا فـارِيـة فـرَتْـهـا[١]
وفُـقِـئَـت عـيـنُ الَّـتـي أَرَتْـهـا

كالَّتي في قوله:

غـدوةً أجـمـالَـهـا[٢]

وإنَّما هي بمنزلة التَّاء فيما أنشده أبو زيد:

ألا آذَنَـتْـنِـي بـالـتَّـفَـرُّقِ جَـارَتِـي وأصْـعَـدَ أَهْـلِـي مُـنْـجـديـنَ وَغَـارَتِ[٣]

فالألف في الأبيات تأسيس، وليست برِدْف، وإن كان قد لزم الراء التي لا تلزمه [في الأبيات]، ألا ترى أنَّه لو قال: عاجت مع غارت كان مستقيماً.

ومما يدل على أنَّ الهاء وإن كانت متحرِّكة لم تخرج بحركتها عن الخفاء ومشابهة الألف والياء الساكنة: أنَّهم لم يعتدّوا بها وهي متحرِّكة، فصلاً، بل جعلوا ثباتها كسقوطها. وذلك قولهم: يريد أن يضربَها وينزعَها وبيني وبينَها، فأمالوا الفتحة التي قبل الهاء كما يميلها إذا قال: يريد أن ينزعا، وعلى هذا قالوا: مهاري فأمالوا فتحة الميم كما يميل إذا قال ماري، فإذا لم يُعْتدّ بها متحركة في هذا الموضع، فأن تُجرى مُجْرَى الألف في دارهم وعليهم وبهم، فتقرَّب من الياء أو الكسرة بأن تكسر بعد كل واحد منهما، أسهلُ من ذلك.

ويدل على ذلك أيضاً أنَّ من قال: رُدُّ أو رُدِّ إذا قال: ردّها، اجتمعوا على فتح الدال فيما حَكَى من يوثق به، كما يُجمعون على فتحها إذا لم يَحُلْ بينها وبين الألف شيءٌ في رُدَّا، فإذا صُنع بها هذا وما ذكرته قبل، علمتِ أن إجراءها مجرى الألف في السكون أسهل. ومن ههنا كان الوجه في القراءة: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ﴾ [الحاقة: ٣٠، ٣١] أن يحذف الحرف اللِّين اللاحق للهاء؛ لأن الاعتداد في هذين الموضعين لم يقع بها متحركة وفي «أجمالَها» لم يقع الاعتداد بحركتها فيحصل من اعتبار كلا الموضعين أنَّك كأنَّك جمعت بين ساكنين.

فإن قال: فما وجه حذف حرف اللِّين بعد الميم واختيارِه على وصلها بحرف اللِّين؟ فإن وجه ذلك أن هذه الحروف قد تُستثقل فتحذف في مواضع لا يحذف فيها غيرها، ألا ترى أنَّهم حذفوا اللاَّم من قولهم: ما باليت به بالة، وحانة. ولا تجد هذا

---

(١) الشطر الأول فقط في لسان العرب ٤/٤٥٨ مادة: صفر وفيه يُنسب لبعض الأغفال، ١٥/١٥٣ مادة؛ فرا قوله: فرتها؛ أي: عَمِلَتها.

(٢) مرَّ سابقاً.

(٣) البيت لزهير بن مسعود في النوادر ص٣٨.

الحذف إلا فيه وفيما جانسه، وأجمعوا على حذف ما انقلب عن اللاَّم في نحو مُرامًى في الإضافة. وحذفوا الياء عندنا من نحو: جَوَارٍ و﴿غَوَاشٍۚ﴾ [الأعراف: ٤١] وحذفوا الياء والواو من نحو: حنيفة، وشنوءة في الإضافة، وجعلوا الأصل في تحيّة فيها بمنزلتهما، ورفضوا فيها الإتمام الذي هو في الأصل فيمن قَلَب فقالوا: أُسَيْدِيْ، وحذفوهما في الفواصل والقوافي. ولما استمر ذلك فيها وكثر، جعلوا ما كان اسماً بمنزلة غيره في استجازة حذفها. قال:

لا يُبْعِدِ اللَّهُ أصحاباً تَرَكْتُهُمُ ... لم أدرِ بعد غداةِ الأمس ما صَنَعْ[1]

وقال:

لو سَاوَفَتْنَا بسَوْفٍ من تَحِيَّتِهَا ... سَوْفَ العَيُوفِ لراحَ الرَّكْبُ قد قَنِعْ[2]

رواية الكتاب: ساوفتنا، وقد روي: لو ساعفتنا، السَوْف: الشمّ والعيوف تسوف ولا تشرب. يريد: صنعوا قنعوا وقال:

يا دارَ عبلَةَ بالجواءِ تكلمْ[3]

فكما حذفوهما في هذه المواضع، كذلك حذفوهما في عليهم ونحوه؛ للخفّة في اللَّفظ، وأمن اللَّبْس؛ ألا ترى أن هذه الميم إنَّما تلحقها الألف أو الواو أو الياء المنقلبة عنها [و] الألف لا تحذف كما تحذفان، لأنَّ من قال «ما صنعْ» يريد صنعوا قالوا: ومن قال «تكلمْ» يريد: تكلمي. يقول:

خَليليَّ طِيرا بالتَفرُّق أوقَعَا[4]

فلا يحذف الألف كما حَذَف الواو والياء، ومن قال: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] و﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ﴾ [الكهف: ٦٤] قال: و﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١، ٢] فلا يحذف الألف من الفواصل كما يحذف الياء، وكذلك لا يحذفها من القوافي في نحو:

---

(١) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨٣، وشرح شواهد الشافية ص٢٣٦، والكتاب ٤/ ٢١١، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٦، وشرح المفصل ٩/ ٧٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه (وفيه «قنعوا» مكان «قنع» وهو ضمن مضمومة الرويّ)، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨٤، ولسان العرب ٩/ ١٦٤ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٤، والكتاب ٤/ ٢١٢، والمحتسب ١/ ٢٩٨ وفي اللسان ٩/ ١٦٤: «تجنّبها» بدل «تحيتها».

(٣) البيت بتمامه:

- يا دار عبلة بالجواء تكلّمي ... وعمِي صباحاً دار عبلة واسلمي

البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص١٨٧، والأغاني ٩/ ٢١٢، وخزانة الأدب ١/ ٦٠، ٦/ ١٦٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥١٧، وشرح شواهد الشافية ص٢٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٠، والكتاب ٢/ ٢٦٩، ٤/ ٢١٣، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١٨٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٦.

(٤) انظر البيت في شرح شواهد الشافية ص٢٣٩.

دايَـنْـتُ أَرْوَى، والـدُّيُـونُ تُـقْـضَـى فَـمَـطَـلَـتْ بَـعْـضـاً، وأدّتْ بَـعْـضـا[١]

فكما لا تحذف ألف «بعضاً» كذلك لا تحذف ألف «تقضى». فأمّا ما حذفه من قوله:

رَهْـطُ مـرجـومٍ وَرَهْـطُ ابـنِ الـمُـعَـل[٢]

فللضّرورة، والتّشبيه بالياء لإقامة القافية، وليس ذلك ولا ما أشبهه ممّا يستقيم الاعتراض به. فإذا كانت هذه الميم لا تلحقها إلا الألف أو الواو، أو الياء. والألف لا تحذف، عُلم أنَّ الّذي يلحقه الحذف الواو أو الياء المنقلبة عنها من أجل الكسرة، فلم يقع لبس، وحصل التخفيف في اللّفظ، ولم تَخْل هذه الواو أو الياء في عليهم ونحوه من أن تكون بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، أو ممّا لحق لمعنى، فإذا كانوا قد حذفوا القبيلين جميعاً، وحذفوا التي للضّمير، ولم يبق في لفظ الكلمة المحذوف منها شيءٌ يدلّ عليها، كان أن يحذف من نحو: «عليهم» للدلالة عليه أحسنَ وأولى.

فإن قلت: فإذا حُذِفت الواو والياء اللّتان كانتا تتّصلان بالميم فلِمَ حذفت حركة الميم في الوصل من نحو: عليهم وبهم؟ قيل: لمّا حذفت الواو والياء للتخفيف ولِمَا قام على لزوم حذفهما من الدلالة، كُرِه أن تبقى الكسرة أو الضمة، لأنّهما قد يكونان بمنزلة الياء والواو، في باب الدلالة عليهما، ألا ترى أنّك تقول في النداء: يا غلامِ أقبلْ، فيكون ثبات الكسرة كثبات الياء وتقول: أنتِ تغزُين يا هذه، فتُشمّ الزّاي ليكون ذلك دلالة على الواو المحذوفة، فكما كانتا في هذه المواضع بمنزلة الياء والواو، كذلك، لو لم تحذفا

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص٧٩، ولسان العرب ٧/ ١١٥ (أضفى)، ١٣/ ١٦٨ (دين) والأغاني ٢٠/ ٣١١، والخصائص ٢/ ٩٦، وسمط الآلي ص٢٣١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٥، وشرح شواهد الشافية ص٢٣٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٩، وتهذيب اللغة ١٢/ ٩٨، ١٤/ ١٨٥، وتاج العروس ١٨/ ٢٣٣ (أضفى)، ١٩/ ١٦٤ (معض، دين، روى)، وكتاب العين ١/ ٢٨٨، ٧/ ٤٣٤، ومجمل اللغة ١/ ١٤٨، ومقاييس اللغة ١/ ١٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٥٧، ٩٠٤، ورصف المباني ص٣٥٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٤ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٥، وشرح المفصل ١/ ٢٥، ٩/ ٣٣، والكتاب ٤/ ٢١٠، ومجمل اللغة ٢/ ٣٠٥، ومقاييس اللغة ٢/ ٣٢٠، والمخصص ١٢/ ٣٠٠، ١٧/ ١٥٥، وديوان الأدب ٤/ ٢٣٤.

(٢) عجز بيت. صدره: ـ وقَبيلٌ من لُكيزٍ شاهدٌ.

البيت من الرمل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص١٩٩، والأشباه والنظائر ١/ ٢٧٢، والخصائص ٢/ ٢٩٣، والدرر ٦/ ٢٤٥، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٢٠، وشرح شواهد الشافية ص٢٠٧ والكتاب ٤/ ١٨٨، ولسان العرب ١٢/ ٢٢٩ (رجم)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٨، والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٤٦٦، والدرر ٦/ ٢٩٨، ورصف المباني ص٣٦ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٢٢، ٧٢٨، وشرح شواهد ابن الحاجب ٢/ ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨ والمحتسب ١/ ٣٤٢، والمقرب ٢/ ٢٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، وتاج العروس (رجم). مرجوم: لقب رجل من العرب كان سيداً ففاخر رجلاً من قومه إلى بعض ملوك الحيرة فقال له: قد رجمتك بالشرف، فسمي مرجوماً.

ابن المعلّى: هو جدّ الجارود بن بشير بن عمرو بن المعلّى (اللسان ١٢/ ٢٢٩: مادة: رجم).

مع الميم من عليهمي وعليهمو كان إثباتهما بمنزلة إثباتهما، ودالاً عليهما، فيصير بإثباتهما كأنّه لم يحذف الحرفين، كما كان إثباتهما حين ذكرتا بمنزلة إثبات الحرفين.

ويدلّ على وجوب إسكان الميم أنّ الحركة لو أُثبتت، ولم تحذف كان فيها استجلاب بإثباتهما للمحذوف، ألا ترى أن الضمة والكسرة إذا ثبتتا قد يشبَعان فيلحقهما الواو والياء، فمن إشباع الضَّمَّة قول الشاعر ـ أنشده أحمد بن يحيى ـ:

وأَنَّني حَوثُما يسري الهوى بصري ... من حوثما سلكوا أُثْنِي فأنْظُورُ[1]

ومن إشباع الكسرة:

لما نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أخبيةٍ ... وَفَارَ للقوم باللَّحم المراجيلُ[2]

فلو أتَيْت ما يجلبهما في بعض الأحوال كانَ ذلك كالنَقض لما قَصَدَ من التخفيف بحذفهما. وقد جرت الفتحة في ذلك مجرى أختيها، قال ابن هَرْمة:

وأنتَ من الغوائلِ حين تُرْمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرجالِ بمُنْتَزَاحِ[3]

وإذا أُسكن أُمن هذا، ألا ترى أنهم لم يصلوا القوافي السَّاكنة، ومن ثم كانت

---

(١) رواية البيت في لسان العرب ١٤/ ٤٣٠:

ـ وأنني حوثما يُشري الهوى بصري ... من حيث ما سلكوا، أثني فأنظورُ

يريد أنظُرُ فأشبع ضمَّة الظاء فنشأت عنها واو.

وروايته في اللسان ١٥/ ٤٢٩:

ـ وأنني حيثما يثني الهوىٰ بصري ... من حيثما هلكوا، أدنو فأنظور

وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٣٣٩:

ـ وأنني حيثما يثني الهوىٰ بصري ... من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ

البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في ملحق ديوانه ص٢٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص٤٥ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩، والإنصاف ١/ ٢٤، والجنىٰ الداني ص١٧٣، وخزانة الأدب ١/ ١٢١، ٧/ ٧، ٨/ ٢٢٠، ٣٧٣، والدرر ٦/ ٢٠٤، ورصف المباني ١٣/ ٤٣٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦، ٣٣٨، ٢/ ٦٣٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٥، والصاحبي في فقه اللغة ص٥٠، ولسان العرب ١٤/ ٤٣٠ (شرى)، ١٥/ ٤٢٩ (الألف)، ١٥/ ٤٨٨ (وا)، والمحتسب ١/ ٢٥٩، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٨، والممتع في التصريف ١/ ١٥٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٣٢٥:

ـ لما نزلنا نصبنا ظل أردية ... وفار باللحم للقوم المراجيلُ

البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطيب في ديوانه ص٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩.

المراجيل: (ج) المرجل: القِدْرُ يُطبخ بها.

(٣) البيت من الوافر، وهو لابن هرمة في ديوانه ص٩٢، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٠، والخصائص ٢/ ١٠٦، ٣/ ١٢١، وسر صناعة الأعراب ١/ ٢٥، ٢/ ٧١٩، وشرح شواهد الشافية ص٢٥، ولسان العرب ٢/ ٦١٤ (نزح)، والمحتسب ١/ ٣٤٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ص٤٥، والإنصاف ١/ ٢٥، وخزانة الأدب ٧/ ٥٥٧، ولسان العرب ٣/ ١٨ (نجد)، ١٣/ ١٠٧ (حتن) والمحتسب ١/ ١٦٦.

الهاء رَوَيًا في: «فَرْتَها»[١] ولم تكن وصلاً كما كانت إيّاه في: «أجْمَالَها»[٢].

فإن قلت: فهلاّ أُثبتت حركتها، كما أثبتت حركة الهاء في عليه ونحوه بعد حذف حرف اللِّين، ليتفقا في التحرّك، كما اتفقا في حذف حرف اللِّين منهما وكما اتفقا في الحذف في الوقف. قيل: الفصل بينهما أن الميم في عليهم، وعليكم، ودارهم، وبهم، لا يخلو ما قبلها من أن يكون ضماً أو كسراً فما يستثقل لازم له، والهاء في الإفراد لا تكون كذلك، لأن ما قبلهما قد يكون مفتوحاً في نحو: رَفَعْتُ حَجَره، وقُدْت جَمَلَه. وقد يكون ساكناً في نحو: عصاه، وعليه، واضربه، فهذه الهاء إذا تصرّف ما قبلها هذا التّصرف، علمت أنّها لا تكون بمنزلة هاء الجميع الّتي لا تخلو من الضَّمّة والكسرة وهما يُستثقلان فخفّف بحذف الحركة وإلزامها ذلك كما خفّف نحو: عضد وكتف، ولم يخفّف نحو: جمل.

فأمّا اتّفاقهما في الحذف في الوقف فلأنّهما قد حذفا في الوصل في: عليهم وعليكم، فلمّا اتّفقا في الحذف في الوصل وكان الوقف يحذف فيه ما لا يحذف في الوصل نحو الحركات، وجب أن يُلزم فيه الحذف ما يحذف في الوصل؛ لأنّ الوقف موضع تغيير.

وممّا يقوّي حذف هذه الحركة من الميم في «عليهم» ونحوه أنّها لو أُثبتت ولم تحذف لأدّى ذلك إلى اجتماع أربع متحرّكات وخمس، وذلك ممّا قد كرهوه حتى لم يأخذوا به في أصول أبنيتهم، إلا أن يكون قد حُذف منه شيء، ولا في أوزان الشعر إلاّ أن يلحقه ذلك أيضاً، وقد رفضوا أن تجتمع خمس متحرّكات في شيء من أوزان الشعر. ومن ثمّ تعاقبت السِّين والفاء في مستفعلن الّتي هي عَرُوض البيت الأول من المنسرح، لأنّهما لو حُذِفا جميعاً وقبلها تاء مفعولات لاجتمع خمس متحرّكات، فلمّا كان يؤدّي إلى ما قد تركوه، واطّرحوه، حذفوا الحركة فيه.

ألا ترى أنّهم تركوا الابتداء بأنّ الثّقيلة المفتوحة لما كان يؤدّي إليه من اجتماع حرفين لمعنى وتركوا أن يخرِموا من أوّل الكامل كما خرموا من أوّل الطّويل والوافر ونحوهما لما كان الخرم فيه يؤدّي إلى الابتداء بالسّاكن؟ فكذلك حذفت الحركة في الميم من «عليهم» ونحوه لمّا كان يؤدّي إلى ما قد رفضوه في كلامهم من توالي المتحرّكات، وجُعل غير اللاّزم في هذا كاللاّزم، كما جعل مثله في: فَعلْ لَبيد، و﴿لا تَنَاجَوْا﴾ ومررت بمالْ لَك، ونحو ذلك.

الحجة لحمزة في قراءته ﴿عليهُمْ﴾.

---

(١) من بيت تقدم.

(٢) من بيت تقدم.

فأمّا قراءة حمزة: ﴿عليهُم﴾ وأختيها بالضّمّ فليْس على أنّه لم يتّبع الهاء الياء مع المشابهات الّتي بينهما؛ ولكنّه لمّا وجد هذه الياءات غير لازمة، وما كان غير لازم من الحروف فقد لا يقع الاعتداد به في الحكم وإن ثبت في اللّفظ، وكانت الياء بمنزلة الألف في قرب المخرج والاجتماع في اللّين وإبدال إحداهما من الأخرى في نحو:

لـنـضـربَـنْ بـسـيـفـنـا قَـفَـيْـكـا[1]

أجْرى الياء مُجْرى الألف، فضمّ الهاء بعد الياء، كما يضمّها بعد الألف، وقوّى ما رآه من ذلك عندنا أن سيبويه حَكَى عن الخليل: أن قوماً يجْرونها مع المضمر مُجْراها مع المظهر، فيقولون: عَلاكَ وإلاكَ. فهذا يقوّي أن الياء لمّا لم تلزم لم يكن لها حكم اللاّزم، كما أن الواو في ضوء إذا خُففت الهمزة فلم تلزم لم يلزمه القلب، كما أن التاء في قائمة وطويلة لمّا لم تلزم لم يكن لها حكم اللازم، والياء لما كانت أقرب مخرجاً إلى الألف من الواو إليها أبدلت هي من الألف، كما أبدلت الألف منها، ولم تبدل الألف من الواو على هذا الحدّ.

ألا ترى أنّهم قالوا: حاحيت، وعاعيت، وقالوا في النسب إلى طيءٍ: طائيّ وفي الحيرة: حاريّ، وفي زَبِينة: زَبَاني[2] وذهب سيبويه في آية وغاية إلى أن الألف بدل من الياء السّاكنة الّتي كانت في أيّة ولم نعلم الألف أبدلت من الواو على هذه الصورة إلاّ قليلاً كيَاجَلُ في بعض اللُّغات.

فأمّا ما يقوله بعض البغداديّين من أن الألف في داويّة بدل من الواو في دوّيّة فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه، وذلك أنّه يجوز أن يكون بَنْى من الدوّ فاعلاً[3]

---

(١) تمام الرجز:

- يـا ابـنَ الـزبـيـر طـال مـا عـصـيـكـا وطـال مـا عـنّـيـتـنـا إلـيـكـا

لـنـضـربـن بـسـيـفـنـا قـفـيـكـا

الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب ٤/ ٤٢٨، ٤٣٠، وشرح شواهد الشافية ص٤٢٥، وشرح شواهد المغني ٤٤٦، ولسان العرب ١٥/ ٤٤٥ (تا)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١، ونوادر أبي زيد ص١٠٥، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ١٩٣ (قفا)، ٤٤٥ (تا)، والجنى الداني ص٤٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٠، وشرح الأشموني ١/ ١٣٣، ٣/ ٨٢٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٢، ومغني اللبيب ١/ ١٥٣، والمقرب ٢/ ١٨٣، والممتع في التصريف ١/ ٤١٤ وكتاب العين ٥/ ٢٢٢، والمخصص ١٧/ ١٤٤، وتاج العروس (ك).

(٢) بنو زَبِينَةَ: حيّ، النسب إليه زباني على غير قياس، حكاه سيبويه كأنهم أبدلوا الألف مكان الياء في زبيني. (لسان العرب ١٣/ ١٩٦ مادة: زبن).

(٣) قال ابن سيده: وقيل الدَّوُّ والدَّوِّيّة والدّاويّة والداوية: المفازة، الألف فيه منقلبة عن الواو الساكنة ونظيره انقلابه عن الياء في غاية وطاية، وهذا القلب قليل غير مقيس عليه غيره وقال غيره: هذه دعوى من=

كالكاهل والغارب، ثم أضاف إليه على من قال: حانيّ، ويقوّي ذلك أن أبا زيد أنشد:

والخَيْلُ قَدْ تُجشِمُ أربَابَها الشَّقَّ[١] وقد تَعْتَسِفُ الداويهْ[٢]

فإن قلت: إنه قد يمكن أن يكون خفف ياء النَّسب في الداويّة لأنَّها قد تخفَّف في الشعر، كما أنشده أبو زيد:

بكِّي بعينك واكفَ القَطْر ابن الحواري العاليَ الذِكْر[٣]

فإن الحمل على القياس والأمر العامّ أولى، حتى يُحْوج إلى الخروج عنه أمر يَضطرّ إلى خلافه، ويخرج عن الشائع الواسع.

وممّا يؤكّد ذلك أنَّ أبا الحسن قال: زعم أبو زيد أنَّه لقي أعرابياً فصيحاً: يقول: ضربت يداه، ووضعته علاه. وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنَّه سأل الخليل عمن قال: رأيت يداك، فحمله على هذا الوجه.

ومن الدلالة على صحَّة ما اعتبره حمزة في ذلك، أنَّ الياء في الأواخر في غير هذا الموضع، وقعتْ موضع الألف في الوصل، والوقف، وذلك لغة طيىء فيما حكاهُ عن أبي الخطّاب[٤] وغيره من العرب، وذلك قولهم في أفعا: أفعَيْ فكما جرتْ الياء مجْرى الألف في هذا عندهم؛ كذلك أجرى الياء في «عليهُم» مجرى الألف، معها، كما ضمّها مع الألف؛ إذ كانت الياء في حكمها، وإن لم تكن من لفظها.

= قائلها لا دلالة عليها، وذلك أنه يجوز أن يكون بنىٰ من الدوُّ فاعِلةً فصار داوِيَة بوزن راوية، ثم إنه ألحق الكلمة ياء النسب وحذف اللام كما تقول في الإضافة إلى ناحية ناحيّ، وإلىٰ قاضية قاضيّ. (لسان العرب ١٤/ ٢٧٦ مادة دوا) وفي اللسان ١٠/ ١٨٣.

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٣٦٣ وفي اللسان ١٠/ ١٨٣: الشَّقَقَ.

(٢) البيت من السريع وهو لعمرو بن ملقط في لسان العرب ١٠/ ١٨٣ (شقق) وفيه «الراوية» مكان «الداوية»، ١٤/ ٢٧٦ (دوا)، ونوادر أبي زيد ص٦٣، وبلا نسبة في المخصص ١٠/ ١١٤.

قال في اللسان ١٤/ ٢٧٦: فإن شئت قلت إنه بنىٰ من الدّوّ فاعلة، فصار التقدير داوِوَة، ثم قلب الواو التي هي لام ياءً لانكسار ما قبلها ووقوعها طرفاً، وإن شئت قلت أراد الداوية المحذوفة اللام كالحانية إلا أنه خفف بالإضافة كما خفف الآخر في قوله [البيت التالي هامش (٤)]

(٣) البيت من الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص١٨٣، ونوادر أبي زيد ص٢٠٥، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٢، ولسان العرب ٤/ ٢٢٠ (حور) ١٤/ ٥٦ (أيا) ٢٧٧ (دوا)، والمحتسب ١/ ١٦٣، ٣٢٣. إنما أراد ابن الحواري، يعني بالحواري الزبير، وعنىٰ بابنه عبد الله بن الزبير.

(٤) قاله سيبويه، وأبو الخطاب هو عبد الحميد بن عبد المجيد مولىٰ قيس بن ثعلبة (توفي ١٧٧هـ = ٧٩٣م) أبو الخطاب، من كبار العلماء بالعربية. لقي الأعراب وأخذ عنهم. وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله. وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها.

الأعلام ٣/ ٢٨٨، وبغية الوعاة ٢٩٦، وإنباه الرواة ٢/ ١٥٧.

وتوافق هذه اللغة في إبدال الياء من الألف قول ناس في الإضافة إلى الياء: ﴿يا بشرَيَّ﴾[١]. و:

سبقوا هَوَيّ وأعنقُوا[٢]

وممّا يثبت هذه اللُّغة الَّتي استشهدنا له بها من القياس، أنَّها على قياس ما اجتمع عليه أهل الحجاز وغيرهم من قيس، وذلك أن بني، تميم يبدلون من الياء الهاء في الوقف في «هذه» فإذا وصلوا قالوا:

فهذِي شهور الصيف[٣]

كما أن ناساً يقولون: أفعَيْ في الوقف، فإذا وصلوا قالوا: رأيت الأفعا، فاعلم.

وجعلت طيىء الحرف في الوصل والوقف ياء كما جَعَلَ أهل الحجاز وغيرهم من قيس آخر الكلمة في الوصل والوقف هاء فقالوا: هذه وهذهي أمَة الله، وقالوا في الوقف: هذه، فاجتمعوا على إبدال الياء هاء كما فعلت طيىء ذلك بالألف فيهما. فإذا عَضَد ما ذكرنا من السماع الذي وصفناه من القياس، ثبت بذلك توجّه هذه اللغة وتقدّمها، وساغ من أجل ذلك التشبيه بها والترجيح لها على غيرها.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: أفعَوْ، فأبدل الواو من الألف، كما أبدل الياء منها. فالقول أن إبدال الواو منها ليس بقويّ من جهة القياس قوة إبدال الياء لما تقدم ذكره، وليس هو أيضاً من طريق السماع في كثرة إبدال الياء منها، لأنَّ الياء يبدلها من الألف

---

(١) من سورة يوسف الآية ١٩.

(٢) تمام البيت:

سبقوا هويَّ وأعنقوا الهواهُمُ فتُخرموا ولكلّ جنب مصرعُ

البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٧، وإنباه الرواة ١/ ٥٢ والدرر ٥/ ٥١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٢، وشرح قطر الندىٰ ص١٩١، وشرح المفصل ٣/ ٣٣، وكتاب اللامات ص٩٨، ولسان العرب ١٥/ ٣٧٢ (هوا)، والمحتسب ١/ ٧٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٣، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣، وتاج العروس (هوى)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩٩، وجواهر الأدب ص١٧٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ص٤٠٨، والمقرب ١/ ٢١٧، وكتاب العين ١/ ٢٩٩.

قال ابن حبيب في اللسان ١٥/ ٣٧٢: قال هَوَيّ لغة هذيل، وكذلك تقول قفي وعصي، قال الأصمعي أي ماتوا قبلي ولم يلبثوا الهواي وكنت أحب أن أموت قبلهم، وأعنقوا لهواهم: جعلهم كأنهم هَوُوا الذهاب إلىٰ المنية لسرعتهم إليها، وهم لم يهووها في الحقيقة.

(٣) لمجنون بني عامر في الأغاني ٢/ ١١:

ـ وخبرتماني أن تيماء منزلٌ لليلىٰ إذا ما الصيف ألقىٰ المراسيا

ـ فهذي شهور الصيف عناقد انقضت فما للنوىٰ ترمي بليلى المراميا

في الوقف فيما حكاه عن الخليل وأبي الخطّاب فزارةُ وناس من قيس، وفي الوقف والوصل يبدلها منها طيّىء والواو يبدلها منها بعض طيىء؛ فما كثر في الاستعمال وعَضَده قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف. على أن مشابهة بعض هذه الحروف لبعض لا تنكَر، وإن كانت الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو.

فإن قلت: فإن الياء قد اجتمعت مع الواو في أشياء لم تجتمع الألف فيها معها؛ كوقوعها في الردف في نحو: صدود وعميد، وامتناع الألف من مشاركتهما، وكاجتماعهما في الإدغام في سيّد ونحو ذلك. فالقول في ذلك أن الشعر يعتبر فيه التعديل في الأجزاء؛ لِمَا يدخله من الغِناء والحُداء[1]؛ فلمّا كان المدّ في الألف أكثر من المدّ الذي في كل واحد منهما لم تجتمع معهما الألف في الردف، كما لم تقع واحدة منهما مع الألف في التأسيس. ويدلّك على أن امتناع الألف في الاجتماع معهما في الردف لذلك، أنَّ الفتحة لمّا لم تكن في مدِّ الألف، لم يمتنع أن تقع قبل حرف الروي مع الضَّمَّة والكسرة في نحو:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ
تفليلِ ما قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُرَقْ
إذا الدليلُ استافَ أخلاقَ الطُرُق
ألَّف شتَّى ليس بالرَّاعي الحَمِقْ[2]

ألا ترى أن الفتحة لمَّا خالفت الألف فيما ذكرنا لم تمتنع في قول أبي الحسن من أن تجتمع مع الضمة والكسرة. وممّا يدلّك على زيادة المدِّ في الألف، استجازتهم تخفيف الهمزة بعدها في هباءة والمسائل وجزاء أمّه، ولم يفعلوا ذلك بها مع الواو والياء. ولكن قبلوها إلى لفظها في: مَقْرُوٌّ والنسِيّ. ومن ثُمّ استجاز يونس إيقاع الخفيفة بعدها في فعل الاثنين وجماعة النساء، وقرأ بعضهم فيما رُوي لنا: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾[3] [الأنعام: ١٦٢].

---

(١) الحُداءُ: الغناء للإبل.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ولسان العرب ٧/ ٢١٥، ٢١٦ (قبض) ١٠/ ٦٧ (حمق) ٣٢٦ (لبق)، ١٣/ ٥٦٢ (وهوه)، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٨٦، ٩/ ١٧٨، وتاج العروس ١٩/ ١١ (قبض) (وهوه)، وكتاب العين ٥/ ٥٤، ومقاييس اللغة ٥/ ٥٠، ومجمل اللغة ٤/ ١٣٩، ٤٩٧، ولذي الرمة في تاج العروس ٢٥/ ٢٠٤ (حمق)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٨/ ٣٥٠، وكتاب العين ٤/ ١٠٨، ومقاييس اللغة ٦/ ٧٧.

الطَّرْقُ: الضرب بالحصىٰ والخط بالرمل للتكهن.

(٣) انظر البحر المحيط ٤/ ٢٦٢.

وأما امتناعها من الإدغام وجوازه فيهما فإن إدغامها لم يجز في واحدة منهما لما فيها من زيادة المد: ألا ترى أن الصَّاد والسِّين والزاي لم يدغمن في الطاء والتَّاء والدَّال، ولا في الظَّاء والثَّاء والذَّال؛ لما فيهنّ من زيادة الصوت التي ليست في هذه الستة وهو الصفير، وأُدغمن فيهنّ. ولم يجز إدغام الياء والواو في الألف لأنها لا تكون إلا ساكنة والمدغم فيه تلزمه الحركة، ولأن الحروف المجانسة لها يكره فيها الإدغام.

ومما يقوّي قراءته بالضَّمّ في هذه الحروف أنَّه قد اعتبر في بعض الحروف المنقلبة حكم المنقلَب عنه، ألا ترى أنَّ الألف إذا كانت منقلبة عن الياء قُرِّبت منها فصارت مشابِهة لها، ولا يُفْعل بها ذلك في الأمر العام إذا كانت منقلبة عن غيرها، وكذلك هذه الياء في عليهُم إذا كانت منقلبة عن الألف جعلت بمنزلة الألف فضمّت معها الهاء ضمك إيّاها مع الألف؛ كما قرِّبت الألف من الياء لمّا كانت منقلبة عنها. وقد أريتك فيما تقدَّم أن المقرَّب من الحروف قد يكون في حكم الحرف المقرَّ منه عندهم بدلالة قولهم اجدرؤوا واجدمعوا، وإبدالهم تاء الافتعال مع المقرب إبدالهم إياها مع الحرف المقرَّ منه.

وممَّا يؤكِّد ذلك أنَّهم قالوا. رُوْيا ورُوية ونُوي[1] فجعلوا [حكم الواو] حكم الحرف المنقلب عنه، فلم يدغموه في الأمر العام الشائع؛ كما لم يدغموا في هذه الياء ما الواو بدل منه، فكذلك يكون حكم الياء في عليهِم حكم الحرف المنقلب عنه.

ومن ذلك أنَّهم قالوا: بِيس فلم يحقق الهمزة، وأقرَّ مع ذلك كسرة الباء فيها، كما كان يكسرها لو حقق الهمزة، أفلا ترى أنَّه جعل حكم الحرف المغير حكمَه قبل أن يغيره، فكذلك يضم الهاء مع الياء المنقلبة عن الألف، كما يضمّها مع الألف.

ومن تشابه الياء والألف أنَّ الياء قد أجريت مُجْرى الألف، فأسكنت في موضع النصب، فصارت في الأحوال الثلاث على صورة واحدة؛ كما أنَّ الألف في مُثَنَّى ومُعَلَّى كذلك؛ وقد كثر هذا في الشعر، وجاء في الكلام منه أيضاً. وذلك قولهم: أيادِيْ سَبَأ، وأيديْ سبا، وبادِي بدَا وبادِيْ بَدِيْ وقالِيْ قَلا، ومعديْ كرب. فالأوَّل من هذه الأشياء في موضع فتح؛ لأنَّه لا يخلو من أن يكون كَكَفَّةَ كفَّةَ أو كَفَّةَ كَفَّةٍ. فأمّا قولهم: لا أكلمك حِيْرِيَ دهر، فإن شئت قلت: إن الياء للإضافة فلمَّا حذفت المدغم فيها[2] بقيت الأولى على السكون كقوله:

---

(١) يريد النؤي: الحفير حول الخباء أو الخيمة يدفع عنها السيل يميناً وشمالاً ويبعده. (لسان العرب ١٥/ ٣٠١ مادة: نأي).

(٢) يقال: لا أفعل ذلك حَيْرِيْ دَهرٍ وحيريّ دهرٍ أي أمد الدهر. وحَيْرِيَ دَهْرٍ: مخففة من حَيْرِيّ. كقوله: [البيت] وقد يجوز أن يكون وزنه فَعْلِيَ، فإن قيل: كيف ذلك والهاء لازمة لهذا البناء فيما زعم سيبويه؟ فإن كان هذا فيكون نادراً من باب إنْقَحْلٍ. وحكى ابن الأعرابي: لا آتيك حِيرِيّ الدهر أي طول الدهر، وحِيَرَ الدهر؛ قال: وهو جمع حِيْرِيّ؛ قال ابن سيده: ولا أدري كيف هذا. (لسان العرب ٤/ ٢٢٥ مادة: حير).

.....أيُّهُما عَليَّ من الغيثِ اسْتَهَلَّت مَوَاطِرُهْ[١]

وإن شئت قلت: إنَّه لمّا حذف الثَّانية جعل الأولى كالَّتي في أيدي سبا؛ ولم يجعله مثل رأيت يمانياً. وإن شئت جعله فِعليْ وكان في موضع نصب.

فإن قلت: إنَّه قد قال: إن هذا البناء لا يكون إلاّ بالهاء فإن شئت جعلته مثل إنقَحْلٍ[٢]، وإن شئت قلت: إن الهاء حذفت للإضافة كما حذفت معها حيث، لم تحذف مع غيرها، وأن تجعلها للنسب أولى؛ لأنَّهم قد شدّدوها. وكما شبّهت الياء بالألف في هذا، كذلك شبّهت الألف بالياء في نحو ما أنشده أبو زيد:

إذا العجوزُ غضِبتْ فَطَلّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ[٣]

فهذا إنما هو على تشبيه الألف بالياء، ألا ترى ما قدِّر من إثبات الحركة في «ألم يأتيك...»[٤] وحذفها للجزم لا يستقيم ههنا لمنع اللام بانقلابها ألفاً من ذلك، من

---

(١) تمام البيت:

ـ تأمّلْتُ نَسراً والسِّماكين أيهما عليّ من الغيث استهلَّت مواطرَه

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٨١، وشرح عمدة الحافظ ص٣٩٣، ولسان العرب ٤/ ٢٢٥ (حير) ٥٦/١٤ (أيا)، والمحتسب ١/ ٤١، ١٠٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٩٣، ٥/ ٦٥، والجنى الداني ص٢٣٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٦، ومغني اللبيب ١/ ٧٧.

(٢) تقحّل الشيخ تقحلاً وتقهّل تقهّلاً إذا يبس جلده على عظمه من البؤس والكِبر، ورجل قَحْل وامرأة قَحْلة: مُسنّان. ورجل إنقحل وامرأة إنقحلة، بكسر الهمزة: مُخلَقان من الكِبر والهرم. (لسان العرب ١١/ ٥٥٣ مادة: قحل).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٩، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦٠، والدرر ١/ ١٦١، والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩، والإنصاف ص٢٦، والخصائص ١/ ٣٠٧، وسر صناعة الإعراب ص٧٨، وشرح التصريح ١/ ٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٥، وشرح شواهد الشافية ص٤٠٩، وشرح المفصل ١٠/ ١٠٦، ولسان العرب ١٤/ ٣٢٤ (رضي)، والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٨، والمنصف ٢/ ٧٨، ١١٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

والشاهد فيه قوله: «ولا ترضّاها» حيث أبقى حرف العلة مع وجود حرف الجزم وهذا قليل.

(٤) قطعة من البيت القائل:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبُونُ بني زياد

البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب ص ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢ والدرر ١/ ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨، وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨ ـ ٨٠٨، والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠، ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتى)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠، والإنصاف ١/ ٣٠، وأوضح السمالك ١/ ٦، والجنى الداني ص ٥٠، وجواهر الأدب ص ٥٠، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤، والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٧ ورصف المباني ص ١٤٩، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١، وشرح الأشموني ١/ ١٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤، وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤، والكتاب ٣/ ٣١٦، ولسان العرب ٥/ ٧٥ (قدر)، ١٤/ ٣٢٤ (رضي)، ١٤/ ٤٣٤ (شظي)، ١٥/ ٤٩٢ (يا)، والمحتسب ١/ ٦٧، =

حيث لو لم يقدَّر ثبات الحركة لصحّ الحرف ولم ينقلب كما لم ينقلب في نحو كي وأي ولو وأو. فأمّا قول الشاعر:

وتضحكُ مني شيخةٌ عبشميةٌ كأن لم تري قبلي أسيراً يمانيا[١]

فإنَّه ينشد تَرَيْ وتَرَى. فمن أنشده تَرَيْ بالياء كان مثل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] بعد الحمدُ لله، وقد يكون على هذا قول الأعشى:

حتى تلاقِي محمدا[٢]

بعد قوله:

فآليت لا أرثي لها من كلالة[٣]

وقد تكون على: هي تفعل، إلاَّ أنَّه أسكن اللاَّم في موضع نصب. ومن أنشد: كأن لم تَرَى، كان مثل لا ترضّاها.

فإن قلت: فلم لا يكون على التَّخفيف على قياس من قال: المَرَاة والكَمَاة. قيل إن التَّخفيف على ضربين: تخفيف قياسٍ وتخفيف قلب على غير القياس وهذا الضرب حكم الحرف فيه حكم حروف اللِّين الَّتي ليست أصولهن الهمز؛ ألا ترى أن من قال: أرجيت قال: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ﴾ [التوبة: ١٠٦] مثل مُعْطَوْن، ومن لم يقلب جعلها بين بين، فكذلك: «لم ترى» إذا لم يكن تخفيفه تخفيف قياس كان كما قلنا، فلا يجوز لتوالي الإعلالين ألا ترى أنَّهم قالوا: طويت وقويت وحييت فأجرَوُا الأوَّل في جميع ذلك مُجْرى العين من اخشوا، وقالوا: نواً وحياً، فجعلوه بمنزلة قطاً، وقالوا: آية. فإن قلت: فقد قالوا: اسْتَحَيْتُ. فإن ذلك من النادر الَّذي لا يحمل عليه. فإن قلت: فلم لا

= ٢١٥، ومغني اللبيب ١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧، والمقرب ١/ ٥٠، ٢٠٣، والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧ والمنصف ٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ١٦/ ٢٥٨، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٦، ٢٠٢، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٧٦، وشرح اختيارات المفضل ص٧٦٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٤١٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٥، ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)، ٧٥٥ (قدر) ٦/ ١١٥ (شمس)، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٥، وشرح الأشموني ١/ ٤٦، وشرح المفصل ٥/ ٩٧، ١٠/ ١٠٧، والمحتسب ١/ ٦٩.

عبشمي: إذا نسبت إلىٰ عبد شمس.

(٢) تمام البيت:

ـ فآليتُ لا أرثي لها من كلالةٍ ولا من حفًى حتىٰ تُلاقي مُحمَّدا

البيت من الطويل، وهو للأعشىٰ في ديوانه ص١٨٥، والأشباه والنظائر ٦/ ٩٠، وخزانة الأدب ١/ ١٧٧، ٣/ ٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧، وشرح المفصل ١٠/ ١٠٠.

(٣) انظر النشر ٢/ ٢٩٥، والبحر المحيط ٥/ ٣٠٣.

تجعله مثل لم يك ولم أُبَلْ كأنَّه حذف أولاً اللاَّم للجزم، كما حذف الحركة من يكون، ثم خفف على تخفيف الكماة والمراة، وأقرّ الألف كما أقرّ في «لا ترضّاها». فإن ذلك يعرض فيه ما ذكرنا من توالي الإعلالين، ويدْخل فيه شيء آخر لا نظير له، وهو أنَّه إذا حذف الألف من «لم ترى» على هذا الحدِّ، فقد حذف للجزم حرفين، وليس لم يكُ ولم أبلْ كذلك؛ لأنَّه إنَّما حُذف فيه حركة وحرف. وممَّا يُبعد التخفيف في «ترى» على حد الكماة والمراة، أنَّهم قد حذفوا الألف من هذه الكلمة في قولهم: ولو ترَ أهل مكَّة، لكثرة الاستعمال، كما حذفوها في قول من قرأ: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١ ـ ٥١]. فإذا حُذف الألف كما حذف من حاش لله وجب أن تكون العين في حكم الصحيح والتَّخفيف القياسي ليكون كحاش لله.

الحجة لابن كثير في قراءته: ﴿عَلَيهِمُو ولا﴾

وأما قول ابن كثير: «عَلَيْهِمُو ولا الضالين» فوجهه أنَّه أَتبع الياء ما أشبهها، والَّذي يشبهها الهاء، وترك ما لا يشبه الياء والألف ـ وهو الميم ـ على أصله وهو الضم؛ كما أنَّ الَّذين قالوا: شعِيرٌ، ورِغيفٌ؛ ورجل جِئِز[1] وماضغٌ لِهِم، وَشِهِدَ. ولِعِبَ أَتبعوا الفتحة الكسرة في جميع ذلك لقربها منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها. ولم يُتبعوا الفتحة الضمَّة فيقلبوها ضمَّة في رؤوف ورَؤف كما أتبعوا الفتحةَ الكسرة في جِئز وشِعير حيث لم تقْرُب الواو من الألف قُرْب الياء منها، فكذلك أتبع الهاء الياء لما قرُب منها، ولم يتبعها الميم لما لم تقرُب منها، كما لم يتبع الفتحة في رؤوف الضَّمَّة حيث لم تقرب الفتحةُ من الضَّمَّة قربها من الكسرة.

فأمَّا قولهم: مِغِيرة ومِغِير فليس على حدِّ شعير ورِغِيف، ولكن على قولهم. مِنْتن في مُنْتن وأجوءك في أجيئك.

وممَّا يقوِّي قوله في ذلك، أنَّهم قالوا: قرأ يقرأ، وجأر[2] يجأر، فأتبعوا الهمزة وأخواتها ما جانسها من الحركات، وما كان من حيزها، وهي الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق. حيث لم يقربن من الفتحة قرب الحلقيَّة منها. فكذلك أتبع في قوله: ﴿عليهمو ولا﴾ الياء ما قرب من الياء، وهو الهاء، ولم يتبعه ما لم يقرب منها وهو الميم.

ومثل قوله: ﴿عليهمو﴾ ـ في أنَّه أتبع الياء ما يشبهها، وتَرَك ما لا يشبهها على أصله ـ قولهم ﴿يصدر﴾ فقُرّب الصادُ من أشبه الحروف من موضعها بالدَّال وهو الزَّاي.

---

(١) الجَأْزُ: الغصص في الصدر، وقيل: هو الغصص بالماء. وجئز بالماء يجأز جأزاً إذا غصّ به فهو جئز وجئيز، على ما يطرد عليه هذا النحو في لغة قوم. (لسان العرب ٥/ ٣١٦ مادة: جأز).

(٢) جأر يجأر جأراً وجؤاراً: رفع صوته مع تضرع واستغاثة، لسان العرب ٤/ ١١٢ مادة: جأر.

ألا ترى أنهما يجتمعان في الجهر؟ فلمَّا أراد تقريب الأوَّل من الثَّاني، ولم يجز ذلك بالإدغام لِمَا يدخل الحرف من انتقاص صوته، قرَّبه من هذا الوجه الَّذي قرَّب منه دون الإدغام.

ولو كان موضع الدَّال في ﴿**يصدر**﴾ حرف آخر لا يقرب من الصاد قرب الدَّال منها ـ كاللاَّم والرَّاء ونحوهما ـ لم تغيّر الصَّادُ له كما غُيِّرت من أجل الدَّال لقربها منها، فكذلك قرَّب الهاء في عليهمو من الياء، لقربها منها ولم يغير الميم لبعدها منها؛ كما لم تقرَّب الصَّاد من الزَّاي مع اللاَّم ونحوها، لمّا لم يقرِّبن منها قُربها من الدَّال.

إن قلت: هلاَّ رغب عن ذلك لِمَا يعترض في قراءته من ضم بعد كسر، والضَّمّ بعد الكسر في كلامهم مكروه؟ قيل له: إن الضَّمّ بعد الكسر على ضربين، أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها؛ كالضم بعد الفتح في عضد، والآخر: (أن يكون عارضاً في الكلمة غير لازم لها) فما كان من الضرب الأوَّل فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال كما كان فُعِل في أبنية الأسماء مرفوضاً. وما كان من الضرب الثَّاني فمستعمل، نحو قولهم: فَرِقٌ ونَزِقٌ في الرفع، وقالوا في الوقف على الرِّدْء[1] في الرفع في قوله: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [القصص: ٣٤] هو الرِّدُؤْ مثل الرِّدُعْ، كما قالوا في البطء: من البُطِيء فحرَّكوه ـ كراهة لالتقاء السَّاكنين ـ بالحركة التي كانت تكون للإعراب؛ كما قال:

. . . . . إذ جِدَّ النَّقُرْ[2]

وقد أعلمتك فيما تقدَّم أن كثيراً ممَّا لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتداد به. فإذا كان الأمر في وقوع الضَّمَّة بعد الكسرة على ما ذكرنا لم يصحَّ أن يرغب عن قراءته ﴿**عليهمو ولا**﴾ من حيث لحقت فيها ضمَّة بعد كسرة. لأن هذه الضَّمَّة تشبه ما ذكرنا. من ضمَّة

---

(١) الرِّدْء: العون والناصر (لسان العرب ١/ ٨٥ مادة: ردأ).

(٢) تمام الرجز:

ـ أنا ابن ماوية إذ جدّ النقر وجاءت الخيل أثابيّ زُمَرْ

الرجز لعبيد بن ماوية الطائي في لسان العرب ٥/ ٢٣١ (نقر)، وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بن عبد الله في الدرر ٦/ ٣٠٠، وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩، ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح ص٣٥٩، والكتاب ٤/ ١٧٣، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢١٧، وتاج العروس ١٤/ ٢٧٨ (نقر)، وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٨٩ (تجر)، ١٠/ ٦٣ (حلق)، وأسرار العربية ص٤١٤، والإنصاف ٢/ ٧٣٢ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٦، وشرح التصريح ٢/ ٣٤١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٧ ٢٠٨، والمخصص ١/ ٨١، ١٢/ ٢٦١، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٠٢.

النَّقْر: أن تُلزق طرف لسانك بحنكك وتفتح ثم تصوّت، وقيل: هو اضطراب اللسان في الفم إلىٰ فوق وإلىٰ أسفل. (لسان العرب ٥/ ٢٣٠ مادة: نقر).

الإعراب وما استعملوه في الوقف؛ وذلك أنّها غير لازمة؛ ألا ترى أنَّ الكسرة في الهاء إنَّما تكون إذا جاورت الكسرة أو الياء؛ فإذا زالت هذه المجاورةُ زالت الكسرة. كما أن ضمَّة الإعراب في قولهم: هذا نزق يا فتى إذا زال عاملُها زالت. وكما أن الرَّدُوْ إذا زال الوقف فيه في الرفع زالت الضَّمَّة.

فإن قلت: فإنّ قوماً كرهوا أن يقولوا: هو الرَّدُوْ في الوقف على المرفوع، فقالوا: هو الرِّدِيءْ، وقالوا هذا عِدِلْ؛ لكراهة الضمّة بعد الكسرة. فهلاّ كُرِه ﴿عليهمو﴾ كما كَرِه هؤلاء ما ذكرت. قيل له: إنَّ هؤلاء إنَّما عدلوا عن الضَّمَّة إلى الكسرة حيث وجدوا عنها مَنْدوحة[1]، بأن أتبعوا الساكن الحركة التي قبله، كما أتبعوه الحركة الَّتي قبله في مُدُّ ونحوه. والَّذي يقرأ ﴿عليهمو﴾ لو لم يكسر الهاء ههنا لم يشاكل بها الياء، والمشاكلة بها واجبة؛ لِما تقدّم من الحجة في ذلك. ولو لم يضمّ الميم لأتبع الياء والكسرة في عليهم ما لا يشبهها من كسرة الميم لو كسرها، وكأنَّ ذلك إنَّما يجوز على نحو مِغِيرة وأجوءك، ونحو ذلك ممّا ليس بالكثير في الاستعمال ولا المتّجِه في القياس؛ ألا ترى أنَّ القياس تقرير هذه الحركات على أصولها؛ ومن ثمّ لم يجز في مُدير ومُغير ما جاز في مُغيرة من كسر الأوّل. على أن ما ذكرته من قولهم: هو الرِّدِءْ؛ يشبه ألاّ يكون الأكثر؛ لأنَّه قال: وأمَّا ناس من بني تميم فيقولون: هو الرِّدِيءْ، كرهوا الضمّة بعد الكسرة، لأنَّه ليس في الكلام فِعُل، فتنكّبوه لذلك واستنكروه.

قال أبو علي: والقياس قول الأكثر: لأنَّ هذه الحركة في أنَّها لا تلزم كقولهم: نَزُقٌ في الرفع، فكما لا مذهب عن ذلك في الرفع فكذلك ينبغي أن يكون الوقف لاجتماع الوقف مع الإعراب في أنَّه لا يلزم الكلمة، فلا ينبغي أن يُسامَ تركَ القياس على الأكثر في الاستعمال والأصحِّ في القياس إلى ما كان بخلاف هذه الصِّفة. وكأنَّ هؤلاء الَّذين قالوا: هذا الرِّدِيءْ؛ كراهة الضَّمَّة بعد الكسرة شبَّهوا الحركة التي تشبه حركات الإعراب بحركة البناء التي لا تفارق، وليس هذا بالمستقيم. ألا ترى أنَّهم قالوا: يا زيدُ العاقلُ، ولا رجل صاحبَ امرأة عندك؟ فجعلوا الحركة المشابهة للإعراب بمنزلة الإعراب. وكذلك ينبغي أن تجعل الحركة المشابهة للإعراب في الوقف بمنزلة الإعراب فلا يكره فيه هو الرَّدُوْ؛ كما لم يكره فَرُقٌ، ولا يُتْبع الأوَّلَ؛ لأن اتّباع الحركة ليس بمستمرّ استمرارَ حركة الإعراب الَّتي الحركة في الرَّدُوْ في قياسها ومشابهةٌ لها من حيث وصفنا.

على أنَّهم قالوا في الوقف: رأيت الرِّدِيءْ، ومن البُطُؤْ، ورأيت العِكِمْ، ورأيت

(١) المندوحة: السَّعة، والفُسحة. يقال: «لا مندوحة لك عن ذلك»؛ أي: لا غنىً لك عنه. و(لك عن هذا الأمر مندوحة)؛ أي: سَعَة وفُسحة.

الحُجُرْ، فأتبعوا الأوسط تحريكَ الأول، فكذلك يكون قولهم: هذا الرِّدُؤْ على هذا الحدّ، لا لكراهة الضمّة بعد الكسرة، فكما لا يكون في رأيت الحُجُرْ إلاّ على الاتباع لما قبله، كذلك لا يكون في هذا عِدِلْ إلا كذلك، لا لكراهة الضَّمّة بعد الكسرة. ومثل قوله: ﴿عليهمو ولا الضالين﴾ في أنَّه جعل حركة البناء بمنزلة الإعراب في وقوع الضمّة بعد الكسرة لمشابهتها حركة الإعراب في أنَّها لا تلزم، ويتعاقب على الموضع غيرها قول العرب من غير أهل الحجاز في رُدَّ، وعَضَّ، وفِرّ، واستَعِدّ ألا ترى أنهم أَدْغموا في السَّاكن المبنيِّ كما أدغموا في المعرب نحو: هو يردُّ ويستعدّ، لمّا كان المبنيّ تتعاقب عليه الحركات وإن كن لغير الإعراب كالتَّحريك لالتقاء السَّاكنين، وإلقاء حركة الهمزة عليه في التَّخفيف، وإلحاقهم الثقيلةَ أو الخفيفة به، والتَّحريكِ للإطلاق. أدغموا كما أدغموا المعرَب لمشابهته له في تعاقب هذه الحركات عليه، فكما صار غير المعرب بمنزلة المعرب لاجتماعهما في الشَّبَه الَّذي ذكرنا، كذلك استجاز أن يوقع الضَّمَّة بعد الكسرة في ﴿عليهمو﴾ كما وقعت بعدها في المعرب؛ لمشابِهته المعرب لتعاقب الحركات عليه، وإن لم يكن لاختلاف عامل.

والدليل على أنَّ الإدغام في باب رُدّ ونحوه إنَّما هو لما ذكرناه من مشابهته المعرب لتعاقُب الحركات عليه ـ وإن كانت لغير الإعراب ـ امتناعُهم من الإدغام حيث عَرِي من هذه المشابهة التي وصفنا. وذلك قولهم: رَدَدْتُ، ورَدَدْنَا، ويردُدْن. فالَّذين أدغموا رُدَّ في الأمر بيَّنوا هذا الَّذي وصفناه من التَّضعيف المتَّصل بالضَّمير لمّا كان موضعاً لا تصل الحركة إليه. فأمَّا قول بعضهم ردَّتُ وردَّنا يريدون. رددت ورددنا فمن النادر الَّذي إن لم يُعتدَّ به كان مذهباً. لقلته في الاستعمال. وأنَّه غير قويّ في القياس. فهو كالمقارب: لليُجدّع[1].

ومن حجَّة من قرأ ﴿عليهِمو﴾ أن كسرة الهاء أصلها الضَّمَّة، وإنَّما أُبْدِل منها الكسرة للاعتلال من أجل الاتباع. كما أن الكسرة في التقاضي والترامي والتداعي ونحو ذلك أصلها الضمّ، من حيث كان مصدرَ تَفَاعَل. فكما أن هذه الكسرة في حكم

---

(١) من البيت القائل:

ـ يقول الخنى وأبغضُ العُجم ناطقاً إلى ربِّنا صوتُ الحمارِ اليُجدَّعُ

البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في تلخيص الشواهد ص١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٣١ ٥/ ٤٨٢، والدرر ١/ ٢٧٥، وشرح شواهد المغني ١٦٢، ولسان العرب ٨/ ٤١ (جدع) والمقاصد النحوية ١/ ٤٦٧، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٥١، وتذكرة النحاة ص٣٧، وجواهر الأدب ص٣٢٠، ورصف المباني ص٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨، وشرح المفصل ٣/ ١٤٤ وكتاب اللامات ص٥٣، ولسان العرب ١٢/ ٣٨٦ (عجم)، ٢/ ٥٦٤ (لوم)، ومغني اللبيب ١/ ٤٩، ونوادر أبي زيد ص٦٧، وهمع الهوامع ١/ ٨٥، وتاج العروس (لوم).

الضَّمّة، والضَّمّة الَّتي هي الأصل تُراعَى في المعنى بدلالة صرفهم له وامتناعهم من أن يجعلوه من باب حذارِ: جمع حِذرِية[١] وغواشٍ؛ كذلك تكون الضَّمَّة الَّتي هي الأصل في ﴿عليهمو﴾ مراعاةً في المعنى. فلا ينبغي أن يُكره ذلك كما كُرِه فِعُل، ولا يكونُ بمنزلته، كما لم يكن الترامي بمزلة الغواشي والْحَذَارِي، لمَّا كان الأصل مراعى في ذلك.

وإذا كانت الضمّة المرفوضة في الاستعمال مراعاة في اللَّفظ للدَّليل الَّذي ذكرنا، فأن تراعى الضَّمَّة في ﴿عليهمو﴾ أجدر؛ لأنَّها لم ترفض كما رفضت في باب التفاعُل؛ ألا ترى أنَّ أهل الحجاز يستعملونه، وأنَّ من قال: بِهُو، ﴿وبِدَارِهُو﴾ قال: ﴿عليهُمُو﴾ ومن قال: ﴿عليهِمُو﴾ ضمَّ إذا عدا الياء والكسرة.

ومما يقوّي ذلك أنهم قد اعتبروا الحركات التي هي أصول في غير هذا الموضع، وإن لم تكن في اللَّفظ مستعملة، فجعلوا الحُكْم لها. وذلك قولهم: عدتُ المريضَ، وقلتُ الحقَ؛ فعدَّوْه إلى المفعول، وإن كان اللَّفظ على فَعُلْت؛ لأن الأصل فَعَلْتُ. ولولا أن تلك الحركة مراعاة معتبرة لم يتعدّ هذا النحوُ: ألا ترى أنا لم نعلم شيئاً على فَعُل جاء متعدياً إلى المفعول.

ومما يؤكّد ذلك أن النقل وقع بالزيادة منه وذلك نحو: أقلته إذا جعلته يقول، وأبعت الفرس، وأخفت زيداً. وممّا يدلّ على ذلك أنَّهم قالوا: يسع، ويطأ، فحذفوا الواو الَّتي هي فاء كما يحذفونها في باب يَعِدُ ويَزِنُ، لمّا كان الأصل الكسر، وإنَّما فتح لحرف الحلق، فكما أن الفتحة ههنا في حكم الكسر لمّا لم تكن الأصل، كذلك تكون الكسرة في ﴿عليهمو﴾ في حكم الضَّمّ، فلا يكون مكروهاً من حيث لم يجيءْ فعُل ونحوه في أصول الأبنية إذ كان الأصل الضَّمّ، كما كان الأصل الكسر في يطأ ويسع ونحوه.

ومما يبيّن ذلك أن ما كان على فِعِل لم يذكر سيبويه منه إلا «إِبِلاً» وإذا جمعت قِرْبة[٢] وسِدْرة ونحوهما قلت: قِرِبات وسِدِرات، فاستمرّ فيه توالي الكسرتين من أجل الجمع، ولم يُرفض ذلك، ولم يكره كما كُره في أصل المقرر قبل الجمع. فكذلك ﴿عليهمو﴾ لا تكره فيه الكسرة قبل الضَّمَّة من أجل إعلال الاتباع وإن كان قد كره في بناء الآحاد، كما لم يكره توالي الكسرتين في سِدِرات من أجل الجمع، وإن كان كره ذلك في الآحاد؛ لأن الضَّمَّة بعد الكسرة ليس من أصل الكلمة وإنَّما اجتلبه الاعتلال، كما اجتلب تواليَ الكسرتين الجمعُ.

---

(١) الحِذْرِيَةُ والحِذْرِياءُ: الأرض الخشنة؛ ويقال لها حَذارِ اسم معرفة. (اللسان ٤/ ١٧٦ مادة: حذر.

(٢) القِربة: الوطب من اللبن، وقد تكون للماء، وقيل: هي المخروزة من جانب واحد؛ والجمع في أدنى العدد: قِرْباتٌ وقِرِباتٌ وقِرَباتٌ، والكثير قِرَبٌ؛ وكذلك جمع كل ما كان على فِعْلة مثل سِدرة وفقرة، لك أن تفتح العين وتكسر وتسكن (اللسان ١/ ٦٦٨ مادة: قرب).

ويؤكّد ذلك أنّهم قالوا في شَقِرة: شَقَريّ، وفي نَمِر نَمريّ. ولم يجىء في شيء من هذا النحو إلاّ فتح العين. وقالوا: صِعِقيّ، فكسروا الفاء مع العين لمّا كان للاعتلال، ولم يكن من أصل البناء.

فأمّا وصل ابن كثير الميم بالواو في ﴿عليهمو﴾ فلأن الأصل الواو، وإنّما أتبع الياء ما يشبهها وترك ما لا يشبهها على الأصل، وكان تقرير الأصل أولى عنده من اتباع الكسرة الكسرة؛ لأنّ اتباع الحركة الحركة على هذا النحو ليس بالمستمرّ.

فإن قلت: فقد جاء في ظُلُمات وسِدِرات وحَفَنات. قيل: هذا التّحريك ليس الغرض فيه الاتباع فقط. ألا ترى أنّه يُفْصَل به بين الاسم والصفة، وكذلك عِصِيّ وحِلِيّ يفصل به بين الواحد والجميع، ولا يلزم الكسر. ومع ذلك فقد أبدل فيه ناس الفتحة من الضَّمَّة، والكسرة، فقالوا: رُكَبَات وسِدَرَات. وقد أُسكن المفتوح في الشعر قال لبيد:

رُحِلْن لِشُقَّةٍ ونُصِبن نَصْباً ... لِوَغْراتِ الهواجر والسَّمومِ[1]

وقال ذو الرّمة[2]:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْن أحشاء قَلبِهِ ... خفوقاً ورَفْضاتِ الهوى في المفاصل[3]

فكأنّه رأى ترك الحرف على أصله أولى من أن يصير به إلى ما لا يطرد. فإن قلت: فقد حُكي عن الخليل وهارون، أنّ ناساً يقولون: ﴿مُرُدِّفِين﴾[4] وقال: فهؤلاء يقولون: مُقُتِّلين، فقاس على قولهم. قيل: قد يمكن أن يقالَ: إنّ ذلك من قوله لا يدلّ على أنّه يرى القياس عليه، وإنّما أراد أنّ القياس على ما ذَكَرَ لو قيس. فأمّا اطّراده فلا

---

(١) الوغرات: (ج) الوغرة: شدة توقّد الحرّ. (لسان العرب ٥/ ٢٨٦ مادة: وغر). السَّمُوم: الريح الحارة، تؤنث، وقيل: هي الباردة ليلاً كان أو نهاراً، تكون اسماً وصفة والجمع سمائم. (اللسان ١٢/ ٣٠٤ مادة: سمم).

(٢) ذو الرُّمَّة (٧٧ـ ١١٧هـ = ٦٩٦ـ ٧٣٥م) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة شاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره. أكثر شعره تشبيب وبكاء وأطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين، وكان مقيماً بالبادية، يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً. وامتاز بإجادة التشبيه. وعشق «مية» المنقرية واشتهر بها. له «ديوان شعر». توفي بأصبهان، وقيل: بالبادية.
الأعلام ٥/ ١٢٤، ووفيات الأعيان ١/ ٤٠٤، والشعر والشعراء ٢٠٦، ومعاهد ٣/ ٢٦٠، وخزانة ١/ ٥١ـ ٥٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٣٣٧، وخزانة الأدب ٨/ ٨٧، ٨٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٤٧، وشرح المفصل ٥/ ٢٨، ولسان العرب ١/ ٤٧٥ (شنب)، والمحتسب ١/ ٥٦، ٢/ ١٧١، والمقتضب ٢/ ١٩٢.

(٤) مردفين: متتابعين. والأصل مرتدفين أي مترادفين. انظر الكتاب ٢/ ٤١٠، والكشاف ٢/ ١٥٧.

يستقيم، بدلالة أن نحو مِغِيرة ومِنْتِن لا يطّرد، وإنَّما يُقتصر به على ما جاء فكذلك ﴿مُرُدِّفين﴾ وإنْ شئت قلت: إن هذا تحريك لالتقاء السَّاكنين، كما أن قولهم، مدُّ كذلك، فيكون هذا مستمرًّا على لغتهم، كما أن رُدُّ كذلك، وإن كان السَّاكن في مُرُدِّفين متقدماً. وقد قال: إنَّها أقل اللغات.

ولم يحذف الواو في عليهمو في الوصل كما حذفها غيره؛ لأنَّها الأصل، وليس إثباتها من الأصول المرفوضة المطّرحة عندهم، كالواو إذا وقعت طَرَفا في الأسماء وقبلها ضمَّة، لكنه مراد في التقدير وإن كان محذوفاً من اللَّفظ عند قوم.

والدليل على ذلك اتّفاق الجمهور على إثباتها إذا اتّصل الضَّمير بها. وبذلك جاء التَّنزيل في قوله: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]. وهذا أقوى في القياس، وأشيع في الاستعمال ممّا حكاه عن يونس: من أنه يقول أعطيتكُمُه؛ لأن مواضع الضَّمير وما يتَّصل به قد رُدَّت فيها أشياء إلى أصولها في غير هذا، كقولهم: والله، وحقك. فإذا وصلوه بالضَّمير قالوا بِكَ لأفعلن. أنشد أبو زيد:

رأى بَرْقاً فأوْضَعَ فوق بَكْرٍ ... فلا بِكِ ما أسالَ ولا أغاما[1]

ويدلّ على ذلك أيضاً أنّ ضمير المؤنث الذي بإزائه على حرفين، وذلك نحو عليكنّ وبكنّ. فالأول من التضعيف بإزاء الميم، والثاني بإزاء حرف اللين. فهذا مما يقوي أنَّه لم يحذفه على وجه الاطّراح والرَفْض، إنَّما حذفه للتخفيف معتدّاً به في الحكم وإن كان محذوفاً في اللفظ.

فأمّا ما انفرد به ورش في روايته عن نافع: من أن الهاء مكسورة والميم موقوفة، إلاّ أن تلقى الميمَ ألف أصليّة مثل: ﴿سواءٌ عليهمو أأنذرتهمو أمْ لمْ تُنْذِرْهم لا يُؤْمِنُون﴾ [البقرة: ٦] فالقياس فيها إذا لقيت الألف الأصلية وإذا لقيت غيرها سواء. وكأنه أحبّ الأخذ باللغتين مثل: ﴿لا يألتكم﴾ و﴿لا يَلِتْكم﴾[2]. فإن قلت: إنَّه لمّا أمِن سقوطها لالتقاء الساكنين، كما تسقط إذا كانت بعدها همزة وصل، وكان المد قبل الهمزة مستحباً بدلالة أن القرّاء قد مدّوا نحو: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] أكثر مما مدّوا: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] ـ ويقوي ذلك اجتلاب من اجتلب الألف بين الهمزتين

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن يربوع في جمهرة اللغة ص٩٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢٥ ونوادر أبي زيد ص١٤٦، وبلا نسبة في الحيوان ١/ ١٨٦، ٦/ ١٩٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٨، والخصائص ٢/ ١٩، ورصف المباني ص١٤٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤، وشرح المفصل ٨/ ٣٤، ٩/ ١٠١، ولسان العرب ١١/ ٣١ (أهل).

وضع البعير إذا عدا وأسرع فهو واضع. البَكْرُ: الفتي من الإبل (ج) أبكر والأنثى البكرة (ج) بكار.

(٢) من سورة الحجرات الآية (١٤) انظر النشر ٢/ ٣٧٦.

في نحو ﴿أَأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] ـ فهو قول. وقال أبو الحسن: إنَّما وقعت هذه القراءة بالمدّ ليُفهِّموا المتعلمين فيمدّوا الهمزة إذا كانت قبلها ألف أو ياء أو واو نحو: حتّى إذا[1]، ونحو: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] قال: والعرب تفعل هذا في حال التطريب، وإذا أراد أحدهم الرقّة والترتيل.

الحجّة لاختلافهم إذا حركوا الميم لساكن يلقاها:

كان ابن كثِير ونافع وعاصم وابن عامر يضمّون الميم إذا لقيها ساكن؛ مثل قوله تعالى: ﴿عليهِمُو الذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿منْ دونهمو امْرأتَين﴾ [القصص: ٢٣]، فأمّا ضمّ ابن كثير ونافع لذلك فهو على قولهما بيِّن، لأنّ ابن كثير في ذلك يُتبع الميم واواً تثبت في اللفظ إذا لم تلق ساكناً، وكذلك نافع في رواية الأكثر عنه؛ لأن مَن روى عنه أن الميم مضمومة، فكأنه قد روى عنه إثبات الواو؛ ألا ترى أنه ليس أحد يضمّ الميم ولا يتبعه الواو في نحو: عليهِمو وعليهُمو، فإذا لقي الواوَ ساكن حُذفت وبقيت الميم على ضمها.

وأمَّا عاصم وابن عامر فكأنهما يريان أن حرف اللين الذي يتبع الميم ـ الواوُ، دون الياء ـ وإن كانا قد حذفاه في اللفظ طلباً للخفة، فإذا لزم التحريك لالتقاء الساكنين رَدّا حركة الأصل عندهما، وإن كانا قد حذفا الواو من اللفظ، وأثبتها ابن كثير ونافع؛ لأن حذف مَن حذفها ليس على جهة الرفض ـ بدلالة أن كثيراً منهم يقولون: ﴿كُنْتُمُو فاعلين﴾ [يوسف: ١٠] وعَلَيْهِمو مال ـ فإذا احتاجا إلى التحريك ردّا حركة الأصل كما رد الجميعُ حركة الأصل التي هي الضم في قولهم: مُذُ اليوم لمَّا احتيج إلى التحريك لالتقاء الساكنين؛ ويدل على أن حركة الساكن المحرك في التقاء الساكنين إذا كانت أصلاً كانت أولى من الحركة المجتلبة لالتقاء الساكنين أن أحداً لم يقل: ﴿إليهُم اثنين﴾[2] [يس: ١٤]، فيكسر بعد الضمّ لما لم يقل أحد عَلَيْهُمِي. فلولا أن حركةَ الأصل أولى من المجتلبة لجاز تحريك هذا النحو بالكسر، كما حرّك غيره مالا حركة له في الأصل. ومما يقوي تحريكهم إيّاه بالضم أنه حرف ضمير كما أن الواو في اخشَوا كذلك، وكما اتّفق الجمهور على تحريك الواو في اخشُوا بالضم وجعلوا مُصْطَفُو اللَّهِ مثله من حيث كان مثل اخشوُا فيمن قال: أكلوني البراغيث، مع أن المحرك واو، كذلك حرّكوا الميم بالضمة لأنها مع الميم أسهل منها مع الواو. ومَن زعم أن تحريك ذلك بالضمِّ لأنه فاعل دخل عليه قول من كسر فقال: اخشوِا القوم، وقولهم: اخَشي القوم، وفي غير التقاء الساكنين: ذهبتَ وذهبتِ.

---

(١) ربما يشير إلى الآية (٧٣) من سورة الزمر.

(٢) انظر الهامش السابق.

ومما يقويّ تحريك الواو بالضمّ أنّ قوماً شبّهوا التي لغير الضمير بها، فقالوا: ﴿لوُ استطعنا﴾ [التوبة: ٤٢]، فحرّكوها بالضمّ. فأمّا: ﴿أوُ اخرجوا﴾ [النساء: ٦٦] و﴿أوُ انقص﴾ [المزمل: ٣]، فعلى حدّ: ﴿وقالتُ اخرج﴾ [يوسف: ٣١]، فدلّ قولهم ﴿لوُ استطعنا﴾ [التوبة: ٤٢]، وتشبيهُ غير الضمير بالضمير على استحكام الضمّة في الواو؛ كما دلّ قول من قال: منهِم وعليكِم وأحلامِكم على استحكام الكسرة في عليهِم وبهِم وما أشبه ذلك.

الحجّة لأبي عمرو في قراءته: ﴿عليهِم الذلّة﴾ [البقرة: ٦١] ونحوه بكسر الميم:

فأمّا قول أبي عمرو: ﴿عليهِم الذلّة﴾ [البقرة: ٦١] و﴿إليهِم اثنين﴾ [يس: ١٤]، فتحريكه بالكسر ليس على حَدّ قوله: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمل: ٢] و﴿أَحَدُنِ اللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، ولكن كأن الأصل عنده في الوصل عليهمِي، فحذف الياء استخفافاً، كما حذف عاصم وابن عامر ونافع في إحدى الروايتين لذلك، فلمّا حَرَّك لالتقاء الساكنين، أتى بحركة الأصل التي هي الكسر، كما أتى أولئك بالضمّ؛ لأنَّ الكسر في قوله: ﴿عليهِم الذلّة﴾ و﴿إليهِم اثنين﴾ على قوله في أنه أصل، نظير الضمّ في قول ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، فكانا حركة الأصل أولى من أن تجتلب حركة؛ كما أنَّ تحريك مُذْ بالضمّ أولى. وعلى هذا قال سيبويه: في ترخيم رادٍّ اسم رجل على قول من قال: يا حارِ، يا رادِ أقبل، فحرَّك لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت للحرف في الأصل، ولم يجعله بمنزلة ترخيم[1] إسحارّ[2]، لأنَّ الراء الأولى فيه لا حركة لها في الأصل كحركة عين رادّ فأتبع الحركة ما قبلها، لأنَّ حركة التقاء الساكنين تتبع كثيراً ما قبلها، كقولهم: رُدُّ وعضَّ وفِرَّ، وكقولهم: انطلق.

فإن قلت: فقد قدَّمت أن حركة الإتباع لا تطرّد، ولا يقاسُ عليها، قيل له: ليس هذا بقياس، ولكنه مسموع، كما أن مِغِيرة مسموع، وكما أن حِلِيّ وعِصِيّ ومُرُدِّفين كذلك، ومع ذلك فقد اطّردت هذه الحَرَكة في قول من قال: رُدُّ وعَضَّ وفِرَّ والأظهر في مُرُدِّفين أنه مطّرد في بابه.

وممّا يقويّ تحريك هذه الميم بالكسر من جهة القياس، أنَّهم قد أتبعوا حركة الميم الدالة على اسم الفاعل الكسر، مع أنَّ ذلك يزيل صورة دلالتها على ما أريد فيها. فإذا جاز في ذلك كان في حركة علامة الضمير التي لا تتعلق بها دلالةٌ على معنىً

---

(١) رخّم الكلمة: حذف بعض حروفها للتخفيف. ومنه: ترخيم المنادىٰ بحذف حرف أو أكثر من آخره كترخيم (فاطمة) في: أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل.

(٢) الإسحارّ والأسحارّ: بقل يسمن عليه المال، واحدته إسحارة وأسحارة (لسان العرب ٤/ ٣٥٢ مادة: سحر).

أجوز. وممّا يقويّ إتباع الميم في الكسر الهاء، أنّ حركة الإتباع قد جاءت عنهم مع حجز حرف بين الحركتين، وذلك قولهم: أجُوءُك في أجيئك ومِنْتن.

وأما قولهم: أُنْبُؤُك ومُنحَدُر من الجبل، فإن قولهم: منْحَدُر تبعت الضمة فيه ضمة الإعراب، كقولهم: ابنُمٌ وامروٌ، وأخوك، وفوك، وذو مال. فأمّا قولهم: أنْبؤُك، فإن شئت أتبعت ضمّة العين ضمّة الإعراب مثل مُنحَدُر، وإن شئت أتبعتها ضمة همزة المضارعة، وإن كان الحرف قد حَجز مثل منتن.

ومما يقويّ ذلك، أن أبا عثمان قال حدثني محبوب بن الحسن القرشي عن عيسى[1]، قال: كان عبد الله بن أبي إسحاق يقرأ: ﴿**بين المِرْء وقلبه**﴾[2] [الأنفال: ٢٤] ويقول: رأيت مَرْءا وهذا مُرْء.

ومن ذلك أنّهم قد احتملوا من أجل إتباع الحركات ما رفضوه في غيره وذلك قولهم: يِخطِّف، ويِكتِّب، فكسروا الياء في المضارعة إتباعاً لما بعدها، ولوَلاَ ذلك لم تُكسر الياء، لأن من يقول: أنت تِعلم لا يقول: هو يِعلم.

فأمّا ما حكاه من قولهم: هو يئْبَى، فليس مما يعترض به لشذوذه، فإنّما الكسرة في يِخطِّف لاستحباب قائله للإتباع، كما أنّ من قال: يِبجل، استجاز الكسر في الياء مع امتناعه في يِعلم ليتوصل بذلك إلى قلب الواو ياء، فكذلك كسر فيما ذكرنا ليصل به إلى الإتباع.

قال أبو الحسن: من قال يِخطِّف كسر الخاء لاجتماع الساكنين ثم كسر الياء، أتبع الكسرة الكسرة وهي قبلها، كما أتبعها إيّاها وهي بعدها. وإتباع الآخرِ الأوّل في كلام العرب كثير، ويتبعون الكسرة الكسرة في هذا الباب. يقولون: قِتِّلُوا وفِتِّحوا يريدون افتَتَحوا.

وممّا يؤكد ذلك أن أبا الحسن قال: رَوَى عيسى بن عمر أن بعض العرب يثقِّل كل اسم أوّله مضموم إذا كان على ثلاثة أحرف، نحو: العُسْر، واليُسر، والحُكم، والرُّحم. ومن الإتباع قولهم: هذا فوك ورأيت فاك، ومررت بِفيك. ومثله قولهم: ذو

---

(١) هو عيسىٰ بن عمر الثقفي بالولاء (توفي ١٤٩هـ = ٧٦٦م) أبو سليمان، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وعلىٰ طريقته مشىٰ سيبويه وأشباهه، وهو من أهل البصرة. ولم يكن ثقفياً وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالي خالد بن الوليد المخزومي، وكان صاحب تقعر في كلامه، مكثراً من استعمال الغريب له نحو سبعين مصنفاً احترق أكثرها، منها «الجامع» و«الإكمال» في النحو.

الأعلام ٥/ ١٠٦، ووفيات الأعيان ١/ ٣٩٣، وإرشاد الأريب ٦/ ١٠٠، وخزانة الأدب ١/ ٥٦.

(٢) انظر البحر المحيط ٤/ ٤٨٢.

مال، إلا أن ذو لا يضاف إلى المضمر، لمّا حُذفت اللام من فم تبعت الفاءُ العين التي هي حرف الإعراب عندنا. فإن أضفته إلى المتكلم، قلت: هذا فِيَّ ورأيت فِيَّ، وفي فِيَّ. ولا يجوز في موضع النصب فاي.

وإنّما اتّفقت الألفاظ الثلاثة على لفظ واحد إذا أضاف المتكلم إلى نفسه؛ لأنّ حرف الإعراب ينقلب إلى الحرف المجانس للحركة التي تجب له؛ ألا ترى أنّه يكون في موضع الرفع واواً، وفي الجرّ ياء، وفي النصب ألفاً، ثم تتبعه الفاء؟ فكذلك إذا أضافه إلى نفسه انقلبت ياء؛ لأنّ حركة الحرف الذي يلي الياءَ في جميع أحواله الكسر، فإذا كان كذلك وجب أن يكون ياء في الأحوال الثلاث إذا أضفته إلى نفسك كما يكون في الجرّ؛ لاجتماع الحركتين على لفظ واحد، وليس هذا في موضع النصب إذا أضفته إلى نفسك بمنزلة عصاي؛ لأنَّ حرف اللين في عصاي لا ينقلب بحسب الحركة التي تجب له كما ينقلب في فيك.

فأمّا افتراق الحركتين بأن إحداهما حركة إعراب، والأخرى حركة بناء، فليس ممّا يوجب اختلافاً فيما ذكرنا؛ كما لم يوجب في قولهم: ابنُم؛ ألا ترى أنهم أتبعوا النون فتحة التثنية في قولهم:

ومنا لَقِيطٌ وابنُماهُ وحاجبٌ مؤرِّثُ نيرانِ المكارمِ لا المُخْبي[1]

كما أتبعوها فتحة النصب فيما أنشده أبو زيد:

تَبُزُّ عَضَارِيطُ الخميسِ ثِيَابَها فأبْأَسْتَ رَبَّاً يومَ ذلكَ وابْنَما[2]

وقد قال قائل في قولهم ابنم: إن النون إنما جعلت حركته تابعة لحركة الميم؛ لأنّها قد كانت تتحرك بهذه الحركات، فزيدت الميم فتبعته لذلك. وليس هذا بمستقيم؛ لأنّهم قد فعلوا ذلك بامرىءٍ؛ ولم يحذف منه شيء؛ ألا ترى أنَّ الهمزة في تخفيف امرىء المسكَّن الفاء تكون بين بين، ولا تحذف لتحرّك ما قبلها، فيقول: إنّ العين قد تحركت لحذف الهمزة، وجرى الإعراب عليها كما جرى على الباء من

---

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة ١/ ٣٩٦، وفي لسان العرب ١٤/ ٢٢٣:

- ومنّا ضرارٌ وابنماهُ وحاجبٌ مؤجِّجُ نيرانِ المكارم لا المُخْبي

البيت من الطويل، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ١/ ١٢٥، والأزهية ص٢٤، ولسان العرب ١٤/ ٢٢٣ (خبا)، والمقتضب ٢/ ٩٣، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٣٠٨.

خبت النار والحرب والحدّة تخبو خبواً: سكنت وطفئت وخمد لهبها.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٦/ ٢١ (بأس).

بزّه بزّاً: غلبه. وـ: سلبه. العضاريط: التُّبّاع ونحوهم، الواحد عُضْرط وعضروط أبأس الرجل: حلت به البأساء.

الخَبِ. ويدلّ على بُعد اعتبار ذلك، أنَّهم أتبعوها الفاء فيما حكيناه عن ابن أبي إسحاق، مع أنَّها لا يجوز أن تتحرك بحركة إعراب، فتحريك النون من ابنم على حدّ تحريك الفاء من المرء. على أنَّهم قد قالوا: غَدٌ فحذفوا، وغَدْوٌ، فأتمّوا، ولم يفعلوا به ما فعلوا بفمٍ، وهو مثله في الزنة، وفي أن نُقِصَ مرّة وأُتمَّ أخرى.

وما ثبت مما ذكرناه من قولهم في فِيَّ يدلّ على فساد قول من قال: إن هذه الكلم معرَة من مكانين. ألا ترى أنهم أتبعوا حركة البناء، كما أتبعوا حركة الإعراب في هذا وفي تثنية ابنم في قوله: وابنماه. والحركة التي تتبع الحركة على ضربين: أحدهما: إتباع ليست للإعراب حركة ليست للإعراب نحو: مِغيرة، ومِنْتِن، ويُعْفُر، وظُلُمَات، والآخر: إتباع حركة ليست للإعراب حركة إعراب، وذلك مثل: امرُؤ، وابْنُم، وفوك، وأجُوءُكَ، وأُنْبُؤُكَ، والحرف المذكور في الكتاب بعكس هذه القسمة، من النادر الذي لا حكم له. وهو مثل تشبيههم حركة الإعراب بحركة البناء في نحو:

أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقَبِ[1]

شبهه بَعضُد.

فأمّا ما قيل من قولهم: ﴿**فلإمّه**﴾ [النساء: ١١]، فإنّه يذكر في هذا الكتاب في موضعه إن شاء الله.

الحجّة لحمزة والكسائي في قراءتهما ﴿**عليهُمُ الذِّلة**﴾ [البقرة: ٦١] و﴿**من دونهُمُ امرأتين**﴾ [القصص: ٢٣].

فأمّا قول حمزة والكسائي: ﴿**عليهُمُ الذِّلة**﴾، و﴿**من دونهُمُ امْرأتين**﴾، فإنَّ تحريك حمزة الميم، في: عليهُمُ ولديهُمُ، وإليهُمُ، خاصّةً بالضم مستقيمٌ حسنٌ؛

---

(١) تمام البيت:

ـ فاليوم أشرب غير مُستحقب إثماً من اللَّهِ ولا واغلِ

البيت من السريع، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص١٢٢، وإصلاح المنطق ص٢٤٥ـ ٣٢٢، والأصمعيات ص١٣٠، وجمهرة اللغة ص٩٦٢، وحماسة البحتري ص٣٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٦ ٨/ ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥، والدرر ١/ ١٧٥، ورصف المباني ص٣٢٧، وشرح التصريح ١/ ٨٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦١٢، ١١٧٦، وشرح شذور الذهب ص٢٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٦، وشرح المفصل ١/ ٤٨، والشعر والشعراء ١/ ١٢٢، والكتاب ٤/ ٢٠٤ ولسان العرب ١/ ٣٢٥ (حقب)، ١٠/ ٤٢٦ (دلك) ١١/ ٧٣٢ (وغل)، والمحتسب ١/ ١٥، ١١٠ وتاج العروس (وغل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٦، والاشتقاق ص٣٣٧، وخزانة الأدب ١/ ١٥٢، ٣/ ٤٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩، والخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٩٦ والمقرب ٢/ ٢٠٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٤.

استحقبه: احتمله. الواغل: الداخل على القوم في شرابهم، وقيل: هو الداخل عليهم في طعامهم.

وذلك أنه يضم الهاء في هذه الأحرف ولا يكسرها، فإذا ضمّها لم يكن في تحريك الميم إلا الضمّ، ولم يجُز الكسر، ألا ترى أنَّه لم يكسر الميم أحد ممّن ضمّ الهاء؛ نحو: عليهُم الذلةُ، وإنما يكسِر هذه الميم لالتقاء الساكنين مَن يكسر الهاء فيُتبعها حركة الميم؟ واجتماعهم على ذلك يدلّ على أنّ المحرّك لالتقاء الساكنين إذا كانت له حركة أسكن عنها، كان تحريكه بتلك الحركة التي كانت له أولى من اجتلاب حركة لالتقاء الساكنين لم يتحرك الحرف بها في غير التقائهما. وعلى هذا قالوا: مُذُ اليوم، فحركوا الذال بالضمّ، فكذلك تحريك حمزة هذه الميمَ في ﴿عليهُمُ﴾ والحرفين الآخرين بالضم.

وأمّا موافقة الكسائيّ له في عليهمُ ولديهم، واتفاقهما على تحريك الهاء من ضمير المجرور أو المنصوب المجموع بالضم إذا لقيت الميمُ ساكناً مع كسرهما هذه الهاء في غير هذه المواضع إلاّ ما انفرد به حمزة في عليهمُ وإليهمُ ولديهمُ فوجهه أن ذلك لغة، كما أن الكسر لغة فكأنّهما أحبّا أن يأخذا باللغتين جميعاً، كما قرأ غيرهما: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] وكما قرىء: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿ولتُكَمِّلوا العدة﴾ وكما قال: ﴿لا يَأْلِتْكم مِنْ أعمالكم شيئاً﴾، و﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ﴾[1] [الحجرات: ١٤] ونحو ذلك، ممّا قد أُخِذ فيه بلغتين وأكثر، نحو قوله: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[2] [الإسراء: ٢٣]. وفي ذلك توسعة وتسهيل وأخْذ بظاهر الخبر المأثور: «نَزَل القرآن على سبعة أحرف كلُّها شافٍ كاف»[3]. ومثل قولهما في هذا من الأخذ باللغتين، ما رُوي عن نافع من قراءته مرة: ﴿عليهِمو﴾ وأخرى ﴿عليهِمْ﴾.

فإن قلت: فإن حركة التقاء الساكنين حركة غير معتدّ بها لأدلة قامت على ذلك، وإذا لم يعتدّ بها وجب ألاّ تُتبع غيرَها، فيلزمُ ألاّ تَضُمَّ الهاءَ معها كما لا يضمها إذا لم تكن الميم متحركة؛ فإذا ضمَّ الهاء في هذا الموضع دون غيره فكأنَّه أتبع حركة الهاء التحريك لالتقاء الساكنين قيل: إنّ هذا الكلام مما يجوز أن يرجّح

---

(١) قرأ أبو بكر ﴿ولتكَمِّلُوا العِدّة﴾ بفتح الكاف وتشديد الميم، وقرأ الباقون بإسكان الكاف وتخفيف الميم. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١).

(٢) قرأ أبو عمرو ﴿وَلاَ يَئْلتكم﴾ بهمزة ساكنة، وهو يبدلها ألفاً إذا قرأ بترك الهمز؛ وقرأ الباقون بغير همز. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٥٢).

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٢/ ٣٠٠، ٤/ ٢٠٤، ٥/ ١٦، ٦/ ٤٣٣، ٤٦٣)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ٧/ ١٥١، ١٥٢، ١٥٤)، والسيوطي في (الدر المنثور ٢/ ٦)، والخطيب البغدادي في (تاريخ البغدادي ١١/ ٢٦)، والربيع بن حبيب في (المسند ١/ ٨)، (هروي ٣/ ١٥٩، ١٦٠) وابن أبي شيبة في (المصنف ١٠/ ٥١٦)، والألباني في (السلسلة الصحيحة ١٥٢٢).

به قول من خالفهما في ذلك فإذا تؤول قولهما على ما قدمناه لم يدخل هذا السؤال عليه.

فأما الأدلة على أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين غير معتدٍّ به؛ فمنها أنَّهم قالوا: رَمَت المرأة وبَغت الأمة. فحذفوا الألف المنقلبة عن اللام لسكونها وسكون تاء التأنيث؛ ولمّا حُركت التاء لالتقاء الساكنين لم يردّ الألف ولم يثبت كما لا يثبت في حال سكون التاء. وكذلك: لم يَخَف الرجل، ولم يقُل القوم، ولم يَبع الناس و﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمل: ٢].

ولو كانت الحركة معتداً بها لثبتت العين كما ثبتت في: لَم يقولا، ولم يخافا. ومِن ثم ثبتت العين مع الخفيفة والشديدة، إذا قال: قُولنْ ذاك، وبِيعنَّ هذا.

فدلَّ أن التحريك ليس لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد جاء:

أَجِرِّهِ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ[1]

فردَّ الألف التي كانت حُذفت للجزم، واللام التي بعدها متحركة لالتقاء الساكنين، فهلاّ دلّ ذلك على الاعتداد بحركة التقاء الساكنين وقوّى ذلك قول من قال: ﴿**عليهُمُ الذلّة**﴾، و﴿**من دونهُمُ امرأتين**﴾، فضمّ الهاء لمّا انضمت الميم. فالقول: إنَّ ذلك من القلّة بحيث إن لم يعتبر به المعتبر كان المذهب على أنّ الألف يجوز أن تكون على حدها في «منتزاح»[2].

فإن قلت: فقد اعتُد بحركة التقاء الساكنين في موضع آخر، وذلك قوله: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١]، ألا ترى أنّ من يقول: لم يكُ زيد منطلقاً، إذا تحرك لالتقاء الساكنين لم يحذف. كما أنَّه إذا تحرك بحركة الإعراب لم يحذف؟ فالقول: إنّ ذلك أوجه من الأول؛ من حيث كثر في الاستعمال. وجاء به التنزيل. فالاحتجاج به أقوى.

فأمّا حذف الشاعر له مع تحركها بهذه الحركة كما يَحذفها إذا كانت ساكنة فإن هذه الضرورة من ردّ الشيء إلى أصله نحو: «ضَنِنوا»[3] لأنّ الاستعمال فيه الإثبات كما

---

(١) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) من البيت القائل:

ـ مهلاً أعاذلَ قد جَرَّبتِ من خُلُقي ... أنّي أجُودُ لأقوام وإن ضَنِنُوا

البيت من البسيط، وهو لقعنب بن أم صاحب في الخصائص ١/ ١٦٠، ٢٥٧، وسمط اللآلي ص٥٧٦ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٨، والكتاب ١/ ٢٩، ٣/ ٥٣٥، ولسان العرب ١١/ ٤٢٠ (ظلل)، ١٣/ ٢٦١ (ضنن)، والمنصف ١/ ٣٣٩، ٢/ ٣٠٣، ونوادر أبي زيد ص٤٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب=

أعلمتك. فهذا يجري مجرى ﴿اسْتَحْوَذَ﴾ في أن القياس كان على نظائره أن يُعلّ، كما كان القياس في النون أن يُستعمل حذفها في حال السعة إذا كانت الحركة غير لازمة ولكن الاستعمال جاء بغيره.

ومن ذلك قولهم: اضربِ الاثنينِ. واكتُبِ الاسم. فحركت اللام من افعَل بالكسر لالتقاء الساكنين. ثم لَمَّا حركت لام المعرفة من الاثنين والاسم لم تسكن اللام من افعل كما لم تسكنها في نحو: اضرب القوم، لأن تحريك اللام لالتقاء الساكنين، فهي في تقدير السكون، فكما أنَّ لام افعل إذا وقع بعدها ساكن يحرك ولا يسكن؛ فكذلك إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء الساكنين، تُحرك من حيث كانت الحركة غير معتد بها، فصارت من أجل ذلك في حكم السكون.

فإن قلت: فكيف حُرِّكت لام المعرفة في اضرب الاثنين لالتقاء الساكنين، وهلاّ حَرَّكْتَ الثاء لأنهما في كلمة واحدة، والساكنان إذا التقيا في كلمة واحدة حُرّك الثاني منهما، نحو أين وكيف؟. فالقول في ذلك أنَّ لام المعرفة، وإن كانت بمنزلة ما هو نفس الحرف لدخول العامل عليها، وأنّها أشدّ اتصالاً بالكلمة التي هي فيها من حرف التنبيه في قولهم: هذا، ونحوه لاكتساب الكلمة بها معنى لم يكن لها إذا لم يدخلها. فالقول: إنها قد جرت مجرى المنفصل منها لمّا لم تكن أصلاً فيها كما كان في التذكّر كذلك، وذلك قولهم: ألِي، إذا تذكروا، نحو: الخليل، والقوم، ولذلك كرِّرت في قوله:

بالشحم إنَّا مَلِلناه بَجَل[1]

ويدل على أن التحريك للساكنين غير معتدّ به، أنهم قالوا في الجزم: لم يضربا، ولم يضربوا، فحذفوا النون في هذه المواضع، كما حذفوا الألف والياء والواو السواكن إذا كُنّ لاماتٍ، من حيث عُودلن بالحركة، ولو كانت حركة النون معتدّاً بها لحذفت هي من دون الحرف، كما فُعل ذلك بسائر الحروف المتحرّكة إذا لحقِها الجزم. ويدلّ على ذلك أيضاً اتفاقهم على أن المِثلين إذا تحرّكا ولم يكونا للإلحاق أو شاذاً عن الجمهور، أدغموا الأوّل في الآخِر، وقالوا: ارْدُدِ ابنك واشمَم الريحان[2]، فلم يدغموا في الثاني إذا تحرك لالتقاء الساكنين، كما لم يدغموه قبل هذا التحريك، فدلّ ذلك على أنَّ

= ١/ ١٥٠، ٢٤٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٤١، وشرح المفصل ٣/ ١٢، ولسان العرب ١٢/ ١٥٧ (صمم)، والمقتضب ١/ ١٤٢، ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤، والمنصف ٢/ ٦٩.

(١) بجل: بمعنىٰ حَسْب، وهي ساكنة أبداً. (لسان العرب ١١/ ٤٥ مادة: بجل).

(٢) الرَّيحانُ: كل نبت طيب الرائحة من أنواع المشموم. الواحدة ريحانة. أو هو جنس من النبات طيب الرائحة من الفصيلة الشفوية.

التحريك لالتقاء الساكنين لا اعتداد به عندهم. ويدلّ على ذلك أيضاً أنَّ الواوات إذا تحرّكت بالضمّ، جاز أن تبدل منها الهمزة. نحو: أُقِّتت[١] وأدْؤُر[٢] والنَؤُور[٣]، و:

كـأن عـيـنـيـه مـن الـغُـؤور[٤]

ولم يبدلوا الهمزة منها إذا تحركت بالضم لالتقاء الساكنين، كما لم يبدلوها منها إذا كانت ساكنة لمّا لم يكن بتحريك الساكنين اعتداد. والذي حُكي من همز بعضهم لذلك يَجْري مجرى الغلط.

وقد جعلوا ما لم يلزم من الحركات كما لم يلزم من حركة التقاء الساكنين في أن لم يعتدّ به، كما لم يعتدّ بالتحريك لالتقائهما، وذلك لاجتماع الصنفين في أنّ الحركة فيهما غير لازمة. فمن ذلك قولهم: رَمَتا وغَزتَا، لما لم تلزم حركة التاء وإنَّما هي لمجاورة الألف، لم يعتدّ بها، فلم تُردّ الألف المنقلبة عن اللام في فَعَلَ كما لم تُردّ في رمت المرأة لمّا كانت حركة التاء غير لازمة؛ كما كانت في رمت المرأة كذلك.

فإن قلت: فقد وقع الاعتداد بها في قوله:

لـهـا مَـتْـنـتـان خـظـاتـا[٥]

---

(١) التوقيتُ والتَّأقيتُ: أن يُجعل للشيء وقتٌ يختص به، وهو بيان مقدار المُدّة.
وقوله تعالىٰ: ﴿**وإذا الرسلُ أُقّتتْ**﴾ قال الزجاج: جُعل لها وقتٌ واحد للفصل في القضاء بين الأمة وقال الفراء: جُمِعت لوقتها يوم القيامة؛ واجتمع القرّاء علىٰ همزها، وهي في قراءة عبد الله: وُقّتتْ وقرأها أبو جعفر المدني وُقِتَتْ، خفيفة بالواو، وإنما همزت لأن الواو إذا كانت أول حرف وضُمَّت هُمزت؛ يقال: هذه أُجُوهٌ حسانٌ بالهمز، وذلك لأن ضمة الواو ثقيلة، وأُقّتتْ لغة مثل وجوه وأجوه. (لسان العرب ٢/ ١٠٧، ١٠٨ مادة: وقت).

(٢) الأدؤر والأذُور: (ج) الدار: المحل يجمع البناء والعرصة، أنثىٰ، قال ابن جني: هي من دار يدور لكثرة حركات الناس فيها. (للتوسع انظر لسان العرب ٤/ ٢٩٨ مادة: دور).

(٣) النَّؤورُ: دخان الشحم. والنؤور: النِّيلَنْجُ؛ عن ابن الأعرابي. (لسان العرب ٥/ ١٨٩ مادة: نأر).

(٤) قطعة من رجز تمامه:

ـ كـأنَّ عـيـنـيـه مـن الـغُـؤورِ ... بـعـد الإنـىٰ وعـرق الـغـرورِ
ـ قَـلْـتـانِ، فـي لـحـدي صَـفـاً مـنـقـور ... صـفـران أو حـوجـلـتـا قـارورِ
ـ غـيَّـرتـا بـالـنَّـضـحِ والـتـصـبـيـر ... صـلاصـل الـزيـتِ إلـىٰ الـشـطـورِ

الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٤٦، ٣٤٧، ولسان العرب ١١/ ١٤٦، ١٤٧ (حجل) ٣٨٤ (صلل) ومجمل اللغة ٢/ ١٤٢، وديوان الأدب ٢/ ٣٩، ٣/ ٣٩٣، وكتاب العين ٧/ ٨٤، وتاج العروس (حجل، صلل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/ ١٤٠، وتهذيب اللغة ٤/ ١٤٦، ٤٢١، والمخصص ١/ ٥٣، ١٢٢، وجمهرة اللغة ص٤٤٠ـ ١١٧٧، ١٢٠٦.

(٥) من البيت القائل:

ـ لـهـا مَـتْـنـتـانِ خَـظَـاتَـا كـمـا ... أكـبَّ عـلـىٰ سـاعـديـهِ الـنَّـمِـرْ =

فالقول فيه أنّه بمنزلة ما تقدّم من قوله: ولا تُهاله. وقد قيل: إنَّه حذف منها نون التثنية، وليس ذلك عندنا بأوجه القولين؛ لأنَّ حذف نون التثنية إنَّما جاء في الموصولة نحو:

.....إن عَمّيَّ اللَّذَا قَتَلا[1] .....

ونحو:

الحافظو عورة العشيرة[2]

والحذوف تخصَّص ولا تقاس

وكذلك قول من ذهب إلى الحذف في قوله:

قَدْ سَالَم الحَيَّاتُ منهُ القَدَمَا[3]

= البيت من المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص١٦٤، والأشباه والنظائر ٥/ ٤٦، وإنباه الرواة ١/ ١٨٠، والحيوان ١/ ٢٧٣، وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٠، ٥٧٣، ٥٧٦، ٩/ ١٧٦، ١٧٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٤، وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٩٢٣، وشرح شواهد الشافية ص١٥٦، ولسان العرب ١٣/ ٣٩٨ (متن)، ١٤/ ٢٣٣ (خظا)، وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٤٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٠، ولسان العرب ١٥/ ٤٢٩ (الألف) ومغني اللبيب ١/ ١٩٧، والمقرب ٢/ ١٨٧، ١٩٣، والممتع في التصريف ٢/ ٥٢.

(١) تمام البيت:

- أبني كُليبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قتلا الملوكَ وفكّكا الأغلالا

البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص٣٨٧، والأزهية ص٢٩٦، والاشتقاق ص٣٣٨، وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥، ٦/ ٦، والدرر ١/ ١٤٥، وسر صناعة الأعراب ٢/ ٥٣٦، وشرح التصريح ١/ ١٣٢، وشرح المفصل ٣/ ١٥٤، ١٥٥، والكتاب ١/ ١٨٦، ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج)، ١٤/ ٢٣٣ (حظا)، ١٥/ ٢٤٥ (لذي)، والمقتضب ٤/ ١٤٦، وتاج العروس (لذي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٢، وأوضح المسالك ١/ ١٤٠، وخزانة الأدب ٨/ ٢١٠، ورصف المباني ص٣٤١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٨٤، والمحتسب ١/ ١٨٥، والمنصف ١/ ٦٧.

(٢) تمام البيت:

- الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهمُ من ورائنا نَطِفُ

البيت من المنسرح، وهو لعمرو بن امرىء القيس في خزانة الأدب ٤/ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، والدرر ١/ ١٤٦، وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٧، ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص١١٥، وملحق ديوانه ص٢٣٨ ولعمرو بن امرىء القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب ٩/ ٣٦٣ (وكف)، ولشريح بن عمران، أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٥، ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب ٦/ ٦، والكتاب ١/ ١٨٦، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٣٢٤، وإصلاح المنطق ص٦٣ وجواهر الأدب ص١٥٥، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٢، ٤٦٩، ٨/ ٢٩، ٢٠٩، ورصف المباني ص٣٤١ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٨، والكتاب ١/ ٢٠٢، والمحتسب ٢/ ٨٠، والمقتضب ٤/ ١٤٥ والمنصف ١/ ٦٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

(٣) الرجز لمساور بن هند العبسي في لسان العرب ٥/ ٣٦٦ (ضمز)، ١٢/ ٣٥٦ (ضرزم)، ولمساور بن هند العبسي أو لأبي حيان الفقعسي في التنبيه والإيضاح ٢/ ٢٤٤، وللدبيري أو لعبيد بن علس في تاج=

ولا يَقْوى ما ذهبوا إليه من قول أبي دُوَاد:

ومتنان خظاتان كزُحلوف من الهضْبِ[١]

لأن هذا يكون تثنية والأول مثال ماض كغزا أو رمى.

ومن ذلك قولهم: اضربِ الاجَل، لمّا كانت حركة اللام حركة الهمزة ولم تكن لازمة في قول من حقّق؛ كما لم تلزم حركةُ التقاء الساكنين، أقررت الكسرة على الباء؛ كما أقررتها في اضربِ الاثنين، لاجتماع الحركتين في أنّهما لا تلزمان.

وعلى هذا تقول: مِلاَن.

وما أنس مِ الأشياء[٢]

فلا ترد النون التي حذفتها لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ اللام في تقدير السكون من حيث كانت متحركة بحركة الهمزة. وعلى هذا تقول: ﴿**قَالُ لاَنَ جئتَ بالحق**﴾ [البقرة: ٧١] فلا تردّ الواو، كما لم تسكّن الباء في قولهم: اضربِ الاْجَل. ومن قال: ﴿**قالوا لاَن جئتَ بالحق**﴾ فردّ الواو لحركة اللام فإنَّ هذا على قياس قولهم: لَحْمر، لمّا جعلت الحركة بمنزلة اللازمة حُذفت همزة الوصل التي إنَّما تُجتلب لسكون اللام. وقياس هذا أن يسكن الباء في اضربْ لاَجل ولا تكسرها كما كسرها مَن لم يعتدّ بالحركة. وهذا مما يقوي قراءة حمزة والكسائي.

ألا ترى أن الحركة التي ليست بلازمة جُعلت بمنزلة اللازمة في أن حُذفت همزة الوصل قبلها؟ فكذلك يجعلان الحركة التي لالتقاء الساكنين وإن كانت غير لازمة بمنزلة اللازمة، فيختاران أن يُتبعاها المضمومة في ﴿**عليهُمُ الذلة**﴾ و﴿**من دونهُمُ امرأتين**﴾ وإن لم يختاراها في غير هذا الموضع ليكون الصوت من جنس واحد وضرباً واحداً. وقد أخذ أبو عمرو مثل ذلك أيضاً معهما. وذلك في قراءته: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾[٣]

= العروس (ضرزم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١/ ٣٣١، ٣/ ٣١١، وجمهرة اللغة ص١١٣٩، والمخصص ١٦/ ١٠٦، وتاج العروس (شجعم).

(١) البيت من الهزج، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص٢٨٨، والحماسة البصرية ٢/ ٣٢٧ وسر صناعة الإعراب ص٤٨٤، ٤٨٧، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٩٩، ولسان العرب ١٤/ ٢٣٣ (خظا)، والمعاني الكبير ١/ ١٤٥، ولعقبة بن سابق في الأصمعيات ص٤١، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ص٥٢٦.
الخَظاةُ: المُكتنزة من كل شيء. الزُّحلوفُ: المكان الزَّلِقُ في الرمل والصفا، وهي آثار تزلّج الصبيان، يقال لها: الزحاليف، شبّه مسّها في سِمنها بالصفاة الملساء (اللسان ١٤/ ٢٣٣).

(٢) البيت في الأغاني ٢/ ٣٧٩، ٣٨٤ وهو لجميل تمامه:

ـ وما أنس مِ الأشياء لا أنس قولها وقد قربت نضوي أمصر تريد

(٣) قرأ ورش وأبو عمرو ﴿**عاداً الاْولىٰ**﴾ بضم اللام وتشديدها من غير همز، وقرأ قالون مثلها إلا أنه أتىٰ بعد اللام بهمزة ساكنة بدلاً من الواو، وقرأ الباقون بإسكان اللام وإثبات همزة مضمومة=

[النجم: ٥٠]، ألا ترى أن حكم المدغم فيه أن يكون متحركاً ولا يكون ساكناً، فإنمّا تجعله على لغة من قال: لَحْمر، كما تأوّله أبو عثمان.

فإن قلت: فلِم لا تحمله على قول من قال: الَحَمَرَ، فلم يسقط همزة الوصل لأن الحركة غير لازمة، فلما أَدغمت النون في اللام الساكنة حَرَّكتها، كما حركت غُض ونحوه، وإن كان المدغم فيه ساكناً؟ فالقول: إن ذلك لا يمتنع أن تُقدر القراءة عليه، وتُتأوَّل، إلاَّ أنَّه مثل الأول في أن المدغم فيه ساكن، وأن الحركة التي هي بمنزلة المجتلبَة لالتقاء الساكنين تنزَّلت منزلة الثابتة غير المجتلبَة.

ومما يقوي قولهما، أنَّهم قالوا: سَلْ ورَ رأيَك، فأسقطوا همزة الوصل لما تحركت الفاء، فكما شبهُوها ها هنا بالحركة اللازمة فحُذفت همزة الوصل، كذلك تكون في قولهما الحركة غير اللازمة بمنزلة اللازمة، فيحسُن أن يضم لذلك الهاء التي كانا يكسرانها لتَتْبع حركة الميم التي قد تنزّلت منزلة اللازمة في هذه المواضع.

وقد قال أبو الحسن: إنَّ ناساً يقولون: اِسَلْ، فهؤلاء لم يسقطوا همزة الوصل لما كانت السين في تقدير السكون، إلا أن إسقاط الهمزة مع سَلْ أكثر وإثباتها في قولهم: اَلَحْمَر، وقولهم: ﴿**الان جئت بالحق**﴾ [البقرة: ٧١] أكثر، والقياس على ما ذكرت لك.

قال أبو عثمان: ولا يجوز عندي اِسَلْ، وإنَّما جاز في الألف واللام اَلَحْمَر لأنَّ الألف واللام بمنزلة حرف واحد؛ ألا ترى أن ألف الاستفهام تلحق ألف اللام فتُمدّ ولا تحذف في قولك: الرجل قال ذاك؟ ويقولون: الَحْمَر، وليس كذا جميع أَلِفَات الوصلِ؛ لأنَّ الألف واللام بمنزلة قد، كما ذكر سيبويه. قال: ومن أثبت أَلِفَ الآن، وقبلها كلام، فقد أخطأ في كل مذهب.

وممّا لم يعتد فيه بالحركة لمّا لم تلزم قولهم: قعدتا وضربتا، لما كانت الحركة من أجل الألف، والألف غير لازمة استجازوا الجمع بين أربع متحركات، ولم يستجيزوا ذلك في ضَرَبْتُ ونحوه. وإنَّما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في ضَرَبَتَا كما قالوا: رَمَتا وَقَضَتا، فلم يردوا الألف، فكما لم يردوا الألف، حيث كانت الحركة غير لازمة، كذلك لم يكرهوا الموالاة بين أربع متحركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة، فكانت من أجل ذلك في تقدير السكون كما كان في تقديره في رمتا.

ومن الحجَّة لمن خالفهما ممَّن تقدم ذكر قوله، أن يقال: إنَّ التحريك لالتقاء الساكنين لا ينبغي أن يُتْبع غيرَه؛ لأنَّهم قد جعلوه تابعاً لغيره متقدماً ومتأخّراً، ولم

= بعدها. وبعد الهمزة واوٌ ساكنة؛ وكسروا التنوين لسكونه وسكون اللام بعده وهذا كله في الوصل، فإذا وقفوا على قوله تعالى: ﴿**عاداً**﴾ أتوا بألف بدلاً من التنوين (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٥٤).

يجعلوا غيره يتبعُه من حيث كان في تقدير السكون بالأدلَّة التي تقدمت. فمِمَّا أُتبع ما قبله: انطَلْق. ولم يَلْدَه. فاعلم، لما لزم تحريك اللامين لالتقاء الساكنين أُتْبعا الفتحة التي قبلهما، ومن ثم قال سيبويه في ترخيم اسم رجل يسمى إسحارّ على من قال يا حارِ: يا إسحارَ أقبل. وكذلك قالوا لا تضارَّ يا فتى. ومن ذلك مدُّ، وفرٌ، وعضَّ، ومما أتبع ما بعده قول من قال: ﴿**وقالتُ اخرُج**﴾ [يوسف: ٣١] ﴿**وعذابُ. ارْكُض**﴾ [ص: ٤١، ٤٢]، ﴿**أوُ انقُص**﴾ [المزمل: ٣]، ﴿**وعيونِنُ ادخُلوها**﴾ [الحجر: ٤٥، ٤٦]. فإذا كان على ذلك بعُد أن يُتْبع غيره لِمَا تقدم من أنّه في تقدير السكون.

فأمّا ما ذكره أبو بكر عن بعض من احتجّ لكسر الهاء في عليهم أنّ الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء ـ فليس بمستقيم وذلك أنّ قوله: لأن الهاء تنقطع إلى مخرج الياء لا يخلو من أن يريد به أنّه ينقطع إلى الجهة التي تخرج منها الياء، أو يريد بذلك أن الصوت بها يتّصل بمخرج الياء؛ كما أن صوت الشين استطال حتى خالط أعلى الثنيَّتين، وكذلك صوت الهاء استطال حتى اتّصل بمخرج الياء، فصار من أجل ذلك بنزلة الحروف الخارجة من مخرج الياء، كما صارت الشين بمنزلة الحروف التي تخرج من الموضع الذي بلغه استطالةُ صوته حتى أُدغم فيها كثير من حروف ذلك الموضع؛ كالطاء وأختيها، والظاء وأختيها.

فإن كان أراد المعنى فليس للهاء به اختصاص ليس لغيره؛ لمساواتها غيرها ممّا يخرج من مخرجها في ذلك. وإن كان أراد أن الصوت يستطيل حتى يتصل بمخرج الياء كما استطال الصوت بالشين حتى خالط أعلى الثنيّتين، فأنت إذا اعتبرت الهاء في مخرجها لم تَجِد لها هذه الاستطالة، ولم تجدها تتّصل بمخرج الياء على حَدّ ما اتصل صوتُ الشين بالموضع الذي اتصل به.

ولعلّ الذي حَمَل هذا القائل على ما قاله من ذلك، كونُ الهاء مهموسة رِخْوة. والحروف المهموسة[1] إذا وُقِف عليها كان الوقف مع نَفْخ؛ لأنها لمّا لم تعترض على النّفَس اعتراض المجهورة، فتمنعها من أن يجري معها كما منعت المجهورة حين خرجت مع التنفس وانسلّت معه، وهي أيضاً حرف رِخْو، والحروف الرِخْوة يجوز أن يَجْري فيها الصوت، وليست الشديدة كذلك؛ لأنّك لو قلت: ألدّ، والحجّ، لم يَجرِ الصوت فيها إذا مددته كما يجري الصوت في الرِخْوة، نحو أنْقَصّ وأَيْبَسّ. فلعل هذا الذي يتبع الصوت في بعض الأحوال من النفخ في المهموسة وإمكان إجراء الصوت في الرِخْوة، جعله بمنزلة استطالة الشين، وليس هذا من ذلك في شيء، وإنما المشابهة المعتبرَة بين الهاء والياء ما ذكرنا من مشابهتها الألف لخفائها، وأنّها قد جُعلت متحركة

(١) المهموس من الكلام: غير الظاهر، ومن الحروف: غير المجهور.

بمنزلة هذه الحروف ساكنة. والألف تُقَرَّب من الياء بالإمالة، فكذلك قُرِّبت الهاء منها بأن أبدلت من حركتها الكسرة. وهذه المناسبات التي تكون بين الحروف توفق بينها، كما يوفِّق تقارب المخارج، أو هو آكد في ذلك من تقارب المخارج؛ ألا ترى أن الواو والياء قد جرَتا مجرى المِثْلين في جواز إدغام كل واحدة منهما في الأخرى، لما اجتمعا فيه من اللين، وأن النون أدغمت في الياء على بعدٍ بين مخارجهما لما ذكرنا.

وأما ما ذكره عن بعض مَنْ احتجّ لحمزة من أنَّهم قالوا: ضمُّ الهاء هو الأصل، وذلك أنَّها إذا انفردت من حروف تتصل بها قيل: هم فعلوا؛ فليس بمستقيم أيضاً، وليست الدلالة على أن ضمير الجميع المجرور أو المنصوب أصله الضمّ انضمامَ الهاء في هم فعلوا، وذلك أن العلامتين وإن اتفقتا في اللفظ في الجمع؛ فهما مختلفتان، وليس اتفاقهما في اللفظ بموجِب اتفاقهما في التقدير والمعنى.

ألا ترى أن التاء في «أنت» وإن كانت على لفظ التاء في فعلت، فليست إياها ولا مِثلها في المعنى، وكذلك الكاف في ذلك، وأرأيتَك، والنّجاءك، ونحو ذلك ممَّا لحقه الكاف للخطاب مجرّدة من معنى الاسم، ليست كالكاف في أكرمتك، وصادقتك، ولا هو التي للفصل كالتي في قولك للغائب: هو فعل، ولا الواو والألف والنون في قاما أخواك، وقاموا إخوتك، و:

. . يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ . . . أَقَارِبُه[1]

بمنزلتها في قولك: أخواك قاما، وإخوتك قاموا، والهندات قمن، فليس الاتفاق في اللفظ بموجب الاتفاقَ في المعنى؛ ألا ترى أن الهمزة في الاستفهام على لفظ الهمزة في النداء، وأن هل التي للاستفهام على لفظ هل التي بمنزلة قد؟ وإنَّما الدلالة على أنّ أصل الهاء في ﴿عليهم﴾، [وهذه دارهم] ونحو ذلك الضم، أنَّها إذا لم

---

(١) تمام البيت:

ولكنْ ديافيٌّ أبوهُ وأمُّهُ بحورانَ يعصرنَ السّليطَ أقاربُه

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٦، والاشتقاق ص٢٤٢، وتخليص الشواهد ص٤٧٤ وخزانة الأدب ٥/ ١٦٣، ٥/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٧/ ٣٤٦، والدرر ٢/ ٢٨٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩١، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٣٦، ٦٢٦، وشرح المفصل ٣/ ٨٩، ٧/ ٧، والكتاب ٢/ ٤٠، ولسان العرب ٧/ ٣٢١ (سلط)، ٩/ ١٠٨ (دوف)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص١٥٠، والخزانة ٧/ ٤٤٦، ١١/ ٣٧٣، والخصائص ٢/ ١٩٤، ورصف المباني ص١٩، ٣٣٢، وسر صناعة الإعراب ص٤٤٦، ولسان العرب ١/ ٦٧ (خطأ)، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

حوران: من الشام والشأم لا يُعصر فيها إلا الزيت. فالسليط: الزيت (اللسان ٧/ ٣٢١ (سلط)) دياف: موضع بالجزيرة وهم نبط الشام. وقوله: يعصرن إنما هو على لغة من يقول أكلوني البراغيث. (اللسان ٩/ ١٠٨ (دوف)).

تجاورها الكسرة ولا الياء لم تكن إلا مضمومة، وإذا جاورتها الكسرة أو الياء جاز الكسر فيها للإتباع والتقريب، وجاز الضمّ على الأصل، كقول أهل الحجاز في ذلك، فكلّ موضع جاز فيه الكسر فالضمّ فيه جائز. والمواضع التي تختصّ باستعمال الضم فيها لا يجوز الكسر معها، فبهذا يُعلم أنّه الأصل، لا بما ذكره من اتفاق اللفظ.

فأمّا ضمُّ الهاء من هم في قوله: هم فعلوا، فلا يدل على أنّ أصل الهاء في عليهم الضمّ؛ لأنّها ليس بها.

ومما يدلك على اختلافهما، أنّك تقول في واحدِ «هُمْ» ـ من قولك هم فعلوا ذلك ـ: هو قال، كما تقول في واحدة «هنّ فعلن»: هي فعلت، فالواو والياء من نفْس الكلمة. فأمّا الواو التي تلحق علامة المضمر المجرور أو المنصوب في نحو هذا له، وضربه، فزيادة لاحقة للكلمة بدلالة سقوطها في نحو: عليه، ومنه، وإن لم نقف على شيء من ذلك، وأنّه في الغائب نظير الكاف للمخاطب والياء للمتكلم، وبدلالة ما جاء في الشعر عند سيبويه نحو:

لَـــــــــهْ أَرِقَـــــــــانِ[1]

وحكى أبو الحسن أنها لغة.

وممّا يبيّن أنّ كل واحد من هذه الأسماء التي للضمير ليس الآخرَ في اللفظ وإن اتفقا في بعض الحروف تحريكك الواو والياء من هو وهي، وحرّ المد اللاحقُ في عليه فيمن أثبت ولم يحذف، وفي داره، وبه، لم يحرّك في موضع.

فإن قلت: فقد أُسكنت الياء من هي وهو في الشعر، كقوله:

فـــإذا هِـــيْ بـــعِـــظَـــامٍ ودَمَـــا[2]

فإنّ ذلك لا يؤخذ به في التنزيل وحال السعة والاختيار، وإنّما هذا تشبيه لفظي

---

(١) من البيت القائل:

ـ فَظِلْتُ لدىٰ البيت العتيق أُريغُهُ ومطواي مُشتاقان لَه أرِقانِ

البيت من الطويل، وهو ليعلىٰ بن الأحول الأزدي في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٩، ٢٧٥، ولسان العرب ١٥/ ٢٨٧ (مطا)، ٤٧٧ (ها)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٢٨، ٣٧٠، ورصف المباني ص١٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٧، والمحتسب ١/ ١/ ٢٤٤، والمقتضب ١/ ٣٩، ٢٦٧، والمنصف ٣/ ٨٤.

(٢) عجز بيت. صدره: ـ فقدته فأتت تطلبه.

البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٣٠٧، والأشباه والنظائر ٥/ ٩٧، وتخليص الشواهد ص٧٧، وخزانة الأدب ٧/ ٤٩١، ٤٩٣، والدرر ١/ ١١١، ورصف المباني ص١٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٧، وشرح المفصل ٥/ ٨٤، ولسان العرب ٥/ ٣١١ (برغز)، ١٢/ ٢٠ (أطم) ١٤/ ١٠ (أبي)، والمنصف ٢/ ١٤٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٩، وتاج العروس (يدي).

يستعمله الشاعر للضرورة من وجه بعيد، كأنّه يقول ضمير وضمير حرف لين وحرف لين، وعلى هذا استجاز:

إذْهِ مِنْ هَوَاكا

و:

بينَاه يشري[١]

كأنّه حذفه من هو وهي المسكنتين في الشعر للضرورة، ولا يكون محذوفاً من المتحركة لأنّ التشبيه في ذلك لفظيّ، والتحريك يرتفع معه التشبيه الذي يقصده، فلا يصحّ له معه حذف الحرف لتحرّكه؛ ألا ترى أن الياء إذا كانت لاماً أو غيرها فتحرّكت صارت بمنزلة الحروف الصحيحة، ولم يَجُزْ فيها الحذف الذي كان يجوز حيث يسكن الحرف؟ وهذا الشَّبَه اللفظي الذي أعمله الشاعر في اضطراره مرفوض في الكلام، غير مأخوذ به، ومن ثمّ قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا بذاهي ومن هي ونحوهما، يريد لم يفعلوه في الكلام لأنّه قد جاء:

فبينَاه يشري[٢]

كما قال: ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧]. وجاء:

إذْهِ مِنْ هواكا

وجاء الاتفاق بين بعض حروف هذين الاسمين المضمرين، كما جاء ذلك في المظهرة كقولهم: الضَّيَّاط[٣] والضَّيطار[٤]، والغوغاء[٥] فيمن لم يصرف وفيمن صرف،

---

(١) تمام البيت:

ـ فَبينَاهُ يَشري رحلَهُ قال قائلٌ: لِمن جَمَلٌ رِخوُ المِلاطِ نجيبُ

البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٧، ٢٦٠، ٩/ ٤٧٣، والدرر ١/ ١٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٨٤، والكتاب ص١٤١، ولسان العرب ٣/ ٤٣٥ (هدبد)، ١٥/ ٤٧٦ (ها)، وبلا نسبة في الإنصاف ص٥١٢، وخزانة الأدب ١/ ١٥٠، ٥/ ٢٦٥، والخصائص ١/ ٦٩، ورصف المباني ص١٦، وشرح المفصل ١/ ٦٨، ٣/ ٩٦.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) الضَّيّاطُ: المتمايل في مشيته، وقيل: الضخم الجنبين العظيم الإست كالضيطان (اللسان ٧/ ٣٤٥ (ضيط)).

(٤) الضَّيْطارُ: العظيم، وقيل: الضخم اللئيم، وقيل: الضيطر والضيطرى: الضخم الجنبين العظيم الإست (لسان العرب ٤/ ٤٨٨ مادة: ضطر).

(٥) الغوغاء: الجراد حين يخف للطيران ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر، والغوغاغ: الصوت والجلبة لكثرة لغطهم وصياحهم. (اللسان ٨/ ٤٤٤ مادة: غوغ).

وقاعٌ قَرِق[١] وقرَقُوس[٢]، ودَمِثٌ[٣] ودِمَثْرٌ[٤] وما أشبه ذلك.

فإن قلت فلم لا تستدلّ بثبات الألف في المؤنث في نحو عليها وضربها أن الواو أو الياء في لَهُو وبِهي ليسا بزائدين وإن سقطا في بعض المواضع، لأنَّ الأصول قد تسقط أيضاً فيه، نحو:

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ[٥] .....

و: ..... دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا[٦]

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على زيادته، وثبات الألف في علامة المؤنث وأنَّها لا تحذف دلالة على أنَّ الواو والياء في ضمير المذكر في حكم الألف. قيل: لم يُستدلّ على زيادتها بالسقوط فقط فيتجه هذا الكلام، فأمَّا ثبات الألف في ضمير المؤنث المفرد فليس بدالّ على أنَّه من نفس الكلم، وإنَّما ألحقت للفصل بين التأنيث والتذكير كما ألحقت السين أو الشين في الوقف في قولهم: أُكْرِمُكس، وأكْرِمُكش في بعض اللغات[٧] لذلك، فكما أنَّهما ليسا مع الكاف

---

(١) القَرِقُ: المكان المستوي، يقال: قاعٌ قَرِقٌ مستوٍ (اللسان ١٠/ ٣٢١ مادة: قرق).

(٢) القعرَقُوس: القاع الأملس الغليظ الأجرد الذي ليس عليه شيء وربما نبع فيه ماء ولكنه محترق خبيث، إنما هو مثل قطعة من النار ويكون مُرتفعاً ومطمئناً، وهي أرض مسحورة خبيثة ومن سحرها أيبس الله نبتها ومنعه. (لسان العرب ٦/ ١٧٣ مادة: قرقس).

(٣) مكانٌ دَمِثٌ ودَمْثٌ: ليّن الموطىء، ورملة دَمْثٌ. (اللسان ٢/ ١٤٩ مادة: دمث).

(٤) أرض دِمَثْرٌ: سهلة (اللسان ٤/ ٢٩١ مادة: دمثر).

(٥) صدر بيت. عجزه: ومسحت باللِّثتين عصفَ الإثمدِ
البيت من الكامل، وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه ص٥١٤، والإنصاف ٢/ ٥٤٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٤، والكتاب ١/ ٢٧، ولسان العرب ٥/ ٣١٦ (تيز)، ١٥/ ٤٢٠ (يدي) وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٦، وشرح المفصل ٣/ ١٤٠، ومغني اللبيب ١/ ١٠٥، والمنصف ٢/ ٢٢٩.
عصف الإثمد: غباره. تقديره: ومسحت بعصف الإثمد اللثتين (اللسان ٥/ ٣١٦ (تيز)).

(٦) عجز بيت. صدره: ـ فَطِرتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ.
البيت من الوافر، وهو لمضرس بن ربعي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٢، وشرح شواهد الشافية ص٤٨١، ولسان العرب ١٣/ ٨١ (ثمن)، ١٥/ ٤٢٠ (يدي)، وله أو ليزيد بن الطثرية في شرح شواهد المغني ص٥٩٨، ولسان العرب ٥/ ٣٢٠ (جزز)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٠، والإنصاف ٢/ ٥٤٥، وجمهرة اللغة ص٥١٢، وخزانة الأدب ١/ ٢٤٢، والخصائص ٢/ ٢٦٩، وسر صناعة الإعراب ص٥١٩، ٧٧٢، والكتاب ١/ ٢٧، ٤/ ١٩٠ ولسان العرب ٧/ ٢٨١ (خبط)، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٥، والمنصف ٢/ ٧٣.

(٧) الأولى كَسْكَسَة هوازن: هو أن يزيدوا بعد كان المؤنث سيناً فيقولوا: أعطيتكِسْ ومِنكِس وهذا في الوقف دون الوصل. الأزهري: الكسكسة لغة من لغات العرب تقارب الكشكشة. (لسان العرب ٦/ ١٩٦ مادة: كسس).
والثانية الكشكشة: لغة لربيعة، وفي الصحاح: لبني أسد، يجعلون الشين مكان الكاف وذلك في=

كلمة واحدة، وإنَّما الأصل الكاف، ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث والتذكير، كذلك الألف اللاحقة لهاء الضمير في التأنيث. وقد يكون من الزوائد ما يلزم فلا يحذف نحو نون منطلق، ونحو «ما» في: آثِراً ما[١]، ونحو الألف المبدلة من التنوين في النصب في أكثر اللغات.

على أنَّ ناساً أجازوا حذف هذه الألف في الوقف. قال أبو عثمان: أخبرني أبو محمد التَّوّزي قال: أخبرني الفرّاء قال: قوله:

ونَهْنَهْتُ نفسي بعد ما كدتُ أفعلَه[٢]

أراد: بعد ما كدت أفعلُها، يعني: الخَصْلة، فحذف الألف وطرح حركة الهاء على اللام. قال: ومن كلام أهل بغداد الكسائي والفرّاء: نحن جئناكَ بهْ، طَرَح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها.

[قال أبو علي]: وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفرّاء ليس بالمتسِع في الاستعمال، ولا المتَّجه في القياس، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلَبة، يدلّ على ذلك أنّ من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو: استَعِدّ، إذا أمر فقال: امتدّ واعتدّ وانقدَّ، أقر الحركة التي للحرف فيه، ولم يحذفها، ويُلقي على الحرف حركة الحرف المدغم؛ فكذلك الحركة التي هي الكسر في بَهْ أولى به من نقل حركة الموقوف عليه ولا يشبه هذا قول الشاعر:

. . . إذ جَـــدَّ الـــنـــقـــر[٣]

= المؤنث خاصة، فيقولون: عَلَيش ومِنْش وبِش. ومنهم من يزيد الشين بعد الكاف فيقول: عليكش وإليكش وبكش ومنكش، وذلك في الوقف خاصة، وإنما هذا لتبين كسرة الكاف فيؤكد التأنيث، وذلك لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيناً، فإذا وصلوا حذفوا لبيان الحركة، ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف فيبدل فيه أيضاً. (للتوسع انظر لسان العرب ٦/ ٣٤٢ مادة: كشش).

(١) الفرّاء: ابدأ بهذا آثراً مّا، وآثر ذي أثير، وأثير ذي أثير أي ابدأ به أول كل شيء. ما زائدة وهي لازمة لا يجوز حذفها، لأن معناه افعله آثراً مختاراً له معنيّاً به من قولك: آثرت أن أفعل كذا وكذا. (لسان العرب ٤/ ٩ مادة: أثر).

(٢) عجز بيت. صدره: ـ فلم أرَ مثلها خُباسة واحدِ.

البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص٤٧١، وله أو لعمرو بن جؤين في لسان العرب ٦/ ٦٢ (خبس)، ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩/ ٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٧، والكتاب ١/ ٣٠٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠١، ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٣١، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢/ ٥٦١، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٤٨، وجمهرة اللغة ص٢٨٩، والدرر ١/ ١٧٧، ورصف المباني ص١١٣، وشرح الأشموني ١/ ١٢٩، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٠، والمقرب ١/ ٢٧٠، وهمع الهوامع ١/ ٥٨.

(٣) مرّ سابقاً.

ولا قولهم: هذا عِدِلْ، لأنَّ هذا التحريك إنَّما هو لكراهة التقاء الساكنين. يدل على ذلك أنَّ الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واواً نحو: عَون وزَيد، لم يحرك لكون ما فيه من المدِّ بدلاً من الحركة، فاحتمل ذلك كما احتمل الإدغام في نو: عَوْنَهشل وزيدْ دّواد وما أشبه ذلك.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: رِدَّ، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التي هي الضمة. فالقول: أن الذي فعل ذلك إنَّما شبهه بباب: قِيْل، وبِيع، حيث وافقه في اعتلال العين بالسكون، فجعله مثلها في نقل الحركة إلى الفاء، كما جعلوها مثلها في الحذف في قولهم: ظِلت، ومِسْت. فكما استجازوا فيه الحذف في العين كما حذف من بنات الياء والواو، كذلك استجازوا نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر الأشيع في رِدّ غيرُ ذلك.

وممَّا يدل على أنَّ حركة الحرف التي له في الأصل أولى به من الحركة المجتلبَة، أنَّ «مُذْ» لمّا حُركت لالتقاء الساكنين حركت بالضمَّة التي هي حركته في الأصل ولم تكسر، وكذلك: ﴿**عليهُمُ الذلة**﴾.

وممّا يُبعد ما حكاه أبو عثمان عنهم، من القول في أن الألف لا تحذف في الوقف كأختيها، حذفهم الألف من علامة الضمير، والألفُ لا تحذفُ في الوقف كما تحذف الياء والواو.

فإن قلت: فقد قال بعضهم في الوقف: رأيت زيد، فلم تبدل من التنوين الألف. وقال الأعشى:

وآخُـذُ مـن كُـلِّ حَـيٍّ عُـصُـم[1]

وقد قال لبيد:

ورهـطُ ابـن الـمـعـلّ[2]

وقالوا: ولو تر ما أهلُ مكة[3]، وقُرِىء: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١ و٥١] وهو

---

(١) عجز بيت. صدره: ـ إلىٰ المرء قيسٍ أُطيلُ السُّرىٰ.
البيت من المتقارب، وهو للأعشىٰ في ديوانه ص٨٧، والخصائص ٢/ ٩٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٧٧ وشرح شواهد الشافية ص١٩١، وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٦ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩، وشرح المفصل ٩/ ٧٠، ولسان العرب ٩/ ١١٢ (رأف).

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) في لسان العرب ١٤/ ٢٩٤ مادة: رأى: قال أبو علي: أرادوا ولو ترىٰ ما فحذفوا لكثرة الاستعمال. اللحياني: يقال: إنه لخبيثٌ ولو تر ما فلانٌ ولو ترىٰ ما فلان، رفعاً وجزماً، وكذلك ولا تَرَ ما فلانٌ ولا تر ما فلانٌ فيها جميعاً وجهان: الجزم والرفع، فإذا قالوا إنه لخبيثٌ ولم تَرَ ما فلانٌ قالوه بالجزم، وفلان في كله رفع وتأويلها ولا سيما فلانٌ؛ حكي ذلك عن الكسائي كله.

فاعَل، فإذا حُذفت الألف في هذه الأشياء، فَلم لا يجوز أن يُحذف في قوله: «أنْ أفعله» و«نحن جئناكَ بَه» قيل: لا يشبه هذا قولهم لو تر ما، وحاش لله، لأنّ ذلك إنّما حذف كما حذف لا أبال، ولا أدْر، بدلالة أنّهما قد حُذفا في الوصل أيضاً.

وأما المُعَل فحذفه لإقامة القافية، وترْكُ إبدال الألف من النون في عُصُم ليس بالمتسع. ألا ترى أن سيبويه لم يحكه؟ وحذف الأعشى له لإقامة القافية أيضاً كحذْفِ ألف مُعلّى فَحَذْف الألف من هاء الضمير ليس بالمتجه.

قوله عزّ وجل: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾.

قرأ: غيرِ المغضوب عليهم ـ بخفض الراء ـ نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي. واختُلف عن ابن كثير فرُوي عنه النصب والجر.

قال أبو بكر في الحجّة في الجر: إنّهم قالوا ينخفض على ضربين: على البدل من الذين، ويستقيم أن يكون صفة للنكرة. تقول: مررت برجل غيرِك، وإنّما وقع ﴿غير﴾ ها هنا صفة للذين، لأن الذين ها هنا ليس بمقصودٍ قَصْدُهم، فهو بمنزلة قولك: إنّي لأمر بالرجل مثلِك فأكرمه. قال: وقالوا: يجوز النصب على ضربين. على الحال؛ والاستثناء.

فأمّا الاستثناء فكأنّك قلت: إلاّ المغضوبَ عليهم.

وأما الحال فكأنك قلت: صِراطَ الذين أنْعَمْت عَلَيْهِم لا مغضوباً عليهم.

قال: ويجوز عندي النصب أيضاً على أعني. وقد حُكي عن الخليل نحو هذا، أنّه أجازه على وجه الصفة والقطع من الأول كما يجيء المدح. ومما يُحْتَجُّ به لمن يفتح أن يقال: غيرٌ نكرة، فكره أن يوصف به المعرفة.

قال: والاختيار الذي لا خفاء به الكسر؛ ألا ترى أن ابن كثير قد اختُلِفَ عنه. وإذا كان كذلك فأولى القولين به ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار؟

ولعل الذي تنكّب الجر، إنّما تنكبه فراراً من أن ينعت الذين أنعمت عليهم بغير، وغير إذا أضيفت إلى المعرفة قد توصف بها النكرة.

[قال أبو بكر]: والذي عندي أن ﴿غير﴾ في هذا الموضع مع ما أضيفت إليه معرفة، وهذا شيء فيه نظر ولبس. فليفهم عني ما أقول:

«اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت غير، ومثل، مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما، وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل شيء ترى سوى المخاطب فهو غيره، وكذلك إذا قال: رأيت مثلك، فما هو مثله لا يُحْصى، يجوز أن يكون مثله في خَلْقِهِ، وفي خُلُقه، وفي جاهه، وفي علمه، وفي نسبه.

فإنّما صارا نكرتين من أجل المعنى. فأمّا إذا كان شيء معرفةٌ له ضد واحد وأردت إثباته ونفي ضده، وعَلم ذلك السامع فوصفته بغير، وأضفت غيراً إلى ضده فهو معرفة، وذلك نحو قولك: عليك بالحركة غير السكون، فغير السكون معرفة، وهي الحركة، فكأنك كَرَّرت الحركة تأكيداً، فكذلك قوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم﴾. فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوبُ عليهم، فكل من أُنعم عليه بالإيمان فهو غير مغضوب عليه، وكل من لم يَغضب عليه فقد أنعم عليه. فغير المغضوب عليهم هم الذين أُنعم عليهم، فهو مساوٍ له في معرفته. هذا الذي يسبق إلى أفئدة الناس وعليه كلامهم. فمتى كانت ﴿غير﴾ بهذه الصفة وقُصد بها هذا القصدُ، فهي معرفة.

وكذلك لو عُرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب، فقيل فيه: قد جاء مثلك لكان معرفة إذا أردت المعروف بشَبَهك؛ والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء خَلَصَ لك بعينه من سائر أُمَّته فهو معرفة.

ومن جعل ﴿غير﴾ بدلاً فقد استغنى عن هذا الاحتجاج، لأنّ النكرة قد تبدل من المعرفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: قوله: ﴿غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قيل: إن المعنيّ بقوله: المغضوب عليهم اليهود، ويدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيهِ وَجَعَلَ مِنهُمُ ٱلقِرَدَةَ وَٱلخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠] فهؤلاء اليهود، بدلالة قوله: ﴿وَلَقَد عَلِمتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعتَدَوا مِنكُم فِي ٱلسَّبتِ فَقُلنَا لَهُم كُونُوا قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] والضالُّون: النصارى؛ لقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓا أَهوَآءَ قَومٍ قَد ضَلُّوا مِن قَبلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

فأمّا الخفض في ﴿غير﴾، فعلى ما تقدم ذكره: من البدل أو الصفة. والفصل بين البدل والصفة أنّ البدل في تقدير تكرير العامل. وليس كالصفة، ولكن كأنّه في التقدير من جملتين بدلالة تكرير حرف الجر في قوله: ﴿قَالَ ٱلمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱستَكبَرُوا مِن قَومِهِۦ لِلَّذِينَ ٱستُضعِفُوا لِمَن ءَامَنَ مِنهُم﴾ [الأعراف: ٧٥] وبدلالة بدل النكرة من المعرفة، والمظهر من المضمر. وهذا ممّا لا يجوز في الصفة، فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم، فكذلك يكون العامل الرافع أو الناصب في تقدير التكرير. وهو وإن كان كذلك فليس يخرج عن أن يكون فيه تبيين للأول، كما أنّ الصفة كذلك؛ ولهذا لم يجز سيبويه: بِي المسكينِ كان الأمر، ولا بك المسكينِ. كما أجاز ذلك في الغائب نحو: مررت به المسكين. فأمّا ما ذهب إليه بعض البغداديين في قول الشاعر:

فلأحْشَأَنَّك مِشْقَصاً أوْساً أُوَيْسُ من الهبالهْ[1]

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لأسماء بن خارجة في لسان العرب ١/ ٥٥ (حشأ)، ٦/ ١٨ (أوس)، =

من أنَّ أوساً بدل من كاف الخطاب، فليس الأمر فيه كما ذهب إليه، لأنَّ أوساً مصدر، من قولك: أُسته إذا أعطيته، وانتصب أوى لأن ما ذكر من قوله: فلأحشأنك يدل على لأَوسنّك فانتصب المصدر عنه، فإن جعلت الجار متعلّقاً بالمصدر كان بمنزلة قوله:

فندلاً ـ زُرَيْقُ ـ المالَ نَدْلَ الثعالِبِ[1]

وإنّما لم يجز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب، لأن ذلك من المواضع التي يستغنى فيها عن التبيين، لوضوحه. وأنَّه لا يعرض التباس كما يعرض في علامة الغيبة.

ولما كان البدل قد حصل فيه شَبَهٌ من الأجنبي من حيث كان في التقدير من كلامين، وحصل فيه شبه من الصفة من حيث بُيِّن به كما بُيِّن بالصفة، ولم يُستعمل ما

= ١١/ ٦٨٧، ٦٨٨ (هبل)، وتاج العروس ١/ ١٩٢ (حشأ)، (صيق)، (هبل)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/ ١٣٨، ٦/ ٣٠٧، ١٣/ ١٣٨، ومقاييس اللغة ٢/ ٦٥، وديوان الأدب ١/ ٣٨٦، والمخصص ٨/ ٦٦.
الهبالة: اسم ناقته. وأويس: تصغير أوس، وهو الذئب. وأوساً: هو موضع الشاهد خاطب بهذا الذئب، وقيل: افترس له شاة فقال: لأضعنّ في حشاك مشقصاً عوضاً يا أويس من غنيمتك التي غنمتها من غنمي، وقال ابن سيده: أوساً أي عوضاً، ولا يجوز أن يعني الذئب وهو يخاطبه لأن المضمر المخاطب لا يجوز أن يبدل منه شيء، لأنه لا يلبس مع أنه لو كان بدلاً لم يكن من متعلق وإنما ينتصب أوساً على المصدر بفعل دل عليه أو بلأحشأنك كأنه قال أوساً. وأما قوله: أويس فنداء، أراد يا أويس يخاطب الذئب، وهو اسم له مصغراً كما أنه اسم له مكبراً، فأما ما يتعلق به من الهبالة فإن شئت علقته بنفس أوساً، ولم تعتدّ بالنداء فاصلاً لكثرته في الكلام وكونه معترضاً به للتأكيد. وإن شئت علقته بمحذوف يدل عليه أوساً. فكأنه قال: أؤوسك من الهبالة أي أعطيك من الهبالة، وإن شئت جعلت حرف الجر هذا وصفاً لأوساً فعلقته بمحذوف وضمنته ضمير الموصوف. (لسان العرب ٦/ ١٨ مادة: أوس).

(١) عجز بيت. صدره: ـ على حين ألْهَى الناسَ جلُّ أمورهم.
والبيت الذي قبله:

ـ يمرّون بالدَّهنا خفافاً عيابهم ويرجعن من دارين بُجْر الحقائبِ

البيتان من الطويل، وهما للأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦، وهما في ملحق ديوان الأحوص ص٢١٥، وملحق ديوان جرير ص١٠٢١، وبلا نسبة في الإنصاف ص٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٨، وجمهرة اللغة ص٦٨٢، والخصائص ١/ ١٢٠، وسر صناعة الإعراب ص٥٠٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ص٢٨٩، والكتاب ١/ ١١٥، ولسان العرب ٩/ ٧٠ (خشف)، ١١/ ٦٥٣ (ندل).
يقول: اندلي يا زُريق، وهي قبيلة، نَدْل الثعالب، يريد السرعة؛ والعرب تقول: أكْسَبُ من ثعلب؛ قال ابن بري: وقيل في هذا الشاعر إنه يصف قوماً لُصوصاً يأتون من دارين فيسرقون ويملؤون حقائبهم ثم يفرّغونها ويعودون إلى دارين، وقيل: يصف تُجّاراً، وقوله: على حين ألهى الناس جُلّ أمورهم: يريد حين اشتغل الناس بالفتن والحروب، والبجر: جمع أبجر وهو العظيم البطن، والنَّدْل: التناول؛ وبه فسر بعضهم قوله: فندلاً زُريق المال. (لسان العرب ١١/ ٦٥٣ مادة: ندل).

يكون به من كلامين، أجراهما أبو الحسن مجرى واحداً، فقال ـ فيما روى عنه أبو إسحاق الزيادي[١] ـ في قولهم: زيد ذهب عمرو أخوه، وقد سأله: أبدل هو أم صفة؟ فقال: ما أبالي أيَّهما قلت.

قال أبو إسحاق قلت: أو كذا تقول في المعطوف؟ قال: نعم. أقول: زيد ذهب عَمرو وأخوه. وقال أبو الحسن في هذه المسألة في بعض كتبه: إن جعلت قولك أخوه بدلاً لم يجز، وإن جعلته صفة جاز، وإنّما لم يُجِزْهُ في البدل لمّا كان على ما ذكرنا من أنَّه في تقدير جملتين، فكأنَّه قد انقضى الكلام ولم يعد إلى الأول ذِكر. وإذا كان صفة جاز ذلك، لأن الصفة بمنزلة الجزء من الاسم الموصوف. ألا ترى أنهم قالوا: لا رجل ظَرِيفَ، وهذا زيدُ بن عمرو. فتنزَّلت الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم مضاف نحو امرىء القيس وقد جَعل يونس صفة المندوب بمنزلة المندوب في استجازته إلحاق علامة النُدْبة[٢] بها، وقد تَنزلت الصفة عندهم جميعاً منزلة الجزء من الاسم، وذلك إذا كان الموصوف لا يُعرف إلا بالصفة، فإذا كان كذلك لم يُستغن بالاسم الموصوف دون صفته. ومن ثم جعله سيبويه بمنزلة بعض الاسم في قوله:

إذا كـان يـوم ذو كـواكـبَ أشـنـعـا[٣]

فجعل (أشنعا) حالاً، ولم يجعله خبراً؛ لأن فيما تقدم من صفة الاسم ما يدل على الخبر، فيصير الخبر لا يفيد زيادة معنى. فهذا مِما تَنَزَّلت فيه الصفة منزلة جزء من الاسم عنده؛ كما ذكرنا.

وممّا يدل على مفارقة الصفة للبدل، أَنَّك تصف بما لا يجوز فيه البدل، نحو الفعل والفاعل والابتداء والخبر، نحو: مررت برجل قام أخوه، وبرجل أبوه منطلق. ولو جعلت شيئاً من ذلك بدلاً لم يجز، من حيث لا يستقيم تكرير العامل، وجاز الوصف به، من حيث كان مشابهاً للوصل، فلم يكن في تقدير تكرير العامل.

---

(١) الزّيادي (توفي ٢٤٩ هـ = ٨٦٣م) إبراهيم بن سفيان الزيادي، أبو إسحاق، من أحفاد زياد بن أبيه، أديب، راوية، كان يشبَّه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه. له شعر، وكانت فيه دعابة ومزاح. له من الكتب «النقط والشكل» و«الأمثال» و«تنميق الأخبار» و«أسماء السحاب والرياح والأمطار» و«شرح نكت كتاب سيبويه».

الأعلام ١/ ٤٠، ٤١، وبغية الوعاة (٨)، وإرشاد الأريب ١/ ٦٢.

(٢) النُّدْبَةُ: (في النحو): بـ (وا) نحو: (واظَهْراه، واحُسَيْنُ).

(٣) عجز بيت. صدره: ـ بني أسدٍ هل تعلمون بلاءَنا.

البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في ديوانه ص٣٦، والأزهية ص١٨٦، وخزانة الأدب ٨/ ٥٢١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٣، والكتاب ١/ ٤٧، ولحصين بن حمام في المعاني الكبير ص٩٧٣، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٥٠٩ (شهب)، والمقتضب ٤/ ٩٦، ويروى «أشهبُ» مكان «أشنعا».

فمن جعل ﴿غير﴾ في الآية بدلاً كان تأويله بَيّناً، وذلك أنّه لا يخلو من أن يجعل غيراً معرفة أو نكرة، فإن جعله معرفة فَبَدلُ المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم، كقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران، ٩٧]، وإن جعله نكرة فبدلُ النكرة من المعرفة في الجواز كذلك، كقوله: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

فإن قلت: إن النكرة التي هي بدل في الآية على لفظ المعرفة الذي أُبدل منه. وليس ﴿غير﴾ على لفظ الموصول المبدل منه؛ فهلا امتنع البدل لذلك؛ كما امتنع عند قوم له؟ قيل: إذا جاز بدل النكرة من المعرفة فيما كان على لفظ الأول، فلا فصل بين ما وافق الأول في لفظه وبين ما خالفه؛ لاجتماع الضربين في التنكير. ويدل على جواز ذلك قوله:

إنّا وجدنا بني جَلاَّنَ كُلَّهُمُ كساعدِ الضَّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ[1]

وأنشد أبو زيد:

فلا وأبيك خيرٍ منك إنّي ليؤذنني التَّحَمْحُمُ والصهيلُ[2]

[وليؤذنني. يقال: آذنته وأذَنْته إذا رددته].

فالبدل شائع كثير، وهو الذي يختاره أبو الحسن في الآية؛ وذلك لأنَّ «الذي» إنّما صيغ لأنْ يُتوصّل به إلى وصف المعارف بالجُمل، فإذا كان كذلك لم يحسن أن يُذهب بها مذهب الأسماء الشائعة التي ليست بمخصوصة.

فإن قلت: فقد جاء: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، ثم قال: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] فدلّ أنّه يراد به الكثرة، وقال: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾، ثم قال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]. وقد قيل في قوله:

إنَّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤهم[3]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٨٣، ولسان العرب ١١/ ١٢١ (جلل)، وهو في الحيوان ٦/ ١١٢ برواية: «ولا عِظَمُ».

(٢) البيت من الوافر، وهو لشمير بن الحارث في خزانة الأدب ٥/ ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ولسان العرب ١٣/ ١٠ (أذن)، ونوادر أبي زيد ص١٢٤، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٥٨١ والمقرب ١/ ٢٤٥، وتاج العروس (أذن).

(٣) صدر بيت. عجزه: ـ هم القوم كلُّ القوم يا أُمَّ خالدِ.
البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/ ٧، ٢٥، ٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧ والكتاب ١/ ١٨٧، ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج)، ١٥/ ٢٤٦ (لذا)، والمؤتلف والمختلف ص٣٣ والمحتسب ١/ ١٨٥، ومعجم ما استعجم ص١٠٢٨، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢، والمقتضب ٤/ ١٤٦، والمنصف ١/ ٦٧، وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر ١/ ١٤٨، وبلا نسبة في الأزهية ص٩٩، =

إنه أفرد، والمراد به الكثرة، ليس أن النون حُذفت كما حُذفت من قوله:

اللـذا قَـتَـلا الـمـلـوك[١]

فجاءت في هذه المواضع شائعة دالّة على الكثرة، فهلاّ جاز أن يكون كالرَّجُل ونحوه ممّا يجوز وصفه بما يوصف به الأسماء الشائعة نحو: مثلك وخير منك.

قيل: إن هذا قد جاء فيه كما جاء في اسم الفاعل نحو قوله:

إن تـبـخـلـي يـا جُـمْـلُ أو تـعـتَـلّـي
أو تـصـبـحـي فـي الـظـاعـن الـمُـولّـي[٢]

ونحو ما أنشده أبو زيد:

بـاكَـرَنِـي بـسُـحْـرَة عـواذلـي ولـومُـهـنَّ خَـبَـلٌ مـن الـخَـبَـلْ[٣]

ونحو: نعم القائم أخوك، وبئس الذاهبان صاحباك، إلاّ أنّ مجيئه للتخصيص أكثر. وإنّما جاءت في الآي شائعة لمشابهتها «مَنْ وما» واجتماعِها معهما في الصلة، ألا ترى أنّ تعرف «الذي» بالصلة لا بالألف واللام؟ وإذا كان كذلك كان المعنى المتعرَّف به لازماً له لا يجوز إلقاؤه، كما جاز عند أبي الحسن إلقاء لام التعريف من قولهم: قد أمُرّ بالرجل غيرِك فيكرمني، والقومُ فيها الجمَّاءَ الغفيرَ[٤]، والخمسة العشر درهما ونحو ذلك، وإذا لم يجز ذلك في الذي للزوم المعنى المعرَّف للّذي، لم يحسن وصفه بما

= وخزانة الأدب ٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠، والدرر ٥/ ١٣١، ورصف المباني ص٣٤٢، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧، وشرح المفصل ٣/ ١٥٥، ومغني اللبيب ١/ ١٩٤، ٢/ ٥٥٢.

فَلْجٌ: اسم بلد، ومنه قيل لطريق يأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة: طريق بطن فلج. ابن سيده: وفلج موضع بين البصرة وضريّة مذكر، وقيل: هو واد بطريق البصرة إلى مكة، ببطنه منازل للحاج، معروف (اللسان ٢/ ٣٤٩).

(١) تمام البيت:

ـ أبـنـي كُـلـيـبٍ إنَّ عـمـي الـلـذا قـتـلا الـمـلـوك وفـكـكـا الأغـلال

مرّ سابقاً.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٤٥٩، وفي لسان العرب ٦/ ١٣٩ (عسس) رواية البيت:

ـ إن تـهـجـري يـا هـنـدُ أو تـقـتـلّـي أو تُـصـبـحـي فـي الـظّـاعـن الـمُـولّـي

الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في لسان العرب ٦/ ١٣٩ (عسس)، ١١/ ٤٨١ (عهل)، وخزانة الأدب ٦/ ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٦٧ـ ٣٤٥، وشرح شواهد الشافية ص٢٤٩، ونوادر أبي زيد ص٥٣، وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٧٢ (ظعن).

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب في النوادر ص٤٠.

(٤) الجمّاء: يقال: جاؤوا الجماء الغفير؛ أي: مجتمعين.

وُصف به الرجل ونحوه، ممّا قد يتنكَّر فيتنزّل لذلك منزلة الأسماء الشائعة، ويقدّر إلقاء الألف واللام منه ليحسن بذلك وصفه بما توصف به النكرة، أو تقدّر في الصفة الألف واللام، كما يقدّره الخليل وسيبويه ليصح بذلك كونه وصفاً لما فيه الألف واللام.

قال أبو عثمان: يجوز عندي: زيد هو يقول ذاك، وهو فصل، ولا أجيز: زيد هو قال ذاك؛ لأني أجيز الفصل بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية كما جاز في المضارعة؛ وذلك أن سيبويه قد قال: إني لأمر بالرجل خير منك فيكرمني، وبالرجل يكرمني، وهما صفة على توهمّ الألف واللام، فكذلك في الفصل أتوَهم الألف واللام في الفعل ويكون بمنزلة إلغائه بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيد هو خيراً منك، على توهُّم الألف واللام في خير منك، ولا يجوز كان زيد هو منطلقاً، لأنّي أَقْدِر على الألف واللام، وإنّما يجوز هذا فيما لا يُقْدَر فيه على الألف واللام.

وأمَّا من قدّر ﴿غير﴾ صفة لِلَّذين، وقدره معرفة لما ذكره أبو بكر، فإن وصفه لِلذين بغير كوصفه له بالصفات المخصوصة، وقد حمله سيبويه على أنّه وصف.

ومن لم يذهب بغيرِ هذا المذهبَ. ولم يجعله مخصوصاً؛ استجاز أن يصف ﴿الذين﴾ بغير من حيث لَم يكن الذين مقصوداً قصدهم، فصار مشابهاً للنكرة، من حيث اجتمع معه في أنّه لم يُرَد به شيء معيّن. ونظير ذلك ممَّا دخله الألف واللام فلم يَختصّ بدخولهما عليه لمَّا لم يكن مقصوداً قصدُه قولهم: قد أَمرّ بالرجل مثلك فيكرمني، عند سيبويه، فوصف الرجل بمثلك لما لم يكن معيَّناً، وكذلك أجاز مررت بأبي العَشَرَة أبوه، فترفع أبوه بأبي العشرة، إذا لم تكن العشرة شيئاً بعينه لأنَّ هذا موضع يُحتاج فيه إلى خلاف التخصيص؛ لعمل الاسم عمل الفعل، ألا ترى أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل، وكذلك قال في قوله: إمّا العبيد فذو عبيد: إذا لم يجعلهم عبيداً بأعيانهم جاز أن يقع موقع المصدر، وكذلك قولهم: سير عليه الأبَدَ، والليلَ والنهارَ، والشهرَ والدهرَ؛ فلذلك وقعت في جواب كم دون متى في قولهم: سير عليه الليلُ والنهارُ، والدهرُ والأبدُ، فكما أن هذه الأشياء التي فيها الألف واللام لمّا لم يُرَد به شيء معيّن جرت مجرى النكرات، كذلك ﴿الذين﴾ إذا لم يُرَد به شيء معيَّن جاز أن يوصف بما يوصف به ما كان غير معيَّن.

ويقويّ هذا الوجهَ قولُ من رأى أنَّه إذا نصب كان منتصباً على الحال، وهذا النحو إذا انتصب على الحال كان شائعاً غير مخصوص؛ إذا لم يكن كالعراك وجِهدك وطاقتك. وحُكم الحال وما انتصب عليها أن يكون نكرة، كما أن ما انتصب على التمييز كذلك، ويكون العامل في الحال أَنْعَمْتَ، كأنّه قال: أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم!، أي في حال انتفاء الغضب عنهم، كما أنّ قولهم: جاءني زيد راكباً تقديره: جاءني زيد في حال الركوب، وهكذا يمثّلونه.

فإن قلت: كيف جاز هذا التقدير وراكب عبارة عن زيد، وهو هو في المعنى، وأنت لو قلت: جاءني زيد في حال نفسه لم يستقم؟ فالقول: إن ترجمة راكب ـ وإنْ كان زيداً في المعنى ـ لا يمتنع أن يكون ما ذكرنا، وإن لم يحسن جاءني زيد في حال نفسه، لأنَّ راكباً يدلّ على الركوب، وزيد لا يدلّ عليه؛ ألا ترى أنهم قد قالوا:

إذا نُـهِـيَ الـسـفـيـهُ جَـرى إلـيـه[1]

أي: إلى السَفَهِ، فأضمره لمَّا كان قد تقدَّم ما يدل عليه؟ فإذا كان في ذكر راكب دلالة على الركوب، لم يمتنع أن تقول في ترجمة جاءني زيد راكباً: جاءني زيد في حال ركوبه، فيُجعل الركوب وقتاً لفعله، لأنَّ المصادر تكون ظروفاً نحو: مَقْدَم الحاج.

ومن ها هنا قال أبو الحسن وغيره فيها: إنَّها وقت، ولمَّا كان هذا معناها أجراها العرب مُجْرى الظرف، وإن كانت عبارة عن زيد ونحوه، فاستجازت أن تُعمِل فيها المعاني، كما أعملتها في الظروف، ولم تجعله بمنزلة الظروف من حيث كان مفعولاً مختصاً، فلم تعْمل فيها المعاني متقدِّمة.

ويؤكد أنَّها عندهم بمنزلة الظروف إخلاؤهم إيّاها من الذِكْر العائد إلى ذي الحال كإخلائهم الظروف من ذلك، وذلك نحو قولهم: أتيتك وزيد قائم، ولقيتك والجيش قادم، فخلا من ذكر عائد، واستُغْني بالواو عن ذلك لما فيها من دلالة الاجتماع. ومن ثَمَّ مثله سيبويه بإذ في قوله: إذ طَائِفة حيث لم يَعُدْ من الجملة التي بعد الواو ذِكْر إلى مَن هذه الجملة حال لهم، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا في أمر الحال من أنَّه أشبه الظرف والمفعول به فلم يكن بمنزلة المفعول به على حِدَته، ولا الظرف على انفراده ـ وجب أن يكون انتصابها على ضرب آخر غيرهما؛ كما أن حكمها غير حكم كل واحد منهما على انفراده.

وكثيراً ما يجتمع في الشيء الواحد الشَبَه من وجهين وأصلين. فمّن ذلك حروف الجر في: مررت بزيد ونحوه، وهو من جهة بمنزلة جزء من الفعل، ومن أخرى بمنزلة جزء من الاسم. أما الجهة التي كان منها بمنزلة جزء من الفعل؛ فلأنَّه قد أنفذ الفعل إلى المفعول، وأوصله؛ كما أنّ الهمزة في نحو: أذهبته، قد فَعَلَتْ ذلك، وكما أنّ تضعيف العين في خَرّجته وفرحته، قد فعل ذلك. وأمَّا كونه بمنزلة جزء من الاسم فهو

---

(١) صدر بيت. عجزه: ـ وخالف والسَّفيه إلىٰ خلاف.

البيت من الوافر، وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن ص٩٠٢، والأشباه والنظائر ١٧٩/٥، وأمالي المرتضىٰ ٢٠٣/١، والإنصاف ١٤٠/١، وخزانة الأدب ٣٦٤/٣، ٢٢٦/٤، ٢٢٧، ٢٢٨، والخصائص ٤٩/٣، والدرر ٢١٦/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢٤٤، ومجالس ثعلب ص٧٥، والمحتسب ١٧٠/١، ٣٧٠/٢، وهمع الهوامع ٦٥/١.

أنَّك قد عطفت عليه بالنصب في نحو: مررت بزيد وعمراً، لمّا كان موضعُ الجارّ والمجرور نصباً، ومن ثم قُدِّمت على الاسم في نحو: بمّن تمرر أمرر به، وبمن تمر. وكذلك قولهم: لا أبالك، هو من وجه منفصل، ومن وجه متصل، فكذلك الحال: من وجه بمنزلة المفعول به، ومن وجه بمنزلة الظرف الذي هو مفعول فيه.

وفيما ذكرناه ـ من جواز خُلوّ الحال من ذِكر يعود منها إلى ذي الحال ـ ما يدلّ على جواز وقوع الأسماء التي ليست بصفات أحوالاً، نحو البُسْر[١] والرُطَبُ[٢] والقفيز[٣]، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تناسب الفعل. وفي التنزيل: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [هود: ٦٤].

وأمَّا من ذهب إلى أن غيراً منتصب بالاستثناء، فإن الاسم المنتصب في الاستثناء ينتصب بالفعل الذي قبله أو بمعناه بتوسُّطِ إلاّ. وممّا يدل على انتصابه بذلك ـ بتوسط هذا الحرف ـ أنَّ حروف الجرقد وقعت هذا الموقع في نحو: جاءني القوم حاشا زيدٍ وخلا زيدٍ، فكما أنّ حرف الجر قد أوصل الفعل أو معناه إلى المستثنى، فكذلك إلاّ قد أوصلت ذلك إلى ما بعدها.

ونظير إلا في الاستثناء ـ في إيصالها الفعل إلى ما بعدها، وانتصاب الاسم بذلك ـ الواوُ في قولهم: جاء البرد والطيالسةَ[٤]، واستوى الماء والخشبةَ؛ فانتصاب الاسم بعد إلا كانتصابه بعد الواو؛ ألا ترى أنه لولا الواو لم يصل الفعلُ إلى الاسم المنتصب على أنّه مفعول معه، كما أنّ إلاّ في الاستثناء لولا هي لم يصل الفعل، ولا معناه إلى الاسم المستثنى.

وقد يَعمل بواسطة الحروف عوامل، لولا توسّطها لم تعمل فيما تعمل فيه مع دخول الحرف، ألا ترى أنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل عند عامة النحويين، وقد أجازوا جميعاً: هذا مارّ بزيد أمس، لمكان حرف الجر. وتقول: أنت أعلم بزيد منك بعمرو. وفي التنزيل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [النجم: ٣٠] فأمّا ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم ... وأضرَب منا بالسيوف القوانسا[٥]

---

(١) البُسْر: التمر قبل أن يُرْطب لغضاضته، واحدته بُسرة. (اللسان ٤/ ٥٨ مادة: بسر).

(٢) الرُطَبُ: نضيج البُسر قبل أن يُتمر، واحدته رُطبة. (اللسان ١/ ٤٢٠ مادة: رطب).

(٣) القفيز: من المكاييل: معروف وهو ثمانية مكاييل عند أهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً. (اللسان ٥/ ٣٩٥ مادة: قفز).

(٤) الطيالسة: (ج) الطيلس والطيلسان: ضرب من الأكسية. دخلت فيه الهاء في الجمع للعجمة لأنه فارسي معرب. (اللسان ٦/ ١٢٥ مادة: طلس).

(٥) مرّ سابقاً.

فعلى إضمار فعل يدلُّ عليه أضربَ، كما أن قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧] على ذلك.

يدلّك على هذا أنّ ﴿مَنْ﴾ لا يخلو من أنّ تكون موصولة أو استفهاماً، فإنّ كان صلة كان مختصّاً، والمفعول به إذا كان مختصّاً لم تعمل فيه المعاني، وإن كان استفهاماً فالذي يُعلَّق قبل الاستفهام ـ من الأفعال ـ ما جاز فيه الإلغاء وما شُبِّه به، وليست المعاني بواقعة موقع الأفعال في هذا الموضع، فعلمت بهذا أنّه على إضمار فعل.

فإنّ قلت: فإنّ الاسم في هذا الباب قد انتصب من غير أنّ يتوسَّط حرف، وذلك نحو: غير. في قولهم: جاءني القوم غيرَ زيد، فانتصب غير بالاستثناء من غير أن يتوسط الحرف، فهّلا دلّ ذلك على أنّ الفعل حيث ذكرْت لم يصل بتوسط الحرف. قيل: لا يدل هذا على ما ذكرته، وإنّما وَصل الفعل إلى «غير» بغير حرف توسّط، ولم يصل إلى زيد ونحوه إلاّ بالحرف؛ لأنّ غيراً مبهم، والأسماء المبهمة تعمل فيها عوامل لا تعمل في المخصوصة؛ ألا ترى أن خلْفك وعندك ونحو ذلك قد عمل فيهما من المعاني ما لا يعمل في المختصّ غير المبهم، وكذلك الحال والتمييز، قد عمل فيهما ما لا يعمل في غيرهما من الأسماء المختصة. فكما لم يُحتج إلى توسط الحرف في عمل ما قبل «غير» في غير، كذلك لم يُحتج إلى توسطه في عمل ما قبل سوى في الاستثناء في «سوى» لأنَّها في الإبهام بمنزلة «غير» فانتصب بأنّه ظرف، والظروف تعمل فيها المعاني. فلمَّا اجتمعت «غير» معها في ذلك كان مثلَها في الاستغناء عن توسط الحرف معها.

وممّا يدل على استغناء الفعل عن الحرف الذي يصل به مع غير أن غيراً في قولك: أتاني القومُ غيرَ زيد، هم الآتون. فإذا كان إيّاهم في هذا المعنى لم يكن بمنزلة المنصوب في باب المفعول معه، ولا بمنزلة الاسم المنتصب بعد إلاّ في الاستثناء، ولكنه مشابه للحال؛ من حيث كان المنصوبُ المرفُوعَ في المعنى، ولم يكن مخصوصاً؛ كما أن الحال غير مخصوص، فلم يُحتج فيه إلى توسط الحرف لإيصال الفعل، كما لم يُحتج إلى ذلك في الحال.

وممَّا جاء ﴿غير﴾ فيه صفة قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، فمن رَفع غيراً كان وصفاً للقاعدين. والقاعدون غير مقصود قصْدهم، كما كان قوله: ﴿الَّذين أَنْعَمْت عَلَيْهِمْ﴾ كذلك. والتقدّير لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحَّاءُ والمجاهدون. ومن نصبه كان استثناء من القاعدين، وإن شئت كان من المؤمنين، لأن غيراً واقع بعد الإسمين الموصولين، ولو وقع متقدماً على المؤمنين لم يكن استثناؤه إلاّ من القاعدين؛ لأنَّ العامل في المستثنى ما في الصلة، فلا يجوز أن

يتقدم على الموصول. ومن جر غيراً كان وصفاً للمؤمنين، والتقدير لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحَّاءِ.

فأمّا قوله سبحانه: ﴿إِنَاهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] «فغير» حال من قوله: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، ولا يجوز أن يكون وصفاً للطعام كما جاز أن يكون «غير» في الأخرى وصفاً للقاعدين مَرّة، وللمؤمنين أخرى؛ لأنَّ الناظرين هم المخاطَبُون، فهم غير الطعام. فكما أنَّك لو قلت: إلى طعام لا ناظرين إناه، لم يكن بُد من أن تقول: أنتم، لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له فلا بدّ من إظهار الضمير فيه، فكذلك لو جعلت غيراً صفة غير حال للزم أنّ تظهر الضمير. وكذلك تقول: هذه شاة ذاتُ حَمْل مُثْقلَةٍ به هي، فتُظهر الضمير، لأنَّ اسم الفاعل للشاة، وقد جرى على الحمْل. ولو رفعت لم تحتج إلى الإظهار.

وأصل هذا أنَّ الفعل، بما يتضمّنه من الضمير، أقوى من اسم الفاعل مع ما يتضمّنه [ممّا يتضمّنه] اسم الفاعل، فإذا أظهر الضمير في الفعل حيث أدّى إلى الإلباس، فأنْ يظهر الضمير في اسم الفاعل أولى وأوجب. فمن ثم قال أبو الحسن: إن هذا الضمير إذا لم يُظهر كان لحناً. وليس قول من قال: إن إظهاره لا يلزم استدلالاً بقول الشاعر:

أَمُسْلِمَتْيِ للموت أنتِ فميّتٌ وهل للنفوس المسلمَات بقاء[1]

بمستقيم، لأنّ قوله: فميت يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنّه قال: فأنا ميت.

وقال قوم: تقول: أنت غير القائم ولا القاعدِ، تريد: وغير القاعد، كما قال: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾. قالوا: ولم يجيء هذا في المعرفة العَلَم، فلا يجوز: أنت غير زيد ولا عمرو. وهذا إن لم يسمع كما قالوا، فإنَّه لا يمتنع أن يقاس فيجوز على ما سُمع. وذلك أنّ هذا إنّما جاء لِما في «غير» من معنى النفي، فكما أجازوا أنا زيداً غيرُ ضارب لمَّا كان المعنى معنى النفي، فجعلوه بمنزلة حرفه، ولم يجعل بمنزلة «مثل» وما كان نحوه من الأسماء المضافة، فكذلك يجوز أنّ يجعل غير بمنزلة حرف النفي في المعرفة المؤقتة، فيكرَّر معه لا كما كرّر مع غير العَلَم.

فإن قلت: فإن من الناس مَن يحمل انتصاب زيد في: أنا زيداً غيرُ ضارب

(١) البيت في الأغاني ٢/ ٤١ وفيه «أتاركتي» مكان «أمسلمتي» و«الخائفات» مكان «المسلمات» والبيت لمجنون ليلى.

على مضمر، ولا يحملهُ على «ضارب» هذا كما لا يحمله عليه إذا قال: أنا زيداً مثل ضارب. قيل: إنّ حمله على المعنى وعلى ما في اللفظ من هذا العامل الظاهر أبين، لأنّهم قد حملوا الكلام على المعنى في النفي في مواضع غير هذا. ألا ترى أنّهم قالوا: قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلاّ زيد؟ فجعلوا قلَّ ـ وإن كان فعلاً ـ بمنزلة الحرف النافي لمّا كان مثلَه، فكذلك «غير» إذا كان معناه النفي جُعل بمنزلة حرف النفي، فلحقت «لا» معه كما تَلحق مع حرف النفي. وقالوا: إنّما سرْتُ حتى أدخلَها، فلم يجز الرفع بعد حتى، كما لم يجز بعد حرف النفي، إذا قال: ما سرت حتى أدخلَها؛ وذلك إذا احتقرَ السير إلى الدخول. ويدل على أن هذا يجري مجرى النفي قوله:

.....وإنّـــمـــا يـدافـع عـن أحـسـابـهـم أنـا أو مـثـلـي[1]

وقالوا: نَشَدْتك الله إلاّ فعلت، فإذا جازت في هذه الأشياء أن تجري مجرى النفي فكذلك ما ذكرناه.

ومن جعل ﴿**غير**﴾ استثناء لم يمتنع على قوله دخولُ لا بعد الحرف العاطف، كما لم يمتنع في قولهم: أنت غير القاعد ولا القائم. وذلك أن الاستثناء يشبه النفي؛ ألاّ ترى أن قولك: جاءني القوم إلا زيداً بمنزلة قولك. جاءني القوم لا زيد. فيجوز أن تدخل لا حملاً على المعنى، ويجوز أن تجعلها زيادة في هذا الوجه، كما تجعلها زيادة في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢].

وإذا جاز دخول «لا» مع الاستثناء من هذين الوجهين، فلا وجه لقول من أنكره، وكذلك يجوز زيادة «لا» في قول من جعلها حالاً أو صفة أو بدلاً.

وقد دخلت «لا» زائدة في مواضع كثيرة في التنزيل وغيره. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩]. وقد أجاز سيبويه قياساً على هذا «أمَّا أنْ لا يكونَ يعلم فهو يعلم» على زيادة لا. وقد جاء زيادتها في الإيجاب كما جاء في النفي، قال:

---

(١) تمام البيت:

ـ أنـا الـذّائـدُ الـحـامـي الـذّمـار وإنـمـا يُـدافـع عـن أحـسـابـهـم أنـا أو مـثـلـي

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٣، وتذكرة النحاة ص٨٥، والجنى الداني ص٣٩٧، وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٥، والدرر ١/ ١٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٨، ولسان العرب ١٥/ ٢٠٠ (قلا)، والمحتسب ٢/ ١٩٥، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٦٠، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٩، والمقاصد النحوية ١/ ٢٧٧ ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١١، ١١٤، ٧/ ٢٤٢ وأوضح المسالك ١/ ٩٥، ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)، وهمع الهوامع ١/ ٦٢، وتاج العروس (ما).

أَفَعَنْكِ لا بَرقٌ كأَن وميضَهُ غابٌ تسنَّمَهُ[١] ضِرامٌ مُثْقَبُ[٢]

وأنشد أبو عبيدة:

ويَلْحَيننـي في اللّهوِ ألاَّ أحبَّه[٣]

وقال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، وفي الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥]. ومن ذلك قول جرير[٤]:

ما بالُ جَهْلِكَ بعدَ الحِلْم والدين وقد علاكَ مشيبٌ حينَ لا حينِ[٥]

لا فيه زائدة، والتقدير: وقد علاك مشيب حينَ حينٍ، وإنَّما كانت زائدة لأنَّك إذا قلت: علاك مشيب حيناً فقد أثبت حيناً علاه فيه المشيب.

فلو جعلت ﴿لا﴾ غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حدّها في قولهم:

جئت بلا مال، وأُبْتُ بلا غنيمة، فنفيت ما أثبتّ، من حيث كان النفي بـ﴿لا﴾ عامّاً منتظِماً لجميع الجنس، فلمّا لم يستقم حملهُ على النفي للتدافع العارض في ذلك حكمت بزيادتها، فصار التقدير: حين حين.

وهذه الإضافة من باب: حَلقة فضةٍ، وخاتمُ حديدٍ، لأنّ الحين يقع على الزمان القليل كالساعة ونحوها، يدل على ذلك قوله:

تطلّقه حيناً وحِيناً تُراجِع[٦]

---

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٢٤٠، وفي لسان العرب ١٢/ ٣٣٠: تشيّمه.

(٢) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١١٠٣، وأساس البلاغة ص٢٤٦ (شيم)، ولسان العرب ٢/ ٣٣٠ (شيم)، ١٥/ ٤٦٦ «لا»، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤١٨ وديوان الأدب ٣/ ٤٥٨، وتاج العروس (شيم)، (لا)، وبلا نسبة في المخصص ١٤/ ٦٥. يريد أفمنك لا بَرق. ومثقب: مُوقَد؛ يقال: أثقبت النار: أوقدتها.

(٣) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٥٢٩:

ـ وتلحيننـي في اللهو أن لا أُحبّهُ ولَّهو داعٍ دائبٌ غيرُ غافل

البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ص١٧٩، والأزهية ص١٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٥٧٠، والجنى الداني ص٣٠٢، والصاحبي في فقه اللغة ص١٦٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٤٨.

(٤) انظر ترجمته في الأعلام ٢/ ١١٩.

(٥) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص٥٥٧، وخزانة الأدب ٣/ ٥٠٢، ٤/ ٤٧، والدرر ٣/ ٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٠، والكتاب ٢/ ٣٠٥، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٩٧.

(٦) عجز بيت. صدره: ـ تناذرها الراقون من سوء سمّها.

البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٤، ولسان العرب ٣/ ٢٨٤ (عدد)، ٤/ ٥٠٧ (طور)، ٥/ ٢٠١، ٢٠٢ (نذر)، ١٠/ ٢٣١ (طلق) وفيه «تراجعه» مكان «تراجع» وهو من=

ويقع على الزمان الطويل كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] وعلى ما هو أقصر من ذلك، كقوله: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، فصار حينَ حينٍ كقول الآخر:

ولـــولا يـــومُ مـــا أرَدْنـــا جـــزاءَكَ والـقُـــروضُ لـــهـــا جَـــزَاءُ[1]

وليس هذا كقوله:

حَنَّتْ قَـلُـوصي حينَ لا حينَ مَـحَنّ[2]

لأنَّه في قوله: لا حينَ مَحَنّ ـ نافٍ حيناً مخصوصاً لا ينتفي بنفيه جميعُ الأحيان؛ كما كان ينتفي بالنفي العامّ جميعُها، فلم يلزم أن تكون ﴿لا﴾ زيادة في هذا البيت، كما لزم زيادتها في حين لا حِين.

فهذا الحرف يدخل في النكرة على وجهين: أحدهما: أن يكون زائداً كما مر في بيت جرير، والآخر: أن تكون غير زائدة، فإذا لم تكن زائدة كان على ضربين: أحدهما أن يكون لا مع الاسم بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر، وذلك قولهم: غضبت من لا شيء، وجئت بلا مالٍ. فلا مَعَ الاسم المنكور في موضع جرّ بمنزلة خمسة عشر، ولا ينبغي أن يكون من هذا الباب قوله:

حَنَّتْ قَـلُـوصي حينَ لا حينَ مَحَنّ

لأن ﴿حين﴾ ههنا منصوب نصباً صحيحاً لإضافته، ولا يجوز بناء المضاف مع لا كما جاز بناء المفرد معها. وإنَّما ﴿حين﴾ في هذا البيت مضافة إلى جملة، كما أنَّها في قوله: ﴿حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ﴾ [الأنبياء: ٣٩] كذلك، إلا أن الخبر محذوف وخبر (لا) يحذف كثيراً. ونظير هذا في حذف الخبر من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان ـ قولهم: كان هذا إذ ذاك.

والآخر: ألاَّ تعمل (لا) في اللفظ، ويراد بها معنى النفي، فتكون صورتها صورة الزيادة، ومعنى النفي فيه مع هذا صحيح. وذلك كقول النابغة:

= قصيدة غير موصولة بالهاء، ١٣/ ١٣٤ (حين)، وتاج العروس ٨/ ٣٦٥ (عدد)، ١٢/ ٤٣٩ (طور)، ١٤/ ٢٠١ (نذر)، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٩، ٤/ ٤٦، ٤٨، وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٦، ١٥٢، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢١٢، وجمهرة اللغة ص٩٢٢، والمعاني الكبير ص٦٦٣، وأساس البلاغة (نذر) (طلق)، وتهذيب اللغة ١/ ٨٩، ٢/ ١٦، ٥/ ٢٥٥، ٩/ ٢٩٣، ١٤/ ٤٢١، ١٦/ ٢٦١، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣/ ٤٢١، والمخصص ٨/ ١١٣، ٩/ ٦٥.

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٤/ ٤٦، ٤٨، ٦/ ٤٤٠، والكتاب ٣/ ٣٠٣ ولم أقع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ٨٣، وشرح شذور الذهب ص١٠٠، وهمع الهوامع ١/ ١٩٧.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٥، ٤٦، ٤٩، والمقتضب ٤/ ٣٥٨.

أمسى ببلدةٍ لا عمٌّ ولا خالِ[١]

وقال الشمّاخ[٢]:

إذا ما أدلجَتْ وَصَفَتْ يداها لها إدلاجَ لَيْلَةَ لا هُجُوعِ[٣]

وقال رؤبة[٤]:

لقد عَرَفْتُ حينَ لا اعتِرافِ[٥]

وبيت الكتاب:

تركتَني حين لا مالٍ أعيشُ به وحين جُنّ زمانُ الناسِ أو كَلَبا[٦]

وهذا الوجه عكس ما جاء فيما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:

لو لم تكنْ غطفانُ لا ذُنُوبَ لها إليّ لامت[٧] ذوو أحسابها عُمَرَا[٨]

---

(١) عجز بيت. صدره: ـ بعد ابن عاتكة الثاوي علىٰ أبوي.
البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٨٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١٦٦، وبغية الوعاة ١/ ٨٨، ٨٩، وتاج العروس (بوو)، (أبى)، وخزانة الأدب ٤/ ٥٠، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٤٤٦ (لا).

(٢) الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني (توفي ٢٢هـ = ٦٤٣م) شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وهو من طبقة لبيد والنابغة. كان شديد متون الشعر، وكان أرجز الناس علىٰ البديهة. جمع بعض شعره في ديوان. شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان.
الأعلام ٣/ ١٧٥، والإصابة ت٣٩١٣، والأغاني ٨/ ٩٧، وخزانة البغدادي ١/ ٥٢٦.

(٣) البيت من الوافر، وهو للشماخ في ديوانه ص٢٢٦، ولسان العرب ٩/ ٣٥٦ (وصف)، ١٥/ ٤٦٦ (لا)، وأساس البلاغة (رصف) وفيه «هجوعُ» مكان «هجوعِ» وهذا خطأ، وتاج العروس ٢٤/ ٤٥٩ (وصف)، (لا)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٥/ ٤١٨.
أي عملت يداها عمل الليلة التي لا يُهجع فيها، يعني الناقة ونَفَى بلا الهجوعَ ولم يُعْمِل، وترك هجوع مجروراً علىٰ ما كان عليه من الإضافة (اللسان ١٥/ ٤٦٦ (لا).

(٤) انظر ترجمته في الأعلام ٣/ ٣٤، ووفيات الأعيان ١/ ١٨٧، والبداية والنهاية ١٠/ ٩٦، وخزانة الأدب ١/ ٤٣.

(٥) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٠٠، ولسان العرب ١٥/ ٤٦٦ (لا)، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤١٩ وتاج العروس (لا).

(٦) البيت من البسيط، وهو لأبي الطفيل عامر بن واثلة في خزانة الأدب ٤/ ٣٩، ٤٠، ٤١، والدرر ٣/ ١٤٨، والكتاب ٢/ ٣٠٣، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٨.

(٧) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ١٤٣: إذاً لَلاَم.

(٨) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٣٠، وخزانة الأدب ٤/ ٣٠، ٣٢، ٥٠، والدرر ٢/ ٢٢٦، وشرح التصريح ١/ ٢٣٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣، والخصائص ٢/ ٣٦، ولسان العرب ٩/ ٢٦٩ (غطف)، وهمع الهوامع ١/ ١٤٧.
غطفان: حيّ من قيس عيلان وهو غطفان بن سعد بن قيس عيلان. (اللسان ٩/ ٢٦٩).

ألا ترى أن (لا) في المعنى زيادة، وقد عملت، وفي قوله: ليلة لا هجوع، وبابِهِ معنى النفي فيه صحيح ولم تعمل.

ومما جاءت فيه (لا) زائدة ـ إنشاد من أنشد:

أَبَى جُودُهُ لا البخلَ واستعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ من فتًى لا يَمْنعُ الجودَ قاتلَهْ[1]

[قال أبو الحسن: فسرته العرب: أبى جوده البخلَ، وجعلوا (لا) زائدة حَشْواً وصلوا بها الكلام]. واختلفوا في قول الشمّاخ:

أعائشُ ما لأهلِكِ لا أراهُمْ يُضيعونَ الهِجَانَ مع المُضيعِ[2]

فروى التّوزيّ عن أبي عُبيدة: أنّ (لا) زائدة، وذهب غيره إلى أنّها ليست زائدة.

وممّا يجوز أن تكون (لا) فيه زيادة قول الشّاعر:

ولا يَنطِقُ الفحشاء مَنْ كان منهمُ إذا جلسوا[3] مِنّا ولا مِن سِوائنا[4]

فأمّا القول في (مِنّا)، فإنّه يجوز أن يتعلق بشيئين:

أحدهما: أن يكون: إذا جلسوا منّا، أي: إذا جلسوا مخالطين لنا؛ لأنّ (مِنّا) قد استعمل في هذا المعنى؛ ألا ترى أنّه قد قال: وتقول: أنت منيّ فرسخين، فالمعنى: أنت مخالطي في هذه المسافة، وملابِسي، فيكون التقدير: إذا جلسوا مخالطين لنا ومخالطين سوانا، و(لا) زائدة كما زيدت في قوله: «أفَعَنكِ لا برق»[5].

والوجه الآخر: (مِنّا) متعلّقاً بما قبل، كأنّه، مَن كان منهم مِنّا.

فإنْ قلتَ: كيف يصحُّ أن يكون مَن كان منهم مِنّا؟ قيل: هذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون (منّا) في معنى المخالطة والملابسة كما تقدَّم، فيكون (منهم) مستقرّاً، و(منّا) في موضع حال، ولا يكون (منّا) مستقَرّاً و(منهم) في موضع حال من

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الدانية ص٣٠٢، والخصائص ٢/ ٣٥، ٢٨٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٤، ولسان العرب ١٢/ ٥٨٩ (نعم)، ١٥/ ٤٦٦ (لا)، ومغني اللبيب ١/ ٢٤٨، وتاج العروس (نعم)، (لا).

(٢) البيت من الوافر، وهو للشماخ في ديوانه ص٢١٩، والأزهية ص١٥٦، والصاحبي في فقه اللغة ص١٦٧، ١٦٨، ولسان العرب ٢/ ٢٢٠ (ثبج)، وتاج العروس (لا).

هجان الإبل: كرائمها.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ١٨: قعدوا.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلي في خزانة الأدب ٣/ ٤٣٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٤، والكتاب ١/ ٣١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٦، ولرجل من الأنصار في الكتاب ١/ ٤٠٨ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٥، وشرح ابن عقيل ص٣١٥، والمقتضب ٤/ ٣٥٠.

(٥) مرّ سابقاً.

قوله: ﴿منّا﴾ لأنَّ الحال لا تتقدَّم على العامل إذا كان معنى، فإن جعلت العامل في الحال كان جاز ذلك.

ويجوز أيضاً في قوله: ﴿من كان منهم منّا﴾ أن يكون بينهم محالفة، فيجوز للحلف أن يقول: من كان منهم منّا: لأنَّه يجوز ـ وإن كان من معشر آخرين ـ أن تقول: منا للحلْف، أو لِلوَلاء. وقد جاء: «مولى القوم منهم»[(١)].

وعلى هذا قوله: «الأذنان من الرأس»[(٢)] وقال تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي بعضهم يلابس بعضاً ويوالي بعضاً. وليس المعنى على النسل والولادة؛ لأنَّه قد يكون من نسل المنافق مؤمن، ومن نسل المؤمن منافق. فهذا كقوله: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]. وكذلك قوله: ﴿ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤] أي بعضها يوالي بعضاً، ولا يتبرأ بعضهم من بعض. ويجوز في قوله: بعضها من بعْضٍ ـ أن يكون المعنى: أنَّهم في الآخرة متوالون، لا يتبرّأ بعضهم من بعض، كما يتبرأ الكافرون والفاسقون. ألا تراه قال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟﴾ [البقرة: ١٦٦] و﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١] ونحو ذلك من الآية التي تدلُّ على هذا المعنى فقوله: ذُرِّيَّةً بعضُها منْ بعضٍ، أي: هم على خلاف صفة المنافقين والكافرين؛ لأنَّهم إخوان متوالون.

أمَّا قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥] فقد يكون المعنى والله أعلم: بإيمانكم بعضكم من بعض، أي: بعضكم يوالي بعضاً ويلابس بعضاً في ظاهر الحكم من حيث شَملكم الإسلام فاجتمعتم فيه وصرتم متكافئين متماثلين لجَمْع الإسلام لكم، واستوائكم في حكمه في الديات والقصاص والمناكح

---

(١) أخرجه البخاري (مناقب ١٤)، (فرائض ٢٤)، وأبو داود (زكاة ٢٩)، والترمذي (زكاة ٢٥) والنسائي (زكاة ٩٧)، والدارمي (سير ٨٢)، وأحمد بن حنبل ٢، ٤٤٨، ٤، ٣٥، ٣٤٠، ٦، ٨، ١٠، ٣٩٠.

(٢) أخرجه أبو داود في (السنن ١٣٤)، والترمذي في (السنن ٣٧)، وابن ماجه في (السنن ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٥/ ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٨)، والبيهقي في (السنن الكبرىٰ ١/ ٦٦، ٦٧) والتبريزي في (مشكاة المصابيح ٤١٦)، والزيلعي في (نصب الراية ١/ ١٨، ١٩)، وابن حجر في (تلخيص الحبير ١/ ١٠١)، والطبري في (التفسير ٦/ ٧٢)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٤/ ١٦١، ٦/ ٣٨٤، ٧/ ٤٠٦)، وابن أبي شيبة في (المصنف ١/ ١٧)، وأبو حنيفة في (جامع مسانيد ١/ ٢٣١)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ١/ ٢٣٤)، والزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٢/ ٣٦٤)، والألباني في (إرواء الغليل ١/ ١٢٤)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٢٦٨٠٩)، والربيع بن حبيب في (المسند ١/ ٢٤، ٢٨)، والعقيلي في (الضعفاء ١/ ٣٢، ١١٣)، والدارقطني في (السنن ١/ ٩٧)، وصاحب (ميزان الاعتدال ١١٣٣، ١٩٣٦، ٨٣١٦)، وابن حجر في (لسان الميزان ٢/ ١٠٣٩، ٥/ ١١٨٠، ١٤٠٣)، وابن أبي حاتم الرازي في (علل الحديث ١٣٣)، والعجلوني في (كشف الخفاء ١/ ٩٦).

والتَّوارث ونحو هذا، مما جمعهم الإيمانُ فيه. وقال:

إذا حَاوَلْتَ في أَسَدٍ فُجوراً ... فإني لستُ منكَ ولستَ مني[١]

وقال جرير:

عَرِينٌ من عُرَينةَ ليس مني[٢] ... برئتُ[٣] إلى عُرَينة من عَرين[٤]

وقال آخر ـ أظنُّه الراعي ـ:

فقلت ما أنا ممّن لا يواصلني ... ولا ثَوَائِيَ إلا ريثَ أحتمل[٥]

وأما قوله: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢]. فإن موضع قوله: في الأرض يحتمل ضربين: أحدهما: أن يكون مفعولاً فيه ظرفاً، والآخر: أن يكون وصفاً. فإن جعلته ظرفاً احتمل أن يكون ظرفاً لأصاب، واحتمل أن يكون لمصيبة، ولا ذِكْر فيه على شيء من هذين التأويلين، كما أنّ قولك: بزيد، من: مررت بزيد، كذلك. ويؤكد ذلك ويحسنه دخول لا في قوله: **﴿ولا في أنفُسِكُمْ﴾**، فصار ذلك مثل: ما ضربت من رجل ولا امرأة.

والضرب الآخر: أن يكون صفة للنكرة، ويكون متعلقاً بمحذوف وفيه ذكر يعود إلى الموصوف. وقوله: **﴿ولا في أنْفُسِكُمْ﴾** صفة معطوفة على صفة، فإذا كان كذلك احتمل موضعُه ضربين: أحدهما أن يكون جراً على لفظ قوله: من مصيبة، والآخر: أن يكون رفعاً على موضع من مصيبة.

فإن قلت: فإذا كان كذلك فما وجه دخول لا في قوله: **﴿ولا في أنْفُسِكُمْ﴾** وليس الكلام على هذا التأويل بنفي؟ فالقول في ذلك أنّه لما كان معطوفاً على ما هو منفيّ في

---

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ١٤: «منْ» بدل «مني».
البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٥، والكتاب ٤/ ١٨٦.

(٢) في لسان العرب ١٣/ ٢٨٣، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٥٨: منّا.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٥٨: عُرينةَ.

(٤) البيت من الوافر، وهو لجريرفي ديوانه ص٤٢٩، ولسان العرب ١٣/ ٢٨٣ (عرن)، وتهذيب اللغة ٢/ ٣٤٠، وتاج العروس (عرن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٧٤.
عُرينة وعَرين: حيّان. قال الأزهري: عُرينة: حيّ من اليمن. وعَرين: حيّ من تميم. وقال ابن بري: عَرينُ بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. وقال القزاز عَرين في بيت جرير هذا اسم رحل بعينه. وقال الأخفش: عَرين في البيت هو ثعلبة بن يربوع. (اللسان ١٣/ ٢٨٣ مادة عرن).

(٥) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٢٠٧: «أرتحلُ» بدل «أحتمل».
البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ص١٩٧، وأساس البلاغة (ريث).

المعنى ـ وإن لم يكن منفياً في اللّفظ ـ جاز أن يُحمل الكلام على المعنى، فتدخلَ «لا» كما حملته على ذلك في قوله:

يحكي علينا إلاّ كواكبها[١]

ألا ترى أنّ الضمير في يحكي لمَّا كان لأحدٍ المنفي أجريته مُجْرى المنفي في استجازتك البدل منه، كاستجازتك البدل من نفس المنفيّ فكذلك قوله: في الأرض؛ لما كان صفة لمنفي أجريته مُجْرى النفي فاستجزت العطف عليه (بلا). وإن شئت قلت: إنَّ (لا) زائدة، والأول أبين؛ لأنَّ الحمل على المعنى في النفي قد جاء في غير شيء؛ ألا ترى أنَّهم قد قالوا: إنَّ أحداً لا يقول ذاك إلاَّ زيد؛ لمّا كان في المعنى منفياً؟ ومن الحمل على المعنى قولهم: قد علمتُ زيدٌ أبو من هو، فكذلك يكون ما ذكرنا.

(١) عجز بيت. صدره: ـ في ليلةٍ لا ترى بها أحداً.

البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص١٩٤، والدرر ٣/ ١٦٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٦، و١٧٧، والكتاب ٢/ ٣١٢، ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهدالمغني ص٤١٧، ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٣١، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣١٨، ومغني اللبيب ص١٤٣، والمقتضب ٤/ ٤٠٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن السورة التي يذكر فيها البقرة قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢].

قال أحمد بن موسى: قرأ نافع ﴿**فيه هدى**﴾، و﴿**عليه إنّه**﴾ [الحج: ٤] ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا﴾ [الكهف: ٦٣] وما أشبه ذلك إذا كان قبل الهاء ياء ساكنة حركها حركة مختَلسة من غير أن يبلغ بها الياء.

واختلف عن نافع: فروى المسيّبي عن نافع أنّه أثبت الياء بعد الهاء [في قوله]: عليهي، فيقول من ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ﴾ [الحج: ٤]. وروى الكسائي عن إسماعيل عن نافع أنّه قرأ: عليهي؛ يُثبت الياء في كل القرآن؛ فإذا كان قبلها واو ساكنة مثل: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ﴾ [الطور: ٢٨] أو ألف مثل ﴿ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ﴾ [النحل: ١٢١] ضم الهاء ضماً من غير أن يبلغ بالضَّمَّة الواو. فإذا كان قبل الهاء حرف غير الواو والياء والألف وهو ساكن حرّك الهاء أيضاً حركة خفيفة من غير بلوغ واو؛ مثل: منه وعنه، إلاّ في قوله: ﴿**وأشرِكْهُو في أمري**﴾ [طه: ٣٢] فإن المسيّبي رَوى عنه الصلة بالواو في هذا الحرف وحده. فإذا كان ما قبل الهاء متحرّكاً، وكانت الحركة كسرةً كسر الهاء ووصلها بياء في اللّفظ، كقوله: ﴿**وأُمِّهِي... وصاحبتهي**﴾ [عبس: ٣٥]، ﴿**وكتبهي ورسلهي**﴾ [البقرة: ٢٨٥، والنساء: ١٣٦] وما أشبه ذلك. فإذا كانت الحركة قبل الهاء ضمَّة أو فتحة ضم الهاء ووصل الهاء بواو. فمثل ما تَحرك ما قبل الهاء فيه بالضَّمَّة قوله تعالى: ﴿**فإن الله يعلمهو**﴾ [البقرة ٢٧٠]، ﴿**فهو يخلفهو**﴾ [سبأ: ٣٩]. ومثل ما تحرّك ما قبل الهاء فيه بالفتحة قوله: ﴿**خلقهو فقدرهو**﴾ [عبس: ١٩]، ﴿**ويسرهو**﴾ [عبس: ٢٠]، ﴿**فأقبرهو**﴾ [عبس: ٢١] وما أشبه ذلك، يصل ذلك كله بواوٍ ويقف بغير واوٍ. وكذلك مذهب أبي عمروٍ وعاصم إلاّ في قوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الكهف: ٦٣] فإن أبا بكر بن عياش وحفصاً اختلفا فيه عن عاصم فروى أبو بكر[1] عن عاصم: ﴿**وما أنسانيه**﴾ بكسر الهاء من غير بلوغ ياء ومثله ﴿بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩].

---

(١) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط (٩٥ ـ ١٩٣هـ = ٧١٤ ـ ٨٠٩م) أبو بكر من مشاهير القراء. كان عالماً فقيهاً في الدين. توفي في الكوفة.
الأعلام ٣/ ١٦٥، والنشر ١/ ١٥٦، والتيسير لأبي عمرو الداني وفيه وفاته سنة ١٩٤.

ورَوى عنه حفص[١] ﴿وما أنسانيهُ إلاَّ﴾ بضمّ الهاء من غير واو. وكذلك اختلفا في قوله: ﴿بما عاهد عليهُ الله﴾ فضمّ حفصٌ الهاءَ وكسرها أبو بكر في سائر القرآن. ومثله: ﴿ويخْلُدْ فيه مُهاناً﴾؛ فإن حفصاً رَوى عن عاصم أنَّه يصل الهاء بياء، وحذفها أبو بكر عن عاصم. وهو مذهب حمزة والكسائي وابن عامر، إلاَّ ما روى حفص عن عاصم في «أنسانيهُ» و«عليهُ الله» وفيهي «مهاناً» يشبع الكسرة.

فأمَّا ابن كثير فإنَّه كان [يصل الهاء بياء في كل ذلك إذا كان قبلها ياء أو واو أو ألف أو حرف ساكن أو متحرّك] فيقول «فيهي هدى»، و(إليهي، ولديهي، وعليهي، واجتباهو، وهداهو، وما أنسانيهي إلاَّ، ومنهو، وعنهو) وكل ما كان مثله في القرآن.

قال أبو بكر محمد بن السري: الاختيار في (فيه) الكسر بغير ياء ولا إدغام. وحَكى عن أبي حاتم أن ذلك قراءة العامة. قال أبو بكر: وهو الأخف، وخط المصحف بغير ياء. قال: وأكره الإدغام، لأن مَنْ كسر، فالياء يريد، ومن أثبت الياء لم يجز له أن يدغم؛ لأنَّه لم يلتق حرفان، ومع ذلك فهي من الحروف التي يكره إدغام بعضها في بعض، لثقل ذلك.

قال: وقال أبو حاتم: يروى عن نافع أنَّه كان يدغم: ﴿فيه هدى﴾ ويُشمُّها شيئاً من الضم. قال: وإدغامه وإدغام أبي عمرو يدل على أنَّهما لم يكونا يزيدان على ضمَّة الهاء بلا واوٍ وعلى كسرها بلا ياءٍ كقراءة العَوَام.

قال أبو حاتم: والضّم لغة مشهورة، وليس بعد الضمّ واو في اللَّفظ. قال: ومن كان من لغته إدخال الواو مع المضموم والياء مع المكسور فقال: فيهو، وفيهي، لم يجز له الإدغام؛ لأنَّ بين الهاءين في اللفظ حرفاً حاجزاً.

قال أبو بكر: وقال بعض أصحابنا: قراءة من قرأ ﴿فيه هدى﴾، بإدغام الهاء في الهاء، هو ثقيل في اللَّفظ وجائز في القياس؛ لأنَّ الحرفين من مخرج واحد، إلاَّ أنَّه يثقل في اللَّفظ، لأنَّ حروف الحلق ليست بأصلٍ في الإدغام، والحرفان من كلمتين.

وحَكى الأخفش أنَّها قراءة.

قال أبو بكر ـ في رواية مَن رَوى عن أبي عمرو وغيره أنَّه كان يشمُّ ويدغم ـ: هذا محال، لا يمكن الإدغام مع شيء من هذا، وذلك أنَّه لا فَصل بين الحرفين إذا

---

(١) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء (٩٠ ـ ١٨٠هـ = ٧٠٩ ـ ٧٩٦م) أبو عمر، ويُعرف بحفيص، قارىء أهل الكوفة، بزاز، نزل بغداد، وجاور بمكة، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، وهو ابن امرأته وربيبه، ومن طريقه قراءة أهل المشرق.

الأعلام ٢/ ٢٦٤، والنشر في القراءات العشر ١/ ١٥٦، وغاية النهاية ١/ ٢٥٤، وميزان الاعتدال ١/ ٦١ وتهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٠.

أدغما بحال من الأحوال، لا بقطع ولا حركة ولا ضرب من الضروب، وإنَّما يصيران كالحرف الواحد للزوم اللِّسان لموضع واحد، وإنَّما كان أبو عمرو يختلس ويخفي فيظن به الإدغام؛ وكيف يكون متحرِّك مدغم فيجب أن يكون متحرِّكاً ساكناً. قال: وقال أبو حاتم: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك أشما الضمَّ والكسر، ولو أدغما إدغاماً صحيحاً أسكنا الهاء الأولى. قال: وكان من شأن أبي عمرو الإخفاء، لكراهية كثرة الحركات والإشباع. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿لاَ رَيْبَ فيه﴾. قال سيبويه: قالوا: أراب كما قالوا: ألام، أي صار صاحبَ ريبةٍ، كما قالوا: ألام، أي: استحق أن يلام، وأما رابني فيقول: جَعَلَ فيّ ريبةً، كما تقول: قطعت النخلَ، أي: أوصلتُ إليه القطع واستعملته فيه.

وقال أبو زيد: قد رابني من فلان أمرٌ رأيته منه ريْباً إذا كنت مستيقناً منه بالرِّيبة. فإذا أسأت به الظنّ، ولم تستيقن منه بالريبة قلت: قد أرابني من فلان أمر هو فيه، إرابةً وقد أربتَ فأنت مُريب، إذا بلغك عنه شيء أو ظننته من غير أن تستيقنه. وقال: أنشدنا أبو عليّ:

كأنّني أرَبته برَيْب[1]

وقال أبو عُبيدة: لا رَيْب: لا شك.

وأما الهُدى فقال سيبويه: قلَّما يكون ما ضُمَّ أوله من المصدر منقوصاً؛ لأن فعَل لا تكاد تراه مصدراً من غير بنات الياء والواو.

وقال أيضاً: قد جاء في هذا الباب ـ يعني باب اعتلال اللاَّم ـ المصدرُ على فُعَل؛ قالوا: هديته هُدًى. ولم يكن هذا في غير هَدى وذلك لأنَّ الفعل لا يكون مصدراً في هديته فصار هُدَىً عوضاً منه قالوا: قريته قِرًى وقليته قلًى، فأشركوا بينهما في هذا فصار عوضاً من الفعل في المصدر فدخل كلُّ واحد منهما على صاحبه؛ كما قالوا: كِسْوَة وكسًى وجِذْوَة[2] وجذًى وصوَّة[3] وصُوَىً؛ لأنَّ فُعَل وفِعَل أخوان. ومن العرب

---

(١) تمام الرجز:

يشمُّ عطفي ويبزّ ثوبي كأنني أرَبته بريبِ

الرجز لخالد بن زهير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص٢٠٧، ولسان العرب ١/ ٤٤٣ (ريب)، ٥/ ٣١٢ (بزز)، ١٤/ ١٧ (أتى)، وكتاب العين ٨/ ١٤٥، والتنبيه والإيضاح ١/ ٨٨، ٩٩، وجمهرة اللغة ص٣٣٢، ١٠٢١، وتاج العروس ٢/ ٥٤٧، ٥٤٨ (ريب)، ١٥/ ٣٣ (بزز)، (أتو)، وللهذلي في ديوان الأدب ٣/ ٤١٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٣٠، والمخصص ١٢/ ٣٠٣، ١٤/ ٢٤، وكتاب العين ٧/ ٣٥٤.

(٢) الجِذْوَة والجَذْوة والجُذْوة: القبة من النار، وقيل: هي الجمرة والجمع جِذاً وجُذاً. (لسان العرب ١٤/ ١٣٨ مادة: جذا).

(٣) الصُّوَّة: جماعة السباع، عن كراع، والصُّوَّة: حجر يكون علامة في الطريق والجمع صُوًى وأصْواء جمع الجمع. (لسان العرب ١٤/ ٤٧١ مادة: صوى).

من يقول: رِشْوة ورُشاً[١]، ومنهم من يقول: رشوة ورشاً وُحُبْوة[٢] وحباً، وأكثر العرب تقول: رِشاً وكساً وجِذاً.

قال أبو علي: وقد يجوز أن يكون فُعَل مصدراً اختُصَّ به المعتل وإن لم يكن في الصحيح، كما كان كينونةٌ ونحوهُ مصادر، ولا يكون فَيْعلُولة عنده ولا فَعْلُولة عند من خالفه مصدراً في الصحيح.

ويؤكد الأول ما قاله من أنَّه قد يُستغنى بِفعْله نحو: الجِلْسة والرِّكبة عن المصدر.

ويقوّيه أيضاً أنَّ ناساً من النحويين يزعمون أنَّه قد يُجْرى الأسماء الَّتي ليست بمصادر مُجْرى المصادر فيقولون: عجبت من دُهْنك[٣] لِحْيَتَكَ وينشدون:

وبعد عطائِك المائةَ الرتاعا[٤]

فيُجرونه مجرى الإعطاء.

وقال لبيد:

باكرْتُ حاجتها الدجاجَ[٥]

وفسَّروه على: باكرتُ حاجتي إليها، فأضيف إلى المفعول؛ كما يضاف المصدر إليه، فكذلك يكون الهُدى والسُرَى والتُقى، وفي التنزيل: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨]. فكذلك يكون هذا النحو قد استُغْني به عن المصدر، كما قالوا: هو يَدَعهُ تَرْكاً شديداً.

---

(١) الرَّشْوة والرُّشْوةُ والرِّشْوة: الجُعْلُ، والجمع رُشًى ورِشًى. (اللسان ١٤/ ٣٢٢ مادة: رشا).

(٢) الحِبْوة والحُبْوة: الثوب الذي يُحتبى به، وجمعها حِبًى، مكسورا الأول وحُبًى. وقال ابن الأثير: هو أن يضم الإنسان رجليه إلىٰ بطنه بثوب يجمعها به مع ظهره ويشده عليها. (اللسان ١٤/ ١٦١ مادة: حبا).

(٣) دهن رأسه وغيره يدهنه دهناً: بلَّه، والاسم الدُّهن، والجمع أدهان ودهان. (لسان العرب ١٣/ ١٦٠ مادة: دهن).

(٤) عجز بيت. صدره: ـ أكفراً بعد ردِّ الموت عني.
البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص٣٧، وتذكرة النحاة ص٤٥٦، وخزانة الأدب ٨/ ١٣٦، ١٣٧، والدرر ٣/ ٦٢، وشرح التصريح ٢/ ٦٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٩، وشرح عمدة الحافظ ص٦٩٥، ولسان العرب ٩/ ١٤١ (رهف)، ١٥/ ٦٩ (عطا)، ومعاهدالتنصيص ١/ ١٧٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١١، وأوضح المسالك ٣/ ٢١١، والدرر ٥/ ٢٦٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦، وشرح شذور الذهب ص٥٢٨، وشرح ابن عقيل ص٤١٤، ولسان العرب ٨/ ١٦٣ (سمع)، ١٥/ ١٣٨ (غنا)، وهمع الهوامع ١/ ١٨٨، ٢/ ٩٥.

(٥) تمام البيت:
ـ باكرتُ حاجتها الدجاج بسحرةٍ لأُعَلَّ منها حين هبَّ نيامُها
البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣١٥، وخزانة الأدب ٣/ ١٠٤، ١٠٥، والمعاني الكبير ١/ ٤٥٣.

فإن قلت: فلم لا تجعل ﴿تقاة﴾ مثل رماة في الآية، فيكون حالاً مؤكّدة. فإنَّ المصدر أوجه: لأنَّ القراءة الأخرى: ﴿إلا أن تتقُوا منهم تَقِيَة﴾[1] بهذا أشبه، وإن كان هذا النحو من الحال قد جاء، وسنذكره في موضعه إن شاء الله.

وقال أبو عبيدة: ﴿هُدَىً للمتقين﴾: بياناً لهم. وقال أبو الحسن: زعموا أنّ من العرب من يؤنّث الهدى.

وأما الفعل من الهدى: فيتعدّى إلى مفعولين، يتعدّى إلى الثاني منهما بأحد حرفي جَر: إلى، واللاّم. فمن تعدّيه بإلى قوله: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٣٢]. ومنه قوله: ﴿وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ [ص: ٢٢]. ومن تعديه باللاّم قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥]. فهذا الفعل بتعديه مرة باللاّم وأخرى بإلى مثل أوحى في قوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]؛ وقوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

وقد يحذف الحرف من قولهم: هديته لكذا وإلى كذا، فيصل الفعلُ إلى المفعول الثاني؛ كما قال: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾، أي: دُلنا عليه واسلك بنا فيه، فكأنّه سؤال واستجاز لما وُعدوا به في قوله: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦] أي سبل دار السلام؛ بدلالة قوله: ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧].

وتكون إضافة الدار إلى السلام على أحد وجهين: إمّا أن يراد به الإضافة إلى السلام الّذي هو اسم من أسماء الله على وجه التعظيم لها والرفع منها؛ كما قيل للكعبة: بيت الله، وللخليفة: عبد الله. وإمّا أن يراد بالسلام جمع سلامة؛ كأنّه: دار السلامة التي لا يَلْقَوْن في حلولها[2] عنتاً ولا تعذيباً؛ كما قال: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]. وسألوا ذلك ليكونوا خلاف مَنْ قيل فيه: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، و﴿قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا﴾ [الحديد: ١٣].

وقد يكون قوله: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ سؤالاً لأن يُلْطَف لهم بالتثبيت على الإيمان وطرق الهدى والدين فلا يكونوا كمن وَصَفَ بقوله: ﴿وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الممتحنة: ١].

ويقوي ذلك قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن

---

(١) انظر قراءة تقية في النشر ٢/ ٣٣٩.

(٢) العنت: المكابرة عناداً. و ـ: الخطأ والفجور. و ـ: الوقوع في أمر شاق.

سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٧، ١١٨].

ويقوي الوجه الأوّل قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٤، ٥]، فهذا على الدلالة إلى طريق الجنة والثواب.

فأمّا قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ [يونس: ٩] فإنّه يكون مثل قوله: ﴿**سيهديهم ويُصلحُ بالَهم**﴾ بدلالة اتّصال الحال به، وهو قوله: ﴿**تَجري من تحتِهم الأنهارُ في جنّاتِ النعيم**﴾، ويكون الظَّرف على هذا متعلّقاً بيهديهم. ويجوز أن يكون يهديهم في دينهم كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، ويكون الحال فيه كقوله: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]. وكما أجاز سيبويه من قولهم: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، ويكون الظَّرف على هذا متعلّقاً بتجري.

فأمّا قوله: ﴿وَيَهْدِيَهُمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥] فقوله: صراطاً مستقيماً على فعل دلّ عليه يهديهم كأنّه: يعرّفهم صراطاً مستقيماً، ويدلّهم عليه. وإن شئت قلت: إنّ معنى يهديهم إليه: يهديهم إلى صراطه، ويكون انتصاب صراط كقولك: مررت بزيد رجلاً صالحاً.

وقال أبو الحسن: يقال هَدَيت العروس إلى بعلها، وتقول أيضاً: أهديتها إليه، وهُدِيَت له. وتقول: أهديت له هديّة. وبنو تميم يقولون: هديت العروس إلى زوجها، جعلوه في معنى: دللتها، وقَيس تقول: أهديتها جعلوه بمنزلة الهديّة.

وممّا يدلّ على أن الهُدى الدلالة ـ كما فسره أبو الحسن ـ أنّه قد قوبل به الضَّلال في نحو قوله: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨]. أي: من قبل هداه، فلمّا دلّ الفعل على المصدر أضمر. وقال ابن مقبل:

قد كنتُ أَهْدِي ولاَ أُهْدَى فعلَّمني ... حُسْنَ المقادةِ أنّي فاتني بَصري

وقيل في قوله:

حتى استبنتُ الهدى والبيدُ هاجمةٌ ... يَخْشَعْنَ[1] في الآلِ غُلْفاً أو يُصَلِّينا[2]

إن معنى استبنتُ الهدى: أضاء لي النهار. هاجمة: كأنّها مطرقة من البعد، وغلفاً: تلبس أغطية من السراب. وقال أبو عمرو: غلفاً: ليس عليها شيء يسترها.

---

(١) في لسان العرب ٦/ ١٨٢، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٨٧: يقْمَن.

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص٣٢٣، ولسان العرب ٦/ ١٨٢ (قمس) ١٢/ ٦٠٢ (هجم)، ١٥/ ٣٥٥ (هدى)، وتاج العروس ١٦/ ٤٠١ (قمس)، (هجم)، (هدى) والمخصص ١٠/ ١١٧، ٢/ ١٧، ١٥/ ٧٧، ١٧/ ١٧.

وقوله: أو يصلّينا، كأنّهن ـ مِمّا يرفعهنّ السراب ويضعهن ـ يصلين، وحكى أحمد بن يحيى عن بعض البغداديين يقال: هَدِيّ بيتِ الله، وأهل الحجاز يخففون، وتميم تثقّله. وواحد الهدِيّ هدِيّة. وقد قرىء بالوجهين، ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦] و﴿الهَدِيّ محلّه﴾[١].

ويقال: فلان هديّ بني فلان وهَدْيهم، أي جارهم يحرم عليهم منه ما يحرم من الهدي. وأهديت الهَدْي إهداءً، وأهديت الهديّة إهداء، وهديت العروض إلى زوجها هِدَاءً، ويقال: أهديتها بالألف. ويقال: نظر فلان هِدْية أمره أي: جهة أمره، وما أحسن هَدْيه أي: سَمْته وسكونه وهديتُ الضالّة أهْديها هِداية، وهديته الدينَ أهديه هُدَىً، ورجل مهداء: كثير الهدايا، والمِهْدى[٢]: الطبق الذي يُهْدَى عليه.

وقال أحمد هدّى وأهدى واحد، وأنشد:

لقد علمَتْ أمُّ الأُدَيْبر أنّني ... أقولُ لها هَدِّي ولا تَذْخَرِي لحمي[٣]

انتهت الحكاية عنه.

قال أبو علي: وواحد الهَدِيِّ هدِيّة، مثل مَطِيّ ومَطِيّة قال:

حلفتُ بربِّ مكةَ والمصَلَّى ... وأعناقِ الهَدِيِّ مُقَلَّدَاتِ[٤]

وقال:

متى أنامُ لا يؤرِّقْني الكَرِيْ ... ليلاً ولا أسمعُ أجراس المَطِي[٥]

ومن خفف الهَدْيَ، فواحده هَدْيةٌ مثل شَرْيةٌ[٦] وشَرْي، وقالوا: هَدْيٌ للواحد، وقالوا: هَدِيّ للعروس قال:

---

(١) انظر قراءة (الهدي) في البحر المحيط ٢/ ٧٤.

(٢) المِهْدىٰ: بالقصر وكسر الميم: الإناء الذي يُهدىٰ فيه مثل الطبق ونحوه (لسان العرب ١٥/ ٣٥٨ مادة: هدي).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٩٨، وأساس البلاغة (هدي)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٣٥٨ (هدى)، وتهذيب اللغة ٦/ ٣٨٤، وتاج العروس (هدى).

(٤) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٠٨، ولسان العرب ٣/ ٣٦٧ (قلد)، ١٥/ ٣٥٨ (هدى)، وكتاب العين ٤/ ٧٧، وتاج العروس ٩/ ٦٩ (قلد)، وبلا نسبة في المخصص ٤/ ١١٩ ١٣/ ٩٢.

(٥) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٠١، وجواهر الأدب ص٧٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣، والخصائص ١/ ٧٣، والدرر ٢/ ١٨٥، والكتاب ٣/ ٩٥، ولسان العرب ١٢/ ٣٢٦ (شمم)، ١٥/ ٢٨٥ (مطا) والمنصف ٢/ ١٩١، والشاهد فيه جزم «يؤرقْني» على جواب الاستفهام.

(٦) الشَّرْيُ: الحنظل، وقيل: شجر الحنظل، وقيل: ورقه، واحدته شَرْية (لسان العرب ١٤/ ٤٣٠ مادة: شري).

بِرَقْمٍ وَوَشْمٍ كَمَا نَمْنَمَتْ بِمِيشَمِهَا المِزْدَهَاةُ الهَدِيُّ[١]

قيل: إن ذلك من قوله: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾ [النمل: ٣٥].

فأمَّا قوله: ﴿لا ريب فيه﴾ فيجوز أن تجعل ﴿فيه﴾ خبراً، ويجوز أن تجعله صفة، فإن جعلته صفة أضمرت الخبر، وإن جعلته خبراً كان موضعه رفعاً في قياس قول سيبويه من حيث يرتفع خبر المبتدأ، وعلى قول أبي الحسن موضعه رفع من حيث كان خبرُ إنَّ رفعاً، فإنّ جعلت ﴿فيه﴾ صفة، ولم تجعله خبراً كان موضعه نصباً في قول من وصف على اللفظ كما عطف على اللفظ في قوله:

لا أب وابـــــــــنـــــــــاً[٢]

ومن وصف على الموضع كما عطف على الموضع في قوله:

لا أمَّ لـــــي إنْ كـــــانَ ذَاكَ ولاَ أبُ[٣]

---

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٣٦٥، وفي لسان العرب ١٥/ ٣٥٨:

برقمٍ ووشيٍ كما نمنمت بمشيتها المُزدهاةُ الهديُّ

البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص٩٨، ولسان العرب ٥/ ٣٥٨ (هدي)، والمخصص ٤/ ١٩، وتاج العروس (هدي).

ازدهى: أخذته خفة من الزهو وغيره. الهدي والهدية: العروس.

(٢) تمام البيت:

لا أبَ وابـناً مثلَ مروانَ وابنهِ إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزّرا

البيت من الطويل، وهو لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخليص الشواهد ص٤١٣، ٤١٤، وخزانة الأدب ٤/ ٦٧، ٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٤٣، وشرح الإيضاح ص٢٠٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥٥، وله أو للفرزدق في الدرر ٦/ ١٧٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٩، / ٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢، وجواهر الأدب ص٢٤١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٣، وشرح قطر الندى ص١٦٨، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، ١١٠، والكتاب ٢/ ٢٨٥، واللامات ص١٠٥، واللمع ص١٣٠، والمقتضب ٤/ ٣٧٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٣.

(٣) عجز بيت. صدره:

هذا لعمركم الصَّغارُ بعينه

البيت من الكامل، وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢، وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مُرَّة في تخليص الشواهد ص٤٠٥، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح ص٢٠٩، وهو لرجل من بني عبد مناف، أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٥، وهو لهنيّ بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس)، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن الأحمر أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/ ٢٤١، ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ص٣٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٣٩، ولرجل من مذحج=

كان موضعه رفعاً على هذا. والموضع للظرف نفسه لا لِمَا كان يتعلّق به؛ لأن الحكم له دون ما كان يكون الظرف منتصباً به في الأصل، ألا ترى أنَّ الضمير قد صار في الظرف.

فأمَّا قوله: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢] فلا يخلو قوله: عليكم واليوم من أن يكون تعلقهما بتثريب الذي هو المصدر أو بغيره. فلا يجوز أن يتعلق بالمصدر؛ لأنَّه لو تعلّق به لكان صلة له؛ ألا ترى أنَّ ما يتعلق بالمصدر يكون من تمامه ومن صلّته؛ وإذا كان من تمامه لم يجز بناؤه على الفتح من دونه؛ كما أنَّ ما يتعلق باسم الفاعل في نحو: لا آمراً بالمعروف لك، إذا جعلت الباء من صلة الآمر، ولا ضارباً رجلاً عندك، لا يجوز أن يبنى الاسم دونه؛ لأنّ البناء إنّما يكون في آخر الاسم؛ كما أنّ التثنية والجمع كذلك، فكما لا يثنّى قبل أن يتمّ بصلته، كذلك لا يجعل مع الأول اسماً واحداً، كما أنّ: ﴿**لا خيراً من زيد**﴾ كذلك. فإذا لم يجز تعلّقهما ولا تعلّق واحد منهما بالمصدر تعلّق بغيرهما. فيمكن أن يكون ﴿**عليكم**﴾ صفة للمصدر؛ لأنَّه نكرة، والجارُّ كان في الأصل متعلّقاً بمضمر يكون في موضع الصفة، ويكون ﴿**اليوم**﴾ في موضع الخبر؛ لأنَّه مصدر، فتكون أسماء الأحيان خبراً عنه.

ويجوز أيضاً أن يكون ﴿**اليوم**﴾ متعلّقاً بما هو في موضع صفة، كما كان ﴿**عليكم**﴾ كذلك، فإذا حملته على هذا أضمرت خبراً وجعلت ﴿**عليكم**﴾ أيضاً مثله.

ويجوز أن يتعلق اليوم بعليكم على أن تكون ظرفاً له، فإذا حملته على هذا أضمرت أيضاً خبراً.

ويجوز أيضاً أن يتعلق اليوم بعليكم على أن يكون ﴿**عليكم**﴾ خبراً لاَ صفة. ومثل ذلك قوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] ﴿**اليوم**﴾: معمولُ ﴿**مِنْ أمر الله**﴾، والجارّ متعلّق بمحذوف، وإن شئت جعلته صفة وأضمرت الخبر. ولا يكون ﴿**اليوم**﴾ ولا قوله ﴿**من أمر الله**﴾ من صلّة ﴿**عاصم**﴾ في قول سيبويه.

والبغداديّون ـ فيما حُكِي لنا عنهم ـ يجيزون في هذا ونحوه أن يكون الظرف من صلّة المنفي المبني غير المنون.

= أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة، أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص٩٢١، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في حماسة البحتري ص٧٨، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ص٢٨٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٤١، ٢٤٥، والأشباه والنظائر ٤/ ١٦٢، وأمالي ابن الحاجب ص٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٦، ورصف المباني ص٢٦٧، وشرح الأشموني ص١٥١، وشرح ابن عقيل ص٢٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٢٩٢، وكتاب اللامات ص١٠٦، واللمع في العربية ص١٢٩، ومغني اللبيب ص٥٩٣، والمقتضب ٤/ ٣٧١، وانظر تاج العروس ١٥/ ٥٦٩ (حيساً) الحاشية.

فأمّا قوله تعالى: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] فإنْ جعلت «بشرى» في موضع تنوين، جاز أنّ يكون يومئذ من صلته، وإن جعلته في موضع الفتح للنفي، جاز أنْ يكون خبراً؛ لأنَّ «بشرى» حدث، فلا يمتنع أن يكون خبره ظرفاً من الزمان؛ ويكون ﴿للمجرمين﴾ صفةً لبشرى. وقد يكون تبييناً: مثل: لك بعد سُقْياً.

ويجوز أن يكون ﴿للمجرمين﴾ الخبر، ويكون ﴿يومئذ﴾ تبييناً؛ مثل: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

وأكثر ما يكون هذا التبيين بحروف الجر؛ ولا يمتنع ذلك في الظروف أيضاً؛ لأنّ حرف الجر يقدر معها ويراد، فكأنه في حكم الثبات. وقول أمية:

فلا لَغْوٌ ولاَ تأثيمَ فيها وما فاهُوا بهِ لهُمُ مقيمُ[1]

إنْ قلت ما موضع ﴿فيها﴾ في هذا الموضع؟ وكيف القول فيه؟. فإن قياس قول سيبويه أن يكون فيها في موضع رفع؛ لكونها خبراً عن الإسمين، كما أنّك لو قلت: لا رجل ولا غلام فيها كان ﴿فيها﴾ خبراً عنهما؛ ألاَ ترى أنَّ ﴿لا﴾ مع ﴿رجل﴾ في موضع اسم مرفوع على قول سيبويه، وخبره مرفوع؛ كما يرتفع خبر: لا رجلَ في الدار.

وقياس قول أبي الحسن ألا يكون ﴿فيها﴾ خبراً عنهما جميعاً؛ لأن ارتفاع الخبرين مختلِف في قولهما. وذلك أَن خبر ﴿لا تأثيم﴾ يرتفع عند أبي الحسن بلا، دون كونّه خبراً للابتداء، وخبر (لغو) مرتفع بالابتداء فإذا اختلف إعراب خبريهما لم يجز أن يكون قول ﴿فيها﴾ خبراً عنهما؛ لأنّه يجب من ذلك أن يعمل في ﴿فيها﴾ عاملان مختلفان؛ فإذا كان ذلك غير سائغ، علمت أن كونه خبراً عنهما غير سائغ؛ وإذا لم يجز أن يكون خبراً عنهما لاختلاف إعرابيهما وجب أن يكون لكل واحد خبر. فلك أن تجعل ﴿فيها﴾ خبراً عن تأثيم، ويكون ذِكْره يدلّ على خبر الأوّل، كما أن قوله:

.....وأنتَ بما عندكَ راضٍ[2] .....

---

(١) في لسان العرب ٤/ ٣٨٣، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٢٥٢ رواية البيت:

وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحرٍ وما فاهوا به لهم مقيمُ

البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٣٨٣ (سهر).

(٢) تمام البيت:

نحنُ بما عندنا وأنت بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ

البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص٢٣٩، وتخليص الشواهد ص٢٠٥، والدرر ٥/ ٣١٤، والكتاب ١/ ٧٥، والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٧، ولعمرو بن امرىء القيس الخزرجي في الدرر ١/ ١٤٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٩، وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٨، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ١/ ٩٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٠، ٦/ ٦٥، ٧/ ١١٦، وأمالي=

دلَّ على خبر: نحن بما عندنا. ويجوز أن تجعل ﴿فيها﴾ خبراً عن الأوّل وتحذف خبر ﴿لا تأثيم﴾، ويدّل عليه ما تقدَّم من خبر الأول. وقولهم: لا خيرَ بخير بعده النار، ولا شرَّ بشر بعده الجنة. يجوز أن يكون بخير متعلّقاً بمحذوف في موضع رفع بأنّه خبر لا وقولك: بعده النار الجملة في موضع جر بكونه وصفاً لخير المجرور.

وقياس قول سيبويه أن تكون النار والجنة على هذا الوجه يرتفعان بالظرف لكونهما صفتين للنكرة.

ويجوز أن تجعل لا بمنزلة ليس على قوله: «لا مستصرخُ»[1] فتكون الباء حينئذ في القياس كالباء التي تزاد في خبر ليس.

فإن لم تجعل لا بمنزلة ليس وجعلتها الناصبة لم يجز أنّ تكون الباء في خبرها؛ لأن خبرها مرفوع كخبر المبتدأ، ألا ترى أنه قد حُكِيَ عن يونس أنّهم يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، فيرفعون ﴿أفضل﴾ لأنه خبر، فكما لا تدخل الباء على خبر المبتدأ كذلك لا تدخل على خبر لا، لأنّها مع ما عملَت فيه بمنزلة المبتدأ.

وإن شئت أجزت دخول الباء لمضارعتها ليس وكون الكلام بها في النفي بمنزلة ليس، فكما دخلت على خبر ليس وكانت هي مثلها في النفي دخلت على خبرها أيضاً الباء، ألاّ ترى أنّه قد جاء: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فدخلت الباء حيث كان معنى الكلام النفي وكان المعنى: أليس الله بقادر.

وإن شئت أجزت دخول الباء على خبر المبتدأ على قياس قول أبي الحسن، لأنّه قد أجاز في قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] أن تكون الباء داخلة على خبر المبتدأ؛ لأنّه قد جاء: ﴿وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فيجوز على هذا أن تكون الباء داخلة على الخبر الذي هو في موضع رفع.

وإنّ جعلت الهاء في قوله: ﴿بعده النار﴾ لخبرِ المنفي بلا كانت الجملة التي هي: ﴿بعده النار﴾ ﴿وبعده الجنة﴾ في موضع نصب بكونها صفة للاسم الذي عمل فيه ﴿لا﴾؛ كأنّه: لا خير بعده النار بخير؛ فيجوز في الباء في قولك: ﴿بخير﴾ ما جاز فيها إذا جعلت قولهم ﴿بعده النار﴾ صفة لخير الذي دخلت عليه الباء. وتقديره في هذا الوجه تقدير: لا رجل قام غلامه أفضلُ منك.

= ابن الحاجب ٢/ ٧٢٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٩٥، ٤٧٦، وشرح الأشموني ١/ ٤٥٣، وشرح ابن عقيل ص١٢٥، والصاحبي في فقه اللغة ص٢١٨، ولسان العرب ٣/ ٣٦٠ (قعد)، ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٢، والمقتضب ٣/ ١١٢، ٤/ ٧٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٩.

(١) ذكره صاحب اللسان في مادة: طبخ ٣/ ٣٧.

والله لـــولا أن تـــحـــشّ الـــطـــبـــخ ... بـي الـجـحـيـم، حـيـث لا مـسـتـصـرخ

وأمّا ما ذهب إليه البغداديّون من استجازتهم إعمال أسماء الفاعلين والمصادر إذا بنيا مع لا على الفتح، فممّا يبيّن أنّه لم يكن ينبغي أن يُعملوه كما كان يُعْمل قبْلُ ـ أنّ ذلك بالبناء مع لا على الفتح قد فارق شَبَه الفعل، كما أن اسم الفاعل والمصادر بالتصغير والوصف قد فارقا ذلك، فكما لا يعمل اسم الفاعل والمصدر مصغّرين ولا موصوفين كذلك اسم الفاعل والمصدر إذا بني كل واحد منهما مع لا على الفتح.

فإنْ قلت: إنّ هَلُمّ[1] في قول أهل الحجاز قد بني الفعل فيه مع حرف قبله، وأُعمل عمل الفعل، وحقروا رويداً وأعملوه عمل الفعل في نحو: رويد عليّاً، فكذلك ما تنكر أن بني الاسم مع ما قبله على الفتح ويُعْمَل. وأنشد بيت الهذليّ:

رُوَيدَ عليّاً جُدَّ ماثديُ أمِّهم إلينا ولكنْ ودُّهم[2] مُتمايِنُ[3]

قيل: إنّ ما ذكرته في هلُمَّ على هذا القول قليل، وكذلك رويد؛ ومع ذلك فإنّ هلّم إذا أعمل على قول أهل الحجاز فإنّه ليس يُعْمَل كما يُعْمَل الفعل، ولكن كما تُعمل الأسماء التي سُمِّيَ بها الفعل؛ نحو عليك وَرُوَيْد: يدلّك على أنّه على هذا الحدّ أُعمل، ليس على ما أعمل الفعل أنّهم جعلوه للاثنين والجمع والمذكر والمؤنث على لفظ واحد. فهذا ممّا يدلّك أنّه بالبناء عندهم على هذا الحدّ الذي بُني عليه خرج عندهم من حكم الفعل وعن عمله على حدّ عمل الفعل. ففي هذا دلالة على أنّهم إذا بنوه مع ما قبله لم يُعملوه على حدِّ ما يُعمل الفعل، كما أعمله بنو تميم لمّا لم يبنوه مع الحرف الذي قبله.

وإذا كان أهل الحجاز قد فعلوا ذلك بِهَلُمَّ لمكان البناء الذي أحدثوه فيه فكذلك

---

(١) هَلُمَّ: كلمة دعاء إلى الشيء، نحو (هَلُمَّ إلى العمل)؛ أي: أقبل على العمل. وقد تُستعمل متعدية نحو (هَلُمَّ الطعام)؛ أي أحضره وهاته وهي، اسم فعل أمر يستوي فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث (هلم يا قومُ، هلمّ يا نسوة، هلم يا رجلان) وقد تلحق بها الضمائر في لغة نجد (هلم يا رجل، هلموا يا رجال، هلمي يا فتاة).

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ١٣١: بُغضهم.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٠، وللمعطل الهذلي في معجم ما استعجم ٣/ ٧٣٧، ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٤٧، وللهذلي في الكتاب ١/ ٢٤٣ ولسان العرب ٣/ ١١١ (جدد) وفيه «متنابر» مكان «متماين» وهذا تحريف، ١٣/ ٣٩٦ (مأن)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٨٨، وشرح المفصل ٤/ ٤٠، ولسان العرب ٣/ ١٨٩ (رود)، ١٣/ ٤٢٦ (مين)، والمقتضب ٣/ ٢٠٨، ٢٧٨.

يقال: جُدّ ثدي أمه، وذلك إذا دُعي عليه بالقطيعة.

وتفسير البيت أن عليّاً قبيلة من كنانة، كأنه قال: رُويدك علياً أي أَرْوِدْ بهم وارفق بهم، ثم قال جُدّ ثدي أمهم إلينا أي بيننا وبينهم خُؤولة رحم وقرابة من قبل أمهم، وهم منقطعون إلينا بها، وإن كان في ودّهم لنا مَيْنٌ أي كذب وملق. اللسان ٣/ ١١١ (جدد).

ينبغي على قياس ما فعلوه من ذلك ألا يجوز إعمال اسم الفاعل والمصدر عمل الفعل إذا بنيا مع ﴿لا﴾ لخروجه بذلك عن شبَه الفعل.

فأمّا إعمالهم الفعل إذا لحقه النون الخفيفة أو الثقيلة مع أنّه يبنى مع كل واحد منهما، فإن ذلك ليس بمنزلة هَلُمّ المبنيّ مع ما قبله، ولكن بمنزلة البناء مع علامة الضمير، وبمنزلة التغيير الذي يلحق الآخِر للإعراب؛ نحو لحاق النون للإعراب، وحذف اللامات للجزم؛ ألا ترى أن الخفيفة تجري مجرى التنوين في: ﴿لنسفعاً﴾ [العلق: ١٥] وفي اضْرباً القوم[1] فليس ذلك إذاً كهلمَّ المبني على الفتح مع ما قبله.

فأمّا ما أجازه أحد شيوخنا ـ وهو أبو إسحاق الزجّاج[2] ـ في قوله: ﴿ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هُدَىً﴾ من أنّه بمنزلة حُلْو حامض ـ أي هو كتاب وهو هدى ـ فالقول في إجازة هذا على الوجه الذي ذكره مشكل. وذاك أن ارتفاعهما لا يخلو من أنْ يكون بأنّهما خبر المبتدأ، أو يكون الثاني تابعاً للأول. فإن قيل: يرتفع الاسمان بأنّهما خبر المبتدأ قيل: لَم نر شيئاً رافعاً يرفع اسمين على هذا الحدّ. وقد شبّهوا ارتفاع خبر المبتدأ بارتفاع الفاعل، وزعموا أنّه ارتفع لمشابهة الفاعل.

فإنْ قلت: إنّ الثاني تابع للأول فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول؛ لأنّ الأول مراد، كما أن الثاني كذلك، ومن ثمّ لم يجز أن يكون الثاني صفة للأول. والصفة أبعد أن تجوز، لأنّك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإنما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعْمين، ولا مدخل ها هنا لشيء من باقي التوابع. فإذا بَعُد هذان ولم يَخْلُ منهما ثبت إشكال المسألة. ولا يستقيم أن يجعل ﴿حامض﴾ خبر مبتدأ محذوف وأنت تريد هذا المعنى؛ لأن الكلام يصير جملتين وإنّما يراد في المخبر عنه أنّه قد جمع الطعمين في جملة واحدة؛ كأنّك قلت: مُزّ.

---

(١) المناسب هنا اضربَ القوم لأن الأصل هو حذف نون التوكيد الخفيفة عند ملاقاة الساكن كقول الشاعر:

لا تهين الفقير علّك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه

البيت للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/ ٦٨، والحماسة الشجرية ١/ ٤٧٤، والشاهد فيه قوله «لا تهين الفقير» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، (الأصل لا تهينن الفقير) لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

(٢) الزَّجّاج (٢٤١ ـ ٣١١هـ = ٨٥٥ ـ ٩٢٣م) إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدباً لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتّابه. من كتبه «معاني القرآن» و«الاشتقاق» و«خلق الإنسان» و«الأمالي» و«فعلت وأفعلت» وغير ذلك. الأعلام ١/ ٤٠، ومعجم الأدباء ١/ ٤٧، ونزهة الألبا ٣٠٨، وآداب اللغة ٢/ ١٨١، وتاريخ بغداد ٦/ ٨٩ وابن خلكان ١/ ١١ وهو فيه «إبراهيم بن محمد».

فإنْ قلت: أَجعلُ الاسمين موضعهما رفع؛ لوقوعهما موقع اسم مفرد يرتفع بأنّه خبر مبتدأ؛ كما يُجعل موضعُ الجملة رفعاً إذا وقع موقع الخبر فإنَّ في ذلك بعداً لأنّ هذا وإن كان مشبهاً للجملة في أنّهما اسمان فليس بها؛ ألا ترى أنّك إذا سميّت رجلاً: عاقلة لبيبة، أعملت فيه العوامل، ولم تجعله بمنزلة أن تسمّيه بزيدٌ منطلقٌ وأنت تريد الجملة. فممّا نقول في ذلك أن هذين الاسمين لا يمتنع أن يقعا جميعاً خبراً لمبتدأ. وإذا جاز أن يقع خبر المبتدأ جملة ولم يمتنع ذلك ـ وإن كان الفاعل يمتنع أن يكون جملة ـ كان هذا أيضاً جائزاً أن يكون في موضع خبر المبتدأ. وقد جاء أشدُّ من هذا، وهو أنَّ هذه الجُمَل قد وقعت موقع خبر إنّ في مثل: إن زيداً أبوه منطلق، وإن زيداً قام أبوه. وإذا جاز هذا في إنّ فيه نصباً ظاهراً، وحُكم النصب ألاّ يكون إلا برفع لفاعل أو مشبه به، ووقعت الجملة موقع الرافع الفاعل فهذا أجوز.

واختلفوا في ضربٍ من هذا. وهو قولهم: أقائم الزيدان، وإنَّ قائماً الزيدان. فأجازوا: أقائم الزيدان، على أن يرتفع ﴿قائم﴾ بالابتداء ويسدَّ ﴿الزيدان﴾ مَسدَّ الخبر، فإذا ألحقْتَ هذا الكلام ﴿إنَّ﴾ ذهب أبو عثمان فيه إلى أنّه لا يجوز، وقال: لأنّ الكلام يبقى بلا رافع؛ ألا ترى أن ﴿الزيدان﴾ يرتفعان بقائم، فلا يبقى شيء رافع يكون هذا النصب عنه.

وأجاز أبو الحسن: إنَّ قائماً الزيدان، ومن حجَّته أن يقول: إنَّ «إنّ» إذا جاز أن يقع في موضع المُرتفعُ بها الجملةُ مع أن الجملة لا تكون في موضع الفاعل، وقد وقعت في موضع الفاعل في باب إنَّ، فأن يقع الاسم المرتفع بقائم هنا أشبهُ؛ لأنَّه قد ثبت أنّه قد سَدَّ مَسَدَّ الخبر في الابتداء؛ فإذا سَدَّ مسدّ الخبر في الابتداء فأنّ يسدَّ مسدَّه ها هنا أشبه؛ لأنَّه مفرد، وقد سدَّت الجملة مسدَّه. فسدها هنا مسدّ فاعل إنّ كما سَدَّ مَسد الخبر مع المبتدأ.

فأمَّا ما يرجع من هذا الخبر الذي هو: ﴿حُلْو حامض﴾ ونحوه إلى المبتدأ فالقول فيه أنَّه لا يخلو من أن يكون الضمير في أحد الاسمين، أو في كلٍّ واحد منهما ضمير، أو يكونَ فيهما ضمير واحد، أو لا يكونَ في واحد منهما ضمير. فلا يجب أن يكون في أحد الاسمين دون الآخر؛ لأن كلّ واحد منهما إذا خَصَصته بتحمُّله الضميرَ لم يكن بأولى بذلك من صاحبه. ولا يستقيم أن يكون في كل واحد منهما ضمير: لأنَّك إن حمَّلت كلَّ واحد منهما ضميراً لم يكن ذلك الغرض في الإخبار؛ ألا ترى أن الضمير إذا حَمَّلته كلَّ واحد منهما فالضمير فاعل، فتصير كأنَّك قد أخبرت عن المبتدأ بفعل كل واحد من اسمي الفاعل؛ كأنَّك قلت: حلا وحَمُض، وليس الغرض كذلك ولا المرادُ؛ إنَّما المراد: أن الأول قد جمع الطعمين؛ ألا ترى أن أبا عمر[1] قال في تفسير ذلك:

(١) هو صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء (توفي ٢٢٥هـ = ٨٤٠م) أبو عمر، فقيه، عالم بالنحو واللغة من=

تُرش شيرين. فإذا كان ذلك مؤدياً إلى خلاف المعنى المراد لم يستقم.

ولا يجوز أن يكون ضميرٌ واحد فيهما جميعاً؛ لأنَّه يجب أن يَعْمل الصفتان جميعاً فيه، وهذا ممتنع؛ كما يمتنع أن يعمل فعلان في فاعل وإذا كانت هذه الوجوهُ غير مستقيمة ثبت أنه لا ضمير في ذلك.

فإنْ قلت: فعلام يُحْمل؟ قلنا: نحمله على المعنى، ونردّ الضمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى؛ كما فُعِل ذلك في الصفة في قولك: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين؛ ألا ترى أنّه لا عائد في لفظ هذه الصفة إلى الموصوف، وإنما يرجع إليه الذكرُ في المعنى؛ كأنّك قلت: لا قاعدٍ أبواه.

ونظير ما قلنا أيضاً في المبتدأ قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ألاّ ترى أن الذكر يرجع إلى هذا المبتدأ أيضاً على المعنى فكما أن الكلام وتقديره محمول على المعنى كذلك في قولنا: هذا حلو حامض، الذكر عائد من المعنى كما أنّه مما ذكرنا في الصفة وفي قولهم: مررت برجل قائم وقاعد يعود الذكر على المعنى.

فإنْ قلت: فما تقديره في الإعراب؟ فالقول إنّه: كما أن الاسمين وقعا موقع مفردٍ فيما ذكرنا من عود الذكر إلى المبتدأ، كأنّه قال في «حلو حامض»: مُزٌّ، وفي «زيد ظريف كاتب»: جامع، فكذلك الاسمان وقعا موقع المفرد، كما تقع الجملة موقع المفرد في هذا الموضع.

ونظير هذا، في أنّ الصفتين جرتا مجرى الجملة في بعض الوجوه، تسميتهم بعاقلة لبيبة امرأة أو رجلاً؛ ألا ترى أنهم لم يمتنعوا من الصرف وحكَوا حال النكرة كما فعلوا ذلك في الجمل؛ فهذان الاسمان إذا وقعا موقع خبر الابتداء وإن لم يَجُز أن يقع بعد الفعل اسمان يسند الفعل إليهما فإن المبتدأ قد وقع موضع خبره الجمل؛ نحو قولهم: زيد أبوه منطلق، وعمرو قام أبوه؛ وكما جاز هذا وإن امتنع في الفاعل، وجاز: إن زيداً أبوه منطلق كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر الابتداء على حَدِّ ما وقعت الجمل، وإن لم يكونا جملة.

وأمّا هاء الضمير في قوله: فيه هدى؛ فالهاء وحدها هي الاسم. قال سيبويه: الهاء التي هي هاء الإضمار الياء التي بعدها أيضاً مع هذا أضعف؛ لأنّها ليست بحرف من نفس الكلمة ولا بمنزلته. فقد نصّ أنّ الزيادة التي تلحق الهاء ليست من نفس الكلمة؛ كما ترى.

= أهل البصرة، سكن بغداد. له كتاب في «السير» وكتاب «الأبنية» و«غريب سيبويه» وكتاب في «العروض».

الأعلام ٣/ ١٨٩، وبغية الوعاة ٢٦٨، ووفيات الأعيان ١/ ٢٢٨، ونزهة الألبا ٢٠٦.

ويدلّ على ذلك أنّه قد جاء في الشعر نحو:

. . . لَـــــــهْ أرِقـــــــان[١]

فهذا يدلُّ على أنّ حرف المدِّ إنَّما لحقه في الوصل للخفاء؛ كما لحقت الواوُ الهمزة في نحو: كِنْدَأوٍ للخفاء الذي في الهمزة. ومن ثمَّ أبدلَ منها قومٌ الواو في الوقف في الرفع فقالوا: الكَلَوْ.

ويدلّ أيضاً على أنَّها على حرف واحد في الأصل أنَّها نظيرة الياء للمتكلم والكاف للمخاطب؛ فكما أنَّ كل واحد من ذلك على حرف مفرد فكذلك الهاء ينبغي أن تكون الاسم وحدها بغير ياء أو واو لاحقة له.

فإنّ قلت: فلم لا تستدلّ بلحاق الألف للمؤنث أن الواو أو الياء بحذاء الألف؟ قيل: تكون الألف لاحقة لتبيين من المذكّر؛ كما لحقت في أعطيتكاها لذلك، وكما أن السين في قول من قال: أُكْرِ مُكِسْ لذلك؛ فكما أنّ الكاف حرف مفرد وإنَّما لحقه حرف المدّ وغيره للتبيين فكذلك يكون لحاق الألف الهاءَ للمؤنث، إلاّ أنَّ الهاء لزمها الألف في جميع اللغات ـ إلاّ فيما لا اعتداد به ـ لخفائها وخفة الألف والتبيين للفصل.

فإنّ قلت: فما حكم الهاء أن تكون، أمتحركة أم ساكنة؟

فالقول: إنَّها ينبغي أن تكون متحركة، على قياس الكاف والياء في لك وليَ فاعلم، ويكون ما جاء في الشعر من نحو:

. . . كـــأنّـــه صـــوت حـــادٍ[٢]

ومـا لـه مـن مـجـد تـلـيـد[٣] . . .

---

(١) مرّ سابقاً.

(٢) تمام البيت:

لـــهُ زجـــلٌ كـــأنـــه صـــوتُ حـــادٍ إذا طـلـب الـوسـيـقـةَ أو زمـيـرُ

البيت من الوافر، وهو للشماخ في ديوانه ص١٥٥، والخصائص ١/ ٣٧١، والدرر ١/ ١٨١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٧، والكتاب ١/ ٣٠، ولسان العرب ١٥/ ٤٧٧ (ها)، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٦١ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٧٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٨، ٥/ ٢٧٠، ٢٧١، ولسان العرب ١١/ ٣٠٢ (زجل)، والمقتضب ١/ ٢٦٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٩.

الزجل: اللعب والجلبة ورفع الصوت، وخُص به التطريب. الوسيقة: القطيع من الإبل يطردها الشلال.

(٣) تمام البيت:

ومـا لـه مـن مـجـدٍ تـلـيـدٍ ومـالـه مـن الـرِّيـح حـظٌّ لا الـجـنـوب ولا الـصَّـبـا

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٥٨، والكتاب ١/ ٣٠، وبلا نسبة في الإنصاف ص٥١٦، وسرّ صناعة الإعراب ص٦٣٠، والمقتضب ١/ ٣٨، ٢٦٦.

جاء على الأصل، وحذف حرف المدّ الزائد معه. والذين قالوا:

لَـــــــــــهْ أرقـــــــــــان

فهي لغة قوم فيما زعم أبو الحسن وغيره، شبَّهوه بالألف في التثنية وبالياء في غلامي، فأسكنوه لذلك. وهو أيضاً على قياس إسكانهم الميم من عليكم وعليهم بعد حذف الواو منه.

وممّا يقوّي أنّها متحركة في الأصل لحاقُ حرف اللين له في نحو ضربهو، ومَرّبهي، ولو كان ساكناً لم يوصل بذلك؛ كما لم يوصل حرف الروي إذا كان ساكناً، ولكان إذا وُصل بحرف لين وجب أن يكسر كما كسر:

فـــــــــاغـــــــــنَ وازددي[1]

وهذا مِثْل المدّ في نحو آمين ولزم في لغة الأكثر في الوصل لخفاء الهاء.

وقولُ الشاعر:

أجِـــرّه الـــرُّمـــحَ ولا تُـــهـــالـــه[2]

إن شئت جعلتَ الألف الرِدْف فيه كالألِف في: منتزاح[3].

وإن شئت قلت: ردّ الألف المنقلبة من العين وجعل حركة التقاء الساكنين بمنزلة الحركة اللازمة.

فأمّا حذفهم له في الوقف فليس بدليل قاطع على زيادة هذه الحروف، لأنَّهم قد حَذَفوا في الوقف الواو في: ضربكم، وهذا لهم، والياءَ في عليهم، مع أنَّها من نفس الكلمة، وليست بزيادة بدلالة أن المؤنّث الذي بحذائه ليس النونُ الثانيةُ فيه بزيادة ولكن إنَّما حذِفتا في الوقف؛ لأنَّهما حرفا عِلَّةٍ قد حُذِفا في الوصل في: عليه ومنه ونحو ذلك. والوقف موضع قد يحذف منه ما يَثْبت في الوصل؛ نحو: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣] فلمّا حذِف فيه ما يَثْبُتُ في الوصل وهو من أصل الكلمة وجب أن يلزم الحذفَ فيه ما قد استمرّ فيه الحذف في الوصل، لاختصاص الوقف بالتغيير، فجعل تغييره الحذف؛ كما أَلْزَمَ الأكثرُ تَاءَ التأنيث في النداء

---

(١) تمام البيت:

متى تأتنا نَصبحك كأساً رويَّةً وإن كنت عنها غانياً فاغنَ وازددِ

البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٨، وشرح المفصل ٧/٤٦، والكتاب ٤/٢١٥، ولسان العرب ٢/٢٠٤ (صبح)، ١٥/١٣٧ (غنا)، والمقتضب ٢/٤٩، وتهذيب اللغة ٤/٢٦٥.

(٢) مرَّ سابقاً.

(٣) مرَّ سابقاً.

الحذفَ إذْ كان موضعاً قد يُحذف فيه ما لا يتغيّر؛ نحو آخر، وحارث، ومالك، وعامر. فلمّا حذف فيه هذا الذي لا يتغيّر أُلزم الحذفَ فيه ما يتغيّر وهو التاء في طلحة، وسلمة ونحو ذلك.

الحجّة لمن كسر الهاءَ من ﴿فيه هُدَىً﴾ ولم يلحقها الياء فيقول: ﴿فيهي هدى﴾ [البقرة: ٢].

أمّا كسر الهاء مع أنَّ أصلها الضم فمن أجل الياء أو الكسرة اللّتين تقعان قبلها، والهاء تشبه الألف لموافقتها لها في المخرج من الحلق، ولما فيها من الخفاء، فكما نحَوا بالألف نحو الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء كذلك كسروا الهاء للكسرة والياء؛ وذلك حسن ليتجانس الصوتان ويتشاكلا؛ ألا تراهم كيف اتفقوا في اصطبر وازدجر وازدان على الإبدال من تاء الافتعال حرفاً مجانساً لما قبله من الحروف في الإطباق والجهر، فبحسب اتفاقهم في هذا الموضع على ما ذكرت لك طلباً لتشاكل الحروف يحسن الكسر في الهاء في: ﴿فيه هدى﴾. والهاء وإن كانت متحركة والألف ساكنة فقد رأيتهم أجروها متحركة مجرى الألف والياء والواو إذا كنّ سواكن في القوافي في نحو: خليلها، ومرامها. وقد تقدم ذكر كثير من ذلك في فاتحة الكتاب.

وأمّا ترك إتباع الهاء الياء في: ﴿فيه هدى﴾. وما أشبهه في الوصل فلكراهة اجتماع حروف فيه متقاربة؛ وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال؛ ألا ترى أنَّهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خُفّفت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف.

فما خفّف بالإدغام فنحو رَدَّ ووَدَّ في وَتِد.

وما خفّف بالقلب فنحو: تقضيت وتقصيت [ونحو: ظَلت ومَسِت] ونحو:

لا أمـــلاه حـــتـــى يـــفـــارقـــا[1]

ونحو: طَسْت وسِتٌّ[2].

---

(١) تمام البيت:

فـآلـيـتُ لا أشـريـه حـتـىٰ أمـلَّـهُ بـشـيءٍ ولا أمـلاهُ حـتـىٰ يـفـارقـا

البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص٥٣، والأزمنة والأمكنة ١/ ٢٥٧، والمحتسب ١/ ١٥٧، وتاج العروس (سلي)، ونوادر أبي زيد ص٤٤، وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ص٤٤١.

(٢) سِتَّةٌ وسِتٌّ: أصلهما سِدْسَة وسِدست، قلبوا السين الأخيرة تاء لتقرب من الدال التي قبلها وهي مع ذلك حرف مهموس كما أن السين مهموسة فصار التقدير سِدْتٌ، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقها في الهمس، ثم أُدغمت التاء في التاء فصارت ستّ فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام، والثاني للإدغام. (لسان العرب ٦/ ١٠٤ مادة: سدس).

وما خفف بالحذف فنحو قوله: اسْطَاعَ، واسْتَخذ فلان مالاً ـ فيمن قدره استفعل من تخذت ـ واستحيت، وعَلْ ماءِ بنو فلان، وتَقيْتَ تَتقِي، وما أشبه ذلك.

وجهَةُ التشابه في هذه الحروف أن الهاء من الحلق، والألفَ منه أيضاً، والياء قريبة من الألف وموافقة لها في اللين، فمن ثمّ أُبدلت من الياء في هذِي فقالوا: هذِهْ، فلمَّا اجتمعت هذه الحروف المتقاربة خففوا بالحذف كما خفّف غيرها فيما أريتك بالحذف.

وممَّا يحسِّن الحذف ها هنا ـ مع ما ذكرنا من اجتماع المتشابهة ـ أن الهاء حرف خفيّ، فإذا اكتنفها ساكنان من حروف اللين كان كأن الساكنين قد التقيا، لخفاء الهاء وأنَّهم لم يعتدّوا بها للخفاء في مواضع، ألا ترى أنّ من قال: رُدُّ فأتبع الضمّة الضمّة إذا وصل الفعل بضمير المؤنّث قال: ردّها، فلم يُتبع الضمّ الضمّ كما كان يُتْبع قبلُ، وجعله بمنزلة رُدّا، فكما لم يعتدّ بها هاهنا وجُعلت الدال في حكم الملازِقَة[1] للألف كذلك إذا لم يعتدّ بها في نحو: فيهي، وعصاهو، وخذوهو، صار كأن الساكنين قد التقيا. ولهذا حَذَف حرف اللين بعد الهاء مَن حَذَف من العرب، وإن كان الساكن الذي قبلها ليس من حروف اللين نحو: منه.

ويذهب سيبويه إلى أنَّ الإتمام في نحو: منهو، أجود من الحذف، وأن الحذف إذا كان قبل الهاء حرف اللين أحسن.

ولمن لم يُتْبع الهاء الياء ولا الواو في نحو: منه وعنه ـ وهو قراءة نافع إلاّ فيما روي عنه من قوله: ﴿**وأشرِكْهُو في أمري**﴾ [طه: ٣٢] ـ أن يحتجّ في حذف حرف اللين بعد الهاء، وإن لم يكن قبلها حرف اللين، بترك اعتدادهم بها في ردّها، وبقولهم: يريد أن تضربها فيقول: كما لم يعتدّوا بها في هذه المواضع كذلك لا أعتدّ بها في: منه، فإذا أتبعْتُ الهاءَ حرفَ اللين في: منه، فكأني قد جمعتُ بين ساكنين؛ لأنَّ الهاء غير معتدّ بها عندهم حيث أريتك.

ومِثْل الهاء، في أنّه لمّا كان حرفاً خفياً لم يعتدّوا به حاجزاً، النونُ وذلك في قولهم: هو ابن عمي دنيا[2] وفي قنية[3] لمّا كانت النون خفيّة صارت الواو كأنَّها وليت

---

(١) لَزِقَ الشيء بالشيء يلزق لزوقاً: كلصق، والتزق التزاقاً وقد لَصِق ولزق ولسق، وألزقه كألصقه، وألزقه به غيرُه، ولازقه: كلاصقه. وهذا لِزْق هذا ولزيقه وبلزقه أي لصيقه وقيل أي بجانبه. (لسان العرب ١٠/ ٣٢٩ مادة: لزق).

(٢) قالوا: هو ابن عمي دِنْيَةً، ودِنياً، فنوَّنْ، ودِنْيَا، غير منوَّن، ودُنْيَا، مقصور إذا كان ابن عَمِّه لَحّاً؛ قال اللحياني: وتقال هذه الحروف أيضاً في ابن الخال والخالة، وتقال في ابن العمَّة أيضاً (للتوسع انظر لسان العرب ١٤/ ٢٧٣ مادة: دنا).

(٣) القِنْوةُ والقُنْوةُ والقِنْية والقُنية: الكِسْبةُ، قلبوا فيه الواو ياءً للكسرة القريبة منها، وأما قُنية فأُقِرّت الياء بحالها التي كانت عليها في لغة من كسر، هذا قول البصريين، وأما الكوفيون فجعلوا قَنَيْت وقَنَوت=

الكسرة فقلبتها؛ كما قلبتها في غازية ومَحْنِية؛ ولو كان مكان النون حرف غيره لم يكن فيما بعده القلب؛ نحو: «جِرْو وعِدْوه، فهذا مِثل الهاء في أنّه للخفاء لم يُعتدّ به حاجزاً؛ كما لم يعتدّ بالهاء.

الحجة لابن كثير في إتباعه هذه الهاء في الوصل الواو أو الياء وتسويته بين حروف اللين وبين غيرها من الحروف إذا وقعت قبل الهاء

من حجّته أن الهاء وإن كانت خفيّة فليس يخرجها ذلك من أن تكون كغيرها من حروف المعجم التي لا خفاء فيها ـ نحو الراء والضاد ـ وأنَّ الهاء والنون عند الجميع في وزن الشعْر بمنزلة الراء والضاد ـ وإن كان في الراء تكرير وفي الضاد استطالة ـ وإذا كان كذلك حجزها بين الساكنين كحجز غيرها من الحروف التي لا خفاء فيها.

وأمَّا اجتماع الحروف المتشابهة فلم يكرهها في هذا الموضع؛ كما لم يكره اجتماعها في غيره؛ ألا ترى أن كثيراً قد قالوا: استطاع. فأتمّوا ولم يحذفوا منه شيئاً؛ وفي التنزيل: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقالوا جميعاً: استدار واستثار فلم يحذفوا، وقالوا: سُدُس وعُتُدٌ وعِتْدان[١]، ووَطدَ يَطِدُ. والهاء وإن كانت جرت متحرّكة في القوافي مَجْرى غيرها ساكناً في نحو: خليلها، فقد جرت في القوافي أيضاً مجرى غيرها من الحروف متحرّكة وساكنة. فالمتحركة نحو قوله:

..... سودٌ قوادمُها صُهْبٌ خوافيها[٢]

فهي حرف الرويّ؛ كالكاف في: جواريكا.

= لغتين، فمن قال: قَنَيت على قلتها فلا نظر في قِنْية وقُنْية في قوله، ومن قال: قَنَوْت فالكلام في قوله هو الكلام في قول من قال: صُبْيان، قنوت الشيء قُنُوّاً وقُنُواناً واقتنيته: كسبته. وقنوت العنز: اتخذتها للحلب، وله غنم قِنْوة وقُنوة أي خالصة له ثابتة عليه، والكلمة واوية ويائية، والقِنْيةُ: ما اكتُسب، والجمع قِنىً (اللسان ١٥/ ٢٠١ مادة: قنا).

(١) عتدان: (ج) عتود: الجدي الذي استكرشت، وقيل: هو الذي بلغ السفاد، والعتود من أولاد المعز: ما رعىٰ وقوي وأتىٰ عليه حَوْل. (لسان العرب ٣/ ٢٨٠ مادة: عتد)

(٢) عجز بيت. صدره: سكّاءُ مخطومةٌ في ريشها طَرَقٌ.

البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ٢١٨ (طرق)، وكتاب العين ٢/ ٧٣، ٥/ ٢٧٢ وديوان الأدب ٢/ ٢٤٥.

سكّاء: لا أُذن لها، وأذن سكاء: صغيرة. وفرس مخطّم: أخذ البياض من خطمته إلى حنكه الأسفل. والطَّرق في الريش: أن يكون بعضها فوق بعض.

والساكنة نحو قوله:

وبَكَّي النساءَ على حمزة[١]

..... وتقول سُعْدَى وَارزِيَّتِيَهْ[٢]

فهي هاهنا كالياء والواو والألف.

وأما الإدغام في ﴿فيه هدًى﴾ فلم يذكره أبو بكر أحمد بن موسى عن أحد منهم في هذا الموضع من كتابه فنقولَ فيه. وما ذكره محمد بن السريّ في رواية مَن روى عن أبي عمرو وغيره أنَّه كان يُشِمّ ويدغم ـ من أنّ ذلك محال لا يمكن ـ فإنَّ الإشمام لا يمتنع مع الإدغام، وذلك أنّ الإشمام عند النحويين ليس بصوت فيَفْصِلَ بين المدغَم والمدغَم فيه، وإنَّما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدلّ عليه، وليس بخارج إلى اللفظ؛ كما أن تبقية الإطباق مع الإدغام كما ذكرنا في الضمّ، وإذا كان كذلك لم يمتنع مع الإدغام كما لم يمتنع تبقية الإطباق معه؛ ألا ترى أنَّه لا يمتنع أن يُدْغَم ويهيِّئَ العضو لإخراج الضمة إلى اللفظ فلا يخرجها كما لم يمتنع ذلك في الوقف إذا قلت: هذا مَعن وعلى هذا قرؤوا: ﴿مالك لا تأمُنَّا﴾[٣] [يوسف: ١١] فأشمُّوا النون المدغمة؛ لأنَّها كانت مرفوعة ليدلّوا بالإشمام على الرَّفعة التي كانت في الحرف؛ كما دَلّوا بإبقاء الإطباق على أنَّ الحرف المدغم كان مطبَقاً. ولو كان مكان الإشمام رَوْم الحركة لامتنع الرَّوْم[٤] مع الإدغام؛ لأنَّه صوت يحجز؛ ألا ترى أنَّهم يزعمون أنّه يفصل بروم الحركة بين خطاب المذكر والمؤنث؛ نحو: ضربتكَ وضربتكِ فهذا لا يمكن الإدغام معه؛ لأنَّ هذا الصوت يفصل وإن كان مُخْفًى غير مُشْبع؛ كما تفصل الحركة المشبعة الممطّطة.

---

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) تمام البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٣٢٠:

تبكيهم وهماءُ مُعولةٌ وتقولُ سلمى وارزيَّتيهْ

البيت من الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص٩٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٩ وشرح التصريح ٢/ ١٨١، والكتاب ٢/ ٢٢١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧٤، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٧٢.

(٣) لا خلاف بين القراء في إشمام النون الساكنة مِنْ ﴿تأمنَّا﴾ مع التشديد وبفتح الثانية (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٠٥).

(٤) رام الشيء يرومه روماً ومراماً: طلبه، ومنه رَوْم الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور. قال سيبويه: أما الذين راموا الحركة فإنه دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يُخرجوها من حال ما لزمه إسكانٌ على كل حال، وأن يُعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين أشمُّوا إلا أن هؤلاء أشد توكيداً، قال الجوهري: رَوْمُ الحركة الذي ذكره سيبويه حركة مختلسة مختفاة لضرب من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين. (لسان العرب ١٢/ ٢٥٨ مادة: روم).

ولعلَّ أبا بكر ظنَّ أنّ القُرّاء ليس يَعنون بالإشمام ما يَعني به النحويون في أنّه تهيئة العضو للصوت وهَمٌّ به، وليس بخروج إلى اللفظ. والذي أحسب أنّه من أجله ظنّ ذلك حكايتهُ عن أبي حاتم أنَّه أراد أبوَ عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك أشَمَّا الضمّ والكسر، والإشمام إنّما يكون عند النحويين في الضمّ؛ فأمّا الكسر فلا إشمام فيه. وذلك أنّ الإشمام إنّما هو تحريك الشفتين يراه البصير دون الأعمى، فيستدلّ بذلك على إرادة الفاعل لذلك الضمّ، وليس هذا في الكسر؛ لأنَّه لا فائدة فيه لبصير ولا لأعمى من حيث لا يظهر للرائي، فلمّا رأى أبا حاتم حكى ذلك في الجرّ كما حكاه في الضّم، قدَّر أنَّهم يَعْنون به الحركة دون ما يَعْنِي بِهِ النحويّون ممّا ذكرنا.

اختلفوا في الهمز من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣].

فكان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي يهمزون ﴿يؤمنون﴾ وما أشبه ذلك؛ مثل: ﴿يأكلون﴾ و﴿يأمرون﴾ و﴿يؤتون﴾. ساكنة الهمزةُ كانت أو متحركة؛ مثل ﴿يؤخره﴾ و﴿يُؤَدِّهِ﴾. إلا أنَّ حمزة كان يستحب ترك الهمز في كل القرآن إذا أراد أن يقف، والباقون يقفون بالهمز.

ورَوَى وَرْش عن نافع تركَ الهمز الساكن في مثل: ﴿يؤمنون﴾ وما أشبهه وكذلك المتحرك مثل ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥] ﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ﴾ [نوح: ٤] و﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وما كان مثله.

وأمَّا أبو عمرو فكان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة لم يهمز كلَّ همزة ساكنة مثل: ﴿يؤمنون﴾ و﴿يؤمن﴾ و﴿يأخذون﴾ وما أشبه ذلك.

وقال أبو شُعَيب السُوسي[1] عن اليزيدي عن أبي عمرو: إنَّه كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز كل همزة ساكنة إلاّ أنه كان يهمز حروفاً من السواكن بأعيانها، أذكرها إذا مررتُ بها، إن شاء الله.

فإذا كان سكون الهمزة علامة للجزم لم يَترك همزَها؛ مثل: ﴿ننسأها﴾ [البقرة: ١٠٦] و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠] ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم﴾ [الكهف: ١٦] و﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾ [الإسراء: ١٤] ﴿وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] ﴿أَنْبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣] وما أشبه ذلك.

وروى الشمونيّ محمد بن حبيب عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنّه لم يكن يهمز الهمزة الساكنة؛ مثل ﴿يُومِنُون﴾ وما أشبهه.

---

(١) هو صالح بن زياد السوسي الرقي (١٧٣ ـ ٢٦١هـ = ٧٩٠ ـ ٨٧٤م) أبو شعيب، مقرىء ضابط للقرآات، ثقة.

الأعلام ٣/ ١٩١، والنشر ١/ ١٣٤، وغاية النهاية ١/ ٣٣٢.

أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدّثنا محمد بن عيسى بن حَيّان المقرىء قال: حدّثنا أبو هشام[١] قال: سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر فهمز ﴿يُؤْمِنُون﴾.

قال ابن مجاهد: وحدثني محمد بن عيسى بن حيّان المقرىء قال: حدّثنا أبو هشام عن سُليم[٢] عن حمزة أنّه كان إذا قرأ في الصلاة لم يكن يهمز.

أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدّثنا جعفر بن محمد الفِرْيابيّ[٣] قال: حدّثنا مِنْجاب بن الحارث قال: حدّثنا شَرِيك بن عبد الله قال: كان عاصم صاحب همز ومدّ وقراءة شديدة.

قال أبو زيد: الأمون: الناقة القويّة الظهيرة. والأمانة: خلاف الخيانة، والأمْن خلاف الخوف. قال أحمد بن يحيى: أَمُنَ فهو أَمِين؛ فهذا بمنزلة ظَرُف فهو ظريف. وقالوا: أمِنته فهو أمين؛ فهذا فعيل بمعنى مفعول؛ فتقول من هذا: امرأة أمين، ومن الأول: أمينة مثل ظريفة، وقال الشاعر:

وكنتَ أمينهُ لو لم تخُنْه ... ولكِنْ لا أمانةَ لليماني[٤]

فهذا كأنّه المأمون، أي: أمِنك فخنت. وقول حسان:

وأمين حدثته سرَّ نفسي ... فوعاه حِفْظَ الأمينِ الأمينا

قال بعضهم: كأنّه قال: حِفْظَ المؤتَمَنِ المؤتمِنَ: وقالوا أُمّان في معنى الأمين، قال الأعشى:

ولقد شهدت التاجر الـ ... ـأُمّان موردوداً شرابه[٥]

---

(١) هو محمد بن يزيد بن كثير بن رفاعة بن سماعة (توفي ٢٤٨هـ = ٨٦٢م) أبو هشام، الرفاعي قاض، من أهل العلم بالقرآن والفقه والحديث. من أهل الكوفة. ولي القضاء ببغداد (سنة ٢٤٢) له كتاب في القراآت.
الأعلام ٧/ ١٤٤، وتهذيب التهذيب ٩/ ٥٢٦، وتاريخ بغداد ٣/ ٣٧٥، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٠.

(٢) هو سليم بن عيسى الحنفي، . بالولاء، الكوفي (١٣٠ ـ ١٨٨هـ = ٧٤٨ ـ ٨٠٤م) إمام في القراءة. كان أخص أصحاب حمزة وأضبطهم، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة.
الأعلام ٣/ ١١٩، والنشر ١/ ١٦٧، وغاية النهاية ١/ ٣١٨.

(٣) هو جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض (٢٠٧ ـ ٣٠١هـ = ٨٢٢ ـ ٩١٣م) أبو بكر الفريابي قاض من العلماء بالحديث. تركي الأصل. من أهل فرياب. حدث بمصر وبغداد، ورحل رحلة واسعة وولي القضاء بالدينور مدة. ولما دخل بغداد استقبل فيها بالطبول، وكان يحضر مجلسه بها نحو عشرة آلاف. بقي من كتبه «صفة النفاق وذم المنافقين» رسالة، و«دلائل النبوة» رسالة و«فضائل القرآن». الأعلام ٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٢٣٦، وتاريخ بغداد ٧/ ١٩٩، ومعجم البلدان ٦/ ٣٧٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو للنابغة في ديوانه ص١١٣، ولسان العرب ١٣/ ٤٦٤ (يمن)، ومجمل اللغة ١/ ١٣٤.

(٥) البيت في لسان العرب ٣/ ٢٢ مادة: أمن.
التاجر الأُمّانُ: هو الأمينُ، وقيل: هو ذو الدِّين والفضل، وقال بعضهم: الأُمّان الذي لا يكتب لأنه لا=

فأمين وأمّان ككريم وكُرّام ومثله حُسّان وحُسّانة ورجل قُرّاء. وأنشد غيره:

وعَنْسٍ أمُونٍ قد تعلَّلْتُ جهدها على صِفةٍ أو لم يصف لي واصف[١]

فأمُون يمكن أن يكون من الذي هو خلاف الخوف، كأنّه يؤمنُ عِثارها في سيرها، أو يؤمن كلالها ووُنِيُّها فيه. ويكون أمون في معنى مأمون، أي غير مخوف، كقولهم: طريق ركوب، أي يُرْكب، وحَلوب وقتوب أي: تحلب وتركب وتُقْتب. ويكون أمون مثل أمين: لأنّك قد تقول: خانت في سيرها: إذا قصَّرت عمّا أراد منها راكبها في المسير.

وقال ـ جلّ من قائل ـ: ﴿لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَـٰنَـٰتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧]؛ فيجوز أن يكون لا تخونوا ذوي أماناتكم وهو أشبه بما قبله، وذوو الأمانة نحو المودِع والمعير والموكِّل والشريك ومَن يَدُكَ في ماله يَدُ أمانةٍ لا يَدُ ضمَان.

ومن هذا الباب الكافر الموادِع؛ قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

ويجوز أن تكون الأمانات لا يراد معها حذف المضاف؛ لأنَّ خنت من باب أعطيت يتعدّى إلى مفعولين، ويجوز أن يقتصر على أحدهما. فإذا قدَّرت حذف المضاف كان بمنزلة أعطيت زيداً، وإذا لم تقدِّره كان بمنزلة أعطيت درهماً. وعلى هذا قول كثيرٍ[٢]:

فَأَخْلَفْنَ ميعادِي وخُنَّ أمانَتِي ولَيسَ لِمَنْ خَانَ الأمانةَ دينُ[٣]

ويدلّك على تعدّي خنت إلى مفعولين قول أوس:

خانَتْكَ ميَّةُ ما علمتَ كما خانَ الإخاءَ خليلَه لُبَدُ[٤]

وأنشد أبو زيد:

فقالَ مجيباً والّذي حَجَّ حاتمٌ أخونُكَ عهداً إنني غيرُ خَوَّانِ[٥]

والعهد كأنّه الأمانة، فأخونك عهداً كقولك: أخونك أمانة. وقال أبو ذؤيب:

= يكتب لأنه أُمّيّ، وقال بعضهم: الأُمّان: الزرّاع. (اللسان ١٣/ ٢٢ مادة: أمن).

(١) العَنْسُ: الناقة القوية، شبهت بالصخرة لصلابتها، والجمع عُنْسٌ وعنوس وعُنُس (لسان العرب ٦/ ١٥٠ مادة: عنس).

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ٥/ ٢١٩، وفي الأغاني ٨/ ٢٥، وشرح شواهد المغني ٢٤، والوفيات ١/ ٤٣٣.

(٣) البيت في الأغاني ٥/ ١٠٨.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص٢٢، وأساس البلاغة ص١٢٣ (خون).

(٥) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٠٠:

فقلت لَهُ: لا والذي حجَّ حاتمٌ أخونُك عهداً، إنني غيرُ خوَّانِ =

فسوفَ تقولُ إنْ هِيَ لم تجدني أخان العهدَ أم أثم الحليفُ[١]

ومما يدلّك على تقارب الكلمتين استعمالهم إياهما في القسَم، نحو: عهدِ الله وأمانةِ الله. وتقول: أمِنت الرجل: إذا لم تخفه، آمنُه قال: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]. وأمِنته وائتمنته إذا لم تخش خيانته. قال ـ وجلّ ـ: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. فهذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

قال أبو عبيدة: وقالوا في مصدره: الأمْنُ والأمنَةُ والأمَان. وفي التنزيل: ﴿إِذْ يُغَشَّىٰكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١]. وقال أيضاً: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقولهم: آمن زيد يحتمل غير وجه: يجوز أن يكون أمِنته فآمن؛ فجاء المطاوع على أفعَل، كقولك: كببته فأكبّ، وفي التنزيل: ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، وفيه: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ﴾ [الملك: ٢٢].

وقال:

كما أَكَبَّ على ساعديهِ النَّمِر[٢]

ومما يدلّك على ذلك تعدِّيه بالحرف.

وقال أبو عثمان: أجفل الغيم إذا انقلع، وجَفَلته الريح، ولا يقال: أجفلته. ويجوز في آمن أن يكون المعنى: صار ذا أَمن، مثل: أَجْرَب وأَقْطفَ وأعاهُ، أي: صار ذا عاهة في ماله، فكذلك آمن صار ذا أمن في ماله ونفسه بإظهار الشهادتين، كقولهم: أسلم، أي صار ذا سَلم بذلك، وخرج عن أن يكون حَرْباً مستحَل المال والنفس. فهذا كأنّه الأصل في اللغة ثم صار المؤمن والمسلم من أسماء المدح في الشرع. وسوَّت الشريعة بين التسمية بالمؤمن والمسلم لقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦].

وقال أبو زيد: قالوا: ما آمنت أن أجد صحابة إيماناً، أي: ما وثقت أن أجد صحابة، والإيمان: الثقة.

وقال أبو الصقر: ما آمنت أن أجد صحابة إيماناً، معناه: ما كدت أجد صحابة.

وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، أي:

= البيت من الطويل، وهو للعريان بن سهلة في خزانة الأدب ٦/ ٥٦، ٥٧، ونوادر أبي زيد ص٦٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٤٧٧، وحاشية يس ١/ ١٤٧، ولسان العرب ١٣/ ١٤٤ (خون).

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٨٤، ولسان العرب ٩/ ٥٥ (حلف)، وتاج العروس ٢٣/ ١٦٠ (حلف).

(٢) عجز بيت. مرّ سابقاً.

يصدّقهم، كما تقول: أما تؤمن لي بأن أقول كذا وكذا، أي أما تصدقني؟.

وقال أحمد بن يحيى: قالوا: رجل أمَنَةٌ: إذا كان يثق بكل ما سمعه.

قال أبو علي؛ فثقته بما يسمعه إنّما هو لأمْنه الكذب في المستمِع، وإذا أمِن كذِبه فقد صدَّقه. فيجوز في آمن أن يكون مما حكيناه عن أبي زيد وغيره من معنى الثقة والتصديق.

فأما قولهم: رجلٌ أَمَنة؛ فَوَصْفٌ بالمصدر. وحُكِي رجل أَمَنَة. فهذا: وَصْفٌ مثلُ هُزَأة[1] ونُكَحَة[2]. وقال: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فهذا من أجل قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]. فأما قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ فنفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، فلأنَّ الإيمان على التَصديق والثقة. وكأنَّ المعنى: أنّهم، وإن صاروا ذوي سلم وخرجوا من أن يكونوا حرباً بإظهار الشهادتين، فإنّهم لم يصدِّقوا ولم يثقوا بما دخلوا فيه، فلم يطابق اعتقاداتهم ما أظهروه من الشهادتين، ولم يوافقه.

فهذا في المعنى مثل قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]. وإيمانَ المنافقين من هذا الضرب لإظهارهم بألسنتهم ما أمنوا به على دمائهم وأموالهم، والباطن منهم خلاف الظاهر. ولذلك قرأ من قرأ ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ٢]؛ فهؤلاء وإن كانوا قد أظهروا الإسلام، وجرت عليهم أحكامه، فليسوا مسلمين مخلصين، ولا واثقين بما دخلوا فيه، كمن وُصِفَ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

فأمَّا جمع من جمع بين هذه الآية وبين الأخرى وهي قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] وقوله: إنّهما متدافعتان ـ لأنَّ الوجل خلاف الطمأنينة ـ فجهل وذهاب عمّا عليه الآيتان وما أريد بهما؛ وذلك أنّ الاطمئنان إنّما يكون عن ثَلَج[3] القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم به وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل. والوجل إنّما يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى وما يُستحقّ به الوعيد فَتَوْجَلُ القلوب لذلك. فكلّ واحد من الحالين غير صاحبتها، فليس هنا إذاً تضادٌ ولا تدافعٌ.

وهذان المعنيان المفترقان في هاتين الآيتين قد اجتمعا في آية واحدة، وهي قوله:

---

(١) رجل هُزَأةٌ: يهزأ بالناس (اللسان ١/ ١٨٣ مادة: هزأ).

(٢) يقال: إنه لنُكَحَة من قوم نكحات: إذا كان شديد النكاح. (اللسان ٢/ ٦٢٦ مادة: نكح).

(٣) ثَلَجَ قلبه وثَلِجَ: تيقّن (اللسان ٢/ ٢٢٢ مادة: ثلج).

﴿نَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [الزمر: ٢٣]، لأنَّ هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ووثِقوا به، فانتفى عنهم الشكّ، والارتياب الذي يعرض لمن كان خلافهم ممن أظهر الإسلام تعوُّذاً، فحصل له حكمهُ دون العلم الموجِب لثلج الصدر وانتفاء الريب والشكّ.

وقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٦٩] كأنَّه: صدَّقوا ووثِقوا، ثم قال: ﴿وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾؛ لأنَّ بعض مَن يَعلم صدق ما أتَى به النبي ﷺ لم يدخلوا في دينه وسلمه: كاليهود الذين علموا صدقه وجحدوه، وكفروا بما أتى به؛ قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩] فهؤلاء وإن كانوا قد علموا واستيقنوا فقد دخلوا في جملة من ذمّ بقوله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] وقال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]. فهذا يدلّ على أنَّ الإيمان من الأمن، أي هداكم لما تُحرزون به أنفسكم وأموالكم في العاجلة، ولا تخسرون معه أنفسكم وأهليكم في الآجلة.

ويجوز أن يكون هداكم للصدق وإن كان قد قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ألا ترى أنّه ليس كل من هُدِي إلى الصدق يصدِّق كالمُعَاند الجاحد لما عَرَف؟.

وقال بعض المتأوّلين في قوله في صفة التابوت: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] معنى مؤمنين: مصدّقين لي؛ وذلك أنَّه لا يخلو من أن يراد به؛ أهل الإيمان بالله، أو يراد به: إن كنتم مصدقين لي. فلا يجوز الأول لكفرهم بالله في تكذيبهم نبيهم لقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛ فأنكروا أن يُملَّكوا من مَلَّكه نبيُّهم قال: فإذا لم يجُز هذا الوجه ثبت الوجه الآخر الذي هو التصديق به.

وأمّا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] فليس المؤمنُ هنا المطابِقُ معتقدُه ما يظهره باللسان؛ ولكن المعنى: أن أكثرهم مع إظهارهم الإيمان بألسنتهم مشركون. وقد يطلق على المظهر ذلك بلسانه اسم مؤمن، ولا يجوز أن يراد بذلك المدح، ولكنْ الاسْمُ الجارِي على الفعل. وعلى هذا قوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] ألا ترى أن هذا على ما يظهرنه بألسنتهن من الشهادتين.

ومثل قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] ومثله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] في قوله من ذهب إلى أنَّ الشرك الظلم، واحتجَّ بقوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾

[لقمان: ١٣]. والمعنى فيهما: أنّهم إذا سُئلوا: مَن خلقهم، قالوا: الله. ثم يجعلون له شريكاً. وقال السُدّيّ[١] في قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦]: القليل قولهم: الله ربنا، والجنة حقّ، والنار حقّ. فهذا قليل من إيمانهم، والقليل ليس بشيء.

فهذا مِثْل ما تقدّم من أنّه عبارة عن الفعل وليس بمدح كقوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧]؛ فقليلاً على قول السُدّيّ وصف مصدر محذوف تقديره: فلا يؤمنون إلاّ إيماناً قليلاً. وهذا أوجه من أن يحمل القليل على أنّهم ناس؛ لأن ﴿قليلاً﴾ مفرد، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] إلاّ أنّه قد جاء فعيل مفرداً يراد به الكثرة كفعول، نحو قوله: ﴿وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] وقال: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ [المعارج: ١٠، ١١] فدلّ عود الذِكْر مجموعاً إلى القبيلين على أنّه أُريد بهما الكثرة، وقال رؤبة:

دعها فما النحويُّ من صديقها[٢]

فإن جعلت القليل ناساً؛ وجب ألا يكونوا دخلوا في اللعن؛ فيكون: إلاّ قليلاً؛ استثناء من قوله: ﴿لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ . . . إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦].

ويجوز أن يكون الاستثناء من قوله: ﴿فلا يؤمنون﴾، ويكون قولهُ: ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ واقعاً على الكفار منهم دون المُسْتَثْنَين.

وما قاله السُدّي هو القول: لأنّه قد قال: ﴿قَلِيلاً مَّا يُؤْمِنونَ﴾، وما زائدة، فالمعنى: يؤمنون قليلاً، أي إيماناً قليلاً.

وأمّا قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] فليس المعنى على: ما أنت بمصدِّق لنا ولو كنا صادقين عندك؛ لأنَّ الأنبياء لا تكذِّب الصادقين، ولكن

---

(١) السُدّي (توفي ١٢٨هـ = ٧٤٥م) إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، تابعي، حجازي الأصل، سكن الكوفة. قال فيه ابن تغري بردي: «صاحب التفسير والمغازي والسير، وكان إماماً عارفاً بالوقائع وأيام الناس».
الأعلام ١/ ٣١٧، والنجوم الزاهرة ١/ ٣٠٨، واللباب ١/ ٥٣٧ وفيه: وفاته سنة ١٢٧.

(٢) تمام الرجز:

تنحَّ للعجوز عن طريقها ... قد أقبلتْ رائحةً من سوقها
دَعْها فما النحويُّ من صديقها

الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٨٢، ولسان العرب ٢/ ٤٣٨ (ذبح)، ١٠/ ١٩٤ (صدق)، والأغاني ٢٠/ ٣٢١ وتخليص الشواهد ص١٨٤، وجمهرة اللغة ص٦٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٧٣، وشرح شواهد الشافية ص١٣٩، وأساس البلاغة (صدق)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٢٣ (أخا)، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٤٠، وشرح المفصّل ٥/ ٤٩، والمحتسب ١/ ٢١٧.

المعنى: ما أنت واثقاً، ولا غير خائف الكذب في قولنا؛ ولو كنّا على الحقيقة صادقين عندك لمَا خَلَوْنا من ظِنَّةٍ منك وتُهمة لك أنّا قد كَذبناك، لفرط محبَّتك ليوسف وإشفاقك عليه. وهذا المعنى متعالَمٌ في استعمال الناس. فمؤمن هنا مِن آمن، أي صار ذا أمْن أو صار ذا ثقة، فنفى ذلك، أي: لا تثق بأن الأمر كما تُخبَر ولا تسكنُ نفسك إليه.

وأمّا قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] فإنَّ قوله: لا يؤمنوا في موضع نصب بالعطف على قوله: ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا. ولم يعطوا الأموال ليضلوا ويكفروا ولكن لمّا اختاروا ذلك فصار إليه عاقبةُ أمرهم كان بمنزلة قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]؛ لمَّا أدى التقاطهم إيّاه إلى ذلك، وإن كان الالتقاط لغيره.

وأمَّا قوله: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩]؛ ففي قوله: ﴿**تُؤْمِنُون بالكتاب كلِّه**﴾ إنباء عن كون المؤمنين على خلاف صفةِ من ذكر في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، وفي قوله: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

وأمَّا قولنا في وصف القديم سبحانه: «المؤمن المهيمن» فإنَّه يحتمل تأويلين:

أحدهما: أن يكون من «أَمِنَ» المتعدي إلى مفعول، فنقل بالهمزة فتعدى إلى مفعولين؛ فصار من «أمن» زيد العذاب وآمنته العذاب، فمعناه المؤمن عذابَه من لا يستحقه. وفي هذه الصفة وصف القديم سبحانه بالعدل كما قال: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

والآخر: أن يكون معناه المصدق، أي المصدق الموحدين له على توحيدهم إياه؛ يدل على ذلك قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]. ألا ترى أنَّ الشاهد مصدق لما يشهد به، كما أنَّه مصدق من يشهد له، فإذا شهد سبحانه بالتوحيد فقد صدّق الموحدين.

فأمّا قوله «المهيمن» فقال أبو الحسن في قوله: ﴿عَلَيْهِ فَاحْكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨] إنَّه الشاهد، وقد روي في التفسير أنه الأمين.

حدثنا أحمد بن محمد البصري قال: حدثنا المؤمل[١] قال: حدثنا إسماعيل[٢]

---

(١) هو المؤمل بن هشام اليشكري، أبو هشام البصري، ثقة، من العاشرة. مات سنة ثلاث وخمسين (تقريب التهذيب ٢/ ٢٩٠).

(٢) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي بالولاء، البصري (١١٠ ـ ١٩٣هـ = ٧٢٨ ـ ٨٠٩م) أبو بشر، من أكابر حفاظ الحديث، كوفي الأصل، تاجر. كان حجة في الحديث، ثقة مأموناً. وولي صدقات البصرة، ثم المظالم ببغداد في آخر خلافة هارون الرشيد، وتوفي بها. وكان يكره أن يُقال له: «ابن علية» وهي أمه. =

عن أبي رجاء[١] قال سألت الحسن عن: ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] قال: مصدقاً بهذه الكتب وأميناً عليها.

والمعنيان متقاربان، ألا ترى أن الشاهد أمين فيما يشهد به؟ فهذا التأويل موافق لما جاء في التفسير من أنّه الأمين.

وإن جعلت الشاهد خلاف الغيبة كان بمنزلة قوله: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ [غافر: ١٦]، و﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [سبأ: ٣]، وقال: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وقالوا: إنه مفيعل من الأمان، مثل مبيطر[٢]، وأبدلت من الفاء التي هي همزة الهاءُ كما أبدلت منها في غير هذا الموضع. وروى اليزيدي أبو عبد الله عن أبي عبيدة قال: لا يوجد مثل هذا البناء إلا أربعة أشياء: مبيطر ومصيطر ومبيقر[٣] ومهيمن.

قال أبو علي: وليست الياء للتصغير، إنما هي التي لحقت فَعَل وألحقته بالأربعة، نحو دحرج وإن كان اللفظ قد وافق اللفظ.

وأما قولهم: الأمان فإنّه، وإن كان اسمَ حَدَث، وكان بزنة الجَمال والذَّهاب والتَّمام، فقد صار كأنَّه لكثرته في الاستعمال خارجاً عن أحكام المصادر. ألا ترى أن قولهم: أعطيته أماناً، ولك الأمان صار بمنزلة الكف والمتاركة، فكأنَّه لما خرج بذلك عن بابه صار بمنزلة قولهم: لله درُّك. الذي زعم أنّه بمنزلة قولهم: لله بلادك. فلذلك لا تكاد تجده مُعمَلاً إعمال المصادر.

قال بعض المتأولين في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أيْ يُؤْمِنُون إذا غابوا عنكُم، ولم يكونوا كالمنافقين الذين يقولون: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]. ويقوي ما ذهب إليه هذا المتأول قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾ [الأنبياء: ٤٩] وقوله: ﴿وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يس: ١١] وقال الهذلي:

أخالدُ ما راعيتَ من ذي قرابةٍ فتحفَظَني بالغيبِ أو بعضِ ما تبدي

فالجار والمجرور في موضع حال، أي تحفظني غائباً، ويخشون ربَّهم غائبين عن

= الأعلام ١/ ٣٠٧، وتهذيب التهذيب ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٩، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٦، وميزان الاعتدال ١/ ١٠٠.

(١) هو محمد بن سيف، الأزدي، الحُدّاني، أبو رجاء البصري، ثقة، من السادسة تقريب التهذيب ٢/ ١٦٩.

(٢) البَيْطار والبَطير والبَيْطَرُ والبِيْطَرُ، والمُبَيْطِرُ: معالج الدواب (اللسان ٤/ ٦٩ مادة: بطر).

(٣) بَيْقَر الفرس إذا خام بيده كما يَصفِنُ برجله. (اللسان ٤/ ٧٤ مادة: بقر).

وبيقر الرجل: هاجر من أرض ألىٰ أرض. وبيقر: خرج إلىٰ حيث لا يدري، وبيقر: نزل الحَضَر وأقام هناك وترك قومه بالبادية وخص بعضهم به العراق. (اللسان ٤/ ٧٥ مادة: بقر).

مَرْآة الناس لا يريدون بإيمانهم تصنعاً لأحد، ولا تقرباً إليه رجاء المنالة[١]، ولكن يخلصون إيمانهم لله تعالى.

ويجوز فيها وجه آخر، وهو أن هذه الآية كأنَّها إجمال ما فصل في قوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] والموصوفون فيها خلاف من وصف في قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]؛ فكفرهم بالملائكة ادعاؤهم إياهم بنات، كَمَا وُبِّخُوا في قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦] وقوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] وكفرهم بالكتب إنكارهم لها في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] وكفرهم بإرسال الرسل [إنكارهم] إرسالهم بنحو قوله: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٤] وقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، وكفرهم بالآخرة قولهم: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى﴾ [سبأ: ٣]. فكل هذه الأمور غيب قد أنكروه ودفعوه فلم يؤمنوا به ولم يستدلوا على صحته؛ فقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ﴾ [البقرة: ٤] أي بهذه الأشياء التي كفر بها هؤلاء الذين ذكر كفرهم بها عنهم وخصهم بالإيقان بالآخرة في قوله: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] وإن كان الإيمان بالغيب قد شملها لما كان من كفر المشركين بها وجحدهم إياها في نحو ما حَكى عنهم من قولهم: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] فكان في تخصيصهم بذلك مدح لهم.

ونظير ذلك في أنَّه خصَّ بعدما عمّ قوله: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١] فعم بقوله: «خلق» جمع مخلوقاته ثم خص فقال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢] ويقرب من هذا قوله: ﴿**الرحمن الرحيم**﴾ حيث أريد تخصيص المسلمين بالكرامة في قوله: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فالباء على هذا الوجه ليست في موضع الحال كما كانت كذلك في الوجه الأول، ولكنه في موضع نصب بأنه مفعول به، كما أنها مفعول في قوله: ﴿إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [يس: ٢٥] والغيب: ما غاب عنك فلم تشهده. وقال: ﴿**عالمُ الغيبِ والشَّهادة**﴾ قال أبو زيد: بدا غيّبان[٢] العود، إذا بدَت عروقه التي تغيبت منه، وذلك إذا أصابه البُعاق[٣] من المطر فاشتد السَيل فحفر أصول الشجر حتى تظهر عروقه. وقوله: ﴿**وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمٰوَاتِ والأرْضِ**﴾ مصدر مضاف إلى المفعول على الاتساع فحذف حرف الجر، لأنَّك تقول: غبت في

---

(١) المنالة: مصدر نِلْت أنال.

(٢) انظر لسان العرب ١/ ٦٥٥ مادة: غيب.

(٣) البُعاق: سحاب يتصبب بشدة. وقد انبعق المُزن إذا انبعج بالمطر، وتبعَّق مثله، وقيل: المطر الذي يتبعَّق بالماء تبعُّقاً. (اللسان ١٠/ ٢٢ مادة: بعق).

الأرض، وغبت ببلد كذا؛ فتعديه بحرف الجر فحذف الحرف وأضيف المصدر إلى المفعول به في المعنى نحو ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] و﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤]. ويحتمل وجهين:

أحدهما: ذوو غيب السمٰوات والأرض، أي ما غاب فيها من أُولي العلم وغيرهم، كقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

والآخر: أن يكون المعنى: ولله علم غيب السمٰوات، ويدل على ذلك قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، و﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٢]. وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧]، يعني به المنافقين. والإيمان الأول دخولهم في الإسلام وحقنهم الدماء والأموال، وكفرهم بعد: نفاقهم، وأن باطنهم على غير ظاهرهم، وإيمانهم بعدُ يقيهم نفاقهم بقولهم: **﴿إِنَّا مُؤْمِنُون﴾** في قوله: **﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾** فهذا الإظهار منهم للإيمان ثانية يدخلون به في حكم الإسلام بعد الكفر، كما أنَّ من جاء من المؤمنات مظهرات للإسلام داخلاتٌ في حكمه. وقال: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] فعُلمن مؤمنات بما أظهرنُه من ذلك، فكذلك هؤلاء يكونون مؤمنين بإظهارهم الإيمان بعد ما عُلم منهم من النفاق. وكفرهم بعد هذا الإيمان الثاني قولهم: إذا خلَوا إلى أصحابهم **﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهزِئُون﴾** فما ازدادوه من الكفر إنَّما هو بقولهم: **﴿إِنَّما نَحْنُ مستهزئون﴾** فهذا زيادة في الكفر.

ويدل على أن المستهزىء باستهزائه كافر فيزداد به كفراً إلى كفره قوله: «وقد نَزَّلَ عَلَيْكُمْ في الكتابِ أَنْ إذا سَمِعْتُمْ آياتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِها ويُسْتَهزأ بها فلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ» وقال: **﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُم﴾** فإذا كان المجالس مثلهم وإن لم يظهر ذلك ولم يعتقده، فالقائل لذلك أشد ذهاباً في الكفر.

[بسم الله]

الإعراب

لا تخلو الألف في آمن من أن تكون زائدة أو منقلبة، وليس في القسمة أن تكون أصلاً. فلا يجوز أن تكون زائدة لأنّها لو كانت كذلك لكان فاعَل ولو كان فاعل لكان مضارعه يفاعل مثل يقاتل ويضارب في مضارع قاتل وضارب؛ فلمَّا كان مضارع آمن يؤمن دلَّ ذلك على أنّها غير زائدة، فإذا لم تكن زائدة كانت منقلبة. وإذا كانت منقلبة لم يخل انقلابها من أن يكون عن الواو أو عن الياء أو عن الهمزة. فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو لأنها في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون وجب تصحيحها ولم يجز انقلابها، وبمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون

منقلبة عن الياء، فإذا لم يجز انقلابها، عن الواو ولا عن الياء ثبت أنها منقلبة عن الهمزة؛ وإنما انقلبت عنها ألفاً لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح، فكما أنها إذا خففت في رأس، وفأس، وبأس، انقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، كذلك قلبت في نحو: آمن، وآجر، وآتى، وفي الأسماء نحو آدَر[١] وآخر وآدم، إلاّ أنَّ الانقلاب ههنا لزمها لاجتماع الهمزتين، والهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة، لزم الثانية منهما القلب بحسب الحركة التي قبلها إذا كانت ساكنة نحو آمن، أؤتمن، ائذن، ائتنا.

ومن ثم قلنا في آوى إن الفاء منها همزة، ألا ترى أنَّها لا تخلو من أن تكون أفعلَ أو فاعلَ أو فعلى، فلا يجوز أن تكون فاعل لأنّ مثل: طابق، وتابَل مصروف في المعرفة، وقد منعوا آوى الصرف؛ فعلم بذلك أنه ليس مثل طابق، ولا يجوز أن يكون فعلى لأنَّه لو كان إياها لكانت الألف في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون وجب صحتها وانتفى انقلابها، فلو كانت العين واواً لوجب إدغامها في الواو التي هي لام كما وجب إدغام حَوَّاء وعَوَّاء، ولا يجوز أن تكون الألف منقلبة عن الياء مع وقوع واو بعدها لأنَّ ذلك مرفوض في كلامهم غير موجود.

فإن قلت فقد جاء خَيْوان[٢] في اسم هذا الموضع الذي باليمن فالقول في ذلك أنه فيْعال وليس بفَعلان، وإنما منع الصرف لأنه يجعل اسماً لبقعة أو بلدة؛ فلا يجوز إذن أن يكون فعلى، فإذا لم يجز أن يكون فاعل ولا فعلى ثبت أنَّه أفعل، وإنَّما لم يصرف لوزن الفعل، وأنَّه علم. فهو مثل آمن، ولو نكر كما نَكروا عِرْساً في ابن عِرْس[٣] لكان القياس صرفه.

فأمّا قراءة من قرأ: ﴿**آتَينا بها**﴾[٤] فإنَّما هو فاعلْنا وليس بأفعلنا، ولو كان أفعلنا لم تدخل الباء، ألا ترى أنك تقول: جئت به، فإذا عديت بالهمزة قلت: أجأته، ولم يتقل: أجأت به. وفي التنزيل: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣]، فكذلك قوله: ﴿**آتَيْنَا بِهَا**﴾ لو كان أفعل لم يحتج إلى الباء.

---

(١) الأُدْرَةُ: نفخة في الخُصية؛ يقال: رجل آدَرُ بيّن الأَدَر. غيره: الأَدَرُ والمأدور الذي ينفتق صِفاقه فيقع قُصْبُه ولا ينفتق إلا من جانبه الأيسر، وقيل: هو الذي يُصيبه فتق في إحدىٰ الخصيتين. (اللسان ٤/ ٥ مادة: أدر).

(٢) خَيْوَانُ: بلد باليمن ليس فَعْلانَ لأنه ليس في الكلام اسم عينه ياء ولامه واو، وترك صرفه لأنه اسم للبقعة. (اللسان ١٣/ ١٤٦ مادة: خون).

(٣) ابنُ عِرْسٍ: دُويبة معروفة دون السنور، أشتر أصلم أصك له ناب، والجمع نبات عِرس ذكراً كان أو أنثىٰ، معرفة ونكرة. (اللسان ٦/ ١٣٧ مادة: عرس).

(٤) انظر قراءة الآية ٤٧ من سورة الأنبياء في البحر المحيط ٦/ ٣١٦.

وكذلك تقول: أبى زيد شرب الماء، فإذا فعلت أنت به الإباء قلت: آبيته ولا تقول: آبيت به قال:

قد أُوْبِيَتْ كلَّ ماء فهي صادِيةٌ[١] مهما تُصِبْ أفقاً من بارق تَشِمِ[٢]

فإن قلت: فقد قرأ بعضهم: ﴿يُذهِبُ بالأبْصَار﴾[٣] فأثبت الباء مع النقل بالهمزة، فهلا أجزت في «آتينا بها» أن تكون أفعلنا بها ولا تكون فاعلنا. فإنّ ما ذكرته هو قياس هذا القول، إلا أن الحمل عليه والردُّ إليه ينبغي ألاّ يجوز ما وجد عند مندوحة.

فأمّا آجَرَ فهو فاعل؛ لأنّك تقول في المضارع: يؤاجر مثل يقاتل، ولو كان أفعل لكان يؤجِر. والذي جاء في التنزيل من ذلك على فَعَل لأنَّ المضارع يفعل في قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ﴾ [القصص: ٢٧].

فأمّا حجة من قرأ ﴿يؤمنون﴾ بتحقيق الهمز، فلأنّه إنّما ترك الهمز في أومن لاجتماع الهمزتين، كما أنَّ تركها في آمن كذلك، فلمّا زال اجتماعهما مع سائر حروف المضارعة سوى الهمزة، ردّ الكلمة إلى الأصل فهمز؛ لأنَّ الهمزة، من الأمن والأمَنة، فاء الفعل. ومما يقوي الهمز في ذلك أنّ من تركها إنّما يقلبها واواً ساكنة وما قبلها متحرك بالضم، والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة. قال محمد بن يزيد: أخبرني أبو عثمان قال: أخبرني الأخفش قال: كان أبو حية النُّميري[٤] يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة وينشد:

لُحُبَّ المؤقدانِ إليَّ مؤسى[٥]

---

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٣٧٧: طاوية.

(٢) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب ٨/ ١٦٣ ـ ١٦٦، والدرر ٥/ ٧٠، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٨، وشرح شواهد الإيضاح ص١٥٠، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٧، ٢/ ٧٤٣، ولسان العرب ١٤/ ٤ (أبي)، ٤٧٣ (صوي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٢ وخزانة الأدب ٩/ ٢٦، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٠، وهمع الهوامع ٢/ ٥٧.

(٣) انظر قراءة الآية ٤٣ من سورة النور في البحر المحيط ٦/ ٤٦٥.

(٤) أبو حَيَّة النُّميري (توفي نحو ١٨٣هـ = نحو ٨٠٠م) الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نمير بن عامر، أبو حية، شاعر مجيد، فصيح راجز، من أهل البصرة. من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. مدح خلفاء عصره فيها. قيل: مات في آخر خلافة المنصور (سنة ١٥٨هـ)، وقال البغدادي توفي سنة بضع وثمانين ومئة.
الأعلام ٨/ ١٠٣ ـ ١٠٤، وخزانة البغدادي ٣/ ١٥٤ ثم ٤/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥، والشعر والشعراء ص٢٩٩، والأغاني ١٥/ ٦١.

(٥) صدر بيت. عجزه: وجعدةُ إذ أضاءَهما الوقودُ.
البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص٢٨٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١٢، ٨/ ٧٤، والخصائص ٢/ ١٧٥، ٣/ ١٤٦، ١٤٩، ٣١٩، وشرح شواهد الشافية ص٤٢٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢، =

وتقدير ذلك أن الحركة لما كانت تلي الواو في مؤسى صارت كأنّها عليها، والواو إذا تحركت بالضمة أبدلت منها الهمزة.

ومثل إبدالهم من الواو الساكنة المضموم ما قبلها الهمزة استجازتهم الإمالة في مقلات[١]، ومصباح، حيث كانت الكسرة كأنّها على المستعلي فصار مثل قِفاف[٢] وصِفاف[٣] فإذا جاز إبدال الهمزة من الواو التي ذكرنا واجتلابها، وإن لم تكن من الكلمة، فالهمزة التي هي أصل في الكلمة أولى بالتقرير وألاّ يبدل منها الواو.

وحجة من لم يهمز أن يقول [إنّ] هذه الهمزة قد لزمها البدل في مثالين من الفعل الماضي والمضارع، فالماضي نحو: آمَن وأومِنَ، والمضارع نحو أومِن ولم يجز تحقيقها في هذه المواضع. وهذا القلب الذي لزمها في المثالين إعلال لها، والإعلال إذا لزم مثالاً أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال: كإعلالهم يقوم لِقام، وإعلالهم يُكرم من أجل أكرمَ، وأعِدُ لِيَعدُ؛ فوجب على هذا أن يختار ترك الهمز في يؤمنون اعتباراً لما أرينا من الإعلال ليَتبع قولهم ﴿يؤمنون﴾ في الإعلال المثالين الآخرين لا على التخفيف القياسي في نحو جُونة[٤] في جؤنة وبوس في بؤس.

فإن قلت: فهلاّ لهم يجز غير القلب والتخفيف كما لم يجز إلاّ الإعلال فيما شبهته به وإلزامُه الحذف والقلب؟ فالقول: إن القياس على ما أريناك.

ولم يلزم ما شبهنا به [من] الحذف والقلب في كل موضع، ألا ترى أنّهم إذا قالوا: يُوعَد، وما أقْوَله وأقوِل بزيد، ويؤكرَمُ في الشعر، وأهَريق لم يلزم الحذف والقلب.

وحدثنا علي بن سليمان أن أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال: قد اتَّمَنَ فلان فلاناً وقد اتمنته، والأصل: ايتمن وايتمنته، ثم أدغمت الياء في التاء فشددت التاء. وفي الائتمام: قد اتَّمَمْت به مفتوح التاء.

= والمحتسب ١/ ٤٧، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب ص٢٠٦، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٤، والمقرب ٢/ ١٦٣، والممتع في التصريف ١/ ٩١، ٣٤٢، ٢/ ٥٦٥.

(١) المِقْلات: التي لا يعيش لها ولد، وقد أقْلَتت، وقيل: هي التي تلد واحداً، ثم لا تلد بعد ذلك وكذلك الناقة، ولا يقال ذلك للرجل. (لسان العرب ٢/ ٧٢ مادة: قلت).

(٢) جمع قُفّة: شبه زبيل صغير من خوص يُجتنى فيه الرطب وتضع فيه النساء غزلهن ويشبّه به الشيخ والعجوز. والقُفّة: الرجل القصير القليل اللحم. (اللسان ٩/ ٢٨٧ مادة: قفف).

(٣) جمع صُفّة: من البنيان شبه البَهْو الواسع الطويل السَّمْكِ (اللسان ٩/ ١٩٥ مادة: صفف)

(٤) الجُونة: سُليلة مستديرة مُغشّاة أدَماً تكون مع العطّارين، والجمع جُوَن. (اللسان ١٣/ ١٠٣ مادة: جون).

هذا لفظ أحمد بن يحيى واستثبتُّ أبا الحسن في ذلك فأثبته وصححه، ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصاً. وقياس قولهم عندي أن الإدغام فيها لا يجوز لأنَّ الياء غير لازمة؛ فلا يكون مثل اتّسر واتعد، ألا ترى أنّهم قالوا: لو بنيت مثل: افْعَل أو افعِل من أويت، لقلت: إيًّا وإيّ فقلبت الفاء ياء وأدغمتها في الواو كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة. وقالوا: لو بنيت مثل افعوعل من أويت، لقلت: إيْوَوِّي وإيوَيًّا على قول أبي الحسن، ولم تدغم الياء المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين لأنّها غير لازمة، فكذلك الياء في ائتمنته غير لازمة؛ لأنَّك إذا أسقطت همزة الوصل في الدرج نحو قد ائتمن رجعت الهمزة، وإذا لم يدغموا نحو نُوي ورُوْيا إذا خففوا الهمزة مع لزوم الواو في قول أهل التخفيف فألا يدغم ائتمن ونحوه أجدر.

فإن قلت: فقد أدغم قوم رويا فقالوا رُيّا. فالقول إن الإدغام في هذا أشبه لما ذكرنا من لزومها، وتلك لما لم تلزم كانت بمنزلة المنفصل، على أن أبا الحسن يحمل رُيًّا فيمن أدغم على القلب نحو أخطيت في اللام. ويقوي ذلك أن بعضهم كسر الفاء منها فقال: رِيّا، كما قالوا في: لُيٍّ لِيّ[1].

فإن قلت: فهل يجوز الإدغام في المصدر من قوله: ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُۖ﴾ [يوسف: ٦٩] فالقول إن ترك إدغام ذلك وامتناعه على قول الخليل بيّن، ألا ترى أنّه لم يدغم أُووِمَ ولا يُوْوَمُ وشبهه بسُوْيِرَ فألاّ يدغم هذا أجدر؛ لأنّها لما أبدلت ولزم إبدالها صارت بمنزلة الألف الزائدة حتى أبدلت منها الواو في التكسير، كما أبدلت من ألف ضارب؛ فقالوا أوادم كما قالوا ضوارب.

ومن قال: أُيِّمَ، وخالف الخليل، فينبغي ألاّ يدغم هذا لما ذكرنا من مشابهتها الزيادة، ولأنّه مثل ما تركت العرب إدغامه في قولهم: ديوان. ألا ترى أنها أبدلت لاجتماع الهمزتين كما أبدلت في ديوان لاجتماع المثلين وكراهَةُ ذلك لأنّ كل واحد من الأمرين يتوصل به إلى إزالة المثلين، كما يتوصل بالآخر.

فأما قول الشاعر:

جَيش المِحَمَّينِ حَشَّ النارَ تحتهما غَرثانُ أمسى بوادٍ مُؤهِبِ الحَطَب[2]

---

(١) جمع ألوىٰ، وقرن ألوىٰ: مُعْوَجّ، والجمع لُيٌّ بضم اللام، حكاها سيبويه. قال: وكذلك سمعناها من العرب، قال: ولم يكسروا، وإن كان ذلك القياس. (اللسان ١٥/ ٢٦٣ مادة: لوي)

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة ص٥١٠ (وهب).

جاشت القِدْر تجيش جيشاً وجيشاناً: غَلَت، وكذلك الصدر إذا لم يقدر صاحبه على حبس ما فيه حَشَّ النار يحشّها حشّاً: جمع إليها ما تفرق من الحطب. اللسان ٦/ ٢٨٤ (حشش).

الغَرَثُ: أيسر الجوع، وقيل: شدته، وقيل: هو الجوع عامة (اللسان ٢/ ١٧٢ غرث)، المِحَمُّ: القمقم=

فمن أخذه من الأهبة والتأهب همز إن شاء. ومن أخذه من وهب، وجعل الفاء الواو لم يهمز، إلاّ على قول من قال: مؤسى، وقد تُؤوِّل البيت على الأمرين جميعاً.

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة مطولة؛ وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن، مثل: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦] و﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠] و﴿إِنَّكُمْ﴾ وما كان مثله، وكذلك كانتْ قراءةُ الكسائي إذا خفف، غير أن مدَّ أبي عمرو في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ أطول من مدّ ابن كثير، لأنّ من قوله أنّه يُدخل بين الهمزتين ألفاً وابن كثير لا يفعل ذلك.

واختلف عن نافع في إدخال الألف في الهمزتين. وأمَّا عاصم وحمزة والكسائي - إذا حقق - وابن عامر فبالهمزتين ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وما كان مثله في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة فهو بتحقيق الهمزتين وبتخفيف إحداهما وبإدخال الألف بينهما.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

الكفر: خلاف الشكر، كما أن الذمّ خلاف الحمد. فالكفر: ستر النعمة وإخفاؤها، والشكر: نشرها وإظهارها. وفي التنزيل: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢] وفيه: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧] وقال:

في ليلةٍ كَفَرَ النجومَ غمامُها[1]

وقالوا: كفر كفراً وكفوراً، كما قالوا: شكر شكراً وشكوراً. وفي التنزيل: ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢] [وقال] ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣] وقال: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩] وقالوا: الكفران، وقال: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٩٤] وقال الأعشى:

ولا بدَّ من غزوةٍ في الربيع حجونٍ تُكِلُّ الوَقاحَ الشَّكُورَا[2]

= الصغير يسخن فيه الماء. (اللسان ١٢/ ١٥٣ حمم)، يقال: هذا وادٍ مُوهب الحطب؛ أي كثير الحطب (اللسان ١/ ٨٠٤ وهب).

(١) عجز بيت صدره: يعلو طريقة متنها متواتر.

البيت من الكامل وهو للبيد في ديوانه ص٣٠٩، وجمهرة اللغة ص٧٨٧، وكتاب الجيم ٣/ ١٦٨، وبلا نسبة في المخصص ١٢/ ٢٣٨.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ١٥٦:

ولا بدّ من غزوةٍ بالمصيفِ رَهْبٍ تكِلُّ الوقاحَ الشكورا

البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص١٤٩، ولسان العرب ٤/ ٤٢٤ (شكر)، ١٣/ ١٠٩ =

قال أحمد بن يحيى: الشَّكور: السريع القبول للسُّمَن. قال أبو علي: فكأن سرعة قبوله لذلك إظهار للإحسان إليه والقيام عليه.

وقالوا: أشكر من بَرْوَقَة[١].

وأمَّا قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيهِمْ﴾ فإنّ السواء والعدل والوسط والقصد والنّصف ألفاظ يقرب بعضها من بعض في المعنى. قالوا للعدل: السواء. قال زهير[٢]:

أرُونا خطّةً لا خسفَ فيها يُسوّي بيننا فيها السَّواءُ[٣]

وأنشد أبو زيد لعنترة[٤]:

أبينَا فلا نعطِي السَّوَاء عدوَّنا قِياماً بأعضادِ السَّراءِ المعطف[٥]

والسواء: وسط الشيء. وفي التنزيل: ﴿فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥] وقال عيسى بن عمر: ما زلت أكتب حتى انقطع سوائي. والسواء: ليلة النصف من الشهر. وقالوا: سِيّ بمعنى سواء، كما قالوا: قِيّ وقِواء[٦]، وقالوا سيان فَثَنَّوْا، كما قالوا: مثلان. وقال عز وجل: ﴿لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢] فالمعنى: يودُّون لو

= (حجن)، ١٥/ ١٢٤ (غزا)، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٩٣، ومقاييس اللغة ٣/ ٢٠٨، وتاج العروس ١٢/ ٢٢٧ (شكر)، (حجن)، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٤٣٨ (رهب).

الغزوة الحجون: التي تُظهر غيرها ثم تخالف إلىٰ غير ذلك الموضع ويُقْصَدُ إليها، ويقال: هي البعيدة. الشكور من الدواب: ما يكفيه العلف القليل، وقيل: الشكور من الدواب الذي يسمن علىٰ قلة العلف كأنه يشكر وإن كان ذلك الإحسان قليلاً وشكره ظهور نمائه وظهور العلف فيه. الوقاح: الصلب الشديد.

(١) البروقة: واحدة البَرْوَقُ: ما يكسو الأرض من أول خُضرة النبات، وقيل: هو نبت معروف؛ قال أبو حنيفة: البروق: شجر ضعيف له ثمر حبّ أسود صفار، وقيل: نبت ضعيف ريان له خِطَرةٌ دقاق، في رؤوسها قماعيل صفار مثل الحِمّص، فيها حبّ أسود ولا يرعاها شيء ولا تؤكل وحدها لأنها تورث التهبّج، وقال بعضهم: هي بقلة سَوْء تنبت في أول البقل لها قصبة مثل السياط وثمرة سوداء، واحدته بروقة. وتقول العرب: هو أشكرُ من بَرْوق، وذلك أنه يعيش بأدنىٰ ندىً يقع من السماء، وقيل: لأنه يخضرّ إذا رأىٰ السحاب. (اللسان ١٠/ ١٨ مادة: برق).

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ٣/ ٥٢، وفي الأغاني طبعة الدار ١٠/ ٢٨٨ ـ ٣٢٤، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٢٧ وشرح شواهد المغني ٤٨.

(٣) رواية البيت في لسان العرب ١٤/ ٤١٢ (سوا)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٥٦:

أرونـي خـطّـةً لا عـيـبَ فـيـهـا يـسـوّي بـيـنـنـا فـيـهـا الـسـواءُ

البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص٨٤، ولسان العرب ١٤/ ٤١٢ (سوا) والمخصص ١٢/ ١٦٠، وتهذيب اللغة ١٣/ ١٢٦، وتاج العروس (سوا).

(٤) انظر ترجمته في الأعلام ٥/ ٩١، والأغاني طبعة الدار ٨/ ٢٣٧، وخزانة ١/ ٦٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعنترة في ديوانه ص٢٣١، والمخصص ١٢/ ١٦٠، وديوان المعاني ٢/ ٦٤ ونوادر أبي زيد ص١٢٢.

(٦) القِيُّ: القَفْر من الأرض، أبدوا الواو ياء طلباً للخفة، وكسروا القاف لمجاورتها الياء. والقَواءُ: كالقِيّ، همزته منقلبة عن واو. (لسان العرب ٥/ ٢١٠ مادة: قوا).

جعلوا والأرضَ سواء. كما قال: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠] وقال: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٤] أي: سوى بلادهم بالأرض، وقال: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧] أي: ونفسٍ وتسويتها أي: ورب تسويتها، أو يكون: والذي سواها، أي: ونفس وخالِقها، كما قال: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧] وقال: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧] وقال: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤]، أي: نجعلها مع كفه صفحة مستوية لا شقوق فيها كخف[١] البعير، ويعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة كالكتابة والخياطة والخرْز والصياغة ونحو ذلك من لطيف الأعمال التي يستعان عليها بالأصابع.

قال أحمد بن يحيى: من أيمانهم: لا والذي شقَّهن خمساً من واحدة. يريدون الأصابع من الكف.

وقيل في: ﴿نُسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ نردُّها كما كانت. قالوا: وذُكِرت البنان لأنّه قد ذكرت اليدان فاختص منها ألطفها. وقالوا: قوم أسواء، أي: مستوون وأنشد أبو زيد:

هَلاَّ كَوَصْلِ ابنِ عمّار تُواصِلُني ... ليسَ الرِّجالُ وإن سُوُّوا بأَسْوَاءِ[٢]

فأسواء ليس يخلو من أن يكون جمع سِي أو سواء، فإن كان جمع سي فهو مثل: مِثل وأمثال، ونِقض وأنقاض، وجلف وأجلاف. وإن كان جمع سواء فهو مِثل ما حكاه أبو زيد من قولهم جواد وأجواد. وحكى أيضاً في الاسم: حياءَ الناقة وأحياء، ولا يمتنع جمعه وإن كانوا لم يثنوه كما لم يمتنعوا من جمعه على سواسية. فأمَّا قوله: ﴿وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] فقال أبو عبيدة: يضم أولها ويكسر، مثل طُوى وطِوى، قال: وهو المكان النِّصف فيما بين الفريقين وأنشد لموسى بن جابر الحنفي[٣]:

وإنّ[٤] أبانا كانَ حلَّ ببلدةٍ ... سوىً بين قيسٍ قيسِ عيلانَ والفِزْرِ[٥]

---

(١) الخُفّ للبعير: كالحافر للفرس (ج) أخفاف.

(٢) البيت من البسيط، . وهو لرافع بن هريم في لسان العرب ١٤/ ٤٠٨ (سوا)، وبلا نسبة في المخصص ١٢/ ١٦٠.

(٣) هو موسىٰ بن جابر بن أرقم بن مسلمة (أو سلمة) بن عبيد، الحنفي، شاعر مكثر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. من أهل اليمامة. كان نصرانياً يقال له: أزيرق اليمامة ويُعرف بابن الفريعة، أو بابن ليلىٰ وهي أمه. وفي حماسة أبي تمام عدة مختارات من شعره.
الأعلام ٧/ ٣٢٠، والآمدي ١٦٥، والمرزباني ٣٧٦، والتبريزي ١٨٩ ـ ٩٣ ثم ٤/ ٢، وسمط اللآلي الذيل ٣٥ والمرزوقي أنظر فهرسته.

(٤) في لسان العرب ١٤/ ٤١٣ (سوا)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٤٨٤: وجدنا.

(٥) البيت من الطويل، وهو لموسىٰ بن جابر في الأغاني ١١/ ٣١٨، ولسان العرب ١٤/ ٤١٣ (سوا) وليحيى بن منصور الحنفي في جمهرة اللغة ص٧٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٢٦، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٧١، وبلا نسبة في المخصص ١٥/ ١٥١، والاشتقاق ص٢٤٥.

قال: الفزر: سعد بن زيد مناة بن تميم.

ومثل سِوًى في أنَّه فِعَل جاء وصفاً قولهم: قومٌ عِدًى للغرباء. فأمَّا عِدىً للأعداء فزعم أحمد بن يحيى وغيره أنَّهم يقولون فيه: عِدَىً وعُدَىً. فهذا مثل سِوى وسُوى في وصف المكان.

وقال أبو الحسن في قوله: ﴿مكاناً سِوى﴾ إنَّها قد تضم في هذا المعنى. قال: والممدوتان في ذا المعنى أيضاً. يريد بالممدودتين ما يذكره من أن في سوى وسواء أربع لغات، منهم من يفتح أوله ويمده، ومنهم من يكسر أوله ويقصره. قال: وهاتان لغتان معروفتان. قال: ومنهم من يكسر أوله ويمده، ومنهم من يضم أوله ويقصره. وهاتان اللغتان أقل من تينك، والمضمومة الأولى أعرفهما، وقال: مكاناً سِوَى أي عدل، وأنشد:

وإنَّ أبـانَـا كـانَ حـلَّ بِـبَـلْـدَةٍ سِوًى بين قيسٍ قيسِ عيلانَ والفِزْرِ

يقول: عدل، وقال في قول الشاعر:

لو تمنَّتْ حَلِيلتي ما عَدَتْني أو تَمَنَّيْتُ ما عَدَوْتُ سِواها

يقول: ما عدوتُ قصدها، قال: والقصد والعدل مشتبهان. وأنشد:

ولأصْرِفنَّ سِوَى حُذَيفةَ مِدْحَتِي لفتى العشيِّ وفارسِ الأَجْراف[1]

قال: يريد لأصرفنَّ قصده، أي عن قصده أو لأصرفنَّ إلى غيره، ولأنَّ سواه غيره كما قال حسان:

أتانا فلم نعدل سواهُ بغيرِه نبيٌّ أتى من عند ذي العرش هَاديا[2]

قال: يقول: لم نعدل سوى النبي ﷺ بغير سواه، وغير سواه هو هو. فأمَّا قوله[3]:

---

(١) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٣٩٢، ولسان العرب ١٤/ ٤١٦ (سوا) وفيه كما في مجمل اللغة «الأحزاب» مكان «الأجراف» وهذا تحريف؛ ومجمل اللغة ٣/ ٩٩، ولرجل من بني الحارث بن الخزرج من الأنصار يرثي ربيعة بن مكدم في الأغاني ١٦/ ٦٨، ولقيس بن الخطيم في تاج العروس (سوا)؛ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في مجمل اللغة ٣/ ٩٩ وفيه أن أبا الخطاب الأخفش زعم أن البيت لحسان يحضّ على قتلة ربيعة.

(٢) رواية الشطر الثاني في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٣٢٧:

نبيٌّ بدا في ظلمة الليل هاديا

البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في مغني اللبيب ١/ ١٦٠، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٤٦١.

(٣) عجز بيت. صدره:

روايته في لسان العرب ٩/ ٣٣: تجانف عن جوِّ اليمامة ناقتي. =

وما قَصَدَتْ[١] مِنْ أَهْلِهَا لِسوائِكا[٢]

فإنَّه عدّى قصدت باللام، وإن كان يُعدّى بإلى، كما عدّوا أوحيت وهديت بهما في نحو: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وفي أخرى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] وقال: ﴿وَيَهْدِيَهُمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥] و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

فأمَّا سواء فإنَّها تستعمل ظرفاً، تقول: إنَّ سواءك زيداً كما تقول: إن عندك زيداً، فجعله الشاعر اسماً في قوله، لسوائِكا، وجعله بمنزلة غير إذ كانت بمعناها، وإذا كانت كذلك أجمع عامة العرب فيما زعم أبو الحسن أنَّهم يستعملونه ظرفاً ولا يستعملونه اسماً.

ومثل ذلك قولهم: وسْط ـ الساكن الأوسط ـ هي تستعمل ظرفاً؛ فإذا اضطر الشاعر استعمله اسماً كقوله الفرزدق:

صلاءةُ ورْسٍ وَسْطُها قد تَفَلَّقا[٣]

وقول القَتّال الكلابي:

من وسْطِ جمع بني قريظ بعد ما هتفت ربيعة يا بَني جَوَّاب[٤]

فكذلك سواء؛ ولذلك شبهه بالظرف في قولهم: أتاني القول سَواءك فقال: كأنه قال: أتاني القوم مكانك. واستدل على كونه ظرفاً بوصلهم الذي بها في نحو: أتاني الذي سواءك [قال أبو علي: سواك أشبه]. وزعم أبو الحسن أن هذا الذي استعمل ظرفاً إذا تَكَلم به من يجعله ظرفاً في موضع رفع نصبوه استنكاراً منهم لرفعه؛ لأنه إنما يقع

= وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ٢٥٤: تجانف عن جُلِّ اليمامةِ ناقتي.

(١) في لسان العرب ٩/ ٣٣: وما عدلت

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشىٰ في ديوانه ص١٣٩، والأشباه والنظائر ٥/ ١٦٤، ١٧٢، والأضداد ص٤٤، ١٩٨، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١، والدرر ٣/ ٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٧، والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ولسان العرب ٩/ ٣٣ (جنف)، ١٤/ ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣ (سوا)، وأساس البلاغة ص٦٦ (جنف)، وتاج العروس (سوا)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٥، وشرح المفصل ٢/ ٨٤، والصاحبي في فقه اللغة ص١٥٤، والمحتسب ٢/ ١٥٠، والمقتضب ٤/ ٣٤٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢ تجانف لإثم؛ أي مال.

(٣) مرَّ سابقاً.

(٤) ورد البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٤٣٤، وفي لسان العرب ٧/ ٤٢٩ (وسط): «خوّار» بدل «جوّاب».

البيت من الكامل، وهو للقتال الكلابي في ديوانه ص٦١، ولسان العرب ٧/ ٤٢٩ (وسط) ويروى أيضاً كما في ديوانه ص٣٦، والخصائص ٢/ ٣٦٩ «يا بُنَي جوّاب» وانظر «تحقيقات وتنبيهات في لسان العرب ص١٧١.

في كلامهم ظرفاً، فيقولون: جاءني سواءك، وفي الدار سواءك. وفي كتاب الله [تعالى]: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقال: ﴿مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وقال: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[1] [الأنعام: ٩٤] وقال: ﴿يومَ القِيَامَةِ يُفصَلُ بَيْنَكُمْ﴾ قال: وتقول معي فوق الخماسي ودون السداسي، ولك السداسي وفوقه، وجئتك بسداسي أو فوقه، وهو بالبصرة أو دونها، فكل ذلك نصب.

قال أبو الحسن وأخبرني بعض النحويين أنّه سمع العرب يقولون: ارقبني في سَوائه؛ فأجراه مجرى ﴿غير﴾ وجعله اسماً.

قال أبو علي: ولو تأول متأول ما حكاه أبو الحسن من قولهم: ارقبني في سَوائه على «سواء» الذي هو الوسط، لا التي بمعنى غير ـ كما جاء في التنزيل: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥] ـ لكان مذهباً. فيجوز على ما تأويله أبو الحسن في الآي وفي سواء ـ في قول الشاعر:

فلم يبق منها سوى هامد وسُفع الخدود، وغير النُّئِيّ

أن يكون سوى في موضع نصب، وإن كان فاعلاً، لأنّه ظرف. ويجوز أن يكون لما جعله اسماً للضرورة رفعه كما رفع وسطاً في قولهم:

وسْطُها قَدْ تَفَلَّقا[2]

وجعله بمنزلة «غير لما كان بمعناها؛ ألا ترى أنّه جعلها بمنزلة غير في عطفها عليها في قوله: وغير النئي. كأنّه قال: فلم يبق غير هامد وغير النُّئي.

وقولهم في الاسم العلم: سُواءة[3] ليس من هذا الباب. ألا ترى أن اللام منه همزة وليست منقلبه بدلالة قوله:

فأبلغ إياداً إنْ عَرَضْتَ وطيّئاً وأَبْلِغْ حليفَيْنا، ومن قد تَسَوَّءا

وأما الإنذار فإعلام معه تخويف، فكل منذر معلم، وليس كل معلم منذراً، ولم يمتنع أن يوصف [به] القديم سبحانه في نحو قوله: ﴿إِنَّا أَنذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠] لأن الإعلام على الانفراد قد جاز وصفه به. والتخويف أيضاً كذلك في قوله: ﴿ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ﴾ [الزمر: ١٦]. فإذا جاز الوصف بكل واحد منهما على الانفراد

---

(١) انظر قراءة الآية. من سورة الممتحنة في النشر ٢/ ٣٨٧.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) هو سواءة بن عامر بن صعصعة. جدّ جاهلي. بنوه بطن من هوازن، من العدنانية. فهم بعض الصحابة والمحدّثين. النسبة إليه «سُوائي».

الأعلام ٣/ ١٤٤، وجمهرة الأنساب ٢٦١.

لم يمتنع إذا دلَّ لفظ على المعنيين اللذين جاز الوصف بكل واحد منهما منفرداً أن يوصف سبحانه به.

وأنذرت: فعل يتعدى إلى مفعولين، يدلك على ذلك قوله: ﴿فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣] وقال: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فتعديته بالباء يحتمل أمرين: يجوز أن يكون لما دل على التخويف أُجري مجراه: فقلت أنذرته بكذا كما تقول: خوفته بكذا، ولذلك نظائر.

ويجوز أن يكون لما لم يتعد إلى مفعولين، الثاني فيه الأول عُدي إلى مفعول واحد كما عدي علمت الذي بمعنى عرفت إلى مفعول واحد؛ فلمَّا أريد تعديته إلى مفعولين؛ زيدت الباء لأنّ بناء الفعل على أفعل، فلا يجوز أن تدخل عليه همزة أخرى للثقل، كما أنَّه إذا أريد تعدية علمت الذي بمعنى عرفت إلى مفعولين زيدت عليه الهمزة أو ضُعفت العين. فإذا حذفت الباء تعدى الفعل إلى المفعول الآخر، كما تعدى: أمرتك الخير واخترتك الرجال.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون الوحي الموحَى، فسُمّي بالمصدر مثل الخلق والصيد، والوحي: هو العذاب، فيكون كقوله: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، ويجوز أن يكون الوحي يراد به المَلَك؛ فيكون التقدير في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]: أنذركم بإنذار الملك أو بإخباره. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥] مثل إنَّما أنت معطي زيد، إذا أردت بالإضافة الانفصال، أي منذر من يخشى الساعة كما قال: ﴿مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩].

وقالوا: النذير والنُّذُر، كما قالوا: النكير والنكُر، فجاء المصدر على فعيل وعلى فُعل. وفي التنزيل: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[1]، وفيه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عذابي وَنُذُرِ﴾[2].

فأمَّا قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣٦] فقد قيل فيه قولان:

أحدهما: أن يكون حالاً من ﴿قُم﴾ المذكورة في أول السورة.

والآخر: أن يكون حالاً من قوله: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥] فإذا جعل نذيراً حالاً مما في قُم، فإن النذير اسم فاعل بمعنى المنذر، كما أن السميع كالمسمع والأليم كالمؤلم.

وإن جعلته حالاً من قوله: ﴿لإحدى الكُبر﴾ فليس يخلو الحال من أن يكون من

---

(١) في سورة الحج الآية (٤٤)، وسورة سبأ الآية (٤٥)، وسورة فاطر الآية (٢٦)، وسورة الملك الآية (١٨).

(٢) من سورة القمر الآيات ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩.

المضاف أو من المضاف إليه، فإن كان من المضاف كان العامل ما في إحدى من معنى التفرد. وإن جعلت الحال من المضاف إليه كان العامل فيها ما في الكُبر من معنى الفعل. وفي كلا الوجهين ينبغي أن يكون نذيراً مصدراً؛ لأنّ الأول المضاف مؤنث والمضاف إليه مؤنث مجموع، والمصدر قد يكون حالاً من الجميع كما يكون حالاً من المفرد. تقول: جاؤوا ركضاً، كما تقول: جاء ركضاً.

وأما قوله تعالى: ﴿وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧] فمن قال: إن النذير النبي ﷺ كان اسم فاعل كالمنذر، ومن قال: إنه الشيب كان الأولى أن يكون مصدراً كالإنذار.

وقال أبو زيد: نذر ينذُر نذراً، ووفى بنذره، وأوفى نذره. وقال أبو الحسن: العرب تقول: نذر ينذر على نفسه نذراً، ونذرت مالي فأنا أنذُره. أخبرنا بذلك يونس عن العرب. قال: وفي كتاب الله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] وقال الشاعر:

هم يَنْذُرون دمي وأنـ ـذُرُ إنْ لقيتُ بأنْ أَشُدَّا[1]

وقال عنترة:

الشاتِمي عِرضي ولمْ أَشْتُمْهُما والنـاذِرَيْنِ إذا لَمْ القَهُما دمي[2]

ومثل الإنذار في أنّه ضرب من العلم قولهم: اليقين، فكل يقين عِلْمٌ، وليس كل عِلْم يقيناً، وذلك أنّ اليقين كأنّ علم يحصل بعد استدلال ونظر، لغموض المعلوم المنظور فيه، أو لإشكال ذلك على الناظر.

يقوي ذلك قوله عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥] ثم ذكر بعدُ ما كان من نظره واستدلاله، ولذلك لم يجز أن يوصف القديم سبحانه به، فليس كل علم يقيناً لأنّ من المعلومات ما يعلم من غير أن يعترض فيه توقف أو موضع نظر، نحو ما يُعلم ببدائه العقول والحواس، ويؤكد ما ذكرنا من ذلك قول رؤبة:

يا دارَ عَفْرَاءَ ودارَ البِخْدِنِ
أمَا جزاءُ العَارِفِ المستيقن

---

(١) من قصيدة لعمرو بن معديكرب الزبيدي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٥١.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص٢٢٢، والأغاني ٩/ ٢١٢، وشرح التصريح ٢/ ٦٩ والشعر والشعراء ١/ ٢٥٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٥١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٩.

[عـنـدكِ إلا حـاجـةُ الـتَـفَـكُّـن][1]

فوصفه العالم بالمستيقن يقوي أنّه غيره.

ومما يبين ذلك ما تراه في أشعارهم من توقفهم عند الوقوف في الديار لطول العهد وتعفي الرسوم ودروسها حتى يثبتوها بالتأمل لها والاستدلال عليها، كقوله:

وقـفـت بـهـا مـن بـعـد عـشـريـن حـجـة فـلأيـا عـرفـت الـدار بـعـد تـوهـم[2]

وقال:

تَـوَهَّـمْـتُ آيـاتٍ لـهـا فـعـرفـتُـهـا[3]

وقال:

أمْ هـلْ عـرفـت الـدارَ بـعـدَ تَـوَهُّـم[4]

قال محمد بن السري قالوا في قوله بعد توهم: توهمت الشيء: أنكرته. وعند التباس الأمر وإشكاله يُفزع إلى النظر، ويُرجع إلى الدليل، فكذلك قول رؤبة:

أمـا جـزاء الـعـارف الـمـسـتـيـقـن

أي: المتوقف المتبين لآثارك ورسومك إلى أن يثبتك، كقول عنترة في ذلك.

ومن ذلك الدراية، هي مثل ما تقدم في أنّها ضرب من العلم مخصوص، وكأنّه من التلطف والاحتيال في تفهم الشيء. أنشد أبو زيد:

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٦١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٩، والكتاب ٢/ ١٨٨، والمخصص ٣/ ٢٩، ٣٠، ولسان العرب ١٣/ ٣٢٤ (فكن)، وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٨٠، وتاج العروس (فكن)، وبلا نسبة في كتاب العين ٥/ ٣٨٣، ولسان العرب ١٣/ ٤٧ (بخدن)، وجمهرة اللغة ص١١٦، والمخصص ٣/ ١٦١.

البخدن: اسم امرأة (اللسان ١٣/ ٤٧) التفكّن: التندم على ما فات (اللسان ١٣/ ٣٢٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص٧، ولسان العرب ١٢/ ٦٤٣ (وهم) ١٥/ ٢٣٧ (لأي)، وبلا نسبة في المخصص ٣/ ٣٠.

اللأي: الإبطاء والإحتباس، وقيل: اللُّبث. توهّم الشيء: تخيّله وتمثّله.

(٣) صدر بيت. عجزه: لستة أعوام وذا العامُ سابعُ.

البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣١، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٧، والصاحبي في فقه اللغة ص١١٣، والكتاب ٢/ ٨٦، ولسان العرب ٤/ ٥٦٩ (عشر)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٤٨٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٦١، وشرح التصريح ٢/ ٢٧٦، وشرح شواهد الشافية ص١٠٨، والمقتضب ٤/ ٣٢٢، والمقرب ١/ ١٤٧، وتاج العروس (لوم).

(٤) عجز بيت. صدره: هل غادر الشعراء من متردّم.

البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص١٨٦، ولسان العرب ١٢/ ٢٣٦ (ردم)، وتهذيب اللغة ١٤/ ١١٧، وجمهرة اللغة ص٦٣٩، ومقاييس اللغة ٢/ ٥٠٤، ٣/ ١٩٤، وكتاب الجيم ١/ ٣٠٨، وتاج العروس (ردم)، وأساس البلاغة (ردم، رمم)، وبلا نسبة في المخصص ٣/ ٣٠.

فإنّ غزالك الذي كُنْتَ تَدَّري إذا شئتَ ليثٌ خادرٌ بينَ أشبُلِ[١]

قال أبو زيد: تدّر: تختل. وقال آخر:

فإنْ كنتُ لا أدْرِي الظباء فإنّني أدسُّ لها تَحْتَ التُرابِ الدواهِيَا[٢]

وأنشد أحمد بن يحيى:

إما تَرَيني أذّري وأدّرِي غِرَّاتِ جُملٍ وتَدَرَّى غِرري[٣]

واختلفوا في الدَّرِية، وهو البعير الذي يستتر به الصائد من الوحش حتى يمكنه رميها.

فقال أبو زيد فيما حُكي عنه: هي مهموزة لأنّها تُدرأ نحو الوحش، أي تُدفع، فأمّا من لم يهمز فإنّه يمكن أن يكون من الدرء الذي هو الدفع فخفف.

ويمكن أن يكون من الادّراء الذي هو الختل؛ لأنّ معنى الختل لها والاحتيال عليها في الاستتار به عنها حتى يَرميَ ظاهراً.

فأمّا الدريئة للحَلْقَة التي يُتعلّم عليها الطعان، فرواها السكري مهموزة فيما أنشده عن أبي زيد:

كأنّ دريئةً لمّا التقَيْنَا بنَصْلِ السيفِ مُجْتَمَعُ الصُّداعِ[٤]

[بخط السكري: الدريئة: الحلقة يُتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس] [كذا رواها السكري في نوادر أبي زيد عن الرياشي. روى ابن دريد فكان دريئة] وكذلك قول الجُهَنية صاحبة المرثية أنشده [السكري عن أبي حاتم]:

أجَعَلْتَ أَسْعَدَ للرماحِ دَريئَةً هَبِلَتْكَ أمُّكَ أيَّ جَرْدٍ تَرقَعُ[٥]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٣/ ٣١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٢٥٤ (دري)، وجمهرة اللغة ص١٢٦٧ والمخصص ٣/ ٣١، ١٤/ ٤، وتاج العروس (دري).
درئ الصيد دَرْياً وادّراه وتَدَارَاه: خَتَلَهُ.

(٣) البيت في لسان العرب ١٤/ ٢٥٤ (دري)
أذرى الأول إنما هو بالذال معجمة، وهو أَفْتَعِل من ذريت تراب المعدن، والثاني بدال غير معجمة، وهو أفْتَعِل من ادّراه أي ختله، والثالث تتفعّل من تَدَرّاه أي ختله فأسقط إحدى التاءين، يقول: كيف تراني أذّري التراب وأختل مع ذلك هذه المرأة بالنظر إليها إذا اغترّت أي غَفَلَت. قال ابن بري: يقول: أذري التراب وأنا قاعد أتشاغل بذلك لئلا ترتاب بي وأنا في ذلك أنظر إليها وأختلها، وهي أيضاً تفعل كما أفعل أي أغترّها بالنظر إذا غَفَلَت فتراني وتفترني إذا غَفَلْت فتختلني وأختلها. (اللسان ١٤/ ٢٥٤)

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٣٣ (أنن)، والمخصص ٣/ ٣١.

(٥) البيت من الكامل، وهو لسعدى بنت الشمردل في الأصمعيات ص١٠٣، والحماسة الشجرية ١/ ٣٠٦ ونوادر أبي زيد ص٧، ولها أو لسلمىٰ أو لتأبط شراً أو لبعض الهذليين في شرح شواهد الإيضاح=

بخطه: الجَرد: الثياب الخلقان [ضربه مثلاً]. ويقال: دَرَيت الشيء ودريت به قال سيبويه: وتَعديه بحرف الجر أكثر في كلامهم، وأنشد أبو زيد:

أصبح من أسماءَ قيسٌ كقابض على الماءِ لا يَدْري بما هُوَ قابض(١)

فإذا قال: دريت الشيء، فكأنّ المعنى على ما عليه هذا الباب: تأتيت لفهمه وتلطفت، وهذا المعنى لا يجوز على العالِم بنفسه. وقد أجاز أحد أهل النظر ذلك، واستشهد عليه بقول بعضهم:

لا هُمّ لا أدْرِي وأنتَ الدّارِي(٢)

وهذا لا ثَبَت فيه؛ لأنّه يجوز أن يكون من غلط الأعراب؛ فكأنّه سمع درَيت وعلمت يستعمل كل واحد منهما موضع الآخر كثيراً، فظنّ أنّهما في كل المواضع كذلك. ومثل هذا من جفاء الأعراب ما أنشده بعض البغداديين:

لا هُمّ إن كنت الذي بعهدي ولم تغيّرك الأمور بعدي(٣)

وقول العجّاج:

فارتَاحَ رَبِّي وَأَرَادَ رَحمتي(٤)

وقول الآخر:

يا فَقْعسيُّ لِمْ أكَلْتَهُ لِمَه

= ص٣٩٠، ولتأبط شراً في سمط اللآلي ص٣٦. ولسلمىٰ الجهنية في لسان العرب ٤/ ٢٠٠ (حضر) وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١١٥ (جرد).

أسعد: اسم المرثي وهو أخو سلمىٰ.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٣/ ٣١، ٨/ ١٦.

(٢) تمام الرجز:

لا هُمَّ لا أدري وأنت الداري كلُّ امرىء منك علىٰ مقدارِ

الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١٢٠، ولسان العرب ١٢/ ٥٥٥ (لهم)، وبلا نسبة في المخصص ٣/ ٣١، وتاج العروس (درى)، ولسان العرب ١٤/ ٢٥٤ (درى).

لا هُمَّ: يريد اللَّهُمَّ، والميم المشددة في آخره عوض من ياء النداء لأن معناه يا الله.

(٣) رواية الرجز في اللسان ٢/ ٤٦١ (روح) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٩/ ٤٢٨:

لا هُمَّ إن كنت الذي كعهدي ولم تغيرك السنون بعدي

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٤٦١ (روح)، والمخصص ٣/ ٤.

(٤) تمام الرجز:

فارتاح ربي فأراد رحمتي ونعمة أتمَّها فتمَّتِ

الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٢١، ولسان العرب ١٥/ ٤٥٥ (ذا)، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٨، ومقاييس اللغة ٢/ ٤٥٧، ومجمل اللغة ٢/ ٤٤٠، والمخصص ٣/ ٤، وكتاب العين ٣/ ٢٩٣، ولرؤبة في تهذيب اللغة ٥/ ٢٢٠، وتاج العروس ٦/ ٤٢٢ (روح)، ولسان العرب ٢/ ٦٤٠ (روح)، وليس في ديوانه.

لو خافَكَ اللَّهُ عليه حَرَّمَهْ[١]

وقال أوس:

أَبَنِي لُبَيْنَى لا أحِبُّكُمُ وَجَدَ الإلهُ بِكُمْ كما أجِدُ

وقالت امرأة من أَسَد:

أشارَ لها آمرٌ فوقَهُ هَلُمَّ فأمَّ إلى ما أَشَارَا

تعني الله سبحانه. فأمَّا شَعَرت فمصدره شِعْرة بكسر الأول، كالفِطنة[٢] والدِرْية[٣]. وقالوا: ليت شعري، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة. وقد قالوا: ذهب بعُذْرتها، وهو أبو عُذْرها[٤]. ويروى أنّ علياً، عليه السلام، لما قال له عَدِيّ بن حاتم: ما الذي لا يُنسى؟ قال: المرأة لا تَنسى أبا عُذْرها، ولا قاتِل واحدها. وكأنّ شعرت مأخوذ من الشعار، وهو ما يلي الجسد. فكأنّ شعرت به علمته علم حِسّ. وقال الفرزدق:

لبسنَ الفِرِندَ الخُسْرَوانيَّ فوقه مشاعرَ من خَزِّ العراق المُفَوَّفُ[٥]

وفي الحديث: «أشعِرنها إياه»[٦]، أي: اجعلنها الشعار الذي يلي الجسد؛ كما أن المعنى في البيت: لبسن الفرند الخسرواني مشاعر، فوقه المفوف من خَزّ العراق، أي: جعلنها الشعار.

فقولهم: شعُرت ضرب من العلم مخصوص. فكل مشعور به معلوم، وليس كلّ معلوم مشعوراً به. ولهذا لم يجز في وصف الله تعالى كما لم يجز في وصفه دَرَى، وكان قول الله تعالى في وصف الكفار: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] أبلغ في الذم

---

(١) الرجز لسالم بن دارة في الحيوان ١/ ٢٦٧، ولسان العرب ٢/ ٤٦١ (روح)، ١٢/ ٥٦٤ (لوم)، وبلا نسبة في الإنصاف ص٢٩٩، ولسان العرب ١٢/ ٥٦٤ (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٥، والمخصص ٣/ ٤.

(٢) الفِطنة: كالفهم، والفِطنة: ضد الغباوة (اللسان ١٣/ ٣٢٣ مادة: فطن).

(٣) الدِرية: درى الشيء دريا ودِرياً ودِرية ودرياناً ودِراية: علمه. (اللسان ١٤/ ٢٥٤ درى)

(٤) العُذْرة: البكارة، وقيل: ما للبِكر من الالتحام قبل الافتضاض. يقال: فلان أبو عُذْر فلانة إذا كان افترعها وافتضّها، وأبو عذرتها (لسان العرب ٤/ ٥٥١ ـ ٥٥٢ عذر).

(٥) الفِرند: وشي السيف، وهو دخيل، وقيل: الورد الأحمر. (اللسان ٣/ ٣٣٤ فرند).
الخسرواني: نوع من الثياب من نسج الحرير الرقيق منسوب إلىٰ خسرو شاه، أحد أكاسرة الفرس
المُفوّف: بُرد مفوف: رقيق موشىٰ أو فيه خطوط بيض علىٰ الطول.

(٦) أخرجه البخاري في (الصحيح٢/ ٩٣، ٩٤)، ومسلم في (الصحيح جنائز ٣٦/ ٤٠)، وأبو داود في (السنن جنائز ب٣٣)، والنسائي في (السنن ٤/ ٢٢، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥)، وابن ماجه في (السنن ١٤٥٨)، ومالك في (الموطأ ٢٢٢)، والبيهقي في (السنن الكبرىٰ ٣/ ٣٨٩ ٤/ ٦)، والبغوي في (شرح السنة ٥/ ٣٠٤)، وابن عبد البر في (التمهيد ١/ ٣٧١، ٣٧٣)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٦/ ٤٠٧)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٣/ ٢٤٢)، وابن سعد في (الطبقات الكبرىٰ ٨/ ٢٢، ٢٣).

للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم؛ لا يعلمون لأنَّ البهيمة قد تشعر من حيث كانت تُحسّ. فكأنَّهم وُصِفوا بنهاية الذهاب عن الفهم.

وعلى هذا قال سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] فقال: ﴿ولكن لا تشعرون﴾ ولم يقل ولكن لا تعلمون؛ لأنّ المؤمنين إذا أخبرهم الله تعالى بأنّهم أحياء علموا أنّهم أحياء، فلا يجوز أن ينفي الله تعالى العلم عنهم بحياتهم؛ إذ كانوا قد علموا ذلك بإخباره إيّاهم وتَيَقَّنوه، ولكن يجوز أن يقال: ولكن لا تشعرون؛ لأنَّهم ليس كل ما علموه يشعرونه؛ كما أنه ليس كل ما علموه يحسّونه بحواسّهم، فلمّا كانوا لا يعلمون بحواسّهم حياتهم، وإن كانوا قد علموه بإخبار الله إيّاهم، وجب أن يقال: لا تشعرون، ولم يجز أن يقال: لا تشعرون، ولم يجز أن يقال: ولكن لا تعلمون على هذا الحدّ.

ومن ذلك النَقَه. قال أبو زيد: نقِه عنّي القولَ نَقَهاً ونِقوهاً: إذا فهم عنك القول، قال: وتقول: نقِهَ الرجل من مرضه ينقَه نقوهاً إذا برىء. وهذا لا يجوز في وصف القديم كما أن الفهم الذي فسّر أبو زيد به النَقَه لا يجوز في وصفه.

[بِسْمِ اللَّهِ]
الإِعرابُ

قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر، ومثل ذلك قولهم: ما أبالي أشهدتَ أم غبت، وما أدري أأقبلت أم أدبرت. وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام وإن كان خبراً لأن فيه التسوية التي في الاستفهام؛ ألا ترى إذا استفهمت فقلت: أخرج زيد أم أقام؟ فقد استوى الأمران عندك في الاستفهام، وعدم علم أحدهما بعينه؛ كما أنّك إذا أخبرت فقلت: سواء عليّ أقعدت أم ذهبت، فقد سويت الأمرين عليك؛ فلمَّا عمَّتهما التسويةُ، جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام؛ لمشاركته له في الإبهام. فكلّ استفهام تسويةٌ، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً.

ومِثْلُ التسوية ـ في هذا ـ الاختصاصُ في نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرجل، واللّهمّ اغفر لنا أيّتها العصابة؛ لمَّا كنت مختصّاً نفسك والعصابة في هذا الكلام جرى عليه لفظ النداء من حيث أردت الاختصاص الذي أردته في النّداء؛ كما جرى الاستفهام على التّسوية فمن ثَمّ صار كلّ منادى مختصّاً، وإن لم يكن كلّ مختصٍ منادًى.

ولا يجوز في هذا الموضع ﴿أو﴾ مكان ﴿أم﴾ لأن المعنى: سواءٌ عليَّ هذان؛ ألا ترى أنك لو قلت: سواء عليّ القيام والقعود؛ لم يجز إلاّ الواو.

وكذلك لو أظهرت المصدرين اللّذين دَلّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله تعالى: ﴿ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الطور: ١٦] لقلت: سواء عليكم الجزع والصبر، ولم تقله بأو؛ كما قال تعالى: ﴿سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾[1] [الحج: ٢٥] ولو قلت: سواء عليّ العاكف أو البادي، أو سواء عليّ الجزع أو الصبر، لكان المعنى سواء عليّ أحدهما، وسواء عليّ أحدهما كلام محال، لأن التّسوية لا تكون إلاّ بين شيئين فصاعداً.

فإن قلت: فقد قال أبو عمرو: إن الأصمعي أنشدهم لرجل من هُذَيْل:

وكان سِيان ألاّ يسْرحوا نَعَما أو يَسْرَحوه بها واغبرَّت السُّوح[2]

فأنشدهموه بأو، وسِيّان مثل سواء؛ ألا ترى أنه لا يستقيم زيد أو عمرو سيان [كما لا يستقيم مع سواء ولا تكون أو بمنزلة الواو. فالقول في ذلك أن هذا على ظاهر الاستحالة التي ذكرنا، وإنما استجاز هذا الكلام بأو لأنّه يراه يقول: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ فيجوز له أن يجالسهما ويسمع: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فلا يطيعهما، كما أنه إذا قيل له ذلك بالواو كان كذلك. فلمَّا رآها تجري مجرى الواو في نحو هذه المواضع أجراها مُجراها مع سواء وسيّان. فهذا كلام حقيقته ما ذكرنا، والّذي سوَّغه عند قائله ما وصفنا. وكذلك قول المحْدَث:

سِيّان كسرُ رَغيفهِ أو كسْرُ عَظْمٍ من عظامه

فأمّا قوله: مررت برجل سواء درهمُه، وهذا درهم سواء، فمعناه تامّ فهذا يجوز الاقتصار به على اسم مفرد] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤] أي: كمُل وتمّ. فهذا الفعل مثل هذا الاسم، ولو كان من التسوية بين الشيئين لم يَستغنِ بفاعلٍ كما لم يستغن سواء عن اثنين في نحو: ﴿سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥].

فأمّا قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦، ٧] فمعناه: استقام؛ كقوله: ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]. ولا تكون المقتضية لفاعلين؛ لأن الضّمير

---

(١) قرأ حفص ﴿سواءً العاكفُ﴾ نصباً ورفعه الباقون. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٢٤).

(٢) رواية البيت في لسان العرب ٢/ ٤٧٨، ٣/ ١٨٨، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ١٢٢:

وكان مِثلين: أن لا يسرحوا نَعَماً حيث استراحت مواشيهم وتسريحُ

البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص٤٦١، ولسان العرب ٢/ ٤٧٨ (سرح)، ٣/ ١٨٨ (رود)، وتاج العروس ٦/ ٤٦١ (سرح)، ٨/ ١٢٧ (رود).

سرحت الماشية تسرح سرحاً وسروحاً: سامت، وسرحها هو: أسامها، يتعدىٰ ولا يتعدىٰ ورادت الدواب روداً ورودانا واسترادت: رَعَتْ.

المرفوع لم يؤكد في الآية. فقوله: ﴿وَهُوَ بالأُفُقِ الأعلى﴾ جملة في موضع الحال. ولم يثنَّ سواء كما ثني سيَّان، وإن كانوا قد كسّروه في قولهم: سواسية.

وحكى السكري عن أبي حاتم إجازة تثنية سواء، ولم يصب ابن السجستاني في ذلك؛ لأنّ أبا الحسن وأبا عُمَر زعما أن ذلك لا يثنى؛ كأنّهم استغنوا بتثنية سِيّ عن تثنية سواء، كما استغنوا عن وَدَع بترك. وعلى ما قالا جاء التنزيل في قوله: ﴿سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥] وقوله: ﴿ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الطور: ١٦] فسواء في الآية مرتفع بالابتداء، وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام في موضع الخبر، وبالجملة في موضع رفع بأنّها خبر إنَّ.

فأمَّا قوله: ﴿لا يؤمنون﴾ فيستقيم أن يكون استئنافاً، ويستقيم أن يكون حالاً من الضمير المنصوب على حَدِّ: معه صقر صائداً به غداً و﴿بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] ويستقيم أن تجعله خبر إنّ، فيكونَ في موضع رفع، ولا يكون لقوله: ﴿سواءٌ عليهم﴾ وما بعده موضع من الإعراب، كما حكمنا على موضعه بالرفع فيما تقدم؛ لأنّه الآن يصير اعتراضاً بين الخبر والاسم؛ ألا ترى أنه [مما] يؤكد امتناعهم من الإيمان. وهذه الآية ينبغي أن تكون خاصَّة لقوم بعينهم؛ لأن كثيراً من الكفّار قد آمنوا.

فإن قلت: لم زعمتم أن ﴿سواء﴾ يرتفع بالابتداء على ما عليه التلاوة، وأنت إذا قدَّرت هذا الكلام على ما عليه المعنى فقلت: سواء عليهم الإنذار وتركه كان ﴿سواء﴾ خبر ابتداء مقدَّماً، فهلا قلت فيها ذلك أيضاً قبل تقدير الكلام بالمعنى؟.

فالقول في هذا أن (سواء) يرتفع حيث ذكرنا بالابتداء، وإن كان في قوله: سواء عليهم الإنذار وتركه يرتفع بأنّه خبر مقدم. وذلك أنه لا يخلو في قولك: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] من أن يرتفع بأنه مبتدأ أو خبر مبتدأ. فإن رفعته بأنه خبر لم يجز؛ لأنّه ليس في الكلام مخبر عنه؛ فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبراً؛ لأنّ الخبر إنّما يكون عن مخبر عنه. فإذا فسد ذلك ثبت أنّه مبتدأ.

وأيضاً فإنّه لا يجوز أن يكون خبراً؛ لأنّه قبل الاستفهام، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حيّز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبرُ عمّا في الاستفهام متقدِّماً على الاستفهام.

فإن قلت: كيف جاز أن تكون الجملة التي ذكرتها من الاستفهام خبراً عن المبتدأ وليست هي هو ولا له ذِكْر فيها؟

فالقول في ذلك: أنّه كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى فيجعل خبره ما لا يكون إيّاه في المعنى، ولا له فيه ذِكْر، كذلك جاز في الخبر لأنَّ كلَّ واحد منها يحتاج أن يكون صاحبَه في المعنى. فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر،

وذلك قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»[١]. ألا ترى أن خيراً خبر عن تسمع، وكما أخبر عنه كذلك عطف عليه في قولهم: تسمع بالمعيدي لا أن تراه، والفعل لا يعطف عليه الاسم كما لا يخبر عنه؛ إلاّ أنّ المعنى لمّا كان على الاسم استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه، وجاز دخول لا على الاسم من غير تكرير؛ كما جاز في قولهم: هذان لا سواء؛ لأن الخبر لم يظهر في الموضعين جميعاً.

ونظير ما في الآية من أن خبر المبتدأ ليس المبتدأ ولا له فيه ذِكْر ما أنشده أبو زيد:

فإنّ حَرَاماً لا أَرَىٰ الدَّهْرَ بَاكِياً ... على شَجْوِهِ إلاّ بَكَيْتُ على عمرِو[٢]

فإن قلت: أيجوز أن توقع الجملة التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل في نحو: سواء عليَّ أقمت أم قعدت؛ فتقول: سواء علي أدرهمٌ مالُكَ أم دينارٌ، وما أبالي أقائمٌ أنت أم قاعدٌ؟

فالقول في ذلك أنّ أبا الحسن يزعم أنَّ ذلك لا يحسن. قال: وكذلك لو قلت: ما أبالي أتقوم أم تقعد؟ لم يحسن؛ لأنَّه ليس معه الحرف الذي يجزم.

ومما يدلّ على ما قال أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء مع المثال الماضي؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] و﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وقال:

سواءٌ عليكَ اليومَ أَنْصَاعَتِ النَّوى ... بِخَرقاء أم أنحى لكَ السيفَ ذابحُ[٣]

وقال:

ما أبالي أنبَّ بالحَزن تَيْسٌ ... أمْ لحاني بظهرِ غيبٍ لئيمُ[٤]

---

(١) في المثل: أنْ تسمع بالمُعَيديِّ خيرٌ من أن تراه؛ وهو تصغير مَعَدِّيّ، منسوب إلىٰ مَعَدّ، وإنما خففت الدال استثقالاً للجمع بين الشديدتين مع ياء التصغير، يُضرب للرجل الذي له صيتٌ وذِكر في الناس، فإذا رأيته ازدريت مرآته. وقال ابن السكيت: تسمع بالمعيدي لا أن تراهُ؛ وكأن تأويله تأويل أمرٍ كأنه اسمع به ولا تره. (لسان العرب ٣/ ٢٨٦ مادة: عدد).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الرحمن بن جمانة المحاربي في لسان العرب ١٢/ ١٢٧ (حرم) وتاج العروس (حرم).

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٨٧٣، وخزانة الأدب ١١/ ١٥٢، ١٥٣، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٩٨.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٨٩، والأزهية ص١٢٥، والحيوان ١/ ١٣ وخزانة الأدب ١١/ ١٥٥، ١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٧، والكتاب ٣/ ١٨١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٥٠، وأمالي بن الحاجب ١/ ٤٤٥، ٢/ ٧٤٦، وجواهر=

فهذا الكلام، وإن كان قد جرى عليه حرف الاستفهام للتسوية فهو خبر، فلمّا كانوا قد حذفوا حرف الجزاء واستمرَّ حذفه لطول الكلام حيث لو أَظهِر لم يمتنع - وذلك نحو لأضربنَّه ذهب أو مكث - لزم حذف الحرف هنا لإغناء حرف الاستفهام عنه لمقاربة الشرط الاستفهام في اجتماعهما في أنَّهما ليسا بخبر، وأنَّهما يقتضيان الجواب، وبعض الحروف قد يُغني عن بعض؛ ألا ترى أنَّ أَنْ لم تظهر في قولهم: ما كان زيد ليقوم، وأنَّ أنْ قد أغنى عن اللام الجارَة في نحو: أتيتك أنْ احتزّ مودة زيد، ونحو ذلك، وكذلك حروف العطف إذا نُصِب بها، فكذلك حروف المجازاة لمّا كانوا قد حذفوه في قولهم: لأضربنَّه ذهب أو مَكث، واستمرَّ حذفه مع أنّه [لا حرف] يكون بدلاً منه كان حذفه في باب: سواء وما أبالي، للزوم ما ذكرنا من الحرف له أولى.

ولم يجز أن يقع موقع التي من الفعل والفاعل التي من الابتداء والخبر، كما لم يجز ذلك في قوله: لأضربنَّه ذهب أو مكث، وغير ذلك من المواضع التي يراد فيها الجزاء، ولم يقع إلاّ التي من الفعل والفاعل في نحو: عسى زيد أن يقوم، وكاد يذهب، وبابهما. ولم يستعملوا المصدر ليجري ذكر المثال الذي يدل على الزمان في الكلام لِمَا أرادوا من تقريبه؛ وإن كان المصدر غير ممتنع استعماله هاهنا؛ كما قالوا:

«عسى الغُوَيْرُ أبؤساً»(١)

فإذا كانوا قد امتنعوا من استعمال الاسم والمصدر هنا، مع أن المعنى في استعماله غير فاسد، فألاَّ يستعمل حيث معناه الجزاء ولا يصح المعنى في غير الفعل أجدر.

فأمّا قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] فإنَّما وقع **﴿أم أنتم صامتون﴾** في موضع: أم صمتُّم: وجاز ذلك هنا لتقدم التي من الفعل والفاعل، فحسن لتقدُّمها أن توقع بعدها التي من الابتداء والخبر؛ كما جاز ذلك في الجزاء؛ لأنَّها هنا بعد حرف، كما أنَّه ثَمَّ بعد الفاء أو إذا. ولو لم يتقدم «أدعوتموهم» كما أنَّه لو لم

= الأدب ص١٨٦، وخزانة الأدب ١١/ ١٧٢، والمقتضب ٣/ ٢٩٨.

نبَّ التيس نبّاً ونبيباً: صاح عند الهياج. الحَزْنُ: ما غلظ من الأرض وخشن وارتفع.

(١) في المثل: «عسىٰ الغُوَيْر أبؤسا» قال الأصمعي: وأصله أنه كان غارٌ فيه ناس فانهار عليهم أو أتاهم فيه عدوّ فقتلوهم فيه، فصار مثلاً لكل شيء يُخاف أن يأتي منه شرّ ثم صغّر الغار فقيل: غويرٍ؛ قال أبو عبيد: وأخبرني الكلبي بغير هذا، زعم أن الغُوير ماء لكلب معروف بناحية السماوة وهذا المثل إنما تكلمت به الزباء لما وجهت قصيراً اللخمي، بالعِير إلىٰ العراق ليحمل لها من بَزِّه، وكان قصير يطلبها بثأر جذيمة الأبرش فحمَّل الأجمال صناديق فيها الرجال والسلاح ثم عدل عن الجادة المألوفة وتنكّب بالأجمال الطريق المنهج، وأخذ علىٰ الغُوير فأحسَّت الشر وقالت: عسىٰ الغُوير أبؤسا، جمع بأس، أي عساه أن يأتي بالبأس والشرّ. (لسان العرب ٥/ ٣٨ ـ ٣٩ مادة: غور).

يتقدم الشرط في نحو: إن تأتني فلك درهم، أو: فعمرو مكرم، ونحو ذلك لم يجز وقوع التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل.

ومثل ذلك في وقوع التي من اسمين موقع الفعل والفاعل قوله: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [الروم: ٢٨] فقوله: **﴿فأنتم فيه سواء﴾** واقعة موقع التي من الفعل والفاعل، كأنّه قال: هل لكم مما ملكت أيمانكم شركاء فيساووكم، أي: فكما لا يساويكم مماليككم في أموالكم فيكونون فيها أمثالكم؛ كذلك لا تسوُّوا ما اتخذتموه آلهة بمن يملكهم، وبمن خلقهم وبرَأهم. وجاز ذلك لوقوعها بعد الحرف، وأنّ تقدم الاستفهام في قوله: «هل لكم» يضارع تقدم الشرط؛ فلذلك جاز هذا. وإذا كان الموضع موضع جزاء، ثبت أنَّ وقوع المضارع لا يحسن في نحو: سواء عليَّ أتقوم أم تذهب؛ كما لا يحسن في قوله: لأضربنه يمكث أو يذهب، على حدّ لأضربنه ذهب أو مكث.

وأمّا التقاء الهمزتين في: **﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾** وتحقيقهُمَا: فمن حُجّة من حقَّقهما أن يقول: إن الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثْل مع مثله مع سائر حروف الحلق؛ نحو[١] فهٌ وفهِهت وكعّ[٢] وكععت، كذلك حكم الهمزة.

وممَّا يجوّز ذلك ويسوِّغه أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه. قال سيبويه: وقد تتكلم ببعضه العرب وهو رديء.

ومما يقويّ ذلك من استعمالهم له قولهم: رأس[٣] وسآل وتذأَّبت الريح[٤] ورأَّيت[٥] الرجل. فكما جمَع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع.

وممّا يقوي ذلك أنَّهم قد أبدلوا منها غيرها في نحو: يُهريق وهِيّاك؛ كما أبدلوها من غيرها في نحو رأيت رَجُلاً وهذه حُبْلأ[٦] في الوقف. فكما جرت مجرى سائر الحروف المعجمة في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها، كذلك تكون سبيلها في اجتماعها مع مثلها، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها.

والحجَّةُ لمن قال: **﴿أأنذرتهم﴾**، فلم يجمع بين الهمزتين وخفّف الثانية أن

---

(١) فها: إذا فصُح بعد عجمة (اللسان ١٥/ ١٦٦).
(٢) الكعُّ: الضعيف العاجز، ورجل كعكع؛ أي جبان ضعيف. (اللسان ٨/ ٣١٢ مادة: كعع).
(٣) رجل رَأْ آسٌ بوزن رعّاس: يبيع الرؤوس والعامة تقول: روّاس. (اللسان ٦/ ٩١ رأس).
(٤) تَذَأبت الريح وتذاءبت: اختلفت، وجاءت من هنا وهنا (اللسان ١/ ٣٧٨ مادة: ذأب).
(٥) رأيته ترئية: عرضتها ـ أي المرآة ـ عليه أو حبستها له ينظر نفسه وتراءيت فيها وترأيت.
(٦) انظر الكتاب ٢/ ٢٨٥ (اللسان ١٤/ ٢٩٦ مادة: رأى).

يقول: إن العرب قد رفضت جمعهما في مواضع من كلامهم. من ذلك أنَّهم لمّا اجتمعتا في آدم وآدَر وآخَر، ألزموا جميعاً الثانية البدل، ولم يحقّقوا الثانية، ولما كسَّروا وحقّروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز فقالوا: أواخر وأويخر، فأبدلوا منها الواو؛ كما أبدلوها ممّا هو ألف لا يناسب الهمزة؛ نحو: ضوارب وضويرب. ففي هذا دلالة بيّنة على رفضهم اجتماعهما. ألا ترى أنهم لم يرجعوها في التحقير والتكسير كما رجعوا الواو في ميقات وميعاد والياء من مُوسر في قولهم: مواقيت ومياسير. ففي ذلك دلالة بيّنة على رفضهم لجمعهما.

ومن ذلك أنّا لم نجد كلمةً عينها همزة ولامها كذلك؛ كما وجدنا ذلك في سائر أخوات الهمزة من الحلقية؛ كقولهم: مهاءٌ[١] وفهٌ ويدّع اليتيم[٢] ومحَّ[٣] وألحَّ وضَغِيفة[٤] ومخٌ. فإن لم يجمعوا بين الهمزتين في الموضع الذي جُمع فيه بين أخواتها، وكرِّرت، دلالة على رفضهم لجمعهما. وإذا لم يتوال ذلك في بنات الثلاثة، فألاّ يتوالى ذلك في بنات الأربعة أولى.

فأمَّا نحو: نأنأ[٥] وطأطأ[٦] وبأبأ[٧] الصبيُّ أباه، فقد حجز الحرف بينهما؛ وإنَّما الذي ينكر توالِيهما من غير أن يحجز بينهما شيء. ومن ثم قال أبو الحسن في بناء مثل قِمَطْر من قرأت: قِرأيٌّ، فلم يكرِّر الهمزة؛ كما تكرّر سائر اللامات؛ نحو جَلْبَبَ[٨] وقُعْدُد[٩] وعُوطَط[١٠]. ومن ذلك أنهم ألزموا باب رَزِيئة وخطيئة عمّا يؤدي إلى اجتماع همزتين فيه، فقالوا: خطايا ورزايا. فلو كان لاجتماعهما عندهم مَسَاغ ما رفضوا ذلك الأصل؛ كما أنَّه لو كان لتحرك العَيْنات في نحو: قال وباع مجاز ما ألزموهُما القلب.

---

(١) المَهاءُ: النضارة والحُسن (اللسان ١٣/ ٥٤١ مادة: مهه).

(٢) يدع اليتيم: أي يَعنف به عنفاً دفعاً وانتهاراً (اللسان ٨/ ٨٥ مادة: دعع).

(٣) المَحّ: الثوب الخلق البالي، محَّ يمح محوحاً ومححاً وأمح يمح إذا أخلق. (اللسان ٢/ ٥٨٩ مادة: محح).

(٤) الضَّغيفة: الروضة الناضرة من بقل وعشب (اللسان ٩/ ٢٠٦ مادة: ضغف).

(٥) النأنأة: العجز والضعف، ونأنأت في الرأي إذا خلّطت فيه تخليطاً ولم تبرمه (اللسان ١/ ١٦١ نأنأ)

(٦) طأطأ عن الشيء: خفض رأسه عنه (اللسان ١١٣ مادة: طأطأ).

(٧) بأبأ الصبي أبوه إذا قال له: بابا (اللسان ١/ ٢٥ مادة: بأبأ).

(٨) جلبب: ألبس الجلباب: هو القميص، أو ثوب أوسع من الخمار، دون الرداء تغطي به المرأة رأسها وصدرها، وقيل: هو ثوب واسع، دون الملحفة تلبسه المرأة. (لسان العرب ١/ ٢٧٢ مادة: جلب).

(٩) القُعْدُدُ والقُعْدَدُ: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم، والقعدد: الخامل. (لسان العرب ٣/ ٣٦١ قعد).

(١٠) العوطط: الناقة التي لم تحمل سنوات من غير عقر (لسان العرب ٧/ ٣٥٧ مادة: عوط).

فإن قال: فقد حُكي عن بعضهم: خطائىء، بتحقيق الهمزتين فذلك يجري مَجرى الأصول المرفوضة؛ نحو:

..... ظـنـنـوا[١]

.....والأظـلـل[٢]

ولو جاز الاعتداد بذلك وبما أشبهه لجاز أن يقال في تكسير مطية: مطائىء لقول بعضهم سَماءٍ[٣]، فإذا كانوا قد رفضوا ذلك في حال السعة والاختيار ـ مع أنّه أسهل من اجتماع الهمزتين ـ فأن يُرفض اجتماع الهمزتين أجدر.

ومن ذلك أنهم إذا بنَوا اسم فاعل من ناء وساء وشاء وجاء قالوا: شاءٍ وناءٍ، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطرَف ـ كما رفضوه أولاً في آدم وآخَر ـ إما بالإبدال وإما بالقلب كما يقوله الخليل، وأخَذوا ـ على قول النحويين غير الخليل ـ بما رفضوه في غيره من توالي الإعلالين. فلولا أنَّ اجتماعهما عندهم أبعد من توالي الإعلالين لم يأخذوا بتواليهم المرفوض من كلامهم في هذا الموضع؛ كما أن إخلاء الفعل من الفاعل لولا أنّه أبعد عندهم من الإضمار قبل الذكر لم يأخذوا بالإضمار قبل الذكر في مثل: نعم رجلاً، وضربني وضربت زيداً لَمَّا كان يلزمهم في هذه المواضع إخلاء الفعل من الفاعل.

ومن ذلك أن مَن قال: هذا فرج وهو يجعلّ، فضاعف في الوقف حرصاً على البيان لم يضاعف نحو النبأ والرشأ، لكنه رفض هذا الضرب من الوقف وما كان يحرص عليه من البيان؛ لَمَّا كان يلزمه الأخذ بما تركوه، والاستعمال لما رفضوه: من اجتماع الهمزتين.

---

(١) مرّ سابقاً.

(٢) تمام الرجز:

تـشـكـو الـوجـى مـن أظـلـلٍ وأظـلـل مـن طـول إمـلالٍ وظـهـرٍ أمـلـلِ

الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٣٦، ٢٣٧، ولسان العرب ١١/ ٤٢٠ (ظلل)، ٦٣١ (ملل)، والخصائص ١/ ١٦١ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٠، وكتاب الصناعتين ص١٥٠، ونوادر أبي زيد ص٤٤، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٥٢، وتاج العروس (ظلل، ملل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٥١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٤٤، والكتاب ٣/ ٥٣٥، ولسان العرب ٢/ ٥٧٤ (كفح)، ٦/ ١٩٢ (كدس) والمقتضب ١/ ٢٥٢، ٣/ ٣٥٤، والممتع في التصريف ٢/ ٦٥٠، والمنصف ١/ ٣٣٩، وكتاب العين ٨/ ١٥٠، ومقاييس اللغة ٣/ ٤٦٢، ومجمل اللغة ٣/ ٣٥٨، والخصائص ٣/ ٨٧.

(٣) قال أمية بن أبي الصلت:

لـه مـا رأت عـيـن الـبـصـيـر، وفـوقـه سـمـاءُ الإلـه فـوق سـبـع سـمـائـيـا

قال الجوهري: جمعه على فعائل كما تجمع سحابة على سحائب، ثم رده إلى الأصل ولم ينوّن كما ينون جوارٍ، ثم نصب الياء الأخيرة لأنه جعله بمنزلة الصحيح الذي لا ينصرف كما تقول: مررت بصحائف (للتوسع أنظر لسان العرب ١٤/ ٣٩٨ مادة: سما)

ومن ذلك أنَّ الهمزة إذا كانت مفردة غير متكررة كرهها أهل التخفيف حتى قلبوها أو حذفوها؛ لئلا يلزمهم تحقيقها، وقد وافقهم في بعض ذلك أهل التحقيق؛ كموافقتهم لهم في يرى. فلمّا كرهوا ذلك في الإفراد وجب إذا تكررتا ألا يجوز إلا التغيير؛ ألا ترى أنّ الواو المفردة المضمومة لمّا كنت مخيّراً في تصحيحها وقلبها، ثم انضم إليها أخرى، لزم قلبها وامتنع تصحيحها الذي كان يجوز فيها قبل التكرر؛ فكذلك الهمزة إذا انضمت إليها أخرى، لزم رفضهما وامتنع جمعهما؛ كما كان ذلك في الواوين. فكما لم يجمع أحد بين هاتين الواوين كذلك يجب ألا يُجمع بين الهمزتين.

ومن ذلك أنَّ ناساً ـ إذا اجتمعتا من كلمتين ـ فصلوا بينهما بالألف في النحو:

أأأنـــــت زيـــــد الأرانـــــب[1]

كما فصلوا بين النونات في نحو اخشَيْنانّ. فكما ألزموا الفصل بين النونات بالألف؛ كذلك يلزم في آأنت لئلا تجتمع الهمزتان. بل ذلك في الهمزتين ينبغي أن يكون ألزم؛ لِما قدّمنا لرفضهم لهما وجمعهم في التضعيف بين أكثر من حرفين نحو ردَّد وشدَّد. فإذا كانوا قد ألزَموا النون في اخشينان [الفصل] بين ما يجتمع مثلُه فأن يُلزموها بين ما رفضوا الجمع بينهما أجدر.

فهذه الأشياء تدلّ على رفض اجتماع الهمزتين في كلامهم.

فأمّا جمعهما وتحقيقهما في ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ فهو أقبح من تحقيقهما من كلمتين منفصلتين؛ نحو قرأ أبوك ورَشَأ أخيك؛ لأنّ الهمزة الأولى من ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ تنَزَّل منزلة ما هو من الكلمة نفسِها؛ لكونها على حرف مفرد؛ ألا ترى أنَّهم قالوا: لهْو وفهْو، و﴿لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [الحج: ٥٨] ولهْي، فخفَّفوا ذلك كله؛ كما خفَّفوا عضُداً فقالوا: عضْد؛ فكذلك الأولى في ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ لمّا لم تنفصل من الكلمة صارت بمنزلة التي في آخر، كما نزَّلت الحروف المفردة التي ذكرتها منزلة فاء الفعل في عضد وفخذ.

فأمَّا إذا كانتا من كلمتين فاجتماعهما في القياس أحسن من هذا؛ ألا ترى أن المِثلين إذا كانا في كلمة نحو: يردّ ويعضّ، لا يكون فيهما إلا الإدغام؟ ولو كانا منفصلين نحو: يد داود لكنت في الإدغام والبيان بالخيار. فعلى هذا تحقيق الهمزتين في ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وما أشبهه أبعد منه في الكلمتين المنفصلتين.

---

(١) تمام البيت:

تطاللتُ فاستشرفتُه فعرفته فقلت له: أأنت زيدُ الأرانبِ؟

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٨٤٩، ولسان العرب ١/ ١٨ (أ)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٥/ ٦٨٤.

وممَّا يقوِّي ترك الجمع بين الهمزتين أنَّهم قد قالوا في جمع ذؤابة[١]: ذوائب؛ فأبدلوا من الهمزة التي هي عينٌ واواً في التكسير كراهة للهمزتين مع فصل حرف بينهما.

فإذا كرهوهما مع فصل حرف بينهما حتى أبدلوا الأولى منهما فأن يكرهوهما مجتمعتين غير مفصول بينهما بشيء أجدر. وإذا كان الجمع بينهما في: ﴿أَأَنذَرْتَهُم﴾ من البعد ما أريتك فالجمع بينهما في أئمة أبعد؛ لأنَّ الهمزتين لا تفارقان الكلمة، وهمزة الاستفهام قد تسقط في الإخبار وغيره. فكلمّا كانتا أشد لزوماً للكلمة كان التحقيق منهما أبعد.

وممَّا يدلُّ على ضَعف جمع الهمزتين وأن مذهب الجمهور من العرب رفضه عِزّتها في باب أجأ[٢] وآرة[٣] وإنَّما قلَّ ذلك من حيث لم يستجيزوا اجتماع الهمزتين فأجرَوا نحو أجأ ذلك المُجْرَى؛ لمَّا كان الفصل بحرف واحد قد جرى في كلامهم مَجْرَى غير الفصل. وذلك نحو قولهم هو ابن عمي دِنيا وقِنْية وعِلْية وعِليان، وهما من علوت. وكذلك رفضوا إفعُل من حيث رفضوا فِعُل، وإن كان الفصل في إفْعُل قد وقع بالحرف، فلما لم يعتد بالحرف الفاصل وقَلَبت الكسرةُ الواو ياء؛ كما قلبته في ثِيَرة وسياط، ولم يكن بالفصل اعتداد، كذلك لم يكن الفصل بالحرف في نحو أجأ فصلاً، فرُفض ذلك كما رفض التحقيق في جاءٍ ونحوه.

فأمّا تحرك الجيم في أجأ وسكون الحرف في دِنيا فإن الحركة في هذا النحو قد لا يُعتدّ بها لقلّتها؛ ألا ترى استجازتهم لحذفها في الزحاف؟.

ومثل دِنْيا في أن الحرف الفاصل لم يُعتدّ به قولهم: مَعْدِيّ في معدوّ، ومَرْضيّ ومسْنِيَّة[٤]. ومثله: صُيّم وقُيَّل. ونحو ذلك، ومثله: قائل وبائع، جُعل الحرفان كأنَّهما وقعا طَرَفاً حيث كان الفاصل بينهما وبين الطرَف حرفاً. ومثله: أُولَيَّاءِ أوقعت الألفِ التي آخِراً قبل الآخر بحرف لمّا كان الفاصل بينه وبين الطرَف حرفاً واحداً. ومثله: أوائل وعيائل؛ ولو كان الفاصل حرفين كطواويس لم يُعَلّ. فكما أنَّ الحرف المفرد في هذه المواضع لم يَفْصل؛ كذلك في باب أجأ لم يفصل، فقلّ ذلك لمّا كان الحرف المفرد في هذه المواضع غير معتدّ به. وإذا لم يُعتدّ به صارت الهمزتان كأنَّهما قد التقيا، والتقاؤهما مِمّا قد رفضوه، فكذلك رفضوا ما كان في حكم التقائهما.

---

(١) الذؤابة: منبت الناصية من الرأس، والجمع الذوائب (اللسان ١/ ٣٧٩ مادة: ذأب)

(٢) أجأ: جبل لطيءٍ يذكّر ويؤنث. وهو على وزن فعل (اللسان ١/ ٢٣ مادة: أجأ).

(٣) الآءة: واحدة الآء: على وزن عاع: شجر معروف. (لسان العرب ١/ ٢٤ مادة: أوأ).

(٤) أرض قَسْنَوة ومسنية: مسقية (اللسان ١٤/ ٤٠٥ مادة: سنا).

فإن قلت: إن سيبويه قد ذهب في ألاءة وأشاءة[١] ونحوهما إلى أن اللام يجوز أن تكون همزة، وقد جاء من ذلك حروف. قيل: لم يكن هذا مثل أجأ؛ للفصل بالزيادة؛ ألا ترى أنّ الفاصل الذي لم يُعتدّ في أوائل لمّا انضم إليه حرف آخر في طواويس اعتُدّ به فصلاً، وإن كان زائداً فلم يعلّ الحرف، فكذلك الفصل هاهنا لمّا وقع بالزيادة لم يمتنع الحكم عنده بأن اللام همزة؛ كما امتنع حيث كان الفصل حرفاً واحداً. وقد وُجِدت الزيادة تسوِّغ في تألف الحروف ما لولا مكانُها لم يَسُغ.

ألا ترى أنّه ليس مثل قِنْر بلا فاصل بين النون والراء وقد قالوا: شِنِّير[٢] وقالوا: الشَّنَار، وقالوا: سِنَّوْر[٣] وسَنَوَّر[٤] فائتلف لفصل الزيادة ما لم يكن يأتلف لولا فصلها؟ فكذلك فصل الزيادة بين الهمزتين في ألاءة وأشاءة فيما ذهب إليه. وجاء ذلك في طأطأ ونأنأ ودأدأ[٥] للفصل الواقع بينهما، ولأنَّ ما يعرض في الثلاثة من كثرة التصرّف لا يعرض في هذا الباب.

واعلم أن قول سيبويه: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقَّقا، وقوله في باب الإدغام: إن ابن أبي إسحاق وناساً معه يحقّقون الهمزتين وقد تكلّم ببعضه العرب وهو رديء، ليس على التدافع ولكن لأنّه لم يُعتدّ بالرديء، أو يكون لم يُعتد بالتقاء المحقَّقتين لقلّة ذلك بالإضافة إلى ما خفِّف إذا اجتمعا. وقد عمل ذلك في أشياء نحو إنقَحْل[٦] فعلى هذا يحمل ذلك أيضاً من قوله.

قالوا: فلمّا رأيناهم قد رفضوا اجتماع الهمزتين في هذه المواضع، لم نجمع بينهما وخفَّفنا الثانية؛ لأنَّ في تخفيفها تقريباً من الألف؛ ألا ترى أنَّ الهمزة إذا كانت مبتدأة لم تخفف لأنَّ في تخفيفها تقريباً من الساكن؟ فكما أن الساكن لا يبتدأ به كذلك ما قرُب من الساكن. فكما جرت مجرى الساكن في تقريبهم إيّاها منه، كذلك تجري مجراه إذا خففنا الثانية؛ فتصير بعد الأولى كالألف بعدها. فكما لم تكره الألف بعدها في نحو أَأدم وأَأخر، كذلك المخفَّفة بعدها في: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ لا تكره بعدها، كما تكره إذا حُقّقت لما أرينا، مما دلّ على رفض العرب الجمع بينهما محقَّقتين.

---

(١) الأشاءة: واحدة الأَشاء: صغار النخل (لسان العرب ١/ ٢٤ مادة: أشأ).

(٢) يقال: رجل شِنِّير: شرير كثير الشر والعيوب وقيل: سيء الخلق. (اللسان ٤/ ٤٣٠ مادة: شهر).

(٣) السِّنَّوْرُ: الهِرّ، وجمعه السنانير (لسان العرب ٤/ ٣٨١ مادة: سنر).

(٤) السَّنَوَّر: لَبوس من قِدّ يلبس في الحرب كالدرع (لسان العرب ٤/ ٣٨١ مادة: سنر).

(٥) دَأْدَأَ دأدأةً ودِئداءً: عدا أشدّ العَدْو (لسان العرب ١/ ٦٩ مادة: دأدأ).

(٦) رجل إنقحل وامرأة إنقحلة: مُخْلَقان من الكبر والهرم. والمتقحّل الرجل اليابس الجلد السيء الحال. (لسان العرب ١١/ ٥٥٣ مادة: قحل).

وحجة مَن فصل بين الهمزتين بألف وخفّف الهمزة الثانية مع الفصل بينهما بالألف. وهو الثبّت عن أبي عمرو عندنا، لأن سيبويه زعم أن ذلك هو الذي يختاره أبو عمرو.

وقد قال أحمد بن موسى: إن خلفاً[١] رَوَى عن أبي زيد ذلك في اختلاف الهمزتين؛ نحو ﴿آيِنَّكُمْ﴾ و﴿آنْزَل﴾ أنّه بألف بين الهمزتين وتليين الثانية ولم يَفْصِل سيبويه في حكايته عن أبي عمرو بين المتفقَتين والمختلفتَين؛ ألا ترى أنّه قال: وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول ﴿آإِنَّك﴾ و ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ثم قال: وهي التي يختار أبو عمرو؛ فلم يفصل بينهما. وسيبويه وأبو زيد أضبط لمثل هذا من غيرهما.

من حجّته أن يقول: إنّي أدخلت الألف بينهما وإن جعلت الثاني بيْن بينَ؛ لأنّها إذا كانت على هذه الصفة فهي في حكم المتحرك، وتخفيفي إياها بأن جعلتُها بين الألف والهمزة ليس يخرجها عن أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف؛ ألا ترى أنّها إذا كانت مخفّفة في الوزن مثلها إذا كانت محققة؟ ولولا ذلك لم يتّزن قوله:

أأنْ رأتْ رَجُلاً أعْشَى[٢]

لأنّه كان يجتمع فيه ساكنان وكذلك قول الآخر:

كل غراءَ إذا ما بَرَزَت[٣]

ويدلّ على أنّ المخفّفة من الهمزتين في حكم المحقّقة عند العرب أنّهم أبدلوا الهمزة الثانية إبدالاً في المواضع التي اجتمعت فيها همزتان في كلمة واحدة ولم يخفّفوا الثانية. وذلك نحو: آدم، وجاءٍ، وخطايا. ألا ترى أن آدم لو كان قلبها فيه على حدّ القلب في رأسٍ وفأسٍ ورأيٍ لكنت إذا كسّرته رددت الهمزة في التكسير؛ كما أنّك لو كسّرت فاساً وراساً ورايا لقلت: أرؤس وأرْآء. فلو كنت في رايٍ إذا خفّفت إنّما خففت على حد التخفيف في آدم لقلبت الهمزة في التكسير ياء أو واواً، فقلت: أرْواء أو

---

(١) خلف القارىء (١٥٠ ـ ٢٢٩هـ = ٧٦٧ ـ ٨٤٤م) خلف بن هشام البزار، الأسدي، أبو محمد أحد القراء العشرة. كان عالماً عابداً ثقة. أصله من فم الصّلح قرب واسط، واشتهر ببغداد وتوفي فيها مختفياً، زمان الجهمية.
الأعلام ٢/ ٣١١ ـ ٣١٢، غاية النهاية ١/ ٢٧٣، وتاريخ بغداد ٨/ ٣٢٢.

(٢) تمام البيت:
أأنْ رأتْ رجلاً أعشى أضَر به ريبُ المنونِ ودهرٌ مفسدٌ خبلُ
البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص١٠٥، والإنصاف ٢/ ٧٢٧، وجمهرة اللغة ص٨٧٢ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٥، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٦٢ وشرح شواهد الشافية ص٣٣٢، والكتاب ٣/ ١٥٤، ٥٥٠، ولسان العرب ١١/ ٧٦ (تبل) ١٣/ ٤١٦ (منن)، وتاج العروس (تبل)، (خبل)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ٨٣، والمقتضب ١/ ١٥٥.

(٣) صدر بيت. عجزه: تُرهب العينُ عليها والحسدْ.
البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١١٨، والكتاب ٣/ ٥٤٩، ٥٥١.

أرياء، ولكنت تقول إذا جمعت رايا على فعول رُيِيٌّ فتقلبها ياء، كما قلبوها في أَيِمَّة ياء لمَّا تحركت بالكسر؛ ألا ترى أنّك إذا قلبتها في ذئب وبئرٍ ياء للكسرة التي قبلها، فكذلك تقلبها ياء في أيمَّة للكسرة التي عليها. وقال أبو زيد في جمع رأي أرْآء ورِئيّ بتحقيق الهمز فيهما وأنشد غيره:

ولا يـــشـــارك فـــي أرآئـــه أحـــداً

وقال الراعي في جمع نُؤْيٍ[١]:

وأنـــآء حـــيّ تـــحـــت عـــيـــن مـــطـــيـــرة عـظـام الـقـبـاب[٢] يـنـزلـون الـروابـيـا[٣]

وكذلك الهمزة في رأيت جائياً لم تقلبها كما تقلبها في تخفيف المِئر[٤] إذا قلت: مِيَر، وإن اتفق اللفظتان كما اتفق اللفظ في بريَّة وخطيّة، وإن كان برِيّة قلبها للإبدال غيرِ التخفيف، وقلب خطيّة للتخفيف، كما كان لفظها في رالٍ[٥] وباسٍ إذا خففت كلفظها في آدم، فكذلك قولك: رأيت جائياً وشائياً وسائياً ونائياً، لا يكون القلب فيه على حدّ ميرٍ وذيب. ولو كان كذلك لجعلتها بين بينَ إذا قلت مررت بجاء؛ كما أنّك لو قلت: مررت برجلٍ جئز[٦] لجعلتها بين بينَ، وجعلتها كذلك في موضع الرفع إذا قلت: هذا جاءٍ في قول سيبويه الذي زعم أنّه قول العرب، والخليل، وقلبتها ياء في قول أبي الحسن؛ فقلت: جائيٌ، فتحرّك الياء بالضمّ ولا تحذفها. فلمّا لم يكن على واحد من هذين الأمرين علمت أنّهم قلبوها قلباً. فلمّا لم يخفّفوا الهمزة في هذه المواضع التي أُلزمت القلب فيها لاجتماع الهمزتين، ولكن قلبوها قلباً، علمنا أن المخفّفة التخفيف القياسي في حكم المحقَّقة عندهم إذ رفضوا المخفَّفة التي بين بينَ في المواضع التي أرينا، مع المحقَّقة؛ كما رفضوا المحقَّقتين. فإذا رفضوها رَفْضها لم يجز أن يجتمعا؛ كما لم يجز

---

(١) النؤي: الحفير حول الخباء أو الخيمة يدفع عنها السيل يميناً وشمالاً ويبعده، والجمع أنآء (لسان العرب ١٥/ ٣٠١ مادة: نأي).

(٢) في لسان العرب ١٣/ ٣٠٥ (عين)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٣١٨: البيوت.

(٣) البيت من الطويل، وهو للراعي في ديوانه ص٢٧٩، ولسان العرب ١٣/ ٣٠٥ (عين)، وتاج العروس (عين)، والمعاني الكبير ص٤٠٩، والمذكر والمؤنث للأنباري ص١٩٤، وبلا نسبة في المخصص ٥/ ١٢٨، ١٦/ ١٨٥.

العين: مطر أيام لا يُقلِع ، وقيل: هو المطر يدوم خمسة أيام أو ستة أو أكثر لا يقلع (اللسان ١٣/ ٣٠٥).

(٤) المِئر: جمع المِئرة: الذَّحْلُ والعداوة. (لسان العرب ٥/ ١٥٨ مادة: مأر).

(٥) الرَّأل: ولد النعام، وخص بعضهم به الحولي. (لسان العرب ١١/ ٢٦١ مادة رأل).

(٦) الجأز: الغصص في الصدر، وجَئِز بالماء يجأز جأزاً إذا غصَّ به، فهو جَئِزٌ وجئيز، على ما يطرد عليه هذا النحو في لغة قوم. (لسان العرب ٥/ ٣١٦ مادة: جأز).

أن يجتمع المحقّقتان، وإذا لم يجز اجتماعهما مخفّفة الآخر منهما كما لم يجز اجتماعهما محقَّقتين في ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ لزم ألاّ يجمع بينهما، ولا سبيل إلى ترك الجمع بينهما إلاّ بأن تُحذف إحداهما أو تُقلب أو يُفصل بينهما بالحاجز الذي هو الألف.

فلما لم يجز الحذف في واحد منهما ولا القلب لأنَّه ليس من المواضع التي تقلب فيها الهمزة، ثبت وجوب الفصل بينهما بالألف، ووجب إلزام الفصل بينهما بها؛ إذ كان الجميع قد ألزموا الفصل بها بين الأمثال في قولهم: اخشَيْنانّ، مع أن هذه الأمثال قد جمعوا بينهن في ردَّد وشدّد وقضّض، وما أشبه ذلك.

فإذا ألْزَموا الفصل بها بين الأمثال التي لم يرفضوا الجمع بينها في نحو: ما ذكرنا فأن يُلزِموا الفصل بها بين ما رفضوا الجمع بينه من الهمزتين والهمزات أولى. وإذا كان كذلك ثبت أن أَوْلى هذه الوجوه وأصحَّها في مقاييس العربية الفصل بينهما بالألف. وإذا لزم الفصل ففَصلَ خَفَّف الثانية على لغة أهل الحجاز؛ كما خفَّفوها في نحو: هباءة وقراءة؛ ألا ترى أن الألف التي للفصل بمنزلة التي في هباءة، وأنَّهم خفَّفوا الهمزة المفتوحة بعدها؛ كما خفَّفوا المكسورة والمضمومة بعدها في نحو المسائل وهذا جزاء زيد؟ وما رواه أبو زيد وسيبويه والعباس بن الفضل[1] عن أبي عمروٍ من إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين المختلفة حركتاهما، نحو: آأنزل وآألقى، كإلحاقه إياها بين الهمزتين المختلفة حركتاهما؛ نحو: ﴿آأَنذَرْتَهُمْ﴾ أثبتُ في القياس من رواية من حَكَى عنه الفصل؛ ألا ترى أن هذه الألِف إنما فُصِل بها كراهةً لاجتماع الهمزتين، وأنّ الحركة الفاصلة بينهما، وهي حركة الهمزة الأولى سواء كان فتحة أو ضمة أو كسرة. فأمّا حركة الهمزة الثانية فبعد التقاء الهمزتين. فإذا كان كذلك فلا فصل بين ﴿أأنذرتهم﴾ و﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ﴾ [القمر: ٢٥] و﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] من طريق القياس.

وإذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط، وعضَد الضبطَ والثَّبَتَ القياسُ، وموافقةُ الأشباه، كان الأخذ بما جَمع هذين الوصفين أولى وأرجح. وما رُوِي عن أبي عمروٍ من قوله: ﴿آأنذرتهم﴾ إنَّما هو عندنا على الاستئناف[2] دون الدَرْج. ولو أدرج القراءة فقال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ لوجب في قياس قول أبي عمرو الذي حكاه عنه سيبويه أن يحذف الهمزة الأولى من ﴿أأنذَرْتَهُمْ﴾ لسكون ما قبلها، ويُلقي حركتها على

---

(١) هو عباس بن الفضل الأنصاري الواقفي (توفي ١٨٦هـ =٨٠٢م) أبو الفضل، قاض، من رجال الحديث من أهل البصرة. كان عالماً بالقرآن والشعر. ولي قضاء الموصل، في أيام الرشيد العباسي، ومات فيها له كتاب في «القراآت» كبير، والواقفي نسبة إلىٰ واقف، وهو بطن من الأوس.
الأعلام ٣/ ٢٦٤، وتهذيب التهذيب ٥/ ١٢٦.

(٢) الاستئناف: الابتداء.

الميم؛ فإذا فعل ذلك لزم أن يحذف الألف التي كانت مجتلبة للفصل، ويخفّف الثانية؛ كما كان خفّفها وقد فصَل بينها وبين الأولى بالألف، فيجعلها بين بينَ فيقول: ﴿**عليهم أأنذرتهم**﴾.

وكذلك قياس قوله في: ﴿**أإنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ**﴾ أن يقول: ﴿**قُل إنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ**﴾ [الأنعام: ١٩] ألا ترى أنّك لو حذفت النون الأولى من اخشَيْنانّ فقلت: اخشَينّ يا هذه أو اخشَيَنَّ يا هذا لحذفت الألف؛ لزوال ما أردت الفصل بها بين النونات؟

فإن قلت: فكيف يستقيم له أن يحذف حرفاً قد كان أثبته، فإنّ ذلك لا يمتنع فيما يلزم من حكم الوصل والوقف؛ ألا ترى أنّك إذا وصلت قوله ﴿**فَلْيُؤَدِّ الَّذي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ**﴾ قلت: ﴿**فليؤد الذيتُمِن أمانته**﴾؟ وإن شئت همزت فحذفت الياء من الذي وهمزةَ الوصل، وقلبت الواو التي كانت في قولك: أُوتمن ياء أو همزة فهذا أكثر في التغيّر مما ذكرت لك من حذف الألف المجتلَبة للفصل ولا خلاف في ذلك بين الناس، فكذلك حكم حذف الألف المجتلَبة للفصل بين النونات إذا وُصِلت الهمزة الأولى بما قبلها من الساكن.

بسم الله

قوله تبارك وتعالى: ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧].

قرؤوا كلهم رفعاً؛ إلاّ أنَّ المفضل الضبيّ روى عن عاصم ﴿**وعلى أبصارهم غِشَاوةً**﴾ بالنصب.

قال أبو علي: قالوا: ختم على كذا يختِم، قال تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤] وقال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [يس: ٦٥] والمصدر الخَتْم. وقالوا طَبَع عليه بمعنى ختم عليه. وقد قالوا: طبعه فعُدِّي بلا حرف. ولا يمتنع ذلك في القياس في ختم؛ قال:

كأنّ قُرادَيْ زَوْرِهِ طَبَعَتْهُما ... بِطِينٍ من الجَوْلان كُتّابُ أعجما[1]

---

(١) رواية البيت في لسان العرب ١٠/ ٤٠٣، ١٢/ ٣٨٦، ١٣/ ٣٤٩، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٣٢٨.

كأن قرادي صدره طبعتهما ... بطينٍ من الجولان كتّابُ أعجم

البيت من الطويل، وهو لملحة الجرمي في لسان العرب ١٠/ ٤٠٣ (بندك)، ١٢/ ٣٨٦ (عجم)، ولعدي بن الرقاع في ديوانه ص٩٨، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٤٧، ولعدي بن الرقاع، أو لملحة الجرمي في تاج العروس ٩/ ٢٦ (قرد)، ولسان العرب ٣/ ٣٤٩ (قرد)، ولابن ميادة في ديوانه ص٢٥٥، وأساس البلاغة (قرد)، وجمهرة اللغة ص٥٦٦ وفيه «أعجما» مكان «أعجم» وهذا خطأ. وبلا نسبة في المخصص ٢/ ٢٢، ١٤٨.

القرود: من الإبل: الذي لا ينفر عند التقريد، وقراد الثديين: حلمتاها، وأم القِردان: الموضع بين الثُّنّة=

وقد روي عن الحسن في قوله تعالى: ﴿مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٥، ٢٦]. أنَّه قالَ مَقْطعه مسك. وأظنُّ أبا عبيدة اعتبر ما روي عن الحسن في تفسير الآية؛ لأنَّه قال في وقوله: ﴿يُسقَون من رحيق مختوم﴾: له ختام، أي: عاقبة ختامِه مسك، أي: عاقبته، وأنشد لابن مقبل:

مما يُفتَّق في الحانوت ناطفُها ... بالفلفل الجَوْن والرمان مختوم[1]

فتأوَّل الختام على العاقبة ليس على الختم الذي هو الطبع. وهذا قول الحسن: مقطعه مسك.

ولا يستقيم أن يُتَأوّل المختوم في الآية في صفة الرحيق على معنى الختم الذي هو الطبع لقوله: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [محمد: ١٥] وقال: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الواقعة: ١٧، ١٨] وقال: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍۭ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٦، ٤٧] فقوله: ﴿بيضاءَ﴾ مثل قوله: ﴿قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٦] أي: قوارير كأنَّها في بياضها من فضة. فهذا على التشبيه لا على أن القوارير من فضة قال:

حَلْبانةٍ رَكْبانةٍ صَفُوفِ
تَخلِط بينَ وَبَر وصوفِ[2]

أي: كأن يديها في إسراعها في السير يدا خالطةٍ وبراً بصوف، فالمعنى على التشبيه وإن لم يُذكر حرفه.

= والحافر، ويقال للرجل: إنه لحسن قُرادي الصدر، قال أبو الهيثم: القرادان من الرجل أسفل الثندوة. يقال: إنهما منه لطيفان كأنهما في صدره أثر طين خاتم ختمه بعض كتّاب العجم، وخصهم لأنهم كانوا أهل دواوين وكتابه (اللسان ٣/ ٣٤٩ قرد).

(١) فتَّق الثوب: نقض خياطته حتىٰ فُصل بعضه عن بعض.
الحانوت: دُكّان الخمّار (مؤ) وتذكّر. و ـ: محل التجارة (ج) حوانيت. نطف الماء: سال قليلاً قليلاً.
الجَوْنُ: الأسود و ـ: الأبيض (ضدّ).

(٢) تمام الرجز:

أكرِمْ لِنا بناقةٍ ألوف ... حَلْبانةٍ ركبانةٍ ضفوفِ
تخلط بين وبرٍ وصوفِ

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٣٣٠ (حلب)، ٩/ ١٩٥ (صفف)، ١٩٩ (صوف)، ٢٠٦ (ضفف) والتنبيه والإيضاح ١/ ٦٩ وفيه «صفوف» مكان «ضفوف»، وتهذيب اللغة ٥/ ٨٤، وتاج العروس ٢/ ٣٠٧ (حلب)، ٢٤/ ٢٥ (ضفف)، ٥٦ (ضفف)، وجمهرة اللغة ص٢٨٤ ـ ٣٢٧.
حلبانة: ذات لبن، ركبانة: تصلح للركوب، صفوف: أي تصف أقداحاً من لبنها إذا حلبت لكثرة ذلك اللبن (اللسان ١/ ٣٣٠ حلب).

وقال:

فَهِنَّ إِضَاءٌ صافِياتُ الغَلائِلِ[١]

ومثل قوله تعالى: ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦] قوله تعالى: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥] المعنى فيها أنَّها في طِيب الرائحة وسطوعها، وأَرَجها كأَرَج المسك والكافور[٢].

فأمّا قوله: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٧] فإنَّه يدلّ على لذاذة المطعم؛ لأنّ الزنجبيل[٣] يَحْذِي[٤] اللسان. وزعموا: أنَّ ذلك من أجود الأوصاف للخمر عند العرب؛ قال الأعشى:

مُعَتَّقَةٌ قَهْوَةٌ مُزَّةٌ

ومثل تشبيهها بالزنجبيل في الآية للذاذة المطعم قوله:

كأن القَرَنْفُل والزنجبيـ ـل باتا بِفِيها وأَرْياً مَشُورا[٥]

---

(١) عجز بيت. صدره: عُلِينَ بكَدْيونٍ وأُشعرنَ كُرَّةً.
البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٤٧، وجمهرة اللغة ص١٢٦، ١٢٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ١٦٧، ولسان العرب ١/ ١٩٥ (وضأ)، ٥/ ١٣٧ (كرر)، ١١/ ٥٠٢ (غلل)، ١٣/ ٣٥٧ (كدن) ١٤/ ٣٨ (أضا)، والمعاني الكبير ص١٠٣٦، وتاج العروس ١/ ٤٨٩ (وضأ)، ١٤/ ٣٠ (كرر، غلل، كدن، أضا)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/ ٢٢، والمعاني الكبير ص١٠٣٣.
يجوز أن يكون أراد وضاءً أي حسان نقاء، فأبدل الهمزة من الواو المكسورة، الكديون: دُقاق السرقين أو التراب يخلط بالزيت فتُجلى به الدروع.
الكُرّة: البعر، وقيل: سِرقين وتراب يدق ثم تجلىٰ به الدروع، وقيل: البعر العَفِن تجلى به الدروع.

(٢) المسك: ضرب من الطيب. وهو مادة دهنية عطرة سمراء اللون يفرزها أيّل المسك. القطعة منه مسكة (ج) مِسَكٌ.
الكافور: شجر كبير من الفصيلة الغارية، ينبت في الهند والصين. تتخذ منه مادة عطرية بلورية الشكل يميل لونها إلىٰ البياض تُستعمل في الطب، وهو أصناف كثيرة (ج) كوافير.

(٣) الزنجبيل: جنس نباتات عشبية معمّرة من فصيلة الزنجبيليات أنواعه عديدة منها البرية والطبية والزراعية. و ـ: الخمر.

(٤) حذى اللبن اللسان والخل فاه يحذيه جذياً: قَرَصه، وحذا الشراب اللسان: قرصه. (اللسان ١٤/ ١٧٢: حذا)

(٥) البيت من المتقارب، وهو للأعشىٰ في ديوانه ص١٤٣، ولسان العرب ٤/ ٤٣٤ (شور) ١١/ ٣٠٣ (زنجبيل)، وتهذيب اللغة ١١/ ٢٦٠، ٤٠٤، وجمهرة اللغة ص١٢٦٣، وكتاب العين ٦/ ٢٨٠ والمخصص ٥/ ١٥، ١٤/ ٢٤١، وتاج العروس ١٢/ ٢٥٣ (شور)، (زنجبيل)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٣٥.
الأَزيُ: العسل.
شُرت العسل واشترته: اجتنيته وأخذته من موضعه.

فهذا يريد به طِيب الطعم؛ لذكره مع ما يُطْعَم، ويدلّ على أنّهم يقصدون ما يَحذي اللسان بالوصف بطيب الطعم قول ابن مقبل:

نـــاطـــفـــهـــا بـالـفُـلـفـل الـجَـوْن والـرّمـان مـخـتـوم[١]

فأمّا قوله تعالى: ﴿**ولكِنْ رسولَ الله وخاتِم النبيين**﴾ [الأحزاب: ٤٠] فخاتِم اسم فاعل من خَتَمهم أي صار آخِرهم. والأحسن أن تجعله اسم فاعل ماضٍ ليكون معرفة؛ لأن قبله معرفة، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه.

وقد يجوز أن يُنوى بالانفصال، وإن كان ذلك فيما مضى، على أن يحكى الحال التي كان عليها، وإن كانت القصّة فيما مضى؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] فحَكى ما كان. وروي أن الحسن قرأ: ﴿**وخاتَمَ النبيين**﴾ كأنّه جعل النبي ﷺ هو الذي خُتِم به. فأمّا قول الشاعر:

إذا فُـضَّـتْ خـواتِـمـهـا وفُـكَّـتْ[٢] يُـقـالُ لـهـا دَمُ الـوَدَجِ الـذبـيـحُ[٣]

فليس تخلو الخواتم من أحد أمرين، إما أن تكون جمع الخاتَم الملبوس، أو تكون جمع المصدر. فإن كان جمع الملبوس فقد حذف المضاف من الكلام، والتقدير: إذا فض ختم خواتمها، وأضيفت الخواتم إليها لِمَا كان من الختم عليها بها، ولحقت علامة التأنيث لأنّ القصد، وإن كان للختم في المعنى، فقد جرى في اللفظ على الخواتم، فلحقت العلامة لذلك.

وإن كان جمعَ المصدر فليس يخلو من أن يكون للختم أو للختام. فإن كان جمعاً للختام كان بمنزلة قولهم للجزاء الجوازي، قال الحطيئة[٤]:

---

(١) مرّ سابقاً.

(٢) في لسان العرب ٢/ ٤٣٨، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ١٢٠: وبجت.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٧٢، ولسان العرب ٢/ ٤٣٨ (ذبح)، وتاج العروس ٦/ ٣٦٩ (ذبح).
بجّ: شقّ. الوَدَجُ: عِرق في العنق ينتفخ عند الغضب، وهو عرق الأخدع الذي يقطعه الذابح فلا يبقىٰ معه حياة، وهما ودجان (ج) أوداج.

(٤) الحُطيئة (توفي نحو ٤٥هـ = نحو ٦٦٥م) جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو ملكية، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. كان هجاءاً عنيفاً، لم يكد يسلم من لسانه أحد. وهجا أمه وأباه ونفسه. وأكثر من هجاء الزبرقان بن بدر فشكاه إلىٰ عمر بن الخطاب، فسجنه عمر بالمدينة فاستعطفه بأبيات فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس.
الأعلام ٢/ ١١٨، وفوات الوفيات ١/ ٩٩، والأغاني طبعة الدار ٢/ ١٥٧، وشرح الشواهد ١٦٣، والشعر والشعراء ١١٠، وخزانة البغدادي ١/ ٤٠٩.

مـن يـفـعـل الـخـيـرَ لا يَـعـدَمْ جـوازيَـه[١] لا يـذهـب الـعـرفُ بـيـنَ الـلّـهِ والـنـاس[٢]

وقالوا في جمع اليُعار: اليواعر قال:

لَـهَـا بـيـنَ جَـرْس الـراعِـيَـيـن يَـواعِـرُ[٣]

وفي جمع الدخان: الدواخن؛ فكذلك تكون الخواتم إذا كان جمع الختام. وإن كان جمع خَتْم فقد قالوا: حُرَّة وحرائِر، وكَنَّة[٤] وكَنَائِن. وقالوا: مَشَابه في جمع شَبَه، وملامح في جمع لَمْحة. فَجَمْع ختم على خواتم أسهل؛ لأن فواعل إنما هو جمع فاعل، وفاعل قد جاء في المصادر؛ مثل العاقبة والعافية وما بليت به بالة، والفالج، وفي حروف أخر.

فإن كان الخواتم جمع المصدر كان الكلام على ظاهره، وكان المفضوض هو الخواتم أنفسَها؛ من حيث كان جمع خَتْم، لا المضاف المحذوف.

فأمَّا قوله:

يـقـال لـهـا دمُ الـوَدجِ الـذبـيـحُ[٥]

فوَصفَ الدم بالذبيح، فليس يريد بالذبيح المذبوح الذي تُفرَى أوداجه ويُنهر دمه، وإنما أراد بالذبيح: المذبوح، أي المشقوق، كما قال:

نـام الـخَـلـيُّ وبِـتُّ الـلـيـلَ مـشـتـجِـراً كـأنّ عـيـنـيَّ فـيـهـا الـصَّـابُ مـذبـوحُ[٦]

أي: مشقوق.

---

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٧٣: مَنْ يفعل الحسنات الله يشكرها.

(٢) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص١٠٩، والخصائص ٢/ ٤٨٩، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٧، وتاج العروس (الفاء).

(٣) اليواعر: (ج)اليُعار: صوت الغنم، وقيل: صوت المعزى، وقيل: هو الشديد من أصوات الشاء (لسان العرب ٥/ ٣٠١ مادة: يعر).

(٤) الكَنَّةُ: امرأة الابن أو الأخ، والجمع كنائن (لسان العرب ١٣/ ٣٦٢ مادة: كنن).

(٥) مرَّ سابقاً.

(٦) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٢٠، ولسان العرب ١/ ٥٣٧ (صوب)، ٤/ ٣٩٧ (شجر)، ٩/ ٤٥ (حرف)، والتنبيه والإيضاح ١/ ١٠٦، وتاج العروس ١٢/ ١٤٢ (شجر)، ومجمل اللغة ٣/ ٢٥٤، وتهذيب اللغة ٤/ ٤٧١، ٤٧٤، وأساس البلاغة (ذبح)، وللهذلي في تاج العروس ٣/ ٢١٦ (صوب)، وبلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٤٤٠ (ذبح)، ومقاييس اللغة ٣/ ٢٤٧، ٣٢٧، وديوان الأدب ٢/ ٤٠٢، وتاج العروس ٦/ ٣٦٧ (ذبح).

الشَّجْر: مفرج الفم، وقيل: مؤخره، وقيل: هو ما انفتح من منطبق الفم والمشتجر: الذي يضع يده تحت حنكه مذكّراً لشدة همه، مذبوح: مشقوق الصَّاب: شجر مُرّ، واحدته صابة، وقيل: هو عُصارة الصبر.

وكذلك قول الآخر:

فارَةَ مُسْكٍ ذُبحت في سُكّ[١]

أي: شُقَّت وقالوا: أخذه الذُّباح، وهو ـ فيما زعموا. تشقّق يكون في أظفار الأحداث أو أصابعهم. فالذبح: الشقّ. وقيل لما يُذكي الذبيحةَ: ذَبح؛ لأنّه ضرب من الشقّ؛ فقالوا: ذُبحت الشاة. وذُبحت البقرة. وقالوا في الإبل: نُحِرَتْ؛ لمّا كانت توجأ في نحورها. فوصف الدم بأنّه ذبيح، والمعنى أن الدم مذبوح له، كما أن قوله: ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨] معناه: مكذوب فيه، وليل نائم أي: يُنام فيه؛ وكذلك نهار صائم. فأمّا قول الفرزدق:

فَبِتُّ بِجانِبَيّ مُصَرّعات وبِتُّ أفُضّ أغلاقَ الخِتام[٢]

فكأنه من المقلوب، أي: أفض ختام الأغلاق، ألا ترى أنَّ الأغلاق والأقفال المختوم عليها إنَّما يُفَضّ الختم الذي عليها، والفضّ إنَّما هو تفريق أجزاء الختم، وتفريق غيره، وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧] أي يتفرقوا فيبقى رسول الله ﷺ بلا أنصار ولا أتباع.

والختام في بيت الفرزدق لا يخلو من أن يكون واحداً أو جمعاً. فأمّا الذي في الآية فقد تأوله أبو عبيدة على أنه واحد.

فإن قلت: إنه في البيت جمع ختم، لأن لكل غَلَق ختماً فجمع الختم، فهو قول، لأن المصادر قد تجمع؛ كقوله:

هَلْ من حُلومٍ لأقوام فَتُنْذِرَهُم[٣]

---

(١) تمام الرجز:

يا حبّذا جارية من عكّ تُعقِدُ المِرط على مِدَكّ
شبه كثيب الرمل غير زكّ كأنّ بين فكّها والفكّ
فأرة مسك ذُبحت في سُكّ.

الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في لسان العرب ٢/ ٤٣٨ (ذبح)، ١٠/ ٤٣٦ (زكك)، وخزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٦٩، وتاج العروس ٦/ ٣٦٧ (ذبح)، (دكك)، (زكك)، وأساس البلاغة (ذبح)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١، وأسرار العربية ص٤٧، وجمهرة اللغة ص١٣٥، وشرح المفصل ٤/ ١٣٨، ٨/ ٩١، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٣٤، وتهذيب اللغة ٤/ ٤٧٣ ٩/ ٤٥٩، والمخصص ١١/ ٢٠٠، ١٣/ ٣٩، وديوان الأدب ٢/ ١٩٤، وتاج العروس (ركك)، (سكك) (فكك).
فارة المسك: وعاؤه. السُّكّ: ضرب من الطيب يُركّب من مسك ورامك، عربي. (اللسان ١٠/ ٤٤٢ مادة: سكك).

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ص٨٣٦ (طبعة الصاوي)، ولسان العرب ١٠/ ٢٩١ (غلق)١٢/ ١٦٤ (ختم)، وأساس البلاغة (ف)، وتاج العروس (غلق).

(٣) صدر بيت. عجزه: ما جرّب الناس من عضّي وتضريسي. =

وتقول إن الختام الذي تأوله أبو عبيدة على أنه مفرد إنَّما هو في خاتمة الشيء الذي هو آخره وخلاف فاتحته، والختم الذي يعني به الطبع معنى غيره، فليس يلزم إذا أفرد ذاك أن يفرد هذا أيضاً. وقال الأعشى:

وتُـتـرك أَمـوال عـلـيـهـا الـخَـواتِـم[1]

هو على ضربين يجوز أن يكون عليها نقش الخواتم فحذف، ويمكن أن يكون جمع ختماً على الخواتم، كما جمع الهجر على الهواجر وقال:

مُـقـيـم عـلـى قـول الـخَـنـا والـهـواجـر[2]

وأما الغِشاوة فلم أسمع منه فعلاً مصرَّفاً بالواو، فإذا لم نعلم منه ذلك وكان معناها معنى ما اللام منه الياء من غشي يغشى بدلالة قولهم: الغِشْيان. ومعناه ما غطَّى الشيء وعلاه فغمره وستره، كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] و﴿وَإِذْ يُغَشَّاكُمُ النُّعَاسَ﴾ [الأنفال: ١١] و﴿وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧] و﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٣، ٥٤]. وقال الأعشى:

وولَّـى عُـمَـيـرٌ وهـو كـابٍ كـأَنَّـمـا يَـطـلَّـى بِـوَرْسٍ أو يُـغـشَّـى بِـعِـظْـلِـمِ[3]

= البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص١٢٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٠٨ ـ ٥٥٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٨، ولسان العرب ١٢/ ١٤٦ (حلم)، وتاج العروس (حلم).

الحلوم: جمع الحلم: الأناة والعقل.

(١) عجز بيت. صدره: يَقُلن حرامٌ ما أُحلَّ بربِّنا.

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص١٢٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٨١، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٩٠، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٦، ٧٦٩، وشرح المفصل ١٠/ ٢٩.

(٢) عجز بيت. ورواية البيت بتمامه في لسان العرب ٥/ ٢٥٤، ١٥/ ٢٥٧، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية:

وإنـك يـا عـام بـنَ فـارس قُـرزُلٍ مُـعـيـدٌ عـلـى قـيـلِ الـخـنـا والـهـواجـر

البيت من الطويل، وهو لسلمة بن الخرشب في لسان العرب ٥/ ٢٥٤ (هجر)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٢٥٧ (لقا)، والمحتسب ١/ ٥٧.

قُرزل: اسم فرس للطفيل. والمعيد: الذي يعاود الشيء مرة بعد مرة. وكان عثمان بن جني يذهب إلى أن الهواجر جمع هُجْر كما ذكر غيره، ويرى أنه من الجموع الشاذة كأنّ واحدها هاجرة كما قالوا في جمع حاجة حوائج، كأنّ واحدها حائجة، قال: والصحيح في هواجر أنها جمع هاجرة بمعنى الهُجْر ويكون من المصادر التي جاءت على فاعلة مثل العاقبة والكاذبة والعافية. (لسان العرب ٥/ ٢٥٤).

(٣) رواية البيت في لسان العرب ٧/ ١٥، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٤٠٧:

وولَّـى عُـمـيـر وهـو كـأَبّ كـأنـه يُـطـلَّـى بـحُـصٍّ، أو يُـغـشَّـى بـعـظْـلِـم

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص١٧٧، ولسان العرب ٧/ ١٥ (حصص)، وتهذيب اللغة ٣/ ٤٠٠، وتاج العروس ١٧/ ٥٢١ (حصص). =

فالغِشاوة من الغِشْيان كالجِبَاوة من جَبَيت في أنَّ الواو كأنَّها بدل من الياء، إذ لم يصرَّف منه فعل، كما لم يصرَّف من الجباوة.

قال سيبويه قالوا: غشيته غِشْياناً كالحِرْمان. وإن شئت قلت: إن غَشِي يغشى مثل رضي يرضى، ولام الكلمة الواو بدلالة غشاوة وغَشوة. ويكون الغِشيان كعليّان ودنياً ونحوه ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ [البقرة: ٧] في المعنى مثل: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ [البقرة: ١٨] وكذلك قوله تعالى: ﴿صُمُّۢ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ [الأنعام: ٣٩] لأنَّ وصف البصر بالكون في الظلمات بمنزلة الوصف بالعَمى. وكذلك، وصفه بكون الغشاوة عليه؛ لأنَّه في هذه الأحوال كلِّها لا يصحّ به إبصار. فقوله: في الظلمات متعلق بمحذوف.

وروي لنا عن الكسائي: غِشَاوة وغَشَاوة وغُشاوة، وعن غيره.

ويذهب قوم من المتأوِّلين إلى أنَّ معنى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧] ختم عليها بأن طَبَع عليها ووَسَمها سِمَة تدل على أن فيها الكفر، ليعرفهم من يشاهدهم من الملائكة بهذه السمة، ويَفْرُقوا بينهم وبين المؤمنين الذين في قلوبهم الشَّرْح والطمَأْنينة اللذان وصُفوا بهما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ﴾ [الزمر: ٢٢]. وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرعد: ٢٨].

والختم والطبع واحد، وهما سِمة وعلامة في قلب المطبوع على قلبه. وكما ختم على قلب الكافر وطَبع فوسم بسمة تعرف بها الملائكة كفره كذلك وسَمَ قلوب المؤمنين بِسمات تعرفهم الملائكة بها كما عرفوا بها الكافر. ومن ثمَّ قال بعض المتأوّلين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨] أي: لم نَسِم قلبه بما نَسِم به قلوب الذاكرين لله، لأنَّ الله تعالى وسم قلوب الذاكرين بسمات تُبيّن لمن شاهدها من الملائكة أنَّهم مؤمنون؛ كما قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] أي علامته؛ فإذا لم يَسِمهم بهذه السِّمة فقد أغفلهم.

ومثل ما تأولوا في هذه من أنَّه علامة يُعرف بها الكافر من المؤمن مناولة الكتاب باليمين وبالشِّمال، في أنَّ المناولة باليمين علامة أن المناوَل باليمين من أهل الجنة، والمناوَل بالشِّمال من أهل النار. وقوله: ﴿بَل طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾ [النساء: ١٥٥] يحتمل أمرين أي طَبع عليها وختم جزاءً للكفر وعقوبة عليه؛ كقوله:

= الوَرْسُ: نبات يُستعمل لتلوين الملابس الحريرية، لاحتوائه على مادة حمراء وعلى راتينج الحُصُّ: بمعنى الورس ويقال: هو الزعفران. العِظْلِم: عُصارة بعض الشجر، وقيل: عصارة شجر لونه كالنِّيل أخضر إلى الكدرة.

نـزائـع مـقـذوفـاً عـلـى سـرواتـهـا بـمـا لـم تـخـالـسـهـا الـغـزاة وتُـرْكـب[١]

وكقولهم: «بما لا أُخشَّى بالذئب»[٢] فيمكن أن يكون قوله: بل طبع الله عليها بكفرهم، أي طبع عليها بعلامة كفرهم؛ كما تقول: طَبع عليه بالطين، وختم عليه بالشمع.

ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] وصفاً للذي ذُمَّ بهذا الكلام بأن قلبه ضاق عن قبول الحكمة والإسلام والاستدلال على توحيد الله تعالى وقبول شرائع أنبيائه عليهم السلام فلم ينشرح له ولم يتَّسع لقبوله؛ فهو خلاف مَن ذكر في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] ومثله: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] ومن ذلك قوله: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨] إنَّما هو جمع أغلف، أي في غلاف كقوله: ﴿قلوبنا في أكنة﴾، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الأعراف: ١٧٩] ويقوِّي ذلك أن المطبوع على قلبه وُصف بقلة الفهم بما يسمع من أجل الطبْع، فقال: ﴿بَل طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] وقال: ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨٧].

ومما يبيّن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ [الأنعام: ٤٦] فعُدِل الختمُ على القلوب بأخذه السمعَ والبصرَ، فدلّ على أنّ الختم على القلب هو أن يصير على وصفٍ لا يُنتفع به فيما يُحتاج فيه إليه، كما لا يُنتفع بالسمع والبصر مع أخذهما، وإنّما يكون ضِيقه بألاّ يتّسع لما يُحتاج إليه من النظر والاستدلال الفاصل بين الحقّ والباطل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فهذا كلام كالمَثل، أي: من يستحقّ الإضلال عن الثواب يجعل صدره ضيّقاً في نهاية الضِيق لما كان القلب محلاً للعلوم والاعتقادات بدلالة قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] [فوصفه] بالضيق وأنّه على خلاف الشرح والانفساح دلّ أنّه لا يعي علماً ولا يستدلّ

---

(١) النزائع من الخيل: التي نزعت إلىٰ أعراقٍ واحدتها نزيعة، وقيل: التي انتزعت من أيدي الغرباء، وفي التهذيب: من أيدي قوم آخرين، وجُلبت إلىٰ غير بلادها. (اللسان ٨/ ٣٥٠) المقذف: الذي رُمي باللحم رمياً فصار أغلب (اللسان ٩/ ٢٧٧).

(٢) مثل عربي ويُروىٰ «لقد كنت وما أخشّى بالذئب، فاليوم قد قيل الذئب الذئب». أصله أن الرجل يطول عمره فينحرف إلىٰ أن يُخوّف بمجيء الذئب (مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٨٠).

على ما أريد له ودُعِي إليه؛ كما وُصف الجبان بأنّه لا قلب له، لمّا أريد به المبالغة في وصفه بالجُبن؛ لأنَّ الشجاعة محلها القلب، فإذا لم يكن القلب الذي يكون محلّ الشجاعة لو كانت فألاّ تكون الشجاعة أولى.

ومن ثَمَّ قالوا في النعامة: جؤجؤه[١] هواء، أي ذو هواء، فهو فارغ من القلب، فهذا كما وصفوها بالشُّراد لجبنها فقال:

وأشرَد بالوَقيط[٢] من النَّعامِ

وقال:

أَسَدٌ عليَّ وفي الحروبِ نَعَامَةٌ ... رَبداءُ تَجْفَلُ من صفيرِ الصافرِ[٣]

وقال:

فالهَيْبِيتُ لا فؤادَ لهُ ... والثَّبيتُ ثَبْتُه فَهَمُهْ[٤]

وأنشد أبو زيد:

لقد أَعْجَبتُموني من جُسُومٍ ... وأسلِحَةٍ ولكنْ لا فُؤادا

وقال:

حار بنَ كعبٍ ألا أحلام تزْجُرُكم ... عنّا وأنتم من الجُوْفِ الجَماخِير[٥]

---

(١) الجُؤجؤ: الصدر، والجمع الجآجىء (لسان العرب ١/ ٤٢ مادة: جأجأ).

(٢) الوقيط: كالردهة في الجبل يَستنقع فيه الماء تتخذ فيها حياض تحبس الماء للمارّة، واسم ذلك الموضع أجمع وقْط. (لسان العرب ٧/ ٤٣٣ مادة: وقط). جربما يشير بذلك إلىٰ البيت القائل:

وهم تركوك أسلح من حُبارىٰ ... رأت صقراً، وأشرد من نعام

البيت من الوافر، وهو لأوس بن غلفاء في لسان العرب ٩/ ٣١٩ (لفف)، ١٢/ ٥٤٧ (لقم) والأصمعيات ص٢٣٣، ولدجاجة بن عتر في جمهرة اللغة ص٨٨٦، وبلا نسبة في تاج العروس ١٠/ ٥١١ (حبر).

(٣) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٥١٣:

أسدٌ عليّ وفي الحروب نعامةٌ ... فتخاءُ تفرقُ من صفير الصافر

البيت من الكامل، وهو لرجل من الخوارج في جمهرة اللغة ص٩٢٣، ولعمران بن حطان في الأغاني ١٨/ ١٢٢ الربدة: الغبرة أو لونٌ بينها وبين السواد. الفتخاء: العُقاب اللينة الجناحين.

(٤) البيت من المديد، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص٨٦، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٤٠، ومقاييس اللغة ١/ ٣٩٩، ٦/ ٢٨، ومجمل اللغة ٤/ ٤٦٢، وتاج العروس ٤/ ٤٧٣ (ثبت)، وديوان الأدب ١/ ٤٠٠، ٢٧٢، وبلا نسبة في المخصص ٣/ ٤٤. وفي اللسان ٢/ ١٠٢ (هبت).

الهبيت: الجبان الذاهب العقل. الثبيت: الثابت العقل أو الفارس الشجاع

(٥) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٧٨، وخزانة الأدب ٤/ ٧٢، ٧٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٠، والكتاب ٢/ ٧٣، وبلا نسبة في لسان العرب ٩/ ٣٥ (جوف)، والمقتضب ٤/ ٢٣٣.

رجل أجوف: واسع الجوف. الجمخور: الواسع الجوف.

وأنشد أبو زيد:

ولا وقَـافَـةٍ والـخـيـل تَـرْدِي ولا خـالٍ كـأنـبـوبِ الـيَـراع

وقال الراعي:

وغـدَوا بـصـكـهـم وأحـدبَ أسـأرت مـنـه الـسـيـاطُ يـراعـةً إجـفـيـلا[1]

فكما وُصِف الجبان بأنَّه لا قلب له، وأنَّه مجوَّفٌ وأنَّه يراعة؛ لأنَّه إذا كان كذلك بَعُدَ من الشجاعة، ومن الفهم لعدمه القلب، كذلك وصف مَن بَعُد عن قبول الإسلام بعد الدعاء إليه وإقامة الحجّة عليه بأنَّه مطبوع على قلبه، وضيّق صدره، وقلبُه في كنان[2]، وفي غِلاف.

قال أبو زيد: قالوا: رجل مفؤود للجبان، وخلافُ ما ذكره أبو زيد: رجل مُشيَّع للشجاع. فهذا إمَّا أن يكون أريد: يُشيّع قلبُه، أي؛ ليس بمصاب في فؤاده، وإمَّا أن يكون معه من نفسه شِيعة يثبّتونه.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فالمعنى: أن هذا الضيّق الصدرِ عن الإسلام نهايةَ الضيق إذا دُعي إلى الإسلام، من ضيق صدره منه ونفوره عنه، وعن استماع الحكمة، كأنَّه يراد على ما لا يقدر عليه من مصْعَدٍ في السماءِ، أو حَمْل على ما يشبهه من الامتناع.

ورُوي عن ابن مسعود[3] أنَّه سأل رسول الله ﷺ: «هل ينشرح الصدر؟ قال: نعم، يدخل القلبَ النورُ. فقال ابن مسعود: وهل لذلك علامة؟ قال: نعم. التجافي عن دار الغرور، والإنابة إلى دار الخلود، والاستعداد للموت قبل

---

(١) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص٢٣٧، ولسان العرب ٨/ ٤١٣ (يرع) ١١/ ١١٤ (جفل)، ومقاييس اللغة ١/ ٢٢٦، ٢/ ٨٨، ٤/ ٤٦٥، وتاج العروس ٢٢/ ٤٢٧ (يرع، جفل) وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٧٧، وراجع المزيد من مصادر البيت في ديوانه ص٢٣٧.
الصك: الكتاب يُكتب في المعاملات. الأحدب: المصاب بالحدب وهو نتوء في الظهر أو تقوّس في العمود الفقري إلى الخلف. السياط: (ج) السوط: ما يُضرب به من جلد مضفور ونحوه. اليراع: من لا رأي له ولا عقل. و ـ: الجبان. أجفل: هرب وذهب في الأرض.

(٢) الكِنان: العطاء، أو كل شيء يقي شيئاً ويستره (ج) أكنة.

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي (توفي ٣٢هـ = ٦٥٣م) أبو عبد الرحمن صحابي من أكابرهم، فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله ﷺ وهو من أهل مكة، ومن السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة، وكان خادم رسول الله الأمين وصاحب سره، ورفيقه في حله وترحاله وغزواته. ولي بعد وفاة النبي ﷺ بيت مال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان فتوفي فيها عن نحو ستين عاماً. له ٨٤٨ حديثاً.
الأعلام ٤/ ١٣٧، والإصابة ت٤٩٥٥، وغاية النهاية ١/ ٤٥٨، والبدء والتاريخ ٥/ ٩٧، وصفة الصفوة ١/ ١٥٤، وحليه ١/ ١٢٤.

الموت»[١]. فقول رسول الله ﷺ لابن مسعود: يدخله النور كما في الآية من قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [الزمر: ٢٢].

وقد رُوي عن سعيد بن جُبير[٢] عن ابن عباس[٣] في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل نوره الذي أعطاه المؤمن كمشكاة، والمشكاة كَوَّة فيها مصباح. وقوله: ﴿نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] قال: مَثَل قلب المؤمن نور على نور يشرح صدره للإسلام.

وقال أبو الحسن: ﴿خَتَمَ اللَّهُ على قُلُوبِهِم﴾ لأنَّ ذلك كان لعصيانهم الله تعالى، فجاز ذلك اللَّفظ؛ كما يقال: أهلكَته فلانَةُ إذا أعجب بها وهي لا تفعل به شيئاً؛ لأنَّه هلك في اتّباعها، أو يكون خَتَمَ: حَكَم أنَّها مختوم عليها. وكذلك ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] على ذا التفسير والله أعلم.

الإعراب

حجَّة من رفع فقال: وعلى أبصارهم غِشاوةٌ: أنَّه رأى الغشاوة لم تُحمل على ﴿ختم﴾ ألا ترى أنّه قد جاء في الأخرى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣] فكما لم تحْمل في هذه على ﴿خَتَم﴾ كذلك لا تحمل في هذه التي في مسألتنا. فإذا لم يحملها على ﴿ختم﴾ قطعها عنه، وإذا قطعها عن ﴿ختم﴾ كانت مرفوعة إمَّا بالظرف؛ وإمَّا بالابتداء.

وأمّا إذا نصب فلا يخلو في نصبها من أن يحملها على ﴿ختم﴾ هذا الظاهر، أو على فِعل آخر غيره. فإن قال: أحملها على الظاهر كأني قلت: وختم على قلبه

---

(١) أخرجه الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٩/ ٣٢٧، ٣٢٨، ١٠/ ٢٥٥)، والسيوطي في (الدر المنثور ٣/ ٤٤، ٥/ ٣٢٥)، وابن كثير في (التفسير ٣/ ٣٢٨)، والقرطبي في (التفسير ٢/ ١٠٤، ٧/ ٨١).

(٢) هو سعيد بن جبير الأسدي (٤٥ ـ ٩٥هـ = ٦٦٥ ـ ٧١٤م) بالولاء الكوفي، أبو عبد الله، تابعي كان أعلمهم علىٰ الإطلاق، وهو حبشي الأصل، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، ولما خرج عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث علىٰ عبد الملك بن مروان، كان معه سعيد إلى أن قتل عبد الرحمن، فذهب سعيد إلىٰ مكة فقبض عليه وإليها خالد القسري وأرسله إلىٰ الحجاج، فقتله بواسط.
الأعلام ٣/ ٩٣، ووفيات الأعيان ١/ ٢٠٤، وطبقات ابن سعد ٦/ ١٧٨، وتهذيب التهذيب ٤/ ١١ وحلية ٤/ ٢٧٢.

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي (٣ق هـ ـ ٦٨هـ = ٦١٩ ـ ٦٨٧م) أبو العباس حبر الأمة، الصحابي الجليل. ولد بمكة. ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله ﷺ وروىٰ عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع عليّ الجمل وصفين، وكفّ بصره في آخر عمره، فسكن الطائف، وتوفي بها. له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً.
الأعلام ٤/ ٩٥، والإصابة ت٤٧٧٢، وصفة الصفوة ١/ ٣١٤، وحلية ١/ ٣١٤، وذيل المذيل ٢١.

غشاوة، أي بغشاوة، فلمّا حَذَف الحرف وَصَل الفعل، ومعنى: ختم عليه بغشاوة مثل: جعل على بصره غشاوة؛ ألا ترى أنّه إذا ختمها بالغِشاوة فقد جعلها فيها. واستدلّ على جواز حمل غشاوة على ﴿ختم﴾ هذا الظاهر؛ بقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨] فقال: طبع في المعنى كختم، وقد حمِلت الأبصار على ﴿طبع﴾ فكذلك تحمل على ختم.

قيل: لا يحسن ذلك؛ لأنّك تفصل بي حرف العطف والمعطوف به؛ وهذا عندنا إنّما يجوز في الشعر، ولا يختلفون أنَّ ذلك في المعطوف على المجرور قبيح، والمنصوبُ والمرفوع بمنزلته في القياس؛ ألا ترى أنَّ حرف العطف في المجرور ليس هو الجارّ، إنّما هو يُشرِك فيه، وكذلك في المرفوع والمنصوب ليس هو الرافع ولا الناصب، إنّما يُشرِك فيهما. فإنّما قبح الفصل فيهما لأنَّ ما يقوم مقامهما لا يُتّسع فيه الاتساع الّذي في الأصل؛ ألا ترى أنّهم لم يتّسعوا في إنَّ وأخواتها اتّساعهم في الفعل، ولم يُتّسع في الظروف. ولا في الأسماء المسمَّى بها الأفعال اتّساعهم في الفعل، ولا في الصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين اتّساعهم في أسماء الفاعلين، ولا في عشرين اتّساعهم في ضاربين وحَسَنين؛ فكذلك لا يُتّسع في حرف العطف الذي يُشرِك فيما يُعطف عليه اتّساعهم في نفس المعطوف عليه.

وقد ذهب إلى التسوية بين الجارّ وبين الناصب والرافع في العطف الكسائيّ والفراء. وقد جاء هذا الفصل في الشعر؛ أنشد أبو زيد:

أَتَعْرِفُ أم لا رسْمَ دارٍ مُعَطَّلاَ ... من العام تغشاهُ ومن عام أوَّلا
قِطارٌ وتاراتٍ خَرِيقٌ كأنَّها ... مُضِلَّةُ بوٍّ في رَعِيلٍ تَعَجَّلا[1]

وقال:

.... وآونةً أُثالا[2]

---

(١) البيتان من الطويل، وهما للقحيف العقيلي في خزانة الأدب ٥/ ١٣١، ولسان العرب ١١/ ٢٨٧ (رعل) ونوادر أبي زيد ص٢٠٨، وتاج العروس (رعل).

القِطار: (ج) القطر: المطر. الخريق: من أسماء الريح الباردة الشديدة الهبوب كأنها خُرقت. البَوُّ: ولد الناقة. الرعيل: اسم قطعة متقدمة من خيل وجراد وطير ورجال. ونجوم وإبل وغير ذلك.

(٢) من البيت القائل:

أبو حنشٍ يُؤرِّقنا وطلقٌ ... وعمّارٌ وآونةً أُثالا

البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه ص١٢٩، والحماسة البصرية ١/ ٢٦٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٧، والكتاب ٢/ ٢٧٠، ولسان العرب ٦/ ٢٨٩ (حنش)، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢١، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤٠، والإنصاف ١/ ٣٥٤، وتخليص الشواهد ص٤٥٥، والخصائص ٢/ ٣٧٨، وشرح الأشموني ١/ ١٦٣، وشرح ابن عقيل ص٢٢٣. أبو حنش: كنية رجل.

فإن قال: لا أعطفه على هذا الفعل الظاهر الّذي هو ﴿ختم﴾ ولكني أحمله على فعل أضمره، فأضمر: وجعل، ويكون بمنزلة الظاهر لدلالة ما تقدَّم عليه فإن هذا أيضاً ليس بالسهل ألا ترى أن مثل:

مـتـقـلـداً سـيـفـاً ورمـحـاً[١]

و:

شَـرّاب ألـبـانٍ وتـمـرٍ وأَقِـطْ[٢]

و:

عـلـفْـتُـهـا تِـبْـنـاً ومـاءً بـارداً

لا تكاد تجده في حال سعة واختيار فإذا كان النَّصب تعترض فيه هذه الأشياء فلا نظر في أن الرفع أحسن والقراءة به أولى، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة.

بسم الله

اختلفوا في ضم الياء وفتحها وإدخالِ الألف في قوله جلّ وعزّ: ﴿يُخَدِعُونَ﴾ [البقرة: ٩]. فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو ﴿**يُخَادِعُون**. . . **وما يُخَادِعُون**﴾ بالألِفِ فيهما.

وقرأ عاصِمٌ وابنُ عامرٍ وحمزة والكسائيُّ ﴿**يُخَادِعُون**. . . **وما يَخدَعون**﴾ بفتح الياء بغير ألف.

قال أبو علي: قال أبو زيد: خَدَعتُ الرجلَ أخدعُه خِدْعاً، الخاءُ كسرٌ، وخديعةً. قال: وقالوا: «إنك لأَخْدَعُ من ضَبٍّ حرشتَه»[٣].

وقال أبو زيد أيضاً يقالُ: «لأنَا أخدعُ من ضَبٍّ حَرَشْتَه»، وقد حَرَش الرَّجل

---

(١) عجز بيت. صدره: يا ليت زوجك قد غدا.
البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٦/ ٢٣٨، وأمالي المرتضى ١/ ٥٤ والإنصاف ٢/ ٦١٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٣١، ٣/ ١٤٢، ٩/ ١٤٢، والخصائص ٢/ ٤٣١، وشرح شواهد الإيضاح ص١٨٢، وشرح المفصل ٢/ ٥٠، ولسان العرب ١/ ٤٢٢ (رغب)، ٢/ ٢٨٧ (زجج) ٢/ ٥٩٣ (مسح)، ٣/ ٣٦٧ (قلد)، ٨/ ٤٢ (جدع)، ٨/ ٥٧ (جمع)، ١٥/ ٣٥٩ (هدى)، والمقتضب ٢/ ٥١.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦١٣، ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ١١/ ٤٠٢ (طفل)، والمقتضب ٢/ ٥١ الأقط: لبن محمّض يُجفف ثم يُطبخ، أو يُطبخ به.

(٣) مَثَل عربي. قال أبو زيد: يقال: لهو أخبث من ضب حرشته، وذلك أن الضب ربما استروح فخدع فلم يُقدر عليه، وهذا عند الإحتراش، الأزهري: قال أبو عبيد ومن أمثالهم في مخاطبة العالم بالشيء من يريد تعليمه: أتُعلمني بضب أنا حرشته؟ (للتوسع انظر لسان العرب ٦/ ٢٨٠ مادة: حرش).

الضبَّ يحرُشُه حرشاً: إذا مَسحَ بيدهِ على فم جُحْره يتسمَّعُ الصوتَ، فربَّما أَقْبلَ وهو يُرَى أنَّ ذلك حيةٌ، وربَّما أروحَ ريحَ الإنسان، فخَدَع في جُحرِه يَخْدَع خَدْعاً: إذا رجع في الجحرِ فَذَهَب ولم يَخْرجْ.

وقال أحمد بنُ يحيى عن ابنِ الأعرابيِّ: الخادِعُ: الفاسِدُ من الطعامِ ومن كلِّ شيءٍ، وأنشَد:

أبيضُ اللَّونِ لذيذٌ طعمُهُ طيِّبُ الريقِ إذا الريقُ خَدَع[1]

خَدَعَ: فَسَدَ وتَغَيَّر.

وقالَ أبو عبيدةَ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] يَخدَعون، وأنشد أبو زيد:

وخادَعْتُ المنيَّةَ عَنْكَ سرًّا فلا جَزِعَ الأوانِ ولا رُوَاعَا[2]

وقال أبو عبيدة أيضاً: يخادِعونَ اللَّهَ والَّذين آمنوا فيما يُظْهِرون: مما يستخْفون خلافَه.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] إنما تقعُ الخديعةُ بهم والهَلَكةُ.

والعربُ تقول: خادعتُ فلاناً إذا كنتَ تخادِعه، وخدعتُه إذا ظفرتَ به.

قال بعضُ المتأولين أظنُّه الحسنَ قال: ﴿يخادعون الله﴾ وإن خادعوا نبيه لأن الله تعالى بعث نبيَّه بدينِه، فمن أطاعه فقد أطاع الله تعالى كما قال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] فعلى هذا من خادعه فقد خَادَع الله.

فقد ذهبَ هذا المتأوِّلُ إلى أن معنى يخادِعون اللَّهَ: يخادعون نبيَّه ﷺ وفي تأويله تقويةٌ لقولِ أبي عبيدة: يخادعون: يَخْدَعُون؛ ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢] فجاء المثالُ على يفعل.

ومثل قوله: ﴿يخادعون الله﴾ في إرادة مضاف محذوف على قول من ذكرناه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٧] التَّقدير يؤذون أولياء الله؛ لأنَّ

---

(١) البيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل في ديوانه ص٢٤، ولسان العرب ٨/ ٦٥ (خدع) ومجمل اللغة ٢/ ١٦٥، وتاج العروس ٢٠/ ٤٨٤ (خدع)، وشرح اختيارات المفضل ص٨٦٨، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١/ ١٥٩، ومقاييس اللغة ٢/ ١٦١، وديوان الأدب ٢/ ٢٠٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمنقذ بن عرفطة في تاج العروس ٢/ ٢٠ (أرب)، ومعجم البلدان ١/ ١٣٤ (إراب).

الأذى لا يصل إلى الله سبحانه كما أن الخِداع لا يجوز عليه، فهي مثل قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟﴾ [الأحزاب: ٥٨] وفيما أنشده أبو زيد دلالة على صحة تفسير أبي عبيدة أنَّ يخادِعون: يخدعون؛ ألا ترى أنَّ المنية لا يكون منها خداع كما لا يكون من الله ـ سبحانه ـ ولا من رسوله؟ فكذلك قوله: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] يكون على لفظ فاعَلَ وإن لم يكن الفعل إلا من واحد كما كان الأول كذلك. وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ وتشابهها أن يُجْرُوا على الثاني طلباً للتشاكل ما لا يصح في المعنى على الحقيقة، فأن يُلزم ذلك ويحافظ عليه فيما يصح في المعنى أجدر وأولى؛ وذلك نحو قوله:

أَلاَ لاَ يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا[1]

وفي التنزيل: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] والثاني قصاص وليس بعدوان، وكذلك: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وقوله: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩] ونحو ذلك. فأن يُلزم التشاكل في اللَّفظ مع صحة المعنى أولى.

ومما يؤكد ذلك قوله:

مِنَ العِينِ الحِيرِ[2]

وقول أمِّ تأبَّطَ شرا: ليس بِعُلْفُوفٍ تَلُفُّهُ هُوف[3].

وقد جاء هذا المثال للفاعل الواحد نحو: عاقبت اللِّص، وطارقت النعل، وعافاه الله.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص٧٨، ولسان العرب ٣/ ١٧٧ (رشد)، وأمالي المرتضى ١/ ٥٧، ٣٢٧، ٢٢/ ١٤٧، والبصائر والذخائر ٢/ ٨٢٩، وبهجة المجالس ٢/ ٦٢١، وجمهرة أشعار العرب ١/ ٤١٤، وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٧، وشرح ديوان امرىء القيس ص٣٢٧، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٠، وشرح القصائد السبع ص٤٢٦، وشرح القصائد العشر ص٣٦٦، وشرح المعلقات السبع ص١٧٨، وشرح المعلقات العشر ص٩٢، وعيون الأخبار ٢/ ٢١١، وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٦٤ (خدع)، والمخصص ٣/ ٨١، وأساس البلاغة (جهل).

(٢) تمام الرجز: عيناءُ حوراءُ من العينِ الحيز.
الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص٦٠٠، وشرح المفصل ٤/ ١١٤، ١٠/ ٧٩، ولسان العرب ٤/ ٢١٩ (حور)، والممتع في التصريف ٢/ ٤٥٦، والمنصف ١/ ٢٨٨، ونوادر أبي زيد ص٢٣٦، والمخصص ١/ ١٩٩، ٤/ ١٢٤.

(٣) الهوف من الرياح: كالهيف، وهي الباردة الهبوب، وفي الصحاح: الهوف الريح الحارة؛ ومنه قول أم تأبط شراً: واابناه! ليس بعلفوف تلفّه هوف حشيّ من صوف.
ورجل علفوف: جاف كثير اللحم والشعر. لسان العرب ٩/ ٢٥٧ (علف)، ٩/ ٣٥١ (هوف، هيف).

وحجة من قرأ: ﴿يَخْدَعون﴾ أن فاعَل هنا بمعنى فَعَل فيما فسره أهل اللُّغة، فإذا كانا جميعاً بمعنى، وكانَ فعَل أولى بفعل الواحد من فاعل من حيث كان أخص به، كان الأولى أليقَ بالموضع من فَاعل الَّذي هو في أكثر الأمر أن يكون لفاعِلَين إذ كانوا قد استعملوهما جميعاً، ولم يكن خادع بمنزلة عاقبت اللِّص الَّذي لم يستعمل فيه إلاَّ فاعَل ورُفض معه فَعَل.

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى في الآية الأخرى في صفة المنافقين أيضاً: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، فكما وقع الاتفاق هنا على فاعَل الجاري على فَعل كذلك يكون في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ﴾.

ولمن قرأ ﴿يُخَادِعُون﴾ وجه آخر، وهو أن ينزلَ ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخَدْع منزلة آخر يجازيه ذلك ويقاوضه إياه؛ فعلى هذا يكون الفعل كأنَّه من اثنين، فيلزم أن يقول: فاعَل، وهذا في كلامهم غير ضيق؛ ألا ترى الكميت أو غيره قال في ذكره حماراً أراد الورود:

تـذكَّـرَ مـن أَنَّـى ومـن أيـن شـربـه ... يـؤامـر نـفـسـيـه كـذي الـهـجـمـة الأبِـل[1]

فجعل ما يكون منه من ورود الماء أو ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين.

وعلى هذا قوله:

وهـل تُـطـيـق وَدَاعـاً أيُّـهـا الـرَّجُـلُ[2]

وقولهم: أنا أفعل كذا وكذا أيها الرجل.

وعلى هذا المذهب قرأ من قرأ: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فنزَّل نفسه ـ عند الخاطر الَّذي يخطر له عند نظره ـ منزلة مناظر له غيرِه.

وأنشد الطوسي عن ابن الأعرابي:

لـم تـدر مـا لاَ ولـسـتَ قـائِـلَـهـا ... عـمْـرَكَ مـا عـشـتَ آخـرَ الأبـد[3]

ولـم تـؤامـرْ نَـفْـسَـيْـكَ مُـمْـتَـرِيـاً ... فـيـهـا وفـي أُخـتـهـا ولـم تـكَـدِ[4]

وأنشد بعض البصريين لرجل من فزارة:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في ديوانه ٢/ ٩٧، وتاج العروس (أبل)، ولسان العرب ١١/ ٤ (أبل)، (وقد جعله مفهرس السان في قافية اللام المكسورة، وهذا خطأ).

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٦/ ٢٣٤ (نفس)، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٣٠٨.

(٤) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٦/ ٢٣٤ (نفس)، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٣٠٨.

يؤامر نفسيهِ وفي العيشِ فُسْحَةٌ أيستربعُ الذوبانَ أمْ لا يطُورُها[١]

قال: الذوبان: الأعداء.

وأنشد أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

وكنتَ كَذاتِ الطِّنْءِ لم تدر إذْ بغتْ تُؤامِرُ نفسَيْهَا أَتسْرِقُ أمْ تَزْني[٢]

فهذه في المعنى كقوله:

أنختُ قَلوصِي واكْتَلأتُ بِعَينها وآمرْتُ نفسِي أيَّ أمْرَيَّ أفعَلُ[٣]

إلاَّ أنَّ من ثنّى النفس، جعل ما يهجس في نفسه من الشيء وخلافه نفسين، ونزّل الهاجس منزلة من يخاطبه وينازله في ذلك، فكذلك يكون قوله: ﴿وما يُخَادِعُونَ﴾ على هذا.

بسم الله

قوله عزّ وجلّ: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠].

قرأ حمزةُ ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً﴾ بكسر الزَّاي. وكذلك شاء وجاء وطاب وخاف وضاق وضاقت، وفتح الزَّاي من: ﴿زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأحزاب: ١٠] وكسر الزَّاي من قوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟﴾ [الصف: ٥] وفتح الزَّاي في ﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف: ٥] وكسر الرَّاء من: ﴿بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤] وفتح الجيم من ﴿فَأَجَآءَهَا﴾ [مريم: ٢٣].

وكان ابن عامر يكسر من ذلك كلّه ثلاثة أحرف: (فزادهم، وشاء وجاء).

وكان نافِع يُشِمُّ الزَّاي من ﴿فزادهم﴾ الإضجاع في رواية خلف عن إسحاق وابن جماز وإسماعيل بن جعفر عنه، وكذلك أخوات (فزادهم) لا مفتوح ولا مكسور.

قال ابن سعدان عن إسحاق: كل ذلك بالفتح.

قال ابن سعدان. وكان إسحاق إذا لفظ «فزادَهم» كأنَّه يشير إلى الكسر قليلاً؛ فإذا قلت له: إنَّك تُشيرُ إلى الكسرِ، قال: لا، ويأبى إلا الفتح.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٦/ ٢٣٤ (نفس)، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٣٠٢، وتاج العروس ١٦/ ٥٧٣ (نفس).

(٢) الطِّنْءُ: التهمة (لسان العرب ١/ ١١٥ مادة: طنأ).

(٣) رواية البيت في لسان العرب ١/ ١٤٦، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٢٤٥:

أنختُ بعيري واكتلأت بعينه وآمرت نفسي أيّ أمريَّ أفعلُ

البيت من الطويل، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص٥٥، ولسان العرب ١/ ١٤٦ (كلأ)، وأساس البلاغة (كلأ)، وتاج العروس ١/ ٤٠٧ (كلأ)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٥/ ١٣٢. اكتلأ منه اكتلاءً: احترس منه.

وقال ابن جماز: كان نافع يُضجع من ذلك كلّه قوله: ﴿خَابَ﴾ [طه: ٦١].

حدَّثنا ابن مجاهد قال: أخبرني عبد الله بن أحمد[1] بن حنبل عن أبي موسى الهروي، عن عباس، عن خارجة، عن نافع، مكسورة يعني (خاب).

وقال خلف وابن سعدان عن إسحاق عن نافع: ﴿**بل ران**﴾، الراء بين الفتح والكسر.

قال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: ﴿**بل ران**﴾ مفتوحة الراء.

وكان عاصم لا يميل شيئاً من ذلك إلاّ قوله: ﴿**بَلْ رانَ عَلى قُلُوبِهِم**﴾ في رواية أبي بكر عنه، وروى عنه حفص الفتح.

وكان الكسائيّ يقول في ذلك كلّه كقول عاصم ويميل ﴿**بَلْ رَانَ**﴾.

وروى أبو عُبيد عن الكسائيّ في: ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] بين الفتح والكسر.

وقال نُصير بنُ يوسف وغيره عنه: إنَّه فتحها.

وكان ابنُ كثير وأبو عمرو يفتحان ذلك كلّه.

قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠].

قالوا: زاد يزيد زيادة وزَيداً، وفي التنزيل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

وقالوا: زَيداً، أنشد أبو زيد:

كذلك زَيْدُ المرءِ ثم انتقاصُهُ

وزدت فعل يتعدّى إلى مفعولين؛ قال: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣] وقال: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، وقال: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وأما قوله: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] فالمعنى: زادهم قولُ الناس لهم إيماناً، أُضمِرَ المصدرُ في الفعل وأسند الفعل إليه، وكذلك قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢]، أي: ما زادهم مجيء النذير، وقال: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا﴾ [الأحزاب: ٢٢] أي: ما زادهم نظرهم إليهم أو رؤيتهم لهم إلاّ إيماناً.

---

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (٢١٣ ـ ٢٩٠هـ = ٨٢٨ ـ ٩٠٣م) أبو عبد الرحمن، حافظ الحديث، من أهل بغداد. له «الزوائد» علىٰ كتاب الزهد لأبيه، و«زوائد المسند» و«مسند أهل البيت» و«الثلاثيات».

الأعلام ٤/ ٦٥، وتهذيب ٥/ ١٤١، والمستطرفة ١٦.

ومثل ذلك من إضمار المصدر في الفعل لدلالة الفعل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] أي: إلا تفعلون هذه الموالاة.

ومثل ذلك كثير في التنزيل وغيره.

وقال: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] أي: ازدادوا لُبث تسع؛ فحذف المصدرُ وأقيم المضافُ إليه مقامه، فانتصاب تسع على هذا انتصابُ المفعول به لا انتصاب الظرف، كما أن المضاف لو ظهر وأضيف إلى التسع كان كذلك.

وأما المرض فقال أبو عبيدة في تأويله: شك ونفاق، كأنه جعل ما في قلوب المنافقين من ذلك خلاف ما في قلوب المؤمنين من اليقين والإيمان.

وقيل: إن قوله: ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أي فجور.

وقال سيبويه: أمرضته: جعلته مريضاً، ومرّضته: قمت عليه ووليته.

وقال السدي: فزادهم الله مرضاً، أي زادهم عداوةُ الله مرضاً. وهذا في حذف المضاف كقول من قال في ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾: إنَّ المعنى يخادعون رسول الله، ومثله في حذف المضاف قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الزمر: ٢٢] المعنى من ترك ذكر الله، كما قال في صفة المنافقين: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

ويجوز أن يكون المعنى أنَّهم إذا ذُكر الله قسَت قلوبهم خلاف المؤمنين الَّذين قيل فيهم: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].

الإعراب

قال: زادهم، فلم ينقل حركة العين التي هي الكسرة التي نقلت فتحة العين من زاد إليها إلى الفاء كما نُقلت في زدت، وشذ ذلك في الاستعمال والقياس؛ لما كان يؤدّي إليه من التباس فَعَلَ بفُعِلَ، ولأنَّ الألف إذا ثبتت في زاد وباع ـ والذي يوجب قلبها ألفاً هو تقدير الحركة فيها ـ صارت الحركة بانقلاب الحرف إلى الألف بمنزلة الثابتة في الحرف، فلمَّا كان كذلك، وكان الحرف الَّذي هو متحرك بها ثابتاً غير محذوف لم ينقل عنه؛ ولذلك لم تنقل الحركة التي تجب للاّم في مصطَفون والأعلَون ونحوهما إلى ما قبلها؛ كما نقل في قاضون وغازون ورامون. وعلى هذا لم يُقدّر حذف الحركة من الألف فيمن روى:

كأنْ لم تَرَي قبلي أسِيراً يَمَانيَا[1]

(١) مرَّ سابقاً.

وقوله:

وَلاَ تَـرَضَّـاهَـا وَلاَ تَـمَـلَّـقِ[١]

ونحو ذلك، كما قدرنا حذفها من قوله:

أَلَـم يَـأْتِـيـكَ والأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِـي[٢]

و:

لَـم تَـهْـجُـو ولَـم تَـدَعِ[٣]

لأن الياء قد جاء متحركاً في نحو:

غَـيـرَ مَـاضِـي[٤]

---

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) صدر بيت. عجزه: بما لاقت لبونُ بني زيادِ.
البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، والدرر ١/ ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، وشرح شواهد الشافية ص٤٠٨، وشرح شواهد المغني ص٣٢٨، ٨٠٨، والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠، ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتى)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠، والإنصاف ١/ ٣٠، وأوضح المسالك ١/ ٦ والجنى الداني ص٥٠، وجواهر الأدب ص٥٠، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤، والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٧، ورصف المباني ص١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١، وشرح الأشموني ١/ ١٦٨ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤، وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤، والكتاب ٣/ ٣١٦، ولسان العرب ٥/ ٧٥ (قدر)، ١٤/ ٣٢٤ (رضى)، ١٤/ ٤٣٤ (شظي)، ١٥/ ٤٩٢ (يا)، والمحتسب ١/ ٦٧، ٢١٥، ومغني اللبيب ١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧ (والمقرب ١/ ٥٠، ٢٠٣، والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧، والمنصف ٢/ ٨١، ١١٤ ١١٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

(٣) تمام البيت:

هـجـوتَ زبّـانَ ثـم جـئـت مـعـتـذراً مـن هـجـوِ زبّـانَ لـم تـهـجـو ولـم تـدعِ
البيت من البسيط، وهو لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١١/ ١٥٨، وبلا نسبة في تاج العروس ٣/ ٩ (زبب، زبن)، والإنصاف ١/ ٢٤، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، والدرر ١/ ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٠، وشرح التصريح ١/ ٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤، وشرح شواهد الشافية ص٤٠٦، وشرح المفصل ١٠/ ١٠٤، ولسان العرب ١٥/ ٤٩٢ (يا) والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٤، والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧، والمنصف ٢/ ١١٥ وهمع الهوامع ١/ ٥٢ ويروى «ولم أدعِ».

(٤) من البيت القائل:

فـيـومـاً يُـوافـيـنـي الـهـوىٰ غـيـرَ مـاضـي ويـومـاً تـرىٰ مـنـهـنَّ غـولاً تـغـوَّلُ
البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص١٤٠، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٨، والخصائص ٣/ ١٥٩، وشرح الأشموني ١/ ٤٤، وشرح المفصل ١٠/ ١٠١، والكتاب ٣/ ٣١٤، لسان العرب ١١/ ٥٠٧ (غول) ١٥/ ٢٨٣ (مضىٰ)، والمقاصد النحوية ١/ ٢٢٧، والمقتضب ١/ ١٤٤، والمنصف ٢/ ١١٤، ونوادر أبي زيد ص٢٠٣، وتاج العروس (غول، مضىٰ)، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/ ١٠٤، والمقتضب ٣/ ٣٥٤، والممتع في التصريف ٢/ ٥٥٦، والمنصف ٢/ ٨٠.

وليس الألف كذلك، لأنّه في ثباتها ألفاً كأنَّ الحركة ثابتة فيها؛ فلا يصح نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباتها في الموضع الَّذي هي ثابتة فيه. وليس كذلك: بِعت وقُلت وخِفت، لأنَّك في هذه المواضع قد حذفت الحروف، والحروف إذا حذفت قد تنقل حركاتها إلى ما قبلها. ألا ترى الخَبَ في التَّخفيف، وَضَواً، ومَوَلة، وجَيَل[١]، ونحو ذلك.

وقد تنقل حركة الحرف المتحرك إلى ما قبله والحرف ثابت غير محذوف، نحو قَوْل مَن قال: قَتْل في اقتتل، فإذا حُذف كان نَقْل حركته إلى ما قبله أولى ليدل على المحذوف كما أُجمع على ذلك في حذف الهمز في التَّخفيف.

فأمَّا وجه قول من أمال الألف في زاد، فهو أنَّه أراد أن يدل بالإمالة على أن العين ياء، كما أميلت الألف في حبالى، ليُعلَم أن الواحد من هذه الجمع قد كانت الإمالة جائزة فيه، وكما أبدلت الواو من الهمزة المنقلبة عن الحرف الزائد في هراءَى وأداءى وعَلاءى[٢]، ليعلم أن الواو كانت ظاهرة في الواحد، ورفضوا أن يبدلوا منها الياء كما أبدلت منها في خطايا ومطايا ليعلم أن الواو كانت ثابتة في آحاد هذه الجموع.

وكما صحَّحُوا الواو في مقاتِوه ليُعلِموا أن الواو في واحده، وهو مَقْتَوِيّ، قد صحت.

وكذلك صحّحُوا الواو في سَواسِوة فيما حكاه أبو عمر وأبو عثمان عن أبي عبيدة ليُعْلَم أنَّه من مضاعَف الأربعة، فكما حافظوا على هذه الحروف في هذه المواضع فألزموها ما يدل عليها، كذلك أمال من أمال الألف ليحافظ على الحرف الَّذي هو الأصل.

ومما يقوِّي قول من أمال (زاد) ونحوه ليدل بالإمالة على الياء أن الجميع أبدلوا من الضَّمَّة كَسرة في بِيض وعِين وجِيْدٍ جمع أبْيَض وأعيَنْ وجَيْداء لتصح الياء، ولا تنقلب إلى الواو. فكما حوفظ على تصحيح الياء في هذه الأشياء كذلك حوفظ عليها بإمالة الألف نحْوَها؛ لتدلَّ عليها. يدلك على ذلك أنّ الَّذين أمالوا نحو: «زادَ، وباعَ، ونابٍ، وعابٍ»، لم يميلوا نحو: عاذَ، وعاد، ولا باباً، ومالاً، ولا ما أشبه ذلك مما

---

(١) الخَبْءُ: ما خُبِئَ، سمي بالمصدر وكذلك الخبيء، على فعيل، وفي التنزيل ﴿**الذي يُخرج الخبء في السموات والأرض**﴾. الخبء: الذي في السموات هو المطر، والخبء الذي في الأرض هو النبات. قال: والصحيح أن الخبء كل ما غاب. (لسان العرب ١/ ٦٢ مادة: خبأ)

مؤلة أصلها مَوْألة: بطن. (لسان العرب ١١/ ٧١٩ مادة: وأل). جيل أصلها جيأل: الضبع غير مصروف للتأنيث والتعريف. ؛(لسان العرب ١١/ ٩٦ مادة. جأل).

(٢) هراوي: جمع هراوة: العصا وقيل: العصا الضخمة (اللسان ١٥/ ٣٦٠ مادة هرا).

أداوى: جمع إداوة: المطهرة (اللسان ١٤/ ٢٤ مادة أدا) علاوى: جمع عِلاوة: كل شيء: ما زاد عليه (اللسان ١٥/ ٨٩ مادة: علا).

العَينُ منه واو حيث لم تكن في الكلمة ياءٌ ولا كسرةٌ فتُنَحى الألفُ بالإمالةِ نحوهما.

وممّا يقوي الإمالة في زاد ونحوه: أنَّه اجتمع فيه أمران كل واحد منهما يوجب الإمالة: وهو لَحَاقُ الكسرةِ أوَّل فَعَلْت، والآخر: أن تمال الألف ليعلم أنَّها من الياء. فإذا كان كل واحدة من هاتين الخلتين على الانفراد توجب الإمالة في هذا النحو، فإذا اجتمعتا كان أجدر أن توجباها وتجْلباها.

وممّا يقوِّي الإمالة في: زاد وباع وكال ونحو ذلك، أنَّ الحروف المستعلية والرَّاء إذا كانت مفتوحةً تمنعان الإمالة؛ ألا ترى أنَّ من أمال نحو: عالم، وسائل، لم يُمل نحو ظالم، وغانم، وراشد، ولم يُمل، رابياً في قوله:

﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾ [الرعد: ١٧] لمكان المستعلي والرَّاء المفتوحة، ولم يجعلوهما في هذا الموضع تمنعان الإمالة كما منعتا في غيره. فلولا تأكد الإمالة في ألفات هذه الأفعال لما أمالوها مع ما يَمْنَع من الإمالة في غير هذا الموضع.

قال سيبويه: بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنَّه سمع كثيِّرَ عزةَ يقول: صار مكان كذا. وإذا لم يمنع المستعلي أولاً في صار لم يمتنع آخراً في زاغ، وإذا لم يمنعها المستعلي لم تمنع الرَّاء في نحو: ﴿بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤].

بسم الله:

اختلفوا في ضمِّ الياء والتشديد وفتحها والتخفيف في قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿بِمَا كَانُوا يُكَذِّبون﴾، بضم الياء وتشديد الذال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَكْذِبُون﴾ بفتح الياء وتخفيف الذال.

قال أبو علي: كذب يكذب كَذِباً وَكِذَاباً. قال: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨].

وقال الأعشى:

والمرءُ ينفعُه كِذابه[1]

فالكذب كالضحك واللعب.

قال سيبويه: والكِذَاب كالكِتاب والحجاب. وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، فالكِذَّاب على وزن الإكرام، ولم يجيء المصدر كمصادر دحرج

---

(١) عجز بيت. صدره: فصدقته وكذبته.

البيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى في شرح شواهد الإيضاح ص٦٠٦، ولسان العرب ١٠/ ١٩٣ (صدق)، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/ ٤٤.

وصعرر[١] ليُعلم أن الفعل ليس للإلحاق، كما لم يجيء أصمَّ وأعدّ على وزن قردد[٢] وجَلْبَبَ.

وحكى أبو زيد بيتاً ذكر أنه لجُرَيْبَةَ بن الأَشْيَم[٣]، جاهلي وهو:

فإذا سمعتَ بأنني قد بعتُه بِوِصَالِ غانيةٍ فَقُلْ كُذُّبُذُبُ[٤]

قال أبو زيد: كذّبذُب: كاذب، وحُكي عن أبي عُمر في تفسيره: كَذِب.

فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة وعلى ما حُكي من تفسير أبي عمر اسم؛ فيكون المبتدأ المضمر: القائل ذلك كاذب، وعلى القول الآخر ما سمعت كَذِبٌ.

وهذه الكلمة تُحكى فيما شذ عن سيبويه من الأبنية. ولولا ثقة أبي زيد وسكون النفس إلى ما يرويه لكان ردها مذهباً، لكونه على ما لا نظير له؛ ألا ترى أن العين إذا تكرر مع اللام في نحو صَمَحْمَح[٥] وجَلَعْلَع[٦] لا يكرر إلا مرتين، وقد تكررت في هذه ثلاث مرات. ومع ذلك فقد قالوا: مَرْمَرِيس[٧]، فتكررت الفاء مع العين فيها ولم تتكرر في غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن يُرَدّ ولا يُقبل؛ فكذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة.

والكذب: ضرب من القول، وهو نُطق، كما أن القول نُطق. فإذا جاز في القول الذي الكذبُ ضربٌ منه أن يُتسع فيه فيَجعلَ غيرَ نطق في نحو:

قد قالتِ الأنساعُ للبطنِ الحَقِ[٨]

---

(١) صعرر الشيء فتصعرر: دحرجه فتدحرج واستدار (لسان العرب ٤/ ٤٥٧ مادة: صعر).

(٢) القَرْدَدُ: ما ارتفع من الأرض، وقيل: وغَلُظَ (لسان العرب ٣/ ٣٥١ مادة: قرد).

(٣) هو جُريبة بن أشيم الفقعسي، شاعر جاهلي، كان من القائلين بالبعث، وممن يزعمون أن «من عُقرت مطيته على قبره يحشر عليها». نسبته إلى فقعس بن الحارث. من بني أسد بن خزيمة. الأعلام ٢/ ١١٨ ـ ١١٩، واللباب ٢/ ٢١٩، والبلخي ٢/ ١٤٤.

(٤) البيت من الكامل، وهو لجريبة بن الأشيم في لسان العرب ١/ ٧٠٥ (كذب)، والتنبيه والإيضاح ١/ ١٣٣، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٠/ ١٧٣، والمخصص ٣/ ٨٥، وجمهرة اللغة ص٣٠٤، وإصلاح المنطق ص١٨٩، وتاج العروس ٤/ ١١٦ (كذب).

(٥) الصَّمَحْمَحُ: من الرجال: الشديد المجتمع الألواح (لسان العرب ٢/ ٥١٩ مادة: صمح).

(٦) الجَلَعْلَعُ: الجمل الشديد النفس، وقيل: الضب وقيل: الخنفساء. (لسان العرب ٨/ ٥٢ مادة: جلع).

(٧) المرمريس: الداهي من الرجال. (لسان العرب ٦/ ٢١٧ مادة: مرس).

(٨) تمام الرجز:

قد قالت الأنساعُ للبطنِ الحقي قِدماً، فآضت كالفنيقِ المُحْنَقِ

الرجز لرؤبة في جمهرة اللغة ص٩٤٥، وليس في ديوانه، ولأبي النجم في أساس البلاغة (حنق)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ٧٠ (حنق)، ١١/ ٥٧٢ (قول)، ١٥/ ٣٨٠ (وحى)، وتهذيب اللغة ٤/ ٦٧، وتاج العروس ٢٥/ ٢٠٩ (حنق)، والمخصص ٣/ ٨٥، وأساس البلاغة (قول) وانظر قافية «العوهقِ». =

ونحو قوله في وصف الثور:

فكرَّ ثم قال في التفكير

وجاز أن يُجعلَ في هذه المواضع وغيرها غيرَ نُطق، فكذلك يجوزُ في الكذب أن يُجعل غيرَ نطق في نحو قوله:

. . . . . كَذَبَ القراطفُ والقُروفُ[1]

فيكونُ في ذلك انتفاءٌ لها، كما أنَّه أُخبِرَ عن الشيءِ على خلافِ ما هو به كان انتفاءً للصدق فيه. وكذلك قولُ الآخر:

إذا المُعسياتُ كذبنَ الصَّبو حَ خبَّ جَريُّك بالمحْصَن[2]

أي: إذا انتفى الصبوح منهن، فلم يوجد فيهن؛ أطْعَمْتَ من مُدَّخَرِ الطعام وغيرِ ألبان هذه الإبل التي يُظن أن فيهن الصبوح، فجعلَ كونَ الشيء على خلافِ ما يُظنُّ كذِباً وإن لم يكن قولاً، فعلى هذا قالوا: «كذَب القراطف»، أي: هو منتفٍ ليس له وجود، كما أن كذَب في الخبر على ذلك، فكذلك كذب الصبوحُ، أي: ليس يوجد، وكذب القراطف أي فأوْجدُوها بالغارة، وكذلك كذب عليكم العسل، وحَمَل فلم يُكذِّب، [أي:

= الأنساع: (ج) النِّسع: سَير مضفور تُشدّ به الحقائب أو الرحال. القطعة منه نسعة، وقد تُجعل النسعة زماماً للبعير وغيره، أو تُنسج عريضة، وتُجعل على صدر البعير.

الفنيق: الفحل من الجمال المكرم الذي لا يؤذىٰ لكرامته علىٰ أهله ولا يُركب (ج) فُنُق.

(١) تمام البيت:

وذُبيانيةٍ أوصت بنيها بأن كذبَ القراطف والقروفُ

البيت من الوافر، وهو لمعقر بن حمار البارقي في إصلاح المنطق ص١٥، ٦٦، ٢٩٣، وخزانة الأدب ٥/ ١٥، ٦/ ١٩٩، وسمط اللآلي ص٤٨٤، ولسان العرب ١/ ٧٠١ (كذب)، ٩/ ٢٨٢ (قرطف) وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٨٨، ولسان العرب ٦/ ١١٤ (شمس). القراطف: جمع القرطف: القطيفة المخملة وقيل: فُرش مخملة.

القروف: جمع القرف: وعاد من أدم يُدبغ بالقِرفة أي بقشور الرمان ويُتخذ فيه الخَلْع، وهو لحم يُتخذ بتوابل فيفرغ فيه.

(٢) رواية البيت في لسان العرب ١٤/ ١٤٢:

إذا المعشيات منعن الصبو ح حثَّ جريك بالمحصن

وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٢٢، وفي لسان العرب ١٥/ ٥٦:

إذا المعسيات منعن الصبو ح خبَّ جريك بالمحصن

البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ١٤٢ (جرا)، ١٥/ ٥٦ (عسا)، وتهذيب اللغة ٣/ ٨٦، وتاج العروس (جرا، عسا).

المعسيات: جمع المعسية: الناقة التي يُشك فيها أَبِها لبن أم لا. الجري: الخادم أو الرسول أو الوكيل. المحصن: ما أحصن وادّخر من الطعام للجدب.

لم يجعل الحملةَ في حكم غير الحملة، ولكنه أوجدها وأوقعها]، وقالوا: حَمَل عليه ثم أكذب، يعنون كَذَب، وعلى هذا قالوا: حملة صادقة، وصدق القوم القتال. وقال:

فإن يك ظني صادقي وهو صادقي

فكما وصفوه بالكذب وصفوه بخلافه الذي هو الصدق، وكذلك قوله: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] أي: هي الواقعة وغير منتفٍ كونها.

والكاذبة يشبه أن يكون مصدراً، كالعاقبة والعافية ونحو ذلك. فالفعل الذي هو كذَب في هذا النحو ينبغي أن يكون الفاعل مسنداً إليه، وعليك: مُعَلَّقةٌ به.

فأمَّا ما رُوي من قول مَن نظر إلى بعيرٍ نضوٍ[1] فقال لصاحبه: «كذبَ، عليك البِزرَ والنَّوى» بنصب البزر، فإن عليك فيه لا يتعلق بكذب، ولكنه يكون اسم الفعل، وفيه ضمير المخاطب، فأما كذب ففيه ضمير الفاعل كأنه قال: كذَب السِّمَنُ، أي: انتفى من بعيرك فأوجِدْه بالبزْرِ والنَّوى، وهما مفعولا عليك وأضمر السِّمَن لدلالةِ الحال عليه من مشاهدة عدمه.

فأمَّا قوله:

كَذَبْتُ عَلَيْكُم أوعدوني وعلِّلوا ... بيَ الأرضَ والأقوامَ قِرْدَانَ مَوْظَبا[2]

فإنَّ معنى ﴿**كذبتُ عليكم**﴾: لستُ لكم، وإذا لم أكن لكم ولم أُعِنْكم كنت منابذاً لكم ومنتفيةً نصرتي عنكم، ففي ذلك إغراء منه لهم به، فهو مثل: كذب القراطف.

وقال أبو زيد: قد كَعَّ الرجلُ عن الأمرِ فهو يكِع، إذا أراد أمراً ثم كفّ عنه مكذِّباً عند قتالٍ أو غيره. قال: وتقول: احرنجم الرجل فهو محرنجم، وهو الذي يريد الأمرَ ثم يكذِّب فيرجع، فقد استعمل أبو زيد هذه اللفظة كما ترى في الموضع الذي ينتفي فيه ما كان أريد فلم يوقَع، وكذلك قول أبي دُوَاد:

قلتُ لمَّا فَصَلاَ من قُنَّةٍ ... كذبَ العَيْرُ وإنْ كانَ بَرَحْ[3]

---

(١) النُّضْوُ: المهزول من الحيوان.

(٢) البيت من الطويل، وهو لخداش بن زهير في لسان العرب ١/ ٧١١ (كذب)، وفيه «موظبٍ» مكان «موظبا»، ٧٩٩ (وظب)، ٧/ ١١٢ (أرض)، وتهذيب اللغة ١٠/ ١٧٢، ١٤/ ٤٠١، وتاج العروس ٤/ ١٢٣ (كذب)، ٤/ ٣٥٠ (وظب)، وإصلاح المنطق ص٢٩٣، ونوادر أبي زيد ص١٧، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٥/ ١٦٨.

القردان: جمع القراد: دويبة تعضّ الإبل. موظب: أرض معروفة وقيل: موضع مبرك إبل بني سعد، مما يلي أطرف مكة.

(٣) البيت من الرمل، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص٣٠١، ولسان العرب ١/ ٧٠٧ (كذب) وفيه «خصلا»=

يقول: لما فصل الفرس والحمار أخذ الحمار على يمين الفارس، وذاك أنَّه يصعب الطعن من ناحية يمين الفارس، فقال: كذب العَير، فإنَّه يُطعَن وإن برَحَ، فجعَل تقديرَه انتفاءَ الطعن عنه كذباً منه، فهذا الأصل في هذه الكلمة، وليس كما ذكر بعضُ رواةِ اللغة أنّ كذَّب يجيء زيادةً في الحديث.

فأمَّا قول عنترة:

كَذَبَ العتيقُ وماءُ شَنٍ باردٌ إنْ كنتِ سَائِلَتي غَبُوقاً فاذْهَبِي[1]

فإنْ شئتَ قلت فيه: إن المعنى في «كذب» أنَّه لا وجود للعتيق الذي هو التمر، فاطلبيه، وإذا لم تجدي التمرَ فكيف تجدين الغَبوق؟

وإن شئت قلت: إن الكلمة لما كثر استعمالها في الإغراء بالشيءِ والبعثِ على طلبه وإيجادِه صار كأنَّه قال بقوله لها: عليكِ العتيق، أي: ألزميه، ولا يريد بها نفيه، ولكن إضرابَها عما عداه؛ فيكون العتيق في المعنى مفعولاً به، وإن كان لفظه مرفوعاً مثل: سلام عليك ونحوه مما يراد به الدعاء، واللفظ على الرفع.

وحَكى محمد بن السريّ عن بعض أهل اللغة ـ في كذب العتيق ـ أنّ مُضرَ تنصب به. وأن اليمن ترفع به، وقد تقدم ذكر وجه ذلك.

ومن الكذب الذي ليس في الإخبار كقوله: كذب القراطف ـ قول ذي الرُّمَّة:

ولِلشولِ أتباعٌ مقاحيمُ بَرَّحت به وامتحانُ المُبرِقاتِ الكواذبِ[2]

= مكان «فصلا»، ومقاييس اللغة ٥/ ١٦٨، وجمهرة الأمثال ٢/ ١٦٦، والميداني ٢/ ١٦٣، وتهذيب اللغة ٤/ ٤٢٣، وتاج العروس ٤/ ١٣٠ (كذب).

قيل معناه: كذب العير أن ينجو مني أي طريق أخذ، سانحاً أو بارحاً.

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص٢٧٣، ولسان العرب ١/ ٧١٠ (كذب) ولخزز بن لوذان في الكتاب ٤/ ٢١٣، ولسان العرب ١٢/ ٥٨٤ (نعم)، ولعنترة أو لخزز في خزانة الأدب ٦/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٢، ولسان العرب ١٠/ ٢٣٧ (عتق)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٢١، والصاحبي في فقه اللغة ص٦٨.

الشن: القِربة الخلق الصغيرة يكون الماء فيها أبرد من غيرها (ج) شنان الغبوق: ما يُشرب بالعشي.

(٢) الشَّول من النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها، وأتى عليها سبعة أشهر من يوم نتاجها أو ثمانية فلم يبق في ضروعها إلا شول من اللبن أي بقية، مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان نتاجها، واحدتها شائلة وهو جمع على غير قياس. (لسان العرب ١١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥ شول).

المُقْحَم: البعير الذي يُربعُ ويُثني في سنة واحدة فيقتحم سناً على سن قبل وقتها، ولا يكون ذلك إلا لابن الهرمين أو السيء الغذاء. الأزهري: البعير إذا ألقى سنّيه في عام واحد فهو مقحم. (لسان العرب ١٢/ ٤٦٤ مادة: قحم).

المبرقات: (ج) المبرق: هي التي تبرق بذنبها أي تشول به فتوهمك أنها لاقح، وهي غير لاقح. (لسان العرب ١٠/ ١٦ مادة: برق).

فالكواذب: النوق التي تُظهِر أنها قد لَقِحْنَ وليس كذاك، فيردهن الفحل إلى الطَّروقَة[1]. وقريب من ذلك قوله:

إذا قلت عاجٍ أو تغنّيت أبرقت بمثل الخوافي لاقحاً أو تَلقَّحُ

فالمتلقِّح: التي تُرِي أن بها لَقَاحاً، وليست كذلك، فهي مثل الكواذب في بيته الآخر.

ومما يبيِّن أن الكذبَ في هذه الأشياءِ التي ليست من القولِ على ما تأولنا قول الأعشى:

إذا ما الآثماتُ وَنَيْنَ حَطَّتْ على العِلاَّتِ تجتزِعُ الإكامَا

قالوا: الآثمات: البِطاءُ اللواتي لا يصدُقْن في السير، فهذا يدلك على صحة ما ذكرناه في قولهم: حَمَل فلم يُكَذِّب، وكَذَب عليك الحجُّ، وكذب عليكم العسلُ؛ ألا ترى أن الإثم كالكذب كما أن البِر كالصدق؟

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] ـ بفتح الياءِ وتخفيف الذال؛ أن يقول: إن ذلك أشبه بما قبل الكلمة وبما بعدها، فالذي قبلها مما يدل على الكذب ويَكذبون ـ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

فقولهم: آمنا بالله كذِبٌ منهم، فلهم عذابٌ أليم بكذبهم. هذا الذي تقدم قولهم له وحكايتهُ عنهم.

وما بعدها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

فقولهم ـ إذا خَلوا إلى شياطينهم ـ إنا معكم دلالة على كذبهم فيما ادعوه من إيمانهم، وإذا كان أشبه بما قبله وما بعده كان أولى.

ومما يدل على ترجيح ذلك أن يقال: إن قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ لا يخلو من أن يراد به المنافقون أو المشركون أو الفريقان جميعاً.

فإن كان المعنيّون بذلك المنافقين فقد قال الله فيهم: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وإن كانوا المشركين فقد قال: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩٠، ٩١] وقال: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٢، ١٥٣].

---

(١) ناقة طروقة الفحل: التي بلغت أن يضربها الفحل، وكذلك المرأة. (اللسان ١٠/٢١٦ طرق).

وإنْ كان الذين عُنُوا به الفريقين فقد أخبر عنهم جميعاً بالكذب الذي يلزم أن يكون فِعله يكذِبون دون يكذِّبون.

وحجةُ من قال: ﴿**يكذِّبون**﴾ أن يقول: يدل على التثقيل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟﴾ [الأنعام: ٣٤].

وقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس: ٣٩] ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ [يونس: ٤١] ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟﴾ [البقرة: ٣٩] ونحو ذلك من الآي.

فإن قلت: فكيف جاء: ﴿**فإنَّهم لا يُكْذِبونك**﴾[1]، والمعنى لا يجدونك كاذباً؛ لأنَّهم قد عرفوا أمانتك وصدقَك، وعُرِفتَ بذلك فيهم. قال أبو طالبّ:

إنَّ ابْــن آمــنَــةَ الأمــيــنَ مُــحَــمَّــدا

يؤكد ذلك قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] أي بِرَدِّ آيات الله، أو إنكار آيات الله يجحدون، أي: يجحدون ما عرفوه من صدقك وأمانتك.

ومثل ذلك قوله تعالى:

﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟﴾ [الإسراء: ٥٩]، أي: ظلموا برَدها أو الكفر بها، فكما أن الجارّ في قوله: ﴿**فَظَلَمُوا بها**﴾ من صلة ﴿**ظلموا**﴾ كذلك يكون من صلة الظلم في قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

ويجدون محذوف المفعول للدلالة عليه والتكذيب أكبر من الكذب؛ لأنَّ كلَّ من كذَّبَ صادقاً فقد كذَب؛ وليس كلُّ من كذَبَ كان مكذِّباً لغيره.

بسم الله: اختلفوا في ضم أوائل هذه الحروف وأخواتها وكسرها[2]: فقرأ الكسائي: ﴿**قُيل**﴾ [البقرة: ١١] و﴿**غُيض**﴾ [هود: ٤٤] و﴿**سُيء**﴾ [هود: ٦٦ والعنكبوت: ٣٣] و﴿**سُيئت**﴾ [الملك: ٢٧] و﴿**حُيل**﴾ [سبأ: ٥٤] و﴿**سُيق**﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣] و﴿**جُيء**﴾ [الزمر: ٦٩ والفجر: ٢٣] بضم أول ذلك كله.

وكان نافع يضم من ذلك حرفين: ﴿**سُيء**﴾، و﴿**سُيئت**﴾، ويكسر ما بقي.

وكان ابن عامر يضم أولَ: ﴿**سُيق وسُيء وسُيئت وحُيل**﴾، ويكسر ﴿**غِيض**﴾ و﴿**قيل**﴾ و﴿**جيء**﴾ في كل القرآن: الغينَ والجيم والقاف، هذه رواية ابن ذكوان[3] عنه.

---

(١) قرأ نافع والكسائي ﴿**لا يُكذبونَك**﴾ بإسكان الكاف وتخفيف الذال. وقرأ الباقون بفتح الكاف وتشديد الذال. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٨٧)

(٢) انظر (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات ص٦٥).

(٣) انظر ترجمته في تقريب التهذيب ١/ ٤٠١.

وقال الحلواني عن هشام[١] بن عمار بإسناده عنه في كلهُن مثل الكسائي.

وروى عُبيد بن عقيل عن شبل بن عبَّاد عن ابن كثير: ﴿سُيء﴾ و﴿سُيئت﴾ بضم السين مثل نافع.

وكان ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة يكسرون أوائل هذه الحروف كلّها.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا. . . قَالُوٓا﴾ [البقرة: ١١] قال يقول قولاً وقيلاً، مثل ذَكر يذكر ذكراً.

كَأَنَّهُ مُتَوَّجٌ رومِيٌّ
أو مِقْوَلٌ تُوِّجَ حِمْيَرِيُّ[٢]

وقالوا: قَيْلٌ، وهو فَيْعِل مخفف كَمَيْتٍ. يدلّك على ذلك ظهور الياء فيه، والعين أعلت بالحذف كما أعلت بالقلب. والقياس في جمع قَيْلٍ أقوال، مثل مَيْت وأموات.

وروي في الحديث: «إلى الأقيالِ العباهِلَةِ»[٣]، والقياس الأقوال إذا كان جمع فيعل من القول.

ويجوز أن يكون الأقيال جمع قَيِّلٍ الذي هو فيعِل، من قولهم: تقيَّل أباه إذا أشبهه، كأنَّ كلَّ مَلِك يشبه الآخر في ملكه، كما قيل له تُبَّع لمّا كان يَتْبَعُ مَن قبله.

وقال أبو زيد: اقتَلْ عَلَيَّ كذا، أي احتَكِم، وأنشد:

فلو أن مَيْتاً يُفْتَدى لفَدَيْتُهُ بما اقْتَالَ من حُكمٍ عليَّ طبيبُ[٤]

وقد اتسعوا في القول فاستعملوه في غير اللفظ. قال العجاج يصف ثوراً:

فكرَّ ثم قال في التفكير

---

(١) هو هشام بن عمار بن نصير (١٥٣ ـ ٢٤٥هـ = ٧٧٠ ـ ٨٥٩م) ابن ميسرة السلمي، أبو الوليد قاض، من القراء المشهورين. من أهل دمشق، توفي فيها، وكان فصيحاً بليغاً. له كتاب «فضائل القرآن». الأعلام ٨/ ٨٧، وغاية النهاية ٢/ ٣٥٤، وميزان الإعتدال ٣/ ٢٥٥.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٥١٦، وبلا نسبة في المخصص ٣/ ١٣٥.

(٣) في كتاب سيدنا محمد ﷺ لوائل بن حُجر ولقومه: من محمد رسول الله إلىٰ الأقيال العباهلة من أهل حضرموت؛ قال أبو عبيد: العباهلة هم الذين أُقِرُّوا علىٰ مُلكهم لا يُزالون عنه. (لسان العرب ١١/ ٤٢٢ مادة: عبهل).

(٤) رواية البيت في لسان العرب ١١/ ٥٧٦، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣١٠:

ومنزلة في دار صدق وغبطة وما اقتال من حُكم عليَّ طبيبُ

البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص٩٧، ولسان العرب ١١/ ٥٧٦ (قول) وتاج العروس (قول)، وجمهرة أشعار العرب ص٧١٠، وبلا نسبة في المخصص ٣/ ١٣٥، وديوان الأدب ٣/ ٤٤٥، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٥.

اقتال عليه أي تحكّم.

إن الحياة اليوم في الكُرُور[١]

وقد أُجرِيَ القولُ أيضاً مُجرى الاعتقادِ والمذهب في نحو: هذا قولُ أهل العدل، وهذا قولُ أبي حنيفة، يعنون بذلك رأيَهم واعتقاداتهم، ليس اللفظ.

وعلى هذا قالوا: قيل في ذلك قولٌ، فأسندوا إليه قيل.

ومعنى النهي فيما روي: «إنَّ الله ينهاكم عن قيلٍ وقالٍ»[٢]: المجادلةُ بالباطل ليُدْحَضَ به الحقُّ، وليس على النهي عن الخوض في العربية وتعلُّمها؛ لأنَّ الحضَّ على النظر فيها قد كثرت الروايةُ به عن السلف.

حدّثنا إسماعيل بنُ محمد قال: حدّثنا محمد بن عيسى العطار: قال حدّثنا كثير بن هشام قال حدّثنا عيسى[٣] بن إبراهيم عن الحكم بن عبد الله عن الزهري[٤] عن سالم[٥] عن أبيه قال:

مَرَّ عُمرُ بن الخطاب على قوم يرمون رِشْقاً[٦] فقال: بئس ما رميتم.

قالوا: يا أمير المؤمنين: إنا قومٌ متعلمين.

فقال: والله لَذَنبكم في لحنكم أشدُّ علي من ذنبكم في رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رحم الله رجلاً أصلح من لسانِه»[٧].

وقد أجرَوا أتقول مُجرى أتظن، فقالوا: أتقول زيداً منطلقاً؟ ولم يُجْرِ أكثر العرب

---

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٨/ ١١١)، والشهاب في (المسند ١٠٨٨، ١٨٠٩، ١٠٩٠).

(٣) انظر ترجمته في تقريب التهذيب ٢/ ٩٦.

(٤) الزُّهري (٥٨ ـ ١٢٤هـ = ٦٧٨ ـ ٧٤٢م) محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، من بني زهرة بن كلاب، من قريش، أبو بكر، أول من دوّن الحديث، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء تابعي. من أهل المدينة. كان يحفظ ألفين ومئتي حديث. نصفها مسند. مات بشغب.
الأعلام ٧/ ٩٧، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٠٢، ووفيات ١/ ٤٥١، وتهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٥، وحلية ٣/ ٣٦٠.

(٥) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي (توفي ١٠٦هـ = ٧٢٥م) أحد فقهاء المدينة السبعة، ومن سادات التابعين وعلمائهم وثقاتهم. دخل على سليمان بن عبد الملك فما زال سليمان يرحب به ويرفعه حتى أقعده معه على سريره، توفي في المدينة.
الأعلام ٣/ ٧١، وتهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٦، وحلية ٢/ ١٩٣، وصفة الصفوة٢/ ٥٠، وغاية النهاية ١/ ٣٠١.

(٦) أي وجهاً واحداً بجميع سهامهم (اللسان ١٠/ ١١٧ رشق).

(٧) أخرجه ابن عدي في (الكامل في الضعفاء ٥/ ١٨٩١)، وابن الجوزي في (العلل المتناهية ٢/ ٢١٥).

حروف المضارعة الأُخر مُجرى التاء. قال لأنَّ المخاطب لا يكاد يُسْتَفْهَمُ عن ظنِّ غيرِه. فمن ذلك قوله:

فـمـا تـقـول بـدالـهـا[1]

(ما) نَصبٌ لكونها في موضع المفعول الأول، والجملة في موضع المفعول الثاني.

قال: وبنو سُليم يجعلون جميع الأمثلةِ بمنزلة الظن.

والتَّقَوُّل: تفعُّل من القول، وقد غلب عليه الاستعمال فيما كان باطِلاً وغير صدق، كما أن الاختلاق كذلك، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤].

وزعم بعض المفسرين أنَّها نزلت لمَّا قالوا: لولا اجتبيتها من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا﴾ [الأعراف: ٢٠٣] وقال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٧].

فأمَّا الإقالة في البيع فليس من هذا الباب؛ لأنَّهم قد قالوا: قِلْتُه البيعَ وأقَلته. حكاه سيبويه وأبو زيد، فدل قولهم: قِلْتُه على أن العين ياءٌ. ولكنَّ الإقالة من قولهم: تقيَّل أباه، إذا نَزَع إليه في الشبَه، فكذلك الإقالة عَود المِلك بين المتقايلين إلى ما كان قبل عقد البيع؛ ألا ترى أنَّه فَسخٌ بين المتعاقدين وإن كانا بيعاً آخر في حق الثالث.

حجة من قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١] فأشمّ الضمةَ الكسرةَ وأمال بها نحوها:

أن ذلك أدلُّ على فُعِل؛ ألا ترى أنَّهم قد قالوا: كِيد زيدٌ يفعل، وما زِيلَ يفعلُ، وهم يريدون فَعَل. فإذا حرَّكوا الفَاء هذه التحريكة أُمن بها التباسُ الفعلِ المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول، وانفصل بها، فدلّت عليه، وكان أشدّ إبانة للمعنى المراد.

ومن الحجة في ذلك أنهم قد أشمّوا نحو رُدّ وعُدّ وما أشبه ذلك من التضعيف المبني على فُعِل، مع أنَّ الضمة الخالصة تلحق فاءه؛ فإذا كانوا قد تَركوا الضمة الصحيحة إلى هذه في الموضع الذي تصح فيه الضمة فإلزامها حيث يلزم الكسر فيه في أكثر اللغات أجدر. ودلَّ استعمالهم هذه الحركة في رُدَّ ونحوه من التضعيف على تمكنها في قُيل وبُيع وكونها أمارة للفعل المبني للمفعول به، ولولا ذلك لم تُترك الضمة المحضة إليها في قولهم: رُدَّ ونحوه.

ومن الحجة في ذلك أنَّهم قالوا: أنتِ تغزُين فألزموا الزايَ إشمامَ الضمة و﴿زِين﴾ من تغزين بمنزلة قيل، فكما ألزم الإشمام هنا كذلك يلزم ذلك في قيل، ألا ترى من

---

(١) مرَّ سابقاً.

قال: قُيِل وبُيِع، قال: اخْتُيِر وانقُيِد، فأشمّ ما بعد الخاءِ والنونِ لمّا كان بمنزلة قُيِل وبُيِع، فكما أُلزِمَ الإِشمامَ نحوُ تغزين؛ لينفصل من باب ترمين، كذلك أُلزِمَ قُيِل وبُيِع الإِشمامَ في الضمة؛ لينفصل من الفعل المبني للفاعل في كِيد وزِيل؛ وليكون أدلَّ على فُعِل.

فإن قلت: فهلاّ أُلزِمَ القافُ في قيل ونحوه إشمامَ الضمة كما ألزم ذلك في تغزين؟

فالقول إنَّ هذه الحركة لمَّا لم تكن ضمةً خالصة ولا كسرةً محضةً ضَعُفت في الابتداء لخروجها عمَّا عليه الحركاتُ اللاحقة أوائلَ الكلِم المبتدأِ بها؛ ألا ترى أنَّ أبا عمرو أخذ بذلك في الإِدراج فيما حكاه عنه سيبويه في قوله تعالى: ﴿**يا صالحُ ائتِنا**﴾ ولم يأخذ به في الاستئناف. فإن قلت: فهل يلزم أبا عمرو في قراءته: ﴿**يا صالح ائتنا**﴾ أن يقرأ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩] فيشِمُّ الضمة نحو الكسرة.

فالقول: إن ذلك لا يلزم، لأنَّ هذا الإِشمام والإِمالة بالضمة نحو الكسرة إنَّما جاء فيما ليس بحركة إعراب، والضمة في يقول ضمة إعراب، والتي في ﴿**يا صالح ائتنا**﴾ وإن كانت مشابِهَةً لحركة الإِعراب فهي حركةُ بناء، فلا يلزم ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ائذَنْ لي**﴾.

ومما يدلُّك على أنَّ هذه التحريكة قد صارت أمارةً لبناء الفعل للمفعول به وأنَّها مما يختصُّ به الفعل أنَّك لو سميت بمثل قيل وبيع شيئاً وخلَعت منه الضميرَ إن كان فيه لأخلصت الكسرةَ فقلت: قِيلٌ وبِيعٌ؛ فدلَّ هذا من مذهب سيبويهِ على أن هذه الحركة أمسُّ عنده بالفعل، وأشد لزوماً له من الأمثلة التي تختص بالفعل، ولا تكون في الاسم نحو: ضرِب وضورِب وضرِّب: ألا ترى أنَّك لو سميت بشيء من ذلك مجرداً من الضمير لَم تغيره عن بنائه إلى ما يختص الاسم وقد رأى تغيير هذه الحركة وإخلاصهَا كسرة.

ومما يقوي قولَ من قال: قُيِلَ أن هذه الضمة المنحوَّ بها نحو الكسرة قد جاءت في نحوِ قولهم: شربت من المِنْقُرِ[1]، وهذا ابن عُور وابن بُور[2]، فأمالوا هذه الضمات نحو الكسرة لتكون أشدَّ مشاكلة لما بعدها وأشبهَ به وهو كسر الراء، فإذا أخذوا بهذا لِتُشاكل اللفظ، وحيث لا يميَّزُ معنى من معنى آخر فأن يَلزموا ذلك حيث يزيلُ اللبس ويخلِّصُ معنى من معنى أجدرُ وأولى.

حجة من قال: (قيلَ)، فأخلص الكسرة، ولم يحرك بضمةٍ ممالة نحو الكسرة.

الحروف التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

---

(١) المنقر: بئر صغيرة، وقيل: بئر ضيقة الرأس تحفر في الأرض الصلبة لئلا تهشم والجمع المناقر (لسان العرب ٥/ ٢٢٩ مادة: نقر).

(٢) بور: رجل بور: هالك. (اللسان ٤/ ٨٦ مادة: بور).

أحدهما: أن يكون نقلاً من حرف صحيح.

والآخر: أن يكون نقلاً من حرف علة.

فحروف الصحة التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون في تضعيف.

والآخر: أن يكون في غير تضعيف.

فأما التضعيف فنحو (أعدَّ، وأصمَّ، واستعدَّ، ومَفَرٌّ، ومَرَدٌّ؛ فما قبل حرف التضعيف في هذه الأشياء إذا كان ساكناً ولم يك مَدَّةً، أُلقِيَتْ حركة المضاعف عليه، وإذا كان متحركاً حُذِفت الحركة ولم تُلْقَ على شيءٍ نحو: اعتدَّ واشتدَّ.

وأما غير التضعيف فعلى ضروبٍ منها نَقلُ الحركة من الهمزة إلى الحرف الذي قبلَها إذا لم يكن الحرف للمدِّ فقط.

ومنها نقْلُ حركةِ افتَعل ويَفتعل نحو يهتدِي ويقتدِي.

ومنها الحرَكة في الوقفِ، وهي على ضربين:

أحدهما: أن يكون حركة إعراب كقوله:

إذ جـــــدَّ الـــــنَّـــــقُـــــر[1]

والآخر: أن يكون حركة البناء نحو اضرِبُه وقُدُه، فهذا نقلُ الحركة من حروفِ الصحَّة.

وأمَّا نقل الحركةِ من حروف العلة فنحو الفعل من القول والبيع، والفعل فيه على ضربين:

أحدهما: أن يكون فاعله ضميراً يتّصل بالفعل، والآخر أن يكون ظاهراً لا يتّصل به فإذا بُني الفعل للفاعل الظاهر قيل: قام زيد، وباع عمرو، فلا تُنقل في هذا حركة العين عن موضعها.

وقد شذّ قولهم: كِيدَ زيد يفعل، وما زِيل، فلا تُنقل الحركة من غير هذا إلى الفاء، كما تنقل إذا اتّصلت بضمير المخاطب والمتكلم، نحو قمت، وبعت، فنقلت الحركة التي كانت للعين إلى الفاء.

فأمَّا حجَّةُ من قال: قِيل ـ فحرك الفاء بالكسر ـ أنَّهم يزعمون أنَّ هذه اللُّغة هي الأصل، وما عداها داخل عليها، يدلّ على ذلك أنَّ الأصل فُعل، فنقلت حركة العين إلى الفاء، كما نقلت حركة العين إلى الفاء إذا بنيتَ الفعل للفاعل من قلت؛ لأن حركة العين من فعَلْتُ الضَّمَّة في بناء الفعل للفاعل بعد نقل فَعَلْت إلى فَعُلت، نقلت الضَّمَّة

---

(١) مرَّ سابقاً.

إلى الفاء، كما نقلت الحركة التي هي الكسرة إلى الفاء، إذا بنيت الفعل للمفعول، فلحق الإعلال العين بالقلب لاجتماع المقاربة كما يلحق اللاَّم في: غزا، ورمى، لتوالي ذلك. ولو فَصَل السكونُ لصحَّ كما صحَّ نحو: غَزْو ورَمْي، وأَتْبعَ المضارعُ الماضي، ولحق الإعلالُ في قيل العينَ وما قبلها.

أمَّا الإعلال في العين فيقلبها إلى الألف، وما قبلها اعتَلَّ بنقل حركةِ العين إليها وحذف حركتها، ولحق الإعلال في باب العين العينَ وما قبلها كما لحق اللاَّمَ وما قبلها في باب غزا ورمى.

وإنَّما نُقلت الحركة في قِيل إلى الفاء لِيُعلم بذلك حركة العين؛ ألا ترى أنَّك إذا سمعت الضَّمَّة في قلت؛ والكسرة في بعت علمت أن حركة العين في باع كسرة كما تعلم أنَّها في قُلت ضمَّة، وإذا سمعت قيل وبيع علمت أن حركة العين الكسرة إذا بُني الفعل للمفعول به على فُعِل، فَجَعلتَ حركة العين إذا كانت واواً الضمَّة وإذا كانت ياء الكسرة؛ لأن الضَّمَّة من جنسِ الواو، كما أن الكسرة من جنس الياء؛ فلهذه المجانسة فُعِل هذا ليس لأنَّ الضَّمَّة تدلُّ على أنّ العين واو، ولا الكسرة تدلُّ على أنَّ العين ياء، ألا ترى أنَّهم قد جمعوا بين خِفت وهِبت في الكسرة وإحداهما من الياء، والأخرى من الواو وقد قلنا في ذلك في غير هذا الموضع.

بسم الله: قال حمزة يقف على: ﴿مُسْتَهْزِئُون﴾ بغير همز، وكأنَّه يريد الهمز، ويشير إلى الزَّاي بالكسر كما كان يفعل في الوصل، وهذا لا يضبطه الكتاب. وكذلك كان يفعل بقوله: ﴿لِيُوَاطِـُٔوا۟﴾ [التوبة: ٣٧] ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ [يونس: ٥٣] و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦]، و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾ [الصافات: ٦٦] و﴿ٱلْخَـٰطِـُٔونَ﴾ [الحاقة: ٣٧] و﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ [البقرة: ٦٢، والحج: ١٧] و﴿وَٱلصَّـٰٓئِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] والباقون يصِلون بالهمز ويقفون أيضاً كما يَصِلون[1].

قال أبو زيد: هزئت به هُزْءاً ومَهزأة، وأنشد غيره:

ألا هـزئـت بـنـا قـرشـيّـة يـهـتـز مـوكـبـهـا[2]

وقالوا: هزئت منه. أنشدنا علي بن سليمان:

وهـزئـتْ مـن ذاك أُم مَـوْءَلَـه

ومعنى يستهزئون يهزؤون، كما أن قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٤]

---

(١) انظر (تلخيص العبارات ص٦٦).

(٢) البيت من مجزوء الوافر، وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ص١٢١، ولسان العرب ٥/ ٤٢٤ (هزز) والمعاني الكبير ص١١٧٥، والأغاني ٢١/ ٢٠١، والمؤتلف والمختلف ص١٩٧، والكامل ص٨١٠ ـ ٨١٢د وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٨٠٢ (وكب)، وجمهرة اللغة ص١٣٢ ـ ٣٧٨، والمعاني الكبير ص٤٨٤.

يسخرون، ومثل هذا قَرّ، واستقر، وقالوا: علا قِرْنه واستعلاه، وقال أبو زيد: استعلى عليه، وقال أوس:

ومُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أناتِنا ولو زَبَنَتْهُ الحربُ لم يترمرَمِ[١]

وقد جاء استفعل في معنى أفعل، كما جاء في معنى فَعَل. قالوا: استجاب وأجاب، وأنشد أبو زيد.

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[٢]

أي لم يجبه.

وقالوا: استخلف لأهله، وأخلف لأهله. قال:

ومستخلِفاتٍ من بلادِ تَنوفَةٍ لِمُصفرَّةِ الأَشْداقِ حُمْرِ الحَواصِلِ[٣]

وقال آخر:

..... سقاها فروَّاها من الماءِ مُخلِف[٤]

وقال: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] وقال: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤].

قال أبو زيد: وقالوا: رجل هُزَأَة: يهزأ بالناس، وهُزْأَة: يهزأ به الناس.

اختلف النحويون في تخفيف الهمزة في: ﴿يَسْتَهْزِئُون﴾.

فقال سيبويه: تجعلها إذا خففتها بين بين، فتقول: ﴿يستهزِوون﴾.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص١٢١، ولسان العرب ١٢/ ٢٥٥ (رمم)، وتاج العروس ٣/ ٣٢٠ (عجب)، ومقاييس اللغة ٢/ ٣٨٠، ٤/ ٦٤٤، وأساس البلاغة (زبن)، (عجب) وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٥٨٠ (عجب)، ومجمل اللغة ٢/ ٣٦٣، وجمهرة اللغة ص١٩٩، وتاج العروس ٢٢/ ٢٠٢ (مصع)، وكتاب العين ١/ ٣١٨، ٧/ ٣٧٤. الاستعجاب: شدة التعجب. حرب زبون: تدفع الأبطال عن الإقدام خوف الموت.

ترمرم: إذا حرك فاه للكلام.

(٢) عجز بيت. صدره: وداعٍ دعايا من يَجيبُ إلىٰ الندىٰ.

البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص٩٦، ولسان العرب ١/ ٢٨٣ (جوب) والتنبيه والإيضاح ١/ ٥٥، وجمهرة أشعار العرب ص٧٠٥، وتاج العروس ٢/ ٢٠٦ (جوب)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١١/ ٢١٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٣٤٥، ولسان العرب ٩/ ٨٧ (خلف)، وتهذيب اللغة ٧/ ٣٩٥، وتاج العروس ٢٣/ ٢٥٩ (خلف)، وبلا نسبة في المخصص ٩/ ١٦١.

المستخلف: المُستسقي. التَّنُوفة: القفر من الأرض، والفلاة لا ماء فيها ولا أنيس وإن كانت معشبة (ج) تنائف.

(٤) عجز بيت للحطيئة في لسان العرب ٩/ ٨٨.

وزعم أن جعلها بين بين، قول العرب والخليل. وكذلك قال في الهمزة المكسورة إذا كان ما قبلها مضموماً نحو مَرْتع إبلك تجعلها بين بين.

ويذهب أبو الحسن في يستهزئون إلى أن يقلب الهمزة ياء قلباً صحيحاً، ولا يجعلها بين بين كما ذهب إليه سيبويه والخليل.

فأمَّا إذا كانت مكسورة وقبلها ضمَّة فإنَّه لا يخلو من أن يكون في كلام متّصل أو منفصل، فإن كان متّصلاً قلبها واواً مثل بأكمُوك[1]، وإن كان منفصلاً قلبهاً ياء مثل: عبدُ بِخْوتِك وسنذكر قوله بعد ذكر ما احتج به لسيبويه.

قال أبو عثمان: سأل مروان بن سعيد المهلبيُّ[2] أبا عمر الجَرمي في مجلس أبي الحسن الأخفش[3]، فقال:

كيف تخفف همزة جُؤَن؟ فقال: جُوَن، فجعلها واواً خالصة.

فقال له مروان: لم لا جعلتها بين بين، فنحوت بها نحو الألف؟

قال: فقال: مِن قِبل أن الألف لا تقع بعد ضمة فكذلك ما قرب منها.

فقال: فكيف تخفف همزة مِئَر؟

فقال: مِيَر، فجعلها ياء خالصة مثل الأولى في العلة.

فقال له مروان: فكيف تخفف همزة يستهزئون؟

فقال: أبو عمر يستهزوون، فجعلها بين بين، ونحابها لانضمامها نحو الواو.

قال أبو عثمان: وهو قول سيبويه.

فقال له مروان: لِم لا صيرتها ياء لأن الواو المضمومة لا تقع بعد كسرة.

قال أبو علي: يريد مروان أن الكسرة لا تقع بعدها الواو المضمومة فكذلك ينبغي ألا يقع بعدها ما قرب من الواو المضمومة بالتَّخفيف، كما أنَّ الضَّمَّة والكسرة، لمَّا لم تقع بعدهما الألف فكذلك لم يقع بعدهما ما قرب منهما بالتَّخفيف، فقلبت الهمزة

---

(١) الأكمؤ: جمع الكَمْءُ: نبات يُنَقِّضُ الأرض فيخرج كما يخرج الفُطر. (لسان العرب ١/١٤٨ مادة: كمأ).

(٢) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة (توفي نحو ١٩٠هـ = ٨٠٥م) شاعر من أهل البصرة، من أصحاب الخليل بن أحمد. كان حاذقاً بالنحو. له أخبار ومناقضات مع ابن عمه عبد الله بن محمد أبي عيينة.
الأعلام ٧/٢٠٨، والمرزباني ٣٩٨، وبغية الوعاة ٣٩٠.

(٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء (توفي ٢١٥هـ = ٨٣٠م) البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه وصنف كتباً منها «تفسير معاني القرآن» و«شرح أبيات المعاني» و«الاشتقاق» و«معاني الشعراء» و«القوافي» وغير ذلك. الأعلام ٣/١٠١ ـ ١٠٢، ووفيات ١/٢٠٨، وإنباه الرواة ٢/٣٦، ومعجم الأدباء طبعة دار المأمون ١١/٢٢٤.

بعدهما قلباً، فكذلك كان يلزم أن نُبدِل من الهمزة المضمومة بعد الكسرة ياء إذا لم تقع بعد الكسرة واو مضمومة في موضع، فكذلك ما قرب من الواو المضمومة من الهمز بالتَّخفيف ينبغي ألا تقع بعدها.

قال أبو عثمان: فقال أبو عمر وأجاد عندي: هي وإن لم يكن مثلها في الكلام فأنا أقدِر أن ألفظ بها، وتلك الأولى لا أقدر على أن ألفظ بها إذا نحوت بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمَّة.

قال أبو عثمان: وهذا قولي، وحجتي فيه هذه.

وأما الأخفش فكان يقول: ﴿**يستهزيون**﴾ إذا خفف فيجعلها ياء خالصة من أجل الكسرة الَّتي قبلها. انتهت حكاية أبي عثمان.

قال أبو علي: إنْ قال قائل: إذا لم يجعلها بين بين فلِم قلبها ياء للكسرة التي قبلها، وهلاَّ قَلبها واواً لتحركها بالضَّمَّة؟

قيل: إنه إذا ترك أن يجعلها بين بين، فلا يخلو من أن يقلبها ياء أو واواً، فلا يجوز أن يقلبها واواً وقبلها كسرة؛ لخروجه إلى ما لا نظير له، ألا ترى أنّه ليس واو مضمومة قبلها كسرة؟

وإذا لم يجعلها بين بين كما جعلها غيره لكراهته تقريبها من واو مضمومة قبلها كسرة فأن يُرْفَضَ قلبُها إلى نفس الواو المضمومة المكسور ما قبلها أجدر، فإذا لم يجز قلبها واواً صارت نحو: شِيوخ و﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٦] على أنَّ ﴿**يستهزيون**﴾ أسوغ في هذا لأن الضَّمَّة فيها إعراب فليست بثابتة ثبات عين فُعُول، فهو مثل فخِذ في الرفع ليس مثل فِعُل المرفوض من كلامهم.

ويقوي قلبها إلى الياء أنَّها في جُوَن ومِيَر قد قُلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة وهي متحركة، فكذلك في ﴿**يستهزيون**﴾ تقلب إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة مع كونها متحرِّكة.

فإن قال قائل: فهلا قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها كما قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها في أيِمَّة ولم يقلبها إلى ما يجانس الحركة التي قبلها كما لم تقلبها في أئمة إلى ما يجانس الحركة الَّتي قبلها، ألا ترى أنَّك لم تقل أامّة ولكن قلبتها إلى الياء لما تحرَّكت بالكسرة؟

قيل: لم يجز أن تُقلب إلى ما ذكرت في يستهزئون لخروجها إلى ما لا مثل له في كلامهم.

وجاز في أئِمة أن تُقلب إلى الحرف الذي منه حركتها من حيث لزم إلقاء حركة

المدغم فيه على ما قبله، ولولا ذلك لقلبتها على ما قبلها من الحركة كما قلبتها في إناء وآنية، ولكن لما لزم إلقاء حركة المدغم عليها كما لزم في أخِلَّة ونحوه وجب تحركها، ولما وجب تحركها، وجب قلبها إلى الياء لتحركها بالكسرة إذ لم يمكن قلبها إلى الحرف المجانس للحركة التي قبلها، ولم يجز إسكانها وقلبها ألفاً لأنها فاء كالفاء في إخِلَّة ونحوه، وليس في يستهزئون حركة لمدغم يلزم أن تلقيها عليها، فتقلبها إلى ما يجانس حركتها دون ما يجانس الحركة التي قبلها.

فإن قلت: كيف استجاز أن يَقْلِب الهمزة ياء محضة في يستهزئون ويحرِّكَها بالضَّمِّ، وليس ياءٌ هي لامٌ على هذا الوصف تتحرَّك بالضَّمَّة؟ فإن ذلك فيما أصله الهمزة لا يمتنع، وإن لم يجز فيما أصله غير الهمز، لأنَّ الهمزة لما كانت منويَّةً كانت في تقدير الثبات، ألا ترى أنَّه وإن خففها تخفيفاً قياسياً لم يقلبها قلباً إلى الياء، وإذا كان كذلك لم يمتنع ثباتها وتحريكها، وإن لم يجز ذلك في الياءات التي ليس أصلها هَمَزَات، كما لم تمتنع الواو السَّاكنة من أن تقع قبل الياء مبيَّناً غير مدغم إذا كان أصلها الهمزة نحو نُؤْي، ورُؤيا وإن كان فيما يمتنع ذلك فيما أصله غير الهمز من الواوات.

وممَّا يدلك لى صحة ذلك من قوله: إنَّها في قولهم جميعاً تثبت ساكنة في الجزم. فكما جاز أن يخالف الياءات التي هي لامات عند الجميع في السكون للجزم، كذلك جاز عنده أن يخالفهن في الحركة أيضاً.

وقال أبو الحسن في كتابه في القرآن: من زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع الكسرة إذا خُففت دخل عليه أن يقول: هذا قارِوٌ، وهؤلاء قارِوُون، ويستهزوون، قال: وليس هذا من كلام من خفف من العرب.

قال أبو علي: وجه دخول هذا عليه ولزومه له عنده أن الهمزة إذا كانت مفتوحةً وكان ما قبلها مفتوحاً فخففت جاز تخفيفها، فكذلك إذا كانت مكسورة وما قبلها مفتوح، وكذلك إذا كانت مضمومة وما قبلها مفتوح؛ وذلك أنَّها إذا كانت مفتوحة، وما قبلها مفتوح أو مضمومة أو مكسورة وما قبلها مفتوح، فإنَّك في ذلك كله تقرب الهمزة من الحرف الذي منه حركتها، فتقرب المفتوحة من الألف، والمكسورة من الياء الساكنة، والمضمومة من الواو السَّاكنة، فكما أن الألف والواو والياء السَّاكِنَين يجوز أن يقع كل واحد منها بعد الفتحة نحو: دار وبيت، وثوب، كذلك جاز أن تخفِّف الهمزة بعدها فتقربها بالتَّخفيف من هذه الحروف السواكن.

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمَّة أو كسرةٌ خففتها بالقلب إلى الحروف الَّتي حركتها منها بلا خلاف. وذلك نحو التُّودَة، وجُوَن ومِيَر، وذِيَب، وإنَّما قلبتها إليهما لأنَّك إذا خففت المفتوحة بعد الكسرة في مِيَر قربتها من الألف، والألف لا تكون قبلها

كسرة، وكذلك جوَن إذا خففتها قربتها من الألف، والألف لا تكون قبلها ضمة، فلمَّا لم تكن بعدَ الكسرة ألف ولا بعد الضمَّة كذلك، لم يكن بعدهما ما قربته منه فَقلِبَتْ قلباً لذلك إلى الواو أو إلى الياء.

فإن كانت مضمومة وقبلها كسرة فخففتها مثل يستهزئون، ومن عند أُختك، فلا يخلو إذا خفَّفتها من أن تنحو بها نحو الحرف الذي منه حركتها.

فإن قلت: أقربها منه فأقول: يَسْتَهْزِوُون؛ لم يستقم لأنَّك تقربها من واو ساكنة والواو السَّاكنة لا تكون قبلها كسرة، فلا يجوز إذاً أن تقربها من الواو السَّاكنة فتجعلها بين بين، كما لم يجز ذلك في جُوَن ومِيَر، ولزمك قلبها ياءً على حسب الحركة التي قبلها كما قلبتها ياءً أو واواً في جُوَن، ومِير، بحسب الحركة التي قبلها إذ لم يجز أن تكون بين بين لتقريبك إياها بالتَّخفيف من الواو السَّاكنة، والواو السَّاكنة لا تكون قبلها كسرة.

وإذا لم تكن قلبتها إلى الياء فقلت: يستهزئون حيث لم تكن بعد الكسرة واو ساكنة كما قلبتها بعد الكسرة أو الضَّمَّة إذا كانت مفتوحة إلى الياء أو إلى الواو حيث لم يجز أن يكون بعد الكسرة والضَّمَّة ألف فقد بان أن جعلها بين بين غير مستقيم للكسرة الَّتي قبلها مع كونها مضمومة.

فإن قلت: لا أقلبها ياء ولا أُتْبعُها الحركة التي قبلها ولكن أُتْبعُها الحركة التي عليها وهي الضَّمَّة، فأقلبها واواً إذ لم يجز أن أُتبعها الكسرةَ التي قبلها ـ لزمك أن تقول: هذا قارِوٌ، فتصحح الواو بعد الكسرة إذ لم يكن سبيلٌ إلى أن تجعلها بين بين، وأنت قد قلت: لا أتبعها الكسرةَ التي قبلها فأقلبها إلى الياء فأقول: قارِيٌ، ويستهزيون؛ فبَقي أن تقلبها واواً؛ فتجعلها من جنس الحركة التي تحرَّكت بها فتقول: قارِوٌ، لتكون قد خففتها إذ لا سبيل إلى أن تجعلها بين بين، ولا تنقلب ياء عندك، فهذا وجه لزوم قلبه إياها واواً وهذا ليس عليه أحد ممن يخفف الهمز؛ فإن لم يقلبها ياءً خرجتْ بترك قلبها ياء عن قول العرب فيها إذا قلبتها واواً فقلت: قارِوون ويستهزوون.

وكذلك إذا كانت الهمزة مكسورةً وقبلها ضمَّةٌ عكس قولك قارىء ويستهزئون فإنك تقلبها واواً، فتقول: مررت بأكمُوك، فقلبتَ الهمزة على الحركة التي قبلها كما أتبعتها في يستهزئون الحركة التي قبلها بأن قلبتها ياءً كذلك في أكْمُوك تتبعها الحركة الَّتي قبلها، بأن تقلبها واواً فتجعلها من جنس الضَّمَّة الَّتي قبلها، فتقولَ بأكمُوك، ولا يجوز بأكمُيك فتجعلُها على حركتها كما لم يقولوا: قارِوٌ؛ فيجعلوها على حركتها، ولا يتبعوها ما قبلها.

ولا يجوز أن تَجْعَلَ: بأكموك بين بين؛ لأنَّك تقربها من الياء السَّاكنة، فكما لا

تكون الياءُ السَّاكنةُ بعد الضَّمَّة كذلك لا تكون الهمزة المكسورة بعد الضَّمَّة بين بين على قياس قولهم: جُوَن ومِيَر، والاتفاق الواقع في ذلك.

فإن قلت: فإذا لم تجعلها بين بين لِما قلت من أنَّها تُقَرَّب من الياءِ الساكنةِ، والياءُ الساكنةُ لا تكون بعد الضَّمَّة فهلاّ قلبتها ياءً ولم تقلبها واواً لأنَّك قد تجد الياءَ المكسورةَ في كلامهم تقعُ بعد ضمَّةٍ؛ ألا ترى أنّك لو قلت: صُيِدَ في هذا المكان لجاز كما يجوز عُوِر، في هذا المكان؟ فما الذي جعل قلبها إلى الواو عنده في أكمؤك من قلبها إلى الياء في أكميك لما أريناك من صُيد.

فالقول: إن قلبها إلى الواو أولى؛ لأنَّك قد وجدتَهم في تخفيف الهمْز يتبعونَ الهمزةَ حركة ما قبلها كثيراً، وقد وجدْتَهم قلبوا عكس هذا على ما قبلها، وذلك قولهم: ﴿يَسْتهزيون﴾، وقاريٌ، فكما أتبعوا هذه الهمزةَ حركةَ ما قبلها كذلك يُتبعون الهمزةَ في أكمؤك حركةَ ما قبلَها ويقبلونها إليه، فيكون لذلك أولى وأقوى في القياس من قلبِها إلى الياءِ على حركة نفسها.

ومما يدلُّ على أن قلبَها إلى الواو في المتّصلِ أقوى من قلبها إلى الياءِ أن ما جاء فيه الواوُ من المتّصلِ مصححةً أكثر مما جاء فيه الياءُ؛ ألاَ تراهم قالوا: عُوِر في هذا المكان، وحُوِل فيه، واجتُوِرَ، واعتُوِنَ، واعتُوِرَ، والياء إنَّما جاء في صُيد فيه وحُيِيَ به وعُيِيَ به فيمن بَيَّن ولم يُدغم، ومع ذلك، فإنَّ أبا الحسن قد جوَّز على قياس أكميك في المنفصِل فقال: إلاَّ أن تكون المكسورةُ مفصولة فتكونُ على موضعِها لأنّها قد بَعُدت، يريد بقوله على موضعِها أنَّها تقلب إلى جنسِ حركتها. والواو قد تقلبُ إلى الياءِ مع هذا وذلك نحو غلام يخوانِك، و﴿المَكْرُ السَّيِّئُ بِلاَّ﴾ [فاطر: ٤٣] فلمَّا وَجَدَ لقلبها إلى الياء طريقاً بدلالة صُيِد فيه كما وجد لقلبها إلى الواو طريقاً ألزمَ الواوَ المتّصل لتكون على ما قبلها مثل جُوَن ومِيَرَ وقاري. فإنَّها قلبت على ما قبلها وجَعَلَ المنفصلَ بالياء وقال: لأنَّ الواو تقلب إلى الياء فأخذ بالأمرين، ورأى القلب إلى الواو في الاتصال أولى، وجعل المنفصلَ بالياء، لأنَّ الضَّمَّة بالانفصال قد بَعُدت، فجعلها على حركة نفسِها.

فإن قلت: أفليس قد أتبعوها حركةَ نفسِها في المتّصلِ في قولهم: أيِمَّة، ولم يُتبعوها حركة ما قبلها فيقلبوها ألفاً، ويقولوا: «أامة»، فهلا جاز في قولهم: بأكمُوك، أن يتبعوها حركةَ نفسِها، فيقولوا: بأكمُيك كما فُعِلَ في (أيمة).

فالقول: إن هذا ليس كأيمة، وذلك أنّ الَّتي في أيمة لزم إلقاء حركة المدغم عليها فلمَّا لزم إلقاءُ حركة المدغم عليها لم يجد بدّاً من تحريكها، ولما لم يجد بدّاً من تحريكها كانت حركتها أولى أن تقلب إليها من أن تُجعَلَ على ما قبلها مع تراخي تلك

عنها وقُرْبِ الكسرةِ منها، ألاَ ترى أنَّها لو قُلِبَتْ على ما قبلَها من الفتحةِ فقلبت ألفاً وحركةُ المدغَم الَّتي يلزم إلقاؤُها عليها الكسرةُ لم يستقم؛ لأنَّ الألفَ لا تُحرَّك فقلبت الهمزةُ في أيِّمة على حركتها لذلك؟

فأمَّا ما حكاه محمد بن السري في كتابه في القراءات عن أبي الحسن من أنَّه قال: مَن زعم أن الهمزةَ المضمومة لا تتبعُ الكسرةَ إذا خففت. دخل عليه أن يقول: هذا قارِيٌ، وهؤلاء قاريون، ويستهزيون.

وقال: قال: يعني أبا الحسن: وليس هذا من كلام من خفف من العرب إنَّما يقولون: يستهزيون ـ فخطأ في النقل، أتراه يُلزِمُ الخليلَ وسيبويه أن يقولوا هذا في المتّصل، وقد رآهم قالوا ذلك في المنفصل نحو: من عند أختك؟ ويسمعهم يقولون: إنّه قول العرب، فيُلزمهم قولَهم؟ وما يقولون: إنَّه قول العرب! هذا ما لا يظن.

وأبو الحسن قد فصَل بين المتّصل والمنفصل في أكمُوك وغلام يخوانِك فقلب المتّصل واواً، والمنفصلَ ياءً. هذا الَّذي حكاه عنه غلط في النقل؛ وإنَّما هو دَخَلَ عليه أن يقول: هذا قارِوٌ بالواو، كما حكيناه عنه، وكذلك رواه أبو عبد الله اليزيديُّ[1] عنه في كتابه في «المعاني»، ثم ما حكاه عن أبي الحسن من قولهم: إنَّما يقولون يستهزيون على ماذا تحملُه: على التَّحقيق أم على جعلها بين بين؟ [فإن حمله] على التَّحقيق لم يجُز؛ لأنَّ الكلامَ ليس فيه؛ إنَّما الكلامُ على التَّخفيف [فإن حملته] على جعلها بين بين قد أثْبَتَّ إذاً ما أنكره وما لم يقله أحد من أهل التَّخفيف عنه، هذا خطأ عليه فاحش في النقل.

وأمَّا ما ذكره محمد بن يزيد في هذه المسألة في كتابه المترجَم بالشرح من قوله: والأخفش لا يقول إلا كما يقولُ النحويون: هذا عبد بِبلك، ولكن يخالف في يستهزئون؛ فهذا الإطلاق يوهم أنَّه لا يفصل بين المتَّصِل والمنفصل، وقد فَصَلَ أبو الحسن بين أكمُوك وعبدُ يخوانك، فينبغي إذا كان كذلك ألاَّ ترسَل الحكاية عنه حتَّى تقيَّد، ويُفصلَ بين المتّصل والمنفصل كما فصل هو.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] و﴿فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩].

---

(١) هو محمد بن العباس بن محمد (٢٢٨ ـ ٣١٠هـ = ٨٤٣ ـ ٩٢٢م) أبو عبد الله، من كبار علماء العربية والأدب، وهو حفيد «يحيى بن المبارك». استدعاه في آخر عمره المقتدر العباسي لتعليم أولاده، فلزمهم مدة. له كتب منها «الأمالي» و«مناقب بني العباس» و«كتاب الخيل» و«مختصر النحو» و«أخبار اليزيديين» وغير ذلك.

الأعلام ٦/ ١٨٢، وبغية الوعاة ٥٠، والوفيات ١/ ٥٠٢، وابن النديم ٥١.

قال أبو عمر الدُّوري[١] ونُصَيْر بن يوسف النحوي: كان الكسائيّ يُميل الألف في طغيانهم، وفي آذانهم وقال غيرهما: كان يفتح.

وقال أبو الحارث الليث بن خالد وغيرُه: كان الكسائي لا يميل هذا وأشباهه. والباقون يفتحون.

قال أبو علي: الطغيان: مصدر طغى، كالكُفران والعُدْوان والرضوان.

وحكى أبو الحسن: طغا يطغو، وقالوا: يطغى في المضارع، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه: ٨١] فألِف طغا تكون منقلبة عن الياء، فيمن قال: طغيت، وعن الواو فيمن قال: طغوت.

وقالوا: طغوت، وقالوا: تطغى، كما قالوا: صَغَوت تَصغى، ومحَوْتَ تَمحَى؛ ففتحت العين في المضارع للحلقي.

وحكى بعضهم طَغِيتَ تَطغى؛ فتطغى على هذا مثل يَفْرَقُ، لا مثل يصغَى، يجوز على هذا أن تكسرَ حرف المضارعة منه فتقول: تِطغَى، وإن جعلته مضارع طغوتُ أو طغيتُ لم يجز ذلك فيه.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾ [الحاقة: ٥] فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة، أي: بطغيانهم.

والآخر: أن يكون صفة، أي بالريح الطاغية.

وقوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ١١] فالواو مبدلة من الياء: لأنَّه اسم مثلُ التَّقوى والرَّعْوى[٢] والبَقْوَى، لأنّ لغة التنزيل الياء بدلالة الطغيان المذكور فيه في مواضع.

فأما لا تَطْغَوْا، فلا دلالة فيها على الياء ولا الواو. وإن جعلت طَغْوَى من لغة من قال: طَغَوْت، كان الواو فيها من نفس الكلمة كالدَّعوى والعَدْوى.

وحجة من أمال الطغيان هي أنَّ الألف قد اكتنفها شيئان: كلُّ واحد منهما يجلبُ

---

(١) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري (توفي ٢٤٦هـ = ٨٦٠م) أبو عمر، إمام القراءة في عصره. كان ثقة ثبتاً ضابطاً. له كتاب «ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن» و«قراآت النبي ﷺ» و«أجزاء القرآن» وهو أول من جمع القراءات، وكان ضريراً. نسبته إلى «الدور» (محلة ببغداد) ونزل سامراء. وتوفي في «رنبوية» من قرى الري.
الأعلام ٢/ ٢٦٤، والنشر ١/ ١٣٤، وإرشاد ٤/ ١١٨، وغاية النهاية ١/ ٢٥٥.

(٢) للرعوى ثلاثة معانٍ: أحدها الرعوى اسمٌ من الإبقاء ـ وهو المقصود هنا ـ، والرعوى رعاية الحفاظ للعهد، والرعوى حسن المراجعة والنزوع عن الجهل. (لسان العرب ١٤/ ٣٢٨ رعي).

الإمالة وهما الياء التي قبلها والكسرة التي بعدها، فإذا كان كلُّ واحد منهما على انفراده يوجب الإمالة في نحو السَّيَال[١] والضَّيَاح[٢]. ومررت ببابه، وبداره، فإذا اجتمعا كانا أوجب للإمالة.

فإن قلت: إنَّ أول الكلمة حرف مستَعْلٍ مضموم، فكلّ واحد من المستعلي والضم يمنع الإمالة، فهلا منعاها هنا أيضاً.

فالقول: إن المستعلي لما جاءت الياء بعده، وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الإمالة. ألا ترى أنَّ قوماً أمالوا نحو المناشيط لتراخي المستعلي عن الألف مع أن المستعلي بعد الألف، فإذا تراخى في طغيان عنها بحرفين مع أنَّه قبل الألف؛ كان أجدرَ بالإمالة، ألا ترى أنَّهم قد أمالوا نحو صِفاف، وقِباب، ولم يميلوا نحو مِراض، وفراض[٣]، لمّا كان المستعلي متأخراً عن الألف. وقالوا: ﴿بِطَارِدِ﴾ [هود: ٢٩] و﴿بِقَدِرٍ﴾ [يس: ٨١] لمّا تقدم المستعلي الألف، ولم يميلوا فارِق وبارِض[٤].

وأما في ﴿آذانهم﴾ فجازت فيها الإمالة كما جازت في مررت ببابه، لمكان كثرة الإعراب، وهي حسنة جائزة. والإمالة في طغيانهم أحسن.

بسم الله

﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦]: قال أحمد بن موسى: ضَمّ الواو اتفاق.

قال أبو علي: الواو في ﴿اشتروا﴾ ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل للدرج التقت مع الساكن المبدَل من لام المعرفة فالتقى ساكنان، فحركتَ الأوَّل منهما لالتقاءيهما، ولا يخلو التحريك فيها من أن تكون بالضمِّ أو بالكسر، فصار الضمُّ أولى بها ليفصل بالضمِّ بينها وبين واو أوْ ولَوْ، فحركت بالضم دون الكسر لذلك.

ومما يدل على تقدم التحرك بالضم على الكسر لالتقاءيهما، أنَّهم قد حرّكوا هذه الواو في غير هذا الموضع بالضم لالتقاء الساكنين، واتفق الجميع فيه على التحريك

---

(١) السَّيَال: شجر له شوك أبيض وهو من العِضاه، وقيل: ما طال من السَّمرُ، وقيل: شوك أبيض إذا نُزع خرج منه مثل اللبن. واحدته سيالة. (لسان العرب ١١/ ٣٥٢ مادة: سيل).

(٢) الضَّيَاحُ: اللبن الرقيق الكثير الماء. وقيل: اللبن الخاثر يصبّ فيه الماء ثم يُجَدَّحُ. (لسان العرب ٢/ ٥٢٧ مادة: ضيح).

(٣) صفاف: جمع صف. وقباب: جمع قبة. وفراض: جمع فرضة: الثُّلمة التي تكون في النهر التي منها يُستقى. (لسان العرب ٧/ ٢٠٦ مادة: فرض).

(٤) البارِض: أول ما يظهر من نبت الأرض وخص بعضهم به الجَعدة والنزعة والبَهمىٰ والهلتىٰ والقبأة ونَبات الأرض. (لسان العرب ٧/ ١١٦ مادة: برض).

بالضم دون غيره، وذلك في قوله: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، و﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦] فدلَّ اتفاقهم على تحريك هذه بالضمِّ على أنها في **﴿اشترَوُوا الضلالة﴾** محرّكة بالضمَّ أيضاً لالتقاء الساكنين، كما حرّكت في لَتُبْلَوُنَّ ولَتَرَوُنَّ الجحيم.

ويدلّ على تقدُّم ذلك على الكسر ما جاء من ضمهم لها في: مُصْطَفَوُ الله، فكما حرّكوا هذه الواو بالضمِّ كذلك ينبغي أن تحرّك بالضمِّ في **﴿اشتَرَوُا الضَّلالَة بالهُدَى﴾**؛ لاتفاقهما في الدّلالة على الجمع.

ويدل على تقرر ذلك في هذه الواو أنَّهم شبهوا بها الواو التي في أو، ولو، فحركوها بالضم تشبيهاً بقوله: **﴿اشْتَرَوُا الضَّلالَة﴾**. وكما شبهوا التي في أوْ بالتي تدل على الجمع، كذلك شبهوا التي للجمع بها فأجازوا فيها الكسرَ، كما أجازوا في: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢] الضمّ تشبيهاً بالتي للجمع، وليس هذا بالوجه، كما أنَّ الكسر في: **﴿لا تنسوِ الفضل﴾** [البقرة: ٢٣٧] ليس بالوجه.

ومثل هذا في أن كل قبيل من الواوين شُبِّهَ بالآخر إجازتهم الجر: في الضارب الرجل؛ تشبيهاً بالحسنِ الوجه، وإجازتهم النصب في الحسن الوجهَ تشبيهاً بالضاربِ الرجلَ، والنصبُ في الضاربِ الرجل الوجهُ. والجرُّ في الحسنِ الوجهِ الوجهُ، إلاَّ أنَّ الكسرَ في: **﴿ولا تنسوِ الْفَضْلَ﴾** أقبح وأقل في الاستعمال من الحسن الوجهَ.

ويدلُّ على تقدُّم التحريك بالضمِّ في هذه الواو لالتقاء الساكنين، أنَّ قوماً أبدلوا منها الهمزة، فقالوا: **﴿اشْتَرَءُوا الضَّلالَةُ﴾** كما يبدلون من الواو المضمومة، فلو كان تحريكها بالكسر متعارفاً لكان جديراً ألا يهمزوا، لأنَّها كانت تشبه حركة الإعراب لتعاقب الحركتين عليها، كما تتعاقب حركة الإعراب على المعرب.

ألا ترى أن حركة غير الإعراب لَمَّا تعاقبت على ما كان مضاعفاً أدغم في قول عامة العرب غير أهل الحجاز، كما أن حركات الإعراب لمَّا تعاقبت على المعرب أدغم، فتحريك من حرّكها بالضمِّ دلالة على أنَّه جعلها بمنزلة سائر الواوات المضمومة التي تبدل الهمزة منها، ولا يدخلها غير الضمِّ، نحو التي في الغُؤور والنُّؤور[1] وأسْؤُقٍ وأنؤُرٍ.

وليس إبدال هذه الواو همزة، وإن كان فيه ما استدللنا به من تمكن تحركها بالضم في هذا الموضع بالقياس، لأنّ تحريكها بالضمّ إنَّما هو لالتقاء الساكنين، والتحريك

---

(١) الغؤور: مصدر غار القوم غَوْراً وغؤوراً وأغاروا وغوّروا وتغوروا: أتوا الغور، والغور ما انخفض من الأرض. (لسان العرب ٥/ ٣٤ مادة: غور).

النُّؤُور: دخان الشحم وقيل: النيلنج (لسان العرب ٥/ ١٨٩ مادة: فأر).

لالتقاء الساكنين في تقدير السكون لما تقدَّم من الدِّلالة على ذلك. فإذا كان كذلك فكأنَّه قد أبدل الهمزة من واو ساكنةٍ، والهمزةُ لا تبدل من الواو الساكنة.

ولو استقام أن تبدل من هذه الواو الهمزة إذا تحركت بهذه الحركة، لاستقام، أن تُبدل منها إذا تحركت بحركة الإعراب، لأنَّها مثلها في أنَّها ليست بلازمة، إلاَّ أنَّ إبدال الحركة لالتقاء الساكنين همزةً أَوجهُ لموافقتها نحو أدؤر في أنَّ الحركتين فيهما حركتا بناء لا حركتا إعراب.

وقد شبهوا غير اللازم باللازم في مواضع، نحو ادغامهم الواو في رُويا ورُوية وما أشبه ذلك، وليس قول مَن قال ـ: إنّ هذه الواو إنَّما حركت بالضمِّ لالتقاء الساكنين، لأنَّه فاعل في المعنى فجعلت حركة التقاء الساكنين فيه كحركة الإعراب ـ بمستقيم. ألا ترى أنَّ الياء في: أخشَي القوم يامْرَأةُ، فاعلةٌ في المعنى، واتفقوا على تحريكها بالكسر! وقد كسر ناس الواو في: ﴿اشْتَرَوِا الضَّلاَلَةَ﴾، ﴿ولا تَنْسَوِا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فلو كان كما ذهب إليه من ذكرنا قوله، لم يجز اختلاف الحركات فيه كما لم يجز ذلك في حركة الإعراب إذا كان معرباً.

وأمَّا ما حكاه أحمد بن يحيى عن الفراء في أن قوله: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ﴾ إنما حرّكها بالحركة التي كانت تجب لِلام الفعل من الضمة، فإنَّه ذهب في ذلك إلى أن الحركة فيها ليست لالتقاء الساكنين، كما يذهب إليه سيبويه وأصحابه.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء لا يستقيم من غير جهة:

منها أن اشترى واصطفى وما أشبه ذلك إنما انقلبت اللام فيه ألفاً لتقدير الحركة فيها، ولولا تقديرها لم تنقلب، كما لم تنقلبا في: لَو، وكي، فإذا انقلبا لذلك لم يستقم أن يُقدّر نقل الحركة عنها؛ لأن ثباتها ألفاً بمنزلة كون الحركة معها، فكيف يقدر نقلها إلى موضع وهي في حكم الثبات في الحرف المتحرك بها؟ ومن ثم لم ينقلوا الحركة في قال، وباع، وهاب، وخاف، إلى الفاء، كما نقلوا في قلتُ، وطلتُ، وبعتُ، وخِفتُ، وهِبتُ؛ ألا ترى أنَّها في تقدير الثبات مع الألف؟

ويمتنع ذلك من وجه آخر: وهو أنّا رأينا الحركات إنَّما تُلْقَى على الحروف التي تكون قبل الحروف التي تُنقل منها، ولا تُنقل إلى ما بعد الحروف المنقولة منها الحركة؛ ألا ترى أن بعت، وقلت، وخفت، وهِبت، ومِست وظِلْت، فيمن نقل حركةَ عينيهما وأَحَستُ كذلك، وكذلك أقام، وأقال، وأصَمّ، وأيَلّ، وأعَدّ، وأمَدّ، وأخِلة، وأيمَّة، وكذلك نقل حركات الهمز في التخفيف نحو جَيَل، وحَوَبَة[1] والمَرَة[2]،

(١) الحوبة: مخفف من الحوأبة: أضخم ما يكون من العِلابِ (اللسان ١/ ٢٨٩: حأب).

(٢) المرة: مخفف المرأة.

والجَيَة، والخبِ[١] والعِبِ[٢]. وكذلك يَمُدُّ، ويعِفُّ، ويشَمّ، وكذلك من نقل في خَطَّف، وقَتَّل ويَهدِّي، إنما ينقل إلى الحرف الذي قبل الحرف المنقولة منه الحركة. وكذلك قولهم: قاضُون وغازُون، ومشترون ونحو ذلك. فإذا كان الأمر في ذلك على ما وصفنا ولم نجد في هذه الأصول شيئاً على ما ادَّعاه ـ ثبت فساد ما ذهب إليه لدفع الأصول له وتعرِّيهِ من دلالة تدلُّ عليه.

ووجه آخر، وهو أن الحركة في: اشتروا الضلالة، ومصطفوُ القوم، واخشي القوم يا هذه ـ لا تخلو من أن تكون منقولة، من اللام كما قاله، أو حركةً لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه غيره.

فلو كانت حركةَ نَقل كما قال لوجب أن يتحرك الحرف الذي نُقلت إليه بها، التقى مع الساكن، أو لم يلتق؛ ألا ترى أن سائر ما نُقلت الحركة إليه نحو ما ذكرنا قَبْلُ يتحرك بالحركة المنقولة إليه وفي أن هذه الحروف: الواوَ في اشتروا وفي مصطفو القوم، والياء في اخشي الله يا هذه، لا تتحرك حتى تلتقي مع ساكن منفصلٍ منها دلالةٌ على أنَّها تحركت من حيث تحركت الحروفُ الساكنة الملتقية مع سواكن أُخر منفصلة منها نحو: ﴿**بِعذابٍ ٱرْكُضْ**﴾ [ص: ٤١، ٤٢] و﴿**أَحَدُنِ، اللَّهُ**﴾ [الصمد: ٢، ٣] ﴿**أَوِ ٱنقُصْ**﴾ [المزمل: ٣] واذهبِ اذهب، وما أشبه ذلك مما تحرك لالتقاء الساكنين، فأما تحريكها بالضمِّ، وتحريك هذه الحروف التي ذكرناها بغيره من الحركات فمسألة أخرى. ولو لم يكن في ذلك إلاّ أن الياء التي هي مثل الألف في اللين نقل حركتها إلى ما قبلها في: قاضون ﴿**أولئِكَ هُمُ العَادُون**﴾ [المؤمنون: ٧] لكانَ كافياً، فَعُلم منه أن حركة اللام المنقلبة ألفاً لا تنقل في «العادون» إلى ما بعده.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿**بِٱلْهُدَىٰ**﴾ [البقرة: ١٦] وما أشبه ذلك فكان نافع لا يفتح ذوات الياء ولا يكسر مثل قوله: ﴿**الهُدى، والهَوى والعَمى، واستوى وأعطى، وأكْدى**﴾ وما أشبه ذلك، كانت قراءته وسطاً في ذلك كله، وكذلك ﴿**يحيى، وموسى، وعيسى، والأنثى، واليسرى، والعسرى، ورأى، ونأى**﴾.

وقال المسيَّبي: كان نافع يفتح ذلك كلَّه، والأول قول قالون وورش عن نافع.

وكان ابن كثير يفتح ذلك كلّه.

وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رؤوس الآي بين الفتحِ والكسرِ مثل آيات سورة طه، والنجم و﴿**عبس وتولى، والضحى، والليل إذا يغشى، والشمس وضحاها، ودحاها وطحاها**﴾، فإذا لم يكن رأس آية فتح، مثل: ﴿قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ [الأنعام:

---

(١) الخب: مخفف الخبء: خبأ الشيء يخبؤه خبأً: ستره (اللسان ١/ ٦٢ مادة: خبأ).

(٢) العب: مخفف العِبء: الحِمْل والثقل من أي شيء كان، والجمع الأعباء (اللسان ١/ ١١٧ مادة: عبأ).

٢] والهدى، و﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿أزكى﴾ و﴿فسواهن﴾ و﴿أحيا﴾ فإنَّه بالفتح كلُّهُ.

فإذا كان الاسم مؤنثاً على فِعلى أو فُعلى أو فَعلى مثل ﴿ذِكرى﴾ و﴿ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢] وأُنثَى وشَتَّى وما أشبه ذلك فهو بين الفتح والكسر، وإذا كانت راء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء كَسَرَ الهمزةَ وفتح الراءَ مثل ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] و﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] وإذا جاءت راء بعدها ياء كسرَ الراءَ مثل قوله: هل ترى، ويرى والنصارى وأرى. فإذا سقطت الياء في الوصل لساكن لقيها لم يُمل الراء كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿تَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ٦٠]؛ لأنَّ الإمالة إنَّما كانت من أجل الياء فلما زالت الياء زالت الإمالة.

وروى عبد الوارث[1] وعباس بن الفضل عن أبي عمرو إمالة ذلك كُلِّه، استقبله ساكن أو لم يستقبله. والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وكان عاصم بفتح في رواية أبي بكر ذلك كلَّه إلاَّ: (**رأى، ورَمى ورآه**)، و﴿وَنَـَٔا﴾ في سورة بني إسرائيل [الآية: ٨٣] وفتح التي في السجدة [فصلت: ٥١] و﴿أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢] فإذا سقطت الياء لساكن لقيها في الوصل أمال الراء وفتح الهمزة مثل: ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

ورَوى خلف عن يحيى بن آدم[2] عن أبي بكر عن عاصم أنَّه كان يميل الراء والهمزة من قوله تعالى: ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨] و﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] و﴿رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [النحل: ٨٥] وما كان مثله.

وكان غير خلف يروي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم في ذلك بفتح الهمزة بعد كسر الراء، مثل حمزة.

---

(١) هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان (١٠٢ ـ ١٨٠هـ = ٧٢٠ ـ ٧٩٦م) أبو عبيدة، العنبري بالولاء التنوري البصري، حافظ ثبت، كان فصيحاً من أئمة الحديث.

الأعلام /١٧٨، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٧ وهو فيه «أبو عبيد»، وفي شذرات الذهب ١/ ٢٩٣ «أبو عبدة»، والصواب «أبو عبيدة» كما في طبقات ابن سعد ٧/ ٢٨٩، وطبقات ابن الجزري ١/ ٤٧٨.

(٢) هو يحيى بن آدم بن سليمان الأموي (توفي ٢٠٣هـ = ٨١٨م) مولى آل أبي معيط، أبو زكرياء، من ثقات أهل الحديث، فقيه، واسع العلم، من أهل الكوفة. يُنعت بالأحول. مات بفم الصلح. له تصانيف منها كتاب «الخراج» و«الفرائض»، و«الزوال».

الأعلام ٨/ ١٣٣ ـ ١٣٤، وتهذيب ١١/ ١٧٥، وابن النديم ٢٢٧، وشذرات الذهب ٢/ ٨.

وأما حفص فرَوى عن عاصم ذلك كلَّه بالفتح، إلاَّ قوله: ﴿مَجْرِيهَا﴾ [هود: ٤١] فإنه أمالها.

وكان حمزة يُميل ذوات الياء، مثل: **﴿أعطى واتقى﴾** و**﴿استوى﴾**. وما أشبه ذلك، ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] و﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ﴾ [الأنفال: ٤٢] ولا يُميل **﴿أحياكم﴾** و**﴿أحيا﴾** إلاَّ إذا كان قبل الفعل واو. ويُميل موسى، وعيسى، ويحيى، ولا يميل ذوات الواو مثل قوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢] و**﴿دَحَاهَا﴾**، و**﴿طَحَاهَا﴾** و**﴿تَلاَهَا﴾**، ويميل ﴿ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ﴾ [النور: ٣٠] و﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الأعلى: ١] وكلّ فعل من ذوات الواو زيدت في أوله ألف فإنه يميله.

وكان الكسائي يُميل ذلك كلَّه، ويُميل، **﴿فأحياكم﴾** و **﴿أمات وأحيا﴾**، ويُميل ذوات الواو إذا كنّ مع ذوات الياء مثل: **﴿وضحاها﴾** و**﴿الضحى﴾**، لا يفتح شيئاً من ذلك، وكذلك **﴿دحاها﴾**.

واتفقا في ترك الإمالة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٨] و**﴿مَا زَكَا مِنكُم﴾** [النور: ٢١] و﴿دَعَا﴾ [آل عمران: ٣٨] ﴿وَعَفَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وما أشبه ذلك.

وابن عامر يفتح ذلك كلَّه.

أبو عمرو يميل الكاف من **﴿الكافرين﴾** في موضع الخفض والنصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً، كقوله تعالى: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١] أو جمعاً في موضع رفع مثل قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] لم يمل.

وكذلك روى أبو عمر الدُّوري، ونُصير بن يوسف النحوي جميعاً عن الكسائي ولم يَرِو ذلك عن الكسائي إلا أبو عمر ونصير والباقون لا يميلون.

قال أبو علي: أما إمالة نافع **﴿الهدى، والهوى، والعمى، واستوى، وأعطى، وأكدى، ويحيى، وموسى، وعيسى، والأنثى، واليسرى، والعسرى، ورأى، ونأى﴾** فحسنة، لأنَّها ألفات منقلبة عن الياء، أو في حكم المنقلب عنها. فأمالوها ليدلوا على أن أصلها الياء، أو في حكم ذاك. وإذا كانوا قد أمالوا شيئاً من الأسماء التي على ثلاثة أحرف نحو: العَشا والكِبا والمَكا[1] مع أنها منقلبة عن الواو، فلا نظر في حسن إمالة ما كان انقلابه من هذه الألفات عن الياء، أو كان في حكم ذلك لتدل الإمالة والانتحاء بالألف نحو الياء على الياء.

ومثل ذلك في إلزام الكلمة ما يدل على الحرف الذي وقع الانقلاب عنه إبدالهم

---

(١) العَشا: سوء البصر بالليل والنهار، يكون في الناس والدواب والإبل والطير. (لسان العرب ١٥/ ٥٦ مادة: عشا). الكِبا: الكُناسة (لسان العرب ١٥/ ٢١٣ مادة: كبا).

المَكا: جُحر الثعلب والأرنب ونحوهما، وقيل: مجثمهما (لسان العرب ١٥/ ٢٩٠ مادة: مكا).

من الهمزة المعترضة في الجمع الواوَ ونحو هَراوى وأداوى؛ ليدل ذلك على الواو التي كانت اللاَم في إداوة وهِراوة.

ومثله أيضاً قول من قال: قيل فانتحى بالكسرة نحو الضمة ليدل على أن الأصل فُعِلَ.

ومثل ذلك قولهم: أنت تَغْزُيْن يا هذه. فأشموا الزاي الضمة لتدل على الواو المحذوفة التي هي لام الفعل، فكذلك إمالة الألف نحو الياء لتدل على أنَّ انقلابها عن الياء دون الواو.

ومما يؤكد ذلك أنَّ قوماً قالوا هذا ماشٌ[1] وهذا جادٌ، فأمالوا ليدلو على الكسرة التي تكون في إظهار المثلين وفي عين الفعل في الدَّرْج.

وأما قصده في الإِمالة بها نحو الياء وتوسطه في ذلك فلأنَّه كره أن يبالغ في الانتحاء نو الياء، فيصير كأنّه عائد إلى الياء التي كرهوها حتى أبدلوا منها الألف، وهكذا ينبغي أن تكون الألف في الإِمالة.

قال وكان ابن كثير يفتح ذلك كلَّه. وحُكي عن ابن عامر أنَّه كان يفتح ذلك كلَّه.

قال أبو علي؛ الحجة له أنَّه كره الإِمالة في نحو: هُدى، وعَمَى، واستوى، لأنَّه كره أن ينحو نحو الياء، وقد كان كرهها وفرّ منها حتى قلبها ألفاً، فكره أن يعود إلى مقاربة ما كان رفضه، وهو قول الأكثر فيما زعم سيبويه، أعني ألا يميل ما كان انقلابه من الألفات عن الياء كما أن الأكثر مَن يقول رُدّ، فيصحح الضمة ولا ينحو بها نحو الكسرة، لأنَّه قد كان كرهها حتى أذهبها بالإِدغام.

ومما يؤكد ترك الإِمالة في هذا الضرب؛ لأنّ فيها انتحاء نحو ما كان كرهه، تركهم الإِمالة في جادٌ ومجادٌ ونحوه من المضاعف لأنّه فرُبما تُحَقَّقُ فيه الكسرة التي كانت تقع بعد الألف لو لم تدغم فلم يعد إلى ما يدل عليها من الإِمالة بعد رفضه لها، ولم يميلوا في الجر فقالوا: مررت برجل جادٌ.

فأمَّا من أمال ذلك في الجر فكما أمال: مررت بماله، لا على ما يمال من نحو: عابد وعالم، وهذا قول الأكثر.

قال سيبويه: وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف.

قال: وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رؤوس الآي بين الكسر والفتح، مثل آيات سورة طه، والنجم، وعبس وتولى، والضحى والليل، والشمس وضحاها، ودحاها، وطحاها، فإذا لم تكن رأس آية فتح.

---

(١) الماش: وصف من المش: وهو مسح اليد بالشيء الخشن ليَقْلع الدسم. (اللسان ٦/ ٣٤٧ مشش).

قال أبو علي: إنَّما أمال الألفات في رؤوس الآي، لأنّ الفواصل بمنزلة القوافي في أنّها مواضع وقوف، كما أنَّ أواخر البيوت كذلك، وقد فصَلوا بين الوصل والوقف؛ فأمالوا إذا وقَفوا، ولم يميلوا إذا وصلوا، وذلك قولُهم في الوقف: يريد أن يضربها ومنّا، ومنها وبنا، ونحو ذلك.

فإذا وصلوا نصبوا فقالوا: يريد أن يضربها زيد، وأن يضربا زيداً، ومنا زيد. وإنَّما حملهم على هذا الفصل بين الوقف والوصل أنّهم أرادوا في الوقف تبيينَ الألف، فكما بيَّنوها بأن قلبوا من الألف الياء في نحو هذه أفعَى، كذلك بينوها بأن نَحَوا بها نحو الياء. فإذا وَصَلَ تَرَكَ الإمالة كما يترك إبدال الياءِ منها فيقول: هذه أفعى فاعلم؛ لأنَّ الألف في الوصل أبين منها في الوقف، فعلى هذا فَصل أبو عمرو بين رؤوس الآي وغيرها.

وأما تسويته بين ضُحاها، وطحاها، فليشاكل بينها في اللَّفظ؛ لأنَّ الفواصل كالقوافي، فاستحب الملاءمة بين بعض الفواصل وبعض، كما استحبوا ذلك في القوافي، وأمال طحاها ونحوها لذلك ولأنَّ الامالةَ في نحو: طحا وغزا سائغة.

وأما إمالة ما كان آخره ألف التأنيث نحو ذِكرى وأنثى وشتى، فلأن هذه الألفات تبدل منها الياء ولا تبدل منها الواو أبداً، فصارت بمنزلة ما أصلها الياء؛ فأمالها بذلك. وإمالتها وترك إمالتها جميعاً كثيران.

قال: فإذا كانت الراء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء كسر الهمزة وفتح الراء، يريد بالياء الألف، ولعله سمّاها ياء لأنّ الكتَّاب يكتبونها ياء، وذلك نحو: ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] فأمال الفتحة التي على الهمزة من رأى نحو الياء؛ لِتميلَ الألف بإمالة الفتحة نحو الياء، وتَرك الراء مفتوحة لأنَّها لم تَلِ الألف، فتركها على فتحتها ولم يغيرها.

قال فإذا جاءت راء بعدها ياء كسر الراء مثل قوله: **﴿ترى، ونرى، والنصارى، وأرى﴾**.

قوله: بعدها ياء، يريد بها الألف الممالة أيضاً.

فإن قلت: فهلاَّ لم يُمل الألف هنا لأنَّ الراء مفتوحة، والراء إذا كانت مفتوحةً منعت الإمالة كما تمنعها الحروف المستعلية. فالقول إن فتح الراء هنا لا يمنع الإمالة كما أن المستعلية أنفسها لم تُمْنع منها في نحو: سقى وصفا، وكذلك الراء في (النصارى).

قال: فإذا سقطت الياء في الوصل لساكنٍ لقيها لم يُمل الراء، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [سبأ: ٦].

قال أبو علي: هذا الذي ذهب إليه أبو عمرو مذهب، وللعرب في هذا مذهبان:

أحدهما ألاّ يميلوا بالفتحة نحو الكسرة؛ لأنَّ إمالتها إنَّما كانت لتَميل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين صحح الفتحة ولم يملها لسقوط الألف التي كانت الفتحة تمال لتميلها.

قال سيبويه: قالوا: لم يضربها الذي تعلم، فلم يميلوا؛ لأنَّ الألف قد ذهبت.

والآخر أن يُميل الفتحة نحو الكسرة وإن كانت الألف قد سقطت؛ لأنَّ الألف لمَّا كان حذفها لالتقاء الساكنين ـ والتقاءُ الساكنين غير لازم ـ صارت الألف كأنَّها في اللفظ.

وقد رَوى أحمد بن موسى هذا الوجه الثاني أيضاً عن أبي عمرو، فقال: رَوى عبد الوارث، وعباس بن الفضل عن أبي عمرو إمالة ذلك كلِّه، استقبله ساكن أو لم يستقبله.

قال أحمد: والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وقد حَكى هذا الوجه أبو الحسن، وحَكى الأول الذي حكيناه عن سيبويه فقال: إن شئت تركت الإمالة على حالها. قال: وذلك نحو ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] و﴿فِى ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨] و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

قال: وكان عاصم يفتح في رواية أبي بكر ذلك كلَّه، إلاَّ رأى ورمى ورآه ونأى في سورة بني إسرائيل، وفتح التي في السجدة [فصلت: ٥١] و﴿أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]، فإذا سقطت الياء لساكن لقيها في الوصل أمال الراء وفتح الهمز مثل ﴿رأى القمر﴾.

قال: وكان غير خلف يَروِي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم في ذلك كلِّه بفتح الهمزة بعد كسرة الراء مثل حمزة.

وأمَّا حفص فروَى عن عاصم ذلك كلَّه بالفتح إلاَّ قوله: ﴿مَجراها﴾، فإنَّه أمالها.

قال: أبو علي: الفتح في ذلك هو الأصل، وأمَّا الإمالة في رأى ورآه ونأى فإنّه أمال فتحة الهمزة لتميل الألفُ المنقلبة عن الياءِ في رأيت ونأيت نحو الياء، فلَّما أمال فتحة الهمزة لما ذكرناه أمال فتحةَ الراء لإمالة فتحة الهمزة، وكما أمالوا الألف لإمالة الألف في نحو رأيت عماداً، كذلك أمالوا الفتحة في راء: رأى لإمالة فتحة الهمزة، ألا تراهم أمالوا الفتحة في الراء من نحو: من الضرر، لكسرة الراء، والفتحةَ في الطاء من نحو: رأيت خَبَط[1] الريف لكسرة الراء، فكذلك أمالوا الفتحة للفتحة الممالة؛ لأنَّ

(١) الخبط: ضرب ورق الشجر حتىٰ ينحاتّ عنه ثم يَستخلف من غير أن يضُرّ ذلك بأصل الشجرة=

الفتحة الممالة منتحى بها نحو الكسرة، كما أنَّ الألف الممالة منتحى بها نحو الياء، فكما أمالوا الألف الآخرة في رأيت عماداً لإمالة الألف الأولى التي أميلت للكسرة، كذلك أميلت الفتحة في راء رأى لإمالة الفتحة من همزتها.

فأمَّا فتحه الهمزةَ إذا سقطت الألف لساكن لقيها وتبقيتُه الإمالة في الراء مع فتحة الهمزة، فكان القياس أن يُخْلصَ فتحةَ ولا يميلها لزوال ما كانت أميلت له كما حكاه سيبويه في قولهم: لم يضربها الذي تعلم.

ولما فعله عاصم من إمالة فتحة الراء مع تفخيمه فتحة الهمزة وجه ظاهر، وقياس صحيح؛ وذلك أنهم قد قالوا: رِحْمَه الله، فكسروا الراء لكسرة حرف الحلق الذي هو العين، ثم أسكنوا الحاء فبقيت الراء على كسرتها ولم يردوها إلى الفتحة التي كانت الأصل في فَعِل، فكذلك بَقَّى في رِأى إمالة فتحة الراء مع زوال الإمالة عن فتحة الهمزة، ومما يثبت ذلك قوله:

وإن شِـهْـدَ أجـدى فـضـلـهُ وجـداولـه[1]

وممَّا يقوي ذلك قولهم: صِعِق[2] ثم نسبوا إليه فقالوا: صِعَقي، فقرروا كسرة الصاد وإن كانت كسرة العين التي لها كُسرت الصاد قد زالت.

فأمَّا إمالة فتحة الراء من قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فإنّ إمالة الراء في رأى، أحسن من إمالة الراء في رَمى؛ لأنَّ الراء في رأى ونأى بعدهما همزة. والكسر [في الفاء إذا كانت بعدها همزة] أو غيرها من حروف الحلق قد كثر.

قال أبو الحسن: وقد ذكروا أنَّها لغة، ووجهه ما تقدم من أنَّه لمّا أمال الميم أمال الراء لإمالتها.

وليس اختلاف رواية الرواة في هذه الحروف عنه بِتَدافع؛ لأنَّه إذا كان لكل قراءة من ذلك وجه فقد يجوز أن يكون رأى أن يقرأ بكل واحد منها، ويجوز أن يكون رأى القراءة ببعض ذلك ثم انتقل عنه إلى وجه آخر.

= وأغصانها. وقيل: خَبَط ورق العضاه من الطلح ونحوه يُخبَط يُضرب بالعصا فيتناثر ثم يُعلف الإبل وهو ما خبطته الدواب أي كسرته (لسان العرب ٧/ ٢٨١ مادة: خبط).

(١) عجز بيت. صدره: إذا غابَ عنّا غاب عنّا قُراتُنا.
البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص٢٢٤، والمخصص ١٤/ ٢٢٢، والدرر ٥/ ١٩٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤١، والكتاب ٤/ ١١٦، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٨٤.

(٢) الصعق: لقب للصعق الكلابي أحد فرسان العرب، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة، وقيل سمي بذلك لأن بني تميم ضربوه على رأسه فأَمُّوه، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِقَ فذهب عقله، وقيل: كان يطعم الناس في الجدب بتهامة فهبّت الريح فهالت التراب في قصاعِه، فسبّ الريح فأصابته صاعقة فقتلته، واسمه خويلد. (لسان العرب ١٠/ ١٩٩ مادة: صعق)

ويُقوي الوجهَ الأول ما رواه أبو بكر عنه من إمالة «نأى» في سورة بني إسرائيل، وفتْح التي في السجدة.

وأمَّا إمالة حمزة مثل: ﴿**أعطى، واتَّقى، واسْتَوَى، وأماتَ، وأحْيا**﴾ إلاَّ إذا كان قبل الفعل واو فيمكن أن يكون لمّا رأى الإمالة وتركها سائغين جائزين أخذ بهما جميعاً فقرأ ذلك ممالاً، وبعضاً غير ممال على نحو ما رُوي عن عاصم.

وإمالته موسى وعيسى ويحيى قد تقدَّم القولُ في ذكر وجهه.

وتركُ إمالته ذوات الواو مثل: ﴿**والليل إذا سجا**﴾، و﴿**طحاها**﴾ و﴿**تلاها**﴾ حسنٌ جميل؛ لأنَّه لا ياء هنا ينحو بالألف نحوها: لتدلَّ عليها فلم يُمل الألف المنقلبة عن الواو إذ كانت الإمالة في الألف المنقلبة عن الياء قد تُترك، وفتَح الألف في نحو رمى. فإذا جاء التفخيم في بنات الياء فبنات الواو أجدر.

والذين أمالوا نحو: طحا، أمالوا لأن اللام قد تنقلب ياء، والعِدّة على ما هي عليه نحو: ﴿عُزَّى﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وأمَّا إمالته ﴿ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٢] و﴿**الأعلى**﴾ وكلّ فعل من ذوات الواو زيدت في أوله همزة، فحسنة؛ لأنّ الألف في هذه العِدّة قد صارت في حكم المنقلب عن الياء لموافقتها لها في التثنية وغيرها؛ ألا ترى أنَّك تقول: الأزكيَان، والأعليَان، وتقول: أعليت زيداً، وزكيّته؛ فلما صار في حكم المنقلب عن الياء أمالها كما يُميل ما انقلب عن الياء.

وموافقة الكسائي له في ذلك، واختصاص الكسائي بإمالة ﴿**وأحيا**﴾ في ذلك حسنٌ؛ لأنَّ الواو إذا لحقت أولاً في هذا النحو فلا شيء فيه يمنع الإمالة، كما لا شيء فيه يمنع منها إذا لم تَلحق في قياس العربية. ولعل حمزة اتبع في ذلك أثراً؛ لأنَّ القراءة ليست موقوفة على مقاييس العربية دون اتباع الأثر فيها، أو أحبّ أن يجمع بين الأمرين الجائزين.

وأمَّا اختصاص الكسائي من دون حمزة بإمالته ذوات الواو إذا كنَّ مع ذوات الياء في مثل ﴿**والشَّمس وضُحَاهَا**﴾، و﴿**الضُّحَىٰ**﴾، و﴿**دَحَاهَا**﴾ وأنَّه لا يفتح من ذلك شيئاً؛ بل يسوي بين ذوات الياء وذوات الواو في هذه الفواصل ـ فهو في ذلك موافقٌ لأبي عمرو، وقد تقدَّم ذكر وجه ذلك عند ذكرنا لقول أبي عمرو.

قال: واتفقا في ترك الإمالة في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٨] و﴿**مَا زَكَا مِنكُم**﴾ [النور: ٢١]، ودعا، وعفا، وقد تقدَّم ذكر وجه ذلك.

قال: أبو عمرو يُميل الكاف من الكافرين في موضع الخفض والنَّصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً مثل: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، أواجمعاً مرفوعاً مثل ﴿**قُلْ**

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] لم يمل، وكذلك رواه بعضهم عن الكسائيّ.

قال أبو علي: إمالته الكافرين في موضع النصب والخفض إنّما هي للزوم الكسرة الراءَ بعد الفاء المكسورة، والراءُ لما فيها من التّكرير تجري مجرى الحرفين المكسورين، وكلّما كثرت الكسرات غلبت الإمالة وحسنت. فلمّا كانت الرّاء في الكافرين قد لزِمتها الكسرة، والفاء قبلها مكسورة أيضاً ـ حسنت الإمالة.

فأمّا الواحد المجرور نحو: ﴿**أولَ كافرٍ به**﴾ [البقرة: ٤١] فإنّما لم يمله كما أمال الجميع؛ لأنّ كسرةَ الإعراب غير لازمة فيه لزوم الكسرة للرّاء في الكافرين، فلم يلزم أن يُميل الواحد من حيث أمال الجميع، ومع ذلك فإنّ الراء لما كانت مشبّهة بالمستعلي للتكرير الذي فيها، ولم يُمل قوم كافراً في الرفع والنصب، كما لم يميلوا نافقاً وشاحطاً ـ لم يميلوها في الجر أيضاً، وأتبعوا الجرَّ الرفعَ والنَّصبَ، فتركوا الإمالة فيه كما تركوها فيهما.

وأمّا تركه إمالة الألف في الرَّفع نحو: ﴿**قُلْ يَأيُها الكافِرُون**﴾ فللزوم الرّاء فيه الضَّمَّة، والرّاءُ تمنع الإمالة إذا انضمت أو انفتحت كما تجلبها إذا انكسرت.

حدَّثنا أحمد بن موسى: قال: اتفقوا على ﴿يَخْطَفُ﴾ [البقرة: ٢٠] أنَّ طاءه مفتوحة.

واختلفوا في: ﴿فَتَخْطَفُهُ﴾ [الحج: ٣١] فقرأ نافع: ﴿**فتَخَطَّفه الطير**﴾ بفتح التاء والخاء والطاءِ مشدَّدة.

قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن السرِي أنَّ خطِفَ يخطَفُ أعلى من خَطَف يخطِفُ.

وقال أبو الحسن: زعم يونس أن خَطِفَ يَخْطَفُ أكثر في كلام العرب، وأنَّها قراءة أبي عمرو، قال: وكذلك كان يقرأ: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠].

قال: والقراء لم يقرؤوا إلا يخطَف، وخَطِف مثل عَلِمَ قال ولا نعلمُ أحداً قرأ الأخرى.

فأمّا قوله تعالى: ﴿فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾ فنذكره في موضعه إن شاء الله.

قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

كان حمزة يَسكت على الياء من ﴿**شيءٍ**﴾ قبل الهمزة سكتة خفيفة، ثم يهمز فيقول: شيء قدير، وكذلك يسكت على اللاّم من ﴿ٱلْءَاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و﴿ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١] وما أشبه ذلك.

وغيره من هؤلاء القرَّاء يصل الياء من ﴿شيء﴾ بالهمز واللاَّم من ﴿الأرض﴾ وأخواتها بالهمز بلا سكتة[١].

قال أبو علي: الحجة لحمزة في ذلك أنَّه أراد بهذه الوُقَيْفَةِ الَّتي وقفها تحقيقَ الهمزة وتبيينها، فجعل الهمزة بهذه الوُقَيْفة التي وقفها قبلها على صورة لا يجوز فيها معها إلاَّ التَّحقيق؛ لأنَّ الهمزة قد صارت بالوُقَيفةِ مضارعة للمبْتَدأ بها، والمبْتَدأُ بها لا يجوز تخفيفها؛ ألا ترى أنّ أهل التَّخفيف لا يخَفِّفونها مبتدأة، فكذلك هذه الوقيْفة آذنت بتخفيفها لموافقتها بها صورة ما لا يُخفَّف من الهمزات.

وقد زادوا مَدّ الألف إذا وقعت قبل الهمزة نحو: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الحج: ٦٣] ألا ترى أن المَدَّ الَّذي في الألف قبل الهمزة أزْيد من المَدّ الذي في الألف في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ليكون ذلك أبيَن للهمزة، فكذلك وقف حمزة هذه الوُقيفة الخفيفة ليكون أبيَن للهمزة كما مدوا جميعاً الألف زيادة مَدّ ليكون أبيَن للهمزة.

رَوى ورش عن نافع أنَّه كان يُلقِي حركة الهمزة على اللاَّم الَّتي قبلها مثل: ﴿الأرض﴾ و﴿الآخرة﴾ و﴿الأسماء﴾ ويُسقط الهمزة؛ وكذلك إذا كان الساكن. آخر كلمة والهمزة أول الأخرى ألقى حركتها على السَّاكن وأسقطها مثل: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾، و﴿مَنِ الَه﴾، ونحو ذلك؛ إلاَّ أن يكون السَّاكن الأوَّل واواً قبلها ضمَّة مثل: ﴿قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، أو ياء قبلها كسرة مثل: ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنَّه لم يكن يُلقي حركة الهمزة عليها، فإذا انفتح ما قبل الواو والياء وهي ساكنة ولقيتها همزة ألقى عليها حركة الهمزة. وأسقط الهمزة مثل: ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] وما كان مثله.

قال أبو علي: أما إلقاء نافع حركة الهمزة المتحركة على لام المعرفة في نحو: الأرض، والآخرة، والأسماء، وحذف الهمزة، فذلك قياس مستمرٌ في الهمزةِ المتحرِّكةِ إذا خففت، وقبلها ساكن غيرُ الألف، وسواءٌ كان ذلك في كلمةٍ واحدة، كقوله: ﴿الخَبَ في السَّمٰوات﴾ [النمل: ٢٥] أو في كلمتين منفصلتين مثل: ﴿قَدَ افلح﴾، و﴿مِنِ اله﴾، فإذا خُفِّفَت الهمزة فحذفت وألقيت حركتها على لام المعرفة السَّاكنة كان فيها لغتان:

ومنهم من يحذف همزة الوصل فيقول: لَحْمَر.

ومنهم لا يحذفها وإن تحرك ما بعدها فيقول: ألَحْمَر.

---

(١) انظر (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٥).

فأما وجه حذف هذه الهمزة في التَّخفيف، فإنَّها إذا أريد تخفيفها لم تَخلُ من أن تُحذف، أو تُجعل بين بين، فلو جعلتها بين بين وقبْلها ساكن لم يستقم، كما لا يستقيم أن يجتمع ساكنان؛ ألا ترى أنَّهم لم يخففوا الهمزة مبتدأة، وأنَّهم رفضوا تخفيفها على هذه الحال، كما رفضوا الابتداء بالحرف السَّاكن؟ فكما كانت في حكم السَّاكن في الابتداء، كذلك إذا جعلتها بين بين بعد السَّاكن.

ومما يُبين وجوب حذفها أن الحركة في التقدير كأنَّها تلي الحرف المتحرِّك بها والحرف قبلها. يدلُّك على ذلك أنَّها لا تخلو من أن تكون قَبله أو بعده، فلا يجوز أن تكون قبله؛ لأنَّها لو كانت كذلك لكانت الياء من اليسار لا تنقلب واواً، والواو من الوعد لا تنقلب ياء في ميعاد أو موسر؛ ألا ترى أنَّ الميم لا تقلب هذين الحرفين؟ فلمَّا انقلبا علمت أن الموجب لقلبهما ملازمتهما الياء أو الواو.

فإذا خُففت الهمزة قبل ساكن لم تُحذف نحو: رأيته؛ لأنَّ الحركة قد فَصَلت ـ وإنْ أضعف الصوت بها ـ بين الهمزة المخففة والسَّاكن.

فأمَّا ترك نافع أن يلقي حركة الهمزة في التَّخفيف على الواو إذا انضمَّ ما قبلها نحو: ﴿قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ﴾ [الأحقاف: ٢٩] وعلى الياء إذا انكسر ما قبلها نحو: ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنَّ ذلك لا يمتنع في قياس العربية. وقد قال أهل التَّخفيف في: اتبعوا أمره: اتبعُوَ مْرَه، وفي: اتبعي أمره: اتبعِيَ مْرَه، فلم يَفصلوا بين هذا الحرف اللَّين إذا كانت حركة ما قبله منه، وبينه إذا لم تكن حركة ما قبله منه.

وقد فَصَل نافع بينهما فخفَّف بعدما لم تكن حركتها منها، نحو: ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] فألقى حركة الهمزة من إلى على الواو من ﴿خَلوا﴾، وحركة الهمزة من ﴿نَبَأَ ابني آدَمَ﴾ على ياء التثنية من ابني، وليست حركة ما قبل كل واحد منهما منه، فيجوز أن يكون أراد الأخذ بالأمرين: بالتَّخفيف، والتَّحقيق، إلاَّ أنَّه حقق الهمزة بعد الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما منهما؛ لأنَّه لو خفف ولم يحقق في قوله: ﴿قالوا: أَنْصِتُوا﴾ لاختل بالتَّخفيف زيادة المدّ الَّتي في الواو إذا أُلْقيَ عليها حَركةُ الهمزة، فأحب أن يَسْلم المدّ ولا يُخِلَّ به.

وخفَّف في: ﴿خَلَوا إلى﴾ و﴿ابني آدم﴾، لأنَّه لمَّا لم تكن حركة ما قبلهما منهما أَمِن اختلال المدّ بالتَّخفيف.

فأمَّا إلقاء حركة الهمزة على ياءِ (في) من قوله: ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فلا يمتنع في القياس؛ وذلك أنَّها ليست كالَّتي في خطيئة؛ لأنَّها من نفس الكلمة، فهو مثل: يرميَ خاه.

فإن قلت: فهل يجوز أن تُدغَم في المنفصل كما جاز إدغامها في المتّصل

نحو: فيَّ خير فتجيز: فِيّدها سوار؟ فالقول أن إدغامها في المنفصل لا ينبغي أن يجوز من حيث جاز في المتّصل؛ ألا ترى أنَّك تقول: هذا قاضيّ، ووضعته في فِيّ، فتدغِم فيما هو غير منفصل، ولا يجوز أن تُدغِم هذا قاضي يَاسر، ولا يغزو واقد، لِما يختل من المدّ؟

وعلى هذا لم يجيزوا الإدغام في ظلموا واقداً، واظلمي ياسراً، وكان الإدغام في هذا أبعد لمعاقبة الألف الواو إذا قلت ظَلما، فصار بمنزلة سايرَ وسُويرَ، ولا يكون تخفيف الهمزة بعدَ في، كما قال أبو عثمان في مِيئل[1]: إنَّه يلزم أن تكون الهمزة فيها بعد الياء على قياس قول الخليل بين بين، وذلك أن الخليل لم يدغم أُووِم فلمَّا لم يدغمه صار عنده بمنزلة سوير وقووِل، والياء في ميئل هي الَّتي لم يدغمها في مثلها ولا في مقاربها، فصار بمنزلة الألف الَّتي لم تدغم في شيء، ولم يَنْبَغِ أن تُلقى عليها حركة الهمزة كما لم تُلق على الألف، فلزم أن تجعل الهمزة بعدها بينَ بين كما كانت بعدا لألف كذلك.

وهذه الياء الَّتي في (في) وإنْ لم تُدغم في المنفصل، كما لم يدغموا: هو يرمي ياسراً، فقد أُدغمت في المتّصل كما أدغم قاضيَّ، فلا يمتنع أن تخفَّف الهمزة بعدها. وتُلقى حركتها عليها، كما أُلقيت على الياء من يقضي وما أشبهه.

وأمَّا تخفيف الهمزة في قوله: شيء، فإنَّه يكون بحذفها وإلقاء حركتها على الياء، كما كان في ضوء وسوءة. ضَوٌ وسَوَةٌ فكذلك تقول: شَيٌ.

وقد قال قوم في تخفيف الهمزة في المنفصل نحو: أبو أيوب: أبُويُّوب فأبدلوا الهمزة الواو لمَّا كان قبلها، وفعلوا ذلك في المنفصل لأمنهم الالتباس بباب قوّة وجَوّ. وشبه قوم به المتّصل فقالوا: ضوٌ وسوَّة، وهو ذُوّنَسِه في ذو أُنَسِه.

وقد حُكي أن قوماً قالوا في الياء: أنا أرميَّ باك، في أنا أرمي أباك، فقياس هؤلاء أن يقولوا في تخفيف شيء شيّ، كما قالوا في ضوء: ضَوّ، وسَوّة، ومَوَّلة[2].

وقد قال: إن من قال: سوَّة قال: سِيّ، يريد في نحو قوله: ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [هود: ٧٧].

فأمَّا ما قاله من نحو: مَسُوّ فينبغي أن يكون أبدل من الهمزة الواو، وأدغم الواو الَّتي هي عين فيها، لأن المبقّى عنده عين الفعل، وواو مفعول محذوفة.

وقياس قول أبي الحسن في مسوء بالتَّخفيف القياسيّ: مَسُوّ، كما يقول في مقروءة: مقروَّة، وفي قول سيبويه مَسُوٌ، ومَقْرُوٌ؛ لأنَّ الواو العين وليست المدة الَّتي في

(١) ربما تكون من وأل: لجأ (لسان العرب ١١/ ٧١٥: وأل).

(٢) انظر لسان العرب ١١/ ٧١٥ ـ ٧٢٠ مادة: وأل.

مثل الهدوء، فتقول في تخفيفه الهدوّ. وإنَّما مسُوّ الَّذي ذكره على قوله سَوَّة كما قالوا في المنفصل: أوَّنْتَ فهذا التَّخفيف على القولين جميعاً.

فأمَّا القياس فعلى ما أعلمتك في القولين.

فأمَّا قولهم: الكمأة والمرأة، فقياسهما الكمَة والمرَة، وقد قالوا: الكماة والمراة. والقول في وجه ذلك أنَّ الَّذي قال: الكماة، قدر أن حركة الكاف على الميم، كما أنَّ الَّذي قال: مُؤسى، قدرها على الواو، فلذلك استجاز همزها، فإذا قدرها عليها صارت الميم في تقدير الحركة، والهمزة بعدها مفتوحة، فكان ينبغي أن يجعلها بين بين ولا يقلبها ألفاً، إلاَّ أنَّه اسجاز القلب لأنَّهم قد قالوا في الكلامِ: مِنْساة[1] فقلبوا.

وجاء في الشعر:

لا هنـاكِ الـمـرتـع[2]

ونحوه، وإن شئت قلتَ: إنَّه قدر الحركة الَّتي على الهمزة على العين، فلمَّا انفتحت العين صارت الهمزة في تقدير السكون، فلمَّا خففتها قلبتها ألفاً كالَّتي في راس وفاس. والوجه الأول أقيس؛ لأنَّ الحركة الَّتي بعد الكاف في الكمأة أقرب إلى الميم من الَّتي على الهمزة؛ ألا ترى أن الهمزة تحجز بينها وبين الميم، فحركة الكاف أقرب إليها.

وهذا الوجه أيضاً لا يمتنع؛ لأنَّ الحركة والحرف كأنَّهما معاً لقرب ما بينهما، وإن كان في الحقيقة أحدهما يلي الآخر بلا كبير فصل.

ذكر اختلافهم في إمالة الألف التي تليها الرَّاء

قال أحمد بن موسى: كان نافع لا يميل الألف الَّتي تأتي بعده راء مكسورة، مثل: ﴿من النار﴾ و﴿من قرار﴾ و﴿الأبرار﴾ و﴿الأشرار﴾ ﴿ودارَ البوَار﴾ و﴿الأبصار﴾،

---

(١) المِنْسَأَةُ: العصا، يُهمز ولا يهمز، يُنْسَأُ بها وأبدلوا إبدالاً كلياً فقالوا: مِنْساة، وأصلها الهمز، ولكنها بدل لازم. (لسان العرب ١/ ١٦٩ مادة: نسأ).

(٢) من البيت القائل:

راحتْ بمَسْلَمةَ البغالُ عشيّةً فارعي فزارةُ لا هَنَاكِ المرتعُ

البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٠٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٤، وشرح شواهد الشافية ص٣٣٥، وشرح المفصل ٩/ ١١١، والكتاب ٣/ ٥٥٤، وكتاب العين ٢/ ٦٨، والمقتضب ١/ ١٦٧، ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص٣١، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٥٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٧، ولسان العرب ١/ ١٤٨ (هنأ)، والمحتسب ٢/ ١٣٢، والمقرب ٢/ ١٧٩، والممتع في التصريف ص٤٠٥.

و﴿بقنطارٍ﴾ و﴿بدينارٍ﴾ و﴿ديارِهِم﴾ و﴿على آثارهم﴾ بل كان في ذلك كلِّه بين الفتح والكسر وهو إلى الفتح أقرب.

وكان ابن كثير وابن عامر وعاصم يفتحون ذلك كلَّه.

قال أبو علي: قد تقدَّم ذكر وجه قولهم في ترك الإمالة.

وقول أحمد في حكايته عن نافع: لا يميل الألف الَّتي تأتي بعدها راء مكسورة، يريد به ـ إن شاء الله ـ لا يميل الفتحة نحو الكسرة إمالة شديدة فتميل الألف نحو الياء كثيراً، ولكن لا يشبع إمالة الفتحة نحو الكسرة فيخف لذلك إجناح الألف وإضجاعها؛ لأنَّ أحمد قد قال بَعدُ: كان في ذلك كلِّه بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب، وإذا زال عن الفتح الخالص فهو إمالة، وإن كان بعض الإمالة أزيدَ من بعض.

ووجهُ حُسنِ إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة. أنَّ الرَّاء حرف فيه تكرير، وذلك يتبيّن فيها إذا وُقف عليها، فكأنَّ الكسر متكرر وإذا تكرر الكسر ازدادت الإمالة حُسْنا؛ ليتجانس الصوت، فكما أنَّها إذا انضمّت أو انفتحت مَنعت الإمالة، لأنَّ كلَّ واحد من الحرفين المضموم والمفتوح كأنّه متكرّر، والفتح والضمُّ يمنعان الإمالة، كذلك إذا تكرّر الكسر جلبها، كما أنّه إذا انضمَّ أو انفتح منعها كما يمنعها الحرف المستعلي في نحو: طالب، وظالم، وناقد، ونافق.

قال أحمد: وأمَّا الكسائي فروى عنه أبو الحارث أنَّه لم يُمل من ذلك شيئاً، إلاَّ إذا تكررت الرَّاء في موضع الخفض مثل: ﴿الأشرار﴾، و﴿الأبرار﴾، و﴿من قرار﴾.

وكان أبو عمر الدُّوري يروِي عنه أنَّه كان يميل كل ألف بعدها راء مكسورة.

قال أبو علي: ما رواه عن الكسائي في إمالة مثل الأبرار والأشرار ونحو ذلك مما تكرر فيه الرَّاء مستقيم في قياس العربية ظاهر الوجه، وذلك أنّ الرَّاء المكسورة إذا غَلبت المستعلي في نحو: قارب وطارد، فجازت الإمالة مع المستعلي لمكانها، فأن تغلب الرَّاء المفتوحة في نحو: من الأشرار، أولى؛ لأنَّ الرّاء لا استعلاء فيها.

ورواية أبي عمر الدُّوري أنَّه كان يميل كلَّ ألف بعدها راء مكسورة أقيس؛ لأنَّ الإمالة إنَّما يجلبها ويحسنها التكرّر الَّذي كأنَّه في الرَّاء، فإذا كان كذلك فسواء كانت قبل الألف الَّتي تميلها الراءُ راءً أو غيرها.

قال أحمد: وأمَّا حمزة فكان لا يميل من ذلك شيئاً إلاَّ قوله: ﴿الأشرار﴾ و﴿القرار﴾ و﴿ذاتِ قرار﴾ و﴿القهار﴾ و﴿البوار﴾. وكل ذلك بين الكسر والتَّفخيم. ذكر ذلك خلف وأبو هاشم عن سُليم عنه في هذين الحرفين.

قال أبو علي: ما رواه من تخصيص حمزة بإمالة الأشرار والقرار والحروف الأخر

دون ما عداها من الكلم مما كان في قياسها وعلى صورتها ـ فالقياس في ذلك وفي غيرها واحد، ولعله تبع في ذلك أثراً تَرَك القياس إليه، أو أحبَّ أن يأخذ بالوجهين، وكره أن يرفض أحدهما، ويستعمل الآخر مع أن كل واحد مثل الآخر في الحسن والكثرة.

قال أحمد: وكان أبو عمرو يُميل كل ألف بعدها راء في موضع اللاَّم من الفعل وهي مكسورة والكلمة في موضع خفض إلا في أحرف يسيرة، مثلُ قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] و﴿جبارين﴾؛ فإنَّه كان لا يميل في هذين الحرفين إلاَّ ما رواه عنه عبيد الله بن معاذ بن معاذ[1] عن أبيه عن أبي عمرو ﴿**والجار ذي القربى والجار**﴾ ممالة.

فإذا كانت الراء في موضع العين كعين فاعل لم يُمِلْ ألف فاعل كقوله: ﴿بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ [ص: ٤٢] و﴿ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] و﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧] وما كان مثل ذلك.

وروى عنه محبوب بن الحسن وعباس والأصمعي ﴿بِخَٰرِجِينَ﴾ [البقرة: ١٦٧] ممالة ولم يَروها غيرهم، وهذا خلاف ما عليه العامة من أصحابه مع فتح الإمالة لاستعلاء الخاء.

على أنَّه قد رَوى اليزيدي عنه: ﴿كَٱلْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤] ممالة، وقرأ: ﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥].

قال أبو علي: أما ما روي عن أبي عمرو من إمالته كل ألف بعدها راء في موضع اللاَّم فقد تقدَّم القول في حُسن الإمالة في ذلك.

وأمَّا ما روي عنه من أنَّه إذا كانت الرَّاء في موضع العين كعين فاعِل لم يمل ألف فاعل كقوله: ﴿**باردٌ وشرابٌ**﴾ و﴿**البَارِئُ المُصَوِّرُ**﴾، و﴿**بارِئِكُمْ**﴾، و﴿**مِنْ كُلِّ شَيطَانٍ مَارِدٍ**﴾، ونحوه، فلعله تبع في ذلك أثراً، وذلك أن الإمالة في ألف فاعل إذا كانت الرَّاء عيناً أقوى من الإمالة في الألف إذا كانت الرَّاء لاماً؛ لأنَّ الكسرة في العين لازمة غير مفارقة، وكسرة اللاَّم قد تنتقل عنها للرفع والنَّصب، وبحسب لزوم ما يوجب الإمالة تحسن الإمالة، ولا يكون غير اللاَّزم كاللاَّزم؛ ألا ترى أنَّه قد يكون من الأشياء أشياء لا تلزم فلا يعتد بها لانتفاء لزومها.

وأمَّا ما رواه عنه محبوب وعباس والأصمعيّ في قوله: ﴿**بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ**﴾ فإمالته حسنة لمكان كسرة الرَّاء. فأمَّا الحرف المستعلي في قوله: ﴿**بِخارِجِينَ**﴾ فلا

(١) انظر ترجمته في تقريب التهذيب ١/٥٣٩.

يمنع الإمالة، وإمالتُه أقْوى في قياس العربيةِ من إمالة ﴿بقنطار﴾ لما أعلمتك من لزوم الرَّاء الكسرة، وليست في قوله بقنطار، ولا قوله ﴿كالفخَّار﴾ كذلك.

قال سيبويه: مما تغلب فيه الرَّاء قولك: قارب، وغارم، وطارد، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الرَّاء مكسورة بعد الألف الَّتي تليها وذلك أنَّ الرَّاء لما كانت تقوى على كسر الألف في فَعَال في الجر، وفُعَالِ لِما ذكرنا من التَّضعيف قويت على هذه الإمالة.

وإنَّما قويت عليها لأنَّك تضع لسانك في موضع استعلاء ثم يَنحدر فصارت المستعلية ههنا وجواز الإمالة فيها بمنزلتها في صِفاف وقِفاف.

ولو قلت: ناقة فارق، وإبل مفارِيق[1]، لم تُمل الألف ههنا مع المستعلي لأنَّه عكس ما تقدَّم؛ ألا ترى أنَّك لو أملتَ فارقاً لانحدرتَ بالإمالة ثم أصعدت بالمستعلي؟ فالإصعاد بعد الانحدار يثقل ولا يثقل الانحدار بعد الاستعلاء، فلذلك أملتَ طارداً وقارباً، وغارماً، ولم تمل فارقاً، والَّذين يميلون قارباً يفخمون الألف في قادر، لأن الرَّاء بَعُدَت.

وزعم أنَّ قوماً يقولون: مررت بقادر فيميلون للرَّاء. قال: وسمعنا من نثق به من العرب يقول:

عسى اللَّهُ يغني عن بلاد ابن قادِرٍ[2]

قال: وكان عبد الله بن كثير وابنُ عامر وعاصم يفتحون الياء في هذا الباب كلِّه: ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤]، و﴿نموت ونحيا﴾، و﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [النحل: ٦٥]، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، وما كان مثله.

قال أبو علي: قد مضى ذكر الحجة لمن لم يُمل هذه الألفات.

---

(١) الفارق من الإبل: التي تفارق إلفها فَتَنْتَتِجُ وحدها، وقيل: هي التي أخذها المخاض فذهبت نادّةً في الأرض. ومثل: التي تشتد ثم تُلقي ولدها من شدة ما يمرّ بها من الوجع. (لسان العرب ١٠/ ٣٠٣ مادة: فرق).

(٢) صدر بيت. عجزه: بمنهمر جون الرّبابِ سكوبِ.

البيت من الطويل وهو لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص٧٦، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٨، والكتاب ٣/ ١٥٩، ٤/ ١٣٩، ولسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤١، وشرح التصريح ٢/ ٣٥١ ولسان العرب ١٥/ ٥٥ (عسا)، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص٦٢٠ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٣٥٨، وشرح الأشموني ٣/ ٧٧١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٧٨، وشرح المفصل ٧/ ١١٧، ٩/ ٦٢، واللمع ص٣٣٣، والمقتضب ٣/ ٤٨، ٦٩ الرَّبابُ: السحاب المتراكب أو الأبيض. الواحدة ربابة.

الجون: الأسود و ـ: الأبيض (ضد). انهمر الماء: انسكب بقوة وسال في كثرة وتتابع.

قال: وكان نافع يقرأ ذلك كلَّه بين الإمالة والتفخيم.

قال أبو علي: قد مضى ذكر الحجة في ذلك.

قال: وكان أبو عمرو لا يميل من ذلك إلا ما كان في رؤوس الآي إذا كانت السورة أواخر آياتها الياء، مثل: ﴿أماتَ وأحْيَا﴾ فإنَّه كان يلفِظ بهذه الحروف في هذه المواضع بين الإمالة والتفخيم، ويفتح سائر ذلك.

قال أبو علي: قد تقدَّم ذكر الحجة لذلك، وهو أن أواخر الآي موضع وقوف، والوقف رأيناه قد أوجب إعلالاً في الموقف عليه، وتغييراً عمَّا عليه في الوصل. ألا ترى أنَّهم قد أبدلوا من النُّون السَّاكنة الألف في الاسم والفعل، وأبدلوا من التَّاء الهاء في نحو: رحمة، ومن الألف الياء أو الواو في نحو: أفعَيْ وأفْعَو، وزادوا فيه في نحو: هذا فَرجَّ وهو يجعلّ، ونقصوا منه في نحو:

وبعضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفرْ[1]

فكما غُيِّرَ موضع الوقف بهذا النحو من التغيير، كذلك غُيرت الألف بأن نُحِي بها نحو الياء، وكان ذلك حسناً إذ أبدلوا من الألف الياء في الوقف في نحو قوله: أفْعَى، فكذلك قربوا الألف منها، فليست الإمالة ههنا لتدل على انقلاب الألف عن الياء، ولكن لتقرب من الياء الَّتي أبدلت من الألف للوقف، ولهذا أمال قوم من العرب نحو: لم يضربها، فإذا أدرج قال: لم يضربها زيد.

قال: وكان حمزة لا يُميل من ذلك إلاَّ الفعل الَّذي في أوله الواو، مثل: ﴿نموت ونحيا﴾ و﴿أمات وأحيا﴾ ﴿ويحيا من حيَّ﴾ ﴿ولا يحيا﴾. كان يُميل هذه الحروف أشد من إمالة أبي عمرو ونافع.

قال أبو علي: يشبه أن يكون بالَغ في إجناح الألف ليقربها من الياء الَّتي أبدلوها من الألف في الوقف.

قال: وكان الكسائي يُميل ذلك كلَّه، كان قبله الفعل واو أو فاء، أو لم يكن قبله ذلك، مثل: أحياكم وما أشبهه.

قال أبو علي: قد مضى ذكر الحجة لذلك، وما ذهب إليه الكسائي من ترك

---

(١) تمام البيت:

وأراكَ تفري ما خلقت وبعـ ـضُ القومِ يخلقُ ثمَّ لا يفرْ

البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص٩٤، والدرر ٦/ ٢٩٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٧١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٠، وشرح المفصل ٩/ ٧٩، والكتاب ٤/ ١٨٥، ٢٠٩، ولسان العرب ١٠/ ٨٧ (خلق) ١٥/ ١٥٣ (فرا)، والمنصف ٢/ ٧٤، ٢٣٢، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٢.

الفصل بين الفعل الذي قبله واو أو فاء، وبين ما ليس قبله من ذلك شيء ـ هو الوجه في قياس العربية.

اختلفوا في الهاء من قوله تعالى: (فهو) (وهي) إذا كان قبلها لام، أو واو، أو ثم، أو فاء. فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: وهُو، وفهُو، ولَهو، وثم هُو، فهِي، وهي. يُثقِّل ذلك كلَّه في جميع القرآن.

وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كلِّه وتسكين الهاء.

وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله: ﴿ثم هُو﴾ في سورة القصص [آية: ٦١] ويسكنها في كل القرآن.

واختلف عن نافع، فرُوي عنه التثقيل، ورُوي عنه التَّخفيف.

قال أبو علي: من قال: وهُو، فهُو، ولهُو، وثم هُو ـ فوجهه ظاهر؛ وذلك أن الهاء كانت متحرِّكة قبل دخول هذه الحروف عليها، فدخلت هذه الحروف، ولم تتغيّر عما كانت عليه من قبل، كما لم تتغيّر سائر الحروف سوى ألف الوصل عما كان عليه في الابتداء به والاستئناف له.

ومثل الهاء في هُو وهي في تغييره في الوصل عما كان عليه في الابتداء به ـ لام الأمر في نحو: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [الحج: ٢٩].

وأما تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء، واللاَّم، فلأن هذا الكلم لمّا كنّ على حرف واحد أشبهت في حال دخولها الكلمة ما كان من نفسها؛ وذلك لأنَّها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد كما لم تنفصل الباء من سَبُع وغيره منه ـ خفَّفَ الهاءَ منها كما خُفِّفت العيْنات من سبُع وعضُد ونحوهما، ولم يستقم عنده أن يجعل ثمَّ بمنزلة الفاء وما كان على حرف؛ لأنَّه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها، وليست الواو والفاء ونحوهما كذلك، فمن ثم قال: ثمَّ هُو.

وقد جعلوا في غير هذا ما كان من الحروف على حرف واحد إذا اتّصل بكلمة بمنزلة ما هو منها، فاستجازوا في ذلك ما استجازوا في الحرف الَّذي هو منها، وذلك قولهم: لعمري، ورَعَمْلي؛ فقلبوه كما قلبوه مسائية وقِسيّا، ونحو ذلك. وكذلك قول من قال: كائن أبدل الألف من الياء كما أبدلها من طائي ونحو ذلك.

وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كلِّه، ولم يَفصِل كما فصَل أبو عمرو، كأنَّه جعل الميم المتحرِّكة من ثم هو بمنزلة الواو، فخفّف الهاء معها كما خفّفها مع الواو.

ومثل تخفيف فهْو ولهْو لِتنزيلهم ذلك منزلة ما ذكرناه قولهم: «أراك منتفْخاً» لما كان «تَفِخاً» مثل كتِف خفف، فكذلك فهْو.

ومثله قول العجاج:

فَبِاتَ مُنْتَصْباً وما تَكردسا[1]

فيمن رواه هكذا.

ومثل ذلك قول من قرأ: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] لمّا كان ﴿تَقِهِ﴾ مثل كتف.

ومثل ذلك ما حكاه الخليل من قولهم: انطَلْق، لما كان ﴿طَلِق﴾ من انطلِق مثل: كتف، أسكن ثم حرّك لالتقاء الساكنين.

ومثل ذلك ما أنشده الخليل:

ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ لَهُ أبٌ وذِي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوان[2]

فهذه الأشياء متصلة، وقوله: وهْو، وفهْو، ولهْو، في حكمها، وليس كذلك ﴿ثم هو﴾؛ ألا ترى أن ثُم منفصل من هو لإمكان الوقوف عليها وإفرادها مما بعدها، وليست الكلم التي على حرف واحد كذلك، وقد يُستخَف في المنفصلة أشياء لا تستخف في المتصلة وما في حكمها، فكذلك يَحْتمل ﴿ثم هو﴾ للانفصال، ولا يكون وهو وفهو ونحو ذلك مثلها؛ لكونها في حكم الاتصال.

وللكسائي أن يقول: إن ثُم مثل الفاء، والواو، واللام، في أنهن لسن من الكلمة كما أن ثُم ليس منها، وقد جعلوا المنفصل بمنزلة المتصل في أشياء. ألا ترى أنَّهم أدغموا نحو: يد داود، وجعلَّ لك، كما أدغموا: رَدَّ وغلّ.

وقالوا: لم يضربها مَلِق[3]، فامتنعوا من الإمالة لمكان المستعلي وإن كان منفصلاً، كما امتنعوا من إمالة نافق ونحوه من المتصلة.

ومما يقوي قوله في ذلك أنَّه قد جاء من هذا النحو في المنفصل أشياء أُجريت مجرى المتصل مثل قوله:

---

(١) تمام الرجز:

فباتَ منتصباً وما تكردسا إذا أحسَّ نبأةً توجَّسا

الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١٩٧، والخصائص ٢/ ٣٣٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٩، ولسان العرب ٦/ ١٩٥ (كردس)، وتاج العروس ١٨/ ١٨١ (نصص)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٥، وشرح المفصل ٩/ ١٤٠، ولسان العرب ١/ ٧٥٨ (نصب)، ٧/ ٩٩ (نصص)، وتهذيب اللغة ١٢/ ١١٧، وتاج العروس ٤/ ٢٧١ (نصب).

التكردس: التجمّع والتقبّض النَّصْبُ: وضع الشيء ورفعه، نصبه ينصبه نصباً، ونصّبه فانتصب.

(٢) مرَّ سابقاً.

(٣) يقال: رجل مَلِق: ضعيف (لسان العرب ١٠/ ٣٤٩ مادة: ملق).

فاليوم أشربْ غير مستحقِب[١]

فـ«رَبْ غَ» مثل: سَبُع، وقد أُسْكِن.

وأنشد أبو زيد:

قالت سُلَيمى اشْتَرْ لنا سَوِيقا[٢]

وقول أبي عمرو أرجح عندنا.

فإن قلت: فلم لا تجعل قوله «اشتر لنا سويقا» على أنَّه أجري الوصل مجرى الوقف، كما فعلوا ذلك في: سَبْسَبًا[٣] وعَيْهَلا[٤] ونحو ذلك مما قد أجرى الوصل فيه مجرى الوقف؟

فالقول إنَّ ذلك، وإن أمكن أن يقال، فما ذكرناه أولى؛ لأنَّا رأيناهم قد أجروا المنفصل مجرى المتصل في الكلام كقولهم: «عَبْشَمْس»، فأجروه وإن كان منفصلاً مجرى المتصل، فكذلك يُحمل قوله: «اشترْ لنا سويقاً» على ذلك، لا على مذهب الضرورة إذا أمكن توجيهه على غيرها.

واختلفوا في تحريك الياء التي تكون اسماً للمتكلم إذا انكسر ما قبلها، مثل قوله: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [البقرة: ٣٠] و﴿عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] و﴿رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨].

فكان أبو عمرو يفتح ياء الإضافة المكسورَ ما قبلها عند الألف المهموزة المفتوحة والمكسورة إذا كانت متصلة باسم أو بفعل ما لم يَطُلْ الحرف.

فالخفيف ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٨] و﴿أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٧٢ وهود: ٢٩].

والثقيل مثل: ﴿وَلَا تَفۡتِنِّيٓ أَلَا﴾ [التوبة: ٤٩] و﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إلى الله﴾، ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٢٦]، ﴿فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ﴾ [الحجر: ٣٦]، ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٢] ﴿سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ﴾ [يوسف: ١٠٨] ﴿وَبَيۡنَ إِخۡوَتِيٓۚ إِنَّ رَبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠] و﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿يُصَدِّقُنِيٓۖ إِنِّيٓ﴾ [القصص: ٣٤] وما كان مثله.

---

(١) مرَّ سابقاً. (٢) مرَّ سابقاً.

(٣) مرَّ سابقاً.

(٤) عيهلاً: جاء في اللسان ١١/ ٤٨١: قال منظور بن مرثد الأسدي:

نُسَلٌ وجُد الهائم المعتلّ ببازلٍ وجناءَ أو عيهلّ

العيهل: النجيبة الشديدة، وقيل: الناقة الطويلة.

قال أبو بكر، أحمد: وقد بينت آخر كل سورة ما يحرك منها ليقرب مأخذه. قال: ولا يحرِّكُ الياءَ التي ذكرت لك عند الألف المضمومة كقوله: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٥]، ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [المائدة: ٢٩] وما كان مثله. فإذا استقبلت ياءَ الإضافة ألفُ وصل حركها، طالت الكلمة التي الياء متصلة بها أو لم تطل مثل: ﴿يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧]، وما كان مثله. وكان ابن كثير لا يستمر على قياس واحد كما فعل أبو عمرو. قال أبو بكر، أحمد: فجعلت ما حَرَّك من الياءات مذكوراً في آخر كل سورة. وكان نافع يحرك ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المكسورة والمفتوحة والمضمومة وألف الوصل إلا حروفاً قد ذكرتها لك. فمما لم يحرِّك ياءه عند ألف الوصل ثلاثة أحرف في الأعراف: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤] وفي طه: ﴿أَخِي ٱشْدُدْ﴾ [الآية: ٣٠، ٣١] وفي الفرقان: ﴿يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ﴾ [الآية: ٢٧]. ورَوى أبو خُلَيد[1] عن نافع **﴿يا ليتني اتخذت﴾** محركة.

ومما تَرَكَ تحريكَ يائه عند الألف المقطوعة المتصلةِ بالفعل المجزوم قوله: **﴿فاذكروني أذكركم﴾** و**﴿أنظرني إلى﴾** [في الأعراف: ١٤ والحجر: ٣٦ وص: ٧٩] وفي مريم: ﴿فَٱتَّبِعْنِيٓ أَهْدِكَ﴾ [مريم: ٤٣ وفي النمل: ١٩ والأحقاف ١٥]: ﴿أَوْزِعْنِيٓ أَنْ﴾ [وفي غافر: ١٥]، ﴿أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ﴾، [غافر: ٦٠]، و﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا﴾ [التوبة: ٤٩] ﴿وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن﴾ [هود: ٤٧]، و﴿أَرِنِيٓ أَنظُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ﴾ [الكهف: ٩٦].

وقد اختُلف في بعض هذه الحروف عنه. ومما لم يحرك ياءه عند الألف المقطوعة وهو مع فعل غير مجزوم فيما ذكر أحمد بن جماز وإسماعيل بن جعفر قوله: ﴿بِعَهْدِيٓ أُوفِ﴾ [البقرة: ٤٠] و﴿أَنِيٓ أُوفِي ٱلْكَيْلَ﴾ [يوسف: ٥٩]، و﴿فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤١] و﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [غافر: ٤٣]. قال أبو علي: حجة من فتح هذه الياء إذا تحرك ما قبلها أن أصل هذه الياء الحركة؛ لأنَّها بإزاء الكاف للمخاطب فكما فتحت الكاف كذلك تفتح الياء.

فإن قلت: إنَّ الحركة في حروف اللين مكروهة. قيل: الفتحة من بينها لا تُكره فيها، وإن كُرهتْ الحركتان الأخريان، ألا ترى أن القاضي ونحوه، يُحرّك بالفتح كما تحرك سائر الحروف التي لا لين فيها؛ أو لا ترى أنَّ الياء في ﴿غَوَاشٍۚ﴾ [الأعراف: ٤١] ونحوها تثبت في النصب ولا تحذف كما تحذف في الوجهين الآخرين، فتجري في النصب مجرى مساجد ونحوها من الصحيح؛ فكذلك الياء. وإن تحرك ما قبلها يلزم أن تُحرك بالفتح

---

(١) هو عُتبة بن حماد بن خليد، أبو خليد الدمشقي القارىء، إمام الجامع، صدوق. من كبار العاشرة. (تقريب التهذيب ٢/ ٤).

كما حركت الكاف بها، لأنَّها قد جرت مجراها. ومجرى الحروف الصحيحة إذا تحركت بالفتح. ومما يدل على استحقاقها التحرك بالفتح أنَّها إذا سكن ما قبلها اتفقوا على تحريكها بالفتح، نحو: هذا بشرايَ، وغلامايَ، وهذا قاضِيّ، ورأيت غلامَيَّ، فاجتماعهم على تحريكها بالفتح في هذا النحو يدل على أن ذلك أصلها إذا تحرك ما قبلها. ويدل على لزوم تحركها بالفتح تحريكهم النون في فِعَلْنَ، ويَفْعَلْنَ، وهو حرفُ ضمير كالياء، فكما اتفقوا على تحريك النون ـ وهي اسم كذلك ـ يلزم أن تُحرّك الياء.

فإن قلت: ما تُنكر أن تكون النون في فَعَلْنَ إنَّما حركت لالتقاء الساكنين في فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ؟ ألا ترى أن ما قبلها لا يكون إلا ساكناً؟ فلما كان إسكانها يؤدي إلى التقاء الساكنين حُركت لذلك، وحركة التقاء الساكنين غير معتد بها.

قيل: الذي يدلُّ على أن تَحْريكها من حيث كانت اسماً أنَّها نظير الكاف، وقد حركوا تاء المخاطب والمتكلم أيضاً. فأمَّا الألف في قاما، ويقومان، والواو في فعلوا ويفعلون، فإنما أُسكنتا لأن الألف إذا حركت انقلبت، والواو إذا انضم ما قبلها كرِه أكثر الحركات فيها، ومع ذلك فإنها جُعلت في السكون مثل الألف، كما جعلت الكسرة في مسلمات بمنزلة الياء في مسلمين، ومع ذلك فما فيهما من المد قد صار عوضاً فيهما من الحركة. وحجة من أسكن أن الفتحة مع الياء قد كُرهت في الكلام، كما كرُهت الحركتان الأخريان فيها. ألا ترى أنَّهم قد أسكنوها في الكلام في حال السعة إذا لزم تحريكها بالفتحة، كما أسكنوها إذا لزم تحريكها بالحركتين الأخريين؟ وذلك قولهم: قالي قَلا، وبادي بَدا، ومعد يكرب، وحَيْرِي دَهر، فالياء في هذه المواضع في موضع الفتحة التي في آخر أول الاسمين، نحو حضْرَمَوت، وبعْلَبكَّ، وقد أسكنت كما أسكنت في الجر والرفع. ومما يؤكد الإسكان فيها أنَّها مشابهة للألف، والألف تسكن، في الأحوال الثلاث، فكما أُسكنت الألف فيها كذلك تُسكن الياء. والدليل على شبه الياء الألف قربها منها في المخرج، وإبدالهم إياها منها في نحو: طائيٌّ وحارِيٌّ في النسب إلى: طيىء والحِيرة، وقولهم: حاحيت وعاعيت[1].

و:

لَـنَـضْـرِبَـنْ بـسـيـفِـنَـا قَـفَـيْـكـا[2]

فكما تسكن الألف في الأحوال الثلاث كذلك تسكن الياء فيها.

---

(١) حاحيت بالمعزىٰ حيحاءَ ومُحاحاةً: صِحْتُ (لسان العرب ١٥/ ٤٤٧ مادة: حا) وكذلك عاعيت: صوت.

(٢) تمام الرجز:

يـا ابـنَ الـزبـيـر طـال مـا عَـصَـيْـكـا وطـالَ مـا عـنَّـيـتـنـا إلـيـكـا

لـنـضـربـنْ بـسـيـفـنـا قـفـيـكـا =

والدليل على صحة هذه الطريقة أن العرب قد فعلت ذلك بها في الكلام وحال السعة فيما أريناكه. وأسكنوها أيضاً في الشعر في موضع النصب لهذه المشابهة، وكثر ذلك في الشعر حتى ذهب بعضهم إلى استجازته في الكلام. فأمَّا حجة أبي عمرو في فتحهِ الياءَ مما رآه خفيفاً مع الهمزة، فهي أن الهمزة قد فُتح لها ما لم يكن يُفتح لو لم يجاور الهمزة، نحو: يقرأ، ويبرأ ولولا الهمزة لم يفتح شيء من ذلك. فإذا فتح لها ما لا يفتح إذا لم يجاور الهمزة فأن يفتح لها ما قد يفتح مع غيرها أحرى. والمفتوحة والمكسورة سيان في إتباع الياء لها في التحريك بالفتح، ألا ترى أنَّهم قد غيروا للهمزة المكسورة الحرف الذي قبلها، فقالوا: الضئين[١]، وصَأى صَئيًا[٢]، ورجل جَئز[٣]، وشَهد، ولم يفعلوا ذلك في رؤوف، فكذلك لم تفتح الياء قبل الهمزة المضمومة في نحو عذابي أصيب، كما فتحت قبل المفتوحة والمكسورة في نحو: ﴿سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ﴾ [يوسف: ١٠٨] و﴿إِخۡوَتِيٓۚ إِنَّ رَبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠].

فإن قلت: إن ما ذكرته من التغيير للهمزة المفتوحة والمكسورة إنَّما جاء في المتصل، نحو: يقرأ، ويبرأ، والضئين والضئِي، وجَئز، وما فعله أبو عمروٍ من فتح الياء مع المفتوحة والمكسورة منفصل.

قيل: يشبِّه المنفصلَ بالمتصل هنا، كما شبهه به في: ﴿يا صالحُ ٱئۡتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧] لِما فعلَته العرب من تشبيه المنفصل بالمتصل في مواضع كثيرة، قد ذكرنا منها أشياء في هذا الكتاب.

ومن قال إنَّه إنَّما فتح الياء مع الهمزة لتتبين الياء معها لأنَّها خفية، كما بينوا النون مع حروف الحلق وأخفوها مع غيرها، فإنَّا لا نرى أنَّ أبا عمرو اعتبر هذا الذي سلكه هذا القائل، ولو كان كذلك لحرّك الياء مع الهمزة إذا كانت مضمومة؛ لأنَّ النون تُبَيَّن مع الهمزة، مضمومة كانت، أو مكسورة، أو مفتوحة، ومع ذلك فإنَّ النون تُبَيَّن مع سائر حروف الحلق، ولسنا نعلم أبا عمرو يفتح الياء مع سائر حروف الحلق.

= الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب ٤/ ٤٢٨، ٤٣٠، وشرح شواهد الشافية ص٤٢٥، وشرح شواهد المغني ٤٤٦، ولسان العرب ١٥/ ٤٤٥ (تا)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١، ونوادر أبي زيد ص١٠٥، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ١٩٣ (قفا)، ٤٤٥ (تا)، والجنى الداني ص٤٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٠، وشرح الأشموني ١/ ١١٣، ٣/ ٨٢٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٢، ومغني اللبيب ١/ ١٥٣، والمقرب ٢/ ١٨٣، والممتع في التصريف ١/ ٤١٤، وكتاب العين ٥/ ٢٢٢، والمخصص ١٧/ ١٤٤، وتاج العروس (ك).

(١) الضائن: خلاف الماعز، والجمع الضأن، والضأن مثل المعز والمعز، والضئين: تميمية والضائن من الغنم: ذو الصوف. (لسان العرب ١٣/ ٢٥١ مادة: ضأن).

(٢) صأى الطائر والفرخ والفأر والخنزير والسنور والكلب والفيل بوزن صَعَى يصأى صَئيّاً وصِيئاً وتصاءى أي صاح. (لسان العرب ١٤/ ٤٤٩ مادة: صأي).

(٣) جئز بالماء يجأز جأزاً إذا غصَّ به. (لسان العرب ٥/ ٣١٦ مادة: جأز).

بسم الله الرحمن الرحيم

فإن قلت: فإنَّ الهمزة قد تَفْتَحُ لها ما قبلها وإن كانت مضمومةً نحوُ: يقرأ في موضع الرفع، فهلاَّ فتح اليَاءَ في ﴿عَذَابِيَ أُصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] كما فتح قبل المفتوحةِ والمكسورةِ في نحوِ: ﴿سَبِيلِيَ أَدْعُوا﴾ [يوسف: ١٠٨] و﴿إِخْوَتِيَ إِنَّ رَبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠] فأقول: إنَّ هذه الضمة إنْ كانت للإعراب، لم تكن في حكم الضمةِ عندهم، ألا ترى أنَّهم قد قالوا نَمِرٌ، وكَتِفٌ ونحو ذلك في الرفع ورفضوا الضمةَ بعد الكسرةِ في كلامِهِم، فلم يجئ فيه فِعْلٌ، فإذا كان كذلك، لم يلزمه أن يفتح الياءَ قبل الهمزةِ المضمومةِ لما ذكرتُ، لأنَّها عندهم لَمَّا لم تثبت، لم تكن في حكم الضم، وأما ما رواه من ذلك غَيْرَ مُسْتَخَفٍّ، فأسكنَ الياءَ فيه، فهو حَسَنٌ، وذلك أنَّ هذه الياءَ، إذا لم تحرك، إذا كانت مع ما يستخَفّ فلأن يكره حركَتَها مع ما لا يستخَف أجدر وقد كرهوا الحركة فيما تتوالى فيه الحركات وإن كانت للإعراب، فَزَعَمَ أبو الحسنِ: أنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: ﴿رُسْلُهم﴾ [إبراهيم: ١٠].

وَنَحْوُ هذا ما أَنْشَدَهُ سيبويه من قَوْله[١]:

إذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صاحِبْ قَوِّمِ

ونَحْوُهُ قَوْلُ جَرِيرٍ:

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فالأهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ ونَهْرُ تيرى ولا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ[٢]

فَأَمَّا حَدُّ المُسْتَخَفِّ، والمُسْتَثْقَلِ، فَإِنْ جَعَلَ ما زَادَ عَلَى الثَلاَثَةِ غَيْرَ مُسْتَخَفٍّ، كَانَ مَذْهَباً وإن جعل المستثقل ما توالى فيه أربع حركات كان مذهباً، لأنَّكَ قد عَلِمْتَ استِثْقَالَهُم لَهُ بِرَفْضِهم إيَّاهُ في الشِّعْرِ، إلاَّ في مَوْضِعِ الزِّحافِ، وإذا لم يُسْتَخَفَّ الأربعةُ فالخمسةُ أجدرُ بأنْ لا تُسْتَخَفَّ.

---

(١) تمام الرجز:

إذا اعوججن قلتُ صاح قوِّم بالدَّوِّ أمثال السفين العوَّم

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٤٣٢ (عوم)، وجمهرة اللغة ص٩٦٢، وتاج العروس (عهم)، وهناك رواية أخرى هي:

إذا اعوججن قلت صاحب قوّم بالدو أمثال السفين الصُوَّم

الرجز لأبي نخيلة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩٨، وشرح شواهد الشافية ص٢٢٥، وبلا نسبة في الكتاب ٤/ ٢٠٣، ولسان العرب ١٢/ ٤٣٢ (عوم).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص٤٤١، والأغاني ٣/ ٢٥٣، وجمهرة اللغة ص٩٦٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٨٤، والخصائص ١/ ٧٤، وسمط اللآلي ص٥٢٧، ولسان العرب ٢/ ١٥٩ (شتت)، ٣/ ٢٧٤ (عبد)، ومعجم البلدان ٥/ ٣١٩ (نهر تيري)، والمعرب ص٣٨، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٧.

بسم الله: كُلُّهُمْ قرأ: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣] بالهمز وكذلك روى بعض رواة المكيين عن ابن كثير ﴿أَنْبِئْهِمْ﴾ بكسر الهاء والهمز، قال أحمد: وهذا خَطأٌ لا يجوز.

قال أبو علي: النبأ: الخبر، ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ٢] أي: الخبر، وقالوا منه: نبأته وأنبأته. ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١] أي: أخبرهم عن ضيفه. وضَمّ الهاء، إلا ما رواهُ عن ابن عامرٍ ﴿أَنْبِئْهِمْ﴾ بكسر الهاءِ مع الهمزِ، ﴿وَيُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] أي يُخبرُ به، فهذا كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤] وقال: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١] و﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ [الجاثية: ٢٩] ومن ثم قرأ من قرأ: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ۚ﴾ [يونس: ٣٠] بالتاء، فهذه الآي في معنى إخبار الإنسانِ بأعماله، وتوقيفه عليها. و﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]. أخبروني بها، و﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ﴾ [البقرة: ٣٣] أخبرهم، فلما كان النبأُ مثلَ الخبر، كان أنبأته عن كذا، بمنزلة: أخبرته عنه. ونبّأته عنه، مثلَ: خبَّرته. ونبّأته به، مثلَ: خبَّرتُهُ به. وهذا مما يصحح ما ذهب إليه سيبويه، من أن معنى نُبِّئْتُ زيداً: نُبِّئْتُ عن زيد، فحذف حرف الجر، لأن نَبَّأْتُ قد ثبتَ أن أصله خَبَّرْتُ بالآي التي تلوناها، فلما حُذِفَ حَرْفُ الجرِّ، وصلَ الفعلُ إلى المفعولِ الثاني، فَنَبَّأْتُ يتعدّى إلى مفعولين، أحدهما يصل إليه بحرف جر، كما أن أَخْبَرْتُهُ عن زيد كذلك.

فأَمَّا المتعدي إلى ثلاثة مَفْعُولِين، نَحوُ: نَبَّأْتُ زيداً عَمْراً أبا فلان، فهو هذا في الأصل، إلاَّ أنَّه حُمِلَ على المعنى، فَعُدِّيَ إلى ثلاثة مفعولِين وذلك أَنَّ الإنباءَ الذي هو إخبارٌ: إعلامٌ؛ فلما كان إياهُ في المعنى، عُدِّيَ إلى ثلاثة مفعولين، كما عُدِّي الإعلام إليهم، ودخول هذا المعنى فيه، وحصول مشابهتهِ للإعلام، لم يخرجه عن الأصل الذي هو له من الإخبار، وعن أن يتعدى إلى مفعولَيْن، أَحَدُهما يتعدى إليه بالباءِ، أو بعن، نحوُ: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١] ونحوُ قوله: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ﴾ [التحريم: ٣] كما أن دخولَ معنى أخبرني في «أرأيت» لم يُخرجه عن أن يتعدى إلى مفعولَيْن، كما كان يتعدّى إليهما، إذا لم يَدْخُلْهُ معنى أخبرني به، إلاَّ أنَّه امتنع من أجل ذلك أن يُرْفَعَ المفعولُ به بعده على الحمل على المعنى، من أجل دخوله في حيِّز الاستفهام، فلم يَجُزْ: «أَرَأَيْتَك زيدٌ أبو مَنْ هو؟» كما جاز: «علمتُ زيدٌ أبو من هو؟». و«رأيتُ زيد أبو من هو؟» حيث كان المعنى: علمتُ أبو من زيدٌ فكذلك دخول معنى الإعلام في الإنباءِ، والتنبيء لم يخرجهما عن أصلهما وتعدّيهما إلى مفعولين، أحدهما: يصل إليه الفعل بحرف الجر، ثم يُتَّسَعُ فَيُحْذَفُ الحرفُ، ويصل الفعل إلى الثاني.

فأمَّا من قال: إنَّ الأصل في نُبِّئْتُ على خلاف ما ذكرنا، فإنَّه لم يأتِ على ما ادعاه بحجةٍ ولا شبهةٍ. فأمَّا قوله: ﴿۞ نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩] فيحتملُ ضربين أحدهما: أن يكون (نَبِّئ) بمنزلةِ أَعْلِمْ، ويكون (أَنِّي أنَا الغَفُورُ الرَّحيم) قد سد مسدَّ المفعولين، كما أنَّه في قولك: علمت أنَّ زيداً منطلقٌ، قد سدّ مسدَّهما، فتكونَ (نبِّئ) هذه المتعديةَ إلى ثلاثة مفعولين. ويجوز أن يكُونَ (نبِّئ) بمنزلة: (خَبِّرْ) عبادي بأنِّي، فَحُذِفُ الحرفُ، فـ(أنّ) في قول الخليل على هذا: في موضع جر، وعلى قول غيره: في موضع نصب.

فأمَّا قولُه: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ﴾ [آل عمران: ١٥] فإن جعلتَ اللاّم متعلقة ﴿بأؤنبئكم﴾؛ جاز الجرُّ في جناتٍ على البدل من خيرٍ، وإن جعلته صفةً لخيرٍ، لأنه نكرةٌ جاز الجرُّ في جناتٍ أيضاً. وإن جعلتها متعلقةً بمحذوف، لم يَجُزِ الجرُّ في جناتٍ، وصار مرتفعاً بالابتداء أو بالظرف. ولم يَجُزْ غير ذلك، لأن اللام حينئذٍ لا بد لها من شيء يكون خبراً عنه. فأما قوله: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۚ﴾ [التوبة: ٩٤] فلا يجوز أن تكون (مِنْ) فيهِ زيادةً على ما يتأوَّله أبو الحسن من زيادة (مِنْ) في الواجب، لأنه يحتاج إلى مفعولٍ ثالث، ألا ترى أنه لا خرف في أنه إذا تعدى إلى الثاني، وجب تعديه إلى المفعول الثالث، وإن قَدَّرْتَ تَعْدِيَتَهُ إلى مفعول محذوفٍ، كما تُؤَوِّلَ قولهُ: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] ـ أي شيئاً ـ لَزِمَ تَعْدِيَتُهُ إلى آخَرَ. فإن جَعَلْتَ (مِن) زيادةً، أمكنَ أن تُضْمِرَ مفعولاً ثالثاً، كأنَّهُ: نبأنا اللَّه أخبارَكم مشروحةً. ويجوز أن تجعل (مَن) ظرفاً غير مستقرٍ، وتضمر المفعول الثاني، والثالث كأنه: نبأنا اللَّهُ من أخباركم ما كنتم تسرونه تنبيئاً، كما أَضْمَرْتَ في قولِه: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢] أما قوله: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣] فيكون يستنبئونك: يستخبرونك، فيقولون: أحقٌّ هو؟ ويكون: يستنبئونك: يستعملونك، والاستفهام قد سدّ مسدّ المفعولين.

ومما يَتجه على معنى الإخبار دون الإعلام، قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ٧] فالمعنى: يُخبركم، فيقول لكم: إذا مُزّقتم، وليس على الإعلام، ألا ترى أنهم قالوا: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ [سبأ: ٨] قال أبو علي: فأما قوله: ﴿أنبئهم﴾فحجةُ من قرأ بضم الهاء ظاهرة، وذلك أن أصل هذا الضمير أن تكونَ الهاء مضمومةً فيه، ألا ترى أنك تقولُ: ضربهُم وأنبأهُم، وهذا لهُم. وإنما تكسِرُ الهاءَ إذا وَلِيَتْهَا كسرةٌ أو ياءٌ، نحوُ: بهم وعليهِم. وهذا أيضاً يضمه قوم، فلا يجانسون بكسرتها الكسرة التي قبلها، ولا الياءَ، ولكن يضمّونها على الأصل، نحوُ: بِهُمْ، وبِهُوْ، وبِدَارِهُوْ، وَعَلَيْهُمْ، وقد تقدم ذكر ذلك في أول الكتاب.

فأما وجه قراءة من قرأ: ﴿أَنْبِئْهِمْ﴾فكسر الهاءَ، والذي قبلها همزة مخففةٌ، فإنَّ لِكسرِهِ الهاءَ وجهينِ من القياسِ على ما سُمِعَ منهم. أحدهما: أنه أتبع كَسرَ الهاءِ الكسرةَ التي قبلها، والحركةُ للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين، ألا ترى أنَّ أبا عثمانَ قد حكى عن عيسى عن ابن أبي إسحاق: هذا المُرْءُ، ورأيْتُ المَرْءَ، ومررت بالمِرْءِ. فَأتبعوا مع هذا الفصل، كما أتبعوا في اللغة الأخرى: هذا امرُؤٌ، ورأيت امرَأً، وبامرِىءٍ. وكذلك: أخوك، وأخاك، وأخيك. فكذلك يكون قولُه: ﴿أنبئهِمْ﴾ أُتْبِعَت كسرةُ الهاءِ الكسرةَ التي على الباء.

ومما يُثْبِتُ ذلكَ، أن أبا زيد قال: قال رجل من بكر بن وائل: أخذتُ هذا مِنْهِ يا فتى، ومِنْهِمَا، ومِنْهِمِي. بكسرِ الاسم المضمرِ في الإدْراجِ والوقفِ. قال: وقال عنه، وقال لم أَعْرِفِهِ، ولم أضْرِبِهِ. بكسرِ كل هذا. قال أبو زيد: وقال: لم أضْرِبِهِمَا بكَسر الهاءِ مع الباء. ففي ما حكاه أبو زيدٍ: ما يُعْلَمُ منهُ أنَّ الإتباعَ مع حَجْزِ الساكنِ بين الحركتينِ، مِثْلُهُ إذا توالتِ الحركتانِ؛ فلم يَحْجُزْ بينهما شيءٌ. ألا ترى أنه قال: مِنْهِ - ومِنْهِمَا - ومِنْهِمِي، فأتبع الكسرَ الكسرَ مع حجزِ السكونِ بينهما، كما أُتْبِعَ في: لم أضربِهِ، ولم أضْرِبِهِمَا، ولم أعرفِهِ، وإن لم يَحْجُزْ بينهما شيء؟ فكذلك قولُه: ﴿أَنْبِئْهِمْ﴾ أَتْبَعَ الكسرةَ في الهاء الكسرة التي قبلها.

والوجهُ الآخرُ: أنه لم يُعْتَدَّ بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونها، فكأن الكسرةَ وليت الهاءَ، والكسرة إذا وليت الهاءَ كُسِرَتْ نَحْوُ: بِهِ. ويكون تركهم الاعتدادَ - في «أَنْبِئْهِم» - بالسكون كَتَرْكِهِمْ الاعتداد به في قولهم: هو ابن عمِّي دِنْيَا[1]، وَقِنْيَةٌ[2]، ألا ترى أنه من الدنُوِّ، وقالوا: قِنْوةٌ. فكما قُلِبَتْ الواو ياءً في عاريةٍ ومَحْنِيَةٍ، لانكسارِ ما قبلهما، كذلكَ قلبوها مع حجزِ الساكنِ في دِنْيا. فإذا رأيتَهُم لم يعتدّوا بالحاجز إذا كان ساكِناً؛ كذلك يجوز أن لا يعتدَّ به حاجزاً في قراءة ابن عامر، وما روي عن ابنِ كثير.

ولو تركَ تاركٌ الهمزَ في: ﴿أنبئهُمْ﴾ فقال: ﴿أَنبِيهِمْ﴾ لكان لكسرِ الهاءِ وجهانِ.

---

(١) قالوا: هو ابن عمي دِنْيَةً، ودِنْياً. منوّن، ودِنْيَا، غير منوّن، ودُنْيَا، مقصور إذا كان ابن عمه لَحًا؛ قال اللحياني: وتقال هذه الحروف أيضاً في ابن الخال والخالة، وتقال في ابن العمة أيضاً قال: وقال أبو صفوان: هو ابن أخته وأخته دِنْيَا، مثل ما قيل في ابن العم وابن الخال، وإنما انقلبت الواو في دِنْيَةً ودِنْياً ياء لمجاورة الكسرة وضعف الحاجز، ونظيره فِئْيَةٌ وعِلْيَةٌ. وكأنّ أصل ذلك كله دُنْيا أي رَحِماً أدنى إليَّ من غيرها، وإنما قلبوا ليَدُلّ ذلك على أنه ياء تأنيث الأدنى، ودِنْيَا داخلة عليها. (لسان العرب ١٤/ ٢٧٣ مادة: دنا).

(٢) القِنْيَةُ: ما اكتُسب، والجمع قِنًى. (لسان العرب ١٥/ ٢٠١ مادة: قنا).

أحَدُهما: أنه لما خفف الهمزةَ لسكونها وانكِسار ما قبلها فقلبها ياءً كَذِيبِ وَمِيْرَةٍ[١] أَشْبَهَتِ الياء التي هي غير منقلبة عن الهمزةِ، فكسر الهاءَ بعدها، كما تُكسَرُ «هِم» بعد: ﴿ترميهِم﴾و﴿يهديهِم﴾. ويقوي ذلك أن منهم من أدغم الواو الساكنة المنقلبة عن الهمزة في الياء، كما تدغم الواو التي ليست منقلبة، وذلك في قولهم: رُيًّا، ورُيَّةٌ[٢].

ويُقوِّي ذلك إيقاعهم الألف المنقلبة عن الهمزة ردفاً[٣]، كإيقاعهم المنقلبة عن الياء أو الواو، وذلك قوله:

عـلـى رَالِ[٤]

كما تقولُ: على بالِ. والوجهُ أن لا تُكْسَرَ الهاءُ على هذا المذهبِ، كما أن الوجه أن لا تُدْغَم.

والوجه الآخرُ: أن تُقْلَب الهمزةُ إلى الياءِ قَلْباً. وهذا وإن كان سيبويه لا يجيزهُ إلا في الشعرِ، فإن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب. وإذا اتَّجَهَتْ له هذهِ الوجوهُ لم ينبغِ أن يُخَطَّأَ، وإن أمكن أن يقالَ إن غيره أبْيَنُ وجهاً منه وأظهر.

فأما آدم: فقال بعض أهل اللغة: إن الآدم من الإبل والظباء: الأبيضُ[٥]، وما سِوى ذلك، فالآدمُ الذي ليس بأبيضَ على ما يتكلم به الناسُ فيقولون: رجل آدمُ للذي ليس بأبيضَ، ورجلٌ أسمرُ، وهو أصفى من الآدم. قال: ولا تقول العربُ للرجل: أبيضُ، من اللون، إنما يقولون: أحمرُ، قال: وقال رسول الله: «بعثتُ إلى الأسودِ

---

(١) المِئْرَةُ: الذَّحْلُ والعداوة، وجمعها مِئَرٌ (لسان العرب ٥/ ١٥٨ مادة: مار).

(٢) الأصل: رؤيا ورؤية (انظر لسان العرب ١٤/ ٢٩٧ مادة: رأى).

(٣) الرَّدف: في الشعر حرف ساكن من حروف المد واللين يقع قبل حرف الرويّ ليس بينها شيء، فإن كان ألفاً لم يَجُز معها غيرها، وإن كان واواً جاز معه الياء. (لسان العرب ٩/ ١١٧ مادة: ردف).

(٤) من البيت القائل:

وصُـمٌّ صِـلابٌ مـا يـقـيـن مـن الـوَجـىٰ كـأنَّ مـكـان الـرِّدْفِ مـنـه عـلـىٰ رالِ

البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص٣٦، ولسان العرب ١١/ ٢٦٢ (رأل) ١٥/ ١٩٠ (قطا)، ٤٠٥ (وقي)، وتاج العروس (رأل، قطا، وقي)، وبلا نسبة في المخصص ٨/ ٥٦ الرَّأْل: ولد النعام، وخص بعضهم به الحَوْليّ منها. وأراد هنا علىٰ رَأل، فإما أن يكون خفف تخفيفاً قياسياً، وإما أن يكون أبدل إبدالاً صحيحاً علىٰ قول أبي الحسن لأن ذلك أمكن للقافية، إذ المخفف تخفيفاً قياسياً في حكم المحقق، والجمع أرؤل ورئلان ورئال ورئالة (لسان العرب ١١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٥) الأُدمةُ: في الإبل لونٌ مشرب سواداً أو بياضاً، وقيل: هو البياض الواضح، وقيل: في الظباء لونٌ مشربٌ بياضاً وفي الإنسان: السُّمرة. (لسان العرب ١٢/ ١١ مادة: أدم).

والأحمرِ»[١] وإنما الأبيضُ: البعيد من الدَّنسِ النقي، قال: ويقال: ظبيٌ آدمُ ـ وظبيةٌ أدماءُ ـ وبعيرٌ آدمُ ـ وناقةٌ أدماءُ ـ للأبيضينِ.

قال أبو الحسن: ﴿أَنبِئْهُم بأسمائِهم﴾ الهاء مضمومة إذا هَمَزْتَ، وبها نقرأ، لأن الهاء لا يكسرها إلا ياءٌ، أو كسرةٌ، ومن العرب من يَهْمزُ ويكسر، وهي قراءة، وهي رديئة في القياس فإذا خُفِّفَتِ الهمزة فكسرُ الهاءِ أمثلُ شيئاً لشبهها بالياء.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦].

فقرأ حمزةُ وحْدَهُ: ﴿فَأَزَالَهُمَا﴾ بألفٍ خَفيفَة، وقرأ الباقون: ﴿فأزَلَّهُما﴾ مُشَدَّداً بغيرِ ألفٍ[٢].

قال أبو بكرٍ أحمدُ: وروى أبو عبيدٍ: أنَّ حمزةَ قرأ: ﴿فأزالهما﴾ بالإمالة، وهذا غلطٌ.

بسم الله: حجةُ حمزةَ في قراءته ﴿فأزالهما الشيطان عنها﴾ أن قوله: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا﴾ [البقرة: ٣٥] تأويلُه: أثْبُتَا فَثَبَتَا، فأزالهما الشيطانُ، فقابل الثبات بالزوال، الذي هو خلافه. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إلى موسى أن اضْرِبْ بِعَصاكَ البحرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] تأويلُه: فضرب فانفلق، ومثلُه: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فحلق، فعليه فِدْيَة. ونُسِبَ الفعل إلى الشيطان، لأن زوالهما عنها إنما كان بتزيينه ووسوسته، وتسويله، فلما كان ذلك منه سببَ زوالِهما عنها أُسْنِدَ الفعلُ إليه. ومثلُ هذا قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فالرميُ كان للنبي ﷺ حيث رمى فقال: «شَاهَتِ الوجوهُ»[٣] إلا أنه لما كان بقوةِ اللَّهِ وإرادته نُسب إليه. ومما يقوي قراءَته قولُه تعالى:

---

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٤/ ١١٦، ٥/ ١٤٥)، وابن عبد البر في (التمهيد ٥/ ٢١٨) والهيثمي في (مجمع الزوائد ٦/ ٦٥، ٨/ ٢٥٨، ٢٦٩)، وابن سعد في (الطبقات الكبرىٰ ١/ ١/ ١٢٧)، وابن كثير في (البداية والنهاية ٢/ ١٥٤)، والهيثمي في (موارد الظمآن ٢٠٠)، والقرطبي في (التفسير ١/ ٤٩، ٣/ ٢٦٤، ٧/ ٨٦، ١٩/ ١٦)، والقاضي عياض في (الشفا ١/ ١٣٤، ٣٣٠) والمتقي الهندي في (كنز العمال ٣٢٠٩٤)، وابن كثير في (التفسير ٦/ ١٠٠، ٥٠٦) وصاحب (مناهل الصفا ٢٩)، وابن الجوزي في (زاد المسير ١/ ٣٦٥).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٥).

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (الجهاد ب٢٨ رقم ٨١)، وأحمد بن حنبل في (المسند ١/ ٣٠٣، ٣٦٨، ٥/ ٢٨٦) والدارمي في (السنن ٢/ ٢٢٠)، والحاكم في (المستدرك ١/ ١٦٣، ٣/ ١٥٧) والهيثمي في (مجمع الزوائد ٦/ ٨٤، ١٨٤، ٨/ ٤، ٢٢٨)، والطبراني في (المعجم الكبير ٣/ ٢٢٧) وابن أبي شيبة في (المصنف ١٤/ ٥٣٠)، وسعيد بن منصور في (السنن ٢٩١٣)، والزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٧/ ١٧٣، ١٧٤)، والبيهقي في (دلائل النبوة ٥/ ٦٠١٤١/ ٢٤٠) وابن حجر في (المطالب العالية ٤٣٧٠)، والتبريزي في (مشكاة المصابيح ٥٨٩١)، وابن حجر في (فتح الباري ٧/ ١٦٩، ٨/ ٣٢)، =

﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فقوله: فأخرجهما في المعنى قريب من أزالهما، ألا ترى أن إخراجه إياهما منها، إزالةٌ منه لهما عما كانا فيه. فإن قال قائل: ما ننكر أن يكون فاعلُ أخرجهما، لا يكون ضمير الشيطان ولكنِ المصدرُ الذي ذُكِرَ فعلُه كقولهم: من كذب كان شَرّاً له؛ فالدَّلالة على أن فاعله ضميرُ الشيطان، قولُه في الأخرى: ﴿يَبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧].

ففاعل أخرجهما: الشيطانُ، كما بَيَّن ذلك في هذه.

ويقوي قراءته أيضاً تأويلُ من تأوَّلَ أن: ﴿أَزَلَّهما﴾ من زَلَّ، الذي هو عثر، ألا ترى أن ذلك قريبٌ من الإزالة في المعنى.

فإن قال قائل: فإنه إذا قرأ: ﴿فأزالهما﴾ كان قوله بعدُ: ﴿فأخرجهما﴾ تكريراً، فالقراءة الأخرى أرجح، لأنها لاتكون على التكرير؛ قيل: إن قوله: أخرجهما، ليس بتكرير لا فائدة فيه، ألا ترى أنه قد يجوز أن يزيلهما عن مواضعهما، ولا يخرجهما مما كانا فيه من الدعةِ والرفاهية، وإذا كان كذلك لم يكن تكريراً غير مفيد. وعلى أن التكريرَ في مثلِ هذا الموضعِ لتفخيم القصّة وتعظيمها بألفاظٍ مختلفة ليس بمكروهٍ ولا مُجْتَنَب، بل هو مَستَحبٌّ مستعمل، كقول القائل: أَزَلْتُ نعمتَه، وأخرجتُه من مِلْكه، وغَلَّظْتُ عقوبَتَهُ. وقالوا: زال عن موضعهِ وأَزَلْتُهُ، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]. ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] وقال الهُذَليُّ[١]:

فَأَزَالَ خَالِصَهَا[٢] بِأَبْيَضَ نَاصِحٍ[٣] مِن مَاءِ أَلْهَابٍ بِهِنَّ التَّأْلَبُ[٤]

= والسيوطي في (الدر المنثور ٥/ ١٧٤، ٢٢٤، ٢٢٦، ٣٤٥) والدولابي في (الكنى والأسماء ١/ ٤٢)، وابن سعد في (الطبقات الكبرى ٢/ ١/ ١٠٩، ١١٣ والمتقي الهندي في (كنز العمال ٣٦٩٧، ٢٩٩٢٤، ٣٠٢١٣، ٣٠٢٠٤، وابن حجر في (الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف ٦٨)، والبخاري في (التاريخ الكبير ٨/ ٣١٦)، وابن الجوزي في (زاد المسير ٣/ ٣٣٢)، والطبري في (التفسير ٩/ ١٣، ١٠/ ٧١، ٧٣ وابن كثير في (التفسير ٣/ ٥٧١، ٥٨٦، ٤/ ٦٩)، والقرطبي في (التفسير ٨/ ٩٨، ٢٦٣٠١٦ وابن كثير في (البداية والنهاية ٣/ ٢٦٤)، وأبو نعيم في (دلائل النبوة ١/ ٦١).

(١) هو ساعدة بن جؤية الهذلي، من بني كعب بن كاهل، من سعد هذيل، شاعر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. أسلم، وليست له صحبة. قال الآمدي: شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة. له ديوان شعر.
الأعلام ٣/ ٧٠، وخزانة البغدادي ١/ ٤٧٦، والآمدي ٨٣، وسمط اللآلي ١١٥، والعين ٢/ ٥٤٤، وديوان الهذليين.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٢٤٩، وفي لسان العرب ٢/ ٦١٥: مفرطها وفي اللسان ٧/ ٣٦٩: ناصحها.

(٣) في لسان العرب ٧/ ٣٦٩: مفرط.

(٤) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١١١٢، ولسان العرب =

فهذا على ضربين أحدهما: أن يريد: أزال خلوصَ خالِصِها بماءٍ أبيضَ شابَ هذه العسلَ به، فحذف المضافَ. أو يكونَ وضعَ خالصها موضع خُلوصِها، كقولهم: العاقِبَةُ والعافِيَةُ، وَقَوْلِهِ[1]:

ولا خـارِجـاً مِـنْ فـيَّ زُوْرُ كـلامِ

في قول من جعل «لا أشتم» جواباً للقسم. والخالص من الماء: الأبيض الصافي، فاستعاره للعسل، لأنهم يصفونها بالبياض في نحو:

وما ضَرَبٌ بيضاءُ يأوي مليكُها[2]

وأنشد السُّكَّرِيُّ للعجاج[3]:

من خالِصِ الماءِ وما قد طَحْلَبَا

حجة من قرأ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[4] [البقرة: ٣٦] أن أزَلَّهما يحتمل تأويلين؛ أحَدُهما: كَسَبَهُمَا الزَّلَّةَ. والآخر: أن يكونَ أَزَلَّ من زلَّ الذي يراد به: عَثَرَ. فالدَّلالة

= ٢/ ٦١٥ (نصح)، ٧/ ٣٦٩ (فرط)، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٥٠، وتاج العروس ٧/ ١٧٦ (نصح) ١٩/ ٥٣٤ (فرط)، ونُسب خطأً إلىٰ أبي كبير الهذلي في تاج العروس ٤/ ٢٢٩ (لهب) الناصح: الخالص من العسل وغيره، وكل شيء خَلَصَ، فقد نصح، ألهاب: (ج) لهب: الصدع في الجبل التألب أو الألب: شجرة شائكة كأنها الأترج.

(١) عجز بيت. صدره:

علىٰ حَلِفَةٍ لا أشتم الدهر مُسلماً

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٢، وأمالي المرتضى ١/ ٦٣، ٦٤، وتذكرة النحاة ص٨٥، وخزانة الأدب ١/ ٢٢٣، ٤/ ٤٦٣، ٤٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٠، وشرح المفصل ٢/ ٥٩، ٦/ ٥٠، والكتاب ١/ ٣٤٦، ولسان العرب ٢/ ٢٥٠، (خرج)، والمحتسب ١/ ٥٧، والمقتضب ٤/ ٣١٣، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧، ومغني اللبيب ٢/ ٤٠٥، والمقتضب ٣/ ٢٦٩.

(٢) صدر بيت. عجزه:

إلىٰ طُنُفٍ أغيا بِراقٍ ونازلِ

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٤٢، ولسان العرب ١/ ٥٤٦ (ضرب)، ٩/ ٢٢٤ (طنف)، ١٠/ ٤٩٤ (ملك)، ١٥/ ١١١ (عيا) والتنبيه والإيضاح ١/ ١٠٧، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٠، ١٣/ ٣٦٣، وتاج العروس ٣/ ٢٤٥ (ضرب) ٢٤/ ٩٩ (طنف)، (ملك)، وأساس البلاغة (طنف)، وبلا نسبة في المخصص ٥/ ١٤ يريد بمليكها يعسوبها، ويعسوب النحل أميره. الضَّرَبُ: العسل الأبيض الغليظ، يذكر ويؤنث. الطُّنُف: صَيْد يَنْدرُ من الجبل قد أعيا بمن يرقىٰ ومن ينزل.

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٨، ولسان العرب ٧/ ٢٩ (خلص).

(٤) قرأ حمزة ﴿فأزالهما﴾ بألف مخففة، وقرأ الباقون بغير ألف مثقلاً. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٥).

على الوجه الأول ما جاءَ في التنزيل من تزيينهِ لهما تَناوُلَ ما حُظِرَ عليهما جنسه، بقوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٠] إلى قوله: ﴿لِمَنَ النَّاصِحِينَ﴾ وقوله: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]. وقد نُسِبَ كَسْبُ الإنسان الزلّةَ إلى الشيطانِ في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ٥٥] واستزلّ وأزلَّ كقولهم: استجابَ وأجابَ، واستخلَفَ لأهله وأخْلَفَ، فكما أن استزَلَّهم من الزَّلّة، والمعنى فيه كَسَبَهُم الشيطانُ الزَّلّة، كذلك قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ والوجهُ الآخرُ أن يكون ﴿فأزلّهما﴾ من: زل عن المكان، إذا عثرَ فلم يثبت عليه، ويدل على هذا قولُه تعالى: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فكما أن خروجَهُ عن الموضعِ الذي هو فيه انتقالٌ منه إلى غيره، كذلك عِثارُهُ فيه وَزَليلُه[١].

فأما قولُه تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا﴾ [البقرة: ٢٠٩] فيَحتملُ وجهين، أحدهما: زلَلْتم من الزَّلة، كأن المعنى: فإن صرتم ذوِي زَلّةٍ، ويجوز أن يراد به العِثارُ، فَشُبِّهَ المعنى بالعينِ؛ فاستعمل الذي هو العِثارُ، والمراد به: الخطأ، وخلافُ الصواب.

ومن هذا الباب قولُ ابنِ مُقْبِلٍ:

يكادُ يَنْشَقُّ عنه سَلْخُ كاهِلِهِ ... زَلُّ العِثارِ وثَبْتُ الوَعْثِ والغَدَرِ[٢]

السَّلْخُ: مصدر سلخته سَلْخاً، إلا أنه أريد به في هذا المكان المسلوخ، ألا ترى أن المنْشَقَّ إنما يكونُ الإهابُ[٣] دونَ الحَدَثِ. وقوله: زلُّ العِثارِ، أي: زَلَّ عند العثارِ، يريد أنه لفطنتهِ يزل عن الموضع الذي يعثر فيه فلا يعثُرُ، ويكون المصدرُ في هذا الموضع يراد به المفعولُ كأنه: المكان المعثورُ فيه، ومثل ذلك قولُه[٤]:

على حتِّ البُرايةِ...

---

(١) زلَّ السهم عن الدرع، والإنسان عن الصخرة يَزِلُّ ويَزَلُّ زَلاً وزليلاً ومَزِلَّة: زَلِقَ (لسان العرب ١١/٣٠٦ مادة: زلل).

(٢) العِثارُ: الزَّلَلُ، وفي المثل: مَنْ سلك الحَدَدَ أمن العثار.
الوَعْثُ: الرمل الرقيق الذي تغيب فيه الأقدام، أو كل أمر شاق من تعب وغيره (ج) وُعُثٌ.

(٣) الإهابُ: الجلد المُغلِّفُ لجسم الحيوان، أو ما لم يُدْبغ منه (ج) أُهُبٌ.

(٤) قطعة من البيت القائل:

على حتِّ البُرايةِ زمخريٍّ الـ ... ـسواعد، ظلَّ في شَرْيٍ طِوال

البيت من الوافر، وهو للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص٣٢٠، ولسان العرب ٢/٢٢ (حتت)، ٣/٢١٤ (سعد)، ٤/٣٢٩ (زمخر)، والتنبيه والإيضاح ١/١٦١، ومقاييس اللغة ١/٢٣٣، ٢/٢٨، وتاج العروس ٨/١٩٨ (سعد)، ١١/٤٤٨ (زمخر، بري، شرا)، وللهذلي في جمهرة اللغة ص١١٤٥، ١٢٠٩، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢/٧٣، ٧/٣٨، ٦٦٩، وجمهرة اللغة ص٧٧. =

أي: عندَ البُرايةِ.

وقول النابغة[١]:

رَابِـــي الـــمَـــجَـــسَّـــةِ...

أي: عند المَجَسَّةِ.

ومثلُه[٢]:

بَـــضَّـــةُ الـــمُـــتَـــجَـــرَّدِ

أي: عند المتجرَّد، أي: التجريدُ.

ومثلُه لِلَبِيدِ[٣]:

صَـــائِـــبُ الـــجِـــذْمَـــةِ

أي: صائبٌ عند الجِذْمَةِ، يقولُ: هو قاصدٌ عند القطع، ومثله قول أوسٍ[٤]:

كُـــشُـــفُ الـــقَـــاءِ[٥]

= البُراية: ما تساقط من كل ما بري أو نُحت. الزمخري: ظليم زمخري السواعد أي طويلها وأراد بالسواعد هنا مجاري المخ في العظام، أراد عظام سواعده أنها جوف كالقصب.

(١) قطعة من بيت النابغة الذبياني في الشعر والشعراء ص٨٩ تمامه:

وإذا طعنت طعنتَ في مستهدفٍ رابي المجسَّة بالعبير مُقرق

المجسّة: الموضع الذي تجسه (ج) مجاس. المقرق: المطلي.

(٢) قطعة من البيت القائل:

مخطوطة المتنين غير مفاضة رَيَّا الروادف بضة المتجرّد

البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٩٢، وتهذيب اللغة ٣/ ٤١٧، وأساس البلاغة ص٢٣ (بضض)، ٨٧ (حطط)، وكتاب العين ٣/ ١٩، وتاج العروس ١٩/ ٢٠٦ (حطط) ولسان العرب ٧/ ٢٧٤ (حطط).

(٣) قطعة من البيت القائل:

يُفرق الثعلب في سرّته صائب الجذمة من غير فشل

البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص١٨٨، ولسان العرب ١٠/ ٢٨٥ (غرق)، ١٢/ ١٨٨ (جذم) وتهذيب اللغة ١٦/ ١٣٥، ١٣٦، ١١/ ١٦، وجمهرة اللغة ص١٣٣٠، وديوان الأدب ١/ ٢٠٠، وكتاب العين ٢/ ٣٤٠، ٤/ ٣٥٤، وتاج العروس (غرق)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ١٦٩ (خذم) وتاج العروس (خذم).

الجِذمة: هنا الإسراع، جعله اسماً من الإجذام، وجعله الأصمعي بقية السَّوْط وأصله.

(٤) انظر ترجمته في الأعلام ٢/ ٣١.

(٥) إشارة إلى بيت كعب:

زالسوا فما زال أنكاس ولا كشفٌ عند اللقاء ولا مِيلٌ معازيلُ

البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص٢٣، ولسان العرب ٦/ ٢٤٢ (نكس) ٩/ ٣٠٠ =

أي: عِنْدَهُ.

قأما قوله: زَلٌّ، فإه صفةٌ، كَكَهْلٍ، وغَيْلٍ[١]، وفَسْلٍ[٢]، مما يَدُلُّكَ على ذلك مُقَابَلَتُهُ بِثَبْتٍ الذي هو خلافه. والغَدَرُ فيما فُسِّرَ عن أبي عمرٍو في أكثر ظني: مكانٌ مُتَعادٍ. والوعث: السَهْلُ الذي تسوخُ فيه أَخفاف الإبل، والمعنى في: ثَبْتُ الوَعْثِ، أي: ثَبْتٌ عند الوَعْثِ كما كان في المعنى في: زَلٌّ العِثارِ، أي: زَلٌّ عند العِثارِ، وإذا كان الغَدَرُ هذا الذي فسر، فما أنشده أبو زيدٍ[٣]:

يَخْبِطْنَ بالأيدي مكاناً ذا غَدَرْ

تقديره: مكاناً غَدَراً. وتأويلُ إدخالِ قَوْله: «ذا» فيه أنه يوصف بهذا، كأنه قال: مكاناً صاحبَ هذا الوصْفِ. ومن هذا الباب قَوْلُهُم: «مَنْ أُزِلَّتْ إليه نعمةٌ فَلْيشْكُرْها»[٤] كأنه زَلَّتِ النعمة إليه، أي: تَعَدَّتْ. وأزْلَلْتُها أنا إليه، عَدَّيْتُها، كما أنَّ قوله[٥]:

قامَ إلى مَنْزَعَةٍ زَلْخٍ فَزَلْ

= (كشف)، ١١/ ٤٤٢ (عزل)، ١١، ٦٣٨ (ميل)، وتاج العروس ١٦/ ٥٧٩ (نكس)، ٢٢/ ٣١٣ (كشف).

(١) الفَيْلُ: اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتىٰ، وقيل:

أن ترضع المرأة ولدها علىٰ حبل

(لسان العرب ١١/ ٥١٠ ـ ٥١١ (غيل).

(٢) الغَسْل: الرَّذْل النَّذل الذي لا مُروءة ولا جلد، والجمع أفْسُل وفُسول وفِسال وفُسْل (لسان العرب ١١/ ٥١٩ مادة: فسل).

(٣) تمام الرجز:

يخبطن بالأيدي مكاناً ذا غُدَرْ خبط المغيبات فلاطيس الكمر

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٦/ ١٦٦ (فلطس)، وجمهرة اللغة ص١٢٦٨، والمخصص ٢/ ٣٣، وتاج العروس ١٦/ ٣٤٥ (فلطس)، وتهذيب اللغة ١٣/ ١٤٧.

الغَدَرُ: قال أبو زيد: الغَدَرُ والجَرَل والنَّقَل كلّ هذه الحجارة مع الشجر. والغدر: الموضع الظلف الكثير الحجارة، والغَدَر: الحجارة والشجر، وكل ما واراك وسدّ بصرك. غدر. والغَدَر: الأرض الرخوة الجِحَرَة والجِرَفة واللَّخاقيق المتعادية. والجمع أغذار. والغدر: كل موضع صعب لا تكاد الدابة تنفذ فيه. (لسان العرب ٥/ ١٠ مادة: غدر).

(٤) أزلّ إليه نعمة أي أسداها. وفي الحديث: من أُزلّت إليه نعمة فليشكرها. واتَّخَذَ عنده زلة أي صنيعة، وأُزللت إليه نعمة أي أسديتها. قال أبو عبيد: قوله في الحديث من أُزلت إليه نعمة معناه من أُسديت إليه وأُعطيها واصْطَنِعت عنده؛ قال ابن الأثير: وأصله من الزّليل وهو انتقال الجسم من مكان إلىٰ مكان، فاستعير لانتقال النعمة من المُنْعِم إلىٰ المُنْعَم عليه (لسان العرب ١١/ ٣٠٦، ٣٠٧ مادة: زلل).

(٥) تمام الرجز:

يا عين بَكّي عامراً يوم النَّهَلْ عند العشاءِ والرشاءِ والعملْ
قام عن مرتبةٍ زلجٍ فَزَلْ يا ليته أصدرها فيها غلَلْ
ولا يُدلُّ رَجلهُ حيثُ نزلْ =

معناه: تعدَّى من مكانه إلى مكان آخر. وكذلك قوله:

وَإِنِّي وَإِنْ صَدَّتْ لَمُثْنٍ وَقَائِلٌ عَلَيها بِمَا كانَتْ إِلينا أَزَلَّتِ[1]

تقديرُه: أَزَلَّتْهُ، ليعودَ الضميرُ إلى الموصولِ.

وأما الشيطنُ فهو فيعالٌ من شَطَنَ مثلُ البَيْطارِ، والغَيْداقِ[2]. وليس بفَعْلانٍ من قوله[3]:

وقَدْ يَشِيطُ على أَرْماحِنَا البطلُ

ألا ترى أن سيبويه حكى: شَيْطَنْتُهُ فَتَشَيْطَنَ، فلو كان من يَشيطُ لكانَ شَيْطَنْتُهُ فَعْلَنْتُهُ، وفي أَنَّا لا نعلمُ هذا الوزنَ جاء في كلامهم ما يدلك أنه: فَيْعَلْتُهُ، مثلُ بَيْطَرتُهُ، ومثلُ هَيْنَمَ[4]، وفي قول أمية أيضاً دَلالةٌ عليه، وهو قولُه[5]:

أَيُّما شاطِنٍ عَصَاهُ عَكاهُ ثم يُلْقَى في السِّجنِ والأَكْبَالِ

= الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٢٨٩ (زلج)، ٣/ ٢٢ (زلخ)، ٨/ ٣٥٠ (نزع)، وتاج العروس ٧/ ٢٦٣ (زلخ)، وأساس البلاغة (زلخ، نزع).

المنزعة: رأس البئر الذي يُنزع عليه، وقيل: هي صخرة تكون على رأس البئر يقوم عليها الساقي، والعُقابان من جنبتيها تُعضّدانها، وهي التي تسمى القبيلة (اللسان ٨/ ٣٥٠).

الزلخ: المَزَلَّة تَزِلُّ منها الأقدام لنداوتها لأنها صَفَاةٌ ملساء (اللسان ٣/ ٢١).

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص١٠١، ولسان العرب ١١/ ٣٠٧ (زلل) وفيه «وصادق» مكان «وقائل» وتهذيب اللغة ١٣/ ١٦٥، وأمالي القالي ٢/ ١٠٩، وتزيين الأسواق ١/ ١٢٤، وتاج العروس (زلل).

(٢) الغَيْداقُ: الكريم الجواد الواسع الخلق الكثير العطية، وقيل: هو الكثير الواسع من كل شيء (لسان العرب ١٠/ ٢٨٣ مادة: غدق).

(٣) عجز بيت. صدره:

قد تَخْضِبُ العيرَ من مكنون فائله

البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص١١٣، وشرح المفصل ٥/ ٦٤، ولسان العرب ٧/ ٣٣٨ (شيط)، ١١/ ٥٣٥ (فيل)، وتاج العروس ١٩/ ٤٣٠ (شيط، فيل)، وأساس البلاغة (شيط) مكنون الفائل: دمه، وأراد إنّا حُذاق بالطعن في الفائل، وذلك أن الفارس إذا حذق الطعن قصد الخُربة لأنه ليس دون الجوف عظم.

الفائل: اللحم الذي على خُرْب الورك وقيل: هو عِرق (اللسان ١١/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦ (فيل) شاط الرجل يشيط: هلَك.

(٤) الهينمة: الكلام الخفي لا يُفهم، والياء زائدة، وقيل: الهينمة الصوت، وهو شبه قراءة غير بيّنة. (اللسان ١٢/ ٦٢٣ مادة: هنم).

(٥) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٥١، وجمهرة اللغة ص٩٤٧ وكتاب الجيم ٢/ ٢٩٢، وتاج العروس (عكا).

فكما أَنَّ شاطِنٌ فَاعِلٌ، والنُونُ لامٌ، كذلك شَيْطانٌ فَيْعَالٌ.

ولا يكونُ فَعْلاَنَ من يَشِيطُ. فَإِنْ قُلْتَ: فقد أنشد الكسائيُّ أو غَيْرُهُ.

وَقَدْ مَنَّتِ الخَذْواءُ مَنًّا عليهم وشَيْطَانُ إذْ يَدْعُوهُمُ وَيُثَوِّبُ[1]

ففي تركِ صرفِ شيطانَ دَلاَلَةٌ على أنه مثلُ: سعدانَ وحمدانَ. قيل: لا دَلالَةَ في تركِ صرفِ شيطان على ما ذكرتَ، ألا ترى أنه يجوز أن يكونَ قبيلة، ويجوز أن يكون اسمَ مؤنَّثٍ؟ فلا يلزمُ صَرْفُها لذلك، لا لأنَّ النونَ زائِدةٌ[2].

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧].

في رفع الاسم ونصبِ الكلماتِ، ونصبِ الاسم ورفع الكلمات. فقرأ ابنُ كثير وَحْدَهُ: **﴿فَتَلَقَّى آدمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٌ﴾** بنصب الاسم ورفعِ الكلماتِ. وقرأ الباقون: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ برفعِ الاسمِ ونصبِ الكلماتِ.

قال أبو علي: قالوا: لَقِيَ زَيْدٌ خَيْرَاً، فتعدى الفعلُ إلى مفعولٍ واحدٍ، وفي التنزيل: **﴿فَإِذا لَقِيتُمُ الذينَ كَفَرُوا﴾** [الأنفال: ١٥] وفيه: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الأنفال: ٤٥] و﴿لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢] فإذا ضَعَّفتَ العَيْنَ منه، تعدى إلى مفعولين، فقلت: لَقَّيْتُ زيداً خيراً، فيصيرُ الاسمُ الذي كانَ الفاعلَ المفعولَ الأول، قال: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الدهر: ١١] وليس تَضْعيفُ العينِ هنا، على حَدِّ فَرَّحَ وأفْرَحْتُهُ، وخَرَّجَ وخَرَّجْتُهُ وأَخْرَجْتُهُ، ألا ترى أنك إذا قلتَ: أَلقيتُ كذا، فليس بمنقول من لَقِيتُهُ، كأشربتُهُ مِنْ شَرِبْتُهُ يدل على أنه ليس بمنقول منه، أنه لو كان كذلك لتعدى إلى مفعولين، كما تعدى لَقَّيْتُ، فلما لم يتعدَّ إلى الثاني إلا بحرف الجر نحوُ أَلْقَيْتُ بعضَ مَتَاعِكَ بعضَهُ على بعضٍ؛ عَلِمْتَ أنه استئنافُ بناءٍ على حدةٍ، وليست الهمزةُ همزةَ نقلٍ كالتي في قولك: ضَربتُ زيداً، أو: أَضْرَبْتُه إياهُ، وشَربتُ الماءَ وأَشْرَبْتُهُ الماءَ، فجعلوا أَلقيتُهُ بمنزلة طرحْتُه، في تعدِّيهِ إلى مفعولٍ واحدٍ. فأما مصدرُ لقيتُ، فقال أبو زيدٍ: لَقِيتُهُ لَقْيةً واحدةً في التلاقي والقتال، ولَقِيتُه لِقَاءً ولِقْيَاناً وَلَقَاةً.

---

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٢٨٠، وفي لسان العرب ٧/ ٣٤٠ رواية البيت:

وقد مَتَّت الخذواء منًّا عليهم وشيطانُ إذ يدعوهم ويُثَوِّبُ

البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص٤٩، ولسان العرب ٧/ ٣٤٠ (شيط) ١٣/ ٢٣٩ (شطن)، ١٤/ ٢٢٥ (خذا)، وتاج العروس ١٩/ ٤٣١ (شيط)، والحيوان ١/ ٣٠٠، وبلا نسبة في تاج العروس (خذا).

شيطان: هو شيطان بن الحكم بن جلهمة. والخذواء: فرسه.

انظر لسان العرب ١٣/ ٢٣٧ مادة (شطن).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٥.

فأمّا قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس: ٧] أي: بدلاً من الآخرة كما قال: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] ومعنى من الآخرةِ أي: بدلاً منها، كما قال: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلاً منكم، ومثلُ هذا قولُه: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣] وقولهُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

وقال الراعي[(١)]:

أَخَذُوا المُخَاضَ من الفَصِيلِ غُلْبَّةً ظُلْمَاً ويُكْتَبُ للأميرِ أَفِيلا[(٢)]

وقال آخر[(٣)]:

كَسَوْنَاهَا مِنَ الرَّيْطِ اليَمَانِي مُلاءً في بنائِقِها فُضُولُ[(٤)]

أي: بدلاً من الريْطِ.

ويكون قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ٧]. أي: لا يَخافون ذلك، لأنهم لا يؤمنون بها، فلا يَوْجَلونَ منها كما يَوْجَلُ المؤمنون المصدقون بها، المعنيون بقولِهِ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥] وقال: ﴿وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩] فيكون الرجاءُ هنا الخوفَ كما قال: ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] وكما قال[(٥)]:

إذا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لم يَرْجُ لَسْعَها

---

(١) الرّاعي النميري (توفي ٩٠هـ = ٧٠٩م) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري أبو جندل، شاعر من فحول المحدثين، كان من جلّة قومه، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل. عاصر جريراً والفرزدق وهو من أهل بادية البصرة. من أصحاب «الملحمات» وسماه بعض الرواة: حصين بن معاوية.
الأعلام ٤/١٨٨، ١٨٩، والأغاني ٢٠/١٦٨، وجمهرة أشعار العرب ١٧٢، وسمط اللآلي ٥٠ وخزانة البغدادي ١/٥٠٤، والشعر والشعراء ١٥٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص٢٤٢، وتذكرة النحاة ص٣١١، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٠٧، وشرح شواهد المغني ٢/٧٣٦، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٧٣، وشرح الأشموني ٢/٢٨٨، وشرح المفصل ٦/٤٤، ومغني اللبيب ١/٣٢٠.
الفصيل: ولد الناقة إذا فُصِل عن أمه (ج) فُصلان وفِصال وهي فصيلة.
الأفيل: الفصيل، والجمع إفال.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٥/١٨ (طها).
يصف إبلاً كانت بيضاً وسَوَّدها العرن، فكأنها كُسيت مسوحاً سوداً بعد ما كانت بيضاً. الريطة: الملاءة كلها نسج واحد وقطعة واحدة (ج) ريط ورياط.

(٤) البنائق: (ج) البنيقة: كل رقعة تُزاد في ثوب ليتّسع.

(٥) صدر بيت. عجزه:

وحالفها في بيت نُوبٍ عوامل =

وقد يكون لا يرجون الرجاءَ الذي خلافهُ اليأسُ، كما قال: ﴿قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾ [الممتحنة: ١٣] أي: من الآخرةِ، فحذف من الآخرة لتقدم ذكرها كما قال: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨] فَحُذِفَ المتأخرُ لدَلالةِ ما تقدم عليه، ويجوزُ أن تكونَ: كما يئس الكفار من حشرِ أصحابِ القبورِ.

ومن ذلك قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] وقال: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١] فالمعنى والله أعلم: بالبعثِ، كما قال: ﴿بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٤٠] ويقوي ذلك ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٣١] وعلى هذا قولُه: ﴿بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ﴾ [السجدة: ١٠].

فأما قوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] فالمعنى: يوم يلقون ثوابَهُ، فهم خلافُ من وُصفَ بقوله: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] وقولُه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أي: ملاقون جزاءَهُ، إنْ ثواباً وإنْ عقاباً. وقوله: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] أي ملاقوا ثوابِ ربّهم، خلافُ من وُصِفَ بقولِهِ: ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤] وقولُهُ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ [النور: ٣٩] ونحوُ ذلك مما يدل على إحباطِ الثَّوابِ وأنهم إليه راجعون، أي: يُصَدِّقونَ بالبعث ولا يكذبون به، كما حُكيَ عن المنكرينَ له في نَحْو: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧] ونحو قولِهِمْ فيه: ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

والظنُّ ههنا العلمُ، وكذلك قولُ المؤمن: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] فأمة الآيةُ الأولى التي هي قولُه: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] أي: ثوابَهُ، فقد يجوزُ أن لا يكونَ منهم القَطْعُ على ذلك والحَتْم به، بدَلالة قولِ إبراهيمَ: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] فأما قولُهُ: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] فلا يكون إلا عَلى العلم والتَيَقُّن، لأن صحةَ الإيمانِ إنما يكونُ بالقطعِ على ذلك والتَّيَقُّنِ به والشاكُّ فيه لا إيمانَ له.

ويقال: لقيتُه ولاقيتُه، فمِنْ لاقيتُ قولُه: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣] و﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] وقال: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب:

= البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٤٤، وتهذيب اللغة ١١/ ١٨٢، والمخصص ٨/ ١٧٨، ١٧/ ١١، وتاج العروس ٤/ ٣١٣ (نوب)، ٢٣/ ١٦٥ (حلف) وكتاب الجيم ٢/ ٤١، وأساس البلاغة (نوب)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/ ٤٩٥.

٤٤] ولو كان يلاقونه كقولِهِ: ﴿أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣] كان حسناً، وقال: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ١٤] وقال[١]:

يـا نَـفْـسُ صَـبْـرَاً كُـلُّ حَـيٍّ لاقِ

كأنه: لاقٍ منيَّته وأجَله.

وقال آخر[٢]:

فَلاَقَى ابنَ أنثى يَبْتَغِيْ مثلَ ما ابْتَغَى مـن الـقَـوْمِ مَسْقِيُّ السِّمَامِ حدائِدُهْ

وقال[٣]:

وَكـانَ وإيَّـاهـا كَـحَـرَّانَ لـم يُـفِـقْ عـن الـمـاءِ إذْ لاقَـاهُ حَـتَّـى تَـقَـدَّدَا

وأما قولُه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السجدة: ٢٣] فيكون على إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ، مثل: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤] ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾ [الروم: ٣] لأن الضمير للرُّوم وهم المغلوبون كأنه: لَمَّا قيلَ: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] أي بجد واجتهاد، أُعْلِمْنَا أنه أخذَ بما أُمِرَ به، وتلقاه بالقبول، فالمعنى: من لقاء موسى الكتابَ، فأضيفَ المصدرُ إلى ضمير الكتاب، وفي ذلك مدحٌ له على امتثاله ما أُمرَ به، وتنبيهٌ على الأخذ بمثل هذا الفعل كقوله: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦] و﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨] ويجوز أن يكون الضمير لموسى، والمفعول به محذوف، كقوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] فالدعاء مضافٌ إلى الفاعِل، والمفعولونَ محذوفونَ. ومثل ذلك في إضافة المصدر إلى الفاعلِ، وحذف المفعول به قولُه: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المؤمن: ١٠] وهذا على قياس من قرأ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ لأن موسى هو اللاقي، كما أن آدم هو المُتَلَقِّي. ويجوز أن يكون الضميرُ لموسى في قوله: ﴿مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ ويكونُ الفاعل محذوفاً، والمعنى من لقائك موسى، ويكون ذلك في الحشر والاجتماع للبعث، أو في الجنة، فيكونُ كقوله: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: ١٦] فأما قولُه: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [المؤمن: ١٥] فإنه يكون يوم تلاقي الظالم والمظلوم، والجائر والعادل،

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٣٩، ورصف المباني ص٤١، وسر صناعة الإعراب ص٣٤١ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربعي الأسدي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٢، وله أو لأبي خالد الفقعسي في شرح شواهد الإيضاح ص٣٩٧، ولرجل من بني أسد في الكتاب ٢/ ٤٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل الشتمري، وبلا نسبة في الأزهية ص٢٣٢ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣١، والكتاب ١/ ٢٩٨.

وتلاقي الأمم مع شهدائها كقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [القصص: ٧٥] ومثل يوم التلاقي قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩] وقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧]. ونحو ذلك من الآي. وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ [الروم: ١٤]، فإن هذا التفرق بعد الاجتماع والتلاقي الذي أضيف اليومُ إليهما، وذلك بعد الأخذ للمظلوم من الظالم، وقد بُيِّنَ هذا بقولِهِ: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧] فأما قولُه: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤، ٣٥] وقد قال: **﴿يومَ الجمع﴾** و**﴿يومَ التلاقي﴾**، فليس يراد بالفرارِ المضافِ إليه اليومُ الشِّرادُ ولاَ النِّفَارُ، وأنت قد تقول لمن تُكَلِّمُ: فَرَرْتَ مما لَزِمَكَ، لا تريد بذلك بِعاداً في المحل.

وتقدير ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾: يومَ يفر المرءُ من موالاةِ أخيه، أو من نُصْرَتِهِ. كما كانوا، أو من مساءلة أخيه لاهتمامه بشأنه، فالفرار من موالاته يدل عليه قوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] وأما الفرار من نصرته على حد ما كانوا يتناصرون في الدنيا، فيدل عليه قولُه: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ إِلَّا مَن رَّحِمَ اللَّهُ﴾ [الدخان: ٤١، ٤٢] والمسألةُ يدل عليها قوله: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠].

وقد روي أنَّ بعضهم قرأ: **﴿يَوْمَ التَّنادِ﴾** [غافر: ٣٢] وكأنه اعتبر يومَ يفرُّ المرءُ من أخيه، فجعل التنادَّ تفاعلاً من نَدَّ البعيرُ: إذا شَرَدَ ونَفَرَ، وليس ذلك بالوجهِ، ألا ترى أنه ليس يسهلُ أن تقول: نَدَدْتَ من مَا لَزِمَكَ، ولا نَادَدْتَ منه، ما تقول: فررت منه؟ ونرى سيبويه يستعمل في هذا المعنى فَرَّ كثيراً، ولا يستعمل نَدَّ، فليس هذا الاعتبار إذاً بالوجهِ. وأما التنادي الذي عليه الكثرةُ والجمهور، فإنه يدل عليه قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] وقوله: **﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾** [الإسراء: ٧١] و﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٥٢]. فالتنادي أشبه بهذه الآي. ألا ترى أن الدعاء والنداء يتقاربان به؛ ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣] ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩] وقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠] فقد اسْتُعْمِلَ كلُّ واحدٍ من النداء والدعاء في موضع الآخر وليس التنادُّ والفرارُ كذلك.

وأما قوله: **﴿كلماتٍ﴾** فالكلمات: جمع كلمة، والكلِمةُ: اسم الجنس، لوقوعها على الكثير من ذلك والقليل، قالوا: قال امرؤ القيس في كلمته؛ يعنون قصيدتَهُ، وقال قُسٌّ في كلمته؛ يعنون خطبته. وقال ابن الأعرابي: يقال: لفلانٍ كلمةٌ شاعرةٌ، أي: قصيدة. وقد قيل لكل واحد من الكلم الثلاث: كلمةٌ، فالكلمة كأنها اسم الجنس، لتَنَاوُلِها الكثير والقليل.

كما أن الليل لما كان كذلك وقع على الكثير منه أو القليل؛ فالكثير نَحْوُ قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ [النبأ: ١٠] ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣] ومن ثَمَّ جعله سيبويه في جواب كم، إذا قيل: سِير عليه الليل والنهار.

وأما وقوعُه على القليلِ وما هو دونَ ليلةٍ فنحوُ قولِهِ: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨].

فكذلك الكلمة قد وقعت على القليل والكثير. فأما وقوعها على الكثير فنحو ما قدمناه، وأما وقوعها على القليل، فإنّ سيبويه قد أوقعها على الاسم المفرد، والفعل المفرد، والحرف المفرد. فأما الكلام: فإن سيبويه قد استعمله فيما كان مُؤَلَّفاً من هذه الكَلِم، فقال: لو قلتَ: إنْ يَضْرِبْ يأتينا؛ لم يكن كلاماً، وقال أيضاً: إنما يُحكى: فقلْتُ ونحوِهِ، ما كانَ كلاماً، لا قولاً. فأوقع الكلامَ على المتألِّف، وعلى هذا الذي استعمله جاء التنزيلُ، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ [الفتح: ١٥] فالكلام المذكور هنا والله أعلم يُعْنَى به قولُهُ: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣] ألا ترى قوله: ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥]. والكلمات المذكورة في قوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] فيما فُسِّرَ هي قولهما: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٢]. وسئل بعض سلف المسلمين عما يقوله المذنب، فقال: يقول ما قال أبوه: ﴿ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ وما قاله موسى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى﴾ [القصص: ١٦] وما قاله يونس: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] وما قالته المَلِكة: ﴿إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٤٤] وأما الكلمات في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] فالمراد بها انقياده لأشياء امتحن بها وأُخِذَتْ عليه، منها: الكوكبُ، والشمسُ، والقمرُ، والهجرةُ، في قوله: ﴿إِنِّى مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّىٓ﴾ [العنكبوت: ٢٦] والْختانُ[1]، وعزمُهُ على ذبح ابنه، فالمعنى: وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ بإقامةِ كلماتٍ أو بتوفية كلمات، والتقدير ذوي كلماتٍ أي: يعبَّرُ بها عن هذه الأشياءِ المسَمَّيَاتِ وعلى هذا وُصِفَ في قوله: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧].

فإن قُلْتَ: فهل يجوز أن يكون الكَلِمُ المتكَلَّمَ به، كما أنَّ الصيدَ هو المَصيدُ،

(١) الخِتانُ: قطع القُلفة، أو موضع قطعها.

والضربَ المضروبُ، والنسخَ المنسوخُ؟ فالقول: إنَّ هذا إنما جاء في المصادر، وليس قولُهم الكَلِمُ بمصْدَرٍ. فإن قُلْتَ: فقد أجرى قومٌ مِنَ العُلماء ما كان من بناء المصدر مُجْرى المصدر، واستشهدوا على ذلك بأشياء، منها قولهم:

وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[1]

فالقول: إنا لم نعلَمْ لهم نَصّاً على ذلك. ومما ينبغي أن يُحْمَلَ فيه الكلماتُ على الشرع كقوله: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ قولُه: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢] فالكلمات والله أعلم تكون: الشرائع التي شرعت لها دون القول، لأن ذلك قد استغرقه قوله تعالى: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ فكأن المعنى صَدَّقَتْ بالشرائع فَأَخَذَتْ بها وَصَدَّقَتْ بالكتب فلَم تكذِّب بها. ومما يحملُ من الكَلِم على أَنَّهُ قولٌ، قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فهذا ـ والله أعلم ـ يَعْنِي به قوله: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] أي: قال من أجل خلقِه: كن، فيكون، فَسُمِّيَ كلمةً لحُدُوثِهِ عند قول ذلك.

وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٣٧] هي ـ والله أعلم ـ قولُه: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ الآية [القصص: ٥] وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۖ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥] وهو كقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٩] أي: لا خُلفَ فيه ولا تبديلَ له، والكلماتُ تقديرها: ذوي الكلمات أي ما عبر عنه بها من وعد ووعيد، وثواب وعقاب. وقوله: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦] حدثنا يوسفُ بن يعقوبَ الأزرقُ[2] بإسنادِهِ عن مجاهد، قال: لا إله إلا الله. وقد يجوز أن تكون كلمةُ التقوى: شرائِعَهُ، التي أُمِرُوا بالأخذِ لَها والتمسكِ بها. وأما قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٥، ٤٦].

فسألني أحدُ شيوخِنا عنه، فأجبتُ بأنَّ التقديرَ: وكفى بالله نصيراً من الذين هادوا، فقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ متعلق بالنُّصْرَةِ، كقوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا ۚ﴾ [المؤمن: ٢٩] أي: من يمنعنا؟ فيكون: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ ـ على هذا ـ حالاً من الذين هادوا، تقديره: وكفى بالله مانعاً لهم منكم مُحَرِّفين الكَلِمَ. وأكثر الناس فيما علمتُ

---

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) هو يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول (٢٣٨ ـ ٣٢٩هـ = ٨٥٢ ـ ٩٤٠م) أبو بكر التنوخي الأنباري الأزرق، كاتب، من رجال الحديث. مولده في الأنبار، ووفاته ببغداد له «أمال» و«حديث» كلاهما في الظاهرية.
الأعلام ٨/٢٥٨، والعبر ٢/٢١٩، والتراث ١/٤٥٠.

يَذْهبونَ إلى أن المعنى: من الذين هادوا يحرّفون الكلم، أي: فريقٌ يحرفون الكلمَ، فَحُذِفَ الموصوفُ، وأقيمت الصفةُ مقامَهُ، كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] أي: أنه يريكم فيها البَرْقَ، أو يريكموها البرقَ، وهذا أشْبَهُ لقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّـٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [المائدة: ٤١] فكما أن يحرفون في هذه الآية صفةٌ لقوله: ﴿سَمَّـٰعُونَ﴾ كأنه قال: ومن الذين هادوا فريق سَمَّاعون للكذب، أي: يسمعون ليكذبوا فيما يسمعونه منه، ويحرّفونه عنه، سمّاعون لقوم آخرين لم يأتوك، يحرفون الكلم. فكما أن يحرفون هنا، صفةٌ لقوله: ﴿سَمَّـٰعُونَ﴾، كذلك يكونُ في الآية الأخرى. فإن قُلْتَ: فَلِمَ لا يكونُ حالاً من الضمير الذي في قوله: ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾؟ فإن ذلك ليس بالسهل في المعنى، ألا ترى أن المعنى: ومن الذين هادوا فريق يسمعون من النبي ﷺ، ليكذبوا فيما يسمعونه، ويحرفون بكذبهم فيه، فإذا كان كذلك لم يكن حالاً من الضمير الذي في: ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾، لأنهم إذا لم يأتوا لم يسمعوا فيحرفوا، فإذا كان كذلك، كان وصفاً ولم يكن حالاً، وتكون، يحرفون: على قياس ما قلناه، في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٥، ٤٦] حالاً من الضمير الذي في اسم الفاعل، كأنه: سَمَّاعون محرفينَ للكلم، أي: مقدرين تحريفه، كقوله: معه صقرٌ صائداً به غداً. و﴿هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] وقد يجوز أن يكون التحريف المعنيُّ بقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦] ما كانوا يقصدونَهُ في قولهم: ﴿رَٰعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] من السَّب، وخلاف ما يَقْصِدُهُ المسلمونَ، إذا خاطبوا رسول الله ﷺ، من المراعاة. قال أبو زيد: «قال الصَّقِيلُ: ما كلّمتُ فلاناً إلا مشاوَرَةً، تقول: أشرتُ إليه وأشار إليَّ» فهذا على أمرين:

أَحَدُهما: أن يكون استثناءً منقطعاً، والآخر على: كَلاَمُكَ المشاورَةُ، كقولك: عتابُكَ السيفُ. فأما النطقُ والمنطقُ فكان القياسُ في المنطق فتْحَ العينِ، لأنه من نَطَقَ، لكنه قد جاء على الكسر كما قال: ﴿إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥، لقمان: ١٥] وقال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وقد استعْمَلَ رؤبة الكلام في موضع النطق فقال[1]:

لو أنني أُوتيتُ عِلْمَ الحُكْلِ ... عِلْمَ سُلَيْمَانَ كلامَ النَّمْلِ

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص١٣١، ولسان العرب ١١/ ١٦٢ (حكل)، ٥٢٧ (فطحل) وتهذيب اللغة ٤/ ١٠١، وجمهرة اللغة ص٥٦٢، ومجمل اللغة ٢/ ٩٤، وتاج العروس (حكل، فطحل) وبلا نسبة في المخصص ٢/ ١٢٢، وديوان الأدب ١/ ١٥٨، ومقاييس اللغة ٢/ ٩١ الحُكْلُ: العُجم من الطيور والبهائم.

فهذا إنما أراد به قولَه: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦] فَعَبَّرَ بالكلام بما عُبِّرَ عنه بالمنطقِ. وقولُ أَوْسٍ[١]:

فـفـاؤوا ولـو أسْـطُـو عـلـى أمِّ بـعـضـهـم أَصـاخَ فـلـمْ يَـنْـطِـقْ وَلَـمْ يَـتَـكَـلَّـمِ

على هذا تكرير وقال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥] لأنها جمادٌ لا كـلامَ لـهـا. وقـال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النـور: ٢٤] والشهادة: كلامٌ وقولٌ. وقال: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓا أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١].

ومن ذلك قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] لأن ما ذكر من جوارحهم تشهد عليهم، فقيل: لا يكتمونَ، لمّا كان إظهار ذلك وإبداؤه بجوارحهم.

والقول، والكلام، والمنطق، يستعمل كل واحد من ذلك في موضع الآخر ويعبر بكل واحدٍ منها كما عبر بالآخرِ، قال: ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٦] وقال: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦] وقال عن الهدهد: ﴿فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢] فأما قوله: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩] فهو في المعنى كـقـولـهِ: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الـكـهـف: ٤٩] وقـولـهِ: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا﴾ [النبأ: ٢٩] أي: كل شيء من أعمالهم، كما قال: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [الـقـمـر: ٥٢، ٥٣] وقـال: ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [الـمـجـادلـة: ٦] وقال: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] وقال: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠].

وأنشد أبو الحسن:

صَـدَّهـا مَـنْـطِـقُ الـدَّجَـاجِ عـن الـقَـصْـ ـدِ وَصَـوْتُ الـنـاقـوسِ فـاجْـتَـنَـبَـتْـنَـا

وأنشد:

فَـصَـبَّـحَـتْ والـطـيـرُ لـم تَـكَـلَّـمِ
خـابـيـةً طُـمَّـتْ[٢] بـسـيـلِ مُـفْـعَـمِ[٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأوس في ديوانه ص١٢٣، ولسان العرب ١٤/ ٣٨٤ (سطا) فلان يسطو على فلان أي يتطاول عليه.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢/ ١٦٢، وفي لسان العرب ١٢/ ٥٢٣: جابية حفّت وفي اللسان ١٢/ ٤٥٥: جابية طُمت.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٣٧٠ (طمم)، ٤٥٥ (فعم)، ٥٢٣ (كلم)، وتاج العروس (فصم) =

وقال:

فَلَمْ يَنْطِقِ الديكُ حتى ملأ ... تُ كوبَ الرَّبابِ له فاسْتَدارا

فَوُضِعَ كلُّ واحد من الكلام والنطقِ موضِعَ الصوتِ في قوله[1]:

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بالدَّيْرَيْنِ أَرَّقَني ... صوتُ الدجاجِ وقَرْعٌ بالنواقيسِ

وإنما يَعْني: انتظارَه صوتَ الديكة. ولم نرَ النطقَ مسنداً إلى القديم. كما أضيف إليه الكلام في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] وقد جاءت هذه الكلمة في اللغةِ فيما يُطِيفُ بالشيء ويحيط به كقوله: النِّطَاقُ والمِنْطَقَةُ. وقال[2]:

مِنْ خَمْرِ ذي نَطَفٍ أَغَنَّ مُنَطَّقٍ ... وافَى بها لِدَارهِم الإِسْجادِ

فإذا كان كذلك لم يكن قولُ أوسٍ: «لم يَنْطِقْ ولم يَتَكَلَّمِ» تكريراً، وكان كلُّ واحدٍ منهما لمعنًى غير الآخرِ.

وأنشد بعضُ البغداديين:

فإن تَنْطِقِ الهَجْرَاءَ أو تَشْرَ في الخَنا ... فإنَّ البَغَاثَ الأطحلَ اللَّونِ يَنْطِقُ[3]

فأسند إلى البغاثِ النطقَ.

الإعراب

الأفعالُ المتعديةُ إلى المفعولِ به على ثلاثةِ أضربٍ:

منها ما يجوز فيه أن يكون الفاعل له مفعولاً به. ومنها: ما يجوز أن يكون

= طم الإناء طماً: ملأه حتىٰ علا الكيل أصباره، وجاء السيل فطم ركية آل فلان إذا دفنها وسوّاها فعمه يفعمه وأفعمه: ملأه وبالغ في ملئه.

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص١٢٦، والحيوان ٢/ ٣٤٢، وخزانة الأدب ٣/ ١٠٧، وسمط اللآلي ص٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٥٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٧، ولسان العرب ٢/ ٢٦٤ (دجج)، ٦/ ٢٤٠ (نقس)، والمعاني الكبير ص٨٧، ومعجم ما استعجم ص٩٦.
النواقيس: (ج) الناقوس: مضراب النصارىٰ الذي يضربونه لأوقات الصلاة.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص٢٩، ولسان العرب ٣/ ٢٠٦ (سجد) وفيه «كدراهم» بدل «لدراهم» ومقاييس اللغة ٣/ ١٣٤، وتهذيب اللغة ١٠/ ٥٦٩، ٥٧٠، وتاج العروس ٨/ ١٧٥ (سجد)، وبلا نسبة في محمل اللغة ٣/ ١٢٠.
الإسجاد: اليهود، ودراهم الإسجاد: هي الدراهم التي ضربها الأكاسرة وكان عليها صور، وقيل: كان عليها صورة كسرىٰ فمن أبصرها سجد لها أي طأطأ رأسه لها وأظهر الخضوع (اللسان ٣/ ٢٠٥، ٢٠٦).

(٣) البغاث: كل طائر ليس من جوارح الطير؛ يقال: هو اسم للجنس من الطير الذي يُصاد، وبغاث الطير وبغاثها: ألائمها وشِرارها، وما لا يصيد منها، واحدتها بَغاثة، بالفتح، الذكر والأنثىٰ في ذلك سواء. (لسان العرب ٢/ ١١٨ مادة: بغث).
الأطحل: ما لونه الطحلة: لون بين الغبرة والبياض يختلط فيه بياض بسواد كلون الرماد.

المفعول به فاعلاً له، نَحْوُ: أَكْرَمَ بِشْرٌ بَكْرَاً، وشَتَمَ زَيْدٌ عَمْرَاً وضَرَبَ عبدُ اللَّهِ زَيْدَاً.

ومنها: ما لاَ يَكون فيه المفعولُ به فاعلاً له نَحْوُ: دَقَقْتُ الثوبَ، وأكَلْتُ الخُبْزَ، وسَرَقْتُ دِرْهَماً وأعطيت ديناراً، وأَمْكَنَنِي الغَوْصُ.

ومنها: ما يكون إسناده إلى الفاعل في المعنى، كإسناده إلى المفعول به، وذلك نَحْوُ: أَصَبْتُ، وَنِلْتُ، وَتَلَقَّيْتُ، تقولُ: نَالَني خَيْرٌ، ونِلْتُ خيراً، وأصابني خيرٌ، وأصبتُ خيراً، ولقيني زيدٌ، ولقيتُ زيداً، وتلقاني، وتلقيته، قال:

إِذَا أَنْتَ لم تُعْرِضْ[1] عَنِ الجَهْلِ والخَنَا أَصَبْتَ حَلِيماً أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلُ[2]

وقال: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠] ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]. وكذلك: أفضيتُ إليه، وأفضى إليَّ، وقال: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]. وإذا كانت معاني هذه الأفعال على ما ذكرنا، فَنَصْبُ ابنِ كثيرٍ لآدمَ وَرَفْعُهُ الكلماتِ في المعنى، كقول من رفعَ آدمَ ونصبَ الكلماتِ.

ومِنْ حُجَّةِ من رفَعَ: أنّ عليه الأكثر، ومما يشهدُ للرفع قولهُ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥] فَأُسْنِدَ الفِعْلُ إلى المُخاطبينَ والمفعولُ به كلامٌ يُتَلَقَّى، كما أنَّ الذي تَلَقَّاه آدَمُ كَلاَمٌ مُتَلَقًّىً. فكما أُسْنِدَ الفعلُ إلى المخاطبين، فَجَعَلَ التلَقي لهم، كذلك يلزمُ أن يُسْنَدَ الفعلُ إلى آدمَ، فَيُجعلَ التَّلَقِّي له دونَ الكلماتِ. ومن ذلك قوْلُ القائل: في آياتِ تَلْقيتُها عن عمِّي، تَلَقَّاهَا عن أَبي هريرة[3]. فجعل الكلامَ مفعولاً به، وأَسْنَدَ الفعلَ إلى الآخِذِ له دون الكلام، فكذلك ينبغي أن يكون في الآية.

ومما يُقَوِّي الرفعَ في آدمَ أنَّ أبا عبيدةَ قال في تأويل قوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] أي: قَبِلَها. فإذا كانَ آدمُ القَابِلَ، فالكلماتُ مقبولةٌ. ومثل هذه الآية في إسناد الفعل فيها مَرَّةً إلى الكلمات ومرةً إلى آدمَ قولُه: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] وفي حَرْفِ عبد اللَّهِ فيما قيل: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظالِمُون﴾ فَلِمَنْ رفع أن

---

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٢٨٢: تقصر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص٣٠٠، والمخصص ١٥/ ١٦١.

(٣) أبو هريرة (٢١ق هـ ـ ٥٩هـ = ٦٠٢ ـ ٦٧٩م) عبد الرحمن بن صخر الدوسي الملقب بأبي هريرة صحابي، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له. نشأ يتيماً ضعيفاً في الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخيبر، فأسلم سنة ٧هـ، ولزم صحبة النّبيّ، فروىٰ عنه ٥٣٧٤ حديثاً، وولي إمرة المدينة مدة، ولما صارت الخلافة إلىٰ عمر استعمله علىٰ البحرين، ثم رآه لين العريكة مشغولاً بالعبادة، فعزله، وكان أكثر مقامه في المدينة وتوفي فيها، وكان يفتي.
الأعلام ٣/ ٣٠٨، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٧٠، والإصابة. الكنىٰ ت١١٧٩، وصفة الصفوة ١/ ٢٨٥، وحلية ١/ ٣٧٦.

يقول: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا﴾ [التوبة: ١٢٠] فَأُسْنِدَ الفعلُ إليهم، ولم يَقُلْ: ولا ينالُهم من عدوٍ نيلٌ، والنَّيْلُ: يكون مصدراً كالبيع. ويكونُ الشيءَ الذي يُنالُ، مثلُ الخَلْقِ، والصَّيْدِ، وضَرْبِ الأميرِ. وقوله:

تِفْرِجَةُ القَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ[1]

يجوزُ أن يكونَ المعنى: قليلٌ ما يَنال، كما يقال: قليلُ الكسب، ويكون قليلُ النيل: قليلٌ ما يُنيلُ، وكلاهما ذمٌّ.

وقال: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

وحُجَّةُ من قرأ بالنصب قولُه: ﴿لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف: ٤٩] ولم يَقُلْ لا يَنَالُونَ اللَّهَ برحمةٍ كما قال: ﴿وَلَٰكِن يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] فكما أسند الفعل إلى التقوى دون اسم الله سبحانه، كذلك كان يمكن لا ينالون اللَّهَ برحمةٍ أي: مَرْحُومَاً بِهِ، يَرْحَمُونَ عِبَادَهُ به، وكأنّ المعنى في: ﴿لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا﴾ [الحج: ٣٧] لن ينال قُرْبَةَ اللَّهِ أو ثوابَ اللَّهِ قُرْبَةُ لحومها ودمائها، أو ثوابُهُمَا، لأن ذلك ليس بِقُرْبَةٍ على حَدِّ ما يَتَقَرَّبُونَ به، وَيَتَنَسَّكُونَ فَلا يَقْبَلُهُ، ولا يُثيبُ عليهِ، من حيثُ كانَ معصيةً، ولكن يَقْبَلُ من ذلك ما كانَ عن تقوى اللَّهِ وَطَاعَتِهِ دون ما كانَ من المعاصي التي قد كَرِهَهَا ونهى عنها. وكأنَّ المرادَ بينَالُ: معنى القبولِ. كما قال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ١٠٤] فمعنى قبولِهِ التوبةَ أَنْ يُبْطِلَ به ما كانَ يُسْتَحَقُّ من العقوباتِ التي تُكَفِّرُهَا التوبةُ، وأَخْذُ الصَّدَقَاتِ هو الجزاء عليها والإثابَةُ من أجْلِها.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨].

فقرأ ابن كثير وأبو عَمْرو: **﴿ولا تُقْبَلُ﴾** بالتَّاءِ. وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: **﴿ولا يُقْبَلُ﴾** بالياء. وروى يحيى بنُ آدمَ وابنُ أبي أميَّةَ والكسائي وغيرهُم عن أبي بكرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ بالياء. وروى الحسينُ الجُعْفِيُّ عن أبي بكرٍ عن عاصم بالتاء.

قال أبو عليٍّ: المَعْنَى في قوله: **﴿لا يُقْبَل مِنها شَفَاعَةٌ﴾**. لا يقبلُ فيه منها

---

(١) تمام الرجز:

تِفْرِجَةُ القَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ ... يُلْقَى عَلَيْهِ نِيدَلانُ اللَّيْلِ

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٣٤٣ (فرج)، وتاج العروس ٦/ ١٤٦ (فرج)، ويُروىٰ:

تِفْرِجَةُ القَلْبِ بِخَيْلٍ بِالنِّيلِ ... يُلْقَى عَلَيْهِ النِّيدَلانِ بِاللَّيْلِ

وهو بهذه الرواية لحريث بن زيد الخيل في شرح شواهد الإيضاح ص٦٢٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٣١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١١١، ٢/ ٤٤٤، ولسان العرب ٢/ ٣٤٣ (فرج)، ١١/ ٦٥٥ (ندل)، والممتع في التصريف ١/ ٢٢٨، والمنصف ١/ ١٠٦، وتاج العروس (ندل).

شفاعةٌ، فمن ذهبَ إلى أن (فيه) محذوفةٌ من قوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨] جَعَل (فيه) محذوفةً بعد قوله: يُقْبَلُ. ومن ذهب إلى أنه حُذِفَ الجَارُّ وأوصِلَ الفعلُ إلى المفعولِ، ثم حُذِفَ الرَّاجِعُ من الصِّفةِ. كما يُحْذَفُ من الصِّلَةِ، كان مذهبه في قوله: ﴿لا يقبلُ﴾ أيضاً مِثْلَهُ.

وحذفُ الهاء من الصفةِ يَحْسُنُ، كما يَحْسُنُ حذفُها من الصلة، ألا ترى أن الفعلَ لا يَتَسَلَّطُ بحذف المفعول منه على الموصوفِ كما لا يَتَسَلَّطُ بذلك على الموصول؟

فَمِمَّا حُذِفَ منه الراجعُ من الصِّفَةِ قولُه[١]:

وما شيءٌ حَمَيْتَ بمستباحِ

وقولُ الأسودِ بنِ يَعْفُرٍ[٢]:

وفاقرِ مولاهُ أعارَتْ رِماحُنا سِنَاناً كَقَلْبِ الصّقرِ في الرُّمحِ مِنْجَلا[٣]

فالهاء العائدةُ إلى المنكورِ الموصوفِ محذوفةٌ، وهي المفعُول الأوَّلُ لأَعَارَتْ. وموضعُ الجملة جَرٌّ، كما أن موضعَ الجملةِ التي هي (تُقْبَلُ) نصبٌ بالعطفِ على الجملة التي هي وصفٌ قَبْلَهَا. ومن الحذف قولُه[٤]:

تَرَوَّحِي أجْدَرَ أنْ تَقِيلِي غداً بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ

---

(١) عجز بيت. صدره:

أبحتَ حِمىٰ تِهامةَ بعد نجدٍ

البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١/ ٨٩، والكتاب ١/ ٨٧، ١٣٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٧٥ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢، وسر صناعة الإعراب ص١/ ٤٠٢، وشرح التصريح ٢/ ١١٢ ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٣، ٦١٢، ٦٣٣.

(٢) هو الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي (توفي نحو ٢٢ق هـ = نحو ٦٠٠م) أبو نهشل، وأبو الجراح شاعر جاهلي، من سادات تميم. من أهل العراق. كان فصيحاً جواداً. نادم النعمان بن المنذر، ولما أسنّ كف بصره. ويقال له: «أعشىٰ بني نهشل» أشهر شعره داليته.
الأعلام ١/ ٣٣٠، والشعر والشعراء ٧٨، وشرح شواهد المغني ٥١، وسمط اللآلي ٢٤٨، والخزانة ١/ ١٩٥.

(٣) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٨٩، وفي لسان العرب ١٢/ ٥٩٤:

وفاقد مولاه أعارت رماحنا سناناً كنبراس النِّهاميّ مِنجلا

البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص٥٦، ولسان العرب ١٢/ ٥٩٤ (نهم) وشعراء النصرانية ص٤٨٥، وبلا نسبة في كتاب العين ٤/ ٦١.
مِنجلا: واسع الجرح، وأراد أعارته فحذف الهاء، وقيل: النهاميّ النَّجار وقيل: النهامي الطريق المهيع الجدد. (اللسان ١٢/ ٥٩٤ (نهم).

(٤) الرجز لأحيحة بن الجلاح في شرح التصريح ٢/ ١٠٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٩١، ٣٩٠، وخزانة الأدب ٥/ ٥٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٥.

المعنى: تأتي مكاناً أجدرَ أن تقيلي فيه. فَحُذِفَ الجارُّ، فَوَصَلَ الفِعْلُ ثم حُذِفَ الضميرُ. ومِمَّا لم يُحْذَفْ فيه الرَّاجِعُ من الصفة قَوْلُه[1]:

فِي ساعةٍ يُحَبُّهَا الطَّعَامُ

وهذا في المعنى قريبٌ من قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [المؤمن: ١٨].

فالمعنى: ما للظالمين فيه من حميم ولا شفيع يطاع، وليست الجملة التي هي: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ صفةً كما كانت في الآية الأخرى صفةً. ومثلُ ذلك قولُه: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ [الدخان: ٤١، ٤٢]. وقَبول الشيء: هو تلقِّيهِ والأخذُ به وخلافُ الإعراضِ عنه، ومن ثم قيل لِتُجاهِ الشيء: قُبَالَتُهُ، وقالوا: أَقْبَلْتُ المكواةَ الداءَ، أي: جَعَلْتُهَا قُبَالَتَهُ. قال[2]:

وأَقْبَلْتَ أفواهَ العروقِ المَكَاوِيَا

ويجوز أن يكون المخاطبونَ بذلك اليهودَ، لأنهم زعموا أن آباءها الأنبياءَ تشفعُ لها، فأويِسُوا من ذلك.

وقريب من هذا قوله: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾ [المائدة: ١٨]. فأما الشفاعة فَنُرَاها من الشَّفع الذي هو خلافُ الوِتْرِ، قال[3]:

وأخو الأَبَاءَةِ إذ رأى خُلاَّتَهُ تَلَّى شِفاعاً حولَهُ كالإِذْخِرِ

---

(١) تمام الرجز:

قد صبحت صبحها السلامُ بكبد خالطها السنام
في ساعةٍ يُحبها الطعام

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٢٨٩ (حبب)، وتاج العروس ٢/ ٢١٣ (حبب)، وجمهرة اللغة ص١٣١٨ والمخصص ١٢/ ٢٤٣، ١٤/ ٧٥.

(٢) عجز بيت. صدره:

شربت الشُّكاعى والتددتُ أِلدَّةً

البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه ص١٧١، ولسان العرب ٣/ ٣٩٠ (لدد) ٨/ ١٨٥ (شكع)، ١١/ ٥٤١ (قبل)، وجمهرة اللغة ص١٢١٣، وتهذيب اللغة ١/ ٢٩٥، ١٤/ ٦٨، ومقاييس اللغة ٥/ ٢٣، وأساس البلاغة (قبل)، (لدد)، وتاج العروس ٩/ ١٤٠ (لدد)، ٢١/ ٢٨٩ (شكع)، (قبل)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٧٠.

اللدود: ما يُصبُّ بالمُسعط من السقي والدواء في أحد شقي الفم فيمر على اللديد. وقيل: وجع يأخذ في الفم والحلق فيجعل عليه دواء ويوضع على الجبهة من دمه. (اللسان ٣/ ٣٩٠).

الشكاعى: نبت وهو من دِق النبات وهي دقيقة العيدان صغيرة خضراء والناس يتداوون بها. (اللسان ٨/ ١٨٥).

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير في شرح أشعار الهذليين ص١٠٨٣، ولسان العرب ٤/ ٣٠٣ (ذخر)، =

فكأنه سؤالٌ من الشفيع، يَشْفَعُ سؤالَ المشفوع له. وليس معنى لا تُقْبَلُ منها شفاعةٌ أنَّ هناك شفاعةً لا تُقْبَلُ، ألا ترى أن في قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] انتفاءُ الشفاعة عمن سوى المرتَضَيْن، فإذا كان كذلك، كان المعنى لا تكون شفاعةٌ فيكون لها قبول، كما أن قوله: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] معناه: لا يكون منهم سؤال فيكون منهم إلحافٌ[(١)]، كقوله:

على لاَ حِبٍ لا يُهْتَدَى لِمَنارِهِ إذا سَافَهُ العَوْدُ الدِّيَافِيُّ جَرْجَرا[(٢)]

وقولِهِ:

لا يُفْزِعُ الأَرْنَبَ أهوالُها ولا ترى الضبَّ بها يَنْجَحِرْ[(٣)]

فأما قوله: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦] فالمعنى: لا تُغْنِي شفاعتهم أنْ لو شَفَعُوا، ليس أنَّ هناكَ شفاعةً مُثْبَتَةً، ومِثْلُهُ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣] ومثله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩] فأُطْلِقَ على المعنى الاسمُ، وإن لم يَحْدُثْ كما قال[(٤)]:

لما تَذَكَّرْتُ بادِيَرْيَنِ أَرَّقَنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرْعٌ بالنَّواقِيسِ

والمعنى: انتظار أصواتها، فأوقع عليه الاسمَ، ولَمَّا يَكُنْ. فإضافة الشفاعة إليهم كإضافة الصوت إليها. ويدلك على أن المعنى في قوله: ﴿لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ﴾ ما ذكرنا، الآيةُ التي تقدم ذكرها. وقولُ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾

= ١٨٣/٨ (شفع)، ٧٨/١١ (تلل)، وتاج العروس (تلل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤٦/١، والمخصص ٤٦/١١، ١٩٨. الإذخر: حشيش طيب الريح أطول من الثيل ينبت على نبتة الكولان.

(١) الإلحاف: شدة الإلحاح في السؤال ﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾؛ أي: غير مُلحّين في سؤالهم وطلبهم الصدقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٦٦، ولسان العرب ١٠٨/٩ (ديف) ١٦٥/٩ (سوف)، ٣١٥/٩ (لحف)، وتهذيب اللغة ٧٠/٥، ٩٢/١٣، ١٩٨/١٤، وأساس البلاغة (سوف)، وتاج العروس ٣١١/٢٣ (ديف)، ٣٥٨/٢٤ (لحف)، ٤٧٢/٢٣ (سوف) وبلا نسبة في لسان العرب ٣٢١/١٥ (نسا) ومقاييس اللغة ٣١٨/٢، ومجمل اللغة ٣٠٤/٢، اللاحب: الطريق الواسع المنقاد الذي لا ينقطع. وقوله: لا يُهتدىٰ بمناره يقول: ليس به منار فيُهتدى به، وإذا ساف الجمل تُربته جرجر جزعاً من بُعده وقلة مائه.
ديف: موضع في البحر، وهي أيضاً قرية بالشام تُنسب إليها النجائب.

(٣) البيت من السريع، وهو لابن أحمر في ديوانه ص٦٧، وأمالي المرتضىٰ ٢٢٩/١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣١٣/١١، والخصائص ١٦٥/٣.

(٤) مرَّ سابقاً.

[النبأ: ٣٨] والشفاعة: كلام. فأما قوله: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰ﴾ [النجم: ٢٦] فالمعنى: لمن يشاء شفَاعَتَهُ على إضافة المصدر إلى المفعول به، الذي هو مشفوعٌ له، ثم حُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مَقامَهُ، فصار اللفظ: لمن يشاؤه. أي يشاء شفاعته، ثم حُذِفَ الهاءُ من الصلةِ. فأما قولُهُ: ويرضى. فتقديره: يرضاه، كما أنَّ قولَهُ: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] العائد منه إلى الموصول محذوفٌ، فكذلك العائد من يرضى. وأما قولُه: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فإنما يعنون بقولهم: عند الله، في البعث. لأن منهم من قد كان معترفاً بالبعث والنشور كالأعشى في قوله[1]:

بِأَعْظَمَ مِنْكَ تُقًى لِلْحِسَابِ إذا النَّسَمَاتُ نَفَضْنَ الغُبَارا

وقولِ زهير:

يُؤَخَّرْ فَيُوضَعْ في كتابٍ فَيُدَّخَرْ ليوم الحِسابِ أو يُعَجَّلْ فَيُنْقَمِ

وقد كَذَّبَهُمْ اللَّهُ في قولهم ذلك بقولِهِ: ﴿قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس: ١٨] وقولِهِ: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءٗ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦]. فالمصدرُ مضافٌ إلى الفاعِلينَ، والمعنى: كانوا بعبادتهم إياها كافرين. ومثلُ هذا قولُه: ﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمۡ إِيَّانَا تَعۡبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨] فالشركاءُ في هذه الآية هم الآلهة التي كانوا يعبدونها. وكذلك في قولِهِ: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ شُرَكَآءَهُمۡ قَالُواْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدۡعُواْ مِن دُونِكَۖ﴾ [النحل: ٨٦] فإنما أضيف الشركاءُ إلى الذينَ أثبتوهم شركاءَ لادِّعائِهم شِرْكَتَهُمْ للقديم سبحانه وتعالى عن ذلك. وقدجاء إضافة هؤلاءِ الشركاءِ أيضاً إلى اللَّهِ تعالى في قوله: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ أَيۡنَ شُرَكَآءِي﴾ [فصلت: ٤٧] فهذا لم يُثْبِتْ به شُرَكاء لله تعالى، وإنما أضافهم إليه على حَسبِ ما كانوا يضيفونهم إليه، فحكى ذلك.

وعلى هذا قوله: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] وهذا مما يعلمُ به أنَّ المضاف إذا كان له ضرب من الملابسة بالمضاف إليه، جازت إضافتهُ إليه، وعلى هذا قَوْلُه:

لِتُغْنِي عَنِّي ذا إنائِكَ أَجْمَعَا[2]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص١٠٣، ولسان العرب ١٥/ ٥٧٤ (نسم) وتاج العروس (نسم).

(٢) عجز بيت. صدره:

إذا قيل قدني قال بالله حَلْفَةً

=

فأضاف الإناء إلى الشاربِ لشربهِ منهُ وإنْ كانَ مِلْكاً للمشروبِ لَبَنُهُ، أو في يده على غيرِ وجهِ المِلْكِ.

ومن ذلك قولُه: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤] فهذا مثلُ قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. وقولُه: ﴿قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ معناه: في الآخرة. وإنما نُسِبَتْ الشفاعة إليه سبحانه إبطالاً لشفاعةِ من ادُّعِيَتْ شَفَاعَتُهُمْ لهم من الآلهة، ونفياً لها، وإعلاماً أن الملائكةَ في الآخرةِ لا يشفعون إلا لمن أُذن لهم في الشفاعةِ له، فَنُسِبَتِ الشفاعةُ إلى اللَّهِ لَمَّا لَمْ تَكُنْ إلا بأمره وإذنه فيها، وإن كانت الملائكة فاعليها في الحقيقة، فأما في الدنيا فقد تكون الشفاعة لغير الله. والضمير في ﴿منها﴾ من قوله: ﴿ولا تُقْبَلُ مِنْهَا﴾ عائدٌ إلى نفسٍ على اللفظ، وفي قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ على المعنى، لأنه ليس المرادُ المفردَ فلذلك جُمِعَ.

فأما حجةُ من قال: ﴿ولا تُقْبَلُ﴾ فألحَقَ علامةَ التأنيثِ، فهي أنَّ الاسمَ الذي أُسْنِدَ إليه هذا الفِعْلُ مُؤَنَّثٌ، فيلزمُ أن يُلْحَقَ المسندُ أيضاً علامةَ التأنيث، ليُؤْذِنَ لحَاقُ العلامةِ بتأنيث الاسم، كما أُلْحِقَ الفَصْلُ حيثُ أُلْحِقَ، لِيُؤْذِنَ بأنَّ الخَبَرَ مَعْرِفَةٌ أو قريبٌ من المعرفة.

ومما يقوي ذلك أن كثيراً من العرب إذا أسنَدوا الفعلَ إلى المثنى أو المجموع، ألحقوه علامة التثنيةِ أو الجمعِ كقوله:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ[1]...

وَقَوْلِهِ:

... يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُه[2]

= البيت من الطويل، وهو لحريث بن عناب في خزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣، والدرر ٤/ ٢١٧، ومجالس ثعلب ص٦٠٦، والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٤، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٥٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، ٨٣٠، وشرح المفصل ٣/ ٨، ومغني اللبيب ١/ ٢١٠، والمقرب ٢/ ٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

(١) قطعة من البيت القائل:

أُلْفِيتا عيناكَ عندَ القفا ... فأولى فأولى لك ذا واقيهْ

البيت من السريع، وهو لعمرو بن ملقط في تخليص الشواهد ص٤٧٤، وخزانة الأدب ٩/ ٢١ وشرح التصريح ١/ ٢٧٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣١، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٨، ونوادر أبي زيد ص٦٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٩٨، ورصف المباني ص١٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧١٨، وشرح المفصل ٣/ ٨٨، والصاحبي في فقه اللغة ص١٧٧، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧١.

(٢) مرَّ سابقاً.

فكما ألحقوا هاتين العلامتين لتؤذنا بالتثنية والجمع، كذلك أُلْحِقَتْ علامةُ التأنيث الفعلَ لِيُؤْذِنَ بما في الاسم منه، وكانت هذه العلامة أولى من لَحَاق علامتي التثنية والجمع، للزوم علامة التأنيث الاسمَ، وانتفاءِ لزوم هاتين العلامتينِ الاسمَ، وبِحَسبِ لزوم المعنى تلزمُ علامَتُه، ألا ترى أن ما لا يلزم في كلامهم قد لا يُعْتَدُّ به اعتدادَ اللازم، كالواو الثانية في قوله: (وُورِيَ) فبحسب لزوم علامة التأنيث الاسمَ يَحْسُنُ إلحاقُهُ الفعلَ، وقد قال: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]. ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٤١]. فكما تثبتُ العلامةُ في هذا النحو، كذلك ينبغي أن تَثْبُتَ في نحو قوله: ﴿تُقْبَلُ﴾.

ومن حجة من لم يُلحقْ: أن التأنيثَ في الاسم ليس بحقيقي، وإذا كان كذلك حُمِلَ على المعنى فَذُكِّرَ، ألا ترى أن الشفاعةَ والتشفُّع بمنزلةٍ، كما أن الوعظَ والموعظةَ، والصيحةَ والصوتَ كذلك، وقد قال: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]. فكما لم تُلْحَقْ العلامةُ هنا، وكذلك يَحْسُنُ أن لاَ تُلْحَقَ في قوله: ﴿ولا تُقْبَلُ﴾ لاتفاق الجميع في أن ذلك تأنيثٌ غيرُ حقيقي. وكلا الأمرين قد جاء به التنزيلُ كما رأيتَ.

ومما يُقوِّي التَّذْكيرَ أنه قد فُصل بين الفعل والفاعل بقوله: ﴿منها﴾. والتذكيرُ يَحْسُنُ مع الفصل، كما حُكِيَ من قولهم: حَضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ. فإذا جاء التذكير في الحقيقي مع الفَصْلِ فَغَيْرُهُ أجدرُ بذلك. فأما ما قاله أحمد بن يحيى: من أن التذكير أجودُ لقول ابن مسعود: «ذَكِّرُوا القُرْآنَ» فإنَّ قولَ ابنِ مسعودٍ لا يخلو من أن يريد به التذكيرَ الذي هو خلافُ التأنيثِ، أو يريد به معنًى غيرَ ذلك[1]. فإن أراد به خلافَ التأنيث، فليس يخلو من أن يريدَ: ذكِّروا فيه التأنيثَ الذي هو غيرُ حقيقي، أو التأنيثَ الذي هو حقيقيٌّ، فلا يجوزُ أن يريد التأنيثَ الذي هو غيرُ حقيقيٍّ لأن ذلكَ قد جاء منه في القرآن ما يكادُ لا يُحْصَى كثرةً، كقوله: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢] وكقوله: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٧٢] وقوله: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩] و﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠] و﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [ق: ١٠] ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

فإذا ثبتَ هذا النحوُ في القرآن على الكثرةِ التي تراها؛ لم يَجُزْ أن يريدَ هذا. وإذا لم يجز أن يريد ذلك، كان إرادته به التأنيثَ الحقيقيَّ أَبْعَدَ، كقوله: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥] وقوله: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ﴾ [التحريم: ١٢]

---

(١) وقد تكرر ذكر الذِّكْرِ في الحديث ويُراد به تمجيد الله وتقديسه وتسبيحه وتهليله والثناء عليه بجميع محامده. وفي الحديث: القرآن ذَكَرٌ فَذَكِّرُوه، أي أنه جليل خطير فأجلوه. (لسان العرب ٤/ ٣١٠ ذكر).

و﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠] ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَن جُنُبٍ﴾ [القصص: ١١].

فإنْ قُلْتَ: إنَّما يريدُ: إذا احتمل الشيءُ التأنيثَ والتذكيرَ، فاستعملُوا التذكيرَ وغَلَّبُوهُ. قل: هذا أيضاً لا يستقيم، ألا ترى أن فيما تلونا: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ و﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ فَأَنَّثَ مع جوازِ التذكيرِ فيه، يدلك على ذلك قولُه في الأُخْرَى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] وقولُه: ﴿مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠] ولم يقل: الخضرِ ولا الخضراءِ، وقولُه: ﴿السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ ولم يقل: الثقيلَ، كما قال: ﴿مُنْقَعِرٍ﴾. فهذه المواضعُ يُعْلَمُ منها أنَّ مَا ذَكَرْتَ ليس بمرادٍ ولا بمذهبٍ. فإذاً لا يصحُّ أن يريد بقوله: «ذَكِّرُوا القرآن». التذكير الذي هو خلافُ التأنيث، وإذا لم يُرِد ذلك، كان مَعْنًى غَيْرَهُ. فمِمّا يجوز أن يُصْرفَ إليه قولُ ابنِ مسعودٍ، أنه يريد به الموعظةَ والدعاءَ إليه، كما قال: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾[1] [ق: ٤٥] إلا أنَّ حَذْفَ الجار، وإنْ كانَ قد ثَبَتَ في الآية، وفي قوله: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥] على القياس الذي ينبغي أن يكونَ عليه، ألا ترى أنك تقولُ: ذَكَرَ زَيْدٌ العَذَابَ والنارَ. فإذا ضَعَّفْتَ العينَ، قلتَ: ذَكَّرْتُ زيداً العذابَ، وذَكَّرْتُه النارَ. فإذا ألحقتَ الجار كانَ كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وإذا حُذِفَ كانَ كقوله: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾ [النحل: ١٥] فمما جاء بغير الجار قولها:

يُذَكِّرُنِي طُلُوعُ الشَّمْسِ صَخْراً ... وَأَذْكُرُهُ لِكُلِّ غُروبِ شمسِ

ومما يدل على صحة ما ذكرنا من أن الأصلَ أن لا يلْحَق الجار، أن النسيانَ الذي هو خلافُ الذكر لَمَّا نُقِلَ بالهمزة التي هي في حكم تضعيف العينِ، لم تلْحَقْ الباءُالمفعولَ الثاني، وذلك قولُه: ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] ويمكن أن يكون معنى قوله: «ذكِّرُوا القُرْآنَ» أي: لا تَجْحدُوهُ ولا تُنْكِروه، كما أنكره من قال فيه: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] لإطلاقهم عليه لفظَ التأنيثِ، فهؤلاء لم يُذَكِّرُوهُ، لكنّهم أَنَّثُوهُ بإطلاقهم التأنيثَ على ما كان مؤنثَ اللفظ، كقوله: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ [النساء: ١١٧] فإناثٌ جمع أنثى، وإنما يَعْنِي به ما اتخذوه آلهةً، كقوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]. وقال العَجَّاجُ في صفة المنجنيق[2]:

أَوْرَدَ حُذَّاً تَسْبِقُ الأَبْصَارَا

---

(١) انظر قراءة (وعيدي) في الكشف ٢/ ٢٨٦، والنشر ٢/ ٣٧٦.

(٢) المنجنيق: آلة قديمة من آلات الحرب وحصار المدن، كانت تُرمىٰ بها الحجارة علىٰ الأسوار فتهدمها. (ج) منجنيقات، ومجانق، ومجانيق.

وكُلَّ أُنْثَى حَمَلَتْ أَحْجَارَا[١]

فسمّاها أنثى، لتأنيثهم للفظها، وكذلك قولُ الفرزدق[٢]:

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ضَرَبْنَاهُ تَحْتَ الأُنْثَيَيْنِ على الكَرْدِ[٣]

والأنثيان يريد بهما: الأذنين، وهذا النحوُ كثيرٌ في كلامهم.

اختلفوا في إلحاق الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١] و﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ﴾[٤] [طه: ٨٠].

فقرأ أبو عمرٍو وحده ذلك كُلَّهُ بغير ألفٍ، وقرأ الباقون ذلك كلَّهُ بالألفِ.

قال أبو علي: قالوا: وَعَدْتُهُ، أَعِدُهُ، وَعْداً، وعِدَةً، وَمَوْعِداً ومَوْعِدَةً. قال: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] وجاء وعدَ في الخير والشر. قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [المائدة: ٩] وقال: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] فتقول على هذا: وعدته خيراً.

وقال: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحج: ٧٢] فتقول على هذا: وعدتُهُ شَرّاً. وقال: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾[٥] [الكهف: ٥٩] فالموعدُ: مصدرُ وَعَد، وهو في الإهلاك.

فأما الإيعاد فإنه يكون في التهديد، قال[٦]:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ١١٦، ١١٧، ولسان العرب ٢/ ١١٣ (أنث)، ٣/ ٤٨٣ (حذذ) ٤/ ٧٤ (بقر)، ٤٨٠ (خبر)، وتاج العروس ٥/ ١٦٠ (أنث)، ١٠/ ٢٣٤ (بقر)، والمخصص ١٦/ ١٠٣، ١٧/ ٧، وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ١٧١ (حجر) وتاج العروس ١٠/ ٥٤٥ (حجر) والمخصص ١٣/ ١٨٩، ١٥/ ١٩٠.

يعني بالأنثى الحاملة الأحجار المنجنيق. وسهم أحذ: خفف غِراء نصله ولم يُفتق.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٣٩٢: الجيَّادُ.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٧٨، وجمهرة اللغة ص١٣٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٤٤، ولسان العرب ١/ ١٧٥ (درأ)، ٧٤٧ (نبب)، ٢/ ١١٢، ١١٣، (أنث) ٣/ ٣٧٩ (كرد)، ١٣/ ٣٦٧ (كون)، ولذي الرمة (برواية أخرى للصدر) في لسان العرب ٢/ ١١٢ (أنث)، وللفرزدق أو لذي الرمة بهذه الرواية في المعاني الكبير ٢/ ٩٩٤، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٤٩٥، وسمط اللآلي ص٣٧٨.

صعَّر خده: أماله إعراضاً وتكبّراً وعُجباً. الكرد: أصل العنق أو العنق.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦.

(٥) قرأ أبو بكر ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ ها هنا، وفي النمل [٤٩] ﴿مَهْلِكَ﴾ بفتح الميم واللام، وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ الباقون بضم الميم وفتح اللام. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات ص١١٥).

(٦) الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ٥/ ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، والدرر ٦/ ٦٢، والمقاصد النحوية =

وقال:

وَمُوعِدُنا بالقتلِ يَحْسِبُ أَنَّهُ سَيُخْرِجُ مِنّا القتلُ مَا القَتْلُ مَانِعُ

والوعيدُ: نَحْوٌ من الإيعاد في أنه تهديدٌ بشرٍّ، قال: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤] وقال: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥] وقال أحمدُ بن يحيى: أوعدته، وتَسْكُتُ. أو تجيءُ بالباء: أَوْعَدْتُهُ بِشرٍّ، ولا تقول: أوعدته الشرَّ.

قال أبو علي: ولا يمتنع في نحو هذا في القياس أن يُحذَفَ الحرفُ فيصلَ الفعلُ، ويدلّ على ذلك ما قدمناه. من قوله: أوعدني بالسجن، فأما الميعادُ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩] فإن هذا البناء قد جاء في الأسماء والصفات، فالاسمُ نحوُ: المِصْبَاح والمِفْتَاح. والصفة نحوُ: المِطْعَانِ، والمِطْعَام. والميعادُ: اسمٌ، كما أن الميقاتَ كذلك، وليس يَخلو من أن يكونَ من أَوْعَدَ، أَوْ وَعَدَ. فإن كانَ من أَوْعَدَ، فإن أَوْعَدَ تختصُّ بالتهديد. وإنْ كانَ من وَعَدَ في التهديد وخلافه كما تقدم ذكرُهُ، فلا إخلاف للميعاد، وقد أوقِعَ على الإخلافِ الكذبُ. أنْشَدَ أبو عُبَيْدَةَ[1]:

أَتُوعِدُنِي وراءَ بني رياحٍ كذبتَ لَتَقْصُرَنَّ يداكَ دُوني

فإن قلت: إن التكذيب واقع في الاستفهام، والاستفهام لا يحتمل الصدق ولا الكذب. فإن هذا الاستفهام تَقْرِيرٌ والتَّقْرِيرُ عندهم مثلُ الخبرِ، ألا ترى أنهم لم يُجِيبُوهُ بالفاء كما لم يجيبوا الخبر، وقد قال: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٨، ٢٩] وأما الموعودُ فصفةٌ قال[2]:

لَعَلَّكَ والموعودُ حقٌّ لقاؤُهُ بَدَا لَكَ في تلكَ القلوصِ بَدَاءُ

= ٤/ ١٩٠، وتاج العروس (دهم)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣/ ٢٦٦، وإصلاح المنطق ص٢٢٦، ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٩، وشرح التصريح ٢/ ١٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢١، وشرح شذور الذهب ص٥٧٢، وشرح ابن عقيل ص٥١٠، وشرح المفصّل ٣/ ٧٠، وتاج العروس ٩/ ٣٠٧ (وعد)، ومقاييس اللغة ٦/ ١٢٥، ولسان العرب ٣/ ٤٦٣ (وعد)، ١٢/ ٢١٠ (رهم)، ومجالس ثعلب ص٢٧٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧، وتهذيب اللغة ٣/ ١٣٤، ومجمل اللغة ٤/ ٥٣٩، والمخصص ١٢/ ٢٢١.

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص٤٢٩، ولسان العرب ١٥/ ٣٩٠ (ورى) وتاج العروس (ورى).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه ص٢٩، والأغاني ١٦/ ٧٧، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٣، ٢١٥، والدرر ٤/ ٢٠، وشرح شواهد المغني ص٨١٠. وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص٤٢٧، ولسان العرب ١٤/ ٦٦ (بدا)، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٤٠، وسمط اللآلي ص٧٠٥ وشرح شذور الذهب ص٢١٨، ومغني اللبيب ص٣٨٨، وهمع الهوامع ١/ ١٤٧؛

التقدير: الأمر الموعود حق لقاؤه.

ومن جَوَّزَ مجيءَ المصدر على مفعولٍ، جاز عنده أن يكونَ الموعودُ مثلَ الوعدِ. وَقَوْلُهُمْ: وَعَدْتُ: فعلٌ يتعدى إلى مفعولين يَجوز فيه الاقتصارُ على أحدهما كأعطيتُ، وليس كظننتُ، قال: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾ [طه: ٨٠] فجانبُ مفعولٌ ثانٍ، ولا يكون ظرفاً لاختِصاصِهِ، والتقدير: وَعَدْنَاكُمْ إتيانَهُ، أو مَكْثاً فيه، وكذلك قول الشاعر[1]:

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَيْ مَالِكِ

إنما هو: واعديهِ إتيانهما أو مَكثاً عندهما، أو نحوَ ذلك من الأحداث التي يَقع الوعدُ عليها دون الأعيان، فأما قولُه: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠] فإن المغنمَ يكونُ الغُنْمَ كما أنَّ المغرمَ يكونُ الغُرْمَ في قوله: ﴿فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [ن: ٤٦] فإن قُلْتَ فقد قال: ﴿تَأْخُذُونَهَا﴾ والغُنْمُ الذي هو حدث لا يؤخذ، إنما يقع الأخذ على الأعيان دون المعاني. فالقول: إنه قد يجوز أن يكونَ المغنومُ الذي هو العينُ، سُميَ باسمِ المصدرِ مثلُ الخَلْقِ والمخلوقِ، ونحو ذلك. وأنشد أحمدُ بن يحيى[2]:

ضَوَامِنُ مَا جَارَ الدَّلِيلُ ضُحَى غَدٍ مِنَ البُعْدِ مَا يَضْمَنَّ فَهُوَ أَدَاءُ

أي: مؤدّى أوْ ذو أداءٍ. وجَمْعُك للمغانم، وهو مصدرٌ، إنما هو كالمذاهب والمجاري، ونحوِ ذلك من المصادرِ المجموعةِ، فإذا كان كذلك وجب أن تُقَدِّرَ مضافاً محذوفاً، كأنه: وَعَدَكُمُ اللَّهُ تمليكَ مَغَانِمَ أو إيراثَها، وكذلك لو جَعَلْتَ المغنمَ اسماً للأعيانِ المغنومةِ كالأموال والأرضينَ. فأما قوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] وقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ثم قال: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥] فإن الفعل لم يعدَّ فيه إلى مفعول ثانٍ وقوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ و﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ تفسيرٌ للوعد وتَبْيينٌ له، كما أنَّ قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

وأما قوله: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ

---

(١) صدر بيت. عجزه:

أو الرُّبا بينهما أسهلا

البيت من السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة في خزانة الأدب ٢/ ١٢٠، والكتاب ١/ ٢٨٣، وله أو لغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٨، وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤٦٢ (وعد).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٥٧ (ضمن).

يريد إن جار الدليل فأخطأ الطريق ضمنت أن تلحق ذلك في غدها وتبلغه، ثم قال ما يضمّن فهو أداء أي ما ضمنه من ذلك لركبها وفَيْنَ به وأدّينه. (اللسان ١٣/ ٢٥٧).

﴿لِلْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] فإنَّ هذا ونحوَه يحتمل أمرين: يجوزُ أنْ يكونَ انتصابُ الوعدِ بالمصدر. ويجوز أن يكون انتصابُهُ بأنَّه المفعولُ الثاني. وسمِّي الموعودُ به الوعدَ، كما سُمِّيَ المخلوقُ بالخلق، فإذا حملته على هذا فينبغي أن تقدر حذفَ المضافِ، ويُؤَكِّدُ الوجهَ الأولَ قولُه: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦].

وأما قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] فإن إحدى الطائفتين في موضع نصب بأنه المفعول الثاني، وأنها لكم: بدلٌ منه، والتقديرُ: وإذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ ثباتَ إحدى الطَّائِفَتَيْنِ أو مَلكَ إحدى الطائفتين. ونَحْو هذا مما يدل عليه ﴿لكم﴾ ألا ترى أنَّ ﴿أَنَّ﴾ وما بعدها في تأويل المصدر، والطائفتان: العيرُ والنفيرُ.

وأما قوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا﴾ [المؤمنون: ٣٥] الآية فمن قَدَّرَ في أنَّ الثانيةِ البَدَلَ. فإنه ينبغي أن يُقَدِّرَ محذوفاً ليَتِمَّ بذلك الكلام، فيصح البدلُ، فيكونُ التقدير عنده: أَيَعِدُكُمْ أنَّ إخْرَاجَكُمْ إذا متم، ليكونَ اسمُ الزمان خبراً عن الحدثِ المراد، إذ لا يصحُّ أن يكونَ خبراً عن المخاطبين من حيث كانوا أعياناً، فيكونُ ﴿أنكم﴾ الثانية بدلاً من الأولى.

ومن قَدَّرَ في الثانية التكرير لم يحتج إلى تقدير محذوفٍ، ومن رَفَعَ ﴿أنكم﴾ الثانية بالظَّرف ـ كأنه قال: أَيَعِدُكُمْ أنكم يومَ الجمعةِ إخراجُكم ـ لم يحتج إلى ذلك أيضاً وقد قلنا فيها في مواضع من مسائلنا.

وأما قوله: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] فالجملة في موضع جرٍّ لأنها صفةٌ للنكرةِ وقد عاد الذكرُ منها إلى الموصوف، والفعلُ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ ألا ترى أن الذكر يعود إلى المصدر، وقد قال إبراهيم لأبيه: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧]، وقال: ﴿وَاغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٨٦] وقال: ﴿ربنا اغفر لي ولوالدي﴾ [إبراهيم: ٤١] وقال: ﴿لقد كانَ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ في إِبْرَاهِيمَ والذينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤].

والمعنى: لقد كان لكم فيهم إسْوَةٌ حسنةٌ في تَبَرُّئِهِمْ من كفار قومهم، وإن كانوا ذوي أنسابٍ منهم وأرحام، فتأسَّوا بهم في ذلك، ألا تراه قال: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]. وقال: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] وقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] فالمعنى: تَأَسَّوا بإبراهيمَ وبقومه في معاداتهم لأنسبائِهم وذوي قرابتهم، وترك موالاتهم لهم لمخالفتهم إياهم في دينهم وكفرهم.

فأما استغفار إبراهيم لأبيه مع أنه كان مخالفاً له في التوحيد، فلا ينبغي لكم أن تستغفروا لمن كفر من آبائكم كما استغفر، لأن الاستغفار كان منه بِشَرْطٍ وعلى تقييدٍ، فلا تطلقوا أنتم ذلك لمن خالفكم في توحيد الله، فَإِنَّ استغفاره لأبيه كان مقيَّداً، وإن كان قد جاء مطلقاً في بعض المواضع، فإنه إنما كان من إبراهيم على التقييد الذي جاء في مواضعه.

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ﴾ [الكهف: ٢١] فالعنى فيه، وفي قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢] أنَّ وعد الله بالبعث حق في نحوِ قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧] فإذا عاينوا ذلك وشاهدوه وجب أن يعلموا: أن الذي وُعدوا به من البعث والنشورِ بعد الموتِ، مثلُ الذي عاينوه، فيلزمُهم الاعترافُ بِهِ لِمُشَاهَدَتِهِمْ له وعِلْمِهِم إياهُ من الوَجْهِ الذي لا يَدْخُلُه ارْتيابٌ ولا تَشَكُّكٌ، والساعةُ لا ريبَ فيها، لأنها إنما هي يومُ البعث، وقد علموا البعث والإحياءَ بعد الموتِ على ما ذكرناه. ومثلُ هذه قولُهُ: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] المعنى: فقلنا: اضربوا المقتول ببعض البقرة، فضربوه به فَحَيِيَ، كَذَلِكَ يحيي الله الموتى، أي: يُحْيِيهِمْ للبعث مثلَ هذا الإحياءِ الذي عُوْيِنَ وشُوْهِدَ، ومثلُ ذلك، إلاَّ أنه في النبات قوله: قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأعراف: ٥٧] وقوله: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨] أي: موعداً للبعث، فجحدتم ذلك فقال: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤] وقال: ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا۟ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] وقال: ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ﴾ [البروج: ٢] وقال: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] دل قوله: ﴿نعيده﴾ على وعد فانتصب الوعدُ لدلالة الإعادة عليه في قياس قول سيبويه.

فأما قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۖ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فالمعنى: لا تصرّحوا للمعتدة بلفظ النكاح والتزويج، ولكن عَرِّضوا به، ولا تصرحوا، وذلك نحوُ ما حدَّثنا أحمد بن محمد البصري: قال: حدثنا المؤمَّلُ بن هشام، قال: حدثنا إسماعيل بن عُلَيَّةَ عن ليثٍ عن مجاهدٍ[1] في قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] قال: يقول: إنكِ لجميلةٌ، وإنَّكِ لنافِقةٌ، وإنك إلى خيرٍ. وقولُه: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: معروفاً منه الفحوى[2]، والمعنى دون التصريح ويكون: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ فَتُعَرِّضُوا بذلك، لأن التصريح به مزجورٌ عنه، فهو منكر غير معروف.

---

(١) انظر ترجمته في الأعلام ٥/٢٧٨.

(٢) فحوى الكلام: معناه ومضمونه ومرماه (ج) فحاوٍ، وفحاوى.

فأما قوله: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] فليس يَخلُو تَعَلُّقُ الأربعينَ بالوعدِ من أن يكونَ على أنه ظرفٌ أو مفعولٌ ثانٍ، فلا يجوز أن يكونَ ظرفاً، لأن الوعد ليس فيها كلها، فيكونَ جوابَ كم، ولا في بعضها، فيكونَ كما يكونُ جواباً لمتى، وإنما الموعدُ تقَضِّي الأربعين، فإذا لم يكن ظرفاً، كان انتصابُه بوقوعه موقعَ المفعولِ الثاني.

والتقدير: وعدنا موسى انقضاءَ أربعينَ ليلةً، أو: تتمةَ أربعين ليلةً، فحذفتَ المضاف، كما تقول: اليوم خمسةَ عشرَ من الشهر، أي: تَمَامُهُ، وَفُسِّر أن الأربعينَ: ذو القَعْدة، وعشرٌ من ذي الحجَّة.

ومثل ذلك في المعنى قولُه: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أي: انقضاءَ ثلاثينَ ﴿وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] فالميقاتُ هو الأربعون، وإنما هو ميقاتٌ وموعدٌ، لما روي من أن القديم سبحانه وعده أن يكلّمه على الطور، فأما انتصاب الأربعين في قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] فكقولك: تم القوم عشرينَ رجلاً، والمعنى: تم القوم معدودين هذا العددَ، وتم الميقات معدوداً هذا العدد.

وقد جاء الميقاتُ في موضع الميعادِ، كما جاء الوقتُ في موضع الوعدِ في قوله: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨] ومما يبين تقاربهما قولُه: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٤٣] وفي الأخرى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] وقال: ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ﴾ [البروج: ٢] وقال: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨] وقال: ﴿إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الواقعة: ٥٠].

فإن قلت: لِمَ لا يكونُ الوقتُ في قولِه: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ﴾ الوقتَ الذي يراد به الزمانُ، كقولك: هذا وقت قدوم الحاج؛ تريدُ به: الأوانَ الذي يُقْدَمُونَ فيه؟

فإنّ ذلك يَبْعُدُ. ألا ترى أن اليوم لا يَخلو من أن تريد به وضحَ النهارِ، أو البُرْهةَ[1] من الزمان، ولو قلت: برهةَ الزمانِ أو يومَ الزمانِ؛ لم يكن ذلك بالسهل. وليس هذا كقوله[2]:

ولـــــو لا يـــــومُ يـــــومٍ...

ولا كقوله[3]:

حِـــيْـــنَ لا حِـــيـــنَ مَـــحَـــنّ

وأنت تريد به حِينَ حِينٍ، لأن إضافة الاسمينِ هنا كإضافة البعض إلى الكل.

---

(١) البُرهة: المدة الطويلة من الزمان.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

الحجة لمن قرأ: ﴿وَعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١][1] أنْ يقولَ: قد ثبتَ أن الله تعالى قد كان منه وعدٌ لموسى، ولا يَخلو موسى من أن يكون قد كان منه وعدٌ، أو لم يكن. فإن كان منه وعدٌ؛ فلا إشكال في وجود القراءَة بواعَدْنا. وإن لم يكن منه وعدٌ؛ فإنَّ ما كان منه من قبول الوعد والتَّحَرِّي لإنجازِهِ، والوفاء به، يقوم مقامَ الوعد، ويجري مَجراه، فإذا كانَ كذلك كان بمنزلة الوعدِ، وإذا كان مثلَه، وفي حكمِهِ، حَسُنَ القراءةُ بِوَاعَدْنَا، لثبات التواعُدِ من الفاعِلَيْنِ، كما قال: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٥] لَمَّا كان الوَعْدُ من الخاطب والمخطوبة. ومما يؤكد حُسْنَ القراءةِ بِوَاعَدْنَا، أنَّ «فَاعَلَ» قد يجيءُ من فعل الواحد نحوُ: عافاه اللَّهُ، وطارَقْتُ[2] النعلَ، وعاقبتُ اللصَّ. فإنْ كان الوعدُ من اللَّهِ سبحانه، ولم يكن من موسى كان من هذا الباب. وإنْ كان من موسى موعدٌ، كان الفعل من فَاعِلَيْنِ، فإذا كان منهما لم يكن نظرٌ في حُسْنِ واعدنا.

وحجةُ من قرأ ﴿وَعَدْنَا﴾ بلا ألف قَوْلُهُ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥] وقال: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٧] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠].

فكلّ هذا وعدٌ من الله عبادَه، وهو على «فَعَلَ» دون «فَاعَلَ». فكذلك الموضع المختلَفُ فيه، ينبغي أن يُحملَ على المتفق عليه، وعلى ما كثر في التنزيل من لفظ وعد دون واعد في هذا الموضع.

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٥١] و﴿أَخَذْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] و﴿لَتَّخِذتَ﴾[3] [الكهف: ٧٧]. فأظهر الذَّال في ذلك كلِّهِ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ في روايةِ حفصٍ، وأدغمها الباقونَ وأبو بكر بنُ عياشٍ عن عاصم أيضاً معهم.

قال أبو زيد: تقول: اتخذنا مالاً، فنحن نَتَّخِذُه اتِّخَاذاً، وَتَخِذْتُ أَتْخَذُ تَخَذاً.

قال أبو علي: اِتَّخَذَ: افْتَعَلَ، وفعلت منه: تَخِذْتُ، قال: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] وقال[4]:

وقد تَخِذَتْ رِجْلِي إلى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفاً كأُفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَرِّقِ

---

(١) انظر قراءة (وَاعَدْنَا) في البحر المحيط ١/ ١٩٩.

(٢) طارق الشيئين أو بينهما: جعل أحدهما على الآخر مطابقة. وبين الثوبين: لبس أحدهما على الآخر.

(٣) انظر (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١١٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو للممزق العبدي في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٠، والأصمعيات ص١٦٥، وتذكرة النحاة ص١٤٦، والحيوان ٢/ ٢٩٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٠،

ولم أعلم تَخِذْتُ تَعَدَّى إلا إلى مفعول واحد، فأما اتَّخَذْتُ فإنه في التعدي على ضربين: أحدهما: أن يتعدى إلى مفعول واحد. والآخر: أن يتعدى إلى مفعولين.

فأمّا تعدّيهِ إلى مفعول واحد فنحو قوله: ﴿يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧] و﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦] ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً﴾ [مريم: ٨١] ﴿لَّوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ [الأنبياء: ١٧].

وأمّا ما تعدَّى إلى مفعولَيْن، فإن الثاني منهما الأولُ في المعنى قال: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦]. وقال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١] ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠].

فأمّا قولُه: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] فإن من أجاز زيادة ﴿مِنْ﴾ في الإيجاب؛ جاز على قوله أن يكون قد تعدى إلى مفعولين، ومن لم يجز ذلك؛ كان عنده متعدياً إلى مفعول واحد.

ونظيرُ اتَّخَذَ فيما ذكرناه من تعديه إلى مفعول واحد مرةً، وأخرى إلى مفعولين الثاني منهما الأولُ في المعنى: «جَعَلْتُ» قال: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] أي: خلقهما.

فإذا تعدى إلى مفعولين كان الثاني الأولَ في المعنى، كقولِه: ﴿وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧] ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٤١] ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].

فعلى الخلاف الذي تقدم ذكره: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

فأمّا قوله: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [البقرة: ٥١]. وقولُه: ﴿بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]. فالتقدير في ذلك كله: إتخذوه إلهاً، فحذف المفعول الثاني، الدليل على ذلك: أن الكلام لا يخلو من أن

= ولسان العرب ٧/ ٦٣ (فحص)، ٩/ ٣٢٩ (نسف)، ١٠/ ٢٢٣ (طرق) والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٠، وللمثقب العبدي في لسان العرب ١/ ٣٠٢ (حدب)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٣٨٨، ٥٤١، ٧٥٧، ٨٤٨، ١١٩٢، والخصائص ٢/ ٢٨٧.

النسيف: أثر كدم الحمار وأثر ركض الرجل بجنبي البعير إذا انحصّ عنه الوبر.

الأفحوص: مبيض القطا لأنها تفحص الموضع ثم تبيض فيه، وكذلك هو للدجاجة.

طرّقت القطاة وهي مُطرق: حان خروج بيضها.

يكون على ظاهره كقوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١] وقوله:

مُتَّخِذاً من عِضَواتٍ[١] تَوْلَجا[٢]

أو يكونَ على إرادة المفعول، فلا يجوز أن يكون على ظاهره دون إرادة المفعول الثاني لقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعراف: ١٥٢]، ومن صَاغ عجلاً، أو نَجَرَهُ[٣]، أو عَمِلَهُ بضربٍ من الأعمالِ، لم يستحق الغضبَ من اللَّهِ، والوعيدَ عند المسلمين. فإذا كان كذلك عُلِمَ أنه على ما وصفنا من إرادة المفعول الثاني المحذوف في هذه الآي.

فأن قال قائل: فقد جاء في الحديث[٤]: «يُعَذَّبُ المصوِّرونَ يوم القيامة» وفي بعض الحديث: «فَيُقَالُ لَهُم: أحيُوا ما خلقتم».

قيل: «يُعَذَّبُ المصورون» يكونُ على مَنْ صَوَّرَ اللَّهَ تصويرَ الأجسامِ. وأما الزيادة فمن أخبار الآحاد التي لا توجب العلم، فلا يقدح لذلك في الإجماع على ما ذكرنا.

ومن زَعَمَ أنَّ «تَخِذْتُ» أصله من: أَخَذْتُ، لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه، ولو قُلِبَ ذلك عليه لم يَجِدْ فَضْلاً، ألا ترى أنَّ الهمزةَ لم تُبْدَلْ من التاءِ، ولا التاءُ أبْدِلت منها.

فإن قلت: فَلِمَ لا يكونُ اِتَّخَذْتُ: افْتَعَلْتُ، من أَخذتُ، كأن الهمزة لَمَّا أبدِلَتْ منها التاءُ لالتقائها مع همزة الوصل، أدغمت في التاء الزائدةِ كما أبدلوا في قولهم اتَّسَروا الجَزُورَ[٥] وإنما هو من اليَسْرِ[٦]؟

فالقول: إنَّ ما ذَكَرْتَهُ من الإبدال لا يجوز في قياس قول أصحابنا، والذين أجازوا

---

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٩/ ٢٥٢، وفي لسان العرب ٢/ ٢٧٤، ٤٠١، ١٤/ ٤٨٤: صفوات.

(٢) الرجز لجرير في ديوانه ص١٨٦، ١٨٧، ولسان العرب ٢/ ٢٧٤، (دلج) وفيه «دولجا» مكان «تولجا»، ٤٠١ (ولج)، ١٤/ ٤٨٤ (صفا)، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٢٣، وكتاب العين ٢/ ١٩٥، وتاج العروس ٥/ ٥٧٤ (دلج)، (صفا) وبلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٢١٩ (تلج)، ومقاييس اللغة ٣/ ٣٦٢، ومجمل اللغة ٣/ ٢٨٢، وديوان الأدب ٢/ ٣٦، والمخصص ٧/ ١٨٢.
الصفوات: جمع صفة: شجر أو نبت،
والتولج والدولج: الكِناس.

(٣) النجر: الأصل والحسب. (اللسان ٥/ ١٩٣ مادة: نجر).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف ٨/ ٢٩٦).

(٥) الجزور: ما يصلح للذبح من الإبل (ج) جزائر، وجُزُر. وما يُذبح من الشاء.

(٦) يسرت الناقة: جزّأت لحمها، ويَسَر القوم الجزور أي اجتزروها واقتسموا أعضاءها (لسان العرب ٥/ ٢٩٨ مادة: يسر).

من ذلك شيئاً لا ينبغي أن يجوز ذلك على قولهم، لاختلاف معنى الحرفين وقد قدمنا ذكر ذلك في ذكر قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣].

فأما «أخذتم» فإن الأخذَ قد اسْتُعْمِلَ منه فَعَلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ واسْتَفْعَلَ:

فأما فَعَلَ منه فَيَتَصرَّفُ على ضروبٍ:

منها: أنه يُوجِبُ الضّمانَ على المُعْتَرِفِ به، كما يوجِبُهُ غَصَبْتُ، يَدُلُّ على ذلك ما أنشده أبو زيد[1]:

أُخِذْنَ اغْتِصَابَاً خِطبَةً عَجْرَفِيَّةً وأُمْهِرْنَ أَرْمَاحَاً من الخَطِّ ذُبَّلا

فالقول في أُخذنَ اغتصاباً على ضربين: أحدهما: أن أُخِذْنَ بمنزلة غُصِبْنَ، فانتصب اغتصاباً بعده، كما ينتصب باغْتَصَبْنَ، والآخر: أنه يَنتَصِبُ بما يدل عليه أُخِذْنَ من الاغتصابِ، وما يدل على الغصب بمنزلته، وفي حكمه.

ومنها: أن يدل على العقابِ، كقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢] ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [الأنعام: ٤٢] ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧] ﴿وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾ [الأعراف: ١٦٥] ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢].

ومنها: أن يُسْتَعْمَلَ للمقاربة، قالوا: أَخَذَ يَقُولُ، كما قَالُوا: جَعَلَ يَقُولُ، وَكَرَبَ يقولُ، وطفِق يفعل[2].

ومنها: أن يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القَسَمُ، نحوُ قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤].

ومن ذلك قوله: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٩٣] فليس معنى هذا: تَنَاولوهُ، كما تقول: خُذْ هذا الثوبَ، ولكن معناه: اعملوا بما أمرتم فيه، وانتهوا عَمَّا نهيتُمْ عنه فيه بجدٍّ واجتهادٍ.

ومثل أخذ في ما ذكرنا من معنى العقاب: «آخَذَ». قال: ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ﴾ [الكهف: ٥٨] ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن

---

(١) البيت من الطويل، وهو للقحيف العقيلي في تاج العروس ١٩/ ٢٥٢ (خطط)، وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ١٨٤ (مهر)، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٩٨، وأساس البلاغة (مهر)، وتاج العروس ١٤/ ١٥٦ (مهر)، والمخصص ٤/ ٢٥، ونوادر أبي زيد ص٢٠٨.

العجرفة: الجفوة في الكلام.

(٢) طَفِقَ يفعل كذا طفقاً. وطفوقاً: جعل وأخذ أو استمرّ يفعله (وهو مختص بالإثبات ولا يكون منفياً).

دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥] ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

وقال أبو زيد: إنّ الحُمَّى لَتُخَاوِذُ فلاناً. إذا كانت تأخذه في الأيام، وفلانٌ يُخَاوِذُ فُلاناً بالزيارة: إذا كان يتعهّده بالزيارة في الأيام. والقول في ذلك: إنه ليس من الأخذ على القلب، ولو كان منه لكان يُخَائِذُ إذا حَقَّقْتَ، فإذا خَفَّفْتَ قلت يُخَايِذُ، فتجعلها بين بين، فإذا كانت من الواو، لم يكن منه. إلا أن أخذ قد جاءَ فيه لغتان في الفاء: الواوُ والهمزةُ، كما جاء آكَدْتُ وَوَكَّدْتُ، وَأَوْصَدْتُ وآصَدْتُ. وَحَكَى أبو زيد في هذا الكتَاب أيضاً: وهو نَابِهٌ ونَبيهٌ، أَوْسَدَ فلان كلبه على الصيد يُوسِدُهُ إيساداً، وقد آسَدَهُ إذا أَغْرَاهُ. فكذلك يكون يُخَاوِذُ، كأنه قَلَبَهُ عن وَخَذَ، فَثَبَتَت الواو التي هي فاءٌ في القلب، فصَار يُخَاوِذُ: يُعَافِلُ في القلبِ.

وقال أبو زيد: في المصادر إِتَّخَذْنَا في القتال، نَأْتَخِذُ ائْتِخَاذاً.

قال أبو علي: فهذا افتعل من الأَخْذِ، ولا يجوز الإدغام في هذا، كما جاز في قولنا: اتخذنا مالاً.

وأما فَعَّلَ فقالوا: رَجُلٌ مُؤَخَّذٌ عن امرأتِهِ.

وقال أبو حنيفةَ في الرجل المُؤَخَّذِ عن امرأتِهِ: يُؤَجَّلُ كما يُؤَجَّل العِنِّينُ[1]. وللنساء كلام فيما زعموا يُسَمِّينه الأُخَذَ[2].

وأما اسْتَفْعَلَ، فقال الأصمعيُ فيما روى عنه الزِّياديُّ الاستئخاذُ: أشد الرَّمَدِ.

وقال الهُذَليّ[3]:

يَرْمِي الغُيُوبَ بِعَيْنَيْهِ وَمَطْرِفُهُ ... مُغْضٍ كما كَسَفَ المُسْتَأْخِذَ الرَّمَدُ[4]

---

(١) العِنِّينُ: الذي لا يأتي النساء ولا يريدهن بيّن العنانة والعنينة والعنينية، وعُنِّنَ عن امرأته إذا حكم القاضي عليه بذلك أو مُنع عنها بالسحر، والاسم منه العُنّة. (لسان العرب ١٣/ ٢٩١ عنن).

(٢) التأخيذ: أن تحتال المرأة بحيَل في منع زوجها من جماع غيرها، وذلك نوع من السحر. يقال لفلانة أُخذة تُؤخَذ بها الرجال عن النساء. (لسان العرب ٣/ ٤٧٢ مادة: أخذ).

(٣) أبو ذؤيب الهُذلي (توفي نحو ٢٧هـ = نحو ٦٤٨م) خويلد بن خالد بن محرث، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر، شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وسكن المدينة، واشترك في الغزو والفتوح، وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى إفريقية سنة ٢٦هـ غازياً، فشهد فتح إفريقية وعاد مع عبد الله بن الزبير، فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها وقيل: مات بإفريقية.
الأعلام ٢/ ٣٢٥، والشعر والشعراء ص٤٣٥، وشواهد المغني للسيوطي ١٠، والأغاني ٦/ ٥٦، ومعاهد ٢/ ١٦٥ وخزانة ١/ ٢٠٣.

(٤) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص٥٨، ولسان العرب ١/ ٦٥٤ =

كما كَسَفَ المستأخِذَ، أي: عينَ المستأخِذِ، فَحَذَفَ المضافَ وأقام المضاف إليه مَقَامَهُ. والرَمدُ: الفاعلُ.

ويجوزُ: كما كَسَفَ المُسْتَاخِذُ الرَّمِدُ، أي: كَسَفَ عينَهُ، فحذف المفعولَ كما يُحْذَفُ في غير هذا.

وأما حُجَّةُ من لم يُدْغم أخذتُم، واتخذتم، فلأن الذَّال ليس من مَخْرَج التاء والطاء، والذَّال إنما هي من مخرج الظاء والثاء، فتفاوت ما بينهما، إذ كان لكل واحد من هذين القبيلين حيزٌ ومخرجٌ غيرُ مَخْرَجِ الآخرِ. وأيضاً فإن الذالَ مجهورةٌ، والتاءُ مهموسةٌ، والمجهور يُقَرَّبُ منه المهموسُ بأن يُبْدَلَ مجهوراً، ألا تَرَى أنَّهم قالوا: في افْتَعَلَ من الزَيْنِ والذِّكرِ: ازدانَ وادَّكَرَ، وَمُزْدانٌ ومُدَّكِرٌ. فلمَّا قَرَّبُوا المهموسَ من المجهورِ بأن قلبوهُ إليه؛ لم يُدْغَم المجهورُ في المَهْمُوسِ، لأنه تقريبٌ منه، وهذا عكسُ ما فُعِلَ في مُزْدَانٍ، لأنهم في مُزْدَانٍ، إنَّما قَرَّبوا المهموسَ من المجهورِ، وأنتَ إذا أدغمتَ الذَّالَ في التاءِ، قَرَّبْتَ المجهور من المهموس، قال سِيبويه: حدثنا من لانَثِقُ به أنه سَمِعَ من يقولُ: أخذتُ، فَيُبَيِّنُ.

وَحُجَّةُ مَنْ أَدْغَمَ: أَنَّ هذه الحروفَ لَمّا تقارَبَتْ، فاجْتَمَعَتْ في أنها من طرف اللسان وأصول الثنايا[1]، قَرُبَ كُلُّ حَيِّزٍ منها من الحيِّزِ الآخَرِ. ألا ترى أنهم أدغموا الظاءَ والثاءَ والذالَ في الطاء والتاء والدال، وكذلك أُدْغَمُوهُنَّ في الظاء، وأُخْتَيْها في الانفصال، نحوُ: ابْعَثْ داودَ وأنفذْ ثابتاً، فإذا أُدْغِمَتْ في الانفصال، كان إدغامها فيما يجري مجرى المتَّصل أولى.

واختلفوا في ﴿بَارِيكُم﴾[2] [البقرة: ٥٤] في كَسْرِ الهَمْزِ واختلاسِ حَرَكتها.

واخْتُلِفَ عن أبي عمرٍو، فقال العباسُ بنُ الفضلِ الأنصاريُّ: سألتُ أبا عمرٍو كيف تقرأُ: ﴿إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾ مهموزةً مُثَقَّلَةً، أو ﴿بارئكُمْ﴾ مخففةً؟ فقال: قراءتي مهموزةٌ غير مُثَقَّلَةٍ ﴿بارئكُمْ﴾.

وروى اليزيديُّ وعبد الوارث عنه: ﴿إلى بَارِئكُمْ﴾ ولا يَجزم الهمزة.

قال أحمد: وقال سيبويهِ: كانَ أبو عمرٍو يختلسُ الحركةَ من: ﴿بَارِيكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] وما أشبه ذلك، مما تتوالى فيه الحركات، فَيُرِي من يَسْمَعُهُ أنه

= (غيب)، ٣/ ٤٧٥ (أخذ)، ٩/ ٢٩٩ (كسف)، وجمهرة اللغة ص١٠٥٣، ومقاييس اللغة ١/ ٦٩، وتهذيب اللغة ٧/ ٥٢٧، ٨/ ٢١٤، ١٠/ ٧٧، وتاج العروس ٣/ ٤٩٨ (غيب)، ٩/ ٣٦٧ (أخذ)، وبلا نسبة في المخصص ١/ ١١٠.

(١) الثنايا: (ج) الثنية: من الأضراس: واحدة الأربع التي في مقدم الفم، ثنتان من فوق، وثنتان من أسفل.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦.

قد أسْكَنَ ولم يكن يُسْكِنُ، وهذا مثلُ روايةِ عباسِ بن الفضلِ عنهُ التي ذَكَرْتُها أنه لا يُثَقِّلُها. وهذا القولُ أشبهُ بمذهبِ أبي عمرٍو، لأنه كان يستعمل التخفيف في قراءته كثيراً. من ذلك ما حدثني عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ عليٍّ الهاشميُّ[1] عن نَصْرِ بنِ علي عن أبيه عنه أنه كان يقرأ ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ١٢٩] ﴿وَيَلْعَنُهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٩] يُشِمُّ الميمَ والنونَ التي قبلَ الهاءِ الضمَّ من غير إشباع. وكذلك: ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] يُشِمُّ التاءَ فيها شيئاً من الخفضِ. أخبرني بذلك أبو طالب عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ سوادَةَ قال: حَدَّثنا إبراهيم بنُ سعدٍ الزَّهرانيُ، قال: حدثنا عبيدُ بنُ عقيل عن أبي عمرو بذلك. قال: وكذلك: ﴿وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ﴾ [البقرة: ١٥١] يُشِمُّها شيئاً من الضم، وكذلك: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ [التغابن: ٩] يُشِمُّ العينَ شيئاً من الضم، وكذلك قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] لا يُسْكِنُ الراءَ ولا يكسِرُها.

روى ذلك عنه علي بن نصر وعبد الوارث واليزيديُّ وعباسُ بن الفضل وغيرهُم، أعني: ﴿وَأَرِنَا﴾. وكذلك قِراءَتُه في: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿يَأْمُرُهُم﴾ [الأعراف: ١٥٧] و﴿يَنصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات.

وروى عبد الوهاب بن عطاء[2] وهارون الأعور عن أبي عمرو: ﴿وَأَرْنَا﴾ ساكنة الراء. وقال اليزيدي في ذلك كله: إنه كان يُسَكِّنُ اللام من الفعلِ في جميعه. والقول: ما خبرتك من إيثارِه التخفيف في قراءته كلها، والدليل على إيثاره التخفيفَ أنه كان يُدْغمُ من الحروفِ ما لا يكاد يُدْغِمُهُ غيرُه، وَيُلَيِّنُ الساكنَ من الهمز، ولا يهمزُ همزتين وغيرُ ذلك.

وقال عليُّ بنُ نصرٍ: عن أبي عمرٍو: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُم﴾ [آل عمران: ٨٠] برفع الراء مشبعةً[3].

قال أبو علي: حروف المعجم على ضربين: ساكنٌ ومتحركٌ. والساكن على ضربين:

---

(١) هو عبيد الله بن علي بن أبي طالب الهاشمي (توفي ٦٧هـ = ٦٨٦م) القرشي، أحد الشجعان العباد. قدم من الحجاز إلى الكوفة، فحبسه المختار الثقفي أياماً، وأطلقه، فرحل هارباً إلىٰ مصعب بن الزبر بالبصرة، قام مصعب برحلة فجاء بعض بني تميم إلىٰ عبيد الله، ودعوه إلىٰ محلتهم، فبايعوه بالخلافة وهو كاره، وبلغ ذلك مصعباً فحلف له عبيد الله أنه ما أراد ذلك فصدقه، ووجه مصعب جيشاً لقتال المختار، فكان عبيد الله في ذلك الجيش، فقتل في مكان يسمىٰ «المذار» بين واسط والبصرة. الأعلام ٤/ ١٩٥، وطبقات ابن سعد ٥/ ٨٦ ـ ٨٨.

(٢) هو عبد الوهاب بن عطاء الخَفاف، أبو نصر، العجلي مولاهم، البصري نزيل بغداد، صدوق، ربما أخطأ، أنكروا عيله حديثاً في فضل العبّاس. يقال: دلّه عن ثور، من التاسعة، مات سنة أربع، ويقال: سنة ست ومائتين. (تقريب التهذيب ١/ ٥٢٨).

(٣) مر سابقاً.

أحدهما: ما أصلُه في الاستعمالِ السُّكُونُ مثل راء بُرْدٍ، وكافِ بَكْرٍ.

والآخر: ما أصله الحركةُ في الاستعمال فَيُسَكَّنُ عنها. وما كان أصله الحركةُ يُسْكَنُ على ضربين، أحدهما: أن تكون حركته حركةَ بناء، والآخر: أن تكون حركةَ الإعراب.

وحركة البناء التي تُسْكَنُ على ضربين:

أحدهما: أن يكونع الحروفُ المُسْكَنُ من كلمةٍ مفردةٍ، نحوُ: فَخِذٍ وَسَبُعٍ وإِبِلٍ، وَضُرِبَ وَعَلِمَ. يقول من يخفف: سَبْعٌ، وَفَخْذٌ، وعَلْمَ وضُرْبَ.

والآخر: أن يكون هذا المثالُ من كلمتين، فَيُسْكَنَ على تشبيهِ المنفصلِ بالمتصلِ، كام جاء ذلك في مواضعَ من كلامهم نحوُ الإمالةِ والإدغامِ، وذلك قَوْلُهم: «أَرَاكَ مُنْتَفْخاً» ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢].

ومن ذلك قولُ العجاج[١]:

فَبَاتَ مُنْتَصْباً وَمَا تَكَرْدَسَا

ألا ترى أنّ نَفْخاً من مُنْتَفِخٍ، مثلُ كَتِفٍ، وكذلك تَقِهِ من يَتَّقِهِ، وكذلك ما أَنْشَدَهُ أبو زيد من قوله:

قَالَتْ سُلَيْمى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا

فَنُزِّلَ مثلُ كَتِفٍ. فأما حركةُ البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين. وأما حركة الإعراب فمختلَفٌ في تجويز إسكانها، فمن الناس من يُنْكِرُهُ فيقولُ إن إسكانها لا يجوز من حيثُ كان عَلَمَاً للإعراب. وسيبويهِ يُجَوِّزُ ذلك، ولا يَفْصِل بين القَبِيلَيْن في الشعر، وقد روى ذلك عن العربِ، وإذا جاءت الرواية لم تُرَدَّ بالقياس، فمن ما أنشده في ذلك قولُه:

وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَرِ[٢]

---

(١) مر سابقاً.

(٢) عجز بيت. صدره:

رُحْتِ وفي رجليكِ ما فيهما.

البيت من السريع، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ص٤٣، وخزانة الأدب ٤/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٨/ ٣٥١، والدرر ١/ ١٧٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩١، والمقاصد النحوية ٤/ ٥١٦، وللفرزدق في الشعر والشعراء ١/ ١٠٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٥، ٢/ ٣١، وتخليص الشواهد ص٦٣ والخصائص ١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، ٣١٧، ورصف المباني ص٣٢٧، وشرح المفصل ١/ ٤٠، والكتاب ٤/ ٢٠٣ ولسان العرب ١١/ ٧١٦ (وأل) ١٥/ ٣٦٧ (هنا)، وهمع الهوامع ١/ ٥٤. =

وقوله[١]:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ

وقال[٢]:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صاحبْ قَوِّمِ

ومما جاء في هذا النحو قولُ جرير[٣]:

سيرُوا بني العمّ فالأهْوازُ منزِلُكُمْ ونهرُ تِيرا ولا تَعْرِفْكُمُ العربُ

ومن ذلك قولُ وضاحِ اليَمنِ[٤]:

إنما شِعْريَ شَهْدٌ قد خُلِطْ بالجُلْجُلاَنِ[٥]

فأسكن الفتحة في مثال الماضي، وهذه الفتحةُ تشبهُ النَصبَةَ. كما أن الضمة في: صاحبْ قَوِّمِ، تشبه الرفعةَ. وجاز إسكان حركةِ الإعراب، كما جاز تحريك إسكان البناء، فَشُبِّهَ ما يدخل على المعرَبِ من المتحركات من الحركة بما يدخل على المبني، كما شبهوا حركات البناءِ بحركات الإعراب، فمن ثمّ أُدْغِمَ نحوُ: رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ

= هَن، على وزن أخ، كلمة كناية، ومعناه شيء، وأصله هَنوٌ. يقال: هذا هَنُكَ أي شيئك والهَنُ: الحِرُ. (لسان العرب ١٥/ ٣٦٧).

المئزر: هو الإزار: كساء يغطي النصف الأسفل من البدن.

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) تمام الرجز:

إذا اعوججنَ قلتُ صاح قَوِّمِ بالدَّوْ أمثال السفين العُوَّمِ

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٤٣٢ (عوم)، وجمهرة اللغة ص٩٦٢، وتاج العروس (عهم).

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص٤٤١، والأغاني ٣/ ٢٥٣، وجمهرة اللغة ص٩٦٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٨٤، والخصائص ١/ ٧٤، وسمط اللآلي ص٥٢٧، ولسان العرب ٢/ ١٥٩ (شتت)، ٣/ ٢٧٤ (عبد)، ومعجم البلدان ٥/ ٣١٩ (نهر تيرى)، والمعرب ص٣٨، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٧.

(٤) وضّاح اليمن (توفي نحو ٩٠هـ = نحو ٧٠٨م) عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال، من آل خولان، من حمير، شاعر رقيق الغزل، عجيب النسيب. كان جميل الطلعة يتقنع في المواسم. له أخبار مع عشيقة له اسمها «روضة» من أهل اليمن. قدم مكة حاجاً في خلافة الوليد بن عبد الملك، فرأى «أم البنين» بنت عبد العزيز بن مروان زوجة الوليد فتغزل بها، فقتله الوليد، وفي المؤرخين من يسميه عبد الله بن إسماعيل.

الأعلام ٣/ ٢٩٩، والأغاني ٦/ ٣٠ ـ ٤٤، والنجوم الزاهرة ١/ ٢٢٦، وتهذيب ابن عساكر ٧/ ٢٩٥.

(٥) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ١٨٣، وفي لسان العرب ١١/ ١٢٣:

إنما شعري مِلح قد خُلط بجلجلان

البيت من مجزوء الرمل، وهو لوضاح اليمن في لسان العرب ١١/ ١٢٣ (جلل)، وتهذيب اللغة ١٠/ ٤٩١، **الجلجلان: ثمرة الكزبرة، وقيل:** حبّ السمسم.

ونحوُ ذلك، كما أدغموا نحوَ: يَرُدُّ، ويَشُدُّ. وذلك أن حركة غير الإعرابِ لما كانت تَعاقَبُ على المبني، كما تعاقَب حركةُ الإعرابِ على المعربِ أدغموه، كما أدغموا المعربَ، والحركاتُ المتعاقبةُ على ذلك، نحوُ: حركة الهمزةِ إذا سَكَنَ ما قَبْلَهَا، نحوُ: اضْرِبْ أَخَاكَ، ونحوُ: حركة التقاء الساكنين، وحركة النونين الخفيفة والشديدةِ فكما شبهوا تعاقبَ هذه الحركاتِ التي للبناء على أواخر الكلم بِتَعَاقُبِ حركاتِ الإعرابِ، حتى أدْغَمَ من أدغمَ نحوَ: رُدَّ، واسْتَعِدَّ، كم يُدْغِمُ نحوَ: يَرُدُّ، ويَسْتَعِدُّ، كذلك شبهوا حركة الإعرابِ بالبناء في نحوِ ما ذَكَرْنَا فَأَسْكَنُوا.

فأما مَنْ زَعَمَ أن حَذْفَ هذهِ الحركةِ لا يجوز من حيث كانت عَلَماً للإعرابِ، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركاتِ الإعراب قد تحذفُ لأَشياءَ، ألا ترى أنه تحذفُ في الوقفِ، وتحذفُ من الأسماء والأفعال المعتلّةِ. فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دَلالَةَ الإعرابِ؛ لم يَجُزْ حذفُها في هذه المواضعِ، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لِعوارضَ تَعْرِضُ، جاز حذفُها أيضاً في ما ذهبَ إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما: أنهما جميعاً زائدان. وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء للتخفيف.

فإن قلت: إن سقوطها في الوقف إنما جاز لأنه إذا وُصِلَت الكلمةُ ظَهرت الحركة ويستدل عليه بالموضع.

قيل: وكذلك إذا أُسْكِنَ نَحوُ: هَنْك، استُدِلَّ عليه بالموضع، وإذا فارقَتْ هذه الصِّيْغَةَ التي شُبِّهَتْ لها بِسَبَبٍ، ظهرتْ كما تظهر التي للإعراب في الوصل.

ومما يدل على أن هذه الحركةَ إذا أُسْكِنَتْ كانت مرادةً، كما أن حركة الإعراب مرادَةٌ، قولُهم: رَضْيَ، ولَقَضْوَ الرجلُ؛ فأسكنوا، ولم يُرْجعوا الياء والواو إلى الأصل، حيث كانت مرادةً. كذلك تكون حركة الإعراب لمّا كانت مرادةً، وإن حُذِفَتْ لم يمتنع حذفُها، وكان حذفها بمنزلة إثباتها في الجواز كما كانت الحركة فيما ذكرنا كذلك.

فإن قلت: إنّ حركات الإعرابِ تدل على المعنى، فإذا حذفت اختلّت الدّلالة عليه؛ قيل: وحركات البناء أيضاً قد تدل على المعنى وقد حذفت، ألا ترى أن تحريك العين بالكسرِ في نحو: ضُرِبَ يدل على معنًى، وقد جاز إسكانُها، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب. وكذلك الكسرُ في مثل حَذِرٍ[1]، والضمة في نحو: حَذُرٍ.

واعلم أن الحركات التي تكون للبناء والإعراب يستعملون في الضمة والسكرة منهما ضربين، أحدهما: الإشباعُ والتمطيط[2]، والآخر: الاختلاس والتخفيف، وهذا

(١) الحَذِرُ: المتيقظ (اللسان ٤/ ١٧٦ مادة: حذر).

(٢) تمطّط في الكلام: مدّه ولوّن فيه.

الاختلاسُ والتخفيف إنما يكون في الضمة والكسرة، فأما الفتحةُ فليس فيها إلا الإشباع ولم تُخَفَّف الفتحةُ بالاختلاسِ، كما لم تُخَفَّفْ بالحذفِ، في نحو: جَمَلٍ، وجَبَلٍ، كما خُفِّفَ نحوُ: سَبُعٍ وكتِفٍ، وكما لم يحذفوا الألف في الفواصلِ والقوافي من حيث حُذفت الياء والواوَ فيهما، نحوُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] وقوله:

... ثـــــم لا يَـــــفـــــر[1]

وكما لم يُبْدِل الأَكْثَرُ من التنوين الياء ولا الواو في الجر والرفع كما أبدلوا الألف في النصب، وهذا الاختلاسُ، وإن كان الصوت فيه أضعفَ من التمطيط، وأخفى، فإن الحرف المختلسَ حركَتُهُ بزنةِ المتحرك، وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قولَ أبي عمرو: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾[2] [البقرة: ٥٤] فذهب إلى أنه اختلس الحركةَ ولم يُشْبِعْهَا فهو بزنةِ حرفٍ متحرك.

فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو، فَلَعَلَّهُ سَمِعَهُ يَخْتَلِسُ فَحَسِبَهُ لِضَعْفِ الصَوْتِ به والخفاءِ إسكاناً، وعلى هذا يكون قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ١٢٩] و﴿يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٥٩] وكذلك: ﴿عَنۡ أَسۡلِحَتِكُمۡ﴾ [النساء: ١٠٢] وكذلك: ﴿يزكيهم ويعلّمهم﴾ [البقرة: ١٥١] و﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُكُمۡ﴾ [التغابن: ٩] ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٨٠] هذا كله على الاختلاس مستقيمٌ حسنٌ، ومن روى عنه الإسكان فيها، وقد جاء ذلك في الشعرِ، فلعله ظن الاختلاس إسكاناً.

فأمّا قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] فالإسكان فيه حَسنٌ على تشبيه المنفصل بالمتصل، والاختلاس حسنٌ، وليس إسكان هذا مثلُ إسكانِ: ﴿يَأۡمُرُكُمۡ، وَأَسۡلِحَتِكُمۡ﴾ لأن الكسرة في: ﴿أَرِنَا﴾ ليست بدلالة إعرابٍ، ومثلُ ذلك قولُ من قال: ﴿وَيَتَّقۡهِ﴾ ومن روى الإسكان في حروف الإعراب فقال: تُسْكِنُ لامُ الفعلِ؛ فعلى تجويز ما جاء في الشعر وفي الكلام، وقد تقدم ذكرُ ذلك.

فإن قال قائل: فهلا لم تُسْكَنْ ﴿أَرِنَا﴾ لأنَّ الراءَ متحركةٌ بحركةِ الهمزةِ فإذا حَذفَها لم تدلَّ على الهمزة كما تدلُّ إذا أَثْبَتَها عَلَيْهَا؛ قيل: ليس هذا بشيء، ألا ترى أن الناس أدغموا: ﴿لكنا هو الله ربي﴾ [الكهف: ٣٨] فذهاب الحركة في ﴿أَرِنَا﴾ في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام.

اختلفوا في ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾[3] [البقرة: ٥٨] في النون والتاء والياء.

---

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزة والكسائي: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون. وقرأ نافع: ﴿يُغْفَرْ لكم﴾ بالياء مضمومة على ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ. وقرأ ابنُ عامرٍ ﴿تُغْفَرُ لكم﴾ مضمومة التاء.

ولم يختلفوا في: ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ في هذه السورة، غير أن الكسائي كان يميلها وحده، والباقون لا يميلون.

قال أبو علي: حجةُ من قال: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون أنه أشْكَلُ بما قبله. ألا ترى أنَّ قبله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ﴾ [البقرة: ٥٨] فكأنه قال: قُلْنا ادْخُلوا، نَغْفِرْ.

وحجة من قال: ﴿يُغْفَرْ﴾ أنه يَؤُول إلى هذا المعنى، فَيُعْلَمُ من الفحوى أن ذنوبَ المكلفين وخطاياهم لا يغفرها إلا الله، وكذلك القول في من قرأ: ﴿تُغْفَرْ﴾. إلا أنَّ من قال: ﴿يُغْفَرْ﴾ لم يُثْبِتْ علامةَ التأنيثِ في الفعلِ لِتَقَدُّمِهِ، كما لم يُثْبِتْ لذلك في نحو قولِه: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومن قال: ﴿تُغْفَرْ﴾ فلأن علامة التأنيث قد ثبتَتْ في هذا النحوِ نحوَ قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل قال: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧] وفي موضعٍ ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [الحجر: ٨٣] والأمران جميعاً كثيرانِ.

فأما إمالة الكسائي الألفَ في: ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ فجوازها حسنٌ، وَحُسْنُها: أن الألف إذا كانت رابعةً فصاعداً اطَّرَدَتْ فيها الإمالةُ، والألفُ في خطايا خامسةٌ، ومما يبين جواز الإمالة في ذلك، أنك لو سَمَّيْتَ بخطايا ثم ثَنَّيتَه، لأبدَلت الياء من الألف، كما تُبْدِلُ من ألفِ قَرْقَرَى وجَحْجَبى[1]، وألفِ مُرَامَىً، ونحوِ ذلك. ويقوي ذلك أن غزا ونحوَها قد جازت إمالة ألفها، وإن اكنت الواو تَثْبُتُ فيها وهي على هذه العِدَّةِ، فإذا جاز في باب غزا مع ما ذكرناه، فجوازها في خطايا أولى، لأنها بمنزلة ما أصله الياء، ألا ترى أن الهمزة لا تستعمل هنا في قول الجمهور والأمر الكثيرِ الشائع.

ومما يبين ذلك أن الألف قد أُبدِلَتْ من الهمزةِ في العدَّة التي يجوز معها تحقيق الهمزة. وذلك إذا كانت رِدْفاً في نحو:

ولـــــم أُوْرَا بـــــهـــــا[2]

---

(١) قرقرىٰ: موضع (لسان العرب ٥/ ٩٠ مادة: قرر).
جَحْجَبىٰ: حيّ من الأنصار. (لسان العرب ١/ ٢٥٣ مادة: جحجب).

(٢) تمام الرجز:
عـجـبـتُ مـن لـيـلاكَ وانـتـيـابـهـا مـن حـيـث زارتـنـي ولـم أُورا بـهـا =

ونحو:

... عـــــلـــــى رَالِ[1]

فلو لم تُنَزَّلْ منزلةَ الألفِ التي لا تُناسِبُ الهمزةَ، لم يَجُزْ وقوعها في هذا الموضع، فإذا جاز ذلك فيها، مع أن الهمزة قد يجوز أن تخفف في نحو: أَوْرَا، إذا لم يكن ردفاً، فَأَنْ تجوزُ الإمالةُ في خطايا أولى.

واختلفوا في قوله: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[2] [البقرة: ٦١] و﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] و﴿النُّبُوَّة﴾ [آل عمران: ٧٩] و﴿ٱلْأَنْبِيَآءَ﴾ [آل عمران: ١١٢] و﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ [آل عمران: ٦٨] في الهمز، وتركه.

فكان نافعٌ يهمزُ ذلكَ كُلَّهُ في كلِّ القرآنِ إلا في موضعين في سورة الأحزاب: قولُه: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الآية: ٥٠] بلا مدّ ولا همز. وقوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [الآية: ٥٣] وإنما ترك همزَ هذين لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد، هذا قول المسيبي وقالونَ، وقال ورشٌ عن نافع: إنه كان يهمزُها جميعاً، إلا أنه كان يَروِي عن نافع: إنه كان يترك الهمزة الثانية في المتفقَتينِ والمختلفتين، وتَخْلفُ الأولى الثانية، فيقول فيه ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾، مثلُ: النَّبيعِنَ رَاد وبيوت النبيءِ يلا، وكان الباقون لا يَهمزون من ذلك شيئاً.

قال أبو زيد: نَبَأْتُ مِنْ أَرْضٍ إلى أُخْرَى، فأنا أَنْبَأُ نَبْأً ونُبوءاً: إذا خَرَجْتَ منها إلى أخرى، وليس اشتقاقُ النبيء من هذا وإن كان من لفظهِ، ولكن من النبأ الذي هو الخبرُ، كأنه المُخْبِرُ عن الله سبحانه. فإن قلت: لِمَ لا يكون من النباوة، ومما أنشده أبو عثمان قال: أنشدني كيسانُ:

مَحْضَ الضَّرِيبَةِ في البيتِ الذي وُضِعَتْ فيهِ النَّبَاوَةُ حُلْواً غَيْرَ مَمْذُوقِ

أو يُجَوِّزُ فيه الأمرين، فتقول: إنه يجوز أن يكون من النباوة ومن النبأ،

= الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ١٦٣، والكتاب ٣/ ٥٤٤، ولسان العرب ١/ ١٩٤ (ورأ)، وهمع الهوامع ١/ ٢٥٢.

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) قرأ نافع ﴿الأنبناء﴾ و﴿النبيء﴾ و﴿النبيئين﴾ و﴿النبوءة﴾ بالهمز إلا في موضعين في الأحزاب. قوله تعالى: ﴿إن وهبَت نفسَها للنبيّ إن أراد النبيّ﴾، و﴿لا تدخلوا بيوت النبيّ إلا أن﴾ وهمزها روش. وقرأ قالون والباقون بغير همز، ولا خلاف في همز ﴿الأنبياء﴾ في الوصل أعني الهمزة التي بعد الألف في الوصل، وأما في الوقف فحمزة وهشام يتركان الهمزة. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦).

كما أَجَزْتَ في عِضَةٍ أن تكون من الواو، لقوله:

وَعِـضَـواتٌ تَـقْـطَـعُ الـلـهـازِمـا[١]

ومن الهاءِ لقوله:

. . . لـهـا بَـعِـضـاهِ الأرْضِ تَـهْـزِيـزُ[٢]

فالقول: إن ذلك ليس كالعضة، لأن سيبويه زعم: أنهم يقولون في تحقير النُّبُوَّةِ: كان مُسَيلمَةُ[٣] نبوَّتُهُ[٤] نُبَيِّئَةُ سَوْءٍ، وَكُلُّهُم يقولُ: تَنَبَّأَ مسيلمةُ، فلو كان يحتمل الأمرين جميعاً ما أجمعوا على تنبّأ، ولا على النَّبَيِّئَةِ، بل جاء فيه الأمران: الهمزُ وحرفُ اللين، فأَن اتفقوا على تنبّأ والنُّبَيِّئَةِ دَلالَةٌ على أن اللام همزةٌ.

ومما يقوّي أنه من النبأ الذي هو الخبرُ أن النباوة الرفعةُ، فكأنه قال: في البيت الذي وضعت فيه الرِّفْعَةُ. وليس كلُّ رفعةٍ نبوءَةً، وقد تكون في البيت رفعةٌ ليست بنبوءةٍ. والمُخْبِرُ عن الله بِوَحْيِ إليه المُبَلِّغُ عنه نبيءٌ ورسولٌ، فهذا الاسم أخصّ به

---

(١) تمام الرجز:

هـذا طـريـقٌ يـأزمُ الـمـآزمـا وعـضـواتٌ تـقـطـعُ الـلـهـازمـا

الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٨٩، وجواهر الأدب ص٩٦، وخزانة الأدب ٦/ ٤٤٢، والخصائص ١/ ١٧٢، وشرح المفصل ٥/ ٣٨، والكتاب ٣/ ٣٦٠، ولسان العرب ١٢/ ١٧ (أزم)، ١٣/ ٥١٦ (عضه)، ومجالس ثعلب ١/ ٤٤، والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٥، والمنصف ١/ ٥٩، ٣/ ٣٨، ١٢٧، والمخصص ١٤/ ٧، وتاج العروس (أزم، عضه).

المآزم: جمع المأزم: المضيق مثل المأزل. وقيل: كل طريق ضيق بين جبلين.

اللهازم: (ج) اللهزمة: عظم ناتئ في اللّحي تحت الحنك، أو الأذن، وهما لهزمتان.

(٢) تمام البيت:

قـد حـال بـيـن دريـسـيـه مُـؤوِّبـةٌ نـسـعٌ لـهـا بـعـضـاهِ الأرض تـهـزيـزُ

البيت من البسيط، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٢٦٤، ولسان العرب ١/ ٢٢١ (أوب)، ٥/ ٤٢٣ (هزز)، ٦/ ٧٩ (درس)، ٨/ ٣٣٦ (مسع) [وفيه أن ابن بري قال: إن البيت لأبي ذؤيب الهذلي لا للمتنخل وكذلك جاء في التاج ٢٢/ ١٩٩ (مسع)]، ٣٥٣ (نسع) ١٤/ ٥٢ (أوا)، وتاج العروس ٢/ ٣٧ (أوب)، ١٥/ ٣٨٥ (هزز)، ١٦/ ٦٧ (درس)، ٢٢/ ١٩٩ (مسع)، وللهذلي في المخصص ٩/ ٨٥، ١٧/ ٣، والمذكر والمؤنث للأنباري ص٤٠٤، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢/ ١٠٥، ٧/ ٣٢٧، وجمهرة اللغة ص٨٤٣، وتاج العروس ٩/ ٤٠٥ (خنذ).

مؤوبة: ريح تأتي عند الليل، وقد اهتز، ويستعار فيقال: هززت فلاناً لخير فاهتز، وهززت الشيء هزّاً فاهتز أي حركته فتحرك.

(٣) هو مسيلمة الكذاب (توفي ١٢هـ = ٦٣٣م) انظر ترجمته في الأعلام ٧/ ٢٢٦.

(٤) تقول العرب في التصغير: كانت نُبيّئةُ مسيلمة نُبيّئةَ سَوءٍ. قال ابن بري: الذي ذكره سيبويه: كانت نبوةُ مسيلمة نبيّئة سوء، فذكر الأول غير مصغر ولا مهموز ليبين أنهم قد همزوه في التصغير. وإن لم يكن مهموزاً في التكبير. (لسان العرب ١/ ١٦٣ مادة: نبأ).

وأشدُّ مطابقةً للمعنى المقصودِ إذا أُخِذَ من النَّبأ. فإن قلت: فَلِمَ لا تستدلُّ بقولهم: أنبياءُ، على جواز الأمرين في اللام من النبي، لأنهم قالوا: أنبياءُ ونُبَاءُ، قال[1]:

يـا خـاتِـمَ الـنُّـبَـاء إنَّـكَ مُـرْسَـلٌ بالحقِّ .....

قيل: ما ذكرتَهُ لا يدلُّ على تجويز الأمرين فيه، لأن أنبياء إنما جاء لأن البدَل لما لزم في نبيٍّ صار في لزوم البدل له، كقولهم: عيدٌ وأعيادٌ، فكما أن أعياداً لا تدل على أن عيداً من الياء، لكونه من عودِ الشيء، كذلك لا يَدُل أنبياء على أنه من النباوة، ولكن لمّا لزم البدَلُ جُعِلَ بمنزلة تَقِيٍّ وأتقياءَ، وصفيٍّ وأصفياءَ ونحوِ ذلك، فلما لزمَ صار كالبريّة والخابية، ونحوِ ذلك مما لزم الهمزَ فيه حرفُ اللينِ بدلاف من الهمزة. فما دَل على أنه من الهمز قائمٌ لم يَعْتَرِضْ فيه شيءٌ، فصار قول من حقّق الهمزة في النبيِّ، كَرَدِّ الشيء إلى الأصل المرفوض استعماله نَحْو: وَذَرَ، وَوَدَعَ، فمن ثمَّ كان الأكثرُ فيه التخفيفَ. فإن قلتَ فقد قال سيبويه: بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: نَبيئَاً وبَرِيْئَةً. قال: وذلك رديءٌ، وإنما استردأه لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجه البدَلِ من الهمز، وذلك الأصلُ كالمرفوض، فَرَدُؤَ عنده ذلك لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهُم، لا لأن النبيء الهمزُ فيه غيرُ الأصلِ، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عِضَةٌ وسَنَةٌ.

ومن زعم أن البريَّةَ من البَرَا الذي هو التراب كان غالطاً، ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يُحقِّق همزَهُ من حقق من أهل الحجاز، فتحقيقهم لها يدل على أنها من برأ اللَّهُ الخَلْقَ، كما أن تحقيق النبيء يدل على أنه من النبأ، وكما كان اتفاقهم على تنبأ يدل على أن اللام في الأصل همزة.

فالحجةُ لمن همز النبيءَ حيث هَمَزَ أن يقول: هو أصلُ الكلمة، وليس مثلَ عيدٍ، الذي قد أُلْزِمَ البَدَلَ، ألا ترى أن ناساً من أهل الحجاز قد حققوا الهمزة في الكلام، ولم يبدلوها. كما فعل أكثرهم، فإذا كان الهمز أصلَ الكلمة وأتى به قوم في كلامهم على أصله لم يكن كماضي يَدَعُ، ونحوِه مما رُفض استعماله واطُّرِحَ.

فأما ما روي في الحديث: «من أن بعضهم. قال: يا نبيء الله! فقال: لست بنبيءِ اللَّهِ، ولكني نبيُّ اللَّهِ»[2] فأظنُّ أن من أهل النقل من ضَعَّفَ إسنادَ الحديثِ.

---

(١) تمام البيت:

يـا خـاتـم الـنُّـبـآءِ إنـكَ مُـرسـلٌ بـالـحـق كـلُّ هُـدى الـسـبـيـل هُـداكـا

البيت من الكامل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص٩٥، والكتاب ٣/ ٤٦٠، ولسان العرب ١/ ١٦٢ (نبأ)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٠٢٨، والمقتضب ١/ ١٦٢، ٢/ ٢١٠.

(٢) أخرجه الحاكم في (المستدرك ٢/ ٢٣١)، والسيوطي في (الدر المنثور ١/ ٧٣)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٣٢١٤٨)، والقرطبي في (التفسير ١/ ٤٣١).

ومما يقوي تضعِيفَه أنَّ من مدحَ النبيَّ ﷺ فقال:

يـــا خـــاتـــم الـــنـــبـــآءِ[١]

لم يُؤثَر فيه إنكارٌ عليه فيما علمنا، ولو كان في واحدهِ نكيرٌ لكان الجمعُ كالواحد، وأيضاً فلم نعلم أنه عليه السلام أنكر على الناس أن يتكلمُوا بلغاتهم.

وَلِمنْ أبدلَ ولم يُحَقِّقْ أن يقولَ: مجيء الجمع في التنزيل على أنبياءَ يدل على أن الواحد قد أُلْزِمَ فيه البدَلُ، وإذا أُلْزِمَ فيه البَدَلُ ضعف التحقيق. وقال الفَرَّاءُ في قراءة عبد الله (النبيَّة) إلى (الـ ن ب ي ي). قال الفراءُ: لا يخلو من أن يَكونَ النبيَّةُ مصدراً للنبأ، أو يكونَ النبيَّةُ مصدراً نَسَبَهُ إلى النبي عليه السلام.

قال أبو علي: والقول في ذلك أنه لا يخلو من أن يكون من النباوة التي في قول ابن همام، أو يكونَ من النَّبَأ وقلبت الهمزة. أو يكونَ نسباً، فلا يكونُ من النباوة، فيكونُ مثْلَ مطيَّةٍ، لأنَّ فيما حكاهُ سيبويهِ من أنهم كلَّهم يقولون: تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ، دَلالَةً على أنه من الهمزةِ فإذا لم يَجُزْ ذلك ثبت أنه من الهمز وجاز أن يكون ياءً أُلْزِمَتِ البدَلَ من الهمزةِ، وعلى ذلك قالوا: أنبياءُ، وجاز أن يكون من قول من حَقَّقَ، إلا أنه خفف فوافق لفظُ التخفيف عن التحقيق لفظَ من يرى القلبَ. وقد حكى سيبويهِ كما رأيتَ أن بعضهم يحقق النبيءَ، فإذا كان نسباً أمكنَ أن يكونَ إلى قول من حقق، وإلى قول من خَفَّفَ، وأمكن أن يكون إلى قول من أبدَلَ. فلا يجوز أن يكون على قول من حَقَّقَ ثم خَفَّفَ لأنه لو كان كذلك لكان: النبِئِيَّة، لأنه نسبٌ إلى فعيلةٍ، فَرَدَدْتَ الهمزةَ لَمَّا حَذَفْتَ الياءَ التي كنْتَ قَلَبْتَ الهمزةَ في التخفيف من أَجْلِها، فلما لم يَرُدَّ، وقال النَبِيَّةُ، عَلِمْتَ أن النسبَ إليه على قول من قلبَ الهمزة ياءً، وهمُ الذين قالوا: أنبياء، فَحَذَفْتَ الياءَينِ لِيَاءَي النسبِ، فبقيتِ الكلمةُ على فَعِيَّةٍ. هذا على قياس قولهم: عَبْدٌ بَيِّنُ العَبْدِيَّةِ، وقد حكاه الفَرَّاءُ.

وأما تخفيفُ نافع: (النَبيَّ) في الموضعين اللذين خفف فيهما في رواية المسيِّبي وقالونَ، فالقول في ذلك أنه لا يخلو من ن يكون ممن يُحَقِّقُ الهمزتين أو يُخَفِّفُ إحداهُما، فإنْ حَقَّق الهمزتين جاز أن يجعل الثانيةَ بَيْنَ بَيْنَ، لأن الهمزة إذا كانت بَيْنَ بَيْنَ كانت في حكم التحقيق، فتقولُ: (للنَّبيءِ إن)، وإن لم يُحَقِّقْ الهمزتين قَلَبَ الثانيةَ منهما ياءً قَلْباً فقال: (للنبّيءِ يِنْ) كما قلبوا في: (أَيِمَّةٍ)، وكما قلبوا في: جاءِ وشاءِ ويجعلُ المنفصلَ بمنزلة المتصلِ في أَيِمَّةٍ وجاءِ.

ووجهُ رواية قالونَ، والمُسَيِّبيِّ: أنه إذا خَفَّفَ الهمزةَ من (النبيء) لم يجتمعْ

---

(١) مرّ سابقاً.

همزتان، فإن شاء حقق الهمزةَ المكسورة من (إلاَّ) ومن (إنْ) وإن آثر التخفيف جعلهما بين الياء والهمزة.

اختلفوا في ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾[1] [البقرة: ٦٢]، و﴿الصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]. في الهمز وتركه فقرأ نافعٌ: ﴿الصابِئِينَ﴾ و﴿الصابُونَ﴾ في كلِّ القرآن بغير همزٍ، ولا خَلَفٍ للهمز، وهَمَزَ ذلك كُلَّهُ الباقون.

قال أبو علي: قال أبو زيد: صَبَأَ الرجلُ في دينه، يَصْبَأُ صُبُوْءاً: إذا كان صابئاً. وصَبَأَ. وصَبَأَ نابُ الصَبِي يَصْبَأُ صَبْأً: إذا طَلَعَ.

وقال أبو زيدٍ: صَبَأْتَ عليهم، تَصبَأُ، صَبْأً، وصُبُوءاً: إذا طَلَعْتَ عليهم، وطرأتُ على القوم أَطْرَأُ طَرْءاً وَطُرُوْءاً مِثْلهُ. فكأنّ معنى الصابىءِ: التاركُ دينَهُ الذي شُرِعَ له إلى دين غيره، كما أن الصابئَ على القوم تاركٌ لأرضِهِ، ومُنْتَقِلٌ إلى سواها والدِّينُ الذي فارقوه، هو تركهم التوحيد إلى عبادة النجوم أو تعظيمها، ومن ثَمَّ خُوطِبَ المسلمون بقوله: ﴿. . . وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟[2] دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾ [الروم: ٣١، ٣٢] فالدِّينُ الذي فارقه المشركون هو: التوحيد الذي نُصِبَ لهم عليه أَدِلَّتُهُ، لأنَّ المشركين لم يكونوا أهلَ كتابٍ، ولا متمسكين بشريعةٍ، فهم في تركهم ما نُصِبَ لهم الدليل عليه، كالصابئينَ في صُبُوئهم إلى ما صَبَؤُوا إليه. ومثلُ قوله: ﴿فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ﴾ قوله: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] أي: عملهم الذي فُرِضَ عليهم ودعوا إليه، وكذلك قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] أي: دينهم الذي دُعُوا إليه، وشُرِعَ لهم، ألا ترى أنهم لا يَلْبِسُون عليهم التَّدَيُّنَ بالإشراكِ، وإنما سُمِّي شريعةُ الإسلامِ دِينَهُم، وإن لم يجيبوا إليه ولم يأخذوا به، لأنهم قد شرع لهم ذلك ودُعوا إليه، فلهذا الالتباسُ الذي لهم به جاز أن يضاف إليهم، كما أضاف الشاعر الإناء إلى الشارب لشُرْبِهِ منه وإن لم يكن مِلْكاً له في قوله[3]:

إذا قَالَ قَدْنِي قُلْتُ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

وهذا النحو من الإضافة كثيرٌ، فالمعنى: على أن لام الكلمة همزة، فالقراءةُ بالهمزِ هو الوجهُ الذي عليه المعنى.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦.

(٢) انظر قراءة (فارقوا) في التفسير للقرطبي ١٤/ ٣٢.

(٣) مرَّ سابقاً.

فأما من قال: ﴿الصابُونَ﴾ فلم يَهْمِزْ، فلا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أنْ يَجْعَلَهُ من صبا، يصبو، وقولِ الشاعر:

صَبَوْتَ أبا ذِيْبٍ وأنتَ كبيرٌ

أو تجعلَهُ على قلب الهمزة فلا يَسْهلُ أن تَأْخُذَهُ مِنْ صَبَا إلى كذا، لأنه قد يصبو الإنسانُ إلى الدينِ فلا يكونُ منه تَدَيُّنٌ به مع صُبُوِّهِ إليهِ، فإذا بَعُدَ هذا، وكان الصابئونَ منتقلين من دينهم الذي أخذ عليهم إلى سواه، ومتدينينَ به؛ لم يستقم أن يكون إلاّ من صبأ الذي معناه: انتقالٌ من دينهم الذي شُرِعَ لهم إلى آخرَ لم يُشْرَعْ لهم، فيكونُ الصابونَ إذاً: على قلبِ الهمزة، وقَلْبُ الهمز على هذا الحدِّ لا يُجيزُهُ سيبويه إلا في الشعر، ويُجيزُه غيره، فهو على قول من أجاز ذلك، وممن أجازه أبو زيد، وحُكي عن أبي زيد قال: قلت لسيبويه: سَمِعْتُ: قَرَيْتُ، وأخْطَيْتُ قال: فكيف تقول في المضارع؟ قلتُ: أقرأ، قال: فقال: حسبُكَ. أو نحوُ هذا، يريد سيبويه: أنَّ قريْتُ معَ أَقْرَأُ، لا ينبغي، لأن أَقْرَأُ على الهمز وقَرَيْتُ على القلب. فلا يجوز أنْ يُغَيَّر بعضُ الأمثلة دون بعض، فدّل ذلك على أن القائِل لذلك غيرُ فصيح، وأنه مُخَلِّطٌ في لغته.

الإعراب:

مَنْ حقق الهمزةَ فقال: الصابئون، مثلُ: الصابِعُون، ومن خفّفها جعلها في قول سيبويه، والخليلِ: بَيْنَ بَيْنَ، وزعم سيبويهِ أنه قولُ العربِ، والخليلِ. وفي قول أبي الحسن: يَقْلِبها ياءً قلباً، وقد تقدم ذكرُ ذلك في هذا الكتاب. ومن قَلَبَ الهمزة التي هي لامٌ ياءً، فقال: الصابُونَ. نقل الضمة التي كانت تلزمُ أن تكونَ على اللام إلى العين فسكنتِ الياءُ فحذفها لالتقاء الساكنين هي وواو الجمع، وَحَذَفَ كسرةَ عينِ فاعل، فحرّكها بالضمة المنقولة إليها، كما أن من قال: خِفْتُ، وَحُبَّ بها، وحُسْنَ ذا أَدَبَاً، فنقل الحركةَ من العينِ إلى الفاء حَذَفَ الحركة التي كانت للفاء في الأصل، وحرّكها بالحركة المنقولة كما حَرَّكَ العينَ من فاعلٍ بالحركة المنقولة، وقياسُ نقل الحركةِ التي هي ضمةٌ إلى العين أن تُحْذَفَ كسرةُ عينِ فاعلٍ، وتُنْقَلَ إليها الكسرة التي كانت تكون للاَّم، ألا ترى أن الضمة منقولة إليها بلا إشكال، وإن شئتَ قلتَ لا أنقل حركة اللام التي هي الكسرةُ كما نَقَلْتُ حركَتَها التي هي الضمة، لأني لو لم أنقل الحركةَ التي هي الضمة، وقرزْتُ الكسرةَ، لم يصحَّ واو الجميع، فليسَ الكسرةُ مع الياءِ كالكسرةِ مع الواو، فإذا كان كذلك أَبْقَيْتُ الحركةَ التي كانتَ تستحقُّها اللامُ فلم أنْقُلْهَا، كما أبقيتُ حركةَ المُدغَم، ولم أنْقُلْهَا في قول من قال: ﴿يَهِدِّي﴾ فَحَرَّكَ الهاء بالكسرِ لالتقاءِ الساكنين، ولم ينقلها كما نقل من قال: ﴿يَهَدِّي﴾ [يونس: ٣٥].

ومِثْلُ ذلك في أَنكَ تَنْقُلُ الحركةَ مرةً ولا تَنْقُلُ أخرى قَوْلُه:

وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً[1]
وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً!

وحَسْنَ ذا أَدَبَاً، وَحُسْنَ ذا أدباً، ونحوُ ذلك.

فإن قلتَ: فَلِمَ لا تَنْقُلُ الحركةَ التي تستحقُّها اللام إذا انقلبتْ ألِفاً نحوُ: المصطفى والمُعَلَّى إلى ما قَبْلها، كما نُقِلت حركة الياء في نحو قولك: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١] فجاء: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وَهُمُ المُصْطَفَوْنَ، مَفتوحاً ما قبلَ الواو منه، وهلاَّ نُقِلَتِ الحركةُ كما نقلت في نحوِ: ﴿هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١]؛ فالقول في ذلك أنّ المحذوفَ لالتقاء الساكنينِ في حكم الثابتِ في اللفظ، كما كان المُحَرَّكُ لالتقائهما في حكم السكون، يدلك على ذلك نحوُ: رَمَتِ المرأةُ، وازْدُدِ ابنَكَ، فإذا كان كذلك، كان الألفُ في الأعلَوْنَ، في حكم الثباتِ، وإذا كان في حُكْمِهِ لم يصحَّ تقديرُ نقل الحركةِ منها، لأنَّ ثباتَ الألف ألفاً في تقدير الحركةِ فيها. وإذا كان في تقديرها، لم يَجُزْ نقلُها، لأنه يَلْزَمُ منه تقديرُ ثباتِ حركةٍ واحدةٍ في موضعين، وليس كذلك الياء لأنها قد تنفصل عن الحركة، وتُحَرَّكُ بالضمة والكسرة في نحوِ[2]:

ألَمْ يَأْتِيكَ والأنْبَاءُ...
و: غَيْرَ ماضِ[3]

فإن قال: فهلاّ إذ كان الأمرُ على ما وصفْتَ لم يَجُزْ أن يُجْمَعَ ما كانَ آخِرُه ألِفَ التأنيثِ، نحوُ: حُبْلَى، إذا سَمَّيْتَ به رجلاً أن تقول في جمعه: حُبْلَوْنَ، لأنه يلزمُ من ذلك اجتماع علامةِ التذكيرِ والتأنيث في اسم؛ فيلزمُ أن يمتنعَ كما امتنع أن يُجْمَعَ طلحةُ بالواو والنونِ ـ اسم رجلٍ ـ في قولِ العربِ والنحويين، إذا أثبَتَّ التاء فيه لاجتماع علامةِ تأنيثٍ وتذكيرٍ في اسم واحد.

---

(١) تمام البيت: فقلت:

اقتلوها عنكم بمزاجها وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقتلُ

البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص٢٦٣، وإصلاح المنطق ص٣٥، وخزانة الأدب. ٩/ ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١، والدرر ٥/ ٢٢٩، وشرح شواهد الشافية ص١٤، ولسان العرب ١١/ ٥٥١ (قتل)، ١٥/ ٢٢٧ (كفى)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦، وتاج العروس (قتل)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٠٨، وسر صناعة الإعراب ص١٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٢، وشرح شافية بن الحاجب ١/ ٤٣، ٧٧، وشرح ابن عقيل ص٤٦١، وشرح عمدة الحافظ ص٨٠٦، وشرح المفصل ٧/ ١٢٩، ١٤١، وهمع الهوامع ٢/ ٨٩.

قتل الخمر قتلاً: مزجها فأزال بذلك حدّتها.

(٢) مرّ سابقاً في الجزء الأول.

(٣) مرّ سابقاً في الجزء الأول.

فالقول في ذلك أن الألفَ في حُبْلَى اسم رجلٍ، إذا قُلْتَ: حُبْلَوْنَ، إنما جاز لأنك إذا سميتَ به لا تريدُ به معنى التأنيث، كما أردت به ذلك قبل التسميةِ، فجاز لأنك تَخْلَعُ منها علامةَ التأنيث، فتجعلُ الألفَ لغيره، ألا ترى أن في كلامهم ألفاً ليست للتأنيث، ولا للإلحاق ولا هي منقلبةٌ نحوُ: قَبَعْثَرَى[1]، ونحوُ: ما حكاه سيبويه: من أن بعضهم يقول: بُهْمَاهُ، فإذا قَدَّرْتَ خَلْعَ علامةِ التأنيث منها جاءَ جمعُ الكلمةِ بالواو والنون، كما أنك لما قَلَبْتَها ياءً جاز جَمْعُهَا بالألف والتاء نحوُ: حُبْلَيَاتٍ وَحُبَارَياتٍ، فخَلْعُ علامة التأنيثِ منها في التسمية بما هي فيه كقلبها إلى ما قلبت إليه في حبلياتٍ، وصَحراواتٍ، وخَضْراواتٍ.

اختلفوا في قوله: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[2] [البقرة: ٦٧] في الهمز وتركِهِ؛ والتخفيفِ والتثقيلِ، وكذلك ﴿جُزْءًا﴾[3] و﴿كُفُوًا﴾ [الإخلاص: ٤].

فقرأُ ابْنُ كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائيُّ: ﴿هُزُوًا﴾، و﴿كُفُوًا﴾ بضمِّ الفاءِ والزَّاي والهمز، و﴿جُزْءًا﴾ بإسكان الزاي والهمز.

وروى القَصبيّ عن عبد الوارث عنْ أبي عمرٍو، واليزيديُّ أيضاً عن أبي عمرٍو: أنه خفَّفَ «جُزْءاً» وثَقَّلَ «هُزُوّاً، وكُفُوّاً».

وروى عليُّ بن نصرٍ وعباسُ بْن الفَضْلِ عنه أنه خفَّفَ «جُزْءاً وكُفْئاً».

وروى محبوبٌ عنهُ «كُفْئاً» خفيفاً.

وروى أبو زيدٍ وعبدُ الوارثِ في روايةِ أبي مَعمَرٍ أنهُ خَيَّرَ بين التَّثقيلِ والتَّخفيفِ.

وروى الأصمعيُّ أنَّهُ خفَّفَ «هُزْءاً وجُزْءاً». وقرأَهُنَّ حمزةُ ثلاثَهُنَّ بالهمز أيضاً. غير أنه كان يُسَكِّنُ الزَّايَ من قوله: «هُزْءاً»، والفاءَ من قوله: «كُفْئاً» والزَّايَ من «جُزْءٍ»، وإذا وقف قال: «هُزْوَاً» بلا همز، ويسكِّنُ الزاي والفاءَ، ويُثْبِتُ الواوَ بعدَ الزَّاي وبعدَ الفاءِ، ولا يهمزُ، ووقفَ على قوله: «جُزَّاً» بفتح الزَّاي من غير همز، حكى ذلك أبو هشام عن سُلَيم عن حمزَةَ يرجع في الوقف إلى الكتاب.

واخْتُلِفَ عن عاصمٍ، فروَى يحيى عن أبي بكرٍ عنه: «جُزُؤاً وهُزُؤاً وكُفُؤاً»

---

(١) القَبَعْثَرَى: الجمل العظيم، والأنثى قبعثراة، والقبعثرى: الفصيل المهزول. قال بعض النحويين: ألف قبعثرى قسم ثالث من الألفات الزوائد في آخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق.
والقَبَعْثَرى: العظيم الشديد، قال المبرد: والألف ليست للتأنيث وإنما زيدت لتُلحق بنات الخمسة ببنات الستة، لأنك تقول: قبعثراةٌ، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر، فهذا وما أشبهه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، والجمع قباعث. (لسان العرب ٥/ ٧٠ مادة: قبعثر).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦ و١٧١.

(٣) من سورة الزخرف، الآية: ١٥.

مثقَّلاتٍ مهموزاتٍ. وروى حفصٌ: أنه لم يهمز «هُزُواً ولا كُفُوَاً» ويثقِّلُهما، وأثبت الواوَ وهَمَز «جُزْءَاً» وخفَّفها.

حدثنا أبو بكر بن مجاهد قال: حدثني وُهَيْبُ بنُ عبد الله، عن الحسنِ بنِ المبارك، عن عمرو بنِ الصَّباحِ، عن حفصٍ، عن عاصم: «هُزُوَاً وكُفُواً» يُثَقِّلُ ولا يهمزُ. ويقرأ «جُزْءاً» مقطوعاً بلا واوٍ، يهمزُ ويخفِّفُ. وكذلكَ قال هبيْرةُ عن حفصٍ عن عاصم «جُزْءَاً» خفيفٌ مهموزٌ. وحدَّثني وُهَيبُ بنُ عبدِ اللَّهِ المَروذِيُّ قال: حدَّثنا الحسنُ بنُ المباركِ قال: قال أبو حَفْصٍ: وحدَّثني سهلٌ أبو عمروٍ عن أبي عُمَر عن عاصم أنه كان يقرأ: «هُزُوَاً وكُفُوَاً» يثقِّل، فربما هَمَز، وربَّما لم يهمزْ. قال: وكان أثرُ قراءتِهِ تركَ الهمز.

حدّثني محمدُ بنُ سعد العوفيّ عن أبيه، عن حفصٍ عن عاصم أنه لا يَنْقُصُ، نحوَ «هُزُوَاً وكُفُوَاً» ويقول: أكرَهُ أن تذهبَ عني عشْرُ حسناتٍ بحَرْفٍ أَدَعُهُ إذا هَمْزَتُهُ. وذكر عاصمٌ أن أبا عبدِ الرحمنِ السُلَميَّ كانَ يَقولُ ذلك، وروى حسينٌ الجُعْفيُّ عن أبي بكرٍ عن عاصم «هُزُواً وكُفُواً» بواو ولم يذكُرِ الهمزَ.

وروى المفَضَّلُ عن عاصم «هُزْءاً» مهموزاً ساكنَة الزاي في كل القرآن.

واختلفوا عن نافعٍ في ذلك، فروى ابنُ جمَّازٍ وورشٌ وخَلَفُ بنُ هشام عن المُسَيَّبِي وأحمدُ بنُ صالحٍ المَصْرِي[1] عن قالون: أنهُ ثَقَّلَ «هُزُوَاً وَكُفُوَاً» وهمزَهُمَا وخفف جُزْءاً وهمزها وكذلك قال يعقوبُ بنُ حفصٍ عنه.

وقال إسماعيلُ بنُ جعفر عنْ نافعٍ وأبو بكر بنُ أبي أُويسٍ عن نافعٍ «هُزْءاً وجُزْءاً وكُفْئاً» مخففاتٍ مهموزاتٍ.

وأخبرني محمدُ بنُ الفَرَج، عن محمدِ بنِ إسحقَ، عن أبيهِ، عن نافعٍ، وحدثنا القاضي[2] عن قالونَ، عن نافعٍ: أنه ثقَّلَ (هُزُوَاً) وهمَزَها، وخفَّفَ (جُزْءَاً وكُفُوَاً) وهمزهما.

---

(١) هو أحمد بن صالح المصري (١٧٠ ـ ٢٤٨هـ = ٧٨٦ ـ ٨٦٣م) أبو جعفر، مقرئ عالم بالحديث وعلله حافظ ثقة لم يكن في أيامه بمصر مثله، كان أبوه من أجناد طبرستان، وولد له أحمد بمصر، زار بغداد واجتمع بالإمام أحمد بن حنبل، وأخذ كلاهما عن الآخر، وحدّث بدمشق وبأنطاكية ولم يصنف كتاباً، لكنه يتردد ذكره عند أهل الحديث. توفي بمصر.
الأعلام ١/ ١٣٧، وتاريخ بغداد ٤/ ١٩٥، وغاية النهاية ١/ ٦٢، وطبقات الذهبي ١/ ١٥٢ ـ ١٥٦.

(٢) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجهضمي الأزدي (٢٠٠ ـ ٢٨٢هـ = ٨١٥ ـ ٨٩٦م) فقيه على مذهب مالك، جليل التصانيف من بيت علم وفضل، ولد في البصرة واستوطن بغداد، وكان من نظراء المبرد. وولي قضاء بغداد والمدائن والنهروانات، ثم ولي قضاء القضاة إلى أن توفي فجأة، ببغداد، وكان موته هو الباعث للمبرد على تأليف كتابه «التعازي والمراثي». من تآليفه «الموطأ، أحكام القرآن، المبسوط، الرد على أبي حنيفة، والرد على الشافعي، الأموال والمفازي، وشاهد الموطأ، والأصول، والسنن، والإحتجاج بالقرآن، وفضل الصلاة على النبي ﷺ». الأعلام ١/ ٣١٠، الديباج المذهب ٩٢، وقضاة الأندلس ٣٣، وتاريخ بغداد ٦/ ٢٨٤.

وقال الحُلوانيُّ عن قالونَ: أنَّهُ ثقَّل (كُفُوّاً) أيضاً.

حدثني أبو سعيدٍ البَصْريُّ الحارثيُّ عن الأصمعيِّ عن نافعٍ أنه قرأ: «هُزُوَّاً» مُثَقَّلَةً مهموزةً.

وروى أبو قُرَّةَ عن نافع: ﴿هُزْءاً﴾ خفيفةً مهموزةً. ولم يذكر غير هذا الحرف.

قال أبو زيد: هَزِئتُ هُزْءاً ومَهْزَأَةً. وقال أبو علي: قوله تعالى: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ فلا يخلو من أحدِ أمرين: أحَدُهُما: أن يكونَ المضافُ محذوفاً، لأن (الهُزْءَ) حَدَثٌ، والمفعول الثاني في هذا الفعل يكونُ الأولَ، قال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١] أو يكون: جعلَ الهُزْءَ المهزوءَ به مثلَ: الخلْقِ، والصيْدِ في قولِهِ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦] ونحوه.

فأما قولُهُ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا﴾ [المائدة: ٥٧]. فلا تحتاج فيه إلى تقدير محذوفٍ مضافٍ كما احتجْتَ في الآيةِ الأخرى، لأن الدِّينَ ليس بعين.

وقولُ موسى عليه السلام: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] في جواب: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ يدلُّ على أن الهازئَ جاهل.

قال أبو الحسن: زعم عيسى أنَّ كلَّ اسمٍ على ثلاثةِ أحرفٍ أولُه مضمومٌ؛ فمن العرب من يُثقِّلُهُ ومنهم من يخفِّفُهُ، نحوُ: العُسْرِ واليُسْرِ والحُكْم والرُّحْم؛ فممّا يقوي هذه الحكاية أن ما كان على فُعُل من الجموع، مثل: كتاب، وكُتُب، ورسولٍ ورُسُل، قد استمرَّ فيه الوجهان؛ فقالوا: رُسُلٌ، ورُسْلٌ، حتى جاء ذلك في العَيْن إذا كانت واواً نحو:

.... سُوكَ الإِسْحِلِ[1]

ونحو قولِهِ:

وفي الأكفِّ اللامعاتِ سُوُرْ[2]

---

(١) قطعة من البيت القائل:

أغرُّ الثنايا أصمُّ اللثاث يُحسِّنُها سُوكُ الإسحِلِ

البيت من المتقارب، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص٤٨، ولسان العرب ١٠/ ٤٤٦ (سوك)، وتاج العروس (سوك)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٧٩، وشرح المفصل ١٠/ ٨٤، ولسان العرب ١١/ ٥٧٣ (قول)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٠، والمقتضب ١/ ١١٣، والممتع في التصريف ٢/ ٤٦٧، والمنصف ١/ ٣٣٨، وتاج العروس (قول).

الإسْحِلُ: شجرٌ يُستاك به.

(٢) عجز بيت. صدره:

عن مُبرقاتٍ بالبُرينَ وتبدو

البيت من الكامل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص١٢٧، والدرر ٦/ ٢٧٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٥، =

وحكى أبو زيدٍ: قومٌ قُوُلٌ. فأما فُعْلٌ في جمع أفعَل نحو: أحْمر وحُمْر: فكأنهم ألزموه الإسكان للفصل بين الجَمْعَيْن. وقد جاء فيه التحريكُ في الشعر، وإذا كان الأمر على هذا يجب أن يكون ذلك مستمراً في نحو: الجُزْءِ، والكُفْءِ، والهُزْءِ. إلا أنَّ من ثَقَّلَ فقال: رأيتُ جُزُوَّاً، وكُفُوَّاً؛ فجاءَ به مثقَّلَ العيْنِ محقَّقَ الهمزة؛ فله أن يخفِّفَ الهمزةَ؛ فإذا خَفَّفها وقد ضمَّ العينَ لزم أن يَقْلِبَها واواً فيقول: رأيتُ جُزُوَاً، و﴿لم يكنْ لهُ كُفُوَاً أَحَدٌ﴾[1] [الإخلاص: ٤]. فإن خفَّفَ كما يخفف الرُحْمَ فأسكن العين، قال: ﴿هُزْواً وجُزْواً﴾ فأبقى الواو التي انقلبت عن الهمزة لانضمام ما قبلها، وإن لم تكن ضمةُ العين في اللفظ لأنها مرادَةٌ في المعنى، كما قالوا: لقَضْوَ الرجلُ؛ فأبقَوْا الواوَ ولم يردّوا اللام التي هي ياءٌ من قضيتَ، لأن الضمةَ وإن كانت محذوفةً من اللفظ مرادَةٌ في المعنى.

وكذلك قالوا: رَضْيَ زيدٌ، فيمن قال: عَلْمَ ذاك، فلم يَردُّوا الواوَ التي هي لامٌ لزوال الكسرة، لأنها مقدَّرةٌ مرادةٌ، وإن كانت محذوفةً من اللفظ. ومما يقوي أنَّ هذه الحركة، وإن كانت محذوفةً في اللفظ، مرادَةً في التقدير ـ رفْضُهُم جمْعَ كساءٍ، وغِطاءٍ، ونحوه من المعتل اللام على فُعُل. ألا ترى أنَّهم رفضُوا جمعَه على فُعْل لمّا كان في تقدير فُعُل، واقتصروا على أدنى العدد، نحو: أَغْطِيَةٍ وأَكْسِيَة، وخِباءٍ وأَخْبيةٍ؛ فكذلك تقول: رأيت كُفْوَاً؛ فتثبتُ الواوَ وإن كنْتَ قد حذفْتَ الضمةَ الموجبةَ لاجتلابِها.

فأما من أسْكَنَ فقال: (الجزْءُ والكُفْءُ)، كما تقول: اليُسْرُ؛ فَتكلَّمَ به مُسَكَّن العينِ، وخفَّف الهمزة على هذا؛ فإنَّ تخفيفَ الهمزة في قولِهِ: أن يحذفَها ويلقي حَرَكتها على الساكن الذي قبلَها. فيقول: رأيت جُزَاً، كما يقول: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النمل: ٢٥] فإذا وَقَفَ على هذا في القول الشائع، أبْدَلَ من التنوين الألفَ كما تقولُ: رأيتُ زيداً؛ فإذا وقف في الرفع والجرِّ، حذف الألف كما يحذف من يدٍ، وغدٍ، فيهما. وعلى ما وصفْنا تقول: لبُؤَةٌ؛ فإذا خففتَ الهمزة قلْتَ: لَبُوَةٌ[2]؛ فإن أسكنْتَ العينَ في من قالَ: عَضْدٌ، وسَبْعٌ، قُلْتَ: لبْوَةٌ فلم تَرُدَّ الهمزةَ لتقدير الحركة، وزعموا أنَّ بعضَهم قال: لباةٌ؛ فهذا كأنهُ كان: لَبْأَةٌ، ساكن العين ولم يقدِّرْ فيها الحركةَ التي في لبُؤَةٍ فخفَّفها على قول من قال: «الْمَراةُ والكَمَاةُ» وليس هذا مما يقدَح فيما حكاهُ عيسى. ألا ترى أنَّهُم قدْ قالُوا: رَضُيُوا، فجعلوا السكونَ الذي في تقدير الحركة

= وشرح شواهد الشافية ص١٢١، وشرح المفصل ٥/ ٤٤، ١٠/ ٨٤، والكتاب ٤/ ٣٥٩، ولسان العرب (سوك)، وللعجاج في المقتضب ١/ ١١٣ (وليس في ديوانه)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٢٧، ٣/ ١٤٦، ورصف المباني ص٤٢٩، والمقرب ٢/ ١١٩، والممتع في التصريف ٢/ ٤٦٧، والمنصف ١/ ٣٣٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٦.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٣٨، ٣٩.

(٢) اللَّبْوَةُ واللُّبُوَةُ: أنثى الأسد (ج) لبوات.

بمنزلة السكون الذي لا تقدَّرُ فيه الحركةُ، ولولا ذلك للزم حذفُ الياء التي هي لامٌ كما لزم حذفُها في قولِ من حرَّكَ العينَ ولم يُسكِّن.

فإذا كان الأمرُ في هذه الحروفِ على ما ذكَرنا؛ فقراءةُ منْ قَرَأَ بالضم وتحقيقِ الهمزِ في الجَوَازِ والحُسْنِ، كقِرَاءةِ من قرأ بالإسكان وقلب الهمزة واواً، لأنه تخفيفٌ قياسيٌّ. ويجوز أن يأخذ الآخذُ باللغتَينِ جميعاً كما روى أبو زيدٍ عن أبي عمْرٍو، أنه خيَّرَ بين التخفيف والتثقيل. فأمّا قراءةُ حَمزةَ للحروفِ الثلاثةِ بالإسكان والهمزِ فعلى قولِ من قال: اليُسْرُ والرُّحْمُ.

فأما اختيارُهُ في الوقفِ: ﴿هُزْوَاً﴾ بإسكان الزاي، وإثبات الواو بعدها، وبعد الفاء من ﴿كُفْوٍ﴾ ورفصُهُ الهمزَ في الوقف؛ فإنه ترك الهمزَ في الوقف هنا كما تركَهُ في غير هذا الموضعِ ووجهُ تركِهِ الهمزَ في الوقف أن الهمزةَ حرفٌ قد غُيِّر في الوقف كثيراً. ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون ساكنةً أو متحركةً، فإذا كانت ساكنة، لزمَها بدلُ الألفِ إذا انفتح ما قَبْلَها. وبدلُ الياء إذا انكسَرَ ما قبلَها، وبدلُ الواو إذا انضمَّ ما قبلها في لغة أهلِ الحجاز، وذلك قولُكَ: لم أقرأ، تبدلُها ألفاً، ولم أَهْنِي تبدلُها ياءً، وهذه أكْمُو، تبدلُها واواً.

فإذا كانت متحركة لزمها القلبُ في نحوِ: هذا الكَلَوْ، وبالكَلَيْ، ورأيت الكَلاَ. فلما رأى هذه التغييرات تَعْتَقِبُ عليها في الوقفِ، غيَّرهَا فيه. ألا ترى أن الهمزةَ الموقوفَ عليها لا تخلو من أن تكونَ في الوصل ساكنةً أو متحركةً، وقد تعاوَرَها ما ذكرْنا من التغيير في حالِ حَرَكَتِهَا وسُكُونِهَا، ألزَمَهَا التغييرَ في الوقف ولم يحَقِّقْها فيه، لأن الوقفَ موضعٌ يُغَيَّر فيه الحروفُ التي لم تتغيَّر تَغَيُّرَ الهمزة فألزمها في الوقفِ التغييرَ، ولم يستعمل فيه التحقيقَ، لِما رأى من حال الهمز في الوقف.

فإن قلتَ: فإنه قد غيَّر ذلك في الوقفِ وإنْ لم يَكنِ الهمزُ آخرَ الحرف الموقوف عليه: نحوُ: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [النحل: ٣٤].

قيل: إن الوقفَ قد يُغيِّرُ فيه الحرفُ الذي قبلَ الحرف الموقوفِ عليه نحو: النَقْر والرَّحِلْ، فصار لذلك بمنزلة الموقوف عليه في التغيير.

فإن قلت: إن الهمزة في ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ليس على حدِّ النَّقْرْ.

قيل: يجوزُ أن تكونَ النونُ لما كانت تسقطُ للجزم والنصبِ عنده لم يعتدَّ بها كما لا يَعتدُّ بأشياءَ كثيرةٍ لا تلزم. ويؤكد ذلك، أن النونَ إعرابٌ وأنها بمنزلةِ الحركةِ من حيثُ كانَ إعراباً مثلَها، فلم يُعْتَدَّ بها كما لا يُعتَدُّ بالحركة. فاختيارُه في الدَّرْجِ التحقيقَ، وفي الوقفِ التخفيفَ، مذهبٌ حسنٌ متجهٌ في القياس. فأمّا وقفُهُ على قولِهِ: ﴿جُزَاً﴾ بفتح الزاي من غيرِ هَمْزٍ؛ فعلى قياس قولِهِ: كُفْواً وهُزْواً.

ألا ترى أن (الجُزْءَ)، مَنْ أسكَنَ العين منه فقياسُهُ في الوقف في النصب (جُزاً) إذا وقف على قوله) ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥] فإن وقف في الجرِّ والرَّفع، أسكن الزّايَ في اللغةِ الشائعةِ فقال: هذا جُزْ، ومررتُ بجُزْ، وإن كان ممّن يقول: هذا فَرَجّ، فثقّل؛ لزمه أن يثقّلَ الحرفَ الذي ألقى عليه حركة الهمزة. فإذا عضَدَ هذا القياسَ أن يكون الكتابُ عليه، جَمَع إليه موافقَةَ الكتاب، وإنما جاءَ الكتابُ فيما نرى على هذا القياسِ. وكذلك قراءةُ عاصم، وما روي عنه في ذلك، ليس يَخرُجُ مِنْ حُكم التحقيق والتخفيف، والتخيير فيهما. وكذلك قول نافع ليس يخرجُ عما ذكرنا من حكم التحقيق والتخفيف.

اختلفوا في التاء والياء في قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[١] [البقرة: ٧٤]. فقرأ ابنُ كثيرٍ كلَّ ما في القرآن من قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء، إلا ثلاثةَ أحرفٍ: قوله: **﴿لَمَا يهبطُ من خَشيةِ اللَّهِ وما اللَّهُ بغافلٍ عمَّا يَعْمَلُون﴾** [البقرة: ٧٤] بالياء وقوله: **﴿يُرَدُّونَ إلى أشدِّ العذاب، وما اللَّهُ بغافلٍ عمَّا يعملون﴾**[٢] [البقرة: ٨٥] بالياء. وقولُهُ: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[٣] [البقرة: ١٤٤]، بالياء. وقرأ ما كانَ من قولِهِ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[٤] بالياءِ [الأنعام: ١٣٢، والنمل: ٩٣][٥].

وقرأ نافعٌ من هذه الثلاثة الأحرف حرفين بالياء: قولُهُ: **﴿إلى أَشَدِّ العذاب وما اللَّهُ بغافلٍ عمَّا يعلمون﴾** بالياء، وكذلك: **﴿لَيَعْلَمُون أَنَّهُ الحقُّ منْ ربِّهم وما اللَّهُ بغَافِلٍ عمَّا يَعْمَلُون﴾** بالياءِ، وسائرُ القرآن بالتاءِ.

وكذلكَ قرأَ ما كان من قولِهِ: **﴿وما ربُّكَ بغافلٍ عمَّا تعْمَلَون﴾**. بالتاءِ، وهما حرفان في آخرِ سورَةِ هودٍ، [الآية: ١٢٣][٦]، وآخِرِ سورة النَّمل [الآية: ٩٣] فهما عنده بالتاء.

وقرأ في سورة الأَنْعَامِ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء [الآية: ١٣٢].

وقرأ ابنُ عامرٍ كلَّ ما جاء في القرآنِ من قولِهِ: **﴿وما الله بغافلٍ عما تَعْمَلُون﴾** بالتاء. وقرأَ في سورة الأنعام وآخِرِ سورةِ هودٍ **﴿وما ربُّكَ بغافلٍ عمَّا تَعْمَلُون﴾** بالتاء،

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦.
(٢) انظر المرجع السابق ص٦٧.
(٣) انظر المرجع السابق ص٦٩.
(٤) انظر المرجع السابق ص٩١.
(٥) انظر المرجع السابق ص١٣٣.
(٦) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٠٤.

وقَرَأَ في آخرِ سورةِ النَّمل، ﴿وما ربُّكَ بغافِلٍ عمَّا يعْمَلُون﴾ بالياءِ فهذه حروفٌ كذلك في كتابي عن أحمدَ بنِ يوسُفَ عنِ ابنِ ذكوان. ورأيتُ في كتاب موسى بن موسى الخُتُّلِي عن ابنِ ذكوانَ: بالتاء. وفي آخر النمل: بالتاءِ أيضاً.

وقال الحلوانيُّ عن هشام بن عمارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ ذلك كلُّه بالتاءِ ﴿وما ربُّك بغافلٍ﴾، ﴿وما الله بغافلٍ﴾.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وما اللَّهُ بغافلٍ عما يعملون﴾ بالياء في موضعين، قولُهُ: ﴿يُرَدُّونَ إلى أشدِّ العذاب، وما الله بغافلٍ عما يعملون﴾ بالياء. وقوله: ﴿لَيعلَمُونَ أنه الحقُّ من ربِّهم وما الله بغافلٍ عما يَعْمَلون﴾ بالياءِ، وسائرُ القرآنِ بالتاءِ.

وكلُّ ما في القرآنِ من قولِهِ: ﴿وما ربُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُون﴾ فهو بالياء، وهذا قولُ أبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ عن عاصم. وقال حفصٌ عن عاصم في رأسِ الأربعِ والأربعين والمائة: ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤] بالياء، هذه وحْدَها، وسائرُ القرآنِ بالتاء.

وقال حفصٌ: قَرَأَ عاصمٌ في سورة الأنعام: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٣٢] بالياء، وقرأ في آخر هودٍ وآخر النَّملِ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء مثلَ قراءةِ نافعٍ.

وقرأ أبو عمروٍ رأسَ الأربعِ والأربعين والمائة، والتسع والأَرْبَعينَ والمائة: ﴿وما اللَّهُ بغافلٍ عمّا يعملون﴾ بالياء، وسائرُ القرآنِ من قولِهِ: ﴿وما الله بغافلٍ عمَّا تَعملون﴾ بالتاء. وما كان من قوله: ﴿وما ربك بغافلٍ عما يعملون﴾ فهو بالياء.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ كلَّ ما كان من قولِهِ: ﴿وما ربُّك بغافِلٍ عمَّا يعملون﴾ بالياء، ﴿وما الله بغافِلٍ عمَّا تَعْمَلُون﴾ بالتاء.

وكلُّ ما في القرآنِ مِنْ قولِهِ: ﴿وما اللَّهُ بغافِلٍ﴾ فهو سِتَّةُ مواضع. خمسةٌ منها في سورة البقرة[1]، وحرفٌ في آلِ عمران عندَ المائةِ. ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ ثلاثة مواضع: في الأنعام وآخرِ هودٍ وآخرِ النَّمْلِ.

قال أبو عليٍّ: القول في جملة ذلك أنَّ ما كان قبلَه خطابٌ جُعِلَ بالتاءِ، ليكونَ الخطابُ معطوفاً على خطابٍ مثلِهِ ـ كقولِهِ: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤] ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، فالتاء هنا حسنٌ، لأنَّ المتقدِّم خطابٌ. ولوْ كانَ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ على لفظ الغيبة. أي: وما اللَّهُ بغافلٍ عما يفعَلُ هؤلاء الذين اقْتَصَصْنَا عليكم قَصَصَهُمْ أيها المسلمون؛ لكان حسناً.

---

(١) الآيات [٧٤ ـ ٨٥ ـ ١٤٠ ـ ١٤٤ ـ ١٤٩].

وإنْ كانَ الذي قبلَهُ غَيبةٌ، حَسُنَ أن يُجْعَلَ على لفظِ الغيْبَةِ، لِيُعطَفَ ما للغيبةِ على مثلِهِ، كما عطفْتَ ما للخطابِ على مثلِهِ.

ويجوز فيما كان قبلَه لفظُ غيبةِ الخِطابُ. ووجهُ ذلك أنْ تجمَعَ بين الغَيبةِ والخطاب؛ فتُغَلِّبَ الخطابَ على الغيبةِ، لأنَّ الغيبةَ يَغْلِبُ عليها الخطاب فيصيرُ كتغليبِ المُذَكَّرِ على المؤنَّثِ، ألا ترى أنَّهم قد بدَؤُوا بالخطاب على الغيْبَةِ في باب الضميرِ، وهو موضِعٌ يُرَدُّ فيه كثيرٌ من الأشياءِ إلى أصولها؟ نحوَ: لَكَ، ونحوَ قَولِهِ:

فــلا بِــكَ مــا أسَــالَ ولا أغــامَــا[1]

فلمّا قدَّموا المخاطَبَ على الغائبِ فقالوا: أعطاكَهُ ولم يقولوا: أعطاهُوْكَ. علمتَ أنه أقْدَمُ في الرُّتبةِ. كما أن المذكَّرَ مع المؤنثِ كذلِكَ. فإذا كان الأمر على هذا، أمكنَ في الخطاب في هذا النحوِ أن يُعنى به الغيبُ والمخاطَبُون، فيُغَلَّبَ الخطابُ على الغيبةِ ويكون المعنى: ما الله بغافل عمّا تعملون. أي فيجازي المحسنَ على إحسانِهِ والمسيءَ على إساءَتِه.

ويجوز في الخطاب بعد الغيبة وجهٌ آخرُ، وهو أن يُرَادَ به: قلْ لهُم أيها النبيُّ: ما اللَّهُ بِغَافِلٍ عمّا تعملُون، فعلى هذا النحوِ تُحمَلُ هذه الفصولُ.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾[2] [البقرة: ٨١]، فقرأ نافعٌ وحدَهُ: ﴿خطيئاتُهُ﴾، وقرأ الباقون: ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ واحدةً.

قال أبو علي: قوله: ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون المعنى أحاطت بحسنته خطيئتهُ أي: أُحيطَتْها من حيث كان المحيطُ أكبرَ من المُحَاطِ به فيكونُ بمنزلةِ قولِهِ: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٤]، وقوله: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَآ﴾ [الكهف: ٢٩]، أو يكون المعنى في: ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾: أهلكتْهُ، من قوله: ﴿لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦] وقولِهِ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢] ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ [الكهف: ٤٢] فهذا كُلُّهُ في معنى البوارِ والهلكةِ.

ويكونُ للإحاطة معنًى ثالثٌ وهو: العلم. كقوله: ﴿كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٩١] و﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]. وقال: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [الأنفال: ٤٧] أي: عالمٌ.

---

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦.

وأما الخطيئةُ: فقال أبو زيدٍ: خَطِئْتُ، من الخطيئةِ. أخْطَأُ خِطْئاً والاسمُ الخِطْءُ، وأخطأتُ إخطاءً، والاسمُ الخَطَاءُ[١].

وقال أبو الحسن: الخِطْءُ: الإثمُ، وهو ما أصابه متعمِّداً والخطَأُ: غيرُ التَعَمُّدِ. ويُقال من هذا: أخطأ يُخْطِئُ وقال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] واسم الفاعلِ من هذا مُخْطِئٌ.

فأمّا خَطِئْتُ: فاسم الفاعِلِ فيه: خاطئٌ، وهو المأخوذُ به فاعِلُه، وفي التنزيلِ: ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [الحاقة: ٣٧] وقد قالوا: خَطِئَ في معنى أخطأ، قال:

يا لَهْفَ نَفْسِي إذْ خَطِئْنَ كاهلا[٢]

المعنى: أخْطَأَتْهُم، ويدلُّك على هذا قول الأعشى:

فأَصَبْنَ ذا كَرَمٍ ومن أخْطَأْنَهُ جَزَأَ المَقِيظَةَ خَشيةَ أمْثالَها[٣]

يصف أيضاً خيلاً.

ومما جاء فيه: خطِئَ في معنى أخطأَ قول الشاعر[٤]:

والناسُ يَلْحَوْنَ الأميرَ إذا هُمُ خَطِئُوا الصَّوابَ ولا يُلام المرشِدُ

فأما الخطيئَةُ فتقع على الصغير وعلى الكبيرِ، فمن وقوعِها على الصغيرِ قوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] ومن وقوعِها على الكبير قولُهُ: ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١].

فأمّا قولُهم: خَطِيئةُ يومٍ لاَ أصيدُ فيه[٥]، فالمعنى فيه: قلَّ يومٌ لا أصيد فيه.

---

(١) الخَطَأُ والخَطاءُ: ضد الصواب. وقد أخطأ (لسان العرب ١/ ٦٥ مادة: خطأ).

(٢) الرجز لامرئ القيس في ديوانه ص١٣٤، ولسان العرب ١/ ٦٨ (خطأ)، ١١/ ١٧٤ (حلل)، والأغاني ٩/ ٨٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٣، وشرح شذور الذهب ص٤٩٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٣، ومعجم ما استعجم ص٥٦، وتهذيب اللغة ٣/ ٤٤١، ٧/ ٤٩٧، ٤٩٨، وتاج العروس ١/ ٢١٢ (خطأ، كهل)، وأساس البلاغة (خطأ)، وجمهرة اللغة ص١٢١٠، وديوان الأدب ١/ ١٢١، والمخصص ١٦/ ١٥ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٦٨، وهمع الهوامع ٢/ ٩٦.
كاهل أبو قبيلة من الأسد، وهو كاهل بن أسد بن خُزيمة، وهم قتلة أبي امرئ القيس.

(٣) المَقيظةُ: نبات يبقى أخضر إلى القيظ يكون عُلْفةً للإبل إذا يبس ما سواه.
والمقيظة من النبات: الذي تدوم خضرته إلى آخر القيظ، وإن هاجت الأرض وجف البقل (لسان العرب ٧/ ٤٥٧ مادة: قيظ).

(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٧ (أمر)، وتاج العروس ١٠/ ٨٣ (أمر).

(٥) ويقال: خطيئةُ يوم يمرُّ بي أن لا أرى فيه فلاناً، وخطيئة ليلةٍ تُمرّ بي أن لا أرى فلاناً في النوم. (لسان العرب ١/ ٦٨ خطأ).

وأما قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمعنى أن يكون أخطأْنا في معنى: خَطِئْنا، ونسيْنا في معنى تَركْنا. لأن الخطأَ والنسيانَ موضوعان عن الإنسانِ وغيرُ مُؤاخَذٍ بهما. فيكون ﴿أَخْطَأْنا﴾ بمنزلةِ ﴿خَطِئْنا﴾ كما جاءَ خطِئْنا في معنى أَخْطَأْنا. ويجوز أن تكونَ ﴿أَخْطَأْنا﴾ في قوله: ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ على غير التعمُّدِ. والنِّسيانِ: خلافُ الذِّكْرِ، وليسَ التَّركَ، ولكن تُعُبِّدْنا بأن ندعوَ لذلكَ، كما جاءَ في الدعاءِ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] والله سبحانه لا يحكُمُ إلا بالحقِّ.

وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وما وُعِدُوا به على أَلْسِنَةِ الرُّسُلِ يُؤْتَوْنَهُ. وكذلك قَوْلُ الملائِكَةِ في دُعائِهِم للمسلمين: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧] وكذلك قولُه: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦] يكون على ما يكرُثُهمْ[١] ويَثْقُلُ على طباعِهم، وتكونُ الطاقةُ: الاستطاعةَ.

وقد يكونُ: أخطأنا: أَتَيْنَا بِخطْءٍ. كقولك: أبدعْتُ: أتيت ببدعةٍ. ونحو هذا مما يرادُ به هذا النَّحوُ.

وتقول: خطَّأتُهُ فأخْطَأَ. فيكون هذا كقولهم: فطَّرتُهُ فأفْطَرَ.

فأمّا ما رُوِيَ عن ابن عباسٍ من قوله: خَطَّ اللَّهُ نَوْءَها[٢]. فقال أبو عبد الله اليزيديُّ وغيره. ليس ذلك من الخَطأ، وإنَّما هُوَ خطَّ مثل ردَّ، من الخطيطَةِ قال: وهي أرضٌ لم تُمطَرْ بين أرضينِ ممطورَتَيْن.

السيئةُ في قولِهِ: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١] يجوزُ أن يكونَ. الكفرَ. ويجوز أن يكون: كبيراً يوتِغ[٣] ويهلِكُ، ويجوز أن يكون: مَنْ للجزاءِ الجازِم، ويجوز

---

(١) كَرَثَه الأمرُ يكرِثُه ويكْرُثُه كَرْثاً، وأكرثه: ساءه واشتد عليه، وبلغ منه المشقة ويقال: ما أكْتَرِثُ له أي ما أبالي به، واكترث له: حزن. (اللسان ٢/ ١٨٠ كرث).

(٢) أخطأ نَوْؤه إذا طلب حاجته فلم ينجح ولم يُصِب شيئاً، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أنه سُئل عن رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت: أنتَ طالقٌ ثلاثاً. فقال: خطّأ الله نوأها ألا طلّقت نفسها، يقال لمن طلب حاجة فلم ينجح: أخطأ نوؤك، أراد جعل الله نوأها مخطئاً لا يُصيبها مطره. ويُروىٰ: خطّى الله نوأها، بلا همز، ويكون من خَطَط، وهو مذكور في موضعه ويجوز أن يكون من خطّى الله عنك السوء أي جعله يتخطّاك، يريد يتعداها فلا يُمطرها ويكون من باب المعتل اللام. (لسان العرب ١/ ٦٦ مادة: خطأ).

(٣) الوَتَغُ: الهلاك، وتغ يوتغ وتغاً: فسد وهلك وأثم، وأوتغه هو. والموتغةُ: المهلكة ووَتِغَ وتغاً: وجع. وأوتغه: أوجعه. والوتغ: الوجع، والوتغ: الإثم وفساد الدين، وقيل: الوتغ: قلة العقل في الكلام. (لسان العرب ٨/ ٤٥٨ مادة: وتغ).
ووتغ في حجته وتغاً: أخطأ والاسم الوتيغة.

أن يكون للجزاءِ غَيرِ الجازمِ، فتكونُ: السيِّئَةُ. وإن كانَت مفردةً، تراد بها الكَثْرةُ فكذلك تكون خطيئةٌ مفردةً. . . وإنما حَسُنَ أن تُفْرَدَ لأنه مُضافٌ إلى ضميرِ مفرَدٍ، وإن كان يراد به الكثرة كما قال: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١١٢] فأفرد الوجهَ والأجْرَ، وإن كان في المعنى جمعاً في الموضِعين. فكذلك المضاف إليه: الخطيئةُ، لما لم يكن جمعاً لم تُجْمعْ كم جُمِعَتْ في قوله: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[1] [البقرة: ٥٨] لأنه مضاف إلى جماعةٍ لكل واحدٍ منهم خطيئةٌ. وكذلك قولُهُ: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ﴾ [الشعراء: ٥١] وقوله: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ﴾ [طه: ٧٣] وكذلك قوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] لأن كل لفظةٍ من ذلك مضافة إلى جمع. فجُمِعَتْ كجمع ما أضيف إليه.

فأمَّا قولُهُ: ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾. فمضاف إلى مفرد. فكما أُفْرِدَتِ السيئةُ ولم تُجْمَعْ، وإن كانتْ في المعنى جمْعاً، فكذلك ينبغي أن تُفْرَدَ الخطيئَةُ، وأنت إذا أفْرَدْتَه لم يمتنع وقوعُه على الكثرة وإن كان مضافاً. ألا ترى أنَّ في التنزيل: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤] فالإحصاء إنما يقعُ على الجموعِ والكَثْرةِ، وكذلك ما أُثِرَ في الحديث من قولِهِ: «مَنَعَتِ العراقُ دِرْهَمَها وقفيزَهَا. ومصرُ إرْدَبَّها»[2] فهذه أسماءٌ مفردَة مضافة، والمراد بها الكثرة فكذلك الخطيئة. ومما يرجِّحُ به قولُ من أفْرَدَ ولم يجْمع لأنه مضافٌ إلى مُفْرَد، فأفرَدَ لذلك وكان الوجهَ: قولُهُ: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١١٢] فأُفْرِدَ الأجْرُ لما كان مضافاً إلى مفردٍ، ولم يُجْمَعْ كما جُمِعَ قولُهُ: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥] فكما لم يجمع الأجرُ في الإضافة إلى الضمير المفْردِ، كما جُمعَ لَمّا أضيفَ إلى الضمير المجموعِ، كذلك ينبغي أن تكونَ الخطِيئَةُ مفردةً إذا أُضيفَتْ إلى الضمير المفردِ، وإنْ كان المرادُ به الجميع. ومن قال ﴿خَطِيٓـَٰٔتُهُۥ﴾ فجمع، حَمَله على المعنى، والمعنى: الجمع والكثْرةُ. فكما جُمعَ ما كان مضافاً إلى جمع كذلك جُمع ما كان مضافاً إلى مفرد، يرادُ به الجمع من حيث اجتمعا في أنهما كثْرةٌ، ويدلُّكَ على أنَّ المرادَ به الكثْرةُ. فيجوز من أجل ذلك أن تُجْمَعَ خطِيئَةٌ على المعنى لأن الضمير المضاف إليه جَمْعٌ في المعنى.

قوله: ﴿فأولئك أصحابُ النار﴾ [البقرة: ٨١] فأولئك خبرُ المبتدأ الذي هو: (مَنْ) في قولِ من جعله جزاءً غير مجزوم كقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] أو مبتدأ في قول من جَعَلَهُ جزاءً مجزوماً. وفي كلا الوجهين يراد به: (مَنْ) في قوله: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١].

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦.

(٢) أخرجه مسلم (فتن ٣٣)، وأحمد بن حنبل ٢/ ٢٦٢.

ومما يُدلُّ على أن (مَنْ) يُرادُ به الكثرةُ فيجوز لذلك أن تُجمَعَ خطيئةٌ لأنها مضافةٌ إلى جمع في المعنى. قولُهُ بعد هذه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢]، ألا ترى أن (الذين) جمعٌ، وهو مُعَادَلٌ به مَنْ. فكذلك المعادَلُ به يكون جمعاً مثلَ ما عُودِلَ به.

اختلفوا في التاءِ والياءِ من قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[1] [البقرة: ٨٣] فقرأ ابن كثير وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿لا يَعْبُدونَ﴾ بالياءِ.

وقرأ أبو عمرٍو ونافعٌ وعاصم وابن عامرٍ ﴿لا تعبدونَ﴾[2] بالتاء.

قال أبو علي: الألفاظ التي جرت في كلامهم مجرى القسم، حتى أُجيبتْ بجوابِهِ. تُستعمَلُ على ضربين: أحدهما: أن يكون كسائر الأخبار التي ليسَتْ بقسم، فلا يُجاب كما لا يُجاب.

والآخر: أن يجْريَ مجرى القسم فيُجابُ كما يُجاب القسمُ. فممّا لم يُجَبْ بأجوبة القسم قولُهُ: ﴿بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

ومنه قولُهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣] وقال: ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ﴾.

فما جاء بعْدُ من ذلك فيه ذكرُ الأوّلِ ممّا يجوز أن يكون حالاً احتمل ضربين: أحدهما: أن يكون حالاً، والآخَر: أن يكون قسماً، وإنما جاز أن تحمله على الحال دون جواب القسم، لأنه قد جاز أن يكون مُعَرًّىً من الجواب، وإذا جعلتَ ما يجوز أن يكون حالاً، فقد عرَّيتَهَا من الجواب. فمما يجوز أن يكون حالاً قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ . . .﴾ [البقرة: ٦٣] فقوله: ﴿وَرَفَعْنَا﴾ يجوز أن يكون حالاً وتريد فيه قد. وإن شئتَ لم تقدِّرْ فيه الحالَ.

ومما يجوزُ أن يكونَ ما بعدَه فيه حالاً غير جواب، قولُهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] فهذا يكون حالاً كأنه أحذ ميثاقَهم مُوَحِّدينَ، وكذلك: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] أي: غير سافكين؛ فيكون حالاً من المخَاطَبينَ المضافَ إليهم. وإنما جاز كَوْنُهُما لما ذكرْنا من أجل أن هذا النحو قد تعرّى من أن يُجاب جواب القسم. ألا ترى أن قوله ﴿خُذُوا۟﴾ في الآية ليس بجواب قسم، ولا يجوز أن يكون جواباً له؛ وكذلك من قرأ: ﴿لا تعبُدُوا﴾ فجعل لا للنهي كما كانَ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧] قسماً ـ وكذلك:

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٦.

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨] فكما أن ﴿لَنُبَيِّنَنَّهُ﴾ لا يكون إلا جواباً، كذلك يكون قولُه: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ و﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾. يجوز أن يكونَ جواباً للقسم. ويجوزُ أن يكون ﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾ ونحوه في تقدير: أن لا تسفكوا كأنَّ تقديره: أخذنا ميثاقَهُمْ بأن لا يسفكوا. ولا يكون ذلك جوابَ قسمٍ كما كان فيمَن قدَّرَهُ حالاً غيرَ جواب قسمٍ. إلا أنه لما حُذِفَ (أن) ارتفَعَ الفعل.

واعلم أن ما يتصل بهذه الأشياءِ الجاريةِ مجرَىٰ القسم في أنّها أجيبت بما يُجابُ به القسَمُ. لا يخلو من أن يكونَ لمخاطَبٍ أو لمتكلم، أوَ لغائبٍ جاز أن يكون على لفظ الغيبةِ ومن حيث كان اللفظُ لها. وجاز أن يكونَ على لفظِ المخاطب. وإنما جاز كونُهُ على لفظِهِ، لأنَّكَ تحكي حال الخطاب، وَقْتَ ما يخاطبُ به، ألا ترى أنهم قد قرؤوا: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [آل عمران: ١٢] على لفظ الغيبة، وبالتاء على لفظِ الخطابِ على حكايةِ حالِ الخطاب في وقت الخطابِ، فإذا كان هذا النحو جائزاً؛ جاز أن تجيء القراءةُ بالوجهين جميعاً، وجاز أن تجيء بأحدهما، كما جاء قولُهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] بالوجهين كما جاء ﴿**سيُغْلَبون، ويُحشَرون**﴾ بالوجْهين، ويجوز في قياسِ العربية في قولِهِ: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] على الوجهين اللذين قُرِئ بهما في «سيُغلَبون، وستُغْلَبون».

وإنْ كانَ الكلامُ على الخطاب لم يجُزْ فيما يكونُ في تقديرِ ما يُتَلَقَّى به القسمُ إلا الخطابُ، كقولِه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] فهذا لا يجوز أن يكون إلا على الخطاب، لأن المأخوذَ ميثاقُهُم مخاطبَونَ ولأنَّكَ إن حكيْتَ الحالَ التي يكون الخطاب فيها فيما يأتي لم يجزْ أن تجعلَ المخاطبين كالغيْبِ، كما جاز في الغيبِ الخطابُ من حيث قَدَّرْتَ الحالَ التي يكونُ فيها الخطابُ فيما تستقبِلُ، إلا ترى أنَّهُ لا يجوزُ أن تجْعَلَ المخاطِبينَ غيباً، فتقول: ﴿**أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ يَسْفِكُونَ**﴾ لأنك إذا قدَّرْتَ الحكاية، كان التقديرُ: أخذْنا ميثاقَكُمْ فقلنا لكُمْ: لا تسفكون؛ كان بالتاءِ ولم يَجُزِ الياءُ، كما لا يجوزُ أن تقولَ للمخاطبينَ: هم يفعلون، وأنت تَخاطِبُهُم. وإن لم تقدِّرْ الحكاية فهو بالتاء؛ فلا مذهب إذن في ذلك غيرُ الخطابِ.

فقولُهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] لا يخلو قولُهُ: ﴿تَعْبُدُونَ﴾ من إن يكون حالاً، أو يكونَ تَلَقِّيَ قسم، أو يكونَ على لفظِ الخَبَرِ. والمعنى معنى الأمرِ، أو تُقَدِّرَ الجارَّ في (أن) فتحذِفَهُ ثمّ تحذفَ أن.

فإن جعلتَهُ حالاً جعلتَهُ على قولِ من قَرأَ بالياءِ فقال: ﴿**لا يَعبدُونَ**﴾ ليكونَ في الحالِ ذكرٌ من ذي الحالِ.

فإن قلْتَ: وإذا قُرِىءَ بالياء فالمرادُ به هو بنو إسرائيلَ، والحالُ مثلُ الصفةِ، وقد حُمِلَتِ الصفة في هذا النحو على المعنى. فإنَّ هذا قول، والأُولُ البيِّنُ.

وإن جعلتَهُ تَلَقِّي قَسَم، فإنَّ هذا اللفظَ الذي هو: ﴿أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾ مَجَازُ ما يقعُ بعدَه على ثلاثةِ أضربٍ: أحَدُها: أن لا يتْبَعَ شيئاً مما يجري مَجْرَى الجواب كقولِهِ: ﴿بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨] والآخَرُ: أن يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القسم. نحوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] والثالث: أن يكونَ أمراً نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟﴾. ولم يجئ شيءٌ من هذا النحوِ فيما علمنا تُلُقِّيَ بجوابِ قَسم، ووقَعَ بعده أمرٌ فإن جَعَلْتَ: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ جوابَ قسم وعطفْتَ عليه الأمرَ جمعْتَ بين أمرينِ لم يُجْمعْ بينهما.

فإن قلْتَ: لا أَحمل الأمر على القسم، ولكن أُضْمِرُ القولَ كأنَّهُ: وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا يَعبدونَ إلا اللَّهَ... وقلنا لهُمْ: وأحسنوا بالوالدين إحساناً.

فالقول: إن إضمارَ القولِ في هذا النحو لا يضيق، وقلنا على هذا معطوف على: أَخَذْنا، وأخْذُ الميثاق قولٌ، وكأنَّهُ: قلنا لهم كذا، وقلنا لهم كذا.

فإن جَعَلتَهُ على أنَّ اللفظ في: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لفظ خبر. والمعنى معنى الأمر، فإن ذلك يقويه ما زعموا من أنَّ في إحدى القراءتين: ﴿ولا تَعْبدُوا﴾ ومثلُ ذلك قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١١] يدلُّك على ذلك قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[الصف: ١٢] وزعموا أن في بعض المصاحف ﴿آمِنُوا﴾، ويؤكد ذلك أنهُ قد عُطِفَ عليه بالأمر، وهو قوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٨٣] وإن حملته على أن المعنى: أخذنا ميثاقَهم بأن لا تعبدوا؛ فإن هذا قولٌ، إنْ حمْلتَهُ عليه كان فيه حذفٌ بعد حذفٍ. وزعمَ سيبويهِ أن حذْفَ (أنْ) من هذا النحو قليل.

وحجةُ من قرأ: ﴿لا تَعْبُدونَ﴾ بالخطاب، قولُهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١].

فجاء على الخطاب وقولوا. قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

ومما يُقَوِّيهِ قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] فإذا كان خطاباً لا يَحْتَمِلُ غَيْرَه، وهو عطفٌ على ما تقدَّم، وجب أن يكون المعطوف عليه في حُكْمِه.

ومن قرأ: ﴿لا يعبدونَ﴾ بالياء فإنه يدل عليه قولُهُ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] فَحَمَلَهُ على لفظ الغَيْبَةِ فكلُّ واحدٍ من المذهبين قد جاءَ التنزيلُ به.

اختلفوا في ضم الحاء والتخفيفِ وفَتْحِهَا والتثقيلِ من قوله: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] **فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ، ﴿حُسْنًا﴾ بضم الحاء** والتخفيف.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ ﴿حَسَناً﴾ بفتح الحاء والتثقيل.

وقرأ الكوفيون: عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ في سورة الأحقاف ﴿إِحْسَٰنًا﴾ [الآية: ١٥] بألفٍ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ ﴿حُسْناً﴾ خفيفة بغير ألف.

قال أبو علي: من قرأ ﴿حُسْناً﴾ احتمل قولُهُ وجهين: يجوز أنْ يكون الحسن لغةً في الحَسَنِ، كالبُخْلِ والبَخَلِ[(١)] والرُّشْدِ والرَّشَدِ[(٢)]، والثُّكْلِ والثَّكَلِ[(٣)]، وجاء ذلك في الصفة، كما جاء في الاسم، إلا تراهم قالوا: العُرْبُ والعَرَبُ، وهو صفةٌ يدلُّكَ على ذلك: مَرَرْتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون. فيكون الحُسْنُ على هذا صفةً، كالحَسَنِ ويكون: كالحُلْوِ والمُرِّ، ويجوزُ أن يكونَ الحُسْنُ مصدراً كالكُفْرِ والشُّكْرِ والشُّغْلِ، وحُذِفَ المضافُ معه كأنَّهُ: قولاً ذا حُسْنٍ.

ويجوز أين تجْعَل القول نفسَهُ الحُسْنَ في الاتِّساعِ، وعلى هذا: زورَةٌ وعَدْلَةٌ؛ فأنَّثُوا كما يؤنِّثُون الصفةَ التي تكون إياها، نحوَ: ظريفَةٍ وشريفَةٍ وحَسَنَةً، والدَّليلَ على أن زَوْراً مصدرٌ، وليس كراكبٍ وَرَكْبٍ ما أنشده أحْمَدْ بن يحيى:

ومَشْيُهُنَّ بالخَبِيْبِ مَوْرُ كأنهنَّ الفتَيَاتُ الزَوْرُ[(٤)]

يسألْنَ عن غَوْرٍ وَأَيْنَ الغَورُ والغَوْرُ منهنَّ بعيدٌ جَوْرُ.

ومن قال: حَسَناً جعله صفةً، وكان التقدير عندَهُ: وقولوا للنَّاسِ قولاً حسناً. فحذف الموصوف وحسُنَ ذلك في حَسَنٍ لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء.

نحو الأبْرَقِ، والأبْطَحِ، وعبْدٍ، ألا تراهم يقولون: هذا حَسَنٌ، ومررتُ بحسَنٍ، ولا يكادون يذكُرُونَ معه الموصوفَ. ومثلُ ذلك في حذف الموصوفِ قولُهُ: ﴿قَالَ وَمَن

---

(١) البُخل والبَخَل: لغتان وقرئ بهما، والبخْل والبُخول: ضد الكرم. (اللسان ١١/ ٤٧ مادة: بخل).

(٢) الرُّشْد والرَّشَد والرّشاد: نقيض الغيّ (اللسان ٣/ ١٧٥ مادة: رشد).

(٣) الثُّكْل والثَّكَل: بالتحريك: فقدان الحبيب وأكثر ما يُستعمل في فقدان المرأة زوجها والثَّكْل: الموت والهلاك. (اللسان ١١/ ٨٨ مادة: ثكل).

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٣٣٥ (زور)، ٥/ ١٨٦ (مور)، وتهذيب اللغة ١٥/ ٢٩٨، وأساس البلاغة (زور)، وتاج العروس ١١/ ٤٥٩ (زور)، وجمهرة اللغة ص٤٦٨، ٧١١، ٨٠٣، ١٢٥١، ومجمل اللغة ٣/ ٣٢، ومقاييس اللغة ٣/ ٣٧.

كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] أي متاعاً قليلاً. يدُلكَ على ذلك قولُهُ: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] وقوله: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٦، ١٩٧] فحَسُنَ هذا وإن كان قد جرى على الموصوفِ في قولِهِ: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] فكذلك يحسُنُ في قوله: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾. فأمَّا قولُهُ: ﴿ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾ [النمل: ١١] فينبغي أن يكون اسماً، لأنه قد عُودِلَ به ما لا يكون إلا اسماً وهو «السُّوْءُ».

وأمَّا قولُهُ: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦] فيمكن أن يكونَ أمراً ذا حُسْنٍ، ويمكن أن يكونَ الحُسْنُ مثل الحُلْوِ.

وأما قراءةُ الكوفيين في الأحقافِ ﴿إِحْسَٰنًا﴾ وهو قولُهُ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ [الآية: ١٥] فيدل عليه قولُهُ: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣] والتقدير: وأحسِنوا بالوالدين إحساناً. كأنّه لما قال: ﴿أخذنا ميثاقهم﴾ قال: وقلنا لهم أحسِنُوا بالوالدين إحساناً، كما قال: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣] فالجارُّ متعلقٌ بالفعل المضمرَ، ولا يجوزُ أن يتعلَّقَ بالمصدر، لأن ما يتعَلَّقُ بالمصدر لا يتقدَّم عليه، وأحسَنَ: يصلُ بالباءِ كما يصلفُ بإلى، يدلُّكَ على ذلك قولُهُ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠] كما تعدّى بإلى في قولِهِ: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧] والتقدير أنه لمّا قال: (ووصَّيْنَا الأنسانَ)، فكان هذا الكلام قولاً صار كأنَّهُ قالَ: وقلْنَا أحسن أيُها الإنسانُ بالوالدين إحساناً. وممّا يؤكّدُ ذلك ويُحَسِّنُهُ قولُهُ في الأخرى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [النساء: ٣٦].

ووجْهُ من قرأ في الأحقافِ: ﴿بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ [الآية: ١٥] أن يكونَ أراد بالحُسْنِ الإحسانَ، فحذف المصدر وردَّه إلى الأصل كما قال الشاعر[1]:

فإن يَبْرَأْ فلمْ أنْفثْ عليهِ ... وإن يَهلِكْ فذلِكَ كانَ قَدْري

أي: تقديري.

ويجوز أن يكونَ وضَعَ الاسمَ موضِعَ المصدرِ كما قال:

وبعدَ عَطَائكَ المائةَ الرِّتاعا[2]

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المخصص ٩/ ٩٢، وأساس البلاغة (نفث).
النَّفْثُ: أقلّ من التَّفْل، لأن التفل لا يكون إلا معه شيء من الريق، والنفث: شبيه بالنفح، وقيل: هو التفل بعينه (لسان العرب ٢/ ١٩٥ مادة: نفث).

(٢) مرّ سابقاً.

والباء في هذين الوجهين متعلق بالفعل المُضْمَر كما تعلَّقَتْ به في قول الكوفيين في قراءتهم ﴿إحساناً﴾، ويدلُّك على ذلك قولُهم: عَمْرَك الله. فنصب المصدر محذوفاً كما ينصبُهُ غير محذوف.

ويجوز أن تكون الباءُ متعَلقَةً بـ﴿وصيّنا﴾ ويكون ﴿حُسْنَاً﴾ محمولاً على فعل كأنه «وصيناه» فقلنا: اتَّخِذْ فيهم حسْناً، واصطَنِعْ حُسْنَاً. كما قال: ﴿وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنَا﴾ [الكهف: ٨٦] وحكى أبو الحسَن: ﴿حُسْنى﴾ ولا أدري أهي قراءةٌ أم لُغَةٌ غيرُ قراءةٍ. إلا أنَّهُ يحتمِلُ ضربين: أحدهما: أن تكون فُعْلَى الأفعَل، إلا أنه استُعْمِلَ استعمالَ الأسماء، فأُخرِجَ منها لامُ المعرفة حيث صارت بمنزلة الأسماءِ نحو قوله:

في سَعي دُنيا طالَ ما قدْ مَدَّتِ[1]

والآخر: أن يكونَ بمنزلةِ: الرُّجْعَى والشُّورى والبُشْرَى.

اختلفوا في تشديد الظّاء وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿تَظَّاهَرُون عَلَيْهِم﴾ [البقرة: ٨٥]. فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو وابن عامرٍ ﴿تَظَّاهَرُون عَلَيْهِم﴾ مشددة الظّاء بألفٍ، وكذلك في سورةِ الأحزابِ والتحريم.

وروى عليُّ بن نصرٍ عن أبي عمرٍو ﴿تَظَاهَرُون﴾ بفتح التاء والظاء خفيفة.

[وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ ﴿تَظَاهَرون﴾ خفيفاً].

وفي التحريم ﴿تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٤] خفيفة أيضاً. وفارقهما عاصمٌ في التي في سورة الأحزاب فقرأ: ﴿تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ﴾ [الآية: ٤] بضم التاء مع التخفيف.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بفتح التاء مع التخفيف مثل سورة البقرة[2].

قال أبو علي: تَظَّاهرون: تعاونون. وإن تَظَّاهرا عليه: إن تتعاونا عليه.

وقال الأصمعي: اتخذ معك بَعيْراً، أو بَعيْرَين ظِهريَّيْنِ. يقول: عُدَّةً[3] وقال: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] أي معينٌ، فالتقدير فيه الجمْعُ، واللفظُ على الإفرادِ من التنزيل: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤١٠، وخزانة الأدب ٨/ ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٥٠، وشرح المفصل ٦/ ١٠٠، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣١٦، والمخصص ١٥/ ١٩٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٧.

(٣) البعير الظِّهْرِيُّ، بالكسر: هو العُدَّة للحاجة إن احتيج إليه، نسب إلى الظهر نسباً على غير قياس. يقال: اتخذ معك بعيراً أو بعيرين ظهريَّين أي عُدَّةً، والجمع ظَهارِيٌّ وظَهَارِيُّ، وفي الصحاح: ظَهاريٌّ غير مصروف لأن ياء النسبة ثابتة في الواحد. وبعير ظِهْرٌ بيّن الظهارة إذا كان شديداً قوياً. (لسان العرب ٤/ ٥٢٢ مادة: ظهر).

وقال رؤبةُ: دَعْهَا فما النَّحويُّ من صَديقِهَا

أي: من أصدقائِها. وقال: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨] أي: تَعَاوَنَا على سحرِهِمَا، و﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾[1] [القصص: ٤٨] أي: تعاون أصْحابُهُمَا، لأنه إنما يتعاون السَّاحِران لا السِّحران.

وأما قولُهُ: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥]. فإنه يحتمل تأويلين:

أحدهما: وكان الكافرُ على أولياءِ ربه مُعيناً. أيْ يعادُونَهم ولا يوالونَهم. كما قال: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [الحج: ٧٢] وقال: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١].

والآخر: أن يكون هيناً عليه لا وزن له ولا منزلةَ. وكأنهُ منْ قولهم: ظَهَرْتُ بحاجتي: إذا لم تُعْنَ بها قال الشاعر:

تميمَ بن مُرٍّ لا تكونَنَّ حاجتي بظَهْرٍ ولا يعْيَا عليَّ جَوَابُها[2]

المعنى: لا يعيا عليَّ جوابُ ردِّها، فحذف المضاف. ويُمكنُ أن يكون من هذا قولُهُ[3]:

وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنكِ عارُها

أي: تلك شكاةٌ هي عَنْك بظَهْرٍ فلا يُعبأُ بها.

والكافِرُ في قولِهِ: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥] كَقَوْلِهِمْ: كَثُرَ الشاهُ والبَعِيرُ، في أنه يُرادُ به الكَثْرَةُ، وقد جاء ذَلِكَ في اسم الفاعِل، كما جاء في سائِرِ أسماء الأجناسِ. أنشد أبو زيْدٍ:

إن تَبْخَلي يا جُمْلُ أو تعْتَلِّي أو تصْبحي في الظاعِنِ المُوَلِّي[4]

---

(١) قرأ الكوفيون ﴿سِحْرَانِ﴾ بكسر السين وحذف الألف، وقرأ الباقون بفتح السين وإثبات الألف (تلخيص العبارات ص١٣٤).

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ١٦٧، وفي لسان العرب ١/ ٣٣٨:

تميمَ بن زيدٍ لا تكونَنَّ حاجتي بظهرٍ ولا يعيا عليك جوابها

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٦، ولسان العرب ١/ ٣٣٨(جوب)، ٤/ ٥٢٢ (ظهر) ومقاييس اللغة ٣/ ٤٧٢، وتاج العروس ١٢/ ٤٨٦ (ظهر)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٦/ ٢٥٦.

(٣) عجز بيت. صدره:

وعيَّرها الواشون أني أُحبّها

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص٧٠، ولسان العرب ٤/ ٥٢٧ (ظهر)، ١٤/ ٤٤١، (شكا)، والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٥٩، وتاج العروس ١٢/ ٤٩٨ (ظهر) ومقاييس اللغة ٣/ ٤٧٢، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٥٤، وبلا نسبة في مجمل اللغة ٣/ ٣٦٧، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٥٥.

(٤) مرّ سابقاً.

وقال: ﴿فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا۟ ظَٰهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] أي غالبينَ لهم. قاهرينَ. ومنه ظهَرَ المُسْلِمُون على دُورِ الحَرْبِ.

فأما قول الشاعر:

مُظَاهِرَةً نَيًّاً عَتيقاً وعُوطَطاً فقد أحْكَمَا خَلْقاً لها مُتَبَايِنَا[1]

فمن قولهم: ظَاهَرَ بينَ دِرْعَيْنِ. إذا لَبِسَ إحداهُما فوقَ الأُخرى. وكذلِكَ مظاهِرة نَيّاً. أي: كأنَّها قد لَبسَتِ الجديدَ على العتيقِ، وقالَ:

هل هاجَكَ الليلَ كَلِيلٌ على أسماءَ من ذي صُبُرٍ مُخْيِلِ[2]
ظاهَرَ نَجْداً فَتَرامَى بِهِ منه تَوالي لَيْلَةٍ مُطْفِلِ

ظاهَرَ نجْداً، أي: علا نجداً، وتوالِي السحابِ: أواخرُهُ، ومُطْفِل، أي: مطرِ لِنتَاج ليلتِهِ، أي: نشأ الغيمُ فيها وَمَطرْ.

فقراءة الفريقين من ابنِ كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمرٍو وابنِ عامرٍ، ومن عاصم وحمزة والكسائي، في البقرة وفي التحريم في المعنى سواء. ألا ترى أن الكلمة: تتفاعلونَ في المعنى، فأما في اللفظِ؛ فمن قالَ: ﴿تَظَّاهَرون﴾ أدغَمَ التاء في الظاء لمقارَبَتِهَا لها، ومن قال: ﴿تظاهَرون﴾ حذف التاء التي أدغَمها الآخرونَ من اللفظِ فكلُّ واحدٍ من الفريقين كَرِهَ اجتماعَ الأمثالِ والمقاربةِ. فمن قالَ: ﴿تَظَّاهَرُون﴾ خَفَّفَ بالإدغام. ومن قال: ﴿تَظَاهَرونَ﴾ خفّف بالحذف. فالتاء التي أدغمها ابنُ كثيرٍ، ومن قرأ كقراءتِهِ، حذفها عاصمٌ وصاحباهُ، والدليلُ على أنها هي المحذوفة: أنها كما اعتلّت بالإدغام اعتلَّتْ بالحذفِ. قال سيبويه: الثانيةُ أولى بالحذفِ لأنها هي التي تُسْكَنُ وتُدغَمُ في نحو: ﴿ادَّارَأْتم﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾ [يونس: ٢٤] وممَّا يُقوِّي ذلك أن الأولى لمعنًى، فإذا حُذِفَتْ لم يبقَ شيءٌ يدلُّ على المعنى. والثانية من جُمْلَةِ كلمةٍ إذا حُذِفَتْ دَلَّ ما بَقِي من الكلمةِ عليها.

وتَفاعَلَ مطاوعُ فاعَلَ، كما أنّ تَفعَّلَ مطاوعُ فعَّلَ. فَتَفَاعَل نحوُ: تضارب، وتمادى. وفعَّلَ نحوُ: قطَّعْتُهُ فَتَقطَّعَ، ومَلأْتُهُ فتملأَ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٤/ ٣٧٦، ولسان العرب ٧/ ٣٥٨ (عيط) والمنصف ٢/ ١٢، ٤٢.
العُوطَطُ، عند سيبويه: اسم في معنىً المصدر قلبت فيه الياء واواً ولم يجعل بمنزلة بِيض حيث خرجت إلىٰ مِثالها هذا وصارت إلىٰ أربعة أحرف وكأن الاسم هنا لا تحرك ياؤه ما دام علىٰ هذه العدة والعائط من الإبل: البكرة التي أدرك إنا رحمها فلم تلقح، وقد اعتاطت، وهي معتاط، والاسم العوطة والعوطط. (لسان العرب ٧/ ٣٥٨ عيط).

(٢) الصبر: جمع الصّبير: السحاب الأبيض لا يكاد يُمطر (اللسان ٤/ ٤٤٠ مادة: صبر).
السحاب المخيل: التي إذا رأيتها حسبتها ماطرة. (اللسان ١١/ ٢٢٧ مادة: خيل).

وقد جاءَ (ظاهَرَ) متعدياً. قال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم﴾ [الأحزاب: ٢٦] والتي في البقرة والتحريم في المعنى واحدٌ، وإنّما هما من المعاونةِ. فأما التي في الأحزابِ فليسَ من المعاونَةِ لكنَّها من الظِّهارِ.

قال أبو الحسن: قالوا: ظاهَرَ مِن امرأَتِهِ. ومعنى الظِّهَارِ أن يقولَ لامرأتِهِ: أنت عليَّ كظهْرِ أمِّي. أو يشبِهها بعُضْوٍ منها غيرَ الظَّهْرِ مما يَحْرُمُ على الرجل من أمِّهِ.

وخالف عاصمٌ الفريقينِ في ما معناه الظِّهارُ. فقرَأَ الذي معناه: الظِّهارُ على فاعَلَ. وزعمُوا أنهُ قراءة الحسَنِ، وكذلك قرأ هذا المعنى في المُجَادِلَةَ على فاعَلَ فقال: ﴿الذين يُظَاهِرُونَ﴾ بضم الياء وبالألف.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو في المُجادِلة: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ﴾ [الآية: ٢] بغير ألف.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزة والكسائيُّ: ﴿يَظَّاهَرُونَ﴾ بفتح الياء بألفٍ مشدَّدة الظّاء.

فمن قرأ ﴿يَظَّهَّرون﴾ جعلهُ مطاوعَ ظهَّرَ.

ومن قال ﴿يَظَّاهرونَ﴾ جعلَهُ مطاوعَ ظاهَرَ.

فإن قُلْتَ: فإن ﴿ظَهَّرَ﴾ لم يتعدَّ، فكيف يكون له مطاوع؟. فإنَّه قد يجيء على لفظِ المطاوع ما لا يكونُ منه فعل متعدٍ نحوُ: انطَلَق وفعَّلَ وفاعَلَ قد يستعملانِ بمعنًى كقولِهم: ضاعَفَ وضعَّفَ. فكذلك ظاهَرَ وظهَّرَ.

فأمّا من ذهب من المتأخِّرين إلى أنَّ الظهارَ لا يَقَعُ في أولِ مرَّةٍ حتى يعيدَ لفظَ الظِّهار مرة أخرى، فيقول: «أنتِ عليَّ كظهرِ أمّي»، لأن ذلكَ عنده هو الظَاهر لقَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] فليس في ذلك ظاهِرٌ كما ادَّعاهُ، وذَلِكَ أَنَّ قوله: يعودون العَوْدُ على ضربينِ: أحدُهُما: أن يَصيرَ إلى شيءٍ قد كان عليه قبل ـ فتركَهُ ثم صارَ إليهِ، والآخَرُ: أن يصيرَ إلى شيءٍ وإن لم يكُنْ على ذلك قبلُ. وكأن هذا الوجْهَ غَمُضَ على هذا القائلِ. وهذا عندَ من خوطِبَ بالقرآن مثلُ الوجهِ الأولِ في الظُّهُورِ، وفي أنَّهم يعْرِفُونَهُ كما يَعْرِفُونَ ذاكَ. فمن ذلكَ ما أنشدَهُ أبو عثمان أو الرِّيَاشِيُّ:

إذا التَّسْعُونَ أقصدني سُراها ... وسَارتْ في المفاصِلِ والعظام

وصرْتُ كأنني أقتادُ عِيْرَاً ... وعادَ الرأسُ مني كالثَّغَامِ[1]

---

(١) العِيْرُ: القوم معهم حِملهم من الميرة. يقال للرجال وللجمال معاً. ولكل واحد منهما دون الآخر الثَّغامُ: نبتٌ جبليّ أبيض الزهر. يُشبّه به الشيب. الواحدة ثغامة.

ومنهُ قول الهُذلي[١]:

وعادَ الفتى كالكهْلِ ليسَ بقائِلٍ سوى الحقِّ شَيْئاً واستراحَ العواذِلُ[٢]

المعنى: وصارَ لونُ الرأس كلون الثَّغام، ولم يكن ثمَّ لونُ ثغام عاد إليهِ. وإنما المعنى صار لونُ الرأسِ كلون الثَّغام. فكذلك قولُهُ: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣] أي: يصيرون إليه، ومن ذلك قولُ العجَّاج:

وقَصَبٍ حُنِّيَ حتى كادا
يعودُ بعد أعظُمٍ أعوادا[٣]

وسمِّيَتِ الآخرة المعادَ، ولم يكُنْ فيها ثمّ صار إليها. فالمعادُ كقولِهِ: ﴿وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] في المعنى. وقالَ سَاعِدَةُ[٤] أو غيرُهُ:

فقام تُرْعَدُ كفَّاهُ بمِحْجَنِهِ قد عادَ رهباً رَذِيَّاً طائِشَ العَدمِ[٥]

وقال امرؤُ القيس:

وماءٍ كلونِ البولِ قد عادَ آجناً قليلٍ بها الأصواتُ ذي كلأٍ مُخلِي[٦]

وقال آخرُ:

فإن تَكُنِ الأيام أحسَنَّ مرَّةً إليَّ فقد عادَتْ لَهُنَّ ذُنُوبُ

وهذا إذا تُتُبِّعَ وُجِدَ كثيراً. وفي بعض ما ذكر منه كفايةٌ تَدُلُّ على غلَطِ من ذهبَ

---

(١) هو أبو خراش الهذلي (توفي نحو ١٥هـ = نحو ٦٣٦م) خويلد بن مرة، شاعر مخضرم، وفارس فاتك مشهور. أدرك الجاهلية والإسلام، واشتهر بالعدو، فكان يسبق الخيل، أسلم وهو شيخ كبير، وعاش إلى زمن عمر (رض) وله معه أخبار: نهشته أفعى فقتلته.
الأعلام ٢/ ٣٢٥، الأغاني ٢١/ ٢١١، والشعر والشعراء ص٤٤٠، وشرح الشواهد ١٤٤، والخزانة ١/ ٢١٣.

(٢) البيت في الأغاني ٢١/ ٢١٨، يريد أن الجميع انضووا تحت لواء الإسلام، الفتيان منهم والكهول.

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٨٢، ولسان العرب ٣/ ٣٢٢ (عود) وفيه «قصباً» مكان «قصب» وتاج العروس ٨/ ٤٣٧ (عود).

(٤) هو ساعدة بن جؤية الهذلي، من بني كعب بن كاهل، من سعد هذيل، شاعر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. أسلم. وليست له صحبة. قال الآمدي: شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة له ديوان شعر.
الأعلام ٣/ ٧٠، وخزانة ١/ ٤٧٦، والآمدي ٨٣، وسمط اللآلي ١١٥.

(٥) المحجن: عصا مُعقفة الرأس كالصولجان (اللسان ١٣/ ١٠٨ حجن).
الرَّهب: النصل الرقيق من نصال السهام والجمع رهاب (اللسان ١/ ٤٣٨ رهب)، الرَّذي: الذي أثقله المرض (اللسان ١٤/ ٣٢٠ مادة: رذي).

(٦) أَجن الماء أجناً وأجوناً: تغيّر لونه وطعمه ورائحته. فهو آجن وأجن.

إلى: أنَّ العَوْدَ لا يكون إلا أن يُفارقَ شيئاً كان عليه ثم يصيرُ إليه بَعدُ.

وقد قيلَ في الآيةِ قولان: يجوز أن يكونَ في كلٍّ واحدٍ منهما على غير ما قالَهُ هذا القائل.

قال أبو الحسن: تقديرها: والذين يظاهِرُونَ من نسائِهِمْ فتحرير رقبة لما قالوا ثم يعودون إلى نسائهم. وقال عبيدُ اللَّهِ بن الحسين. تأويلُها: ﴿**الذين يُظَاهِرونَ من نسائِهم ثم يعودون لِما قالوا**﴾ المعنى: ثم يعودُونَ إلى المقُولِ فيه. والمقولُ فيه هو النساءُ. ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ أي: فتحريرُ رقبةٍ لكَفَّارَةِ التحريمِ الواقِعِ من الزوج.

فتقدير قولِ أبي الحسن الأخفش: والذيْنَ يظَّاهَرُونَ منْ نسائِهِمْ فعليهِم تحرير رقبة لما قالوا أي: لما نطقوا به من لفظ التحريم الموجبِ الامتناعَ من الوطءِ إلاّ بعد التكفير، فيكون قولُهُ: ﴿**لما قالوا**﴾ الجارُّ فيه متعلقٌ بالمحذوف الذي هو خبرُ المبتدأ ـ والجارُّ قد يتعلق بالمعنى. وإن تقدم عليه لكونِه بذلك مثلَ الظَرْفِ في نحو: أَكُلَّ يومٍ لك ثوبٌ. ومعنى: يعودون إلى نسائهم، أي: إلى وَطْئِهِنَّ الذي كانوا حرمَّوه على أنفسهم بالظِّهارِ منهنَّ.

فأمّا التقديم والتأخيرُ الذي قدَّره في الآية فهو كثير جداً. فمثل الآية قولُهُ: ﴿اذْهَب بِّكِتَٰبِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل: ٢٨]. فالمعنى: اذهب بكتابي هَذَا فَأَلْقِهِ إليهم، فانظُرْ ماذا يرجعون، ثم تولَّ عنهم فكما قدم قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ والتقديرُ بهِ التأخيرُ، كذلك في آيةِ الظِّهارِ، التقدير ثُمَّ وما تعلَّق به التأخيرُ.

وقال أبو الحَسن عبيدُ الله بن الحُسَيْن: التأويلُ: والذينَ يظَّاهرون ثمّ يعودون لِمَا قالوا أي: يعودُونَ إلى المقولِ فيه، والمقولُ فيه: هو القولُ. فما قالوا والمقالة والقولُ بمعنًى، والمرادُ بقولِهِ: (لما قالوا) هو المقول فيه. كما أنَّ قولَهُمْ: هذا الدرهمُ ضرْبُ الأميرِ، يرادُ به مضروبُهُ. وهذا الثوبُ نسْجُ اليمنِ. يُرادُ به منسوجُ اليمن. وهذا النحوُ كثيرٌ في كلامِهم، كأنَّهم وصفوا المفعول في هذا النحوِ بالمصْدرِ كما وصفُوا الفاعِلَ بهِ في قولِهِم: «رجل عدلٌ» يرادُ به عادلٌ. وماءٌ غوْرٌ أي غائِرٌ، فسَوَّوْا بينَ الفاعِلِ والمفعولِ في هذا كما سَوَّوْا بينهما في إضافة المصدرِ إليهما. وفي بناء الفعلِ لكل واحدٍ منهما.

ومما جاء فيه ـ المقالة يرادُ به القولُ قوْلُ كُثَيِّرٍ:

وإنَّ ابْنَ لَيلَى فاهَ لي بمقالةٍ ولو سِرتُ فيها كنْتُ مِمَّنْ ينيلُها

فالمقالَةُ هنا يُرادُ بها: المقولُ فيه. ألا ترى أنَّ المعنى ولو سِرْتُ في طَلَبِهَا، كُنْتُ ممن ينيلُهُ إيَّاها. فإنما يسألُ ويطلُبُ ما تَعِدُ به الملوكُ من صلاتها وجوائِزِها لا ما تلفِظُ

به. وكان أبو الحسنِ يقول: إنَّ ذلك بمنزلة قوله: «العائد في هِبَتِهِ كالعائد في قيئِهِ»[(١)] أي: العائد في موهوبِهِ. قال: ألا ترى أن العَوْدَ لا يكون إلى الهبةِ التي هي نُطْقٌ بلفظٍ يوجِبُ التملك مع القَبْضِ. فإذا لم يجزْ ذلك، كان المرادُ الموهوبَ.

قالَ: ومن ثمَّ لم يوجب أبو حنيفةَ الكفَّارَةَ على منْ حَلَفَ بعلْمِ اللَّهِ ثم حَنِثَ[(٢)]، لأن العلم صار في تعارفِ الناسِ: المعلومَ، ألا تراهُمْ يقولونَ: غَفرَ اللَّهُ لك علمُهُ فيكَ، وإنما يُرادُ معلومُهُ. فكذلك قولُهُ: لما قالُوا يرادُ بِهِ المقولُ فيهِ. ومن ذلك قولُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم: ٢٧] والخلْقُ هنا المخلوقُ؛ فهذا في المعنى كقولِهِ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] ألا ترى أن الذي يعادُ هو الأجسامُ المُنْشَرةُ.

فاللاَّمُ في قولِهِ: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ [المجادلة: ٣] على قولِ أبي الحَسَنِ عبيد اللَّهِ بن الحسينِ بمعْنى إلى. وإلى واللام يتعاقبان في هذا النحْوِ. ويقع كلٌّ واحدٍ منها موقع الآخر. ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] وقال: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣] وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ﴾ [يونس: ٣٥] فوصَلَ الفعلَ مرةً باللام ومرة بإلى كما قال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] وقال: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦].

فأمّا قولُهُ: ﴿يَعُودُونَ﴾ في الآيةِ، فهوَ في القولين يجوزُ على كلِّ واحدٍ من المَذْهَبَيْنِ اللَّذَيْنِ كرْنَاهما في العَوْدِ، من أنَّهُ يكونُ للحال التي يكون عليها الشيءُ، ثم ينتقلُ عَنْها، ثم يصير إليها.

ويكونُ للمصيرِ إلى الشيء، وإن لم يكن فيهِ قبلُ.

فَقَوْلُ أبي الحسنِ الأخفشِ تقديرُهُ: فعليهم تحريرُ رَقَبةٍ من أجْلِ ما قالُوهُ من لفظ الظهارِ الموجب للتحريمِ، ثم يعودنَ إلى نسائهم على ما كانوا عليهِ من قَبْلُ مِنْ وطْئِهِنَّ،

---

(١) أخرجه البخاري في (الصحيح ٣/ ٢١٥)، وأبو داود في (السنن ٣٥٣٨)، والنسائي في (السنن ٦/ ٢٦٦ و٢٦٧)، الرقبي ب٢، وابن ماجة في (السنن ٢٣٨٥)، وأحمد بن حنبل في (المسند ١/ ٣٢٧)، والبيهقي في (السنن الكبرىٰ ٦/ ١٨٠)، والطبراني في (المعجم الكبير ١٠/ ٣٥٢، ١١/ ٤٦، ١٧٩، ٣٢٧، ٣٤٤)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ٤/ ١٥٣)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٤٦١٦٤، ٤٦١٧٥)، والبغوي في (شرح السنة ٨/ ٢٩٥)، والمنذري في (الترغيب والترهيب ٣/ ٢٨٨)، والزيلعي في (نصب الراية ٤/ ١٢٦)، وابن حجر في (فتح الباري ٥/ ٢٣٤)، والألباني في (إرواء الغليل ٦/ ٦٢) وابن عبد البر في (التمهيد ٧/ ٢٤٤)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٦/ ٤٧٨)، والعقيلي في (الضعفاء ٣/ ٤٥)، والبخاري في (التاريخ الكبير ٦/ ٥٤)، والطبراني في (المعجم الصغير ٢/ ١١٤)، وصاحب (شرح معاني الآثار ٤/ ٧٧)، والخطابي في (إصلاح خطأ المحدثين ١٥)، وابن الجارود في (المنتقى ٩٩٣).

(٢) حَنِثَ في يمينه حِنثاً وحَنثاً: لم يف بها، وأثم، فهو حانث.

ويجوزُ أن يكونَ: فتحريرُ رقبةٍ لِما قالوا، ثُمَّ يصيرونَ إلى استباحةِ وَطْئِهِنَّ الذي كانَ قد حَرُمَ عليهِم. وكذلك قولُ أبي الحسَنِ: أي يصيرونُ إلى الحالةِ التي كانوا عليها من فِعل الوَطْءِ. كما كانوا من قبلِ أن يُحدِثُوا التَحريمَ بالظِّهارِ.

ويجوز أن يكونَ المعنى: ثمّ يصيرون إلى استباحة الوَطْءِ برفع الكفَّارةِ التحريمَ الحادثَ ويخرجون عنهُ.

فإذا أمكن في الآية كلُّ واحدٍ من التأويلَيْن اللذينِ تَحتمِلُهما الكلمةُ، لم يَجُزْ أن يُدَّعى: أنَّ أحَدَهُمَا هُوَ الظاهرُ دونَ الآخَر.

اختلفوا في: ﴿أُسَارَى تَفْدُوهُمْ﴾[1] [البقرة: ٨٥] في إثبات الألفِ في الحرفَيْنِ وإسقاطِها وفي فتحِ الراءِ وإمَالَتِها.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ: **﴿أُسَارَى تَفدُوهُم﴾**. وقرأ نافعٌ وعاصمٌ والكسائيُّ: **﴿أسارى تُفَادُوْهُمْ﴾** بألف فيهما.

وقرأ حمزةُ: **﴿أَسْرَى تَفْدُوهُمْ﴾** بغير ألف فيهما. وكانَ أبو عمرٍو وحمزة والكسائيُّ يكسِرُونَ الراءَ، وكان ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ يفتحانِ الراءَ. وكان نافعٌ يقرأ بين الفتحِ والكَسْرِ.

قال أبو علي: أسيرٌ، فعيلٌ، بمعنى مفعولٍ. ألا ترى أنَّك تقولُ: أسرتُهُ، كما تقول: قَتَلْتُهُ، وفعيلُ إذا كان بمعنى مفعول، لم يُجْمَعْ بالواو والنون كما لم يُجْمَع فَعُولٌ بهما، ولكن يُكَسَّرُ على فَعْلَى، نحوُ لَديْغٍ وَلَدْغَى. وقتيلٍ وقَتْلَى، وجَرِيحٍ وَجَرْحى، وعَقيرٍ وعَقْرَى. فإذا كان كذلك، فالأقْيَسُ: الأسْرى وهو أقْيَسُ من أُسَارَى، كما كانَ أَقْيَسَ من قولِهم: أُسَرَاءُ، ألا تَرَىٰ أنَّهم قَدْ قَالُوا: أُسَراءُ، فشبَّهوه بظُرَفَاءَ، كما قالُوا في جمْعِ قَتيلٍ: قُتَلاءُ، فكما أن أُسَرَاءَ وقُتَلاءَ في جَمْعِ قتيلٍ، وأسيْر، ليس بالقياس، كَذَلِكَ أُسَارى ليسَ بالقياسِ.

ووجهُ قولِ من قال: **﴿أُسارى﴾**أنَّه شبَّهَهُ بكُسالى، وذلك أن الأسيرَ لما كان محبوساً عن كثير من تصرُّفِهِ للأسرِ، كما أن الكسلانَ محتَبَسٌ عن ذلك لعادتِهِ السيِّئةِ شُبِّهَ به، فَقِيلَ في جمعِهِ: أُسَارَى كما قيل: كُسَالَى، وأجْرِيَ عليه هذا الجمعُ للحمْلِ على المعنى، كما قيل: مَرْضى وموْتى وهَلْكى ووَجْيَا. لما كانوا مُبْتَلَيْن بهذه الأشياءِ ومُدْخَلِيْنَ فيها مُكْرهِينَ عليها مصابيْنَ بها، فأشبه في المعنى فعيلاً الذي بمعنى مفعول. فلما أشبَهَهُ في المعنى أُجْرِيَ عليه في الجمع اللفظُ الذي لفعيلٍ بمعنى مفعولٍ، كما قالوا: امرأةٌ حميدةٌ فألحقوها الهاء، وإن كان بمعنى مفعول لمَّا كان بمعنى رشِيْدَةٍ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٧.

ورشيد ـ فهذه الأشياءُ مما تُحملُ على المعنى. وإن لم يكن حملُها على المعنى الأصل. عند سيبويه، قالَ: ولو كان أصلاً قَبُحَ: هالكون وزَمِنُون، وكذلك أُسَارَىٰ ليس بالأصلِ في هذا الباب، ولكنه قد استُعْمِلَ كثيراً في هذا النحو، وإن لم يكن مستمراً كاستمرار فَعْلَى في جمْع فعيلٍ الذي بمعنى مفعول. قالَ سيبويهِ: وقالوا كَسْلَى، فشبَّهوهُ بأسْرى، كما قالوا: أُسَارَى، فشبَّهوهُ بكُسَالى. فهذا يُعلَمُ منهُ أنَّ الأصْلَ في فعيْلٍ الذي يُرادُ بهِ مفْعول أن يُجمَعَ على فَعْلَى، وأنّ فَعْلان نحو: سكران، وكسلان، يجمع على فَعالى أو فُعالى. وقالوا: كَسَالَى. وكُسَالَى، فكأنَّهم جمعُوه على فُعالى، وإن كانت من أبنيَةِ الآحاد نحو: حُبَارَى[1] ورُخَامى[2]، لما كانَ فُعَالٌ قد جاء في بعض أبنية الجموع نحوَ: رُخالٍ وظُؤارٍ[3] وثُناءٍ، وقد لحقتْهُ تاءُ التأنيثِ فقالوا في جمع نِقْوَةٍ نُقَاوة، كما قالوا: الحجارة والذُّكارةُ[4]، فكما لحقَ التاءُ في هذا النحوِ الَّذِي يرادُ به الجمعُ، كذلك لحقَ علامةُ التأنيثِ في سُكارَى وكُسَالى. فجُعِلَتِ الألفُ لمنزلة التاءِ. كما جُعِلَتْ بمنزلَتِهَا في نحو قولهم: قاصعاءُ[5] وقواصعُ، ودامَّاءُ[6] ودوامُّ فصار بمنزلة: حاوِيَةٍ وحوايا، وجابيةٍ وجَوابٍي، كما صارت، الدُّنَى والقُصَا بمنزلة الظُّلَم والثُّقَبِ، وقَلَّ مُغالى في الجمْعِ كما قلَّ فُعالَةٌ فيه.

الرَّبيعُ عن أبي العالية في قولِهِ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٨٥] قال: كان بنو إسرائيلَ إذا استضعفَ قومٌ قوماً أخرجوهُم من ديارِم وقد أُخِذَ عليهِم الميثاقُ. أن لا يسفكوا دماءَهم ولا يُخْرِجُوا أنفُسَهُم من ديارِهم، وأُخِذَ عليهمُ الميثاقُ

(١) الحُبارىٰ: طائر أكبر من الدجاج الأهلي وأطول عنقاً، رمادي اللون علىٰ شكل الإوزّة (للذكر والأنثىٰ). يُضرب به المثل في البلاهة، فيقال: (أبلهُ من الحبارىٰ)، قيل لها ذلك لأنها إذا غيّرت عُشّها نسيته وحضنت بيض غيرها. والحُبارى أنواع كثيرة (ج) حُباريات.

(٢) الرّخامى: نبت تجذبه السائمة، وهي بقلة غبراء تضرب إلىٰ البياض، وهي حلوة لها أصل أبيض كأنه العنقر، إذا انتُزع حَلَب لبناً. (اللسان ١٢/ ٢٣٥ رخم).

(٣) الرخال: (ج) الرُّخل والرَّخِل: الأنثىٰ من أولاد الضأن، والذكر حَمَلٌ (اللسان ١١/ ٢٨٠ رخل) ظؤار: (ج) ظئر: العاطفة علىٰ غير ولدها المرضعة له من الناس والإبل. الذكر والأنثىٰ في ذلك سواء. (اللسان ٤/ ٥١٤ ظأر).

(٤) الذّكارة: ما يصلح للرجال كالمسك والعنبر والعود، وهي جمع ذَكَرٍ، والذُّكورةَ مثله. (اللسان ٤/ ٣١٠ مادة: ذكر).

(٥) القاصِعاءُ: جُحْر يحفره اليربوع، فإذا فرغ ودخل فيه سدّ فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة وقيل: هي باب جُحره ينقبه بعد الدامّاءِ في مواضع أُخر، وقيل: القاصِعاء: فم جحر اليربوع أول ما يبتدئ في حفره، ومأخذه من القَضْع وهو ضم الشيء علىٰ الشيء. (لسان العرب ٨/ ٢٧٥ مادة: قصع).

(٦) الدّامّاء: إحدىٰ جحرة اليربوع (لسان العرب ١٢/ ٢٠٨ مادة: دمم).

إنْ أسَرَ بعضُهم بعضاً أن يفادوهُمْ، فأخرجوهم من ديارِهِم ثم فادُوهُمْ. فآمنوا ببعضِ الكتاب وكفَرُوا ببعض: آمنُوا بالفداءِ فَفَدَوْا، وكَفَرُوا بالإخراج من الديار فأخْرَجُوهُم. ومرَّ عبدُ اللَّهِ بنُ سلاَّم على رأسِ الجالوتِ بالكوفةِ، وهو يفادي من النساءِ من لم تقعْ عليه العربُ، ولا يفادَّي من وقع عليها العربُ فقال ابنُ سلامٍ: أما إنه مكتوبٌ عندكَ في كتابِكَ أن تفاديهنَّ كُلِّهنَّ.

قتادةُ: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] كان إخراجُهم كُفراً، وفداؤهُمْ إيماناً.

غيرُهُ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾ الآية [البقرة: ٨٥] كانت قريظةُ والنضيرُ أخوين، وكانوا من اليهود، وكانَ الكتابُ بأيديهِمْ، وكانَ الأوسُ والخزْرَجُ أخوين، فافترقَا وافترقَتْ قُرَيْظَةُ والنَّضِيرُ، فكانتِ النَّضِيرُ مع الخَزْرَجِ، وكانتْ قريظَةُ. مع الأَوْسِ فاقْتَتلوا، وكان بَعْضُهُم يقْتُلُ بعضاً. قال الله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

قال أبو علي: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ أي: يقْتُلُ بعضُكُمْ بعضاً. كقوله: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] أي ليُسَلِّمْ بعضكم على بعض.

فَدَيْتُ: فِعلٌ يتعدَّى إلى مفعولين، ويتعدَّى إلى الثاني بالجارِّ كقولِهِ: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧] وكقوله:

يَـوَدُّونَ لـو يَـفـدُونَـنـي بـنُـفُـوسِـهِـمْ ... وَمَـثْـنـى الأَواقـي والـقِـيَـانِ الـنـواهـدِ

فإذا ثقَّلْتَ العينَ زِدْتَ على المفعُولَيْنِ ثالثاً، كقوله:

لـو يَـسْـتَـطِـعْـنَ إذا نَـابَـتـكَ مُـجْـحِـفَـةٌ ... فَـدَّيْـنَـكَ الـمـوْتَ بـالأَنْـبَـاءِ والـوَلَـدِ

وقالوا: فادى الأسيرَ: إذا أطْلَقَهُ وأخَذَ عنهُ شيئاً.

قال الأعْشَى:

عِـنـدَ ذي تـاجٍ إذا قـيْـلَ لـه ... فـادِ بـالـمـالِ تـراخَـى وَمَـزَحْ

المفعول الأول محذوف. التقدير: فادِ الأسرى بالمال.

ومما يؤكِّدُ فَاعَل في هذا الباب ويثْبِتُهُ أنَّهُ، قدْ جاءَ تفادى، وتَفَاعَلُ إنما هو مطاوعُ فاعَلَ، كما أن تَفعَّلَ مطاوعُ فعَّلَ. قال:

تَـفَـادى إذا اسْـتَـذْكَـى عَـلَـيْـهَـا وَتَـتَّـقِـي ... كـمـا يَتَّقِي الفحلَ المخَاضُ الجوامِزُ[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص١٨٠، وأساس البلاغة ص١٤٤ (ذكي) وجمهرة أشعار العرب ص٨٢٧.
=

فأمّا الفداءُ: فيجوزُ أن يكونَ مثلَ الكتابِ، ويجوزُ أن يكونَ مصدَرَ فاعَلَ، وقد قالُوا: فديتُهُ، وافتديتُهُ، وأنشد أبو زيد:

ولو أنَّ مَيْتاً يُفْتَدى لفَدَيْتُهُ بما اقْتَالَ مِنْ حُكْمٍ عليَّ طبيبُ[1]

فافتدى يجوزُ أنْ يكونَ بمعنى تفاعَلَ، مثل: ازدَوَجُوا وتَزَاوَجُوا، واعتَوْنَوْا وتعاوَنُوا، ودلَّ على ذلك تصحيحُ العينِ في افتعَلُوا، ويجوز أن يكونَ: فَدَى وافْتَدَى، مثلُ: حَفَرَ واحتفَرَ، وقَلَعَ واقتلَعَ، والأَخْلَقُ في البيتِ أن يكونَ بمنزلةِ فَعَلْتُ، على تقدير: ولو أنَّ ميْتاً يُفدى لفديْتُهُ. فَمَن قرأ: ﴿تُفَادُوْهُم﴾ فلأنَّ من كلِّ واحدٍ من الفريقينِ فِعْلاً، فمِنَ الآسِرِ دَفْعُ الأسيرِ، ومِنَ المأسُورِ منهم دفعٌ لفِدَائِهِ، فإذا كان كذلك فوجْهُ ﴿تُفادُوهُمْ﴾ ظاهرٌ.

والمفعول الثاني الذي يصلُ إليهِ الفِعْلُ بالحرْفِ محذوفٌ، كما كان المفْعُولُ الأوَّلُ الذي يصلُ إليه الفِعلُ بلا حَرْفٍ محذوفاً في قَوْلِهِ: فادِ بالمالِ.

ومن قَرَأ ﴿تَفْدُوهُم﴾ فالمعنى فيه مثْلُ معنى مَنْ قَرأ: ﴿تفادُوهُمْ﴾ إلا أنَّه جاء بالفِعْلِ على يَفْعَلُ، ألا ترى أنَّ في هذا الوجْهِ أيضاً دفْعاً من كلِّ واحدٍ من الآسرين والمأسورِ منهُم على وجهِ الفِدْية للأسيرِ، والاستنقاذِ له من الأسْرِ.

فأمّا الإمالةُ في الرَّاءِ من ﴿أُسَارَى﴾، والتفخيم، فكلاهما حسنٌ؛ فالإمالة لأن هذِهِ الألِفَ إذا كانت الكَلِمةُ على هذهِ العِدَّةِ، لم تَكُنِ الألفُ إلا مِثْلَ الألِفِ المنقَلبةِ عن الياء.

اختلفوا في تحريكِ الدَّالِ وتسْكينِها مِنْ قَوْلِهِ: ﴿بِرُوحِ القُدُسِ﴾.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وحدَه: ﴿وأيَّدْنَاهُ بِروحِ القُدْسِ﴾[2] [البقرة: ٨٧، ٢٥٣] مُسَكَّنَةَ الدَّالِ وكذلِكَ في جميعِ القرآنِ. وقرأ الباقونَ: ﴿القُدُسِ﴾ مضمومةَ القافِ والدَّال.

قال أبو عليٍّ: قولُهُ: ﴿وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ أيْدناه: فعَّلناهُ، من الأيْد والآد، وهو القوة، ومثلُ الأيْدِ والآد في بنائِهما على فَعْلٍ وفَعَلٍ: العَيْبُ والعابُ، والذَّيْمُ والذامُ، وجاء في أكثرِ الاستعمالِ على فَعَّلْنَاهُ لتصِحَّ العينُ الثانيةُ لسكونِ الأولى، وعلى هذا قَوْلُهُ: ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠] ومن قال ﴿آيَدْنَاه﴾ صَحَّحَ العينَ، لأنه

= جمز الإنسان والبعير والدابة يجمز جمزاً وجمزىٰ: وهو عَدْوٌ دون الحُضر الشديد وفوق العَنَق وحمار جمزىٰ: وثّاب سريع (اللسان ٥/ ٣٢٣ جمز).

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٧.

إذا صحَّتْ في مثلِ: أجوَدَ، وأطيَبَ، لزم تصحيحها في ﴿آيَدْنَاه﴾ لِمَا كانَ يلزَمُ من توالي الإعلالين. فمن التصحيح قوله:

نـــاوٍ كـــرأسِ الـــفَـــدَنِ الـــمُـــؤَيَـــدِ[1]

وَنَظِيرُ هذا في كراهتِهم توالي الإعلالَيْن، ورفْضِهم ما يؤدي إليه قولُهم: ﴿يَوَدُّ﴾ و﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: ٧] فَبَنَوا الماضِيَ على فَعِلَ، ليلزمَهُ في المضارعة يفعَلُ. ولو كان الماضي فَعَل لكان المضارعُ مثل: يَعِدُ. فيلزمُ اجتماعُ إعلالَيْن.

فأمّا روحُ القُدُسِ، فقال قتادةُ والسُّدِّيُّ، والرَّبيعُ والضَّحَّاكُ في روح القُدُسِ أنَّهُ جِبْرِيلُ ـ وقالَ بعضُ المفسرين: روحُ القُدُسِ: الإنجيل، أيَّدَ الله عيسى به روحاً، كما جَعَل القرآنَ روحاً في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] والقُدْسُ والقُدُسُ التخفيفُ والتثقيل فيه حَسَنانِ... وكذلكَ ما كان مِثْلَهُ نحو: العُنْقِ والعُنُقِ[2] والطُّنْبِ والطُّنُبِ[3]. والحُلْم والحُلُم.

وحكى أبو الحسن عن عيسى اطِّرادَ[4] الأمرين فيهما. ومما يدلُّ على حُسْنِ التثقيلِ جمعُهُم ما كان على فُعْلَةٍ على فُعُلاتٍ. نحو غُرْفةٍ وغُرُفات ـ ورُكْبةٍ ورُكُبَاتٍ وهذا الأكثرُ في الاستعمال.

ومنهم مَنْ كرِهَ الضَّمَّتَيْن ـ فأسكَنَ العينَ أو أبْدَلَ منها الفتحةَ نحوُ: رُكَبَاتٍ. وكذلك من أسكنَ العين منه، والضمُّ أكثرُ كما كانَ ظُلُمَاتٌ أكثَرَ. وأسكن أبو عمْرٍو ﴿خُطُوَاتِ﴾ وحرَّكَ ﴿القُدُسَ﴾ لأن الحركاتِ في الجمع أكثرُ منها في الفُعُلِ، فأسْكَنَ لتوالي الحركاتِ واجتماعِ الأمثالِ، ولا يلزمُهُ على هذا الإسكانُ في الظُّلُماتِ.

وأما القُدُسُ في اللغةِ فإن أبا عبيدَةَ وغيرَهُ قالُوا في قولِهِ: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة:

---

(١) عجز بيت صدره:

يـــبـــنـــي تـــجـــالـــيـــدي وأقـــتـــادهـــا

البيت من السريع، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ص٢٣، ولسان العرب ٣/ ٧٦ (أيد) ١٣/ ٣٢١ (فدن)، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٧، وجمهرة اللغة ص٤٤٩، وتاج العروس ٧/ ٣٩٨ (أيد، فدن)، وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٢٤ (جلد)، ١٤/ ٩٤ (بني)، وتهذيب اللغة ١/ ٦٥٨.

الفَدَنُ: القصر المَشِيدُ (ج) أفدان (اللسان ١٣/ ٣٢١).

يقال: فلان عظيم الأجلاد والتجاليد إذا كان ضخماً قوي الأعضاء والجسم (اللسان ٣/ ١٢٤ جلد) ناو: سمين (اللسان ١٥/ ٣٤٩ مادة: نوي).

(٢) العُنْقُ والعُنُقُ: وُصْلة ما بين الرأس والجسد، يذكر ويؤنث. (لسان العرب ١٠/ ٢٧١ عنق).

(٣) الطُّنْبُ والطُّنُبُ معاً: حبل الخِباء والسُّرادق ونحوهما. (لسان العرب ١/ ٥٦٠ طنب).

(٤) اطَّرَدَ: تتابع. و ـ: تسلسل و ـ الكلام أو الحديث: جرى مجرىً واحداً مُتَّسقاً.

٣٠] التَّقْدِيسُ: التطهيرُ. وقال غيره: إن ابن عباس كان يقول: المقدس: الطاهر، وقال الرَّاجزُ:

الحمدُ لِلَّهِ العليِّ القَادِسِ

قالَ: وقالُوا: قَدَّسَ عليهِ الأنبياءُ، أي: بَرَّكوا.

وقال رؤْبَةُ:

دعوْتُ ربَّ القُوَّةِ القُدُّوسَا[1]

قال: والمقَدَّسُ: المعظَّمُ. وقَالَ: قدَّس عليه، أي: برَّكَ.

قال أبو عليٍّ: فكأنَّ معنَى نقدِّسُ لك. نُنَزِّهُكَ عن السوءِ. فلا ننسُبُهُ إليكَ. ولا ما لا يليْقُ بالعَدْلِ. وهذا الوَصْفُ في المعنى كقول أمية:

سَلاَمَكَ رَبَّنا في كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئاً ما تَغَنَّثُكَ الذُّمُوْمُ[2]

قال أبو عُمَرَ: سألت أبا مالكٍ عن قولِهِ: ما تغنَّثُكَ.

قال لا تُعَلَّقُ بك. فاللام فيها على حدها في قوله: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] ألا ترى أن المعنى تَعظيمُهُ وتنزيهُهُ. وليس المعنى أنه يُنزَّه شيءٌ من أجله. ومثل ذلك في المعنى قولُهُم: سبحانَ اللَّهِ، إنما هو براءةُ اللَّهِ من السوءِ وتطهيرُه منهُ، ثم صارَ علماً لهذا المعنى، فلم يُصْرَفْ في قولِهِ:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[3]

---

(١) تمام الرجز:

دعوت ربّ العِزّة القُدوسا دُعاءَ من لا يقرعُ الناقوسا

حتىٰ أراني وجهك المرغوسا

الرجز لرؤبة في ديوانه ص٦٨، ولسان العرب ٦/ ١٠٠ (رغس)، وتاج العروس ١٦/ ١٢٨ (رغس)، وجمهرة اللغة ص٧١٦، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٧٧، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٤٧، ومقاييس اللغة ٢/ ٤١٧، ومجمل اللغة ٢/ ٤٠٠، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٨/ ٣٤، والمخصص ١٢/ ٢٧٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٥٤، وإنباه الرواة ٢/ ٤٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٥، والكتاب ١/ ٣٢٥، ولسان العرب ٢/ ١٧٤ (غنث)، ١٢/ ٢٢٠ (ذمم)، ٢٩١ (سلم) ومراتب النحويين ص١١٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١٨٣، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٤٢٨، وخزانة الأدب ٧/ ٢٣٥.

ما تغنثك: ما تلزق بك، ولا تنتسب إليك (اللسان ٢/ ١٧٤ غنث).

(٣) عجز بيت. صدره:

أقولُ لما جاءني فخرُهُ

البيت من السريع، وهو للأعشىٰ في ديوانه ص١٩٣، وأساس البلاغة ص٢٠٠ (سبح)، والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٩، وجمهرة اللغة ص٢٧٨، وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، =

وروح القُدُسِ: جبريلُ كأنَّهُ منسوبٌ إلى الطّهارةِ، وذلك أنَّهُ مِمَّنْ لا يَقْتَرِفُ ذنباً، ولا يأتِي مأثماً، كما قدْ يكونُ ذلك من غيرِهِ.

وقولُنا فى صفةِ الله تعالى: القُدُّوسُ: أي: الطاهرُ المُنَزَّهُ عن أن يكون له ولدٌ، أو يكونَ في حكمِهِ وفعلِهِ ما ليسَ بعدلٍ.

فأمّا قولُهُم: بيْتُ المقْدِس وَقول الراجز:

الحمد لله العلىِّ القادسِ

فيدلُّ على أنَّ الفعْل قد استُعمِلَ من التقديس بحذف الزيادة، أو قُدِّر ذلك التقديرُ. فإذا كان كذلك لم يَخْلُ المقْدِسُ من أن يكونَ مصدراً أو مكاناً. فإن كان مصدراً كان كقوله: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعُكُمْ﴾ [لقمان: ١٥] ونحوِهِ من المصادرِ التي جاءت على هذا المثال. وإن كان مكاناً فالمعنى فيه: بيتُ المكانِ الذي فُعِلَ فيه الطهارةُ، وأُضيفَ إلى الطهارةِ لأنه منسِكٌ كما جاء: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥] وتطهيرُهُ على إخلائِهِ مِنَ الأصنامِ وإبعادِهِ منها، وكما جاءَ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠] كذلك وُصفَ بخلافِ الرجسِ[(١)] إذا أُخْلِيَ منها، ومما لا يليقُ بمواضعِ النُّسُكِ[(٢)]، وإن قدَّرْتَ ﴿المَقْدِسَ﴾ المكان لا المصدر كان المعنى: بيتُ مكان الطَّهَارَةِ.

فأمّا ما حكاهُ قُطْرُبٌ: من أنَّهم يقولون قدَّسَ عليه الأنبياءُ. أي: برّكُوا عليه فليس يخلو هذا المُقَدَّسُ عليه من أن يكونُ موضعَ منسِكٍ، أو يكونَ إنساناً. فإن كان موضِعَ نُسُكٍ، فهو كدُعاءِ إبراهيمَ عليه السلام للحَرَمِ ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]؛ فكذلك يجوز أن يكونَ تبريكُ الأنبياء دعاءَ منهم له بالتَّطهير. وإن كان إنسيّاً فهو كقوله: ﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٦] وكما رُوي عن النبي ﷺ من دعائِهِ للحسَنِ[(٣)]

= والخصائص ٢/ ٤٣٥، والدرر ٣/ ٧٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٥، وشرح المفصّل ١/ ٣٧، ١٢٠، والكتاب ١/ ٣٢٤، ولسان العرب ٢/ ٤٧١ (سبح)، وتاج العروس ٤/ ٥٧٨ (شتت)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٦/ ٢٨٦، والخصائص ٢/ ١٩٧، ٣/ ٢٣، والدرر ٥/ ٤٢، ومجالس ثعلب ١/ ٢٦١، والمقتضب ٣/ ٢١٨، والمقرب ١/ ١٤٩، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠، ٢/ ٥٢.

العرب تقول: سُبحان من كذا إذا تعجبت منه، وزعم أن قول الأعشىٰ في معنىٰ البراءة، أي براءةً منه.

(١) الرِّجْسُ: القَذَرُ. والعمل القبيح.

(٢) النُّسك: حق الله تعالىٰ. و ـ: الذبيحة.

(٣) الحسن بن علي (٣ ـ ٥٠هـ = ٦٢٤ ـ ٦٧٠م) بن أبي طالب الهاشمي القرشي، أبو محمد، خامس الخلفاء الراشدين وآخرهم، وثاني الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، ولد في المدينة المنورة وأمه فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ وهو أكبر أولادها وأولهم. كان عاقلاً حليماً محباً للخير، فصيحاً من أحسن الناس منطقاً وبديهة، حج عشرين حجة ماشياً. بايعه أهل العراق بالخلافة بعد مقتل أبيه سنة ٤٠هـ، =

والحسين[١]، وهذا يؤول إلى ذلك المعنى، وكذلك مَنْ قالَ: المقدَّس: المُعَظَّم، إنما هو تفسيرٌ على المعنى، وكثيراً ما يفعل المفسّرون من غيرِ أهْلِ اللغةِ، ذلكَ لمَّا رأوْا ذلك لا يفعلون إلا بشيءٍ يُرادُ تعظيمُهُ وتبرِئَتُهُ من غير الطَّهارةِ. فَسَّروهُ بالمعظَّمِ على هذا المعنى. والأصل: كأنَّهُ التطهيرُ الذي فسَّره أبو عبيدَة.

قال أحمد: وكلُّهُم قرأَ ﴿غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨] مخففةً.

وروى أحمد بنُ موسى اللؤلؤيُّ، عن أبي عمرٍو أنه قرأ: ﴿غُلُفٌ﴾ بضم اللام والمعروف عنه التخفيفُ.

قال أبو علي: ما يُدْرَكُ به المعلوماتُ من الحواسِّ وغيرها من الأعضاءِ إذا ذُكِرَ بأنَّه لا يُعْلَمُ به؛ وُصِفَ بأنَّ عليه مانعاً من ذلكَ، ودونَهُ حائلاً. فمن ذلك قوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] كأنَّ القُفْل لما كان حاجزاً من المُقْفَلِ عليه، وحائلاً من أنْ يَدْخُلَهُ ما يدخُلُ إذا لم يكن مُقْفَلاً؛ جُعِلَ مثلاً للقلوبِ في أنَّها لا تعي ولا تفقَهُ. وكذلك قولُهُ: ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ [الحجر: ١٥] أي: قد حارت وحَسَرَتْ، فلا تُدْرِكُ ما تدْرِكُهُ على حقيقةٍ. فكأنَّ شدةَ عِنَادِهِمْ يَحمِلُهُم على الشكِّ في المشاهدات. وكذلك قولُهُ: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى﴾ [الكهف: ١٠١] فهذا كقوله: ﴿بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] وكقوله: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة: ١٨] لأن العين إذا كانت في غطاءٍ لم ينْفُذْ شعاعُها، فلم يقعْ بها إدْرَاكٌ، كما أن الثِّقَلَ إذا كان في الأُذُن لم يُسمَع بها. فقولُه: ﴿وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥] المعنى فيه: أنها لا تَسْمَعُ للوقرِ[٢] فيها، كما لا تبصِرُ العينُ في الغِطاء.

= سار إلىٰ الشام لمحاربة معاوية ولم يستشعر الثقة بمن معه فكتب إلى معاوية يشترط شروطاً للصلح ورضي معاوية، وسلم الأمر لمعاوية في بيت المقدس سنة ٤١هـ وسمي هذا العام عام الجماعة، وانصرف الحسن إلىٰ المدينة حيث أقام إلىٰ أن توفي مسموماً. الأعلام ٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠، وتهذيب التهذيب ٢/ ٢٩٥، والإصابة ١/ ٣٢٨.

(١) الحسين بن علي بن أبي طالب (٤ ـ ٦١هـ = ٦٢٥ ـ ٦٨٠م) الهاشمي القرشي العدناني، أبو عبد الله السبط الشهيد، ابن فاطمة الزهراء. ولد في المدينة، ونشأ في بيت النبوة، وهو الذي تأصلت العداوة بسببه بين بني هاشم وبني أمية حتىٰ ذهبت بعرش الأمويين. وذلك أن معاوية لما مات وخلفه ابنه يزيد، تخلف الحسين عن مبايعته، ورحل إلىٰ مكة في جماعة من أصحابه، ودعاه إلىٰ الكوفة أشياعه فيها علىٰ أن يبايعوه بالخلافة، وكتبوا إليه أنهم في جيش متهيء للوثوب علىٰ الأمويين فأجابهم، وعلم يزيد بسفره فوجّه إليه جيشاً اعترضه في كربلاء فنشب قتال عنيف أصيب الحسين فيه بجراح شديدة وسقط عن فرسه، فقتله سنان بن أنس النخعي وقيل: الشمر بن ذي الجوشن، وكان مقتله (رض) يوم الجمعة عاشر المحرم.
الأعلام ٢/ ٢٤٣، وتهذيب ابن عساكر ٤/ ٣١١، وخطط مبارك ٥/ ٩٣، وصفة الصفوة ١/ ٣٢١.

(٢) وقرت أذنه: ثقل سمعها أو صمّت فلا تسمع.

فقولُهُ: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾ [البقرة: ٨٨] فيمن أسكن اللام التي هي عَيْنٌ جمعُ أغْلَفَ، كما أن حُمْراً جَمْعُ أَحْمَرَ. فإذا كان جَمْعُ أفْعَلَ لم يَجُزْ تثقيلُهُ إلا في الشِّعرِ.

قال أبو عبيدة: كلُّ شيءٍ في غِلافٍ فهو أغلف. قالوا: سيفٌ أغْلَفُ وقَوسٌ غَلْفَاءُ ورجُلٌ أغْلَفُ: لم يُخْتَنْ. فقولُهُ: ﴿أَغْلَفُ﴾: إذا كان في غلاف في المعنى، كقوله: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ﴾ [فصلت: ٥] كأنها إذا كانت في أكنَّةٍ[1] لم يُنْتَفَعْ بها فيما يُنْتَفَعُ فيهِ بالقلب. كما أن العين إذا كانت عليها غشاوةٌ أو كانتْ في غطاءٍ، لم تُبْصِرْ. فإذا كان كذلكَ؛ كان الوجه الإسكان في اللام التي هي عين، كما اتفقوا عليهِ، إلا ما رواه اللُّؤلُؤيُّ عن أبي عمرٍو من تحريكِ العيْنِ.

ومَجَازه على وجهين: أحَدُهُمَا أن يكونَ قولُه: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفُۢ﴾ أي ذواتُ غلفٍ فيكون في المعنى كقوله: ﴿غُلْفٌ﴾، وأنت تريد به جمع أَغْلَفَ. لأنها إذا اكتنَّ ذوات ﴿غُلْفٍ﴾ فهي في المعنى ﴿غُلْفٌ﴾ فتكون كلتا القراءَتَيْنِ تَؤُول إلى معنًى واحدٍ، إلا أن الإسكانَ أوْلى، لأن الكلامَ يُحملُ على ظاهرِهِ من غير حذفِ مضافٍ إليهِ فيه.

والوجهُ الآخرُ ما رُوِيَ عن ابن عباسٍ: من أنَّهُم قالوا للنبي ﷺ: «قلوبُنا أوعيَةٌ للعِلم فما بالُها لا تَفْهمُ ما أتيْت به مِمَّا تدعونا إليه» أو نحوَ ذلك ـ فغُلُفٌ في المعنى مثلُ الأوعية، ألا ترى أنَّ وعاء الشيء غلافٌ له.

اختلفوا في تشديد الزاي مِنْ ﴿يُنَزِّلُ﴾ [البقرة: ٩٠] وتخفيفِها.

فقرأُ نافِعٌ ﴿ينزِّلُ﴾ مشدَّدَة الزاي إذا كان فعلاً في أولِهِ ياءٌ أو تاءٌ أو نُونٌ. فإذا كان في أول الفعل ميمٌ لم يستمِرَّ فيه على وجه واحدٍ، فكان يشدّدُ حرفاً واحداً في «المائدة»: ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [الآية: ١١٥] ويخفِّفُ ما سواه، فإذا كان ماضياً ليس في أوَّلِهِ ألفٌ، وكان فِعلَ ذَكَرٍ خفَّفَ الزاي مثل قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] ومثلُ قولِهِ: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] ويشدِّدُ سائرَ القرآن.

وكانَ ابنُ كثيرٍ يخفِّفُ الفِعْلَ الذي في أولِهِ ياءٌ أو تاءٌ أو نُونٌ في كلِّ القرآنِ، إلا في ثلاثة مواضِعَ: في الحِجْر: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعْلُومٖ﴾ [الآية: ٢١] وفي بني إسرائيلَ: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ﴾ [الآية: ٨٢] وفيها أيضاً: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبٗا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الآية: ٩٣] ولا يخففُ: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] ويخفِّفُ ﴿مُنْزِلُها﴾ [المائدة: ١١٥] ﴿ويُنْزِلُ﴾ [البقرة: ٩٠] و﴿مُنزِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٤] و﴿مُنْزِلِين﴾ [آل عمران: ١٢٤]. ويخفِّفُ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وقرأ أبو عمرٍو: ﴿يُنْزِلُ﴾ [البقرة: ٩٠] وما أشبهه بالتخفيف في جميع القرآن إلا

(١) الكِنّ والكِنّة والكِنان: وقاء كل شيء وستره. والجمع أكنان وأكنة. (اللسان ١٣/ ٣٦٠ كنن).

حرفين: أحدُهما في سورة الأنعام: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الآية: ٣٧] وفي الحجر: ﴿إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الآية: ٢١]. ويخففُ ﴿مُنَزِّلٌ، ومُنزِلُها، ومُنزِلون﴾، ويشدِّدُ: ﴿نَزَّلَ﴾، في كل القرآن إلاّ في قولِهِ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾، فإنه يخفّفُهُ.

وكان عاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ يشدِّدُ: ﴿يُنزِّل وننزِّلُ ومُنَزَّلُها﴾ في المائدة. و﴿نَزَّلَ من الحق﴾ [الحديد: ١٦] و﴿نَزَّلَ به الروحَ الأمينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣] في كلِّ القرآن.

وقال حفصٌ عن عاصمٍ: ﴿نَزَلَ بهِ الروحُ الأمينُ﴾ خفيفةٌ، وكذلك: ﴿وما نزل من الحقِّ﴾ أيضاً خفيفة.

وقال أبو بكرِ بنُ عياش: هما مشدَّدان. وروى حفصٌ عنْ عاصم أنه يشدِّدُ ﴿أنَّهُ مُنَزَّلٌ منْ ربِّكَ بالحقِّ﴾ في سورة الأنعام [الآية: ١١٤] ولا يشدِّد ﴿مُنْزِلُها﴾.

وقرأ ابن عامرٍ بتشديد ذلك كلِّه في جميع القرآن من منزَّلٍ وينزِّلُ ويُنَزِّلون ومُنَزِّلِين. وفي الأنعام: ﴿إنَّه مُنَزَّلٌ من ربِّكَ بالحقِّ﴾. وفي سورة الشعراءِ: ﴿نَزَّلَ به الرُّوحَ الأمينَ﴾ [الآية: ١٩٣] و﴿ما نَزَّلَ من الحقِّ﴾ في سورة الحديد [الآية: ١٦] يشدِّدُ ذلك كلَّه.

وقرأَ حمزةُ والكسائيُّ: ﴿ونُنَزِّلُ ويُنَزَّلُ﴾، ﴿ونَزَّلَ به الروحَ الأمينَ﴾ ﴿وما نزَّلَ من الحقِّ﴾ مشدَّداً في كل القرآنِ، إلا حرفينِ في سورةِ لقمان: ﴿وينزِّلُ الغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤] وفي سورة (عسَق): ﴿وهُوَ الذي يُنزِّلُ الغَيْثَ﴾ [الشورى: ٢٨] ويخفِّفان ﴿مُنْزَل ومُنْزِلُونَ ومُنزِلِينَ﴾ حيث وقع[1].

قال أبو علي: نَزَلَ فِعْلٌ غيرُ متعدٍّ إلى مفعولٍ به. فإذا أرَدْتَ تعدِيتَهُ إليه عَدّيتَهُ بالأضْرُبِ الثلاثةِ التي يتعدَّى بها الفِعْلُ وهي النَّقْلُ بالهمْزَةِ، وبِحرفِ الجرِّ، وبتضعيفِ العين. يدلُّكَ على أنَّهُ غيْرُ متعدٍّ قولُهُم في مصدرِهِ: النُزول. فالنُّزولُ كالصُّعُودِ والخروج والقُفُولِ، ونحو ذلِك من المصادِرِ التي لا تتعدى أفعالُها في أكثر الأمر. فمِمَّا نُقِلَ بالهمزةِ قولُهُ: ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأحزاب: ٢٦] ومِمَّا عُدِّيَ بالجارِّ قولُهُم: نَزَلْتُ به، ويكونُ منهُ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فيمن رَفَعَ الروحَ. وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١] وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ

---

(١) قرأ ابن كثير ﴿ونُنزِلُ﴾ بنونين مع تخفيف الزاي ورفع اللام ﴿الملائكةَ﴾ بالنصب وقرأ الباقون بنون واحدة مع تشديد الزاي ونصب اللام. ﴿والملائكةُ﴾ بالرفع.
(تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٢٩).

﴿ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وقال: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا﴾... ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾... ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦] فقد رأيت مَرَّةً يجيء التنزيلُ على أَنْزَلَ ومرَّةً على نَزَّلَ.

ومما يُبَيِّن ذلك أنه قد جاءَ في بعض القِراءةِ: ﴿وأُنزِلَ الملائكةُ تنزيلا﴾[1] [الفرقان: ٢٥] كأنَّهُ لما كان نَزَّلَ وأنْزَلَ بمعنًى، حُمِلَ مصدرُ أحدِهما على الآخرِ، وقدْ كَثُرَ مَجيءُ التنزيل في القرآن، فهذا يقوي ﴿نزلَ﴾ ولم نَعْلَمْ فيه الإنْزَلَ. وقد جاء فيه (أنزل) كثيراً.

فأمّا قولُهُ: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا﴾ [آل عمران: ٣] فالكتابُ مفعول به.

وقولُهُ: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ في موضع نصبٍ بالحالِ وهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ، و﴿مُصَدِّقًا﴾ حالٌ من الضمير الذي في قولك: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ والعامل فيه المعْنَى، ولا يجوزُ أن تجعَلَهُ بدلاً لأنَّ الاسمَ إنَّما يُبْدَلُ من الاسم. وقال: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥] فقولُهُ: ﴿بالحقِّ أنزلناهُ﴾ حَالٌ من الضمير. فأمّا قولُهُ: ﴿وبالحق نزل﴾ فيحتمل الجارُّ فيه ضربين: أحدهما: أن يكون التقديرُ نَزَل بالحقِّ، كما تقول: نزلتُ بزيدٍ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في نزل، يدلُّكَ على جوازِ ذلك قولُهُ: ﴿وبالحقِّ نزَلَ﴾، وقولُهُ: ﴿أنزلَ عليكَ الكتابَ بالحقِّ﴾ [آل عمران: ٣] وهذا اتفاقٌ في مذهب الفريقين، ومثل ذلك في احتمالِهِ الوجهين قولُهُ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] في مَنْ رَفَعَ الرُّوحَ. يكونُ الجارُّ مثلَ الذي في مررتُ بزيدٍ، ويكون حالاً، كما تقول: نزل زيدٌ بعُدَّتِهِ، وخرجَ بسلاحِهِ وفي التنزيلِ: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١].

ومما لا يكون إلا حالاً قولُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤] ألا ترى: أنَّ أنزلْتُ يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ؟ فإذا بنيتَهُ للمفعولِ لم يبق له متعدًّى إلى مفعولٍ به، وقولُهُ: ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ على حدِّ ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ و﴿بِٱلْحَقِّ﴾ حالٌ من ﴿الذِّكْرِ﴾ الذي في ﴿مُنْزَلٍ﴾، والعامِلُ فيه مُنْزَلٌ.

ومما جاء الجارُّ فيه حالاً، كما جاءَ في الآي الأُخَرِ: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] المعنى: أنْزَلَهُ وفيه عِلْمُهُ، كما أنَّ: خرج بعُدَّتِهِ، تقديره: خرَجَ وعليه عُدَّتُهُ. والعِلْمُ: المعلوم، أي: أنزلَهُ وفيهِ معلومُهُ. ومثلُ ذلك الصيْدُ يُرادُ به: المصطافُ. يدلُّكَ على إرادَتِهِمْ به المصطادَ قولُهُ: ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] فالأيْدي والرِّمَاحُ إنما تلحَقُ الأعيانَ ولا تَلْحَقُ الأحداثَ. وأما قولُهُ: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] فمن خفّف نَزَلَ كان ﴿ما﴾ بمنزلَةِ الذي، وفيه ذِكْرٌ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٧.

مرْفُوعٌ يعودُ إلى ما، ولا يجوزُ فيمن خفَّفَ أن يجعلَ ﴿ما﴾ بمنزلة المصدرِ مع الفعلِ كأنْ، لأنَّ الفعلَ يبقى بلا فاعِلٍ ولا يجوزُ فيمن جوَّزَ زيادةَ ﴿مِنْ﴾ في الإيجابِ أن يكونَ: الحقُّ مع الجارِّ في موضعِ الفاعل. وقد جَعَلْتَ ﴿ما﴾ بمنزلةِ الذي، لأنه لا يعودُ إلى الموصول شيءٌ. ومَنْ شدَّدَ كان الضميرُ الذي في ﴿نَزَّلَ﴾ لاسمِ الله، والعائِدُ محذوفٌ من الصِّلَةِ.

فأمّا دخولُ الجارِّ فلأن ﴿ما﴾ لما كان على لفظ الجزاءِ حَسُنَ دخولُ ﴿مِنْ﴾ معه، كما دخلت في نحو:

فـمـا يَـكُ مـن خـيـرٍ أتَـوْه... (١)

فإذا كان كلّ واحدٍ من ﴿نَزَّلَ وأنْزَلَ﴾ يُستعْمَلُ كما يستعمَلُ الآخَرُ، ويُعنَى به ما يعنى بالآخَرِ، لم يُنْكَرْ أن يوقَعَ كلُ واحدٍ منهما موضِعَ الآخَرِ، وكذلك ما تصرَّفَ من ذلكَ. كأسماء الفاعلينَ، فتُقرَأُ: ﴿مُنْزَلون ومُنَزَّلون﴾ لأن كل واحدٍ منهما بمنزلةِ الآخَرِ، كما أنَّ الفِعْلَ الذي جَرَيَا عليه كذلك. وهذا مما يُعَلمُ منهُ أنّ (فَعَّلَ بمنزلةِ (أفْعَلَ)، وأن تضعيفَ العين للتعَدِّي وليس يُرادُ به الكثْرَةُ كما أُريدَ في نحو: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣] ولكنْ فَعَّلَ بمنزلةِ أفْعَلَ.

وقد قال سيبويه: قدْ يجيءُ فعَّلْتُ، وأفْعَلْتُ بمعنىً واحدٍ مُشْتَرِكَيْنِ وذلك نحوُ: وعَزْتُ إليهِ، وأوعَزْتُ، وخبَّرْتُ وأخْبَرْتُ، وسَمَّيْتُ وأَسْمَيْتُ.

فأمّا تخفيف حمزة والكسائي في لقمان: ﴿ويُنْزِلُ الغَيْثَ﴾ [الآية: ٣٤] وفي (عسق) ﴿وهو الذي يُنْزِلُ الغَيْثَ﴾ [الشورى: ٢٨] فلو شدَّدا كان كذلك. ويشبهُ أن يكونا اعْتَبَرا في تخفيف ذلك كثرةَ ما جاءَ في التنزيل في ذِكْرِ الغيثِ فحملا اسمَ الفاعل على ذلك. فمن ذلك قولُهُ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١٨]، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١] يشبه أن يكونا لمَّا رأياهُ بهذه الكثرة، حَمَلاَ اسم الفاعل عليه.

فأمّا قوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٣٩] وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] فكأنّ المعنى فيه: خَلَق، ألا ترى أنه قد جاءَ في الأخرى ثمانيةَ أزواجٍ وذلك محمولٌ على أنشأَ، كأنه: وأنشأَ ثمانيةَ أزواجٍ.

---

(١) قطعة من بيت لزهير بن أبي سلمى في الأغاني ١٠/٣٣٨ تمام البيت:

فـمـا يـكُ مـن خـيـرٍ أتـوه فـإنـمـا تـوارثـهُ آبـاءُ آبـائـهـم قـبـلُ

اختلفوا في قولِهِ: ﴿جبريلَ وميكالَ﴾[١] [البقرة: ٩٨] في كسر الجيم وفتحِها، والهمزِ وتركِه. والهمزِ في ﴿ميكائيلَ﴾، والياء بعد الهمزِ من ﴿جَبْرَئيلَ وميكائيلَ﴾.

فقرأ ابن كثيرٍ ﴿جَبرِيل﴾ بفتح الجيم وكسر الراءِ من غير همزٍ، و﴿ميكائيلَ﴾ مهموزٌ في وزن ميكاعيلَ بعد الألفِ همزةٌ، وياءٌ بعد الهمزة. وروى محمدُ بنُ صالح البزِّي عن شبلِ بن عبادٍ عن عبد اللَّهِ بن كثيرٍ: ﴿جَبْريلَ﴾ بلا همزٍ و﴿ميكائلَ﴾ مهموزٌ مقصورٌ. وكذلك رَوَىٰ محمدُ بن سَعْدَانَ[٢] عن عُبَيْدٍ بن عقيلٍ عن شِبْلِ بنِ عبّادٍ عن عبد اللَّهِ بن كثيرٍ ﴿ميكائِل﴾ مهموزٌ مقصورٌ بِزِنَةِ ميكاعِلٍ مِثلَ نافعٍ.

وحدَّثَني الحسينُ بن بشرٍ الصوفيُّ عن رَوْح بن عبد المؤمِن عَنْ محمَّد بن صالح عَنْ شِبْلٍ عن ابنِ كثيرٍ قال: رأيت النبيَّ ﷺ في المنامِ وهُوَ يقرأ: جبريلَ وميكالَ فلا أقرأُهُما أبداً إلا هكذا.

وقرأ نافع: ﴿جِبْرِيلَ﴾ بكسر الجيم والراءِ مِنْ غير همزٍ ﴿وميكائلَ﴾ بهمزةٍ بَعْدَ ألِف وقبْلَ اللامِ، ليس بَعْدها ياءٌ، في وزنِ ميكاعِل.

وقرأ أبو عمرٍو؛ ﴿جبريلَ وميكالَ﴾ بغيرِ همزٍ. وكذلك روى حفصٌ عن عاصم. وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿جبريلَ﴾ مِثلَ أبي عمرٍو ﴿وميكائيلَ﴾ بهمزٍ بين الألفِ والياءِ ممدودةٍ.

وقرأ عاصمٌ في روايةِ يحيى عن أبي بكرٍ وحمادِ بنِ سَلَمة[٣] عن عاصم ﴿جَبْرَئِلَ﴾ بفتح الجيم والراءِ، وهمزةٍ بين اللام والراءِ غير ممدودةٍ في وزنِ: جَبْرَعِل، خفيفة اللامِ و﴿ميكائيل﴾ وفي روايةِ يحيى بهمزةٍ بعدها ياءٌ.

وقال الكسائي: وحسينُ الجُعْفيُّ عن أبي بكرٍ عنه. وأبانُ عن عاصم: ﴿جَبْرِئيلَ ومِيكائيلَ﴾ مثلُ حمزةَ، وكذلك روى أبانُ بنُ يزيدَ العطارُ[٤] عن عاصمٍ، وحُسينُ الجُعْفيُّ عن أبي بكر عن عاصمٍ.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٧.

(٢) هو محمد بن سعدان الكوفي (١٦١ ـ ٢٣١هـ = ٧٧٨ ـ ٨٤٦م) أبو جعفر نحوي مقرئ ضرير له كتب في النحو والقراءات، منها «الجامع» و«المجرَّد» وغيرهما.
الأعلام ٦/ ١٣٧، ونكت الهميان ٢٥٢، وبغية الوعاة ٤٥، وغاية النهاية ٢/ ١٤٣، وتاريخ بغداد ٥/ ٣٢٤، ونزهة الألبا ٢١٢.

(٣) حماد بن سلمة بن دينار البصري الربعي بالولاء (توفي ١٦٧هـ = ٧٨٤م) أبو سلمة، مفتي البصرة وأحد رجال الحديث، ومن النحاة، كان حافظاً ثقة مأموناً، إلا أنه لما كبر ساء حفظه فتركه البخاري وأما مسلم فاجتهد وأخذ من حديثه بعض ما سمع منه قبل تغيره. له تصانيف.
الأعلام ٢/ ٢٧٢، وتهذيب التهذيب ٣/ ١١، ونزهة الألبا ٥٠، وميزال الاعتدال ١/ ٢٧٧، وحلية ٦/ ٢٤٩.

(٤) أبان بن يزيد العطار البصري، أبو يزيد، ثقة له أفراد، من السابعة، مات في حدود الستين (تقريب التهذيب ١/ ٣١).

وروى ﴿ميكائِلَ﴾ مهموزةً مقصورَةً في وزن ميكاعِلٍ مثل نافع.

وروى محمَّدُ بنُ سَعْدَانَ عن محمَّد بن المنذِرِ عن يحيى بن آدَمَ عن أبي بكر عنهُ مثلَ حَمَزَةَ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: ﴿جَبْرئيلُ﴾ و﴿ميكائيلُ﴾ ممدودتين مهموزَتَين.

قال أبو علي: روينا عنْ أبي الحسن من طريق أبي عبدِ اللَّهِ اليزيدي عن عمِّهِ عنه أنه قال: في (جبريلَ) ستُّ لغاتٍ: (جَبْرائِيلُ، وجَبرئيلُ، وجَبْرالُ، وجِبريلُ، وجِبرالُ، وجَبْرِيْلُ) وهذه أسماءٌ مُعَرَّبَةٌ، فإذا أُتِيَ بها على ما في أبنية العرب مثلُهُ؛ كان أذْهَبَ في باب التعريب.

يُقَوِّي ذلك تغييرُهُم للحروفِ المفردةِ التي ليس من حروفِهم، كتغييرهم الحرفَ الذي بين الفاءِ والباء في قلبِهم إياهُ إلى الباءِ المَحْضةَ، أو الفاءِ المَحْضةِ، كقولهم: البِرِنْدُ والفِرِنْدُ، وكذلك تغييرُهُمْ الحركةَ التي ليست في كلامِهم كالحركة التي في قولِ العجم: «زُوْرْوَاَ أشُوب» يُخَلِّصُونَها ضَمَّةً، فكما غيَّروا الحروفَ والحركاتِ إلى ما في كلامِهم، فكذلِكَ القياسُ في أبنية هذهِ الكلم، إلا أنَّهُمْ قد تركوا أشياءَ من العجميةِ على أبنيةِ العجم التي ليست من أبنيةِ العَرَبِ. كالآجُرِّ[١]، والإبريْسَم[٢]، والفِرِنْدِ[٣]، وليس في كلام العَرَبِ على هذه الأبنيةِ، فكذلك قولُ من قَالَ: ﴿جِبرَيلُ﴾ إذا كسر الجيمَ كان على لفظِ (قِنْدِيْل، وبِرْطِيل) وإذا فتحها فليس لهذا البناءِ مِثلٌ في كلام العربِ، فيكون هذا من بابِ الآجُرِّ، والفِرِنْدِ، ونحوِ ذلِكَ من المُعَرَّبِ الذي لم يجئْ له مِثْلٌ في كلامِهم. فكلا المذهبينِ حَسَنٌ لاستعمالِ العرب لهما جميعاً، وإن كان الموافقُ لأبنيتِهِمْ أذهَبَ في باب التعريف. وكذلكَ القولُ في (ميكالَ وميكائيلَ) وميكالُ: بزنَةِ قِنْطارٍ وسِرْداحٍ[٤] و(ميكائيل) خارجٌ عن أبنيةِ كلامِ العرب.

فأمّا القول في زِنةِ (ميكالَ) فلا يخلو من أن يكونَ فيعالاً أو مفعالاً أو فعلالاً. فلا

---

(١) الآجُرُّ: طبيخ الطين، الواحدة، بالهاء آجرة. (اللسان ٤/ ١١ مادة: أجر).
وقيل: هو الذي يُبنىٰ به، فارسي معرّب.

(٢) الإبْريسَم: معرب وفيه ثلاث لغات، والعرب تخلط فيما ليس من كلامها؛ قال ابن السكيت: هو الإبريسَم، وقال: ليس في كلام العرب إفعيلل مثل إهليلج وإبريسم، وهو ينصرف وكذلك إن سمِّيت به علىٰ جهة التَّلقيب انصرف في المعرفة والنكرة، لأن العرب أغربته في نكرته وأدخلت عليه الألف واللام وأجرته مجرىٰ ما أصل بنائه لهم. (لسان العرب ١٢/ ٤٦ مادة: برسم).

(٣) الفِرِندُ: وشي السيف، وهو دخيل، وفرند السيف: وشيه. وقيل: السيف نفسه، والفِرِنْدُ: الورد الأحمر، وفرِنْد: دخيل معرب: اسم ثوب. (اللسان ٣/ ٣٣٤ مادة: فرند).

(٤) السِّرْداحُ: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم. والسِّرداحُ: مكان ليّن يُنبت النجمة والنصي والعجلة. (اللسان ٢/ ٤٨٢ مادة: سردح).

يجوزُ أن يكون فِيعالاً، لأن هذا بناءٌ يختصُّ به المصدرُ كالقِيْتَالِ، والحيقالِ[١]، وليسَ هذا الاسمُ بمصدرٍ، ولا يجوز أن يكونُ مفعالاً، فيكونَ من أكَلَ أو وَكَلَ، لأنَّ الهمزةَ المحذوفةَ من ميكائِيلَ محتسبٌ بها في البناءِ، فإذا ثبتَ ذلكَ صارتِ الكلمة من الأربعةِ، وبناتُ الأربعةِ لا تلحقُها الزيادةُ من أوائلِها، إلا الأسماءُ الجارية على أفعالها، وليس هذا على ذلك الحدِّ. فإذا لم يكن كذلكَ، ثبَتَ أن الميمَ أصلٌ كما كانتِ الهمزةُ في إبراهيمَ ونحوِهِ أصلاً ليست بزيادةٍ.

ولا يجوز أيضاً أن يكونَ فعلالاً، لأنَّ الهمزة المحذوفةَ من البناءِ مقدرةٌ فيه. ونَظيرُ ذلِكَ في حذف الهمزةِ منه والاعتدادِ بها، مع الحذف في البناءِ قولُهُم: سَوَايَةٌ، إنما هي سَوَائِيَةٌ: كالكراهيةِ، وكذلك الهمزةُ المحذوفَةُ من أشياءَ ـ على قولِ أبي الحسنِ ـ مُقَدَّرَةٌ في البناءِ فكذلك الهمزةُ في ميكائيل.

فإن قُلْتَ: فَلِمَ لا تجعلُها بمنزلة التي في حُطائط[٢] وجُرَائِض[٣]؟

فإن ذلك لا يجوز، لأن الدّلالة لم تقُم على زيادَتِها كما قامتْ في قولِهِم: جِرْواضٌ[٤]. فهو إذن بمنزلةِ التي في بُرَّائِلَ[٥]، وكذلك (جِبْرِيلُ) الهمزةُ التي تحذَفُ منها ينبغي أن يُقَدَّرَ حَذْفُها للتخفيف وحَذْفُها للتخفيفِ لا يوجِبُ إسقَاطَها من أصلِ البناءِ، كما لم يَجُزْ إسقاطُها في سوايةٍ من أصل البناءِ، وإذا كان كذلك كانت الكلمةُ من بناتِ الخَمْسَةِ.

وهذا التقدير يقوّي قولَ من قرأ: ﴿**جَبْرَئيلَ وميكائيلَ**﴾ بالهمزِ لأنَّهُ يقول: إن الذي قرأ: ﴿**جبريلَ**﴾ وإن كانَ في اللفظِ مثلَ: بِرْطيلٍ، فتلك الهمزةُ عنده مقدرةٌ. وإذا كانت مقدرةً في المعنى، فهي مِثلُ ما ثبتَ في اللفظ.

فأمّا ﴿**إسرافيلُ**﴾ فالهمزةُ فيه أصْلٌ، لأن الكلمةَ من بنات الأربعة، كما كانت الميمُ من ميكائيلَ كذلك.

فإسرافيلُ من الخمسةِ كما كانَ جَبْرَئيْلُ كذلك. وقالولُ في همزةِ إسرافيْلَ وإسماعيل وإبراهيم مثل القول في همزة إسرافيل في أنها من نفسِ الكلمةِ، والكلمةُ بها

---

(١) حوقل حوقلة وحيقالاً إذا كَبِر وفَتَر عن الجماع. (لسان العرب ١١/ ١٦١ مادة: حقل).

(٢) الحطَاطةُ والحُطائطُ والحَطِيطُ: الصغير وهو من هذا الأن الصغير محطوط. وقيل: هو القصير، وقيل الحُطائط الصغير من الناس وغيرهم. (لسان العرب ٧/ ٢٧٤ مادة: حطط).

(٣) جمل جُرائِضٌ: وهو الأكول الشديد القَصْل بأنيابه الشجر. وقيل: الذِّفِرُ العظيم من الإبل. (لسان العرب ٧/ ١٣١ مادة: جرض).

(٤) بعير جِرْواض: ذو عُنُق جرواضٍ وقيل: الجرياض والجرواض: الضخم العظيم البطن. (اللسان ٧/ ١٣٠ جرض).

(٥) البُرَائل: الذي ارتفع من ريش الطائر فيستدير في عُنُقه. (لسان العرب ١١/ ٥١ مادة: برأل).

من بنات الخَمْسَة. وقد جاءَ في أشعارهم الأمران: ما هو على لفظ التَعْرِيب، وما هو خارجٌ عن ذلك قال:

عبدوا الصَّليبَ وَكَذَّبوا بمحمَّدٍ وبجِبْرَئِيلَ وكذَّبوا ميكالا[١]

وقال:

وجِبْرِيلٌ رسولُ اللَّهِ مِنَّا ورُوْحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفاءُ[٢]

وقال[٣]:

شهدْنا فما تُلقَى لنا مِنْ كتيبَةٍ يدَ الدَّهْرِ إلا جَبْرَئيلُ أَمَامُهَا

وقال كعبُ بنُ مالِكٍ[٤]:

ويَوْمَ بَدْرٍ لَقِيناهُمْ لنا مَدَدٌ فيه لدى النَّصْرِ ميكالٌ وجِبريلُ[٥]

وأما ما رُوِيَ عن أبي عمرٍو من أنَّهُ كانَ يخفف (جبريلَ) أو (ميكالَ) ويهمز (إسرائيلَ)، فما أراهُ إلا لقِلّةِ مجيءِ (إسْرالَ) بلا همزٍ وكَثْرَةِ مجيء (جبريلَ وميكالَ) في كلامهم والقياسُ فيهما واحِدٌ، وقد جاءَ في شعر أُميَّةَ (إسرالُ) قال:

لا أَرى من يُعيشُنِي[٦] في حياتي غَيْرَ نَفْسِي إلا بني إسْرالِ[٧]

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص٣٣٩ وهو من البحر الكامل من قصيدة يهجو بها الأخطل تحت عنوان «عقوبة الظالمين».

(٢) البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧٥، ولسان العرب ١/ ١٣٩ (كفأ)، ٤/ ١١٤ (جبر)، وكتاب العين ٥/ ٤١٤، وتهذيب اللغة ١٠/ ٣٨٩، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٩٦، وتاج العروس ١/ ٣٩٠ (كفأ)، ١٠/ ٣٥٨ (جبر)، وأساس البلاغة (كفأ).

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٧١، وخزانة الأدب ١/ ٤١٥، ولسان العرب ٤/ ١١٤ (جبر).

(٤) هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين (توفي ٥٠هـ = ٦٧٠م) الأنصاري السلمي الخزرجي، صحابي من أكابر الشعراء، من أهل المدينة، اشتهر في الجاهلية، وكان في الإسلام من شعراء النبي ﷺ وشهد أكثر الوقائع، ثم كان من أصحاب عثمان، ولما قتل عثمان قعد عن نصرة عليّ فلم يشهد حروبه، وعمي في آخر عمره وعاش سبعاً وسبعين سنة.
الأعلام ٥/ ٢٢٨، والأغاني ١٥/ ٢٩، والإصابة ت٧٤٣٣، ونكت الهميان ٢٣١.

(٥) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٣٣٠، وفي لسان العرب ١٥/ ٢٩٠:
ويوم بدرٍ لقيناكم لنا مَدَدٌ فيرفع النصر مكيالٌ وجبريل
البيت من البسيط وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٣٩٤، ولسان العرب ١٥/ ٢٩٠ (مكا)، وتاج العروس (مكا).
ميكائيل: اسم، يقال هو ميكا أضيف إلىٰ إيل، وقال ابن السكيت: ميكائين، بالنون لغة، وقال الأخفش: يهمز ولا يهمز، قال: ويقال: ميكالُ، وهو لغة. (اللسان ١٥/ ٢٩٠ مكا).

(٦) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٣٩٧: يعينني.

(٧) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٥١، وتاج العروس (سرو).

وليس قولُ من قال: إنّ (إيلَ، وإلْ) اسمُ اللَّهِ، وأضيف ما قبلَهُمَا إليهما، كما يُقَالُ: عبدُ اللَّهِ ـ بمستقيم من وجهين: أحدهما: أنّ (إيْل، وإلْ) لا يُعرفان في أسماء اللَّهِ سبحانَهُ في اللغة العربيّة، والآخَرُ أنَّهُ لو كان كذلكَ لم يتصرَّفْ آخِرُ الاسم في وجوهِ العربيَّةِ، ولكانَ الآخِرُ مجروراً، كما أنّ آخِرَ عبد اللَّهِ كذلك، ولو كان مضافاً لوقع التعريبُ عليه على حدِّ ما وقعَ في غيره من الأسماءِ المضافِ إليها.

اختلفوا في كسرِ النُّون مع التخفيفِ والتشديدِ من قولِهِ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وأبو عمرٍو وعاصمٌ: **﴿ولكنَّ الشَّياطينَ كَفَرُوا﴾**، **﴿ولكنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾**، **﴿ولكنَّ اللَّهَ رَمَى﴾**، **﴿ولكنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يظلِمون﴾** مشدَّداتٍ في ذلك كلِّه.

وقرأ نافعٌ وابن عامرٍ: **﴿ولكِنِ البرُّ من آمنَ باللَّهِ﴾** [البقرة: ١٧٧] **﴿ولكِنِ البرُّ مَنِ اتَّقَى﴾** [البقرة: ١٨٩] خفيفتي النونِ، ويرفعان **﴿البرَّ﴾**. وشدَّدَ النون في هذين الموضعين ابن كثيرٍ وعاصِمٌ وأبو عمرٍو وحمزة والكسائيُّ. وقرأ حمزة والكسائيُّ: **﴿ولكِنِ الشياطينُ كَفَرُوا﴾**، **﴿ولكِنِ اللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾**، **﴿وَلَكِنِ اللَّهُ رَمَى﴾**، **﴿ولكِنِ الناسُ أَنْفُسَهُمْ يظلِمونَ﴾** خفيفاتٌ كلهنَّ. وقرأ ابنُ عامرٍ وحدَهُ: **﴿ولكِنِ الشياطينُ﴾** بالتخفيف. وشدَّدَ النون من: **﴿ولكنَّ الله قَتَلَهُمْ﴾**، **﴿ولكنَّ اللَّهَ رَمَى﴾**، **﴿ولكنَّ الناسَ أَنْفُسَهُمْ يظلِمون﴾**، ولم يختلفوا إلاّ في هذه الستةِ الأحرف.

قال أبو علي: اعلمْ أن **﴿لكنْ﴾** حرفٌ لا نعلمُ شيئاً على مثالِهِ في الأسماء والأفعال، فلو كانت اسماً لم يخْلُ من أن يكونَ فاعلاً أو فعلاً، ولا نعلم أحداً ممن يؤخَذُ بقوله يذهب إلى أنّ الألفاظ في الحروف زائدةٌ، فكذلك ينبغي أن تكونَ الألفُ في هذا الحرفِ، وهو مثلُ إنَّ في أنَّها مُثَقَّلَةً ثم يخفِّفُ إلا أنَّ «إنَّ وأنَّ» إذا خُفِّفَتَا فقد يُنْصَبُ بهما كما كان يُنصَبُ بهما مُثَقَّلَتين وإن كان غيرُ الإعمال أكثرَ. ولم نعلم أحداً حكى النصبَ في «لكِنْ» إذا خففت فيشبهُ أن النصبَ لم يجئْ في هذا الحرفِ مخففاً، ليكونَ ذلك دَلالَةً على أن الأصلَ في هذه الحروفِ أن لا تَعمَلَ إذا خُفِّفَتْ لزوال اللفظ الذي به شَابَهَ الفِعْلَ في التخفيفِ، وأنَّ من خَفَّفَ ذلك؛ فالوجْهُ أن لا يُعْمِلَهُ.

ومثلَ ذلك في أنّهُ لم يجئْ فيه الجزاءُ؛ وإن كان القياسُ لا يَمْنَعُ منه: «كيف»؛ ألا ترى أنّ الخليلَ وأصحابَهُ لم يَحْكُوْا فيه الجزاء وإن كانَ المعنى لا يمنع ذاك، ليُعْلَمَ أنَّ الجزاءَ ليس حُكْمُهُ أن يكونَ بالأسماءِ، فكذلك لم يجئِ النصبُ مع التخفيفِ في هذا الحَرْفِ كما جاء في «إنَّ، وأنَّ، ولعلَّ، وليت» وقد لحقتْها «ما» كافةً كما لَحِقَتْ «إنَّ وأنَّ ولعلَّ وليتَ» وذلك في نحو قولِهِ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]،

و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦] وقولِ الشاعر[١]:

.....لعلّما أضاءت لكَ النارُ الحمارَ المُقيَّدَا

فمِمَّا جاءَتْ فيه (ما) كافةً قولُ الشاعِرِ[٢]:

وَلكنَّمَا أهلي بوادٍ أنيسُهُ ذئابٌ تَبغَّى الناسَ مَثْنى ومَوْحَدُ

ومما جاءت فيه لكنْ مخفَّفَةً غيرَ مُعْمَلَةٍ ما أنشده أبو زيد:

وما دَهْري بِشَتْمكَ فاعْلَمَنْهُ ولكنْ أنْتَ مَخْذُولٌ كبيرُ

ومثلُهُ قولُ زهيرٍ[٣]:

لَقَدْ بَالَيْتُ مظْعَنَ أمِّ أَوفَى ولَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لا تُبالِي

وقولُ الآخرِ[٤]:

فلسْنَا على الأعقابِ تَدْمَى كلومُنَا ولكنْ على أقدامِنا تَقْطُرُ الدِّمَا

ولا يَدُلّ نحوُ ما أنشده أبو زيد من قول عِمرَان[٥]:

ولكِنَّا الغَدَاةَ بنو سَبيلٍ على شَرَفٍ نُيَسَّرُ لانْحِدارِ

---

(١) تمام البيت:

أعِدْ نظراً يا عَبْدَ قَيْس لعلَّما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠، والأزهية ص٨٨، والدرر ٢١/ ٢٠٨، وشرح شواهد الإيضاح ص١١٦، وشرح شواهد المغني ص٦٩٣، وشرح المفصل ٨/ ٥٧، وبلا نسبة في رصف المباني ٣١٩، وشرح شذور الذهب ص٣٦١، وشرح قطر الندى ص١٥١، وشرح المفصل ٨/ ٥٤، ومغني اللبيب ص٢٨٧، ٢٨٨، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في جمهرة اللغة ص٧٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٥، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٦٥، ١١٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٢، والكتاب ٣/ ٢٢٥، ٢٢٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٠، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٦٧، والجنى الداني ص٦١٩، وشرح المفصل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧، واللمع ص٢٣٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٤، والمقتضب ٣/ ٣٨١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزهير في ديوانه ص٣٤٢، ولسان العرب ١١/ ٧٥ (بول)، وأساس البلاغة (بلو).

(٤) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام المريّ في جمهرة اللغة ص١٣٠٦، وديوان المعاني ١/ ١١٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٩٨، والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٣، ولسان العرب ١٤/ ٢٦٨ (دمى) وله أو لخالد بن الأعلم في خزانة الأدب ٧/ ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٩، وشرح شواهد الشافية ص١١٤، وشرح المفصل ٤/ ١٥٣، ٥/ ٨٤، ٨٥، ولسان العرب ٥/ ٣١١ (برغز)، والمنصف ٢/ ١٤٨ المقصود أن جراحهم لا تكون من دُبُر لأن ذلك يدل على فرارهم، ولكن جراحهم من قُبُل وهذا دليل على إقدامهم.

(٥) هو عمران بن حطّان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي (توفي ٨٤هـ = ٧٠٣م) أبو سماك رأس القعدة، من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم، كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث، من أهل البصرة وأدرك جماعة من الصحابة فروى عنهم، وروى أصحاب الحديث عنه، ثم لحق بالشراة فطلبه الحجاج فهرب إلى الشام، فطلبه عبد الملك بن مروان ـ فرحل إلى عُمان، فكتب الحجاج إلى أهلها بالقبض =

وكذلك الحذف في إنَّ في نحو قوله: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] وقوله: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] لولا أنّ الحرف المحذوف مرادٌ لم يُوصَلْ بضمير المنصوب، ألا ترى أنّ (إنَّ) إذا خُفِّفَتْ، دَخَلَتِ الأفعالَ، وفي دخولِها على الأفعال، دَلالةٌ على إخراجها من الإعمالِ، وعلى ذلك جاء التنزيل في نحو: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢] و﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ [يونس: ٢٩] ونحوِ هذا مما كَثُرَ مجيئُهُ في التنزيل. فأمّا إنْشادُ مَنْ أنشَدَ:

فلَوْ أَنَّكِ في يومِ الرَّخاءِ سألْتِني ... فِراقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ[1]

فهو قليلٌ، وقياسُهُ قياسُ من أَعْمَلَها مخففةً في المُظْهرِ، وإنْ كان ذلك في المُضْمَرِ أقْبَحَ لأنَّ المضمَرَ كثيراً ما يُرَدُّ معه الشيءُ إلى أصلِهِ نحو قولِهِ: أنْشَدَهُ أبو زيد:

فلا بِكَ ما أسالَ ولا أغاما[2]

والأصلُ في هذه الحروف إذا خُفِّفَتْ أن لا تعملَ لزوالِ المعنى الذي به كان يعملُ، ولذلك لم تُعْمَلْ (لكنْ: مخففة.

فإن قُلْتَ: إنَّ لكنَّ لا تشبه الأفعالَ، ألا ترى أنه ليس شيءٌ على مثالِهِ في الأسماء ولا في غيره؟.

فإنّ فيه ما يُشْبِهُ الفِعلَ إذا نزَّلتَهُ منفصلاً كقولهم: «أراك مُنْتَفْخاً»[3].

وقد جاءَ حذفُ ضمير القصةِ والحديث معها في نحو قولِ أُمَيَّة[4]:

ولكنَّ من لا يَلْقَ أمراً ينوبُهُ ... بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ به وهو أَعْزَلُ

= عليه فلجأ إلى قوم من الأزد، فمات عندهم إباضياً.
الأعلام ٥/ ٧٠، والإصابة ت٦٨٧٧، والكامل للمبرد ٢/ ١٢١، وميزان الاعتدال ٢/ ٢٧٦، وخزانة ٢/ ٤٣٦.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص٦٢، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٨، ٢٦٢، والإنصاف ١/ ٢٠٥، والجنى الداني ص٢١٨، وخزانة الأدب ٥/ ٢٤٦، ٤٢٧، ١٠/ ٣٨١، ٣٨٢، والدرر ٢/ ١٩٨، ورصف المباني ص١١٥، وشرح الأشموني ١/ ١٤٦، وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٥ وشرح ابن عقيل ص١٩٣، وشرح المفصل ٨/ ٧١، ولسان العرب ٤/ ١٨١ (حرر)، ١٠/ ١٩٤ (صدق) ١٣/ ٣٠ (أنن)، ومغني اللبيب ١/ ٣١، والمقاصد النحوية ١/ ٣١١، والمنصف ٣/ ١٢٨، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣، وتاج العروس ١٠/ ٥٧٣ (حرر، أنن).

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي الصلت في الإنصاف ١/ ١٨١، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٠ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٢، والكتاب ٣/ ٧٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٢.

كما جاء في قوله:

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ منكم إقامَةٌ[١]

فلولا أنَّ الضميرَ معهَ مرادٌ لما دخل على الجزاءِ، كما أنَّهُ لو لم يكن مراداً مع ليْتَ، لم تَدْخُلْ على الفعل، في نحو ما أنشَدَه أبو زيدٍ[٢]:

فليتَ دفعتَ الهمَّ عني ساعةً فَبِتْنَا على ما خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ

فأما ما أنشده أبو زيدٍ من قولِ الشاعر[٣]:

نَدِمْتُ على لسانٍ كان مِنِّي فليتَ بأنَّهُ في جوفِ عِكْمِ

فيحتملُ أمرين: أحدهُمُا أن تكونَ الباءُ زائدَةً، ويكونَ (أنَّ) معَ الجارّ في موضعِ نصْبٍ، ويكون ما جرى من صلة (أنَّ) قد سدَّ مسدَّ خبرِ ليت. كما أنَّها في ظننتُ أنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ، كذلك.

ويَحتَمِلُ أن تكونَ الهاءُ مُرَادَةً ودَخَلَتِ الباءُ على المبتدأ، كما دَخَلَتْ في قولهم: بحسبكَ أن تفعَلَ ذلك، ولا يمتنع هذا من حيث امتنع الابتداءُ بأنَّ لمكان الباء، ألا ترى أنَّ (أنَّ) قد وَقَعَتْ بعد لولا في نحوِ: لولا أنَّكَ منطَلِقٌ، ولم يجْرِ، ذلك في الامتناعِ. مجرى: أنَّك مُنْطَلقٌ بَلَغَنِي. لأن المعنى الذي له لم يُبْتَدَأ بالمفتوحة مع لولا معدومٌ.

فأمّا ما أنشده من قول الشاعر[٤]:

فَقُلْتُ ادْعُ أخرى وارفَعِ الصوتِ دعوةً لعلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قَريبُ

---

(١) صدر بيت. عجزه:

وإن كان سرحٌ قد مضى فتسرّعا

البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص١٦٧، والإنصاف ١/ ١٨٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤، ولسان العرب ٢/ ٤٨١ (سرح)، ٨/ ١٥٢ (سرع).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه ص١٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٧، ونوادر أبي زيد ص٢٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٤، والدرر ٢/ ١٧٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٨، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦، ١٤٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص١٢٢، وتخليص الشواهد ص٢٩٢، وخزانة الأدب ٤/ ١٥٢ ـ ١٥٥، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٠٣، ولسان العرب ١٢/ ٤١٥ (عكم)، ١٣/ ٣٨٥ (لسن)، ونوادر أبي زيد ص٣٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٤.

العِكْمُ: النَّمط تجعله المرأة كالوعاء تدَّخر فيه متاعها. والعِكْمُ: داخلُ الجَنْبِ على المَثَل بالعكم النمط.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص٩٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦، والدرر ٤/ ١٧٤، وسر صناعة الإعراب ص٤٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ص٦٩١، ولسان العرب ١/ ٢٨٣ (جوب)، ١١/ ٤٧٣ (علل)، والمقاصد النحوية =

ولعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ. فينبغي أن يكونَ على إضمارِ القصةِ والحديثِ كأنه خفَّفَ لعلَّ. وأعْمَلَهَا كما يُخففُ أنَّ ويُعْمل، فمن فتح اللاَّم وجرَّ الاسمَ فقال: لَعَلَّ أبي المغوارِ، فاللامُ لامُ الجرِّ إلاَّ أنَّهُ فتحها مع المُظْهرَ كما يُفتَحُ مع المضمَرِ.

وزعم أبو الحسنِ أنه سَمِعَ فتْحَ اللامِ مع المُظْهَر مِن يونُسَ وأبي عبيدةَ وخَلَفِ الأحمر[1].

وزعم أنه سمعَ ذلِكَ أيضاً من العَرَب، فيكون الجرُّ في أبي المغوار على هذه اللغة. ومن قالَ:

لَعَلَّ أبي المغوارِ منك قريبٌ

حَذَفَ لام لعلَّ وأضْمرَ الفصة أو الحديثَ. وكسَرَ اللامَ مع المُظْهَرِ على اللغة التي هي أشْيَعُ، والتقدير: لعلَّ لأبي المغوارِ منكَ جوابٌ قريبٌ، أي لعلَّ نَصْرَهُ لا يبعُدُ عليكَ، ولا يتأخَّرُ عنكَ.

فإن قلتَ: إنه حذف اللامَ لاجتماعِ اللامينِ، كما حذف من (إنَّا مَعَكُمْ) ونحوِ ذلك؛ كان قولاً.

وحكى أبو عُمَرَ أنّ يُونُسَ لم يَكُنْ يرى (لكِنْ) الخفيفة من حروفِ العطفِ. ويقَوِّي هذا القولَ أنّ أخواتِ لَكِن ممَّا حُذِف منهُنَّ لم يخرجْ بالتخفيف عن ما كان عليه قبل التخفيف. ألا ترى أنَّ: (إنَّ) و(أنَّ) و(كأنّ) كذلك؛ ومثْلُها (لعلَّ).

فالقياس في (لكنْ) أن يكونَ في التخفيفِ على ما عليهِ أخواتُها، ولا تَخْرُجَ بالتخفيف عما كانت عليه، كما لم تخرُجْ أخواتُها عنه.

ويقوي ذلك أن معناها مخففةً كمعناها مشَدَّدةً، فإذا وافق حالُ التخفيف حالَ التشديد في اللفظِ والمعنى، وجب أن تكونَ في التخفيفِ مِثلَها في التشديد.

فإن قُلْتَ: لِمَ لا تكونُ مِثْلَ حتَّى التي تكونُ لمعانٍ مختلفةٍ مع أنَّ اللفظَ واحدٌ.

= ٣/ ٢٤٧، وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٧٥، وشرح الأشموني ١/ ٥٦، وشرح ابن عقيل ص٣٥٠، وشرح التصريح ١/ ٢١٣، وكتاب اللامات ص١٣٦، ولسان العرب ١٢/ ٥٥٠ (ميم) ومغني اللبيب ص٢٨٦، ٤٤١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٣.

(١) هو خلف بن حيان (توفي نحو ١٨٠هـ = نحو ٧٩٦م) أبو محرز، المعروف بالأحمر، راوية، عالم بالأدب شاعر، من أهل البصرة، قيل: خلف الأحمر معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة. له ديوان شعر وكتاب «جبال العرب» و«مقدمة في النحو».
الأعلام ٢/ ٣١٠، وإرشاد الأريب ٤/ ١٧٩، وبغية الوعاة ٢٤٢، والشعر والشعراء ٣٠٨، ونزهة الألبا ٦٩.

قيل: إنَّ (حتَّى) وإن كانت على لفظةٍ واحدةٍ، فإن المعانيَ التي تدلُّ عليها مختلِفَةٌ. ألا ترى أن العطفَ فيها غيرُ الجرِّ ووقوعِ الابتداءِ كما يقعُ الابتداء بعد إذا نحوُ: خرجتُ فإذا زيدٌ، غيرُ الجرِّ والعطفِ. وكذلكَ الواو إذا كانت عاطفة معناها غيرُ الجارَّةِ. وكذلك إذا كانَتْ في نحو: جاء البَرْدُ والطيالِسَةَ[1].

وكذلك (ما) إذا كانَتْ زائِدَةً أو نافِيةً أو كافَّةً، أو عِوضاً من الفعل في نحو: إمَّالا. وكذلك اللاَّمُ في: (لتفعَلَنَّ)، وفي (لَعَمْروٌ مُنْطَلِقٌ) وليس كذلك (لكنْ) لأنها إذا كانت مشددةً كان معناها كمعناها إذا كانت مخففةً؛ فإذا كان كذلك وجب أن لا تَخْرُجَ بعد التخفيفِ عما كانت عليه قبلُ. كما أنَّ سائِرَ أخواتِها كذلك.

فإن قُلْتَ: أليس قومٌ قد ذهبوا إلى أنّ (ليس) من حروف العطف، ويحملون قولَهُ:

إنّما يجْزِي الفتى ليس الجَمَلْ[2]

فيمن أنشدَهُ بليسَ، فمعناها عاطفةً كمعناها غَيْرَ عاطفةٍ في النفي.

قيل: إنها في هذا البيت يستقيمُ أن تكونَ نافيةً ويكون خبرُها مُضْمَراً. فكأنّ التقدير: إنّما يجزي الفتَى ليسَ الجَمَلُ الذي يَجْزِي. فَحُذِفَ الخبرُ.

فليسَ لا تثبُتُ حَرْفَ عطفٍ من هذا البيت الذي استَدَلُّوا به على ذلِكَ، وكذلك يجوزُ أن يقولَ يونُسُ في نحوِ: ما مررْتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ. إنَّهُ يجرُّهُ بِبَاءٍ يُضْمِرُها دلَّتِ المتقَدِّمَةُ لها عليها. كما حكى سيبويه عنه نحو هذا. ويضمرُ القصةَ في (لكن) وإن كانتْ مخففةً. كما أضمروا في أَنْ وإنْ في نحوِ: أما إن يغْفِرُ اللَّهُ لك، وإذا قال: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكِنْ طالحٌ، كان على قوله: ولكنْ هوَ طالحٌ، فإنَّهُ يقول: لمّا خَفّفتَه صارت من حروف الابتداء، كما صارتْ (إنّ) كذلك، ولذلكَ وَقَعَ بعدها

---

(١) الطيلس والطيلسان: ضرب من الأكسية. قال ابن جني: جاء مع الألف والنون فَيْعَلٌ في الصحيح على أن الأصمعي قد أنكر كسرة اللام، وجمع الطيلس والطيلَسان والطيلُسان طيالس وطيالسة (لسان العرب ٦/ ١٢٥ مادة: طلس).

(٢) عجز بيت. صدره:

وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاجِزْه

البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص١٧٩، ولسان العرب ٦/ ٢١١ (ليس)، ٧/ ٢١٧ (قرض)، ١٥/ ٤٦٩ (إمالا)، وتهذيب اللغة ٨/ ٣٤، ١٣/ ٧٢، ٧٣، وأساس البلاغة (جزى)، وتاج العروس ١٩/ ١٧ (قرض)، وجمهرة الأمثال ١/ ٥٧، والأزهية ص١٨٢، ١٩٦، وخزانة الأدب ٩/ ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ١١/ ١٩٠، ١٩١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠، وشرح التصريح ٢/ ١٣٥، والكتاب ٢/ ٣٢٣، ومجالس ثعلب ص١٦٩، ٥١٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٥٤، والمقتضب ٤/ ٤١٠.

الفِعْلُ، فكذلك صار (لكِنْ) من حروفِ الابتداء، كما كان قولُهُ:

ولـكـنْ عـلـى أقـدامِـنـا تـقـطُـرُ الـدَمَـا[١]

وقولُهُ:

ولـكـنْ أمُّ أَوْفَـى لا تـبـالـي[٢]

على ذلك.

فأمّا تشديدُ لكنَّ إذا دخلت عليها الواوُ ـ وتخفيفُها معها، فالقياسُ لا يوجِبُ دخولَ التثقيلِ فيها ـ كما أنَّ انتفاءَ دخولِها لا يوجِبُ التخفيف. ومن شدّدَ مع دخولِ الواوِ كان كَمَنْ خفَّفَ مع دخولِها. ألا ترى أنَّ الواوَ لا توجبُ تغييراً فيما بعْدَهَا في المعنى، وإذا كان كلُّ واحدٍ منهما لا ينافي الآخَر في المساغِ والجوازِ كانوا كُلُّهُم قد أحسَنَ فيما أخذ به لتساوي الأمرين في ذلك كله في القياس. ولم يكُنْ في دخولِ الواوِ عليها معنًى يوجب التشديدَ. كما لم يكن في انتفاءِ دخولِها عليها معنًى يوجبُ التخفيفَ.

اختلفوا في فتح النون وضمِّها وفَتْحِ السين وَكَسْرِها من قولِهِ جلَّ وعزَّ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦].

فقرأ ابن عامر وحدَه: ﴿ما نُنْسِخْ﴾ بضم النون الأولى وكسر السين.

وقرأ الباقون: ﴿ما نَنْسَخْ﴾ بفتح النون الأُولى والسينُ مفتوحة[٣].

قال أبو علي: النسْخُ في التنزيلِ: رفع الآية وتبديلها. ورفعُها على ضروبٍ: منها أن تُرْفَعَ تلاوتُها. وحُكْمُها، كنحوِ ما رويَ عن أبي بكرٍ الصدِيقِ أنَّه قال: كنا نقرأُ: «لا ترغَبُوا عن آبَائِكُمْ إنَّهُ كُفْرٌ» ومنها أن تَثْبُتَ الآية في الخطِّ ويرتفعَ حُكْمُها كقوله: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَىْءٌ مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ إِلَى ٱلْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ فَـَٔاتُوا۟ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَٰجُهُم مِّثْلَ مَآ أَنفَقُوا۟﴾ [الممتحنة: ١١]. فهذه ثابتة اللفظِ في الخطِّ مرتفعةُ الحُكْم. ونَسْخُ حُكْمِها يكونُ على ضَرْبين: بِسُنَّةٍ أو بقرآنٍ، مثلُ الآيةِ المنسوخَةِ. فمِمَّا نُسِخَ بالسنَّةِ الآيةُ التي تلوناها ـ ومنه قولُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وأمّا المنسُوخُ بقُرآنٍ مثلِهِ؛ فقولُهُ في الأنفال: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا﴾ [الأنفال: ٦٥]. فَنُسِخَ بقولِهِ: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦] وقولُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ

(١) انظر البيت مر سابقاً في هذا الجزء.

(٢) انظر البيت مر سابقاً في هذا الجزء.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٨.

غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] فهذا نُسِخَ بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]. ومنها ما يرتفعُ اللفظُ من التنزيلِ ويَثْبُتُ الحُكْمُ، كالحُكْم برجْم الثيِّبَيْنِ، وما رُوِيَ عن عُمَرَ من أنَّهُ قَال: لا تَهْلكوا عن آيةِ الرَّجم، فإنّا كنا نقرأ: (الشيخُ والشيخَةُ فارجمُوهما)[1].

ومما جاءَ في التنزيلِ مِن ذِكْرِ النَّسْخِ قولُهُ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢].

رُوي أن النبي ﷺ. قرأ سورة النجم فأتى على قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠] وصل به: (تلك الغرانِقَةُ الأولى. وإنّ شفاعَتَهُنَّ لتُرتَجى)[2] فسُرَّ المشركون بذلِكَ وقالوا: قد أثنى على آلهتِنا. فهذا حديثٌ مرويٌّ من أخبارِ الآحادِ التي لا توجب العلم. وذهب عامةُ أهلِ النظرِ فيما علمت إلى إبطالِهِ وردِّه، وأنَّ ذلك لا يجوز على رسول الله ﷺ على وجه ما رَوَوْا، ولو صحّ الحديثُ وثبَتَ لم يَكُنْ في هذا الكلامِ ثناءٌ على آلهةِ المشركينَ، ولا مدحٌ لها. ولكن يكون التقديرُ فيه: تلك الغرانِقَةُ الأولى. وإنّ شفاعَتَهُنَّ لترتُجَى عندكم، لا أنها في الحقيقة كذلك كما قال: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] أي: العزيز الكريم عند نفسك. وكما حكي عن من آمنَ من السحرةِ سحرةِ فرعونَ: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ومن آمن من السحرة وصدَّق موسى. لا يعتقدون فيه أنه ساحرٌ وإنما التقدير: قالوا يا أيها الساحر فيما يذهب إليه فِرْعونُ وقومُهُ أو فيما يُظْهِرون من ذلك، وكما قال: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥] فَسُمِّيَ ما كان ينالُهُ المشركون من المسلمين ـ لو نالوا ـ خيراً على ما كان عِنْدَهُمْ، وكما قال: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] فهذا على: يا أيُّها الذي نُزِّلَ عليه الذِّكرُ عندهَ وعند من تَبِعَهُ، ولو اعترفوا بتنزيلِ الذِّكْرِ عليه لم يقولوا ما قالوه، وقال زُهْرَة اليمنِ:

أَبْلِغْ كُلَيْبَاً وأَبْلِغ عَنْكَ شاعِرَهَا ... أَنِّي الأَغَرُّ وأَنِّي زُهْرَةُ اليَمَنِ

فأجابه جرير:

أَلَم تَكُنْ في وُسومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِها ... مَنْ حَانَ ـ موعِظَةٌ يا زُهْرَةَ اليَمَنِ[3]

وهذا النحوُ في الكلام الذي يُطلَقُ، والمرادُ به التَقْييدُ على صفةٍ واسعٌ غيرُ ضيِّقٍ.

---

(١) أخرجه ابن حجر في (فتح الباري ١٢/١٤٣)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ١٣٤٨٢).

(٢) هناك رواية أخرىٰ للحديث «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتها لترتجى».
أخرجه ابن كثير في (التفسير ٥/٤٣٩)، والسيوطي في (الدر المنثور ٤/٣٦٦)، والفتني في (تذكرة الموضوعات ٨٢).

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص٤٣٠ وهو من البحر البسيط، وفيه «يا حارث اليمنِ» مكان «يا زهرة اليمن».

فعلى هذا كان يكونُ تأويلُ هذا الكلام لو صحَّ أو سلم لراويه، وإن لم يصحَّ فالمعنى في قوله: ﴿فَيَنسَخُ اللَّهُ ما يلقي الشيطانُ﴾ أي: يَرفَعُهُ ويبيِّنُ إبْطَالَهُ بالحُجَجِ الظاهِرَةِ. وقد يجوزُ أن يكون: ﴿ألقى الشيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ﴾ أي: في حال تلاوَتِهِ، ولا دلالة على أنّ إلقاء ذلك في حال التلاوة، إنّما هو من التالي. لكن مِمَّنْ يريدُ التلبيسَ من شياطينِ الإنسِ، فَيُبَيِّنُ الله ذلك، ويظهرُهُ عندَ من نظَرَ واعتبَرَ، ثم يُحْكِمُ اللَّهُ آياتِهِ عنْ أنْ يجوزَ فيها ما لا يجوزُ في دينِهِ من تمويه المموّهين، وتلبيسِ المُلْبِسين، ومن ذلك قولُهُ: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] فقولُهُ: ﴿نستنسِخُ﴾ يجوز أن يكون ننسخُ كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٤] أي يسخَرُونَ، ويجوز أن يكون يستدعي ذلك، واستدعاءُ ذلكَ إنَّما هو بأمرِ الملائكةِ بكتابتِهِ وحفظِهِ لِيُحْتَجَّ عليهم بأعمالهم كقوله: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] وقوله: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨] ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ كِرَامًا كَٰتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢] وقوله: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] وكقوله: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤] وكقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١] ونحوِ ذلك من الآي التي تدلُّ على أنّ أعمالَ العبادِ مكتوبةٌ محصاةٌ.

فأمّا قراءةُ ابنِ عامرٍ ﴿ما نُنْسِخْ من آيةٍ﴾ بضمِّ النون، فالقول فيها: أنها لا تخْلُو من ثلاثةِ أوجهٍ: أحَدُها: أن يكونَ أفعَل لغةً في هذا الحرفِ كقولِهم: حَلّ من إحرامه، وأحَلَّ. وقولهم: بدأ الخَلْقَ وأبْدَأَهُمْ. أو تكونَ الهمزةُ للنقلِ كقولِكَ: قامَ وأقَمْتُهُ، وضرب وأضربتُهُ، ونسخ الكتابَ وأنسخْتُهُ الكتاب. أو يكونَ المعنى في أنسختُ الآية: وجدتُها منسوخةً، كقولِهم: أحْمَدتُ زيداً وأجْبَنْتُهُ وأبْخَلْتُهُ، أي: أصَبتُهُ على بعضِ هذه الأحوال. فلا يجوز أن يكونَ لغة على حدِّ حَلَّ وأحلَّ، وبدأ وأبدأ لأنَّا لم نَعْلَمْ أحداً حكى ذلك، ولا رواهُ عن أحدٍ، ولا تكونُ الهمزةُ لمعنى النقْلِ، لأنَّك لو جعلتَه كذلِكَ، وقَدَّرْتَ المفعول محذوفاً من اللَّفظ مراداً في المعنى كقولِكَ: «ما أعْطَيْتُ من درهم فلن يضيعَ عندَكَ» لكان المعنى: ما نُنَزِّلُ عليكَ من آيَةٍ أو نُنْسِها نأتِ بخيرٍ منها. وذلك أن إنساخَهُ إياها إنما هو إنزالٌ في المعنى، ويكونُ معنى الإنساخ: أنه منسوخٌ من اللوح المحفوظ أو مِنَ الذِّكْرِ، وهو الكتابُ الذي نُسِخَتِ الكُتُبُ المنْزَلَةُ منه. وإذا كان كذلك فالمعنى: ما نُنْزِلْ من آية، أو: ما نُنْسِخْكَ من آية، أو نُنْسِها، لأنّ ابنَ عامرٍ يقرأ: ﴿أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] وليس هذا المراد ولا المعنى، ألا ترى أنهُ ليسَ كلُّ آيةٍ أُنزِلَتْ أُتِيَ بآيةٍ أذهَبَ منها في المصلحة. وإنما قولُهُ: ﴿نأت بخيرٍ منها﴾ تقديرُه نأتِ بخيرٍ من المنسوخ، أي أصلَحَ لكُم أيها المتعَبَّدون. وأقلُّ الآي هي المنسوخةُ وأكثرُها غيرُ منسوخ، فإذا كان تأويلُها هذا التأويلُ يؤدي إلى الفساد في المعنى، والخروج عن الغرضِ الذي قُصِدَ به الخطابُ؛ علمت أنَّ توجيهَ التأويل إليه لا

يصحُّ، وإذا لم يصحَّ ذلك، ولا الوجهُ الذي ذكرناهُ قَبْلَهُ، ثبتَ أن وجْهَ قراءَتِهِ إنما هو على القسم الثالِث وهو: أنّ قولَهُ ننسخْ: نجدُهُ منسوخاً، وإنّما نجدُهُ كذلك لنسخِهِ إياهُ، فإذا كان كذلك كان قولُهُ: ﴿نُنْسِخْ﴾ بضم النُونِ، كقراءةِ من قرأ ﴿نَنْسَخْ﴾ بفتح النون، يتفقان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ.

وقولُ من فَتَحَ النونَ فقرأ: ﴿ما نَنْسَخْ من آية﴾ أبينُ وأوضحُ.

اختلفوا في ضَمِّ النون الأولى وتركِ الهمزةِ وفتحِ النونِ مع الهمزِ في قوله: ﴿نَنْسَأْها﴾[1] [البقرة: ١٠٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو ﴿نَنْسَأها﴾: بفتح النون الأولى مع الهمز، وقرأ الباقون: ﴿نُنْسِها﴾ بضم النون الأولى وتركِ الهمز.

قال أبو علي: أما قراءة ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو: ﴿نَنْسَأْها﴾ بفتح النون وهمزِ لامِ الفِعلِ. فُفِسِّرَ على التأخير، أي: نؤخرها.

وقال: بعضُ من لا ينبغي أن يُعْبَأَ بقوله: إن التأخير هنا لا معنى له. وقد قرأ بذلك من السَّلَفِ فيما ذُكِر، عُمَرُ وابنُ عباسٍ، ومن التابعين إبراهيمُ وعطاءٌ[2]، وقرأ به عُبَيْدُ بنُ عُمير.

وروى ابنُ جُرَيْجٍ[3] عن مجاهدٍ ﴿ما نَنسخْ من آية﴾ قال: «نمحاها[4] أو نَنْسَأْها» قال: نثبت خَطَّها ونبدِّلُ حكمها.

وقال أبو زيد: نَسَأْتُ الإبلَ عن الحوضِ، فأنا انْسَؤُها نَسْئاً: إذا أخَّرْتَها عنه. ونَسَأْتُ الإبلَ، فأنا أنسَؤُها نسئاً. إذا زِدْتَها في ظِمْئِها يوماً أو يومين أو أكْثَر من ذلك، وتقولُ: انْتَسَأْتُ عنك انتساءاً. إذا تباعدتَ عنهُ، وأنسأتُهُ الدَّينَ إنساءاً: إذا أخَّرْتَهُ عنه واسمُ ذلك النَّسيئة.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٨.

(٢) هو عطاء بن أسلم بن صفوان (٢٧ ـ ١١٤هـ = ٦٤٧ ـ ٧٣٢م) تابعي، من أجلاء الفقهاء. كان عبداً أسود. ولد في جند (باليمن) ونشأ بمكة فكان مفتي أهلها ومحدثهم، وتوفي فيها.
الأعلام ٤/ ٢٣٥، وتذكرة الحفاظ ١/ ٩٢، وتهذيب ٧/ ١٩٩، وصفة الصفوة ٢/ ١٩٩، وميزان الاعتدال ٢/ ١٩٧ وحلية ٣/ ٣١٠، والوفيات ١/ ٣١٨.

(٣) ابن جُريج (٨٠ ـ ١٥٠هـ = ٦٩٩ ـ ٧٦٧م) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد وأبو خالد، فقيه الحرم المكي، كان إمام أهل الحجاز في عصره. وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة. روميّ الأصل، من موالي قريش. مكي المولد والوفاة.
الأعلام ٤/ ١٦٠، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٦٠، وصفة الصفوة ٢/ ١٢٢، وابن خلكان ١/ ٢٨٦، وتاريخ بغداد ١٠/ ٤٠٠.

(٤) محا الشيء يمحوه ويمحاه محواً ومحياً: أذهب أثره (لسان العرب ١٥/ ٢٧١ مادة: محا).

فأمّا معنى التأخير في قولِهِ: ﴿نَنسَأْهَا﴾ فقال ناسٌ من أهل النظر فيه: إنَّ التأخير في الآية يتوجَّهُ على ثلاثةِ أنحاءٍ منها: أن يؤخَّرَ التنزيلُ فلا يُنْزَلَ البتَّةِ، ولا يُعلَمَ ولا يُعمَلَ به، ولا يُتلى. فالمعنى على هذا: ﴿ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو ننسأْها﴾ أي: نؤخِّرُ إنزالَها، فلا نُنزِلُها.

والوجهُ الثاني: أن يُنْزَلَ القرآنُ فيُعْمَلَ به ويُتلى ثم يؤخَّر بعد ذلك بأن يُنْسَخَ فَتُرفَعَ تلاوتُهُ البتة، ويُمْحى فلا يُتلى ولا يُعمل بتأويلِهِ وذلك مثلُ ما روى يُونسُ عن الحسنِ أنّ أبا بكرٍ الصديق قال: (كنَّا نقرأُ: لا ترغبوا عن آبائِكُمْ إنَّه كفرٌ)، ومثلُ ما رُوي عن زِرِّ بنِ حبيش[1] أنَّ أُبَيّاً[2] قال له: كم تقرؤون الأحزاب؟ قلت: بضعاً وسبعين آية. قال: قد قرأتُها ونحن مع رسولِ الله ﷺ: أطول من سورة البقرة.

والوجهُ الثالثُ: أن يُؤَخَّرَ العملُ بالتأويلِ لأنهُ نُسخ ويُتْرَكَ خطُّهُ مُثْبَتاً وتلاوتُهُ قرآنٌ يُتلى، وهو ما حُكِيَ عن مجاهدٍ أنَّه قال: يُثْبَتُ خَطُّها ويُبْدَلُ حُكْمُها. وهذا نحو قولِهِ: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ فَآتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُم مِّثْلَ مَا أَنفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١١] فهذا مثْبَتُ اللفظ مرفوعُ الحكم.

وأما من قَرَأَ ﴿نُنْسِها﴾ من النسيان فإنّ لفظ ﴿نَسِي﴾ المنقولُ منه أُنْسِي على ضربين: أحدهما: أن يكونَ بمعنى التَرْكِ، والآخرُ: النسيانُ الذي هو مقابلُ الذكرِ، فمن التركِ قولُهُ: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] أي: تركُوا طاعة الله فترك رحمتهم، أو ترك تخليصَهُمْ. وإضافة التركِ إلى القديم سبحانه في نحو هذا اتساعٌ. كقوله: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩] أي: خلَّينَاهُم وذاك.

وقال جويبرُ عن الضحَّاك في قولِهِ: ﴿فاليومَ ننساكُمْ كما نسيتُمْ لقاءَ يومِكُمْ هذا﴾ [الجاثية: ٣٤] قال: اليوم نَتْرُكُكُم في النار كما تركْتُمْ أمري.

---

(١) هو زرّ بن حبيش بن حباشة بن أوس الأسدي (توفي ٨٣هـ = ٧٠٢م) تابعي، من جلتهم. أدرك الجاهلية والإسلام، ولم ير النبي ﷺ، كان عالماً بالقرآن، فاضلاً. وكان ابن مسعود يسأله عن العربية. سكن الكوفة، وعاش مئة وعشرين سنة، ومات بوقعة بدير الجماجم.
الأعلام ٣/ ٤٣، والإصابة ١/ ٥٧٧، وحلية الأولياء ٤/ ١٨١.

(٢) هو أُبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار (توفي ٢١هـ = ٦٤٢م) من الخزرج، أبو المنذر صحابي أنصاري، كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، ولما أسلم كان من كتّاب الوحي. وشهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان يفتي على عهده. وشهد مع عمر بن الخطاب وقعة الجابية، وكتب كتاب الصلح لأهل بيت المقدس، وأمره عثمان بجمع القرآن، فاشترك في جمعه وله في الصحيحين وغيرهما ١٦٤ حديثاً.
الأعلام ١/ ٨٢، وطبقات ابن سعد ٣ القسم الثاني ٥٩، وغاية النهاية ١/ ٣١، وصفة الصفوة ١/ ١٨٨، وحلية ١/ ٢٥٠.

فأمَّا قولُهُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فقولُهُ: ﴿نسينا﴾ يحتمِلُ الوجهين: يجوز أن يكونَ من النسيانِ الذي هو خلافُ الذكرِ، والخطأ: من الإخطاء الذي ليس التعمُّدَ، ومجازُ ذلك على أنّهم تُعُبِّدُوا بأن يدعوا على أن لا يؤاخَذُوا بذلك، وإن كانوا قد علموا أن القديم سبحانه لا يؤاخِذُ بهما.

وقد جاء في الحديث المأثورِ: «رُفِعَ عن أمتي الخطأُ والنِّسْيَانُ وما أكرهوا عليه»(١) كما جاء في الدعاء ﴿وَقُلْ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾(٢) [الأنبياء: ١١٢] وهو سُبْحَانَهُ لا يحكُمُ إلا بالحقِّ، وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وما وَعَدهم الله به على ألسنةِ الرُّسُلِ يؤتيهمُ الله إياهُ، وكذلكَ تَعَبَّدَ اللَّهُ الملائكة بالدُّعاء بما يَفْعَلُه الله لا محالة فقال: ﴿**والملائكةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ويُؤْمِنُونَ بِهِ، ويَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا، رَبَّنَا وَسِعْتَ كلَّ شيءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً، فاغفِرْ للذين تابوا واتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الجَحِيمِ**﴾ إلى قوله: ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: ٩]. وعلى هذا يمكنُ أن يكون قولُهُ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦] الاستطاعةَ ويَكُونُ على قولِهِ لا تُحمِّلْنَا ما يَثْقُلُ علينا ويشُقُّ وإن كُنَّا مستطيعين له.

ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿**إنْ نَسِينا**﴾ على: إن تركنا شيئاً من اللازمِ لنا.

ومِنَ التَّرْكِ قولُهُ: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ﴾ [طه: ١١٥] أي تركَ ما عهدنا إليه. ومنه قولُهُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] أي: كالذينَ تركوا طاعةَ اللَّهِ وأمرَهُ، فأنساهُم أَنْفُسَهُمْ، أي: لم يَلْطُفْ لهم كما يَلْطُفُ للمؤمنينَ في تخليصِهِم أَنْفُسَهُمْ من عقابِ اللَّهِ، والتقدير: ولا تكونوا كالذين نسُوا أمرَ الله أو طاعَتَهُ، فأنساهُمْ تخليصَ أَنْفُسِهِمْ من عذاب الله وجاز أن يُنْسَبَ الإنساءُ إليه. وإن كانوا هُمُ الفاعلونَ لهُ والمذمومونَ عليه، كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فأضاف الرميَ إلى الله سبحانه لما كان بقوتِهِ، وإقدارِهِ، فكذلك نُسب الإنساءُ إليه، لمّا لم يلطُفْ لهذا المُنسى كما لَطُفَ للمؤمن الذي قد هُدِيَ، وكذلك قولُهُ: ﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] أي: نسيناكُم كما نسيتم الاستعداد للقاء يومِكُمْ هذا، والعَمَلَ في التخلص من عقابه. وأما قولُه: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤] فعلى معنى التَّرْكِ، لأنه إذا كان المقابل للذكر لم يكنْ مؤاخذاً. ومما هو خلافُ الذكر، قولُه: ﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] فقولُه: ﴿لا

---

(١) أخرجه ابن حجر في (تلخيص الحبير ١/ ٢٨١)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ١٠٣٠٧)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ١٦)، والسيوطي الحلبي في (الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ٨٧) والفتني في (تذكرة الموضوعات ٩١).

(٢) انظر قراءة (قُلْ) في النشر ٢/ ٣٢٥.

﴿يَضِلُّ رَبِّي﴾ هو في تقدير حذف الضمير العائد إلى الموصوف. وقال: ﴿فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ [طه: ٨٨] ففي قوله: نَسِيَ، ضمير السامري، أي: ترك التوحيد باتخاذه العجل.

وقال بعض المفسرين: نسيَ مُوسى ربَّه عندنا، وذهب يطلبه في مكان آخر. وأما قوله: ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٤٢] فإن إنْسَاءَ الشيطان هو أن يُسَوِّلَ له، ويزيِّنَ الأسباب التي ينسى معها. وكذلك قوله: ﴿فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣] يجوز أن يكون الضمير في أنساه ليوسف أي أنسى يوسفَ ذكر ربه كما قال: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ويجوز أن يكون الضمير في أنساه للذي ظنَّ أنه ناجٍ، ويكون ربُّه مَلِكَهُ. وفي الوجه الأول يكون ربُّهُ اللَّهَ سبحانه، كأنه أنساه الشيطانُ أن يلجأ إلى الله في شدته. وأما قوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤١] فالتقدير: تنسونَ دُعاءَ ما تشركون فَحُذِفَ المضافُ، أي: تتركونَ دعاءه، والفزع إليه، إنّما تفزعون إلى الله سبحانه، ويكون من النسيان الذي هو خلافُ الذكرِ كقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] أي تذهلون عنه فلا تذكرونَهُ. وقال: ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى﴾ [المؤمنون: ١١٠]. فهذا يجوز أن يكون منقولاً من الذي بمعنى الترك، ويمكن أن يكون من الذي هو خلاف الذكر، واللفظُ على أنهم فعلوا بكم النسيان، والمعنى: أنكم أنتم أيها المتخذون عبادي سُخْرِيًّا نسيتم ذكري باشتغالكم باتخاذكم إياهم سُخرياً وبالضحك منهم. أي: تركتموه من أجل ذلك، وإن كانوا ذاكرين وغيرَ ناسين، فنسبَ الإنساءَ إلى عباده الصالحين وإن كانوا لم يفعلوه لَمَّا كانوا كالسببِ لإنسائهم، فهذا كقوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وعلى هذا قوله: ﴿فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] فأُسند النسيانُ إليه، والمعنى على أنهم نسوا ذلك.

فأمّا قوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] فمنقولٌ من نسيتُ الشيء: إذا لم تذكُرْهُ، قال الفراء: والنسيان هنا على وجهين:

أحدهما: على الترك، نتركها ولا ننسخُها.

والوجه الآخر: من النسيان كما قال: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤].

قال أبو علي: قولُ الفراء نتركها ولا ننسخها، لا يستقيم هنا، وإنما هو من النسيان الذي ينافي الذكرَ، ألا ترى أنه قد قال: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] وليس كل ما أُخِّرَتْ من الآي فلم تنسخ ولم يُبْدَل حكمها يؤتى بخير من المنسوخة بآية أو المنسأةِ، وليس المعنى: ما ننسخ من آية أو نُقِرُّهَا فلا ننسخها نأت

بخير منها، إنما المعنى: أنَّا إذا رفعناها من جهة النسخ بآية، أو الإنْسَاءِ؛ أتينا بخير من التي ترفع وتبدل على أحد هذين الوجهين، ومعنى نأت بخير منها: أنه أصلحُ لمن تُعُبِّدَ بها، وليس المعنى في قوله: نأت بخير منها، أن الناسخة خير من المنسوخة أو المنساة، أي: أفضل منها، ولكن أصلحُ لمن تُعُبِّدَ بها وأدعى لهم.

وقال أبو إسحاق: قال أهل اللغة في معنى: ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾ قولين: قال بعضُهم: ﴿أو نُنْسِها﴾ من النسيان، قال: وقالوا: ودليلنا على ذلك قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧] فقد أعْلَمَ أنَّه شاء أن ينسى، قال: وهذا القول عندي ليس بجائز، لأن الله قد أنبأ النبي ﷺ في قوله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] أنه لا يشاء أن يذهب بما أوحى إلى النبي ﷺ.

قال أبو علي: هذا الذي احتجَّ به على من ذهب إلى أنَّ نُنْسِها من النسيان، لا يدل على فساد ما ذهبوا إليه من أن ذلك من النسيان، وذلك أن قوله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] إنما هو على ما لا يجوز عليه النسخ والتبديل من الأخبار وأقاصيص الأمم، ونحوِ ذلك مما لا يجوز عليه التبديلُ. والذي ينساه النبي ﷺ هو ما يجوز أن ينسخَ من الأوامرِ والنواهي الموقوفة على المصلحة في الأوقات التي يكون ذلك فيها أصلَحَ.

ويدلك على أن نُنْسِها من النسيان الذي هو خلافُ الذكرِ من قولك: نسيتُ الشيء وأنسانيهِ غيري، قراءةُ من قرأ: ﴿ما نَنْسَخْ من آيَةٍ أو نُنْسِها﴾. وقراءةُ من قرأ: ﴿أو نُنْسِكَهَا﴾.

فأمّا قوله: ﴿تَنْسَها﴾ فقراءةُ سعد بن أبي وقاص[(١)]. رَوَى هُشَيْمٌ[(٢)] قال: أخبرني يعلى بن عطاء[(٣)] عن القاسم بن ربيعة بن قائِفٍ الثقفي قال: سمعتُ سعدَ بن أبي

---

(١) هو سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري (٢٣ ق هـ ـ ٥٥هـ = ٦٠٠ ـ ٦٧٥م) أبو إسحاق الصحابي الأمير، فاتح العراق، ومدائن كسرىٰ، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة وأول من رمىٰ بسهم في سبيل الله، وأحد العشرة المبشرين بالجنة. ويقال له: فارس الإسلام وشهد بدراً وافتتح القادسية، ونزل أرض الكوفة فجعلها خططاً لقبائل العرب. مات بقصره في العقيق الأعلام ٣/ ٨٧، والتهذيب ٣/ ٤٨٣، والبدء والتاريخ ٥/ ٨٤، وحلية ١/ ٩٢.

(٢) هو هُشَيْم بن بشير بن أبي خازم قاسم بن دينار السلمي (١٠٤ ـ ١٨٣هـ = ٧٢٢ ـ ٧٩٩م) أبو معاوية، الواسطي، نزيل بغداد، مفسر من ثقات المحدثين. قيل: أصله من بخارى. كان محدث بغداد ولزمه الإمام ابن حنبل أربع سنين. له غير «التفسير» كتاب «السنن» في الفقه. و«المغازي» الأعلام ٨/ ٨٩، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٩، وميزان الاعتدال ٣/ ٢٥٧، وتاريخ بغداد ١٤/ ٨٥.

(٣) يعلىٰ بن عطاء العامري، ويقال: الليثي الطائفي، ثقة، من الرابعة، مات سنة عشرين أو بعدها. (تقريب التهذيب ٢/ ٣٧٨).

وقاص يَقْرَؤُها: ﴿ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو تَنْسَهَا﴾. قال: فقلت له: إنَّ سعيد بن المسيب[١] يقرأُ: أو تُنْسَها أو: نَنْسَاهَا قال: إنّ القرآنَ لم يُنْزَلْ على آل المسَيِّب، قال اللَّهُ لنبيه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦] ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]. وقرأ أيضاً: ﴿تَنْسَهَا﴾ أوَّلُها تاء مفتوحة من النسيان: سعدُ بن مالك، حكاها أبو حاتم.

وأما ﴿نُنْسِكَهَا﴾ فإنَّ الكِسائيَّ قال: رأيتُ في مصاحفَ على قراءة سالم مولى أبي حذيفة[٢]: ﴿ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو نُنْسِكَهَا﴾ النون الأولى مضمومةٌ والثانية ساكنة.

قال أبو علي: فالمفعولُ المرادُ المحذوفُ في قراءة من قرأ ﴿أو نُنْسِهَا﴾ مُظْهَرٌ في قراءة من قَرَأَ: ﴿نُنْسِكَها﴾ ويؤكدُ ذلك ويبيِّنُه قراءةُ من قرأ: ﴿أو تُنْسَهَا﴾.

قال أبو عبيد: حدّثنا محمد بن الحسن عن قرة بن خالد، عن الضحاك بن مزاحِم[٣] أنه قرأها: ﴿تُنْسَهَا﴾ ألا ترى أن الفعل يتعدَّى إلى مفعولين، فلما بُنيَ الفعلُ للمفعول قام أحدُهما مقامَ الفاعل، فبقي الفعلُ متعدياً إلى مفعول واحد. ويؤكد ذلك أيضاً، ما رُوي من قراءة ابن مسعود: ﴿ما نُنْسِكَ من آيةٍ أو نَنْسَخْهَا﴾. وبقراءة ابن مسعودٍ، قرأ الأعمشُ، وروى عبد الله بن كثير عن مجاهدٍ، قال: قراءة أُبيٍّ: ﴿ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو نُنْسِكَ﴾.

فهذا كله يثبت قول من جعل ﴿نُنْسِها﴾ على أنه من النسيان، وليس ذلك مما أُريد بقوله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] لأن ذلك إنما هو فيما لا يجوز عليه النسخُ. فأما ما يجوز عليه النسخُ والرفعُ فقد يجوز أن يرفع بالنسيانِ كما يرفعُ بالنسخ، وذلك أنه يُرْفَعُ من التلاوة والخط فَيُنْسَى، وليس ذلك على وجه سلبِ النبي ﷺ، شيئاً، أُوْتِيَهُ من الحكمةِ، كما أنَّ نَسْخَ ما نُسِخَ بآيةٍ أو بِسُنَّةٍ لا يكون سلباً للنبي ﷺ شيئاً أوْتِيَهُ من الحكمة.

ومما يؤكد ذلك أن سعيداً روى عن قتادة أنه قال: كانت الآية تُنْسَخُ بالآية ويُنْسِي

---

(١) انظر ترجمته في الأعلام ٣/ ١٠٢، وطبقات ابن سعد ٥/ ٨٨، والوفيات ١/ ٢٠٦، وحلية ٢/ ١٦١.

(٢) هو سالم بن معقل، أبو عبد الله (توفي ١٢هـ = ٦٣٣م) مولىٰ أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، صحابي، من كبارهم وكبار قرائهم، فارسي الأصل أعتقته ثبيته زوج أبي حذيفة، صغيراً وتبناه أبو حذيفة وزوجه ابنة أخ له. وهو من السابقين إلىٰ الإسلام. كان يؤم المهاجرين الأولين قبل الهجرة، في مسجد قباء. وشهد بدراً، ثم كان معه لواء المهاجرين يوم اليمامة، فقطعت يمينه فأخذه بيساره فقطعت، فاعتنقه إلىٰ أن صرع.
الأعلام ٣/ ٧٣، والإصابة ٣٠٥٢، والإستيعاب في هامشه ٢/ ٧٠.

(٣) هو الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني (توفي ١٠٥هـ = ٧٢٣م) أبو القاسم، مفسر. كان يؤدب الأطفال، ويقال: كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبي. له كتاب في «التفسير» توفي بخراسان الأعلام ٣/ ٢٥١، وميزان الاعتدال ١/ ٤٧١، وتاريخ الخميس ٢/ ٣١٨، والمحبر ٤٧٥، والعبر للذهبي ١/ ١٢٤.

اللَّهُ نبيَّهُ من ذلك ما يشاءُ. وقد قدمنا أن نُنْسِها لا يجوز أن يكون منقولاً من نسيَ الذي معناه تَرَكَ.

وقول أبي إسحاق وفي قوله: ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧] قولان يبطلان هذا القول الذي حكيناه عن بعض أهل اللغة، أحدهما: فلا تنسى، أي: فلست تَتْرُكُ، إلا ما شاء اللَّهُ أن تَتْرُكَ. ويجوز أن يكون ﴿إلا ما شاء اللَّهُ﴾ أن يَلْحَقَ بالبَشَرِيَّةِ ثم يذكرَ بعدُ.

قال أبو علي: فالقول فيه أن قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ إن حُمِل فيه لا تنسى على النسيان الذي يقابل الذكرَ أشبهُ من أن يُحْمَلَ على ما يرادُ به الترك، وذلك أن النبي ﷺ كان إذا نزل عليه القرآن أسرع القراءة وأكثرها، مخافة النسيان فقال: سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله أن تنساه[1] لرفعه ذلك بالنسيان، كرفعه إياه بالنسخ بآية أو سُنَّةٍ. ويؤكد ذلِكَ قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦ ـ ١٨] وقوله: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١١٤] فَحَمْلُ قوله: ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ على الترك، إذا كان يُسْلَكُ به هذا المسلك ـ ليس بالوجه. فإن قال: أحملُه على الترك دون النسيان. قيل: فإن للذي أنكرتَ قوله ـ في أنه من النسيان، وقُلْتَ إن قوله: لا يجوزُ لقوله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] وأنه لا يجوز أن يذهب بما أَوْحي إلى النبي ﷺ ـ أن يقول: ولا يجوز له أن يَتْرُكَ شيئاً مما أَوْحى إليه، كما قلت أنت: لا يجوز أن ينسى شيئاً مما يوحى إليه. فإن جاز أن يَتْرُكَ منه شيئاً؛ جازَ أن يَنْسَى منه شيئاً. ولا يكون نسيانُهُ له على وجهِ الرَّفْعِ مُنْكَرَاً، كما لَمْ يكن تركُه إذا شاء اللَّهُ تَرْكَهُ مُنْكَراً. فإذا كان الأمرُ على هذا، فقد صار هو أيضاً إلى مثل ما أنكرهُ من قولِ من أنكر قوله.

فأمّا قوله: ويجوز أن يكون ما شاء اللَّهُ مما يَلْحَقُ بالبَشَرِيَّةِ ثم يذكرُ بَعْدُ، فإنَّ هذا الضربَ من النسيان، وإن كان جائِزاً على النبي ﷺ ـ لما رُوي من أنه قام في الثانية، فَسُبِّحَ به فلم يَرْجِعْ، وسجد للسهو[2]، ونحوِ ما روي من حديث ذي اليدين ونحوِ ما رُوي من أنه صلى فنسي آيةً، فلما فرغ من صلاته، قال: «أفي القوم أُبَيٌّ؟ قيل: نعم يا رسولَ الله، أُنسِخَتْ آيةُ كذا أم نسيتَها؟ فضحك رسول الله ﷺ وقال: نسيتُهَا»[3]. من حديث عبد الرحمن بن أَبْزَى[4] ـ.

---

(١) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ١٢/ ١٢٠).

(٢) انظر البخاري (سهو، ١)... في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة.

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٣/ ٤٠٧)، وابن خزيمة في (الصحيح ١٦٤٧)،

(٤) عبد الرحمن بن أَبزى، الخزاعي مولاهم، صحابي صغير، وكان في عهد عمر رجلاً، وكان على خراسان لعليّ. (تقريب التهذيب ١/ ٤٧٢).

فليس المراد في هذا الموضع، لأنه في حكم الذكرِ من حيثُ كان المأْثَمُ فيه موضوعاً، وإنّما المراد به النسيانُ الذي هو رفعٌ من التلاوة والخط، وعلى هذا اسْتَدَلَّ به سعدُ بن أبي وقاصٍ، وعليه حَمَلَ ناسٌ من أهل النظرِ فهذا أولى، وإن كان ما ذهب إليه أبو إسحاق غيرَ مُمتنعٍ في غير هذا الموضع.

قال أبو إسحاق: وقالوا في: ﴿نُنْسِها﴾ قولاً آخر، وهو خطأٌ. قالوا: أو نَتْرُكْهَا، وهذا إنما يقالُ فيه: نسيتُ إذا تَرَكْتَ، ولا يقالُ: أُنْسِيتُ تركتُ، وإنما معنى ﴿أو نُنْسِها﴾ أي: أو نُتْرِكْهَا. أي: نأمُرُكم بتركها.

والقولُ في ذلك: أنَّ من فسر أُنْسِيتُ بتركْتُ، لا يكونُ مخطِئاً، وذلك أنك إذا قلت: أنساني الشيطانُ ذكرَ كذا، فإنه إذا أنساكَ نسيتَ، وإذا قال: أضربتُ زيداً عَمْرَاً، فكأن المعنى: جعلتُ زيداً يضرب عَمْرَاً، فَزَيْدٌ يَضْرِبُ إذا أضربتَهُ، كما ينسى إذا أنسيته، فإذا عُبِّرَ عن ذلك بما يوجبه فعله لم يكن خطأ، وإن كان إذا عبر عن تُنسي بِيُتْرِكُ، كان أشدَّ موافقةً له في اللفظ، ومطابقَةً فيما تريدُ من المعنى. ويدلّك على أن ذلك ليس بخطأ، أن المفعول الأوّلَ من الفعل المتعدي إلى مفعول واحدٍ، إذا نُقِلَ بالهمزة فاعلُ المفعولِ الثاني، فإذا عَبَّرْتَ عنه بنسيتُ، فقد جئت بشيء دلَّ كلامُك عليه، كما أنك إذا عَبَّرْتَ عنه على التحقيق فقد أَتَيْتَ بما دَلَّ كلامُك عليه.

فإذا اتفقنا في دلالة الكلام على كل واحد منهما لم يكن خطأً. وهذا النحوُ يستعمله المتقدمون من السلف المفسرون وغيرُهم كثيراً على أنَّ أَتْرَكْتُ وإن كان يوجبه القياسُ فإنَّا لم نعلم الاستعمال جاء به، وإذا لم يأت به الاستعمالُ لم يمتنع أن يكونَ مثلَ أشياء من هذا الباب يوجبه القياسُ، ولم يأت به الاستعمالُ، فَرُفِضَ لذلك. ألا ترى أنهم قالوا: دفعتُ زيداً بعمرٍو ولم يقولوا: أدْفَعْتُ.

وذهبَ سيبويه إلى أن ذلك مرفوض وكذلك صككته بكذا، ورفضوا استعمال الهمزة، وكذلك لقيتُ زيداً، لم يستعملوا نقله بالهمزة، وليس ألقيتُ منقولاً من لقيتُ، ألا ترى أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وكذلك مَيَّزْتُ ليس بمنقول من مِزْتُ، فإذا رُفِضَ النقل بالهمزة في هذه الأشياء ونحوها، أمكن أن يكون تركتُ أيضاً مِثْلَها فلم تُنْقَلْ بالهمزةِ، ويقوي ذلك أنَّا لم نعلَمْهُ ثبتَ في سمعٍ كما لم تَثْبُتْ هذه الأشياء. فإذا لم يرد به سَمْعٌ دل ذلك على الرفضِ له. ففسر الذي فسر ذلك على ما جاء السمع به دون ما أوجبه القياس الذي لعله رآه المفسِّرُ مرفوضاً غيرَ مأخوذ به.

وقوله: وإنّما معنى ﴿أو نُنْسِها﴾ أو: نُتْرِكْهَا، أي: نَأْمُرْكُمْ بتركها؛ فالقول في ذلك: لا يخلو من أن يكون المراد بِنُتْرِكْهَا الذي يرادُ به تقرير الشيء، كما تقولُ: اترك هذا في موضعه، أي: قرره فيه ولا ترفعه منه، أو يكونَ المرادُ بِنُتْرِكْها أي: نرفَعْها

ونُبْدِلْهَا. فإن كان المراد الوجه الأوّل الذي هو التقرير في موضعه، وأن لا يرفع؛ فهذا لا يقع الأمرُ به، لأنه ليس إلى النبي ولا إلى المسلمين تقرير الآي في مواضعها، إنّما ذلك إلى الله إذا أنزلَ آيةً كانَتْ مُقرّرةً حتى يرفعَها بنسخٍ أو إنساءٍ، فالأمر لنا بتقرير ذلك لا يصحُّ إلا أن يراد الاعتقادُ، لأن ذلك ثابتٌ غيرُ منسوخ، وهذا الأمرُ ليس بالكثير الفائدة، لأن النبي ﷺ، والمسلمين إذا أنزل الله تعالى آية قرروها في موضعها، واعتقدوا أنه قرآن مُنْزَلٌ وكلامٌ لرب العالمين قد ثبت، حتى يُرْفَعَ بِنَسْخٍ أو نسيانٍ إن كان ذلك يجوز فيها. وإن كان المراد بقوله: نأمركم بتركها، نأمركم بأن ترفعوا ذلك وتتركوه؛ فذلك ليس إلى النبي ولا إلى المسلمين، وإنّما تبديلها ونسخها إلى الله، يدل على ذلك قوله: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥] فإن قال قائل: ما معنى تَرْكها غير النسخ، وما الفصل بين الترك والنسخ؟ فالجوابُ في ذلك: أن النسخ أن يأتي في الكتاب نَسْخُ آيةٍ بآيةٍ فتبطلُ الثانيةُ العمل بالأولى، ومعنى الترك: أن تأتي الآيةُ بضربٍ من العملِ فيؤمَرُ المسلمون بترك ذلك بغير آية تنزل ناسخةٍ التي قبلها، نحوُ قوله: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠] ثم أُمِرَ المسلمون بعدُ بتركِ المحنةِ، فهذا يدل على معنى الترك ومعنى النسخ، وقد بيناه فهذا هو الحق.

قال أبو علي: القول في ذلك أن ما ذكره من أن النسخ: أن يأتي في الكتاب نسخ الآية بالآية فتبطلَ الثانيةُ العمل بالأولى؛ ليس بحقيقة النسخ، لكن هذا ضرب من النسخ. وقد يكون النسخُ للآية والتبديلُ لها على ضروب أُخَرَ، وما أعلمُ فيه رواية ولا قياساً يَدُلُّ على ما ذكره. وقد يُنْسَخُ القرآنُ عند عامّةِ الفقهاء بسُنّة غيرِ آيةٍ، ولا يمتنعون من أن يُسمّوا ذلك نسخاً، ولا يمتنعُ أن يُسَمَّى الضربُ الذي سمّاه أبو إسحاق تركاً نسخاً.

ومما يدل على ذلك أن الزّهْرِيَّ روى عن عروةَ عن عائشة قالت: نزل في أصحاب بئر معونة[(١)] قرآنٌ منه: «بَلِّغوا قومَنا أن قد لقينا ربَّنا فرضي عنا وأرضانا»[(٢)] ثمَّ نُسِخَ، فَسَمَّتْ عائشة ذلك نسخاً، ولم تسمِّه تركاً، وسمته نسخاً وإن لم يُنْسَخْ بآيةٍ فهذا يفسدُ القسمينِ اللذين قسمهما. ألا ترى أنها سمت ذلك نسخاً، وإن لم ينسخ ذلك بآية ولم تسمه تركاً. كما زعم أنه يُسَمَّى نحوُ قوله: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] تركاً من حَيْثُ أمِرَ المسلمون بترك الامتحان لهنَّ من غير آيةٍ نزلتْ. ويُفْسِدُ ذلك أيضاً ما روي عن رسول الله ﷺ من حديث حماد بن زيد[(٣)] عن أيوب عن

---

(١) بئر معونة: بين أرض بني عامر وحَرّة بني سُليم، وقيل: بئر معونة بين جبال يقال لها: أُبْلَى في طريق المصعد من المدينة إلى مكة وهي لبني سُليم. (معجم البلدان ١/ ٣٠٢).

(٢) أخرجه المنذري في (الترغيب والترهيب ٢/ ٣٢٦).

(٣) هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي (٩٨ ـ ١٧٩هـ = ٧١٧ ـ ٧٩٥م) مولاهم، البصري، أبو =

أبي قلابة قال: بينا رسول الله ﷺ يوماً قاعدٌ في أصحابه إذ ذكر حديثاً، فقال: ذاكَ وأَنْ يُنْسَخَ القرآنُ، فقال رجل كالأعرابي: يا رسولَ الله ما يُنْسَخُ القرآنُ؟ وكيف يُنْسَخُ؟ قال: «يذهبُ أهله الذين هم أهلُه، ويبقى رجال كأنهم النعام. يعني في خفة الطير»(١). فقد سمّىٰ رسول الله ﷺ هذا نسخاً، وإن لم ينسخ بآيةٍ فإذا لم يثبت بتسميته النسخَ سماعٌ ولا قياسٌ، وجاءت اللغة بخلاف ما ذكره، علمتَ أنه قول لا وجهَ له.

قرأ ابن عامر وحده ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ﴾(٢) [البقرة: ١١٦] بغير واوٍ. وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بواوٍ.

قال أبو علي: حذفُ الواو في ذلك يجوز من وجهين: أحدهما أن الجملة التي هي ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ملابسةً بما قبلها، من قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾ [البقرة: ١١٤] ومن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه: جميعُ المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار، لأنهم بقتالهم المسلمين وإرادتهم غلبتهم والظهور عليه مانعون لهم من مواضع مُتعبداتهم، والمساجد هي جميع المواضع التي يتعبد فيها. وقد روي عن النبي ﷺ: «جُعِلت لي الأرضُ مسجداً وطهوراً»(٣).

= إسماعيل، شيخ العراق في عصره. من حفاظ الحديث المجوّدين. يُعرف بالأزرق. أصله من سبي سجستان، ومولده ووفاته في البصرة، وكان ضريراً طرأ عليه العمىٰ، يحفظ أربعة آلاف حديث. خرّج حديثه الأئمة الستة.
الأعلام ٢/ ٢٧١، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢١١، وتهذيب التهذيب ٣/ ٩، وحلية ٦/ ٢٥٧، واللباب ١/ ٣٦ ونكت الهميان ١٤٧.

(١) أخرجه الربيع بن حبيب في (المسند ١/ ٨٠).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٨.

(٣) أخرجه البخاري في (الصحيح ١/ ٩١، ١١٩)، والترمذي في (السنن ٣١٧)، وأبو داود في (السنن الصلاة ب٢٤)، والنسائي في (السنن ٢/ ٥٦، وابن ماجه في (السنن ٥٦٧)، وأحمد بن حنبل في (المسند ١/ ٢٥٠، ٢/ ٢٤٠، ٢٥٠، ٤١٢، ٤٤٢، ٥٠١، ٥/ ١٤٥)، والبيهقي في (السنن الكبرىٰ ٢/ ٤٣٣، ٤٣٤)، والطبراني في (المعجم الكبير ١١/ ٧٣، ١٢/ ٤١٣)، وابن عبد البر في (التمهيد ٥/ ٢٢٢، ٢٢٣، وابن حجر في (فتح الباري ١/ ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٥٣٣)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٢/ ٤٠٢)، وأبو عوانة في (المسند ١/ ٣٩٦)، والسيوطي في (الدر المنثور ٥/ ٧٣، ٢٣٧، ٢٤٠)، والألباني في (إرواء الغليل ١/ ٣١٥)، وعبد الرزاق في (المصنف ٩٨)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٣١٩٠١)، والربيع بن حبيب في (المسند ١/ ٣٥، ٥٢)، وابن كثير في (البداية والنهاية ٦/ ٤٨)، وابن حجر في (تفليق التعليق ٩٦٣)، والبغوي في (شرح السنة ٢/ ٤١٢)، وابن كثير في (التفسير ٢/ ١١٢، ٢٨١، ٣/ ٤٨٩، ٤/ ٣٤، ٣٩٧، ٦/ ٥٠٦، ٥١٣)، والقرطبي في (التفسير ٥/ ٢٣٧، ٨/ ٣٧٢، ١٠/ ٤٦، ٤٩، ١٦/ ٢١٧، ١٩/ ٢٠)، والطبري في (التفسير ١٠/ ٣٤)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ١٠/ ١٢١، وابن عساكر في (تهذيب تاريخ دمشق ٤/ ٣٥٦)، والعقيلي في (الضعفاء ١/ ١٢٤، ٢/ ٢٧) والعجلوني في (كشف الخفاء ١/ ٣٩٨)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ١/ ٧٢، ٢/ ٩٠، ٨/ ٢٥٨ و٢٥٩).

وإذا كان التأويل على هذا، فالذين قالوا: اتخذ الله، من جملة هؤلاء الذين تقدم ذكرهم، فَيُسْتَغْنَى عن الواو لالتباس الجملة بما قبلها كما اسْتِغْنِي عنها في نحو قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] ولو كان وهم فيها خالدون، كان حسناً إلا أن التباس إحداهُما بالأخرى وارتباطَها بها أغنى عن الواو. ومثل ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولم يقل: ورابعُهُم، كما جاء: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولو حذفت الواو منها كما حذفت من التي قبلها واستُغْنِيَ عن الواو بالملابسة التي بينها كان حسناً.

والوجهُ الآخرُ أن تستأنِفَ الجملة فلا تَعْطِفَهَا على ما تقدم.

واختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[1] [البقرة: ١١٧] في فتح النون وضَمِّها.

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿كُنْ فَيَكُونَ﴾ بنصب النون.

وقرأ الباقون: ﴿فيكونُ﴾ رفعاً.

قال أبو علي: لا يخلو قولُه: ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: ١١٧] من أن يكون المراد به القول الذي هو كلام ونطقٌ، أو يكون الذي يُتَّسَعُ فيه فلا يراد به النطقُ ولا الكلام، ولا الظنُّ ولا الرأيُ ولا الاعتقاد، ولكنْ نحوَ قول الشاعر[2]:

قد قالت الأنساعُ لِلبَطْنِ الحَقِ

ونحوَ قول العجاج في صفة ثور[3]:

فَكَّرَ ثُمَّ قالَ في التفكيرِ
إنَّ الحياةَ اليوم في الكُرورِ

وقول الآخر[4]:

امْتَلأَ الحوضُ وقالَ قَطْني

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٨.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر الرجز مرّ سابقاً.

(٤) تمام الرجز:

امتلأ الحوضُ وقال قَطْني مهلاً رُويداً قد ملأتَ بطني

الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص٥٧، ٣٤٢، والإنصاف ص١٣٠، وأمالي المرتضى ٢/ ٣٠٩، وتخليص الشواهد ص١١١، وجواهر الأدب ص١٥١، والخصائص ١/ ٢٣، ورصف المباني ص٣٦٢، وسمط اللآلي ص٤٧٥، وشرح الأشموني ١/ ٥٧، وشرح المفصل ١/ ٨٢، ٢/ ١٣١، ٣/ ١٢٥، وكتاب اللامات ص١٤٠، ولسان العرب ٧/ ٣٨٢ (قطط) ١٣/ ٣٤٤ (قطن)، ومجالس ثعلب ص١٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٣٦١، وتاج العروس ٢٠/ ٣٨ (قطط) (قول)، ومقاييس اللغة ٥/ ١٤، =

فلا يكون على القول الذي هو خطابٌ ونطقٌ، لأن المنتفي الذي ليس بكائن لا يخاطبُ كما لا يؤمرُ، فإذا لم يجز ذلك حَمَلْتَهُ على نحو ما جاء في الأبياتِ التي قدمْت ونَحْوها.

وأما قولُه: ﴿كُن﴾ فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمرٍ، ولكن المراد به الخبرُ، كأن التقدير يُكَوَّنُ فيكونُ وقد قالوا: أكرم بزيدٍ، فاللفظ لفظُ الأمر، والمعنى والمراد: الخبرُ، ألا ترى أنه بمنزلة: ما أكرمَ زيداً، فالجار والمجرور في موضع رفع بالفعل. وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] فالتقدير: مدَّه الرحمنُ. وإذا لم يكون قولُه: ﴿كُنْ﴾ أمراً في المعنى، وإن كان على لفظه؛ لم يجز أن تنصبَ الفعلَ الفاء بأنه جوابُه، كما لم يجز النصبُ في الفعل الذي تدخُلُهُ الفاءُ بعدَ الإيجاب نَحْوُ: آتيكَ فَأُحَدِّثُكَ، إلاَّ أن يكون في شعرٍ نحوَ قوله[1]:

ويأوِي إِلَيْهِ المستجِيرُ فَيُعْصَمَا

ومما يدل على امتناع النصب في قوله: ﴿فيكونَ﴾ أن الجواب بالفاء مضارعٌ للجزاء. يدلُّ على ذلك أنه يَؤُول في المعنى إليه. ألا ترى أن: اذهبْ فأعْطِيَكَ معناه: إن تذهب أعطيْتُكَ والأجود إن ذهبت أعطيتك فلا يجوز: اذهبْ فتذْهَبَ. لأن المعنى يصير: إن ذهبتَ ذهبتَ، وهذا كلام لا يفيد، كما يفيد إذا اختلف الفاعلان والفعلان، نحو: قم فأُعْطِيكَ، لأن المعنى: إن قمتَ أعطيتك، ولو جعلت الفاعلَ في الفعل الثاني فاعلَ الفعل الأول، فقلت: قم فتقومَ، أو: أعطني فتعطيني، على قياس قراءة ابن عامر لكان المعنى: إن قمتَ تَقُمْ، وإن تُعطني تُعطني، وهذا كلام في قلة الفائِدة على ما تراه، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما روي عنه من نصبه ﴿فيكونَ﴾ متجهاً.

= والمخصص ١٤/ ٦٢، وتهذيب اللغة ٨/ ٢٦٤، وكتاب العين ٥/ ١٤ قطني من كذا أي حسبي. قيل في اللسان ٧/ ٣٨٢: زادوا النون في قَطْ فقالوا: قطني، لم يريدوا أن يكسروا الطاء لئلا يجعلوها بمنزلة الأسماء المتمكنة نحو يَدي وهَنِي. وقال بعضهم: قطني كلمة موضوعة لا زيادة فيها كحسبي. [وبالرجز هنا] إنما دخلت النون ليسلم السكون الذي يبنى الاسم عليه، وهذه النون لا تدخل الأسماء، وإنما تدخل الفعل الماضي إذا دخلته ياء المتكلم كقولك: ضربني وكلمني لتسلم الفتحة التي بني الفعل عليها ولتكون وقاية للفعل من الجر، وإنما أدخلوها في أسماء مخصوصة قليلة نحو قطني وقدني وعني ومني ولدُنِّي لا يقاس عليها، فلو كانت النون من أصل الكلمة لقالوا: قطنك. وهذا غير معلوم.

(١) عجز بيت. تمامه:

لنا هضبة لا ينزل الذُّلُّ وسطها ويأوي إليها المستجير فيُعْصَمَا

البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص١٥٩، والرد على النحاة ص١٢٦، والكتاب ٣/ ٤٠، وللأعشى في خزانة الأدب ٨/ ٣٣٩، والخصائص ١/ ٣٨٩، ولسان العرب ١٠/ ٤٢٧ (دلك) (وفيه «فيعصا» مكان «فيعصما» وهذا تحريف)؛ والمحتسب ١/ ١٩٧، وبلا نسبة الجنى الداني ص١٢٣، ورصف المباني ص٢٢٦، ٣٧٩، والمقتضب ٢/ ٢٤.

وقد يمكنُ أن تقول في قول ابن عامر: إنَّ اللفظ لما كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حَملْتَهُ على صورة اللفظ، فقد حَمَل أبو الحسن نحوَ قوله: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] ونحوَ ذلك من الآي، على أنه أجْرِيَ مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة. فكذلك على قول ابن عامر: يكون قوله: ﴿فيكونَ﴾ بمنزلة جواب الأمر نحوَ: ايتني فَأُحَدِّثَكَ، لما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شيءٍ والمعنى على غيره، ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيداً؟ والمعنى: لِمَ تؤذيه؟ وليس ذلك في اللفظ.

ومثل قوله: ﴿كن فيكونَ﴾ في أن المعطوف ليس محمولاً على لفظ الأمر وإن كان قد وليه، قولُه: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢] ليس قوله: ﴿فيتعلمون﴾ بجواب لقوله: ﴿فلا تكفر﴾ ولكنه محمول على قوله: يعلمون فيتعلمون، أو يعلّمان فيتعلمون منهما، إلا أن قوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢] في هذه الآية نهيٌ عن الكفر، وليس قوله: ﴿كن﴾ من قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ أمراً. ومن ثمَّ أجمعَ الناسُ على رفع يكونُ، ورفضوا فيه النصبَ، إلا ما روي عن ابن عامر وهو من الضعف بحيثُ رأيتَ، فالوجهُ في يكونُ الرفعُ. فإن قلتَ: فهلا قلتَ: إن العطف في قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ على ﴿يقولَ﴾ على ﴿يقولَ﴾ دون ما قلت من أنه معطوف على كن، ألا ترى أنه عُطف على الفعل الذي قبل كن في قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] حُمِلَ النصبُ في ﴿فيكونَ﴾ على الفعل المنتصِب بـ(أن). فكما جاز عطفه على الفعل المنتصبِ بأن الذي قبلَ قوله: ﴿كُن﴾ فكذلك يجوز أن يحملَ المرتفعُ عليه، كأنه قال: فإنما يقول فيكونُ.

قيل: ما ذكرناه أسوغُ مما قلتَ، وأشدُّ اطِّراداً، ألا ترى أن قوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] لا يستقيم هذا المذهب فيه، لأن ﴿قال﴾ ماضٍ، و﴿يكون﴾ مضارعٌ فلا يحسنُ عطفه عليه لاختلافهما. فإن قلتَ: فلم لا يجوز عطف المضارع على الماضي، كما جاز عطفُ الماضي على المضارع في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فمضيتُ[1] .....

---

(١) تمام البيت:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني فمضيتُ ثُمتَ قُلتُ لا يعنيني

البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الدرر ١/ ٧٨؛ وشره التصريح ٢/ ١١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٠، والكتاب ٣/ ٢٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص١٧١، وبلا نسبة في الأزهية ص٢٦٣، والأشباه والنظائر ٣/ ٩٠، والأضداد ص١٣٢، وأمالي ابن الحاجب ص٦٣١، وأوضح =

ألا ترى أنه مضارع ومضيتُ ماض، فكما جاز عطفُ الماضي على المضارع كذلك يجوز عطف ﴿فيكونَ﴾ على ﴿خَلَقَهُ﴾. قيل: لا يكون هذا بمنزلة البيت، لأن المضارع فيه في معنى المضي، والمراد به: ولقد مررت فمضيت، فجاز عطف الماضي على المضارع، من حيث أريدَ بالمضارع المضيُّ وليس المرادُ بقوله: ﴿فيكون﴾ في الآية المضيَّ، فَيُعْطَفَ فيها على الماضي. فإذا كان كذلك تبينت بامتناع العطفِ في قوله: ﴿ثم قال له كن فيكون﴾. على أن العطف في قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ إنما هو على ﴿كن﴾، الذي يراد يُكَوِّن، فيكون خبر مُبْتَدأ محذوفٍ كأنه: فهو يَكُونُ.

فإن قلت؛ فهلا قلت: إن العطف على كن إذا كان المرادُ به يُكَوِّنُهُ غير سهل، لأنّ قولَه فيكونُ حينئذٍ قليلُ الفائدة، ألا ترى أن يُكَوِّنَهُ يدل على أنه يكون. قيل له: ليس بقليل الفائدة، لأن المعنى: فيكون بتكوينه، أي بإحداثه، لا يكون حدوثُه ووجودُه على خلاف هذا الوجه، فإذا كان كذلك كان مفيداً، كما أن قولهم: لأَضربنَّهُ كائِنٌ ما كان، بالرفع في كائن كلامٌ قد استعملوه وحَسُنَ عندهم، وإن كان قد عُلِمَ أنَّ ما يكون فهو كائن، ولكنْ لما دخله من المعنى أي لا أبالي بذلك، حَسُنَ، فاستُعمِلَ، ولم يكن عندهم بمنزلةِ ما لا يفيد فَيُطَّرحُ فكذلك لَمّا كان المعنى في الآية يكون بإحداثه جاز وحَسُنَ، ولم يكن بمنزلة ما لا يفيد.

* * *

اختلفوا في ضم التاء ورفع اللام، وفتحها وجزم اللام من قوله جلّ وعزّ: ﴿وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾[1] **[البقرة: ١١٩].**

فقرأ نافعٌ وحده: ﴿ولا تَسْأَلْ﴾ مفتوحة التاء مجزومة اللام.

وقرأ الباقون ﴿ولا تُسألُ﴾ مضمومة التاء، مرفوعةَ اللام.

قال أبو علي: القولُ في سألتُ إنه فِعلٌ يتعدى إلى مفعولين مثلُ أعطيتُ قال[2]:

سَأَلَتَانِي الطَّلاقَ أَنْ رَأَتَانِي ... قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمانِي بِنُكْرِ

= المسالك ٣/ ٢٠٦، وجواهر الأدب ص٣٠٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣/ ٢٠١، ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٥/ ٢٣، ٥٠٣، ٧/ ١٩٧، ٩/ ١١٩، ٣٨٣، والخصائص ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣٣٠، والدرر ٦/ ١٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١، وشرح ابن عقيل ص٤٧٥، والصاحبي في فقه اللغة ص٢١٩، ولسان العرب ١٢/ ٨١ (ثمم) ١٥/ ٢٩٦ (مني)، ومغني اللبيب ١/ ١٠٢، ٢/ ٤٢٩، ٦٤٥، وهمع الهوامع ١/ ٩، ٢/ ١٤٠.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب ٢/ ١٥٥، ٣/ ٥٥٥، وله أو لسعيد ابنه أو لنبيه بن الحجاج في خزانة الأدب ٦/ ٤١٠، ٤١٢، ولنبيه بن الحجاج في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨، والصاحبي في فقه اللغة ص١٧٦.

وقال[١]:

سَأَلْنَاهَا الشِّفَاءَ فما شَفَتْنَا ومَنَّتْنا المواعِدَ والخِلاَبَا

وأنشد أحمدُ بن يحيى[٢]:

سألتُ عَمْراً بعد بكرٍ خُفَّا
والذلوُ قد تُسْمَعُ كي تَخِفَّا

ويجوز أن يُقْتَصَر فيه على مفعول واحد، فإذا اقتصرْتَهُ في التعدي على مفعول واحد كان على ضربين:

أحدهما: أن يتعدى بغير حرف، والآخرُ: أن يتعدى بحرفٍ.

فأما تعديه بغير حرف فقوله: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقُوا۟﴾ [الممتحنة: ١٠]. وقال: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣].

وأما تعديه بحرف؛ فالحرف الذي يتعدى به حرفان: أحدهما الباء كقوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ﴾ [المعارج: ١].

وقال[٣]:

وسائلةٍ بثَعْلَبةَ بنِ سَيْرٍ وَقَدْ أَوْدَتْ بِثَعْلَبَةَ العَلُوقُ

والآخر: ﴿عن﴾ كقولك: سل عن زيد.

فإذا تعدى إلى مفعولين كان على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون بمنزلة أعطيتُ، وذلك كقوله:

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص٥٨ من قصيدة عنوانها «لم يجد الملوك أعزَّ منّا» يهجو بها الراعي النميري وهي من البحر الوافر.
الخلاب: الإخلاف في الوعد.

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٨/ ١٦٧ (سمع)، ٩/ ٨١ (خفف)، وتهذيب اللغة ٢/ ١٢٥، وتاج العروس ٢٣/ ٢٣٣ (خفف)، والمخصص ٩/ ١٦٦، ١٠/ ٤٥.
الخُفّ: الجمل المسن وقيل: الضخم.

(٣) البيت من الوافر، وهو للمفضل النكري في لسان العرب ٤/ ٣٩١ (سير)، ١٠/ ٢٦٦ (علق) وفيهما «علقت» مكان «أودت»، والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٣٦، وتهذيب اللغة ١/ ٢٤٧، ١٣/ ٤٧، ومجمل اللغة ٣/ ٤٠٥، وتاج العروس ١٢/ ١٢٣ (سير، علق)، والأصمعيات ص٢٠٣، وبلا نسبة في ديوان الأدب ١/ ٣٩٤، ومقاييس اللغة ٤/ ١٣٠، وجمهرة اللغة ص١٣٢٧، وأساس البلاغة (علق)، والمخصص ١٦/ ١٥٠.
أراد بثعلبة بن سيّارٍ فجعله سَيْراً للضرورة لأنه لم يُمكنه سيار لأجل الوزن فقال: سَيْرٍ؛ قال بن بري: البيت للمفضل النكري يذكر أن ثعلبة بن سيار كان في أسره (اللسان ٤/ ٣٩١)، العَلوق: ما يعلق بالإنسان؛ والمنيّة علوق وعلاّقة. قال ابن سيده: والعَلوق المنيّة، صفة غالبة.

سألتُ زيداً بعدَ بكرٍ خُفًّا[١]

فمعنى هذا: استعطيتُهُ، أي: سألته أن يفعل ذلك. والآخرُ: أن يكون بمنزلة: اخترتُ الرجالَ زيداً، وذلك قولُه: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠] فالمعنى هنا: ولا يُسألُ حميمٌ عن حميمه، لذهوله عنه واشتغاله بنفسه، كما قال: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧]. فهذا على هذه القراءة كقوله: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

والثالث: أن يتعدّى إلى مفعولين، فيقع موقعَ المفعول الثاني منهما استفهامٌ، وذلك كقوله: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] وقوله: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

فأما قول الأخطل[٢]:

واسْأَلْ بمَصْقَلةَ البكريِّ ما فَعَلا[٣]

فما: استفهام، وموضعه نصبٌ بِفَعَلَ، ولا يكون جراً على البدل من مصقلةَ على تقدير: سل بفعل مصقلةَ، ولكن تجعلُهُ مثل الآيتين اللتين تلوناهما، وإن شئت جعلته بدلاً، فكان بمنزلة قوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] ولو جعلت المفعول مراداً محذوفاً من قوله: واسأل بمصْقَلةَ، فأردتَ: واسأل الناسَ بمصقلةَ ما فعل؟ لم يسهل أن يكون ﴿ما﴾ استفهاماً، لأنه لا يتصل بالفعل، ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه فلا تقع الجملة التي هي استفهام موقعَ أحدهما كما تقع موقعه في قوله: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم﴾ [البقرة: ٢١١]. فإن جعلتَ ﴿ما﴾ موصولة، وقدرت فيها البدلَ من مَصْقلَةَ لم يمتنع.

---

(١) مر سابقاً من هذا الجزء لكن برواية «عمراً» مكان «زيداً».

(٢) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو (١٩ ـ ٩٠هـ = ٦٤٠ ـ ٧٠٨م) من بني تغلب أبو مالك، شاعر، مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع، اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم. نشأ على المسيحية. واتصل بالأمويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق. له ديوان شعر.
الأعلام ٥/ ١٢٣، والأغاني طبعة الدار ٨/ ٢٨٠، والشعر والشعراء ١٨٩، وخزانة ١/ ٢١٩ ـ ٢٢١، وشرح شواهد المعني ٤٦.

(٣) عجز بيت. تمامه:
دعِ المُغمَّر لا تسأل بمصرعه ... واسأل بمصقلة البكريّ ما فعلْ
البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص٣٤٩، وأدب الكاتب ص٥٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٧، ولسان العرب ١١/ ٣٨١ (صقل) وتاج العروس (صقل) وفيه «فعلا» مكان «فعل» وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١٣٠، والمعاني الكبير ص١٢٠٨.
مصقلة: هو مصقلة بن هبيرة من بني ثعلبة بن شيبان.

وإن قلتَ: أَجْعَلُ قولَه: ما فعلَ، استفهاماً وأُضْمِرُ يقولُ، لأني إذا قلت: اسألِ الناسَ بمصقلةَ؛ فإن يدل على قل، لأن السؤالَ قولٌ، فأحمِلُهُ على هذا الفعلِ، لا على أنه في موضع المفعول، لاستغناء الفعل بمفعولين؛ فهو قولٌ. يدل على ذلك قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢] ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه أحدُهما: الكافُ، والآخرُ: قد تعدى إليه الفعل بعن؛ فلا يتعلق به ﴿أيان﴾ إلا على الحدِّ الذي ذكرنا.

ومن ذلك قول سيبويه: «اذهب فاسأل: زيدٌ أبو من هو؟» فزيدٌ داخل في حيز الاستفهام، وليس المعنى: سل زيداً، ولكن التقدير: سل الناسَ: أأبو بشرٍ زيدٌ أم أبو عمرٍو؟ ولو قلتَ: سل زيداً على هذا الحد، لم يجز؛ لأن زيداً ليس بمسؤولٍ، إنما هو مسؤولٌ عنه، وإنما يأمر المخاطبَ أن يسأل غيرَه عنه، فلهذا قال: لو قلتَ: سلْ زيداً على هذا الحد لم يجز، وذلك لما ذكرناه من انقلاب المعنى. وهذا مما يقوي قول يونُسَ: قد علمتُ زيداً أبو من هو. ألا ترى أن هذا من المواضع التي ليس يجوز فيها أن يعملَ الفعلُ في الاسم الداخل في حيز الاستفهام، فإذا أتتْ مواضع ليس يجوز فيها ذلك، جاز أن لا يعملَ في المفعول الذي يجوز أن يعمل فيه نحوُ: علمت زيداً أبو من هو.

فالمفعول في هذا الموضع محذوف، لأن المعنى: اسأل إنساناً زيدٌ أبو من هو؟ وكذلك قوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ...﴾ [المعارج: ١] كأن المعنى: سأل سائلٌ النبي ﷺ أو المسلمين بعذابٍ واقعٍ، فلم يُذْكَر المفعول الأولُ. وسؤالهم عن العذاب، إنما هو استعجالهُم له لاستبعَادهم لوقوعه، ولردهم ما يوعدون به منه، وعلى هذا قال: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الحج: ٤٧] ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٤] ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَـٰتُ﴾ [الرعد: ٦].

ويدلك على ذلك قوله: ﴿فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٥ ـ ٧] وقال: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَـٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠]. وقال: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١].

فأما قوله: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢] فيجوز أن يكونَ ﴿مِنْ﴾ فيه في موضع المفعول الثاني على قياس قول أبي الحسن، ويكون المفعول محذوفاً في قياس قول سيبويه، والصفة قائمة مقامَه.

وأما قولُه: ﴿كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] فإنه يحتمل أمرين، أحدهما: أن تجعل ﴿عنها﴾ متعلقاً بالسؤال، كأنه: يسألونك عنها، كأنك حفي بها، فَحُفَ الجارُّ والمجرورُ. وحسن ذلك لطول الكلام بعَنْهَا التي من صلة السؤال. ويجوز أن يكون ﴿عنها﴾ بمنزلة بها وتصل الحفاوةُ مَرَّةً بالبَاء ومرةً بِعَنْ. كما أن السؤال يعمل مرة بالباء

ومرة بعن فيما ذكرنا. ويدلك على أنه يصل بالباء قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧]. وقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] فقوله: **﴿اسْأَلْ به﴾** اسألْ عنه خبيراً.

فأما **﴿خبيراً﴾** فلا يخلو انتصابه من أن يكون على أنه حالٌ، أو مفعول به، فإن كان حالاً لم يخلُ أن يكون حالاً من الفاعل أو من المفعول، فلو جعلتَه حالاً من الفاعلِ السائلِ لم يسهُلْ لأن الخبيرَ لا يكادُ يَسْأَلُ إنما يُسْأَلُ، ولا يسهلُ الحالُ من المفعول أيضاً لأن المسؤول عنه خبيرٌ أبداً فليس للحال كبير فائدة. فإن قلت: يكون حالاً مؤكدةً فغير هذا الوجه إذا احتمل أولى، فيكون خبيراً إذاً مفعولاً به كأنه: قال فاسأل عنه خبيراً أي مسؤولاً خبيراً. وكأن معنى سل: تَبَيَّنْ بسؤالك وَبَحْثِكَ من تَسْتَخْبِرُهُ ليتقرر عندك ما اقْتَصَّ عليك من خَلْقِهِ ما خلق وقُدْرَتِهِ على ذلك، وتعْلَمَه بالفحص عنه والتبيُّن له. ومما يقوي أن السؤال إنما أُريد به ما وصفنا قول أمية:

واسْأَلْ وَلاَ بَأْسَ إنْ كُنْتَ امْرَأً عَمِهَاً إنَّ السؤالَ شِفَاءٌ مَنْ كَانَ حَيْرَانَا

فيشبهُ أن يكون أراد باسأل: اسألْ حتى تتبيَّنَ بسؤالك، ألا ترى أنه قال:

إن السؤال شِفا من كان حيرانا

والسؤال إذا خلا من العلم لم يكن شفاءً لمن كان حيرانَ، إنما يكون شفاءً إذا اقترنَ به العلمُ والتَبَيُّنُ، فكذلك المرادُ في قوله: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]: اسأل سؤالاً تبحث به لتتبين.

فالحجة لمن قرأ: **﴿ولا تُسْأَلُ﴾** بالرفع أن الرفع يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حالاً فيكونَ مثلَ ما عُطِفَ عليه من قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] وغَيْرَ مسؤولٍ. ويكون ذكرُ **﴿تُسْأَلُ﴾** ـ وهو فعلٌ بعد المفرد الذي هو قوله: ﴿بَشِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] ـ كذكر الفعلِ في قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ﴾ [آل عمران: ٤٦] بعد ما تقدم من المفرد. وكذلك قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥] وهو قد يجري مَجرى الجُمَلِ.

والآخر: أن يكون منقطعاً من الأول مستأنفاً به، ويقوي هذا الوجْهَ ما روي من أن عبد الله أو أُبَيّاً قرأ أحدهما: **﴿وما تُسْأَلُ﴾**، والآخر: **﴿ولن تُسْأَلَ﴾**[1]، فكل واحدة من هاتين القراءتين يؤكد حَمْلَهُ على الاستئناف. ويؤكّد وجهي الرفع قوله: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] وقوله: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩].

---

(١) انظر تفسير ابن كثير ١/٥١٦.

ومما يجعل للفظ الخبر مزيةً على النهي أن الكلام الذي قبله وبعده خبرٌ فإذا كان أشكل بما قبله وما بعده كان أولى.

ووجهُ قراءةِ نافع بالجزم للنهي: ما رُوِيَ أن النبي ﷺ سألَ: أيُّ أبويه كان أحدثَ مَوْتاً، وأراد أن يستغفر له، فأنزل الله: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾[1] [البقرة: ١١٩] وهذا إذا ثبت معنًى صحيحٌ. ويُذْكرُ أن في إسناد الحديث شيئاً.

فأما قوله من قال: إنه لو كان نهياً لكانت الفاءُ في قوله: فلا تَسْأَلْ أسهلَ من الواو. فالقول فيهِ: إن هذا النحو إنما يكون بالفاء، إذا كانت الرسالة بالبِشارة والنِّذارةِ عِلَّةً لِأَنْ لا يَسْأَلَ عن أصحابِ الجحيم، كما يقول الرجل: قد حَمَلْتُكَ على فرسٍ فلا تسألْني غَيْرَهُ. فيكون حَمْلُهُ على الفرسِ علةً لأن لا يسألَ غيرهُ. وليس البشارة والنّذارةُ علةً لأن لا يَسْأَلَ.

وقد جوز أبو الحسن في قراءة من جَزَمَ أن يكون على تعظيم الأمر كما تقول: لا تسلني عن كذا، إذا أردت تعظيم الأمر فيه. فالمعنى أنهم في أمرٍ عظيم، وإنِ كان اللفظ لفظ الأمر.

قال أحمد بن موسى: كما ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨] مَضْمُومَةُ السين، مكسورة الهمزةِ في قراءتهم جميعاً.

قال: وروى هشام بن عمّارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ: ﴿سُئِلَ﴾ مهموزةً بغير إشباع.

قال أبو علي: القول في سُئِلَ: أنَّ في سألتُ لغتين: سألتُ أسألُ، العينُ همزةٌ، وهي الفاشيةُ الكثيرةُ وَسِلْتُ أَسَالُ لُغَةٌ، وعليها جاء قول الشاعر[2]:

سَـأَلَـتْ هُـذَيْـلٌ رسـولَ الـلَّـهِ فـاحـشـةً ضَـلَّـتْ هُـذَيْـلٌ بـمـا قـالـت ولـم تُـصِـبِ

فحملَ سيبويه سَالَتْ على قلب الهمزة ألفاً للضرورة.

كما قال الآخر[3]:

راحـت بِـمَـسْـلَـمـة الـبـغـالُ عَـشِـيَّـةً فَـارْعَـيْ فَـزارَةُ لا هُـنَـاكِ الـمَـرْتَـعُ

---

(١) قيل: سبب نزول هذه الآية قول رسول الله ﷺ: «ليت شعري ما فعل أبواي». أخرجه الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٨/ ٤٤٠)، والسيوطي في (الحاوي للفتاوي ٢/ ٣٨٩)، والسيوطي في (الدر المنثور ١/ ١١١)، والطبري في (التفسير ١/ ٤٠٩)، والقرطبي في (التفسير ٢/ ٩٢)، وابن كثير في (التفسير ١/ ٢٣٤).

(٢) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص٣٧٣، وشرح المفصل ٩/ ١١٤، والكتاب ٣/ ٤٦٨، ٥٥٤، والمقتضب ١/ ١٦٧، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨، والمحتسب ١/ ٩٠، والممتع في التصريف ص٤٠٥.

(٣) مرّ سابقاً.

قال سيبويه: لأن الذي قال: سالَتْ هذيلٌ، ليست لغته سِلْتُ أَسَالُ. وحكى أبو عثمان عن أبي زَيد: هما يتساولان، في هذه اللغة، فدل أن العين منها واوٌ، وليست المهموزةَ. ومن قرأ: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٣٦] لا ينبغي أن يحمله على هذه اللغة لِقِلَّتِها، ولكن على تخفيف الهمز، والتحقيق سُؤْلَكَ.

والقول في قراءتهم: كما سُئِلَ مثلُ سُعِلَ، أنه على تحقيقِ الهمزة، وقياسُ من خفف الهمزةَ أن يجعل هذه بين بين، فيقولَ، سُئِيل، ومعنى بينَ بينَ، أن يجعلها بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتُها.

فإن قُلْتَ: فهلاّ كان تخفيف الهمزة في سئل أن يَقْلِبَها واواً إذا انضم ما قبلها وانكسرت، كما أنها إذا كانت على عكس هذا قَلَبْتَها واواً في قولِك: جُوَنٌ والتُوَدَةُ، وفي المنفصلِ: هذا غلاَمُ وَبِيكَ.

فالقولُ: إن الهمزة في سُئِل لم يلزم قلبُها واواً، كما لزم في جُوَنٍ ونحوِه، لأن جُوَنٌ إنما لزمَ قَلْبُها واواً، لأنك في التخفيف لا تخلو من أن تقلبها واواً، أو تجعلَهَا بين بين؛ فلم يصحَّ أن تجعلها في جُوَنٍ بينَ بينَ، لأنك لو جعلتها كذلك نَحَوْتَ بها نحوَ الألفِ، فلا يكونُ ما قبلَ الألف ضمةً، كما لم يكن قبلها كسرة؛ فلما لم تكن قبلَها ضمةٌ، كما لم يكن قبلها كسرة؛ فلما لم تكن قبلَها ضمةٌ، كذلك لم يكن قبلَ ما قرَّبتَهُ منها. فلما لم يكن ذلك، أخلصتها واواً إذا انضم ما قبلها، كما أخلصتَها ياءً إذا انكسر ما قبلها في نحو: مِيَرٍ وذِيْبَةٍ وذِيبٍ، وفي المنفصل: مِنْ غلام يَبيكَ، ولم يلزم ذلك في سئلَ، ولم يمتنع أن يجعلَها بينَ بينَ، لأنّ في الكلام ياءً مكسورةً قَبلها ضَمَّةٌ نحوُ: صُيِدَ في هذا المكان، وَعُيِيَ بالأمر، وَحُيِيَ في هذا المكان. كما لم يلزم أن تُبدِلَ منها الياء في عكس ذِئَبٍ، وَمِئَرٍ، وهو نحوُ: سَئِمَ، وجَئِزَ، ومن المنفصل نحوُ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ [البقرة: ١٢٦] لأن في الكلام مِثْلَ: صَيِدَ، وَعَيِيَ. فلذلك جَعَلْتَ التي في سئل بين بين ولم تَقْلِبْهَا.

اختلفوا في فتح الخاء وكسرها من قوله عزّ وجلّ: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[1] [البقرة: ١٢٥].

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿**واتَّخَذُوا**﴾ مفتوحةَ الخاء على الخبر.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ مكسورة الخاء.

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: ﴿**واتَّخَذُوا**﴾ أنه معطوف على ما أضيفَ إليه، إذ كأنه: «وإذِ اتَّخَذُوا»، ومما يؤكد الفتح في الخاء أن الذي بعده خبرٌ، وهو قولُه: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٢٢٠.

ومن قرأ: ﴿وَٱتَّخِذُوا﴾ بالكسر، فلأنهم ذهبوا إلى أثرٍ جاء فيه، روي أن رسول الله ﷺ أخذ بيد عُمَرَ، رحمه الله، فلما أتى على المقام قال عمرُ: أهذا مقامُ أبينا إبراهيمَ؟ قال: نعم. قال عمر: أفلا نَتَّخِذُهُ مصلًّىً؟ فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[1]. فهذا تقديره: افعلوا. والأمرُ ـ إذا ثبتَ هذا الخَبَرُ ـ آكدُ، لأنه يتحقق به اللزومُ، وإذا أُخْبِرَ ولم يقع الأمرُ به فقد يجوز أن لا يَلْزَمَ المخاطبين بذلك الفَرْضُ، لأنهُ قد يجوز أن يكونَ ناسٌ اتخذوه فلا يلزمُ غَيْرَهُمْ.

اختلفوا في تسكين الميم وكسر التاء وتحريك الميم وتشديد التاء في قوله تعالى: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾[2] [البقرة: ١٢٦].

فقرأ ابن عامرٍ وَحْدَه: ﴿فَأُمْتِعُهُ قليلا﴾ خفيفةً من أَمْتَعْتُ.

وقرأ الباقون ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ مشددة التاء من مَتَّعْتُ.

قال أبو علي: التشديدُ أولى لأن التنزيل عليه، قال تعالىٰ: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ﴾ [هود: ٦٥] فتمتَّعَ مطاوعُ مَتَّعَ، وعامَّةُ ما في التنزيل على التثقيل.

قال جلّ اسمه: ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾ [هود: ٣] ﴿كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [القصص: ٦١]. ﴿وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨].

فكما أن هذه الألفاظ على مَتَّعَ دون أَمْتَعَ؛ فكذلك الأَولَى بالمختلَفِ فيه أن يكون على متَّعَ دون أمتَعَ.

ووجهُ قراءة ابنِ عامر: أنَّ أَمْتَعَ لغةٌ، وأن فَعَّلَ قد يجري في هذا النحو مجرى أفعلَ، نَحْوُ: فَرَّحْتُه وأَفْرَحْتُهُ، ونَزَّلْتُهُ وأَنْزَلْتُهُ. وزعموا أنَّ في حرفِ عبد الله: ﴿وَأُنْزِلَ الملائِكَةُ تَنْزِيلا﴾ [الفرقان: ٢٥] وأنشدوا للراعي:

خَلِيلَيْنِ مِن شَعْبَيْنِ شَتَّىٰ تَجَاوَرا ... قَدِيماً وَكَانَا بِالتَّفَرُّقِ أَمْتَعَا[3]

قال الأصمعي: ليس من أحد يفارق صاحبه إلا أَمْتَعَهُ بشيء يذكره به. قال: فكان ما أمتع كل واحد من هذين صاحبَه أن فارقه.

---

(١) أخرجه البخاري (تفسير سورة ٢ ـ ٩)، والترمذي (تفسير سورة ٢ ـ ٧)، وابن ماجه (إقامة ٥٦)، والدارمي (مناسك ٣١).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص١٦٦، ولسان العرب ٨/ ٣٣٢ (متع) وفيه «قليلاً» مكان «قديماً»، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٩٥، والمخصص ١٢/ ٧٣، ١٣/ ١٦٠، وأساس البلاغة (متع)، وتاج العروس ٢٢/ ١٨٥ (متع)، وإصلاح المنطق ص٢٧٩، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٥/ ٢٩٣، وديوان الأدب ٢/ ٣١٢. أمتعا: تمتّعا.

وقال أبو زيد: أَمْتَعا أراد تَمَتَّعَا. ويقال: مَتَعَ النهارُ إذا ارتفعَ.

فأمّا ﴿قليلا﴾ من قوله سبحانه: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] فيحتمل ضربين: يجوز أن يكون ﴿قليلا﴾ صفةً للمصدر ويجوز أن يكون صفة للزمان.

فالدَّلالةُ على جوازِ كونِه صفةً للمصدر قوله تعالىٰ: ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾ [هود: ٣] فوصف المصدر به. قال سيبويه: ترى الرجلَ يعالجُ شيئاً فتقولُ: رويداً، أيْ: علاجاً رويداً. فإن قلت: فكيف يحسن أن يكون صفةً للمصدر، وَفَعَّل يدل على التكثير، فكيف يستقيم وصف الكثير بالقليل في قوله: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾، وهَلاَّ كان قولُ ابنِ عامرٍ أرْجحَ، لأن هذا السؤالَ لا يَعْتَرِضُ عليه فيه. فالقول: إن ما ذكرتَ لا يدل على ترجيح قراءته، وإنما وصفه الله تعالى بالقليل من حيث كان إلى نفادٍ ونقصٍ وتناهٍ، ألا ترى قوله جلّ وعزّ: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] فعلى هذا النحو وُصِفَ المتاعُ في قوله: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾.

وأمّا جوازُ كونِ قليل صفةً للزمان فيدل عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]؛ فتقدير هذا: ليُصْبِحُنَّ نادمين بعد زمانٍ قليل، كما قال: عَرِقَ عن الحُمَّى، وأطعمه عن الجوع، أي: بعد جوعٍ، وبعد الحُمّىٰ.

اختلفوا في كسر الراء وإسكانها وإشمامِها الكسرَ في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨].

فقرأ ابنُ كثير: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾، و﴿رَبِّ أَرِنِىٓ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿أَرْنَا ٱلَّذَيْنِ﴾[1] [فصلت: ٢٩] ساكنة الراء.

وقال خلفٌ عن عبيد عن شبلٍ عن ابن كثير: ﴿وأَرْنَا﴾ بين الكسر والإسكان.

وقرأ نافعٌ وحمزة والكسائي: ﴿أرِنا﴾ بكسر الراء في كل ذلك.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ، وابنُ عامرٍ بكسر الراء: ﴿أرِنَا مناسِكَنَا﴾، و﴿ربِّ أرِني﴾، و﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] بكسر الراء، وأسْكَنَا الراءَ في قوله: ﴿أَرْنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ في هذه وَحْدَها. وروى حفصٌ عنه: ﴿أرِنا﴾ مكسورةَ الراءِ.

واخْتُلِفَ عن أبي عمرٍو في ذلك، فقال عباس بن الفضل: سألتُ أبا عمرو، فقرأَ ﴿وأرنا﴾ مدغمةً، كذا قال. وسألته عن: ﴿وَأَرِنَا﴾ مُثَقَّلَةً، فقال: لا. فقلت ﴿أرْني﴾ فقال: لا. كل شيء في القرآن بينهما لَيْسَتْ ﴿أرِنا﴾ ولا ﴿أرْنا﴾.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٤٦.

وقال عبد الوارثِ اليزيديُّ وهارونُ الأعورُ، وعُبَيد بن عَقِيلٍ وعلي بن نصرٍ: ﴿أَرْنِي﴾ و﴿أَرْنَا﴾ بين الكسرِ والإسكان.

وقال أبو زيد والخَفَّافُ عن أبي عمرٍو ﴿وأَرْنَا﴾ بإسكان الراء.

قال أبو علي: قوله عزّ وجلّ: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ يحتمل وجهين أَحدُهما: أن يكون منقولاً من رأيت الذي يراد به إدراكُ البصر، نُقلتْ بالهمزةِ فتعدت إلى مفعولين، والتقدير حذفُ المضافِ، كأنه: أَرِنا مواضِعَ مناسكنا.

والمناسكُ: جمع مَنْسَكٍ، وهو مصدرٌ جُمِعَ لاختلافِ ضروبه، والمعنى: عَرِّفنا هذه المواضعَ التي يتعلق النسكُ بها لِنَفْعَلَهُ، ونقضيَ نُسُكَنَا فيها على حدِّ ما يقتضيه توقيفنا عليها، وذلك نحوُ: المواقيتِ التي يُحَرَمُ منها، ونحوُ الموضعِ الذي يوقف به من عرفاتٍ[١]، وموضِعِ الطواف[٢]، وموضعِ رمي الجمار[٣]، فهذا من: رأيتُ الموضعَ، وأريتُهُ زيداً.

والآخر: أن يكون (أرِنا) منقولاً من رأيتُ التي لا يراد بها رؤيةُ العينِ، ولكن التوقيفُ على الأمر، وضرْبٌ من العلم. وأنت تقولُ فلانٌ يرى رأي الخوارج، فتقتصر على مفعول واحدٍ، وليس هناك شيء يُبْصَرُ. وإلى هذا ذهب أبو عبيدةَ في تأويل الآية فقال: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ أي: علِّمْنا. وأنشد لحُطائطِ بن يَعْفُرَ:

أَرِينِي جواداً ماتَ هَزْلا لأنني[٤] أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مُخَلَّدا[٥]

قال: أراد: دلّيني، ولم يرد رؤية العين. وأما قوله تعالىٰ: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فهو من رأيتُ الذي يتعدى إلى مفعول واحد، يراد به إدراك البصر، والمفعول الثاني حذف من اللفظ، لأن ما يتعلق بالفعل الثاني يدل عليه، ومعنى الكلام يقتضيه.

---

(١) عرفة وعرفات: جبل قرب مكة يقف عليه الحُجّاج يوم التاسع من ذي الحجّة. ويوم عرفة: غير منّون ولا تدخله الألف واللام.

(٢) الطَّواف (شرعاً): الدوران حول الكعبة.

(٣) الجمرة: الحصاة الصغيرة يُرمىٰ بها في مِنىً أيام الحج (ج) جمرات وجمار.

(٤) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٢٠٢: لعلّني.

(٥) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص٢١٨، ولحطائط بن يعفر في خزانة الأدب ١/ ٤٠٦، وسمط اللآلي ص٧١٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٧٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٧٨، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٤، وهو لحاتم أو لحطائط في شرح التصريح ١/ ١١١، والمقاصد النحوية ١/ ٣٦٩، ولحاتم أو لحطائط أو لدريد في لسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل)، ولحاتم أو لدريد أو لحطائط أو لمعن بن أوس في لسان العرب ١٣/ ٣٤ (أنن)، ولمعن بن أوس في ديوانه ص٣٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١١٢، وتخليص الشواهد ص١٠٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٦.

وقوله تعالىٰ: ﴿أَرِنَا ٱللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [السجدة: ٢٩] فهو من رأيت المتعدية إلى مفعول واحد، فلما نُقِلَ بالهَمزة تعدىٰ إلى اثنين. وجاء في الحديث: «أرنا اللَّذَيْن أَضَلاّنا من الجنِّ والإِنْسِ قال: هما ابن آدمَ الذي قتل أخاه وإبليس».

وقد ذكرنا وجهَ الإِسكان فيما تقدم. فأما من اعتلَّ بأن الوجهَ الإِشباع أو الإِخفاء دون الإِسكان لأن الحرف قد حُذِفَ منه؛ فليس اعتلاله بذاك، لأن الحذفَ إذا وجب بقياسٍ، وعلى بابٍ مطّردٍ، كان هو والإِثباتُ سواءً في المساغ. ألا ترى أنهم قالوا: رَأيكَ، وَشِ ثوبكَ، وفِ بِوَعْدِكَ. فبقي في ذلك كلّه الكلمةُ على حرفٍ واحدٍ. فكذلك إذا أَوجبَ ضربٌ من القياس فيه الإِسكان فهو بمنزلة ما يوجب حذفَ الهمزة من التخفيف، وأوجب حذف اللام للأمر، ويقوي ذلك اتفاقُهم، أو اتفاق أكثرهم، في قوله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨] فلزم فيه حذفٌ بعدَ حذفٍ.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾ [١٢٤] في الألف والياء.

فقرأ ابن عامر في جميع سورة البقرة بغير ياءٍ وَطَلَبَ الألف ﴿إِبْرَاهَامُ﴾.

وقراءة القُراءِ في كل مصرٍ غَيْرَ ابنِ عامرٍ ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾ بالياء.

وقراءة ابن عامرٍ: ﴿إِبْرَاهَامُ﴾ بألف بعد الهاءَ وقال الأخفش الدمشقي عن ابن ذكَوانٍ عن ابن عامرٍ: ﴿إِبْرَاهَامُ﴾ بألفٍ بعدَ الهاء.

قال أبو عليٍّ: مما يثبتُ قراءةَ ابنِ عامرٍ قول أمية:

مع إبْراهَمَ التّقيِّ ومُوسَى وابنِ يعقوبَ عِصْمةٌ في الهزالِ

فهذا كأنه إبراهامُ، إلاّ أنه حذفَ الألف، كما يقصر الممدودَ في الشعر. وأنشدوا[1]:

عُذْتُ بما عاذَ به إبراهَمُ

وقيل: إنهم كتبوا ما في البقرة بغير ياء، فهذا يدل على أنه إبراهامُ، وحذفتِ الألفُ من الخطِّ، كما حذفت من دراهم، ونحو ذلك، فيشبه أنه قرأ إبراهامُ وما ثبتَ

---

(١) تمام الرجز:

عُذتُ بما عاذ به إبراهِمُ مستقبل القِبلة وهو قائمُ
مهما تجشمني فإني جاشم إني لك اللهم عانٍ راغمُ

الرجز لعبد المطلب في لسان العرب ١٢/ ٤٨ (برهم)، ولزيد بن عمرو بن نفيل أو لعبد المطلب في تاج العروس (برهم)، ولزيد بن عمرو بن نفيل في لسان العرب ١٢/ ١٠٠ (جشم) وتاج العروس (جشم) إبراهيم: اسم أعجمي وفيه لغات: إبراهام وإبراهَم وإبراهِم، بحذف الياء.

فيه مما يدلك على ذلك. وقد روي أنَّهُ سُمِعَ ابنُ الزبير يقرأ: ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهَٰمَ﴾ [الأعلى: ١٩] بألف.

واختلفوا في زيادة الألف ونقصانِها من قوله تعالىٰ: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ﴾[1] [البقرة: ١٣٢].

فقرأ نافعٌ وابن عامرٍ ﴿وأوصىٰ بها﴾ على أفعلَ.

وقر الباقون: ﴿وَوَصَّىٰ﴾ بغير ألفٍ على فَعَّلَ.

قال أبو عليٍّ: حجة من قرأ: وصّىٰ بغير ألفٍ قوله عزّ وجلّ: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠] فتوصيةً مصدرُ وصَّىٰ، مثلُ: قَطَّعَ تقطعةً، ولا يكون فيه تفعيلٌ نحوُ: التقطيع، لأنك لو جئت به على تفعيل لَلَزِمَ في حَيَّيْتُ، ونحوه، إذا أتيتَ به علَى فَعَّلَ، أن يكون المصدرُ على تفعيلٍ أيضاً، فَتَجْتَمِعُ ثلاث ياءاتٍ، وإذا كانوا قد رفضوا في نحوِ: عطاءٍ، التَحْقِيرَ على الإتمام، لأنه كان يجتمع ثلاثُ ياءات، الوسطى منهنَّ متحركةٌ بالكسر، فكذلك رُفِضَ هذا في تفعيلٍ، لأنه على تلك العِدَّة وفيهن الكسرةُ، وإن كانت الكسرة في تفعيلٍ أوَّلاً، وفي عطاءٍ إذا حَقَّرْتَ ثانيةً.

وحجةُ من قرأ: ﴿وأوصىٰ﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ﴾ [النساء: ١٠] و﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ﴾ [النساء: ١١]. وقد قالوا: وَصَىٰ النَّبْتُ: إذا اتصل بعضه ببعض. فالوصيّة كأنّ المُوصي بالوصيّة وصل جَلَّ أمره إلى الموصَىٰ إليه.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾[2] [البقرة: ١٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمروٍ بالياء: ﴿يَقُولُونَ﴾.

وقرأ ابنُ عامر وحمزةُ والكسائي وحفصٌ عن عاصم: ﴿تَقُولُونَ﴾ بالتاء.

قال أبو علي: حجة قراءة من قرأ بالتاء: أن ما قبلها وبعدها على المخاطبة، فالمخاطبةُ المتقدمة قوله عزّ وجلّ: ﴿أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٩] والمتأخرة قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

ومن قرأ (بالياء) فلأن المعنى لليهود والنصارى، وهم غَيبٌ[3].

واختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿لَرَءُوفٌ﴾[4] [البقرة: ١٤٣].

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٩.

(٣) قومٌ غُيَّبٌ، وغُيّابٌ، وغَيَبٌ: غائبون؛ الأخيرة اسم للجمع، وصحّت الياء فيها تنبيهاً علىٰ أصل غابَ، وإنما ثبتت فيه الياء مع التحريك لأنه شُبِّهَ بصَيَد، وإن كان جمعاً. (لسان العرب ١/ ٦٥٥ مادة: غيب).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٩.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿لرؤوفٌ﴾ على وزن: «لَرَعُوف» في كل القرآن، وكذلك ابن عامرٍ.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر، وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: ﴿لَرَؤُف﴾ على وزن «لَرَعُف».

قال أبو زيد: رأفْتُ بالرجلِ أرأفُ به رأفةً ورآفةً، وَرَؤُفْتُ به أَرْؤُفُ به، كلٌّ من كلام العربِ.

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: ﴿رؤوفٌ﴾ أن فعولاً بناءٌ أكثرُ في كلامهم من فَعُلٍ، ألا ترى أن بابَ ضروبٍ وشكورٍ أكثرُ من باب حَذُرٍ، وحَدُثٍ، ويُقظٍ، وإذا كانَ أكثرَ على ألسنتهم كان أولى مما هو بغير هذه الصفة. ويؤكد ذلك أن هذا البناء قد جاءَ عليه من صفاتٍ، غيرُ هذا الحرفِ نحوُ: غفور وشكور، ولا نعلم فَعُلاً فيها. وقال:

نُطيعُ إلَهنا[1] ونُطيعُ رَبّاً هُوَ الرَّحْمٰنُ كانَ بِنَا رَؤُوفَا[2]

ومن قرأ: ﴿رَؤُوفٌ﴾ فقد زعموا أن ذلك الغالبُ على أهل الحجاز، قالوا: ومنه قول الوليد بن عقبة بن أبي معَيْطٍ[3] لمعاوية بن أبي سفيان:

وشرُّ الطالبين فلا تَكُنْهُ يقاتلُ عَمَّهُ الرَّؤُفَ الرحيما

وقد اتَّسَع ذلك حتى قاله غيرهم. وقال جريرٌ[4]:

ترىٰ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ حَقّاً كفِعْلِ الوالدِ الرَّؤُوفِ الرحيم

---

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/ ١٣، وفي لسان العرب ٩/ ١١٢: نبيِّنا.

(٢) البيت من الوافر، وهو لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ص٢٣٦، ولسان العرب ٩/ ١١٢ (رأف) وتاج العروس ٢٣/ ٣٢٢ (رأف)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/ ٤٧١.
من صفات الله عزّ وجلّ الرؤوف وهو الرحيم لعباده العطوف عليهم بألطافه. والرأفة أخص من الرحمة وأرقّ، وفيه لغتان قرئ بها معاً: رؤوف علىٰ فعلو، ورؤوف علىٰ فَعُل (اللسان ٩/ ١١٢).

(٣) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط (توفي ٦١هـ = ٦٨٠م) أبو وهب، الأموي القرشي، وال من فتيان قريش وشعرائهم وأجوادهم. فيه ظرف ومجون ولهو. وهو أخو عثمان بن عفان لأمه. أسلم يوم فتح مكة، وبعثه رسول الله ﷺ علىٰ صدقات بني المصطلق، ثم ولاه عمر صدقات بني تغلب وولاه عثمان الكوفة بعد سعد بن أبي وقاص فانصرف إليها، ثم عُزل. ولما قتل عثمان تحول الوليد إلىٰ الجزيرة الفراتية فسكنها، واعتزل الفتنة بين علي ومعاوية. ولكنه رثىٰ عثمان وحرض معاوية علىٰ الأخذ بثأره، ومات بالرقة.
الأعلام ٨/ ١٢٢، والإصابة ت٩١٤٩، والأغاني طبعة الدار ٥/ ١٢٢، ١٥٣.

(٤) البيت لجرير في ديوانه ص٣٨٢ من قصيدة «صراط أمير المؤمنين» يمدح هشام بن عبد الملك وهي من البحر الوافر، وفي لسان العرب ٩/ ١١٢.

اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله جلّ وعزّ: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[1] [البقرة: ١٤٨].

فقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿هُوَ مُوَلاَّهَا﴾ بفتح اللام.

وقرأ الباقون بكسر اللام.

قال أبو علي: قال تعالىٰ: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] يقال: وَلَّيْتُكَ القبلةَ إذا صَيَّرْتُكَ تَسْتَقْبِلُها بوجهك. وليس هذا المعنى في فعلتُ منه، ألا ترى أنك إذا قلت: وَلِيتُ الحائط، ووليت الدار، لم يكن في فَعَلْتُ منه دلالةٌ على أنكَ واجهتَهُ. كما أن في قولك: ولَّيْتُكَ القبلةَ، وَوَلَّيْتُكَ المسجدَ الحرامَ دَلالةٌ على أن المراد واجهتُهُ، ففعَّلْتُ في هذه الكلمةِ ليس بمنقولٍ من فَعَلْتُ الذي هو وَلِيْتُ، فيكونَ على حدِّ قولك: فَرِحَ وفَرَّحْتُهُ، ولكنَّ هذا المعنى الذي هو المواجهةُ عارضٌ في فَعَّلْتُ، ولم يكن في فَعَلْتُ. وإذا كان كذلك كان فيه دَلالة على أن النقل لم يكن من فَعَلْتُ، كما كان قولُهم: ألقيتُ متاعَكَ بَعْضَهُ على بعضٍ، لم يكن النقل فيه من لقي متاعُكَ بَعْضُه بعضاً، ولكنَّ ألقيتُ كقولك: أسقطتُ، ولو كان منه زاد مفعولٌ آخَرُ في الكلام، ولم يُحْتَج في تعديته إلى المفعول إلى حرف الجر وإلحاقه المفعول الثاني في قولك: ألقيتُ بعض متاعِكَ على بعض، كما لم يَحْتَجْ إليه في: ضربَ زيدٌ عمراً، وأضربتُهُ إياهُ، ونحو ذلك، فكذلك: وَلَّيْتُكَ قِبْلَةً، من قولك: وَلِيْتُ كألقيت، من قولك: لَقِيتُ وقال تعالىٰ: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

فهذا على المواجهة له، ولا يجوز على غير المواجهة مع العلم أو غلبة الظن التي تُنَزَّلُ منزلةَ العلم في تحري القبلة، وقد جاءت هذه الكلمة مستعملةً على خلافِ المقابلةِ والمواجهةِ وذلكَ في نحو قوله جلّ وعز: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [البقرة: ٦٤]. ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١، ٢] أي: أعرض عنه، وقال تعالىٰ: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩] فهذا مع دخولِ الزيادة الفِعْلَ وفي غير الزيادة قوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] والحالُ مؤكِّدَةٌ لأن في وليتم دَلالةً على أنهم مدبرون، فهذا على نحوين: أما ما لحق التاءُ أوله، فإنه يجوز أن يكون من باب: تَحوَّبَ وتأثَّمَ إذا ترك الحُوبَ والإثمَ، وكذلك إذا ترك الجهةَ التي هي المقابلةُ، ويجوزُ أن تكونَ الكلمةُ استعملتْ على الشيء وعلى خلافه، كالحروفِ المروية في الأضداد. فأما قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] وقولُه: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [الحشر: ١٢]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٩.

وقولُه: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥] فهذا منقولٌ من فَعِلَ، تقول: داري تلي دارَه، وَوَلِيَتْ داري دارَهُ، وإذا نَقَلْتَه إلى فَعَّلَ قلتَ: وَلِيتُ مآخيرَهُ، وولاّني مآخِيره، ووليتُ ميامنَهُ. وولاّني مَيَامِنَهُ، فهو مثلُ: فرحَ وفَرَّحْتُهُ، وليس مثلَ: لقيَ وألقيتُه، وقوله تعالىٰ: ﴿لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢] ﴿وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥] المفعول الثاني الزائد في نقل «فَعِلَ» إلى «فَعَّلَ» محذوفٌ فيه، ولو لم يحذف كان كقوله: ﴿يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] وقولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١] المعنى فيه: أن بعضَهم يوالي بعضاً، ولا يبرأ بعضهم من بعض، كما يبرؤون ممن خالفهم وشاقَّهم، ولكنهم يدٌ واحدةٌ في النصرة والموالاة، فهم أهل كلمةٍ واحدةٍ لا يفترقون فرقةَ مباينةٍ ومشاقَّةٍ، ومن ثمَّ قالوا في خلاف الولاية: العداوةُ، ألا ترىٰ أنَّ العداوةَ من عدا الشيءَ: إذا جاوزَهُ فمن ثمَّ كانت خِلافَ الوِلاية.

فأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا أَوْ تُعْرِضُوا﴾ [النساء: ١٣٥] فيمن قرأ ﴿تلُوا﴾ فمعناه والله أعلم: الإقبالُ عليهنّ والمقاربةُ لهنَّ في العَدْلِ في قِسْمِهِنَّ، ألا ترىٰ أنه قد عُودِلَ بالإعراضِ في قوله تعالى: ﴿أَوْ تُعْرِضُوا﴾ فكأنَّ قولَه تعالى: ﴿إن تلووا﴾ كقوله: إن أقبلتُم عليهِنَّ، ولم تعرِضُوا عنهنَّ.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون في ﴿تلُوا﴾ دَلالةٌ على المواجهة فَتَجْعَلَ قوله: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ منقولاً من هذا، فمن ثمَّ اقتضى المواجهة، وتستدلّ على ذلك بمعادلته لخلافه الذي هو الإعراضُ؟

فالقول: إن ذلك في هذه الكلمةِ ليس بالظاهرِ، ولا في الكلمة دلالةٌ على هذه المخْصُوصةِ التي جاءت في قوله: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] وإذا لم تكُنْ عليها دَلالَةٌ، لم تصرِفْها عن المَوْضِعِ الذي جاءت فيه، فلم تُنفِذْها إلى سواها.

فأما قوله عزّ وجلّ: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤] فقد كتبناه في «كتاب الشعر» وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠] فالضمير في عنه إذا جعلته للرسولِ، احتمل أمرين: ﴿لا تَوَلَّوْا عنه﴾:

لا تنفضُّوا عنه كما قال تعالى: ﴿ٱنفَضُّوٓا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾ [الجمعة: ١١] وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢] وقال عزّ اسمُه: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣] وعلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿بَعْدَ أَن تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧] أي: بعد أن تتفرقوا عنها. ويكونُ: ﴿لا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ لا تُعْرِضُوا عن أمرِهِ: وتَلَقَّوْهُ بالطاعةِ والقبولِ، كما قال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣].

وزعموا أن بعضَهم قرأ: ﴿ولا تُوَلُّوا عنهُ﴾ واللفظتان تكونان بمعنًى واحدٍ، قال

تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [القصص: ٣١] وقال: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] وقال: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن﴾ [النجم: ٢٩] وقال ﴿فَنَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ﴾ [الصافات: ٩٠]. وقوله: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨] أي ناصِرُهُمْ، ومثلُهُ في أنّ المعنى فيه النُّصْرَةُ قولُهُ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ [التحريم: ٤] أي ناصِرُهُ. وكذلك قولُهُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] أي: لا ناصِرَ لهم؛ ومعنى المولى من النُّصْرَةِ؛ مِنْ وَلِيَ عليهِ: إذا اتصَلَ به ولم يَنْفَصِلْ عنه. وعلى هذا قولُهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: ناصِرُنَا، وكذلك قولُهُ: ﴿فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم﴾ [الشعراء: ١٥] في موضعٍ آخر ﴿إني معكما﴾ [طه: ٤٦] وعلى هذا المعنى قولهم: صَحِبَكَ اللَّهُ.

وروينا عن ابنِ سلاَّم عن يُونُسَ قال: المولى: له في كلام العربِ مواضعُ منها: المولىٰ من الدِّيْنِ، وهو الوَلِيُّ[1]، وذلك قولُهُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] أي: لا وَلِيَّ. ومنه قولُهُ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ [التحريم: ٤]، ومنه قول النبي ﷺ: «من كُنْتُ مولاهُ فعليٌّ مولاهُ»[2] أي: وليُّهُ. وقَوْلُهُ: «مُزَيْنَةُ وجهينةُ وأسلَمُ وغِفارٌ موالي الله ورسولِهِ»[3] قال العجّاجُ:

الحمْدُ للَّهِ الذي أعطى الظَّفَرْ[4]
موالِيَ الحقِّ إنِ المولى شَكَرْ[5]

أي: أولياءَ الحَقِّ.

ومنها العَصَبَةُ، وبنو العمِّ هم الموالي، قال تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي﴾ [مريم: ٥] أي العَصَبَة. وقال الزِّبْرِقَانُ[6]:

ومِنَ المَوَالي مَوْلَيَان فمنهما مُعْطِي الجزيلِ وباذِلُ النَّصْرِ

---

(١) انظر لسان العرب ١٥/٤٠٨ مادة (ولي).

(٢) أخرجه الترمذي (مناقب ١٩)، وابن ماجه (مقدمة ١١)، وأحمد بن حنبل ١/٨٤، ١١٨، ١١٩، ١٥٢، ٣٣١، ٤/٢٨١، ٣٦٨، ٢٧٠، ٣٧٢، ٥/٣٤٧، ٣٦٦، ٤١٩.

(٣) أخرجه القرطبي في (التفسير ١/٢٦٧).

(٤) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٠/٤٢ وفي اللسان ٤/٣٩٢: الشَّبَر.
وفي لسان العرب ٢/١٩: الخير، وفي ٤/١٥٨، ٣٩٢: الحبر.

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٢٤، ولسان العرب ٢/١٩ (ثبت)، ٤/١٥٨ (حبر)، ٣٩٢ (شبر) والتنبيه والإيضاح ٢/١٣٧، وديوانه الأدب ١/٢١٢، وإصلاح المنطق ص٩٧، وتاج العروس ١٢/١٢٦ (شبر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٣١١، والمخصص ١٥/٨٠.

(٦) انظر ترجمته في الأعلام ٣/٤١، والإصابة ١/٥٤٣، والآمدي ١٢٨، وذيل المذيل ٣٢، وجمهرة الأنساب ٢٠٨، وخزانة البغدادي ١/٥٣١.

ومن الموالي ضَبٌّ جَنْدَلَةٍ لَحِزُ المروءةِ ظاهِرُ الغِمْرِ[١]

الغِمْر: العداوة.

وقال آخر:

ومولًى كدَاءِ البَطنِ لو كان قادِراً على الدَّهرِ أفْنَى الدَّهْرُ أهلي ومَاليا

وقال آخَرُ:

ومَوْلًى قد رَعَيْتُ الغيبَ منه ولو كُنْتُ المُغَيَّبَ ما رَعاني

وقال اللَّهْبِيُّ الفضلُ بنُ عباسٍ[٢] لبني أمية[٣]:

مهلاً بني عمِّنا مَهْلاً موالِينَا إمشُوا رُوَيْداً كما كُنْتُم تكونونا

اللَّهُ يَعْلَمُ أنا لا نحِبُّكُمُ ولا نَلُومُكُمُ أن لاَ تُحِبُّونا

وكان الزِّبْرقَانُ بن بدرٍ تكثَّرَ في مواليهِ وبني عمِّهِ فقال رجُلٌ من بني تميم[٤]:

ومولًى كمولى الزبرقانِ أدَمَلْتُهُ كما ادَّمِل العظمُ المهيضُ من الكَسْرِ

ومَنِ انْضمَّ إليكَ فعزَّ بعزِّكَ، وامتنعَ بمَنَعَتِكَ أوْ بعِتْقٍ، وبهذا سُمِّيَ المعتقونَ: مواليَ. قال الراعي:

جزى اللَّهُ مَوْلانا غنياً مَلاَمَةً شِرارَ مَوَالي عامرٍ في العزائِمِ

نبِيعُ غَنِيّاً رغبةً عن دمائها بأموالِها بَيْعَ البِكارِ المقاحِمِ

البكارُ: الصغيرةُ، والمقاحمُ: التي لم تَقْوَ على العَمَلِ.

---

(١) اللَّحِزُ: الضَّيِّق الشحيح النفس الذي لا يكاد يعطي شيئاً، فإن أعطىٰ فقليل (اللسان ٥/ ٤٠٤ لحز).

(٢) هو الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب (توفي نحو ٩٥هـ = نحو ٧١٤م) من قريش شاعر من فصحاء بني هاشم، كان معاصراً للفرزدق والأحوص، وله معهما أخبار، ومدح عبد الملك بن مروان فأكرمه، كان شديد السمرة، جاءته من جدته وكانت حبشية. ويقال له: «الأخضر» لذلك واللهبي نسبة إلىٰ أبي لهب. في شعره رقة وهو دون الطبقة الأولىٰ من معاصريه. توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك.

الأعلام ٤/ ١٥٠، والتبريزي ١/ ١٢٠، وسرح العيون ١٩١، ونسب قريش ٩٠، وسمط اللآلي ٧٠١ والأغاني ١٦/ ١٨٥، والآمدي ٣٥، ورغبة الآمل ٢/ ٢٣٧ ثم ٨/ ١٨٣.

(٣) البيتان من البسيط وهما للهبي والأول منهما في لسان العرب ١٥/ ٤٠٨ (ولي)، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٥١، وتاج العروس (ولي).

(٤) رواية البيت في لسان العرب ١١/ ٢٥١ مادة (دمل):

ومولىً كمولى الزبرقان دملتُه كما اندملت ساقٌ يُهاضُ بها الكَسْر

وهو لابن الطَّيفان الدارمي والطيفان أمه. يقال: ادْمُل القومَ أي اطْوِهم علىٰ ما فيهم، ويقال للسرجين الدمال لأن الأرض تُصْلَح به.

وغَنِيٌّ: حلفاء بني عامرٍ، قال الأخطَلُ لجريرٍ[١]:

أتشتِمُ قوماً أثّلُوكَ بنَهْشَلٍ ولولاهُمُ كُنتُمْ كَعُكْلٍ مَوَالِيَا

وعُكلٌ من الرَّبابِ حلفاءُ بني سعدٍ.

وقال الفرزدقُ لعبدِ اللَّهِ بن أبي إسحاقَ النحوي[٢]، وكان مولى لحضرَمي، وبنو الحضرميّ حلفاءُ بني عبد شمس بن عبدِ منافٍ:

فلو كان عبد الله مولَى هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ اللَّهِ مَوْلَىٰ مَوَالِيا[٣]

الإعراب

قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[٤] [البقرة: ١٤٨] موضِعُ الجملةِ رفعٌ لكونها وصفاً للوِجْهةِ، فمن قَرَأ: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾؛ فالضمير الذي هُوَ ﴿هُوَ﴾ لاسم الله تعالى، تقديره: ولكلٍّ وجهَةٌ، اللَّهُ مُوَلِّيها. ومعنى توليتِهِ لهم إياها: إنما هو أمرُهُمْ بالتوجُّهِ نحوها في صلاتهم إلها، يدلُّك على ذلك قولُه تعالى: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]، فكما أنَّ فاعِلَ، نُوَلِّيَنَّكَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ، فكذلك الابتداءُ في قولِهِ: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ ضميرُ اسم الله تعالى، والتقديرُ: اللَّهُ مُوَلِّيها إياه، فـ«إياه» المرادُ المحذوفُ ضميرُ المُوَلَّى، وحُذِفَ المفعول الثاني لِجْري ذكره المُظْهَرِ وهو ﴿كلٌّ﴾ في قولِهِ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ فإذا قُرِئَ: ﴿ولكلٍّ وجهةٌ هو مُوَلاّها﴾ فالضميرُ ﴿لكلٍّ﴾ وقد جَرَىٰ ذِكْرُهُ في قولِهِ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾، وفي القراءةِ الأخرىٰ لم يجْرِ الذِّكْرُ، ولكنْ عليه دلالةٌ، وقد

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص٢٩٨، وتاج العروس (أثل).

(٢) هو عبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي (٢٩ ـ ١١٧هـ = ٦٥٠ ـ ٧٣٥م) نحوي، من الموالي من أهل البصرة. أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والأخفش، فرَّع النحو وقاسه، وكان أعلم البصريين به، وهو الذي يقول الفرزدق في هجائه:

ولو كان عبد الله مولىٰ هجوته ولكن عبد الله مولىٰ موالِيا

وسبب الهجاء أن الزيادي لحَّنه في بعض شعره، فلما قال فيه هذا البيت، وعلم به الزيادي قال: قولوا للفرزدق لحنت في هذا البيت أيضاً، وكان عليك أن تقول: «مولى مَوَالٍ». الأعلام ٤/ ٧١، وخزانة البغدادي ١/ ١١٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في إنباه الرواة ٢/ ١٠٥، وبغية الوعاة ٢/ ٤٢، وخزانة الأدب ١/ ٢٣٥، ٢٣٩، ٥/ ١٤٥، والدرر ١/ ١٠١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١١، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٩، وشرح المفصل ١/ ٦٤، والكتاب ٣/ ٣١٣، ٣١٥، ولسان العرب ١٥/ ٤٧ (عرا)، ٤٠٩ (ولى) وما ينصرف وما لا ينصرف ص١١٤، ومراتب النحويين ص٣١، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٥، والمقتضب ١/ ١٤٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٤٠، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤١، وهمع الهوامع ١/ ٣٦.

(٤) قرأ ابن عامر ﴿مُولاّها﴾ بفتح اللام، وألف بعدها وقرأ الباقون بكسر اللام وياء بعدها. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٩).

استوفى الاسم الجاري على الفعل المبني للمفعول مفعولَيْهِ اللذين يقتضيهما، أحدُهُما: الضمير المرفوع في مُوَلّى، والآخَرُ: ضمير المؤنَّثِ، وهو الذي هو ضميرُ كلِّ ابتداءٍ وخَبَرُهُ مُوَلاّها. ولو قرأ قارئٌ: ﴿ولكلٍّ وجهةٌ هو مُوَلاَّها﴾ فجعلَ ﴿هو﴾ ضميرَ ناسٍ، أو قبيلٍ، أو فريقٍ، أو نحوِ ذلكَ فَأَضْمَر العِلم به، كما أُضْمِرَ اسمُ الله سبحانه، فيمن قرأ: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ لكان ذلك على ضَرْبَيْنِ: إن جَعَل الهاء ﴿لكلٍّ﴾ فأنَّثَ ﴿كُلاًّ﴾ على المعنى، لأنّه في المعنى للوجهة كما قالَ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[1] [النمل: ٨٧] فجمعَ على المعنى؛ فإنَّ ذلك لا يجوز، لأن اسم المفعولِ قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما. فلا يكون حينَئِذٍ ﴿لكلٍّ وِجهةٌ﴾ متعلَّقٌ، فبقيت اللامُ لا عامِلَ فيها، وإن جَعَل الهاءَ في ﴿ولاّها﴾ كنايةً عن المصدرِ الذي هو التوليةُ؛ جازَ، لأن الجَارَّ حينئذٍ يتعلق باسم المفعول الذي هو ﴿مُوَلِّي﴾ كأنه قال: الفريقُ أو القبيلُ مُوَلًّى لكلِّ وجْهَةٍ توليةً، واللام على هذا زيادَةٌ كزِيادتها في: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] ونَحْوِهِ.

وقد قلنا في هذه المسألة بعبارة أخرى في وقت آخر: قولُهُ جلَّ وعزَّ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ ﴿هُوَ﴾: ضميرُ اسم اللَّهِ سبحانه، فإذا كان كذلك فَقَدْ حُذِفَ من الكلام أَحَدُ مفعوليْ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعولين في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾. التقديرُ: اللَّهُ مُوَلِّيها إياهُ، وإيّاهُ ضمير ﴿كلٍّ﴾ الموجَّهِ المُوَلَّى، وتَوْلِيَةُ اللَّهِ إيّاهُ، إنَّما هو بِأَمْرِهِ له بالتوجُّهِ إليها.

وقِراءةُ ابنِ عامرٍ ﴿مُوَلاَّهَا﴾ تَدُلّك على ما ذكرنا من إرادة مفْعُولٍ محذوفٍ من الكلام، ألا ترى أنَّه لما بنى الفعل للمفعول به، فحذف الفاعلَ أسْنَدَ الفِعْلَ إلى أحد المفعولين، وأضاف اسم الفاعِل إلى المفعُولِ الآخر وهو ضميرُ المؤنث العائد إلى الوجهة، فقولُه: ﴿هُوَ﴾ على قراءتِهِ ضميرُ ﴿كلٍّ﴾، أي كلُّ وُلِّيَ جِهَةً، وهذه التوليَةُ بأمرِ الله سبحانَه إياهم بِتَوَجُّهِهِمْ إليها، وقراءتُهُ في المعنى تؤولُ إلى قراءةِ من قَرَأَ: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾.

ألا ترى أنّ في مُوَلِّيها ضميرَ اسمِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، فإذا أُسْنِدَ الفِعْلُ إلى المفعولِ به، وبناهُ له، ففاعِلُ التوليةِ هو الله تعالى كما كانت في القراءةِ الأخرى كذلك.

وقد قُرِئَ فيما ذكر أبو الحسن: ﴿ولكلٍّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيها﴾. فضمير المؤنث في قوله: ﴿مُوَلِّيهَا﴾ يحتملُ أمرين:

أحدُهما: أن يكونَ ضميرَ المصدر الذي هو التوليةُ، وجاز إضمارُها لِدَلالَةِ الفعل

---

(١) قرأ حفص وحمزة ﴿وكلٌّ أَتَوه﴾ بالقصر وفتح التاء، وقرأ الباقون بالمد وضم التاء. (تلخيص العبارات ص١٣٢).

عليها، كما جاز إضمارُ البخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي: البُخْلُ. ويكون هو ضميرُ اسم الله تعالى. فيكون المعنى: اللَّهُ مُوَلٍّ لكلِّ وجهةٍ تولية، فأوصِلَ الفِعْلُ باللامِ كما تقول: لِزَيْدٍ ضربتُ و﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

والآخَرُ: أن لا تَجْعَلَ الهاءَ ضميراً للتوليةِ، ولكنْ ضميراً لِوجهةٍ، فإذا جعلتَهُ كذلك لم يستقمْ، لأنَّك إذا أوصلْتَ الفِعْلَ إلى المفعُولِ الذي يَقْتَضِيهِ الفِعْلُ مرةً لم توصِلْهُ مرةً أُخْرَىٰ إلى مفعولٍ آخر ـ ألا ترى أنَّكَ لَوْ قلت: لِزَيْدٍ ضَرَبْتُهُ لم يَجُزْ أنْ تَجْعَلَ الهاءَ ضميرَ زيْدٍ، لأنَّك قد عدَّيْتَ إليهِ الفِعْلَ مَرَّةً باللاَّم، فلا تعدِّيهِ إليه مرةً أخرى، كما لا يَتعدّى الفعلُ إلى حالين، ولا اسمين للزمانِ، ولا نَحوِ ذلك مما يقتضيهِ الفعلُ.

فأما قولُهُ[1]:

هـذا سُـراقَـةُ لـلـقـرآنِ يَـدْرُسُـهُ

فالهاء للمصدرِ ولا تكون للقرآن الذي تعدى إليه الفعل باللام، وقد تصِحُّ هذه القراءة على تقدير حذف المضافِ، وهو أن تقدِّرَ: ولكلِّ ذوي وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيها فيكون المعنى: الله مُوَلٍّ لكلِّ ذَوِي: وجهَةٍ؛ وجْهَتَهُم؛ فيكون في المعنى كقراءةِ من قرأ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾، إذا قَدَّرْتَ حَذْفَ المفعولِ الثاني الذي هو إياهُ، إلا أنَّ المفعولِ الثاني الذي هو إياهُ، إلا أنَّ المفعولَ الثاني المحذُوْفَ في قولِ من قرأ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ مُظْهَرٌ في هذه القراءةِ، وهو قولُهُ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ إذا قدَّرتَهُ: ولِكُلِّ ذَوِيْ وجْهَةٍ، فيصير التقديرُ: الله مُوَلٍّ كلَّ ذَوِي وِجْهَةٍ وِجهَتَهُمْ. فكلٌّ هُمُ المُوَلَّون، والهاء ضمير الجهة التي أُخِذوا بالتوجه إليها.

وما ذَكَرْتُهُ من أنَّ ﴿هو﴾ ضميرُ اسم الله تعالى، وإنْ لم يجْرِ له ذكرٌ، قولُ أبي الحسن. وقد رُوِيَ عن مجاهدٍ أنه قال: أرادَ: ولكلِّ صاحبِ ملَّةٍ وجهةٌ، أي: قِبْلَةٌ هو مستقبلُها، فالضميرُ عندَه على هذا لكلِّ.

وقد حكى أبو الحسن القولين جميعاً: أن يكونَ ﴿هو﴾ ضميرَ اسم الله تعالى، وأن يكون لكلٍّ. وجاء قولُه: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ فيمَن ذَهب إلى هذا القول على لفظ كل، ولو قيل: هم مُوَلُّوها على المعنى، كما قال تعالىٰ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾ [النمل: ٨٧] كان حسناً.

---

(١) صدر بيت. عجزه:

والـمـرءُ عـنـد الـرُّشـا إنْ يَـلـقَـهـا ذيـبُ

البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٣، ٥/ ٢٢٦، ٩/ ٤٨، ٦١، ٥٤٧، والدرر ٤/ ١٧١، ورصف المباني ص٢٤٧، ٣١٥، وشرح التصريح ١/ ٣٢٦، وشرح شواهد المغني ص٥٨٧، والكتاب ٣/ ٦٧، ولسان العرب ١٠/ ١٥٧ (سرق)، والمقرب ١/ ١١٥، وهمع الهوامع ٢/ ٣٣.

وقال بعضهُم: اخترت مُوَلِّيها على مُوَلاَّها لأنه قراءة الأكثر، ولأنه إذا قُرِئَ مُوَلاَّها ظُنَّ أن جميع ذلك شَرَعَهُ اللَّهُ لهُم.

وقولُه: ﴿مُوَلاَّها﴾ اسمٌ جَارٍ على فعلٍ مبني للمفعولِ، ولم يُسْنَدْ إلى فاعلٍ بعينِهِ؛ فيجوز أن يكونَ فاعلُ التوليةِ اللَّهَ عزَّ وجلَّ، ويجوزُ أن يكونَ بِدْعَةً، حملهم عليها بعضُ رؤسائِهم ومُفْتِيهم، فليس إذاً صَرْفُهُ إلى أحد الوجهينِ، بأوْلى من صرفِهِ إلى الآخرِ.

فأمّا قوله: ﴿وِجْهَةٌ﴾ فقد اختلَفَ أهل العربيةِ فيها، فمنهم من يذهب إلى أنَّهُ مصدر شذَّ عن القياسِ فجاء مصححاً، ومنهم من يقول: إنه اسمٌ ليس بمصدرٍ جاءَ على أصله، وأنه لو كان مصدراً جاءَ مُصَحَّحاً، للزم أن يجيء فِعْلُهُ أيضاً مُصَحَّحاً، ألا ترى أن هذا المصدرَ إنما اعتُلَّ على الفعلِ حيث كان عاملاً عمله؛ وكان على حركاتِهِ وسكونِهِ؟ فلو صحَّ لصحَّ الفعل، لأن هذه الأفعالَ المعتلاتِ، إذا صحت في موضع تَبِعَها باقي ذلك، وفي أنْ لم يجيءْ شيءٌ من هذه الأفعالِ مُصَحَّحاً دَلالةٌ على أن ﴿وِجهةٌ﴾ إنما صحَّ من حيث كان اسماً للمتوجَّهِ، لا كما رآهُ أبو عثمان من أنّه مصدر جاء على الأصلِ، وما شبَّهَهُ به من «ضيْوَنٍ وحَيْوَةَ وبناتِ أَلْبُبِهِ»[1] لا يشبهُ هذا، لأن ذلك ليسَ شيءٌ منه جارياً على فعلٍ كالمصدر.

فإن قيلَ: فيما استَدْلَلْنَا به من أنَّ الفعل إذا اعتلَّ وجب اعتلالُ مصدره، أليس قد جاء القوْلُ والبَيْعُ صَحِيحَيْن؛ وأفعالُهُما مُعْتَلَّةٌ؛ فما ننكر أن يصحَّ: ﴿وِجهَةٌ﴾، وإن كان فِعْلُهُ معتلاً؟

قيلَ: إن القوْلَ والبيْعَ لا يدخلُ على هذا، ألا ترى أنَّ ﴿وِجهَةٌ﴾ على وزنِ الفعلِ، وليس القولُ والبيْعُ كذلكَ؟ والموافقة في الوزنِ توجِبُ الإعلال، ألا ترى «باباً وعاباً». لمّا وافقاً بناء الفعل أُعِلاَّ، ولم يُعَلَّ نحوُ عُيَبَةٍ وعِوَضٍ وحِوَلٍ؟ فالقولُ والبيعُ ليسا على وزن شيءٍ من الأفعالِ فيلحقُهُمَا اعتلالُها. على أنّ لِلْقائِلِ أن يقولَ: إن القولَ والبيْعَ ونحوَهُما، لما سَكَنا أشبَها بالإسكان المعتلَّ، إذ الاعتلالُ قد يكون بالسكون يدلك على ذلك أنهم أَعَلُّوا نحوَ: سِياطٍ وحياضٍ، وإن صحت الآحاد منها بحيثِ كانا في السكون في الواحد بمنزلة المعتل نحوَ: «دِيْمَةٍ ودِيَم» فكما جَرَى ما ذَكَرْنَا مجرَى المعتلِّ للسكون، كذلك يجري: قَوْلٌ وبَيْعٌ مجرى ذلك، وقد قالوا: «وَجِّهِ الحَجَرَ جِهةَ مالَهُ» فجاءَ المصدر بحذفِ الزيادة، وكأنَّ «ما» زائدةٌ، والظَّرفُ

---

(١) يقال: بناتُ أَلْبُبٍ: عُروق في القلب، يكون منها الرقة، قالوا: وبنات ألبب عُروق متصلة بالقلب. ابن سيده: قد عَلِمتُ بذلك بناتُ ألبُبه؛ يعنون لُبَّه، وهو أحد ما شذّ من المُضاعَف فجاء على الأصل، هذا مذهب سيبويه، قال يَعُنون لُبَّه. (لسان العرب ١/ ٧٣٠ مادة: لبب).

وصفٌ للنكرة، ولَزِمَت الزيادة كما لزِمَتْ في: آثراً ما[١]، ونحوِهِ.

اختلفوا في همزِ ﴿لِئَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠].

فرُوي عن نافعٍ أنه لم يهمِزْها، والباقون يهمزون.

قال أبو علي: تخفيف الهمزة في ﴿لِئلا﴾ أن تُخْلَصَ ياءً، ولا يجوز أن تُجْعَلَ بينَ بينَ، ألا ترى أنه بمنزلةِ «مِئَرٍ» جمع: مئْرَةٍ. من قولك مَأَرْتُ بين القوم: إذا أفسَدْتَ.

وقد تقدَّم ذكر طَرَفٍ من ذلك في قولِهِ عزَّ وجَلَّ: ﴿كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨].

اختلفوا في التاء ونصب العين، والياء والجزمِ، من قوله عزَّ وجَلَّ: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٤].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافِعٌ وعاصمٌ وأبو عَمْرٍو: ﴿فَمَنْ تطوَّع خيراً﴾ بالتاء ونصب العين في الحرفين جميعاً.

وقرأ حمزة والكسائيُّ: ﴿يَطَّوَّعْ خيراً﴾ بالياء، وجَزْم العين. وكذلك التي بعدَهَا.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ احتملَ قولُهُ: ﴿تَطَوَّعَ﴾ أمرين:

أحدُهُما: أن يكون موضِعُهُ جزماً، والآخر: أن لا يكونَ له موضِعٌ. فأما الوجهُ الذي يجعلُ ﴿تطوَّعَ﴾ فيه في موضِعِ جزم، فأنْ تُجْعَلَ ﴿مَنْ﴾ للجزاء كالتي في قوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨] فإذا جعلتَهُ كذلك كان في موضع جزم، وكانتِ الفاءُ مع ما بعدها أيضاً في موضع جزم لوقوعِها موقع الفِعلِ المجزوم الذي هو جزاءٌ، والفِعلُ الذي هو «تطوَّعَ» على لَفظ المثالِ الماضي والتقديرُ بِهِ المستقبَلُ، كما أن قولك: إن أتيتني أتيتك. كذلك.

والآخرُ: أن لا تجعَلَهُ جزاءً، ولكنْ يكونُ بمنزلة «الذي» ولا موضعَ حينئذٍ للفعل الذي هو ﴿تطوَّع﴾، ولو كان له موضعٌ لم تُكْسَر ﴿إنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ [القصص: ٧٦] والفاءُ على هذا في قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ [الحج: ٣٠] مع ما بعدها في موضع رفع من حيثُ كان خَبَر المبتدأ الموصول ـ والمعنى معنى الجزاء، وإن لم يكن به جزمٌ، لأن هذه الفاءَ، إذا دَخَلَتْ في خبرِ الموصول، آذَنَتْ أن الثانيَ وجبَ لوجوب الأول، والنكرة الموصوفة في ذلك، كالأسماء الموصولةِ، وعلى

---

(١) الفراء: ابدَأ بهذا آثراً ما، وآثِرَ ذي أثير، وأثيرَ ذي أثيرٍ أي ابدَأ به أول كل شيء. ويقال: افعَلْه آثِراً ما وأثِراً ما أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله، وقيل: افعله مُؤثراً له على غيره، وما زائدة وهي لازمة لا يجوز حذفها، لأن معناه افعله آثِراً مختاراً له مَعْيناً، من قولك: آثرت أن أفعل كذا وكذا. (لسان العرب ٤/ ٩ مادة: أثر).

هذا قولُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] تقديرُهُ: ما ثبت بكم من نعمةٍ، أو: ما دام بكم من نعمةٍ، فمن ابتداء اللَّهِ إياكم بها. فَسَبَبُ ثبات النعمةِ ابتداؤُهُ بذلك. كما أن استحقاق الأجْرِ إنما هو من أجل الإنفاقِ في قولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ... فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

فأما ما كان من النِّعمةِ كالصِّحةِ وتسويةِ البِنْيةِ، والامتحان بالمرضِ والعلَّة، فمن الله سبحانه.

وأما ما كان مِن جائِزَةِ مَلكٍ وعطاءِ أبٍ وَهِبَةِ صديقٍ أو ذي رَحِم، فإنه يجوز أن يُنْسَبَ إلى الله تعالى. من حيث كانَ بتمكِينِهِ وإقداره كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ﴾ [الأنفال: ١٧]، وإنما الرّامي للتراب، والحصباءِ بالبطحاءِ[1] النبيُّ ﷺ.

ولو أَدْخَلْتَ ﴿إنّ﴾ على هذه الأسماءِ الموصولةِ، جاز دخولُ الفاءِ معها كما جازَ دخولُها على غير هذا النحوِ من الابتداء. وعلى هذا قولُه تعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

وقولُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦] على قوله: «إلاّ حِلُّ ذاك أن أفْعَلَهُ».

ولو أَلْحَقْتَ المبتدأ ليت أو لعلَّ لم يَجُزْ دخولُ الفاء على الخبر، لأن الجزاء الجازم وغير الجازِم خبرٌ فإذا دخلت ليت ولعلَّ، خرج بدخولِهما الكلامُ عنْ أن يكونَ خبراً، وَإذا خرجَ عن ذلك، لم يَجُزْ لَحاقُ الفاءِ التي تدخُلُ مع الخبر. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] و﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] و﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] إلا أنَّ قولَه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن﴾ إذا جَعَلْتَهُ موصولاً ولَمْ تَجْعَلْ شاءَ في موضعِ جزم، احتمل ﴿من شاءَ﴾ ضربين من الإعراب: أحدهما: أن يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ و﴿فَلْيؤمن﴾ في موضع خبرِ. والآخر: أن يكونَ مرتفعاً بمضمَرٍ يفسِّرُهُ: ﴿فليؤمِنْ﴾ مثل: زيدٌ ليَضْرِبْ. والفاءُ الداخلة في الخبرِ تحتملُ أمرين: أحدُهما: أن تكونَ زيادَةً مثل قولهم: أخوك فوجَدَ، والآخَرُ: أن يكون دخولُها من أجلِ الصلة. ومثله: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١].

فإن قلت: وما معنى ﴿ومن تابَ فإنه يتوب﴾؟

فالقول في ذلك، أن اللفظَ على شيءٍ والمعنى على غيرِهِ، وذلك غيرُ ضَيِّقٍ في

---

(١) البطحاء: الأبطح: مسيل واسع فيه دُقاق الحصىٰ والتراب ومنه أبطح مكة (ج) أباطح ومنه بطحاء مكة وبطاحها؛ وهي مساكن قريش البطاح وهم خلاف قريش الظواهر.

كلامِهم، ألا ترى أنّهم قد قالُوا: ما أنت وزيدٌ؟. والمعنى: لِمَ تُؤذيه؟ واللفظُ إنّما هُوَ على المسألة من المخاطب، وزيدٌ معطوفٌ عليهِ. وكذلك قالوا: أمْكَنَكَ الصَّيْدُ، والمعنى: ارْمِهِ، وكذلك: هذا الهلالُ. أي: انظرْ إليه؛ فكذلك قوله: ﴿وَمَنْ تَابَ﴾ كأنه من عزم على التوبة، فينبغي أن يبادر إليها، ويتوجه بها إلى الله سبحانه. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]. أي: إذا عزمت على ذلك فاستعذْ، ومثلُ قولِهِ: ﴿فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ﴾ [الفرقان: ٧١] والمعنى على: ينبغي أن يتوب. قولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي: ينبغي أن يَتَرَبَّصْن. ومن هذا الباب قولُهُ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] قياسُهُ على ما تقدم.

وأمَّا من قرأ: ﴿وَمَنْ يَطَّوَّعْ﴾[1] [البقرة: ١٥٨] فتقديره: يَتَطوَّعُ، إلا أنه أدغم التاء في الطاءِ لتقارُبِهما، وجزم العين التي هي لامُ بمعنى «إنْ» التي للجزاءِ. وهذا حسنٌ لأن المعنى على الاستقبالِ، وإن كانَ يجوز: من أتاني أعطيتُهُ، فَتُوقِعُ الماضي موضِعَ المستقبل في الجزاءِ، إلاّ أن اللفظ إذا كان وَفْقَ المعنى كان أحسَنَ.

واختلفوا في قولِهِ عزّ وجل: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾[1] في الجمع والتوحيد.

فقرأ ابن كثير: ﴿الرياح﴾ على الجمع في خمسة مواضع: في البقرة ههنا [الآية: ١٦٤] وفي الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الآية: ٢٢] وفي الكهف: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الآية: ٤٥] وفي سورة الروم الحرفَ الأولَ: ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الآية: ٤٦]، وفي الجاثية: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [الآية: ٥]، والباقي: ﴿الرِّيحُ﴾.

وقرأ نافعٌ: ﴿الرياح﴾ في اثني عشر موضعاً: هاهنا وفي الأعراف: ﴿يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الآية: ٥٧]، وفي سورة إبراهيم: ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ الرِّياح﴾ [الآية: ١٨] وفي الحِجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الآية: ٢٢] وفي الكهف: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الآية: ٤٥] وفي الفرقان: ﴿أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الآية: ٤٨] وفي النمل ﴿يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الآية: ٦٣]، وفي الروم موضعين: ﴿ٱلرِّيَاحَ﴾ [الآيتين: ٤٦ ـ ٤٨] وفي فاطر: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الآية: ٩]، وفي عسَق ﴿يُسْكِنُ الرياحَ﴾ [الآية: ٣٣] وفي الجاثية: ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ [الآية: ٥].

وقرأ أبو عمرو من هذه الاثني عشَرَ حرفاً حرفين: ﴿الريحَ﴾ في إبراهيم [الآية: ١٨]، وفي عسَق ﴿ٱلرِّيحَ﴾ [الآية: ٣٣] والباقي ﴿الرياحَ﴾ على الجمع مثلَ نافعٍ.

وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ مثل قراءة أبي عمرو.

وقرأ حمزةُ ﴿الرِّياحَ﴾ على الجَمْعِ في موضِعين: في الفرقان: ﴿أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٦٩.

[الآية: ٤٨] وفي سورة الروم، الحرف الأول: ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الآية: ٤٦] وسائرَهُنَّ على التوحيد.

وقرأ الكسائيُّ: كقراءةِ حمزةَ وزاد عليه في الحجر: ﴿ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الآية: ٢٢].

ولم يختلفوا في توحيد ما ليست فيه ألفٌ ولامٌ.

قال أبو علي: قال أبو زيد: قال القيسيّون الرِّياحُ أربعٌ: الشَّمال والجَنوب والصَّبا والدَّبورُ. فأما الشَّمالُ فمن عن يمينِ القبلةِ، والجنوب من عن شمالها. والصّبا والدَّبورُ متقابلتان، فالصَّبا من قبلِ المشرِقِ، والدَّبُورُ من قبلِ المغربِ. وأنشد أبو زيد[١].

إذا قلتُ هذا حينَ أسْلُو يهيجُنِي نسيمُ الصَّبا من حيثُ يَطَّلِعُ الفجرُ

وإذا جاءت الريحُ بين الصَّبا والشَّمالِ فهي النَّكْبَاءُ التي لا يُخْتَلَفُ فيها. والتي بين الجَنوب والصَّبا يقالُ لها: الجِرْبِيَاءُ.

وقال السُّكَّريُّ فيما رَوَى عنهُ بعضُ شيوخنا قال: أخبرني أبو الحسنِ عليُّ بنُ عبد اللَّهِ الطوسيُّ قال: أخبرنا ابن الأعرابيِّ وأصحابُنا عن الأصمعيّ وغيرِهِ قالوا: الرياح أربعٌ: الجَنوبُ والشَّمالُ والصبَّا والدَّبُورُ.

قال ابنُ الأعرابيِّ: كلُّ ريحٍ بين ريحيْن فهي نكباءُ، وقال الأصمعيُّ: إذا انحرفتْ واحدةٌ منهنَّ فهي نكباءُ، والجميعُ: نُكَبٌ.

فأمَّا مَهَبُّهُنَّ فإن ابنَ الأعرابيِّ قال: مهبُّ الجنوبِ من مطلعِ سهيلٍ[٢] إلى مَطْلِعِ الثُّرَيَّا[٣]، والصَّبا من مَطْلِعِ الثريَّا إلى بناتِ نعشٍ[٤]، والشمالُ من بناتِ نعشٍ إلى مسقِطِ النَّسْرِ[٥] الطائرِ وقال: والدَّبور من مسقط النسر الطائر إلى مطلعِ سهيلٍ، قال: والجنوبُ والدَّبورُ لهما هَيْفٌ. والهَيفُ: الريحُ الحارَّة. قال: والشَّمالُ والصَّبا لا هيف لهما.

وقال الأصمعيُّ ما بيْنَ سُهيلٍ إلى طَرَفِ بياضِ الفجرِ جنوبٌ، وما بإزائِها مما يستقبِلُها من الغربِ شَمالٌ، وما جاءَ من وراءِ البيتِ الحرامِ فَهُوَ دبورٌ، وما جاء قُبَالَة

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٩، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٥، ولسان العرب ٨/ ٣٣٥ (طلع)، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٨.

(٢) سُهَيْلٌ: أسطع النجوم الثوابت بعد الشِّعرى اليمانية.

(٣) الثُّريا: مجموعة من النجوم.

(٤) بنات نعش: سبعة كواكب: أربعة منها نعش لأنها مربعة، وثلاثة بنات نعش، الواحد ابن نعش لأن الكوكب مذكر فيذكرونه على تذكيره. (اللسان ٦/ ٣٥٥ مادة: نعش).

(٥) النسر الطائر: كوكب في السماء معروف على التشبيه بالنسر الطائر. (اللسان ٥/ ٢٠٤ مادة: نسر).

ذلك فهو صَباً، والصَّبَا: القبول. قال: وإنما سُمِّيَت قَبُولاً. لأنها استقبَلَتِ الدّبورَ، قال الهُذَليُّ، وأنشدَ البيتَ الذي أنشده أبو زيد.

قال الطوسيُّ: وقالَ غيرُ الأصمعي وابنُ الأعرابي: الجنوبُ التي تجيء من قبل اليَمَنِ ـ والشمالُ التي تهبُّ من قِبَلِ الشام، والدَّبورُ التي تجيء منْ عنْ يمينِ القِبْلَةِ شيئاً والصَّبا بإزائهَا، والجنوب تسمى الأَزْيَبَ[٢] وتُسمىٰ النُّعامىٰ[٢]: قال أبو ذؤيب[٣].

مَرَتْهُ النُّعَامَىٰ فلمْ يَعْتَرِفْ خِلافَ النُّعامىٰ من الشَّأْمِ رِيحا

قال: وتسمى الشَّمالُ: محوَةَ[٤]، ولا تُجْرىٰ. وتسمى الجِرْبِيَاءُ.

قال ابنُ أحمرَ[٥]:

بوادٍ من قَساً ذَفِرِ الخُزَامَى تَحِنُّ الجربياءُ بهِ الحَنِينَا

سُمِّيَتْ محوة لأنها تمحو السحابَ وتذهب به. وتسمى مِسْعاً ونِسْعاً، قال[٦]:

قد حالَ دون دَرِيْسَيْهِ مُؤَوِّبَةٌ مِسْعٌ لها بِعِضاهِ الأرضِ تهزيزُ

وأنشدعن الطوسيِّ للطِّرِمَّاح[٧]:

قَلِقٌ لأفنانِ الرياحِ لِلاقحٍ منها وحائلِ

---

(١) الأزيبُ: الجنوبُ، هُذلية، أو هي النكباء التي تجري بين الصبا والجنوب (اللسان ١/ ٤٥٣ زيب).

(٢) النُّعامى: من أسماء ريح الجنوب لأنها أَبَلُّ الرياح وأرطبها. (اللسان ١٢/ ٥٨٥ نعم).

(٣) البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٩٩، ولسان العرب ٩/ ٢٣٦ (عرف)، ١٢/ ٥٨٦ (نعم) وكتاب العين ٢/ ١٦٢، وجمهرة اللغة ص٩٥٣، وتاج العروس ٢٤/ ٢٤٩ (عرف، نعم)، والكامل ص٩٦٨، والأزمنة والأمكنة ٢/ ٧٧، وللهذلي في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣٤٣.

(٤) المحوة: هي الشمال سميت محوة لأنها تمحو السحاب وتذهب بها، وهي معرفة لا تنصرف ولا تدخلها ألف ولام. (لسان العرب ٢٧٢ محا).

(٥) روايته في لسان العرب ١٥/ ١٨٢، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٩٦:

بجوٌ من قسىّ ذفر الخزامى تهادى الجربياء به الجنينا

وفي اللسان ١/ ١٣٣، ١٢٣، ٢٦٣:

بهجلٍ من قسىّ ذفر الخزامى تهادىٰ الجربياء به الجنينا

البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه ص١٥٩، والرواية الأولىٰ في لسان العرب ٤/ ٣٠٧ (ذفر)، ١٥/ ١٨٢، (قسا)، وتاج العروس ١/ ٣٧٤ (قسأ) وفيه «جنينا» مكان «الجنينا» ٢/ ١٥٢ (جرب)، ١١/ ٣٧٤ (ذفر، هجل).

والرواية الثانية في لسان العرب ١/ ١٣٣ (قسأ)، ١٢٣ (فقأ)، ٢٦٣ (جرب) ١١/ ٦٩٠ (هجل)، وجمهرة اللغة ص٢٦٦، ٢٨٩، وتاج العروس ١/ ٣٥١ (فقأ)، (هجل)، (جنن)، (قسا)، وبلا نسبة في المخصص ١١/ ٢٠٧، ١٥/ ٢٠١.

(٦) سبق تخريجه في هذا الجزء.

(٧) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم (توفي نحو ١٢٥هـ = نحو ٧٤٣م)، من طيىء، شاعر إسلامي فحل. =

فاللاقحُ: الجنوبُ، والحائلُ: الشَّمال. وتسمى الشَّمال عقيماً، كمَا سمَّاها الطِّرمَّاح حائِلاً، وقد وُصِفَتِ الصَّبا بالعقم. قال جرير:

مطاعيم الشَّمال إذا اسْتَحَنَّتْ وفي عُرَوَاءِ كلِّ صَبًا عقيمِ[1]

وفي التنزيلُ: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

قال الطوسيّ: العقيمُ: التي لا تُلقِحُ السحابَ. قال: والرياحُ اللواقِحُ: تثير السحابَ بإذن الله، وتلقِحُ الشجر.

والذارياتُ: التي تذرو التراب ذَرْوَاً، فأما قول الطِّرمَّاح: للاقحِ منها وحائِل. فاللاقحُ على معنى النَسَبِ، وليس الجاري على الفعِل، وكذلك حائِلٌ، تقديرُهُ: ذاتُ حيالٍ. يريدُ بالحيالِ أنَّها لا تُلقِحُ كما تُلْقِحُ الجنوب.

قال أبو دُؤَادٍ يَصِفُ سحاباً:

لِقِحْنَ ضُحَيًّا لِلَقحِ الجنوبِ فأصبَحْنَ يُنتَجْنَ ماءَ الحَيَا

قَوْلُهُ: «لِلَقْحِ الجنوب» تقديره: لإلقاحِ الجنوبِ. فحذف الزيادةَ من المصدرِ وأضافَهُ إلى الفاعلِ كما قال[2]:

وإن يَهْلِكْ فذلك كان قَدْري

أي: تقديري. وكما حذف الزيادةَ من المصدر كذلك حُذِفَتْ من الجمع في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] والمعنى فيه: مَلاقِح، لأنها إذا ألقَحَتْ كانت مُلقِحةً. وجمعُ المُلْقِحِ: ملاقحُ ولواقِحُ على حذف الزيادة، لأنّ المعنى عليه. ومثل ذلك قوله:

يكشِفُ عن جَمَّاتِهِ دَلْوُ الدَّالْ[3]

= ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، فكان معلماً فيها، واعتقد مذهب «الشراة» من الأزارقة، واتصل بخالد بن عبد الله القسري، فكان يكرمه ويستجيد شعره. وكان هجاءاً، معاصراً للكميت صديقاً له، لا يكادان يفترقان. له ديوان شعر.

الأعلام ٣/ ٢٢٥، والأغاني ١٠/ ١٤٨، والشعر والشعراء ٢٢٨، وخزانة البغدادي ٣/ ٤١٨، وتهذيب بن عساكر ٧/ ٥٢، والذريعة ١/ ٣٣٨.

(١) البيت في ديوانه ص٣٧٤ وهو من البحر الكامل من قصيدة «سمونا للمكارم» وهي في هجاء الأخطل. اسحنت: هاجت. العرواء: البرد الشديد، العقيم: الريح التي لا يصحبها المطر.

(٢) عجز بيت مر سابقاً البيت بتمامه.

(٣) تمام الرجز:

يكشف عن جمّاتِه دَلْوُ الدالْ عباءةً غبراءَ من أجْنِ طالْ

الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢١، ولسان العرب ١٤/ ٢٦٥ (دلا)، وأدب الكاتب ص٦١٢، =

إنما هوَ المُدْلي، فحذف الزيادة أو يكونُ أرادَ: دَلْوَ ذي الدَّلْوِ. كما قال: لِلاقحٍ منها. وفي التنزيل: ﴿فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ﴾ [يوسف: ١٩]. وقال الشاعر[١]:

فسائِلْ سَبْرَةَ الشَّجعيَّ عَنَّا غَداةَ تخالُنا نَجْواً جَنِيبا

أي: تحسِبُنَا لكثرتِنَا واحتفالِنا كسحابٍ أَلْقَحَتْهُ الجنوبُ فغزَّرت ماءَهُ.

وروينا عن أحمد بن يحيى لزهير:

جَرَتْ سُنُحاً فقلَت لها مُرُوعَاً[٢] نَوًى مَشْمولةٌ فمتى اللِّقاءُ[٣]؟

قال: قال الأصمعي: نَوًى مشمولةٌ: أي: مكروهةٌ ـ وقال الأصمعيُّ: وأصل ذلك من الشَّمالِ، لأنّهم يكرهون الشَّمال لبَرْدِها وذهابِها بالغيم، وفيه الحَيَا[٤] والخِصبُ، فصار كلُّ مكروهٍ عندهم مشمولاً، قال: وهم يحبّون الجَنُوبَ لِدِفْئها، ولأنّها تجيء بالسحاب والمطرِ، وفيها الحيا والخِصْبُ.

وأنشَدَ لحميدِ بن ثورٍ[٥] في مدحِهِمُ الجنوبَ:

فلا يُبْعِدِ اللَّهُ الشبابَ وقولَنا إذا ما صَبَوْنا صَبْوَةً سَنَتُوبُ

لياليَ أبْصَارُ الغواني وسمْعُها إليَّ.. وإذْ ريحي لَهُنَّ جَنُوبُ

أي: محبوبةٌ كما تُحَبُّ الجَنُوبُ.

= وتاج العروس ١٣/ ٢٠٠ (غثر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٤٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٩٦، والمقتضب ٤/ ١٧٩، وتهذيب اللغة ٨/ ٨٨، ١٤/ ١٧١، وكتاب العين ٨/ ٦٩، والمخصص ٩/ ١٦٧، وتاج العروس (دلا)، ولسان العرب ٥/ ٧ (غثر) (وفيه «طالي» مكان «طالْ» وكذلك في تهذيب اللغة ٨/ ٨٨، وهذا تحريف).

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تاج العروس (نجا)،

(٢) في لسان العرب ٢/ ٤٩١، ١١/ ٣٦٤، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٤٣: أجيزي.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ ص٥٩، ولسان العرب ٢/ ٤٩١ (سخ)، ١١/ ٣٦٤ (شمل)، وتهذيب اللغة ٤/ ٣٢٢، ١١/ ٣٧٣، وأساس البلاغة ص٢٤٢ (شمل)، وتاج العروس ٦/ ٤٩٠ (سخ، شمل)، السُّخ: اليُمن والبركة. السانح: يُتبرك به وقد تشاءم زهير بالسانح، مشمولة أي شاملة.

(٤) الحَيا: الخِصب والمطر والنبات لأنه يتسبب عن المطر.

(٥) هو حميد بن ثور بن حزن الهلاليّ العامريّ (توفي نحو ٣٠؟هـ =نحو ٦٥٠؟م) أبو المثنىٰ، شاعر مخضرم عاش زمناً في الجاهلية، وشهد حنيناً مع المشركين، وأسلم ووفد علىٰ النبي ﷺ ومات في خلافة عثمان وعده الجمحي في الطبقة الرابعة من الإسلاميين، وفي شعره ما كان يُتغنىٰ به، وهو القائل:

فلا يُبعد الله الشباب وقولنا إذا ما صبونا مرة سنتوب!

له ديوان شعر جمعه عبد العزيز الميمني، مما بقي متفرقاً من شعره.

الأعلام ٢/ ٢٨٣، وشرح شواهد المغني ٧٣، والإصابة ت١٨٣٠، وتهذيب ابن عساكر ٤/ ٤٥٦، والشعر والشعراء ١٤٦، والأغاني طبعة دار الكتب ٤/ ٣٥٦، وسمط اللآلي ٣٧٦، والجمحي ٤٩٥.

وذكَرَ بعضُ شيوخِنا أن أبا عمرٍو الشيبانيَّ روى قولَ الأعشى:

وما عَنْدَهُ مَجْدٌ تليدٌ وَلا لَهُ من الرِّيحِ فَضْلٌ لا الجنوبِ ولا الصَّبَا[1]

تقديرُ هذا: وما لهُ من فضلِ الريحِ فضلٌ لا فضلِ الجنوبِ ولا فضل الصَّبا، فحذفَ المضافَ، والمعنى: أنّه لم يُنِلْ أحداً، فيكون كريح الجنوبِ في مجيئِهِ بالغيثِ. ولم يُنَفِّسْ عن أحدٍ كُرْبَةً فيكونَ كالصَّبا في التنفيس.

وروى غيرُهُ فيما ذَكَرَ محمدُ بنُ السَّريِّ:

وما عِنْدَهُ رزقِيْ عَلِمْتُ ولا لَهُ عَلَيَّ مِنَ الرِّيحِ الجنوبُ ولا الصَّبا

وتقديرُ هذا أيضاً: وَلاَ لَهُ عليَّ من فضلِ الريح فضلُ الجنوبِ ولا فضلُ الصَّبا.

الأبْيَنُ في قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [البقرة: ١٦٤] الجمعُ، وذلك أن كلَّ واحدةٍ من هذهِ الرياحِ مثلُ الأُخْرَى في دَلالَتِه على الوَحْدَانِيةِ وتسخيرها لينتفِعَ الناسُ بها بتَصْرِيفِها، وإذا كانَ كذلك فالوجْهُ أنْ يُجْمَعَ لمساواةِ كلِّ واحدةٍ منها الأخرى فيما ذكرنا، وقد يجوزُ في قول من وحَّد أن يريدَ به الجنسَ كما قالوا: أهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدِّرْهَمُ.

وعلى هذا ينبغي أن يُحمَلَ التوحيدُ للريحِ، لأنّ كلَّ واحدةٍ مِثلُ الأخرى في وضعِ الاعتبار لها والاستدلال بها.

فأمّا قولُهُ تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] فإن كانَتِ الرياح كلُّها سخِّرتْ لهُ، فالمرادُ بها الكثرةُ، وإن سُخِّرَتْ له ريحٌ بعينِها، كان كقولِكَ: الرجُلُ، وأنت تريدُ به العهدَ.

وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١] فهي واحِدةٌ يَدُلُّكَ على ذلك قولُهُ تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ [فصلت: ١٦]. وفي الحديث: «نُصِرْتُ بالصَّبا، وأهلِكَتْ عادٌ بالدَّبور»[2] فهذا يدلُّ أنها واحدةٌ وكذلك الرِّيحُ الّتي

---

(١) مر سابقاً.

(٢) أخرجه البخاري في (الصحيح ٢/ ٤١، ٤/ ١٣٢، ١٦٦، ٥/ ١٤٠)، ومسلم في (الصحيح ٦١٧)، وأحمد بن حنبل في (المسند١/ ٢٢٨، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٧٣)، والبيهقي في (السنن الكبرىٰ ٣/ ٣٤٦، ٣٦٤)، والحاكم في (المستدرك ٢/ ٤٥٦)، وعبد الرزاق في (المصنف ٢٠٠٠٢)، والطبراني في (المعجم الكبير ١١/ ٦٠، ٢٩٥، ١٢/ ٤٤)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ٦/ ٦٥)، والتبريزي في (مشكاة المصابيح ١٥١١)، والطحاوي في (مشكل الآثار ١/ ٤٠١)، والبيهقي في (دلائل النبوة ٣/ ٤٤٨)، والطبراني في المعجم الصغير ٢/ ١٠٧)، وابن حجر في (فتح الباري ٢/ ٥٢٠، ٧/ ٣٩٩)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٣٢٠٧، ٣١٩٢٥)، والبغوي في (شرح السنة ٤/ ٣٨٧)، والخرائطي في (مكارم الأخلاق ٨٢)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٦/ ٥، ٢٠٧)، وأبو نعيم في (حلية =

أُرسِلَتْ على الأحزابِ يوم الخندقِ، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].

وأمّا ما رُوي في الحديث من أن النبيَّ ﷺ، كان إذا هَبَّتْ رِيحٌ قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحاً ولا تَجْعَلْهَا رِيحاً»[1].

فَمِمَّا يدلُّ على أنَّ مواضعَ الرحمةِ بالجَمْعِ أوْلى، ومواضِعَ العذابِ بالإفرادِ، ويقوي ذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦] فإنّما تبشرُ بالرحمة، ويشبه أن يكون النبيّ ﷺ قصَدَ هذا الموضعَ من التنزيل، وجَعَلَ الريحَ إذا كانَت مفردة في قولِهِ تعالى: ﴿وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

وقد تختص اللفظة في التنزيل بشيء فيكون أمارةً له، فمن ذلك أن عامَّةَ ما جاء في التنزيل من قوله: ﴿**وما يدريك**﴾ مُبْهَمٌ غيرُ مُبَيَّنٍ. وما كان من لفظ ﴿**ما أدراكَ**﴾ مُفَسَّرٌ، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ٣] وكذلك ﴿مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٢] ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

والخبرُ الذي روي عن أبي هريرَة أن رسولَ الله ﷺ قال: «إن الريحَ تخرجُ مِنْ رَوْحِ الله. تجيء بالرحمة والعذاب»[2]، فيجوز أن تكون الريحُ يراد بها الجنسُ، فإذا كانتْ للجنسِ كان على القبيلين العذابِ والرحمةِ، فإذا جاز أن يكونَ للجنس، جاز أن يقعَ على الجمع مستغرقاً له، وجاز أن يقع اسم الجنس على البعض كما قال: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨].

اختلفوا في الياء والتاء من قولِهِ جلّ وعزّ: ﴿**ولَوْ تَرَى الذينَ ظَلَمُوا**﴾[3] [البقرة: ١٦٥].

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرٍو وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿**ولو يَرَى، الذينَ ظَلَمُوا**﴾ بالياء.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿**ولو تَرَى**﴾ بالتاء. وكلُّهم قرأ: ﴿**إذ يَرَوْنَ العذابَ**﴾ بفتح الياءِ إلاّ ابنَ عامرٍ فإنّه قرأ: ﴿**إذ يُرَوْنَ العذابَ**﴾ بالضم.

قال أبو علي: ﴿**يَرَى**﴾ من رؤية العينِ، يدلك على ذلك تعدّيه إلى مفعولٍ واحدٍ

= الأولياء ٣/ ٣٠١، ٨/ ٣٠٦)، وابن الجوزي في (زاد المسير ٣/ ٣٦٥، ٦/ ٣٥٧، ٨/ ٣٩)، والسيوطي في (الدر المنثور ٤/ ٩٦، ٥/ ١٨٥، ٦/ ٢٥٩)، وابن كثير في (البداية والنهاية ١/ ١٢٩، ٦/ ٣٠١)، وابن عدي في (الكامل في الضعفاء ٤/ ١٥٤٥، ٦/ ٢٢٨٧).

(١) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ١١/ ٢١٤)، وابن حجر في (الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف ١٢٩)، (أحكام ١/ ١٠٠).

(٢) أخرجه أبو نعيم في (تاريخ أصفهان ١/ ١١٤).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٠.

تقديره: ولو يرونَ أن القوةَ لله جميعاً. أي: لو يرى الكفارُ ذلك. فإن قلت: فلِمَ لا تكون المتعدية إلى مفعولين، وقد سَدَّتْ أنّ مسدَّهُما؟

قيل: يدل على أنّها المتعدية إلى مفعولٍ واحدٍ قولُ من قرأ بالتاء فقال: ﴿**ولو تَرَى الذينَ ظَلَمُوا**﴾ [البقرة: ١٦٥] ألا ترى أن هذا متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ لا يسدُّ مسدَّ مفعولين، ويدلُّكَ على أنه متعدٍّ إلى مفعول واحدٍ قولُهُ تعالى: ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] وقولُهُ: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] فتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ وكذلك قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] الأظْهَرُ أنَّهُ متعدٍّ إلى مفعول واحدٍ، أي: يعاينونَهُم كذلكَ. والجملةُ في موضع الحال، لا في موضعِ المفعول الثاني.

وقد روي في التفسير في قوله تعالى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الرحمن: ٤١] قال: سوادِ الوجوه وزُرْقَةِ الأعينِ، فسوادُ الوجوه دلت عليه هذه الآية، وزرقة الأعين: قولُه: ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] فكما أن الرؤية في هذه المواضِع رؤيةُ البَصَرِ. كذلك في قولِهِ: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] وقولُهُ: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] في تعذيبهم، فهو قريبٌ من قولِهِ: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا﴾ [النحل: ٨٥].

فإن قُلْتَ: فكيف جاء ﴿إذ﴾ في قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهذا أمرٌ مستقبَلٌ و﴿إذْ﴾ لما مضى؟

فالقولُ فيه: إنّه إنّما جاء على لفظِ المضي لإرادةِ التقريب في ذلك، كما جاء: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧] ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] فلمَا أريدَ فيها من التحقيق والتقريب، جاء على لفظِ المضيِّ وعلى هذا جاء في ذلك المعنى أمثلة الماضي كقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠] ومما جاء على لفظ المضيِّ للتقريبِ من الحالِ قولُ المقيم المفردِ: قد قامت الصلاةُ. يقول ذلك قبل إيقاعه التحريمَ بالصلاةِ لقربِ ذلك من قوله. وعلى هذا قولُ رؤبة[1]:

أوْدَيْتُ إن لم تحبُ حبْوَ المُعْتَنِكْ

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١١٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٢، وشرح قطر الندى ص٢٠٩، وللعجاج في اللمع في العربية ص١٩٤، وبلا نسبة في الإنصاف ص٦٢٨، والخصائص ٢/ ٣٨٩، ٣/ ٣٣٢، وشرح المفصل ٢/ ٣، والمعاني الكبير ص٨٧٠، والمقتضب ٤/ ٢٠٨، وديوان الأدب ٢/ ١٨، وكتاب الجيم ٢/ ٢٢٥، ٢٧٣، وأساس البلاغة (نوخ)، ولسان العرب ١٠/ ٤٧١ (عنك) عَنَك الرمل يعنك عُنوكاً وتعنّك: تعقّد وارتفع فلم يكن فيه طريق، ورملة عانك: فيها تعقّد لا يقدر البعير على المشي فيها إلا أن يحبو. يقال: قد أعنك البعير. (اللسان ١٠/ ٤٧١).

فإنّما أراد بذلك تقريبَ مُعَايَنةِ الهلاك وإشفاءه عليه. فأتى بمثالِ الماضي لِمَا أراد به مِنْ مشارَفَتِهِ، وجَعَلَهُ سادّاً مسدَّ الجوابِ من حيثُ كان معناه الاستقبال في الحقيقة، وأن الهلاكَ لم يقعْ بَعْدُ، ولولا ذلك لم يجُزْ، ألا ترى أنَّهُ لا يكون: قُمْتُ إن قمتَ، إنّما تقولُ: أقومُ إن قُمْتَ، وقولُهُ تعالى: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فيمن كَسَرَ ﴿إن﴾ ينبغي أن يحمِلَهُ على فِعْلِ آتٍ يُضمِرُهُ، ولا يحمِلُهُ على الماضي المتقدِّم الذي هو ﴿أحللنا﴾، وعلى ما ذكرنا جاءَ كثيرٌ مما في التنزيل، من هذا الضربِ كقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]. فكما جاءت هذه الآيُ التي يرادُ بها الاستقبالُ بإذ، كذلك جاء: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فأمّا حذف جواب ﴿لو﴾ في هذه الآي، فلأن حَذفَهُ أفخمُ لذهابِ المخاطبِ المتوَعَّدِ إلى كل ضربٍ من الوعيدِ، وتوقُّعِهِ له، واستشعارِهِ إياهُ، ولو ذُكِرَ له ضربٌ منه لم يكنْ مثلَ أن يُبْهَمَ عليهِ، لما يُمَكِّنُ من توطينهِ نفسَهُ على ذلك المذكورِ، وتخفيفِهِ عليهِ، وَمَنْ وَطَّنَ نفسَهُ على شيءٍ لم يَصْعُبْ عليهِ صُعُوبَتَهُ على من لم يوطِّنْ عليه نفسه.

وحجَّةُ من قرأ: ﴿ولو يرى الذينَ ظَلَمُوا﴾ بالياءِ أن المتوعَّدين لم يعلموا قَدْرَ ما يشاهدونَ ويعاينونَ من العذاب كما عَلِمَهُ النبيُّ ﷺ والمسلمون. فالفعل ينبغي أن يكونَ مسنداً إليهم في قوله تعالى: ﴿ولو يَرَى الذين ظَلَمُوا﴾.

ومن حجَّتِهِمْ أن المتقدمَ لقوله: ﴿ولو يَرَى﴾ غيبةٌ، فينبغي أن يكون المعطوفُ عليه مثلَهُ، وهو قولُهُ جلَّ وعزَّ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥] بعد قولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [البقرة: ١٦١] والذين ظلموا هُم الذين كفروا، ألا ترى قَوْلَهُ: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] والذين كفروا هم المتخذونَ من دون الله أنداداً.

فلفْظُ الغيبةِ أولى من لفظِ الخطابِ من حيث كان أشبَهَ بما قَبلَهُ، وهو أيضاً أشبَهُ بما بعدهُ، وهو كقولِهِ: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧].

وحجَّةُ من قال: ﴿ولو ترى﴾ فجعَلَ الخطابَ للنبيِّ ﷺ: كثرةُ ما جاء في التنزيل من قولِهِ: جلَّ وعزَّ: ﴿ولو ترى﴾ من الآي التي تلوناها، ولم يُقْصَدْ عليه السلام بالمخاطبة لأنّهُ لم يَعْلَمْ، ولكن في قصدهِ بالمخاطبةِ تنبيهٌ لغيرِهِ، ألا ترى أنه قد يُخَاطَبُ، فيكون خطابهُ خطاباً للكافَّةِ، كقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ﴾ [الأنفال: ٧٠] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ [الطلاق: ١] وعلى هذا جاء: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦] ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾

[البقرة: ١٠٧] فجاء الخطابُ للنبيّ ﷺ، والمرادُ به الكافَّةُ، فكذلك قولُهُ: ﴿ولو تَرَى الذين ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٦٥].

وأما فتحُ ﴿أَنَّ﴾ في قوله: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] فمن قرأ بالتاء والياء، فمن قرأ بالياء فإنّ ﴿أَنَّ﴾ معمولَهُ ﴿يرى﴾، تقديرُهُ: ولو يرونَ أنَّ القوَّةَ لله جميعاً. وأمّا منْ قرأ بالتاء فقال: ﴿ولو تَرَى الذين ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٦٥] فلا يخلو من أن يجعلَ ﴿ترى﴾ من رؤية العين أو المتعدية إلى مفعولين. فإن جَعَلْتها من رؤيةِ البصرِ لم يَجُزْ أن يتعدَّى إلى أنَّ، لأنّها قد استوفَتْ مفْعُولَها الّذي تقتضيه، وهو ﴿الذين ظَلَمُوا﴾ ولا يجوز أن يكون بدلاً من المفعولِ، لأنّها ليست ﴿الذين ظلموا﴾ ولا بعضَهُم ولا مشتمِلاً عليهِمْ، ولا يجوز أن تكونَ المتعديّةَ إلى مفعولين، لأن المفعولَ الثّاني في هذا الباب هو المفعول الأوّل في المعنى.

وقوله: ﴿أن القوة لله جميعاً﴾ لا يكون ﴿الذين ظلموا﴾ وإذا لم يكن إياهم، لم يجزْ أن يكونَ مفعولاً ثانياً، فإذا لم يجزأن ينتصِبَ ﴿أَنَّ﴾ بـ﴿ترى﴾ فيمن قرأ بالتاء، جعلها المتعدية إلى مفعولٍ أو مفعولين، ثبت أنه منتصبٌ بفعل آخر غيرِ ﴿ترى﴾ الظاهرة، وذلك الفعلُ هو الذي يقدَّرُ جواباً للو، كأنَّهُ: ولو ترى الّذين ظلموا إذ يرون العذاب، لرأوا أن العِزَّةَ لله جميعاً. والمعنى أنّهم شاهدوا من قدرتِهِ سبحانه ما تَيَقَّنُوا معه أنّهُ قويٌ عزيز، وأن الأمر ليس على ما كانوا عليه من جحودِهِم، لذلك، أو شَكِّهِمْ فيه.

ومذهبُ من قرأ بالياء أبيَنُ، لأنّهم ينصبون أنَّ بالفعلِ الظاهرِ دونَ المضمَرِ، وهذه الجواباتُ في هذا النحو من الآي تجيءُ محذوفة. فإذا أُعْمِلَ الجوابُ في شيءٍ صار بمنزلةِ الأشياءِ المذكورةِ في اللفظِ. فَحُمِلَ المفعولُ عليه، فخالف ما عليه سائرِ هذا النحوِ من الآي التي حُذِفَت الأجوبة معها ليكون أبلَغ في باب التوعُّدِ.

فأمّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهي قراءتُهُمْ إلا ابنَ عامرٍ، فحجتُهُم في ذلك قولُهُ: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] وقال تعالى: ﴿وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] فكما بُني الفعلُ للفاعِلِ الرائي دونَ المفعولِ به في هذا الباب، كذلك ينبغي أن يكون في قولِهِ: ﴿يَرَوْنَ العذاب﴾ ولا يكون: يُرَوْنَ. كما لم يكن: وَأُرُوا العذابَ.

وحجة ابنِ عامرٍ أنّه قد جاء: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧] فإذا كانوا مفعولاً بهم في الفعلِ المنقولِ بالهمزة المتعدي إلى مفعولين، كذلك يحسُنُ أن يُبْنى الفعلُ لهم، إذا كان متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ، فتقول: ﴿يُرَوْنَ﴾ كما جاء ضميرُهم مفعولاً في قوله: ﴿يُريهم﴾ ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ: ﴿يُريهِم﴾ فبنيتَ الفِعلَ للمفعول به، قلتَ: يُرَوْنَ أعمالَهُمْ حسراتٍ؟ وقوله: ﴿يريهِم اللَّهُ أعمالَهُم حسراتٍ﴾

منقول من رأى عملَهُ حسرةً، فإذا نَقَلْتَهُ بالهمزةِ تعدى إلى مفعولٍ آخرَ، وصار الفاعلُ قبلَ النقلِ المفعولَ الأوّلَ.

اختلفوا في ضمِّ الطاء وإسكانها من قولِهِ تعالى: ﴿خُطُوَاتِ﴾[1] [البقرة: ١٦٨].

فقرأ ابن كثيرٍ وابن عامرٍ والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصمٍ ﴿خُطُواتِ﴾ مُثَقَّلَة.

وروى ابن فُلَيْحٍ بإسنادِهِ عن أصحابه عن ابن كثيرٍ: ﴿خُطْواتِ﴾ ساكنة الطاء خفيفة.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرٍو وعاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ وحمزة ﴿خُطْواتِ﴾ ساكنة الطاء خفيفة.

قال أبو علي: أما الخَطْوَةَ، فإنّهم قد قالوا: خَطَوْتُ خَطْوةً، كما قالوا: حَسَوْتُ حَسْوَةً، والحُسْوَةُ اسمُ ما يُحتَسَى. وكذلك: غَرَفْتُ غَرْفةً، والغُرفَةُ اسمُ ما اغترِفَ، فعلى هذا القياس يجوز أن تكون الخَطْوَةُ والخُطْوَة، فإذا كان كذلك، فالخُطْوَةُ: المكانُ المُتَخَطَّى، كما أنَّ الغُرْفَةَ: العَيْنُ المغترَفَةُ بالكفِّ، فيكون المعنى: لا تتبعوا سبيلَهُ ولا تسلُكُوا طريقَهُ، لأن الخُطْوَةَ اسمُ مكانٍ. وإن جَعَلْتَ الخُطْوَةَ كالخَطْوَةِ في المعنى. كما جَعَلُوا الدُّهْن كالدَّهْنِ، فالتقدير: لا تأتمُّوا به. ولا تَقْفوا أثَرَه، فالمعنيان يتقاربان وإن اختلف التقديران. وقولُ رُؤْبَةَ:

مجهولةٍ تغتال خَطْوَ الخَاطِيْ[2]

معناه: أن هذه المفازَةَ لطولِها وبعدِ أقطارها كأنَّ الخُطَى تهلِكُ فيها فلا تؤثِّرُ في قطعِها، كما قال ذو الرُّمَّة في وصف عينٍ بالسَّعَةِ:

تَغُولُ سُيولَ المُكْفهِرّات غُولُهَا[3]

أي لِسَعَتِها، وأنّها لا تمتلىء مما يمتدُّ إليها من الأمطارِ كأنَّها تُهْلِكُها وتذهب بها.

وحجة من حَرَّكَ العينَ من خُطُواتٍ: أن الواحدةَ ﴿خُطْوَةٌ﴾ فإذا جَمَعْتَ حركتَ العينَ للجمع، كما فعلْت بالأسماء التي على هذا الوزن نحوَ: غُرْفَةٍ وغُرُفاتٍ قال

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٠.

(٢) تمام الرجز:

وبلدةٍ بعيدة النياط مجهولةٍ تفتالُ خطوَ الخاطي

الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٨٠، ولسان العرب ٧/ ٤١٩ (نوط)، ٧/ ٤٣٣ (وطط)، ١١/ ٥٠٩ (غول) وتهذيب اللغة ٨/ ١٩٢، وتاج العروس ١٩/ ٢٦٩ (خلط)، ٣٣٦ (سبط)، ٢٠/ ١٥٦ (نوط، غول) ولرؤبة في تهذيب اللغة ١٤/ ٢٩؛ وليس في ديوانه.

(٣) المكْفَهِرُّ من السحاب: الذي يغلظ ويسودّ ويركب بعضه بعضاً. (لسان العرب ٥/ ١٥١ (كفهر)).

تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]. ولم يلزم أن تُبْدَلَ من الضمة كَسْرةٌ، ومن الواوِ ياءٌ كما يُفْعَلُ ذلك في: أدْلٍ، وأجْرٍ[١]، ونحوه، لأنّه بمنزلة ما يبنى على التأنيث ـ ألا ترى أن الضمة إنما اعترضَتْ مع الجمعِ بالألفِ والتاء، ولم تَثْبُتِ الضمّةُ والواو آخرةً، ثم لحقتْها التاءُ للجَمْعِ، كما أن الياءَ والواوَ في: النهايةِ والشقاوَةِ لم تثبُتَا في الكلام، ثم يَلْحَقُهُمَا التأنيث. وإنّما بُنِيَتْ الكلمةُ على حرف التأنيث كما يبنى «مِذْرَوانِ»[٢] على التثنية، وهذا في ﴿خُطُوَاتِ﴾ ونحوِها أظهرُ. لأنّ الضمّة إنّما تلحق مع الألف والتاء كما أنّها في الغُرُفاتِ والرُّكُباتِ كذلك.

وشيءٌ آخرُ لمن ثَقَّلَ العينَ، وهو أنّهُ يجوز أن يكونَ لمّا حذَفَ التاء التي للتأنيث، فبقي الاسم على فُعْلٍ، حرَّكَ العينَ مثل: عُنْقٍ وعُنُقٍ، وطُنْبٍ وطُنُبٍ فلمَّا ثقَّل العين بنى الاسمَ على تاء التأنيثِ وأَلِفِهِ، كما بنى الاسم على التاءِ المفردةِ في: غيايَةٍ وشقاوَةٍ، وعلى التثنية في مِذروانِ وثِنايان[٣]، والدليل على ذلك قولُ لبيدٍ[٤]:

فتدلَّيْتُ عَلَيْهِ قافلاً وعَلَى الأرْضِ غَيَاياتُ الطَّفَلْ

ألا ترى أنّه لو لم يكنِ الاسمُ مبنياً عليهما لَهُمِزتِ الياءُ لوقوعِها طَرَفاً بعدَ أَلِفٍ زائدةٍ، فكما أن ثِنايانِ مبني على التثنيةِ، كذلك هذا بني على الجمعِ بالألف والتاء.

قال أبو الحسن: التحريكُ: قولُ أهلِ الحجاز.

---

(١) جمع دلو: واحدة الدلاء التي يُستقى بها، تذكر وتؤنث، والتأنيث أعلىٰ من التذكير، والجمع أدْلٍ في أقل العدد، وهو أَفْعُلٌ، قلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة، والكثير دلاء ودُلِيّ، علىٰ فعول، [وكذلك أجْر]. (لسان العرب ١٤/ ٢٦٤ (دلا)).

(٢) المِذْرَوَان: أطراف الأليتين ليس لهما واحد، والمدروان: ناحيتا الرأس مثل الغودين. (لسان العرب ١٤/ ٢٨٥ مادة: ذرا).

(٣) الثِّناءُ: ممدود، عقال البعير ونحو ذلك من حبل مَثْنِيٌّ، وكل واحد من ثنييه فهو ثِناءٌ لو أفرد، قال ابن بري: إنما لم يفرد له واحد لأنه حبل واحد تشدّ بأحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأُخرىٰ، فهما كالواحد وعقلت البعير بثنايَيْن، غير مهموز، لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعاً بحبل أو بطر في حبل، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مُثنًى لا يفرد واحده فيقال ثِناء، فتركت الياء علىٰ الأصل كما قالوا في مذروين، لأن أصل الهمزة في ثناء لو أفرد ياء، لأنه من ثنيت، ولو أفرد واحده لقيل: ثناءان كما تقول: كساءان ورداءان (لسان العرب ١٤/ ١٢١ مادة: ثني).

(٤) البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص١٨٩، ولسان العرب ١١/ ٤٠٣ (طفل) ، ١٤/ ٢٦٦ (دلا)، ١٥/ ١٤٤ (غيا)، وتهذيب اللغة ٨/ ٢٢١، ١٣/ ٣٤٨، ١٤/ ١٧٣، ومقاييس اللغة ١/ ١٦٧، ٣/ ٤١٣، ٤/ ٣٧٩ وأساس البلاغة (دلي، طفل)، وكتاب العين ٧/ ٤٢٩، وسمط اللآلي ص٨٣٣، وتاج العروس (دلا، غيا) وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٩٢٠، والمخصص ٩/ ٥٨، والاشتقاق ص٨٤، ١٧٣.
الغياية: ظل الشمس بالغداة والعشي، وقيل: هو ضوء شعاع الشمس وليس هو نفس الشعاع تطفيل الشمس: ميلها للغروب.

وحجة من أسكن فقال: ﴿خُطْواتِ﴾: أنّهم نَوَوْا الضمة وأسكنوا الكلمة عنها ـ ألا ترى أنّ القوْلَ في ذلك لا يخلو من أن تكون جمعَ فُعْلَةٍ، فتركوها في الجمع على ما كانت عليه في الواحد، أو يكونوا أرادوا الضمّة فخَفَّفُوها وهم يريدونها، كما أنّ من قالَ: لقَضْوَ الرجلُ وَرَضْي، أراد الضمّة والكسرة، فحذفوها من اللفظِ وهم يقدرون ثباتها، بِدَلالَةِ تَرْكِهِمْ ردَّ الياءِ والواو، فلا يجوز الوجه الأوّل لأن ذلك إنّما يجيءُ في ضرورة الشعر دون حال السّعةِ والاختيار، كما قال ذو الرُّمَّةِ[1].

. . . ورفضاتُ الهوى في المفاصِلِ

فإذا لم يجُزْ حملُهُ على هذا الوجهِ، علمت أنّه على الوجه الآخر، وأنّهم أسكنوها تخفيفاً، وهم يريدون الضمّة، كما تُرادُ الضمّة في: لَقَضْوَ الرجُلُ ونحوِهِ، ولهذا لم يُجْمَعْ ما كان على فِعالٍ، وتحوِهِ من المعتل على: فُعْلٍ، ولا فُعُلٍ لأنّك لو جمعته على فُعُلٍ، لكانَتِ الضمّة في تقدير الثباتِ، ويدلُّكَ على أنّها عندهم في تقدير الثبات: أن التحريكَ فَصَلَ بين الاسم والصفةِ، فإذا كان كذلك علمتَ أن التحريك الذي يختصّ بالأسماءِ دون الصفاتِ مَنويٌّ، فأمّا قولهم: ثُنيٌّ وَثُنٍ؛ فهو مما رفضوه في سائر كلامهم.

ولِمنْ أسكن العينَ من ﴿خُطْوَاتِ﴾ وجه آخر من الحِجَاجِ، وهو أن يكون أجرى الواوَ في إسكانه إياها مُجْرى الياء ـ ألا ترى أن ما كان من هذا النحو من الياء نحو، مُدْيَةٍ[2]، وكُلْيَةٍ، وزُبْيَةٍ[3]، لم يُجمع إلاّ بالإسكان للعين، وذلك أنّك لو حركتها للزم انقلاب الياء واواً لانضمام ما قبلها، كما لزمها انقلابها في: لقَضْوَ الرجُلُ، فلما كان التحريكُ يؤدي إلى القلب، قرروه على الإسكان فقالوا: مُدْيَاتٌ وكُلْيَاتٌ. فلمّا لزم الإسكان في الياء جعل من أسكن ﴿خُطْوَاتِ﴾ الواو بمنزلة الياء، كما جعلوها بمنزلتها في ﴿اتَّسَرُوا﴾، ألا ترى أن التاء لا تكاد تُبْدَلُ من الياء، وإنّما يكثر إبدالها من الواو، وإنّما أبدلوها في ﴿اتَّسَرَ﴾، لإجراء الياء مجرى الواو، وكذلك أجرى الواو مجرى الياء في أن أسكَنَها في ﴿خُطْواتِ﴾ ولا يلزمه على هذا أن يقول في: غُرْفَات: غُرْفاتٌ، لأنه

---

(١) تمام البيت:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبِهِ خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصِلِ

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٣٣٧، وخزانة الأدب ٨/ ٨٧، ٨٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٤٧، وشرح المفصل ٥/ ٢٨، ولسان العرب ١/ ٤٧٥ (شنب)، والمحتسب ١/ ٥٦، ٢/ ١٧١، والمقتضب ٢/ ١٩٢.

(٢) المُدْية: الشَّفرة، والجمع مِدًى ومُديات (اللسان ١٥/ ٢٧٣ (مدي)).

(٣) الزُّبْية: الرابية التي لا يعلوها الماء، وقيل: الحفرة التي تحفر للأسد ولا تحفر إلا في مكان عالٍ من الأرض لئلا يبلغها السيل فتنطم. (اللسان ١٤/ ٣٥٣ مادة: زبي).

لم يجتمع مع كثرة الحركات الأمثال كما اجتمعت في ﴿خُطُوات﴾.

اختلفوا في رفع الراء ونصبِها من قولِهِ تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾[1] [البقرة: ١٧٧].

فقرأ عاصمٌ في رواية حفصٍ وحمزة: ﴿ليسَ البِرَّ﴾ بنصب الراء.

وروى هبيرة عن حفصٍ عن عاصمٍ أنّه كان يقرأ بالنصب والرفع. وقرأ الباقون ﴿البرُّ﴾ رفعٌ.

قال أبو علي: كلا المذهبين حسنٌ، لأنَّ كلَّ واحدٍ من الاسمين: اسم ليس وخبرُها، معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافآ في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً كما تتكافأ النكرتان.

ومن حجة من رفع (البرَّ): أنه أن يكون ﴿البرُّ﴾ الفاعلَ أوْلى، لأن ﴿ليس﴾ تشبه الفعل وكوْنُ الفاعل بعد الفعلِ أولى من كون المفعول بعده، ألا ترى أنَّك تقول: قام زيدٌ؛ فيلي الاسمُ الفعلَ، وتقول: «ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ»، فيكون التقديرُ بالغلام التأخيرُ، ولولا أن الفاعل أخصُّ بهذا الموضِع لم يَجُزْ هذا، كما لم يجُزْ في الفاعلَ: «ضَرَب غلامُهُ زيداً» حيث لم يَجُزْ في الفاعلَ تقدير التأخير كما جاز في المفعول به، لوقوع الفاعل في الموضعِ الّذي هو أخصُّ به.

ومن حجة من نصَب (البِرَّ): أنه قد حكي لي عن بعضِ شيوخنا، أنّه قال في هذا النحو: أن يكون الاسمُ: «أنْ وصِلَتَها» أولى وأحسنُ، لشبَهِها بالمُضْمَر، في أنّها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فكأنّهُ اجتمع مضمَرٌ ومُظهَرٌ، والأولى إذا اجتمع مُضْمَرٌ ومُظْهَرٌ أن يكون المضمَرُ الاسمَ من حيث كان أذْهَبَ في الاختصاصِ من المُظْهَرِ، فكذلك إذا اجتمع أنْ مع مُظْهَرٍ غيرِه، كانَ أن يكونَ أن والمُظْهَرُ الخَبَر أولى.

اختلفوا في فتح الواو وتشديدِ الصادِ وتخفيفِها من قوله عزّ وجلَّ: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا﴾[2] [البقرة: ١٨٢].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو وابن عامرٍ ﴿مُوْصٍ﴾ ساكنةَ الواو، وحفصٌ عن عاصمٍ مثلُهُ.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزةُ والكسائي ﴿مُوَصٍّ﴾ مفتوحة الواوِ مشددة الصادِ.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿مُوَصٍّ﴾: قوله تعالى: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠].

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٠.

وحجة من قال: ﴿مُوصٍ﴾: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] و﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]. وفي المثل:

إنَّ المُوَصَّينَ بَنُو سَهْوانِ[١]

وقال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ[٢]:

أَهِيمُ بِدَعْدِ ما حَيِيتُ فإنْ أَمُتْ أُوَصَّ بِدَعْدِ مَنْ يَهِيم بها بَعْدِي[٣]

وقال آخر[٤]:

أوْصِيكَ إيصاءَ امرِئٍ لكَ ناصِحٍ طَبٍّ بِصَرْفِ الدَّهْرِ غيرِ مُغَفَّلِ

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢] فلا أرى من شدَّدَ ذهب فيه إلى التكثير وإنّما وصّى مِثلُ: أوصى، ألا ترى أنّه قد جاء: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢] ولم يشدِّدْ، فإنْ كان للكثرَةِ فليْسَ هو من بابِ ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣].

واختلفوا في الإضافة والتنوينِ، والجمعِ والتوحيدِ، من قولِهِ تعالى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[٥] [البقرة: ١٨٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وعاصمُ وحمزة والكسائيُّ: ﴿فدية﴾ منونٌ ﴿طعامُ مسكينٍ﴾ مُوَحَّدٌ.

---

(١) الرجز لزرّ بن أوفى الفقيمي في لسان العرب ١٤/ ٤٠٦ (سها). وهو مثل أي أن الذين يوصون بنو من يسهو عن الحاجة فأنت لا تُوَصّى لأنك لا تسهو، وذلك إذا وصّيت ثقة عند الحاجة، وقال الجوهري: معناه أنك لا تحتاج إلى أن تُوصّي إلا من كان غافلاً ساهياً.

(٢) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي (توفي نحو ١٤هـ = نحو ٦٣٥م) شاعر مخضرم، عاش عمراً طويلاً في الجاهلية، وكان فيها شاعر «الرباب»، ولم يمدح أحداً ولا هجا. وكان من ذوي النعمة والوجاهة، جواداً وهّاباً لماله. يشبه شعره بشعر حاتم الطائي. أدرك الإسلام وهو كبير السن، ووفد على النبي ﷺ فكتب عنه كتاباً لقومه، وعاش إلى أن خرف وعده السجستاني في المعمرين.
الأعلام ٨/ ٤٨، والإصابة ت٨٨٠٤، وشرح شواهد المغني ٦٦، والشعر والشعراء ١٠٥، وجمهرة أشعار العرب ١٠٩، وسمط اللآلي ٢٨٥.

(٣) البيت في الشعر والشعراء ص١٩١ وفيه: والناس يروون البيت لنُصيب، وفي الأغاني ٢٢/ ٢٧٩ وفيه قيل: انتقدت سكينة بنت الحسين هذا البيت، ولم تعده دليل الفتوة، واقترحت أن يكون:

أهيم بدعد ما حييت فإن أمت فلا صلحت دعد لدى خلة بعدي

(٤) البيت من الكامل، وهو لعبد القيس بن خفاف البرجمي في لسان العرب ١/ ٧١٢ (كرب) وفيه رواية الشطر الثاني:

طبن بريب الدهر غير مغفّل

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٠.

وقرأ نافع وابن عامرٍ ﴿فديةُ طعامِ مساكينَ﴾ ﴿فِدْيةُ﴾ مضافٌ و﴿مساكينَ﴾ جمعٌ.

قال أبو علي: ﴿طعامُ مسكينٍ﴾ على قول ابن كثيرٍ، ومَنْ قرأ كما قرأ: عَطْفٌ، بَيَّن الفدية. فإن قلتَ: كيف أفردوا المسكين والمعنى على الكثرة؟ ألا ترى أن ﴿الذين يطيقونَهُ﴾ جمعٌ، وكلُّ واحدٍ منهم يلزمه طعام مسكين، فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعاً كما جمعَهُ الآخَرُونَ.

فالقولُ: إن الإفرادَ جازَ وحَسُنَ لأن المعنى: على كل واحدٍ طعامُ مسكينٍ، فلهذا أُفرِدَ، ومثل هذا في المعنى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وليس جميعُ القاذفين يُفرَّقُ فيهم جلدُ ثمانين، إنّما على كلِّ واحدٍ منهم جُلْدُ ثمانين، وكذلك على كلِّ واحدٍ منهم طعامُ مسكين. فأفردَ هذا كما جَمَع قولَهُ: ﴿فاجْلِدوهُمْ ثمانينَ جَلْدَةً﴾.

وقال أبو زيدٍ: أتينا الأميرَ، فكسانا كلَّنا حُلَّةً، وأعطانا كلَّنا مائة. قال أبو زيد: معناه: كسا كلَّ واحدٍ منا حُلَّةً، وأعطى كلَّ واحدٍ منا مائةً.

وأمّا من أضافَ الفدية إلى الطعام، فكإضافة البعض إلى ما هو بعضٌ له، وذلك أنّه سمَّى الطعامَ الّذي يُفدى بهِ فديةً، ثم أضافَ الفديةَ إلى الطعام الّذي يعُمُّ الفديةَ وغيرَها، وهو على هذا من باب: خاتَمِ حديدٍ.

اختلفوا في تشديد الميم وتخفيفها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾[1] [البقرة: ١٨٥].

فقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ ﴿ولِتُكَمِّلُوا العدَّة﴾ مشدَّدَةً.

وروى حفص عن عاصم ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ خفيفةً. وروى علي بن نصر وهارون الأعور وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو ﴿ولِتُكَمِّلُوا العدَّةَ﴾ مشدَّدَةً.

وقال أبو زيد عن أبي عمرو كلاهما: مشددة ومخففة. وقال اليزدي وعبد الوارث عنه: إنّه كان يثقّلها، ثم رجع إلى التخفيف. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ولتكْملوا العدة﴾ بإسكان الكاف خفيفةً.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿ولتُكْمِلوا﴾ قولُه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] وقد قال أوس:

عن امرىءٍ سُوقَةٍ ممّن سَمعت به ... أندى وأكْمل منه أيَّ إكمالِ

ومن قال: ﴿وَلِتُكَمِّلُوا العدّة﴾ فلأن فَعَّل وأفعلَ كثيراً ما يستعمل أحدهما موضع

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

الآخر، فمن ذلك ما تقدّم ذكره من: ﴿وصَّى﴾ و﴿أوصى﴾. وقال النابغة[١]:

فكَمَّلَتْ مائةً فيها حمامَتُها وأسرعَتْ حِسْبَةً في ذلك العددِ

قال أحمد: اتفقوا على تسكينِ لام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاءٌ في جميع القرآن.

واختلفوا إذا كان قبلها ثُمّ.

فقرأ أبو عمرٍو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[٢] [الحج: ٢٩] ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥] بكسر اللام مع ثم وحدها. ﴿وَلْيُوفُوا﴾ [الحج: ٢٩] ساكنة اللاَّم، ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ [الحج: ١٥] بالإسكان.

واختلف عن نافع فروى أبو بكر بن أبي أُوَيس وورش عنه: ﴿ثم لِيقضوا﴾ ﴿ثم ليقطعْ﴾ بكسر اللامين مثل أبي عمرٍو.

وروى المسيبي وإسماعيل بن جعفر وقالون وابن جماز وإسماعيل بن أبي أويس مثل حمزة بإسكان اللامين.

وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي بإسكان اللامين في الحرفين جميعاً وقال القوّاس[٣] عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿ثم لِيَقْضوا﴾ كسراً، وقال البزي: اللاّم مدرجةٌ.

وقرأ ابن عامر بتسكين لام الأمر فيما كان قبله واو أو فاء أو ثم في كل القرآن، إلا في خمسة مواضع كلها في الحج: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾[٤] [الحج: ٢٩] ثم ﴿لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥] ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ [الحج: ١٥] ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [الحج: ٢٩] بكسر اللام وسائر ذلك بالإسكان.

قال أبو علي: حجةُ من أسكنَ لامَ الأمرِ، إذا كان قبلها واوٌ أو فاءٌ: أنّ الواوَ والفاء، لمّا كانَ كلٌّ واحدٍ منهما حرفاً مفرداً، ولم يجُزْ أن تُفْصَلَ من الكلمة التي دخلت عليها، فتُفْصَلَ منها بالوقفِ عليها أشبهت الكلمة التي أحدهما فيه المتصلُ نحو: كَتِفٍ وشَكِسٍ. فكما أن هذا النحوَ من الأسماء والأفعالِ يُخَفَّفُ في كلامهم بالتسكين، كذلك أُسْكِنَتَ اللاّمُ بعد هذين الحرفين.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٥، ولسان العرب ١/ ٣١٣ (حسب) ١١/ ٥٩٨ (كمل)، وكتاب العين ٣/ ١٤٩، وتهذيب اللغة ٤/ ٣٣٣، ١٠/ ٢٦٦؛ وتاج العروس ٢/ ٢٦٨ (حسب).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٢٤.

(٣) هو أحمد بن محمد بن عون القوّاس، أبو الحسن المقري، صدوق له أوهام، من العاشرة مات سنة خمس وأربعين. (تقريب التهذيب ١/ ٢٥).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٢٤.

وما يدل على أن الحرفَ إذا لم ينفصل ممّا دخل عليه تَنَزَّلَ منزلة جُزْءٍ من الكلمة قولُهم: هؤلاء الضاربوهُ والضاربوكَ، فحذفوا النونَ التي تلحق للجميع، لما كانت النونُ حرفاً لا ينفصِلُ من الكلمة، وعلامة الضمير كذلك، فلم يجتمعا. وكذلك حرفُ اللينِ الذي للنُّدْبَةِ، عاقب التنوينَ من حيث كان حرفاً لا ينفصِلُ، كما كانت النونُ كذلك. وكما تنزَّلَتْ هذه الحروفُ منزلَةَ ما هو من الكلمةِ من حيثُ لم تنفَصِلْ منها؛ تنزلت الواو والهاء، منزلتَهما، فحَسُن تخفيفُ الحرفِ بعْدَهَا، كما خُفِّفَ نحوُ: كَتِف وسَبُع. وليس كذلك ثُمَّ، لأنّها على أكثر من حرفٍ فَتُفْصَلُ من الكلمة ويوقَفُ عليها؛ فلم تجعَلْها بمنزلة الواوِ والفاءِ لمفارقتِهما لهما فيما ذكرنا.

وأما وجه قول من أسكنَ اللاّمَ بعْدَها كما أسكن بعد الفاءِ والواوِ، فهو أنّه جعل الميمَ من ﴿ثُمَّ﴾ بمنزلة الواو والفاء من قوله: ﴿فَلْيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩] فجعل ﴿فليقْضُوا﴾ من ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ بمنزلة ﴿ولْيَقْضُوا﴾ وهذا مستقيمٌ، وإن كان دون الأوّل في الحُسْنِ. وممّا يدلُّكَ على جوازِهِ قولُ الراجزِ[1]:

فَبَاتَ مُنْتَصْباً وما تَكَرْدَسا

وقالوا: أراكَ منتفْخاً فجعل تفخاً من ﴿منتفْخاً﴾ بمنزلة كَتِفٍ فأسكنه كما أسكن الكتِفَ، ومثلُ دُخولِ الواوِ والفاءِ على هذه اللام دخولهما على هو وهي: في نحو: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٧٠] و﴿لَهِيَ الحيَوانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] إلاّ أن الفصلَ بين اللام في نحوِ: ﴿فَلْيَقْضُوا﴾، وبين ﴿وهوَ﴾ أن اللام من ﴿ليقضوا﴾ ليس من الكلمة، ولكنَّها جرت مجرى ما هو من الكلمة لمّا لم تنفصِلْ منها، كما لم تنفصل الواو والفاء والهاء، من ـ هو، وهي ـ من نفس الكلمة، إلا أنّ اللام لما لم تنفصل من الكلمة تنزَّلت منزلة الهاء التي من الكلمة. ومن هذا الباب قول الشاعر[2]:

عَجِبْتُ لِمولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

ومن ذلك ما أنشده أبو زيد[3]:

قالَتْ سُلَيْمى اشْتَرْ لنا سَوِيقا

فما بعد التاء من قوله: «اشترْ لنا سويقاً» بمنزلة كَتِفٍ؛ فهذا حجةٌ لمن قال: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ فأسكن.

قال أحمدُ: اتفقوا في فتح الحاء من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿الحجُّ﴾ في سورة البقرة واختلفوا في آلِ عمران، وأنا أذكره إذا مررتُ به.

قال أبو علي: يريد في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧].

---

(١) مرَّ سابقاً في هذا الجزء. (٢) مرَّ سابقاً. (٣) مرَّ سابقاً.

والحجُّ مصدرٌ لقولهم: حَجَّ البيت أي: قصده، ومثلُ الحَجِّ قولُهم: شدَّ شداً، وردَّ ردّاً، وعدَّ عدّاً.

قال سيبويه: قالوا: حَجَّ حِجّاً ـ كقولِهم: ذَكَرَ ذِكْراً.

قال: وقالوا: حَجَّةٌ ـ يريدون: عَمَلَ سنةٍ، كما قالوا: غزاة: يريدون عمل وجهٍ واحدٍ. فلو قُرِئَ: ﴿الحِجُّ﴾ على ما حكاه سيبويه لم يمتنع في القياس.

وقولهُمْ: ـ حِجٌّ ـ وهم يريدون جمع الحاجّ، يمكن أن يكونوا سُمُّوا بالمصدر الّذي هو كالذِّكرِ تقديره: ذوو حِجٍّ وأنشدَ أبو زيدٍ:

أصواتُ حِجٍّ من عُمانَ غَادي[1]

وقال:

وكأنَّ عافِيَةَ النُّسُورِ عليهِم حِجٌّ بأسفلِ ذي المجازِ نُزُولُ[2]

ومعنى قولِهِ تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ تقديره: أشهرُ الحجَ أشهرٌ معلوماتٌ، فحذف المضافَ أو يكونُ: الحَجُّ حَجُّ أشهرٍ معلوماتٍ، فحذف المصدر المضاف إلى الأشهر، وعلى هذا:

يا سارق الليلةِ أهلَ الدارِ[3]

أو يكونُ جعلَ الأشهُرَ الحجَّ، لمّا كان الحجُّ فيها، كقولهم: ليلٌ نائمٌ؛ فجعل الليلَ النائمَ لمَّا كانَ النومُ فيه.

وأشهر الحج: شَوَّالٌ وذو القَعدَةِ وعَشْرٌ من ذي الحِجَّةِ؛ فسمَّى الشهرين وبعضَ الثالثِ أشهراً، لأن الاثنينِ قد يوقَعُ عليه لفظُ الجمعِ، كما يوقع عليه لفظ الجمع في نحو قولِهم:

ظَهْراهُما مثلُ ظهورِ التُّرْسَيْن[4]

---

(١) تمام الرجز:

كأنما أصواتُها بالوادي أصوات حجٍّ من عُمان عادي

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٢٢٧ (حجج) وفيه «عادي» مكان «غادي»، وتاج العروس ٥/ ٤٦٢ (حجج)، وجمهرة اللغة ص٨٧.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص١٠٤، والاشتقاق ص١٢٣، وجمهرة اللغة ص٨٦ وشرح شواهد الإيضاح ص٦٠٩، ولسان العرب ٢/ ٢٢٦ (حجج)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/ ٤٦.

(٣) مرَّ سابقاً.

(٤) الرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب ٢/ ٣١٤، والدرر ١/ ١١٦، ١١٨، ١٦٦، وشرح المفصل ٤/ ١٥٦، والكتاب ٢/ ٤٨، ولسان العرب ٢/ ٨٩ (مرت)، وله أو لهيمان في الكتاب ٣/ ٦٢٢، والتنبيه والإيضاح ١/ ١٧٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٠٢، ٧/ ٥٣٩، ٥٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٤٠٤ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٤، وهمع الهوامع ١/ ٤٠، ٥١، والمخصص ٩/ ٧.

ولا يجوز على هذا القياس أن يوقَعَ على الاثنين. وبعضِ الثالثِ ﴿قروءٌ﴾ في قولِهِ: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] لأنَّ هذا محصورٌ بالعددِ، فلا يكون الاثنان وبعضُ الثالث ثلاثةً.

واختلفوا في: البُيوتِ والعُيونِ والشُّيوخِ والغُيُوبِ والجُيُوبِ[1]: في ضمِّ الحرفِ الأوّل من هذه كلِّها وكَسْرِهِ.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ ﴿الغُيوبُ﴾ بضمِ الغينِ وكسرِ الباء من ﴿البيوتِ﴾ والعين من ﴿العِيُون﴾.

وقرأ أبو عمرٍو بضم ذلك كلّه: الباء والعينِ والغينِ والجيمِ والشينِ.

واختُلف عن نافعٍ فروى المُسَيَّبيُّ وقالون: ﴿البِيوتُ﴾ بكسرِ الباء، وهذه وَحْدَهَا، وضَمَّ الغيْنَ والعَيْنَ والجَيمَ والشينَ.

وقال ورشٌ عن نافعٍ: أنّه ضمَّ ذلك كلَّهُ، والباء من ﴿البُيُوتِ﴾، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر وابن جَمّازٍ عنه: أنّه ضمَّها كُلَّها.

قال أبو بكرِ بن أبي أويسٍ: ﴿البِيُوتُ، والغِيُوبُ، والعِيُونُ، والجِيُوبُ، وجِيُوبِهِنَّ، والشِّيوخُ﴾ بكسرِ أولِ، ذلكَ كلِّهِ.

قال الواقديُّ عن نافعٍ: ﴿البُيُوتُ﴾ بضم الباء.

واختُلِفَ عن عاصمٍ أيضاً، فروى يحيى بن آدمَ عن أبي بكرٍ عنه: أنّه كسَرَ الباء من ﴿البيوت﴾، والعينَ من ﴿العُيون﴾، والغينَ من ﴿الغِيوبِ﴾، والشين من ﴿شِيوخاً﴾، وضمَّ الجيمَ من ﴿الجيُوبِ﴾ وحدها.

قال: يبدأُ بالكسرِ ثم يُشِمُّها الضمَّ.

وروى هبيرةُ عن حفصٍ عن عاصمٍ أنّه كان يكسِر الشينَ مِن ﴿شِيوخاً﴾ وحْدَها، ويضُمُّ الباقي وهذا غلطٌ. وقال عمروُ بنُ الصَبَّاحِ عن أبي عُمَرَ عن عاصمٍ ﴿شُيُوخاً﴾ بضم الشين، وضم سائر الحروفِ.

وكان حمزةُ يكسِرُ الأوّل من هذه الحرُوفِ كُلِّها. وقال خَلَفٌ وأبو هشام عن سُلَيْم عن حمزةَ: أنّه كان يُشِمُّ الجيمَ الضمَّ، ثمّ يشيرُ إلى الكسرِ، ويَرْفَعُ الياءَ من قولِهِ ﴿جِيُوبِهِنَّ﴾ وهذا شيءٌ لا يُضْبط.

وقال غير سُلَيْم بكسر الجيم.

قال أبو عليٍّ: أمّا من ضمَّ الفاء من شُيوخٍ، وعُيونٍ، وجُيوب فبيِّنٌ لا نَظَر فيه

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

بمنزلة فُعولٍ إذا كان جمعاً، ولم تكن عينُهُ ياءً، وأمّا من قال: ﴿شِيوخٌ وَجِيوبٌ﴾ فكسر الفاء؛ فإنّما فعل ذلك من أجل الياء، أبدلَ من الضمَّةِ الكسرةَ لأنّ الكسرة للياء أشدُّ مُوافَقَةً من الضمّة لها.

فإن قلت: هلاّ استُقْبِحَ ذلك، لأنّه أتى بضمَّةٍ بعد كسرة، وذلك مما قدمْتَ أنّهم قد رفضوه في كلامهم، فهلاّ رفض أيضاً القارئُ للجِيوبِ ذلك؟

قيل: إن الحركةَ إذا كانت للتقريب من الحرفِ لم تُكْرَه، ولم تكن بمنزلةِ ما لا تقريب فيه ـ ألا ترى أنّه لم يجىء في الكلام عند سيبويه على فِعِلٍ إلا إبِلُ. وقد أكثروا من هذا البناء، واستعملوه على اطّرادٍ، إذا كان القصدُ فيه تقريبَ الحركةِ من الحرفِ، وذلك قولُهم: ماضِغٌ لِهِمُ، ورجلٌ مِحِكٌ[1] وجِئِزٌ[2]. وقالوا في الفعل: شِهِدَ وَلِعِبَ.

واستعملوا في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بنائه البتَّة، وذلك نحوُ: شِعِيرٍ وَرِغيفٍ وشِهيدٍ، وليس في الكلام شيءٌ على فِعِيلٍ على غيرِ هذا الوجهِ، فكذلك نحوُ: شِيوخٍ وَجِيوبٍ. يُستجازُ فيهِ ما ذكرنا للتقريب والتوفيق بين الجمعين. وممّا يدل على جواز ذلك أنّك تقول في تحقير فَلْسٍ: فُلَيْسٌ، ولا يكسِرُ أحَدٌ الفاء في هذا النحو، فإذا كانت العينُ ياءً، كسروا الفاء فقالوا: عِيَيْنَةٌ وبِييت، فكسروا الفاء ههنا لتقريبه من الياءِ، كَكَسْرِ الفاء من فُعولٍ وذلك مما قد حكاه سيبويه، فكما كُسرتِ الفاء من عِيَيْنَةَ ونحوِه، وإن لم يكن في أبنية التحقير، على هذا الوزن لتقريب الحركة ممّا بعدَها. كذلك كسروا الفاء من (جِيوب) ونحوها.

وممّا يقوي هذا الكسرَ في الفاء إذا كان العين ياءً للإتْباع، أنّه قد جاء في الجموع ما لزمته الكسرة في الفاء، ولم نعلم أحداً مِمَّنْ يُسْكَنُ إلى روايتِه حكى فيهِ غيرَ ذلك، وذلك قولُهُم في جمْعِ قوسٍ: قِسِيٌّ؛ فلولا أن الكسرَ في هذا الباب قد تمكَّنَ ما كان الحرفُ ليجيءَ على الكَسْرِ خاصة، ولا يُستعمَلُ فيهِ غيرُهُ، فإذا نسبتَ إلى قِسي ـ اسم رجُلٍ ـ قلت: قُسَوِيٌّ، فرددت الضمَّة التي هي الأصلُ، وقياسُ من قال: صِعَقِيٌّ أنَ يقولَ: قِسَوِيٌّ، فَيُقِرُّ الكسرةَ، وإن كانت الكسرة في العين التي لها كُسِرَت الفاءُ قد زالَتْ كما زالت من صِعِقِيٌّ. ويدلّك على ذلك أيضاً ما أنشده أبو زيد[3]:

---

(١) رجلٌ مِحِكٌ ومُماحِك ومَحْكان إذا كان لجوجاً عَسِر الخُلق (لسان العرب ١٠/ ٤٨٦ (محك)).

(٢) الجَأْزُ: الغصص في الصدر، وجئز بالماء يجأز جأزاً إذا غصّ به، فهو جئز وجئيز، على ما يطرد عليه هذا النحو في لغة قوم. (لسان العرب ٥/ ٣١٦ مادة: جأز).

(٣) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب ٧/ ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ولسان العرب ١٢/ ١١٥ (حتم)، ١٥/ ٢٧٠ (مأي) وفيه قال أبو زيد: إنه للعامرية، ونوادر أبي زيد ص٩١، وشرح شواهد الشافية ص١٦٣، ولقصي بن كلاب في المقاصد النحوية ٤/ ٥٦٥، ولسان العرب ١٣/ ٤٧٢ (أمه) وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٦٠ (حيد)، والمخصص ٩/ ٣، ١٧/ ١٠٧، والإنصاف ٢/ ٦٦٣، وخزانة الأدب =

يـأكُـلُ أزمـانَ الـهُـزَالِ والـسِـنِـيْ

وقول أبي النجم:

جـاءَتْ تُـنـاجِـيـنـي ابـنَـةُ الـعِـجْـلِـيّ
فـي سـاعـةٍ مـكـرُوهـةِ الـنَّـجِـيّ
يـكـفـيـكِ مـا مَـوَّتَ فـي الـسِّـنِـيّ

فالأوّل فُعُولٌ أيضاً، وإنّما حُذِفَتِ للقافيةِ، ويدلك على أنه فُعُول التشديد الّذي في بيت أبي النجم، ولم نَعلم الضَمَّ سُمِعَ في ذلك أيضاً.

واختلفوا في إثباتِ الألفِ وطرحِها من قولِهِ عزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ﴾[1] [البقرة: ١٩١].

فقرأ ابن كثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمرٍو، وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ: **﴿ولا تقاتلُوهُم عندَ المسجدِ الحرامِ حتى يقاتِلُوكُمْ فيه، فإنْ قاتَلُوكُمْ﴾** كلّها بالألِفِ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: **﴿ولا تَقْتُلوهُم﴾** بغير ألفٍ، فيهنَّ كُلِّهنَّ، ولم يختلفوا في قوله: **﴿فاقْتلوهُمْ﴾** أنّها بغير ألفٍ.

قال أبو علي: حجة من قرأ: **﴿ولا تقاتِلُوهُمْ﴾** في هذه المواضع اتفاقُهُم في قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣] والفتنة يرادُ بها الكفر، أي: قاتِلُوهُمْ حتّى لا يكون كفرٌ لمكانِ قتالِكُمْ إياهم.

وحجة من قرأ: **﴿ولا تَقْتُلُوهُمْ حتى يقتلوكُمْ فيه﴾** أنّهم لم يختلفوا في قوله: **﴿فاقتلوهم﴾** فكل واحدٍ من الفريقين يستدل على ما اختار بالموضع المتفق عليه.

ويقوي قولَ من قالَ: **﴿فاقْتُلُوهُمْ﴾**، قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] والقتل: مصدرُ قَتَلْتُهُ، دونَ قاتلتُهُ أي: الكفرُ أشدُّ من القَتْلِ، فاقتلوهم، فأمر بالقَتْلِ ليُزَاحَ به الكُفْرُ.

ويمكن أن يُرَجَّحَ قراءة من قرأ: **﴿ولاْ تُقَاتِلُوهُمْ﴾** من أنه على قراءة من قرأ: **﴿فاقْتلوهُم﴾** بأنّ قولَهُ **﴿فاقْتُلوهُمْ﴾** و**﴿قاتلوهُمْ حتى لا تكون فتنةٌ﴾** نصٌّ على الأمر بالقتال.

= ٨/ ٣٠، ١١/ ٣٧٤، ٣٧٦، والخصائص ١/ ٣١١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٤، والمنصف ٢/ ٦٨، وتاج العروس (سنا).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

وقولُهُ: ﴿والفتنةُ أشدُّ من القتل﴾ في فحواه دَلالَةٌ على الفعل، فيقول: الأَخْذُ بما عُلِمَ بالنص أولى مِمَّا عُلِمَ من الفحوى، إذا كانا في أمرٍ واحدٍ. وقولُهُ: ﴿حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١]. أي: حتى يقتُلُوا بَعْضَكُمْ؛ فإن قتلوكُمْ فاقتلوهُم، أي: إن قتلوا بعضَكم في الحرم فاقتلوا في الحرم القاتِلَ في الحرم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦] أي: ما وهَنَ الباقونَ منهمُ لما أصابَهُم في سبيل الله.

واختلفوا في ضم الثّاءِ والقافِ والتنوينِ ونصبِهما بغيرِ تنوينٍ في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾[1] [البقرة: ١٩٧].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ﴾ بالضم فيهما والتنوين.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿فلا رَفَثَ ولا فسوقَ﴾ فيهما بغيرِ تنوينٍ، ولم يختلفوا في نصب اللام من ﴿جدالَ﴾.

قال أبو علي: روي عن طاوس[2] قال: سألت ابنَ عباسٍ عن قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ ولا فُسُوقَ﴾ قال: الرفثُ المذكورُ ليس الرفثَ المذكورَ في قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ومن الرفثِ التعريضُ بذكر الجماعِ، وهي الإعرابة في كلام العَرَبِ[3].

وروي عنهُ وعن ابنِ مسعودٍ وابن عُمَرَ والحسَنِ وغيرِهِمْ: الرَّفَثُ: الجماعُ.

وأمّا الفسوقُ فعنِ ابنِ عباسٍ وسَعيدِ بنِ جبيرٍ والحسنِ وإبراهيمَ وعطاءٍ: الفسوقُ: المعاصي، قال: في المعاصي كلِّها. ﴿وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ابن زيد: هو الذبح، وقرأ: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. قال الضحاكُ: الفسوق: التنابُزُ بالألقاب.

قال أبو علي: كأنه ذهب إلى قوله: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١].

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

(٢) هو طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني (٣٣ ـ ١٠٦هـ = ٦٥٣ ـ ٧٢٤م) بالولاء، أبو عبد الرحمن من أكابر التابعين، تفقهاً في الدين ورواية للحديث، وتقشفاً في العيش، وجرأة على وعظ الخلفاء والملوك. أصله من الفرس، ومولده ومنشأه في اليمن. توفي حاجاً بالمزدلفة أو بمنى، وكان هشام بن عبد الملك حاجاً تلك السنة، فصلى عليه، وكان يأبى القرب من الملوك والأمراء. الأعلام ٣/ ٢٢٤، وتهذيب التهذيب ٥/ ٨، وصفة الصفوة ٢/ ١٦٠، وحلية ٤/ ٣، وذيل المذيل ٩٢، وابن خلكان ١/ ٢٣٣.

(٣) العِرابة والإغرابُ: النكاح، وقيل: التعريض به. (لسان العرب ١/ ٥٩١ مادة: عرب).

وقال أبو عبيدة فيما روى عنه التَّوَّزِيُّ: ﴿فلا رَفَثَ﴾ أي: لا لَغَا من الكلام، واللَّغا: التَكَلُّمُ بما لا ينبغي، قال العجَّاجُ:

عن اللَّغَا وَرَفَثِ التكلُّم[1]

تقول: لَغِيْتَ تَلْغى، مثلَ: لقيتَ، تلقي، وقال: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: لا شَكَّ فيه أنه لازمٌ في ذي الحِجَّة، وقالوا: من المجادَلةِ.

وقال أبو عبيدة: الرَّفَثُ إلى نسائكم: الإفضاءُ إلى نسائِكُمْ.

قال أبو علي: قد وافقَ قولُ أبي عبيدةَ ما رُوي عن ابنِ عباسٍ، لأن ابنَ عباسٍ جَعَلَ الرَّفث المذكور، فيما روى عطاءٌ عنه في قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧] أنّه غيرُ الرَّفَثِ المذكور في قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ فقال في قوله: ﴿فلا رفثَ ولا فسوقَ﴾ من الرَّفَثِ: التعريض بِذِكْرِ الجِماع.

وينبغي أن يكونَ مرادُهُ بذكرِ الجماعِ مع النساءِ، ويؤكد ذلك قوله: التعريض بذكر النساء، والتعريض يقتضي مُعَرَّضاً له. وإنّما تأوَّلناهُ على مراجعة النساء الحديثَ بذكر الجماع، دونَ اللفظِ به من غيرِ مراجعتهِنَّ، لأنّه قد رويَ عنِ ابن عباسٍ أنّه كان يطوف بالبيت وينشد:

وهُنَّ يمشينَ بنا هَميسَا
إنْ تَصْدُقِ الطيرُ نَنِكْ لميسا[2]

فقيل له: أترفثُ؟ فقال: ليس هذا بزفثٍ، إنّما الرفثُ مراجعة النساء الحديثَ بذكر الجماع. قال يعقوب فيما أخبرنا به محمد بن السَرِي قال يزيد بن هارون: لميساً يعني: فرجاً، وليس بامرأة بعينها. وقد وافق قولُ أبي عبيدة قولَ ابنِ عباسٍ، لأنّه فَسَّرَ الرفثَ في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾: ما لا ينبغي أن يتكلّم به، وفسر الرفَثَ في قوله جل وعز: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]: الإفضاءُ إلى نسائكم. قال أبو الحسن: وألْحقَ إلى في قوله عز وجل: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ لما كان الرفث بمعنى الإفضاء.

---

(١) تمامه:

ورَبِّ أسرابِ حجيجٍ نظمِ عن اللَّغا ورفثِ التكلم

الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٥٦، ولسان العرب ١/ ٤٦٦ (سرب)، ٢/ ١٥٣، ١٥٤ (رفث)، ١٢/ ٥٢٠ (كظم)، ١٥/ ٢٥٠ (لفا)، وأساس البلاغة (رفث)، وتاج العروس (كظم، لفا)، وتهذيب اللغة ١٢/ ٤١٦، وبلا نسبة في (تهذيب اللغة ١٥/ ٧٧، وتاج العروس ٥/ ٢٦٤ (رفث)، ومجمل اللغة ٤/ ٢٨٢.

(٢) الرجز لابن عباس في جمهرة اللغة ص٤٢٢، وتاج العروس ٥/ ٢٦٣ (رفث)، ٧/ ٤٣ (همس)، ولسان العرب ٢/ ١٥٤ (رفث)، ٦/ ٢٥٠ (همس)، وتهذيب اللغة ٦/ ١٤٣، ١٥/ ٧٨، وبلا نسبة في تاج العروس ١٦/ ٤٨٦ (لمس)، وجمهرة اللغة ص٨٦٣، وكتاب العين ٤/ ١٠.

وأما قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فَيَحْتَمل ضربين قد أشار إليهما أبو عبيدة، أحدهما: أنّه لا شك في أن فرضَ الحج قد تقرر في ذي الحجة، وبطَل ما كان يفعلُه النَّسَأَةُ من تأخير الشهورِ، وفيهم نزل: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧] والآخر: لا جدالَ: لا تُجادِلْ صاحِبَك ولا تُماره.

فأمّا قوله جلّ اسمه: ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾ فلا يخلو ﴿لا﴾ من أن تقدِّرَهُ بمعنى ليس، كما قال:

لا مُسْتَصْرَخُ

و: لا براح[1]

أو تقدرها غيرَ معملةٍ عملَ ليس، وإنّما يرتفعُ الاسمُ بعدها بالابتداءِ، فمن قدر ارتفاعَ الاسم بعدها بالابتداءِ جاز في قولِ سيبويه: أن يكون في الحج خَبَراً عن الأسماء الثلاثة، لاتفاقِ الأسماء في ارتفاعها بالابتداء.

وأما قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ ولا فُسُوقَ﴾ فَبَيِّنٌ.

وأمّا قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإن ﴿لا﴾ مع جدال في موضع رفع، فقد اتفقت الأسماء في ارتفاعها بالابتداء، فلا يمنعُ من أن يكونَ قولُه: ﴿في الحجّ﴾ خبراً عنها، ولا يجوز ذلك في قولِ أبي الحسن، لأنّه يرى ارتفاعَ الخبر بعد لا، بلا النافية دون خبر الابتداء. ولو قدر مقدر في قوله: ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ﴾، الاسمَ مرتفعاً بلا، كما يرتفع بليس؛ لم يجز في واحدٍ من القولين أن يكون ﴿في الحج﴾ في بليس؛ لم يجز في واحدٍ من القولين أن يكون ﴿في الحج﴾ في موضع الخبرِ، لأن الخبرَ ينتصبُ ﴿بلا﴾ كما ينتصب بليس، وخبر ﴿لا جدال﴾ في موضع رفع بأنّه خبرُ الابتداء، وفي قول أبي الحسن في موضع نصب بلا، فلا يجوز أن يكون خبراً عن الأسماء الثلاثة لوجود عملِ عاملين مختلفين في مفعول واحد. ولو رفع رافعٌ: ولا جدالٌ، ونَوَّنَ؛ لجاز أن يكون قولُه: ﴿في الحج﴾ خبراً عن الأسماء الثلاثة. فإن رَفَعَ: فلا رفثٌ ولا فسوقٌ، بلا التي في معنى ليس، أضمر لها خبراً، ولم يجز أن يكون قولُه: ﴿في الحج﴾ خبراً عنها، ولكنه يجوز أن يكون خبراً عن: ﴿لا جدال﴾ ويجوز أن يكون صفةً للجدال، فإذا جعلته صفةً أضمرتَ لقولك: ﴿لا جدال في الحج﴾ خبراً، ولا يجوز أن يكون ﴿في الحج﴾ متعلقاً بالجدال على قول الخليل، وسيبويه. ويجوز في قول البغداديين أن يكونَ متعلقاً بالجدال، وإن كانت لا النافية قد عملت فيه. ولو رُفِعَ الجدالُ ونُوِّن لجاز أن يكون ﴿في الحج﴾ متعلقاً بالجدال، لأن الجدال يبدل بهذا

(١) مرّ سابقاً.

الحرف الجار، قال تعالى: ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾ [الأعراف: ٧١].

وحجة من فتح فقال: ﴿فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ﴾ أن يقول: إنّه أشد مطابقةً للمعنى المقصودِ، ألا ترى أنّه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما أنّه إذا قال: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فقد نفى جميعَ هذا الجنس، فإذا رفع ونَوَّن فكأن النفي لواحدٍ منه، ألا ترى أن سيبويه يرى: أنه إذا قال: لا غلامٌ عندك ولا جاريةٌ، فهو جوابُ من سأل فقال: أغلامٌ عندك أم جاريةٌ؟ والفتح أولى، لأن النفي قد عم، والمعنى عليه، ألا ترى أنه لم يُرَخَّصْ في ضربٍ من الرفثِ والفسوقِ كما لم يُرَخَّصْ في ضربٍ من الجدالِ، وقد اتفق الجميع على فتح اللام من الجدال، ليتناول النفيُ جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبلَه من الاسمين على لفظِه إذْ كان في حكمه.

وحجةُ من رفع: أنّه يُعْلَمُ من الفحوى أنّه ليس المنفيُّ رَفَثاً واحداً، ولكنّه جميعُ ضروبِه، وقد يكون اللفظُ واحداً، والمعنى المرادُ به جميعٌ، قال:

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلٍ وضَرْباً بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ العُطَاسِ لا يَنامُ مَنِ اتَّأَرْ[1]

ومن حجته: أن هذا الكلامَ نفيٌ، والنفيُ قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وإن لم يُبْنَ فيه الاسم مع لا النافية نحوَ: ما رجلٌ في الدار.

واختلفوا في فتح السين وكسرها من قوله جل وعز: ﴿السَّلم﴾.

فقرأ ابنُ كثير، ونافعٌ، والكسائيُّ: ﴿ادخلوا في السِّلْم كافَّةً﴾[2] [البقرة: ٢٠٨] ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ﴾[3] [الأنفال: ٦١] ﴿وَيَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلَٰمِ﴾[4] [محمد: ٣٥] بفتح السين منهن.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر، بكسر السين فيهن.

وقرأ حمزة: بكسر السين في سورة البقرة وحدها، وفي سورة محمد عليه السلام وفَتَح السين في سورة الأنفال.

وقرأ أبو عمرٍو، وابن عامرٍ: بكسر السين في سورة البقرة، وفتحا السين في سورة الأنفال، وفي سورة محمد ﷺ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمهلهل في تهذيب اللغة ١١/ ١٤٥، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤/ ٧٩ وروايته فيها:

فقتلى بقتلانا وجزٌ بجزّنا جزاء العُطاسِ لا يموتُ مَن اتّأَر

أتأر إليه النظر: أحدَّه، وأتأر بصره: أتبعه إياه.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٩٨.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ١٥١.

وروى حفص عن عاصم في الثلاثةِ مثلَ أبي عمرٍو.

قال أبو علي: قول ابن كثيرٍ ونافعٌ والكسائي: ﴿ادخلوا في السِّلْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٨] يحتمل أمرين: يجوز أن يكون لغةً في السِّلم الذي يُعْنَى به الإسلام.

قال أبو عبيدة وأبو الحسن: السِّلمُ: الإسلام، وإنّما يكون السلمُ مصدراً في معنى الإسلام إذا كَسَرْتَ الحرفَ الأوّل منه، فهو كالعطاء من أعطيتُ، والنبات من أنْبَتَ. ويجوز أن يريدوا بفتحهم الأوّل من قوله: ﴿ادخلوا في السلم﴾: الصلح، وهو يريد الإسلام، لأن الإسلام صلحٌ، ألا ترى أن القتال والحرب بين أهله موضوعٌ، وأنّهم أهلُ اعتقاد واحد، ويد واحدةٍ في نصرة بعضهم لبعض، فإذا كان ذلك موضوعاً بينهم، وفي دينهم، وغُلِّظَ على المسلمين في المسايفَة بينهم؛ كان صلحاً في المعنى، فكأنه قيل: ادخلوا في الصلح، والمراد به الإسلام، فسماه صلحاً لما ذكرناه، فهذا المسلَكُ فيه أَوْجَهُ من أن يكون الفتحُ في السَّلْم لغةً في السِّلم الذي يراد به الإسلامُ، لأن أبا عبيدة وأبا الحسنِ لم يحكيا هذه اللغة، ولم أعلَمها أيضاً عن غيرهما، فإن ثبتت به روايةٌ عن ثِقَةٍ فذاك.

وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر بكسر السين فيهن كلِّهنَّ، فالقول في ذلك أن المراد بكسر السين في قوله: ﴿ادخلوا في السِّلم﴾: الإسلام. كما فسره أبو عبيدة وأبو الحسن، والمعنى عليه، ألا ترى أن المراد إنّما هو تحضيضهم على الإسلام، والدعاء إليه، والدخول فيه، وليس المراد: ادخلوا في الصلح، وليس ثَمَّ صلح يُدْعون إلى الدخول فيه، إلاّ أنْ يُتَأوَّلَ أنَّ الإسلامَ صلحٌ على نحو ما تقدّم ذكرُهُ، وأمّا كسْرُهُ السينَ في قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ﴾ [الأنفال: ٦١] فلأن السِّلْمَ: الصلحُ. وفيه ثلاث لُغاتٍ فيما رواه التَوَّزِيُّ عن أبي عبيدة في قوله: ﴿وإن جنحوا للسِّلْمِ﴾ فقال: السِّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلَمُ واحد، وأنشد:

أنائِلَ إنني سَلَمٌ لأهلِك فاقبلي سَلَمي[1]

والسَّلَمُ الّذي هو الصلحُ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ.

وقوله: ﴿فَاجْنَحْ لَهَا﴾ وقد حكي عن أبي زيد أنه سَمِعَ من العرب من يقول: فاجنح له، فذكَّرَهُ. قال أبو الحسن: وهو ممّا لا يجيءُ منه فَعَل، فقال: ولكنك تقول: سَالَمَ مسالمةً.

وعلى ما ذكره أبو الحسن جاء قولُ الشاعر:

تبينُ صُلاةُ الحربِ مِنَّا ومنهُمُ إذا ما التَقَيْنَا والمُسَالِمُ بَادِنُ

(١) البيت من مجزوء الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٢٩٣ (سلم)، وتاج العروس (سلم) السِّلْم: ضد الحرب.

لأنّه عَادَلَ المسالِمَ بصالي الحربِ، وأخذ عاصمٌ بلغةِ من يكسر الأولى من السَّلم في الصلح. وأما كسرُ عاصم السينَ في قوله: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾ [محمد: ٣٥] فإن المراد هنا بالسِّلم: الصُّلْحُ. فكَسَر الأوّل منه، كما كسر في قوله: ﴿وإنْ جَنَحُوا للسَّلْمِ﴾ والصلحُ الّذي أُمِرَ به، ولم يُنْهَ عنهُ في قوله جلّ وعزّ: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥] أي: لا تدعوا إلى الصّلح، مع علُوِّ أيديكم وظُهورِ كلمتكُم إلى الصلح والمُوادعةِ. وهذا إنّما هو على حسب المصلحة في الأوقات.

وأمّا قراءةُ حمزةَ بكسر السينِ في سورة البقرة وفي سورة محمد ﷺ فإن السِّلم في سورة البقرة يراد به الإسلام، كما تقدّم وفي سورة محمد ﷺ في قوله: ﴿وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾ فإن السلم: الصلحُ. وكذلك في الأنفالِ والمرادُ به الصلحُ في قوله: ﴿وإن جَنَحُوا للسِّلْمِ﴾. وفي السِّلم إذا أريد به الصلحُ لغتان: الفتح والكسر، فأخذ حمزة باللغتين جميعاً، فكسر في موضع وفتح في آخر.

وأمّا قراءة أبي عمرٍو وابن عامرٍ السِّلْمَ بكسر السين في سورة البقرة، فالسلمُ يُعْنَى به: الإسلامُ. وأما فَتْحُهُما السين في سورة الأنفال وسورة محمد ﷺ، فإن السَّلْمَ فيهما يراد به الصلحُ. وفيه الكسر والفتح، فأخذا بالفتح في الموضعين جميعاً، ولم يفصلا كما فصل حمزة، وأخذ باللغتين. وكذلك القول في رواية حفص عن عاصم، وكلٌّ حسنٌ.

وأما قولُه: ﴿فَتَبَيَّنُوا۟ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ﴾ [النساء: ٩٤] وقولُه: ﴿وَأَلْقَوْا۟ إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ﴾ [النحل: ٨٧] ﴿فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ [النحل: ٢٨] فليس الإلقاء ههنا كالإلقاء في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤] وقوله سبحانه: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] ألا ترى أن الإلقاء هنا رَمْيٌ وقَذْفٌ؟ وهذا إنّما يكونُ في الأعيانِ، وليس في قوله: ﴿فَتَبَيَّنُوا۟ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ﴾ [النساء: ٩٤] والآي الأُخَرِ عينٌ تُلْقَى، ولكن تلك الآي: بمنزلة قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

والمعنى: لا تقولوا لمن استسلم إليكم، وانقادَ وكفّ عن قتالكم: لست مؤمناً. وكذلك المعنى في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَوْا۟ إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ﴾ [النحل: ٨٧] كأنهم استسلموا لأمره ولما يريده منهم من عذابه وعقابه، لا مانع لهم منه ولا ناصر.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] أي: يستسلم له ويستخذي، فينقاد لما يريده منه ولا يمتنع عليه، وقد قرئ: ﴿سَالِماً لرجلٍ﴾ وسالِمٌ: فاعلٌ. وهو في هذا الموضع حسن لقوله: ﴿فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] أي: في أصحابه وخلطائه شركاءُ متشاكسون، يخالف بعضهم بعضاً، فلا ينقاد أحدٌ منهم لصاحبه، فمسالمٌ خلافُ متشاكسون.

ومن قرأ: ﴿سَلَماً لرجلٍ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون فَعَلٌ بمنزلة فاعلٍ مثلَ: بطلٍ وحسنٍ، ونظير ذلك: يابِسٌ ويَبَسٌ، وواسِطٌ وَوَسَطٌ.

ويجُوز أنْ يكون وصفاً بالمصدر، لأن السَّلم مصدرٌ، ألا ترى أن أبا عبيدة قال: السِّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلَمُ واحدٌ، فيكون ذلك كقولهم: الخَلْقُ، إذا أردتَ به المخلوقَ، والصيدُ، إذا أردت به المصيدَ، ومعنى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩] أي: ذَوَيْ مَثَلٍ.

وأمّا قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥] فقال أبو الحسن: هذا فيما يزعم المفسرون، قالوا: خيراً، قال: فكأنه سمع منهم التوحيد. وإذا سمع منهم التوحيد فقد قالوا خيراً، فلما عَرَفَ أنّهم موحّدون، قال: سلام عليكم، فسلَّم عليهم، فسلام على هذا: رفعٌ بالابتداء، وخبره مضمرٌ.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ﴾ [الزخرف: ٨٩] فَيَحْتمل أمرين: يجوز أن يكون مبتدأ محذوفَ الخبر، كقوله: ﴿قال: سلامٌ﴾، وهو يريد: قال: سلام عليكم. والآخر: أن يكون خبرَ مبتدأ، كأنه أراد: أمري سلامٌ، أي: أمري بَراءة، وأضمر المبتدأ في هذا الوجهِ، كما أضمر الخبر في الوجه الأوّل: ويكون المعنى: أمري سلامٌ أي: أمري براءة، قال: لأن السلام يكون في الكلام البراءة، قال: تقول: إنّما فلان سلامٌ، أي: لا يخالط أحداً، وأنشد لأمية[1]:

سَلامَكَ رَبَّنا في كلِّ فَجْرٍ ... بَرِيئاً ما تَغَنَّتْكَ الذُّمُومُ

قال: يقول: براءتك. وأخبرنا أبو إسحاق قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام في اللغة أربعةُ أشياء: السلامُ مصدر سَلَّمْتُ والسلامُ جمعُ سلامةٍ، والسَّلامُ: اسم من أسماء الله عزّ وجلّ، والسلامُ: شجرٌ، ومنه قولُ الأخطل:

..... إلاَّ سَلامَ وَحَرْمَلُ[2]

ويكون منه ضربٌ خامسٌ، وهو ما ذكره أبو الحسن من أن السلام يكون في الكلام البراءة، واستشهاده على ذلك ببيت أمية، وقولهم: إنّما فلانٌ سلامٌ. وأمّا قولهم: في أسماء الله جل وعزّ ﴿السلام﴾ فهو مصدرٌ وصف به، كما أن العدل والحق في نحو قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥].

---

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) الحرمل: حب كالسمسم، وقيل: الحرمل نوعان: نوع ورقه كورق الخلاف ونوره كنور الياسمين يطيّب به السمسم وحبه في سنفة كسنفة العشرق، ونوع سنفته طِوال مدورة. (اللسان ١١/ ١٥٠ (حرمل)).

والمعنى على ضربين: أحدهما: أنّه يَسْلَمُ من عذابه من لا يستحقه. والآخر: أن يكون الذي معناه التنزيه، كأنّه المُتَنَزَّهُ من الظلم والاعتداء.

فأمّا قوله سبحانه: ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧] فيحتمل ضربين: يكون السلام اسم الله تعالى، والإضافةُ المراد بها: الرفع من المضاف، كقولهم لمكة: بيتُ الله، والخليفة: عبد الله. ويجوز أن يكون السلام في قوله: ﴿دار السلام﴾ جمع سلامةٍ، أي: الدار التي من حلّها لم يُقاسِ عذاباً لعقاب، كما جاء في خلافها: ﴿فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ﴾ [الواقعة: ٤٢، ٤٣] ونحوُ قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧].

اختلفوا في إمالة الألف وتفخيمها من قوله تعالى: ﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧].

فقرأ الكسائي وحده: ﴿ابتغاءَ مرضاة الله﴾ مُمالةً.

وقرأ الباقون: ﴿مرضاة الله﴾ بغير إمالةٍ.

وكان حمزةُ يقف في ﴿مرضاتْ﴾ بالتاء، والباقون يقفون بالهاء.

قال أبو علي: حجة الكسائي في إمالته الألفَ من مرضاة الله، أن الواو إذا وقعت رابعة كانت كالياء في انقلابها ياءً، تقول: مغزيان، كما تقول: مَرْمَيانِ، فأمال ليدلّ على أن الياء تنقلب عن الألف في التثنية، ولم يمنعها المُسْتَعْلِي من الإمالةِ، كما لم يمنع المستعلي من إمالة نحو: صار وخافَ وطابَ.

وحُكي عن ابن أبي إسحاق أنّه سمع كُثَيِّرَ عَزَّةَ يقول: صارَ مكانَ كَذَا، فلم يمنعه المستعلي من الإمالةِ لطلب الكسرة في صِرْتُ من أن يميل صارَ، فكذلك الألفُ في مرضاةِ الله.

وغير الإمالة أحسنُ كما قرأ الأكثرُ.

فأمّا وقفُ حمزة على التاء من ﴿مرضاتْ﴾ فإنّه يحتمل أمرين:

أحدهما: على قول من قال: طَلْحَتْ، حكاه سيبويه عن أبي الخطاب. وأنشد أبو الحسن[1]:

ما بالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبَلَةٍ تَسْتَنُّ لَمّا عَرَفَتْ
داراً لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ
بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهرِ الْجَحَفَتْ

(١) الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب ٩/ ٣٩ (جحف)، ١١/ ٧٠ (بلل).

ويجوز أن يكون لمّا كان المضاف إليه في التقدير، أثبت التاء كما يثبته في الوصل، لِيُعْلَمَ أن المضاف إليه مرادٌ، كما أشَمَّ من أشَمَّ الحرفَ المضمومَ، ليعلمَ أنّه في الوصلِ مضمومٌ، وكما شدَّد من شَدَّد فَرَجّ، ليُعْلَمَ أنّه في الوصل متحركٌ، وكما حرَّكَ من قال:

إذ جـــد الـــنُّـــقُـــرْ[1]

بالضم ليُعْلَمَ أنّه في الوصل مضموم، وكما كسر من كسر قوله:

واضْـــطِـــفَـــافـــاً بـــالـــرِّجْـــلْ[2]

لِيُعْلَمَ أنّه في الوصل مجرور. ويدلُّ على قوله شيءٌ آخرُ، وهو قول الراجز:

إنَّ عَـــدِيّـــاً رَكِـــبَـــتْ إلـــى عَـــدِيْ
وَجَـعَـلَـتْ أمْـوَالـهـا فـي الـحُـطَـمِـيْ
إزْهَـنْ بَـنِـيْـكَ عَـنْـهُـمُ أزْهَـنْ بَـنِـيْ[3]

فقوله: «بني» أراد: بَنِيَّ، فحذف ياء الإضافة للوقف، كما يُحْذَفُ المُثَقَّلُ من نحوِ سُرٍّ وضُرٍّ. فلولا أن المضاف إليه المحذوفَ في نيّةِ المثْبَتِ، لردَّ النونَ في بنينَ. فكما لم يَرُدَّ النونَ في بنينَ، كذلك لم يقفْ بالهاء في ﴿مَرْضَاتْ﴾ لأن المضاف في تقدير الثبات في اللفظ، ولولا أنّه كذلك عندهم، لم يَجُزْ دخولُ بني في هذه القافية، ألا ترى أن النونَ لو ثبتَتْ في الاسم المجموع، لِحَذْفِ المضافِ إليه من اللفظ؛ لخرج من هذه القافية، ولم يجز ضمّ البيت إليها؟ فكذلك حكمُ التاء من ﴿مرضات﴾ في الوقف عليها.

فإن قال قائل في وقفه على التاء من ﴿مرضات﴾: ما تُنكر أن يكون هذا خلافَ

---

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) تمام الرجز:

عـلَّـمـنـا إخـوانـنـا بـنـو عِـجـل شُـربَ الـنـبـيـذ واصـطـفـافـاً بـالـرِّجـلْ

الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٣، والإنصاف ٢/ ٧٣٤، والخصائص ٢/ ٣٣٥، وشرح الأشموني ٣/ ٧٨٤، وشرح الأشموني ٣/ ٧٨٤، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٦١، ولسان العرب ١/ ٥٠٥ (شغزب)، ١٠/ ٤٨٧ (مسك)، ١١/ ٤٣٠ (عجل)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٧، ونوادر أبي زيد ص٣٠، وتاج العروس ٣/ ١٥١ (شغزب)، ٧/ ٥٠٧ (جلد، مسك، عجل، عقل)، والمخصص ١١/ ٢٠٠.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ١٨٨ (رهن).

قول سيبويه، لأنه قد قال: لو سَمَّيْتَ بخمسةَ عشرَ فَرخَّمْتَهُ، لقلتَ: يا خمسهْ، فوقفت بالهاء. ولو كان على قياس وقف حمزةَ في مرضاتْ، لقلتَ: يا خَمْسَتْ ألا ترى أن الاسم الثاني المحذوفَ للترخيمِ مرادٌ كما كان المضافُ إليه مراداً؟

قيل له: لا يدلُّ ما قاله سيبويه في خمسهْ في الترخيم، على أن وقف حمزة في المضاف بالتاء خلافُ ما ذهب إليه سيبويه، لأنّ الترخيم بناءٌ آخرُ، وصيغة أخرى. وليس حذفُ المضاف إليه من المضاف كذلك. ألا ترى أنّه يراد ضَمُّهُ إلى المضاف إذا ذُكِرَ أو حُذِفَ، والترخيمُ ليس كذلك، لأنه على ضربين: أحدهما: أنه يقدر فيه المحذوف. والآخر: أنه يكون ارتجالَ اسم على حِدَةٍ. فالمقدَّر فيه إثباتُ ما حذفَ منه يجري مجرى ما هو اسم على حياله، كما جرى حرف اللينِ في قولهم في الإنكار إذا قلتَ: «ضربتُ زيداً»: أَزَيْدَنِيه! فأثبتَّ التنوينَ قبل حرف اللين، ولم تَحْذِفْهُ كما حذفْتَ من الندبةِ في قولِ من قال: وازيداه، لأن أَزَيْدَنِيْهِ في الإنكار يجري مُجرى: أزيداً إنِيْهْ، فكما يَثْبُتُ مع إنْ، يَثْبُتُ بغير إن، ولم يُحْذَفْ كما حُذِفَ من الندبة. فكذلك الترخيمُ يجري مَجرى ما أُريدَ فيه الحرفُ المحذوفُ للترخيم مجرى ما ارتُجِلَ؛ لأن النداء موضعٌ تُرْتَجَلُ فيه الأسماءُ. ألا ترى أن فيه ما لا يستعملُ في غيره، نحوُ: يا نَوْمانُ، ويا هناهُ، ويافُلُ؟ فلما كان فيه هذا الضربُ، كان الضربُ المرتجلُ أغلبَ من الآخر، فلذلك لم يكن المحذوف من الترخيم كالمضاف من المضاف إليه. ويقوي ذلك ما جاء في الشعر من نحو قوله[1]:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ

وقوله:

إنَّ ابنَ حارثَ إن أَشْتَقْ لِرُؤْيته

وكما أجري هذا مُجرى: «يا حارِ»[2] كذلك في الوقف عليه.

---

(١) تمام البيت:

خذوا حظَّكُم يا آل عكرمَ واذكروا أواصرنا والرَّحْمُ بالغيبِ تُذكَرُ

البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص٢١٤، وأسرار العربية ص٢٣٩، والإنصاف ١/ ٣٤٧ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠، والدرر ٣/ ٥١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٢، وشرح المفصل ٢/ ٢٠، والكتاب ٢/ ٢٧١، ولسان العرب ٣/ ٣٣٣ (فرد)، ٤/ ٥٤٩ (عذر)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٧٠، ولسان العرب ١٢/ ٢٣٣ (رحم)، ١٢/ ٤١٦ (عكرم)، وهمع الهوامع ١/ ١٨١.

عكرمة: اسم رجل، هنا رخّم وحذف الهاء في غير النداء اضطراراً، عكرمة أبو قبيلة وهو عكرمة بن حصفة بن قيس عيلان.

(٢) ربما كانت هذه الكلمة من بيت المهلهل بن ربيعة:

يا حارِ لا تجهل علىٰ أشياخنا إنا ذوو السورات والأحلام =

اختلفوا في فتح التاء وضمها من قوله جلّ وعزّ: ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾[١] [البقرة: ٢١٠] و﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ﴾[٢] [هود: ١٢٣].

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرٍو ونافعٌ وعاصمٌ: ﴿وإلى اللَّهِ تُرْجَعُ الأُمُوْرُ﴾ بضم التاء.

وقرأ ابنُ عامر وحمزةُ والكسائي: ﴿تَرْجِعُ الأُمُوْرُ﴾ بفتح التاء.

وكلُّهم قرأ: ﴿وإِلَيْهِ يَرْجِعُ الأَمْرُ كُلُّهُ﴾ بفتح الياء، غيرَ نافعٍ وحفص عن عاصم فإنّهما قرآ: ﴿يُرْجَعُ الأمرُ﴾ برفع الياء.

وروى خارجة عن نافع أنَّهُ قرأ: ﴿وإلى اللَّهِ يُرْجَعُ الأُمُوْرُ﴾ بالياء مضمومة في سورة البقرة. ولم يروه غيرُهُ.

قال أبو علي: حجة من بنى الفعلَ للمفعول به قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢] وقال: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦] والمعنى في بناء الفعل للمفعول كالمعنى في بناء الفعل للفاعل.

وحجة من بنى الفعل للفاعل قولُه عزّ وجلّ: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] وقوله جلّ وعزّ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥] وقولُه: ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾. ألا ترى أنَّ المصدر مضافٌ إلى الفاعل، والمعنى: إلينا رجوع أمرهم في الجزاء على الخير والشر، وقولُه: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وقولُه: ﴿لَهُ ٱلدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] وقال: ﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣].

وأمّا ﴿يُرْجَعُ﴾ و﴿تُرْجَعُ﴾ بالياء والتاء فجميعاً حَسَنَانِ، فالياء لأن الفعل متقدم، فَذُكِّرَ كما قال: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، فالتأنيث تأنيثٌ من أجل الجمع، وتأنيثُ الجمع ليس بتأنيث حقيقي، ألا ترى أن الجمعَ بمنزلة الجماعة. والتاء في تُرْجَعُ لأن الكلمةَ تؤنث في نحو: هي الأمور، و: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

اختلفوا في نصب اللام ورفعها من قوله جلّ وعزّ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٣] [البقرة: ٢١٤].

فقرأ نافع وَحْدَه: ﴿حتى يَقُولُ الرسولُ﴾ برفع اللام.

= البيت من الكامل، وهو للمهلهل بن ربيعة في شرح المفصل ٢/ ٢٢، والكتاب ٢/ ٢٥١، وله أو لشرحبيل بن مالك في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٠٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

وقرأ الباقون: ﴿حتى يقولَ الرسولُ﴾ نصباً. وقد كان الكسائي يقرؤها دهراً رفعاً، ثم رجع إلى النصب.

وروى ذلك عنه الفرّاءُ، قال: حدّثني به وعنه محمدُ بن الجهمِ عن الكسائي.

قال أبو علي: قولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ من نصب فالمعنى: وزلزلوا إلى أن قالَ الرسولُ.

وما ينتصب بعد حتى من الأفعال المضارعة على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعنى إلى، وهو الذي تحملُ عليه الآيةُ: والآخر: أن يكون بمعنى كي، وذلك قولُك: أسلمتُ حتى أَدْخُلَ الجنة، فهذا تقديره: أسلمتُ كي أدخلَ الجنة. فالإسلام قد كان، والدخول لم يكن، والوجه الأولُ من النصب قد يكون الفعل الذي قبل حتى مَعَ ما حدث عنه قد مضيا جميعاً. ألا ترى أن الأمرين في الآية كذلك.

وأمّا قراءة من قرأ: ﴿حتّى يقولُ الرسولُ﴾ بالرفع، فالفعلُ الواقعُ بعد حتى إذا كان مضارعاً لا يكونُ إلاّ فعلَ حالٍ، ويجيء أيضاً على ضَربين:

أحدهما: أن يكون السببُ الذي أدّى الفعلَ الذي بعد حتى قد مضى، والفعلُ المُسَبَّبُ لم يمض، مثالُ ذلك قولُهم: «مرضَ حتى لا يَرْجونه» و: «شربت الإبل حتى يجيءُ البعيرُ يجُرُّ بطنه». وتتجّه على هذا الوجه الآيةُ، كأن المعنى: وزلزلوا فيما مضى، حتى أن الرسولَ يقولُ الآنَ: متى نصرُ الله، وحُكِيَتِ الحالُ التي كانوا عليها، كما حكيت الحالُ في قوله: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥] وفي قوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

والوجه الآخر من وجهي الرفع: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا، نحوَ: سرتُ حتى أدخُلُها، فالدخولُ متصلٌ بالسَّيرِ بلا فصلٍ بينهما، كما كان في الوجه الأوّل بينهما فصلٌ. والحال في هذا الوجه أيضاً محكِيَّة، كما كانت محكية في الوجه الآخر، ألا ترى أنّ ما مضى لا يكون حالاً؟ وحتى إذا رُفِع الفعلُ بعدها، حرفٌ؛ يُصرَفُ الكلامُ بعدَها إلى الابتداء، وليست العاطفة ولا الجارَّة، وهي ـ إذا انتصبَ الفعلُ بعدها ـ الجارَّةُ للاسم، وينتصب الفعلُ بعدها بإضمار أنْ، كما ينتصبُ بعد اللام بإضمارها.

اختلفوا في الباء والثاء من قوله تعالى: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾[1] [البقرة: ٢١٩] فقرأ الكسائيُّ وحمزةُ: ﴿إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ بالثاء. وقرأ الباقون: ﴿كبيرٌ﴾ بالباء.

قال أبو علي: حُرِّمَتِ الخمرُ بقوله: ﴿قُلْ فيهما إِثْمٌ كثيرٌ﴾ سعيد عن قتادة: ﴿قل فيهما إِثْمٌ كبيرٌ﴾ ذمَّها ولم يُحرِّمْها، وهي يومئذٍ حلالٌ، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا

(١) انظر تخليص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣] وأنزل الآي في المائدة، فحرم قليلها وكثيرها.

ومن أهل النظر من يذهب إلى أن قوله جلّ وعزّ: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] دَلالةٌ على تحريمها لقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ﴾ [الأعراف: ٣٣] فقد حرّم الإثم، وقال: ﴿قُلْ فيهما إثمٌ كبيرٌ﴾ فوجب أن يكون محرماً.

وقال: ﴿قل فيهما إثم كبير﴾، والمعنى في استحلالهما. ألا ترى أنَّ المحرمَ إنّما هو بعض المعاني التي فيهما، وكذلك في سائر الأعيان المحرّمة. وقال أبو حنيفة فيما أخبرنا أبو الحسن: أنّه إذا نظرَ إليها على وجه التلذّذ بها فقد أتى محظوراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ إنّما هو إثمُ معانٍ تُفْعَلُ فيها، وأسبابٍ لها.

وقال بعضُ نقلةِ الآثارِ: تواترَ الخبرُ أن الآية التي في البقرة نزلت، ولم يُحرَّمْ بها، وقد اخْتُلِفَ في الآية التي حُرِّمَتْ بها الخمر، فقال قوم: حرمت بهذه الآية، وقال قوم: حرمت بالآي التي في المائدة.

فَيُعْلَمُ من ذلك أنَّ الإثم يجوز أن يقعَ على الكبير وعلى الصغير، لأن شربها قبل التحريم لم يكن كبيراً، وقد قال: فيهما إثم كبير. وقال: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ١١٢] فالخطيئة تقع على الصغير والكبير، فمن الصغير قولُه: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] ومن الكبير: ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١] فهذا كبيرٌ.

فإن قلت: فكيف تقدير قوله: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] والخطيئة قد وقعت على الصغيرة والكبيرة، والإثم كذلك، فكأنه بمنزلة من يكسبُ صغيراً أو صغيراً، أو من يكسبُ كبيراً أو كبيراً؟

قيل له: ليس المعنى كذلك، ولكنَّ الإثم قد وقع في التنزيل على ما يقتطعه الإنسانُ مِنْ مالِ مَنْ لا يجوز له أن يَقْتَطِعَ من مالِهِ. فإذا كان كذلك، جاز أن يكون التقدير: من يكسبْ ذنباً بينه وبين الله، أو ذنباً هو من مظالم العباد، فهما جنسان، فجاز دخول «أو» في الكلام، على أن المعنى: من يكسب أحدَ هذين الذنبين.

والموضعُ الّذي وقعَ فيه الإثم على المَظْلِمة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧] أي: إن اطلعتم على أن الشاهدين اقتطعا بشهادتهما، أو يمينهما على الشهادة إثماً؛ فالأولى بالميت وبولاية أمره، آخران يقومان مقامهما.

وإنّما جاز وقوع الإثم عليه على أحد أمرين: إمّا أن يكون أريد بالإثم: ذا إثم، أي: ما اقتطعه الإنسانُ مما اؤتُمن فيه من مال صاحبه إثمٌ فيه، أو يكونَ سمَّى المُقْتَطَع إثماً لَمَّا كان يؤدّي آخِذَهُ إلى الإثم، كما سُمِّيَ مَظْلِمةً لأنّه يؤدي إلى الظلم.

قال سيبويه: المظلِمةُ: اسمُ ما أُخذَ منك. فكأنَّ تقدير: ﴿ومن يَكْسِبْ خطيئةً أو إثماً﴾: مَنْ أذنب ذنباً بينه وبين الله، أو اقتطع حقاً للعباد، وهذان جنسان.

ومما يقوي ذلك: أن قوله: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ إنما نزل في رجل سرق شيئاً من آخر، فكأنّ ذلك المسروقَ أُوقِعَ عليه اسم الإثم كما أُوقعَ عليه في الآية الأخرى. فأمّا الذِّكْرُ الذي في ﴿به﴾ على الإفراد فلأن المعنى: ثم يرمِ به بأحد هذين، بريئاً. أو يكون عاد الذكرُ إلى الإثم، كما عاد إلى التجارة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] وقد يكون الذكر في ﴿إليها﴾ عائداً على المعنى، لأن المعنى: إذا رأوا إحدى هاتين الخَصْلَتين.

وقال تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] والإثم إنّما يُظَنُّ أن يكون على المتعجِّل، فأمّا المتأخرُ فليس بآثم لإتمامه نُسُكَهُ، فقيل: من تأخّر فلا إثم عليه، فَذُكِرَ المتأخر بوضع الإثم عنه، كما ذُكِرَ المتعجلُ، فقال بعض المتأولين: ذُكِرَ أن وضعَ الإثم عنهما، وإن كان الذي يَلْحَقُهُ الإثمُ أحَدُهُمَا.

قال: وقد يكون المعنى: لا يُؤثِّمَنَّ أحَدُهُما الآخرَ، فلا يقول المتأخر للمتعجل: أنت مقصرٌ. ومثلُ الوجه الأول عنده قوله في المُخْتَلِفَيْنِ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والجناح على الزوج، لأنه أخذ ما أعطى، وقد جاء: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢٢٩] وقال: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٢٠] فقد وقع الإثمُ هنا أيضاً على المأخوذ منه.

وقد يجوز أن يكون: لا جُناح على كل واحد منهما إذا كان ذلك عن تراضٍ منهما. وشَبَّهَ المتأولُ ما ذكرنا بقوله تعالى: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] وبقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾[1] [الرحمن: ٢٢] فنسب النسيان إليهما، والناسي فتى موسى، لا موسى. والمخرجُ منه اللؤلؤ أحدُهما. وهذا يجوز أن يكون على حذف المضافِ، كأنّه: يُخْرَجُ من أحَدِهما، ونسي أحَدُهما، فحذَفَ المضافَ كما حذفَ في قوله: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] فالتّقدير: على رجل من رَجُلَيْ القريتين عظيم. وحذفُ المضاف كثيرٌ جداً.

وقال: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦] وقال: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فوقع الإثمُ في الموضعين على من لم يؤدِّ الأمانة في إقامة الشهادة. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦] فإن الجار يجوز تعلقُهُ بشيئين، بالأخذ وبالعزة، فإن علقته

---

(١) قرأ نافع وأبو عمرو ﴿يُخرجُ﴾ بضم الياء وفتح الراء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الراء (تلخيص العبارات ص١٥٥).

بالأخذِ، كان المعنى: أَخَذَتْهُ بما يؤثِمُ، أي: أَخَذَتْهُ بما يكسبه ذلك، والمعنى: للعزّةِ، أنّه يرتكبُ ما لا ينبغي له أن يرتكبه، فكأن العزةَ حملتهُ على ذلك وقلة الخشوعِ. وقد يكون المعنى: الاعتزاز بالإثم، أي: يعتزّ بما يؤثِمُهُ فيبعده مما يرضاهُ اللَّهُ.

وقالوا: تأثَّمَ الرجلُ: إذا تركَ الإثمَ واجتنبه، وتحوَّبَ: إذا ترك الحُوبَ. وكان القياسُ أن يكون تأثَّمَ: إذا ركبَ الإثمَ، وفَعَله، مثل: تَفَوَّقَ، وتجرَّعَ. ومثلُ تَحَوَّبَ أنّهم قد قالوا: هجدَ الرجلُ: إذا نامَ، وهجَّدْتُهُ: نَوَّمْتُهُ، قال لبيد:

قال هَجِّدْنا فقد طالَ السُّرَى[1]

أي: نَوِّمْنَا. وقالوا: تَهَجَّدَ إذا سهرَ، فهذا مثلُ تأثَّمَ إذا اجتنبَ الإثمَ وتحوَّبَ. وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

قال أبو علي: حجة من قرأ بالباء: ﴿إثم كبيرٌ﴾ أن يقول: الباء أولى، لأن الكِبَرَ مثلُ العِظَم، ومقابلُ الكِبَرِ الصغرُ، قال تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسۡتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣]. وقد استعملوا في الذنب إذا كان موبقاً الكبيرَ، يَدُلُّ على ذلك قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ [النجم: ٣٢] وقال تعالى: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ﴾ [النساء: ٣١].

فكما جاء: ﴿كبائرَ الإثم والفَواحِشَ﴾ و﴿كَبَائِرَ ما تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ بالباء، كذلك ينبغي أن يكون قولُهُ: ﴿قُلْ فيهمَا إثمٌ كبيرٌ﴾ بالباء، ألا ترى أن شرب الخمر والميسر[2] من الكبير، وكما وُصِفَ الموبقُ بالعِظَم في قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] كذلك ينبغي أن يوصف بالكبر في قوله: ﴿قُلْ فيهما إثمٌ كبيرٌ﴾ وقالوا في غير الموبق: صغيرٌ وصغيرةٌ، ولم يقولوا: قليل. فلو كان كثيرٌ متجهاً في هذا الباب، لوجب أن يقال في غير الموبق. قليل، ألا ترى أن القلةَ مقابلَ الكثرةِ، كما أن الصغرَ مقابلُ الكبرَ؟

ومما يدل على حسن: ﴿قُلْ فيهما إثمٌ كَبِيرٌ﴾ قوله تعالى: ﴿وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ﴾ واتفاقهم على أكبرَ ورفضهم لأكثر.

---

(١) صدر بيت. عجزه:

وقد رنا إن خَنَا الدهرُ عَفَلْ

البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص١٨٢، ولسان العرب ٣/ ٤٣٢ (هجد)، ٥/ ٧٧ (قدر) ١٤/ ٢٤٥ (خنا)، ٣٨١ (سرا)، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٦٢، وتهذيب اللغة ٦/ ٣٦، ٧/ ٥٨٥، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٢٢، وأساس البلاغة (هجد خني)، وكتاب العين ٤/ ٣١٠، وتاج العروس ٩/ ٣٣٥ (هجد) ١٣/ ٣٨١ (قدر، خنا، سرى)، والمذكر والمؤنث للأنباري ص٣٢٤، وديوان الأدب ٢/ ٣٥١.

(٢) الميسر: قمارُ العرب في الجاهلية.

وممّا يقوي ذلك أنّه قد وُصِفَ بالعِظم في قوله سبحانه: ﴿فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] فكما وُصِفَ بالعِظَم، كذلك ينبغي أن يوصفَ بالكبرِ.

ووجه قراءة من قرأ بالثاء أنه قد جاء فيهما: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] وجاء في الحديث فيما حدثنا ابن قُرَيْن ببغداد في درب الحسنِ بن زيد، قال: حدّثنا إبراهيم بن مرزوق بمصر في سنة ثمانٍ وستينَ ومائتين قال: حدّثنا أبو عاصم عن شبيب[1] عن أنس بن[2] مالك قال: «لعن رسول الله ﷺ، في الخمر عشرةً: مشتريها، وبائعَها، والمشتراة له، وعاصرها والمعصورة له، وساقِيَها، والمسقاها، وحامِلها، والمحمولة إليه. وآكلَ ثمنها»[3] فهذا يقوي قراءة من قرأ ﴿كثيرٌ﴾.

فإن قال قائل: إن الكثرة إنّما ذكرت ليس في نفس الخمر، ولا في نفس الميسر، إنّما هي في أشياء تَحْدُثُ عنها أو تؤدّي إليها، قيل: إن ذلك، وإن كان كما ذكرت، فقد وقع الذمُّ في التنزيل عليها، ألا ترى أنّه قال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ والميسرُ: قمارٌ، وأكلُ المال بالباطل، وقد قال: ﴿لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

وممّا يقوي قراءة من قرأ: ﴿كثيرٌ﴾ قولُه تعالى: ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] فكأن الإثمَ عودلَ به المنافِعُ، فلما عُودِلَ به المنافعُ حَسُنَ أن يوصفَ بالكثرةِ، لأنّه كأنه قال: فيه مضارٌ كثيرةٌ، ومنافعُ. فلمّا صار الإثمُ كالمعادل للمنافعِ، والمنافعُ يحسنُ أن توصفَ بالكثرةِ، كما جاء: ﴿لَكُم فيها مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ﴾ [المؤمنون: ٢١] كذلك حَسُنَ أن يوصفَ الّذي عُودِلَ به بالكثرة. وليس الخمر بالنبيذ[4] في اللغة. والأسماءُ الأُوَلُ لا توضعُ بالمقاييس، يَدُلُّ على ذلك قول أبي الأسود[5]:

---

(١) انظر ترجمته في الأعلام ٣/١٥٦.

(٢) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الأنصاري (١٠ق هـ ٩٣هـ = ٦١٢ - ٧١٢م) أبو ثمامة أو أبو حمزة. صاحب رسول الله ﷺ وخادمه. روىٰ عنه رجال الحديث ٢٢٨٦ حديثاً. مولده بالمدينة وأسلم صغيراً وخدم النبي ﷺ إلىٰ أن قبض. ثم رحل إلى دمشق، ومنها إلى البصرة، فمات فيها، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة.
الأعلام ٢/٢٤، ٢٥، وطبقات ابن سعد ٧/١٠، وتهذيب ابن عساكر ٣/١٣٩، والجمع ٣٥، وصفة الصفوة ١/٢٩٨.

(٣) أخرجه أبو داود (أشربة، ٢) والترمذي (بيع ٥٨)، وابن ماجه (أشربة ٦)، وأحمد بن حنبل ٢، ٢٥، ٧١، ٩٧).

(٤) النبيذ: شراب مُسكر يُتخذ من عصير العنب أو التمر أو غيرهما، ويُترك حتىٰ يختمر (ج) أنبذة.

(٥) أبو الأسود الدؤلي (١ ق هـ ٦٩هـ = ٦٠٥ - ٦٨٨م) ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي =

دع الخمرَ تَشْرَبْها الغُواةُ فإنّني رأيتُ أخاها مجزئاً بمكانها
فإلاّ يَكُنْها أو تَكُنْهُ، فإنَّه أخوها غذتهُ أمُّه بِلِبَانِها[1]

ألا ترى أن الشيء لا يكون أخا نفسه، وأن ما أدى إلى ذلك كان فاسداً.

اختلفوا في فتح الواو وضمها من قوله جل وعز: ﴿قُلْ العَفْوُ﴾[2] [البقرة: ٢١٩].

فقرأ أبو عمرٍو وحدَه: ﴿قلِ العَفْوُ﴾ رفعاً.

وقرأ الباقون: ﴿العفوَ﴾ نصباً.

ورُوِي عن ابن عامرٍ نصبُ الواو أيضاً.

حدثني عبد الله بن عمرٍو بن أبي سعدٍ الوراق قال: حدّثنا أبو زيد عمرُ بن[3] شبَّة، عن محبوب بنِ[4] الحسنِ، عن إسماعيلَ المكي عن عبد الله بن كثير أنّه قرأ: ﴿قُلِ العفوُ﴾ رفعاً. والّذي عليه أهل مكة الآنَ النصبُ.

قال أبو علي: قال ابن عباس: العفوُ: ما فضلَ عن أهلكَ.

= الكناني، واضع علم النحو. كان معدوداً من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب من التابعين. رسم له عليّ بن أبي طالب شيئاً من أصول النحو، فكتب فيه أبو الأسود وأخذه عنه جماعة. وفي صبح الأعشىٰ أن أبا الأسود وضع الحركات والتنوين لا غير. سكن البصرة في خلافة عمر، وولي إمارتها في أيام عليّ، استخلفه عليها عبد الله بن عباس لما شخص إلى الحجاز. ولم يزل في الإمارة إلىٰ أن قتل عليّ، وكان قد شهد معه «صفين»، ولما تم الأمر لمعاوية قصده فبالغ معاوية في إكرامه، وهو أول من نقط المصحف. وله شعر جيد في ديوان صغير. مات بالبصرة، الأعلام ٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، وصبح الأعشىٰ ٣/ ١٦١، ووفيات الأعيان ١/ ٢٤٠، والإصابة ت٤٣٢٢، وتهذيب ابن عساكر ٧/ ١٠٤، وخزانة البغدادي ١/ ١٣٦، والذريعة ١/ ٣١٤.

(١) البيتان من الطويل، وهما لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص١٦٢، ٣٠٦، وأدب الكاتب ص٤٠٧، وإصلاح المنطق ص٢٩٧، وتخليص الشواهد ص٩٢، وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٧، ٣٣١، والرد علىٰ النحاة ص١٠٠، وشرح المفصل ٣/ ١٠٧، والكتاب ١/ ٤٦، ولسان العرب ١٣/ ٣٧١ (كون)، ٣٧٤ (لبن) والمقاصد النحوية ١/ ٣١٠، وبلا نسبة الإنصاف ٢/ ٨٢٣، وشرح الأشموني ١/ ٥٣، والمقتضب ٣/ ٩٨، والمقرب ١/ ٩٦، والمخصص ١٣/ ٢١٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

(٣) هو عمر بن شبَّة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري (١٧٢ ـ ٢٦٢هـ = ٧٨٩ ـ ٨٧٦م) أبو زيد شاعر. راوية مؤرخ، حافظ للحديث، من أهل البصرة. توفي بسامراء. له تصانيف منها زكتاب الكتّاب» و«النسب» و«أخبار بني نمير» و«أخبار المدينة» و«تاريخ البصرة» و«أمراء الكوفة» و«أمراء البصرة» و«أمراء المدينة» و«أمراء مكة» و«كتاب السلطان» و«مقتل عثمان» وغير ذلك الأعلام ٥/ ٤٧، ٤٨، وإرشاد الأريب ٦/ ٤٨، وتهذيب التهذيب ٧/ ٤٦٠، والوفيات ١/ ٣٧٨.

(٤) هو محمد بن الحسن بن هلال بن أبي زينب فيروز، أبو جعفر أو أبو الحسن، لقبه محبوب، صدوق فيه لين، ورمي بالقدر، من التاسعة. (تقريب التهذيب ٢/ ١٥٤).

عطاءٌ وقتادةُ والسُدِّيُ: العفوُ: الفضلُ. قال الحسنُ: ﴿قُلِ العفوُ﴾: ما لا يَجْهَدُكُمْ صَفْوُهُ من أموالكم، ليس بالأصول. أبو عبيدةُ: العفوُ: الطاقةُ التي تطيقها، والقصدُ، يقال: ما عفا لك أي ما صفا لك. غيره: غير الجَهد من أموالكم.

قال أبو علي: اعلم أن قولهم: ﴿ماذا﴾ تستعمل على وجهين: أحدهما: أن يكون ما مع ذا اسماً واحداً، والآخَرُ: أن يكون ذا بمنزلة الذي. والدليل على جعلهما جميعاً بمنزلة اسم واحد قول العرب: عَمَّاذَا تسألُ؟ فأثبتوا الألف في ﴿ما﴾. فلولا أن «ما» مع «ذا» بمنزلة اسم واحد لقالوا: عمَّ ذا تسأل؟ فحذفوا الألف من آخر ما، كما حُذِفَ من قوله: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣] فلمّا لم يحذفوا الألف من آخر «ما» علمت أنه مع «ذا» بمنزلة اسم واحد، فلم تحذف الألفُ منه لمّا لم يكن آخِرَ الاسم، والحذفُ إنّما يقعُ إذا كانت الألفُ آخِراً إلا أن يكون في شعرٍ، كقول الشاعر[1]:

على ما قامَ يَشْتِمُني لئيمٌ ... كخنزيرٍ تمرَّغَ في دَمَانِ

ويدل على ذلك قول الشاعر[2]:

دعي ماذا علمتِ سأتّقيهِ ... وَلَكِنْ بالمُغَيَّبِ فَبِّئِيني

كأنه قال:

دعي شيئاً علمتِ، ومما يُحْمَلُ على أن «ماذا» فيه شيءٌ واحد قولُ الشاعر[3]:

يا خُزْرَ تَغْلِبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكُمْ ... لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا

---

(١) يروىٰ بـ «رمادٍ» مكان «دمانٍ».
البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٣٢٤، والأزهية ص٨٦، وخزانة الأدب ٥/ ١٣٠، ٦/ ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، والدرر ٦/ ٣١٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٤٥، وشرح شواهد الشافية ص٢٢٤، ولسان العرب ١٢/ ٤٩٧ (قوم)، والمحتسب ٢/ ٣٤٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٤، ولحسان بن منذر في شرح شواهد الإيضاح ص٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩، وبلا نسبة في تلخيص الشواهد ص٤٠٤، وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧، وشرح المفصل ٤/ ٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ص٢١٣، وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠، وشرح شواهد المغني ص١٩١، ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١/ ١٩٢، ولأبي حية النميري في ديوانه ص١٧٧، ولسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي)، ولمزرد بن ضرار في ديوانه ص٦٨، وبلا نسبة في الجنىٰ الداني ص٢٤١، والدرر ١/ ٢٧١، والكتاب ٢/ ٤١٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٦١ (ذوا)، ومغني اللبيب ص٣٠١، ٣٠٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص١٦٧، والجنىٰ الداني ص٢٤٠، والدرر ١/ ٢٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨١، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص٣٠١، وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

فإنّما قوله: «ماذا بالُ نسوتكم» بمنزلة: ما بالُ نسوتكم، فاستعملوا ماذا استعمالَ ما، من غير أن ينضم إليها ذا. ألا ترى أنّك لو حملتَ ذا على الذي في البيت لم يَسْهُلْ: ما الذي هو بالُ نِسوتكم؟ لأن المُسْتَعْمَلَ: ما بالُك دونَ الآخرِ. فإنّما جُعِلَ ماذا بمنزلة ما، كما جَعَلَ الآخَرُ في قوله:

دعي ماذا علمتِ...

بمنزلة: دعي ما علمتِ، ألا ترى أنّك لو لم تجعلهما اسماً واحداً، لجعلتَ ما استفهاماً، ولا يجوز وقوعُ دعي ونحوه من الأفعالِ قبل الاستفهام، ولا يُعَلَّقُ عنه.

فإذا تبين بما ذَكَرْنَا أن ما مع ﴿ذا﴾ بمنزلة اسم واحد كان قولُه تعالى: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ بمنزلة قوله: ما ينفقون، وقولُه: ماذا في موضع نصبٍ، كما أن ما في قولِكَ: ما ينفقون؟ وأيّاً في قولك: أياً ينفقون؟ كذلكَ، فجوابُ هذا: ﴿العفوَ﴾ بالنصب. كما تقول في جواب ما أنفقتَ؟ درهماً. أي: أنفقتُ درهماً. فهذا وجه قولِ من نصبَ ﴿العفوَ﴾ في الآية.

وأمّا وجهُ قولِ مَنْ رفعَ فقال: ﴿قل العفوُ﴾ فإن ذا تُجْعَلُ بمنزلة الّذي بعد ما. ولا تُجْعَلُ معها بمنزلة اسم واحد، فإذا قال: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤] فكأنه قال: ما الذي أنْزَله ربكم؟ فجواب هذا: قرآنٌ وموعظةٌ حسنةٌ، فتُضْمِرُ المبتدأ الّذي كانَ خبراً في سؤال السائل، كما تقول في جواب: ما الذي أنفقتَه؟ مالُ زيد، أي: الّذي أنفقْتُهُ مالُ زيدٍ. فمما جاء على هذا في التنزيل قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] فأساطير الأولين في قول سيبويه: يرتفعُ على ما ذكرتُهُ لك. وقد روي عن أبي زيدٍ وغيره من النحويين أنهم قالوا: لَمْ يُقِرُّوا، يريدون: أنهم لم يُقِرُّوا بإنزال الله جلّ وعزَّ لذلك، فكأنهم لم يجعلوا: ﴿أساطيرُ الأولينَ﴾ خَبَرَ الّذي أُنْزِلَ.

ووجه قول سيبويه: أن أساطيرَ الأولين خبرُ «ذا» الذي بمعنى الذي في قوله: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ على أن يكون المعنى: الذي أنْزَلَ ربُكم عندكم أساطيرُ الأولين. كما جاءت: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] وكما قال: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] أي الذي نُزِّلَ عليه الذكرُ عنده وعند من تبعه. ومما جاء على هذا قولُ لبيد[1]:

ألا تَسْألانِ المرءَ ماذا يحاولُ أنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطِل

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٥٤، والأزهية ص٢٠، والجنى الداني ص٢٣٩، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٦/ ١٤٥ ـ ١٤٧، وديوان المعاني ١/ ١١٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠، وشرح التصريح ١/ ١٣٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ٢/ ٧١١، والكتاب ٢/ ٤١٧ ولسان =

كأنه لما قال: ما الّذي يحاولُه؟ أبْدَلَ بعدُ، فقال: أنحبٌ؟ أي: الّذي يحاوله نحبٌ فَيُقْضَى أم ضلال وباطل.

فقوله: فيقضى في موضع نصبٍ على أنه جوابُ الاستفهام، وليس بمعطوف على ما في الصلة، ولو كان كذلك لكان رفعاً.

فقولُ من رفعَ فقال: ﴿العفوُ﴾ على هذا، كأنّه لما قال: ﴿ماذا يُنْفِقُون﴾ فكان المعنى: ما الَّذِي يُنْفِقُون؟ قال: العفوُ، أي الذي ينفقون: العفوُ. فهذا وَجهُ الرفعِ، ونظيره في التنزيل، في قول سيبويه الآيةُ التي مَرَّتْ.

واعلمْ أنَّ سيبويه لا يجيز أن يكونَ ذا بمنزلةِ الذي، إلاّ في هذا الموضع لما قام على ذلك من الدَّلالة التي تقدّمت. والبغداديون يجيزون أن يكون ذا بمنزلة الّذي في غير هذا الموضعِ. ويحتجون في ذلك بقول الشاعر[1]:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجَوْتِ وهَذَا تَحمِلِينَ طَلِيقُ

فيذهبون إلى أن المعنى: والذي تحملين طَليق.

ويحتجون أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧] فيتأولونَهُ على أن المعنى: ما التي بيمينك؟

ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على ذا، بأنّه بمنزلة الذي، وذلك أن قوله: ﴿بيمينك﴾ يجوز أن يكون ظرفاً في موضع الحال فلا يكون صلةً، وكذلك:

= العرب ١/ ٧٥١ (نحب)، ١١/ ١٨٧ (حول)، ١٥/ ٤٥٩ (ذو)، والمعاني الكبير ص١٢٠١، ومغني اللبيب ص٣٠٠، وتاج العروس ٤/ ٢٤٣ (نحب)، (ما)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٩، ورصف المباني ص١٨٨، وشرح الأشموني ١/ ٧٣، وشرح المفصل ٣/ ١٤٩، ١٥٠، ٤/ ٢٣، وكتاب اللامات ص٦٤، ومجالس ثعلب ص٥٣٠.

(١) البيت من الطويل، وهو لليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص١٧٠، وأدب الكاتب ص٤١٧، والإنصاف ٢/ ٧١٧، وتخليص الشواهد ص١٥٠، وتذكرة النحاة ص٢٠، وجمهرة اللغة ص٦٥٤، وخزانة الأدب ٦/ ٤١، ٤٢، ٤٨، والدرر ١/ ٢٦٩، وشرح التصريح ١/ ١٣٩، ٣٨١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩، وشرح المفصل ٤/ ٧٩، والشعر والشعراء ١/ ٣٧١، ولسان العرب ٦/ ٤٧ (حدس)، ١٣٣ (عدس)، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٦٢، ٤٤٧، وأوضح المسالك ١/ ١٦٢، وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٣، ٦/ ٣٨٨، وشرح الأشموني ١/ ٧٤، وشرح شذور الذهب ص١٩٠، وشرح قطر الندى ص١٠٦، وشرح المفصل ٢/ ١٦، ٤/ ٢٣، ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا) والمحتسب ٢/ ٩٤، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٢، وهمع الهوامع ١/ ٨٤، وتاج العروس (ذا).

عدس: كلمة زجر للبغال، وهنا جعل عَدَسْ اسماً للبغلة، سماها بالزجر: عَدَس.

عباد: هو عباد بن زياد بن أبي سفيان، وكان معاوية قد ولاه سجستان واستصحب يزيد بن مفرغ معه، وكره عبيد الله أخو عباد استصحابه ليزيد خوفاً من هجائه. . . . (للتوسع في القصة انظر لسان العرب ٦/ ١٣٣ مادة: عدس).

«تحلمين» في البيت يجوز أن يكون في موضع حال، والعامل في الحال في الموضعين ما في الاسمين المبهمين من معنى الفعل. وإذا أمكن أن يكونَ على غير ما قالوا لم يكن على قولهم دلالة.

وقد تأوَّلَ أحدُ شيوخنا: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ يَدْعُواْ﴾ [الحج: ١٢، ١٣] على مذهبهم هذا فقال: ﴿ذلك﴾ بمنزلة الذي، وما بعده صلةٌ، والاسمُ المبهمُ مع صلته في موضع نصبٍ بيدعو. وهذا الذي تأوَّلَهُ عليه تأويلٌ مستقيمٌ إذا صَحَّ الأصلُ بدَلالَةٍ تقامُ عليه.

اختلفوا في تخفيف الطاء وضمّ الهاء. وتشديد الطاء وفتح الهاء من قوله جل وعز: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[١] [البقرة: ٢٢٢].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو وابن عامرٍ: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ خفيفةً.

وقرأ عاصمٌ، في رواية أبي بكرٍ والمفضلِ، وحمزةُ الكسائيُ: ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾ مشدَّدَةً.

حفصٌ عن عاصمٍ ﴿يَطْهُرْنَ﴾ خفيفةً.

قال أبو علي: قال أبو الحسن: طَهَرَت المرأةُ. قال: وقال بعضهم: طَهُرَتْ. قال: وقالوا: طَهَرَتْ طُهْراً وَطَهَارَةً. والقول في ذلك: أنَّ طَهَرَتْ بفتح العين أقيسُ، لأنّها خلافُ طَمَثَتْ، فينبغي أن يكون على بناءِ ما خالَفَه، مثلَ: عَطِشَ وَرَوِيَ ونحو ذلك.

ويقوي طَهَرَتْ أيضاً قولُهم: طاهرٌ، فهذا يدل على أنّه مثلُ: قعد يقعد فهو قاعدٌ. ويحتملُ أن يكون طَهَرَتْ ويَطْهُرْنَ: انقطعِ الدمُ الّذي كان به طَمَثَتْ. كما روي عن الحسن في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾: حتى ينقطع الدمُ. ويحتملُ أن يكون ﴿حتى يَطْهُرْنَ﴾: حتى يفعلن الطهارةَ التي هي الغُسْلُ، لأنّها ما لم تفعل ذلك كانت في حكم الحيض، لكونها ممنوعةً من الصلاة والتلاوةِ، وأن لزوجها أن يراجعها إذا كانت مطلَّقةً، فانقطع الدمُ ولم تغتسل، كما كان له أن يراجعها قبل انقطاع الدم، وهذا قولُ عمرَ وعبدِ الله وعبادة بن الصامت[٢]، وأبي الدرداء[٣]. ورُوي لنا عن الشعبي أنه روى

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

(٢) هو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري (٣٨ ق هـ ـ ٣٤هـ = ٥٨٦ ـ ٦٥٤م) الخزرجي، أبو الوليد صحابي، من الموصوفين بالورع. شهد العقبة، وكان أحد النقباء، وبدراً وسائر المشاهد. ثم حضر فتح مصر. وهو أول من ولي القضاء بفلسطين. ومات بالرملة أو ببيت المقدس. روى ١٨١ حديثاً اتفق البخاري ومسلم على ستة منها، وكان من سادات الصحابة.
الأعلام ٣/٢٥٨، وتهذيب التهذيب ٥/١١١، والإصابة ٤٤٨٨، وتهذيب ابن عساكر ٧/٢٠٦.

(٣) أبو الدرداء (توفي ٣٢هـ ـ ٦٥٢م) عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، أبو الدرداء، =

عن ثلاثة عشرَ من الصحابة، منهم أبو بكر وعمرُ وابنِ مسعود ابنُ عباسٍ ذلك. فإذا كان حكمُ انقطاع الدم قبلَ الاغتسالِ حُكْمَ اتصاله؛ وجب أن لا تُقْرَبَ حتى تغتسلَ. وإذا كان كذلك، كان قراءة من قرأ: ﴿حتى يَطَّهَّرْنَ﴾ أرجَحَ؛ لأنها ما لم تتطهر في حكم الحُيَّضِ، فيجب أن لا تُقْرَبَ، كما لا تُقْرَبُ إذا كانت حائضاً. ويؤكد ذلك قَوْلُه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦] فكما أن الجنب يتطهَّرُ بالماء إذا وجده، كذلك الحائضُ، لاجتماعهما في وجوبِ الغُسلِ عليهما، وأن لفظ المتطهِّر يختص بالتَّطَهّر بالماء أو ما قام مقامَه.

وقراءة من قرأ: ﴿حتى يَطْهُرْنَ﴾ على هذا التأويل، يحتملُ أن يكون المرادُ بها: حتى يفعلنَ الطهارةَ، فلكونهنَّ إذا لم يفعلنَ في حكمِ الحُيَّضِ، وحالِ من لم ينقطع الدم عنه منهنَّ.

ويؤكدُ قراءة من قرأ: ﴿حتَّى يَطَّهَّرْنَ﴾ إجماعُهم في قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فكما أن هذا لا يكون إلا على الطهارة، فكذلك قوله: ﴿حتى يَطَّهَّرْنَ﴾ يجب أن يكونَ على هذا اللفظ، ألا ترى شرطَ إتيانِهنَّ بعد التَّطَهُّر في قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾.

وأما قولُهم: الطَّهورُ فلفظه على ضربين: اسم، وصفةٍ.

فإذا كان اسماً كان على ضربين.

أحدهما: أنه مصدر، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: تَطَهَّرْتُ طَهُوراً حسناً، وتوضأت وَضُوءاً، فهذا مَصدرٌ على فَعُولٍ بفتح الفاء. ومثلُه: وَقَدَتِ النارُ وَقوداً، في أحرفٍ أُخَرَ.

وأما الاسمُ الذي ليس بمصدر، فما جاء من قوله: «طَهُورُ إناءِ أحدكم كذا»[(١)] فالطَّهُورُ اسم لما يُطَهِّرُ، كالفَطورِ، والوَجورِ[(٢)]، والسَّعُوطِ[(٣)]، واللَّدودِ[(٤)].

= صحابي، من الحكماء الفرسان القضاة. كان قبل البعثة تاجراً في المدينة، ثم انقطع للعبادة، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك، وولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وهو أول قاضٍ بها. مات بالشام وروىٰ عنه أهل الحديث ١٧٩ حديثاً.

الأعلام ٥/ ٩٨، والإصابة ت٦١١٩، وحلية ١/ ٢٠٨، وغاية النهاية ١/ ٦٠٦، وحسن الصحابة ٢١٨.

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٢/ ٣١٤).

فَطَر الناقة والشاة يفطرها فطراً: حلبها بأطراف أصابعه، وقيل: هو أن يحلبها كما تعقد ثلاثين بالإبهامين والسبابتين، والفُطر: القليل من اللبن حين يُحلب. (اللسان ٥/ ٥٥ مادة: فطر).

(٢) الوَجُورُ: الدواء يوجر في وسط الفم. (لسان العرب ٥/ ٢٧٩ مادة: وجر).

(٣) السَّعُوط: اسم الدواء يُصبّ في الأنف. (لسان العرب ٧/ ٣١٤ مادة: سعط).

(٤) اللَّدود: ما يُصبُّ بالمسعط من السقي والدواء في أحد شقي الفم فيمرّ علىٰ اللديد. (لسان العرب ٣/ ٣٩٠ مادة: لدد).

وأما كونُه صفةً فهو قولُه تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] فهذا كالرسول، والعجوز، ونحو ذلك من الصفات التي جاءت على فعولٍ ولا دلالة فيه على التكرير، كما لم يكنْ متعدّياً نحوُ: ضروب، ألا ترى أن فِعْلَهُ غيرُ متعدٍ تعدِّي ضربتُ. ومن الصفة قوله جل وعز: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١] فَوُصِفَ بالطَّهُور لَمَّا كانَ خِلافاً لما ذُكِرَ في قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]. ومن ذلك قولُه: «**هو الطهور ماؤه**»[(١)] فالطَّهُورُ هنا صفةٌ، ألا ترى أنه قد ارتفعَ به الماءُ كما ارتفع الاسمُ بالصفاتِ المتقدّمةِ؟ وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فمن جعل في تطهرهم ضمير الصدقة، ولم يجعله ضميرَ فعل المخاطَب، فلما جاء من «أن الصدقةَ أوساخُ الناس»[(٢)] فإذا أُخِذَتْ منهم كانَ كالرفعِ لذلك، ورَفْعُهُ تطهيرٌ وقال تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] فجاء فيه طَهِّرْ لما جاء في المطهَّرِ منه الرجْسُ في قوله: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]. وقال سبحانه: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] فَوَصْفُهنَّ بالطهارة يحتملُ أمرين: يجوز أن يكُنَّ تَطَهَّرْنَ مما يكون فيهن من الحَيْضِ، ونحوه من الأقذار. ويجوز أن يكنَّ مُطَهَّرَاتٍ من الأخلاق السيئة لما فيهن من حُسْنِ التبعُّلِ[(٣)]. ودَلّ على ذلك قولُه: ﴿فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَتْرَابًا﴾[(٤)] [الواقعة: ٣٦، ٣٧] وأنشد يعقوبُ وثَعْلَبُ[(٥)]:

وبِالْبِشْرِ قَبْلَى لم تُطَهِّرْ ثيابُها

وَفَسَّراهُ بأنه لم يُطْلَبْ بثأرِهِمْ ووجهُ ذلك: أنّهم إذا قتلوا قتيلاً قالوا: دَمُهُ في ثوبِ فلانٍ، يعنونَ القاتلَ. وعلى هذا قول أوس[(٦)]:

نُبِّئْتُ أنَّ دَماً حراماً نِلْتَهُ وَهُرِيقَ في بُرْدٍ عليكَ مُحَبَّرِ

---

(١) أخرجه النسائي في (السنن ٧/ ٢٠٧)، وعبد الرزاق في (المصنف ٣٢١)، والدارقطني في (السنن ١/ ٣٤)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ١/ ٢١٥).

(٢) أخرجه ابن سعد في (الطبقات الكبرىٰ ١/ ٢/ ١٠٨)، وابن عدي في (الكامل في الضعفاء ٢/ ٦٨٧).

(٣) امرأة حسنة التبعُّل إذا كانت مُطاوعة لزوجها محبة له. والتبعل: حُسن العشرة من الزوجين. (لسان العرب ١١/ ٥٨ مادة: بعل).

(٤) قرأ حمزة وأبو بكر ﴿عُرُبًا﴾ بإسكان الراء، وضمها الباقون. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات ص١٥٥).

(٥) عجز بيت. صدره:

أبا مالكٍ مالت برأسك نشوة.

البيت لجرير في ديوانه ص٤٩ من البحر الطويل وهو من قصيدة «ديار الحي» وهي في هجاء الأخطل.

(٦) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٤٤٤، وفي لسان العرب ١٠/ ٣٦٦:

نُبِّئْتُ أن دماً حراماً نلته فهريق في ثوب عليك محبّر

البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص٤٧، ولسان العرب ١٠/ ٣٦٦ (هرق)، وتاج =

وقال:

نُبِّئْتُ أنْ بني جَذِيمَةَ أَدْخَلُوا[١] أبْيَاتَهُم تامُورَ نَفْسِ المُنْذِرِ[٢]

وقال أبو ذؤيب:

تَبَرَّأُ من دمِ القتيلِ وثَوْبِهِ وقد عَلِقَتْ دَمَ القتيل إزارُها[٣]

علامة التأنيث في عَلِقَتْ للإزار. وأنَّثَها كما أنَّثَهُ ابنُ أحمرَ في قوله:

طَرَحْنَا إزاراً فَوْقَها أَيْزَنِيَّةٌ على مَنْهَلٍ من قَدْقَدَاءَ ومَوردِ[٤]

وأنشد الأعشى بإلحاق علامَتِهِ في قوله:

تَزْفُلُ في البَقيرة والإزارة[٥]

= العروس (هرق). هراق الماء يهريقه هراقة أي صبّه. المحبّر: الموشىٰ والمزين.

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٤٨٠، وفي لسان العرب ٤/ ٩٣، ٦/ ٢٣٥:

أنبئت أن بني سحيم أولجوا

(٢) البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص٤٧، ولسان العرب ٤/ ٩٣ (تمر)، ٦/ ٢٣٥ (نفس) والتنبيه والإيضاح ٢/ ٣٠٨، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٨٢، وتاج العروس ١٠/ ٧٨ (أمر)، ١٦/ ٥٦٠ (نفس) وبلا نسبة في ديوان الأدب ١/ ٣٧١، والمخصص ١٣/ ٢٥٥.

التامور: الدم والخمر والزعفران وقيل: دم القلب وعمّ بعضهم به كل دم.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص٧٧، ولسان العرب ٤/ ١٦ (أزر) وفيه «بوزّه» مكان «وثوبه»، وتاج العروس ١٠/ ٤٣ (أزر)، والمعاني الكبير ص٤٨٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٤٣٢، ومقاييس اللغة ٤/ ١٢٧، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧١٢، والمخصص ٤/ ٧٧، ١٧/ ٢٢.

يقول: تبرأ من دم القتيل وتتحرج ودم القتيل في ثوبها. وكانوا إذا قتل رجل رجلاً قيل: دم فلان في ثوب فلان أي هو قتله، والجمع آزرة مثل حمار وأحمرة، وأُزر مثل حمار وحُمُر، حجازية؛ وأُزر تميمية ما يُقارب الإطّراد في هذا النحو. (اللسان ٤/ ١٦).

(٤) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٣٩٤:

طرحنا إزاراً فوقها أبينية على مصدر من فدفداء ومورد

البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ص٥٠، والمذكر والمؤنث للأنباري ص٣٦٣، ومعجم ما استعجم ص١٠١٥.

والشطر الثاني منه في اللسان ٣/ ٣٤٦ (قدد). قدقداء: موضع. أبينية: أي إزار من أبين أبين: قرية علىٰ جانب البحر ناحية اليمن، وقيل: هو اسم مدينة عدن. (اللسان ١٣/ ٦ (أبن)).

(٥) تمام البيت:

كتمايل النشوان يرـ ـفُلُ في البقيرة والأزارة

البيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشىٰ في ديوانه ص٢٠٣، ولسان العرب ٤/ ١٦ (أزر)، وجمهرة اللغة ص٧١٢، والمخصص ٤/ ٣٥، ١٧/ ٢٢، وتاج العروس ١٠/ ٤٤ (أزر)، ٢٢٩ (بقر) وفيه =

وإذا عَلِقَتْ إزارُهُ دَمَها، صارَ دَمُهُ في ثوبها. فأما قوله عزّ وجلّ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤] فإنّه أُمِرَ بالتزكّي واجتنابِ المأثم. قال قتادةُ: كانوا يقولون للرجلِ إذا نكث، ولم يوفِ بالعهدِ دَنِسُ الثيابِ، فإذا أوفى وأصْلَحَ قالوا: طاهرُ الثيابِ. فمما سلكوا فيه هذا المسلك قولُه:

وقد لَبِسَتْ بَعْدَ الزبيرِ مجاشِعٌ ثيابَ التي حاضَتْ ولم تَغْسِلِ الدَّمَا[1]

وكذلك قولُه:

ثيابُ بني عَوْفٍ طَهارى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُمْ بيضُ المَسَافِرِ غُرَّانُ[2]

يريد: أنّهم لا يأتون ما يقال لهم فيه دنسو الثياب، وكذلك قوله: وأوجههم بيض المسافر، يريد: أنّهم لا يرتكبونَ ما يُدَنِّسُ الثيابَ وَيُسَوِّدُ الوجوه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] فليس المعنى السوادَ الذي هو خلافُ البياضِ، ولكن على ما يَلْحَقُ من غضاضةٍ عن مذمّةٍ. ونَزَّلُوا ولادةَ الأنثى - وإن لم يكُنْ فِعْلَهُمْ - منزلةَ ما يكونُ من فعلهم، مما يَلْحَقُ من أجله العارُ. وعلى هذا ما يُمْتَدَحُ به من الوصفِ بالبياضِ، ليس يرادُ به بياضُ اللونِ، كقول الأعشى:

وأبيضَ مُخْتَلِطٍ بالكرامِ بجودٍ ويَغزو إذا ما عَدِمْ

وقول الآخر[3]:

أُمُّكَ بيضاءُ من قُضاعَةَ قد نَمَتْ لكَ الأمهاتُ والنَّضَدُ

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله جلّ وعزّ: ﴿إِلَّا أَن يَخَافَا﴾[4] [البقرة: ٢٢٩].

فقرأ حمزةُ وحْدَه: ﴿يُخَافَا﴾ بضم الياء. وقرأ الباقونَ ﴿يَخَافَا﴾ بفتح الياء.

= «الإزارِ» مكان «الأزارَه» وهذا خطأ، وبلا نسبة في مجمل اللغة ١/ ٢٨٢.
البقيرة: بُرْدٌ يُشقّ فيُلبس بلا كمين ولا جيب. (اللسان ٤/ ٧٤).

(١) البيت لجرير في ديوانه ص٤١٣ من قصيدة «ورثنا ذرى عزٍ» وهي في هجاء البعيث، وهي من البحر الطويل.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص٨٣، ولسان العرب ١/ ٢٤٦ (ثوب)، ٤/ ٣٦٩ (سفر)، ٤/ ٥٠٤ (طهر)، ٥/ ١٤، ١٥، ١٦ (غرر)، والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٧٧، وتهذيب اللغة ٦/ ١٧١، ١٥/ ٥٥، ١٦/ ٨٤، ومقاييس اللغة ٣/ ٤٢٨، وتاج العروس ٢/ ١١١ (ثوب)، ١٢/ ٤٣ (سفر) ٤٤٣ (طهر)، ١٣/ ٢١٩ (غرر)، وكتاب العين ٤/ ١٩، وأساس البلاغة (سفر).

(٣) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٤٧٣، وفي لسان العرب ٧/ ١٢٤:
أمك بيضاء من قضاعة الـ ـبيت الذي تستظل في طنبه
البيت من المنسرح، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص١٤، وتاج العروس ١٨/ ٢٥٠ (بيض) وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ١٢٤ (بيض)، وتهذيب اللغة ١٢/ ٨٧.
إذا قالت العرب: فلان أبيض، وفلانة بيضاء فالمعنى نقاء العِرْض من الدنس والعيوب.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧١.

قال أبو علي قال أبو عبيدة: ﴿إلاّ أنْ يَخافا﴾ معناها: يُوقنا، ﴿فإنْ خِفْتُم﴾ ههنا: فإن أيقنتم. و: ﴿إن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠] معناهُ: أيقنا.

وقال بعضُ البغداديين: ﴿إلاّ أنْ يَخافا﴾ مثلُ: يظنا، قال: والظن والخوف واحد.

قال أبو علي: خاف فعلٌ يتعدى إلى مفعولٍ واحد. وذلك المفعول يكونُ أنْ وصلتَها ويكون غيرها، فأما تعديهِ إلى غير أنْ فنحوُ قولِهِ عزَّ وجَلَّ: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] وتعديتُهُ إلى «أن» كقوله تعالى: ﴿تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [الأنفال: ٢٦] وقولُهُ: ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النور: ٥٠]. فإن عَدَّيْتَهُ إلى مفعولٍ ثانٍ، ضَعَّفْتَ العين، أو اجتلَبْتَ حرفَ الجر، كقولك: خَوَّفتُ الناسَ ضعيفَهُمْ قَوِيَّهُمْ، وحرف الجر كقوله:

لـو خَـافَـكَ الـلَّـهُ عـلـيـه حَـرَّمَـهْ[1]

ومن ذلك قوله عزّ اسمُهُ: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] ﴿فيخوّفُ﴾ قد حُذِفَ معه مفعولٌ يقتضيه تقديرُهُ: يُخَوِّفُ المؤمنين بأوليائِهِ، فحذف المفعولَ والجارَّ، فوصَلَ الفِعلُ إلى المفعولِ الثاني، ألا ترى أنّه لا يخوِّفُ أولياءه، على حدِّ قولك: خوَّفتُ اللصَّ، إنّما يخوِّفُ غيرهم ممن لا استنصارَ له بهم، ومثلُ هذهِ في حذفِ المفعول منه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [القصص: ٧] المعنى: إذا خِفْتِ عليه فرعونَ، أو الهلاكَ. فالجارُّ المُظهَرُ في قولِهِ: ﴿فإذا خفت عليه﴾ بمنزلة المحذوفِ من قولِهِ: ﴿أولياءَه﴾.

وإذا كان تعدي هذا الفعلِ على ما وصفنا، فقول حمزة: ﴿إلاّ أنْ يُخافَا﴾ مستقيمٌ، لأنّه لما بَنَى الفعلَ للمفعول به، أسندَ الفعلَ إليه فلم يبقَ شيءٌ يتعدّى إليه.

فأمّا ﴿أنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَن لاَ يُقِيما﴾ فإن الفِعْلَ يتعدّى إليه بالجار، كما تعدَّى بالجار في قوله:

لـو خـافَـكَ الـلَّـهُ عـلـيـهِ حَـرَّمَـهْ

وموضِعُ ﴿أن﴾ في قوله: ﴿إلاّ أنْ يُخافَا﴾: جرٌّ بالجار المقدَّر على قول الخليل والكسائي، ونصب على قول غيرهما، لأنّه لما حذفَ الجارَّ وصلَ الفعلُ إلى المفعولِ الثاني، مثل:

أستغفر الله ذنباً[2]..

---

(١) الرجز لسالم بن دارة في الحيوان ١/ ٢٦٧، ولسان العرب ٢/ ٤٦١ (روح)، ١٢/ ٥٦٤ (لوم)، وبلا نسبة في الإنصاف ص٢٩٩، ولسان العرب ١٢/ ٥٦٤ (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٥، والمخصص ٣/ ٤.

(٢) قطعة من بيت تمامه:

أستغفر الله ذنباً لستُ محصيه ... ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ =

و: أمرتُك الخَيْرَ[١]...

فقولُهُ مستقيم على ما رأيت.

فإن قال قائل: لو كان ﴿يُخَافَا﴾ كما قرأ، لكان ينبغي أن يكون: فإن خِيْفَا؛ قيل: لا يلزمه هذا السؤال لمن خالفه في قراءتِهِ، لأنّهم قد قرؤوا: ﴿إلا أن يَخَافَا﴾ ولم يقولوا: فإن خافا فهذا لا يَلزَمُهُ لهؤلاء.

وليس يلزمُ الجميعَ هذا السؤال لأمرين: أحدهما أن يكونَ انصرَفَ من الغَيْبة إلى الخطاب كما قال: ﴿الحمدُ للَّهِ﴾ ثم قال: ﴿إياك نعبدُ﴾ وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾[٢] [الروم: ٣٩] وهذا النحو كثيرٌ في التنزيل وغيره.

والآخرُ: أن يكونَ الخطابُ في قولِهِ تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ مصروفاً إلى الولاةِ والفقهاء، الذين يقومون بأمور الكافة، وجاز أن يكونَ الخطابُ للكثرةِ، فيمن جعله انصرافاً من الغيبة إلى الخطاب، لأن ضمير الاثنين في ﴿يخافا﴾ ليس يُراد به اثنان مخصوصان، إنّما يُراد به أن كلَّ من كان هذا شأنُهُ فهذا حكمُهُ.

فأمّا من قرأ: ﴿يَخَافَا﴾ بفتح الياء، فالمعنى أنّه إذا خاف كلُّ واحدٍ من الزَّوْجِ والمرأةِ ألا يقيما حدودَ الله تعالى، حلَّ الافتداءُ، ولا يُحتاجُ في قولِهم إلى تقدير الجار، وذلك أن الفعل يقتضي مفعولاً يتعدّى إليه كما يقتضيه في نحو قولِهِ تعالى:

= البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٢٤، والأشباه والنظائر ٤/ ١٦، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٣، وتخليص الشواهد ص٤٠٥، وخزانة الأدب ٣/ ١١١، ٩/ ١٢٤، والدرر ٥/ ١٨٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٠، وشرح التصريح ١/ ٣٩٤، وشرح شذور الذهب ص٤٧٩، وشرح المفصل ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١ والصاحبي في فقه اللغة ص١٨١، والكتاب ١/ ٣٧، ولسان العرب ٥/ ٢٦ (غفر)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٦، والمقتضب ٢/ ٣٢١، وهمع الهوامع ٢/ ٨٢.

(١) قطعة من بيت تمامه:

أمرتُك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبِ

البيت من البسيط، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص٦٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤، والدرر ٥/ ١٨٦، وشرح شواهد المغني ص٧٢٧، والكتاب ١/ ٣٧، ومغني اللبيب ص٣١٥، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص١٢٦، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص١٣١، ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ص١٧ وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن خفاف في خزانة الأدب ١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١، وشرح شذور الذهب ص٤٧٧، وشرح المفصل ٨/ ٥٠، وكتاب اللامات ص١٣٩، والمحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢، والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١.

(٢) قرأ ابن كثير ﴿وما أَتَيتُم﴾ بالقصر، وقرأ الباقون بالمد. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٣٦).

﴿فلا تخافوهُمْ وخافُونِي﴾ [آل عمران: ١٧٥]، ولا بد من تقدير الجارّ في قراءة من ضمَّ الياء، لأن الفعل قد أُسْنِدَ إلى المفعول، فلا يَتَعَدى إلى المفعول الآخر إلا بالجار.

فأمّا ما قاله الفرَّاءُ[١] في قراءة حمزةَ: ﴿إلاَّ بأنْ يُخَافا﴾ من أنَّهُ اعتبر قراءةَ عبد الله: ﴿إلاَّ أنْ تَخَافوا﴾ فلم يصبه، لأن الخوف في قراءة عبد الله واقع على أنْ، وفي قول حمزة: على الرجل والمرأة. فإن بلغه ذلك في روايةٍ عند فذاك، وإلا، فإذا اتجه قراءتُهُ على وجهٍ صحيح، لم يجز أن ينسب إليه الخطأ، وقد قال عمر رحمه الله: لا تحمِل فعل أخيك على القبيح ما وجدت له في الحَسَن مذهباً.

واختلفوا في نصب الراء ورفعِها من قوله جلَّ وعزّ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ﴾[٢] [البقرة: ٢٣٣].

فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرٍو وأبانُ عن عاصم: ﴿لا تُضَارُّ والدةٌ﴾ رفعاً.

وقرأ نافع وعاصمٌ وحمزة والكسائي: ﴿لا تُضَارَّ﴾ نصباً. وليس عندي عن ابن عامرٍ في هذا شيءٌ من رواية ابن ذكوان، ولكنَّ المعروفَ عن أهل الشام النصبُ.

قال أبو علي: وجهُ قول من رَفَعَ أنَّ قبلَهُ مرفوعاً، وهو قولُهُ: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإذا أتبعْتَهُ ما قبلَهُ كان أحسنَ لتشابه اللفظ.

فإن قلت: إنّ ذلك خبرٌ، وهذا أمرٌ؛ قيل: فالأمرُ قد يجيء على لفظ الخبر في التنزيل، ألا ترى أنَّ قولَهَ ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقوله: ﴿وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١١]، وهذا النحوَ، مثلُ ذلك، ويؤكد ذلك أن ما بعدَهُ على لفظِ الخبر، وهو قولُهُ: ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، والمعنى: ينبغي ذلك، فلما وقع موقِعَهُ صار في لفظِهِ.

ومن فتحَ جعلهُ أمراً، وفتح الراء لتكون حركتُهُ موافقة لما قبلَها وهو الألفُ، وعلى هذا قال سيبويه: لو سمَّيْتَ رجلاً بإسحارٍّ[٣] فرَّخْمَتهُ على قول من قال: يا حارِ، لقلت: يا إسحارَّ، ففتحت من أجل الألف التي قبلَها، وعلى هذا حُرِّكَ بالفتح قول الشاعر[٤].

وَذي وَلَـــدٍ لـــم يَـــلْـــدَهُ أبَـــوَانِ

حَرَّكَ بالفتح لالتقاء الساكنين، لأن أقرب الحركاتِ إليه الفتحةُ.

فأمّا قوله: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فيحتمل وجهين:

---

(١) انظر معاني القرآن ١/ ١٤٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

(٣) الإسحارُ والأسحارُ: بقل يسمن عليه المال، وحدته إسحارّة وأسحارّة. (اللسان ٤/ ٣٥٢ (سحر)).

(٤) مرّ سابقاً.

أحدهما: أن يكون الفعل مسنداً إلى الفاعل، كأنّه: لا يضارِرْ كاتبٌ ولا شهيدٌ بتقاعُدِهِ عن الكتاب والشهادة.

والآخر: ﴿**لا يُضارَرْ**﴾ أي: لا يُشغَلْ عن ضيعتِهِ ومعاشِهِ باستدعاء شهادَتِهِ وكتابَتِهِ، وهو مفتوحٌ لأن قبلَهُ أمراً، وليس الذي قبلَهُ خبراً، كما أنّ قبْلَ الآية الأخرى خبراً، فالفتح للجزم بالنّهي أحسنُ.

واختلفوا في المدِّ والقَصْرِ من قوله جلَّ وعزّ: ﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم﴾[1] [البقرة: ٢٣٣].

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿**إذا سلَّمْتُمُ ما أتيتُم**﴾ قصراً، كذا قرأْتُهُ على قُنْبُلٍ[2].

وقرأ الباقون: ﴿**ما آتَيتُمْ**﴾ بالمدِّ، أنَّ المعنى على الإعطاء.

قال أبو علي: قد جاء: ﴿**فآتُوهُنَّ أجورَهُنَّ بالمَعْرُوفِ**﴾ [النساء: ٢٥] وقال تعالى: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]، والمراد هنا: إعطاء المهر، وقال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]؛ فكما جاء في هذه المواضِع في المهرِ آتى؛ فكذلك ينبغي أن تكون في الموضعِ الذي اختُلِفَ فيه.

ووجهُ قولِ ابنِ كثيرٍ أن يُقَدَّرَ: إذا سلَّمْتُمْ ما أتيتُمْ نَقدَهُ، أو أتيتُم سوقَهُ؛ فحذف المضافَ، وأقام المضافَ إليه مقامَه، وحذف الهاء من الصِّلَة، وكأنه قال: أتيْتُ نقدَ ألْفٍ، أي: بذلتُه، كما تقول: أتيتُ جميلاً، أي: فعلتُهُ.

ومما يقوي قولَهُ قولُ زهير[3]:

فَمَا يَكُ مِن خَيْرٍ أَتَوْهُ فإنَّما ... تُوارَثُهُ آباءُ آبائِهِمْ قَبْلُ

فكما تقول: أتيت خيْراً، وأتيت جميلاً، فكذلك تقول: أتيت نقد ألفٍ.

وقد وقَعَ ﴿**أتيتُ**﴾ موقعَ ﴿**آتيتُ**﴾. ويجوز أن يكون ما في الآية مصدراً، فيكون التقدير: إذا سلّمتم الإتيانَ، والإتيانُ: المأتيُّ، مما يُبَدَّلُ بسَوْقٍ أو نقْدٍ، كقولك: ضَرْبُ الأمير، تريد: مضروبَهُ.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

(٢) قُنْبُل (١٩٥ ـ ٢٩١هـ = ٨١٠ ـ ٩٠٤م) محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء، أبو عمر الشهير بقنبل، من أعلام القرّاء. كان إماماً متقناً انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره، ورحل إليه الناس من الأقطار. وولي الشرطة بمكة، وكان لا يليها إلا أهل العلم والفضل، كما يقول ياقوت. وتوفي بها. (الأعلام ٦/ ١٩٠، والنشر ١/ ١٢٠، والوافي بالوفيات ٣/ ٢٢٦، وغاية النهاية ٢/ ١٦٥، وإرشاد الأريب ٦/ ٢٠٦).

(٣) مرَّ سابقاً.

فأمّا قوله: ﴿بالْمَعْروفِ﴾ يجوز أن يتعلّق ﴿بسلَّمتُمْ﴾ كأنه إذا سلمتمُ بالمعروف ما آتيتُم. ويجوز أن يتعلّق بـ﴿آتَيْتُمْ﴾ على حدِّ قولك: آتيته بزيد.

اختلفوا في ضمّ التاء، ودخول الألف وفتحِها، وسقوطِ الألف من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾[1] [البقرة: ٢٣٦].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ بغير ألف، حيث كان، وفتح التاء.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: ﴿تُماسُّوهُنَّ﴾ بألفٍ وضم التاء.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تمسُّوهُنَّ﴾ قولُهُ جلَّ وعزَّ: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران: ٤٧] ألا ترى أنه جاء على: فَعَلَ دون فاعَلَ، وكذلك قوله عز اسمُهُ: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤]، وقولُه تعالى: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] فهذا كلّه على فَعَل.

والنكاح عبارة عن الوطء، وإن كان قد وقع على العقد: قال الأعشى[2]:

ومُنكِحَةٍ غيرِ مَمْهُورَةٍ وأُخْرَى يُقالُ لَهُ فادِها

وقال آخر[3]:

وبِرَحْرَحَانَ غداةَ كُبِّلَ مَعْبَدٌ نُكِحَتْ نساؤُكُمْ بغَيرِ مُهُورِ

وعلى الوطء يحملُهُ سيبويه ويرويه.

قال سيبويه: قالوا: ضَرَبها الفحْلُ ضِراباً كالنكاح، والقياس ضَرْباً، ولا يقولونه، كما لا يقولون: نَكْحاً، وهو القياس. وقالوا ذَقَطَهَا ذَقْطاً، كالقَرْعِ، وهو النكاح ونحوهُ من باب المباضَعَةِ. وقال في موضعٍ آخر: نَكَحها نِكاحاً وسَفَدَهَا سِفاداً، وقالوا: قَرَعها قَرْعاً.

فكمَّا أن هذه الأفعال على فَعَل دون فاعَلَ، فكذلك ينبغي أن يكون في الموضع المختلَفِ فيه.

فأمّا ما جاءَ في الظهار من قوله تعالى: ﴿مِنْ قبلِ أنْ يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٤]. فلا دليل فيه على ما في هذه الآية، لأن المُماسَّة في الظهارِ مُحرَّمٌ، وقد أُخِذَ على كلِّ واحدٍ منهما أن لا يَمَسَّ، فمِنْ ثَمَّ جاء: ﴿من قبلِ أنْ يتماسّا﴾.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشىٰ في ديوانه ص١٢٥، وجمهرة اللغة ص١٢٥٨، والكامل ص٦٥٥.

(٣) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص١٤٩ وقد جاء برواية:

وبِرَحْرَحانَ غداةَ كُيِّلَ مَعْبَدٌ نَكَحوا بناتكم بغَيرِ مُهورِ

وحجة من قرأ: ﴿ولا تُماسُّوهنّ﴾ أن فاعَلَ وفَعَل قد يُراد بكلٍّ واحدٍ منهما ما يُرادَ بالآخر، وذلك نحوُ: طارقْتُ النَّعْلَ، وعاقَبْتُ اللِّصَّ، كما أن فَعَلَ واستفعلَ، يُرادُ بكل واحدٍ منهما ما يُرادُ بالآخَر، نحوَ: قرَّ واستَقَرَّ، وعلا قِرْنَهُ واستعلاه، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٤] وكذلك عَجِبَ واستعجَبَ.

واختلفوا في تحريك الدَّالِ وتسكينها من قوله عزَّ وجَلَّ: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾[1] [البقرة: ٢٣٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو وعاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ: ﴿قَدْرُهُ﴾ و﴿قَدْرُهُ﴾ بإسكان الدال.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزة والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿قَدَرُهُ﴾ و﴿قَدَرُهُ﴾ متحركتين.

قال أبو علي: قال أبو زيد: تقولُ قَدَرَ القَوْمُ أمرهم يَقْدِرونَهُ قَدْراً، وهذا قَدْرُ هذا: إذا كان مِثلَهُ بجزم الدال، وَاحْمِلْ على رأسِكَ قَدْر ما تُطِيق، وقَدَرَ اللَّهُ الرزق يَقْدِرُهُ: وروى السُّكَّرِيُّ: يقْدُرُهُ قَدْراً، وقَدرْتُ الشيء بالشيءِ. أقْدِرُهُ قَدْراً، وقَدَرْتُ على الأمر أقدِرُ قُدْرَةً وقُدُوراً وقَدارة، ونسأل خير القَدَرِ.

وقال أبو الصقر: هذا قَدَرُ هذا، واحْمِلْ قَدَر ما تطيقُ. وقال أبو الحسن: يقال: القَدْرُ والقَدَرُ، وهم يختصمون في القدْرِ والقَدَرِ قال الشاعر[2]:

ألا يـا لَـقَـوْمِ لـلـنَّـوائـب والـقَـدْرِ ولـلأمـر يـأتـي الـمـرءَ مـن حـيـثُ لا يَـدْري

وتقولُ: قَدَرْتُ عليه الثوبَ؛ فأنا أقْدِرُهُ قَدْراً، لم أسمع منه بغير ذلك، وخذ منه بقدْرِ كذا وقَدَرِ كذا لُغَتَانِ، وفي كتاب الله جلَّ وعزّ: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] و﴿قدْرِها﴾.. ﴿وعلى الموسِعِ قَدْرُهُ وعلى المقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ و﴿قَدَرُهُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١]. لو حُرِّكَتْ كان جائزاً، وكذلك: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] لو خُفِّفَتْ جاز، إلا أنَّ رؤوسَ الآي كلها متحرِّكَةٌ، فيلزمُ الفتحُ لأن ما قبلَها مفتوحٌ.

قال أبو علي: قد ذَكَرَ أبو الحسن فيما حكينا عنه في غير موضع أن القدْرَ والقَدَرَ بمعنى، وكذلك فيما حكاهُ أبو زيدٍ، ألا ترى أنه قال: احملْ على دابَّتِكَ قدْر ما تطيق. وهذا قَدَرُ هذا: إذا كان مثلَهُ.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لهدبة بن خشرم في ديوانه ص٩٥، ولسان العرب ٥/ ٧٤ (قدر)، والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٨٤، وتاج العروس ١٣/ ٣٧١ (قدر).

قال: وقال أبو الصقرِ. هذا قَدَرُ هذا، واحمِلْ على رَأْسِكِ قدَرَ ما تطيقُ، فحكى الإسكانَ والفتحَ بمعنًى.

وقولُهُ تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] اتساعٌ، والمراد سالَ الوادي، وجرى النهر: جرى مياهُها فَحُذِفَ المضافُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿بِقَدَرِهَا﴾ أي: بِقَدَرِ مياهِها. ألا ترى أنَّ المعنى ليس على أنّها سالت بقدَر أنفُسِها؟ لأن أنفُسَها على حالٍ واحدة، وإنّما تكونُ كثرةُ المياهِ وقلّتُها وشدةُ جَرْيِها ولِينُه على قدرِ قِلّة المياه المُنَزَّلَةِ وكثرتِها.

والأودية: واحدُها وادٍ، وهو جمعٌ نادرٌ في فاعلٍ، ولا نعلَمُ فاعلاً جاءَ على أفعِلَةٍ، ويشبه أن يكون ذلك لتعاقب فاعل وفَعِيلٍ على الشيء الواحد، كعليم وعالم، وشهيدٍ وشاهدٍ، ووليٍّ ووالٍ، ألا ترى أنهم جمعوا فاعلاً أيضاً على فُعَلاء في نحوِ: شاعر وشعراءٍ، وفقيهٍ وفقهاءٍ؟ وجعلوا فاعلاً كفَعيل في التكسير؟

وقالوا: يتيمٌ وأيتامٌ، وأبيلٌ وآبال[1]، وشريفٌ وأشراف، كما قالوا: صاحبٌ وأصحابٌ وطائرٌ وأطيار؛ فكذلك جمعَ وادٍ على أوْديةٍ، واللامُ من قولهم: وادٍ ياءٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ غيرَ ياءٍ.

وقالوا: أوْدَى الرجلُ إذا هلَك؛ فهذا كقولهم: سالت نفسُه، وفاضت نفسُه، في قول من قاله بالضاد، وقالوا: أودى الرجُلُ. وغَيْرُهُ قال:

كأنَّ عِرْقَ أَيْرِهِ إذا وَدَى ... حَبْلُ عَجُوز ضَفَرتْ خَمْسَ قُوَى[2]

فأمّا قوله:

مُودونَ تحمونَ السبيلَ السابِلا[3]

فهو مُفعِلون: من الأداة الّذي يُراد به السلاحُ، وليس من باب وادٍ.

---

(١) الأَبِيلُ: رئيس النصارىٰ، وقيل: هو الراهب، وقيل: الراهب الرئيس، وقيل صاحب الناقوس وهم الأبيلون، وكانوا يسمون عيسىٰ عليه السلام، أبيل الأبيليين، وقيل: هو الشيخ، والجمع آبال. (لسان العرب ١/ ٦ مادة: أبل).

(٢) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص١٧٠، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٣٢، ولسان العرب ١٥/ ٣٨٤ (ودي) وفيه «سبع» مكان «خمس» وكتاب العين ٨/ ٩٩، وتاج العروس (ودي)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٩٨٠ ودىٰ الشيء وديا: سال.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٢٢، ولسان العرب ١٤/ ٢٥ (أدا)، ١٥/ ٣٨٦ (ودي) وفيها «مؤدين يحمون» مكان «مودون تحمون»، وكتاب العين ٥/ ٢٨٠، وتاج العروس (أدي)، وللعجاج في لسان العرب ١١/ ٥٩٧ (كلل)، وتهذيب اللغة ٩/ ٤٥١، وتاج العروس (كلل)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في كتاب العين ٨/ ٩٨.

واختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠] في رفعِ الهاءِ ونصبها.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ والكسائي: ﴿وصيةٌ لأزواجِهِم﴾[١] برفع الهاء.

وقرأ أبو عمرٍو وحمزةُ وابن عامرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ ﴿وصيةً﴾ نصباً.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿وَصِيَّةٌ لأزواجِهِم﴾ فرفَعَ، أنّه يجوز أن يرتفعَ من وجهين. أحدهما: أن يجعَلَ الوصيةَ مبتدأ والظرفَ خبرَهُ، وحَسُنَ الابتداءُ بالنكرةُ، لأنّه موضعُ تَحْضِيض، كما حَسُنَ أن يرتفعَ: سلامٌ عليكَ، وخيرٌ بين يديْكَ، و«أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيكَ»[٢] وقوله:

لملتمِسِ المعروفِ أهلٌ ومَرْحَبُ[٣]

لأنّها مواضعُ دعاءٍ؛ فجاز فيها الابتداءُ بالنكرة لما كان معناها كمعنى المنصوب، والآخر: أن تُضْمِرَ له خبراً فيكونَ قولُهُ: ﴿لأزواجِهِم﴾ صفةً وتقدير الخبر المضمرِ: فعليهم وصيةٌ لأزواجهِم. ولو حملَ حاملٌ قوله تعالَى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨ و٨٣] على هذا لأنهُ موضعٌ يحضُّ نفسَه فيه على الصبر، كان وجهاً. ويؤكد قولَ من رفع أن نحوَه قد جاء في التنزيلِ مرفوعاً، نحو قولِهِ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فقولُه: ﴿في الحجِّ﴾ متعلّقٌ بالمصدر، وليس في موضع خبرٍ، وقولُهُ: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] وقولُهُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] فهذا النحو قد جاء مرفوعاً على تقدير إضمار خبرٍ، فكذلك الآية.

ومن قرأ: ﴿وصيةً﴾ حمله على الفعل ليوصوا وصيةً، ويكون قولُهُ: ﴿لأزواجِهِم﴾ وصفاً كما كان في قولِ من أضمَرَ الخبر كذلك.

ومن حجتهم: أن الظرفَ إذا تأخَّرَ عن النكرة كان استعمالُهُ صفةً أكثَرَ، وإذا كان

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

(٢) الأَمْتُ: الطريقة الحسنة. والأَمْتُ: العِوَج. قال سيبويه: وقالوا: أَمْتٌ في الحَجر لا فيكَ أي لتَكُن الأَمْتُ في الحجارة لا فيك، ومعناه: أبقاكَ اللّهُ بعد فناءِ الحجارة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء. (لسان العرب ٢/ ٥ مادة: أمت).

(٣) عجز بيت. صدره:

وبالسَّهْبِ ميمونُ النقيبةِ قولُهُ

البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص٣٨، والدرر ٣/ ٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٤ وشرح المفصل ٢/ ٢٩، والكتاب ١/ ٢٩٦، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٩، والمصنف ٣/ ٣٧، وهمع الهوامع ١/ ١٦٩.

خبراً نقدَّم على المُنكَّرِ إذا لم يكن في معنى المنصوبِ كقوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ﴾ [المؤمنون: ٦٣] ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] فإذا تأخرتْ؛ فالأكثر فيها أن تكون صفاتٍ.

والمعنى في قولِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾: والذين يقاربون الوفاة، فينبغي أن يفعلوا هذا، ألا ترى أن المتوفى لا يؤمَرُ ولا يُنْهَى؟!. ومثل ذلك في المعتدَّةِ: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] المعنى في ذلك: إذا قاربنَ انقضاءَ أجلِهِنَّ من العِدَّةِ، لأن العِدَّة إذا انقضت، وقعت الفُرْقَةُ، ولا خِيارَ بعد وقوعِ الفُرْقَةِ.

اختلفوا في تشديد العين وتخفيفها ورفع الفاءِ ونَصْبِها وإسقاط الألفِ وإثباتِها من قولِهِ جلَّ وعزَّ: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾[1] [البقرة: ٢٤٥].

فقرأ ابن كثيرٍ ﴿فَيُضَعِّفُهُ﴾ برفع الفاءِ من غير ألف في جميع القرآن، وفي الحديد مثله رفعاً، وكذلك: ﴿يُضَعِّفُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿يضعِّفُهُ﴾[2] [التغابن: ١٧]، و﴿أَضْعَافًا﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿ويُضَعَّفْ لها﴾[3] [الأحزاب: ٣٠] و﴿يضَعِّفُ لمن يشاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] وما أشبه ذلك، كلُّهُ بغير ألف.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿فيُضَعِّفَهُ﴾ بغير ألف مُشدَّداً في جميع القرآن، ووافقه عاصمٌ على النصبِ في الفاء في: ﴿فيضاعِفَهُ﴾ إلا أنه أثبت الألفَ في كل القرآن. وكان أبو عمرٍو لا يسقطُ الألِفَ من ذلك كلِّه في جميع القرآنِ إلا في سورة الأحزاب، قولُه: ﴿يُضَعَّفْ لها العذابُ﴾ فإنه بغير ألفٍ.

وقرأ نافعٌ وحمزةُ والكسائيُّ ذلك كلَّهُ بالألف، ورَفْعِ الفاء.

قال أبو علي: للرفع في قوله: ﴿فيضاعِفُهُ﴾ وجهان: أحدهما: أن تعطِفَهُ على ما في الصلة، والآخرُ: أن تستأنفَه.

فأمّا النصبُ في: ﴿فيضاعِفَهُ﴾ فإن الرفعَ أحسن منه، ألا ترى أن الاستفهام إنّما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض؛ فإذا كان كذلك لم يكن مثلَ قولك: أتُقْرِضُني فأشكرَكَ، لأن الاستفهام هنا عن الإقراضِ، ولهذا أجاز سيبويه الرفعَ في الفعلِ بعد حتى في قولهم: أيُّهمُ سار حتى يدخُلُها، لأن المسيرَ مُتَيَقَّنٌ غيرُ مُسْتَفْهَم عنه، وإنّما الاستفهام هنا عن الفاعل، ولم يجعله بمنزلة قولك: أسِرْتَ حتى تدخُلَها؟ في أن الرفع لا يجوز في الفعل بعدَ حتى، لأنّك لم تثبتْ سَيْراً في قولِكَ: أسِرْتَ حتى

---

(١) انظر تخليص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٥٩.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٣٨.

تدخلها. فصار بمنزلة قولِكَ: ما سرتُ حتى أدخُلَهَا، وقد أثبتَّ السيْرَ في قولك: أيُّهُم سار حتى يدخُلُها.

ووجْهُ قولِ ابن عامرٍ وعاصم في النصْبِ من فاءِ ﴿يضاعِفَهُ﴾ أنّه حَمْلٌ الكلام على المعنى، كأنّه لما كان المعنى: أيكونُ قَرْضٌ؟ حَمَلَ قولَه: ﴿فيضاعِفَه﴾ على ذلك. كما أنَّ مـنْ قـرأ قـولـه: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعـراف: ١٨٦] جَـزَمَ قَـوْلَـهُ: ﴿ويَذَرْهُمْ﴾ لما كان معنى قولِهِ: ﴿فلا هاديَ لهُ﴾: لا يَهْدِهِ، ونحو ذلك مما يُحمَلُ فيه الكلامُ على المعنى دون اللفظِ، ألا ترى أنَّ ﴿يُقْرِضُ﴾ ليس بمستَفْهَم عنهُ؟ وإذا لم يكن مُستَفْهَماً عنه بالدَّلالَة التي ذكرنا؛ لم يجز أن يُنَزَّلَ الفعلُ إذا ذكَرَتْهُ مَنزِلَة ذكرِ المصدرِ، كما لا يجوز ذلك في الإيجاب في حال السَّعَةِ. وإذا لم يجُزْ ذلك في الإيجاب في حال السَّعَةِ كما جاز في غيرِ الإيجاب، لم يكن للنصب مساغٌ، وإذا كانَ كذلك، حَمَلْتَ النصبَ في قوله تعالى: ﴿فيضاعِفَهُ﴾ في قول من نصبَ على المعنى كما تقدمَ ذكرهُ.

فأمّا القول في ﴿فيضاعِفُ ويُضَعِّفُ﴾ فكل واحدٍ منهما في معنى الآخَرِ، كما قال سيبويه. ومثل ذلك في أنْ الفعلين بمعنًى، وإن اختلفَ بناؤهما: قرَّ واستقرَّ، ومثل هذا النحوِ كثير.

اختلفوا في السين والصاد من ﴿وَيَبْصُۜطُ﴾[1] [البقرة: ٢٤٥] و﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧] و﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾[2] [الطور: ٣٧] و﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ﴿يقبِضُ ويبسُطُ﴾، و﴿بَسْطَةً﴾ وفي الأعراف: ﴿بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، و﴿المسيطِرُون﴾ كل ذلك بالسين و﴿بمصيطرٍ﴾ بالصاد، وكذلك أخبرني قُنْبُلْ.

وقرأ نافعٌ: ﴿يقبِضُ ويبصُطُ﴾ و﴿بصْطةً﴾ في سورة الأعراف و﴿المَصَيطرون﴾، و﴿بمُصَيطِر﴾ أربعة أحرفٍ بالصاد، وسائِرَ القرآنِ بالسين.

وقال الحلواني عن قالونَ عن نافع: لا تبالي كيف قرأت: ﴿بصطةً﴾ و﴿يبسُطُ﴾ بالصاد أو بالسين: أبو قرة عن نافع: ﴿وَيَبْسُطُ﴾ بالسين.

وقال حفصٌ عن عاصم في الأعراف: ﴿بَسْطَةً﴾ و﴿يبسُطُ﴾ في البقرة بالسين.

وقرأ أبو عمرٍو وحمزةُ والكسائيُ: ﴿يقبِضُ ويبسُطُ﴾ و﴿بَسْطَةً﴾ وفي الأعراف ﴿بسطةً﴾ بالسين.

وقرأوا: ﴿المُصَيطِرون وبمُصَيطر﴾ بالصادِ. وأشَمَّ حمزةُ الصادَ الزايَ فيهما.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٥٣.

وذكر الفرّاء عن الكسائيّ أنه قرأ ذلكَ كلَّهُ بالسين ﴿بسطةً﴾ و﴿بمسيطرٍ﴾ و﴿المسيطرونَ﴾ و﴿يبسُطُ﴾.

وقال أصحاب أبي الحارثِ وأبي عُمَرَ الدوري وغيرهُما عن الكسائي: بالصاد، إلاّ ﴿بسطةً﴾ في البقرة، فإنّها بالسين، وكذلك قال نصرُ بن يوسُفَ عن الكسائي فيما زعَمَ محمد بن إدريس الدنداني عنه.

وقال أصحاب عاصم: بالصادِ، وليس في كتابي ذلك عن يحيى عن أبي بكرٍ. ولم يختلفوا في التي في سورة البقرة أنّها بالسِّينِ.

قال أبو علي: وجهُ قولِ من أبدل من السين الصاد في هذه المواضِعِ أن الطَّاءَ حرفٌ مُسْتَعْلٍ يتصعَّدُ من مخرجها إلى الحَنكِ، ولم يتصعَّدِ السينُ تصعُّدَها فكَرِهَ التصعُّدَ من التَسَفُّلِ، فأبْدَلَ من السينِ حرفاً من مخرَجِها في تَصَعُّدِ الطاءِ؛ فتلاءَمَ الحرفان وصار كلُّ واحدٍ منهما وِفقَ صاحبه في التصعُّدِ، فزال بالإبدال ما كان يكره من التصعدِ عن التَسَفُّلِ، ولو كان اجتماعُ الحرفينِ على عكسِ ما ذكرنا، وهو أن يكون التصعُّدُ قبلَ التَسَفُّلِ؛ لم يكُرهْ، ولم يبدلوا، ألا ترى أنّهم قالوا: طَمَس الطريقُ وطَسَمَ، وقَسَوْتُ وقِسْتُ، فلم يكرهوا التَسفُّلَ عن تصعُّدٍ، كما كرهوا: بسَطَ، حتى قالوا: بصَطَ؛ فأبدلوا.

ومثل ذلك قَوْلُهُم: هذا مارقٌ وحاذِقٌ، فلم يُمِيلُوا، لأنّهم كرِهوا أن يتسَفَّلُوا بالإمالة، ثم يَتَصَعَّدُوا بالحرفِ المستعلي، كما كرهوا أن يَتَسَفلُوا بالسين ثم يتصعَّدوا إلى الطاء، ولو قالوا: مرَرْتُ بطاردٍ ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤] وهذا صاحبُ قادرٍ؛ لم يكرهوا الإمالة، لأنه يتَسَفَّلُ بعد تصعُّدٍ، والتسفُّلُ بعد التصعُّدِ أسهل من التصعُّدِ بعد التسَفُّلِ، كذلك القول في ﴿بسطةٍ﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء: ١].

فأمّا إشمامُ حمزة الصادَ الزايَ: فلأنه آثر أن يوفِّقَ بين الحرفين من وجهٍ آخَرَ غيرِ ما ذكرنا، وهو أن السينَ مهموسَةٌ، الطاءَ مجهورة، فضارع بالسين حرفاً مجهوراً في موضِعِ السين، وهو الزاي، ليوافق الطاء أيضاً في الجهر كما وافقهُ الصاد في الإطباقِ، فوفَّقَ بين الحرفينِ من موضعين، كما فَعَلَ ذلك في قوله: ﴿الصراطَ﴾ وقد تقدَّمَ ذكرُ ذلك حيث ذكرنا ﴿الصراطَ﴾ فأمّا من لم يبْدِلِ السين في بسْطةٍ، وتَرَكَ السينَ، فلأنه أصل الكلمتين، ولأنّ ما بين الحرفين من الخلافِ يسيرٌ. فاحتمَلَ الخلافَ لِقلَّتِهِ، ولأن هذا النحو من الخلاف لِقِلَّتِهِ غيرُ مُعْتَدٍّ به، ألا ترى أنَّ الحرفين المتقاربين، قد يقعانِ في رويٍّ، فيَسْتَجِيزون ذلك كما يستجيزونهُ في المِثْلَين، كقوله:

إذا ركبْتُ فاجعلوني وَسَطا

إنـي كـبـيـرٌ لا أُطِـيـق الـعُـنَّـدا[١]

فكما جعل الدَّالَ مثلَ الطاءِ في جمعِهما في حَرْفِ الرويِّ، ولم يحفِلْ بما بينهما من الخلاف في الإطباق، كذلك لم يحفِل بما بين السين والطاء، فلم يقرِّبها منها كما فعل الآخرون.

واختلفوا في كسرِ السين وفتحِها من ﴿عَسَيْتُمْ﴾[٢] [البقرة: ٢٤٦].

فقرأ نافعٌ: ﴿هَلْ عسِيتُمْ﴾ بكسر السين في الموضعين، وفَتح الباقونَ السين من ﴿عسَيتُمْ﴾.

قال أبو عليٍّ: ﴿عَسَيتُ﴾: الأكثرُ فيه فتح السين وهي المشهورة.

ووجه قولِ نافعٍ: أنّهم قد قالوا: هو عسٍ بِذاكَ، وما أعساهُ، وأعْسِ به، حكاهُ ابنُ الأعرابي، فقولهم: عَسٍ. يقوي قراءته: ﴿هل عَسِيتُم﴾، ألا ترى أن عَسٍ مثلُ حرٍ وشَجٍ؟ وحَرٍ وحَرِيٍّ[٣] مثل: مَذِلٍ ومَذِيلٍ، وطَبٌّ وطبيبٍ. وقد جاء فَعِل وفَعَل في نحو: نَقِمْتُ ونقَمْتُ، وقالوا: وَرِيَ الزَّندُ، وقالوا: وَرِيَتْ بك زنادي؛ فاستعملوا فَعِلَ في هذا الحَرفِ، فيما قاله أبو عثمانَ، فكذلك عَسَيْتُ وعَسِيتُ[٤].

فإن أسندَ الفعلُ إلى ظاهرٍ، فقياسُ عسِيتُمْ أن تقول: عَسِيَ زيدٌ، مثل رضي، فإن قاله فهو قياسٌ قوله، وإن لم يَقُلْهُ فسائِغٌ له أن يأخذ باللغتين فيستعمِل إحداهما في موضع، والأخرى في موضعٍ آخر، كما فَعَلَ ذلك غيرُهُ.

واختلفوا في ضمّ الغَين وفتحِها من قوله تعالى: ﴿غُرْفَةً﴾[٥] [البقرة: ٢٤٩].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو: ﴿غَرْفَة﴾ بفتح الغين.

وقرأ عاصم وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿غُرْفَةً﴾ بضم الغين.

---

(١) يُروىٰ «رحلت» مكان «ركبت».
الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٣٠٧ (عند)، ٧/ ٤٢٦ (وسط)، وتاج العروس ١/ ٣٩٤ (كفأ) ٨/ ٤٢٤ (عند)، وجمهرة اللغة ص٦٦٦، ٨٧٩.
عَنَد عن الحق وعن الطريق: مال. وناقة عنود: لا تخالط الإبل تباعَدُ عن الإبل فترعىٰ ناحية أبداً والجمع عُنُدٌ وعانِد وعاندة، وجمعهما جميعاً عواند وعُنَد.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

(٣) يقال: فلان حري بكذا وحَرَى بكذا وحرٍ بكذا وبالحَرىٰ أن يكون كذا أي جدير وخليق. (اللسان ١٤/ ١٧٣).

(٤) هذا من لسان العرب ١٥/ ٥٥ مادة: عسا. للتوسع انظر، اللسان.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

قال أبو علي: من فتح الفاء التي هي غينٌ من ﴿غَرْفَةَ﴾ عدَّى الفعلَ إلى المصدر، والمفعول في قولِهِ محذوف، إلاّ من اغترفَ ماءً غَرْفَةً[1].

ومن قال: ﴿غُرْفَةً﴾ عَدَّى الفعل إلى المفعولِ به، ولم يُعَدِّهِ إلى المصدر كما عدَّاهُ الآخرون إليه، ولم يُعَدُّوه إلى المفعول به، وإنّما جعَلْتَ هذا مفعولاً به، لأن الغُرْفَةَ العَينُ المُغْتَرَفَةُ، فهو بمنزلة: إلاّ من اغترف ماءً.

والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادرِ بمنزلةِ المصادر، ويُعمِلونَها كما يُعملونَ المصادر؛ فيقولون: عجبتُ من دُهْنِكَ لحيتَكَ، وقد جاء عن العرب ما يدل على صحة ما ذهبوا إليه قال:

وبعدَ عَطَائِكَ المائةَ الرَّتَاعَا[2]

وأشياء غير هذا، فعلى هذا يجوز أن تنصِبَ الغُرْفَة نصب الغُرْفَةِ.

وقد قال سيبويه في نحو: الجِلسةِ، والرِّكبةِ: إنّه قد يُستغنى بها عن المصادر، أو قال: تقع مواقعَها؛ فهذا كالمقارِبِ لقولِهم، ولو قيل: إن الضم هنا أوجَهُ لقولِهِ: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] والمَشْرُوب: الغُرْفَةُ، لكان قولاً.

فأما الباءُ في قوله: ﴿بيدِهِ﴾ فمن فتح فاءَ غَرْفَةٍ: جاز أن يتعلق بالمصدر عنده، وجاز أن يعلقَهُ بالفعل، ومن أعملَ الغرفةَ إعمالَ المصدر؛ جاز أن يعلِّقَ الباء بها في قوله، وكلا الأمرين مذهبٌ.

واختلفوا في كسرِ الدال وفتحِها، وإدخالِ الألفِ وإسقاطِها من قوله عزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[3] [البقرة: ٢٥١].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ بغيرِ ألفٍ ههنا، وفي الحج: ﴿إِنَّ الله يدفَعُ﴾[4] [الحج: ٣٨].

وقرأ نافعٌ: ﴿ولَوْلاَ دِفاعُ اللَّهِ﴾ ﴿إن اللَّهَ يدافعُ﴾ بألفٍ فيهما جميعاً.

وقرأ عاصمُ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿ولَوْلا دَفْعُ اللَّهِ﴾ بغير ألف، و﴿إنّ الله يُدَافِعُ﴾ بألف. وروى عبد الوهابِ عن أبانَ عن عاصمٍ: ﴿ولَوْلاَ دِفَاعُ اللَّهِ﴾ بألف.

---

(١) غَرَفَ الماء والمرق ونحوهما يغرفُه غرفاً واغترفه واغترف منه، وفي الصحاح: غَرفت الماء بيدي غرفاً. والغَرْفةُ والغُرفة: ما غُرِف، وقيل: الغرفَة المرة الواحدة، والغُرفة ما اغْتُرِف وفي التنزيل العزيز إلا مَنْ اغترف غَرْفة، وغُرْفة؛ أبو العباس: غُرْفة قراءة عثمان ومعناه الماء الذي يُغترف نفسه، وهو الاسم، والغَرفة المرة من المصدر. ويُقال: الغُرفة، بالضم، مِلءُ اليد. (لسان العرب ٩/ ٢٦٣ مادة: غرف).

(٢) مرَّ سابقاً انظره.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٢٤.

قال أبو علي: ﴿دِفاع﴾ يحتملُ أمرين: يجوز أن يكونَ مصدراً لفَعَل، كالكتاب واللِّقاءِ، ونحوِ ذلك من المصادر التي تجيء على فِعَالٍ. كما يجيء على فَعَالٍ نحو: الجَمَالِ والذَّهاب. ويجوز أن يكون مصدراً لفاعَلَ، يدلُّ على ذلك قراءةُ من قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهُ يدافعُ عن الّذين آمَنوا﴾، فالدفاعُ يجوز أن يكون مصدراً لهذا، كالقِتالِ، ونظيره الكتاب في أنّه جاء مصدراً لفاعل وفَعَلَ، فقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] الكتابُ فيه مصدرُ كاتَبَ، كما أن المكاتبةُ كذلك، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فالكتاب مصدرٌ لكتب الذي دلَّ عليه قولُهُ تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] لأن المعنى: كُتِبَ هذا التحريم عليكم كتاباً، وكذلك قولُهُ: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] كأنَّ معنى دَفَعَ ودافَعَ سواءٌ، ألا ترى أن قوله[١]:

ولَقد حَرِصْتُ بأنْ أُدافِعَ عنهُمُ ... فإذا المنيَّةُ أقْبَلَتْ لا تُدفَعُ

فوضعَ أدافِعُ موضعَ أدفع، كأنَّ المعنى: حرصتُ بأن أدفَعَ عنهُمُ المنيَّة، فإذا المنيَّةُ لا تُدفَعُ.

وقال أمية:

لَولا دفاعُ الله ضلَّ ضلالُنا ... ولَسَرَّنا أنَّا نُتَلُّ ونُوأَدُ[٢]

وإذا كان كذا فقولُهُ: إن الله يدْفَعُ، ويدافعُ يتقاربان، وليس يدافع كيُضَارِبُ. ومما يُقَوي ذلك قوله: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]. وليس للمفاعَلَةِ التي تكونُ من اثنين هنا وَجْهٌ.

واختلفوا في الرَّفْعِ والنصب من قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[٣] [البقرة: ٢٥٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لا بَيعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ وَلاَ شَفَاعَةَ﴾ بالنصب في كل ذلك بلا تنوين، وفي سورة إبراهيم: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾[٤] [إبراهيم: ٣١] مِثلَهُ أيضاً، وفي الطور: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[٥] [الطور: ٢٣] مثلَهُ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص٨، ولسان العرب ٧/ ١١ (حرص)، وتاج العروس ١٧/ ٥١١ (حرص).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٢٤، ولسان العرب ١١/ ٣٩١ (ضلل) وروايته في اللسان وفي الديوان:

لولا وثاق الله ضلّ ضلالنا ... ولسرّنا أنّا نُتَلُّ فنوأدُ

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٠٨

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٥٣.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: كُلٌّ ذلك بالرَّفع والتنوين.

قال أبو علي: خُصَّ البيْعُ في قوله: ﴿لاَ بَيْعَ فيه﴾ لما في المبايعةِ من المعاوضَةِ، فيُظنُّ أن ذلك كالفداءِ في النجاةِ ممّا أُوعِدوا به، فصار ذلك في المعنى كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ [الأنعام: ٧٠]، وكقوله: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ﴾ [الحديد: ١٥]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦]، ونحوِ ذلك من الآي التي تُعْلِمُ أنّه لا فداءَ لعذاب ذلك اليوم، ولا مانعَ منهُ، وكذلك قولُهُ: ﴿لا خُلَّةَ﴾ لأن الخليلَ قد ينتفِعُ بِخُلَّةِ خليلِهِ، كما أنّ المشفوعَ له قد ينتفعُ عند شفاعةِ الشافع له، فأعْلَمَ سبحانَهُ أن ذلك كُلَّهُ لا ينفع في ذلك اليوم، قال تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

فأما قولُهُ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] فإنّ قولَهُ: ﴿خلالَ﴾ يحتمل أمرين: يجوز أن يكونَ جعَلَ الخَلَّةَ كالأسماءِ، كما جُعِلَ غيرُها من المصادر كذلك، فكُسِّرَ تكسيرها، وجُعِلَ كقولهم: بُرْمَةٌ[1] وبِرامٌ، وجُفْرَةٌ[2] وجِفارٌ، وعُلْبَةٌ وعِلابٌ[3]، ويجوز أن يكونَ مصدرَ: خالَلْتُهُ مُخالَّةً وخِلالاً. أنشد أبو عبيدة[4]:

ويُخْبِرُهُم مكانَ النُّونِ مني ... وما أَعْطَيتُهُ عَرَقَ الخِلالِ

وأما قولُهُ تعالى ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣] فإن أبا عبيدة قال: اللَّغا: التكلُّمُ بما لا ينبغي، وأنشد للعجّاجُ[5]:

عَنِ اللَّغا ورفثِ التكلُّمِ

---

(١) البُرْمَةُ: قِدْر من حجارة، والجمع بُرَمٌ وبِرامٌ وبُرْمٌ (لسان العرب ١٢/ ٤٥ مادة: برم).

(٢) الجُفرةُ: سَعَةٌ في الأرض مستديرة، والجمع جفار. (لسان العرب ٤/ ١٤٣ مادة: جفر).

(٣) العُلبة: قَدَح ضخم من جلود الإبل. وقيل: من خشب، كالقدح الضخم يُحلب فيها. وقيل: إنها كهيئة القصعة من جلد، ولها طوق من خشب. والجمع عُلَب وعِلاب. (لسان العرب ١/ ٦٢٨ مادة: علب).

(٤) البيت من الوافر، وهو للحارث بن زهير العبسي في لسان العرب ١٠/ ٢٤٠ (عرق)، ١٣/ ٤٢٩ (نون) وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٦١، وتاج العروس (عرق، نون)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٠٨، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٨٤، والمخصص ١٢/ ٢٤٤، وتهذيب اللغة ١/ ٢٢٦.
عَرَق الخلال: ما يرشح لك الرجل به أي يعطيك للمودة. وقيل: هو القليل من الثواب شبّه بالعرق النون: اسم سيف لبعض العرب. قال: يقول: سأجعل هذا السيف الذي استفدته مكان ذلك السيف الآخر. وذو النون: سيف كان لمالك بن زهير أخي قيس بن زهير، فقتله حَمَل بن بدر وأخذ منه سيفه ذا النون، فلما كان يومُ الهباءة قَتَل الحرث بن زهير حَمَل بن بدر وأخذ منه ذا النون. (لسان ١٣/ ٤٢٩ نون).

(٥) مرّ سابقاً.

قال: وتقول: لَغِيتَ تَلْغَى، مثل: لَقِيْتَ تَلْقَى، قال: ولَغَا الطَّيْرِ: أصواتُها. وأنشدَ غيرُهُ[١]:

بـــاكَـــرْتُـــهُ قَـــبـــلَ أن تَـــلْـــغَـــى عَصَافِرُهُ مُسْتَخْفِياً صاحبي وغيرُهُ الخافي

قال أبو علي: فكأنَّ اللّغوَ واللَّغا مثلُ الدّلْوِ والدَلا، والعَيْبِ والعَابِ، ونحو ذلك مما يجيء على فَعْلٍ وفَعَلٍ، واللغْوُ: التكلم بما لا ينبغي، والخَوْضُ فيما نُهيَ عنه. قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، أي: لا نبتغي مجارَاتِهُم ولا الخوضَ معهم فيما يخوضونَ فيه، فالمضاف محذوفٌ، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، فأمّا قولُهُ سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢] فيجوز أن يكون المعنى: إذا مرّوا بأهل اللغو، أو: ذوي اللغو، مرّوا كراماً، فلم يجاروهم فيه، واجتنبُوهُمْ، فلم يخوضوا مَعَهُمْ. ويجوز أن يكون مثلَ قولك: مَرَّتْ بي آيةُ كذا، ومَرَرْتُ بسورَةِ كذا، أي: تَلَوْتُها وقرأتُها. أي: إذا أتوا على ذكرِ ما يُسْتَفْحَشُ ذِكْرُهُ كنَّوْا عنه ولم يصرّحُوا. وأحسبُ بعضَ المفسّرين إلى هذا التأويلِ ذَهَبَ فيه.

وليس هذا في كلِّ حالٍ، ولكن في بعضٍ دونَ بعضٍ، فإذا كان الحالُ حالاً يقتضي التبيين، فالتصريحُ أوْلى، كما رُويَ من التصريح في قصة ماعزٍ، وكما رُوِيَ: «مَنْ تَعزّى بعزاء الجاهليةِ، فأعِضّوهُ بِهَنِ أبيه ولا تَكْنُوا»[٢] وكما روي عن أبي بكرٍ رضي الله عنهُ، أو غيره من الصحابةِ، أنّه قال لبعض المشركين: اِعضَضْ بَبَظرِ اللاتِ.

وقد يُستَعمَلُ اللغوُ في موضع آخَرَ، وهو أن لا يُعْتَدَّ بالشيء، فمما يكون على هذا قولُهُ تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] فهذا يُحمَلُ على ما وُضِعَتْ فيه الكَفَّارَةُ، نحوَ: لا واللَّهِ، وبلى واللَّهِ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعبد المسيح بن عسلة في ديوانه ص٤٢٧، ولسان العرب ١٥/ ٢٥١ (لغا)، وشرح اختيارات المفضل ص١٢٢٢، وسمط اللآلي ص٥٧٠، وتاج العروس (لغا)، والمؤتلف والمختلف ص١٥٨، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٦/ ٤١٤، وأمالي القالي ١/ ٢٥٤. قيل في اللسان ١٥/ ٢٥١: هكذا روي تلغى عصافره، قال: وهذا يدل على أن فعله لَغِيَ، إلا أن يقال إنه فُتح لحرف الحلق فيكون ماضيه لَغا ومضارعه يَلحغُو ويَلْغَى، قال: وليس في كلام العرب مثل اللّغو واللّغَى إلا قولهم الأسْوُ والأسا، أسوته أسواً وأسأ أصلحته.

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل ٥/ ١٣٦.

ومن ذلك قول الشاعر:

ويُلْغَى دُوْنَها[1] المَرْئِيُّ لَغْواً كما أَلْغَيْت في الدِّيَةِ الحُوارَا[2]

ألا ترى أن الدِّيَة لا يؤخَذُ فيها الحُوارُ، فصارَ لا اعتِدادَ به فيها؛ فأما التأثيمُ فقالوا: أثِمَ يأثَمُ. إذا رَكِبَ مأثماً، فإذا حَمَلْتَهُ على ذلك قلت: أثَّمتُهُ تأثيماً، وفي التنزيل: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْآثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦] وفيه: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الجاثية: ٧] وقال تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [القلم: ١٢]؛ فيجوز أن يكون: آثِمٌ وأثيمٌ، مثلُ: عالِم وعليم وشَاهِدٍ وشهيد، ويجوز أن يكون: أثيمٌ من آثِم، مثل: قريح وطبيبٍ، ومَذيلٍ وسَمِيحٍ، فمعنى لا تأثيم: ليس فيها ما يَحْمِلُ علىَ الإثْم؛ فأما من فتحَ بلا تنوين، فإنه جعله جوابَ هل فيها من لغو أو تأثيم؟ ومن رفَعَ جعلَهُ جواب: أفيها لغْوٌ أو تأثيم؟

وقد ذكرنا صدراً من القولِ على النفي فيما تقدم.

والمعنيان يتقاربان في أن النفيَ يُرادُ به العمومُ والكثرة في القراءتينِ يدلُّ على ذلك قول أمية[3]:

فلا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها وَمَا فَاهُوا به لَهُمُ مُقِيمُ

ألا ترى أنه يريدُ من نفي اللغوِ ـ وإن كان قد رفَعَه ـ ما يريدُ بنفي التأثيمِ الذي فَتَحَهُ ولم ينوِّنْهُ.

فإن جعلت قوله: ﴿فيها﴾ خبراً أضمرت للأوّل خبراً وإن جعلتَهُ صفةً. أضْمَرْتَ لكلٍّ واحد من الاسمين خبراً.

قال أحمد بن موسى: كُلُّهُمْ قرأ: ﴿أَنَا أُحْيِۦ﴾[4] [البقرة: ٢٥٨] يطرحون الألف

---

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٨٨: ويسقط بينها.
وفي لسان العرب ١٥/ ١٥٠: ويهلك وسطها.

(٢) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٣٧٩، وشرح الأشموني ٣/ ٧٣٨، وشرح المفصل ٦/ ٨، لسان العرب ١٥ج٢٥٠ (لغا).
اللُّغا: ما لا يُعدّ من أولاد الإبل في دية أو غيرها لصغرها. وشاة لغو ولَغاً: لا يُعتدّ بها في المعاملة وقد ألغىٰ له شاة، وكل ما أسقط فلا يعتد به مُلغًى.
المرئي: قال ذو الرمة يهجو هشام بن قيس المرئي أحد بني امرىء القيس بن زيد مناة (اللسان ١٥/ ٢٥٠).

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٣٨٣ (سهر) وروايته فيه:
وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحرٍ وما فاهوا به لهم مقيمُ
الساهرة: وجه الأرض، كأنها سميت بهذا الاسم لأن فيها الحيوان نومهم وسهرهم. وقيل: الساهرة: الأرض.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢.

التي بعد النون، من ﴿أنا﴾ إذا وصلوا في كل القرآن، غير نافع؛ فإنَّ وَرْشاً وأبا بكر بن أبي أُوَيس وقالونَ رَوَوْا: إثباتها في الوصلِ إذا لَقِيَتْهَا همزةٌ في كل القرآنِ مثلُ: ﴿أنا أُحْيِي﴾ و﴿أَنَا أَخُوكَ﴾ [يوسف: ٦٩] إلاّ في قولِهِ: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ١١٥] فإنه يطرحُها في هذا الموضِعِ مثلَ سائر القُرَّاءِ، وتابعَ أصحابَه في حذفها عند غير همزةٍ، ولم يختلفوا في حذفِهَا، إذا لم تَلْقَها همزةٌ إلا في قولِهِ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[1] [الكهف: ٣٨] ويأتي في موضعه إن شاء الله.

قال أبو علي: القولُ في ﴿أَنَا﴾ أنّه ضمير المتكلم، والاسم: الهمزة والنون، فأما الألفُ فإنّما تلحقها في الوقف، كما تلحق الهاءُ له في نحو: مسلمونَهْ، فكما أنَّ الهاء التي تلحقُ للوقف، إذا اتصلَتْ الكلمةُ التي هي فيها بشيء؛ سقطَتْ، كذلك هذه الألفُ تسقط في الوصل، والألفَ في قولهم: أنا، مثلُ التي في: حَيَّهَلاَ، في أنها للوقف فإذا اتصلت الكلمةُ التي هي فيها بشيءٍ، سقطت، لأن ما يتصل به يقوم مقامه. مثل همزة الوصل في الابتداء، في نحو: ابنٍ واسم وانطلاقٍ، واستخراجٍ. فكما أنّ هذه الهمزةَ إذا اتّصلتْ الكلمةُ التي هي فيها بشيءٍ سقطَت، ولم تثبت، لأن ما يَتَّصلُ به يُتَوَصَّلُ به إلى النطق بما بعد الهمزة، فلا تثبت الهمزة لذلك؛ كذلك الألف في ﴿أنا﴾ والهاء إذا اتصلت الكلمُ التي هما فيها بشيءٍ، سَقَطَتا ولم يَجُزْ إثباتُهما، كما لم تثبت به همزة الوصل، لأن الهمزة في هذا الطَّرَفِ، مثل الألف والهاء في هذا الطَّرفِ.

وقد يُجْرون الوقف مُجْرَى الوصل في ضرورة الشعر، فَيُثْبتون فيه ما حُكْمَهُ أن يثبتَ في الوقف. وليس ذلك ممّا ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل، لأنّهم إنّما يفعلون ذلك لتصحيح وزنٍ، أو إقامةِ قافيةٍ، وذانك لا يكونان في التنزيل، فمن ذلك قوله:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأضْخَمَّا[2]

لما كان يقف على الأضخمّ بالتشديد، ليُعْلَمَ أن الحرف في الوصل يتحرك، أطلق الحرفَ، وأثبت التشديدَ الذي كان حكمه أن يحذف. ولهذا وجهٌ في القياسِ وهو: أن الحرف الذي للإطلاق لَمّا لم يلزمْ، لأنَّ في الناس من يجري القوافي في الإنشاد مجرى الكلام، فيقول:

أقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابْ[3]

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١١٥.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٣ ويروى «ضخماً» بالنصب، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٩ والكتاب ١/ ٢٩، ٤/ ١٧٠، ولسان العرب ١٢/ ٣٥٣ (ضخم)، وتاج العروس (ضخم)، وبلا نسبة في رصف المباني ص١٦٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦٢، ٤١٦، ٢/ ٥١٥، ولسان العرب ٣/ ٩٠ (بعد) ٣/ ٩٨ (بيد)، ١٣/ ٥٢٦ (فوه)، والمحتسب ١/ ١٠٢، والمنصف ١/ ١٠، والمخصص ٢/ ٧٨.

(٣) مرَّ سابقاً انظره وهو صدر بيت لجرير.

واسألْ بِمَصْقَلَةَ البكري ما فَعَلْ[١]

فكذلك يلزمُ أن يقول: الأضخَمَّ على هذا فلا يُطلقُ فإذا كان ذلك وجهاً في الإنشاد؛ علمتَ أن الحرْفَ الذي للإطلاق غيرُ لازم، فإذا لم يلزم لم يعتدَّ به، وإذا لم يعتدَّ به، كان الحرف المشدّدُ كأنَّه موقوف عليه في الحكم، ومثلُ ذلك:

لقد خشيتُ أنْ أَرَى جَدَبًّا[٢]

ومثله:

ببازلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ[٣]

ومثلُه[٤]:

تَعَرُّضَ المُهْرَةِ في الطِّوَلِّ

ومثله:

مِثْلُ الحَرِيْقِ وَافَقَ القَصَبَّا[٥]

فهذا النحوُ قد يجيء في الشعر على هذا. وليس هذا كوقفِ حمزةَ في ﴿مَرْضَاتَ﴾ من ﴿مَرْضَاةِ اللهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] لأنَّ الوقف على التاءِ لغةٌ حكاها عن أبي الخطَّاب[٦]، فقد اسْتُعْمِلَ في الكلام والشعرِ، وهذا الذي أثبت حرفَ الإطلاقِ مع

---

(١) عجز بيت مرَّ سابقاً.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٩، وشرح شواهد الشافية ص٢٥٤، ٢٥٧، والكتاب ٤/ ١٧٠، وتاج العروس ٢/ ١٤٠ (جدب)، ٣٦٣ (خصب)، ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص٢٦٥، ولأحد الاثنين في المقاصد النحوية ٤/ ٥٤٩، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٢٥٥ (جدب)، ٣٥٦ (خصب)، ٧/ ١٢٢ (بيض)، والمخصص ١٢/ ١٣٤، وشرح المفصل ٩/ ٦٩.

(٣) مرَّ سابقاً.

(٤) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في لسان العرب ١١/ ٤١٣ (طول)، ٥٤٨ (قتل)، وشرح شواهد الشافية ص٢٤٨، وتاج العروس ١٨/ ٤٢٥(عرض)، (طول)، وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ١٦٩ (عرض)، ١٣/ ٣٦ (أنن)، وجمهرة اللغة ص١٣٢٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦٠، وشرح المفصل ٩/ ٨٢، ومجالس ثعلب ٢/ ٦٠١، والمحتسب ١/ ١٣٧، وتهذيب اللغة ١٤/ ١٧.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٨، ٣٢٠، ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص٢٦٤، ولأحدهما في شرح التصريح ٢/ ٣٤٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٣٥٣، وخزانة الأدب ٦/ ١٣٨، وشرح الأشموني ٣/ ٧٦١، وشرح ابن عقيل ص٦٧٣ وشرح المفصل ٣/ ٩٤، ١٣٩، ٩/ ٦٨، ٨٢.

(٦) هو عبد الحميد بن عبد المجيد (توفي ١٧٧هـ = ٧٩٣م) مولى قيس بن ثعلبة، أبو الخطاب (الأخفش الأكبر من كبار العلماء بالعربية. لقي الأعراب وأخذ عنهم، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها.
الأعلام ٣/ ٢٨٨، وبغية الوعاة ٢٩٦، وإنباه الرواة ٢/ ١٥٧.

التشديد إنّما هو في الشعر دون الكلام، فليس قول القائل:

بل جَوْزِ تَيْهاءَ كظهر الجَحَفتْ[١]

مثلَ: عَيْهَلٌ، والقَصَبًا، ويمكن أن يكون قولُه:

هم القائلُونَ الخَيْرَ والآمرونَهْ[٢]

وقولُه:

ولم يرتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهْ[٣]

الهاء فيه هاءُ الوقف التي تلحَقُ في «مُسْلِمُونَهْ» و«صالحونَهْ» فألحقَ الهاء حرفَ اللين، كما ألحقوا الحرفَ المشدّدَ حرفَ الإطلاقِ، وأجرَوا غيرَ القافية مُجرى القافية، كما أجروا قولَهُ:

لَمَّا رَأَتْ مَاءَ السَّلا مشروبا[٤]

وإن لم يكن مُصَرَّعاً مُجْرَى المُصَرَّعِ. ولا يجوز شيءٌ من ذلك في غيرِ الشعرِ.

وأمّا ما رُوِي عن نافع من إثباته الألفَ في ﴿أنا﴾ إذا كانت بعد الألف همزةٌ، فإنّي لا أعلمُ بينَ الهمزةِ وغَيرِها من الحروف فَصلاً، ولا شيئاً يجبُ من أجلِه إثباتُ الألفِ التي حُكْمُها أن تثبتَ في الوقف، بل لا ينبغي أن تثبتَ الألفُ التي حُكمُها أن تلحقَ في الوقف، وتسقطَ في الوصل قبل الهمزة، كما لا تثبتُ قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع. وقد جاءت ألف ﴿أنا﴾ مُثْبَتَةً في الوصل في الشعر من ذلك:

قول الأعشى[٥]:

فَكَيْفَ أَنَا وانْتِحَالِيْ القَوَافِيَ بعدَ المَشِيْبِ كفى ذاكَ عَارَا

---

(١) مرّ سابقاً.

(٢) صدر بيت. عجزه: إذا ما خشوا من مُحدث الأمر معظما
البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩١، وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠ والدرر ٦/ ٢٣٥، وشرح المفصل ٢/ ١٢٥، والكتاب ١/ ١٨٨، ولسان العرب ٨/ ٢٣٦ (طلع)، ١٣/ ١٣٥ (حين)، ١٥/ ٤٨٠ (ها) وفيه «مفظعاً» مكان «معظماً»، ومجالس ثعلب ١/ ١٥٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

(٣) صدر بيت. عجزه: جميعاً وأيدي المُعْتفين رواهقُهْ
البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٧١، وشرح المفصل ٢/ ١٢٥، والكتاب ١/ ١٨٨، والمقرب ١/ ١٢٥.

(٤) صدر بيت. عجزه: والفرث يعصر في الإناء أرنت
البيت من الكامل، وهو لحجل بن نضلة في لسان العرب ١٤/ ٣٩٦ (سلا).

(٥) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص١٠٣، وتخليص الشواهد ص١٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٠٩، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٣، ولسان العرب ١١/ ٦٥١ (نحل) وبلا نسبة في رصف المباني ١٤، ٤٠٣، وشرح المفصل ٤/ ٤٥ والمقرب ٢/ ٣٥.

وقول الآخر[١]:

أنا شيخُ العَشيرةِ فاعرِفُوني حميدٌ قد تَذَرَّيتُ السَّنَاما

ومن زعم أن الهمزة في ﴿أنا﴾ أصلها ألفٌ ساكنة، ألحقت أولاً، فلما ابْتُدِئ بها قُلِبَتْ همزةً، فالهمزة على هذا مُبْدَلةٌ من ألفٍ؛ فإنَّ قائلَ هذا القول جاهلٌ بمقاييس النحويين، وبمذاهب العرب في نحوه.

أما جَهْلُهُ بمقاييس النحويين فإنّهم لا يجيزون الابتداء بالساكن، فلذلك قال الخليل: لو لَفَظْتَ بدالِ «قَدْ» لَجلَبْتَ همزة الوصلِ فَقُلْتَ: إذْ، وقال أبو عثمان: لو لم تحذف الواوَ من عدةٍ ونحوها، للزمك أن تجتلبَ الهمزةَ للوصل، فقلتَ: إِيْعِدَةٌ.

وأما موضع الجهل بمذاهب العرب التي عليها قاس النحويون: فهو أنهم لم يبتدئوا بساكنٍ في شيءٍ من كلامهم، فإذا أدى إلى ذلك قياسٌ اجتلَبُوا همزة الوصل. ويبيّن ذلك أنهم لم يخففوا الهمزة مُبْتَدأةً، لأن في تخفيفها تقريباً من الساكن، فكما لم يبتدئوا بالساكن، كذلك لم يبتدئوا بما كان مُقَرِّباً منه. ومما يبيّن ذلك أنّهم إذا تَوالَى حرفانِ متحرّكانِ في أول بيت، حذفوا للجَزْمِ المتحركَ الأولَ حتى يصيرَ فَعُولُن: عُولُنْ، وقد توالى في «متفا» مِنْ «متفاعِلُن» ثلاثُ متحركاتٍ فلم يخرموه، لما كان الثاني من «مُتَفا» قد يُسْكَنُ للزِّحافِ[٢]، فإذا سكن للزحاف لزمه أن يبتدئ بساكن، فإذا كانوا قد رفضوا ما يؤدي إلى الابتداء بالساكن، فأن يَرْفُضُوا الابتداء بالساكن نفسه أولى، وإذا كان الأمر على ما وصفنا، تَبيَّنْتَ أنَّ الذي قال ذلك جَهِلَ ما ذكرنا من مقاييس النحويين، ومذاهب العربِ فيها أو تجاهَلَ، وتبينتَ أيضاً أنه ليس في الحروف التي يبتدأ بها حرفٌ مُبْدل للابتداء به، وأن الحروف التي يبتدأ بها على ضربين: متحركٌ وساكنٌ، فإن كان متحركاً ابتُدئ به ولم يُغَيَّرْ من أجل الابتداء به، وإن كان ساكناً، اجْتُلِبَتْ له همزةُ الوصلِ في اسم كان، أو فعلٍ، أو حرفٍ، وقد كان من حُكْمِ مثل هذا الرأي أن لا يُتَشاغَلَ به لسقوطِهِ وخروجه من قول الناس.

اختلفُوا في إدْغامِ التّاءِ في التاء من قوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾[٣] [البقرة: ٢٥٩] و﴿لبثتم﴾.

---

(١) يُروىٰ «حميداً» مكان «حميدٌ».
البيت من الوافر، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص١٣٣، وأساس البلاغة ص١٤٣ (ذرى)، وشرح شواهد الشافية ص٢٢٣، ولسان العرب ١٣/ ٣٧ (أنن)، ولحميد بن بحدل في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٢، وبلا نسبة في رصف المباني ص١٤، ٤٠٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٥، وشرح المفصل ٣/ ٩٣، ٩/ ٨٤، والمقرب ١/ ٢٤٦، والمنصف ١/ ١٠.

(٢) الزِّحافُ (في العروض): تغيير يَلحق ثاني السبب الخفيف أو الثقيل نحو: مُسْتَفْعِلُنْ تصبح مُتَفْعِلُنْ، ومُتفاعِلُن متفاعِلُنْ.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢، ٧٣.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصِمٌ في كلّ القرآنِ ذلك بإظهار الثاء.

وقرأ أبو عمرٍو وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ بالإدغام.

قال أبو علي: مَنْ بَيَّنَ لَبِثْتَ ولم يُدْغَمْ، فَلِتَبَايُن المخْرجَيْن، وذلكَ أنَّ الظاءَ والذال والثاءَ من حَيِّزٍ، والطاء والتاء والدال من حَيِّزٍ، فلمَّا تباينَ المخرجان، واختلف الحيّزان لم يُدْغِمْ.

ومنْ أَدْغَمَ أجراهما مجرى المِثْلَيْنِ، من حيثُ اتفق الحرفان في أنَّهما من طرف اللسانِ وأصولِ الثنايا، واتَّفقا في الهمس، ورأى الذي بينهما من الاختلاف في المخرج خِلافاً يسيراً فأدغم، وأجراهما مجرى المثلين. ويقوِّي ذلك وقوعُ نحو هذا حَرْفَيْ رَوِيٍّ في قصيدة واحدةٍ، فجرى عندهم في ذلك مَجْرى المثلين. ويقوِّي ذلك اتفاقُهم في ستٍّ في الإدغام. ألا ترى أن الدَّال أُلْزِمَتِ الإدغامَ في مُقَارِبِهَا، وإن اختلفا في الجهرِ والهَمْس، ولما أُلْزِمَتِ الدالُ الإدغامَ في مُقارِبِهَا، فصارتِ الكلمةُ بذلك على صُورةٍ لا يكونُ في كلامهم مِثْلُها، إلاَّ أنْ يكونَ صوتاً، أُبدلَتْ من السين التاءُ، وأُدْغِمَتِ الدالُ في التاء فصار ستًّا[1]، فبحسْبِ إلزامهم الإدغام في هذه الكلمة مع اختلاف الحرفين في الجهر والهمس يَحْسُن الإدغامُ في: ﴿لَبِثْتَ﴾ وَ﴿لَبِثْتُمْ﴾. ويقوِّي الإدغامَ فيه أيضاً أنَّ التاء ضميرُ فاعلٍ، وضميرُ الفاعل يجري مجرى الحرفِ من الكلمة، يدلُّ على ذلك وقوعُ الإعراب بعد ضمير الفاعل في: يقومان، ونحوها، وسكونُ اللاَّم في نحو: فَعَلْتُ، فضارع بذلك الحرفين المتصلين، وإذا صار بمنزلة المتصلين من حيثُ ذكرنا، لزم الإدغامُ كما لَزم في ستٍّ، وكما أدغم مَنْ أسكن العينَ في وَتِدٍ فقال: وَدٌّ.

اختلفوا في إثبات الهاء في الوصل من قوله عزّ وجلّ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[2] [البقرة: ٢٥٩] و﴿اقْتَدِهْ﴾[3] [الأنعام: ٩٠] و﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾[4] [الحاقة: ٢٩] و﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾[5] [القارعة: ١٠]، وإسقاطها في الوصل ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف.

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرٍو وعاصِمٌ وابن عامرٍ هذه الحروفَ كُلَّها بإثباتِ الهاء

---

(١) سِتَّةٌ وسِتٌّ: أصلهما سِدسة وسِدسٌ، قلبوا السين الأخيرة تاء لتقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس كما أن السين مهموسة فصار التقدير سِدْتٌ، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقها في الهمس، ثم أُدغمت التاء في التاء فصارت سِتٌّ كما ترىٰ، فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام، والثاني للإدغام (لسان العرب ٦/ ١٠٤ مادة: سدس).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٢، ٧٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٨٩.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٦٠.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٦٩.

في الوصل. وكان حمزةُ يحذفهنَّ في الوصل. وكان الكسائيُّ يحذفُ الهاءَ في الوصل من قوله: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ و﴿اقْتَدِهْ﴾ ويثبتها في الوصل في الباقي.

وكلّهم يقفُ على الهاء، ولم يختلفوا في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩] و﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠ و٢٦] أنّها بالهاء في الوقف.

قال أبو عليٍّ: السنة تستعملُ على ضربين: أحدهما: يراد به الحَوْلُ والعام والآخر: يراد به الجدبُ، خلافَ الخِصْب.

فمما أريد به الجدبُ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ١٣٠] ومنه ما يُروى من قوله: «اللّهمّ سنينَ كسنيِّ يوسُف»[(١)] وقولُ عمرَ: «إنّا لا نقطَعُ في عَرْقٍ[(٢)] ولا في عام السَّنَةِ» فلا يخلو عام السنة من أن يريدَ به الحولَ أو الجدبَ، فلا يكونُ الأوّلَ لأنّه يلزم أن يكون التقدير: عام العام، ولا يكون عامُ العام، كما لا يكون حولُ الحولِ، فإذا لم يستقم هذا، ثَبَتَ الوجهُ الآخر. ومن ذلك قولُ أوسٍ:

عـلـى دُبُـرِ الـشَّـهْـرِ الـحـرامِ بِـأَرْضِـنَـا وَمَـا حَـوْلَـهـا جَـدْبٌ سِـنُـونَ تَـلَـمَّـعُ[(٣)]

فقوله: تلمَّعُ، معناه: لا خِصْبَ فيها ولا نبات، كقولهم: السنةُ الشهباءُ، كأنها وصفت بالشَّهَبِ الذي هو البياضُ، كما وُصِفَ خلافُها لِرِيِّ النباتِ فيها بالسَّوادِ، وعلى ذلك جاء في وصف الجنتين: ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] وقال ذو الرُّمة في وصف روضةٍ:

حَـوَّاءُ قَـرْحـاءُ أَشْـرَاطِـيَّـةٌ وَكَـفَـتْ فـيـهـا الـذِّهَـابُ وحَـفَّـتْـهَـا الـبَـرَاعِـيمُ[(٤)]

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] فإنّ قوله: ﴿أَحْوَىٰ﴾ يحتمل ضربين: يجوز أنْ يكون أحوى وصفاً للمرعى كأنّه: والذي أخرج

---

(١) أخرجه البخاري في (الصحيح ٤/ ٥٣)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٢١٩٩٧)، وابن سعد في (الطبقات الكبرىٰ ٢/ ٣٧١).

(٢) لعلّ الصواب «عذق» ومنه حديث أنس «لا قطع في عِذْقٍ معلّق لأنه ما دام معلقاً في الشجرة فليس في حِرْز. (اللسان ١٠/ ٢٣٩ مادة: عذق).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٤٥.

(٤) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٣٩٩، ولسان العرب ١/ ٣٩٦ (ذهب)، ٢/ ٥٦١ (قرح)، ٧/ ٣٣١ (شرط)، ١٢/ ٤٨ (برعم)، وتهذيب اللغة ٤/ ٤١، ومقاييس اللغة ٢/ ٣٦٢، ٥/ ٨٣، ومجمل اللغة ٢/ ٣٤٨، وتاج العروس ٢/ ٤٥٤ (ذهب)، ٧/ ٤٦ (قرح)، ١٩/ ٤١٢ (شرط، برعم) والمخصص ٩/ ١٠، وكتاب العين ٣/ ٤٣، ٤/ ٤١، وديوان الأدب ٢/ ٢٦٠.
حواء من الحوة: سواد إلىٰ الخضرة. قرحاء: روضة قرحاء: في وسطها نور أبيض، وقيل: القرحاء التي بدا نبتها. أشرطية: يعني روضة مُطرت بنَوْء الشرطين.

المرعى أحوى، أي: كالأسود من الرّي لشدةِ الخضرةِ فجعله غُثَاءً بعدُ. ويجوز أن يكون أحوى صفةً للغثاءِ، وذلك أنَّ الرُّطَبَ إذا جَفَّ ويبس اسودَّ بعدُ، كما قال:

إذا الصَّبَا أجْلَتْ يبيسَ الغرقَدِ وطالَ حَبْسٌ بالدَّرينِ الأسودِ[1]

ومما يراد به الجدبُ قول حاتم:

وإنّا نُهينُ المالَ مِنْ غَيْرِ ضِنَّةٍ ولا يَشْتَكِينا في السنينَ ضَرِيرُها

أي: لا يشتكينا الفقير في المحل، لأنَّا نسعفه ونكفيه.

وإذا ثبت أنّ السنة والسنين الجُدوبُ فيجوز أن يكون ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾: لم تذهب طراءته، فيكونُ قد غَيّره الجدبُ، فشعَّثَهُ وأذهبَ غضارته. ولمَّا كانت السنةُ يُعنى بها الجدبُ، اشتقوا منها كما يُشْتَقّ من الجدب، فقيل: أسنتوا: إذا أصابتْهُم السَّنَةُ فأجدبوا قال الشاعر:

برَيْحَانةٍ من بَطْنِ حَلْيَةَ نَوَّرَتْ لها أَرَجٌ ما حَوْلَها غَيرُ مُسْنِتِ[2]

وقد اشتق من السَّنَةِ للجدب من كِلْتَا اللغتين اللتين فيها: فأسنتوا من الواو، وقولُه:

لَيْسَتْ بسَنْهاءِ[3]

من الهاء. فأمَّا قوله:

تأكلُ أزمانَ الهُزالِ والسِّنِي[4]

فلا يصلح أن يقدر فيه أنَّه ترخيمٌ، لأنَّ الترخيم إنَّما يستقيمُ أن يجوز في غير النداء منه ما كان يجوز منه في النداء، فأمَّا إذا يجز أن تكون الكلمة مرخمةً في نفس النداء فأنْ لا يجوز

---

(١) الدرين: النبت الذي أتى عليه سنة ثم جفّ، واليبيس الحولي الدرين. (اللسان ١٣/ ١٥٣).
الغرقد: شجر عظام، وهو من العضاه، واحدته غرقدة وبها سمي الرجل. (اللسان ٣/ ٣٢٥ (غرقد).

(٢) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ص٣٤، ولسان العرب ١٤/ ١٩٦ (حلا)، والأغاني ٢١/ ٢١٠، وديوان المفضليات ص٢٠٢، وشرح اختيارات المفضل ص٥٢٠، وتاج العروس (حلى) وبلا نسبة في المخصص ٤/ ٤١، ١٠/ ١٦٧، ١١/ ١٩٣، وتاج العروس ٦/ ٤١٦ (روح)، (سنا) ولسان العرب ٢/ ٤٥٨ (روح) حَلْية: موضع قيل: مأسدة بناحية اليمن.

(٣) قطعة من البيت القائل:

ليست بسنهاءِ ولا رُجبيّةٍ ولكن عَرَايا في السنين الجوائح

البيت من الطويل، وهو لسويد بن الصامت في لسان العرب ١٣/ ٥٠٢ (سنه)، ١٥/ ٤٩ (عرا) وبلا نسبة في صناعة الإعراب ١/ ٤١٤، ٤١٨، ٢/ ٥٤٧، ولسان العرب ١/ ٤١٢ (رجب)، ٢/ ٥٦٢ (قرح).

(٤) مرّ سابقاً.

ترخيمها في غيرِ النداء أجدرُ. وإنّما أراد بالسني: جَمْعَ فَعْلَةٍ على فُعُولٍ، مثلَ: مَأْنَةٍ ومُؤُونٌ[١]. وكسر الفاء كما كُسِرَ في عِصِيٍّ، وخفف للقافيةِ كما خَفَّفَ الآخرُ:

كَنَهْوَرٌ كانَ من أعقابِ السُّمي[٢]

وإنّما السُّميُّ كَعُنُوقٍ، كما أنّ سماءً كَعَناق.

ويدلّ على صحة هذا قول أبي النجم:

قامَتْ تُناجِيني ابنَةُ العِجْلِيِّ في ساعةٍ مَكروهَةِ النَّجيِّ
يَكْفِيكَ ما مَوَّتَ في السِّنِيّ[٣]

فالتخفيفُ والحذفُ الّذي جاء في السنيّ للقافية، تُمِّمَ في بيت أبي النجم. والسنيُّ في قول أبي النجم معناهُ: الجدب، كأنّه: ما موَّتَ في الجُدُوب. وقالوا: سِنون، وسِنينٌ، وجاء سنينٌ كثيراً في الشعر.

وقد أنشدنا في كتابنا في «شرح الأبيات المُشْكِلَةِ الإعراب من الشعر» في ذلك صَدْراً فمن ذلك: قول الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدَا[٤]

فأمّا قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فيحتمل ضربين: أحدهما: أن تكون الهاء لاماً فيمنْ قال: سنهاءُ، فأُسكنتْ للجزم، والآخرُ: أن يكونَ من السنةِ فيمن قال: أسنتوا، وسنواتٌ، أو يكونَ من المَسْنُونِ الذي يراد به التَّغَيُّرُ كأنّه كان لم يتسنَّنْ، ثم قُلب على حد القلب في لم يَتَظَنَّنْ. ويُحكى أنَّ أبا عمرٍو الشيباني إلى هذا كان يذهب في هذا الحرف.

---

(١) المأنُ والمأنة: الطفطفة، والجمع مأنات ومؤون أيضاً. وقيل: هي شحمة لازقة بالصفاق من باطنه مُطيقته كله، وقيل: هي السرة وما حولها، وقيل: هي لحمة تحت السرة إلى العانة، وقيل: المأنة من الفرس السرة وما حولها، ومن البقر الطفطفة والمأنة: شحمة قصّ الصدر، وقيل: هي باطن الكرة، قال سيبويه: المأنة تحت الكركرة والجمع مأنات ومؤون. (اللسان ١٣/ ٣٩٥ مادة: مأن).

(٢) الرجز لأبي نخيلة السعدي في الكتاب ٣/ ٦٠٦، ولسان العرب ٥/ ١٥٣ (كنهر)، وبلا نسبة في المنصف ٢/ ٦٨، والمخصص ٩/ ٣، وتاج العروس ١٤/ ٧٣ (كنهر).
الكَنَهْوَرُ: من السحاب: المرتكبُ الثخين: وقيل: هو قطع من السحاب أمثال الجبال.

(٣) مرَّ سابقاً.

(٤) البيت من الطويل، وهو للصمة بن عبد الله القشيري في تخليص الشواهد ص٧١، وخزانة الأدب ٨/ ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، وشرح التصريح ١/ ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٩٧، وشرح المفصل ٥/ ١١، ١٢، والمقاصد النحوية ١/ ١٦٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٥٧، وجواهر الأدب ص١٥٧، وشرح الأشموني ١/ ٣٧، وشرح ابن عقيل ص٣٩، ولسان العرب ٣/ ٤١٣ (نجد)، ١٣/ ٥٠١ (سنه) ومجالس ثعلب ص١٧٧، ٣٢٠.

فالهاء في ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ على هذين القولين تكون للوقف، فينبغي أن تَلْحَقَ في الوقفِ، وتسقُطَ في الدَّرْجِ.

فأمَّا قراءة ابن كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمرٍو وعاصمٍ وابنِ عامرٍ هذه الحروفَ كُلَّها بإثباتِ الهاءِ في الوصل فإنَّ ذلك مستقيم في قياس العربيّة في ﴿يَتَسَنَّهْ﴾، وذلك أنَّهم يجعلون اللامَ في السنةِ الهاءَ، فإذا وقفوا على اللامِ، وإذا وصلوا كان بمنزلةِ: لم يَنْقَهْ[1] زيدٌ، ولم يَجْبَهْ[2] عمروٌ.

فأما قوله تعالى: ﴿اقْتَدِهْ﴾[3] [الأنعام: ٩٠] فإنَّه أيضاً يستقيم، وذلك أنَّه يجوز أن تكون الهاء كنايةً عن المصدر، ولا تكون التي تلحق للوقف. ولكن لما ذَكَر الفعلَ دَلَّ على مصدرِهِ، فأضمَرَهُ كما أضمرِ في قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠].

وقال الشاعر[4]:

فجالَ على وَحْشِيَّهِ وتَخالُهُ ... على ظهرِهِ سِبّاً جديداً يَمانِيَا

وقال آخرُ[5]:

هذا سُراقَةُ للقرآنِ يَدْرُسُهُ ... والمرءُ عندَ الرُّشَى إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

فالهاء في يدرسه للمصدر، ألا ترى أنَّها لا تخلو من أنْ تكون للمصدر أو للمفعول به، فلا يجوز أنْ تكون للمفعول به، لأنَّه قد تعدَّى إليه الفعل باللاَّم، فلا يكون أن يتعدّى إليه مرة ثانية، فإذا لم يَجُزْ ذلك علمتَ أنَّه للمصدر، وكذلك قراءةُ من قرأ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] إذا تعدى الفعلُ باللاَّم إلى المفعول. لم يتعدَّ إليه مرة أخرى، فكذلك قوله: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] يكون: اقتدِ الاقتداءَ، فَيُضْمِرُ لِدَلالة الفعل عليه. وأمَّا إجْماعُهم في: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩] ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠] فالإسقاط للهاء في الدَرْجِ أوجهُ في قياس العربية.

---

(١) نقه ينقه: فَهم يفهم، فهو نقِهٌ سريع الفطنة. نقه من مرضه: صح (اللسان ١٣/ ٥٤٩، ٥٥٠).

(٢) جبه الرجل يجبهه جبهاً: ردّه عن حاجته واستقبله بما يكره. (اللسان ١٣/ ٤٨٣ (جبه)).

(٣) قرأ ابن ذكوان ﴿اقْتِدِهِي﴾ بياء في الوصل، واختلس هشام، وحذف الأخوان في الوصل، وأسكن الباقون في الوصل؛ ولا خلاف في الوقف أنها ساكنة. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٨٩).

(٤) البيت من الطويل، وهو للعبديّ في شرح المفصل ١/ ١٢٤.
السَّبُّ: الثوب الرقيق، وجمعه سُبُوب (لسان العرب ١/ ٤٥٦ مادة: سبب).

(٥) مرّ سابقاً.

ووجهُ الإثبات أنَّ ما كان من ذلك فاصِلَةً أو مشبهاً للفاصلةِ في أنَّه كلامٌ تامٌ يُشَبَّهُ بالقافِيةِ، فَيُجْعَلُ في الوصل مثلَهُ في الوقف، كما يُفْعَلُ ذلك في القافية، فيجعل في الوصلِ مثلَه في الوقف.

وقولُ حمزة في ذلك أسَدُّ، وذلك أنه يَحْذِفُ ذلكَ كُلَّهُ في الوصلِ، وحجتُهُ: أن من الناس من يجري القوافي في الإنشاد مجرى الكلام فيقول:

واسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيّ ما فَعَلْ[1]

و:

أقلي اللومَ عاذلَ والعتابْ[2]

فإذا كانوا قد أجروا القوافيَ مُجْرى الكلامِ؛ فالكلام الذي ليس بموزونٍ، أن لا يُشَبَّهَ بالقوافي أولى.

والكسائي قد وافق حمزةَ في حذف الهاء من قوله: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ و﴿اقْتَدِهِ﴾، وأثبتَ الهاء في الوصلِ في الباقي، وحجته في إثباته الهاءَ فيما أثبتَ مما حذفَ فيه حمزةُ الهاء، أنه أخذ بالأمرينِ، فشبَّه البعضَ بالقوافي، فأثبتَ الهاءَ فيه في الوصلِ كما تثبَتُ في القوافي، ولم يُشَبِّهِ البعض، وكلا الأمرين سائغ.

قال أحمد بن موسى: ولم يختلفوا في ﴿كتابِيه﴾ و﴿حِسَابِيَهْ﴾ أنَّها بالهاء في الوصل، فاتفاقهم في هذا دَلالةٌ على تشبيههم ذلك بالقوافي، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون لهذا التشبيه، أو لأنَّهم راعوا إثباتها في المصحف، فلا يجوز أن يكونَ لهذا الوجْه، ألا ترى أنَّ تاءات التأنيثِ أو عَامَّتَها قد أُثْبِتَتْ في المصحف هاءاتٍ، لأنَّ الكتابة على أنَّ كُلَّ حرفٍ منفصلٌ من الآخر وموقوف عليه.

فلو كان ذلك للخط، لوجب أن تُجْعَلَ تاءات التأنيث في الدَّرْجِ هاءاتٍ لكتابتهم إياها هاءاتٍ، ولوجَبَ في نحو قوله: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] أن يكون في الدرج بالألف، لأنَّ الكتابة بالألف، فإذا لم يَجُزْ هذا، علمت أنَّ الكتابةَ ليست مُعْتبرةً في الوقفِ على هذه الهاءات. وإذا لم تكن معتبرةً، علمتَ أنَّه للتشبيهِ بالقوافي. ولإثبات هذه الهاءاتِ في الوصل وُجَيْهٌ في القياس، وذلك أنَّ سيبويه حكى في العدد أنَّهم يقولون: ثلاثَهْ أَرْبَعَهْ، فقد أجْرَوا الوصلَ في هذا مجرى الوقفِ، ألا ترى أنَّه أجرى الوصلَ مجرى الوقف في إلقائه حركة الهمزة على التاء التي للتأنيث، وإبقائها هاءً كما تكون في الوقف. ولم يقلبها تاءً كما يقول في الوصلِ: هذه ثلاثَتُكَ، فيجيءُ بالتاءِ؟ فكذلك قولُهُ: ﴿كِتَابِيَهْ﴾ وعلى هذا المسلكِ يُحْمَلُ تبيينُ أبي عمرٍو النونَ في:

---

(١) عجز بيت مرَّ سابقاً.

(٢) مرَّ سابقاً.

﴿يسٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [يس: ١، ٢] لما كانت هذه الحروف التي للتهجي موضوعةً على الوقف، كما أنَّ أسماءَ العددِ كذلكَ، وَصَلَها وهو ينوي الوقفَ عليها، ولولا أنَّ نيَّتَهُ الوقفُ لم يَجُزْ تبيينُ النونِ. ألاَ ترى أنَّ أبا عثمان يقول: إن تبيينَ النونِ عند حروفِ الفمِ لحنٌ؟ فعلى هذا إثباتُ الهاءِ، وهذا أيضاً ينبغي أن يكونَ محمولاً على ما رواه سيبويه من قولهم: ثلاثَه أربعهْ، وتركُ القياس على هذا أولى من القياس عليه، لقلة ذلك، وخروجِهِ مع قلته على القياس. وإذا جاء الشيءُ خارجاً عن قياسِ الجمهورِ والكثرةِ في جنسٍ، لم يَنْبغِ أن يُجَاوَزَ به ذلك الجنسُ. وحروف التهجي، وأسماء العدد كالقبيلِ الواحد، لمجيئهما جميعاً مبنيَّيْنِ، على الوقف وليس غيرهما كذلك. وسيبويه لا يعتدُّ بهذه الشواذ ولا يقيس عليها. ومن رأى مخالفته جاوز بذلك باب العدد والتهجي.

اختلفوا في: الراء والزاي من قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾[1] [البقرة: ٢٥٩] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو: ﴿نُنْشِزُهَا﴾ بضم النون الأولى وبالراء. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿نُنْشِزُها﴾ بالزاي. وروى أبانُ عن عاصم كيف نُنْشُزُها: بفتح النون الأولى وضم الشين. حدثني عبيدُ اللَّهُ بنُ علي عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم مثلَهُ. وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم ﴿كيف نَنْشُزُهَا﴾ بفتح النون الأولى وضم الشين وبالراء مثلَ قراءةِ الحسن.

قال أبو علي: من قال: ﴿كيف نُنْشِزُهَا﴾، فالمعنى فيه: كيف نُحييها، وقالوا: أنْشَرَ اللَّهُ الميِّتَ فنشر، وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢] وقال الأعشى:

يا عَجَباً للمَيِّتِ الناشِرِ[2]

وقد وُصِفَت العظامُ بالإحياءِ.

قال تعالى: ﴿مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]. وكذلك في قوله تعالى: ﴿كيف نُنْشِزُها﴾ وقد استُعمِل النَشْزُ في الإحياء في قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نَشْراً بَيْنَ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٣.

(٢) عجز بيت. صدره:

حتى يقول الناس مما رأوا

البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص١٩١، ولسان العرب ٥/ ٢٠٦ (نشر)، وتهذيب اللغة ١١/ ٣٣٨، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٣٠، وتاج العروس ١٤/ ٢١٥ (نشر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٣٤، والمخصص ٩/ ٩٢.

نشر الله الميت ينشره نشراً ونشوراً وأنشره فنشر الميتُ لا غير: أحياه (اللسان ٥/ ٢٠٦).

﴿يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧] فنشرٌ: مصدرٌ في موضع الحال من الريح، تقديره: ناشرَةً، من نشر الميتُ فهو ناشرٌ.

قال أبو زيد: أنشر الله الريحَ إنشاراً: إذا بعثها، وقد أرسلها نُشُراً بعد الموت. فتفسير أبي زيد له بقوله: بعثها، إنَّما هو لأنَّ البعثَ قد استُعْمِلَ في الإحياء من نحو قوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٦] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠] وقال: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢] فجاء في هذا المعنى الإرسالُ، كما جاء البعثُ في قوله: ﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فيه﴾ فالمعنى واحد. ومما جاء فيه وصفُ الريح بالحياة، قول الشاعر:

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الجَنُوبِ وأُحْيِيَتْ ... لَهُ رَيْدَةٌ يُحيي المياهَ نسيمُها[1]

وقالوا: ريحٌ رَيْدَةٌ، وَرَادَةٌ، ورَيْدَانَةٌ، وكما وُصِفت بالحياة كذلك وُصِفت بالموت في قول الآخر:

إنِّي لأَرْجُوَ أَنْ تَمُوتَ الرِّيحُ ... فَأَقْعُدُ اليومَ وأَسْتَرِيحُ[2]

فكما وُصِفَتْ بالنشر كذلك وُصِفَتْ بالإحياءِ، فالنشرُ والحياةُ والبعثُ والإرسالُ تَقَارَبُ في هذا المعنى.

فأمّا ما روي عن عاصم من قوله: ﴿كيف نَنْشُرُهَا﴾ بفتح النون الأولى، وضم الشين، وبالراء مثل قراءة الحسن، فإنَّهُ يكون من: نَشَرَ الميِّتُ، ونشرتُهُ أنا، مثلُ: حَسَرَتِ[3] الدابّةُ، وحَسَرْتُها أنا، وغاض الماءُ، وغِضْتُهُ قال:

كَمْ قَدْ حَسَرْنَا مِنْ عَلاةٍ عَنْسِ[4]

---

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٩٣ (ريد)، وروايته فيه:
وهبّت له ريح الجنوب، وأنشرت ... له ريدةٌ، يُحيي المماتَ نسيمها
الرَّيدة: الريح اللينة. وريح ريدة ورادة وريدانة: لينة الهبوب.

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٩٢ (موت)، وفيه «فأسكن» مكان «فأقعد» ماتت الريح: ركدت وسكنت.

(٣) حسرت الدابة والناقة حسراً واستحسرت: أعيت وكلّت، يتعدىٰ ولا يتعدىٰ. (لسان العرب ٤/ ١٨٨: مادة حسر).

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦، ولسان العرب ٦/ ٨٢ (درفس)، ومقاييس اللغة ٤/ ١٥٦ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٧٣، وبلا نسبة في لسان العرب ٦/ ١٥٠ (عنس)، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٠٣ وتاج العروس ١٦/ ٢٨٩ (عنس)، وجمهرة اللغة ص٤٧٤، ١١٦٥، والمخصص ١٦/ ١٦١، وكتاب العين ١/ ٣٣٦
العَنْسُ: الصخرة، والعَنْسُ: الناقة القوية شبهت بالصخرة لصلابتها، والجمع عُنْسٌ وعُنُوس وعُنَس.
العلاة: السندان، ويقال للناقة: عَلاةٌ، تُشبّه بها في صلابتها.

أو يكونُ جعلَ الموتَ فيها طَيّاً لها، والإحياءَ نشراً. فهو على هذا مثل: نَشَرْتُ الثوبَ.

وأمّا مَنْ قرأ: ﴿نُنْشِزُها﴾ بالزاي فالنشزُ: الارتفاع، وقالوا لما ارتفع من الأرض: نشزٌ قال:

تَرَى الثَّعْلَبَ الحَوْلِيَّ فيها كأنَّهُ إذَا مَا عَلاَ نَشْزاً حِصانٌ مُجَلَّلُ[1]

يريد: شَرَفاً من الأرض، ومكاناً مرتفعاً. فتقديرُ ﴿نُنْشِزُهَا﴾ نرفعُ بعضَها إلى بعض للإحياء، ومن هذا: النشوزُ من المرأةِ، إنّما هو أن تَنْبُوَ عن الزوج في العِشرةِ فلا تلائمهُ. وفي التنزيل: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨].

وقال الأعشى:

..... فأصْبَحَتْ قُضَاعِيَّةً تَأْتِي الكَوَاهِنَ نَاشِصَا[2]

وقال أبو الحسن: نَشَزَ وأنْشَزْتُهُ، ويدلُّكَ على ما قال، قولهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة: ١١].

اختلفوا في قطع الألف وَوَصْلِها، وضمِّ الميم وإسكانِها من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[3] [البقرة: ٢٥٩].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرٍو وعاصم وابن عامر: ﴿قالَ أعلَمُ أنَّ الله﴾ مقطوعة الألف مضمومةَ الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قال اعلَمْ أنَّ اللَّه﴾ موصولَةَ الألف ساكنة الميم.

قال أبو علي: أما من قرأه على لفظ الخبر، فإنَّه لَمّا شاهدَ ما شاهد من إحياءِ الله وبَعْثِهِ إياه بَعْدَ وفاته، أخبر عما تبيَّنَهُ وتَيقَّنَهُ مما لم يكن تبيَّنَهُ هذا التبيين الَّذي لا يجوز أن يَعترِضَ عليه فيه إشكالٌ، ولا يخطرُ على باله شبهةٌ ولا ارتيابٌ، فقال: ﴿أعلَمُ أنَّ

---

(١) يقال: جمل حولي إذا أتى عليه حول. (اللسان ١١/ ١٨٥ (حول).

(٢) تمام البيت:

تَعَمَّرها شيخ عشاءَ فأصبحت قضاعيّةً تأتي الكواهن ناشصا

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص١٩٩، ولسان العرب ٥/ ١١٤ (قمر)، ٧/ ٩٧ (نشص) وتهذيب اللغة ٩/ ١٤٨، ١١/ ٢٩٦، وجمهرة اللغة ص٧٩١، ٨٦٥، وكتاب العين ٦/ ٢٢٧، ومجمل اللغة ٤/ ١٢٢، والمخصص ٤/ ٢٠، ١٣/ ٢٧٩، ١٦/ ١٢٤، وتاج العروس ١٣/ ٤٦٥ (قمر)، ١٨/ ١٧٥ (نشص) يقول: صادها في القمراء، وقيل: معناه بَصُرَ بها في القمراء، وقيل: اختدعها كما يختدع الطير.

نشصت المرأة عن زوجها تنشص نشوصاً ونشزت بمعنىً واحد، وهي ناشص وناشز: نشزت عليه وفركته.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٣.

الله على كلِّ شيءٍ قَدِيرٌ﴾ أي: أعلم هذا الضربَ من العلم الذي لم أكن علمتُه قبلُ.

ومن قال: **﴿اَعْلَمْ﴾** على لفظ الأمر، فالمعنى: يؤول إلى الخبر، وذاك أنَّه لما تبيَّن له ما تبيَّن من الوجه الذي ليس لشبهة عليه منه طريقٌ، نَزَّلَ نَفْسَهُ منزلةَ غيره، فخاطبها كما يخاطِبُ سواها فقال: **﴿أعلمْ أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قديرٌ﴾** وهذا مما تفعله العربُ، يُنزِّلُ أحدهُمُ نَفْسَهُ منزلةَ الأجنبيِّ فيخاطبها كما تخاطبه قال:

تَـذَكَّـرَ مِـنْ أَنَّـى ومِـنْ أيـنَ شِـرْبُـهُ يُـؤامِـرُ نَـفْـسَـيْـهِ كَـذِي الـهِـجْـمَـةِ الأَبِـلْ[1]

فجعل عزمه على وروده الشرب له لجهد العطش، وعلى تركه الورود مرةً لخوف الرامي وترصّد القانص نفسين له.

ومن ذلك قول الأعشى:

أَرْمِـي بِـهـا الـبِـيـدَ إذا هَـجَّـرَتْ وأَنْـتَ بَـيـنَ الـقَـرْوِ والـعـاصِـرِ[2]

فقال: أنت، وهو يريد نفسه، فَنَزَّلَ نفسه منزلةَ سِوَاهُ في مخاطبته لها مخاطبة الأجنبيِّ.

ومثل ذلك قولُهُ:

وَدِّعْ هُـرَيْـرَةَ إنَّ الـرَّكْـبَ مُـرْتَـحِـلُ وَهَـلْ تُـطِـيـقُ وَدَاعـاً أيُّـهـا الـرَّجُـلُ[3]

فقال: ودِّع، فخاطب نفسه كما يخاطب غيره، ولم يقل: لأُوَدِّعَ، وعلى هذا قال: أيُّها الرجل، وهو يعني نفسه. وقال:

أَلَـمْ تَـغْـتَـمِـضْ عَـيْـنَـاكَ لَـيْـلَـةَ أَرْمَـدَا

فكذلك قوله لنفسه: **﴿اِعْلَمْ أن الله على كل شيءٍ قدير﴾** [البقرة: ٢٥٩] نزَّله منزلة الأجنبيِّ المنفصل منه، لِتَنَبهِهِ على ما تبيَّن لهُ مِمَّا كان أشكَل عليه.

قال أبو الحسن[4]: وهو أجود في المعنى.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في ديوانه ٢/ ٩٧، وتاج العروس (أبل)، ولسان العرب ١١/ ٤ (أبل) (وقد جعله مفهرس اللسان في قافية اللام المكسورة، وهذا خطأ).

أبِل: حذق مصلحة الإبل والشاء. الهجمة: القطعة الضخمة من الإبل.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٤٩٤، وفي لسان العرب ١٥/ ١٧٤:

أرمـي بـهـا الـبـيـداء، إذ أعـرضـت وأنـت بـيـن الـقـرو والـعـاصـر

البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص٢٤٥ (طبعة جابر)، ولسان العرب ١٥/ ١٧٤ (قرأ) وتهذيب اللغة ٩/ ٢٦٧، ٢٦٨، وتاج العروس (قرا)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٥/ ٧٨، والمخصص ١١/ ٨٣ القَرْو: مسيل المِعصرة ومثعبها، والجمع القُرِيّ والأقراء، ولا فعل له.

(٣) مرَّ سابقاً.

(٤) هو علي بن سليمان بن الفضل (توفي ٣١٥ هـ = ٩٢٧م) أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر، =

اختلفوا في ضم الراء وفتحها من قوله تعالى: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥] فقرأ عاصم وابن عامر: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾[1] بفتح الراء. وفي المؤمنين مِثْلُهُ.

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائي: ﴿بِرُبْوَةٍ﴾ بضم الراء وفي المؤمنين مِثْلُهُ.

قال أبو عليٍّ: قال أبو عبيدة: الرُّبْوَةُ: الارتفاع عن المسيل، وقال أبو الحسن: رُبْوَةٌ. وقال بعضهم: بِرَبْوَةٍ، وَرِبْوَةٍ، وَرَبَاوَةٍ، وَرِبَاوَةٍ، كلٌّ من لغات العرب، وهو كلُّه في الرابية، وفِعْلُهُ: ربا يربو.

قال أبو الحسن: والّذي نختار: رُبْوَةٌ، بضم الراء وحذف الألف.

قال أبو عليٍّ: يقوّي هذا الاختيار أنَّ جمعَه رُبَىً، ولا يكاد يُسْمَعُ غيرُهُ، وإذا كان فِعْلُهُ: رَبا يربو إذا ارتفع؛ فالرابية؛ والرُّبْوَةُ، إنَّما هو لارتفاع أجزائها عن صفحة المكان التي هي بها.

ومنه الرِّبَا، وهو على ضربين:

أحدهما: مُتَوَعَّدٌ عليه مُحَرَّمٌ بقوله عز اسمه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٨] وذلك أن يأخذ المكيل أو الموزون اللَّذين هما من جنس واحد بأكثرَ من مثله في بيع أو غيره.

والآخر: مكروهٌ غيرُ محرم، فالمكروه أن تُهْدِي شيئاً أو تَهَبَهُ، فَتَسْتَثِيبَ أكثرَ منه، فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] كأنَّ المعنى: لا يربُو لكم عند الله، أي: لا يكون في باب إيجابه للثواب لكم ما يكون من إيجابه إذا أخلصتم لله، وأردتم التقرُّب إليه، ألاّ تراهُ قال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩].

فأمَّا ﴿ما﴾ في قوله: ﴿وما آتَيتُم من رِبًا﴾، فيحتمل تقديرين: يجوز أن يكون للجزاء، ويجوز أن يكون صلةً، فإن قدَّرتها جزاءً، كانت في موضع نصبٍ بآتيتم، وقولُه: ﴿فلا يربو عند الله﴾ في موضع جزم بأنَّه جوابٌ للجزاء. ويقوي هذا الوجهَ قولُه: ﴿وما آتَيتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾. ألاَ ترى أنَّه لو كان مبتدأً لعاد عليه ذِكْرُهُ؟ ولو جعلتها موصولةً لم يكن لآتيتم موضعٌ من الإعراب، وكان موضع ﴿ما﴾

= نحوي، من العلماء، من أهل بغداد. أقام بمصر سنة ٢٨٧ ـ ٣٠٠هـ، وخرج إلى حلب، ثم عاد إلى بغداد، وتوفي بها وهو ابن ٨٠ سنة. له تصانيف منها «شرح سيبويه» و«الأنواء» و«المهذب»، وكان ابن الرومي مكثراً من هجوه.

الأعلام ٤/ ٢٩١، وبغية الوعاة ٣٣٨، ووفيات الأعيان ١/ ٣٣٢، وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٦.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٣.

رفعاً بالابتداءِ، وآتيتم صلةً، والعائد إلى الموصول: الذكرُ المحذوفُ من آتيتم.

وقوله: ﴿فلا يَرْبُو﴾ في موضع رفع بأنَّه خبر الابتداء، والفاءُ دخلت في الخبر على حدّ ما دخلت في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وكذلك قولُه: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [الروم: ٣٩] تكون الهاءُ العائدةُ المحذوفةُ راجعةً إلى الموصولِ، وموضع فأولئكَ: رفعٌ بأنَّه خبر المبتدأ، وقال: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿فأولئك هم المُضْعِفُونَ﴾، فانتقل الخطاب بعد المخاطبة إلى الغَيْبَةِ، كما جاء: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] والفاء دخلت على خبر المبتدأ لذكر الفعل في الصلة، والجملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو: ﴿وما آتَيْتُمْ مِنْ زَكاةٍ﴾ وتُقَدِّرُ راجعاً محذوفاً، والتقدير: فأنت المضعفون به، التقدير: فأنتم ذوو الضعف بما آتيتم من زكاةٍ، فحذفت العائد على حدِّ ما حذفته من قولك: السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم، وقال تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] ومثلُ هذه الآية في المعنى قولُه جلَّ وعزَّ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] حدّثنا الكندي قال: حدَّثنا المؤمَّلُ: قال حدَّثنا إسماعيلُ بن عُلَيَّةَ عن أبي رجاء قال: سمعت عكرمة[1] يقول: «﴿ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ قال: لا تعطِ شيئاً لِتُعْطَى أَكْثَرَ مِنه»[2]. فأمَّا رفعُ تستكثر فعلى ضربين: أحدهما: أن تحكي به حالاً آتيةً، كما كان قولُه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] كذلك، والآخر: أنْ تقدِّر ما يقوله النحويون في قوله: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي مُقَدِّراً الصيدَ، فكذلك يكون هنا مقدراً الاستكثار. وليس للجزم اتجاهٌ في تستكثر، ألاَ ترى أنَّ المعنى: ليس على أنْ لا تمنن تستكثر، إنَّما المعنى على ما تقدَّم.

اختلفوا في ضمِّ الصاد وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[3] [البقرة: ٢٦٠] فقرأ حمزةُ وحدَه: ﴿فَصِرْهُنَّ﴾ بكسر الصاد.

---

(١) هو عكرمة بن عبد الله البربري المدني (٢٥ ـ ١٠٥ هـ = ٦٤٥ ـ ٧٢٣م) أبو عبد الله، مولىٰ عبد الله بن عباس، تابعيّ، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي. طاف البلدان، وروىٰ عنه زهاء ثلاثمائة رجل، منهم أكثر من سبعين تابعياً. وذهب إلىٰ نجدة الحروري، فأقام عنده ستة أشهر، ثم كان يحدث برأي نجدة. وخرج إلىٰ بلاد المغرب، فأخذ عنه أهلها رأي «الصفرية» وعاد إلىٰ المدنية فطلبه أميرها، فتغيب عنه حتىٰ مات. وكانت وفاته بالمدينة هو و«كثير عزة» في يوم واحد فقيل: مات أعلم الناس وأشعر الناس.
الأعلام ٤/ ٢٤٤، وتهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٣ ـ ٢٧٣، وحلية ٣/ ٣٢٦، وميزان الاعتدال ٢/ ٢٠٨ وابن خلكان ١/ ٣١٩، والمعارف ٢٠١، والخلاصة ٢٢٩، وذيل المذيل ٩٠.

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل ٥/ ٢٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٣.

وقرأ الباقون: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ بضم الصاد.

قال أبو عليٍّ: «صُرْتُ» يقع على إمالة الشيء، يقال صُرْتُهُ، أصورُهُ: إذا أمَلْتَهُ إليك، وعلى قطعه، يقال: صرته أي: قطعته فمن الإمالة قول الشاعر:

عـلـى أنَّـنـي فـي كُـلِّ سَـيْـرٍ أَسِـيـرُهُ وفـي نَـظَـرِي مِـنْ نَـحـوِ أَرْضِـكَ أَصْـوَرُ

فقالوا: الأصور: المائل العنق. ومن الإمالة قولُه:

يَـصُـورُ عُـنُـوقَـهـا أَحْـوَى زَنِـيـمٌ لَـهُ ظَـابٌ كَـمَـا صَـخِـبَ الـغَـرِيـمُ[1]

فهذا لا يكون إلاّ من الإمالة وكذلك قول الآخر:

وَجَـاءَتْ خُـلْـعَـةٌ دُهْـسٌ صَـفَـايَـا يَـصُـورُ عُـنُـوقَـهـا أَحْـوَى زَنِـيـمُ[2]

ومن القطع قولُ ذي الرُّمَّةِ:

صُـرْنَـا بِـهِ الـحُـكْـمَ وَعَـيًّـا الـحُـكَّـمَـا[3]

قال أبو عبيدة: فصلنا به الحكم. ومنه قول الخنساء:

لَـظَـلَّـتِ الـشُّـمُّ مـنـهـا وهـي تَـنْـصَـارُ[4]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأوس بن حجر في ملحق ديوانه ص١٤٠ ملفّق من البيتين:

وجـاءت خُـلـعـةٌ دُبْـسٌ صـفـايـا يـصُـورُ عـنـوقـهـا أحـوىٰ زنـيـمُ

يـفـرّق بـيـنـهـا صـدعٌ رَبـاعٌ لـه ظـابٌ كـمـا ظـأبَ الـغـريـمُ

ولسان العرب ١/ ٥٦٨ (ظأب)، ٥٧٢ (ظوب)، ٨/ ٢١٤ (صوع)، ١٠/ ٢٧٥ (عنق)، وللمعلى العبدي في التنبيه علىٰ أوهام أبي علي القالي ص٩٣، وسمط اللآلي ص٦٨٥ ٦٨٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٤٧، ولسان العرب ١٢/ ٢٧٦ (زمم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٨٢، ١٠٢٤، ١١٠١، ولسان العرب ١٥/ ٢٦ (ظيا)، والمخصص ٢/ ١٣٦، ١٣/ ٢٨٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمعلىٰ بن جمال العبدي في لسان العرب ٦/ ٨٩ (دهس)، ١٢/ ٢٧٦ (زنم) وتاج العروس ٢١/ ٣٨١ (صوع)، (زنم)، وسمط اللآلي ص٦٨٥، وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٤٧٤ (صور) ٨/ ٧٩ (خلع)، وتهذيب اللغة ١/ ١٦٤، ١٢/ ٢٢٨، وتاج العروس ١٦/ ٩٨ (دهس)، ٢٠/ ٥٢٤ (خلع).

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣٥، وديوان الأدب ٣/ ٣٩٣، ولسان العرب ٤/ ٤٧٤ (صور) وفيه: «قال ابن بري: هذا الرجز الذي نسبه الجوهري للعجاج ليس هو للعجاج، وإنما هو لرؤبة» وفيه و«أعيا» مكان «عيا» وتاج العروس ١٢/ ٣٦١ (صور)، ولرؤبة في التنبيه والإيضاح ٢/ ١٥٠، وليس في ديوانه.

(٤) عجز بيت صدره:

فـلـو يُـلاقـي الـذي لاقـيـتـه حـضـنٌ

البيت من البسيط، وهو للخنساء في لسان العرب ٤/ ٤٧٤ (صور) فيه «الشهب» مكان «الشحم» وتاج العروس ١٢/ ٣٥٩ (صور)، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٢٧، وليس في ديوانها، وهو للخنساء بنت زهير بن أبي سلمىٰ في العباب (صور).

صار الشيء صَوْراً وأصارَه فانْصار: أماله فمال.

أي: تَصَدَّعُ وتَفَلَّقُ. قال أبو عبيدة، ويقال: انصارُوا: فذهبوا.

قال: ﴿وَصُرْهُنَّ﴾ من الصَّوَرِ وهو القطع.

قال أبو الحسن: وقالوا في هذا المعنى، يعني القطع: صارَ يصيرُ، وقد حكَاهُ غيرُهُ.

قال الشاعر:

وفرعٍ يصيرُ الجيدَ وَحْفٍ كأنَّهُ عَلَى اللَّيتِ قِنوانُ الكرومِ الدَّوَالِحِ[1]

فمعنى هذا يُميل الجيدَ من كثرته. ومثل هذا قولُ الآخر:

وقامت ترائيكَ مُغْدَوِدِناً إذا ما ما تنوء به آدَهَا[2]

فقد ثبت أنَّ الميل والقطعَ، يقال في كلٍّ واحد منهما. صار يصير.

فقول حمزة: ﴿فَصِرهُنَّ إليكَ﴾، يكون من القطع، ويكون من الميل، كما أنَّ قولِ من ضمَّ يحتملُ الأمرين، فمن قال: فَصُرْهُنَّ إليك فأراد بقوله صُرْهُنَّ: أَمِلْهُنَّ، حذف من الكلام، المعنى: أملهُنَّ فقطعهُنَّ، ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فحذف الجملة لدلالة الكلام عليها، كما حَذَفَ من قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] المعنى: فضرب فانفلق، وكقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فَحَلَقَ، ففدية، وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ [النمل: ٢٨]، ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا﴾ [النمل: ٢٩] فَحَذَفَ: فذهب فألقى الكتابَ، لدلالة الكلام عليه.

ومن قَدَّرَ: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ أو ﴿فَصِرهُنَّ﴾، أنَّه بمعنى: قَطِّعْهُنَّ، لم يحتج إلى إضمار، كما أنَّه لو قال: خذ أربعةً من الطير، فقطعهنَّ، ثم اجعل على كلِّ جبلٍ منهنَّ جزءاً؛ لم يحتج إلى إضمار، كما احتاج في الوجه الأول.

وأما قوله: ﴿إليك﴾ فإنَّه على ما أذكره لك.

فمن جَعَلَ ﴿صُرْهُنَّ﴾ أو ﴿صِرْهُنَّ﴾ بمعنى: قَطِّعْهُن، كان ﴿إليك﴾ متعلقاً بـ﴿خُذْ﴾، كأنَّه قال: خذ إليك أربعةً من الطير فقطعهنَّ ثم اجعل على.. على كلِّ جبل منهُنَّ جزءاً.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في ديوان الأدب ٣/ ٤٠٥، وفي لسان العرب ٤/ ٤٧٨ (صير) يصير: يميل.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٠٢، ولسان العرب ١٣/ ٣١١ (غدن) ومجمل اللغة ٤/ ٣٤، وكتاب الجيم ١/ ٢٧٦، وتهذيب اللغة ٨/ ٧٤، ١٤/ ٢٢٧، ومقاييس اللغة ٤/ ٤١٤، وتاج العروس (غدن)، وبلا نسبة العرب ٣/ ٧٤ (أود)، والمخصص ١/ ٦٥.
المغدودن: الشعر الطويل. آده الأمر أوْداً وأُوُوداً: بلغ منه المجهود والمشقة.

ومن جعل ﴿صُرْهُنَّ﴾ أو ﴿صِرْهُنَّ﴾ بمعنى: أمِلْهُنَّ، احتمل ﴿إليك﴾ ضربين: أحدهما: أن يكون متعلقاً بخذ، وأن يكون بِصُرْهن، أو بصِرْهن، وقياس قول سيبويه: أن يكون متعلقاً بقطعهنَّ، لأنَّه إليه أقربُ، واستغنيتَ بذكر ﴿إليك﴾ عن تعدية الفعل الأول، كما تقول: ضربتُ وقتلتُ زيداً وإن علقتَه بالأوّل وحذفتَ المفعول من الفعل الثاني، فهو كقول جرير:

كَنَقَا الكَثِيبِ تَهَيَّلَتْ أَعْطَافُهُ والرِيحُ تَجْبُرُ مَتْنَهُ وتَهِيلُ[1]

اختلفوا في ضمِّ الكاف وإسكانها من الأُكْلِ:

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ ونافعٌ ﴿أُكْلَهَا﴾[2] [البقرة: ٢٦٥] خفيفةً ساكنةَ الكافِ وكذلك كُلُّ مضافٍ إلى مؤنثٍ، وفارقهما أبو عمرو فيما أضيف إلى مذكر مِثْلَ ﴿أُكْلُهُ﴾ أو غيرَ مضافٍ إلى مكني مِثْلَ ﴿أُكُلٍ خَمْطٍ﴾[3] [سبأ: ١٦] ﴿والأُكُل﴾ [الرعد: ٤] فثقَّلَهُ أبو عمرٍو وخفَّفَاه.

وقرأها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أُكُلَهَا﴾، و﴿الأُكُلُ﴾، و﴿أُكُلُهُ﴾ مُثَقَّلاً كُلُّهُ.

قال أبو علي: الأَكْلُ مصدرُ أكلْتُ أكلاً، وأكلَةً، فأمَّا الأُكُلُ: فهو المأكولُ، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿تُؤْتِيَ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥]، إنَّما هو ما يؤكل منها، ومن ذلك قول الأعشى:

جُنْدُكَ الطارفُ التليدُ مِنَ السَّا دَاتِ أهلِ القِبابِ والآكالِ[4]

فالآكال: جمع أُكُلٍ، مثلُ عُنُق وأعناقٍ قال أبو علي الأُكُلُ في المعنى مثلُ الطُّعْمَة، تقول: جعلته أُكُلاً له، كما تقول: جعلته طُعْمَةً له، والطُّعْمَةُ ما يُطْعَمُ.

وقولُه: ﴿فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] فيه دَلالةٌ على أنّ الأُكُلَ: المأكول.

وقال أبو الحسن: الأُكُلُ ما يُؤكَلُ، والأَكْلُ: الفِعْل الّذي يكون منك، تقول:

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص٣٥٤ من البحر الكامل ضمن قصيدة (ودع إمامة» يمدح عبد الملك ويهجو الأخطل.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٣٩.

(٤) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٤١٧، وفي لسان العرب ١١/ ٢١:

جُندك التالدُ العتيق من السَّا دات، أهل القباب والآكالِ

البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص٦١، ولسان العرب ١١/ ٢١ (أكل)، وتاج العروس (أكل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١/ ١٢٢.

أَكلْتُهُ أَكْلاً، وأَكَلْتُ أَكْلَةً واحدةً، قال الشاعر:

ما أَكْلَةٌ إن نِلْتُها بغنيمةٍ ولا جَوْعةٌ إنْ جُعْتُها بِغَرَام

ففتح الألفَ من الفعل، ويدلُّك على ذلك، ولا جَوْعَةً، وإنْ شئتَ ضَمَمْتَ الأُكْلَةَ، وعنيتَ الطَّعَامَ، انتهى كلام أبي الحسن.

وقال أبو زيد: يُقال إنَّه لذو أُكْلٍ، إذا كان له حظٌّ ورزق من الدنيا.

اختلفوا في فتح النُّون وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] [البقرة: ٢٧١] وإسكان العينِ وكسرها.

فقرأ نافع في غير رواية ورش وأبو عمرٍو وعاصمٌ في رواية أبي بكر والمُفَضَّلُ ﴿فَنِعْمَّا﴾ بكسر النون، والعين ساكنةٌ. وقرأ ابن كثيرٍ وعاصمٌ في روايةِ حفص، ونافعٌ في رواية ورشٍ ﴿فَنِعِمَّا هي﴾ بكسر النون والعين.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزة والكسائي ﴿فَنَعِمّا هي﴾ بفتح النون وكسر العين، وكلُّهم شدَّدَ الميم.

قال أبو عليٍّ: من قرأ ﴿فَنِعْما﴾، بسكون العين من ﴿نِعِمّا﴾ لم يكن قولُه مستقيماً عند النحويين، لأنَّه جمعَ بين ساكنين، الأوّل منهما ليس بحرفِ مدٍّ ولينٍ، والتقاءُ الساكنين عندهم إنَّما يجوز إذا كان الحرف الأوّل منهما حرفَ لينٍ، نَحْوَ: دابَّةٍ وشابَّةٍ، وتُمُودَّ الثوبُ، وأُصَيْمّ لأنَّه ما في الحروف من المدِّ يصير عوضاً من الحركة، ألا ترى أنَّه إذا صار عِوَضاً من الحرف المتحرك المحذوفِ من تمامِ بناء الشعرِ عندهم، فأَنْ يكونَ عوضاً من الحركة أسهلُ.

وقد أنشد سيبويه شعراً قد اجتمع فيه الساكنان على حدِّ ما اجتمعا في ﴿نِعْمَّا﴾ في قراءة من أسكن العين وهو:

كأَنَّه بَعدَ كلالِ الزاجرِ وَمَسْحِيِّ مَرُّ عُقَابٍ كاسرِ[2]

وأنكره أصحابُه. ولعل أبا عمرٍو أخفى ذلك كأخذه بالإخفاء في نحو: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] فظنَّ. السامعُ الإخفاءَ إسكاناً لِلُطفِ ذلك في السَّمع وخفائه.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٣.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٠/١٦٧، وفي لسان العرب ٥/١٤١:

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحه مَرُّ عقاب كاسِرِ

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٥/١٤١ (كسر)، وسر صناعة الإعراب ١/٥٨، والكتاب ٤/٤٥٠ والمحتسب ١/٦٢، وتاج العروس ١٤/٣٧ (كسر)، والمخصص ٨/١٣٩.

وأمّا من قرأ: ﴿فَنِعِمّا﴾ فحجّته أنّه أصل الكلمة نَعِمَ، ثم كُسِرَ الفاء من أجل حرف الحلق. ولا يجوز أن يكون ممن قال: نِعْمَ، فلمّا أدغم حَرَّكَ، كما يقول: ﴿يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥] ألاّ ترى أنّ من قال: هذا قَدَمّ مَالِكٍ، فأدغم، لم يُدْغِمْ نحوَ قوله: هذا قَدمُ مالكٍ، وَجِسْمُ مَاجِدٍ.

لأنّ المنفصل لا يجوز فيه ذلك كما جاز في المتصل قال سيبويه: أمّا قول بعضهم في القراءة: ﴿فَنِعِمَّا﴾، فحرك العينَ، فليس على لغةِ من قال: ﴿نِعْمَ مَا﴾، فأسكنَ العينَ، ولكن على لغة من قال: ﴿نِعِمْ﴾ فحرك العينَ. وحدّثنا أبو الخطاب: أنّها لغة هذيلٍ، وكسر، كما قال: لِعِبَ. ولو كان الذي يقول: نِعِمّا ممن يقول في الانفصال: نِعْمَ لم يَجُزِ الإدغامُ على قوله، لِمَا يلزم من تحريكِ الساكن في المنفصلِ. وأمّا من قال: ﴿نَعِمَّا﴾ فإنّما جاء بالكلمة على أصلها، وهو نَعِمَ كما قال:

مـا أَقَـلَّـتْ قَـدَمَـايَ إنَّـهـم[1] نَـعِـمَ الـسـاعـونَ فـي الأمـرِ الـمُـبِـرّ[2]

ولا يجوز أنْ يكون ممن يقول: قَبْلَ الإدغام نَعْمَ، كما أن من قال: نِعِمّا لا يكون ممن قال قبل الإدغام: نِعْمَ، ولكنْ ممن يقولُ نَعِمَ، فجاء بالكلمة على أصلها وكلٌ حسن.

والمعنى في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] أن في نِعْمَ ضمير الفاعل و﴿ما﴾ في موضع نصب وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر فالتقدير نِعْمَ شيئاً إبْداؤُها، فالإبداءُ هو: المخصوص بالمدح إلاّ أنّ المضافَ حُذفَ، وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات مقامَه، فالمخصوص بالمدح هو الإبداءُ بالصدقات لا الصدقاتُ يدلُّك على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي: الإخفاءُ خيرٌ لكم، فكما أن هُوَ ضميرُ الإخفاءِ، وليس بالصَّدقاتِ، كذلك ينبغي أن يكون ضميرُ الإبداءِ مراداً، وإنّما كان الإخفاءُ ـ والله أعلم ـ خيراً لأنّه أبعد من أن تشوبَ الصدقَةَ مراءاةٌ للنّاس وتصنعٌ لهم، فَتَخْلُصُ لله سبحانه ولم يكن المسلمون إذ ذاك ممن تسبق إليهم ظنةٌ في منع واجب.

---

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/٨:

مـا أقـلّـت قـدمٌ نـاعـلـهـا

(٢) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية) والإنصاف ١/ ١٢٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٦، ٣٧٧، والدرر ٥/ ١٩٦، ولسان العرب ١٢/ ٥٨٧ (نعم)، والمحتسب ١/ ٣٤٢، ٣٥٧، وهمع الهوامع ٢/ ٨٤، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٢٨، والمقتضب ٢/ ١٤٠.

واختلفوا في الياء والنون والرفع والجزم من قوله: ﴿ونُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[1] [البقرة: ٢٧١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ: ﴿ونُكَفِّرُ﴾ بالنون والرفع.

وقرأ نافع وحمزةُ والكسائي ﴿ونُكَفِّرْ﴾ بالنون وجزم الراء.

وروى أبو جعفر عن نافع ﴿ونُكَفِّرُ﴾ بالنون والرفع.

وروى الكسائيُّ عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ جزمٌ بالنونِ.

وقرأ ابن عامر ﴿ويُكَفِّرُ﴾ بالياء والرفع وكذلك حفص عن عاصم.

قال أبو عليٍّ: من قرأ: ﴿ونكفِّرُ عنكم من سيِّآتِكُمْ﴾ فرفع، كان رفعه من وجهين:

أحدهما: أن يجعله خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديره: ونحن نُكَفِّر عنكم سيآتِكُم. والآخر: أن يستأنفَ الكلام ويَقطعَه مما قبله، فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك ولكن لعطف جملة على جملة.

وأمَّا من جزم فقال: ﴿ونُكَفِّرْ عنكم﴾ فإنَّه حمل الكلام على موضع قوله: ﴿فهو خَيرٌ لكم﴾ لأنَّ قوله: ﴿فهو خيرٌ لَكُمْ﴾ في موضع جزم، ألاَ ترى أنَّه لو قال: وإنْ تخفوها يكنْ أعظمَ لأجركم، لجَزَمَ.

فقد علمت أنَّ قوله: ﴿فهو خَيرٌ لكُمْ﴾ في موضع جزم فحملَ قوله: ويكفر على الموضع. ومثل هذا في الحمل على الموضع أن سيبويه زعم أن بعض القراء قرأ: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُمْ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] لأنَّ قوله: ﴿فلا هاديَ له﴾: في أنَّه في موضع جزم مثلُ قوله: ﴿فهو خيرٌ لكم﴾.

ومثله في الحمل على الموضع، قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] حمل قوله ﴿وأكُنْ﴾ على موضع قوله: ﴿فَأَصَّدَقَ﴾ لأنَّ هذا موضع فِعلٍ مجزوم، لو قال: أخِّرني إلى أجل قريب أصَّدَقْ، لجزم، فإذا ثبت أنَّ قوله: فأصَّدقَ في موضع فعل مجزوم حُمِلَ قولُه: ﴿أكُنْ﴾ عليه، ومثل ذلك قوله الشاعر[2]:

أَنَّى سلكتَ فإنَّني لكَ كاشِحٌ ... وعلى انتقاصِكَ في الحَياةِ وأَزْدَدِ

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٤/٥٦ (أيا) وفيه «فعلت» مكان «سلكت»، وتهذيب اللغة ١٥/٦٥٣٠.

فحمل قوله وأزدد على موضع قوله: ﴿فإنّني لك كاشِحٌ﴾.

ومثله قول الآخر، وأظنّه أبا دواد[١]:

فأبلوني بليّتكم لعلّي أصالحكم وأستدرج نويّا[٢]

فأمّا النون والياء في قوله: نكفّر، ويكفّر، فمن قال: ويكفّر فلأن ما بعده على لفظ الإفراد، فيكفّرُ أشبهُ بما بعده من الإفراد منه بالجمع.

وأمّا من قال: نكفّر على لفظ الجمع، فإنّه أتى بلفظ الجمع، ثم أفرد بعد كما أتى بلفظ الإفراد ثمّ جمع في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِيَ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثمّ قال: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَٰبَ﴾ [الإسراء: ٢].

اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله جلّ وعزّ: ﴿يَحْسَبُهُمُ﴾[٣] [البقرة: ٢٧٣] و﴿تَحْسَبَنَّ﴾[٤] [آل عمران: ١٧٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو والكسائي: ﴿يَحْسِبهُمْ﴾ و﴿تَحْسِبَنَّ﴾ بكسر السين في كلّ القرآن.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزةُ: ﴿يَحْسَبُهُم﴾ و﴿تَحْسَبَنَّ﴾. بفتح السين في كلّ القرآن.

وقال هُبَيْرَةُ عن حفص أنّه كان يفتح ثم رجع إلى الكسر.

قال أبو عليّ: قال أبو زيد: يقال: حَسِبْتُ الشَّيءَ أَحْسَبُهُ وَأَحْسِبُهُ حُسْبَاناً. وحكى سيبويه أيضاً: حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ. وقال أبو زيد: حَسَبتُ ذلك الحقَّ حِسَاباً وحِسَابَةً من الحساب، فأنا أَحْسُبُهُ. قال أبو زيد: وقال رجل من بني نمير: حُسْبَانُكَ على الله أي: حسابُك على الله، وقال الشاعر:

على الله حُسْبَانِي إذا النَّفْسُ أَشْرَفَتْ عَلَى طَمَعٍ أوْ خَافَ شَيئاً ضميرُهَا[٥]

---

(١) هو جارية بن الحجاج الإيادي، المعروف بأبي دؤاد، شاعر جاهلي. كان من وُصّاف الخيل المجيدين. له «ديوان شعر».
الأعلام ٢/ ١٠٦، وسمط اللآلي ٨٧٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص٣٥٠، والخصائص ١/ ١٧٦، ٢/ ٣٤١ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩، وللهذلي في مغني اللبيب ٢/ ٤٧٧ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل)، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٣.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٣١٣ (حسب)، وتاج العروس ٢/ ٢٦٧ (حسب) وتهذيب اللغة ٤/ ٣٣١.

وأحسَبْتُ الرجلَ إحساباً إذا أطعمتَه وسَقَيْتَهُ حتى يَشْبَعَ ويروى، وتعطيه حتى يرضى.

قال أبو علي: القراءة بتحسَبُ بفتح السِّين أقيسُ، لأنَّ الماضي إذا كان على فَعِلَ نحوَ حَسِبَ، كان المضارع على يَفْعَلُ مِثْلَ: فَرِقَ يَفْرَقُ، وَشَرِبَ يَشْرَبُ، وشَذَّ يَحْسِبُ فجاء على يَفْعِلُ في حروف أُخَرَ. والكَسرُ حسنٌ لمجيءِ السمعِ به، وإن كان شاذاً عن القياس.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَأَذَنُوا﴾[1] [البقرة: ٢٧٩] في مدِّ الألف وقصرها وكسر الذَّال وفتحها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي ﴿فَأَذَنُوا﴾ مقصورةً مفتوحَةَ الذال.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزةُ ﴿فَآذِنُوا﴾ ممدودةً مكسورة الذَّال. وروى حفص عن عاصم والمفَضَّلُ ﴿فَأْذَنُوا﴾ مقصورة.

حدّثني وُهَيْبُ بن عبد الله المروزي عن الحسَن بن المبارك عن أبي حفص عن عمرو بن الصَبَّاح عن أبي يوسف الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنَّه قال: ﴿فَأْذنوا﴾ و﴿فَآذِنُوا﴾ ممدوداً ومقصوراً.

قال أبو علي: قال سيبويه: آذنتُ: أعلمتُ، وأعلمتُ: آذنتُ، وأذَّنْتُ: النداءُ، والتصويتُ بالإعلام. قال: وبعض العرب يجري آذَنْتُ مجرى أذَّنْتُ، فمن أذَّن الَّذي معناه: التصويت والنداء قولُه: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠] فالأشبه في هذا الإعلام بالتصويت لقوله: ﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾ فالتقدير: يقال: إنَّكم لسارقون.

فأمَّا قوله: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤]. فإنَّ قوله: ﴿بينهم﴾ يحتمل أمرين:

الأحسن فيه: أن يكون ﴿بينهم﴾ ظرفاً لمؤذنٍ، كما تقول: أعْلَمَ وسْطَهُمْ ولا تجعَلَهُ صفةً للنكرةِ؛ لأنَّك توصِلُهُ بالباء إلى أنْ، واسمُ الفاعلِ إذا أُعمل عَمَلَ الفعلِ، لم يوصف، كما لا يصغَّرُ، لأنَّ الصفة تخصيص والفعل وما أجري مَجْرَاهُ لا يلحقه تخصيصٌ، والتصغيرُ كالوصفِ بالصغرِ فمنْ ثَمَّ لم يستحسنْ: هذا ضويربٌ زيداً، كما لا يستحسن: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً، ولأنَّك في هذا أيضاً تفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي.

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٣.

وإن شئت جعلت «بينهم» صفةً، وقُلْتَ: إنَّ معنى الفعل قد يَعْمَلُ في الجارِّ ويصل إليه، ألا ترى أنَّك تقول: هذا مارٌّ أمس بزيدٍ، فيصلُ اسمُ الفاعلِ إذا كان لما مضى؟ والمعنى: بأنْ لعنةُ اللَّهِ، فإنْ شئت جعلتَ الباء متعلقةً بمؤذِّنٍ مع أنَّه قد وُصِفَ، وإن شئت جعلت «بين» ظرفاً للمؤذن لا صفةً، وإن شئت جعلته متعلقاً بأذَّنَ، كُلُّ هذا لا يمتنع.

فأما قوله: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣] فإن قولَهُ: ﴿من الله﴾ صفةٌ فيها ذكرٌ من الموصوف، وكذلك ﴿إلى الناس﴾ ولا يكون من صلةِ أذانٍ لأنَّه اسمٌ، وليسَ بمصدر، ومن أجرى هذا الضرب من الأسماءِ مُجْرى المصادر، فينبغي أن لا يُعَلِّقَ به هذا الجارَّ، ألا ترى أنَّ المصدرَ الَّذي هذا منه، لا يصل بهذا الحرف كما يصلُ قولُه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١] به؟ كقوله:

بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ[1]

و﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] فأمَّا قوله: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣] فيجوز أن يتعلق بالصفة ويجوز أن يتعلق بالخبر الذي هو بـ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾.

ولا يجوز أن يتعلق بـ﴿أذان﴾ لأنَّك قد وصفته، والموصوف إذا وصفته لم يتعلق بشيء ولا بدَّ من تقدير الجارِّ في قوله: ﴿بأنَّ الله﴾ لأنَّ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بريءٌ من المُشركين﴾ لا يكون الإعلامَ، كما يكونُ الثاني الأول في قولك: خَبَرُكَ أَنَّكَ خَارِجٌ.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، فقوله: على سواء يحتمل ضربين: أحدُهما أن يكون صفةً لمصدر محذوفٍ، والآخرُ: أن يكون حالاً، فإذا جعلته وصفاً للمصدر كان التقدير: آذنتكم إيذاناً على سواءٍ.

ومثلُ وصفِ المصدر ههنا، قولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] التقدير: كتب عليكم الصيام كتابةً كما كتب على الذين، فَحُذِفَ المصدرُ، فكذلك يحذفُ في قوله: ﴿ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] وفيه ذكرٌ من المحذوف، ومعنى إيذاناً على سواءٍ: أعلمتكم إعلاماً نستوي في علمه لا أستبدُّ أنا به دونكم لتتأهبوا لما يُراد منكم. وقال أبو عبيدة: إذا أنذرتَهُ وأعلمتَهُ فأنت وهو على سواءٍ.

---

(١) عجز بيت صدره:

عَرِينٌ مِن عُرَينَةَ ليسَ مِنَّا

البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص٤٢٩، ولسان العرب ١٣/ ٢٨٣ (عرن)، وتهذيب اللغة ٢/ ٣٤٠، وتاج العروس (عرن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٧٤.

عُرينة وعرين: حيّان. عُرينة: حيّ من اليمن، وعَرين: حي من تميم. وقيل: عَرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وقال القزاز: عرين في بيت جرير هذا اسم رجل بعينه، وقال الأخفش: عرين في البيت هو ثعلبة بن يربوع. (اللسان ١٣/ ٢٨٣ (عرن)).

وأمَّا إذا جعلتَهُ حالاً، فإنَّه يمكن فيه ثلاثةُ أضربٍ:

أحدها: أن يكون حالاً من الفاعلِ.

والآخرُ: أن يكون من المفعول به.

والثالث: أن يكون منهما جميعاً على قياس ما جاء من قول عنترة:

مـتـى مـا تَـلْـقَـنـي فَـرْدَيْـن تَـرْجُـفْ رَوَانِـفُ أَلْـيَـتَـيْـكَ وتُـسْـتَـطَـارَا[1]

وما أنشده أبو زيد:

إنْ تَـلْـقَـنـي بـرزَيـنِ لا تَـغْـتَـبِـط بـه

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، قياسُه قياس قوله: آذنتكم على سواء، قال أبو عبيدة معناه الخلاف والغدر في هذا الموضع **﴿فانبذ إليهم على سواء﴾**: فأظهرْ لهم أنَّك عدوٌ وأنّك مناصبٌ لهم. فأمَّا قوله: ﴿ءَاذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٧] فإنْ شئت جعلته مثلَ: علمتَ أزيدٌ منطلقٌ؟ وإنْ شئتَ جعلته على معنى القَسَمِ، كما قال:

ولـقـد عـلـمـتُ لـتـأتِـيَـنَّ مَـنِـيَّـتِـي[2]

فإنْ قلت: إنَّ عامَّة ما جاء مجيءَ القسمِ لم يتعدَّ إلى مفعولٍ به كقولهم: علمَ اللَّهُ لأفعلنَّ.

قيل: قد جاء: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [فاطر: ٤٢ والنور: ٥٣]، متعدياً بالحرف.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ص٢٣٤، وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٧، ٧/ ٥٠٧، ٥٥٣، ٨/ ٢٢، والدرر ٥/ ٩٤، وشرح التصريح ٢/ ٩٤، وشرح شواهد الشافية ص٥٠٥، وشرح عمدة الحافظ ص٤٦٠، وشرح المفصل ٢/ ٥٥، ولسان العرب ٤/ ٥١٣ (طير)، ١٤/ ٤٣ (ألا)، ١٤/ ٢٣١ (خصا)، والمقاصد النحوية ٣/ ١٧٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٩١، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٠١، وشرح المفصل ٤/ ١١٦، ٦/ ٨٧، ولسان العرب ٩/ ١٢٧ (رنف)، وهمع الهوامع ٢/ ٦٣.

الرانف: ما استرخى من الأليَة للإنسان، وألية رانف، وفي الصحاح: الرانفة أسفل الأليَة وطرفها الذي يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً. (اللسان ٩/ ١٢٧ (رنف).

(٢) صدر بيت. عجزه:

إنَّ الـمـنـايـا لا تـطـيـش سـهـامـهـا

البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣٠٨، وتخليص الشواهد ص٤٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩ ـ ١٦١، والدرر ٢/ ٢٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨، والكتاب ٣/ ١١٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦١، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٤، وسر صناعة الإعراب ص٤٠٠ وشرح الأشموني ١/ ١٦١، وشرح شذور الذهب ص٤٧١، وشرح قطر الندى ص١٧٦، ومغني اللبيب ٢/ ٤٠١، ٤٠٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٤.

وقد قرأ حمزة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] وقد أجيبَ بما يجابُ به القَسَمُ، فكذلك قولُه: ﴿آذَنَّاكَ﴾ يكون على القسم، وإن كان قد تعدّى إلى مفعولٍ به.

وبعدُ فإذا جاء نفسُ القسم متعدياً إلى المفعولِ به نحوَ: بالله، ونحوَ: اللَّهَ لأفعلنَّ، فما يقوم مقامَهُ، ينبغي أنْ يكونَ في حكمه.

وأمَّا قوله: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢ و٥] فقد فُسِّرَ أَذِنَتْ أنها اسْتَمَعَتْ، وفي الحديث: «ما أذِنَ الله لشيء كَأَذَنِهِ لنبيٍّ»[١].

وقال عديٌّ[٢]:

في سَمَاعٍ يَأْذَنُ الشَّيْخُ لَهُ ... وحديثٍ مِثْلَ ماذِيٍّ مُشَارِ[٣]

وأنشد أبو عبيدة[٤]:

صمٌّ إذا سمعوا خيراً ذُكِرْتُ به ... وإن ذكرتُ بسوءٍ عندهم أذِنُوا

وأما قول عدي:

أيها القلبُ تعلَّلْ بِدَدَنْ ... إنَّ همِّي في سماعٍ وَأَذَنْ[٥]

فالسماع مصدر يراد به المسموعُ نحوَ: الخلقِ والمخلوق، الصيد والمصيد، يدلُّك على ذلك أنّه لا يخلو من أن يكون على ما ذكرنا، أو على أنّه السماعُ الذي هو الاستماع، فلا يستقيم هذا؛ لأنَّ المعنى يكون: إنَّ همي في سماعٍ وسماعٍ، وليس هكذا، ولكن إنَّ همي في مسموعٍ، أي في غناءٍ واستماعٍ له.

---

(١) أخرجه البخاري في (الصحيح ٦/ ٢٣٦، ٩/ ١٧٣، ١٩٣)، ومسلم في الصحيح (صلاة المسافرين ب٣٤ رقم ٢٣٢، مكرر ٢٣٣، ٢٣٤)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٢/ ٥٢٢).

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ٤/ ٢٢٠، وخزانة ١/ ١٨٤ ـ ١٨٦، والأغاني ٢/ ٩٧.

(٣) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص٩٥، ولسان العرب ٣/ ٥١١ (موذ)، ٤/ ٤٣٤ (شور) ١٣/ ١٠ (أذن)، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٧٢، ١٤٢، وتهذيب اللغة ١١/ ٤٠٤، وجمهرة اللغة ص٧٣٥ ـ ١٢٦٣) ومقاييس اللغة ١/ ٧٦، ٣/ ٢٢٦، ومجمل اللغة ١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٥، والمخصص ٥/ ١٦، ١٤/ ٢٤١، وتاج العروس ٩/ ٤٧٨ (موذ)، ١٢/ ٢٥٤ (شور)، وبلا نسبة في كتاب العين ٦/ ٢٨٠، وديوان الأدب ٣/ ٣٤٢.

الماذيّ: العسل الأبيض. مشار: من أَشرت العسل إذا جنيته.

(٤) البيت من البسيط، وهو لقعنب بن أم صاحب في لسان العرب ٤/ ٤٣٤ (شور)، ١٣/ ١٠ (أذن)، وتاج العروس (أذن).

(٥) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص١٧٢، ولسان العرب ١٣/ ١٠ (أذن)، ١٥٢ (ددن) وتهذيب اللغة ١٤/ ٦٩، ١٥/ ١٦، ومقاييس اللغة ١/ ٧٦، ٢/ ٢٦٦، ٣٣٦، وتاج العروس (أذن، ددن) وبلا نسبة في مجمل اللغة ١/ ١٧٧.

وأمّا قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] فقد قدّمنا ذكر ما قاله سيبويه: من أنَّ من العرب من يجعل أذَّنَ وآذنَ بمعنى، كأنّه جعله بمنزلة سمّى وأسمى، وخبَّر وأخبرَ، فإذا كان أذَّنَ: أعلمَ في لغة بعضهم، فتأذَّن: تَفَعَّلَ من هذا، وليس تَفَعّل ههنا بمنزلة: تَقَيَّس[1] وتشجَّع، ولكنّه بمنزلة فَعَّلَ، كما أنَّ تَكَبَّرَ في قوله سبحانه: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣] ليس على حدِّ: تَكَبَّرَ زيدٌ، إذا تَعاطَى الكِبْرَ، ولكنَّ المتكبرَ بمنزلة الكبير، كما أنَّ قوله عزّ وجلّ: ﴿وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣] تقديره: وعلا، وليس على حدِّ تَعَاقَلَ وتغاشَى إذا أظهر شيئاً من ذلك ليس فيه.

فبناء اللفعلين يتفق والمعنى يختلف، وكذلك تأذن بمنزلة عَلِمَ ومثلُ تَفَعَّلَ، في أنّه يُرادُ به فعلَ قولُ زهير[2]:

تَعَلَّمْ أنَّ شَرَّ النَّاسِ قومٌ ... يُنَادَى في شِعارِهُم يَسارُ

وكذلك قولُه[3]:

تَعَلَّماها لَعَمْرُ الله ذَا قَسَماً ... فاقصِد بِذَرْعِكَ وانظر أينَ تَنْسَلِكُ

ليس يريد: تعلَّم هذا عن جهل به، إنَّما يريدُ به: اعلمْ، كأنّه ينبهه ليُقْبِلَ على خطابه. ومثلُه:

تَعَلَّمَنْ أنَّ الدَّوَاةَ والقَلَمْ ... تَبْقَى ويُفْنِي حَادِثُ الدَّهرِ الغَنَمْ

وهذا كثيرٌ يريدون به: اعلمْ، وليس يريدون تعلَّمْ كما يريدون بقولهم: تَعَلَّم الفقهَ، إنَّما يريدون: اعْلم.

فكذلك تأذَّن معناه: علمَ. ومما يدل على أنَّ معناه العلمُ، وقوعُ لام اليمين بعدها كما تقع بعد العِلْم في نحو: علم الله لأفعلنّ، فكأنّ المعنى في تأذَّن: علمَ لَيَبْعَثَنَّ عليهم إلى يوم القيامة، وليس هو من الاستماع نحوَ: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢] ونحوَ: «ما أذن اللَّهُ لشيءٍ» ألا ترى أنَّك لو قلتَ سمعَ ليفعلنَّ، أو تَسَمَّعَ ليفعلن، لم يَسْهُلْ ذلك كما يكون في علمَ من حيثُ استُعْمِلَ استعمالَ القسم، فتعلقَ الجوابُ به كما

---

(١) قيس: قبيلٌ، وحكىٰ سيبويه: تقيّس الرجل انتسب إليها. وقيل تقيّس فلان إذا تشبه بهم أو تمسّك منهم بسبب إما بحِلف أو جوارٍ أو ولاء. (اللسان ٦/ ١٨٨ مادة: قيس).

(٢) يُروىٰ «حيٌّ» مكان «قومٌ».
البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص٣٠٠، وجمهرة اللغة ص١٠٠٩.

(٣) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص١٨٢، وخزانة الأدب ٥/ ٤٥١، ١٠/ ٤١، ٤٢ والدرر ١/ ٢٣٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٦، والكتاب ٣/ ٥٠٠، ٥١٠، ولسان العرب ١٠/ ٤٤٢ (سلك)، ١٥/ ٤٨١ (ها)، وتاج العروس (سلك، ها)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤، والمقتضب ٢/ ٣٢٣، وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

يتعلق بالقسم؟ وأمّا قولُه: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١] فإنّه يُذكَرُ في موضعه إن شاء الله، وأمّا قوله سبحانه: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩] المعنى: فإن لم تضعوا الرِّبا عن النَّاس الَّذي قد أمركم الله بوضعه عنهم، فأْذنوا بحربٍ من الله.

قال أبو عبيدة: آذنتك بحربٍ فأَذِنْتَ به. فمن قال: ﴿فأْذَنُوا بحربٍ مِنَ اللَّهِ﴾ فقصَرَ، فمعناه: أَعْلَمُوا بحربٍ من الله، والمعنى: أنّكم في امتناعكم مِنْ وَضْعِ ذلك حربٌ لله ورسولِهِ. ومن قال: ﴿فآذِنوا بحربٍ﴾ فتقديره: فأَعْلِمُوا من لم ينته عن ذلك بحرب، والمفعولُ هنا محذوف على قوله: وقد أُثْبِتَ هذا المفعولُ المحذوفُ هنا، في قوله: ﴿فقُلْ آذنتُكم على سواءٍ﴾ وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هم أيضاً لا محالة، ففي أمرهم بالإعلام ما يعلمون هم أيضاً أنهم حربٌ إن لم يمتنعوا عمّا نُهوا عنه مِنْ وضع الرِّبا عمن كان عليه. وليس في علمهم دَلالَةٌ على إعلام غيرهم، فهذا في الإبلاغ آكد.

قال أحمد بن موسى: قرؤوا كلُّهم: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩] بفتح التاء الأولى وضم الثانية.

وروى المفضَّلُ عن عاصم ﴿لا تُظْلَمون ولا تَظْلِمون﴾ بضم التاء الأولى وفتح الثانية.

قال أبو علي: موضع «لا تَظْلِمون» نصبٌ على الحال من لكم، التقدير: فلكم رؤوس أموالكم غير ظالمين ولا مظلومين. والمعنى: إن تبتم فوضعتم الرِّبا الذي أمر الله بوضعه عن النَّاس فلكم رؤوس أموالكم لا تَظْلمون بأن تطالبوا المستدينَ بالرِّبا الموضوع عنه، ولا تُظلمونَ بأن تُبْخَسوا رؤوسَ أموالكم. أو تُمْطَلوا بها. وقد جاء: «لَيُّ الواجِدِ ظُلْمٌ»[1]، والمعنى؛ والتقدير في التقديم والتأخير الذي روي عن عاصم؛ سواءٌ. ويرجح تقديمُ: ﴿لاَ تَظْلِمُونَ﴾ بأنّه أشْكَلُ بما قَبْلَهُ، لأنَّ الفعلَ الذي قبلَه مُسْنَدٌ إلى فاعلٍ، وهو قوله: ﴿فإن تُبْتُمْ فَلَكُمْ﴾، فَتظلمونَ أشكلُ بما قبلَه لإسنادِ الفعل فيه إلى الفاعلِ مِنْ تُظْلَمُونَ المُسْنَدِ فيه الفعلُ إلى المفعول به.

واختلفوا في ضمِّ السِّين وفتحها من قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[2] [البقرة: ٢٨٠] فقرأ نافع وحده: ﴿إلى مَيْسُرةٍ﴾ بضمِّ السِّين.

وقرأ الباقون: ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ بفتح السِّين، وكلُّهم قلبَ الهاءَ تاءً ونوَّنها.

قال أبو عليٍّ: حجَّةُ من قرأ ﴿إلى مَيْسَرَةٍ﴾ أنَّ مَفْعَلَةً قد جاء في كلامهم

(١) أخرجه ابن حجر في (تلخيص الحبير ٣/ ٣٩).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٤.

كثيراً. وأمَّا من قرأ ﴿إلى مَيْسُرَةٍ﴾ بضمِّ السِّين فلأنّ مَفْعُلَةً قد جاءَ أيضاً في كلامهم.

قالوا: المسْرُبَةُ[١]، وقالوا: المُشْرُقَة[٢] وليس بكثرة مَفْعَلَةٍ. فالقراءةُ الأولى أَوْلى لأنَّ الكلمة بفتح العين منها أكثر من الضمِّ، ومَفْعُلَةٌ بناءٌ مبني على التأنيث، ألا ترى أن مَفْعُلاً بغير هاءٍ بناءٌ لم يجيء في الآحاد؟

قال سيبويه: وأمَّا ما كان يفعُلُ منه مضموماً، فهو بمنزلة ما كان يفعَلُ منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يَفْعُلُ، لأنَّه ليس في الكلام مَفْعُلٌ، فلمَّا لم يكن إلى ذلك سبيلٌ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفَّهما.

قال أبو علي: كلامُه هذا في الآحاد، ألا ترى أنَّه يقصد مكانَ الفعل، وهو معلومٌ أنَّه لا يكون إلاَّ مفرداً.

وما جاء في الشِّعر من مَعُونٍ ومَكْرُم جَمْعِ مَعُونةٍ ومَكْرُمَةٍ لا يدخل على هذا لأنه جمعٌ ومراد سيبويه فيما ذكرَ المفردُ دونَ الجمع.

قال أحمد بن موسى: وكلُّهم قلبَ الهاء تاءً ونوَّنَها، يعني: في الوصل، يريدُ أنَّه: لم يقرأ أحدٌ منهم إلى مَيْسَرَةٍ لأنَّ مَفْعُل لا يجيءُ في الآحاد إلاّ بالتاء، وقد جاء في الجمع، قال جميلٌ[٣]:

بُثَيْنَ الزمي (لا) إنّ (لا) إنْ لَزِمْتِهِ على كثرةِ الواشين أيُّ مَعُوْنِ[٤]

---

(١) المَسْرُبة: الشَّعر المُستدق النابت وسط الصدر إلىٰ البطن، وفي الصحاح: الشعر المستدق، الذي يأخذ من الصدر إلىٰ السرة. وفي حديث صفة النبي ﷺ: كان دقيق المسربة؛ وفي رواية: كان ذا مسربة. (لسان العرب ١/ ٤٦٥ مادة: سرب).

(٢) المشرقة: موضع القعود للشمس، وفيه أربع لغات: مَشْرُقة ومَشْرَقة، وشَرْقة، ومِشراق ابن سيدة: المشرقة: الموضع الذي تشرق عليه الشمس، وخصّ بعضهم به الشتاء. (لسان العرب ١٠/ ١٧٥ مادة: شرق).

(٣) هو جميل بن عبد الله بن معمر العذري (توفي ٨٢هـ = ٧٠١م) القضاعي، أبو عمرو، شاعر، من عشاق العرب. افتتن ببثينة من فتيات قومه، فتناقل الناس أخبارهما. شعره يذوب رقة. أقل ما فيه المدح، وأكثره في النسيب والغزل والفخر. قصد جميل مصر، وافداً علىٰ عبد العزيز بن مروان فأكرمه عبد العزيز وأمر له بمنزل فأقام قليلاً ومات فيه.
الأعلام ٢/ ١٣٨، وابن خلكان ١/ ١١٥، وابن عساكر ٣/ ٣٩٥، والأغاني ٨/ ٩٠، والشعر والشعراء ١٦٦، والآمدي ٧٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص٢٠٨، وأدب الكاتب ص٥٨٨، وشرح شواهد الشافية ص٦٧، ولسان العرب ١٠/ ٣٩٣ (ألك)، ١٢/ ٥١٢ (كرم)، ١٣/ ٢٩٨ (عون)، ١٤/ ٥٩ (أيا) وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٢٢٣، والخصائص ٣/ ٢١٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٦٨، والمحتسب ١/ ١٤٤، والممتع في التصريف ١/ ٧٩، والمنصف ١/ ٣٠٨.

وَرُوِيَ:

أبلغِ النعمانَ عني مألُكَاً إنّه قد طال حبسي وانتظاريْ[1]

فالأوّل جمع معونةٍ، ومألُكَاً جمعُ مألُكَةٍ وهي: الرسالةُ، ومثل هذا الذي يَقِلُّ قد لا يَعْتَدُّ به سيبويه، فربّما أطلق القولَ، فقال: ليس في الكلام كذا، وإنْ كان قد جاء عليه حرفٌ أو حرفانِ، كأنّه لا يعتدُّ بالقليل، ولا يجعل له حكماً.

واختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2] [البقرة: ٢٨١] في فتح التاء من ترجعون وضمها.

فقرأ أبو عمرٍو وحده ﴿تَرْجِعُونَ﴾ بفتح التاء وكسر الجيم.

واختلف عنه في آخر سورة النور، فروى علي بنُ نصر، وهارونُ الأعورُ وعُبَيدُ بن عقيلٍ، وعباسُ بن الفضل، وخارجةُ بن مُصعبٍ[3] ﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] بضم الياء.

وقرأ الباقون: ﴿يوماً تُرْجَعون فيه﴾ و﴿يومَ يُرْجعون﴾ بضم التاء والياء فيهما، وكذلك في النُّور.

قال أبو علي: حجة من قرأ: يُرْجعون: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢] ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٦].

وحجة أبي عمرٍو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥] فأضيف المصدرُ إلى الفاعل فهذا بمنزلة: ﴿يرجعونَ﴾ وآبوا: مثلُ رجعوا.

وَمِنْ حجته: ﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] وقال: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس: ٤٦] فأضافَ المصدر إلى الفاعل، كما أضيفَ في الآية الأخرى. وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فأمّا انتصاب ﴿يوم﴾ من قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا﴾ [البقرة: ٤٨] فانتصابُ المفعول به لا انتصابُ الظرفِ، وليس المعنى: اتَّقُوا في هذا اليوم، ولكن تأهبوا للِّقَاءِ به، بما تقدمون من العمل الصالح. ومثل ذلك: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ [المزمل: ١٧]؟

---

(١) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص٩٣، والاشتقاق ص٢٦، والأغاني ٢/ ٩٤ وخزانة الأدب ٨/ ٥١٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٨، والشعر والشعراء ١/ ٢٣٥، والمنصف ٢/ ١٠٤ ولسان العرب ١٠/ ٣٩٣ (ألك، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٩٨٢، والممتع في التصريف ١/ ٧٩ والمنصف ١/ ٣٠٩، ولسان العرب ١/ ٥٨٥ (عذب ١، ٥/ ٩٧ (قصر).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٤.

(٣) هو خارجة بن مصعب بن خارجة، صدوق من الحادية عشرة، مات سنة أربع وستين تقريب التهذيب ١/ ٢١١.

أي: كيف تَتَّقُون هذا اليوم الذي هذا وَصْفُهُ مع الكفر بالله، أي: لا يكون الكافرُ مستعدّاً للِّقاءِ به لكفره، ومثلُ ذلك قولُه: ﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦] أي: خافوه.

واختلفوا في كسر الألف وفتحها من قولِه تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[1] [البقرة: ٢٨٢] ورفع الراء ونصبها من ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فقرأ حمزة وحده: ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ بكسر الألف ﴿فَتُذَكِّرُ﴾ بالتشديد والرفع وكسر إن.

وقرأها الباقون: ﴿أَنْ تَضِلَّ إحداهُما فَتذَكِّرَ﴾ نصباً، غيرَ أنَّ ابن كثير وأبا عمرٍو خفَّفا الكافَ وشدَّدها الباقون.

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ لا يكونُ متعلقاً بقوله: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ألاَ تَرى أنَّك لو قلتَ: استشهدوا شهيدين من رجالكم أنْ تضلَّ إحداهما؛ لم يَسُغْ، ولكن تتعلق أنْ بِفِعْلٍ مضمرٍ دلَّ عليه هذا الكلام، وذلك أنَّ قوله: فإن لمْ يكونا رجلين، فرجلٌ وامرأتان يَدُلُّ على قولك: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين؛ فَتَعلُّقُ ﴿أن﴾ إنَّما هو بهذا الفعلِ المدلول عليه من حيثُ ذكرنا.

وقال أبو الحسن: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] التقدير: فليكن رجل وامرأتان، وهذا قولٌ حسنٌ، وذاك أنَّه لما كان قولُه: ﴿أنْ تضلَّ إحداهما﴾ لا بُدَّ من أن يتعلق بفعل، وليس في قوله: فرجلٌ وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، شيء يتعلق به أن جُعِلَ المضمرُ فِعلاً ترتفع النكرةُ به، ويتعلق به المصدرُ، وكان هذا أولى من تقدير إضمار المبتدأ الذي هو: ممن يشهد رجُلٌ وامرأتان. لأنَّ المصدر الذي هو ﴿أن تضلَّ إحداهما﴾ لا يجوز أن يتعلق به لفصلِ الخبر بين الفعل والمصدر. فإن قلتَ: من أيّ الضربين تكون كان المضمرةُ في قوله، هل تحتمل أن تكون الناصبةَ للخبر أو تكون التامَّة؟ فالقولُ في ذلك: أن كلَّ واحدٍ منهما يجوز أن يُقَدَّرَ إضمارُهُ. فإذا أَضْمَرْتَ التي تقتضي الخبر، كان تقديرُ إضمارِ الخبرِ: فليكن مِمَّنْ تُشْهِدُونَ رجلٌ وامرأتان، وإنَّما جاز إضمارُ هذه، وإنْ كان قد قال: لا يجوزُ: عبدَ الله المقتولَ وأنت تريد: «كن عبد الله المقتول»[2]، لأنَّ ذكرها قد تقدَّم، فتكون هذه إذا أضمرتها لتقدُّم الذكر بمنزلةِ المُظْهَرَةِ، ألا ترى أنَّه لا يجوز العطف على

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٤.

(٢) أخرجه السيوطي في (الدر المنثور ٢/ ٢٧٥).

عاملين، ولَمَّا تقدَّم ذكر كلٍّ في قوله:

أكــلّ امــرئٍ تــحــســبــيــنَ امــرأً

كان كلٌّ بمنزلة ما قد ذكر في قوله:

ونــارٍ تَــوَقَّــدُ بــالــلــيــل نــارا[1]

وكذلك جازَ إضمار «كان» المقتضيةِ للخبر بعد إنْ في قوله: إنْ خَنْجَراً فَخَنْجَرٌ[2]، لما كان الحرفُ يقتضيها، ويجوز أن تُضْمِرَ التامةَ التي بمعنى الحدوث والوقوع، لأنَّك إذا أضمرتها أضمرت شيئاً واحداً، وإذا أضمرت الأخرى احتجت أن تضمر شيئين، وكلَّما قلَّ الإضمار كان أسْهَل. وأيَّهما أضمرتَ فلا بدَّ من تقدير حذف المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَهُ.

المعنى: فلتَحدُثْ شهادةُ رجل وامرأتين، أو تقعْ، أو نحو ذلك، ألا ترى أنَّه ليس المعنى: فَلْيَحْدُثْ رجلٌ وامرأتان، ولكن لِتَحْدُثْ شَهَادَتُهُمَا، أوْ تَقَعْ، أو تكن شهادةُ رجل وامرأتين مما تُشْهِدونَ، ويجوز أنْ تتعلق «أنْ» في قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] بشيءٍ ثالثٍ؛ وهو أن تُضْمِرَ خبرَ المبتدأ الذي هو: فرجلٌ وامرأتان يشهدون، فيكونَ يشهدونَ خبرَ المبتدأ. ويكونَ العاملَ في ﴿أن﴾ وموضعُ إضمارِهِ فيمن فتح الهمزةَ من ﴿أَنْ تضلَّ﴾: ما قبل ﴿أنْ﴾.

وفيمن كسر إنْ بعد انقضاء الشرط بجزائِهِ. فقد جاز في: ﴿أنْ تضلَّ﴾ أنْ يتعلق بأحدِ ثلاثةِ أشياءِ:

أحدها: المضمرُ الذي يدلُّ عليه قوله: ﴿واستشهدوا شهيدين﴾.

والثاني: الفعلُ الذي هو: ﴿فلْيَشْهَدْ رجلٌ وامرأتان﴾.

والثالث: الفعلُ الذي هو خبر المبتدأ.

وأمَّا إحدى: فمؤنثُ الواحِد، والواحدُ الذي مؤنَّثه إحدى، إنَّما هو اسمٌ وليس

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص٣٥٣، والأصمعيات ص١٩١، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١، والدرر ٥/ ٣٩، وشرح التصريح ٢/ ٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٠، وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٠، وشرح المفصل ٣/ ٢٦، والكتاب ١/ ٦٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص١٩٩ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٩، والإنصاف ٢/ ٤٧٣، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٩، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠، ورصف المباني ص٣٤٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٥، وشرح ابن عقيل ص٣٩٩ وشرح المفصل ٣/ ٧٩، ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥، والمحتسب ١/ ٢٨١، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٠، والمقرب ١/ ٢٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

(٢) انظر المثل في لسان العرب ٤/ ٢٦٠ (خنجر).

بوصفٍ؛ ولذلك جاء إحدى على بناءٍ لا يكونُ للصِّفات أبداً، كما كان الذي هو مذكَّرُهُ كذلك.

وقال أحمدُ بن يحيى: قالوا: هو إحدى الإحَد، وأحدُ الأحَدِينَ، وواحدُ الآحادِ، وأنشد[1]:

عَـدُونِـيَ الـثَّـعْـلَـبَ فـيـمـا عَـدَّدُوا حـتـى اسْـتَـثَـارُوا بـيَ إحـدى الإحَـدِ
لَـيْـثـاً هـزبـراً ذا سـلاحٍ مـعـتـدي

قال أحمد: إحدى الإحَدِ: كما تقول: واحِدٌ لا مِثلَ له، وقالوا: الإحَدُ، كما تقول: الكِسَرُ، جعلوا الألفَ بمنزلة التاء، كما جعلوها مثلَها في الكبرى، والكُبَرِ، والعُلْيَا، والعُلَى، فكما جعلوا هذه: كظُلْمَةٍ وظُلَم، جعلوا الأول بمنزلةِ كِسَرٍ وسِدَرٍ، وكما جعلوا المقصورة بمنزلة التاء، كذلك جعلوا الممدودة بمنزلتها في قولهم: قاصِعَاءُ وَقَوَاصِعُ، ودامَّاءُ ودوامُّ. وحكى أحمد بن يحيى: أن الواحِدَ والوَحَدَ والأحَدَ، بمعنى وقد شرحنا ذلك في المسائل.

فأمَّا بَدَلُ الهمزةِ من الواو إذا كانت مكسورةً، فإنَّ أبا عُمَرَ يزعم أنَّ ذلك لا يُجَاوَزُ به المسموعُ، وغيرُهُ يَذْهَبُ إلى أن بَدَلَ الهمزة منها، مطردٌ كاطراد البَدَلِ من المضمومة. والقول في أنَّه ينبغي أن يكون مُطَّرِداً أنَّ الكسرة بمنزلةِ الياء، ولا تخلو الحركةُ في الحرف المتحرك من أن تكون مقدرةً قبلَهُ أو بعده، فإن كانت قبله، فالواو إذا وقعت قبلها اليَاءُ أُعِلَّتْ، وكذلك إذا وقعت بعدها، فإذا كان كذلك اعْتَلَّتْ الواو مع الكسرة كما اعتلت مع الياء، ألا ترى أنَّها إذا تحركت بالفتح لم تعتل، كما لا تعتل الواو إذا كانت قبلها ألفٌ نحو: عَوَانٍ وطِوَالٍ؟ فإن قلت:

فإذا وجب القلبُ من حيثُ ذكرتَ فهلاَّ أُبْدِلَتْ غيرَ أوَّلٍ مكسورةً كما اعتلت الواو بالياء إذا كانت قبلها أو بعدها!.

قيل: هذا لا يلزمُ وذلك أن القلبَ في المكسورة كالقلب في المضمومةِ، ألا ترى أنَّ الضمَّة مع الواو كالواوين. كما أنَّ الكسرة مع الواو كالياء والواو؟ فكما تُعَلُّ الواو مع الياء، كذلك أُعِلَّتْ مع الكسرة، كما أنَّ الواو لمّا اعتلَّت مع الواو كذلك أُعِلَّتْ مع الضمةِ، ولم يجب من هذا أن تُعَلَّ الواوَانِ غيرَ أولٍ في نحوِ: أحْوَوِيٍّ، ولَوَوِيٍّ، فكذلك لم يلزم أن تُعَلَّ الواوُ مع الكسرة غيرَ أوَّلٍ، ألا ترى أنَّ مواقِعَ الإبدالِ ينبغي أن

---

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤٥٢ (وحد)، وتاج العروس ٧/ ٣٧٨ (أحد)، وللمرار الفقعسي في الأغاني ١٠/ ٣٦٦ ورواية البيت الأول فيه:

عَـدُونـي الـثـعـلـب عـقـد الـعـدد

إحدىٰ الإحد: الأمر المنكر الكبير. قال الشاعر: بعكاظ فعلوا إحدى الإحد.

تعتبر كما أن مواقع الزيادة ينبغي أن تعتبرَ؟ فكما أن الحرف إذا كثرت زيادته في موضعٍ، واستمر، لم يلزم أن تُجْعَلَ في غير ذلك الموضع، كذلك لا يلزمُ إذا استمرَّ إبدالُهُ في موضعٍ أن يُبْدَل في غير ذلك الموضع. ومن ثَمَّ جعلَ أبو عثمانَ دُلامِصاً من غَيْرِ دَلِيصٍ[1]، لأن الميم لم تزد هنا، وإن كانت زيادتها قد استمرت أولاً.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] فقال أبو عبيدة: ﴿أن تضلَّ إحداهما﴾ أي تنسى قال تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] أي نسيت، أي: ضَلِلْتُ وجه الأمر. وقال أبو زيد: ضَلِلْتُ الطريقَ والدارَ أَضَلُّهُ ضلالاً، وأضْلَلْتُ الفرسَ والناقةَ والشيءَ إضلالاً، وكلُّ ما ضلَّ عنك فذهبَ.

قال: وإذا كان الحيوانُ مقيماً فهو بمنزلة ما لا يبرحُ نحوَ: الدار، والطريقِ، فهو كقولك: ضَلِلْتُهُ ضلالَةً. وقال أبو الحسن: تقول: ضَلِلْتُ دارَ فلانٍ، وقال الفرزدق:

ولقد ضَلِلْتَ أباكَ تدعو دارِماً ... كضلالِ مُلْتَمِسٍ طريقَ وَبَارِ[2]

وفي كتاب الله تعالى: ﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] أي: لا يضلُّ الكتابُ عن ربِّي. وأمَّا موضعُ أنْ فَنَصْبٌ وتَعَلُّقُهُ إنَّما هو بأحد الأشياء التي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا.

والمعنى: استشهدوا رجلين أو رجلاً وامرأتين لأنْ تضلَّ إحداهما فَتُذَكِّرَ. فإنْ قيل: فإنَّ الشهادةَ لم تُوقَعْ للضلالِ الذي هو النسيانُ إنَّما وَقَعَتْ للذكر والحفظ. فالقول في ذلك أنّ سيبويه قد قال: أُمر بالإشهاد لأن تُذَكِّرَ إحداهما الأخرى، ومن أجل أن تذكِّر إحداهما الأخرى. قال سيبويه: فإن قال إنسان: كيف جاز أن يقول: «أن تضلَّ إحداهما» ولم يُعَدَّ هذا للضلال والالتباس؟ فإنَّما ذكَرَ «أنْ تضلَّ» لأنَّه سبب للإذكار كما تقول: أعْدَدْتُه أن يميل الحائطُ، فَأَدْعَمَهُ، وهو لا يطلبُ بذلك مَيَلانَ الحائِطِ، ولكنَّه أخبرَ بعلةِ الدعمِ وسببه. انتهى كلام سيبويه.

قال أبو علي: وقولُه: فتذكِّر: معطوف على الفعل المنصوب بأنْ، فأمَّا قولُه: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ من الشُّهَدَاءِ﴾ فالظرفُ وصفٌ للأسماءِ المنكورة، وفيه ذكرُها.

وأمَّا وجهُ قراءةِ حمزةَ: ﴿إِنْ تَضِلَّ إحداهُما﴾ بكسر الألف، فإنَّه جعل إن

---

(١) الدَّليصُ: البريق، والدَّليص والدّلص والدِّلاص والدِّلاص: الليّن البرّاق الأملس.
الدُّلامص: البرّاق. (لسان العرب ٧/ ٣٧ مادة: دلص).

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ص٤٥٠ (طبعة الصاوي)، ولسان العرب ١١/ ٣٩٢ (ضلل) وتاج العروس ١٧/ ٥٨٣ (دغص، ضلل)، ومعجم البلدان ٥/ ٣٥٧ (وبار).
وبار: قرية كانت لبني وبار وهم من الأمم الأولىٰ منقطعة بين رمال بني سعد وبين الشّحر ومهرة ويزعم من أتاها أنهم يهجمون علىٰ أرض ذات قصور مشيدة ونخل ومياه مطر وليس بها أحد، ويقال إن سكانها الجن لا يدخلها إنسيّ إلا ضلّ. (معجم البلدان ٥/ ٣٥٧).

للجزاء، والفاء في قوله: ﴿فتذكر﴾: جوابَ الجزاء، ومواضع الشرطِ وجزائِه رفعٌ بكونهما وصفاً للمنكورَيْن وهما المرأتان في قوله: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ وقوله: ﴿فرجل وامرأتان﴾: خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديره: فمن يَشْهَدُ رجل وامرأتان. ويجوز أن يكون «رجلٌ» مرتفعاً بالابتداء، والمرأتان معطوفتان عليه وخبر الابتداء محذوفٌ تقديره: فرجل وامرأتان يشهدون. وقولُه ﴿ممّن تَرضَوْن من الشهداء﴾ فيه ذكرٌ يعود إلى الموصوفين الذين هم: «فرجل وامرأتان»، ولا يجوز أن يكون فيه ذكر لشهيدين المتقدم ذكرهما، لاختلاف إعراب الموصوفينَ، ألا تَرى أنَّ شهيدين منصوبان، ورجلٌ وامرأتانَ إعرابهما الرفعُ، فإذا كان كذلكَ علمتَ أنَّ الوصفَ الَّذي هو ظرفٌ إنَّما هو وصفٌ لقوله: «فرجلٌ وامرأتانِ» دون من تقدَّم ذكرهما من الشهيدين.

والشرط وجزاؤه وصفٌ للمرأتين؛ لأنَّ الشرطَ وجزاءَه جملةٌ يوصَفُ بها كما يوصلُ بها في نحوِ قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الحج: ٤١] واللاَّم التي هي لامٌ في قوله: ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ فيمن جعلَ إنْ جزاءً في موضع جزم، وإنّما حُرِّكَتْ بالفتحِ لالتقاء الساكنين، ولو كُسِرَتْ للكسرةِ التي قبلَها لكان جائزاً في القياس.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ فقياس قول سيبويه في قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] والآي التي تلاها معها أن يكونَ بعدَ الفاء في: ﴿فَتُذَكِّرُ إحداهما﴾ مبتدأ محذوف ولو أظهرته لكانَ فيما تُذَكِّرُ إحداهما الأخرى، فالذكرُ العائد إلى المبتدأ المحذوفِ الضميرُ في قوله: «إحْدَاهُمَا».

وأمَّا قوله: فتذكر، فإنَّ الذِّكرَ على ضربين:

ذِكْرٌ هو خلافُ النسيان.

وذِكرٌ، هو قولٌ.

فَمِمَّا هو خلافُ النسيان قوله: ﴿فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣].

وقال: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] فأسند النسيان إليهما، والناسي فتى موسى، فيجوز أن يكون المعنى؛ نسي أحدهُما، فحذفَ المضاف، وقد تقدم ذكر شيءٍ من هذا النحو.

والذكرُ الذي هو قولٌ يُسْتَعْمَلُ على ضربين: قولٌ لا ثَلْبَ فيه للمذكور، والآخرُ يراد به ثَلْبُ المذكور. فمن الأوّل قولُه: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، وقوله: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

ومن الذِّكر الَّذي يراد به الثَّلْبُ، قولُه: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، فهذا الذكرُ يشبه أن يكون من جنس ما واجههم به في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٦، ٦٧]. ومن ذلك قول الشاعر:

بِذِكْرِكُمُ مِنَّا عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ لَعَمْرِي لَقَدْ جِئْتُمْ حُبُولاً وَمَأْثَمَا[1]

وقالوا في مصدر ذكرتُه، ذِكْرَى قال[2]:

هَبَّتْ شَمَالاً فَذِكْرَى مَا ذكرتُكُمُ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا

وقال:

صَحَا قَلْبُه عَن سُكْرِهِ وتَأَمَّلا وكَانَ بِذِكْرَى أُمِّ عَمْرٍو مُوَكَّلاَ

فمن قدَّر في «ذكرى» التنوين، نصب الاسم بعده، ومن لم يقدر فيه التنوين جر الاسم، وأضاف المصدر إلى المفعول به. قال سيبويه: قال ذكرتهُ ذِكراً كحفظته حفظاً، وقالوا: ذُكْرَاً كما قالوا: شُرْباً.

فأمَّا قولُه: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] فإنَّ قولَه: ذكراً، يحتمل أمرين: أحدهُما: أنْ تُقَدِّرَ حذفَ المضافِ إلى الذكر، والآخرُ أنْ لا تقدر ذلك، فإنْ قدرت حذفَ المضافِ، كان إظهاره: قد أنزل الله إليكم ذا ذكرٍ، والذكر يحتمل تأويلين: أحدهما: ذا شرفٍ وصيتٍ كما قال: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] فُسِّرَ أنَّه شرفٌ لهم، والآخرُ ذا قرآنٍ، وقد سُمِّي القرآن ذكراً في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فإذا قدرت حذفَ المضاف كان المعنى في أنزل: الإحداثُ والإنشاءُ، كما قال: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦] ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] يبيِّن أنَّه الإنشاءُ والإحداث. قولُه: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١] ثم قال بعدُ: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣] فحمل الأزواجَ على الإنشاء كما حمله على الإنزال في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦] وقال: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق: ١٠] فوصل الفعلُ مرَّةً باللاَّم ومرَّة بإلى كما قال: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨] وفي أخرى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣] و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] فإنْ لم تقدِّر حذفَ

---

(١) الحبْل والحِبْل: الداهية، وجمعها حُبُول. (لسان العرب ١١/ ١٣٨ مادة: حبل).

(٢) يُروىٰ «جنوباً» مكان «شمالاً». البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٣، والكتاب ١/ ٢٢٢، ٤٠٤.

المضاف، كان المعنى: قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً فيكون: رسولاً معمول المصدر، والتقدير: أنْ ذَكَرَ رسولاً أي: ذكر رسولاً لأنْ يتبعوه، فيهتدوا بالاقتداء به، والانتهاء إلى أمره، وذلك نحو قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧] إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ومثلُ ذلك في إعمالِ المصدر قوله تعالى: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٣] فشيئاً مفعولُ المصدر، والذكرُ: كتابُ الله الذي ذكره في قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] وفي قوله: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩] فأمَّا قول الشاعر:

يُذَكِّرنيكِ حنينُ العَجُولِ ونَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلا[1]

فإنَّ ذَكَرْتُ فِعْلٌ يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا ضَعَّفْتَ منه العينَ أو نقلته بالهمزة تعدَّى إلى مفعولٍ آخر، وذلك نحوُ فَرَّحْتُهُ وأَفْرَحْتُه، وغَرَّمْتَهُ وأَغْرَمْتُهُ.

فمن قال: ﴿فَتُذَكِّرَ إحداهُما الأخرى﴾ كان ممن جعل التعدية بالتضعيف، ومن قال: ﴿فَتُذْكِرُ إحداهما﴾ كان ممن نقل بالهمزةِ وكلاهُما سائغ.

ومن حجة من قال: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥] فهذا مُضارِعُهُ ينبغي أن يكون يُذَكِّر.

وقولُ ابن كثيرٍ وأبي عمرٍو مثلُ أغْرَمْتُهُ وأفرحْتُه، وقولُ الباقين على غَرَّمْتُهُ وفَرَّحْتُهُ. والمفعولُ الثاني من قوله سبحانه: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ محذوفٌ. المعنى: فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة التي احتملتاها.

ورُوي عن سفيان[2] بن عيينة في قوله: ﴿فَتُذَكِّر إحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾، أي:

---

(١) قبله:

عَلَىٰ أنني بعد ما قد مضىٰ ثلاثون للهجر حولاً كميلا

البيتان من المتقارب، وهما للعباس بن مرداس في ديوانه ص١٣٦، وأساس البلاغة ص٣٩٨ (كمل)، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٩، والدرر ٤/ ٤٢، وشرح شواهد الإيضاح ص١٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٠٨ وخزانة الأدب ٦/ ٤٦٧، ٤٧٠، ٨/ ٢٥٥، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥، وشرح عمدة الحافظ ص٥٣٢، وشرح المفصل ٤/ ١٣٠، والكتاب ٢/ ١٥٨، ولسان العرب ١١/ ٥٩٨ (كمل) (البيت الأول فقط)، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٩٢، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٢، والمقتضب ٣/ ٥٥ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤.

(٢) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي (١٠٧ ـ ١٩٨هـ = ٧٢٥ ـ ٨١٤م) أبو محمد، محدّث الحرم المكي. من الموالي. ولد بالكوفة، وسكن مكة وتوفي بها. كان حافظاً ثقة، واسع العلم، كبير القدر. وكان أعور وحج سبعين سنة. له «الجامع» في الحديث، وكتاب في «التفسير».
الأعلام ٣/ ١٠٥، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٤٢، والرسالة المستطرفة ٣١، وصفة الصفوة ٢/ ١٣٠، وابن

تجعلُها ذَكَرَاً، وأَحْسِبُ أنَّ أحداً من أهلِ التأويلِ، لم يذهب إلى ذلك غيره، وليس هو في المعنى بالقوي، ألا ترى أنَّهُنَّ لو بلغْنَ ما بلغْنَ ولم يكنْ معهُنَّ رجلٌ لم تجز شهادتُهُنَّ حتى يكون مَعَهُنَّ[1] رجلٌ. فإذا كان الأمر على هذا لم يُذَكِّرها. والحاجة في إنفاذ الشهادة إلى الرجل قائمةٌ.

ومما يُبَعِّدُ قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إحداهُما﴾، والضلالُ قد فسَّرهُ أبو عبيدة: بالنسيان، فالّذي ينبغي أن يُعَادِلَهُ ما هو مقابلٌ للنسيان من التذكير.

فأمَّا من ذهب في قوله: ﴿أن تضلَّ إحداهما﴾ وقولُه: إنَّ الجزاءَ فيه مقدَّم، أصلُه التأخير، فلمَّا تقدَّم اتّصلَ بأوَّلِ الكلام، فَفُتِحَتْ أنْ؛ فإنّ هذه دعوى لا دلالة عليها، والقياس على ما عليه كلامُهُم يُفْسِدُها، ألاَ تَرَى أنَّا نجد الحرفَ العامِلِ إذا تغيرتْ حركتُهُ لم يوجِبْ ذلك تغييراً في عمله ولا معناه؟ وذلك فيمن فتح اللاَّم الجارة مع المُظْهَرِ فقال: لزَيْدٍ ضربتُ، وضَرَبْتُ لَزَيْدٍ، روى أبو الحسن فَتْحَ هذه اللاَّم عن يونس، وعن أبي عبيدة وعن خلفٍ الأحمرِ، وزعم أنَّه سمع هو ذلك من العرب، قال: وعلى ذلك أنشدوا:

تُواعِدُني ربيعةُ كلَّ يومٍ لأُهْلِكَها وأقتنيَ الدَّجَاجَا

فكما أنَّ هذه اللاَّم لما فتحت لم يتغيَّر من عملها ومعناها شيءٌ عمَّا كان عليه في الكسر، كذلك (إنْ) الجزاء لو فُتِحَتْ لم يجب على قياس اللاَّم أنْ يتغيَّرَ له معنًى ولا عَمَلٌ. ومما يُبَعِّدُ ذلك: أنَّ الحروف العاملةَ إذا تقدمَتْ كانت مِثْلَها إذا تأخَّرتْ، لا تَتَغَيَّرُ بالتقدُّم عمَّا كانت عليه في التأخُّر. ألا تَرَى أنَّ من قال: بزيدٍ مررتُ، وإلى عمرٍو ذهبتُ. فقدَّم الحرفَ كان تقديمه مثلَ تأخيره، لا يُغَيِّر التَّقديمُ شيئاً كان عليه في التأخير؟ ومِمَّا يُبَعِّدُ ذلك قولُهم: رُبَّ غارةٍ، وَرُبَّتَ غارةٍ، وربَّتَمَا غارةٍ، وَرُبَّ هَيْضَلٍ[2]، فكما لم يختلف في التخفيف عن حال التثقيل، ولحاقِ حرفِ التأنيثِ به،

= خلكان ١/ ٢١٠ وميزان الاعتدال ١/ ٣٩٧، وحلية ٧/ ٢٧٠، وذيل المذيل ١٠٨، الشعراني ١/ ٤٠، وتاريخ بغداد ٩/ ١٧٤.

(١) انظر فتح القدير لابن الهام ٦/ ٩١.

(٢) ورد هذا اللفظ في البيت:

أزهيرُ إن يشب القذال فإنه رُب هيضلٍ لَجِبٍ لفقت بهيضل

البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في الأزهية ص٢٦٥، وجمهرة اللغة ص٦٨، وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٠، ولسان العرب ١١/ ٦٩٨ (هضل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤، وتاج العروس (هضل)، وللهذلي في المحتسب ٢/ ٣٤٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٨٥ ورصف المباني ص٥٢، ١٩٢، وشرح المفصل ٥/ ١١٩، ولسان العرب ٨/ ٣٣٨ (مصع)، ومجالس ثعلب ص٣٢٥، والمقرب ١/ ٢٠٠، والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٧. =

وكذلك ثُمَّ وثُمَّتَ، كذلك ينبغي أنْ لا يتغير (إنْ)، بَلْ (إنْ) أجدَرُ أنْ لا تتغيَّر لأنَّ التغييرَ بالحركة أيسرُ من التغيير بحذفِ حرفٍ وزيادة آخر، وكذلك الحذفُ من «إنَّ، وكأنَّ» لم يغيرهما عن عملهما، ولا يلزمُ من حيثُ تَغَيَّرَتْ، إنَّ المكسورةَ بالحذف فدخلَتْ على الفعل (أنْ) تتغير بإبدال حركةٍ وتغييرها لأنَّ الحذف والتغيير في إنَّ أكثَرُ.

وممَّا يُبَعِّدُ ذلك أنَّ الحرفَ قد أُبْدِلَ منه غيرُهُ، وهو مع الإبدالِ، يعملُ عَمَلَهُ غيرَ مُبْدَلٍ، وذلك نحوَ بدل الواو من الباء في: «واللَّهِ» وبدلِ التاء من الواو في (تالله)، فإذا كانت هذه الحروف مع التغيير الحادث فيها من الحذف منها، والتغيير باختلاف حركاتِها ليست تزولُ عمَّا كانت عليه من العمل والمعنى؛ فأن لا تتغيرَ أنْ بكسر الهمزة منها أجدرُ.

ومما يُفْسد ذلك إبدالُهُم الألِفَ من نون ﴿إذن﴾ ألا ترى أنَّها إذا أُبْدِلَتْ كان عَمَلُها ومعناها على ما كان قبلَ الإبدال؟ وإبدالُ الحرفِ أكثرُ من تغيير الحركة، فلو كان لِمَا ذَكَرَه مجازٌ أو مساغَ، لكان ذلك في هذه الحروفِ المغيرةِ أيضاً، فإنْ لم يكن ذلك فيها مع ما ذكرنا من ضروب التغيير اللاَّحق لها ما يبيِّن أنَّ ما ذهب إليه يُفسِدهُ ما عليه مقاييس كلامهم، وما كان من هذا الضربِ من الدعاوى التي يُفسِدها ردُّها إلى ما ذكرناهُ ساقطٌ.

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿تِجَٰرَةٌ حَاضِرَةً﴾[1] [البقرة: ٢٨٢] في رفعها ونصبها.

فقرأ عاصمٌ وحدَهُ ﴿تجارةً﴾ نصباً. وقرأ الباقون: بالرفع.

قال أبو بكر: وأشكُّ في ابن عامر.

قال أبو علي: ﴿كان﴾ كلمةٌ استعملت على أنحاءٍ:

أحدها: أن تكون بمنزلة حدثَ، ووقعَ، وذلك قولُك: قد كان الأمرُ، أي وقع وحدث، والآخر: أن تخلعَ منه معنى الحدوثِ فتبقى الكلمةُ مجردةً للزَّمان، فتلزِمَها الخبرَ المنصوبَ.

ونظير خلعهم معنى الحدثِ مِنْ كانَ وأخواتها، خلعُهم معنى الاسم من التاء والكاف اللتين للخطاب في قولهم: أنت وذلك، والنَّجاءَكَ[2]، وذلك قولُك: كان زيد ذاهباً. والثالث: أن تكون بمعنى صار.

= الهيضل والهيضلة: جماعة متسلحة أمرهم في الحرب واحد. وقيل: الهيضل جماعة فإذا جعل اسماً قيل: هيضلة وقيل: الهيضلة: الجماعة يُغزىٰ بهم ليسوا بالكثير، والهيضل: الرجالة، وقيل: الجيش. (اللسان ١١/ ٦٩٨ (هضل)).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٤.

(٢) النجاءك: النجاء: السرعة في السير، وقد نجا نجاء، ممدود، وهو ينجو في السرعة نجاء، وهو ناج: سريع ونجوت نجاء أي أسرعت وسبقت. وقالوا: النَّجاء والنَّجاء والنَّجا والنَّجا، فمدوا وقصروا. وقالوا: النجاك فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب لأن الألف واللام =

أنشد أحمد بن يحيى[١]:

بتيهاءَ قفرٍ والمطيُّ كأنها قَطَا الحَزْنِ قد كانتْ فِراخاً بُيُوضُها[٢]

أي: صارت، فيجوز أن يكون من هذا قولُه تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، أي صار في المهد.

والرابع: أن تكون زيادة، وذلك: قولهم: ما كان أحسَنَ زيداً، المعنى فيه: ما أحسنَ زيداً، وأنشد لبعض البغداذيينَ:

سَراةُ بَني أبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ الجِيَادِ[٣]

في أخرى: العراب.

فأمَّا موضعُ أنْ في قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فَنَصْبٌ، المعنى: ولا تسأموا كتابته إلاّ أن تكونَ تجارةٌ حاضرةٌ تديرونها بينكم.

أي: يداً بيد لا أجلَ فيه، فلا يُحتاج في تبايع ذلك إلى التَوَثُّق باكتتاب الكتاب، ولا ارتهانِ الرهنِ، لوقوع التقابضِ في المجلس، ومثلُ موضع «أنْ» هذه في النصب موضعُ التي في قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فالعامل في

= معاقبة للإضافة، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتُك زيداً أبو من هو. وفي الحديث: وأنا النذير العُريان فالنجاء النجاء أي انجوا بأنفسكم، وهو مصدر منصوب بفعل مضمر أي انجوا النجاء. (اللسان ١٥/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦ مادة: نجا).

(١) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء (٢٠٠ ـ ٢٩١هـ = ٨١٦ ـ ٩١٤م) المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدّثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد، وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة، فتوفي على الأثر. من كتبه «الفصيح» و«قواعد الشعر» و«شرح ديوان زهير» و«مجالس ثعلب» و«معاني القرآن» وغير ذلك الأعلام ١/ ٢٦٧، ونزهة الألبا ٢٩٣، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٢١٤، وآداب اللغة ٢/ ١٨١، وابن خلكان ١/ ٣٠ وتاريخ بغداد ٥/ ٢٠٤، وإنباه الرواة ١/ ١٣٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ص١١٩، والحيوان ٥/ ٥٧٥، وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١، ولسان العرب ٧/ ١٨٦ (عرض)، ١٣/ ٣٦٧ (كون)، وله أو لابن كنزة في شرح شواهد الإيضاح ص٥٢٥ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٣٧، وشرح الأشموني ١/ ١١١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٨، وشرح المفصّل ٧/ ١٠٢، والمعاني الكبير ١/ ٣١٣.

(٣) ورد البيت برواية «العرابِ» بدل «الجيادِ».
البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية ص١٨٧، وأسرار العربية ص١٣٦، والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٣، وأوضح المسالك ١/ ٢٥٧، وتخليص الشواهد ص٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٠٧ ـ ٢١٠، ١٠/ ١٨٧، والدرر ٢/ ٧٩، ورصف المباني ص١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، وشرح الأشموني ١/ ١١٨، وشرح التصريح ١/ ١٩٢، وشرح ابن عقيل ص١٤٧، وشرح المفصل ٧/ ٩٨، ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كون)، واللمع في العربية ص١٢٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠.

قوله: «أنْ» تكون من قوله: إلاَّ أنْ تكونَ تجارةٌ عن تراضٍ منكم، قولُه عزّ وجلّ: ﴿لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩] بتوسُّطِ إلاَّ، وكِلاَ الاستثناءَين منقطعٌ.

وزعم سيبويه: أنَّه قد نُصِبَ في القراءة ﴿تجارةً عن تراضٍ منكم﴾[١].

فأمَّا حجة من رفع: فإنَّه جعل كان بمعنى وقع وحدثَ كأنَّه: إلاَّ أن تقع تجارةٌ حاضرةٌ، ومثل ذلك في الرفع قَوْلُهُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠] المعنى فيه على الرفعِ وذلك أنه لو نُصِبَ، فقيل: وإن كان ذا عسرةٍ لكان المعنى: وإن كان المستربي ذا عسرةٍ فنظرةٌ، فتكون النظرةُ مقصورةً عليه وليس الأمرُ كذلك لأنَّ المستربي، وغيره، إذا كان ذا عسرةٍ فله النظرةُ. ألا ترى أنَّ المستربي والمشتري وسائر من لزِمَهُ حقٌّ إذا كان مُعْسِراً فله النَظرةُ إلى المَيْسَرَةِ؟ فكذلك المعنى في قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾، إلاَّ أنْ تقع تجارةٌ حاضرةٌ في هذه الأشياء التي اقْتُصَّتْ، وأُمِرَ فيها بالتوثقةِ بالشهادة والارتهان، فلا جناح، في تركِ ذلك فيه لأن ما يخافُ في بيع النّساءِ، والتأجيلُ يُؤْمَنُ في البيع يداً بيد.

ومما جاء فيه كان بمعنى وقع قولُ أوس[٢]:

هِجَاؤُكَ إلاَّ أنَّ مَا كَانَ قد مضى ... عليَّ كأثوابِ الحَرَامِ المهيْنِمِ

ومن ذلك قول الشاعر[٣]:

فِدَىً لبني ذُهْلِ بنِ شيبانَ ناقتي ... إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشْنَعَا

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٣٥٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص١٢١، ولسان العرب ١٣/٣٦٧ (كون)، وجمهرة اللغة ص١١٧١، والمعاني الكبير ص٤٨٤ ـ ١١٧٧، وبلا نسبة في المخصص ٢/١٣٨.

(٣) هناك روايات كثيرة للبيت منها:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا ... إذا كان يوم ذو كواكب أشنعا

البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في ديوانه ص٣٦، والأزهية ص١٨٦، وخزانة الأدب ٨/٥٢١ وشرح أبيات سيبويه ١/٦٣، والكتاب ١/٤٧، ولحصين بن حمام في المعاني الكبير ص٩٧٣، وبلا نسبة في لسان العرب ١/٥٠٩ (شهب)، والمقتضب ٤/٩٦، ويروى «أشهب» مكان «أشنعا»:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا ... إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٢/٣٧٨ (ظلم)، وتاج العروس ٣/١٦٧ (شهب) (ظلم)، وانظر الشاهد التالي:

فدًى لبني ذهل بن شيبان ناقتي ... إذا كان يوم ذو كواكب أشهبُ

البيت من الطويل، وهو لمقاس العائذي في الأزهية ص١٨٦، وشرح أبيات الكتاب ١/٢٥٢ وشرح المفصل ٧/٩٨، والكتاب ١/٤٧، ولسان العرب ١٣/٣٦٦ (كون)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٣٥، ولسان العرب ١/٥٠٩ (شهب)، ١٢/٣٧٨ (ظلم)، والمقتضب ٤/٩٦.

فهذا أيضاً من باب وقع ولا يكون ﴿أشنع﴾ خبراً لأنَّك لو جعلته خبراً لم تستفد به إلاّ ما ساتفدتَ بما تقدَّم، فلم يجئ الخبرُ هكذا كما جاء الحال في نحو قوله[1]:

كَفَى بَالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي

وأمَّا وجه قول من نصب فقال: ﴿إلاّ أن تكون تجارةً حاضِرَةً﴾، فالذي في الكلام الذي تقدّمه مما يظن أنَّه يكون اسمُ كان ما دلَّ عليه: ﴿تَدايَنتم﴾، من قوله: ﴿إذا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ﴾، و﴿الحقُّ﴾ من قوله: ﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾ فلا يجوز أن يكون التداينُ اسمَ كان، لأنَّ حكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى والتداينُ حقٌّ في ذمَّة المستدين، للمُدين المطالبةُ به، فإذا كان ذلك لم يكن اسمَ كان، لأنَّ التداينَ معنًى، والمنتصبُ يرادُ به العَيْنُ، ومن حيث لم يجز أن يكون التدايُنُ اسمَ كان، لم يجز أن يكون الحقُّ اسمها، لأنَّ الحقَّ يراد به الدينُ في قوله: ﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ فكما لم يجز أن يكون التداينُ اسمَها، كذلك لا يجوز أن يكون هذا في ﴿الحقّ﴾، فإذا لم يَجُزْ ذلك لم يَخْلُ اسمُ كان من أحدِ شيئين:

أحدهما: أنَّ هذه الأشياء التي اقْتُصَّتْ من الإشهاد والارتهانِ قد عُلِمَ في فحواها التبايُعُ؛ فأضمر التبايع لدلالة الحال عليه، كما أضمر، لدلالة الحال فيما حكاه من قوله: إذا كان غداً فَأْتِني، أو يكونُ أضمرَ التجارةَ، كأنَّه: إلاّ أن تكون التجارةُ تجارةً حاضرةً. ومثل ذلك قول الشاعر[2]:

فدًى لبني ذهل بن شيبانَ ناقتي إذا كان يوماً ذا كوكبَ أشنَعا

أي: إذا كان اليومُ يوماً، فأمَّا التجارةُ فهي تقليبُ الأموالِ وتصريفُها لطلب النماء بذلك، وهو اسمُ حدثٍ واشْتُقَّ التاجرُ منه إلاّ أنَّ المرادَ في الآية العينُ، ولا يخلو وقوعُ اسم الحدثِ على هذا المعنى الذي وصفناه من أحد ثلاثة أشياء:

إمَّا أن يكون المرادُ: إلاّ أن يقع ذو تجارة أي: متاعٌ ذو تجارةٍ.

والآخر: أن يراد بالتجارة: المتَّجَرُ فيه الذي هو: عينٌ، فيكون كقوله: هذا

---

(١) صدر بيت. عجزه:

ولَيْسَ لِحُبِّهَا مَا عِشْتُ شَافِي

البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص١٤٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٩، ١٠/ ٤٧٧، ٤٨٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢٩٤، ولأبي حية النميري في لسان العرب ١٥/ ١٩٥ (قفا) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٨، ١١٢، وتخليص الشواهد ص٢٩٩، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٣، ٦/ ٣٩٧، والخصائص ٢/ ٢٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٩٧٠، وشرح المفصل ٦/ ١٥، ١٠/ ١٠٣ والصاحبي في فقه اللغة ص٣٥، والمقتضب ٤/ ٢٢، والمنصف ٢/ ١١٥.

(٢) مرّ سابقاً.

الدرهمُ ضربُ الأميرِ، وهذا الثوبُ نسجُ اليمن، أي مضروبُهُ ومنسوجُهُ، وكذلك ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بشيءٍ من الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ٩٤] أي المصيدِ.

ألا ترى أن الأيديَ والرماحِ إنَّما تنالان الأعيان.

والثالثُ: أن يوصفَ بالمصدر فيراد به العينُ كما يقالُ: عَدْلٌ، ورضًى، يراد به عادلٌ ومَرْضِيٌّ، وعلى هذا قالوا: عَدْلَةٌ، لما جعلوه الشيءَ بعينه. وليس هذا كالوجهِ الذي قبله لأنَّ ذاك مصدرٌ يرادُ به المفعولُ، وليس هذا مقصوداً على المفعولِ، فالمراد بالمصدر الذي هو تجارةٌ: العُروضُ وغيرها مما يتقايَضُ، يُبَيِّنُ ذلك وصفُها بالحضور وبالإدارةِ بيننا، وهذا من أوصاف الأعيان، والاسمُ المشتق من هذا الحدثِ يجري مَجرى الصفاتِ الغالبةِ؛ ولذلك كُسِّرَ تكسيرَها في قولهم: تاجر وتِجَارٌ، كما قالوا: صاحبٌ وصحابٌ، وراعٍ ورعاءٌ، قال الشاعر:

كأنَّ عَلَى فِيهَا عُقَاراً مُدَامَةً سُلافَةَ رَاحٍ عَتَّقَتْهَا تِجَارُهَا

اختلفوا في ضمِّ الرَّاء وكسرها وإدخال الألفِ وإخراجها، وضمِّ الهاءِ وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿فَرُهُنٌ مقبوضةٌ﴾[1] [البقرة: ٢٨٣].

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو: ﴿فَرُهُنٌ﴾، واختُلِفَ عنهما.

فروى عبدُ الوارثِ وعبيدُ بنُ عَقِيلٍ عن أبي عمرٍو: ﴿فَرُهُنٌ﴾ ساكنة الهاء.

وروى اليزيديُّ عنه ﴿فَرُهُنٌ﴾ بضم الهاء. وروى عبيدُ بن عقيلٍ عن شبلٍ ومُطَرِّفٍ الشَّقَرِيِّ عن ابن كثير ﴿فَرُهْنٌ﴾ ساكنة الهاء.

وروى قنبلٌ عن النبال والبَزِّيّ[2] عن أصحابهما، ومحمدُ بن صالحٍ المُرِّيُّ عن شبل عن ابن كثير: ﴿فَرُهُنٌ﴾ مضمومة الهاء.

وقرأ نافعٌ وعاصم وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائي ﴿فَرِهَانٌ﴾ بألفٍ مكسورة الراء.

قال أبو علي: قال أبو زيد: رَهَنْتُ عندَ الرجلِ رهناً ورهنتُه رهناً، فأنا أرهَنُهُ: إذا وضعته عنده. وارتهنَ فلانٌ من رجلٍ رهناً ارتهاناً: إذا أخذه منه، وقد أرهنتُ في السلعة من مالي حتى أدركتُها إرهاناً، وذلك إذا غاليتَ بها في الثمن، فالارتهانُ - في المغالاةِ وفي القرضِ والبيع -: الرَّهْنُ، قال الشاعر:

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٤.

(٢) البزّي (١٧٠ - ٢٤٣هـ = ٧٨٦ - ٨٥٧م) أحمد بن محمد بن عبد الله البزي، أبو الحسن، من كبار القراء من أهل مكة، ووفاته فيها. قال ابن الجزري: أستاذ محقق ضابط متقن، وأورد بعض أخباره، وعرّفه ابن الأثير في اللباب بصاحب قراءة ابن كثير. وكان ضعيفاً في الحديث.
الأعلام ١/ ٢٠٤، وغاية النهاية ١/ ١١٩ وفيه وفاته سنة ٢٥٠، واللباب ١/ ١٢١، ولسان الميزان ١/ ٢٨٣.

يَطوِي ابنُ سَلْمَى بِهَا عَنْ راكب بَعَداً عِيدِيَّةٌ أُزْهِنَتْ فِيهَا الدَّنَانِيرُ[١]
كَأَنَّهَا بِحَسِيْرِ الرِّيحِ صَادِيَةٌ وقَدْ تَحَرَّزَ مِلْحَرُّ اليَعافِيرُ[٢]

وأرهَنُّا بيننا خطراً إرهاناً، وهو أن يبذلوا من الخطر ما يرضى به القومُ بالغاً ما بلغ، فيكونَ لهم سبقاً، وأخطرتُ لهم خَطراً إخطاراً وهو مثلُ الإرهان. وأنشد غيرُ أبي زيد للعجاج:

وعاصِماً سَلَّمَهُ من الغَدَرْ مِنْ بَعْدِ إرْهَانٍ بِصَمَّاءِ الغَبَرْ[٣]

فقال بعضُ أصحاب الأصمعي: إرهانٌ: إثباتٌ وإدامةٌ.

ويقال: أرهَنَ لهم الشرَّ أي أدامَه، وقال أبو موسى: رَهَن لهم، أي: دام، وأنشد:

والخُبْزُ واللحمُ لهم راهِنٌ[٤]

فقد فسروا الرهنَ بالإثباتِ والإدامة، فمن ثم يَبْطُلُ الرهنُ إذا خرجَ من يد المرتَهن بحقٍ لزوالِ إدامةِ الإمساكِ، والرَّهْنُ الذي يمسكه المرتهنُ تَوْثِقَةً لاستيفاء مالِه من الراهن: اسمُ مصدر كما كان الكتاب كذلك في قوله تعالى: ﴿وكتابِهِ﴾ [التحريم: ١٢] وهذه المصادرُ إذا نُقِلَتْ فسمِّي بها يزول عنها عملُ الفعل، وذلك فيها إذا صارت على ما ذكرنا بَيِّنٌ، إذ لم يُعمِلوا من المصادر ما كثر استعمالُهم له، كما ذهب إليه في

---

(١) البيت من البسيط، وهو لشداد في تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ١٩٠ (رهن)، وجمهرة اللغة ص٨٠٧، ومقاييس اللغة ١/ ٤٥٢، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٧٤، ٢٧٥، والمخصص ١٢/ ٢٥٣، ١٣/ ٢٢، ومجمل اللغة ٢/ ٤٣٠.
العيدية: نجائب منسوبة معروفة، وقيل: العيدية منسوبة إلىٰ عاد بن عاد وقيل إلى عاديّ بن عاد إلا أنه علىٰ هذين الأخيرين نسبٌ شاذ، وقيل: العيدية تنسب إلىٰ فحل مُنجب يقال له: عِيدٌ كأنه ضرب في الإبل مرات، وهذا ليس بقوي، وأنشد الجوهري لرذاذ الكلبي:
ظلت تجوب بها البلدان ناجيةٌ عيدية، أُرهنت فيها الدنانير
(٢) اليعافير (ج) اليعفور: الظبي الذي لونه كلون العفر وهو التراب، وقيل: هو الظبي عامة، والأنثىٰ يعفورة وقيل: اليعفور: الخشف، سمي بذلك لصغره وكثرة لزوقه بالأرض. (اللسان ٤/ ٥٨٥ (عفر)).
(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٩٣، وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٤ (غبر)، وأساس البلاغة (غبر) وتاج العروس ١٣/ ١٨٩ (غبر)، وتهذيب اللغة ٨/ ١٢٣.
قال أبو الهيثم: يقول أنجاه من الهلاك بعد إشراف عليه. وإرهان الشيء: إثباته وإدامته.
الغبر: البقاء. (اللسان ٥/ ٤).
(٤) صدر بيت. عجزه:
وقهوة راووقها ساكبُ
البيت من السريع، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ١٩٠ (رهن)، ٢١٩ (سمن)، وتاج العروس (رهن).

قولهم: لله دَرُّكَ، وتمثيلِهِ إياهُ بقولِهم: لله بلادُكَ، فإذا قال: رهنتُ زيداً رهناً وارتهنتُ رهناً، فليس انتصابُه انتصابَ المصدر، ولكن انتصابَ المفعولِ به كما تقول: رهنتُ زيداً ثوباً، ورهنته ضيعةً.

وقد قالوا في هذا المعنى: أرهنته، وفعلت فيه أكثرُ.

قال الأعشى[١]:

حتى يُفيدَكَ من بنيهِ رهينةً نعشٌ ويَرْهَنَكَ السِّماكُ الفَرْقَدَا

وقال آخر:

فلمَّا خشيتُ أظافيرَهُ نَجَوْتُ وأرهنتُهُمْ مالِكا[٢]

وقال آخر:

يراهِنُني فَيَرْهَنُني بَنِيهِ وأرْهَنُهُ بَنِيَّ بِما أَقُولُ[٣]

فرهنتُ في كل هذه الأبيات قد تعدى إلى مفعولين، فكذلك إذا قال: رهنتُ زيداً رهناً، فالرهنُ مصدرٌ، ولمَّا نُقِلَ فَسُمِّيَ به ما ذكرتُ كُسِّرَ كما تُكَسَّرُ الأسماءُ، كما كُسِّرَ غيره من المصادر المسمى بها.

وتكسير رهنٍ على أقل العدد لم أعلَمْهُ جاء، ولو جاء لكان قياسُه أَفْعُلٌ، مثلَ كَلْبٍ وأَكْلُبٍ، وفَلْسٍ وأَفْلُسٍ، وكأنَّه استُغْنِيَ ببناء الكثيرِ عن القليل كما استُغْنِيَ ببناء الكثير عن القليل في قولهم: ثلاثة شسوع[٤]، وكما استغني ببناء القليلِ عن بناء الكثير في نحو: رَسَنٍ وأرسانٍ، فَرَهْنٌ جُمِعَ على بناءين من أبنية الجموع، وهو فُعُلٌ وفِعالٌ وكلاهما من أبنية الكثير فَمِمَّا جاء على فُعُلٍ. قول الأعشى[٥]:

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص٢٨١، وسمط اللآلي ص١٥٦، ولسان العرب ١٣/ ١٨٩ (رهن)، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٢٢٧.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق ص٢٣١، ٢٤٩، وخزانة الأدب ٩/ ٣٦، والدرر ٤/ ١٥، والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٥، ولسان العرب ١٣/ ١٨٨ (رهن)، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٩٠، ولهمام بن مرة في تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص١٦٤، ورصف المباني ص٤٢٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٦، وشرح ابن عقيل ص٣٤٠، والمقرب ١/ ١٥٥ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

(٣) يروى «أراهنه» مكان «يراهنني». البيت من الوافر، وهو لأحيحة بن الجلاح في لسان العرب ١١/ ٤٨٨ (عيل)، ١٣/ ١٨٩ (رهن)، وجمهرة اللغة ص٥٩، وتاج العروس (رهن).

(٤) شسع النعل: قِبالُها الذي يُشَدّ إلى زمامها، والزمام: السير الذي يعقد فيه الشسع، والجمع شسوع لا يكسر إلا على هذا البناء. (لسان العرب ٨/ ١٨٠ مادة: شسع).

(٥) البيت من الكامل، وهو للأعشى ديوانه ص٢٧٩، وتاج العروس (رهن)، ولسان العرب ١٣/ ١٨٩ (رهن).

أَلِيتُ لا أُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رُهُناً فَيُفْسِدُهُم كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

فَرُهُنٌ: جمعُ رَهْنٍ، ثم يُخَفَّفُ العينُ كما خُفِّفَ في رُسُلٍ وكُتُبٍ ونحوِ ذلك فقيل: رُسْلٌ وَكُتْبٌ. ومثل رَهْنٍ، وَرُهُنٍ، سَقْفٌ وسُقُفٌ، وفي التنزيل: ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣] ومثلُ تخفيفهم الرُّهُنَ وقولِهم: رُهْنٌ؛ أنَّهم جمعوا أَسَداً على أُسُدٍ، ثم خفَّفُوا فقالوا: أُسْدٌ قال:

كَأَنَّ مُحَرَّباً مِنْ أُسْدِ تَرْجٍ يُنَازِلُهُم لِنَابَيْهِ قَبِيبُ[1]

ومثل رَهْنٍ وَرُهْنٍ فيما حكاه أبو الحسن: لَحْدُ القَبْرِ، وَلُحْدٌ، وقَلْبٌ وقُلْبٌ، لِقَلْبِ النخلةِ، وقالوا: ثَطٌّ[2]، وثُطٌّ، وَوَرْدٌ وَوُرْدٌ[3]، وسَهْمٌ حَشْرٌ، وسِهَامٌ حُشْرٌ[4].

فإنْ قلتَ: أيجوز أن يكونَ رِهَانٌ جمعَ رِهَانٌ جمعَ رُهُنٍ، ولا يكونُ جَمْعَ رَهْنٍ. فالقول: إنَّ سيبويه لا يرى جمعَ الجمعِ مُطَّرداً، فينبغي أن لا يُقْدَم عليه حتى يُعْلَمَ، فإذا كان رَهْنٌ قد صارَ مثلَ كَعْبٍ، وَكَلْبٍ، قلنا: إنَّ «رِهَانٌ» مثلُ كَعْبٍ وكِعَابٍ، ولم يجعله جمعَ الجمعِ إلاَّ بِثَبَتٍ. فإنْ قُلْتَ: إنَّهم قد جمعوا فُعُلاً في قولهم: طُرُقَاتٌ وجُزُراتٌ، وَحَكَى أبو عثمان أنَّ الرِّياشي حكى أنَّهُ سمعَ من يقولُ: عندنا مُعُنَاتٌ[5]، فإذا جمعوه هذا الجمعَ جاز أن يكسَّر أيضاً لاجتماع البابين في التكسير والتصحيح في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما جمعٌ فهذا قياسٌ، التوقفُ عنه نراه أولى، وقدْ ذهب إليه ناسٌ. وكذلك لو قال:

---

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣١١.

كَأَن مجرّباً من أُسد ترج أرى ذو كدنةٍ لنابية قبيب

البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١١٠، ولسان العرب ١/ ٣٠٤ (حرب) ٦٥٧ (قبب)، ٢/ ٢١٨ (ترج)، وأساس البلاغة ص٣٥٢ (قبب)، وتاج العروس ٢/ ٢٥٤ (حرب) ٣/ ٥٠٦ (قبب)، ٥/ ٤٣٧ (ترج).

حرّبت عليه غيري أي أغضبته، وحرّبه: أغضبه. وأسد حرب.

قب الأسد والفحل يقبّ قبًّا وقبيباً إذا سمعت قعقعة أنيابه، وقبّ ناب الفحل والأسد قباً وقبيباً كذلك يضيفونه إلى الناب).

ترج: موضع يُنسب إليه الأسد.

(٢) رجل ثطّ: ثقيل البطن بطيء. (لسان العرب ٧/ ٢٦٧ مادة: ثطط).

(٣) قيل للفرس: ورد، وهو بين الكميت والأشقر. ابن سيدة: الورد لون أحمر يضرب إلى صفرة حسنة في كل شيء، فرس ورد، والجمع وُرْد ووِرادٌ والأنثى وردة. (لسان العرب ٣/ ٤٥٦ مادة: ورد).

(٤) سهم مَخْشُور وحَشْرٌ: مستوي قُذذ الريش. قال سيبويه: سهم حَشْرٌ وسهام حَشْرٌ، وفي شعر هذيل: سهم حَشِرٌ. (لسان العرب ٤/ ١٩٢ مادة: حشر).

(٥) المَعْنُ والمَعين: الماء السائل، وقيل: الجاري على وجه الأرض، وقيل: الماء العذب الغزير وكل ذلك من السهولة. والمَعْنُ: الماء الظاهر، والجمع مُعُن ومُعُنات. (اللسان ١٣/ ٤١٠ ـ ٤١١ (معن)).

إنّ فُعُلٌ مثلُ فِعَالٍ، في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما بناءٌ للعدد الكثير، وقد كَسَّرُوا «فعالاً» في نحو قول ذي الرُّمةِ:

وقَـرَّبْـنَ بـالـزُّرْقِ الـجـمـائِـلَ بـعـدمـا تَـقَـوَّبَ عـن غِـرْبَـانِ أوراكِـهـا الـخَـطْـرُ[1]

فيكون رِهان جمعَ رُهُنٍ لا جمعَ رَهْنٍ، وجمعوا فُعُلاً، على فِعالٍ، كما جمعوا فِعالاً على فَعَائِلَ في قولهم: جمائل، لم نرَ هذا القياسَ؛ لأنَّه إذا جمع شيءٌ من هذا لم يَجُزْ قياسُ الآخرِ عليه عنده، حتى يُسْمَعَ، وليستِ الجموعُ عنده في هذا كالآحاد.

قال أحمد بن موسى: قرأ حمزة وعاصم في رواية يحيى بن آدمَ عن أبي بكر عن عاصم وحفصٌ عن عاصمٍ ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[2] [البقرة: ٢٨٣] بهمزة وبرفع الألف، ويشير بالضمِّ إلى الهمز.

قال أحمد: وهذه الترجمة غلطٌ.

وقرأ الباقون: ﴿الذِي ائْتُمِنَ﴾ الذالُ مكسورةٌ، وبعدها همزةٌ ساكنةٌ بغير إشمام الضمّ، وهذا هو الصوابُ الّذي لا يجوز غيره.

وروى خلفٌ وغيره عن سُلَيْم عن حمزةَ: ﴿الذي اؤْتُمِنَ﴾، يُشِمُّ الهمزةَ الضمَّ، وهذا خطأٌ أيضاً، لا يجوز إلاّ بتسكين الهمزة.

قال أبو علي: لا تخلو الحركة التي أشمُّوها الهمزةَ من أن تكونَ لنفس الحرفِ، أو تكونَ حركةَ حرفٍ قبلَ الهمزةِ أو بعدها: فلا يجوز أن تكونَ الحركةُ لنفس الحرفِ الذي هو الهمزةُ، لأنّ الحرف ساكنٌ لا حظَّ له في الحركة، وذلك أن ﴿اؤْتُمِنَ﴾ افْتُعِلَ من الأمان، والفاء من افتعل ساكنةٌ في جميع الكلام صحيحِهِ ومعتلِّهِ، تقول: اقْتُتِلَ أُقْتُرِعَ، اِيْتَكَلَ، اِيْتَجَرَ، اختارَ، اِنْقَادَ، اِتَّعَدَ، ارتدَّ، اتَّزَنَ، فتكونُ فاءُ افْتَعَلَ في جميع هذه الأبنية ساكنةً، ولا يجوزُ أن تكونَ حركة حرفٍ قبلها لأنَّ حركةَ ما قبلُ لم تُلْقَ على ما بعدُ في شيءٍ علمناه، كما تلقى حركة الحرفِ على ما قبلَهُ في نحو: استعدَّ، واستمرَّ، وقيلَ، واختيرَ، ورِدَّ، والخَبِ[3] ونحوه.

فإذا لم يكن لشيءٍ من هذه الأقسام مساغٌ ثبتَ أن الحركةَ لا تجوز فيها على الإشمام، كما لا تجوز فيها على الإشباع، فإن قيلَ: إنّ هذا الإشمام إنّما

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٥٦٦، وجمهرة اللغة ص٢٣٤، ٧٠٣، ١٠٩٧ ولسان العرب ١/ ٦٤٥ (غرب)، ٤/ ٢٥٢ (خطر)، ١٠/ ١٣٩ (زرق)، ١١/ ١٢٥ (جمل)، وشرح المفصل ٥/ ٧٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٤.

(٣) أصلها الخبء: المخبوء. و ـ: المُدّخر. وخبء الأرض: النبات. وخبء السماء: المطر.

هو ليُعْلَم أنَّ قبلها همزةَ وصلٍ مضمومةً، وذلك أنَّك إذا ابتدأْتَ قُلْتَ: أُؤتُمِنَ. قيل: فهذا يلزمُ قائله أن يقولَ في نحو: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] أن يشير إلى الهمز بالكسر، وكذلك يلزمه أن يشير إلى الكسر في قوله: ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ [الأعراف: ٧٠] وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩] ونحو ذلك أن يشير إلى الكسر في الهمز لأنَّ قبل الهمزةِ في كل ذلك في الابتداء همزةً مكسورةً كما كانت في قوله: ﴿أؤتُمِنَ﴾ في الاستئنافِ همزةٌ مَضْمُومةٌ. فإن مرَّ على قياس هذا الذي لزم كان مارّاً على خطأ وآخذاً به من غير وجه. ومن ذلك أنَّ الحرف الذي بعد الحرفِ لا يُحرَّكُ بحركةِ ما قبلَه، كما يُحَرَّكُ الحرفُ الذي قبلَ الحرفِ لحركة الحرف الذي بعده نحو: يستعدُّ، و﴿يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥] و﴿الخَبَ﴾ [النمل: ٢٥] ونحو ذلك. ولو جاز ذلك في كلامهم، لم يلزم في هذا الموضع في الإدراج؛ وذلك أنَّ همزةَ الوصل تسقطُ في الإدراج، فإذا سقطَتْ سقطت حركتها، ولم تبقَ الحركةُ بعد سقوطِ الحرفِ، فإذا كان كذلك لم يجز أن تُقَدَّرَ إلقاءَ حركةِ ما قبلها عليها لأنَّها ليس قبلها شيءٌ وإذا لم يَجُزْ ذلك، تبيَّن أن الهمزة لا وجهَ لها إلاَّ السكون، كما ذهبَ الآخرُون إليه غيرَ عاصم وحمزةَ من إسكانها. إلاَّ أنه يجوز في الهمزة التخفيف والتحقيقُ فمن خفف: ﴿ٱلذي أُؤتمن﴾ قال: ﴿ٱلَّذِيٓ ٱئْتُمِنَ﴾ فحذف الياء من الذي لالتقائها ساكنة مع فاء افتعَلَ، لأنَّ همزة الوصل قد سقطت للإدراجِ، فيصيرُ: ذِيْتُمِنَ بمنزلة: بيرٍ، وذيبٍ، وإن حَقَّق كان بمنزلة من حقَّقَ الذئب والبئر.

وليس إشمام الحركة الهمزة في قوله: ﴿الذي اؤتُمِنَ﴾ كإشمام أبي عمرٍو فيما حكى سيبويه من قراءاته قوله: ﴿يا صالحُ يتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧] لأنَّه أشمَّ الحركةَ التي على الحاء، ولها حركةٌ هي الضمةُ، ولا حركةَ للهمزةِ في: ﴿الذي اؤتمن﴾.

ولم يقلبْ أبو عمرٍو الياء التي ابْتَدَلَتْ من الهمزةِ التي هي فاءٌ واواً لتشبيهه المنفصلَ بالمتصلِ نحوَ: قيل. ولا يلزمه على هذا أن يقول ومنهم من يقول: ﴿ايذن لي﴾ لأنَّه إنَّما فعلَ ذلك في حركةِ بناءٍ وحركةُ البناء في النداء المفرد كحركة البناء في قيل. فإذا فعلَ ذلك في حركة البناءِ، لم يلزمه أن يجري حركة الإعراب كحركة البناء، ومن شَبَّهَ حركة الإعراب بحركة البناء، وهو قياس قول سيبويه لزمه أن يُشِمّ الضمة في يقولُ الكسرةَ كما جاء ذلك في قيل. ولعل أبا عمرٍو يفصل بينهما كما فصل غيره من النحويين. وليس ذلك أيضاً كما حكاه أبو الحسن من أن بعضهم قال في القراءة: ﴿فِي ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨] فأشمَّ الفتحة التي على اللام التي هي لام الفعل من القتلى الكسرة، كما كان يميله، والألفُ التي في القتلى ثابتةٌ، لأنَّ الألف التي في القتلى حذفتْ لالتقاء الساكنين. وقد وَجَدْتَ الحذف

لالتقاءِ الساكنينِ في حكم الثباتِ ألاَ تَرى أنَّهم أنشدوا:

فألفَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذَاكِرَ اللَّهَ إلاَّ قليلا[1]

فنصبوا الاسمَ مع حذف التنوين كما كانوا ينصبون مع إثباته لما كان المحذوفُ في حكم الإثبات.

فكذلك الألفُ في «القتلى» في حكم الإثبات، وإذا كان في حكمه جازت إمالة الفتحة مع حذف الألف كما جازت إمالتها مع ثباتها. ونظير ذلك من كلامهم قولُهم: صِعَقِيٌّ[2]، ألا ترى أنَّه إنَّما كسرت الصَّاد لمكان كسرة العين، ثم انفتح ما كانت الفاء كسرت لكسرته فبقيت الفاء على كسرتها، فكذلك الفتحة في «القتلى» أميلت لمكان الألف، ثم ارتفع ما كان أميلت له الفتحةُ، وذهبَ، فبقيت اللاَّم على إمالةِ فتحها كما بقيت الفاء في صِعَقي على كسرتها.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾[3] [البقرة: ٢٨٥] ههنا، وفي سورة التحريم [الآية: ١٢][4].

فقرأ ابنُ كثيرٍ، ونافعٌ، وعاصمٌ في رواية أبي بكر، وابنُ عامرٍ: ﴿وَكُتُبِهِ﴾ ههنا جمعٌ، وفي التحريم: ﴿وكتابِهِ﴾، على التوحيد.

وقرأ أبو عمرٍو: ههنا في التحريم ﴿وَكُتُبِهِ﴾ على الجمع.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وكتابِهِ﴾ على التوحيد فيهما.

وروى حفصٌ عن عاصم ههنا، وفي التحريم: ﴿وكُتُبِهِ﴾ مثلَ أبي عمرٍو. وخارجةٌ عن نافع في التحريم مثلَ أبي عمرٍو.

قال أبو علي: قال أبو زيد: كتبتُ الصكَّ، أكتبهُ كتاباً، وكتبت السقاء، أكتبه كَتْباً: إذا خَرَزْتَهُ.

---

(١) يُروىٰ «ولا ذاكرٍ» بالكسر. البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٥٤ والأغاني ١٢/ ٣١٥، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، والدرر ٦/ ٢٨٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣، والكتاب ١/ ١٦٩ ولسان العرب ١/ ٥٧٨، (عتب)، ١١/ ٤٤٧ (عسل)، والمقتضب ٢/ ٣١٣، والمنصف ٢/ ٢٣١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٩، ورصف المباني ص٤٩، ٣٥٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤، وشرح المفصل ٢/ ٦، ٩/ ٣٤، ٣٥، ومجالس ثعلب ص١٤٩، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(٢) صعقي: نسبة إلى الصعق الكلابي: أحد فرسان العرب، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة وقيل: سمي بذلك لأن بني تميم ضربوه على رأسه فأمُّوه، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِقَ فذهب عقله؛ قال أبو سعيد السيرافي: كان يُطعم الناس في الجدب بتهامة فهبّت الريح فهالت التراب في قصاعِه، فسبَّ الريح فأصابته صاعقة فقتلته، واسمه خُويلد. (لسان العرب ١٠/ ١٩٩ مادة: صعق).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٤.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص١٥٩.

قال ذو الرُّمَّة:

وَفْـرَاءَ غَـرْفِـيَّـةٍ أثْـأَى خَـوارِزُهـا مُشَلْشِلٌ ضَيَّعَتْهُ بينها الكُتُبُ[1]

وكتب البغلة أكتبها كتباً، إذا حَزَمْتَ حَيَاءَها بحلقة حديدٍ أو صُفْرٍ[2]، وكتبتُ عليها كَتْباً، وكتَّبتُ الناقةَ تكتيباً: إذا صَرَرْتَها.

فالكتابُ مصدرُ كَتَبَ. وقد جاء كتبَ في التنزيل على غير وجهٍ فمن ذلك أن يرادَ به: فُرِضَ، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] وقال: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] وقال: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥] أي فيما فرض الله لهم في السِّهام في المواريث، أو الحيازة للتركة، ويجوز أن يُعْنَى به التنزيل، أي: هم في فرض كتاب الله أولى بأرحامهم، وأن يُحمل على الكتاب المكتتب أولى، وذلك لقوله سبحانه في أخرى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦] والمسطور إنَّما يسطر في صحفٍ أو ألواحٍ، فردُّ المطلقِ منهما إلى هذا المُقَيَّدِ أولى، لأنَّه أمرٌ واحدٌ.

وقد جاء كُتِبَ يرادُ به الحكمُ. قال تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١] كأنه حكم، قال: ﴿وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ [الحشر: ٣] أي حَكَمَ بإخراجهم من دورهم. وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] فانتصب كتاباً بالفعلِ الذي دلَّ عليه هذا الكلام، وذلك أنَّ قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ يدلُّ على كتب، وكذلك قولُه: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] لأنَّ في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] دَلالَة على كَتَبَ هذا التحريم عليكم أي: فرضه، فصار كتابَ الله، كقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الروم: ٦].

---

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١١، ولسان العرب ١/ ٧٠٠ (كتب)، ٥/ ٢٨٨ (وفر)، ٩/ ٢٦٦ (غرف)، ١١/ ٣٦٣ (شلل)، ١٤/ ١٠٦ (ثأى)، وتهذيب اللغة ٨/ ١٠٢، ١١/ ٢٧٧ ١٥/ ٢٤٩، وكتاب العين ٥/ ٣٤١، ٨/ ٢٥١، وجمهرة اللغة ص٧٩٠، ١٠٨٩، ومقاييس اللغة ٥/ ١٥٨ والتنبيه والإيضاح ١/ ١٣٢، وجمهرة أشعار العرب ص٩٤٢، وتاج العروس ٤/ ١٠٢ (كتب) ٢٤/ ٢٠٤ (عرف، ثأى) الوفراء: الملأى الموفرة المك. ومزادة وفراء: وافرة الجلد تامة لم ينقص من أديمها شيء ومزادة غرفية: مدبوغة بالغرف. مُشلشل: من نعت السَّرَب.
الثأي: خرم خُرَز الأديم. وقيل: هو أن تغلظ الإشفى ويَدِقّ السير.

(٢) الصُّفْرُ: النحاس الأصفر.

فأمّا قولُه: ﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] فإنَّ معناهُ جمعَ، وقد قالوا: الكتيبةُ للجمع من الجيش، وقالوا للخُرَزِ التي ينضم بعضها إلى بعض: كُتَبٌ، كأنَّ التقدير: أولئك الذين جمع الله في قلوبهم الإيمان أي: استوعبوه واستكملوه، فلم يكونوا ممن يقول: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠] وهم الذين جمعوا ذلك في الحقيقة، وأضيفَ ذلك إلى الله تعالى، لأنَّه كان بتقويته ولطفه كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

فأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [التوبة: ٣٦] فلا يجوز تعلقه بالعدَّة لأنَّ فيه فصلاً بين الصلة والموصول بالخبر، ولكنَّه يتعلق بمحذوفٍ على أن يكونَ صفةً للخبر الذي هو قَوْلُه: **﴿اثنا عشر شهراً﴾**، والكتابُ لا يكون إلاَّ مصدراً، ولا يجوز أن يكون يُعْنَى به الذكرُ، ولا غَيْرُهُ من الكتب، وذلك لتَعَلُّق اليوم به، واليومُ وسائرُ الظروفِ لا تتعلق بأسماء الأعيان لأنَّها لا معانيَ فيها للفعل، فبهذا يُعْلَم أنَّه مصدَرٌ.

فأمّا قولُه تعالى: ﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فإنَّ الكتبَ جمعُ كتابٍ وهو مصدرُ كتبَ فَنُقِلَ، وسُمِّيَ به، فصار يجري مجرى الأعيان وما لا معنى فِعْلٍ فيه، وعلى ذلك كُسِرَ، فقيل: كُتُبٌ كما قالوا: إزارٌ وأُزُرٌ، ولجامٌ ولُجُمٌ. ولولا أنَّه صار منقولاً، لكان خليقاً أن لا يُكَسَّرَ، كما أنَّ عامةَ المصادر لا تجمع، فأمَّا الجمعُ فيه فللكثرة، وأمَّا الإفرادُ في قول من قرأ: **﴿وكتابه﴾** فليس كما تفردُ المصادرُ، وإن أريدَ بها الكثيرُ كقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤] ونحو ذلك، ولكن كما تُفْرَدُ الأسماءُ التي يرادُ بها الكثرةُ نحو قولهم: كثرَ الدينارُ والدرهمُ، ونحو ذلك مما يُفْرَدُ لهذا المعنى، وهي تكسرُ، وكذلك: أهلَكَ الناسَ الشاةُ والبعيرُ، فإن قلت: إنَّ هذه الأسماء التي يراد بها الكثرةُ تكون مفردةً، وهذه مضافةٌ قيل: قد جاء المضاف من الأسماء، يعني به الكثرةُ، وفي التنزيل: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] وفي الحديث: «مَنَعتِ العراقُ درهمها وقفيزها»[1].

فهذا يراد به الكثرةُ، كما يراد فيما فيه لام التعريف، وممَّا يجوز أن يكون على هذا قول عدي بن الرقاع:

يدعُ الحيَّ بالعشيِّ رُغاهَا ... وَهُمُ رَغِيفِهِمْ أغْنِيَاءُ

وقال: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وهذا الإحلال شائع في جميع ليالي الصِّيام، والتكسيرُ أوجَهُ لأنَّ الموضعَ يرادُ به الكثرةُ، وليس مجيءُ

---

(١) سبق تخريجه.

الأسماء المضافةِ التي يراد بها الجنسُ، والشِّياعُ، بكثرةِ ما جاء منها، وفيه لامُ المعرفةِ، والاسمان اللذان أحدُهُما قبلَهُ، والآخَرُ بعْدَه مجموعان، فهذا يقوِّي الجمعَ ليكونَ مشاكلاً لما قبلَه وما بعده، ويجوز فيمن أفْرَدَ فقال: ﴿وكتابِهِ﴾ أن يعني به الشِّياعَ، ويكونَ الاسمُ مصدراً غيرَ منقولٍ، فَيُسَمَّى الذي يُكتَبُ كِتاباً، كما قيل: نَسْجُ اليمن، أو على تقدير ذي، أي: ذي الذي يُكْتَبُ.

اختلفوا في ضَمِّ السِّين وإسكانها من قوله تعالى: ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و﴿رُسُلِنَآ﴾ [الإسراء: ٧٧].

فقرأ أبو عمرٍو ما أضيف إلى مكنيّ على حرفين مثل: ﴿رُسْلِنَا﴾ و﴿رُسْلُكُم﴾ [غافر: ٥٠] بإسكان السين، وثقَّل ما عدا ذلك.

وروى عليٌّ بن نصرٍ عن هارون عن أبي عمرٍو أنَّه خفَّف ﴿عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] أيضاً. وقال عليُّ بن نصرٍ: سمعت أبا عمرٍو يقرأ: ﴿على رُسْلِكَ﴾ مُثَقَّلةً، وقرأ الباقون كلَّ ما في القرآن من هذا الجنس بالتثقيل.

قال أبو عليٍّ: وجه قراءة من ثقَّل ﴿على رُسُلِكَ﴾ أنَّ أصل الكلمة على فُعُلٍ بضمِّ العين، ومن أسكن خفَّفَ ذلك كما يخفِّفَ ذلك في الآحاد في نحو العُنُق، والطُّنُب، وإذا خُفِّفَت الآحادُ، فالجموعُ أولى من حيثُ كانت أثقَلَ من الآحادِ، والدليلُ على أنَّه على فُعُلٍ مضموم العينِ، رفضهم هذا الجمع، فيما كان لامُه حرف علَّةٍ نحو: كساءٍ، ورداءٍ ورِشاءٍ، ألا تراهم لم يَجْمَعوا شيئاً من هذا النحوِ على فُعُلٍ، كما جمعوا قَذَالاً[1]، وكتاباً، وحماراً، ورغيفاً على فُعُلٍ، ولم يجمعوه أيضاً على التخفيف لأنَّه إذا خفِّفَ، والأصل التثقيلُ، كانت الحركة في حكم الثبات ومنزلَتِه. ألا ترى أنَّ من قال: رَضْيَ، ولَقَضْوَ الرجلُ، لمَّا كانت الحركةُ في حكم الثباتِ عنده لم يَرُدَّ الواو ولا الياء؟ وكذلك نحو رِشاءٍ، وقَباءٍ، لم يُجْمَعْ على فُعُلٍ ولم يجيء من هذا الباب شيءٌ على فُعُلٍ إلاّ ثَنِيٌّ[2] وثُنٍ، وقالوا: ثُنْيَانٌ في جمعه أيضاً، وما عداه مرفوضٌ غيرُ مستعملٍ، ومما يدلُّ على أن الأصلَ فيه الحركةُ، أنَّه لو كان الأصلُ السكونَ لم يُرْفَضْ فيه جمعُ ما كانت اللامُ فيه ياءاً، أو واواً، كما لم يُرْفَض ذلك في جَمْعِ ما أصْلُهُ فُعْلٌ، وذلك نحو:

---

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٤.

(٢) القذال: جِماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القفا، والجمع أقذلة وقذل (لسان العرب ١١/ ٥٥٣ (قذل).

(٣) الثني من الإبل: الذي يُلقي ثنيته، وذلك في السادسة، ومن الغنم الداخل في السنة الثالثة، تيساً كان أو كبشاً. التهذيب: البعير إذا استكمل الخامسة وطعن السادسة فهو ثني (لسان العرب ١٤/ ١٢٣ مادة: ثني).

عُمْي، و﴿أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾ [يونس: ٤٣] وكذلك قَنْواءُ وقُنْوٌ[١]، وَعَشْواءُ[٢]، وَعُشْوٌ، وأَبْواءُ[٣]، وأُبْوٌ، أَلاَ ترى أنَّهم لم يرفضوا جمعَ هذا لمَّا كان ما قبله ساكِناً فصار بمنزلةِ الآحاد نحوَ: حُلْوٍ وَعُرْيٍ، وما أشبهَ ذلك؟ فقد دلّك رفضهم لجمعِ هذا الضربِ أنّه على فُعُلٍ وأنهم رفضوهُ لمَا يَلْزمُ فيه من القَلْبِ والإعلالِ. ومما يَدُلُّ على أنَّ أصلَه فُعُلٌ، بضمِ العين، أنَّهم خفَّفوا من ذلك نَحْوَ: عَوَانٍ وَعُوْنٍ[٤]، ونَوارٍ، ونُوَرٍ[٥]، وخِوانٍ، وخُونٍ، كراهةَ الضمةِ في الواو فإذا اضطُرَّ الشاعرُ رَدَّهُ إلى أصلِهِ كما جاءَ:

تَمْنَحُه سُوكَ الإسْحِلِ[٦]

وقولُه:

وفي الأَكُفِّ اللامعاتِ سُوُرْ[٧]

---

(١) انظر لسان العرب ١٥/ ٢٠١ ـ ٢٠٦ مادة: قنا.

(٢) العَشا، مقصور: سوء البصر بالليل والنهار، يكون في الناس والدواب والإبل والطير، وقيل: ذهاب البصر. (لسان العرب ١٥/ ٥٦ مادة: عشا).

(٣) الأَبواءُ: فَعْلاء، من الأُبُوّة، أو أفعال كأنه جمع بوّ، وهو الجلد الذي يُحشى ترأمه الناقة فتدر عليه إذا مات ولدها، أو جمع بُوَى، وهو السواء. (معجم البلدان ١/ ٧٩.

(٤) حرب عوان: قوتل فيها مرة بعد الأخرىٰ كأنهم جعلوا الأولىٰ بكراً والعوان من النساء التي قد كان لها زوج، وقيل: هي الثيب والجمع عون.
بقرة عوان: بين المسنة والشابة، وقيل: العوان من الحيوان السن بين السنين لا صغير ولا كبير وقال الجوهري: العوان النصف. في سنها من كل شيء. (لسان العرب ١٣/ ٢٩٩ (عون).

(٥) النوار: المرأة النفور من الريبة، والجمع نُورٌ. غيره: النّورُ جمع نَوارٍ، وهي النُّفَّر من الظباء والوحش وغيرها. وقد نارت تَنُور نَوْراً ونَواراً ونِواراً، ونسوةٌ نُورٌ أي نُفَّرٌ من الريبة، وهو فُعُلٌ، مثل قَذال وقُذل إلا أنهم كرهوا الضمة علىٰ الواو لأن الواحدة نَوارٌ، وهي الغَرُورُ، ومنه سميت المرأة. (لسان العرب ٥/ ٢٤٤ مادة: نور).

(٦) عجز بيت. تمامه:

أغرُّ الثنايا أصمُّ اللثاثِ يُحسّنها سُوكُ الإسحلِ

البيت من المتقارب، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص٤٨، ولسان العرب ١٠/ ٤٤٦ (سوك) وتاج العروس (سوك)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٧٩، وشرح المفصل ١٠/ ٨٤، ولسان العرب ١١/ ٥٧٣ (قول)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٠، والمقتضب ١/ ١١٣، والممتع في التصريف ٢/ ٤٦٧، والمنصف ١/ ٣٣٨، وتاج العروس (قول).

(٧) عجز بيت. صدره:

عن مبرقاتٍ بالبُرينَ وتبدو

البيت من الكامل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص١٢٧، والدرر ٦/ ٢٧٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٥، وشرح شواهد الشافية ص١٢١، وشرح المفصل ٥/ ٤٤، ١٠/ ٨٤، والكتاب ٤/ ٣٥٩، ولسان العرب ١٠/ ٤٤٦ (سوك)، وللعجاج في المقتضب ١/ ١١٣ (وليس في ديوانه)، وبلا نسبة في شرح =

على أن أبا زيدٍ حكى: قومٌ قُوُلٌ، بضم الواو.

وأمَّا وَجْهُ تخفيفِ أبي عمرٍو ما اتَّصل من ذلك بحرفين من حروف الضمير، أو بحرفٍ نحوَ: ﴿رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] فلأنَّ هذا قد يُخَفَّفُ إذا لم يتَّصل بمتحركٍ، فإذا اتَّصلَ بمتحركٍ حَسُنَ التخفيف لئلا تتوالى أربعةُ أحرفٍ متحركةٌ لأنَّهم كرهوا تواليها على هذه العدة بهذه الصورةِ، ومن ثم لم تتوالَ أربعُ متحركاتٍ في بناءِ الشعر، والكَلم، إلاَّ أنْ يكون مُزَاحَفاً، أو يُخَفَّفَ لهذا الذي ذكرناه من كراهَتِهِمْ توالي أربعِ متحركَاتٍ. ومن لم يخفِّف فلأنَّ هذا الاتصال بالحرفين ليس بلازم للحرف، وما لَم يكن لازماً في هذه الكلم فلا حكم له، ألا ترى أنَّ الإدغامَ في نحوِ: جَعَلَ لك، لم يلزم وإن كان قد توالى خَمسُ متحركاتٍ، وهذا لا يكون في بناء الشعر، لا في مزاحَفِهِ ولا في سالِمِهِ ولا في الكلم المفردة. وقد جاز في نحو هذا أن لا يُدْغَمَ لَمّا لم يكن لازماً، ومن ثمَّ روي عن أبي عمرٍو ﴿على رُسُلِكَ﴾ و﴿عَلى رُسْلِكَ﴾ كأنَّ أخذ بالوجهين وذهب إلى المذهبين.

واختلفوا في الجزم والرفع من قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[1] [البقرة: ٢٨٤].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرٍو وحمزة والكسائي: **﴿فيغفرْ لمن يشاءُ، ويعذبْ من يشاءُ﴾** جزماً.

وقرأ ابن عامرٍ وعاصمٌ: **﴿فيغفرُ لمن يشاءُ، ويعذبُ من يشاء﴾** رفعاً.

قال أبو علي: وجهُ قول من جزم أنَّه أَتْبَعَهُ ما قبلَه، ولم يقطعه منه وهذا أشبهُ بما عليه كلامُهم، ألا ترى أنَّهُم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها؟ فمن ذلك أنَّ ما كان معطوفاً على جملةٍ، من فعلٍ وفاعلٍ، واشتغل عن الاسم الذي من الجملة التي يعطف عليها الفعلُ، يُخْتَارُ فيه النصبُ ولو لم يكن قبلَهُ الفعلُ والفاعِلُ لاختاروا الرفعَ، وعلى هذا ما جاء من هذا النحو في التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠] وقوله: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] فكذلك ينبغي أن يكون الجزمُ أحسنَ ليكون مشاكلاً لما قبله في اللفظ ولم يُخِلَّ من المعنى بشيءٍ. وكذلك إذا عطفوا فعلاً على اسمٍ أضمروا قبلَ الفعل «أن»، ليقع بذلك عطفُ اسم على اسم، لأنَّ الاسمَ بالاسمِ أشبهُ مَن الفعل بالاسم، كما أن جملةً من فعل وفاعل أشبهُ بجملةٍ من فعلٍ

= شافية ابن الحاجب ٢/ ١٢٧، ٣/ ١٤٦، ورصف المباني ص٤٢٩، والمقرب ٢/ ١١٩، والممتع في التصريف ٢/ ٤٦٧، والمنصف ١/ ٣٣٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٦.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص٧٤.

وفاعل. من جملةٍ من مبتدأ وخبر بجملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ فلهذا ما جاء ما كان من نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩] في التنزيل بالنصب. وهذا النحو من طلبهم المشاكلة كثيرٌ. ومن لم يجزم قَطَعَهُ من الأول، وقطعه منه على أحد وجهين إما أن يجعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوفٍ فَيَرْتَفِعَ الفعلُ لوقوعه موقع خبرِ المبتدأ، وإمَّا أنْ يعطف جملةً من فعلٍ وفاعلٍ على ما تقدمها.

تمّ الكلام في سورة البقرة والحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

تم الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني

وأوله: ذكر اختلافهم في سورة آل عمران

فهرس المحتويات

المقدمة ٣
نزول القرآن على سبعة أحرف ٣
الحكمة والفوائد في نزول القرآن
على سبعة أحرف ٦
معنى نزول القرآن على سبعة أحرف ١١
بقاء الأحرف السبعة في المصاحف . ١٣
القراءات ١٦
أعداد القراءات ١٧
القرّاء السبعة ١٨
كتاب الحجة ٢٠
ترجمة المؤلف ٢٥
مقدمة المؤلف ٢٩

فاتحة الكتاب

الآية: ٤ ..... ٣١
الآية: ٦ ..... ٥٣
الآية: ٧ ..... ٥٨

سورة البقرة

الآية: ٢ ..... ١٢٥
الحجة لابن كثير في إتباعه هذه
الهاء في الوصل الواو أو الياء
وتسويته بين حروف اللين ١٤٤
الآية: ٣ ..... ١٤٦
الإعراب ١٥٦
الآية: ٦ ..... ١٦١
الإعراب ١٧٣
الآية: ٧ ..... ١٨٧
الإعراب ١٩٨
الآية: ٩ ..... ٢٠٠
الآية: ١٠ ..... ٢٠٤
الإعراب ٢٠٦
الآية: ١١ ..... ٢١٦
الآية: ١٧ ..... ٢٢٢
الآيتان: ١٥ و١٩ ..... ٢٢٨
الآية: ١٦ ..... ٢٣٠
الآية: ٢٠ ..... ٢٤١
ذكر اختلافهم في إمالة الألف
التي تليها الراء ٢٤٥
الآية: ٣٣ ..... ٢٥٧
الآية: ٣٦ ..... ٢٦١
الآية: ٣٧ ..... ٢٦٨
الإعراب ٢٧٧
الآية: ٤٨ ..... ٢٧٩
الآية: ٥١ ..... ٢٩٢
الآية: ٥٤ ..... ٢٩٨
الآية: ٥٨ ..... ٣٠٣
الآية: ٦١ ..... ٣٠٥
الآية: ٦٢ ..... ٣٠٩
الإعراب ٣١٠
الآية: ٦٧ ..... ٣١٢

الآية: ٧٤ ..... ٣١٧
الآية: ٨١ ..... ٣١٩
الآية: ٨٣ ..... ٣٢٣
الآية: ٨٥ ..... ٣٢٨
الآية: ٨٨ ..... ٣٤٢
الآية: ٩٠ ..... ٣٤٣
الآية: ٩٨ ..... ٣٤٧
الآية: ١٠٢ ..... ٣٥١
الآية: ١٠٦ ..... ٣٥٧
الآية: ١١٦ ..... ٣٦٩
الآية: ١١٧ ..... ٣٧٠
الآية: ١١٩ ..... ٣٧٣
الآية: ١٢٥ ..... ٣٧٩
الآية: ١٣٢ ..... ٣٨٤
الآية: ١٤٠ ..... ٣٨٤
الآية: ١٤٣ ..... ٣٨٤
الآية: ١٤٤ ..... ٣٨٦
الآية: ١٤٨ ..... ٣٩٠
الآية: ١٥٠ ..... ٣٩٤
الآية: ١٥٨ ..... ٣٩٦
الآية: ١٦٤ ..... ٤٠١
الآية: ١٦٥ ..... ٤٠٢
الآية: ١٦٧ ..... ٤٠٤
الآية: ١٦٧ ..... ٤٠٥
الآية: ١٦٨ ..... ٤٠٦
الآية: ١٧٧ ..... ٤٠٩
الآية: ١٨٢ ..... ٤٠٩
الآية: ١٨٤ ..... ٤١٠
الآية: ١٨٥ ..... ٤١١
الآية: ١٩١ ..... ٤١٧
الآية: ١٩٧ ..... ٤١٨
الآية: ٢٠٨ ..... ٤٢١
الآية: ٢٠٧ ..... ٤٢٥
الآية: ٢١٠ ..... ٤٢٨
الآية: ٢١٤ ..... ٤٢٨
الآية: ٢١٩ ..... ٤٢٩
الآية: ٢٢٢ ..... ٤٣٨
الآية: ٢٢٩ ..... ٤٤٢
الآية: ٢٣٣ ..... ٤٤٥
الآية: ٢٣٦ ..... ٤٤٧
الآية: ٢٤٠ ..... ٤٥٠
الآية: ٢٤٥ ..... ٤٥٢
الآية: ٢٤٦ ..... ٤٥٤
الآية: ٢٤٩ ..... ٤٥٤
الآية: ٢٥١ ..... ٤٥٥
الآية: ٢٥٤ ..... ٤٥٦
الآية: ٢٥٨ ..... ٤٥٩
الآية: ٢٥٩ ..... ٤٦٣
الآية: ٢٦٥ ..... ٤٧٤
الآية: ٢٦٠ ..... ٤٧٥
الآية: ٢٧١ ..... ٤٧٩
الآية: ٢٧٣ ..... ٤٨٢
الآية: ٢٧٩ ..... ٤٨٣
الآية: ٢٨٠ ..... ٤٨٨
الآية: ٢٨١ ..... ٤٩٠
الآية: ٢٨٢ ..... ٤٩١
الآية: ٢٨٣ ..... ٥٠٣
الآية: ٢٨٥ ..... ٥٠٩
الآية: ٢٨٤ ..... ٥١٤